

خاتمة

الشيء الكوني

على

كتاب المظنون

تأليف

العلامة الشيخ محمد بن أبي بكر السبكي

مكتبة دار الفقه

حاشية

السيد الكوثي

على

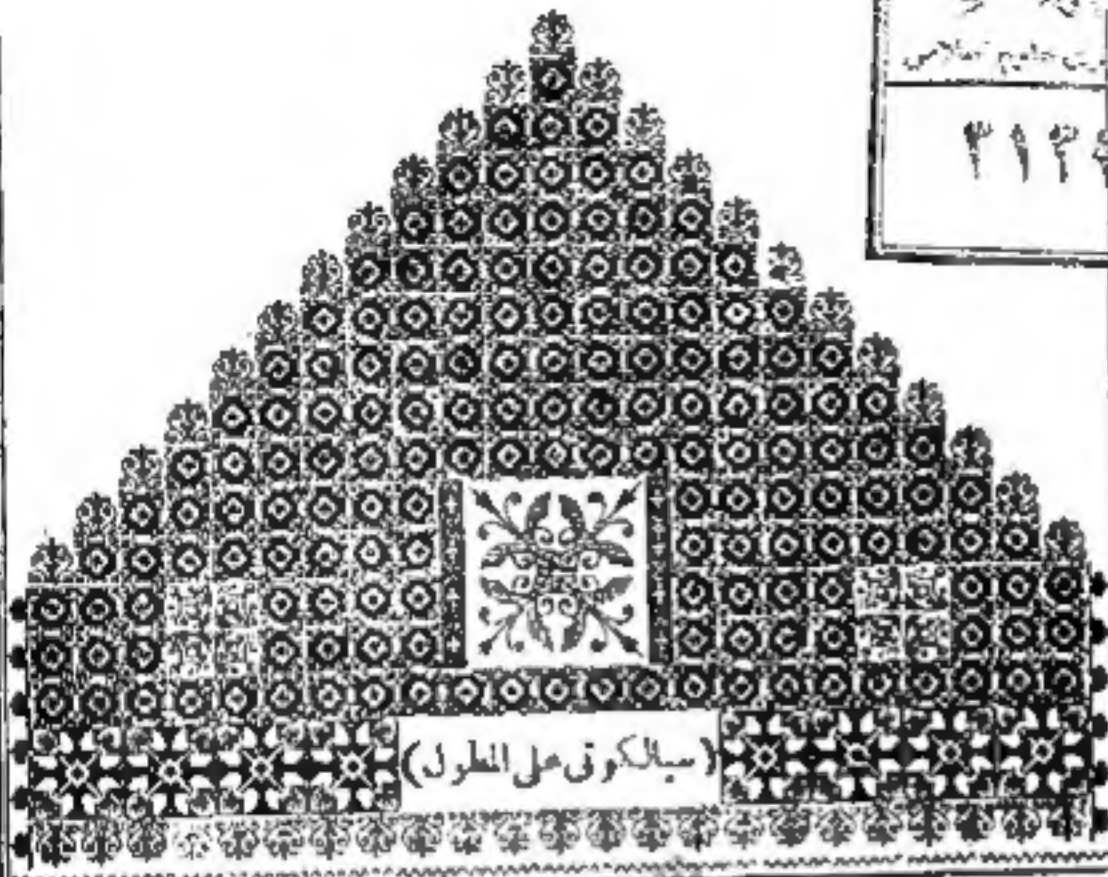
كتاب المطول

تأليف

العلامة عبد الحكيم الشيا الكوثي

منشورات الرضي قم

كتاب	كتاب
شماره ثبت:	۳۹۴۴
تاریخ ثبت:	



(سبيل كوني على الطول)

بسم الله الرحمن الرحيم

(قوله انسخ كتابه الخ) أي نسخ كتابه المقدس في الذهن ان كانت الخطبة ابتدائية او المحقق ان كانت بالحقيقة والافتتاح التكملي وهو معنى افتتاح الكتاب بالحمد بعد التين بالتسمية أي بعد الافتتاح بها ذكر الحمد صليب التسمية بلا فصل مقدما على ماسواهما وهذا الكلام لادالة على جزئية شيء منهما ولا على عدمها على ما فهم وزاد لفظ التين اشارة الى ان الافتتاح بالتسمية لتين والبركة سواء قلنا ان الباء للملابسة كما هو مختار صاحب الكشاف والشارح رح او للاستعانة كما هو مختار القاضى او صلة لفعل المقدس كما ذهب اليه البعض فان الملابس والاستعانة هما هويركانها والافتتاح بها لاجل البركة الا ان في الاستعانة زيادة وهو الاشارة الى ان المشروع فيه لا يتم دونها والاستعانة ليست حقيقة حتى توهم عدم كون ذكره تعالى مقصودا بالذات وكذا الحال في قوله بحمد الله وفي حديثي الابتداء وأيس في كلام الشارح رح اشارة الى خصوصية شيء من الاحتمالات نعم في نسبة الافتتاح اليهما مع البعدية اشارة الى انه لا منافاة بينهما لان المراد التصدير على ماسوى التسمية والحمد فلا تعارض بين الحديثين ان جعل الباء صلة لمبدأ واما على تقدير جملة للملابسة او الاستعانة فلا توهم لتعارض فانه يمكن

للإبتداء نفسه

تلبس الابتداء والاستعانة فيه بطريق التين بأمور كثيرة اذ التين بأمور كثيرة  
ليس مختصا بحال التلطف بل باق الى آخر الكتاب ( قوله اداء ) جعله علة للاقتراح نظرا  
الى كونه نصب عين المصنف رح حيث قال على ما انتم والافنى الاقتراح المذكور  
اقتداء بأسلوب الكتاب المجيد وامثال الحديثي الابتداء وعمل بماشاع بين العلماء  
( قوله لخلق شيء مما يحب عليه من شكر نعمائه الخ ) ان كان ما موصوفة او موصولة  
لامه او الجنس فكلية من في مما يحب بانية والثانية معينة لما يحب ان اريد بالشكر  
مطلقة وتبعية ان اريد به الشكر الكامل وهو مجموع الاعتقاد والذكر وعمل  
الجوارح وان كان للاستغراق فمن الاولى تبعية والثانية معينة لشيء لا لما يحب  
اذلا بهام فيه ولانه لا يصح بيان العام بالخاص وانما كان في الاقتراح المذكور اداء  
خلق شيء من شكر النعمة التي تأليف هذا المختصرا اثر من آثارها لانه في حالة اقتراح  
الكتاب تكون النعمة التي اثرها هذا التأليف حاضرة في ذهن المصنف رح وحق  
شكر كل نعمة ان يؤدي حال حضورها في الذهن ولا يؤخر عنه فأنضح العلية وان دفع  
الشكوك التي او ردها عليها الناظرون من غير حاجة الى كلمات ذكرها وظهر فائدة  
توصيف النعمة التي تأليف هذا المختصرا اثر من آثارها ( قوله التناء بالسان ) ذكر  
السان للتبعية بالورد لانه قد يطلق التناء بمعنى يشغل غير فعل اللسان والجمل  
صفة للفعل المحذوف ويتبادر منه الاختيارى كما صرح به الشارح رح في شرح  
الكشاف ويدل عليه استعمال الكتاب المجيد وحده تعالى على صفاته الذاتية  
بتريلها منزلة الاختيارية او على ان المراد بالفعل الاختيارى المنسوب الى  
القائل المختار سواء كان مختارا فيه اولا ( قوله سواء تعلق بالفضائل الخ )  
نصريح بتعلقه والا فالتعريف تصوير لما هي الحدود لا بيان لمومه وسواء اسم  
بمعنى الاستواء مرفوع على التجربة للفعل المذكور بعده لانه مجرد عن النسبة  
والزمان فحكمه حكم المصدر والهمزة مقدرة لان ام التصلة لا تشمل بدونها  
وربما جردتا عن الاستفهام واريد مجرد التسوية ولذا صارت الجملة خبرية  
فكانه قيل تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل سواء اى بيان ومقاله الرضى  
والذى يظهر لي ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره الامر ان سواء ثم بين  
الامر بنحوه اقتسام تعدت كافي قوله تعالى ( اصبروا ولا تصبروا سواء عليكم )  
اى الامر ان سواء والجملة جزاء للجملة التي بعدها لتضمنها معنى الشرط واقادة  
همزة الاستفهام معنى ان لا اشتراكهما في الدلالة على عدم الجزم والتقدير ان تعلق  
بالفضائل والفواضل فالامر ان بيان فكأن كمالا ينفى والفواضل ضل الزايا التعدية



بمعنى ان النسبة الى الغير مأخوذة في مفهومها كالانعام والقضائل المزايا الغير المتعدية  
كالعلم والقدرة ( قوله و بحبة الخ ) اشارة الى ان مجرد اعتقاد الاتصاف بصفة  
الكمال ليس شكرا ما لم ينضم اليه المحبة وميل القلب الى تعظيمه كاعتقاد الكفار  
الذين كانوا يعبدون النبي صلى الله عليه وسلم وانما تركوا في المشهور التصريح  
بها لانهم ارادوا من الاعتقاد التصديق والاذعان وهو يستلزم المحبة ( قوله  
وخدمة ) لان العمل بطريق الاعانة او الترحم او الاجرة لا يكون شكرا ( قوله لمورد )  
فرع على التعريفين بيان مورد هما متعلقهما ثم فرع عليه النسبة بينهما فلا استدراك  
نماته يكفي احدهما ( قوله بالعلم والجماعة ) اي بسبب العلم والجماعة ( قوله  
والله اسم ) لاصفة على ما ذهب اليه البعض من انه في الاصل صفة صار علما بالقلية  
وتفصيله في التفسير ( قوله للذات ) اورد المرف باللام اشارة الى انه اسم للذات  
المعينة بالتخصيص فيكون علما ثم ذكر من صفاته ما هو مختص به لفظا ومعنى اشارة  
الى طريق انحصاره لاشتهاره بهذين الوصفين في ضمن ذات الاسم كتمام بالجلود  
( قوله ولذا لم يقل ) اي لم يكن له اسم للذات المعينة من غير اعتبار صفة مع علم يقل  
لله رزق او الخالق او غيرهما من الاسماء الهالة على الصفة حتى انصرف بجميع صفات  
الكمال ( قوله مما يوهم الاختصاص ) لان اللام الاستحقاق اذا قيل الحمد لله  
يفيد استحقاق الذات له واذا علق بصفة افاد استحقاق الذات الموصوفة بتلك  
الصفة له والاختصاص افاده تعريف الحمد وانما قال يوهم لكون استحقاق  
جنس الحمد بوصف دون وصف حكما باطلا في نفسه لان تعليق الحكم بالوصف  
يدل على العلية لا على الاختصاص لانه مستفاد من تعريف المسند اليه ( قوله بل  
انما تعرض ) اضراب عن قوله لم يقل ( قوله تقيها على تحقق الاستحقاقين )  
فالذاتي مستفاد من اللام والوصفي من قوله على ما انتم حيث جعله محمدا عليه  
صريحه والاستحقاق الذاتي ما لا يلاحظه مخصصة صفة حتى الجميع لا ما يكون  
الذات البحث مستحقا له فان استحقاق الحمد ليس الاعلى الجليل سمي ذاتا للملاحظة  
الذات فيه من غير اعتبار خصوصية صفة اولدلالة اسم الذات عليه اولانه  
لما لم يكن مستندا الى صفة من الصفات المخصوصة كان مستندا الى الذات  
( قوله لاقتضاء المقام الخ ) يعني ان كلا الجزئين من جملة الحمد الله مهم في مقام  
الحمد لكن الاهتمام زائد بلفظ الحمد لكونه بصدد صدور مدلوله في ضمن فرد ما  
فهو نصب العين فلا يردان الحمد مجموع قول القائل الحمد لله ولا اختصاص له  
بكلمة الحمد فان جزئي الجملة متساويا بالنسبة اليها ( قوله وان كان ذكر الله اهم

٣ او من حيث العلم  
والجماعة لنفسه

٩ الى طريق انحصاره  
والى اشتغاره الخ نفسه

في نفسه ) فهو يقتضي تقديم لفظ الله لكن مقتضى العارض بحسب المقام أقوى عند المتكلم ( قوله على ان الخ ) بآية اي كون تقديم الحمد لمزيد الاهتمام مبنى على ان في الحمد لله اختصاصا كافيا لله الحمد اما اذا لم يكن فيه اختصاص فالتقديم لا يكون لمزيد الاهتمام بل لعدم قصد الاختصاص والقول بان على معنى المصاحبة كعم نحو قوله تعالى ( وآتى المال على حبه ) خروج عن الظاهر من غير ضرورة وبآية منه لفظ ايضا ( قوله وانه به حقيق ) اي الحمد لذاته تعالى لا لغيره حقيق كما يقتضيه السابق او انه تعالى بالحمد حقيق كما يقتضيه اللاحق وهو قوله لم يكن احد احق منه ( قوله وبهذا يظهر ) اي بما ذكر من ان ٢ صاحب الكشف قائل بالاختصاص في الحمد لله يظهر الخ ٧ اعلم ان حل هذا الكلام الذي هو من مداحض الافهام موقوف على تحقيق عبارة الكشف حيث قال واصله النصب الذي هو قراءة بعضهم باضمار فمعه على انه من المصادر التي ينصبها العرب بافعال مضمرة في معنى الاخبار كقولهم شكرا وكفرا وعجبا ينزلونها منزلة افعالها ويسدون بها مسدها ولذلك لا يستعملونها معها ويحملون استعمالها كالشريعة المنسوخة والعدول الى الرفع للدلالة على دوام المعنى واستمراره الى قوله والمعنى نحمد الله جدا ولذلك قيل ( اياك نعبد و اياك نستعين ) لانه بيان الحمد لله كانه قيل كيف نحمدونه فقيل اياك نعبد فان قلت ما معنى التعريف فيه قلت هو نحو التعريف في ارسلها العراك وهو تعريف الجنس ومعناه الاشارة الى ما يعرفه كل احد من ان الحمد ما هو والعراك ما هو من بين اجناس الافعال والاستغراق الذي توهمه كثير من الناس وهم منهم انهى فقيل في توجيهه انه لما كان معناه نحمد الله جدا كان اخبارا عن ثبوت حمد غير معين من المتكلم له تعالى على ان المصدر للعدد لا للتأكيد فأتجه للسامع ان يقول كيف نحمدونه اي بينوا كيفية حمدكم فانها غير معلومة فينبى بقوله اياك نعبد و اياك نستعين اي نقول هذه الكلمات ونحمده بهذا الحمد فاورد عليه السؤال بانه اذا كان المعنى ما ذكرت فامعنى التعريف فيه فان المناسب للايهام ثم البيان التذكير واجاب بان تعريفه مثل تعريف العراك يعنى تعريف الجنس من حيث وجوده في فرد غير معين ولذا بين بقوله اياك نعبد و اياك نستعين وهذا موافق لظاهر عبارته وقيل انه لما كان معناه نحمد الله جدا كان المصدر للتأكيد فيكون دالا على حقيقة الحمد من غير دلالة على الفردية والسؤال القدر عن كيفية صدور تلك الحقيقة وحاصل الجواب بقوله اياك نعبد و اياك نستعين انما حمده جدا مقارنا للعبادة التي هي فعل الجوارح والاستعانة التي هي فعل القلب ولا تقتصر على مجرد

٢ اي الكشف في تفسير  
الفاحة في قوله تعالى مالك  
يوم الدين م  
٧ ( قوله بل على ان الحمد  
اه ) فمعه

القول السابق ثم اورد عليه السؤال بأنه يكفي لافتادة هذا المعنى المصدر المنكر كما  
 فائدة التعريف فيه واجاب بأنه تعريف الجنس للاشارة الى الماهية المعلومة للخصاطب  
 من حيث هي كما في العراك الا انه فيه الجنس باعتبار وجودها في فرد ما بخلافه ههنا  
 وتعريف الماهية مشترك بينهما وعلى هذين التوجيهين يكون اختياره للجنس  
 ومنعه للاستغراق لرعاية مذهب والاخصاص على الاول اختصاص الفرد وعلى  
 الثاني اختصاص الجنس باعتبار الكمال ولا يخفى حيث سقط اعتراض الشارح  
 رحمه الله بان الاختصاصين متلازمان وكل منهما مخالف لمذهبه ظاهرا موافق له  
 تأويلا فلا يكون رعاية المذهب موجبا لاختيار الجنس دون الاستغراق ولا يرد  
 ما اوردده السيد قدس سره على الثاني من انه كما يجوز الحمل على الجنس باعتبار الكمال  
 على مذهبه يجوز الحمل على الاستغراق باعتبار تنزيل محامد غيره منزلة العدم لان  
 فيه تطويل المسافة والاتجاه الى معونة المقام من غير حاجة وقيل حاصل الجواب  
 من كيفية صدور تلك الحقيقة بتخصيص العبادة المشتملة على الحمد وغيره لان  
 انضمام غيره معه نوع بيان لكيفية اي حال حدثنا انما يجمع بشار عبادات الجوارح  
 والاستعانة في المهمات ونخص بمجملها بذكر تقرير السؤال والجواب المذكورين  
 بقوله فان قلت وقلت بحاله وحيث لا يصح ان يكون اختياره الجنس لرعاية مذهبه  
 لان الاختصاصين متلازمان بل لان الحمد مصدر مادم الفعل والفعل لا يدل الا على  
 الحقيقة فكذا ما هو يوجب منابه وان كان معرفة ليصح بيانه بقوله اياك نعبد واياك  
 نستعين والحمل على الاستغراق وهم لانه يطل التباينة عن الفعل المحذوف اذ يصير  
 الكلام مسوقا لبيان العموم فلا يصح البيان وعلى هذا سقط اعتراض الشارح  
 رحمه الله بقوله وفيه نظر لان النائب الخ وقال الشارح رحمه الله ان اختياره  
 الجنس والمنع عن الاستغراق كإيدل عليه تقرير السؤال المذكور بقوله  
 فان قلت ما معنى التعريف في شرح الكشاف وكلمة بل الاضراية  
 ههنا فانه اضراب عن المبنى عليه والمبنى بحاله وقوله فالاولى اي الاولى  
 في بيان تلك الدعوى لوجهين احدهما انه المتبادر الى الفهم اي من نفس  
 اللفظ وقوله الكثير الشائع في الاستعمال صفة للتبادر احتراز عن التبادر من نفس  
 اللفظ الذي لا يكون استعماله كثيرا كاللحاز المتعارف كما في قولنا لا يأكل من هذه الحفلة  
 فان التبادر من نفس اللفظ الشجرة المخصوصة لكن استعماله في اليمين بهذا المعنى  
 نادر ولذا يصح لو نوى حقيقة كلامه (قوله لاسما في المصادر) فانها موضوعة  
 للحدث من غير دلالة على الوحدة والكثرة فتبادر الجنس منها من نفس اللفظ اقوى

قوله  
 تمهيد

ولاسيما عند خفاء القرائن المرجحة للاستغراق كما فيما نحن فيه فان الاختصاصين متلازمان بل اختصاص الجنس اولى لانه يدل على اختصاص كل واحد من الماهيات واختصاص جميعها والاستغراق يدل على احدهما بخلاف ما اذا كانت القرائن المرجحة للاستغراق ظاهرة فان المتبادر من نفس اللفظ وان كان هو الجنس لكن يكون المتبادر بالقياس الى القرائن الاستغراق وبما حررنا اندفع نظر السيد الشريف قدس سره اما الاول فلان تبادر الاستغراق في المقامات الخطابية لا ينافي تبادر الجنس عن نفس اللفظ واما الثاني فالتلازم بين الاختصاصين فلا نار ولا علم فضلا عن نار على علم وتانيهما وهو المنقول عن صاحب الكشف في حواشيه ان اللام لا تدل الاعلى التعريف والاسم لا يدل الاعلى مسماء فان كان مسماء الماهية من حيث هي كافي المطلق افاذ تعين الماهية وان كان مسماء الماهية من حيث الوحدة كافي اسم الجنس افاذ تعين الواحد فاذا لا يكون منه اى في الحقيقة استغراق نظرا الى نفس اللفظ والحمل على الاستغراق وهم لانه ترك الحقيقة من غير قرينة مانعة عنها وبما ذكرنا اندفع بحث السيد الشريف قدس سره بالترديد كما لا يخفى وكذا ما قبل لونه هذا الوجه لدل على عدم اعادة اللام للعهد الخارجى وقد ظهر لك بما ذكرنا ان ما بينهم من اختيار صاحب الكشف الحمل على الجنس والمنع من الاستغراق مستفاد من جعل قوله اياك نعبد واياك نستعين بيانا لخدمتهم فاندفع اعتراض السيد الشريف بقوله فقول منعه للاستغراق اما ان يفهم الخ وقال السيد قدس سره في حواشيه الكشف ان قوله فان قلت الخ ليس سؤالا على ما تقدم بل هو تفسير للام التعريف وبيان لما وضع له بعد الفراغ عن بيان معنى الحمد وامراره واوردته بطريق السؤال والجواب اهتماما ببشائه وكان الواجب ان يقول ما معنى اللام الا انه قال ما معنى التعريف اشارت الى ان اللام للتعريف اتفاقا فيبين انه قال موضوع للجنس والقول بانه موضوع للاستغراق وهم فانه انما يستفاد بمعونة القرائن والدليل المنقول في حواشيه فانه على يد بلا مؤنة لكن يرد عليه انه بعد ما بين ما وضع له اللام لم يبين ما هو المراد منه ههنا مع ان وظيفة المفسر هذا اما ان يقال ان الحقيقة تعين الارادة ما لم يصرف عنها صارف ٩ فلم يحمل كلامه اولا على ان مقصوده بيان المراد من اللام واما ان يقال لم يبين المراد اشارة الى تجويز ارادة الجنس من حيث وجوده في ضمن كل افراد فقيهاته على تقدير الاستغراق كيف يصح ان يكون قوله اياك نعبد واياك نستعين بيانا لخدمتهم وان الاستغراق انما يراد بعد الجنس كما صرح حوايا الحكم ان لم يكن على الماهية من حيث هي بل من حيث الوجود ولم يكن قرينة البعضية وكان المقام خطايا يحمل على الاستغراق لثلا

٩ فلذا لم يحمل  
نفسه

يلزم الترجيح بلامر جمع بقى ههنا بحث شريف وهو ان قوله على ان صاحب الكشف  
 الخ انما يتجه لو كان المراد بقوله بعد الدلالة على اختصاص الحمد به اختصاص ثبوت  
 نفس الحمد اما لو كان المراد اختصاص ثبوت استحقاق الحمد بان يجعل قوله وانه به حقيق  
 تفسير الاختصاص الحمد به او يكون المراد اختصاص اثبات الحمد به كما يدل عليه بيانه  
 بقوله اياك نعبد و اياك نستعين فلا لان اختصاص استحقاق الحمد به تعالى لا ينافي في ثبوته  
 لاخر لا بطريق الاستحقاق كما في قولنا اجل فخرس وكذا اختصاص اثباته به لا ينافي ثبوته  
 لاخر كما في العبادة هذا ما افاده ذهني الكليل بعد مطالعة الكشف وما يتعلق به فعليك  
 بالتدبر اللائق فان فيه فوائد جمة تمطبك الاقتدار على دفع ما عرض المناظرين في هذا  
 المقام ( قوله ليس كما توهمه ) الجار والمجرور في موضع المصدر اى ليس مبنيا بناء  
 مثل ما توهمه كثير من الناس او في موقع الحال من ضمير مبنيا اى ليس مبنيا حال  
 كونه مماثلا لما توهمه كثير من الناس على ما افاده صاحب المفتى في قوله تعالى ( كما بدأنا  
 اول خلق نعبد ) والقول بانه خبر ليس ومبنيا بدل منه او خبر بعد خبر تكلف ( قوله بل  
 على الخ ) اى بل هو مبنى على هذا ولا يقدر منصوبا على انه خبر ليس لانه يلزم ان يكون  
 داخلا تحت قوله وبهذا يظهر فلو لم يكن هذا ايضا ظاهرا بما ذكر ( قوله على  
 ما انتم ) كلمة على متعلقة بقوله الحمد باعتبار الايات لان القيد المذكور بعد الجملة  
 قد يكون قيدا للسند كما في ضمير مبتدأ بالسؤال وقد يكون قيدا لثبوته كما في ضربت  
 زيدا قائما وقد يكون لاثباته كما فيما نحن فيه فكأنه قيل اثبت هذا الحمد اعني الحمد لله  
 على مقابلة الانعام فلا يرد ان ثبوت جنس الحمد على وجه الاختصاص كيف  
 يصح بمقابلة الانعام وما قيل انه تعليل لانشاء الحمد وكلمة على تعليلية كما في قوله  
 تعالى ( وتكبروا لله على ما عديكم ) فزيد انه صرف عن الظاهر المتبادر من غير  
 ضرورة ( قوله اى انتم به الخ ) هذا على تقدير جواز حذف العائد المجرور مع الجار  
 واما على تقدير امتناعه كما صرح به الامام الرزوقي فلا يصح قوله مع تقديره انه فيه  
 انه يجوز ان يكون التقدير وعلم به من البيان ما لم تعلم ويكون ما علم به عبارة عما يتوقف  
 عليه التطعيم من الشهور وغيره فالاولى ان يقال مع تكلفه في المعطوف عليه ( قوله  
 ان التقدير ) تعريف التقدير بخبر ان الزامه قائل بانحصار التقدير على ما ذكره  
 فلذا قال تعسف ولو كان مراده جواز ذلك التقدير فلا تعسف ( قوله بدل من الضمير )  
 بناء على جواز حذف المبدل منه وقد صرح به امتناعه في غير صورة الاستثناء  
 ابن الحاجب ( قوله فقد تعسف ) اى سلك الطريق الغير المستقيم حيث ترك الابسر  
 وهو جعل ما مصدرية وسلك الاعسر ( قوله امكن ) من مكن الشيء مكانه



اي اخذ مكانه ( قوله ولم تعرض للنعم به ) اي صريحا والا فعموم الانعام المستفاد  
من اضافة المصدر الى الفاعل مستلزم لعموم النعم به ضمنا استلزاما عقليا لا يقبل  
التخصيص ( قوله لقصور العبارة الخ ) اعادة اللام تشير باستقلال كل واحد  
بالعملية وبيانه ان التعرض للنعم به بذكر البعض او بذكر الكل تفصيلا او اجمالا  
وعلى التقادير الثلاثة العبارة قاصرة اما لعدم اعادة الاحاطة كما في ذكر البعض والتفصيل  
او لافادة الاحاطة الناقصة كما في الاجمال وكذا نوههم الاختصاص بشئ وهو المذكور  
دون شئ وهو المتروك متحقق على التقادير الثلاثة وكذا ذهب نفس السامع كل  
مذهب يمكن انما يتحقق اذا لم يذكر شئ منها ( قوله ثم انه ) كلمة ثم للتراخي في الرتبة  
كما في قوله ان من ساد ثم داد ابوه اشارة الى ترقى المصنف رجا في مراتب البلاغة  
( قوله صرح ببعض النعم ) من حيث انه نعمة وهو تعليم البيان حيث عطفه  
على الانعام المحمود عليه ( قوله الى اصول ما يحتاج اليه الخ ) وهو الفداء  
واللباس والسكن وغيرها من المنكح ودفع الموزيات وقيد الاصول احتراز عن  
الامور الجزئية التي يحتاج اليها في بقاء النوع احبانا وليس علم الشرائع والشارع  
والعبرة داخلة في اصول ما يحتاج اليه فان الاحتياج اليها لا ينظم امر الاجتماع على  
ما ينبغي وعدم اختلاله يدل على ما قلنا ذكر قوله فانم الله بعد ذكرها وتقرى عليها وعطف  
قوله ثم ان هذا الاجتماع على قوله ثم انه صرح الخ وعدم ادخاله تحت ( قوله تعاونون  
الخ ) عطف بيان لقوله يحتاج او جملة مستأنفة وجعله حالا ركبت ٣ من جهة  
المعنى ( قوله وفي الكتابة مشقة ) لانه يحتاج الى الآلات والحركات الغير الضرورية  
بخلاف البيان فانه متعلق بالنفس الضروري غير محتاج الى آلة مع ان في الكتابة  
ضرورا وهو بقاؤها بعد تحصيل الاعلام ثم ان فهم الماءي من الاشارة والكتابة  
على تقدير فرض وضعها لها كفهنا اياها من اللفاظ بتكرار اطلاقها عليها  
مع القرائن ( قوله وهو المنطق الفصيح الخ ) اي المنطق الظاهري الذي لا يلتبس  
بعضه ببعض كما في الحان الطيور اظهر عما في الضمير بدلالات وضعية اما من الله  
او من اهل اللغة على ما حقق في موضعه ( قوله ثم ان هذا الاجتماع الخ ) بيان  
لوجه عقلي لتعرض الصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وتخصيص الصفات  
الثلاثة المذكورة من نعمته ( قوله معاملة ) بان يأخذ واحد منهم ما يحتاج اليه  
من آخر ويعطيه ما عنده فاضلا عن حاجته عوض ما اخذ منه ( قوله وعدل بنفق  
الجميع عليه ) اي استواء في المعاملة بنفق الكل على انه عدل وليس بخروج عن الاستواء  
( قوله والعدل ) ابتداء كلام كأنه قيل فلا بد من العدل والعدل الى آخره وليس عطف

٣ وجهه ركابة المعنى ان  
الانسان محتاج في تعيشه  
الى اجتماعه مع بني نوعه  
لتعاون و اذا حصل  
التعاون لا يبقى الاحتياج  
لانه حصل فاذا جعل  
حالا من ضمير محتاج  
يكون المعنى الانسان محتاج  
الى اجتماعه مع بني جنسه  
مع ان ذلك والاحتياج حال  
التعاون هذا ما استخرج لظاهر  
الفقير والعلم عند الملك القدير  
فيكون المعنى ركبا  
( لحرره قريسي )

على المعاملة على ما هو ( قوله رعاية لرعاية الى آخره ) المفعول له سبب حامل  
 ٩ على الفعل وهو قد يكون غاية مترتبة معلول له في الخارج وقد يكون حلة باعثة  
 فالاول من الاول والثاني من الثاني فان الرعاية مترتبة على عطى الخاص على العام  
 باشتقائه على لفظ البيان وشبهه ما عت على العطف المذكور وليس معلول له في الخارج  
 انما المعلول له التنبه فاندفع ما قبل ان الرعاية انما تحصل بايراد لفظ البيان ولا مدخل  
 للعطف المذكور فيه ( قوله ما لم نذكر ) اى في الرمان السابق على التعليم بوجه من  
 الوجوه يدل عليه نفي العلم المطلق ولت يخلق علم ضرورى في ابناء آدم عليه  
 السلام بجميع الاسماء والسمات من كل لغة ( قوله ولفظ اوتى اح ) يعنى ان لفظ  
 الايتاء تنبها على انه ليس من عند نفسه ومعلوم انه لا يصح لهذا الفعل غيره تعالى فيكون  
 منه تعالى فالظاهر ان يخدم قوله لاس عند نفسه على قوله من عند نفسه الا انه قدمه  
 للتأديب ولكونه انما ( قوله وترك اح ) دفع الامر اى من ان اللانقي للشيء المذكور  
 التصريح بالمعامل بان في عدم الصريح مكتبة اخرى وهى الاشارة الى ان هذا  
 الفعل لا يصح اغيره ( قوله بشاراة ان المحررة ) باشتقائه على القرآن الذى هو محقرة  
 لا ان كل فصل الخطاب محقرة لعدم ( عدم مساوى القرآن ولا ان المراد منه القرآن  
 لعدم ٧ صحة المعنى ( قوله الذى يقيد من يحط به ) اى بغيره وايضا ان كلام  
 اليه لا ينقص ان يكون كل كلام يؤتى به كذلك حتى رد التشبهات على رأى  
 من وقف على الاية ( قوله بين الحق والبطل الخ ) الحق والباطل في الاعتقادات  
 والصواب والخطأ في الاعمال ( قوله صله اهل ) ابدلت اهل همة فتواله همة تان  
 ابدلت الثانية القلب ( قوله حص اسم له الخ ) يعنى انه فرق بينهما والاستعمال  
 فيقال اهل الحام ولا يبدل آبه ( قوله في الاشراف ) في القاموس الشرف بحركة  
 العلو والمكان العالي والحد او لا يكون الا لاله او علو الطيب انتهى فقوله من  
 له حطر دفع لنوع تخصيص الاشراف بشرف الاله او بعلو الطيب وبيان  
 انه مخصص بالفضل وفي الصكك في تفسيره اختصاصه بالاشراف فتدبر ٦  
 ( قوله جمع ظاهر ) فى اء موسى اطهر بالصم بعض النجاسة كالطهارة طهر  
 كصرو كرم هو طاهر و طهر و طهير وجميع الطهار و طهاري و طهرون  
 فلا ينافى ما في شرح الكتاف من انه جمع طهر كرم واعاد ولا حاجة الى ما قبل انه  
 جمع لظاهر من حيث اعنى فاه نحو بعد شأيد لا يصاحبه اصحاب ( قوله وصحانته )  
 بفتح الصاد وكسره يستعمل في الرفقاء والمراد اصحاب الرسول عليه السلام وهم  
 الذين طالت محبتهم مع النبي عليه السلام مسمين وقيل بشرط الرواية وقيل هم

والنصيب شريفة ان ما بعده  
 حلة ذهنية وما قبله حلة  
 خارجية م  
 ٧ لانه يلزم ان يؤتى القرآن  
 غير تينا ايضا وهو فاسد م  
 ٦ فكأنه يريد ان بعد  
 الاختصاص لم يصح  
 لنافاته فانه بحسب الوضع  
 لا تقير اطول يقال اجماعا  
 ايناها اى الذين جندا على  
 هذا الدار بالهدم هم الذين  
 بنوها م  
 ٧ لان التأيد اى هو يجهة  
 لفظه لا يجهة معناه على ما لا  
 يخفى ( لجره قريسي )  
 وعددهم حين وفاته

مسلمون رأوا النبي صلى الله عليه وسلم ( قوله جمع خير ) بتشديد قبه بالتشديد  
لما في القاموس من ان الخفة في الجمال والبسم والمشددة في الدين والصلاح  
وما ذكرناه اولى بما قبل انه احتراز عن حير افعال التفصيل فانه لا يثنى ولا يجمع  
لكونه في التقدير افعال من قال المذكور في الخفة المنحرفة جمع الخير معرفا باللام  
( قوله اصله ) اي غالباً اذ لا يطرد في نحو اما قريشاً فانه مصلها فان التقدير  
مهما ذكرت قريشاً ( قوله مهما يكن من شيء ) في القاموس مهم سبب  
لامركة من مه وما ولا من ماما خلافاً لراعيهما وبه ثلاثة معان الاول ما لا يعقل  
غير الرمان مع تضمن معنى الشرط كقوله تعالى مهما تأتاه من آية الثاني الرمان  
والشرط فيكون ظرفاً لفعل اشترط كقوله \* وانك مهما تعط نصت سؤله \*  
وفرجت نالامتهى الدم ابجما \* الثالث الاستعظام كقوله ٩ مهما الى اليلة مهما به \*  
اودى على وسر باليه \* ويكون تامة فاعله ضمير راجع الى مهمو من شيء بيان للمعنى  
٦ لتأكيد العموم ولادخال الرمان ايضاً وان كان مهما ٧ قريباً من الشرط فاعله  
من شيء ومن زائدة لان الشرط في حكم غير الموصوف ( قوله فوفقتهم كلمة اما ) اي  
في نحو هذا التركيب وهو سيكون العاقل بين ما رواه به معمول الشرط بخلاف ٢  
ما اذا كان جزء من الجزء فان اسيد واقعة موقع مهمب صفة والفصل في موقع  
الشرط كما سيحى في بحث متعلقات الفعل وانما وفقت اما للاختصار سمع كون  
الشرط من الافعال العامة ٩ التي يدل عليها الفاء الجرائية وفقت المنسأ ( قوله  
موقع اسم ) اشار الى انه ليس معبراً من مهما بهب الفاء موضع الميم والهاء همزة  
واعدام الميم في الميم ( قوله وتضمنت معاًهما ) كنضم نون جلة الخواب ( قوله  
حالياً ) اي في الشرط واما في اما فلارم دائماً وفيه بهب تامة ( قوله لصوق  
الاسم الارم لبتداً ) لصوق شيء لشيء اعم من ان يكون غبار مفهومه كلصوق  
الاسم لبتداً او باعتبار تحققه كلصوقه لاما فان اللاصق له فرد من الاسم  
فلاضار على هذا في العارة سواء جعل لفظة الارم صفة للاسم او لصوق  
ولا حاجة الى ما تمحلوا به ثم ان لصوق الاسم لاما كثرى بقوله تعالى ( فانما كان  
من المقربين هروح وريحان ) الآية وقال انه سارح رحمة الله التقدير فانما المتوفى  
ان كان الخ ولا يثنى ان التقدير مستعنى به ولا دليل عليه لا طرد احكم ( قوله  
قضاء ) علة لما فهم من قوله لزمتهما الفاء ولزمهما لصوق الاسم اي فعل ذلك  
قضاء فان الروم انما هو محمل الجاءل ( قوله حق ما كان ) اي الشرط وابتداً  
وحقهما الفاء والاسمية ( قوله وابفاده ) اي ما كان حذر الامكان وهو انقاؤه

٩ مهما متداً ولي خبره  
واليلة ظرف الظرف  
ومهما به بجهة مؤكدة  
للاولى اودى هلك والباء  
في يعلى زائدة وهو  
فصله اي هلك فصل  
وسر بالي م  
٩ فعلى هذا يكون مهما  
ما لا يعقل غير الزمان  
فيكون مهما مبتداً خبره  
اما الشرط واما الجزاء  
او الجموع فاهم م  
٧ فعلى هذا يكون  
مهما ظرفاً لفوا لفعل  
الشرط م  
٢ وهو مذهب سيويه  
والاول مذهب المبرد  
٩ من الافعال التامة التي  
يدل عليها الفاء الجرائية  
وفاء البتداً لسنه

ما عتبار انشاء لازمه ( قوله ظرف ) اي قيد ادوات وقع بعده جملتان فانه يعني لم نحو  
ندم زيد وليسفه و بمعنى الانحوا كل حسن لما عليها حافظ ( قوله بمعنى اذا ) اليه  
ذهب ابن مالك وفي معنى انه احسن مما قيل انه بمعنى حين فانه حينئذ يكون ظرفا  
محضوا لا يكون لازم الاضافة الى الجملة ( قوله يليه جعل ماض الخ ) وجراؤه جعل  
ماضي عاليا بدون الله و الله قبله وقد يكون جملة اسمية بادا او الفاء كما في قوله تعالى  
( فلانجاهم الى البر ليسهم مقتصد ) وفي الخواص محذوف اي انقسموا قسمين او مضارعا  
ما ولا بالماضي وجميع الاستعمالات واقف في التثنية ( قوله فتوهم منه بعضهم ) وهو  
ابن حروف جملة توهم لتأخر معنى الطريقة منه وقال في النكتة القول بانها حرف  
هو مذهب سيبويه قد عصبهم وهو الصحيح لانه لو كان ظرفا مضارعا الى الجملة التي  
تليه كان عامه الخراء مع انه قد يكون مصدرا بادا الفاحاة وما التابعة نحو قوله  
تعالى ( فلما احسوا بأسهم سهار كصون ) ٧ وقوله تعالى ( فلما مضينا عليه  
الموت ما داهم على موته ) وسنعرهما لا عمل فيما قلنا واحدا فيدفع الفصل ٢ بين المضاف  
بين لما وشرطه بكلمة ان نحو قد رجع لتشير مع انه لا يجوز الفصل ٢ بين المضاف  
و المضاف اليه وايضا لو كان ظرفا لصح قولنا لما سمعوا من اجدة لعدم تحدد الزمان  
الهم الا ان يدعى المسألة ( قوله علم اللاعبة ) فالمعنى الاصافي اي العلم الذي له مزيد  
احصا من باللاعبة فانحدون لاجتها وتدير لفظ العلم في قوله وتوهمها فلذلك  
على انه مجرور معطوف على اللاعبة دون العلم كما توهم من كون المضاف مقصودا  
بالدات لان لفظ العلم في الكلام مقدور وحله على المعنى العلمي تتكلف لانه يلزم  
حذف تدبير لفظ امر في قوله وتوهمها لتلا يلزم العطف على حرفه العلم وارجاع  
صيرها الى اللاعبة باعتبار معنى الاصافي وعدم صحة افراد صيربه وفيه التكلفة  
علم ان كون علم اللاعبة علما للذين العبيد مبيت وقول الله سبحانه ورسوله  
سأني وسموهم علم اللاعبة بمعنى لا توضع ( قوله قسرا ) تميز ٢ من نسبة  
الاول الى اصمير الذي هو عبارة عن طائفة من العلوم مراد من الفاعل  
اي من طائفة علوم اخر قسرها من العلوم وكذا قوله سرا اي من طائفة علوم  
ادق سرها من العلوم ولا يلزم علم اسم لفصيل في الظاهر فان التقدير اعتبار  
لاستعمال على ما هو به اصل الاسرائي والسرمايكنم اولسا الذي ( قوله لانه  
لم يحذف الخ ) حتى ربه ليس اجل من علم الكلام والفقه والتفسير والحديث  
( قوله بل جعل طائفة خ ) ويكون بعض تلك الطائفة احل من بعضها فلا يلزم  
تخصيصه على العلوم المذكورة وعلوم مرتبة لانه من تلك الطائفة ( قوله

٧ يهرون مسرعي  
راص كضين دوانهم  
او مشبهين بهم منه فرط  
اسراعهم ( قاضي )  
٢ ويرد عليه بموله تعالى  
ايما الاحلين قضيت م

٢ ويجب ان يكون التمييز  
فاعلا اما نفس الفعل  
المذكور نحو طاب زيد  
تعبا واما المتعدي نحو  
امتلاء الماء فان الماء  
لا يصلح فاعلا للامتلاء  
بل لتعديه وهو الملا لانه  
مال واما للارسة نحو  
وفجرنا الارض حيواتا فان  
الارض متفجرة لا مسهجرة  
كليات

مع ان هرا الح ) ليس المراد انه ادعاء امر مختلف للواقع من العالم لا يفرح شئ  
ياطل بل المراد انه كمال حياته وفرحه بذلك العلم يدعى طهرا احليته بالنسبة  
الى كل العلوم ترصيا لطالبيه والمراد اجليته بالنسبة الى البعض كالوحيات الواقعة  
من الشارع مطلقا والمراد التقييد ( قوله فيكون من ادق لعلوم سرا ) لان دقائق  
العلوم العربية واسرارها متعاقبة فبعضها ادق من بعض ولا يلزم ان يكون  
جميع مسائله ادق وهذا معنى ما نقل عنه رح ومعلوم ان دقائق العربية ادق  
اي بعضها من بعض لان جميع دقائقها ادق ولو ادعاء على ما فهم ( قوله لان المراد  
اح ) اي بطريق الكتابة فان كشف الاستار عن الشئ يستلزم معرفته ( قوله  
لكونه ) متعلق بالمعرفة او بالاعتبار وتقييد المعرفة بدقائق اشارته الى ان معرفة  
الاغراض بطريق العلم مختص بهذا العلم فلا يرد انها تختص بالكلام ايضا فلا يصح  
الخصر لان تلك المعرفة بطريق الان ( قوله لاشتماله على الدقائق اح ) والدقائق  
والاسرار المتعلقة باللفظ العربي المتعارف بهذا العلم كما مروسا اخر وحده الاحلية  
عن وجه الادقيه ( قوله لكون معلومه من احل معلومات ) معلوم يطلق  
عن المسائل وقد يطلق على الموضوع ٧ كما في شرح المواضع بمحولات مسائل  
هذا المذاهب والاسرار التي تشرح بها الدقائق والاسرار في القرآن  
وموضوعه اللفظ العربي من حيث مطابقتها بقصص رحل المدرج فيه القرآن  
فيكون معلومه من احل المعلومات ٩ فادعم تخبر الناظرين في كون معلومه اجل  
ومثله حل العلوم على ان القرآن محرم ( قوله مدرك لا محار ) اي ما يدرك لان  
المدرك حقيقة هو النفس الماطقة ( قوله هو مدرك ليس الا ) اي لا الدوق فقد  
حصر ما يدرك الاعجاز في الدوق وهو كيفية نفس به تدرك الخواص والمزايا  
التي في الكلام البليغ والمصنف حصر ادراك الاعجاز باعتبار المعنى الكسافي  
في هذا العلم ( قوله هو من وجه الاعجاز ) اي من مرتبة الالاهة التي توجب الاعجاز  
لقوله ٤ وجه الاعجاز امر من حسن البلاغة او من الاعجاز هي ان يكون الوجه  
تخيلا فقد بني امكان كشف انقضاء عمه والمصنف انت كشف انقضاء عمه بهذا  
العلم باعتبار المعنى المكنى به فالتدافع بين الكلامين متحقق بوجهين ( قولنا فسا معنى  
كلامه ) اي مجموع كلامه المذكور سابقا لقوله مدرك لا محاراح معناه انه يدرك  
بالدوق وقوله لا يمكن كشف انقضاء معناه لا يمكن وصفه وبناه قائلنا لا واستقامة  
الوزن وسائر الواجبات تدرك ولا يمكن بينه بخصوصها ( قوله وقد صرح بذلك )  
حيث قال شان الاعجاز يجب يدرك ولا يمكن وصفه ( قوله بل على ما لا يدرك بهذا

٧ وقد يطلق على محولات  
المسائل هذه

٩ ثم ان المصنف قدم في الف  
بيان اجلية هذه العلوم على  
بيان ادقيتها لكونه ادخل  
في مدحها واخر في النثر  
دليل هذه المقدمة اعني  
قوله وبه يكشف عن دليل  
المقدمة الاخرى اعني قوله  
اذ به يعرف لكون معرفة  
دقائق العربية واسرارها  
وسيلة الى الكشف متقدمة  
عليه في الوجود  
( حسن جلبي )

٤ اللام متعلق بالتفسير اي  
فهو ما هكذا لقوله آه م



العلم ( لا رتبة الكشف الى العلم قبل على حصول العلم به لا على انه يمكن وصفه  
وهذا اندفع التذاع بين اثبات الكشف وعدم امكانه بحمل الكشف على الادراك  
في الاثبات وعلى الوصف والبيان في النبي وجل وحده الاعجاز على مرتبة من البلاغة  
توجب الاعجاز وافرد نظرا الى نوع الاعجاز ووجه نظرا الى افراده او على نفس  
الاعجاز وحمل الواحد تحيلا وهو المطابق لعبارة المفتاح وقرق السيد في شرحه  
بين وجه الاعجاز ونفس وجه الاعجاز فقال يمكن كشف القناع عن وجوه البلاغة  
اي الخواص والمزايا ولا يمكن من الاعجاز نفسه وفيه حل الوجه في قوله ونفس  
وحده الاعجاز على التحيل وفي قوله ولا لا كشف لقناع عن وجه الاعجاز على الامور  
المؤدية اليه ( قوله وهو بالدوق المكتسب منه ) اشارة الى دفع التذاع بين  
الحصرين فانسكاكى حصر الادراك بلا واسطة على الذوق والمصف وجه الله  
تعالى حصر الادراك بلا واسطة على هذا العلم وقد صرح به السكاكى ايضا حيث  
قال طريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العليين وكلمة لو الوصلية الدالة  
على ان تقيص الشرط لولي باطرا بالنظر الى الحصر المستفاد من كلمة انما الالفة  
الى دفع التذاع حتى يرد انه اقدم يكن الادراك بالذوق المكتسب لا بدفع التذاع  
مضلا عن كونه اولى على هذا التقدير ( قوله وليس الحصر حقيقيا ) بيان لعامة  
اعتبار الحصر بالنسبة الى العيون ولا مدح له في دفع التذاع قوله وقد اشير الى  
هذا ) اي الى انه انما يدرك بهذا العلم انما قال اشير لان المصريح به ان وجه الاعجاز  
اي مرتبة الالفة التي بها الاعجاز امر من جسد الالفة اي نوع منه لا طريق  
الى معرفته الا طول خدمة هذين العليين لكسبه يلزم منه ان يكون تلك الخدمة موحدة لمعرفة  
الاعجاز انصا وكذا في قوله لا علم . . . ( قوله لا طريق اليه الخ ) ظرف  
مستغرق حرا اي لا طريق موصل اليه ولا طول مرفوع على البدلية من محل اسم لا  
او من خبره او ظرف لهو متعلق بالنسبة ولا يجوز كونه لهو متعلقا بالنسبة لانه يجب النصب  
والنويس حينئذ الا ان يقل ان الحركة امر اية وسقوط النوين التخييف كاذب  
اليه السير في لا رجل واتشبهه لمصاف كاذب اليه اس ما لثوي يجوز ان يكون لا المشبه  
بليس فيكون لا طريق مرفوعا وليه لعا والاطول خبرا ( قوله بعد علم الاصول )  
ليس هذا القيد صريحا في المفتاح الا انه مذكور مقدما في المعطوف عليه بقوله ولا  
اكشف فالظاهر ان يكون قيد في المعطوف لما يسمى في بحث الفصل والوصل من ان القيد  
اذا كان مقدما في المعطوف عليه فالظاهر تنيد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة  
سرت وصرت ريد م انه ليس بقطعي لكسبه السابق الى الفهم في الخطايات

٤ الاول بين الحصرين  
والثاني بين اثبات الكشف  
وعدم امكانه م

والسيد الشريف في شرح الفتاح جعله قيدا لمعطوف عليه فقط وهو ظرف  
مستقر محلا او متعلق بالفي المستفاد من الالاء في معرفت اي لاهم كاش بعد  
حصول علم الاصول اي الكلام والعقود والصرف والتعريف كشف من هذين العليين  
والعبدية زمانية فانه لا بد في كشف الفتاح من وجه لا غير من فهم اصل المعنى  
ولا بد في حل الآيات المشفرة بالجهة والجمعية وان كان على المعنى المحمدي والكاشي  
من العلم بامتاعها على ذاته تعالى فانه لولا امتناع الاستواء على الله تعالى لما جلسا  
قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) على انه كناية عن مسكنة الملك من غير تصور  
استواء وحلوس فاندفع توهم كون علم الاصول كشف منهما لانه اعلمهم لو كان  
الطرف متعلقا بكشف ثم ان نبي الاكتفية بما سوى هذين العليين كناية عن ثبوت  
الكشف الكامل لهما فلا يقتضي مشاركة علم آخر لهما في اصل فعل اعلمهم  
ذلك لو كان المقصود المعنى الحقيقي فلا يرد ان ثبوت الكشف لغيرهما كما هو مقتضى  
التفصيل ياتي بالحصر المتعادم من قوله وحده الاعمار من من حسن البلاغ والاعمال  
(قوله لم لا يمكن) تصديق لما قبله وتقرير لبعده ووديع المسألة من نشي بمافله  
وهو ان هذين العليين اذا كانا موحدين مكمل الكشف كما هو حقيق في كمال معرفة  
الاعجاز وكنه حقيقته وحاصل الدفع لهما لا يوحان اذ في الكنه لا يتسامح الاحاطة  
لهما لان قصدهما في الاكتفية قبل استعادم من هذا الكلام ووجه آخر لدفع الدافع  
وهو ان الكشف لهما حاصل على تقدير الاحاطة ولا يمكن الكشف لهما لا يتسامح  
الاحاطة وليس بقوى لان توصيف العلم بوصف يحصره على تقدير حصول  
امر متمنع لا يدل على شرفه ولا يوجب التعجب فيه ولو قيل ان الكشف من وجه  
الاعجاز حاصل لهما في الجملة وتمتع على سبيل الكنه لم يعد (قوله وتشبه وجوه  
الاعجاز) اي مراتب البلاغة الموحدة للاعجاز (قوله اعلم) وهو ان بد كر لفظه  
معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد (قوله اسماء الكلام اح) اي هذا الكلام والاعين  
المعلوم بهذا الوصف وليس المراد تعريف القرآن ليحدث فيه ميسوح التلاوة  
والقراآت الشاذة (قوله تأليف كنه) اي يتكلم به مفردا كان او جملة (قوله  
مرتبة المعاني) اي التواني اشارة الى علم المعاني (قوله متسقة الدلالات  
في الوضوح والخفاء) اشارة الى هذا البيان (قوله على حسب ما يقتضيه العقل في ذلك  
المقام) متعلق بهما على التام (قوله فلهذا) اي فيكون نظم ان قرآن عبارة عما ذكر  
اولا لان الاعجاز ليس بنفس الالفاظ (قوله فيما استعاره طبقة) ان شبه التأليف  
الذكر بادل المؤلف في السلك ثم استعير لفظ النظم به وشبه القرآن بعقد الدرر

٦ وهو كون العليين اكشف  
للقام عن وجوه الاعجاز  
في نظم القرآن م  
٧ وهو عدم دخول كنه  
حقيقة الاعجاز الا تحت  
علمه الشامل م

وانت له نظم ولا حتمه الوحيين وصفه بالطاقة ويجوز ان يكون قوله واسارة  
 اخ بانه لعمامة وان يكون صفة مادحة (قوله بيان لا) وفيه اشارة الى ان القسم  
 الذي نت كانه الكتب كانه لكونه عمدة فيه (قوله تميز من اعظم) اي من نسبة اعظم  
 الى ضمير الفاعل لا الى ماصف مرال عن الفاعل اي اعظم تقعه وقد مر مثله (قوله  
 وضع كل شيء الخ) العموم المستند من كل يعتبر بعد ارجاع ضمير مرتبه الى شيء  
 لئلا يرد الاعتراض المشهور (قوله احسن) وترتيب الكتب المشهورة حسن وترتيب  
 القسم الثالث احسن (قوله هذا مقال) اي كونه احسن ترتيبا (قوله تراها) اي بالنسبة  
 الى ترتيب القسم الثالث وفي كائن تشبيه اشارة الى حسن ترتيب تلك الكتب  
 فلا يرد ما قيل انها لو كانت كعقد اعصم لا يكون فيها حسن ترتيب فلا يكون مصدقا  
 للمقال المذكور (قوله تهذيب الكلام) اي عن الروايات وكونه اتم بالنسبة اليها  
 لا ينافي اشتغاله على الحشو والتطويل في نفسه (قوله كنقدم حرة من اشئ الخ)  
 اي مجموع الموصول وصلة كنى واحد لا يصير احدهما حراً من الكلام بدون  
 الآخر فيسبها ترتيب لارم وهم ان تكون الصلة بعد الاصل فلا يجوز تقديم شيء  
 من معمولاتها عليه ولما تقدم بعض معمولاتها على بعض عليه تفصيل المذكور  
 في التوضيح (قوله ظروفا) رتبة او مكانا وشبه الجار والمجرور (قوله قد طبع معه  
 اسعى) فان المصودر لم يحصل عليه السلام ما طبع الى الس الذي قدر به على السعي مع  
 ابراهيم عليه السلام في قصده حوائجهم امره بالمدح وهذا المعنى اعلم على تعاقب معه والهي  
 وكذا في قوله لا يأتى أحدكم فمراة في الراية المقيدة (قوله حكم ما اول به) اي لا يشاركه  
 في جميع الاحكام بل هو ان يكون بعض احكامه مختصة بصريح لفظه (قوله مع  
 ان اطرف) اي الخط في رسم لتقريب وشبه الشيء محمول عليه (قوله يكفيه رايحة  
 الخ) ولذا يميل الاسم لخدمته فيه باعتبار الخ المعنى المصدرى فلا حاجة الى التأويل  
 (قوله وهو لزائد استثنى عنه) اي اللفظ الزائد في الكلام المستثنى عنه في اذا ااصل  
 المراد سواء كان متبعا ولا كما في قوله كسبا وميتا والتطويل مصدر بمعنى المفعول  
 والمراد به الكلام يرتد على اصل المراد بلا فائدة فانه اذا كان لفائدة يكون اظنابا  
 وهو قد يكون لا يشمله على الحشو وقد لا يكون وحملها على ذلك لموافقة قوله  
 قابلا للاختصار والتعريف فان الاختصار ايراد الكلام المطابق لاصل المراد بعبارة  
 قليلة والتعريف تحاشيه من الزائد (قوله وسيجي الفرق بينهما) اي الفرق المتنبه  
 اي الصلاحى وهو الحشو الزائد المعين والتطويل الزائد الغير المعين (قوله وهو  
 كون الكلام الخ) سواء كان حشا في اللفظ او في الانتقال (قوله الفت مختصرا)

اي فسرنا الظرف بالحقى  
 ليتم التقريب ولو لم يصر  
 بالحقى لزم ابتساؤه على  
 عموم الحقيق وشبهه من  
 الجار والمجرور فلو ابقى  
 عليه لا يثبت قوله لوقوعه  
 فيه وعدم اسكانه به هذا  
 العموم فيحتاج الى اشارة  
 وصلى الطريقة والمطروية

م

لم يقل اختصرت له ما فيه سوى الاختصار من الجريد والايضاح (قوله حكم كلى)  
 اى على كلى فان كلمة الحكم كون المحكوم عليه كليا واضمير في ينطق وجزئياته  
 راجع الى الكلى ومعنى انصافه صدقه عليه وهو حراز من القضية الطبيعية  
 واللام في قوله ليستفاد لام العاقبة وذكر هذا القيد لكونه مأخوذا في مفهوم  
 القاعدة وما قيل من ان المراد قضية كلية نسخ على حكم حريثات موصوحتها  
 اطلاقا لاسم الجزء الاخير على الكل وحذف المصدر اوان الكلام محمول على  
 الاستفهام بان يراد بلفظ الحكم معناه احقق وبصيرى ينطق وحرثياته اى  
 الجارى اضى المحكوم عليه اوان اخلاق الكلى والجرفى على حكم الاصل والفرع  
 باعتبار التشبيه بالمعنى الكلى والجرفى من حيث لا تشمل ولا تفرح فتكلمات  
 لا تليق بمقام التعريف وان ذهب اليه الجم انصير (قوله يجب توكيده) اى لابد  
 ان يكون مؤكدا (قوله بان يقال اخ) منطلق ينطق بمعنى ان معنى انطافه  
 عليها انه يمكن ان بصير كبرى لصغرى سهنة الحصول (قوله لاسمى عنه)  
 المختص يستفاد من العام حيث وصف القسم الثالث بالثقة على الحشوية اشارة  
 الى ان الحشوية القسم الثالث تكثير الامثلة وايشواهد التى لا يحتاج اليها (قوله  
 ففى اخص من الامثلة) اى كل ما يصلح لهذا يصلح مثالا من غير عكس كلى  
 ادلا يلزم للجرفى ان يكون مذكورا بعد الحكم الكلى مضافا عن صفة كونه مثالا  
 او شاهدا فكونه مذكورا للايضاح او لاثبات ما رضى مدرك لا يمكن اعتباره  
 في حقيقتها ولو اعتبر ذلك فربما يثبتان وربما ينصدقان فيسبب على هذا التقدير  
 تاس حزق وهذا حاصل ما نقل من الشارح رحمه الله فتدبر فانه قدسنى على  
 الناظر بن (قوله من الاول) كالصبر او اسوة على ما فى القاموس (قوله وهو  
 التقصير) من قصر فى الشئ توانى ٩ على ما فى شمس معوم لاس قصر عن الشئ  
 بمعنى انتهى او عمر على ما فهم لقوله فى تحقيقه (قوله وقد استعمل الاول متعديا الخ)  
 فى الكشف فى تفسير قوله تعالى (لا يا وكم ٦ خذالا) بدل الا فى الامر يا او  
 اذا قصر فيه ثم استعمل متعديا الى معواين فى قولهم لا لوت فحسا ولا لوت  
 جهدا على النصين والمعنى لا امعك جهدا ولا تفصكه وادفع وجهه الله حل  
 صارة المات على الاستعمال المشهور رعاية جربة المعنى اى م ادعك جهدا  
 ولا تفصكه فى تحقيقه والقول ما لا م معنى انصير وجهه تميم اى من جهة  
 الجهد او منصوب برفع الخاضع اى فى الجهد او حال اى مجتهدا فبال ادالهام  
 فى نسبة التقصير الى الفاعل ولا يصح حمله فاعلا لاعلى غبار الاساد الجازى

٩ قوله توانى يقال توانى  
 فى حاجته اذا قصر اى  
 عرض له التكاسل والفتور  
 فى حاجته قوله بمعنى انتهى  
 اى كفى به وامتنع عن فعله  
 مع كونه مقتدرا عليه  
 وقوله او جهراى كفى به  
 لعدم قدرته عليه (عاصم)  
 ٦ اى لا تقصرون لكم  
 فى الفساد (بضائى)

٤ دفع لما قبل في العبارة ادنى مساهلة اذ الفعل المنفي منع وهو ليس بمأول لما ذكر من التأول المجموع كما صرح به في شرح  
الفتاح م ٢ وهما كون المفعول له مفعول لاجلته الفع ١٨ - وعدم المساهلة ليس بفعل وكون ال في مدلول

الحرف غير مستقل  
بالمفهومية الخ

٧ الظاهر ان النسخة اجمعين

على الحالية من القوم بمعنى  
مجمعين ادلو كان مرهوا على الكار

تأكيدا له فلا يدل على

الاجتماع في زمان الفعل كما

سيصرح به في بحث تأكيد

المستند اليه ولو اريد بالاجتماع

الاجتماع في الفعل دون زمانه

لم يظهر ايضا فائدة رجوع

التي الى القيد اذ المعنى

المأخوذ من القيد حاصل

من مفسر المفيد والالكار

اجمعون تأسيما لانا كيدا

فلا تفاوت في المؤدى سواء

رجع التي الى القيد ام الى

المفيد فتدبر (حسن جلي)

٣١ اوله وانى زعيم ان رجعت

ملكك اسير ترى مدها قرانق

ازدرا على اللاحب لا يبتدى

لماره اذا ساهه العود الدياق

جر جرا الفرائق البريد

اي الذي يوصل خبر

الخوف وازدرا اي مائلا

واللاحب الطريق

الواسع والنار العلامة

والصبر نزع احد نص كوقوع المصدر حالا ليس بقياسي الا فيما يكون المصدر موصوفا  
من العامل نحو انى معرفة وهو نص عليه ان رضى في بحث الفعول به والحال واما جعله  
بمعنى الترتيب متعديا مفعولا واحدا على ما في القاموس من ما لوث الشيء اي ما تركته وعلى  
هذا جعل السيد الشريف في خطة الموافقة ان كان صحيحا فبمعنى ان المستند منه انه لم يترك  
الجهود في تحققة بل جهده فيه وبتصديقه بدلائل الجهد في تحققة (قوله في تحققة) متعلق  
بلم آل لا يجهدا لعدم حراله المعنى (قوله لما نصحه الخ) لا لاني لان المفعول له مفعول لاجلته  
الفعل وعدم المساهلة ليس بفعل ولا بالمساهلة فاصحى واما قوله في اختصاص لفظة فهو متعلق  
بلم الالم كما هو الشائع في القيد - وددالم يصرص له الشارح ر ح (قوله ولو لم يؤل الخ)  
الظاهر ٤ واولم يؤل لم اللم م تركت المساهلة الا انه قصد الاشارة الى عموم الحكم وانه لا بد  
في كل قيد متعلق بالتي من حيث ان في من التأول ما ثبت لان في المستند منه مدلول  
حر في غير مستقل بالمفهومية لا يمكن لفعل تعبيده مالم يلاحظه تصدا وحينئذ يصر  
مدلول لا اسما وعلب مؤلا - (قوله كان المعنى الخ) اي اوم يؤل المعنى بالمتك  
متعلقا بدحول التي اعني بالعلم لا بالمتك كما يفهم من قبل في معرفته من الوحيين ٢ فيكون التي  
داخلا على كلامه فيه تعبير وكل كلام به كذلك يكون التي فيه متوجه الى ان يدفعه  
المنع لما ذكره الشيخ بكون المعنى ان المساهلة في الاحتصار لم تكن الخ وليس المقصود بذلك  
بل في المساهلة في الاحتصار هذا خلاصة كلام الشارح ر ح وبيد دفع لشكون الناطرين  
في هذا المقام لمن له فطنة (قوله لم تكن لتقريب والتسهيل) فيه اشارة الى ان كلاهما  
مفعول له لم اللم لعدم الفرق بينهما الا بان التعريب اعتبر بالقيد واليس الى التعاطي  
والتسهيل بالنسبة الى انهم وبيت منعقن يرتدوهم اذ المعنى على ترتيب الماف وانشر  
(قوله ان من حكم التي) اي مقتضاها الاصل عند اللغاة فلا يرد انه قد يصح  
التي اندخل على كلامه فيه قيد لى القيد واميد مع ما يحوى على لاجب ٣  
لا يبتدى بمساره فانه استعمل على خلاف الاصل ولدفع هذا قال الشيخ وهذا  
مما لا شك فيه (قوله بما لا اجتماع) لفظ اجمعون تأكيد لمعنى الكل الا ان فيه معنى  
الاجتماع بحسب اصل الموضع فكان نفي للاجتماع بهذا الاعتبار ولذا قالت  
الحقبة ان الملاشكة صدوا لادم ٧ مختص لقوله تعالى (فمجد الملاشكة كما هم  
اجمعون) على معنى ردوى وغيره (قوله ونلو بجا) التلويح كناية تكون الوسائط  
فيه كثيرة من لوح اذ اشار من بعد (قوله على ما ذكره) بقوله لا ما يستعني

وصاف اي ضد والدياق الادل المنسوب الى الدياق والدياق قرية بسبب انها كرام الادل (عنه)

وجر جرا اي صوت وكفوفه تعالى وبالمظالمين من حيم ولا تنصع بضع اي لا شفاعاة ولا طاعة ولا يرد ايضا انه قد



عنه ليكون حشوا ( قوله ونعريضا ) التعرض كدبة مسوقة لموصوف غير  
مذكور من عرض اذا امل الكلام الى جانب ( قوله ونقد اعرف ) اي اتى بامر  
يجب يحتمل الوحيين المدح والدم ( قوله لا يعرف اح ) يعني تقديم المسند اليه  
على المسند المفعلي اذ امل بل حرف التي قد يرثى فيخصص وصيبي للقوى على  
ما يصح وهو لا يعرف لشيء مهم وجه حسن ادلا حسن في قصر السؤال عليه  
بل التركة في السؤال احسن ليكون اقرب الى الاجبة لاحتماع انقلوب وابعده  
عن التفسير في الدماء ولا في تأكيد اسناد سؤال به ادلا مكار ولا تردد فيه  
للسامع قلب التأكد ههنا لاحتمار الرعة في سؤال كما في قوله تعالى  
( انسمعكم ) ٣ ولاستيفاء السؤال ولدا علة بقوله انه ولي ذلك الانتفاع به مثل  
الانتفاع باصله لالرد الانكار وانتردد قل صاحب كشف في تفسير  
قوله تعالى ( الله زل احسن الحديث ) في ايضاح سم الله مندا وساء زل  
عليه ما كيد لاساده اي لله وانه من عده ( قوله فكانه خ ) يعني قصد  
ان يجعل الجملة حالا لتفيد مقارنة السؤال لجميع متحدث من التاليف والترتيب  
والاحكام والسمية ولا يحصل هذا المعنى صريح الا في الجملة الاسمية  
مع الواو ادلواورد العلية مدور او او كانت طاهرة في الاستيفاء ٧ ولو اورد  
مع الواو كانت طاهرة في العطف ٢ لكن ههنا لا يرفع اعتراض كذا كور من ان  
التقديم ليس الا لاحد الامرين ولا حسن اشيئ منها ههنا الا ان يقال انه من تمت  
الاعتراض بين لفتا اختيار الجملة الاسمية ( قوله من ان يقع به ) لكونه  
مفعولا ثانيا لاسأل وليس من فصله من معمولاته حتى يمنع تقديمه عليه ( قوله انه  
ولي ذلك ) علة لقوله اسأل يعني انه متولي ذلك جمع به ان يتصرف فيه كيف يشاء  
( قوله كان الانسب مع ) ليكون المحققان علقين للمحكمين استفاد من الله اسأل وانما  
قال الانسب لارد ذلك انه هو على تقدير عطفه على انه ولي ذلك كله والظاهر وبحور  
ان يكون مملوكا على اسأل او جهة مستأجرة لجرد الثناء ( قوله عطف ) لانه  
الاصل في الواو وعدم صحة الانشائية ليجوز تقديم السؤال بها والاعتراض لكونه  
في آخر الكلام وعدم تصحيه بكونه حرة ( قوله مد على جهة اح ) انما انحصر  
في هذين لان المذكور ثلاث جه لا يصح عطف على الاولى منها لعدم الجامع  
وانكسرها حالا ولا على الثانية لانه معلقة وهذه الجملة لا تصلح للتعبيل فتعين الثالثة  
فاما على تمامها او على حرثها ( قوله ويكون من عصب اجمة الخ ) وهو مختلف  
فهو لهم من محور عطف المعلقة على الاسمية وانه كس ومنهم من مع ذلك وكذا

توجه الى القيد من غير  
اعتبار لقي القيد واثباته  
كقوله تعالى ولم يصروا  
على ما فعلوا وهم يعلمون  
يعني ان عدم الاصرار  
متحقق البتة مع قطع النظر  
عن الاتصاف بالعلم وعدمه  
لان عدم الاصرار موجب  
الاجرسواء كانوا طالين او لا  
ولا يوجد توجه النبي الى  
المقيد مع ثبوت القيد وان  
وحد عكسه في الوضع لافي  
الاستعمال م

٢ ولاستعماده السؤال  
نصفه

٧ ١ يذ لا يحصل العرض  
المذكور صريحا م

٢ فلا يحصل العرض  
المذكور ايضا صريحا م

عطف الاشارة على الاحبار معه البلياتون وجهور النفاة وجوزء الصغار  
كما فصله في معنى لتب فلابد في حواره عند الجمهور من تأويل احدى الجملتين فاما  
ان يقبل المعطوف عليه ايضا اشارة معنى لان المقصود انشاء المدح بانه كاف والواو  
اعتراضية او يضاف الموصوف مؤل هو مقول في حقه نعم الوكيل فتكون جبرية  
متعلق خرها اشارة (قوله ثم عطف الجملة) متداخلة اخره الشرطية والواو  
زائدة لزيادة الربط كما في لانه وان يكون واجزاء محذوف بدل عليه الجملة الاستدراكية  
اي عطف الجملة على امردهما وان صح باعتبار صحتها لا يصح مطلقا لكونه  
في الحقيقة من عطف الاشارة على لاحبار فلابد من التأويل والقول بجواره فيله  
يحل من الاعراب بدون تأويل عند الجمهور ممنوع لا بدله من شاهد وهذا معنى  
ما قلناه ان هذا تحقيق لوحده العطف وتبين لطريق التركيب لا اعتراض انتهى  
ويؤيده انه لم يحكم بطلان العطف في شيء من الاحتمالين وانه اختار هذه العبارة  
في حطة شرح العقائد سمية وغيره (قوله باعتبار تضمين الخ) اشارة الى عدم  
حوار هذا العطف بدون اعتبار التضمن نص هذه في الرصي والتسهيل حيث قال  
بحوز عطف الجملة على المفرد بشرط ان يتخاضا بالتأويل (قوله على رأي) وهو  
ان يكون جمل معطوفا على ثاني وهو اختار عن قول من جملة حالا بقدر  
قد او معطوفا على جملة ثالث بتقدير هو ثمة حتى عدم تجويزه عطف الجملة على المفرد  
وعا حذر بالدفع الاعتراضات الواردة ههنا بالكيفية بتقدير ثم ان تقدير مقول في حقه  
ليس صحيح لانه يستلزم ان لا يكون فعال المدح والدم مستعملة في معانها الحقيقية  
اعني اشارة المدح والدم لعدم في شيء من المواضع لانه على هذا التقدير اخبار من  
وقوع هذا القول في حقه ولا مقولية القول اذ كور فيه انما يكون بطريق الحمل  
والاخبار عنه بتم الوكيل فلابد من تقدير مقول في حقه مرة اخرى ويلزم التقدير  
مرات صير متناهية (قال السيد قدس سره فخواه ان ذلك جائز الخ) لم يوجد  
التصريح بالجوار في الكتب متداولة في شرح التسهيل لانه مالمك في بحث المفعول  
معه خلاف ذلك حيث قال لا يعطف جملة جبرية على اسفهامية مع استقلال كل  
منهما فلان لا يجوز ذلك مع عدم الاستقلال اولى (قال السيد قدس سره نص عليه  
العلامة الخ) عذرة الكشف قال قلت على م عطف قوله تعالى ولا تزدد الظالمين  
قلبت على قوله (رب انهم عصوني) على حكاية كلام نوح بعد قال بعد الواو الثانية  
معه ومعناه قال رب انهم عصوني وهذا لا تزدد الظالمين الاصلاح لا اي قال هذين القولين  
وهما في محل النصب لانهما معولا لا قال كقولك قال رب اودى لاصلوة وصل

في المنجيد تحكي قوله معطوفاً أحدهما على صاحبه انتهى وهو دليل على أنه لا يجوز  
عطف الانشاء على الاخبار فيقال محل من الاعراب لان مقبل قوله تعالى ولا ترد  
الظالمين كلها محل جبرية مقولة لقل معصوف بعصب على بعض قال الله تعالى  
( قال نوح رب انهم عصوني واتبعوا من لم رده منه وولده لاحساراً ومكروا  
مكراً كبيراً وقالوا لا تدرى آلهتكم ) الى قوله ( ولا ترد الصالحين الاصلاحاً )  
فلوحوز عطف الانشاء على الاخبار لا ترد في عطف ولا ترد الصالحين بل جزم  
بعطفها ٧ على قوله تعالى عصوني كسائر الجمل ان بقية الاسئلة من عطفها  
والجواب انه معطوف على رب انهم عصوني لا عصوني بتقدير قل ليكون  
عطف الاخبار على الاخبار دليل على انه لا يجوز عطف الانشاء على  
الاحرار فيقال محل من الاعراب وكذا في المدل . صومع عطف بتقدير قال  
واما قوله اي قال هذين القولين فهو اشارة الى انه معول آخر وليس داخلاً  
في المعول الاول كالجمل الساخنة وليس فيه دلالة على ان احد لقولين ٢ معطوف  
على القول الآخر ٣ من غير تقدير وكذا قوله لانهم معصوا لا قال وقوله تحكي قوله  
معطوفاً أحدهما على صاحبه لان المراد انهم كذبت في الحاضر قائم السيد وكذا  
حقة قاطعة قطعاً ٩ يليق بالخطايا وهو المهور فان كون اليات من المحكي يستلزم  
عطف الانشاء على الاحرار مما لا يحل له من الاعراب فيحتاج خبر التأويل وعلى  
تقدير كونه من الحكاية يكون عطف احد لقولين على الآخر المدين في حكم  
امردين من غير تكلف التأويل وعندها مما يتم لو ثبت حوار عطف الانشاء  
على الاحرار فيقال محل من الاعراب اشبه ولم يثبت فعلي هذا التقدير ايضا  
يحتاج الى التأويل انه معطوف بتقدير قال ( قوله في المقصود ) اي في المقصود  
الكتاب لمخرج الخطية ( قوله من قيل المقاصد ) واشبه والامثلة والاعتراضات  
على المفتاح من مكملات المقاصد فلا يرد انقص مني خصم ( قوله وعليه منع  
ظاهر ) وهو منع انحصار ما لا يكون من المقاصد في المقدمة ومع انحصار ما لا يكون  
العرض منه الاحترز من وجوه الحسين ( قوله بالاستقراء ) بان يقال قد عاين كور  
في الكتاب ولم نجد غيرها ( قوله وما انحر اح ) لانه انجر في آخر المقدمة الى ان  
هم البلاغة وتوابعها منحصرة في علم المعاني والبيان والبديع وانها صون اي ضروب  
مختلفة لان الاول ما يحترزه عن الحاصل في تأدية المراد وثاني ما يحترزه عن التعقيد  
المعنى والثالث ما يعرف به وجوه التحسين ومعهم عدم من قوله فما كان علم البلاغة  
وتوابعها الى قوله التت محض ارجح ان المقصود ان الكتاب محض علم البلاغة وتوابعها

٧ بان يكون الظالمين من وضع  
الظاهر موضع المضمرة  
حوز تاو قوع الانشاء خبراً  
لا تاويل لو يكون خبراً  
تاويل مقول في حقه كما  
هو مذهب السيد قدس سره

٢ وهو قوله ولا ترد الظالمين  
الاصلاً م

٣ وهو رب انهم عصوني م  
٩ قوله قطعاً يليق بالخطايا  
آه جواب للمحكي القديم  
حيث قال وفيه تأمل اي  
في هذا الجواب تأمل ان هذا  
المقار لا يثبت كون الجملة  
قاطعة واجاب بما ترى فافهم  
م

٧ لان الفنون اما عبارة عن  
الالفاظ والنقوش او المعاني  
لما اجزاء الكتاب عبارة  
عما كان الكتاب عبارة عنه  
٢ اذ التقديم المذكور في بيان  
الانحصار لا يفيد القديم  
في الترتيب م

فصل لما مقدس مقصود الكتب مختصر في علم البلاغة وتوابعها وعلم البلاغة  
وتوابعها مختصر في علوم ثلاثة هي ٧ فون ثلثة ينتج ان مقصود الكتاب مختصر  
في العلوم الثلاثة ومعلوم ان لا مورا اثنان اذ كورة في الكتاب يكون واحدا منها اول آخر  
ثانيا وآخر ثلثا فمختصر مقصود الكتاب فون ثلثة موصوفة بالاولية والثانية والثالثة  
وانها علم المعاني والبيان وسدع الا ان النسبة بينها مجهولة اذ لم يعلم ٢ ان الفن الاول  
علم المعاني او البيان او البدع فمختصر لافان النسبة الفن الاول اي من العلوم الثلاثة التي علم  
الانحصار مقصود الكتاب فمختصر علم معاني وكذا قوله الفن الثاني علم البيان والفن  
الثالث علم البدع هذه الترتيب من قبل قولنا المطابق زيد كما سمع في مدر فانه  
يمارل فيه اقدم البعدين ووقفوا في حبس بعض ( قوله فممكن لتعريفها )  
اذ لا يمكن فهمها لا اسرير الالهي وهو يقتضي تقدم الذكر صرحا او اشارة  
( قوله فممكنها ) لانه الاصل في الاسماء ولا مقتضى للمعول ( قوله وما يتصل بذات )  
عطف على معنى الفصل احد كالتس وهو بين النسبة بين الصاحفة والالاعة  
وكونها صفة للفظ او المعنى وبيان النسبة من مقتضى الخال والاعتبار المناسب  
وبين مرجع الالاع ( قوله وان يقدمة مأخوذة الخ ) لم يرد انها معوله منها  
او مستعارة لانه لا معنى لقال الالاع الفردي من يضاف واسعارته من اذ لا بد من اتحاد  
الالاع ولانه لا بد من معنى لانه المقدمة حتى يقرب بها ذلك الالاع معوله او مستعارة  
بل اراد ان الالاع المقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش بالقطع عن الاصطفاة فممكنها  
المتقدمة بمعنى ينش شونده وانما لم يقل مأخوذة من قدم بمعنى تقدم لان التحقيق  
ان استعمل المشتق منه لا يمكن في احد المشتق ما ردا الاستعماله كما في لفظ الصلوة  
والركوة والطلاق المقدمة هي مقدمة الجيش صا باعتبار معانها الوصف والهاء  
لأنها المشتق من الالاع يدل عليه رادها في لاساس في الحقيقة حيث قال  
قدمته واقدمه صدم بمعنى تقدم ومن مقدمة الجيش ( قال يقال مقدمة العير ) اي  
المقدمة اذا اصبحت اي من يعنى على ما يوقف عليه مسأله شروعا او تصورا  
او تصديقا فممكن ان يصح كذا في شرح الفصح او شروعا فقط كما في المختصر اي  
يراد ذلك المعنى صلاق العلم اعني ما تقدم لغيره على قدمه لانه تقى في الاصطلاح  
الى هذا المعنى اذ لا داعي اليه ولاروه اسفل اي معان كثيرة لانه يقال مقدمة الدليل  
لما يوقف عليه صحته ومقدمة غير من داهو حرمه ويؤيد ما قلنا قولهم المراد  
بالمقدمة هما ما يوقف عليه الشروع في العلم دون ان يعولوا معنى المقدمة ( قوله  
معرفة حده ) اي رسمه وصوره على رعي انقوم فان اشارة رحه الله نفي توقف

الشروع على شيء منها ومقدمة الشروع عنده انصور بوجه ما والتصديق  
بفائدة ما ( قوله ومقدمة الكتاب ) اي قبل المقدمة بصفة الى الكتاب طائفة  
من الكلام اعم ويطلق عليه اطلاق الغم الى بعض مراده كما يحسن اليك وان فصل  
والمقصد وان على بعض حرته ووثق لانهم يقولون بعض اجزاء الكتاب  
التي بادلولها ارتباط بالمقاصد وضع فيها بصفة المقدمة كما في هذه الكتاب وهو علوم  
ان اجزاء الكتاب هي الالف باء فقد صنفوا مقدمة على طائفة من الكلام  
الذي عيونهم بها كما اطلقوا الف الاول والثاني والثالث على طائفة من الكلام  
الذي عيونهم بها فهذا الاطلاق ثابت في يد المبرر مع عليه المدافع الامر لان  
اصطلاح جديد احده الشرح وحي عليه الامر في كتاب السيد شرح نعم ان المدافع  
شكل العرفية يحصل يكون مقدمة الكتاب عبارة عن لافه انداله على المعاني  
المخصوصة مقدمة الكتاب وظروفة لغاتها كما ان صواب مقصد الكتاب والمدافع  
اشكال القديم والنأخير لعدم اعتبار اشوق في معهودهم ولا مدخل في المدافع  
شيء مهم اثبت ومقدمة العلم كيف ولشرح راجع الى ان يكون مدلول مقدمة الكتاب  
مقدمة العلم وانما تخرج من انها بيان ان عدم امر في كتب مثالا شكل الامر  
عليهم لما قال السيد من انه لم يثبت عنده الامقدمة الكتاب فاشكل عليه امر الطريقة  
اي شيء \* فان قدس سره اوضح \* في بحث الشارح راجع مقدمة العلم ان  
ما قاله البعض \* قال قدس سره وهي امور ثلثة \* صمير راجع الى ما يدكر  
والمدكور اصله هو الالف باء واثبت المعاني فمراد به راجع الى الاول كما صرح به  
في هذا الكتاب وهو ارجع الى بطريق الاستحسان او لمدلولها الاول والكلام  
من قبل احكام الدال على المدلول او على حذف المضاف الى دوال امور ثلثة \*  
قال قدس سره ان ما حقه اعم \* قد عرفنا به دق لا جاهل وان ما حقه في شرح  
الرسالة مقدمة الكتاب الالف باء الدالة على امور ثلثة \* قال قدس سره ويحتاج  
اعم \* قد عرفت عدم الاحتياج الى التكلف \* قال قدس سره قد تطلق اعم \*  
وقد يطلق على الملكة تركه لعدم مساندها \* تليق \* قال قدس سره فان كان اعم \*  
قد طهر لك مما حررناه ان هذا هو مقصود الشارح \* قال قدس سره فكان به  
قبل هذا لكي ينحصر في هذا اعم \* انما يصح هذا لتوحده اذا كان قولهم مقدمة  
في كذا ما اذا كان ما المقدمة في كذا \* مرة الى مقدمة نسخة ام كورة سابقا  
كما في رسالة الشمسية حيث قال ورتبه على مقدمة وثبت هفلات وحاته ثم قال  
ما المقدمة في كذا فلا يصح في قوله عسر اثبت لانه اشره الى القسم الثالث



من المفتاح المذكور سابقاً \* قال قدس سره بلى معان يوصل بها اليها \* جعل  
آلة الشئ مطروقة على الوجود. في كلام نفوس ولا يقبله الطبع السليم \* قال قدس  
سره هو الثاني المذكور بقوة وقد يوحده ايضاً \* يعنى ظرفية تحصيل الادراكات  
للعانى وغيرها وهذا اشنع من الثاني \* قال قدس سره وسقط الاول بالكلية الخ \*  
والمجموع ليس معهوداً كما كان كور حتى يقال باحصار الكل في هذا الجزئى \*  
قال قدس سره لا ظرف لا لفظ الخ \* الاظهر ان الالفاظ مطروقة المعانى ٧  
بالنسبة الى امثلكم لانهم يريدون ان اولاً ثم يورد الالفاظ على طبقها مكانه يصب  
الالفاظ في المعانى صب معروف في ظرف والمعانى مطروقة الالفاظ بالنسبة  
الى السامع لانه يأخذها منه كاي أخذ لظروف من الظرف \* قال قدس سره فلا  
يرد عليه الخ \* لاحقاً في ان بصيرة آدم تكن مصبوغة كيف يتوقعها على  
الامور ثلاثة وعدم حصوله بحدسها وباتين ٢ وان اريد ان البصيرة الحاصلة  
كل واحد منها موفوفة عليه \* كل امر يصم اليها فالبصيرة الحاصلة منها لا تحصل  
بدونه فقيه انه يلزم ان يكون كل مسألة من العلم مقدمة للتروع فيه لانه يتوقف  
عليه التروع فيه بالبصيرة التي لا تحصل الا \* قال قدس سره ثم ان الارباط الخ \*  
هنا يتوقف الشئ على الشئ \* يعنى امتناع حصوله بدونه يقتضى كونه مضبوطاً  
واما الارباط والاعانة في حصوله لا يقتضى كونه مضبوطاً وكذا احكام  
المقدمات في اوائل الكتب \* قال قدس سره على ان ماله ارتباط الخ \* فيه ان المعنى  
في حصول شئ \* يستفهم تقديره وليس يجب ان يكون موقوفاً عليه او موقفاً للبصيرة  
كالامور البعيدة على السفر مع عدم توقفه عليها ( قوله لا فائدة فيها الا الاطباء )  
وفي الايضاح لما جرد فيه \* يصلح لتعريفها ولا كان ذلك خلاف الواقع وسوء  
الادب غير الشارح لي ما ترى ولا فائدة في نقل تلك الاقوال الاربعة العبارات  
على ما هو المقصود اعمى التفسير وان كان في كل قول فائدة فالاولى الاقتصار على  
تقرير ما في الكتاب لكما بينه في تفسيره وما قبل ان المراد بالاطباء الطويل والاستثناء  
لأن كيد اي لا فائدة فيه صلاحك في قوته تعالى ( لا يدوقون فيها الموت ٣  
الا الموتة الاولى ) مع كونه خلاف الواقع بأى منه قول الشارح فالاولى تركه  
لان ترك الطويل واحب ( قوله وهي في الاسر اي الامة تنبى عن الامة )  
في دلائل الاعجاز المصاحفة لانه وفي الاسر مقامهم فصيحاً وهو الذى اخذت  
رغوته وذهب لؤؤه وخلص منه وفتح اثنان وفتح وفتح وفتح وفتح  
فصح لبنها ومن البحر شرب حتى فصيح وفتح وفتح هذا الصباح المفصح وهذا

٧ اي بلا تقدير البيان

فانهم م

٢ يعنى ان اريد توقف حد من  
حدود البصيرة ولا شك  
ان الحد الحاصل بالاربعة  
لا يحصل بالثلاثة والاثني  
والواحد فان قلت الحاصل  
بالواحد حاصل بالاثني  
قلت ان تضمن الاثني  
ذلك الواحد فلا ضرر  
لحصول الموقوف عليه والا  
فلا سلم الحصول هامل

م

٣ المراد الموت في قوله تعالى  
لا يدوقون فيها الموت  
الا الموتة الاولى \* امانة  
بانتهاء الاجل في المعنى لا  
يعرفون فيها الموت الا الموتة  
الاولى فغير من ادراك الموت  
ومعرفة ما يؤتى به الذبح  
في صورة الكبش بالدوق  
تجوزاً ( كليات ابي القاء )

يوم فصيح وفصح لا غم فيه ولا قروا انظر فصيح من شئ اى مخرج وتخلص  
وجاء فصيح البصاري اى يوم بروزهم الى معبدهم وهذا من معبدهم اى مكان بروزهم  
والفصحوا هيدوا وافصح البهي تكلم بالعربية وفصح اصبى لسانه وخلصت  
لغته عن اللكة وافصح الصبي في مسقطه هم يقولون في و ما ينكم تقول افصح  
فلان ثم فصيح وافصح عن كذا لخصه وافصح لى ان كنت صادقا اى بين انتهى  
يفعل ماسوى ذهاب الرغوة والهاء معاني تجارية وهو مرفق لما في ناح اسبق  
من ان الفصاحة شيرارمان شدى ووبرشدر شيرار كفو فى الفصح والقاموس  
جعل جميع المعاني مستوية الاقدام فى الاستعمال ولم يبين عند الشرح رجه الله  
اشراء الفصاحة فى تلك المعاني ولا يكون حقيقة وبخازا قال تقي من الابانة  
والظهور سواء كانت معنى حقيقيا لها او مجازيا فى جميع معانيها مشعر من الظهور  
وهو كاف للناسبة بين المعنى القوى والاصطلاحى (قوله والظهور) عطف  
تفسيرى بلاية فانها تحب لادما ومنعديا ولم يكتف بالظهور رعاية لشارة دلائل  
الانجاز وحلالها (قوله يفلح) استشهد على الالب مد كور و ترك الاستشهاد  
فصيح الاى مع كونه اصلا بالامان لان فيما ذكره توصيفا للتكلم والكلام  
بالفصاحة فهو انبى بالمفعول اليه (قوله وكلام فصيح) لم يقل رتبة فصحة  
كما فى الانضاح تسميها على ان لفظ الكلام شاع استعماله فى الترتيب ~~فقد قدمه~~  
امراد بالكلام هو المركب مطلقا اى تاما كان وغيره لانه قد ينصف المركب الغير  
التام بالفصاحة بالمعنى المذكور لفصاحة الكلام ولو لم يكن داخل فى الكلام لا يكون  
تعريف فصاحة الكلام ~~لانه~~ لدخول فصاحة المركب الناقص فيه وفيه انا لان لم  
ان المركب الغير التام ينصف بالفصاحة فى نفسه بل انصفه بها باعتبار ان مفرداته  
متصصة بها واما باعتبار التركيب فلا لانه لا استعمال له لا بطرق الجريئة للمركب  
التمام فخلوصه عن ذكر الكلمات وصعب التأنيب والتعقيد خلوص المركب التام  
بمختلف اسكلمة فان استعمالها وان كان بطريق الجريئة اصلا لان خلوصها غير  
خلوص الكلام ولو سلم انه موصوف بالفصاحة فى نفسه لكن ادخاله فى الكلام انما  
يصح لو اطلقوا عليه انه كلام فصيح كما يطلقون على الرسالة والعصيدة ولم يتقل  
ذلك منهم هذا تحقيق ما ذكره الشارح رجه الله فى مختصره وحيد لا ورود لما  
ذكره السيد بقوله والقول بان الكلام محمول على حقيقته باطل الخ ثم ان ادخال  
المركب الناقص فى الكلام يقتضى اتصافه بالبلاغة ايضا حقيقة وهو باطل اذ لم  
يدخلوا عوارضه التى يطبق بها مقتضى ادخال كتوبيهم عوارض المركب التام

ويؤيده انه لم يرد في موضوع النحو لعدم البحث عن عوارضه الا نادرا  
وبما حررنا لك صرح المبرد والكلام بمحولان على معاهما الحقيقي وان المركب  
انقص حرج عليهما نعم تصدق بالفصاحة والبلاغة في نفسه فقول الشارح  
رحمه الله في المختصر عني ان الحق به داخل في المفرد بقرينة مقابلة بالكلام محل  
بحث اولو كان داخل فيه ميم الاستشهاد بقوله يقال كلمة فصحة الان تحمل  
الكلمة على ما في مركب انقص الله قال قدس سره ومقابلته بالمفرد مع  
فيه بحث لانه محل في حاشية شرح التسمية مقابلة الجملة بالمفرد قرينة الكون  
المفرد بالمفرد ما ليس بجملة وهو مشهور من القوم \* قال قدس سره ما على  
ان المبادر عند الاطلاق \* اي من القيد واتسار علامة الحقيقة فيكون حقيقة فيما  
يقابل المركب فلا يصرف عنه بخلاف الكلام به تحقيق فيه انما صارف عن المعنى  
الحقيقي وهو تقدم مفرد وحسن المفرد على ما ليس بكلام بقرينة مقابلة الكلام  
تزع فيتحقق الوصف الى ما في هذه الآية الواجبه وفيه بحث اما ولا فلاح لا سلم  
التبديل قال كل واحد من ادم في الاربعة للمفرد اصطلاحا نقل اليه المفرد  
من معناه المعوي لاشتمال كل معناه على معنى الافراد اسمع النسبة مطلقا او التامة  
او علامة النية وايضا واما نايافلان القريبة الصارفة لا يلزم ان تكون متقدمة  
ان ان يكون موجودة في الكلام في احدثه موقوف على آخره فيكون المبادر عند  
الاجلاق ما يقس المركب لا يقتضي حوله عليه عند مقابله بالكلام (قوله  
تاي عن الوصول مع) في تاج و قدوس مع الرجل بلاغة اذا كان  
يلعب بعارته كنه مراده من حد صكرم وهي في اامة تاي عن الوصول  
والاسماء لكونها وصولا بخصوصا وفي الاصطلاح مطابقة الكلام  
لمقتضى احد وانساسة بين الغنيين طاهرة ولم يقل في الاصل اكتفاء  
بما ذكره سابقا وقيل لم يقل في الاصل لان معاهله واصطلاحا واحد  
وهو انه مع كونه خلاف الواقع يلزم ان يكون قوله تاي عن الوصول والانهاء  
مصدر كالان بمصود منه ابداء اساسه بين المعين وعند اتحاد المعنى لاحاجة اليه  
(قوله ولم يسمع كلمة سبعة) ان ادخل المركب الناقص في المفرد كما هو رأي الشارح  
فلا يتم الاستشهاد الا بربار الكلمة اعم من الحقيقي والحكمي كما في تعريف الكلام  
بما تضمن كلين فلا سند فيشمل المركب الناقص وان ادخل في الكلام كما هو رأي  
السيد فواخرج صهي كما وعدى فلا اشكال اصلا (قوله يقال عندهم لكون  
الله) اي به لعلامته هذا الكون ٢ في اقتراح ان الفصاحة هي ان تكون

٤ اي ما ليس بكلام تام فاعلم

م

٢ قوله لا في الاقتراح حلة

للتفسير اي قدس قوله لكون

اللفظ بما علامته هذا الكون

لما

م



الامور الثلاثة في تعقل « قال قدس سره ربما يجمع الخ » قد عرفت المدعاة بما حررنا له  
في قوله يقال لكون اللفظ جارية الخ من ان المراد انه علامة لفصاحة ولازم له فانها  
عبارة عن كون اللفظ مرصيا \* قال قدس سره واكثر من استعمالهم الخ « فتكون  
موصوفة بالفصاحة الرتبة « لفظة او موصفا فلا يرد ان هذا يقتضي ان لا يكون  
ما فيها فصيح مع كونه كثير الاستعمال فيما بينهم كما يدل عليه صبغة التفضيل  
( قوله الى اللفظة ) اي بصرف ( قوله كما هم حقيقتان الخ ) لكثرة مخالفة بينهما  
( قوله وكذا الخ ) ضعف على قوله كانت مخالفة اي كما كانت المخالفة راجعة الى  
امور مخالفة بسببها صارت الفصاحة في المفرد والفصاحة في الكلام كأنهما  
حقيقتان مختلفتان لكثرة المخالفة بينهما كانت البلاغة يقال لعان مرصها ومحصولها  
امر واحد صارت البلاغة حقيقة واحدة فالتشبيه بين الكونين باعتبار الرجوع  
الى الارجوع في الاول الى معنى المنفعة والرجوع في الثاني الى المعنى الواحد فالظاهر  
ترك اللفظ كذا ( قوله ولا يوجد قدر مشترك ) باعتبار اطلاق اللفظ المشترك لانه ليس  
بهما معنى مشترك اصلا ( قوله نظرا الى ظاهر ) وهو كثرة مخالفة بينهما لا بالنظر الى  
الحقيقة فانها مشتركة مع اولى بانها كما مر كم ( قوله على هذا الوجه ) اي ثمرة كل من  
اقسامهما عبارة « صوغا جامعة مانعة ( قوله لا يوجد الاخر اص ) المعترض حبيب  
مصر اورده على المصنف وجهه في جوابه وقال المصنف رحمه الله في جوابه  
اردت بالناس الناس اليهودي كالسكاني وعد القاهر وغيرهما من المهرة المشتهرين  
« قال قدس سره « بما عرفت لذلك ولا يلزم من ذلك حذف الموصول مع بعض صلته  
لان اسمي الفاعل والمفعول به لم يكونا بمعنى الحدوث كاللام فيهما حرف تعريف  
وهما كذلك « قال قدس سره لرعاية جانب المعنى « قول وارعاية سوق كلام المصنف  
وجه الله فان مقتضاها ان اشتركت في فصاحة واللازمة بين الاقسام المذكورة لبعض وجعله  
حالا يوهم الاشتراك المعنوي وان اختلفا بحسب الاحوال « قال قدس سره نحو القصة  
الخ « مما يفهم منه المعنى الخلق و « كان اسم جامدا نحو اسد على وفي الحروب فعلمه « قال  
قدس سره تصح معنيها مع « ي « فممنها تعالروا « ( قوله دوائه ) موافق لما في الصحاح  
والقاموس وفي لهذيب له « ث « موى سررن « وهي جمع دابة بالهمزة ابتدأت الهمزة  
الاولى بالواو لاستفهامه وقوع اب الجمع بين الهمز في القاموس الذؤبة الناصية  
يعنى موى يشان كذا في الصريح وفي لسان له دابة وذوائب « وهي الشعر المنسدل  
من وسط الرأس الى اظهر فاحد ث « مطلق الشعر او شعر مقدم الرأس او الشعر المنسدل

وفي سائر الحواشي خطيب  
عن ٢

من وسط الرأس فعلى الاول الصمير راجع الى الحية تأوي بين الشخصين وعلى الثاني والثالث الى الفرع ومعنى البيت على الاول والثاني شعره مرتفع الى على الرأس تصل عقصه في المشي والمرسل وان شعر مقدم رأسه مرتفع نقيب عقصه في مشاه ومرسله وحال شعر ماسوي المقدم قد علم من قوله وفرع بزبن المتى الخ وعلى الثالث ان شعر وسط رأسه السدل مرتفع الى الاعلى تصل عقصه في مشاه ومرسله ولا يعلم حال شعرنا صيته من البيت لانه معلوم انه يكون مرتفعاً ومعنى قوله وفرع بزبن المتى صدر رساله واما قول الشارح راجع الى شعر الرأس ينقسم الى قسمين ان يكون الشعر مطلقاً مقسماً الى ثلاثة اقسام او ماعدا الدوائب فكون اربعة حيث يكون بجلة قوله تصل العقاص ابتدائية لاحالية من ضمير مستتر وت ولا حراً بعد خبر تقدم العائد بخلاف الوجوه ٢ السابقة فان اللام عائد والقول ان العقاص هي الدوائب فيكون من وضع المطهر موضع المصير فيكون فقسام شعر ثلاثة ففيه انه محال لما في الشارح راجع العقيقة بانها الحصة المجموعة كالرسمه يصير محداً (قوله هو توسط اشير الخ) اي تضاد صفات الحروف المصورة في الكلمة كما يدل عليه توصيف الحروف بالصفات المذكورة والمهموسة فيصعب الاعتراف على بحرجه يجمعها شتات في خصمه والمهموسة ما هو بخلافه فهي بحروف اسفة والشديدة ما ينحصر جري صوتها عند ساكنها في بحرجه ويجمعها احدث طفت والرخوة ما هو بخلافه وهي ماعدا الحروف المذكورة والحروف التي بين من وهي حروف ثم يرمونها (قوله ومن البعيدة) ٧ اي نجد من بعيد المخرج ما هو بخلاف غير المتأخر اي متأخراً فهو من عطف معمولي جمل واحد لانه قد علم من البحرور في المعطوف ثم الصواب ان يقال لا نجد غير متأخر من قريب المخرج ومن البعيدة كذا وعمل ولمع اذا دخل في الرد لوجدان البعيدة متأخر فاراداه قائله وما قيل انه لا يثبت ان القرب ليس متأخراً لوجدانه في البعيدة فليس بشئ لان الراجح انهما قريب فقط منشأ التأخر على زعم ان القرب والبعد كلاهما متساويان (قوله لا يوجب انفاء الكل) قيل هذا هو الموجود في الصكك مسح المنيرة ولا ينبغي ان جعل الكلمة حراً من فصاحة الكلام وفصاحة الكلمة وصف الجزء بحيث لا ينبغي ان يغفل عن عده احد ولذا قالوا انما على حرف وصف اي وصف الكل كما وقع في بعض النسخ لكنه بشكل جيد مذكور في رد عيه من فصاحة الكلمة حرة من فصاحة الكلام لا وصف الجزء ويمكن ان يفهم يحصل لردان فصاحة الكلمة حرة من فصاحة الكلام فيلزم من اسماء اولى اسماء الثانية لان

٢ لان العقاص في الوجوه السابقة بعض من الدوائر فيكون اللام عائد بخلاف قول الشارح وان شعره ينقسم فانه يقتضي ان لا يكون العقاص من الدوائر لانه لو كان من الدوائر لزم ان يقول الشارح وانها ينقسم بل قوله وانها ينقسم ٧ اضافة العبد الى الصمير الراجع الى المخرج لفظية ولهذا دخلت اللام على المصاف ثم هو من قبيل العطف على معمولي جمل واحد لا على الطريق السابقة كما في قولك رأيت زيدا في المجد وفي السوق عر الان قوله ومن البعيدة عطف على قوله من القريب المخرج وقوله ما هو بخلاف على قوله غير متأخر ومثله سائق شائع (حسن جلي)



فصاحة الكلمة وصف جزء فصاحة الكلام حتى يتم مادعيتهم وليس فصحة كلامه موقوفة على أنهم قالوا كون فصحة الكلمة وصفاً لجزئها انتهى وفيه بحث أما أولاً فلا المقصود الشارح راجع رد الرعم والتأييد كليهما وإنما صرح بقوله وفصاحة الكلمة جزء من فصاحة الكلام مع كونه معلوماً بما سبق في رد الزاعم فلا بد من كون المؤيد قائلاً بأن فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يصح الرد بقوله لا وصف لجزئها وإنما بالانتماء مادعي الزاعم إنما توقف على عدم كون فصاحة كلمة معتبرة في فصاحة الكلام وليست موقوفة على كونها وصفاً لجزئها فلا يصح قوله لأن فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يتم مادعيتهم وقيل إن التضمين في قوله لجزئها راجع إلى الكلام بتأويل الجملة والمعنى أنه لا وصف لجزء الكلام بحيث لا يحل لها في موصوفاً للكلام بالفصاحة وفيه أنه تعرض لما لا ينبغي له وترك لما ينبغي وأقول في توجيه كلام المؤيد على أنصفة المبرة أن قوله أفصاحة الكلمة مثال امرء وأكل صارة من فصاحة الكلام والمعنى أن امرء وصف لفصاحة كلمة وهو خلوص من التامر فيما نحن فيه لا يوجب التامر فصاحة الكلام طواراً كون الكلمة فصحة مع التامر لحدوده كلمة أخرى أولاً فضاء الله سام كما سيجي في كلام الشارح راجع الله عن قريب من قوله قد تعرض لاسباب الاحلال بالفصاحة ما يجمع الله قائلوا في قوله تعالى (وهو يدي) (ويعد) أن يدي من رب الأوصال غير مستعمل إلا أنه صار فصحة بوقوعه مع بعد وانما قل أن الحوض وصف لفصاحة الكلمة لما عرفت أن الفصاحة صارة عن امرء وحوى واحص من انه كور لازم لها وحيد يدي ومع بحث الشارح راجع الله لأن فصاحة كلمة وإن كانت حراً من فصاحة الكلام لكن المستقى فيما نحن فيه وصف لفصاحة الكلمة لا يصح (قوله لا هـ عوع آه) توجيه الموع الثلاثة أنا لاسم وقوم بعد العبر العربي في الكلام العربي أي القرآن وما ذكره من لفظ السجيل واشكوة والقسطاس يجوز أن يكون من اللغات امشركة ولو سلم ذلك الموع بناء على ما عرفت من أن اعلام الله عليهم السلام سوى الستة ٣ كلها عمية فلا سلم أن معنى العربي الذي به وصف القرآن في قوله تعالى (انا انزلناه قرآنا عربياً) انه عربي الاصل لم لا يجوز أن يكون المراد انه عربي اللفظ ولو سلم أن وصفه بالعربي باعتبار الالفاظ في فمحور أن يكون باعتبار الاعم الاعب ولا ينافي وقوع الفاص ٣ فية عبر عربية غير بنية عدم اشتراط عربية كل لفظ في عربية الكلام بخلاف فصاحة الكلام ظاهراً مشروطة بفصاحة كل كلمة منه فتدبر فإنه يمارى فيه الاقدام

٦ فانه حينئذ تعرض لرد الزاعم وقد حصل ما دل كلامه لا لرد المؤيد وهو المقصود بقوله وأفصاحة الكلمة جزءاً الخ م  
٣ واعلم أن أسماء الانبياء عليهم السلام بمنوعة من الانصراف الاستف محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط نقتضوا قبل أن هوذا كوح لأن سبويه فإنه معه ويؤيده ما قبل أن العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح (ملا جامي)  
٧ أي فلا نسلم أن ذلك الوصف باعتبار أن جميع مفرداته عربية لجوار أن يكون باعتبار الاعم م  
٢ فانه يجوز أن يوصف الكل من حيث هو كل حقيقة بما هو وصف أغلب اجزائه

٣ ونحن نقول المراد بعدم

انس الاستعمال عدم اتساع  
عند الخلق الذينهم الفصحاح  
كما صرح به العصام فينبذ  
لانهم عدم انس انواع الخلق  
التي خفي مرادها بعارض  
عدمهم ولانهم ايضا عدم  
ظهور معناها عندهم  
كالسارق فانه لا يخفاه في ان  
معناه من يأخذ الشيء خفية  
وانما الخفي في ان الطرار  
والنباش يدخلان في حكمه  
ام لا ومثل الاظهار فانه  
لا يخفاه في ان معناه الظهارة  
انكاملة في تدهر البدن وانما  
الخفي في ان داخل الفم منه  
ظاهر البدن فيجب ضلته في  
العسل ام لا وكل انواع الخفي  
هكذا يفهم معناه والخفاء  
لعارض ومن له ادنى تدرب  
في علم الاصول يقف على  
صدق هذا القول (لحرره  
الفقيه قزويني الحاج محمد  
حسب

٧ على ان يصحكون صيغة  
التمثيل لنسبة الشيء كقوته  
اي نسبه الى بي تيمم وفقته  
اي نسبه الى الفسق

٩ بناء على ان سرج على  
الوحوه الثلاثة لازم

( قوله بما يقود الى نسبة الجهل الخ ) اي يوم نسبة الجهل و عمر ان الله تعالى  
ولذا لم يقل بوجوب نسبة الجهل والعمر الى الله تعالى فادفع ما قيل يجوز ان يعبر  
بالفصحاح ويقدر على اتساعه ومع ذلك لم يأت به الحكمة خفية لانقطاع عليها ( قوله غير  
ظاهرة الدلالة الخ ) اللفظ قد يكون طاهر الدلالة على معنى ولا يكون مأنوس  
الاستعمال كودع ووذرو قد يكون بالعكس كغريب القرآن والحديث فانه مأنوس  
الاستعمال ما قبل ان كل واحد منهما يستلزم الآخر وبمقصود نصب علامتين  
على القرينة ليس بشيء ولفظ غير معنى لا يقرينة عطف ولا مأنوسة الاستعمال فالتركيب  
من قبل قوله تعالى غير المعصوب عليهم ولا الضالين ( قوله على المعنى ) اي  
الموصوع له فلا يرد التشابه والاضمحلال لا ينافي في الدلالة على المراد  
( قوله ولا مأنوسة الاستعمال ) ٣ اي استعمال العرب العرباء فلا يرد عرب القرآن  
والحديث لكونه مستعملا عندهم كما سيجي ( قوله ثمه يحتاج الخ ) وهذا انقسم  
من العربية يكون في الجوامد والمصادر والمشتقات، غير موزون وانقسم الثاني يكون  
في المشتقات باعتبار معانيها ووجه الانحصار ان الامة نحو هره وهيئة بدل على المعنى  
عدم ظهور دلالة اما باعتبار جوهره فصاح الى لتفسير وباعتبار هيأة فصاح الى  
التصريح ( قوله فما جئت به مرة ) اي تارت الصعوبة في معنى عليه فوجب تخمين  
عليه قوم يعصرون انهم لا يروون عنه ذلك ويدعون في ذلك ليعلم انه حتى او بيت  
فاقلت من الاقلاب وهو الخروح ( قوله اي شعر اسود الخ ) قد حذفت الهمزة كلاب وتامر  
نسبة المشبه الى المشبه به ( قوله اي كالسيف السريحي الخ ) اي مبرح المفعول صيغا  
سريحي او سراج يدعوى الاتحاد بين المشبه والمشبه به وصيغة جعل الفعل كمرحته  
او المنسوب ٧ التما نسبة المشبه الى المشبه به كقوته ولا يحسن عدمه وقبل الصائر  
كالسريحي او كالعراج او سريحا او سراجا او داسريحي او داسراج على ان يكون  
صيغة التفعيل لصيرورة الفاعل كاصلة كفوس رجل واصلة كعمرت المرأة  
او داسلة كورقي الشجر وفيه انه يجب ان يكون ٩ سريحا على صيغة اسم  
الفاعل والقول بانه مصدر ميمي معنى اسم افعال ليس بشيء لانه داسريحي صيغة  
اسم المفعول كيم يحى المصدر منه على ورنه وكذا نقول بانه يجوز ان يكون هذا وجه  
العد ايضا لانه حينئذ لا يكون صحيحا لا بعيدا ( قوله وهذا ) اي المعنى الثاني قريب  
من هذا القول لان الطريق واليمان موحد بلحس عطرده بخلاف الدقة والاستواء  
فانه قد يوجه وقد لا يوجه والمقصود ترجيح سريحي على سريحي به قريب من استعمال  
سرج بمعنى حسن بخلاف الاول وقيل معناه ان احد لسرج من لسراج كاحد  
والجواب ان القائل اراد بالصائر صيرورة لا يرى الهم صرحوا من قولك ان عذابت بالكفار ملحق من باب النسبة م

مرج منه فهذا الوجه مؤيد بتحقيق نظيره في كلامهم فحينئذ لا حاجة الى ما قاله  
 الشارح رجه اقله تعالى وانما لم يجعل اسم مفعول منه الخ وفيه ان قوله سرح وجهه  
 اى حسن يأبى عن هذا التوجيه فانه يدل على كونه معنى حقيقيا اذ لا يمكن تخرج  
 سرح على الثلاثى بمعنى انه كالسراح (قوله وانما لم يجعل الخ) معنى اذا كان سرح  
 معنى حسن مستعملا في كلامهم لم لا يجعل ممرحا مشتقا منه من غير حاجة الى  
 التخرج البعيد بالوجهين (قوله لم يعثوا) اى لم يطلع الجاحلون لمسرحا غريبا  
 على استعمال سرح بمعنى حسن وان كان متحققا في كلام العرب العرباء والحكم  
 بالمرابة انما هو لعدم بوجدان في الاستعمال اذ لا طريق الى عدم وجوده الا لعدم  
 الوجدان فيكون غريبا عدمه لم يجد ولم يكن غريبا عند الواحد (قوله وان يكون  
 هذا الخ) اى لا يثبت ان يكون سرح بمعنى حسن لفظا احدثة المولدون من  
 السراح واسمهم له معنى التحسين ولا يكون في استعمال العرب العرباء فلا يمكن جعل  
 ممرحا في قول الفرج لى هو من شعراء الخاطبة منه (قوله على انه لا يعد آه)  
 معنى لا يعد ان يكون سرح بمعنى حسن ايضا غريبا ان يكون معنى مجازيا مستعملا  
 فيه لما فيه بالمعنى الحقيق لسرح على احد التوجيهين المذكورين فلا يكون جعل  
 ممرحا منه ممرحا من المرابة يؤيد ذلك انه اورد سرح الله وجهه في الاساس  
 من المجاز وما قال لا يعد لان قولهم سرح وجهه اى حسن ظاهر في انه معنى  
 حقيق له اشتق من السرح لماسة وجود الريق الموحى للحسن فيه (قوله واما  
 صاحب نحل الهمزة الخ) عطف على قوله وانما لم يجعل الخ يعنى جعل صاحب  
 الجمل ممرحا من سرح بمعنى حسن فلا يحتاج هذه الى التخرج البعيد ولا يكون  
 غريبا هذا ما عدى في حل هذه العبارة ولما طرئ كلمات لا تخفى حالها بعد  
 التدبر فيما حررنا (قوله ممرحة كما هم آه) الكاف للتعليل لانه تشبيه كما في قوله  
 تعالى (وادكروا لله كما هداكم) اى على ما هداكم وانما يتعرض لعدم ظهور  
 المعنى مع كونه معتبرا في مفهوم امرابة اذ لا مدخل له في بناء الاعتراض والفرق  
 بين امرابة ونوحشية وحاصل الاعتراض ان تفسير امرابة تكون الكلمة وحشية  
 لا يحسن لكونه اخص منه تحفة ومباين مفهومها (قوله وهو) اى الكلمة الغير  
 المشهورة في الاستعمال (قوله وانوحشية) اى الكلمة الوحشية (قوله امثلة على  
 تركيب يتعرف به الخ) اى سوق السليم من غير ان يكون فيه ثقل على اللسان  
 وبهذا يمتار عن الله (قوله فلا يحسن تفسيره) اى العريب بالوحشية لكونها  
 اخص منه صدقا فكذلك تعريف امرابة تكون الكلمة وحشية لكونه اخص منها

تحققا ( قوله بل الوحشية آء ) اضرب عن عدم حسن التفسير الى فساد تعريف  
 الفصاحة بان قيد الوحشية امر رائد اى خارج عن معناه ليس عينها ولا داخلا  
 فيها معتبر في فصاحة المفرد سلب فلا بد من ذكر اخصوص صفي في التعريف وان كان  
 سلب التعريف مستلزما لسلبها العموم بها تحفظا لادلالة الالتزام معجوزة في التعريفات  
 ولذا ذكر التامر ومخالفة القياس مع اعتدال اخصوص عن نفع اخصوص عنهما  
 فادفع الاعتراض ما لا نسلم وجوب ذكر قيد الوحشية في التعريف لان اخصوص  
 عن العام يستلزم اخصوص عن اخصوص وقد تضمنه في دمه ( قوله فلا نسلم ان  
 العرابة اخ ) حتى يصح تفسير العرابة بالحجة والعصبة ما هو حشية بذلك المعنى  
 ( قوله هذا اخ ) اى كون المراد بالوحشية غير مذكر واحلافهم العرابة عليه  
 فقوله والوحشى قسمن عطف على مقول قالوا وبقول الاول لاثبات اطلاق  
 الوحشية على غير مذكر وبقول الثانى لاثبات حلاق عرابة عليه ( قوله  
 والوحشى ) اى في الجملة سواء كان عند حرب او غيرهم ( قوله الذى لا يعاب  
 استعماله على العرب ) اعلم ان لاداء على ثلاثة اقسام منها ما هي مستعملة (١)  
 مطلقا كالارض والسماء فلا يعاب استعمالها صلاوية ما هي مستعملة في العرب العرابة  
 غير مستعملة في غيرهم فلا يعاب استعمالها فيهم ولا يعاب على غيرهم ومنه عرب  
 الفرس والحدث وسواها ما هي غير مستعملة مطلقا يعاب استعمالها على الكل  
 لانه ما هو كريمة على لدوق والجمع كحشيش ومنه ما هو غير مكروه كسكا كاتم  
 وافرغوا واوله اشار بشارح رحمة الله تعالى قوله فيما بين قى ووجه انظر من الحشيش  
 اما من قبل تكا كاتم او حشيشه لم يذكر ان قوله والوحشى قسمن ليس  
 المقصود منه الخصر بل مجرد اطلاق العرب على الوحشى ثم لمعتبر في الفصاحة  
 ان لا يكون اللفظ عربيا عند العرب بعبارة كما يشير به قول الشارح رحمه الله  
 لانه لم يكن وحشيا عندهم واستعمال غير العرب غير معتبر في اوجودا  
 ولا عذما فلا يدخل العرب حشيشا في تعريف عرابة اذ المراد ولا مأثومة  
 الاستعمال عند العرب العرابة ( قوله من شرب ) اى عليه الكف (٣)  
 والرحلين ويراد به الاسد والنور فيه ردة دليل شراب وشمرة (٧) ارتفع  
 واقدر تفرق واشتد وقر واجتمع ( قوله فقبلا على اسمع اخ ) من غير  
 ان يكون فيه شاعر يوجب التقى على السب ( قوله وقول غير خذرة الخ )  
 عطف على قوله هذا ايضا اصلاح ( قوله فمع كونه ) اى الوحشية والتذكير  
 لكونه صارة عن غير ظاهر والحاصل ان نقول ما به على تقدير ان يراد بالوحشية

- ١ سواء كان عند العرب  
 العرابة او غيرهم م  
 ٢ غليظ الكفين لضعفه  
 غليظ البدين لضعفه  
 ٧ ترفع ونعظم ويقال  
 الجبل العالي المشعر م

غير ما اشتمل على تركيب يشعر به الطبع لا يحل بالفصاحة فاسد لانهم همروا  
الوحشية بما لا يكون مأثومة الاستعمال والفصاحة صدمهم عبادة من كون اللفظ  
جاريا على السنة العرب موثوق به بلتهم و بما حردنا من السؤال والجواب اندفع  
اشكوك العارضة فتناصر بين فيهم كما لا يخفى على من تدبر وانصف ( قوله او ما  
هو في حكمها ) اي حكم المفردات الموضوعات كالمسبوق فانه يبحث عن احواله  
في الصرف وليس بمجرد لكه في حكم المفرد في كون بابه الدسية كالجزمه وكونه  
عنزلة المشتق وقبل المركبات لباقتة ليدخل نحو مسلمي فاه يصيغ دون مسلموي  
وليس بشيء لان الادعاء في الكلمتين والبقاء الساكن فيهما ليس من قواعد  
الصرف كائن عليه شيخ الرضى في شرح الشافية واتفقوا على ان الصرف  
يبحث عن احوال الكلام ثبت بناء وتصير من حيث الامراد فالبحث ( ٢ ) عن ادغام  
نحو مسلمي من قوانين فهو لكونه من حيث التركيب وكذا نحو من اينك يبحث  
فيه عن احوال الهمزة من حيث انها تسعد في الدرر دون الاستدعاء فهو ايضا  
يبحث عن تركيب كلمة مع اخرى وما قبله داخل في المفرد لان هذه الحالة عارضة  
لمجرد المركب من الوزن والمهزة لا لمجموع المركب التام فيه انه اعتراف بالبحث  
عن احوال التمهلات في الصرف ( قوله وكما قال الخ ) فالفنون الصرفي هي  
القاعدة مع الاستثناء ( قوله نحو الاجل الخ ) من ( ٧ ) الاحل ايس كلمة فاه  
ليس بموضوع بهذا الوزن وفيه ان الاحل والاحل مأوئها واحد ووضعها  
كأثر المشتقات نوعي فاقول بانه ليس بموضوع لامي له ثم ان هذا السبب بالادغام  
مستعمل في المعجماء وبكلمة متروكهم والضرورات الشعرية التي يجوز اذا كانت  
تأني في كلام العرب الموثوق به بلتهم و ذلك الادغام في كلمة ايس منها  
( قوله قبل الخ ) فانه بعض مدصري المصنف رحمه الله ( قوله فان اللفظ من قبل  
الاصوات الخ فيه انفساء العام الى افسين لا يستلزم انفساء الخاص بينهما  
فالصواب ترك هذا الاستدلال ولاكتفاء على ما في المتن لكن ذكره متاعفة  
للايضاح وتوطئة للوجه الثاني في قطر ( قوله لانه داخل ) اي الكراهة في  
السمع داخل تحت معرفة معنى ان خلوص عنها ( ٩ ) يستلزم خلوص عنها  
لانها داخل في مفهومه سطلانه في هسه ( ٣ ) ولعدم مساعدة الدليل اعني قوله  
لظهور الخ لذلك ومقيد بخلوص عن امرائه يستلزم خلوص عن التاخر  
ومخالفة القياس فلا حاجة الى ذكرهما ايضا فيه ان الاستلزام مجموع لان مستشررات  
واحلل ليست بعريين عدم احب حتمها الى التفسير والتمريض مع السافر في الاول

٢ فالبحث عن هاتين المثلتين  
يكون تبعيا في الصرف م  
٧ عصام الدين في المولود  
حيث قال فان قلت ليس  
الاجل بمفرد فصيح لان  
المفرد قسم الموضوع  
والموضوع هو الاجل لا  
الاجل قلت اصل كل مفرد  
موضوع عندهم الا انه همز  
الاجل فان قلت لم لا يجوز  
الشاعر فك الادغام وهو  
جائز بشرط الاضطرار  
اتفاقا وعند ابن حني من  
اضطرار قلت الصراخ  
مقيسة وغير مقيسة و ذلك  
الادغام في الاجل غير مقيسة  
والشاعر ليس من العرب  
المر بانه بل ممن ليس له الفلك  
فيما لم يسمع ( المولود بعينه )  
٩ لكون الغرابية اسم من  
الكراهة تحققت م  
٣ اذ لم يذكر في تفسير  
الوحشية ما يدل عليها م

٢ أى الاعتراض بعدم  
احتياج ذكر الفرية  
والحالفة في تعريف الفصاحة  
في المفرد غير موجه م  
٨ هي الكلمة المشتقة على  
تركيب ينفر الطبع عنه وهو  
المر

ومخالفة القياس في الثاني على أن هذا الاعتراض (٢) غير موجه لأن الأصل ذكر  
جميع أسباب الإحلال صريحا وترك الصريح بعضها يحتاج إلى توجيه ولم يظهر  
وجه توصيف الفرية بالمفسرة بالوحشية فإنه ليس لها معنى صواها ثم  
الوحشية معنى (٨) سوى الفرية كما مر (قوله مهور أخ) يعني أن الجرشي  
أما من قبل الغريب الذي لا يكون كرهه على اسم فقيلا على الدوق المستقيم  
أو من قبل الغريب الكريه الثقيل وعلى التقديرين هو خارج عن تعريف الفصاحة  
بقيد الخلو من ص الفرية وانما لم يحرم بها بكونه من القسم الثاني كما حرم فيما  
بعد لعدم الاحتياج إليه في توجيه الطر وفي الفتح ميبس على أن الكراهة  
لأزمة فرية حيث قال ولا تكون غريبة وحشية تستكره لكونها غير مألوذة  
وقال السيد قوله تستكره صفة كاشفة لكر الخلق والغريب قد لا يكون مكروها  
وعدم الألفة لا يستلزم الكراهة كيف وقد قالوا في كل حديد بدة (قوله وضعف  
الح) أما الأول فلورود منع الأزمة على قوله والأعمال تحمل بالفصاحة وأما  
الثاني فلا كون اللفظ من قبل الأصوات مما تعلق عليه الاداء وكون بعض  
الكلمات مكروهة على اسم لا شبهة فيه سواء كان يمتص من قبل الأصوات  
أولا (قوله لأنه قد يعرض أم) يعني أن وقوعه في القرآن لا يدل على عدم كون الكراهة  
في اسم من أسباب الإحلال لجوار أن يمتص من لسميه منع فكون ذلك مصفا  
مع سبب الإحلال وما قبل أنه ذكر سابقا أن قرب محارح ليس سببا للتأخر لوقوعه  
في قوله تعالى (المأهه) لغواه أن ذكره هالك كان على وجه التأييد  
للالتهات فلا يصح ضرورة المنع عليه وكذا ما قبل أنه لا يصح تعريف الفصاحة  
حينئذ جامعا لجوار أن يشتمل لفظ على أسباب الإحلال لفصاحة مع عروض  
ما يمنع السببية كما وقع يدي في القرآن فقهه بعد مع أنه لم يسمع ذلك لأن  
الكلام في فصاحة المراد في ذاته وهي تبقى لوجود شيء من أسباب الإحلال وفي  
ذكرتم الفصاحة بإحدى بواسطة التركيب فيجوز أن تكون الأسباب محالة حال  
الأفراد دون التركيب انتهى منع وهو مركب مثلا (قوله حال من الصمير أخ)  
ولا يجوز أن يكون صفة مصدر محذوف أي خصوص كاشاف فصاحتها ولا أن يكون  
مع بمعنى بعد كما في قوله تعالى (إن مع العسر يسرا) لأن مفردة مخصوص فصاحة  
الكلمات أو كونه بعدها غير معتبر في فصاحة الكلام إنما المعتبر أن يكون مقارنا  
بفصاحة كلماته على أن نقول بالحذف والحد لا يجوز مع ظهور الوجه الصحيح  
ولا يجوز أن يكون ظرفا لموا المخلص لأنه يقتضي تعلق معنى الخلو خصوص بها



ومعناها مع الفاعل أو المجرور فيه فيصير معنى خلوص الكلام مع فصاحة الكلمات  
 مما ذكر أو خلوص الكلام بذكر ومن فصاحة الكلمات سواء اشترط في المفعول معه  
 صحة اسناد الفعل اليه كما ذهب اليه لا يخفى أو لم يشترط كما ذهب اليه كثير من النحاة  
 وكلا المعينين باض كما لا يخفى ( قوله أي خلوصه الخ ) اشارة بهذا التفسير الى ان المراد  
 الخلوص المبيد مع الفصححة بناء على ان اخذ قيد العامل فلا يرد ما توهم من انه  
 يلزم ان يكون بمعنى الله خلق بدون بعيدة فصيحاقاته يصدق عليه انه حالص  
 مما ذكر ( ٣ ) حال كون كونه فصيححة وهو حال انضمام بعيد اليه لان الخلوص  
 ( ٢ ) ان بعد انضمام بعيد غير مخصوص حال عدم الانضمام فلا حاجة الى ما تكلفوا  
 من ان تلتفظ حال الانضمام غير التلطف حال عدم الانضمام فلا يكون الكلام واحدا  
 بالشخص لانه تدقيق فلسفي لا يعاين به عدد الاداء ( قوله لانه ( ٧ ) يستلزم الخ ) بناء  
 على توجه النفي استبعاد من الخلوص الى التفرع المقيد مع فصاحة الكلمات والشائع  
 في ذلك توجهه الى القيد سواء كان مقيدا في اول ( قوله فافهم ) اشارة الى ما نقل  
 عنه روح في الحاشية بقوله لا يقل هذا ( ٨ ) يعلم بالطريق الاول لانا نقول لو سلم  
 صحاح كانت الكلمات شذوذا في الحروف مع ان مثله لا يقل في التعريفات واما اذا كانت  
 الكلمات غير فصيحة ولا تافهة في الحروف فيصدق التعريف ( ٤ ) واما ان جعلها  
 حالا من الكلمات ففي المسألة من شذوذ في فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام  
 انتهى وصدق التعريف بناء على انه لا يعلم من كون التفرع المقيد بفصاحة الكلمات  
 محلا ان يكون عدم التفرع مع عدم فصاحته محلا وهو ظاهر فندبر فانه قد اطلعت  
 الكلام بعض الظرفين في هذه الحاشية راعى انه تدقيق ( قوله ان يكون الخ ) فانه  
 اذا كان التأليب بحذف المفعول المشتر وغير مشتهر كان فاسدا لا يصح ( قوله  
 لفظا ومعنى ) مشهور لفظ ومعنى وحكما كما في المختصر فالمراد بالمعنى مبيع الاضمار  
 حكما ايضا ( قوله معنى ما حصل الخ ) احترز عن صورة الشارع اذا طلب الاول  
 الفاعل والثاني المفعول وعبثت اللسان نحو ضربني وضربت ردا فانه يصح  
 بالاتفاق ( قوله اشارة الخ ) يعني ان لفاعل ومفعوليه متساويا في اقتضاء الفعل  
 المتعدى لهما الدخول انفسه بهما في مفهومه فكما حار الاضمار قبل ان ذكر في صورة  
 المفعول لتصل به صير بعد عن التأخر كذلك يجوز في صورة الفاعل لتصل به صير  
 المفعول المتأخر والحوادث هما ورتساويا في اقتضاء الفعل ايهما الا ان اقتضاء  
 الفاعل مقدم في ملاحظة معينة على اقتضاء المفعول لان نسبة الوقوع تلاحظ  
 بعد نسبة الصدور فكان معنى مقبدا في المرتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا

٣ على تحفظ قولهم الكريم من  
 وهو في حال مكنته فانه  
 صادق على الفقير الذي  
 لا مكنته لكه يستحق بحيث  
 اذا حصل له مكنته م  
 ٢ يعني توجيه الشارح معنى  
 على رجوع القيد الى النفي  
 اي الخلوص فافهم م  
 ٧ اي كون قوله مع فصاحتها  
 حالا من الكلمات في قوله  
 تفرع الكلمات يستلزم م  
 ٨ اي عدم فصاحة الكلام  
 المشتمل على الكلمات الغير  
 الفصيحة متافهة او لا يعلم  
 بطريق الاول ما علم من  
 التعريف ان التفرع المقيد  
 مع فصاحة الكلمات محل  
 لفصاحة م  
 ١ ولا يكون مانعا عن اختياره  
 فيفسد تعريف فصاحة  
 الكلام اذ في كل منهما وجود  
 شرط وفقد شرط م

بمخلاف صورة المفعول وأما ما قيل من أن اقضاءه انه على أشد فلا يظهر وجهه  
 ( قوله والواو للحال ) لأنه المنسوق إلى المعنى ولو فقه قوله وحده فإنه حال  
 ومشاركة الوري الشاعر مفهوم من لفظة معنى مع احتياج عطف على التفسير المستتر  
 في امدحه الثاني إلى اعتبار تقدم العطف على اعتبار الخزانة ثلثا يتحد بشرط وإجراء  
 وإلى حل وهي على الاحتياج زمانا فإن المشرك في المدح مستفادة من العطف  
 وكلاهما خلاف الظاهر ( قوله على كلام غير فصيح الخ ) لأن صحة حجة وهذا لا ينافي  
 ما مر من أن اشتغال القرآن على كلمة مشبهة على صلب بحر، فصاحة لا تبصر فصاحتها  
 لو حود ما يمنع السببية لأنه في الكلمة دون الكلام حيث هاواوا وكل كلمة مع صاحبها  
 مقام ليس له مع أخرى ( قوله أي كون الكلام مقدا الخ ) فسر بذلك ليصير  
 صفة للكلام محلا بمصاحبه معتبرا خصوصه كما كان كونه غير ظاهرا للدلالة صفة له  
 بخلاف المصدر المبني للفاعل وأما الاعتراض بأن ما ذكره تفسير للعقد لا لتعقيد فسير  
 مدغم لأنه على تقدير كونه مصدرا متبعا للمفعول يكون معناه المعقبة وهي عبارة  
 عن محمولية الكلام غير ظاهر الدلالة لا كونه غير صاهر الدلالة فما ان يقال  
 ان المراد بالمصدر المبني للمفعول الحاصل بمصدر انتهى الهيئة ( ٧ ) المترتبة عليه  
 أو يقال معنى على التسامع بناء على ظهور أن المراد حمله غير ظاهر الدلالة والظاهر أن  
 هذا هو المصدر المتعبد للأدب لا يحتاج إلى جعله مصدرا متبعا للمفعول وإلى  
 تكلم في صحة الحمل ( قوله على المعنى المراد ) فبذلك المراد يتعد التعقيد عن العرابة  
 فإنها كون العطف غير ظاهر الدلالة على المعنى ( قوله حسن الخ ) داخل في التعريف  
 لأحرج التشابه والضم والمشكل فإن عدم ظهور دلالتها ليس حلال في النظم  
 أو لا يقال بل لا راد المتكلم أحده المراد منه الحكم ومصاح على ما مر في محله  
 وكلمة أما لمنع اخلو ووجه انحصار موجب تنفد في احتياج الكلام أما ان  
 يراد معناه المطابق وعلى هذا لا يكون التعقيد لا حلال في نظم لأن فهم المعنى المطابق  
 بعد العلم بوضع المفردات وهيئتها التركيبية يكون صاهرا أو يراد غيره فاما  
 أن لا يكون بين المعنى المطابق ودلالتنا المعنى لزوم وحتم لا يظهر منه المراد أصلا  
 فيمكن أن لا يكون فاسدا لا مقدا فإنه عرره عن عدم الظهور لأن عدم الدلالة وأما  
 أن يكون اللزوم طاهرا قال كانت لفظة على عدم ردة معني المطابق ظاهرة  
 فلا تعقد أصلا وإن كانت حمية ويكون للزوم خصا في نفسه أو لوجود الواسطة  
 يحصل التعقيد لحال في الاقتب وما قيل أنه ( ٨ ) لو دخل قوله لحال في النظم  
 في التعريف يلزم أن يكون اجتماع أمور كل واحد من شأنه لا يستعمل خلا

٧ أي كون الكلام مقدا  
 وهو يعني كون الكلام غير  
 ظاهر الدلالة على المعنى المراد  
 فيصح الحمل فتأمل م  
 ٨ لكن اعتراض عليه بأن  
 التعقيد اللفظي إذا حصل  
 باحتياج أمور يكون كل منها  
 جاريا على القياس كيف  
 يحترز بالصورة وسيصرح  
 الشارح بأن ما يحترز به عن  
 ضعف التأليف والتعقيد  
 اللفظي هو الصور فإن قلت  
 يجوز أن يكون كل منها  
 جاريا على القياس ولا يكون  
 مجموعها جاريا عليه فيصور  
 أن يحترز عنه بالصورة قلت  
 على هذا يكون ذكر ضعف  
 التأليف معينا من ذكر  
 التعقيد اللفظي لأنه حينئذ  
 يكون محالاً لما ثبت عندهم  
 من القواعد ومنه ههنا  
 قبل الأولى أن ذكر التعقيد  
 اللفظي بعد ذكر ضعف  
 التأليف تخصيص بعد التعميم  
 وستعرف جوابه في آخر  
 المقدمة ( حسن جلبي )

في النظم مما لا يقو به عاقل لأن انحصار موجب التعقيد في الخليل يقتضي دخول  
 الاحتجاج المذكور في حسن نظم سواء كان قوله خلل داخلا في التعريف أولا  
 (قوله بان لا يكون ترتيب لاصطاح) اشارة الى ان المراد بالنظم ترتيب اللفاظ  
 على وفق ترتيب المعاني في اسهل الامور سابقا من كون الالفاظ مرتبة المعاني  
 متسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل فان النظم حينئذ شامل لرعاية  
 علم المعاني والبيان والخلل به يشمل لتعقيد المصوى والخطأ في تأدية المعنى (قوله  
 بسبب تقديم (٦) قوله جبر) ذكرهم اشارة الى كون كل منهما مستغلا بالاختلال  
 وان كان كل منهما مستغلا بآخر (قوله يجوز ان الخ) لكون كل واحد منهما  
 خلاف الاولى والاصل (قوله قد ذكر ضعف التسايف الخ) كما زعم الخليل  
 فان بينهما عموما من وجه فيوجد الضعف بدون التعقيد في نحو جاءني احد  
 بالثبوت وبوجود التعقيد بدون لضعف في صورة احتجاج امور كل منها شامع  
 الاستعمال ويحتمل كما في بيت المرزوق (قوله اي ليس مثله الخ) يعني ان ترتيب  
 الالفاظ على وفق ترتيب المعاني هكذا (قوله الا ان حته) فماتلة الملك مع  
 المدح جاء من قوله بحكم ولقد اخلل في الخ (قوله ظهر بالتأمل الخ) يدل  
 على ان المرص (٩) ثقي في ياتله احدو مقاربه وهذا بعيد في ان يكون المماثل  
 له حياية اربه او يتعكس وهذا في بعض احوال مدافع لاقتضائه وحوادث المماثل  
 والمقارب مع عدمه ويعتبر الى ان يدل هذا السلب بناء على عدم المحكوم عليه  
 وكفى بهذا قلعا انتهى اي ما بين يدي عن النوحية الاول في المقارب من المماثل  
 ونفي المماثل من المقارب عن الثاني وذلك ليس مقصود ولا مستلزم له وهذا  
 المقاد متدافع لاقتضائه وحوادث المماثل والمقارب بناء على ان مقاد كلمة مانى الحكم  
 لا يلقى المحكوم عليه سواء كان استغناء او صوف والصفة معا او مانى  
 الصفة او مانى الصوف وقصده عدم وحوادث المماثل على التوجيه الاول  
 لان الحكم مانى المقارب سلم الحكم مانى المماثل بالطريق الاولى وعدم  
 وحوادث المقارب عن النوحية الثاني يصح استثناء مملكا عن مقاربه وليس  
 منى التدافع كون مقاربة بمعنى المماثلة كما ذهب اليه الناظرون فانه مع كونه غير  
 صحيح في عدمه نأى عنه مرة الشرح حيث عطف مقاربه على ياتله وصطف  
 المقارب على المماثل ومفيد (٧) انه يوم تكن المقاربة بمعنى المماثلة لم يصح  
 الاستثناء لانه يستلزم ان يكون للملك ممثلا غير مقارب ومقاربا غير مماثل فانه يتضح  
 لو كان مملكا مستثنى من الحكم استبعد من قوله وما مثله حتى يقاربه اما اذا كان

٦ المراد بتقديم اللفظ تقديمه  
 عن محل الاصل السدى  
 يقتضيه ترتيب المعاني  
 وتأخير عن ذلك اصل  
 وهما لا يجتمعان قطعا  
 فليس احدهما مغنيا عن  
 الآخر على ان التأخير من  
 لوازم التقديم (حسن جلي  
 ٩ غرض الشاعر الفردق  
 من اراد هذا البيت نفي انه  
 ياتله الخ م  
 ٧ حيث قال ربما يافتق فيه  
 بان المقارب من الشيء  
 ما يكون قريبا منه لا ما يكون  
 مثله فلا قلق في التوجيهين  
 لصحة نفي المقارب من المماثل  
 وعكسه ويحجب بان الاستثناء  
 لا يصح حيث لا يقتضيه ان  
 يكون المملك ممثلا ومقاربا  
 غير مماثل على انه لا شبهة في  
 ان المقصود نفي المماثل  
 للمدح ونفي المماثل عن  
 المقارب وعكسه لا يفيد من  
 هذا المقصود شيئا هذا (انتهى  
 كلام حسن جلي بعبه)

مستثنى من حتى يقاربه فلا ( قوله يدل من شبه الخ ) حب الكل اورد لا فائدة بقى  
المقارنة الذى هو اهم بعدى المثلثة ( قوله ي لا يكون طاهر الدلالة الخ ) اى  
لا يكون الكلام طاهر الدلالة على امر د ع ب مع حب حصل فى انتقال دعه  
من المعنى المعنوى الى مراد المتكلم بسبب ارادة القوارم العدة على ما فى انقاساح  
من ان التعقيد المعنوى فى الكلام هو ان يصير صاحبه فكره فى منصرفه وبشك  
طريقك الى المعنى ويوعر مدهت نحوه حتى يقسم فكره ويشعب ظك الى  
ان لا تدري من اين توصل وماى طرف معاه يتحصل فافهم ولا تلتفت الى ارادة  
ذهن المتكلم وتأول قوله وذلك الخلل يكون لا اراد الخ فانه يظهر ذلك بايراد  
القوارم الخ ( قوله القوارم ) اى حبس للارم وحر اكل ومتعددا ساء حتى ان الجمع  
المعرف باللام اذا استعمل ارادة الاستعراق منه يحمل على الحبس بحار اكل فى قوله  
فعالى ( لا يحل لثالباء ) وكذا فى قوله الوسائط اى حبس الوسائط المتصفة بالكثرة  
بان يكون ما فوق الواحد وانما قد للارم بالعد والواحدة لكثرة لان للارم القريب  
قليل نفى ر و م ولد اذهب الامام لراى الى ان كل لارم قريب بنو كدر اذا كان واسطة  
واحدة فتخصيص القوارم العدة المقطرة الى الواسطة لانه اعطى واكوى المثال  
المذكور من هذا القيل ولله احص القوارم العدة والا فهد يكون الحما بسبب  
ايراد المروم و ارادة الارم العدة المنع الى الوسائط وان اراد بالقوارم مصدح م  
علم المعنى والبيان فان كل شئ وجوده على سبيل تعبئة لا حر يكون لارم لا آخر  
صدمه وان كان اخص منه كذا فى شرح المفاتيح للعلامة واء الميغل لا يراد بالزومات  
ويكون المراد المروم فى الدهن كادهم البه بصف فيمن جمع صور الانتقال  
ومن المروم الى الارم ومن الارم الى المروم فان للارم م لم يكن مروم فى الدهن  
لا يمكن الانتقال منه لان الانتقال من المروم نذهى الى لارم الذهبى طريق  
واضح لا يكون فيه غمأ ( قوله عكم ) متعلق بعد لاسر والالف منكم فاعنى  
بعد دارى عكم وفيه اشارة الى انه لا رضى نفسة طلب العدة ان در المحسوب فضلا  
عن نفسه ( قوله كنه عايلرم اح ) اى جعل لكاه كسفة عن اخر لارم البكام يلزم  
الحرى عرفا وعقلا فان اصادة غير الملايم توجب توحه اروح الى غيب ويصعد منه  
تخار يصير ماء عند الوصول الى الدمع ويخرج من طريق العين لانه يستعمل  
السكب فى الفراق للارم فيهما وحمل الفرق كسفة عن الحر على ما قبل فانه  
ارتكاب خلاف ما فى العبارة من غير ضرورة ( قوله ولكه خطا ) فى الاصحاح  
ايران يكنى عايلرمه دوام التلاقى من الضرور بالحدود هذه ان الحدود خلوا العين

٣ فلا يردان عدم ظهور  
الدلالة بسبب الخلل فى انتقال  
دع السامع لا العكس  
ع

من الكفاء مطلقاً من غير اعتبار شيء آخر معه وإخفاً لأن الجود خلوا العين من البكاء  
في حال إرادة الكفاء منها فلا يكون كناية عن المسرة وإنما يكون كناية عن البخل  
أنه يستفاد منه أن هذه كناية خاصة بناء على أنه ظن معنى الجود ما ليس معناه  
وإنه معناه لا ينقل منه إلى المسرة أصلاً وإنما ينقل منه إلى البخل فالبخل مثال المحلل  
في الانتقال لا التعقيب لآخره لأنه لا انفصال بينه إلى المراد أصلاً لأنه غير ظاهر فالمراد  
بقول الشارح رحمه الله ونكه اسماً الخطأ في نفس الأمر بإقتضاد المصنف  
رحمه الله لا الخطأ في نظر السمعاء لاشتغالها على التعقيب على ما وهم لعدم مساهمة  
الدليل وعدم مطابقتها في لا يحتاج ثم الشارح رحمه الله بعد نقل كلام المصنف  
رحمه الله على غيره أورد عليه أنه لا يسر له الانتقال فيه أصلاً حتى يكون خطأ  
لم لا يجوز أن يكون الجود مستعملاً في مطلق الخلو كناية عن المسرة لكونه تابعاً لها  
مادة وإن كان يفتك بها في بعض الأحيان وإجاب ما هذا التوحيد فيفتح الكلام  
ويخرج من طلال إرادة مسرة عن الجود ولا يخرج من التعقيب المعنى لعملاً  
القربة الدالة على أنه مستعمل في مطلق الخلو وخفا الروم بين مطلق الخلو  
والمسرة لتحقيق كل منهما دون الآخر فكيف مثل التعقيب المعنى لعملاً في الانتقال  
بإيراد التوارم العدة المعقوفة إلى التوارم مع جملة القربة لأن الجود في الأصل صد  
البيان استعمل في يخلو أي من المدح حال إرادة الكفاء ثم استعمل في مطلق  
خلوا العين ثم كنى به عن أسرته فقول المصنف صكقول الآخر متعلق بقوله  
وأما في الانتقال على تقرير مصنف رحمه الله ومتعلق بقوله وذلك الخلل يكون  
لا إيراد التوارم البعيدة أعني تحقيق الشارح رحمه الله هكذا ينبغي أن يضبط  
هذا الكلام (قوله من المرح والسرور) في تاج السهيق السرور والمسرة والمسرة  
(٦) شادمان كردن فالمراد هما الخصال والمصدر أي شادمان (قوله فان  
الانتقال الخ) لما مر فتأمل مع خلوا عين من المدح حال إرادة الكفاء فان الانتقال  
منه إلى المحل المدح لآلى مقصده الثغر من السرور لأنه إنما يصح أو كان معنى  
الجود مطلق الخلو قد كرر ما ينقل منه إليه لاظهار عدم الانتقال إلى مقصده  
لأن عدم الانتقال إلى مقصده مع وجود العلاقة لأجل ظهور الانتقال إلى معنى  
آخر ولا للإشارة إلى أن حسن في الاعتدال بما يكون من ظهور معنى آخر يحول بين  
الاعتدال والمقصود على ما تنق عليه التوارم فانه يخالف لما في الإيضاح (٧) ولما  
ذكره الشارح من ذلك حسن يكون بإيراد التوارم العدة الخ ويرد عليه أنه  
أن نصب القربة العدة على تعيين مراد ظهور معنى آخر لا يحول بين اللفظ

٦ أورد عليه أن الصواب  
تدليل المسرة بالسرور  
لأن المسرة مصدر متعد  
البتة يقال سره مسرة وأما  
السرور فيصحي لأر ما يصح كما  
يشهد به تتبع كتب اللغة  
(حسن جلي) وإيراد المحشى  
الجواب عن أصل هذا  
الإيراد مع قطع النظر عن  
جواب الساترين في هذا  
المقام وأنى بما ترى فافهم  
والعلامات الفرح والسرور  
الذي هو أثر المسرة منه  
٧ لأن المستفاد منه أنه لا ينقل  
إلى المقصود أصلاً

منه

والمقصود وان لم يصب كان عدم الانتقال بواسطة حرف قريبة لا ظهور معنى آخر ( قوله لا الى مقصده الخ ) قيل بوجه عليه رمد كره في صدر البيت من قصد الحزن بالكسب قريبة واضحة على الحق فلا خلل في الانتفاء وليس شيء لا نصب العربية يكون بعد وجود العلاقة المصححة للانتقال ( قوله واما الكلام الخ ) دفع لما ورد على قوله والكلام الخالي الخ من ان هذا يقتضي ان يكون الكلام الذي ليس له معنى ثان حاليًا عن التعقيد بل مقدرًا مع ظهور دلالة على المعنى الاول المراد منه ( قوله معنى ثان ٢ ) اراد به الاعراض سوى بصاع بها الكلام كفي الشئ والاسكار والخصر لا المعنى المحاري والكسب حتى يرد عليه انه يلزم من ذلك ان يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال الذي يس له معنى محاري او كذا في ساقطًا عن درجة الاختيار على ما فهم ( قوله فعد ) هذا شارة الى ان السبب للاستفقال ( قوله لا يدخل الخ ) فيكون نكيب معطوفاً على ساطب ( قوله اك عليه ) يدل عليه صيغة المضارع للاستمرار ( قوله ما فيه من التكلف والتعسف ) حيث جعل مادة الزمى والاحوار ذلك وحين سكب الدموع معنويًا بدوام عليه لينظن الدهر الخ ومن اين هذا كذا فعل منه ( قوله وهو ذكر الـ الخ ) لان الكـ ( ٩ ) الرجوع والتكرار الارجاع فهو يحصل في كذا شيء ثابت وبـ كره ثالثًا تحصل الكثرة المقابلة للوحدة في البيت كـ في البيت كـ ( قوله الخ ) يذكر المردوم واردة اللارم ( قوله و اراد بها الخ ) يريد ان يسمح في الاصل انعم في القاموس مع كسب سبها وساحة تام اسمع في قوله فرس سوح وساخ بمعنى شدة العدو وانسب عليها فلهذا اراد بها هو المعنى اساني نكبه روى فيه معنى الاول لان مقام المدح يقتضي ذلك ولان الاسعاد لا يتحقق بدونه فالمراد حسن الجري في العدو على ما في شمس العلوم فرس سوح تعذب به الـ كـ كـ كـ تجري في الماء وهذه الرعاية كناية المعنى الاصافي في ان لهب حار عطية ولا تظهر حسنة الجري لتعملها صمير الفرس المؤتمت العمامي ووجه لذكر تأويله باخيل ( قوله وهي ارض الخ ) في الصحاح الجدل الجارة والجدل مفتوح النون وكسر الدال المثال الموضع ذوا الجارة قد ذكره الشارح وجه الله لا يوفقه لا ينكبه الله بان لمراد على التجوز بذكر الحال واردة المح او يقرأ بكسر الدال وتسكين النون لصورة الشعر ومما قل الفاصل الاسفرائي من ان الجدل مفتوح وكسر الدال ونضم الحيم وقم النون وكسر الدال الموضع الذي يحتج به الجارة فوجب ان يجعل أحمل مكسور الدال لا مفتوحه وان اشهر تصحيفه فخطأ من تصحيفه عدرة القاموس

٢ اقول ان اراد بالمعنى الثاني هذا الاعراض لا يكون الجواب موجهًا اد بناء السؤال على حلاء من المعنى المحاري والكسب وذلك كما يتحقق في ضمن الحلاء عن المعنى الثاني بمعنى الاعراض التي بصاع لها الكلام كذلك يتحقق في ضمن عدمه ايضاً بل الحق ان المراد بالمعنى الثاني معنى الكسب والمحاري لتكون الجواب موجهًا لكن يرد عليه ماورده المورد فتأمل

ع

٩ اعترض الشارحون بان التكرار ذكر الشيء مرتين بالتكرار هو مجموع الدكرين والبيت الذي اوردته المعنى مشتمل على الذكر ثلاث مرات ولا يتحقق بمجرد ثلاث الدكر تكرار التكرار فصلا من تكرره فاجاب بما ترى

فاهم م



حيث وقع فيه جحدل ككسر ما يقفه الرجل من الحجارة ويكسر لدال وكهبط  
 الموضع الذي يجتمع فيه حجارة فقرأ ذلك الفاضل بكسر سينه المضارع بالياء الجارة  
 وعطف كهبط عليه وحسن تفسيرهما الموضع الذي يجتمع فيه الحجارة (قوله كذا  
 في الصحيح) اشارة الى ما ذكره ان الروي من ان المعنى انت بحيث ترين سعاد وتسمعين  
 صوتها خلاصا لتسمعين لهمة وفي انحصار انه غير صحيح فقلنا ووجهه انه اذا كانت  
 الحمامة تسمع صوت سعاد كان الواجب عليها السكوت لا الجمع فانه يخل بالسمع  
 اللهم الا ان يجعل الجمع محورا عن النشاط مع حقا القرينة عليه ولا يمكن جعله كتابة  
 لا تمنع الاستعمال في المعنى الحقيقي (قوله لان كلا من كثرة التكرار الخ) الفرق  
 بين هذا الوجه والوجه الذي ذكره في بيان قوله (٩) وفيه نظر بقوله الاول  
 انها ان ادت الى الثقل فذه دخلت تحت التامر والاملا تمل بالفصاحة ان الشرطية  
 الثانية في ذلك الوجه مجرد دعوى غير مؤيد بخلافها في هذا الوجه فانه مؤيد  
 بالوقوف في الحديث ونقول الشيخ عبد القاهر فلما احتاجا فادوا وقولا (قوله قال  
 الشيخ عبد القاهر الخ) هذا القول نوطه للمول الثاني المورد لتأييد الظروية  
 اشارة الى ما حد من شرط الخلو من متابع الاضافات (قوله قال صاحب  
 اي اقسام اسمعيل بن هبادة الملقب بالصاحب استاد الشيخ عبد القاهر) قوله  
 المتداخلة بعضها في غير اسمين في صلة كاتب او معاملة (قوله تستعمل في المعنى)  
 اد المقصود منه ان لا يراد لا يظن اقبحة ادخل فيه لانه يحصل اذ لم لفظا ومعنى  
 (قوله في حجارة روى) هذه المصحة المكسورة والياء المتداخلة من تحت ومساها الفناء  
 والكلام على اعد اي حجارة في تلحة وروى بالخاء المصحة المفتوحة والياء الموحدة  
 ومعناه الارض لرحوه ونقصود من التقديرين دم عليه من حجارة لعدم الجمع (قوله  
 من الاستكرام) استكره الفوق السليم ان لا يكون مؤديا الى الثقل (قوله ومعه  
 الامراد) وهو يؤول في سبب المدح وعبره على ترتيب الولادة من غير مكلف  
 في السبت (قوله وما اورد المصنف رحمه الله الخ) تهديد للاصراض الآتي اي  
 ما اورد المصنف رحمه الله من كلام الشيخ وهو ان كور صافا قوله قال الشيخ  
 الى قوله ومعه الاطراد من حيث انه اورد من غير ان المصنف رحمه الله جعل الخ  
 وكذا اصحار في المعنوية لا تبين راجع الى ان مصنف رحمه الله ووجه الاشعار ان  
 المصنف رحمه الله ورد في الكلام بقول من الشيخ مستشهد لوجه الظرو في قوله يا علي  
 من حجارة من عارة صافا غير مترتبين فيعلم انه اراد بتتابع الاضافات مافوق الواحد  
 اعم من ان يكون بينهما من ولا ولاشت في التتابع بهذا المعنى متحقق في الحديث وكونه

من قبيل التكرار ظاهر فيكون مثالا لهما ( قوله من اشترط ذلك ) اي اخلو من  
 كثرة التكرار وتتابع الاصافات ( قوله كما في اليثيب ) المذكورين في المتن ( قوله  
 والحديث سالم عن هذا ) فلا يصح التأيد بالشرطية لثبوت ( قوله هما اصناف  
 اوحيا الخ ) يعنى ان السؤال المذكور كلام على لسد الاحتمال بوجود سد آخر  
 للتأيد فيه كثرة التكرار بالنسبة الى شئ واحد وتبع الاصافات المتزنة ( قوله  
 متقاربا المفهوم الا ان الخ ) عدم العادة متعارفة في محو رت العلم وتوجيهه ان  
 كلمة الاستثناء من مقدر تقديره لا فرق بينهما الا بما لا يعتبر وليست استندراكية  
 على ما هو ( قوله ما عدا عروضة ) اي حصوله في شئ آخر والهيئة باعتبار  
 حصوله في شئ ( قوله الثانية في الحمل ) فيه انه يخرج لاصوات لانها اما آتية  
 اور مائية ( قوله لتدخل الخ ) بناء على ان الفيد في حيز اي بعيد عموم ( قوله الكيفيات  
 المفتضية للصفة ) وهي الكيفيات المختصة بالكميات او نسبة وهي الكيفيات  
 العارضة للاعراض السببية ( قوله بواسطة اقتضاء محبة ) اي مروضها يعنى  
 اقتضاءها للقيمة والنسبة تبعية محلها لالذات فاقترضا هو اقتضاء الحمل  
 لما قيل انه لا اقتضاء لها بل قول للقيمة والنسبة وهما ( قوله والاعراض الخ )  
 وجه الخس ما في لفظ الهيئة والعادة من الخطأ وان القطعة والوحدة وارتداد على  
 تعريف القدماء وان الحركة ~~من~~ ان حصلت من الكيفيات فلا وسع لا حرجها وان  
 جعلت من الاين فقد حرجت موله لا تقتضى نسبة ور جعلت من الكم هو  
 خارج بقوله لا تقتضى قيمة وكذا الفعل والاعراض خارج بقوله لا تقتضى نسبة  
 وايضا يخرج الزمان بقوله لا تقتضى قيمة لانه نوع من كم ( ٨ ) كذا نقل عنه  
 رحمه الله تعالى والخاص في الهيئة والعادة مائسة الى لفظ عرض لا به حقا  
 في نسبة وورود الوحدة ( ٧ ) والقطعة على تقدير كونها موجودتين كما هو المشهور  
 ( ٤ ) وعدم دخولهما في لكيف بناء على انهما ليسا داخيتين في شئ من اقسامه  
 الاربعة واخرج الحركة بناء على تقدير عدم دخولها في شئ من المقولات كما هو  
 مذهب البعض وخروج الفعل والاعمال والزمان بقيد مذكور بعد لا ياتي  
 خروجها بقيد متقدم وانما المستحيل خارج مخرج كم لا كنهه بالاحير اولى  
 وبهذا اتضح ان مذكره وجه الاحسية لا وجه الخس ( قوله لا يوقف تصور  
 الخ ) احتراز عن الاعراض السببية فان تصورها يوقف على تصور العبر والمراد  
 بالعبير الامر خارج لانه المتبادر الى الذهن لالاخر ليس عن الكل ولا غيره  
 اذ هو اصطلاح بعض قدماء المتكلمين والتعريف للمحكم انما حرجين ومعنى

٨ يريدان قيد قارة مستغنى  
 عنه بل فاسد لا خراج  
 الاصوات فافهم م  
 ٧ هي كون الشئ بحيث  
 لا ينقسم الى امور متشاركة  
 في تمام ذاته م  
 ٤ وهو مذهب من يحملها  
 من الاعراض ويخرجها  
 من الكم بل من المقولات  
 اتسع قائلا ان لم تحصر  
 الاجناس فيها بل الاجناس  
 العالية وهما ليسا من  
 الاجناس لما تحتها م

والمراد بالكيفية المكتسبة  
الكيفية المعلومة المكتسبة  
لا العلم النظري الذي من  
مقولة الكيف لانه لا يتصور  
القض به اذ لا يقال تصور  
العلم المكتسب يتوقف على  
القول الشارح بل المتوقف  
عليه نفس العلم لا تصوره  
فأمل م  
٨ فالاختصاص اصافي اي  
بالنسبة الى الجادات وعلى  
الثاني بالنسبة الى الجادات  
والنباتات فلا يرد ان بعض  
الكيفيات كالعلم والارادة  
ثابتة لمجرد ذاتها والواجب  
على ان القائل يشوتها  
لواجب والجردات لم يجعلها  
مدرجة في جنس الكيف  
والعرض (حسن جلبي)

التوقف ان لا يمكن التصور بدون اصل فلا يرد الكيفية المركبة لان تصورهما  
يتوقف على تصور اجزائهما لاعلى امر خارج وكذا الكيفية (٦) المكتسبة بالحد  
والرسم اذ لا يتوقف فيها معنى عدم امكان التصور بدونها لامكان حصولها  
بالداهة لكن يرد عيب هذا بان يتم في سوى الاصاغة على تقدير ان تكون  
النسبة جراً من مفهومها وهو مجموع قائمها في المشهور مقولات معروضة للنسبة  
وتصور المروض لا يتوقف على تصور المعارض قبل العرض مأخوذ في تعريف  
الكيف وتصوره متوقف على تصور الغير اذ هو الموقوف في موضوع واجب  
بان الموقوف مفهوم العرض والكيف ما صدق عليه العرض وانما يلزم من توقفه  
توقفه لو كان ذاتياً وقوله لا يقتضي النسبة اراد قول النسبة الوهمية ليخرج الكم  
قائه يقتضي قولها وقوله والنسبة ليخرج الوحدة والقطعة فانهما يقتضيان  
الانقسام وقوله في محله صرف مستقر حال من فاعل لا يقتضي والمضى لا يقتضي  
النسبة والانقسام حال كونه في محله وفائدة هذا ان قد اشارت الى ان عدم اقتضائه  
النسبة والانقسام ليس راجعاً الى تصورهما حال التوقف بل باعتبار الوجود  
والا لم يخرجكم لعدم اقتضائه النسبة والانقسام في الذهن ضرورة ان تصورهما  
لا يستلزم تصور النسبة والانقسام بهذا ظهر اندفاع ان قوله في محله على هذا  
اعني قد لا يثبت تحت وقوله انقسام اولاً اي ذاتاً قد لعدم اقتضائه النسبة  
صرح به في شرح الملخص فذكره ليدل على الكيف الذي يقتضي النسبة لكن  
لانما كالعلم بالسيطرة الحقيق قائه بعضى الانقسام لكن لانما ان نسب متعلقه  
وقيل انه يريد لاقتضاء محله وفائدة في اقتضاء النسبة الاحتراز عن خروج الكيفيات  
المقتضية للنسبة بسبب عروضها للكيمات كاللباس ابيض ثم بالسطح ابيض  
عروض الكيمات لها كالحلقات المتعلقين بالمعروفين قائمهما يقتضيان النسبة لكن  
لانما ان نسب الكيم بالمعارضات او المعروضة وفيه انه لا يقتضاء محله وانما  
هو قول النسبة كالتسمية وانما يقال ان العلم الواحد او العلي لا يقتضيان النسبة  
والانقسام في محلهما اعني محله وقوله في محله لاحاجة الى قوله اولاً فانما يرد  
لو كان قوله في محله متعلقاً بالنسبة والانقسام ويكون المعنى لا يقتضي انقسام محله ولا  
عدم انقسامه وهو فاسد واللام يخرج العطف مع انه يجعله وجداً الاحدية (قوله ان  
اختصت بدوات الامس) اي ان اختصت (٨) من بين الاحسام العنصرية  
بدوات الانس مطلقاً ان قالوا بوجود الصحة والمرص في البت او الانس الحيوانية  
ان قلت قد يعمها به (قوله من باب اخر) لم يقف احتراز عن الفصاحة الغير الراضية

لعدم الدخول في شيء سابق على قوله ملكة ولأنه لو ترك لعد ملكة لحصل الاحتراز  
عنها بقوله عن المقصود المعروف بلام الاستعراق دصاحب فصاحة أخبر بإضافة  
لا يقتدر على التعبير عن كل مقصود بلفظ فصيح (قوله شعاره الخ) أي شعار  
بهذه الفائدة لانه احتراز عن خروج من لا ينطق أصلا فلا يبرأ من قيد الاقتدار حينئذ  
للمنفصلة من خروج (٩) ما لا يكاد يوجد (قوله أي سواء كان مع) أي ليس  
المراد أن يقتدر مشعر بأن المتكلم يسمى فصيحاً في الحالتين دون بصير كما هو الظاهر  
فانه ما طرأ لا معنى يعبر بالأحلاق أي يعبر في زمان من الأزمنة لا بشرط بوصف أي يعبر  
مادام يعبر فهو أيضاً مشعر بأنه يسمى فصيحاً في الحالتين من أراد أنه يسمى فصيحاً  
حاله كونه من ينطق في الجملة وحالة كونه من لا ينطق أصلاً وهو تمييز بينكلام باعتبار  
أمراده لا تمييز له باعتبار حاله (قوله لا يختص من ينطق بمقصوده في الجملة) وذلك  
لأنه لا يكون للام في المقصود حينئذ للاستعراق أدلة معني بقوله يعبر في وقت ما  
عن كل ما يتعلق بقصده بلفظ فصيح بل يختص بالمراد ما قد لا يصدق على من  
ينطق بمقصوده فصلاً عن أن يختص به أو لا يصدق عليه بغير من كل مقصود يرد  
عليه بلفظ فصيح (قوله لا للام الخ) أما المعنى فعدم العهد بخارجي وعدم فريسة  
المعصية المطلقة وعدم صحة الحكم على الخس من حيث هو وأما معنى فلانه لو لا  
الاستعراق لزم أن يقع إطلاق الفصيح على من له ملكة يقتدر بها على التعبير عن بعض  
المقصد كالدخول ولا يقتدر على التعبير ببعض آخر كعدم (قوله أي كل ما وقع عليه قصد  
المتكلم) أن يريد المقصود بمقصود المتكلم فالاستعراق يحقق وأن أخرى على إطلاقه  
فهو صريح في أن المبادى من المبادى من كل مقصود وكل مقصود يعبر كافي جمع الأبرار الصالحة  
وليس المراد بوقع الوقوع في الزمان الماضي من وقوع المقصد في أي زمن كان لما تقرر  
أن صريح الأفعال إذا ذكرت في التعريفات يراد بها الحدث مجرد من زمان صريح به  
الفصل الثاني في حواشيه على العوائد الصبائية في تعريف بكلمة عالمي ملكة يقتدر  
بها على التعبير عن كل ما يتعلق بقصده في وقت ما سواء كان تلك الملكة حسيّة أو كسبية  
ويعلم وجودها بطريق الخدس (٨) من التعريفات صنفه بوجه من غير كلفة  
كما يعلم وجود سائر الملكات كذلك (قوله هو صراح) لأن مثل هذا الكلام  
يقال في مقام بيان رجحان بعض القبول على بعض وترجيح بعضي صحة آيات كل  
منها ومعلوم أنه لا يصح أن يقال بل قد بلغ لأن السلاعة ليست بشرط في فصاحة  
المتكلم وما قيل أن قولهم قال هذا لك يقتضي تحصار عنه فيه فيكون عنه عدم  
القول بلفظ يبلغ قصد الشمول فقط وليس كذلك فإن عدم صحته مع فرض عدم

٩ وهو من لا ينطق أصلاً

م

٨ الخدس هو سرعة

الانتقال من المبادى إلى

المطالب ويقابله الفكر فانه

حركة نحو المبادى

ورجوعها عنه إلى المطالب

فلا بد فيه من حركتين

مختلفتين الخدس ادلا بحركة

فيه أصلاً ولا انتقال بحركة

فان الحركة تدبر بحجة الوجود

والخدس دفعي م

اشمول ابصاعه حركه فيه ان اقتضاه للاختصار بموج والقول بان الذوق السليم يقتضى ذلك مجرد دعوى ( قوله لصدقه على الادراك الخ ) اي اذا كانت هذه الصدقات راسخة في محبتها لانه يصدق على كل واحد منها انها ملكة يقتدر بها على التعبير المذكور ( قوله لانسم ان هذه اسباب ) فان السبب ما يكون مؤثرا في الشيء ( قوله مطابقتها مقتضى الحق ) اي مطابقتها لمجمع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة صرح به في التلويح وفيه انه يخرج عن التعريف بلاعة كلام الباري تعالى لان يراد بقدر الطاقة طاقة التكلم او الخطاب ( قوله مقتضى الحال ) وهو الخصوصيات التي يبحث عنها في علم المعاني كما يدل عليه بان الشارح رحمه الله دون كليات دلالة اللفظ التي يتكلم بها علم البيان اذ قد تحقق البلاعة في الكلام بدون رعاية كليات الدلالة بان يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤدبا لمعنى دلالات وضعية اي مطابقة غير مختلفة بالوصوح والحقا ثم اذا ادى الى دلالات عينية مختلفة بالوصوح والحقا لابد فيه من رعاية كمية الدلالة ابصارا كما ستعرفه فلا يبرر ليس المقتضى مخصوصا بما يبحث عنه في علم المعاني كما يشربه كلام الشارح رحمه الله بل اعلم من الخصوصيات التي يطالع عليها في علم المعاني وكليات دلالة اللفظ التي يتكلم بها علم البيان فانه لابد في البلاعة من رعاية ليس بشيء كمية وانهم لا يطلقون مقتضى الحال على كليات دلالة اللفظ ( قوله اي الى ان يعتبر الخ ) اشار بهذا التفسير الى ان التكلم بدون الاعتبار والعقد غير معتبر عندهم والى انه لا يجب ان تكون الخصوصية من قبل اللفظ ولذا اورد كلمة مع (٧) دور في الوهم للخرقة ( قوله خصوصية ) في القاموس حصه بالشيء خصوصيا وخصوصية وجمع وخصيصي وجمع وخصبة وتخصبة فصلة فهي والمراد الامر المختص حملة من المصدر مبالغة لادكره المنطوق في تحقيقها كلها حركات ( قوله وهو مقتضى الحال ) اي تلك الخصوصية والتدبير باعتبار الحر ولا كان معرفة مقتضى الحال موقفا على معرفة الحال فده مريها ثم بين المقتضى ثم بين معنى المطابقة التي هي نسبة بينهما وفيه شارة بان في الحقيقة هو الخصوصية كما يدل عليه قول المصنف فقام كل من التكبر والاعلاق الخ وقولهم واماد كره فلكنا وحده لكدا واماد ما سيجي من به عار من الكلام المؤكد المشتمل على الخصوصيات فلفرض يدعو الى ذلك كما سيجي ( قوله ومعنى مطابقتها الخ ) يعني ان المراد بالمطابقة الاشتغال بالمصطلح متفقين ( قوله فان البلاعة الخ ) يريد ان الفصاحة شرط

٧ وقال مع الكلام الذي

يؤدى به اصل المراد م

لتحقق البلاغة لا أنه معتبر في مفهومه ولذا لم يعتبره السكاكي وقال البلاغة بلوغ  
 المتكلم في تأدية المعنى حد له اختصاص بنوعية خواص التركيب حفظها وإيراد  
 أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها (قوله وهو) مقتضى الحال الخ  
 انقصود من هذا الكلام بأن تعدد مراتب البلاغة لينيب به ما سيجي من أن  
 ارتفع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب وإن به طرفين أعلى وأسفل  
 (قوله متعوتة) أي بحسب الاختصاص لأم حيث الذات لا يرد عليه أن اختلاف  
 المفتضى لاستلزام اختلاف المفتضى إذ قد يقتضي أمور كثيرة شتى وأحد أولها  
 أنه كخصوصية واحدة دواعي متعددة (قوله «معتبر توهم كونه الخ») فهذا  
 الاعتبار معتبر في مفهوم المقام وكذا التوهم الثاني في مفهوم أحد قهات متصارين  
 بهذا الاعتبار متعديان في القدر المشترك وهو الأمر الذي إلى اعتبار الخصوصية  
 في الكلام فيكونان متقاربان في مفهوم وليس هذا ببالوجه التسمية حتى يرد أن وجه  
 التسمية غير داخل في المفهوم فلا يحصل التفسير في مفهوم بسببها ووجه ذلك  
 التوهم انطابق المفتضى بالأمر الداعي انطابق الرسمى والمتمكن بالمرس والمكان  
 (قوله وايضا المقام بصر أصاته الخ) ولذا أجاز المصنف رحمه الله المقامات على  
 الأحوال فارتفاوتها ظاهر في تفاوت ما أصيبت إليه أي المفتضى بخلاف تفاوت  
 الأحوال ولا يهمل على اتحاد المقام والخاص (قوله «معد الخ») تعريض على قوله  
 أن مقامات الكلام متفاوتة (قوله ضرورة الخ) أي هذه المقدمة ضرورية  
 ولذا لم يذكرها المصنف رحمه الله (قوله أن الاعتراض الخ) أي الأمر المعتبر  
 اللائق وهو الخصوصية التي هي من مقتضى لعدم لا أن الحكم عليه بالتعابر  
 إذا لوحظ من حيث أنه لائق بهذا المقام ضروري لأحد وجهين بخلاف ما إذا لوحظ  
 من حيث أنه مقتضى المقام (قوله واختلافها الخ) معصوف على قوله فقد  
 تفاوتت المقامات تختلف مقتضيات المقام يحصل بالصفة به إليه الذي أي تفاوت  
 مقتضيات الأحوال (قوله ثم شرع الخ) معطوف على مقدر مستفاد من قوله  
 فإن المقامات الخ أي أجل ذكر تفاوت المقامات ثم شرع في تصنيفها أو كلفة  
 ثم رائدة وأما القول بأنه معطوف على منوهم دوهم لا شاهد له (قوله مقتضيات  
 الأحوال) أي أكثرها فإن بعضها ما يتعلق بغير الجملة كوقوف خبر موقع الإنشاء  
 وبالعكس وبعضها يتعلق بكلمات الاستهزاء التي ليست جزء الجملة كما كثر ما حث  
 الإنشاء (قوله أن مقتضى الحال الخ) المقصود من هذه المقدمة التنبيه على  
 أن مقتضى الحال معناه مناسب الحال لا بوجهه لدى يمنع تحفه به ليعبر أن صافه



المقام الى التكبير وغيره معناه ، تقدم باسمه التكبير ليدخل فيه المحسبات وانما اطلق  
عنه المفتضى لان احسن كالمفتضى في نظر البلغ ( قوله كما يصح ) جملة معترضة  
بين المتأخر والخبر في رضى لكاف الذى تدخل على ماله من ثلثة احدها  
تشبيه مصمون بجمعة بمصمون اخرى وليس لها حيث منسحق من العمل او شبهه  
لانها لا تجر والتعلق بما يصب اذا كانت جارة ويحتمل ان تكون للتعليل كما قال  
الاحفش في قوله تعالى ( كما رسلنا فيكم رسولا ) اى لما ارسلنا فيكم ( قوله اما  
ان يكون مختصا باجراء الجملة ) الاصل في الخصوص وان كان دخول الباء على  
المنصور هذه لكن شائع في استعمال دخوله على المنصور فالمعنى ان لا يتجاوز  
اجراء الجملة ( ٢ ) ملا عن ذلك الاعتبار فلا ينافى تحقيق ذلك الاعتبار فيما سوى  
اجراء الجملة فاندفع . فن ان يريد بجزء اخره المصطلح وهو الذى يعتبر في انعقاد  
الجملة خرج المنصور ونحوه وان اريد الاعم من ذلك لا يخصص في الاسناد  
والسند اليه والسند لانا نريد الاول والمقصود قصر الاجراء على تلك الاحوال  
لا قصر الاحوال عليها على ان الاحوال الراجعة الى المفعول ونحوه احوال  
للسند او السند اليه ولو بواسطة وكذا اندفع ما قيل ان الحذف  
والاثبات ليس خاصا باجراء الجملة ما من ( قوله اما الى نفس الاسناد )  
كون الاسناد جزءا من الجملة هو الظاهر وعد الجملة من اقسام اللفظ ام باعتبار  
اكثر اجزائها او باعتبار ان لدن على الاسناد مفعولها اما صالحة كالاغراب او تعبا  
كاهية الدية عليه ونحوه . فمحل الالاب شرط الجملة فلو اراد اجراء الجملة اعم  
من الاجراء وما في حكمها بما لا تنفك الجملة بدونه ( قوله تا كذا واحدا الخ )  
تفصيل لقوله وحواء ( قوله مخصوص ) صفة لقوله مسكرا ( قوله محسونا ) خبر  
بعد خبر لقوله لكونه وكذا ما بعده ( قوله على السند اليه ) اى الذى اسد اليه  
وهو السند فصيغة السند مسد الى تصغير استرا لراجع الى الوصول لاني الظرف  
الذى بعده وانما لم يقل على السند مع انه اظهر واحصر لمحافظة قوله كما ذكر  
فان اسناد من هذه الصارة هو المدكور بعينه طو قال السند لا يصح الا باعتبار  
تدليل لفظ مسد بالسند ليد بخلاف ما اذا قال السند اليه فانه صحيح وان كان لفظ  
السند في كل من اقدمين بمعنى مدبر لآخر ( قوله كونه مفردا ) الاراد في السند  
مقتضى الحد مع قطع نضر عن كونه فعلا او غيره بخلاف اراد السند اليه فانه  
ما يتعلق به هرة اصل المعنى فلذا جعله الشارح رجح الله زائدا على مد كرى السند  
اليه بشبهه على ذلك ارادهم الافراد في مباحث السند دون السند اليه

٢ قال فيه بحث لان الاجزاء  
ان اريد منها الاجزاء المصطلح  
عليها وهي التي يعتبر في انعقاد  
اصل الجملة خرج منها المفعول  
ونحوه وان اريد اعم منها لما  
يخصص في الاسناد والسند  
كما ذكره انتهى  
( حسن جلبي )

فما قبل المراد مفردا ينقسم الى قسمين فلا يرى ان كونه مفردا غير فصل يكون  
في المسد اليه ايضا ليس شئ (٧) (قوله مفيدا متعلق) انتمنى انما يكون الفعل  
وشبهه بعد انسابه الى الفاعل ففي قوله الضرب زيدا عمرو زيدا مفعول للضارب  
المستند الى الموصول والتقدير الذي ضرب زيدا عمرو (قوله تفيدته عؤ كذا واداة  
فصر) ناظر الى الحكم والتعلق او منع ناظر الى المسد به والمسد متعلقه او شرط  
ان اريد به فعل الشرط فهو ناظر الى الحكم نحو ان ضربت ضربت واني التعلق  
نحو ان ضربت زيدا ضربت و ان اريد به اداة الشرط فهو ناظر الى المسد وقوله  
او مفعول بزيد الاول (قوله اي خلاف كل مها) بعد وجود التحلف بينهما  
فان دفع ما تحريفه الناظرون من انه يقتضي ان يابى مقدم كل واحد من المذكورات  
لمقام خلاف كل واحد منها حتى قال بعضهم ان تصح هذه الصارعة دونه شرط  
القائد واسما قبل ان الكلام على التوزيع فغيره ان التوزيع لا يصح في الكل الا فرادى  
وانما ذلك في الكل المجموعى الا ان صدر المصنف اليه بمنع كل جمعا مرفعا الى مقام  
كل الامور المذكورة يابى مقام خلاف كل تصح التوزيع ويكون التعيين موكولا  
الى السامع وكذا ما قبل ان المراد خلاف نفسه فانه لا يدع الاشكال لوجوه صيرته  
الى كل (٩) (قوله وقد اشار الى) المقصود من بناء هذا الكلام حله فانه قد اشبه  
على شراح المصباح (قوله من مقام الاول الخ) جعل الخطيب مقتضى المقام  
متابعة لما في المصباح حيث قال وكذا مقام الكلام مع دكى يعبر مقام الكلام مع  
الغنى فالمراد بالخطاب ما هو مطلوبه سواء اريد به الخصوصيات او الكلام المشتق  
عليها والمقام الداعى اليها هو اندك اوة والصوة بشير به قوله فان الدكى انخ فحينئذ  
كله كذا اشارة الى الايجاز ولك ان يجعلها اشارة الى مقدمه فيكون خطاب الدكى  
عبارة عن المقام والخطاب معناه ومقتضاه هي الخصوصيات او الكلام المشتق عليها  
وهذا التوجيه اظهر نظرا الى السياق فان الكلام في تفاوت المقامات والى ان يقتضى  
لرعاية الاعتبارات هو الخطاب مع الدكى لا نفس دكاه وعلى التقديرين اضافة  
الخطاب اضافة المصدر الى مفعوله فتدبر وقصده ما تقدم لكونه باعتبار قوة  
الادراك وغير مختص بجملة او حرثها فان التنبه على صوة سامع او طائفة يحصل  
بجرم الجملة ايضا كما سيجئ (٢) ومقبل قصده لان هذا يعتبر اعيروا مقابله باعتبار  
فلس الكلام فقيه ان الاعتبارات في كليهما تتحقق في نفس الكلام والمقامات اعني  
الدواعى الى رعايتها باعتبار الغير (قوله وكان الانسب الخ) بما قل الانسب  
لانه يستعمل كل منهما مقام الآخر شايما للقرب بهما وما قبل ان يذهب عموما

٧ فلا معنى لجعله زيادة  
على اعتباراته م  
٩ حيث قال ظاهر الصارعة  
مشعرة بان الضمير في  
خلافه الى كل المذكور  
سابقا لانه يستدعى كون  
مقام التنكير مباينا لمقام  
خلاف التقديم وفساده  
ظاهر فانصواب ان يقال  
اي خلاف نفسه لانه  
تساع في الصارعة فغيره من  
خلاف نفسه بخلاف كل  
منها فافهم (حسن جلبي)  
٢ في بحث المسد اليه في  
قوله اما حذفه الخ او التنبه  
على فطانة السامع واما  
ذكره فالتنبه على غباوته

وخصوصا فهو اتفق شاي بينهما ان الذكاء بالتسبب الى اكتساب الاراء  
والافكار والفظة بالقياس الى فهم كلام الغير ( قوله مع انفي ) فيه اشارة ( ٧ ) الى  
انه في موقعه لان الخطاب بذوات باعتبار فهم المحط ما رده عليه وعدمه لا باعتبار  
اكتسابه الافكار وعدمه ( قوله شدة قوة الخ ) وعائتها الخدس القويم فلا في  
ما في شرح الاشراف من ان الذكاء حودة الخدس وصفا للذهن ( قوله مع  
صاحتها ) في شرح الفتح لا شارح ان مع متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدما  
عليه اعني لكل كلمة او بعض بحروف اي لوضع كل كلمة مع صاحتها انتهى  
فهو على الوجه الاول متعلق بالحصول المتعلق بالكلمة كانه في الوجه الثاني  
متعلق بالوضع المتعلق بالكلمة وانما يحمله صفة كلمة او حالا منها لان المقام  
ليس للكلمة الكاشفة مع صاحتها او حال كسوتها معها بل كائن ( ٨ ) لكلمة  
مع صاحتها تدبر فانه دقيق ( قوله صوحت معها ) اي جعلت الكلمة الاخرى  
مصاحبة معها تصحيح معنى لجعل اشارة الى ان المعنى المصاحبة القصدية دون  
المصاحبة الانعاقفة وذلك لان مصاحبة متعدي اي مفعول واحد نفسه نحو صاحت  
ريدا ومع نحو صاحت مع زيد ولا تعدى الى مفعولين احدهما بالا واسطة والثاني  
بالواسطة ( ٩ ) ( قوله ليس لها الخ ) هذا الحصر مستفاد من تقديم الخبر مع  
كون محط العائد بعدا هي مع صاحتها كانه قبل المقام مقصور على الكلمة  
مع صاحتها لا ينحصر الى كلمة مع صاحتها وانما يفيد بالشاركة لها  
في اصل المعنى لانه لو كان غير مشار لها فيه لم يكن اراده لاقتضاء المقام بل  
لاقادة اصل المعنى والمراد من معنى القس المشترك بين التكمين كالشرط والاستفهام  
المشترن كذا ( قوله بالشرط ) اي جعل الشرط فالمراد بالعلل اندى قصد  
اقتزائه الجراء او اعادة الشرط فالمراد منه الفعل الذي هو الشرط ( قوله هكذا  
ينبغي الخ ) فانه على ما ذكره من معنى كلام المصنف رحمه الله تعالى يكون جميع  
ما ذكره اعتبارات ماسة فلا يكون قوله وكذا خطاب الذي مع خطاب النبي  
وقوله وكل كلمة مع صاحتها في غير محله بخلاف ما قيل ان الاول اشارة الى غير البيان  
لان خطاب الذي باسمه بحر واسكية وخطاب النبي باسمه الحقيقة والثاني  
اشارة الى غير اسدع فان كثر اصوات يحصل بذكر كلمة مع اخرى كاطباق  
والجويس والنفقة واضع فان ذكرهما لا يكون في محله لان الكلام في بيان  
تفاوت المقامات ومقتضياتها والفاء في قوله بجميع مدكر محتمل ان يكون التعرير  
وان يكون التحليل كالانفي ( قوله وارتفاع شأن الخ ) معطوف على قوله وهو

٧ اي في اعتبار مناسب  
المعنى وعدم اعتبار مناسب  
الذي مع ان المقام يقتضي  
الثاني لتقدم الذي و  
مناسب الذي البليدي  
في عدم ذكر المعنى مع  
الذي البليدي اشارة الى انه  
في موقعه الخ م

٨ لان الاولين لا فائدة  
اصل المعنى والثالث لا فائدة  
معنى زائدة عليه فافهم م  
٩ فلا يصح عبارة  
صوحت معها لان حق  
العبارة على هذا صوجب  
معها على ان يكون الفعل  
مسدا الى الطرف كما في  
قولهم يمرور بها او صوحت  
بكون كلمة معها الا انه  
يعتبر التصحيح م

٧ الحسن ثلاثة صفة الكمال  
وصفة النفس كإقبال العلم  
حسن والجهل قبح والثاني  
ملازمة القرض ومتافرة  
وقد يعبر عنهما بالمصلحة  
وانفسدة والثالث تعلق  
المدح والذم ماجلا  
والتواب والعقاب آجلا  
لان المص في صدر تفاوت  
مقامات الكلام وبغاوت  
مقامات تفاوت منضيات  
الكلام وتفاوتها تفاوت  
مقتضيات الاحوال

٢

مختلف وقد مر ان اخصر منهما بيان تعدد مراتب الالاعة وكون بعضها  
اعلى من بعض ثم تعيين اعلاه واسفله في المفتح ارتفع شأن الكلام اى الكلام  
التليع في باب الحسن (٧) والقبول والخطاطة في ذلك بحسب مصادفة الكلام  
لما يليق به وهو الذي نعلمه مقتضى الحال كما كانت المصادفة اتم وما صار به البق  
كان الكلام في مرتبة الحسن في نفسه واتقول عبد البعير ارفع واعلى وكما كانت  
انقص كان اشد الخطاطة طواذنى درجة وقل حب وقولا فمضى الحق على طبق  
ما في المفتاح ان كل ارتفاع للكلام ما يقاس الى كلام حر في باب الحسن سواء  
كان ماضل الحسن او الرائد والقبول عبد الله بقدر مطابقة للاختيار المناسب  
والخطاطة بقدر عدم المطابقة للاختيار المناسب فاعرف الاسفل ارتفاعه  
على الكلام الذي تحته وهو للتحقق باصوات الطيوانات بقدر مطابقة للاختيار  
الناسب واجابه بها لاصل الحسن والخطاطة بعدم ذلك القدر والتعاضد  
بالاصوات وكذا الحال في الطرف الاوسط والاعلى من ارتفاع كل واحد منهما  
بالسنة الى ما تحته بقدر مطابقة للاختيار المناسب بحاجته للحسن الرائد على  
ما تحته والخطاطة كل واحد منهما بعدم ذلك القدر من المطابقة وذلك التفاوت  
في المراتب اما باعتبار تفاوت الكلامين في الاشتمال على مقتضيات في القلة  
والكثرة واما باعتبار تفاوت اعداد المتكلم في لزامة في العشر في الالاعة مطابقة  
الكلام لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة فتدفع ما قبله كيف بنصور الارتفاع  
والانخفاض والمعتبر في الالاعة مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة  
وكذا تدفع ما قبله ان المطابقة لاصل الحسن لا لارائه وعدم المطابقة بسبب  
لعدم الحسن لا بالخطاطة لان ذلك انما يرد لو كان معنى الارتفاع في الحسن بسبب  
المطابقة والخطاطة فيه بسبب عدمها على ما لو سلم ان معناه ذلك فالمطابقة  
مراتب متفاوتة فيصح ان يقال كل ارتفاع للكلام في الحسن بسبب الطاقة وان  
كان نفس الحسن ايضا بالمطابقة وكذا لعدم المطابقة مراتب متعددة بحسب  
تعدد مراتب المطابقة فيصح ان يقال كل انخراط للكلام في الحسن بسبب عدم  
المطابقة وان كان اتقاء اصل الحسن ايضا لعدم المطابقة وقد يجاب بان المراد بالكلام  
التفصيل واصل الحسن فيه حاصل بالمصاحفة هذا النصف رحمه الله تعالى فلا  
اشكال وفيه انه مناف لما سيجي من قوله واسم وهو داعير الكلام اى مادونه  
التحق باصوات الحيوانات الا ان يراد التحقق بالاصوات من حيث اتقاء هذا  
الحسن فلا ينافى بقاء حسنه من حيث المصاحفة (قوله في الحسن) اى في باب الحسن

٦ والقرينة كون الاعتبار  
صفة التكامل فلا معنى  
لمطابقة الكلام م  
٩ أي من قبل إضافة  
الصفة إلى الموصوف أي  
الناسب المعتبر فافهم م  
٧ لأن تقرير كلام المص  
بمطابقته لأخبار الأمر  
الناسب على أن الكلام  
عوض عن المضاف فيكون  
إضافة الاعتبار إلى الأمر  
من قبيل قولهم العلم  
خمسول صورة التي

فافهم م

٤ أي في قوله والبلاغة في  
الكلام إلى قوله مع فصاحته  
والدليل على أن الإشارة  
بماتة فيدوان كان الكلام  
حين ما ذكر هناك مطلقا  
أنه لا ارتفاع لغير الفصح

فافهم م

هو أراد بالحسن الذاتي الذي  
منشأه ذات، للبلاغة لأن  
الحسن داخل في البلاغة  
أي في ماهيته وإنما وصف  
بالدخول فيها مجازا بمعنى  
أن منشأه لا يخرج عن  
تعريف البلاغة ويحتمل  
أن يكون باعتبار أنه منشأ  
أعني المطابقة داخلية فيها  
لأن البلاغة هي المطابقة

مع الفصاحة (حسن جلي)

وبهذا الوجه احتراز عن ارتفاعه في غير ذلك اسباب كالترغيب والترهيب فإن  
ارتفاعه بهذا الوجه باعتبار كثرة التأثير وقلة وكالتصحية فإن ارتفاعه بهذا  
الوجه باشتغاله على كثرة تصحيح وكالاته في الواقع فإنه باعتبار الصدق إلى  
غير ذلك من استنباط العقائد والأحكام وبيان أحوال الآخرة (قوله وانحطاطه  
بعدمه) جعل صوابه انتاج الأرباع والانحطاط كليهما بحسب  
مصادفة الكلام لا يلحق به مقام الكائن وعندها مقدر في صبرته وقال الشارح  
رحمته تعالى لاحاجة إليه لأن الارتفاع والانحطاط كليهما بحسب المصادفة  
فقول المصنف رحمه الله ومحطاه عدمها إشارة إلى أن عبارة الافتتاح  
تحتاج إلى التقدير وإما في ما يصح لمزاده (قوله والمراد (٦) الخ) فالكلام  
من قبل (٩) قولهم المبرر حصول بصورة أي الصورة الحاصلة اختيار هذه العبارة  
للتبني على أن الاعتبار لازم في ذلك ما سبب كانه نفس (٧) الاعتبار (قوله واعتبار  
هذا الخ) بيان لا يستبعد من قوله بمطابقته للاعتبار ما سبب أي المعتبر ما سبب  
من كون الاعتبار حاصل حال تعقباته وأنه ليس سبب هذا التعلق كافي  
بأنه الرحل لولا كسلي على متناول كون مورد صفة المعنى في تعريف الجملة  
يعتصم كون الأفراد حاصل المعنى من تعلق الموضوع لا سببه يعني أن هذا الأمر  
يعتبر قبل اللفظ في المعنى الأول الثاني يتسوى فيه اللفظ وغيره ثم نصر في اللفظ  
تأيا وينع اعتباره في المعنى فالخلف واللات ابتداء يعتبر أولاً في المعنى الأصلي  
ثم يرد اللفظ على طه ودهن أن تعده السبع على طبق المعنى المدر في الدهن والباء  
في قوله وبالذات بلاليسه أي حال كونه ملتبذات المعنى لا يعني في لانه لا يصح  
في قوله وبالعرض (قوله ورا دح) هذا د كان معنى متى أن كل ارتفاع للكلام  
بسبب المضاعفة وكل انحطاط في الحسن بدمها وأما على ما حرره على طبق  
ما في الفتح فالمراد بالكلام لبيغ وهو ظاهر لأن سياق الكلام في البلاغة وبيان  
مراتبها (قوله لتكوه إشارة إلى) كاتمة مصححة للأرادة يعني أن الكلام المقيد  
بالفصاحة مذكور في (٤) فيمكن جعل الكلام ههنا على العهد فلا يرد ما قبل  
أن المذكور صريحا فيما سبق الكلام المطلق وفي ضمن التعريف الكلام الفصيح  
البليغ على أن الكلام المقيد بالفصاحة مذكور صريحا بخلاف البليغ فإنه مفهوم  
من التعريف (قوله ولا رادع الخ) علة للحكم بعمل وإشارة إلى أن كثرة الترجمة  
(قوله الداخل في البلاغة) صفة كاشفة للحسن الذاتي المراد بالحسن الذاتي (٥)  
ما يكون موجه داخل في البلاغة أي غير خارج عنها وهو لطافة لقنضي الحال

(يفصح)

وفي هذا الكلام رد للولي

حسن جلي حيث حل  
الحديث عن المراتب لانه فسر  
قوله لا يخرج من حد  
اللافة بقوله اني طرفي  
امتدادها من الاسفل الى  
الاعلى في هاشم حاشيته  
على المطول م  
٧ فلا يرد ما يفل قد ورد  
في الحديث لاصولة الا  
تطهرو ولا صلوة الا بالنية  
فيلزم ان يكون الطهور  
هو النية بالدليل الذي  
ذكرتموه لان الحصر في  
الحديثين اضافي بالنسبة  
الى عدم التطهرو والنية  
والمعنى لا وجود للصلوة  
الا بمقتضاها م  
٤ فيكون المعنى ان جميع  
الارتقاعات حاصلة بسبب  
مطابقة الكلام للاعتبار  
الماسب فيستفاد الحصر  
م  
٣ مثال المباشرة نحو ما في الدار  
الا انسان وما في الدار  
الاجار ما في الدار الا  
حيوان وما في الدار الا  
ايض مثال العموم المطلق  
ما في الدار الا انسان  
وما في الدار الا حيوان م

بصريح عما حررناه قوله لكها اي المحبات خارجة عن حد اللافة اي تعريتها (٩)  
(قوله مقتضى الحال هو لا اعتبار الماسب) معناه على طبق ما في افتتاح حيث قال  
وهو اي ما يليق بالمقام الذي يسميه مقتضى الحال . يقال ان مقتضى الحال هو  
الاعتبار الماسب عندنا والفاء للتراخي في انه لا مرية ان مقتضى الحال هو  
الا ان المصنف رحمه الله يجعل الاعتبار الماسب حرك كون مقتضى الحال معلوما  
والمطلوب تفسير الاعتبار الماسب وفي افتتاح عكس ذلك فان ما يليق بالكلام  
معلوم سابقا والمطلوب تفسير مقتضى الحال وحاشية لاحاجة الى التدقيق الذي  
ذكره الشارح رحمه الله مع عدم تمامية (قوله عند مقتضى الحال اي المطابقة سبب  
دائر مع الارتضاع وجودا وعدما بادشاه من مباح ان ارتضاع شأن الكلام  
بحسب مصادقته لما يليق به وكذا المطابقة لمقتضى الحال في المصباح ان مدار  
حسن الكلام وقبحه على الصدق تركبه على مقتضى الحال وعلى الانصاف ههنا  
الحصر ان ليسا مثل لاصولة الا تطهرو ولا صلوة لا بنية (٧) قال المراد هما  
حصر السببية في الجملة وليس الذي بينهما موقوفة على كون كل من الطامعين  
مساقا قريبا على ما فهم (قوله لان اصابة المصدر الخ) ثانيا الرضى من ان اسم  
الحبس اعني الذي يقع على القليل والكثير بلغة الواحد والجمع ولم نغم قربة  
تخصه بعض ما يصدق عليه فهو قوله ~~الشيء~~ لا يعراق الحبس (٤) اخذا  
من استقرار كلامهم فعلى انساب يابس والماء ورد في كل مدينة ما كان ادهيتان حاله  
كذا فلو قلت في مواعيد اليوم يقص السهارة ان رسوم مع الخلوس لا يفحصها  
لكان ما قصا لظاهر ذلك اللفظ انتهى صرحا . عذر فيما نحن فيه استعراق جميع  
ما يصدق عليه الارتضاع فاصط ما قبل ان يعمور . يكون لاستعراق الانواع  
فلا ياتي وجود فرد من الارتضاع بغير مطابقة لا غير الماسب او غير مطابقة  
مقتضى الحال (قوله ان يكون المراد الخ) اي يكون ذاتهم واحدا سواء اختلفا  
مفهوما او لا . قال قدس سره بطلان لهما على ح . المراد بطلان الحصر  
بطلان الحكم السلي منه كما هو المتبادر في صورة التباين (٣) الكلي او الجزئي على  
قدور صدق الحصر بطلان الحكم السلي في كل . مما يستحقق احكام الشقوق  
في . لا خروفي صورة العموم مطلقا يطل احكام السلي للحصر في الاحص  
بسبب الحكم الشوقي للاع فيما عدا الاخص فاندفع مانوهم م . ان في  
صورة العموم المطلق ايضا بطلان كلا الحصرين ولانهم بطلان  
الحصر في الاخص لبطلان الحكم السلي من الحصر في الاخص والحكم

التبوت من الحصر في لأم قال قدس سره فوجهه ان الحصر الخ  
لا يخفى انما قدس سره قد قررناه سابقا من ان كلام المطابقين سبب يدور مع الارتفاع  
وجودا وعدمه لانه اذا كان دائرا مع الاعم يحتملنا وله جميع افرادة تحقيقا للدور ان  
معه قال قدس سره على تقدير صحة المقدمتين فيمكن مع المقدمة الاولى  
بناء على ان المصدر المضاف ليس بصافي الاستعراق والثانية بان المعلوم ان ارتفاع  
الكلام بمطابقته يقتضي احدا لانه لا ارتفاع الا به قال قدس سره لا يلزم المساواة  
اي على ما رجعت من ان الحصر في الاعم بوجوب تناوله لجميع افراده قال قدس سره  
ليس صريحا الخ قال من هذا التركيب يحى للاتحاد بين المسند اليه  
والمسند ولقصر المسند على المسند اليه كاد كره صاحب الكشاف في قوله تعالى  
( اولئك هم الفاضلون ) واما قال صريحا لانه ظاهر في الاتحاد بناء على ما قالوا  
من ان المساواة كاللام ادلم تكن لله قد كان الحكم باعتبار التحقق ولم يكن  
قرينة البعوضة هي للاستعراق ولا للعكس فالظاهر فيما نحن فيه ان يكون الحكم  
على مفهوم مقتضى الحال من حيث هو فيفيد الاتحاد وكان القائل بان المطلوب هو  
الاتحاد في المصنف بنى الكلام على الحكم لا على انه نص فيه ( قوله وهذا المصنف  
الخ ) هذه الجملة وضعت من انصاف رحمه الله تعالى في الايضاح في اليقين بعد اعادة  
الاتحاد بين النظم والتطبيق ولا يتعلق بها الترخيص الا في والشارح رحمه الله بما لها  
لبانها ( قوله توحي معنى صريح ) اي المعاني التي تبحث عنها في النظم وهي  
الاحوال العارضة للكلمة و حملها على تركيب بعضها مع بعض كالتركيب والتكبير  
والعطف وتركها على الخصوصيات التي تراعى في المعاني الاصلية او المعاني  
الاصلية من حيث اشتغالها على تلك الخصوصيات كما سيجي في كلام الشيخ الاشارة  
الاختلافي وقوله فيما بين الكلام متعلق بالتوحي ولم يعل في الكلام اشارة الى انها  
تعرض للكلمة حال تركيب بعضها مع بعض دون حال الافراد كذا قوله على حسب  
الامراض اي المقنصيات والاحوال متعلق بالتوحي تنصيص معنى الوضع ووصفها  
بإيرادها على حسب الاعراض في كلام غيره ونحملها عليها في كلام الغير واتماصر  
النظم بالتوحي مع انه انوضع مرتبة عليه اشارة الى ان الوضع الذي يكون دون  
التوحي لا يعتبر والصوغ وجه مقرر كرى كردن برابه ريشه تأليف الكلام على  
حسب الامراض نصيب عقلا في الاشتراك في المعنى الاصل والامتيار بالخصوصيات  
كالحواليم المشتركة في اصل بعضها واما رها بالصورة المخصوصة ومعنى لها الاجلها  
لاني المقصودة من الكلام ضد ليلعاء ( قوله وذلك لانه الخ ) اي التطبيق عين



النظم انفسه بالتوخي لانه حصر النظم على الوضع المخصوص فراده بالتوخي  
الوضع المخصوص لكونه مساهداً ولا لم يصح الحصر ومعلوم ان الوضع  
المخصوص عين التطبيق فالتطبيق يتحد بالنظم انفسه بالتوخي لانه متحد بالنظم  
المفسر بالوضع المتحد بالنظم المفسر بالتوخي لان متحد مع متحد بالشيء متحد بذلك  
الشيء ( قوله ان تضع كلامك الخ ) اي كل واحد من مفرداته ومركباته من حيث  
تركيب بعضها مع بعض في موضعه الذي ينصبه لاحوال البصوت فيها في علم  
الصوت باعتبار اقدتها الاعراض المطلوبة منها كما فصلته في التمثيل وذلك الوضع  
قد يكون بالسابقة وقد يكون بخدمة علم المعاني ( قوله وتعمل على قوائمه ) اي  
يكون تركيب كلامك على طبقها وهو لا يتوقف على علم بها وذلك بان لا يكون فيه  
ضعف التأليف والتعقيد المعطى وانما لم يذكر الخواص من لتقدير المعنى لان  
المقصود تعريف النظم الذي يحصل به اصل الدلالة وهو يحصل بمجرد اشتغاله  
على الخصوصيات والمراد على حسب الاعراض المدونة في وان اريد المراد  
بدلالات مطابقه وماد كره الشرح رحمه الله من ان نظم عبارة عن ترتيب الالفاظ  
متناسقة المعاني متناصرة الدلالات فتعرف بالنظم المكامل الذي يحصل به اللاعة  
الكاملة ( قوله مثل النظر ) اي نظراً الى اسمه في فراده وتكرره في جملته  
وعملته وتعدد تعريفه وكونه مع صمد المعنى وكونه جملة سمية ( قوله في الخبر )  
اي في خبر المتأخرية ان المذكور في لامثلة اختلاف الاختار مع اتحاد المتأخر  
قد ذكر بطلان ريد على ان يكون ريد مبدأً وبطلان خبراً مقدماً فهو مثال لتقديم  
الخبر وقبل ( ١٧ ) على التعليب ( قوله تعرف الخ ) عصب على قوله نظر اي بعد النظر  
الى الوجوه المختلفة التي تذكر في النظم تعرف ان لكل واحد منها موضعاً مخصوصاً  
بعد تركيب الكلام باعتبار اقدتها لافراض المطلوبة منها اما بالسليقة او  
بالملكة الخ لانه من تدفع غير المعاني وحسب لكل واحد في موضع يغني له ( قوله  
وتنظر في الخروف الخ ) اي النظر في الحروف والشرط والحرارة كان باعتبار ما  
يعرضها وهذا النظر في الحروف باعتبار نفس معانيها ( قوله وتظهر في العمل  
الخ ) النظر ان اسما كانا في امرد واحدة وهذه النظر في العمل اي نظر في  
العمل التي تدفع باعتبار احوالها التي يبحث عنها في النظم من العطف بالحروف  
المختلفة المعاني وتركه فتعرف بالسليقة او بعلم الذي موضع كل واحد منها بحسب  
الاعراض المطلوبة منها فتعريفه في موضعه ( قوله وتعرف في التعريف الخ )  
هذه هوارض غير مخصصة بشيء من المفردات فنداء فضاء ( قوله مكاه ) اي مكاهة

١ اي شموله على العمل  
الخبرية معنى على التعليب  
ويحوز ان يعكس فاعلم

٩ وقع خطأ على كرم الله  
وجهه ومعه قريب من  
قرب هرون من موسى  
وهذا المعنى شائع في مثل  
هذا الموضع كقوله في ضوء  
المصباح فصار الفصل  
اللام من المكان المهم  
بمنزلة من زيد وعمر و  
صار قريبه من بمنزلة قريبه  
منهما فكما لا يبعدى اللام  
اليهما فلا واسطة حرف  
فكذلك لا يبعدى الى المكان  
المهم ( حتى قدس سره  
في فروقه )

٧ بيان لوجه تعريب مجموع  
البلاغة الى اللفظ باعتبار  
أفادته المعنى الثاني على  
تقريبها السابق ( حسن  
جلي )

٩ خلوصه من تاف الخروف  
والعراة ومخالفة القياس  
العموم التي في المفرد في  
الخطاب خلوصه من  
صنف التأليف وتاف  
الكلمات والتعبير مع  
فصاحتها

٧ وهي خلوص المفرد من  
تاف الخروف في العراة  
ومخالفة القياس العموم

الذي يقتضيه بحسب الاعراض كاسمه بقرينة هذه الامور الخ ( قوله بحسب  
الخ ) متعلق بقرينة غير تعلفه بقوله بسبب التلازم لتعلق حرفي جر بمعنى  
واحد فعل واحد اي تعرض لها بسبب الاعراض بحسب وقوع بعضها من بعض  
متصلة به غير اتصالية كما في قوله عليه السلام \* انت مني بمنزلة هارون من موسى  
( ٩ ) \* فلا تعرض لها حب لا فرار ( قوله واستعمل بعضها الخ ) اشارة الى ان  
لكل كلمة مع صاحبها مذهب ( قوله والى هذا اشار المصنف رحمه الله تعالى الخ )  
اي ماد كراه من عدم انتعصم اشار اليه المصنف رحمه الله اجمالا بقوله فالبلاغة  
الخ وليس المشر اليه فوه ثم ليس هذه الامور المذكورة الى آخرهم كما  
وهم ( قوله متعلق بأفادته لا داعي الذي يقصده ان يلبس بالتركيب على ما قبل  
لا به بوجه كونه مبالوا للتركيب ( قوله وذلك الخ ) بيان لفرعه ( ٧ ) على ما  
تقدم من تعريف البلاغة ( قوله ضرورة الخ ) هذا التماسيل على ان تحقق  
الاعراض والاشتمال على منحصاتها لزم في بلاغة الكلام واما افادته ايها فلانها  
مقتضيات الاعراض وانما هي والاشتمال على المؤثر ( قوله لانه من صفة الاحيان )  
ليس المراد ان موصوفه الاحيان مفرد لان التبعث حيث وجد واحب بل انه كان  
في الاصل صفة الاحيان ثم اقيم معه في نصب صفة ولذا لم يحسن استعماله معه  
ثانيا والظاهر ان يقول لانه صفة حيث ( قوله نصب على الظرفية ) في الرمي  
بما يلزمه الظرفية عند بيده صفة رتبته حيث مقامه وامر سيدي به فانهم احتاروا  
في الصفة ان كوره الظرفية ولم يوجدوها انتهى فلما احتار الشارح رحمه الله  
تعالى كونه موصوف على امر فيه ولم يجعله صفة لمصدر محدود اي اطلاقا كثيرا  
لان التسمية هنا بمعنى الاختلاف ( قوله اي في كثير من الاحيان ) فيه اشارة الى  
انه صار بعد حذف الموصوف واقامته مقدمه امم لذلك الا ان فيه ابهاما يحتاج الى  
البيان ( قوله وفي هذا ) اي في قوله بالبلاغة صفة راجعة الخ ( قوله اراد الخ )  
اي اراد انه ليست من صفت لا يعاد من حيث هي هي ( قوله وحيث لا تناقض )  
اي في التي هي اللفظ والالتزام به وكذا لا تناقض في النبي عن المعنى والاشتمال له  
لان النبي كونه راجعة اليه به واثبت كونه راجعة اليه بالادلة ( قوله فكانه  
لم يتصلح الخ ) وكذا لم يتصلح من فل حيث اثبت اللفظ لصفة اراد منها ما مر في  
صدر المقدمة ( ٩ ) وحيث عدوها عند ارادتها بالبلاغة ( قوله ولا تراعى في رجوعها  
الخ ) فان الخلوص من لفظ المذكورة ( ٧ ) مشاهد اللفظ نفسه وان كان  
من التعبد المعنى لا قياس و معنى ويوصف به اللفظ حسب ( قوله هذه العصبية )

أي الفضيلة التي يقع بها التفاضل ويثبت بها الإعجاز (قوله من الكلام الذي يدق  
 الخ) فالكلام الذي ليس له معيان لادقة فيه ولا نصية له ل هو ملحق بأصوات  
 الحيوانات (قوله يدل) بصيغة المجهول يشعر بالقصد ل ما ليس بمقصود ليس  
 بمدلول عندهم (قوله على معناه العموي) أي معنى يستفاد من المعط بالوضع أما  
 من نفسه كالتعريف والتكبر فإنه يدل عليهما اللام والنون أو من أعرابه كالفاعلية  
 والمفعولية والاصافة والحالية وغير ذلك وأما من لهيئة التركيبية كالقديم  
 والحذف أعلم أن في كلام الشيخ نوع اضطراب فإنه إن أريد بالمعاني الأول المعاني  
 العموية أعني المدلولات التركيبية وهي أصل المعنى مع خصوصيات على ما يدل  
 عليه الحاشية المقولة عن الشارح رحمه الله تعالى في هذا المقام فإنه ما سبق  
 من قوله لفهم أنها صفات للمعاني الأول المفهومة أعني زيادات والكيفيات  
 والخصوصيات حيث فسر المعاني الأول بفرض الخصوصيات لا بالمدلولات  
 التركيبية وإن أريد بها تلك الخصوصيات فإنه (قوله هو الذي يدل بلطفه  
 على معناه العموي الخ) فإنه يدل على أن المعاني الأول هي المدلولات  
 التركيبية والوحد أن يقال إن المعاني الأول هي المدلولات التركيبية وإنما  
 فسرهما بفرض الخصوصيات فبها على أن أصل المعنى ل أعني ما يخرج به  
 الكلام عن المعنى في حكم عدم هذه اللفظة وتبين أراد بالمعاني الأول  
 الخصوصيات وإنما جعلها مدلولات لغوية لأن اللفظ بحسب مقتضى العموي  
 يفهم منه تلك الخصوصيات وأصل المعنى غير منظور به عندهم (قوله ثم  
 تجد لذلك المعنى الخ) أن كان اللام للصلة فالدال هو المعنى والدلالة ثابتة  
 باعتبار أنها في المرتبة الثانية وإن كان للدال هو المعنى لكن بتوسط  
 المعنى والدلالة في نفسها ثابتة وهذه الدلالة عقيدة ولو عرفت وأعادوا العلاقة  
 التحيلية والادعائية (قوله على المعنى المقصود) أعني لأعراض التي يصاغ  
 لها الكلام (قوله فهذه الفاظ ومعان أول الخ) وهو مبنيهم من اللفظ بحسب  
 التركيب وهو أصل المعنى مع الخصوصيات من تعريفه وتكبره وتقديمه وإن تأخير  
 والحذف والأضمار والمعنى الثاني الأعراض التي يصدق لتكلم من هذه لصياغة  
 أي حمل الكلام مشتقاً على تلك الخصوصيات من الإشارة إلى معهود والتعظيم  
 والحصر ودفع الإنكار والشك وغير ذلك وبمحصوها لأعراض التي يورد المتكلم  
 هذه الخصوصيات لأجلها هذا بالنسبة إلى غير المعاني وأما ما سبقه أي علم البيان  
 فالمعاني الأول هي المدلولات الطبيعية مع رتبة مقصية ل والمعاني الثواني هي

المنطوقه بل هي اولي فلا بد  
من بيان سبب الترجيح م  
٨ قوله في اصل المعنى وان  
اريد بقوله في المعنى المعاني  
الاول فيجربى بحث (حسن  
جلبى) فانظر اليه واما على  
ما قاله المحشى من ان المراد  
من قوله في المعنى اصل المعنى  
يكون المراد من الصورة و  
الخصوصية الخصوصيات  
فيصح تزييم قوله فيجعلوا  
كالواضحة الخ على ما قاله  
فلا يرد ما قيل عليه المفهوم  
بما سبق استعمال الالفاظ  
في نفس المعاني الاول و  
المفهوم من هذا استعمالها  
في الصورة الحادثة فيها  
فيصعبا تاف وكيف يجعل  
هذا الكلام نتيجة لما سبق  
على ما يشرب به الغاء في  
فجعلوا ولا يحتاج الى  
جواب (حسن جلبى) بان  
المراد اى في محل الصورة  
والخاصية بخلاف المصاف  
فاهم م  
٧ وضعيا او عقليا او عاديا  
او عرفيا او طبعيا مطابقيا  
او تضمنيا او انتراميا او غير  
ذلك م

المعاني المحريره و مكشاه (قوله بل على ترتيبها) اى جعلها في مراتبها بحسب  
الافراض المطلوبة م (قوله اثباتها او نفيها) ذكر البنى استطرادى والمقصود  
انها محط اهتمام عند اللغى وذلك لان الافراض مدلولات للمعاني الاول كما مر  
فكيف يقصد من يردها نفيها (قوله فثبت الخ) دفع للتناقض اى اذا علمت قول  
اشيخ فاعلم به حيث يثبت الخ (قوله جعلت مطروحة الخ) اى لا اختصاص بها  
ما حد يقصدها من يشاء اما المحتص باللفظ تأديتها بالمعاني الاول (قوله ولست  
ان احل كلامه الخ) كلمة اية كد لصير المتصل والمقصود نفي الجوز واليهو  
والنسيان في معنى آخر من نفسه و ليس من قبل ما افعلت لى العصر على موهوم  
لكونه غير مطلوب وكذلك تقديم المبدأ اليد في قوله بل هو يصرح بفتوى  
والمقصود به صرح به انه لا يفصر (قوله لترتيب المعاني) اى لا فائدة ترتيبها  
(قوله لما فهم الخ) دسظ المعاني مشتركة بين المعاني الاول المفهومة من الالفاظ  
والمعاني النواني المقصوده م ولكل منهما مدخل في البلاغة لكون الاول دوال  
و النواني مدلولات بخلاف الالفاظ فان لها خصوصية بالمعاني الاول لكونها  
مدلولات بالاداء ولا يذهب الدهر الى انتصاف الالفاظ المنطوقه بالبلاغة (٩)  
(قوله في المعنى) اى في اصل المعنى (٨) الذى لا يعبر بتغيير العبارات (قوله وقولنا  
صورة الخ) يعنى ان اخلاقه بصورة على خصوصية بطريق التشبه (قوله عدم التفسير  
الخ) حيث فهموا من احرائها على اللفظ انها وصف له في نفسه وليس كذلك  
لاتها وصف له من اجل امر عرض في معناه او المراد انه لم يبروا بين الفصاحة  
بالمعنى المشهور التى هي صفة له في نفسه وبين الفصاحة بمعنى البلاغة وهذا  
اظهر بالنسبة الى قوله فزعموا ان المعنى الفصاحة الخ (قوله مداقنة اطروى) اى  
ملايتها بوضع السليم وسلاستها اى سهولتها في الطق (قوله فانه دال) اشار  
بكونه متعلق بالدلالة بان ادمى لا يوصف بالدلالة مطلقا (٧) لان مصدره من  
كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى و قد ظهر ان قوله ثم نجد ان ذلك المعنى دلالة  
فانه معناه نجد في الاول لاجل ذلك المعنى دالة ثانية (قوله انه ينتهى البلاغة  
الخ) فله واحد تمهيد لا شك ان به يثنى في صطف ما يقرب واشارة الى ان الطريق  
الا على داحر في البلاغة لان انتهاء النشئ انما يكون تكماله ا قوله وهو ان يرتقى  
الخ (اى الالفة ر عدم عدم البيان ذلك (٣) والافلاعمار ان يخرج الكلام عن طوق  
المراد ولذا حذفت ح اعلم راى ان التفسير لا يشر لانه المعنى في مفهومه وان كان  
اعمالا انقرن به لانه ان كان والاس غوله تعالى لا قبل لمن احققت الانس

والجس على ان يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا (٣) ولم يقل ان يخرج مقدار اقصر سورة منه عن طوق لشرع انما انصرف لان الكلام في بيان مراتب البلاغة في بعضها لا باعتبار ما يتحقق فيه (قوله قال قيل ليست البلاغة سوى المطابقة الخ) فكيف يمكن ارتقاء الكلام الى ان يخرج عن طوق البشر فالسؤال استفسار محض كابدل عليه قوله لا يجوز الخ وقوله ليست البلاغة الخ بيان لمنشأ الاستفسار وقيل انه معارضة في كون الطرف الاعلى حد الاعجاز والدليل لم يذكر من احد الجانبين لظهوره فصيح الجواب مانع وفيه ان قوله لم لا يجوز الخ بظاهره نأى عنه وان ما ذكره في السؤال يدل على عدم امكان حد الاعجاز لاعنى عدم كون الطرف الاعلى حدا لا محذور لا يضم مقدمة خارجة (قوله وعلم البلاغة كقول الخ) اى علمه مراد اختصاص بالبلاغة على المعاني والبيان ككامل ما بين هذين الامرين من حيث يتعلق بهما لا يرتفع في البلاغة على وجه التمام كما في قوله تعالى (واتموا الحج والعمرة لله) ودقت لاسم المعاني كقول لطيفة وعلم البيان كقول المخلص من التعقيد المعنوي (لما عدا من الامور المعبرة في الفصاحة لا تتعلق له بالارتقاء في البلاغة ولا يجوز تفسير علم البلاغة بعلم له يتعلق بالبلاغة فيشمل الامة والصرف والصور لانه خلاف المسمى المتعارف ويساميه قوله لا يعرف بهذا السلم فانه صريح في ان المراد به المعنى المتعارف ويرد عليه ان المخلص عن التنازع لا يتكفل له العلوم المذكورة فلا يصح ان علم البلاغة كقول ما تمام هذين الامرين وكذا لا يجوز ان يقال معه ان علم البلاغة اى المعاني والبيان كقول ما تمام هذين الامرين واكمله فلا بد اى توقف بعض هذين الامرين على علوم اخر والدقيق السليم لانه لا يصح تعريض قوله في نفسه واحاطة كماله لا يخفى (قوله قلنا الخ) مع التقديمات بنى ذكره يستعصر على الترتيب فقوله لا يعرف مع لكفائته وقوله فامكان الاحاطة مع لحصول الاتقان والاحاطة للبشر وقوله وصغير من مهارة الخ مع لترتب الرماية على الاتقان فتدبر فانه قد صلط فيه الناظرون (قوله واما الاطلاع الخ) اى معرفة عددا لحوال وكيفية في الشدة والصعب ورعاية الاختبارات بحسب امة مات التي يتوقف عليها الايمان بكلام هو في الطرف الاعلى فامر آخر لا يتعلق به جزءا بالبلاغة ولا يستفاد منه (قوله ولو سلم) اى كفاية هذا العلم للاطلاع المذكور (قوله كما مر) في قوله دله يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استرها (قوله طه هذه العنارة الخ) لقرب المعطوف عليه والمرجع (قوله من المراتب العلية الخ) بناء على ان الحد

٢ فقال بعضهم اعيانه  
نظم وآخرون لسانه  
وقيل لاخباره عن المعاني  
وقيل بأسلوبه الغريب  
وقيل بصرفه العقول  
عن المعارضة وغير ذلك

بمعنى المرتبة وما يقرب من مرتبة الاعجاز ليس داخلها فيها فلا يكون من الطرف  
 الاعلى ( قوله ولاحقه الخ ) استئناف لدفع ان يقال انه وان كان من المراتب  
 العليا بالنسبة الى ما فوقه فهو من الاعلى بالنسبة الى ما تحته فيصير ادخاله  
 في الطرف الاعلى وحاصل الدفع انه لا يجوز ادخاله في الطرف الاعلى المفسر به  
 ينتهي اليه سلاعة بعدم كونه نهاية حقيقة ولا توهية فالنهاية الحقيقية  
 حرق من حريثات السلاعة لا حرق فوقه والنهاية التوهية نوع لا نوع فوقه  
 وهو الاعجاز وما يقرب منه ليس شيئا منهما ( قوله ان الطرف الاعلى الخ ) يعنى  
 ان المراد النهاية التوهية (٦) والحد يعنى مرتبة الاعجاز منتهى نوعي للكلام  
 مطلقا وما يقرب منه منتهى نوعي للكلام البشر ( قوله او امر د الخ ) يعنى ان الحد  
 يعنى النهاية لا يعنى مرتبة ونهاية الاعجاز وما يقرب منه مما لا يمكن معارضة  
 كلاهما داخل في الاخصر الذي هو منتهى نوعي للسلاعة ( قوله فلا يدفع  
 الساد ) لان منتهى شئ سواء اخذ حقيقيا او نوعيا لا يكون متعددا فلا يصح  
 ان يقال ان الطرف الاعلى اى منتهى السلاعة امر ان نهاية الاعجاز وما يقرب  
 منه او مجموعهما انما ينتهي بهما الاعجاز او العذر اشتراك بينهما وما قيل انه من  
 قبل امر حكم الكل على حريته وضمنها مقامه فانما يصح فيما اذا كان حكم  
 لكلى بلا شرط شئ وانما اذا كان حكم له بشرط شئ او بشرط لا شئ فلا كما  
 فيما نحن فيه فان كونه منتهى حكم لمرتبة الاعجاز بشرط (٧) او وحدة التوهية  
 وما قيل في وجه الفساد من ان ما يقرب منه لا يتناول جميع مراتب الاعجاز لان  
 ما يقرب من نهاية الاعجاز هي المراتب التي هي قبل الوسط بل مرتبة المتصلة  
 بالنهاية ليس شئ لانه يرد على المهم ايضا وان حصص فيه مما لا يمكن معارضة  
 فليخصص ههنا يصح على ان يظهر ابتداء ان المراد هو الفساد اسبق وبما  
 حرمنا من وجه انه لا يظهر فساد ما قيل في توجيه المتن من ان المراد بالطرف  
 الاعلى مرتبة اعجاز للكلام لا بشر فان يبلغ مرتبة لا يمكن للبشر الا تيسر بمثله  
 وما يقرب منه اى من حد الاعجاز اى طرف الاعلى نوع تحته صعدان كلام  
 يعجز البشر عن الا ب بتمنه وقريب من حد الاعجاز فان لا يعجز الالام البشر  
 ولكن يعجز قسار مصر سورة عن الا ب بتمنه وكلاهما مدرج تحت الاعجاز  
 وكذا متى بعض شروح الايصاح ان قوله وما يقرب منه عطف على لا يعجز  
 والمراد بحد الاعجاز سلاعة في اقصر سورة وما يعجز منه السلاعة في القدر  
 آية او تيسر لكاه قال ولها طرفا اعلى وهو البلاغة القرآنية وذلك لمرء

٦ اى للبلاغة مطلقا اى  
 سواء كان لبلاغة كلام الله  
 او غيره م  
 ٨ لان عدم المجاوزة مأخوذة  
 في مفهوم الطرف الاعلى  
 وهنا غير مأخوذة فيما يقرب  
 فأمل م  
 فيما اذا احدد الطرف  
 الاعلى نوعيا م

٦ و مراد المحشى ان المقي نفي كون القرآن من عند غير الله كلا وبعض واثبات كونه من عند الله كلا وبعضاً والمعنى لو كان القرآن من عند غير الله فلا اقل من ان يكون بعضه منه ولا يلزم من كون بعضه من غير الله كون بعضه بالغا نهاية الاصحاح وكون بعضه غير محرم من كون

بعضه قاصراً عن ذلك المرتبة وهو البعض الذى من غير الله تعالى م

٩ حيث اثبت مجرد القصور

من حد الاعجاز امكن

المعارضة وانما هو يجعل

الحد بمعنى المرتبة لا بمعنى

النهاية والاضافة بيانية

لالامية لان القصور من

نهاية الاصحاح لا يوجب

القصور عن الاعجاز حتى

ثبت له امكن المعارضة

ل القاصر عن نهاية

الاعجاز بالغ مرتبة الاعجاز

ولا يمكن معارضة ولو كان

حد الاعجاز معاً بمعنى

نهاية الاعجاز والاضافة

لامية لما صرح به

المعارض لقاصر عن نهاية

الاعجاز وصحة هذا الالاب

يدل على ان حد الاعجاز

بمعنى مرتبة الاعجاز

والاضافة بيانية م

٧ اى كون البعض من

مخالف البعض صفة للكل

فلا معنى لتخصيصه بالكثير

ان الطرف الاعلى النهاية سواء اخذ حقيقياً ووجب لا يمدد ( قوله وبؤيده )  
انما قال بؤيده دون ثبته لان كون الحد في عبارة الكشف بمعنى مرتبة لا يثبت  
كونه في عبارة المتن بمعناه لكن الصمد لا يحد ووجه ( ٦ ) التأييد انه لو لم يكن  
الحد فيه بمعنى المرتبة لم تصح الملازمة اذ لا يلزم من كون بعضه من غير الله تعالى  
كون بعضه بالغا نهاية الاعجاز وكون بعضه غير محرم من كون بعضه بالغ مرتبة  
الاعجاز وبعضه قاصراً عن تلك المرتبة وجمد كذا المدفع مقيل من ان التأييد معنى  
( ٩ ) على ان يكون انصمير في عه راجع الى الحد ويكون قوله يمكن اخ صفة كاشفة  
لم لا يجوز ان يكون راجع الى الاعجاز والحد بمعنى النهاية وان يكون قوله يمكن صفة  
مقيدة كما هو الاصل في الصفة ولا حاجة الى الخواب من لاصل ارجاع الصمير الى  
امصاف وحيث لا بد من القول بكون الصفة كاشفة ( قوله فكان الكثير منه الم ) ما كان  
وجه الاعجاز عند هذه العرفة كون القرآن في المرتبة الاعلى من سلاعة وكان  
المقصود من لامة اثبات ان القرآن كله وبعضه من الله تعالى ولم يمكن وصف  
الاختلاف بالكثرة لانه لا يكون الاختلاف حيث لا مان يكون البعض منه محرم او البعض  
غير محرم وهو اختلاف واحد جعل صاحب الكتاب وحدوا متعبداً الى مفعولين  
وقوله كثيراً معولا او هو اختلاف معنى مختلفاً منصرفاً لا يثبت معنى لو خذوا الكثير  
منه محسباً وانما من الارم على تقدير كونه من عند غير الله تعالى كون الكثير  
منه مختلفاً مع انه يلزم ان يكون الكل بعضها اصحراً على لاف ( كفى قوله تعالى  
يصكم بعض الذى بعدكم ) وبما حررت المدفع ما ورد عليه من الكثرة صفة  
الاختلاف والاختلاف ( ٧ ) صفة لكل في نظم القرآن وقد جعل صاحب  
الكشاف لاختلاف صفة الكثير واكثر صفة المختلف لا بالنسبة ان الكثرة صفة  
الاختلاف في النظم بل هما معولا وحدوا وما ورد عليه من انه يهمل من قوله لكان  
بعضه بالغا حد الاعجاز ثبوت قدرة غيره تعالى على كلام المهر وهو باطل لانا  
لا نسلم ذلك فان المقصود ان القرآن كلا وبعضاً من الله تعالى ( ٨ ) اى البعض  
الذى وقع به التحدى وهو مقداراً قصير سورة منه ولو كان بعض من القاطن  
من غيره تعالى لو وحدوا به الاختلاف المذكور وهو لا يكون بعضه بالغا حد

منه ٨ وذلك لان المقصود الاختلاف الذى يسرى فى القرآن وكون بعضه قبل من القرآن غير محرم مشهور فعلى هذا لا يرد  
ايمان الاختلاف كون البعض وقدره مرتبة الاعجاز وبعضه قاصر اعني يوحى فى القرآن ايضاً فاق مقدار آية او آية  
لا يجب ان يكون موجبا للاتفاق فكيف يستدل بمقتضى على ليس من عند غير الله تعالى على ما هو المقصود من الآية م



الاعجاز ( قوله بما لا يمكن معارضة الخ ) يعني ان الوصول في ما يقرب منه للعهد اي ما يقرب منه المتعارف بينهم وهو ما يصدق عليه انه لا يمكن معارضة ليشمل جميع مراتب الاعجاز ولا يدع من غير ما وليس مقصود ما به ملحوظ بهذا العنوان حتى يرد ان الحكم على الطرف الاعلى مع ما لا يمكن معارضة مانه حد الاعجاز لا فائده فيه ادليس معنى لا يعجز سوى عدم امكان المعارضة ( قوله اي من الطرف الاعلى الخ ) نقل تفسير الشارح رحمه الله تعالى ايصالا عبارة المفتاح تحتل ان يكون ما يقرب منه عطف على موقعه يعني ان احد الاعجاز وما يقرب منه الطرف الاعلى موافقا لما يستمد من طهرات و اورد عليه الاشكال المذكور لكنه خلاف الظاهر لما في المفتاح ( قوله اي لطرف الاعلى الخ ) اخذ الطرف حقيقيا و اشار بابراد كلمة مع موقع الواو الى اربعة اقسام المطب مقدم على الاخبار ليصير المحكوم عليه بمحد الاعجاز كليهما لا كل واحد منهما كما صرح به شارح المفتاح لان المقصود تعيين مرتبة الاعجاز في نفسه لا يبر ما يصدق عليه وبهذا يظهر ان تقدير الخبر لقوله ما يقرب منه وحمله من مطب شمله على الجملة مفوت بالمقصود ولذا لم يلتفت اليه الشارح رحمه الله تعالى وما عترض عليه بكم - فوق الكلام يدل على ان مراده بقوله وهو حد الاعجاز بين الطرفين الاعلى كان قوله في الطرف الاسفل وهو ما اذا عير الخ لبيان الطرف الاسفل وهي بين الشرح حد الله يعوب هذا المقصود من تعيين حد الاعجاز مانه اطراف الاعلى وما يقرب منه لجوابه ان الطرف الاعلى حرق حقيق لا ساحته الى البيان لانه سهاية الحقيقة والمقصود تعيين حد الاعجاز بخلاف الاسفل فانه يحتاج الى بيان ( قوله ولا يعني ان بعض الآيات الخ ) دفع لما يرد من انه يلزم على هذا التوجه كون الآيات متدونه ( ٧ ) في البلاغة مع بلوغها حد الاعجاز يعني ان بعض الآيات هي بعض المتدوني في اعلى طبقة من بعض الاشياء فلا يصير في هذا اللزم وذلك التساوت بما يحسب تعاوت المقامات في البعضين كما وكيفا وان كان كل منهما مطابق لجميع مقتضيه الحال فان هذه المطابقة موحدة لتحقيق اصل البلاغة معرفت من ان اسلاعه مطابقة للكلام لجميع ما يقتضيه الحال لا لتفاوت درجاتها وما يحسب رعاية الاعتبارات لانه تعالى غير قادر بل حكمته مثل ان يكون المحاطب عاجزا عن فهمه ( ٢ ) فتدبره في اقدم ( قوله اي طرف الخ ) التخصيص على كون ما جبره من الطرفين لتبيينه على كونه داخل في البلاغة كالطرف الاعلى هذا خاص ما نقله ( قوله الى مرتبة هي الخ ) في العاموس دون بالضم تقيض فوق فمى الى مدونه الى ما تحته وهو ما يتصل به في جانب النزول فان غير

٧ بان يكون مضما في  
الطرف الاعلى وبعضها  
ما يقرب منه مما لا يمكن  
معارضة م  
٢ اي ليس تعاوت  
المقامات القران العظيم  
الشار لعدم قدرته على  
الاتيان باعلى طبقة منها  
فانهم م

٢ قال المنس وهو ما اذا خير

الى مادونه التحق  
باصوات الحيوانات يعنى  
ما يستلزم تغييره الى مادونه  
الا لتعاقب باصوات  
الحيوانات وتحقيق الاسفل  
هو انه ما ليس فيه مقتضى  
الحال متعدد اعصام الدين  
فى الاطول م

قوله سوى المطابقة  
والفصاحة اخ وهو غير  
متعرفة بالاصافة ولذا وقع  
صفة الوجود اشارة الى  
آخرة تلك الوجود بالنظر  
الى المطابقة والفصاحة  
والمراد تفهها وجود اخر  
تعايرهما فلا يلزم كون كل  
مهما نالها للبلاغة سواء  
اعتبر اولا الحكم على  
الوجود بالمطابقة ثم اعتبر  
تفصيل تلك الوجود بمعايرة  
الامر من او بالعكس  
(حسن جلبي)

٨ وهو كون مرجع البلاغة  
الى الاحترار عن الخطأ  
فى تأدية المعنى المراد والى  
تمييز الفصحى من غيره

٢ لان الاول يستفاد من  
المعاني والثانى من البياض  
فلا يتوقف البلاغة على  
الفصاحة م

المتصل تحت البحث فيقول المعنى الى ما ذكره الشارح رحمه الله ويكون مراد اخلا  
فى مفهوم دون وفى شمس العلوم هذا دونه اى اقرب منه وحيث يكون المراد  
ما خور بشرية التحق بعد اللغة باصوات الحيوانات (٢) وعلى التقديرين لا يتوهم  
صدق التعريف على المرتبة الاعلى والوسطى (قوله سوى لمطابقة المح) قل  
على هذا التفسير لا فائدة فى توصيف الوجود بالآخر وبه لانه معصوم من قوله وتنعها  
مع ايها انه ان المطابقة والفصاحة ايضا تدل على البلاغة قلت نفائدة لاشارة الى  
ان الوجود ليست تابعة للبلاغة فى الوجود ولازمة له لكونه سوى الامر من الدين  
بمحصل البلاغة بمهما دل فى الاعبار بان تغير فى الكلام بعد لامة (قوله وفيد)  
اى فى هذا القول تمامه اشارة الى ذلك لان العلم تخصيص هذه الوجود اى يحصل بعد  
احراء قوله ثورث الكلام حسا على وجوده بخلاف الاشعار الاكى فانه مستفاد  
من اعطى تنعها وامانة كليهما الى قوله تنعها فى المختصر فلا ان ترد تنعها اخ  
(قوله ليس مما يجعل المتكلم اخ) فلا يقال فى مرجه بعد براد المتكلم فى الكلام  
الجميع والطابق والتعريف انه مجميع ومطبق ويجوز كاقال بعد التطبيق وابراد  
الكلام الفصحى انه يبيع ومصبح (قوله كلام يبيع) اى اى كلام يبيع يفصده لان  
١١ بحكمة الموصوفة تم محوا كرم رجلا علما اى اى ربح عالمه كقصر ح من  
التعريف مائة الاقتدار على تأليف نوع خاص كالمدح دون آخر كلامه (قوله  
ليان المحصر اخ) لما انجز الكلام فى بيان الامر الثانى (٨) لا حرة اليه  
ولا يلزم من كون قوله فعل المح تمهيدا لما ذكر ان يكون تمهيدا لجميع ما يستفاد منه  
فلا يرد ما قيل ان الامر الاول لا يدخل له فى بيان المحصرين كما لا يخفى (قوله  
والمحصار مقاصد المح خلاصته ان مقاصد) لكتب محصورة فى علم البلاغة  
وتوانسها كما مر فى الخطبة وعم البلاغة وتوانسها محصر فى العلوم الثلاثة التى  
هى نفس الصور (قوله حيث لم يجعل اخ) وذلك لانه فسر بلاغة المتكلم تنوفا  
خواص التراكيب حنفها وابراد انواع تشده واجبار وكناية على وجهها  
ولامدحل (٢) فى ذلك للمصاحفة وهو الحق لان فصاحة امر خارج عن ماهية  
البلاغة شرط لتحققها كما اشار اليه الشارح فى تعريف بلاغة (قوله اى ليس  
كل المح) يعنى ان المراد بالعكس العكس العكس لا المنطقى (قوله ان البلاغة فى الكلام)  
كدا فى الايضاح وانما خص الامر الثانى ببلاغة كلام لان كونه مرجعا للبلاغة  
المتكلم بواسطة كونه مرجعا لبلاغة الكلام كما يشير اليه فيما سأتى بقوله والاقتدار  
عليها (قوله وهو ما يجب المح) يعنى ان المرجع اسمه كان اى محل رجوع ولا يجوز

كونه مصدرا ميم بمعنى مرجوع اليه على الحذف والايصال اذ لا يمكن استئثار الضمير  
في المصدر وما قبله من كونه كلة الى لان المرجع نفس الاحتراز فليس شيء لانه  
كما يصح ان مرجعها الاحتراز باعتبار تحققه فيه يصح ان يقال ان مرجعها حاشا  
اليه باعتبار التحقق وانما لم يجعله مصدرا ميميا لخلوه عن الاشارة الى ان هذين  
الامرئين يتوقف عليهما حصول البلاغة بخلاف المرجع فانه مشير الى التوقف  
كما استشهد عليه بقوله مرجع الصدق والكذب الخ وبما ذكرنا ظهر ان القول  
بان المرجع في المتن بمعنى المصدر وصحير هو راجع الى المرجع بمعنى اسم المكان بطريق  
الاستخدام ليس شيء اذ على تقدير كونه في المتن مصدرا لاحاطة الى بيان معنى  
المرجع بمعنى اسم المكان وكذا ما قيل انه بيان لحاصل المعنى لان كلامه صريح في انه  
تفسير للمرجع ولا هذا الحاصل يجب ان يذكر بعد تمام الكلام ( قوله حتى  
يعكس ) امكانا وقوعه فلا بد ان الامكان لا يكون معللا بالمعير لانه الامكان الدائي  
( قوله مرجع الصدق الخ ) اي صدق الخبر لا الخبر لان صدقه عبارة عن كونه  
بحسب مطابق حكمه الواقع فلا بد ان الطابق واللاطابق نفس الصدق والكذب  
لا مرجعها ( قوله في طابق الخ ) اي طابق اليهما هو التكلل الى حريته من  
حدث التحقق ( قوله لا احتراز عن المعطوخ ) ولا يدخل فيه الاحتراز عن التعريف  
المعوي ( ٧ ) لانه خطأ في كيفية التأدية فلا حزار فيه احتراز عن الخطأ في كيفية  
التأدية لاقى نهسا ( قوله اعني المراد ) وهي الاعراض التي يصاح لها الكلام  
اعني الاحوال ( قوله والارب الخ ) اي وان لم يكن مرجع البلاغة الاحتراز  
المذكور لاجار حصول بلاغة دون الاحتراز اي مع الخطأ في التأدية فلا يكون  
مطابقا لمقصي الحال فلا يكون نبيعا وقد فرصاه نبيعا هذا حلف وكذا العبارة  
الثانية فتدبر فانه قد زل فيه الاقدام ( قوله ومساذه واضح ) لان الاحتراز مثلا  
انما يصلح غرضا لعل شيء واما كونه غرضا لمطابقة فلامعنى له وكذا التمييز  
وانما كلاهما يصل المتكامل فجعلها غرضا لكون الكلام مطابقا لامعنى له ولو قدر  
تأليف الكلام فهما ايضا ليسا بمرصين من التألف وانما العرض افادة المعاني على  
ما ينبغي كذا نقل عنه ( قوله تعيد هذين الامرئين ) او تتوقف عليهما لانه يستفاد  
من التعريف ان بلاغة المتكامل بسبب التأليف الكلام البليغ مفيدة له والتأليف  
يحصل بالاحتراز عن خصائص تأدية المعاني المرادة من ذلك الكلام وتميز الفصح  
عن غيره فيكون البلاغة مفيدة لهما وايضا انها ملكة ومعلوم ان ملكة كل  
علم تحصل بمرسته ومراولته اذ لم يكن جبليا لملكة الاقتدار على التأليف

٧ حتى يقال فكيف يصح  
قوله الآتي وما يحتز به من  
الاول فهو علم المعاني م

يحصل تكرار اللفظ الموقوف على الامر في وثقة وخصر في العلوم مما تقدم  
 مخصص في لافادة واسواق لا يتصور ان يكون فيه شبهة (ففيه فالحاصل)  
 من كلام المصنف رحمه الله ان البلاغة اي بلاغة الكلام (قوة والاقتدار الخ)  
 لما عرفت ان الاقتدار يحصل بالممارسة فتكون بلاغة متكلم ايضا مرجعها  
 هذان الامران بالواسطة (قوله وهو) اي الاتصاف بهذين الوصفين (قوله  
 ارجع الالفة مطلقا في تلك العلوم) بلاغة كلامه فله هرد واما بلاغة  
 المتكلم فلو توقف الاقتدار على الاتصاف بالمحصل من ثباته و (قوله في معرفة  
 الخ) اي ليس مراد التمييز الفعلي بين المصنف وغيره فان بلاغة الكلام لا توقف  
 عليه وان كانت متوقفة على فصاحته بل على المعرفة المذكورة (قوله فهو  
 انه مركب) اصمير الاول راجع الى التحقق و... في ثبوت واحدة من  
 احراز تمييز السالم عن غيره صفة للمركب وانما كان مركبا لان تمييز المصنف  
 عن غيره انما يتحقق بتفويض عبارات المذكورة لاكل وخدمه ولا يصدق على  
 شيء منها انه تمييز المصنف عن غيره لكونه احراز حرفة (٦) (قوله انه يعرف  
 الخ) فليس كون تمييز المذكور... في علم من الالفة انه يحصل بسبب امر من فيه  
 فليس ينبغي ان يكتفى بالمدى هو عبارة عن اقرار ان عبارتي والمعنى... ما بين  
 بينه وبين كذا اذ مع ما قبل ان التمييز عبارة عن المعرفة ولا معنى بينه (٧) في علم  
 اللغة او غيره (قوله... ما بين الخ) اي بعض تمييز المصنف عن غيره تميزات بين  
 سبها في اللغة وفي الصرف او في النحو او يدرش بالدوق فكلمة ما بين وما بعد  
 نشرله والشائع في هذا الشر كلمة او كما يسمى فلا يرد صواب ارادوا اولاه  
 بين في جميع العلوم المذكورة لاني احدها (قوله والثقة... المقطع) فانه يحصل  
 اما بضمف لالاف الاحتمال امور كل واحد منها خلاف الاصل وكل واحد منها  
 يعلم بغير النحو (قوله او يدرش بالحس) اي تمييز يدرش بمعناه وحس وهو لتدبر  
 وعدمه كما يدل عليه قوله انه يدرش الخ فلا يرد ان التمييز عبارة عن المعرفة ولا يدرش  
 بالحس ذلك التمييز لانه لا يحصل به العلم بالعلم ولا يدرش اي القول ما يدرش يسمى  
 يحصل (قوله بالحس) اي بالدوق الصحيح لدى هو بالحس في الادراك (قوله  
 اي ما بين الخ) فالتمييز راجع الى ما بينه تميزات المذكورة بضمف الحكم عليه  
 ما بعد التعقيد المعنى والمعنى على تقدير المصنف اي ما بعد تمييز التعقيد المعنى  
 (قوله من هذا الكلام) اي قوله وهو ما بعد التعقيد المعنى (قوله تعين ما بين  
 الخ) اي تعين التمييز كما يشعر به عبارة ما بين ما بين في العلوم المذكورة

٦ وما يقال من ان تمييز  
 المصنف من غيره كلي  
 لا كلي وان هذه الامور  
 حريته لاجزاءه بدليل  
 صحة حله على كل واحد  
 من هذه الامور والجره  
 لا يحمل عليه كله فليس كلاما  
 مع... لانه ان المراد تمييز  
 المصنف من حيث انه مصنف  
 لا تمييز ذاته من حيث هي  
 ولا من صفته على كل واحد  
 منها ولو سلم فليكن محمولا  
 على الله (حسن جلي)  
 ٧ اي علامة اذ ليس  
 المقصود العلم بالعلم ولا حاجة  
 الى الجواب بالمراد اظهار  
 وجوده المعنى وهو في المعنى  
 عبارة عن الاتحاد الان هذا  
 لا يستقيم في قوله او يدرش  
 بالحس ويسمى ان راد  
 تخصيصه بالحس على ما قبل  
 المحار (حسن جلي رحمه  
 الله تعالى)

او تدرك بالحس وباعتبارها يحترز بها بحيث الاحتراز عنها من اسباب الاحلال  
 بالصاحفة اي تعين ما يحترز به من عدمه ولا شك ان قوله وهو ما عدا ذلك بعيد تعين  
 تلك التخييرات بانها ما عدا تعين التعقيد المعنوي وتعين ما يحترز به من عدمه بانها ما عدا  
 التعقيد المعنوي يعزب على ذلك العلم انه لم يبق مما ترجع اليه البلاغة الا الامران  
 فنون لاجل رتب لا مرمى علم بلاغة فقوله ويحترز عطف على بين وصير بها  
 راجع الى ما لا يكو به عبارة عن التخييرات وهذا على قياس ما مر من قوله احرازه  
 تعين السالم عن غيره راجع حيث رتب على كل تعين احتراز عن سبب من الاسباب فتدبر  
 قائم قدرل فيه لاهتمامه وقس قوله يحترز عطف على تعين او على ما بين تأويل  
 المصدر اما بتقدير ان يكونه كفي دولهم فتعني ما يعيدى خير من تراه والمعنى  
 ان العرض من قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوي تعين التخييرات التي تبين في العلوم  
 المدكورة وتدرج بالحس والاحتراز تلك العلوم عما يحسد ان يحترز عنه من العرابة  
 ومحالها ليعاين ضعف والتأخر والتعقيد المعنوي ليعر من هذا التعين والاحتراز انه  
 لم يبق مما يتوهم عليه بلاغة الاحتراز من الخطأ في التأدية والاحتراز من  
 التعقيد المعنوي وقس في احتمال ان يكون ما كذا من عبارات كما شر به عبارة المس  
 ويحترز عطف على ما بين ~~تقدير~~ ~~تقدير~~ بها راجع الى ما المقدرة است لكونه عبارة  
 عن العلوم والحس وما في قوله ~~تقدير~~ ~~تقدير~~ من امره والمصلحة وغير ذلك وحديث  
 يحتاج الى اعتبار مقدمة مدفوعة وهي معلوم لنا ان الامور التي تحت الاحتراز عنها كما  
 هي اترتب على ما ذكر (قوله لعلم الخ) ادب مجرد تعين ما ذكر من غير اعتبار هذه  
 المقدمة لم يعلم ان في اي شيء ويحتمل ان يكون ما كذا من سبب الاحلال التي  
 تبين في العلوم او تدرك بالحس وحيث ان ينبغي ان يفرد قبل قوله ويحترز كلمة  
 ما كذا من جميع اسباب الاحلال ويكون المعنى العرض تعين الامور التي تبين  
 في العلوم المدكورة او تدرك بالحس وتعين امور يجب وينبغي ان يحترز عنها  
 في نفس الامر ليعلم ان سبب كم وان لائق كم لكن لا يلزم هذا التوجيه قوله بما  
 ترجع اليه البلاغة بل الاملاء يفرد يرفق من اسباب الاحلال الا الخطأ والتعقيد  
 وحيث لا يحتاج الى اصدار تلك المقدمة المدفوعة ولكن يحتاج الى تقدير كلمة  
 ما لان كلمة ما في قوله منبئ لا تشمل ما بقى من اسباب الاحلال وكلمة ما المقدرة  
 ينبغي ان تشمل جميع الاسباب ولي جعل عما يجب من وضع المظهر موضع المصدر  
 ولي جعل صير بها راجعا الى العلوم من غير اعتبار قيده اعني المدكورة معه  
 والى الحس لان ما في من اسباب الاحلال لا يحترز عنه العلوم المدكورة بل يحترز عنه

في ان الشيء اذا كان اعرف فالاصل ﴿ ٦٧ ﴾ حسن الاعرف متدا وفيه خبرا نحو زيد المطلق لمن يعرف زيدا

دون انطلاقة ونحو المطلق زيد لمن يعرف المطلق دون زيد وهما هكس ذلك الاصل لان الفن الاول مذكور فيما سبق كناية وعلم المعاني صراحة والجواب ان الفن الاول هو اعرف من علم المعاني من جهة اخرى لان الخطايب هنا بالظن الى من يعرف الفن الاول ولا يعرف علم المعاني لان الخطايب يجوز ان يعرف ان المصنف الفه مختصرا مشتملا على ثلاثة فنون ولا يعرف ان الفن ما هو فاجاب من الفن علم المعاني م في قوله فلما اتجر كلامه الخ (٧) في بيان الشارح انحصار مقصود التخصيص قبل مقدمة م في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة صار كل منها موهودا معرفة بتعريف العهد بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكر لها ولا إشارة إليها فذكره مطول م لان علم البيان غير متوقف على علم المعاني فان من له ملكة يعرف بها ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة يكون عالما وان لم يكن المودى مطابقة بمقصي اهل جانبته لا يكون بلغا (حسن جلبي)

بالمعاني والبيان (قوله اول الامر) والاولية باعتبار كونه مذكورا في الاول المتبادل الثاني (قوله فانه من مراد لا قدم) اذ قد وقع فيه اعتلاء كثيرة لانه قدر المرحع بالعلمة العائبة ولم يعرف معنى قوله بين في من نعمة وعرض ما ليس في علم من اللغة من بعض اللفظ يحتاج في معرفته الى ان يبحث عنه في المكتتب المبسوطة او يحتاج الى تقرير وجعل كلمة هو في قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوي راجعا الى ما يترك بالحق وحل الاول في قوله وما يتختر به من الاول على الاول المقيد للثاني الذي هو تميز الفصيح (قوله امر الاول علم المعاني) قد عرفت تحقيق ان اللام فيه للعهد ووجه حل علم المعاني على الفن الاول دون العكس (٩) وان حمل معيد بحيث يدفع جميع الشكوك التي عرصت للطربين نعت كره (٣) شارح رحمه الله من انحصار مقصود الكتب في الفنون الثلاثة كان انحصار الكتب في حشراته كما هو العذر فالمقصود والعون متحدان وكل منهما عبارة عن معنى ولا يفسد فصحة الحمل في قوله امر الاول علم المعاني ظاهرة لانه من حمل المعاني على المعاني او حمل اللفظ على اللفظ وان حصر انحصار الظروف في ظرف من يكون احدهم عارفا عن اللفظ والآخر من علم في يكون تحمل فذكر حل للمعنى على معنى او عكس على سبب مدح مع علاقة الدال به والمبوءية مع الاشارة الى ان نظم المنحصر في غاية وضوح كانه عين المعنى وانه لا يريد نسبة عن المعنى فيكون مستدركا ولا معنى على اللفظ فيكون قاصرا (قوله يكون منه الخ) كلمة من هذه تسمى اتصالية لانه يهم منه اتصال شيء بغيره وهي ابدائية لان الابتداء هما باعتراف الاتصال كذا في حواشي شرح المنهاج شرافي يعني ان تحرورهما ليس متدا ومتسا ليس ما قبلها من لاتصاله شيء فانه لا يقدر منعها فعلا خاصا كما قال الشيخ الطيبي في شرح المشكوة في بيان قوله عليه السلام استمى منزلة هارون من موسى ان قوله مني خبر للتبدا ومن اتصالية ومتعلق الخبر حصن وليه راحة يعني انت متصن في وادل مني منزلة هارون من موسى وما يقدر فعلا كما ذهب اليه السيد الشريف حيث قال في حواشي شرح المنهاج اي منزلة كائنة وناشئة مني كمنزلة هارون من موسى وتقدر هذه لكونه متصلا به وادلا منه منزلة مفرد متصلا وادلا من مركب او يكون منزلة كائنة منه كمنزلة المفرد كائنة من المركب (قوله بعد رعاية الخ) ظرف لا يرادوا ليس المراد انه يعرف به لا يراد المقيد بهد الصرف فانه خلاف الواقع (٨) بل ان قلت الاراد انما يعتبر ويعتد به بعد رعاية المطابقة (قوله فيه زيادة الخ) يعني ان علم المعاني المعنى الواحد بطرق مختلفة يكون عالما وان لم يكن المودى مطابقة بمقصي اهل جانبته لا يكون بلغا (حسن جلبي)

ليس معتبرا في علم بيان لامن حيث الارب ولامن حيث المفهوم لكن في مفهوم البيان  
اعتبر فيه وهو ايراد معنى الخ رتبة على ما اعتبر في هذا المعنى وهو مجرد المطابقة  
فيكون مفهومه دسيسة في مفهوم علم ليس بهذا الاعتبار بمنزلة المفرد من المركب  
فلما قدم عليه وقين معناه ثمرة علم البيان وهو الايراد المذكور معتبرة بعد ثمرته  
علم المعنى في اعنى مضمونه فيكون علم لصفاتي باعتبار ثمرته مقدما على علم البيان  
ما عيار ثمرته وفيه ثمرته المعين معرفة الايراد والمطابقة لانفسهما ولاشك ان معرفة  
الايراد ليست بعد معرفة مضمونه ونوسم بالاراد ان يكون ثمرته احدهما من  
حيث التحقق بل من حيث لاعداد متخلفة بعد تحقق ثمرته الآخر وهو لا يصلح  
وحدها وحدها لتقديم احدهما على الآخر الا يرى ان ثمرته الفهم معتبرة بعد ثمرته  
الصرف ولا تقديم له على غيره من ثمراته كما في الكتب المصنعة فيها كالتسهيل  
والانفية لاسبوطي وحمل شيخنا من احاط بمقدمة التصريف على اشافية ملحقة  
بالكافية ولوسم في هذا لاهد الى جعله بمنزلة المفرد من المركب وشبهه به لانه  
حصل جهة التقديم وانما في ذاته ( قوله اشار الى تعريفه ) اي تعريف علم  
المعاني بمعنى المنس لانه مفرد في قوله العلم الاول علم المعاني واحاط لفظ اشار  
الشامل للبيان المعصدي وانتهى لان لغة العلم في التعريف ان كان معنى الملكة  
يكون تعريفا تاما بل معا وان كان معنى المناس يكون تعريفا لها مقصدا ( قوله  
ريادة بصيرة الخ ) اي لكل واحد منهم لاص الصيرة حاصل بالصور بوحدها  
الساوي على التعريف او بمصوغه ان يكون من الصيرة بالتعريف والريادة  
بالوسط ( قوله كل علم فهي الخ ) في لرصى وقد يدخل لغاه على خبر كل وان كل  
مصفا الى غير موصوف بحول كل ربح فله درهم والموجه الاول فالظر الى نفس  
الشروع والتأني بالظر الى غاية ( قوله ما عداها تعد الخ ) اي باعتبارها يصح  
عدها عند واحد او فرادى بالندوس واما احذر صيغة المصارع وهي الجهة  
المساوية بها سواء كانت هي الجهة اي اعتبرها القوم من الموصوع والغاية  
او غيرها كالجهة ان حدوده من المحمولات ( قوله ومن حول الخ ) كبرى القياس  
وصورته ان طالب كل علم عا كثره تصطه جهة الموحدة وكل طالب كثره  
كذلك عليه ان يعرفها بجهة وحدته بمقول طالب علم بمعاني طالب علم وكل  
طالب علم فعليه ان يعرفه بجهة وحدته لينتج المطلوب ( قوله تلك الجهة ) اي  
بالجهة المساوية ( قوله لا يصوت الخ ) وذلك لانه لم يعرفها تلك الجهة فامس لا يعرفها  
اصلا فلا يمكن طلب والكلام في هذا حول تحصيلها او يعرف الكثرة لامن جهة



الوحدة من حيث الكثرة فلا بد من معرفة كل واحد من تلك الشئرة بوجه ما قبل  
الشروع في تحصيله فيضيع وقته في معرفة تلك الوجود وينتوت عنه تحصيل  
تلك الكثرة او يعرفها لا من جهة مساوية بل من جهة اعم فهي وان حصل بها  
الاندفاع الى الاخص لكنه يجوز ان يقع بها الاندفاع الى فرد آخر من ذلك الاعم  
فحينئذ يضيع وقته فيما لا يعبه وهو الفرد الآخر ويعتبر عنه مبعية اعمى لاخص  
او يعرفها من جهة اخص ويحوت عنه بعض مبعية وهو بعض آخر من الاعم  
الذي لا يوجد فيه جهة الاخص ونصاع وقته صدر ما يحصل به لاخص مخصوصه  
فانهم فانه قد رتب في اقدم السورين (قوله منكه بـ ر بـ) اي العلم يطلق  
على اسكة المخصوصة وعلى الموصوفة بهذه صفة لا بد من في مفهومه حتى يرد  
انه يرد التكرار في توصيفه بقوله يعرف مدونه لاحقة في اعتبارها صحة التعريف  
بدونه والمراد بالادراكات الحرفية الادراكات المتصفة بالفروع المستخرجة بذلك  
الملكية من المسائل بل يص عليه في التوزيع حيث قال منكه بـ ر بـ على ادراك  
حرفيات الاحكام والاحمل على الاعانات بوجهة حال الاستحضار مما لا يلتزم اليه  
(قوله مستطعة الخ) في حال الاستبطان يكون في مرتبة العلم بالملكة وله التمكن  
على الاستحصال فاد مار من المسائل المستطعة وانهت الهامة بعد اخرى فتمكن  
من استحضارها متى شاء وحصلت له مرتبة العقل بالعلم بصير العلم المعاني بهذا  
لمعى (١) (قوله بـ يـ تـ كـ من استحضارها) شارة الى ان لغز في العلم معنى الملكية  
هو ملكة الاستحضار الحاصلة بعد تكرار مشاهدة وتمكن على استحضار ما سبق  
ليس معترفه لان هذه الملكية مرتبة العقل وتكون في آخره من ملكة الاستحضار  
ولو اعتبر فيها التمكن على استحضار ما سبق لردت مرتبة على لاربعة ولا العلم  
اي مسائله محصورة مثل كلام المتقدمين لا يتحقق فيه التمكن على استحضار  
ما سبق (قوله وتفصيلها) اي العلم بها مفصلة وهو في بقوله يـ مـ مدأ لتفاصيل  
مسائله وقيل اي استخراج الفروع بعيد الادراكات جبرئة (قوله حتى ادراكه)  
فان جهة الادراك وسببه هي اداة الادراك ادانتي لا يصكون مدأ لنفسه  
ولا المسائل لانها متعلقة الادراك لا سببه (قوله لا تريد الخ) اي لا تريد بالعلم الادراك  
اذا ادراك جميع المسائل متعذر لعدم الانحصار وكذا مسائل وهو ظاهر بل تريد  
ملكه الاستحضار وما قيل ان العلم بمعنى الملكة اسم حميد فلا يشق منه على تقدير  
تسليم عدم الاشتقاق من الجامد مدوع فانه قد استعمل العلم باسمه لمصدرى اعمى  
الادراك في الملكية علافة السببه سرى هذا لقول في جميع مشتقاته من غير حاجة

١. العقل الهولاني هو  
الاستعداد المحض لادراك  
المعقولات كما للاطفال  
والعقل بالملكة هو العلم  
بالضروريات واستعداد  
النفس بذلك لاكتساب  
النظريات منها وهو مناط  
التكليف والعقل بالفعل  
هو ملكة استبطان النظريات  
من الضروريات والعقل  
المستفاد هو ان يحصر من  
النظريات التي ادراكها بحيث  
لا تعيب عنه م

٦ والاقتضى الاصطلاح

السابق كون متعلق المعرفة

جزئيا لانفس الادراك

(حسن جلبي)

في الاقليد في بحث الكل

ان العرب الخ تسجحه

٩ من قيل قوله تعالى وهو على

الذين اذا ما اتوا تصلمهم

عليه قلت لا اجد ما احلهم

توانوا وحكي ابو زيد اكلت

سمكا لثاني وانا م

٨ وحاصل التبريف علم

يعرف به اي يمكن ان يعرف

كل فرد وجد ودخل تحت

الارادة من تلك الاحوال

م

الى الاشتقاق من نعيم بمعنى سكة (قوله لانه كثيرا ما الخ) اشار بذلك الى ان اطلاقه

بمعنى السكة اكثر في العرف من اطلاقه على الاصول كما صرح به في التلويح فحصل

اللفظ عليه اولى ولذا قال بحجور ولانه يحتاج الى تقدير انصاف في قوله يعرف به

اي يعلم ولانه لا يصير مدب لمعرفة لا بعد حصول الملكة مسببته بعيدة بالصفة

الى الملكة ومن هذا ظهر وجه عدم حجه على الادراك ايضا قال قدس سره

كما يشهد به الواحد \* فان الاولى هي الاستعداد التام للاستحضار المسمى بالعقل

بالفعل والالية مشاهدة واستحضار على الوجه الاجتلي المسمى بالفعل المستعداد

فما قيل ان المتادراك الخاصة به حارجة عن العقل بالفعل وليس كذلك والافتصير

مراتب النفس في حصولها ذات رتبة على الاربع وليس كذلك بالاشفاق ليس

شيء \* قال قدس سره فلا بد من تقديره \* كما صرح به لشارح رحمه الله في تعريف

اليد وذلك لان الاضافة الى المتعلق مأخوذة في العلم بمعنى الادراك لانه صفة

ذات متعلق او عسر المتعلق وحضور سورة اشياء فانه مع ما قيل انه لا حاجة

الى التقدير بل ينبغي على الاحلاق لانه في الواقع متعلق بالاحوال \* قال قدس سره

وحاله على الادراك جاز \* و تخصيص بالعندني يحصل من تقدير المتعلق

او من التوصيف بقوله يعرف به الخ قال المعرفة سبب لاصدق (قوله فقال)

الله لتفصيل الخبري المذكور بجملا لا يتفرع على ما فهم (قوله ادراكات حربية)

انصغر ادراكات متعلقة بحركات لكن لاستلزام حرفة المدرك حربية الادراك

اقاها مقبها اختصارا (٦) (قوله كل فرد فرد) في الاقليد في بحث الحلال

ان العرب تكرر اشياء مرين فيمنوع جمع حده وفي شرح التسهيل في بحث

الحلال وفي نصب سني من مكرر خلاف وذهب ارجاح الى انه تأكيد وابن حنن

الى انه صيغة للاول وذهب سارسي رانه مصوب بالاول لانه لما وقع موقع

الحال جاز ان يعمم ورد وذهب ارجاح بانه لو كان تأكيد لارى ما يؤدى الاول

واختار انه وما قبله مصوب بالعام الاول لان محو هكها هو الحال وبظيره

في اخر هذا حلوا حاض و و ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير

حذف العاطف لكان مذهب حسب (٩) انتهى عليك بالاعتبار في حال الخبر (قوله

بمعنى ان اي فردا خ) اي فرد من اعراف المعرفة بالقوة القريبة من الفعل لا المعرفة

بالفعل (قوله امكنه) ساءعني ان كل (٨) فرد ورد عليه عرفه فيبحث

منه ان له امكان معرفة اي فرد بوحده (قوله وجوده بالنهاية) اي ما لا يقطع

وهو احوال اللفظ العربي لان اللفظ عربي لا يقتضاه له لتحقيقه في لدار الاخرة

أيضا (قوله ان اريد الخ) يعني ان الاحوال جمع مصنف وحكمه حكم الجمع  
المعرف في احتمالاته الأربعة ظاهرا ان يراد به احسن محر وهو صهر الطلاق لانه  
يلزم ان يكون من له ملكة يعرف بها حالا واحدا عالما بالمعاني واما ان يراد به  
الاستغراق فيلزم ان لا يكون احدا عالما بالمعاني والهدى ههنا هو البعض المطلق  
فيرم ما لزم على تقدير ارادة احسن وله ظهوره ثم يتعرض له واما لعص المبهم اى  
المعين في نفسه الغير المعين في الذكر فيلزم تعريف مجهول واما العهد الخارجى  
اى البعض المعين في الذكر فلا دلالة له على غيبه فانهم قد اشكل على الناظرين  
(قوله فلا يكون الخ) لانما حصول ثمرته (قوله فيكون الخ) لحصول ثمرته  
لا يصدق التعريف على غيبه فلا يراد به بمجرد حصول مسئلة منه لا يحصل للملكة  
حتى يصدق التعريف (قوله لكل من عرفه مسئلة) من الاحوال الكثيرة  
تتنبط من مسئلة واحدة فن قال اى مسئلة منصبة لثمة احوال قدسها (قوله  
بما لا يد الخ) اذ يشوب عليه صحة اللفظ وفصاحته (قوله وهو قريبة حمية)  
يخطر بالبال من وحه كون التوصيف بالموصول المذكور (٢) مشعرا بغيب الحيثة  
ما سمعنى في بحث العطف على المسند اليه من كلامي تشعب حيث قال ان الى ادا  
دخل على كلامه فقد برحه ما يترجم الى ذلك ايمه وكذا لاثبات وجلة  
الامراه ما من كلام فيه امر راند على مجرد انك الشئ بشئ او تقيده عنه الا وهو  
الغرض الخاص المقصود من الكلام وهذا مما لا يسر الى انك ت فيه انتهى فانه  
يقضى هذا الكلام يكون المقصود من قوله يعرف به احوال اللفظ المرعى التي  
بها يطابق اللفظ يقتضى الحال هو معرفة الاحوال بحيث تصابق بها اللفظ  
مقتضى الحال وهو معنى اعتبار الحيثة وانما كانت القرينة حمية لانه قد يقصد  
من الكلام الذى فيه تقييد مجرد انك ت شئ بشئ او تقيده به ويحكون التقييد  
للتوصيح ولا ن ذلك انما هو في المفاهيم الخطيئة في عصر لعدة لافى مقام التعريف  
واما ما قبل (٨) ان التعليق بالمشق يشعر بالعلمية فعبه ان يتعيق بالوصف  
الصالح للعلمية بشعر بالعلمية وفيما نحن فيه ليس كذلك وان الحيثة المعبرة بتقييدية  
لاتعلمية (٣) (قوله ان يكون علم المعاني) اى ثمرته او يكون الملكة التي تعيد هذه  
المعرفة (قوله مثلا) اشار بذلك الى ارد كر ان تصور على طريق ضرب المثال  
وكذا ذكر التعريف والتشكيرو ووجه لزوم انه لا يهمل من معرفة الشئ الادراكه  
التصورى فانه ما هو او التصديق بانه هو هو ووجه الفسار هي عن اليان  
كذا نقل عنه وما ورد على التعريف من به يصدق على ملكة العلوم الثلاثة مثلا

٢ لان المذكور في التعريف  
احوال اللفظ بصيغة الجمع  
فلا يلزم من ارادة البعض  
حصول العلم للمعارف بمسئلة  
واحدة مطلقا (حسن جلي)  
٨ في بيان كون الوصف  
قرينة لاعتبار الحيثة

٣ اعلم ان قيد الحيثة ثلثة  
اقسام لان الحيثة اما ان تكون  
عين الحديث اولا فالاول  
للاطلائ مثل الانسان من  
حيث هو انسان ماش على  
قدميه والثاني اما ان تصلح  
الحيثة للعلمية للمحيث اولا  
فالاول للتعليل مثل الانسان  
من حيث هو كاتب متحرك  
الاصابع والثاني للتقييد  
مثل الانسان من حيث هو  
صالح متعجب م

٦ قوله وذلك أي كون مقتضى الحال في التحقيق كلاماً مؤكداً وكلاماً ٧٢ يذكرونه السند إليه وكلاماً

يخذف فيه السند إليه ثابت  
لأن موضوع علم المعاني إلى  
آخره ٢

٤ أي على كون أحوال الأعداء  
التأكيد والدكر والحدوث  
للمؤكد والمذكور  
والخذف ٢

٥ فإن قيل المذكور حقيقة  
هو الكلام الجري لا الكلي  
المقول وحملته مقتضى  
الحال فلا يؤيده قلت يصح  
حمل الكلي بذكر حربه  
فإن قلت يصح حمل  
الأحوال المذكورة بذكر  
الكلام المتمثل عليها لكونها  
كليات لم قلت فرق بين  
الكلي بالنسبة إلى حربه  
وكيفيته فإن الأول عين  
للتسائي نظراً إلى التحقيق  
دون الثاني فافهم ٢

٧ قوله فتأيد ذلك يعني ليس  
مراد الشارح الاستدلال به  
على مطلوبه بل تأييده ٢  
٥ قوله لا يجدي كثير نفع  
لأنه ليس بدليل على ذلك بل  
مؤيد على أن الانتماء مقتضى  
الحال هو المؤكد وأدوات  
التعريف بل التأكيد  
والتعريف نعم يصح إطلاقه  
عليهما باعتبار دلالتها على مقتضى الحال لا باعتبار كونهما مقتضى الحال ٢

فإنه يصدق عليه أنه علم معروف ٥ حوالاً إلى اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى  
الحال فتوهم لأن ذلك سلكه أن كانت حالة بسيطة مبدأ لتفاصيل مسائل العلوم  
الثلاثة هي علوم مشتركة ولفرق الخبيثات فمن حيث أنه ملكة يعرف به الأحوال علم المعاني  
ومن حيث أنه يعرف به إيراد المعنى أو إحدى طرق مختلفة علم البيان ومن حيث أنه  
يعرف به وجوده يحصل علم مدبر وإن كانت ملكات متعددة فالمجموع مراعى ليس  
بوجوده في نفسه فصلا عن سائر المعرفة وهذا الإيراد طرد في جميع تعريفات  
العلوم والندم مذكور (قوله فإن قلت أرح) استدلال على فساد التعريف بمعنى  
قوله فكيف يصح فلا يصح أو مع محتمل واستفاد محض (قوله وهي بعينها  
الاعتراض) استدلال على عيبها لمقتضى الحال بعينها للاعتراض المناسب المتعبد  
لأن الاعتراض المناسب يصح في كونه صفة من الأحوال كما مر (قوله كما يصح) أي عن  
كون الأحوال المذكورة مقتضى الحال (قوله فكيف يصح) فافهم مقتضى أن يكون  
سند المطابقة معياراً يصدق والمطبق وعلى ما ذكرتم يلزم اتحاد سبب المطابقة مع  
امتناع (قوله ولا يقتضى الحال) كذا ذلك (٦) لأن موضوع المعاني اللفظ العربي  
من حيث إفادته معاني انشائية فلا بد أن يكون موضوعات المسائل راجعة إليه  
والأحوال ليست كذلك (٧) وأما ما ذكره الشارح رحمه الله في شرح امتناع من أن قول  
استدلال به حقه فيصير كلامه مقتضى الحال ذكره يدل على ذلك فإن المذكور  
حقيقته (٨) هو الكلام دون الأحوال فتأيد ذلك (٧) فافهم منه أن المراد  
بالدكر أهم من الدكر حقيقة ونحو الحكم عليها بالدكر على التعقيب فإن كثرتها  
مدكور لا يجدي شيراً (٩) وما استدلال به تعريف امتناع حيث قال بها يطابق  
اللفظ مقتضى الحال فافهم مقتضى معرفة السند لأن الكلام في صحة التعريف وكذا  
الاستدلال بأن يتفق معى الصدق في الاصطلاح والأحوال لا يصدق على  
اللفظ لأن هذا اصطلاح مصفين وتوحيده عليه لوجبه نسبة المطابقة إلى الكلام  
الكلي لا إلى الكلام الجزئي (قوله وأحوال الأسرار) دفع لما يتوهم من أن الأحوال  
الأساسية من التأكيد والحرارة والخصبة العقلية والقصر ليست من الأحوال  
اللفظية مع أنه يبحث عنها في هذا المعنى (قوله مجرد اصطلاح) أي ليس الاحتراز  
عن التعميم إذ يعرف بها أحدها أيضاً مثل أن يقال في جواب المسكر لقيام زيد ربه  
هرأيه استاده ست بل مجرد اصطلاحهم على تدوين العلم بذلك لما ان المقصود  
الأصلي معرفة مصدر القرآن (قوله تنعم خواص) التمتع الاتباع شيئاً فشيئاً

(والمراد)

٢ مقتضى الحال لا باعتبار كونهما مقتضى الحال ٢

والمراد المعرفة بل المكنة او المسائل المستعملة والخواص جمع خاصة او خاصة  
وهي ما لا يوجد في غيره كلا او بعضا والمراد بها على ما فهمه السكاكي رحمه الله  
الافراض التي بصاغ لها الكلام حيث قال واعني بخاصية تركيب ما يسبق منه  
الى ضم ذي الفطرة السمية عند سماع ذلك التركيب من ما يسبق الى التمام  
من تركيب ان زيدا مطلق اذا سمعته من العارف بصيغة الكلام من ان يكون  
مقصود به نفي الشك او لا تكرار الخ واختار التركيب في كلام شافعي الى تلك  
الخواص تحصل عند التركيب سواء حدثت في افرادات وفي مركبات تركيبا اوليا  
او ثانويا وقوله في الاقادة ظرف انفع اي نفع الخواص من حيث افادتها  
بالتركيب بان يعلم ان هذا التركيب لا يشتمل على الكيفية المخصوصة مفيد لتلك الخاصة  
فيقول الى ان علم المعاني عبارة عن التصديقات باقادة التركيب من حيث اشتغالها  
على الخصوصيات لتلك الخواص او المكنة بطائفة منها او المسائل المتعلقة بها  
والشارح رحمه الله اتفقا على انه متعلق بخواص خاصة او صفة لها ويرد عليه  
ان معرفة نفس تلك الخواص الجارية ليست علم المعاني من التصديقات باقادة التركيب  
لها على الوجه الذي امكن الاداء اعترافا بفساد الحثية اي من حيث انها مفادة بها  
وقال العلامة رحمه الله انه يتميز عن سائر الخواص فان خواص التركيب تنقسم  
الى ماهو خواصها افاده وهي المزية في علم المعاني والى ماهو خواصها دلالة وهي  
المزية في علم البيان وهي ماهو خواصها تبيينا وزياد وهو يسبق في علم الدواعي وهذا  
القدر تم حده وحصل الاحتراز من سائر العلوم فلا يشترط في حصول اللفظ او يتعلق  
بأحوال المفردات وصفا من حيث امدد ككلمة او بهيئة كالصرف او بحال  
التركيب امرابا كالتحوا واختلاف دلالة في الوضوح والخصا كالبيان ثم ان منهم  
من جعل السديع هذا على حدة كالمصنف رحمه الله ومنهم من جعله من مصنفات علم  
البيان نظرا الى المصنفات الباطنية ومنهم من جعله من مصنفات علم المعاني كالسكاكي  
رحمه الله وقد سلك العلامة رحمه الله في شرحه وهو جزء جعل من علم المعاني وليس  
جزءا منه حقيقة ادلاله في البلاغة كما بحث الامام في الكلام فيقول اسراج  
السديع فيه سبعا على كونه غير داخل فيه حقيقة فقال ويرى بصل تركيب اي يعرض  
لها تعسا لما هو المقصود الاصل اعني البلاغة او الخواص اي بعد من هتماتها  
من الاستحسان وغيره من الاستنباح الواقع في كلام العلماء هموة منهم او قصدا  
الى اعراض لهم تعالى بذلك كالا صاحيك و بهرليت و تعريض وغيره والمصنفات  
في غيرها صاحب المعاني احتزرا عن مثنها كمعرفة السموم في لطب اولياتي مثلها

في موضعها وما قاله سيد السد قدس سره في شرحه من ان حمل الاستحسان  
على المحسبات البدعية غير صحيح لان تلك المحسبات لا تدخل لها في الاحتراز  
المذكور ولا في تحصيل سلامة فكيف تجعل جزءاً من علم المعاني وادراجها في حده  
مع جعلها تامة قاله حارجه من ان اتصاله فطرة سمعة والتفتك بذكر الاتصال المسمى  
عن التبعة وهم ظاهري معلومات علم واحد فيحصل بعضها بعض قد فوج بان  
الشرح العلامة رحمه الله فسر قوله على ما يقتضي الحال ذكره اعم بما يقتضيه  
الحال افادة ودلالة اوتريد ان يكون لعل البدع فانه مسدداً للاحتراز عن  
الخطأ فيما يقتضي احد ذكره تدياً وتريداً على ان نطاق الاحتراز عن الخطأ  
فيما يقتضي الحال بالتشع انتملق بالامرين لا يقتضي ان يكون لكل واحد منهما  
مدخل في الاحتراز خوفاً ان يحصل الاحتراز احدهما ويكون الآخر من مسماته  
ومكملاته ولم يفتك بذكر الاصل على ذلك بل جعله منها عليه ومعلومات  
علم واحد وان اتصل بعضها بعض في الواقع لكن لا يقال في مقام تعريف ذلك  
العلم بانه علم بل بعض وما يخص بذلك البعض فانه يشترط بكونه ملحقاً بذلك  
البعض في كونه من العلم وقوله لا يجوز متعلق بالنوع اي يحصل بذلك التسع  
الاحتراز المذكور في راد لفظ الوتر في الاشارة الى ان مجرد المعرفة ولو مجردة  
كافي في حالة الجهول غير كافية في الابد من حصولها (قوله لوجهين الخ)  
حاصل كلام المصنف رحمه الله في الاتصاح ان في تعريف السكاكي رحمه الله القفا  
ثلاثة التنوع والتراكيب وغيره وليس استعمال شيء منها صعباً في التعريف فذلك  
عدل عنه فلا يرد ان يوجه الثاني غير تام عند المصنف رحمه الله لانه عرف  
البلاغة بالمطابقة ووجهه على انه الراي لا يصير علة لدول المصنف رحمه الله  
تعالى (قوله علمه فسر تبيين) اي من الحسن والاحسن من الكلام ومعرفة  
ماسببه وكيفية تأليه (قوله توفيقه) وفي فلاناً حقه اعطاء وايقا اي تاماً  
كذا في القاموس (قوله فقد جاء الدور) اي في تعريف بلاغة التكلم حيث  
توقف معرفته على معرفة المعرف وفي تعريف علم المعاني باعتبار جزئه حيث  
توقف معرفة تراكيب لسان على معرفة البلاغة المتوقعة على معرفة تراكيب  
اللسان (قوله فربيه) فقد جاء اخبره في تعريف البلاغة وعلم المعاني (قوله المعرفة)  
اي الحاصلة بالتشع المذكور وهو العلم بالسائل المترتب على تشع الخواص الجبرية  
لان الاحتراز المذكور لا يترتب عليه لا على المعرفة الجبرية وانما اورد لفظ المعرفة  
متابعة لفتح حيث قال وادفد تحققت ان علم المعاني والبيان هو معرفة خواص

ولاحقه وهي امامية لو  
سوى نسبة المضيق الى  
الارادة لولا القرينة او  
محصلة ان رجح احد المعنيين  
على الآخر والمادة والمعية  
لا رمان لكل مجاز في التعريف  
او في المحاورات والالزام  
استعمال كل مجاز في معان  
غير متناهية توفي بعض  
مجهول والالزام بعدم قوله  
ليس شئ لانه مقابلة الجواز  
بالجواز مع انه لا يدمع الجواز  
بالجواز م ٣ اي كون معنى  
التوفية ان يكون ذلك  
انكم بحيث يورد كل  
تركيب له في المورد الذي  
يليق به م ٩ لان المعاني  
المعبر عنها اذا كانت للتركيب  
يجب ان يكون التركيب  
المعبر عنها ايضا لامتناع  
التعريف بما قصده بصرية  
غيره وكذا قوله واپراد  
انواع انشيه الخ ادلوقيل  
مثلا للاضة هي بلاغ  
التركيب في تأدية المعاني جدا  
له اختصاص بحمل كلام  
غيره على ما ينبغي على ما هو  
معنى التوفية بالنظر الى  
تركيب الغير لكان تركيبا  
الهم الا ان يحمل التأدية  
على تقريرها وكشفها على

تركيب الخ (قوله اطلاقا الخ) الاظهر اطلاقا لاسم انسب على المسبب لان  
اللزوم معتبر في جميع انواع المحار (قوله مشكوبة بحد) وحدث لقرينة (٧)  
المادة وهو امتناع كون النسخ عنها والمعية وهو تعبير علم يعاقب في موضع آخر  
بالعرفة (قوله بعد تسليم الخ) اي لانتم نه فسر التركيب بتركيب التركيب  
ال فسر التركيب من له فصل تميزوه معرفة وقوله وهي تركيب البلاء بجلة  
مستأمنة لتعيين ثلاث التركيب (قوله واقول) اي في الجواب عن جاست  
السكاكي رحمه الله (قوله لا يهمل الخ) اخبر للشق اي وضع لطلال الثاني  
قال ترك البيان انما يكون باطلا لاستدراجه اهلونه وذلك بما يلزم اذا كان الكلام  
مختلا لغير المراد وفيما نحن فيه لا يهمل منه الا ما هو المراد ومن هذا علم انه لا ياتي  
في الجواب حوار ارادة تركيب انكم لان مجرد اجور لا يجرح التعريف عن  
الجهالة بل لابد من ادعاء حصر ادعاهم فها في ذلك حتى يصح انه لا يحتاج الى  
البيان ما قالوا من ان الشرح رحمه الله منع مدع اخر من ان يصف رحمه الله  
ثعاني ما ان التعريف فاسد لاستدراجه بدور او احواله فلاحتمال عدم الظاهر كافي له  
وماد كره من العسرة مخولة على المادة فبحث السيد الخليلي رحمه الله بحوار  
ارادة تركيب البلاء خارج عن سن احواله ليس شئ كما لا ينبغي (قوله  
الا ان يكون الخ) وذلك لان معنى توفيه جو من التركيب حفظه اعطاء جهة  
واويا وذلك ما يراد تركيب نفسه كما يقتضيه الجواز ويحتمل تركيب غيره عليها  
(٣) ولا يجوز ارادة الجنس فقد يكون مجرد التركيب تركيبا معناه لان بلاغة  
التركيب لا تحقق الحمل بل لابد من الارادة ولا ارادة لمعنى شئ من الهمم يكون المراد  
بالتركيب اهم من تركيب نفسه وتركيب البلاء لان قوله تأدية المعاني وقوله  
وايراد انواع ح ياتي منه (٩) كما ينبغي ولانه دخل له في بلاغة التركيب وان كان  
لازما له فتعين ان يكون المراد الابد وهذا حصر ما مضى منه رحمه الله  
في احشية يعني انه لا يهمل الادلك بعد التصريح بما في كلام وما يشتمل عليه  
من القرينة السابقة وهي تأدية المعاني فانه ينص تركيبها يحصل تأديتها على  
وسعيها واللاحقة وهي ارادة انواع التشبه والحدود الكتابة وهو طرعو بخارجية  
وهي العلم بان البلاغة انما هي القدرة على تأليف الكلام في تأدية المعاني على ما ينبغي  
لا معنى فهم المعاني كما ينبغي من غير ان يكون له لاقتدار على التأسيس والتركيب  
وراد لفظ بحيث اشارة الى انه لا يلزم الارادة مع بل لاقتدار فيه فيقول معنى  
التعريف (٢) الى انها ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بلغ (قوله لان خاصية ح)



خاصة اشئ ما يوجد في غيره وراوا الباء لا العدة كأنها نفس الخصوصية  
 فالخواص ام جمع خاصة بمعنى الخصوصية او اسم جمع لخاصية ولم يقل خاصية  
 اشريدا قائم في شئ وانكار لان نفي الشئ والانكار ليس موجودا فيه بل مدلوله  
 قوله وهذا يعني معنى (ح) في الوجود وان تعديرا معهودا لانه لا يصدر  
 عن المنكلم الاصل واحد بعينه تارة بالتوفيق وتارة بالتطبيق والتطبيق معتبر  
 في كلام نفسه فكذا التوفيق و لا لم يتعدا في الوجود فان قيل قد ذكر الشارح  
 رحمه الله في شرح (ح) ان معنى التطبيق اعم من الايراد والجل قلت المراد  
 وهذا يعني معنى التطبيق اذا كان الايراد (قوله كما يفصح عنه اخ) ادلا معنى  
 لتأدية معنى امير ولا بدية معنى نفسه ترا كيب الغير الا ان يراد من التأدية معنى  
 بحري كالقرب والكثافة او يقدر ترا كيبه ويراد بتوفيق خواص الترا كيب من  
 خواص ترا كيب اربعة ام على حذف المضاف او الجمل على المبالغة كما في قولهم  
 فعلت ماضيت وشئ ما لا هم من اقلط فادفع المناقشة التي ذكرها السيد  
 القدوس سره في شرح الفتح انه يجوز ان يراد ترا كيب المفعول ويكون المعنى  
 ملوغ المسك في تأدية المعاني مركز كيبه حداله اختصاص بتوفيق مثل (٧) خواص  
 ترا كيب العدد جمعها (قوله الا ان كور الخ) راد الحاشية اشارة الى ان المعنى لا يقتدر  
 على الايراد دون الايراد بالفعل ولم يصح محض بورد كل نوع كما هو اللانق بالسابق  
 اشارة الى ان لا يراد لا بمعنى الا لا لخصوص وان زيادة لفظ الاوابع لاشارة الى ان المعنى  
 ايراد اشخاص جمع لا نوع لا لخصوص نوع دون نوع (قوله وليس المعنى على انه  
 بورد تشبهات ح) لا لخصوص لانه لا يمكن ايراد الاشخاص ولا النوع ادلا اوابع  
 لها بخصوصها كما يفصده الاضافة قال قدس سره فليس لترا كيبه خواص  
 اخ في شرح الفتح بشارح رحمه الله ما حاصله ان خواص الترا كيب ما ينسب  
 منها الى فهم دي الفطرة سلبية على تقدير صدورهم عن له فحصل تميز ومعرفة  
 وغير البليغ لا يوجبها حفظ انتهى على هذا لا سيما انه ليس لترا كيبه خواص كيف  
 والترا كيب انصافه عن غير لسع لا يحلو عن التأكيذ والعلومه من التعريف  
 والكبر والحذف والاصدرو القديم والتأخير الى غير ذلك وهذه الخصوصية دالة  
 على الخواص دلالة المنقضي على المنقضي الا ان غير البليغ لا يورد تلك الخصوصية  
 على وفق الخواص ولا يوجبها حفظا قال قدس سره اذا اعتداد بها الخ فيد ان عدم  
 الاعتداد بها لا ينقض عدمها بل يقتضي وجودها لاعلى وجه الاعتداد قال  
 قدس سره و اسم يسمى ح قدس سره انه لا حاجة الى دعوى الاتحاد بين المضمومين

٩ في شرح قول الفتح  
 تطبيق الكلام على ما يقتضي  
 الخالد كره ان الكلام اعم  
 من الكلام الذي يؤلفه  
 وتعيينه ان يورده على  
 ما يقتضي ومن الكلام الذي  
 يتبعه وتطبيقه ان يحمله  
 على ما يقتضي فكيف يكون  
 تطبيق الكلام على اطلاقه  
 معنى التوفيق وحاصل  
 الجواب ان المراد توفيق  
 خواص ترا كيب نفسه م  
 ٧ بتقدير المضاف او الجمل  
 على المسألة ٢

٣ قوله ويختصر المقصود إشارة الى دفع ٧٧ منقش ر صاهر لكلام بشر الى ان الصمير راجع الى علم المعاني

فريد على ظاهره ان انحصار علم المعاني فيها بط الخروج الموضوعات والمبادئ عن هذه الثانية مع دخولها في علم المعاني في قوله الفن الاول علم المعاني بمعنى مجموع لمائل والمبادئ والموضوعات وأوتفاسا كما هو المتعارف م ٤ واعلم ان التعريفات من المبادئ التصورية ووجه الانحصار وكذا التسمية الآتي من المبادئ التصديقية فالقضية طبيعة في المشهور عدد الجمهور ومهمة عدد التحقق عدد المحققين م ٩ يعني التعريف ووجه الانحصار والتسمية الآتي تخرج من العلم حين اراد بكلمة من البيانية على ما تقر من ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم فادفع ما يجبر الناظرين في دفعه وتكلفوا بما تنجمه الامعاج من ان كلمة من مسائله يريد عنه ان المقصود من الشيء طارح عنه وتلك الابواب ليست كذلك بالنسبة الى علم المعاني واما تعيضية فيكون الحصر حصر الكل في حريته واما بيانية فلا فائدة في زياده لفظ المقصود لان الامور الثلاثة (٩) تخرج من العلم حيزا كما تخرج من المقصود (قوله وظاهر الخ) فقل عنه رجه الله لان الظاهر ان تلك الابواب هي المسائل والقواعد وليست اجزاء بل ملكة انتهى يعني ان ظاهر كلام مصنف رجه الله اعني قوله ويختصر المقصود من علم المعاني مشعر بان لفظ العلم الذي هو مرجع الصمير عبارة عن نفس المسائل لا عن الملكة لان الظاهر ان الابواب ثمانية هي المسائل وان الانحصار يحصر الكل في الاحراء والمسائل ليست جزءا من الملكة وانما فن وظاهر هذا الكلام لانه يجوز ان يكون العلم عبارة عن الملكة وارجاع الصمير اليه بطريق الاستخدام اول كونه مستعرا بالمسائل او يكون حصر حصر المسائل في السبب او يكون المقصود عبارة عن مسائل فان تكون كلمة من مسائله المقصود

وانه يكفي اتحادهما في الوجود = قل قدس سره بانه لو ساد اح = قد عرفت انه لا يجوز ارادة انواع تشبيهاتهم وبجاراتهم ادلا انواع به بخصوصها = قل قدس سره لم يفسر بلاعة الخ = اي تفسير لا يلزم منه تدوير كتن في تفسيره بما يلزم من تفسير بلاعة المتكلم وهو كون الكلام بحيث وفيه خواص التراكيب حقه او اورد به انواع التشبيه والحصر والكسبية على وجهه ولا شك في الاعتراض بما في محاله على هذا التفسير (قوله ويختصر المقصود (٣) من علم المعاني) كذا في لا يصح اعني ان المراد انحصار المقصود لدى هو بعض من علم المعاني على مسائل لا انحصار العلم فالكلام على حذف المصروف او الصمير جمع ان المقصود يشتمل عليه علم المعاني فلا يرده مع الانحصار فان التعريف وبيان الانحصار والتسمية داخلة في علم المعاني لكونه من الفن الاول المشتمل على الامور الثلاثة بفتح حصر المسائل في المقدمة والصور الثلاثة وميرداخلة في الابواب اشائية واليه اشار الشارح رجه الله بقوله وتعريف (٤) العلم وبيان الانحصار الخ (قوله انحصار الكل الخ) لان المقصود كل المسائل لا كل واحد فانه جزء المقصود (قوله لا الكل الخ) وان كان التعبير بالمقصود موهما لذلك لسدقه على كل واحد مما = على ر جزء مقصود = مقصود (قوله والاصل في الخ) اي ان كان احصر في الخرب اصدق المقصود على كل واحد منها او اصدق المقصود على ما يصدق علم المعاني عليه ~~بما في قوله ان العلم له وجه المسائل~~ وهي حقيقة علم المعاني لما تقر ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم فادفع ما يجبر الناظرين في دفعه وتكلفوا بما تنجمه الامعاج من ان كلمة من مسائله يريد عنه ان المقصود من الشيء طارح عنه وتلك الابواب ليست كذلك بالنسبة الى علم المعاني واما تعيضية فيكون الحصر حصر الكل في حريته واما بيانية فلا فائدة في زياده لفظ المقصود لان الامور الثلاثة (٩) تخرج من العلم حيزا كما تخرج من المقصود (قوله وظاهر الخ) فقل عنه رجه الله لان الظاهر ان تلك الابواب هي المسائل والقواعد وليست اجزاء بل ملكة انتهى يعني ان ظاهر كلام مصنف رجه الله اعني قوله ويختصر المقصود من علم المعاني مشعر بان لفظ العلم الذي هو مرجع الصمير عبارة عن نفس المسائل لا عن الملكة لان الظاهر ان الابواب ثمانية هي المسائل وان الانحصار يحصر الكل في الاحراء والمسائل ليست جزءا من الملكة وانما فن وظاهر هذا الكلام لانه يجوز ان يكون العلم عبارة عن الملكة وارجاع الصمير اليه بطريق الاستخدام اول كونه مستعرا بالمسائل او يكون حصر حصر المسائل في السبب او يكون المقصود عبارة عن مسائل فان تكون كلمة من مسائله المقصود

٦ العقل والنفس والدهن  
واحد الذات الا انه باعتبار  
ادراكه يسمى عقلا وباعتبار  
تصرفه في الدنيا يسمى نفسا  
وباعتبار استعداده للادراك  
يسمى ذهنا فتأمل م  
٧ ويحتاج الى ان يقال ان  
اعتبار قيامها بها باعتبار  
العالم او بحسب الظاهر  
او المراد قيام النسبة بنفس  
المتكلم او لا المانع او انها من  
ثانها القيام بها م  
٨ وذلك المدلول هو ايقاع  
النسبة او انتمائها في الخبر  
وطلب الصرب في الانشاء  
ملاحظة الى ان يقال ان  
في قوله هو تعلق احد طرفي  
الكلام تسامح اذ النسبة بهذا  
الغنى قائمة باحد الطرفين لا بغير  
وانما يمكن الجواب بانها قائمة  
بهما اولا وبالذات وقائمة  
بنفس المتكلم ثانيا وبالعرض م

ومعنى كونها من موصوفة عن الملكة انها وسيلة الى بقائها وانما قال في الحاشية  
لان الظاهر ان تلك الابواب الخ لانه يجوز ان تكون تلك الابواب عبارة  
عن التصديقات فليس ويكون المقصود من علم المعاني اي من تلك الملكة عبارة  
عن استحصار المتكلم لانها وسيلة اليه فيكون المعنى ويختص استحصار  
المسائل الذي هو مقصود من الملكة في التصديقات المذكورة في ثمانية ابواب  
استحصار الكل في الآخر لان الاستحصار هو الادراك من غير تفتيش كسب جديد  
وحينئذ يكون كلمة من صلة بمقصود ( قوله احوال الاسد الجري ) مرفوع  
على انه خبر مبتدأ محذوف كما مر ح ه في الايضاح اي احدها احوال الاسد  
الجري وكذا ما بعده والتميز كلها مذكورة على سبيل التعداد والقول به وما بعده  
تمام يدكر الواو به مذكورة على سبيل التعداد وموقوفة الاو اخر وكسر ما هو  
مضاف الى ما بعده لاسماء الذين يرد عطف لوصل على الفصل والاطاب  
والساواة على الابحر ( قوله او نشاء ) فكيف لسان حواله المستقيمة مات ( قوله  
يشتمل على نسبة الخ ) يشتمل على ادلول لاشتمال اشتمل على الجزء ( قوله  
قائمة بنفس ) ( ٦ ) لتكلم ) اي يدل على نسبة من يعرف الحاصل في نفس المتكلم  
بصورتهما قائمة ثلثا بالنسبة بوجودها لاصلي نفس المتكلم قيام العرض بالعرض  
لان لتكلم به تصور الطرفين يثبت عدسهما الى الآخر لانه معصور لعدسهما  
وهذا خلاصة ما قل من جهة الله وهو لا شك ان تلك النسبة في الخبر هي ايقاع  
النسبة وشرعها وفي صرب مثلا طلب الصرب بمعنى قيامها بنفس المتكلم  
كونها صفة لها ووجودها به ووجودها تأسيلا كثر صفات النفس لانها  
محقولة حاصلة صورتها في ذهنه تقطع بانه لا احتياج في التصديق الى تصور  
الايضاح والاراع ومن اموحود في نفس من قل اصرب طلب الصرب واجبا به  
لا مجرد تصور به انتهى ثم ان دلالة الكلام على النسبة القائمة بالنفس لا يقتضي  
قيامها بها في واقع حتى يرد ان كلام الشك ( ٧ ) والجون ومن يقن بخلاف  
ما يتكلم به كله احرار مع عدم قيام اسمه بانفسهم ( قوله فلا يصح التقسيم )  
لانه تقسيم للكلام باعتبار اسمه فلا بد من وجوده في الانشاء ايضا ( قوله تعلق  
احد طرفي الكلام ح ) اي مدلول التعلق ( ٢ ) اندكور ليلام ما سبق ويصح  
التعصيم اللاحق اعني قوله سواء كان في البحر او سلبا او قبل المراد تعلق احد جزئي  
الكلام بنفسه بالآخر بحيث يصح السكوب الناطق عليه وهو خروج عن السوق  
لانه في الكلام المذهبي وعن اصطلح اهل العربية ( قوله ايجاء اوسلب ) هما

بصفتان على الإنباع والانباع وعلى الوقوع واللا وقوع كإدراكه الشارح  
 رحمه الله في شرح المفتاح (قوله ان كان لسنه) أي لسنه المذمومة منها الخاصة  
 في الدهر خارج عن مدلول الكلام أي خاص به من صفات مع قطع النظر عن  
 دلالة اللفظ والفهم منه محتمل لأن تطابقه السنة وإن لا يطابقه محض وإن لم يكن  
 كذلك فإن لا يكون له خارج أصلاً كإقسام الطلب (٤) فإنه رآه على صفات نصية  
 ليس لها متعلق خارجي أو يكون له خارج لكن لا يتحقق تطابقه واللامطابقة  
 كصيف العقود فإن لها نساء خارجية توجد بهذه الصبغ ويست بها نسب مختلفة  
 لأن تطابقها انساب المدلولات أو لا تطابقها وبما ذكره سهر أنه لا حاجة في هذا  
 التقسيم إلى كون تلك النسبة مشعرة بالخارج ودلة عليه كافي شرح بقصد حيث  
 قال أن الكلام المعنى مدلولاً نصياً وهي النسبة العرفية من شأنه أن كان مدلوله  
 النسبة النفسية فقط فإشياء وإن كان مع ذلك دلالة وأشهر من لها متعلقاً خارجياً  
 فغير ولا إلى اعتبار الفصل كما في المختصر حيث قال أو يكون نسبه بحيث يقصد  
 أن تكون لها نسبة خارجية ولا إلى اعتبار كون تلك النسبة حكائفة عن الخارج  
 كما في الأطول (قوله والخارج) فلا بد لبيان الأحوال المختصة بكل واحد من الأربعة  
 من باب على حدة فصل لها أبواب أربعة (قوله لأن الإنشاء أيضاً الخ)  
 فيه أن عدم الاختصاص بشيء لا ينصبي عدم التخصيص لحوال أن يكون  
 للتخصيص جهة مع عدم الاختصاص في عدم كونه أصلاً وأشرف  
 وأوفر للطائفت (قوله وكل من الأسباط الخ) فلا بد له من باب سادس  
 لعدم اختصاصه بشيء بما ذكر (قوله وكل بجهة فرست الخ) فلا بد له من باب  
 سابع لأنه حال الكلام بالنقياس إلى كلام آخر ومسبق أحوال لها نصها  
 (قوله أم رأيت الخ) أما اعتبار ذاته أو باعتبار مفرد من مفرداته فلا اختصاص له  
 بشيء بما ذكر فلا بد له من باب ثامن (قوله لا طائر تحته الخ) فدعرفت فيمسق  
 أن وجه أفراد كل منها مفهوم من كلام المصنف رحمه الله حتى مما ذكره  
 الشارح رحمه الله (قوله فساد كلامه الخ) لأنه لا شبهة على ما ذكره المصنف  
 يشتمل على ترديد لأطوار تحت ادلا حصر عقلياً ولا استقراراً بقصد التزديد  
 الضبط وتقليل الانتشار بل جعل مداره على إبداء مسابقة نصية للصحة (قوله  
 ما بأحاسن) أي يصير الأربعة السابقة حيث لا في المرتبة وكذا ما بعده فلا يردان  
 ماد كره محال لتزيب المصنف رحمه الله إذ فصل ووصل به سابع والإنشاء  
 سادس والأطرب والأبحر والمساواة ثامن (قوله لأنه قد سبق الخ) يعني على

٤ أقسام الطلب الأمر والنهي  
 والتعجب والاستفهام  
 والترجي والتثني والعرض  
 والدعاء وأمثالها م

من قوله تصدقه ولا تصدقه فهو مصدقة واللا تطابقه وانحصار الخبر فيهما  
وانهم يساق الى كون الاول صدقا والثاني كذا فانه كونهما لا يستلزم  
اعطاف لانهما ليسا بمتكافئين فيكون نسبة لارته اعطافه (قوله وقد علمنا) هذه المقدمة  
اشارة الى عدم لزوم الدور في تعريف المصنف رحمه الله بالصدق بقوله مصدقه  
اي الخبر للوقع حيث اخذ خبر في تعريف المصدق مع ان المصدق في حدود  
في تعريفه اشتر لانه الكلام المختص بالصدق والكذب يعني قد علمنا خبر في وجه  
الانحصار خبر بوجه لا يتوقف على معرفة صدق فلا دور (٣) (قوله من  
الشيء) اي عن امته على وجه من الالات والى هي متعلقة او عن الموضوع  
على وجه من نبوت المصنف راسدته هو مناسب به والاول اقرب (٧) الى المعنى  
والثاني الى اللفظ قال قدس سره ان ما هو صفة لتكلم قال لرصدي في  
تعريف البعث انه تابع يدل على معنى في متبوعه او قال او متعلقه لكل دعم  
لدخول نحو رجل قائم بوجه من له داند قاس سره في جوابه كل المصنف  
رحمه الله انظر ان كونه قائم بوجه معنى فيه وان كان اعتبار بهما لفظا في هذين  
الاحتمالين رددناهم في صدق حكم في انه امه من صدق الكلام او معنى  
اعتباري موقوف لعله وحصوله على صدق الكلام قال قدس سره حقيقة  
لا يهرا الكون خارجا عن الحكم وان كان صدق الكلام حقيقة من غير  
قيام معنى بالكلمة تعريف صدق امكم بخبر عن الشيء على ما هو به تعريف  
لصدق الكلام فقد اخذ خبر في تعريف المصدق ان حدود في تعريف الخبر فيلزم  
الدور قال قدس سره او موقوف الخ اي من حيث التعبد ان صدق  
الكلام ما حدود فيه ولاشك ان يكون بحيث كذا الاحكام فيه الاعتبار ما تصدق  
ايه الحقيقة وهو صدق الكلام فيكون التعريف المذكور تعريف لصدق الكلام  
وقد اخذ فيه الخبر ما حدود في تعريفه صدق الكلام قال قدس سره وجوابه  
الحق اعلم ان تحرير الجواب موقوف على بيان ترتيب الابحاث وهو ان  
السكاكي رحمه الله استدلل على صلات تعريف الخبر بصحة الصدق والكذب بانه  
دوري حيث عرفوا المصدق بخبر عن الشيء على ما هو به والكذب بالخبر عنه  
لا على ما هو به اجاب شارح رحمه الله انه من لزوم الدور معنى على مقدمتين  
اتحاد الخبر في التعريف واتحاد الصدق والكذب فيهما وكل منهما مجموع ثم  
اورد المتوهم كلاما ثانيا على تقدير تمامه اتحاد الصدقين وفتح عليه بروج  
الدور واجاب السيد قدس سره بان تعريف لزوم الدور على مجرد اتحاد الصدقين

٣ في تعريف المصنف حيث  
قال الخبر ما كان اسدته خارج  
تطابقه او لا تطابقه ولم يقل  
الخبر كلام يحتمل الصدق  
والكذب فلا دور في تعريف  
المصدق تطابقه لواقع

٢

غير صحيح لجواز تعدد الخبر فيهما وإنما يتم ذلك لو اتحد الخبر أيضا وهذا في غاية  
الوضوح فادفع ما قيل من إجابات الثاني أصح قوله وأيضا الخ مبني على تسليم  
اتحاد الخبر فالجواب بجواز تعدد الخبر غير صحيح لأن ذلك إنما يرد لو قلنا إن الشارح  
رحمه الله ولو سلم فالصدق الخ دل الشارح رحمه الله تعالى مع (٢) كل واحد  
من الاتحادين ابتداء وفتح صدم لزوم الدور عليه  $\text{✽}$  قال قدس سره بكر الخبر متعدد  
فيهما  $\text{✽}$  ففي الأول المراد به الكلام المحصري وهو ظاهر وفي الثاني الأخبار عن الشيء  
لأنه بمعنى المحصري لا يصح أن يكون تعريفا لصدق الكلام لأن الصدق ليس  
نفس الكلام المحصري ولتعدده من فصدق الكلام الآخر عن شيء أي الإلهام  
عد من النسبة على ماهو به أي كون النسبة معناه على ما هو به فادفع ما قيل  
أن صدق الكلام كيف يمكن تعريفه بالأخبار عن شيء على ماهو به  $\text{✽}$  قال  
قدس سره لو فسر الأخبار الخ  $\text{✽}$  بأن يكون معنى الأخير عن شيء الاتيان بخبره  
لا معنى الأخير فقط ادل على ذلك لالتين بالخبر عن الشيء  $\text{✽}$  قال قدس سره إلى وجه  
آخر  $\text{✽}$  بأن يقال الخبر المعرف معلوم بوجه ما والالتماع طلبة والمقصود معرفته  
بوجه يميزه عما داء وبما هو وهو المختل للصدق والكذب كما فساحد في تعريفهما  
الخبر المعلوم بوجه ما فلا دور  $\text{✽}$  قال قدس سره وأما على الثاني الخ  $\text{✽}$  فمأن هذا الجواب  
أن يتم إذا كان معنى قول المتوهم بالدور لازم بالدور في تعريف الصدق لا يتم لوقوف  
صدق التكلم على صدق الكلام المعرف بالخبر المأخوذ في تعريفه صدق الكلام  
وهو المطابق لظاهر كلام الشارح رحمه تعالى عن ما في أكثر أسام من ذكر  
قوله فلا دور مرتين مرة قبل قوله وأيضا أي لزوم دور في تعريف الخبر ومرة  
بعد قوله وأيضا الصدق الخ لى لزوم الدور في تعريف الصدق وإنما قلنا لظاهر  
كلام الشارح رحمه الله تعالى أنه يخفى أن يكون لثاني مادة الأول قسما على أن كل  
واحد منهما مستقل في لى لزوم الدور في تعريف الخبر وأما أن كان معناه أن الدور  
لازم في تعريف الخبر وهو المطابق لاسم التي اكتفى بها بقوله فلا دور بعد قوله  
وأيضا الخ فلا يقع في هيه ما ذكره قدس سره من أن صدق الكلام لا يتوقف  
على صدق التكلم بل لابد من إثبات أنه لا يتوقف على خبر فتدبر فان هذا الحاشية  
من المراتى كم زلت فيها أقدام الأذكاء (قوله أن الكلام الذي دل الخ) قد مر فيها  
نقل عنه من الحاشية المتعلقة بقوله لأنه لا محالة يشتمل على نسبة أن تلك النسبة  
في الخبر هي الإيقاع والانتزاع وفي الإنشاء الطلب فالمعنى أن الكلام الذي دل  
على حصول نسبة بين الشئين أما بالاثبات أو بالنفي فسلول خبر هو النسبة الذهبية

٣ وأشار الشارح إلى منع كل  
من المتقدمين ههنا بقوله  
فالخبر بمعنى المحصري كافي  
قولهم الخبر الكلام المختل  
للصدق والكذب وقد يقال  
بمعنى الأخبار كافي قولهم  
الصدق هو الخبر عن الشيء  
على ماهو به ويقوله وأيضا  
الصدق والكذب بوصف  
بهما الكلام والمتكلم الخ  
فأمل م

اعني الإيقاع والانتزاع وسوق في بعض العبارات ان مدلول الخبر هو النسبة بمعنى  
الوقوع واللاقوع فالمراد منه انه من حيث حصولهما في الدهن يرجع الى الإيقاع  
والانتزاع قال في شرحه لفتح اذا اورد الجملة الحرية فهي لا محالة تشتمل على نسبة  
تامة حاصلة في دهن المتكلم مرسمة من الخبر في دهن السامع فالنزاع في ان مدلول  
الخبر الحكم بمعنى الإيقاع والانتزاع وبمعنى الوقوع واللاقوع لفظي اذ الوقوع  
واللاقوع من حيث انهم حاصلان في الدهن عين الإيقاع والانتزاع \* قال  
قدس سره ووجوده الخ \* اشار بهذا العطف الى ان ليس معنى حصول القيام  
لزيد انصافه به وجهه عليه في الخارج بل وجوده له على نحو وجود العرض  
للموضوع بناء على انه من مقولة لوصف \* قال قدس سره ولا شك ان وجود الخ \*  
قد تقرر في موضعه ان حصوله في الآخر اذا كان على نحو وجود العرض لموضوعه  
يقتضي وجود ذلك الشيء بصا والآخر انصاف الجسم بالسواد المعلوم بخلاف  
ما اذا كان طريق الانصاف والخلاف يقتضي وجودا منتزعا له دون التثنية حوار  
ان يكون الانصاف انتزاعيا فلا بد من ما قبل ان قولنا زيد اعني قضية خارجية مع  
طبيعة العمى في الخارج ثم نصدق ان العمى حاصل لزيد في الخارج بمعنى وجوده له  
لاقتضي وجود العمى ايضا وانما الخرج او هذه المقدمة لان المذكور فيما تقدم  
ان طبيعة الخارج لو وجود شيء في نفسه يقتضي كونه موجودا خارجا وفي قولنا  
القيام حاصل لزيد في الخارج ليس الخارج طرفا او وجودا القيام في نفسه بل لو وجوده  
لزيد فلا بد من ان يقال ان وجوده لزيد يقتضي وجوده في نفسه فيكون الخارج  
طرفا لوجوده في نفسه ليس لتقريب \* قال قدس سره اردنا الخ \* هذه الارادة  
لا تجري في النسب التي مررها امور ذهنية لان الخارج مرادف الاعيان  
كما مره قدس سره ليس طرفا لاطرافها فصلا عن ان يكون طرفا لها فيلزم  
ان لا يكون الاخر اندية صبيها موصوفة بالصدق نعم الخارج لمدلولاتها  
فصلا عن المطابقة وكذا لا يصح ان يراد من النسبة خارجية ان الخارج بمعنى  
نفس الامر طرف نفسها وليست خارجية ان نفس الامر ليس طرفا لوجودها  
بل يراد بانها خارجية ان خرج بمعنى نفس الامر طرف نفسها وليست خارجية  
ان الخارج بمعنى الاعيان ليس طرفه لوجوده لان النسب المذكورة موصوفة  
في نفس الامر فط الفرق \* كلا الامرين يعني ان النسبة خارجية ان الخارج  
بمعنى نفس الامر طرف نفسها وليست خارجية ان الخارج بمعنى الاعيان ليس  
طرفا لوجودها ولما قال شارح رحمه الله اولا مع قطع النظر الخ اشارة

قال العصام وما ينبغي  
ان يبه عليه ان ما يسط  
في الكلام في الخارج  
ليس في الخارج الذي  
يصور عليه الصدق  
والكذب لانه بمعنى خارج  
فصل المتكلم لا بمعنى الخارج  
المقابل للذهن والالم يشمل  
الصادق والكاذب  
الدهيب بل في الخارج  
المقابل للذهن انهم  
فحينئذ يحتاج الى الجواب  
بان المعتز في الحق والتمار في  
الواقع في محاورات السلفاء  
هو القضايا الخارجية فلا  
خبر في خروج غيرها  
عن الضابط تأمل مل م

الى ان المراد بالخارج نفس الامر وتعرض ثاب يفرق باعتبار اطرفية لنفس الشيء  
 ولوجوده فقولاه فانما لو قطا الخ تعدى لايستفاد من قوله بلفظي الظاهر الخ يعني  
 ان الاول صحيح لان القيم حاصل لزيد في حده مع قطع النظر عن ادراك وهذا  
 معنى النسبة الخارجية اي كون الخارج بمعنى نفس الامر ضرورة نفسها ومعرض  
 ليس فساد الثاني اعني حصول القيم له امر متحقق في الاعيان لظهوره  
 وكونه مقرا حيث يقولون ان النسبة من الامور لا اعتبارية دون الخارجية  
 ولعدم تعلق العرض به اذ المفصود ان كون النسبة في الخارج ما معنى الذي  
 ذكرناه لا يقدح فيه ما هو المقرر عندهم من ان النسبة من الامور الذهبية دون  
 الخارجية اي الاعيان ( قوله ولو خطأ ) وان كان الاعتقاد صوابا  
 بالطريق الاولى لتحقق المطبقتين ( قوله ولو كان حقا ) فكيف اذا كان  
 صوابا فانه ينتفي المطابقتان وهذا القيد امام احوذ بقرينة ذكره في الصدق  
 او من ارجاع الضمير الى المطابقة المتقدمة ( قوله غير معتقد ) اي للفوقية  
 سواء كان له اعتقاد بخلافه او لا وهذا هو الذي يقتضي التعريف بعدم مطابقة  
 الاعتقاد لمن قال الظاهر ان يقال معتقدا بخلافه فمما لم ( قوله بل حال ) اي  
 مفروضا خطائته اليه ذهب المحدثي قال في تفسير قوله تعالى ( ولا ان تدل بهن  
 من ارواح واولادك حسن ) الواو للعامل والمعنى معروف صوابك حسن  
 يريد ان كلمة لوف في امثال هذا المقام ليس لتعميق ولهي لاستنباط بل مجرد القرص  
 فلا يحتاج الى الجراء وبهذا سقط ما ذكره الشارح رحمه الله في شرح الكشف  
 في قوله تعالى ( ولا مة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم ) ان الواو لو كان بل حال لكان  
 التقدير والحال لو كان كذا بتقديم الواو على كلمة لو كس التقدير ولو كان الحال  
 كذا ( قوله لا مطلق ) والجراء محذوف ثمل عليه الجملة السابقة والشرطية مؤكدة  
 لها اليه ذهب الجرولي قال الرصي لو كان كذلك لوقع التصريح بالمعطوف عليه  
 في الاستعمال وليس كذلك وفيه ان ظهور ثمرته اجراء عليه اقنى عن ذكره حتى  
 كان ذكره تكرارا وذهب الرضي الى انها اعتراضه ويجوز الاعتراض في آخر  
 الكلام والمقصود منه التأكيد ( قوله لانه احكام ) اي الحكم المفهوم منه فلا  
 يردانه لاحكام في الطرف المرحوح ( قوله وثبت بواسطة ) واسظام لا يقول بها  
 ( قوله اللهم الخ ) وجه الضعف ان التدرج من تعميم الاعتقاد بقوله ولو خطأ  
 وجود الاعتقاد (٦) ( قوله لاحكم معه ولا تصدق ) به اشارة الى ان الحكم الذي  
 هو مدلول الجبر بمعنى الايقاع والانتزاع ( قوله حر لا محبة ) لانه كلام لا شتمه

٧ اراد الحكم الظاهري اي  
 الاتيان بما يدل على الحكم  
 لا الحكم الذهني لا تنقضاء  
 الحكم بالموهوم قطعا

م

٦ وانه موهوم لخبر الكذب  
 في الانشاءات وهو مخالف  
 للاجتماع ( حسن جلي )



على الامداد وبس فانه يكون حرا والابطال انحصار الكلام فيهما ( قوله  
وتسلك النظام ) اي على حكم تصدقه التعريف وهو انه صحيح وما قيل انه تعريف  
لفظي ماله التصديق فذلك استدلال عليه فليس نشي لان العربيين للصدق  
والكذب والحر ورفقه و نظريتها على ما صرح به في المفتاح ( قوله لا يصح هذا )  
اي اطلاق الكذب على احرام مطابق للواقع ولا يجوز ان يكون عبارة عن المطابقتين  
لان الكذب حينئذ امان يكون عبارة عن عدم المطابقتين فلا يصح اطلاقه ههنا  
على المطابق للواقع او عن عدم احدي المطابقتين فلا يكون مفهوم الكذب  
سلب الصدق فحينئذ ان يكونا صريحتين عن طبعه الاعتقاد وسلبها وهو المطلوب  
فتم الاستدلال من غير حاجة الى ما تكلف به الساطرون واشبهوا الكلام فيه  
( قوله ان المعنى بكاذبين صح ) يدبر قوله تعالى ( والله يعلم انك لرسوله )  
في الكشف فان قلت اي فائدة في قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله قلت لو قال  
( قالوا شهد انك لرسول الله والله شهد ان ادعيت انك رسول ) لتوهم ان قولهم  
هذا كذب فوسطا بينهما قوله ( والله يعلم انك لرسوله ) ليبيد هذا الاتهام ( قوله  
بشهادة الخ ) فان هذه التاكيدات لم يثبت لادام فائدة الحر وهو مظهر بهذا الحر  
فيكون تأكيده الحر الصمى في شهادته من هذا لادام فائدة الحر وهو ان التكذيب راجع  
الى قولهم انك لرسول الله فغير لادام فائدة الحر ولم يضر من له لان ما له الى رجوع  
التكذيب الى الحر الصمى ( قوله بن شاه ) اصرت ( ٢ ) من مع كونه حرا لانه مع  
السند وادعى انه انشاء يكون اثباتا للمقدمة المموجة وهو رجوع التكذيب الى  
المشهود به ولم يذكر الدبر عن ذلك ظهوره ان لو كان اخبارا عن الشهادة في الحال  
او على الاستمرار لا يقتضي وجود شهادة اخرى مهم كإقراره الشارح ٧ رجه الله في ابع  
( قوله لان مثل هذا يكون صح ) هذا ايضا اثبات للمقدمة المموجة ( قوله لا كذا )  
في الطي مخرج يكثف قوله لربعت الشهادة المتعارفة اصلها الخصور بالقلب  
والتيين ثم يقال ذلك ادعاه باللسان وليس منى اطلق لفظ الشهادة هي  
ما يظهر من اللسان دون حصوله في قلبه كذا ( قوله فاشترط المواظقة الخ )  
لانه يقال شهادة البرور لكن فان قصص في تحسيرة الشهادة اخبار من علم من الشهود  
وهو الخصور والاطلاع قوله من يصيب الخ ) اي من عدم المطابقة للاعتقاد  
وعدم المطابقة للواقع في الاعتقاد في ثبوت من ادون الصم مسافة ما بين الشيتين  
وتفتح ( قوله فظهر ح ) اي ذكره من انه جواب عن تقدير تسليم رجوعه الى  
المشهود به ظهر فساد ما قيل لانه صهر انه مع برأيه وليس راجعا الى المع الاول وما قيل

٢ الاضرب ابطال الحكم  
الاول والرجوع عنه اما  
لفظ او نسيان او ابطال  
الحكم لانه لا تنهيه مدته  
كالرجوع من قصة الى  
قصة م  
٧ حيث قال لكرير عليه  
ان يقال يجوز ان يكون  
نشيد اخبارا بالشهادة  
في الحال او على الاستمرار  
كما ذكره في شرح المفتاح

٢

لإفساد فيه فإن كلام النظم معنى على أن يكون تكذيب راجع إلى مشهود به باعتبار  
الواقع كما هو الظاهر فحاصل الجواب أن الاسم ذلك جور أن يرجع إلى الشهادة  
أو التسمية أو إلى المشهود به بحسب اعتقادهم فلا بد مع عسادلان فيه اعترافاً بأنهما  
معان أحدهما راجع إلى المفيد باعتبار ذاته والثاني ليه باعتبار قيد وليست  
الثلاثة أساساً لمنع واحد (قوله أن الجواب الحقيقي) وإن كان في الظاهر  
ثلاثة أحوية (قوله في عمارة) أي عزوة توك أو حررة بنى مصطلق (قوله  
أبي بن سلول) سلول اسم أمه غير مصرى للتأنيث وسمية قاب مصبوب صفة  
عبد الله وأبي التتوين (قوله لهمي) هو سعد بن عاذة وبسبب عدم حقيقة وأما هو  
سيد قوم أخرج وعمر زيد بن أرقم الحقيقي ثابت بن قيس له حصنة فيكون المراد  
الم الحقيقي أو عمه زوج أمه عبد الله بن ربيعة وكان زيد في حجره وهو خزرجي أيضاً  
(قوله تحفوا) أي بالله وما قالوا جواب القسم والمراد عبد الله بن أبي وجع باعتبار  
من معه لأنه وقع في رواية أبي الأسود عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
إلى عبد الله بن أبي فسأله فضرب بالله ما قال من ذلك شيئاً (قوله يا ردت الخ) أي  
ما ردت بهذا معاً إلى أن كذبت (قوله أسكر الخ) أسماء كلام وكذا ذكر مؤخر  
والنقدير قال الجاحظ (قوله أسمع اعتقاده مطابق الخ) هكذا وقع في شرح  
العلامة وفي الطيبي شرح الكشاف في صير سورة قاتل قاتل وفي بصير في صير  
قوله تعالى (إن كنتم صادقين) (قوله هو وقع) إشارة إلى أن صير مطابقة للصير  
لأن الواقع يصح حله على صدق الخبر (قوله مع الاعتقاد به مصدق) يعني أن الطرف  
مستغرق في حال من صير مطابقة لأم مطابقة للتأثيرم وقوم الحال من خبر  
المبدأ وإن متعلق الاعتقاد محدود بقرينة المقام لأن اللام فيه للعهد والمراد منه  
اعتقاده مطابق فيردان الصير في مع راجع إلى الاعتقاد وقد مره باعتقاده  
غير مطابق فيلزم اختلاف الراجع والمرجع وأما لم يقدر المتعلق كلفه مع موافقته  
لعمارة الأيضاح حيث قال الحكم أما مطابق للواقع مع اعتقاد الخبر له رعاية ما وقع  
في عبارة القوم كما مر في التحقيق ولا يجوز أن يكون الطرف لعوا متعلقاً بالمطابقة  
إذا المطابقة متعديّة بنفسه إلى المفعول وقدير اللام بقوة العمل ولا يقال مطابق  
مع فالواجب حيث والاعتقاد (قوله ويرم الخ) إشارة إلى أن ما وقع في بعض  
الأمارات من أن الصدق عند الجاحظ مطابق للواقع والاعتقاد والكذب عدم  
المطابقين راجع إلى ما قبل فلا يخالف وتوطئة لهذه الآية (قوله توافق الواقع  
والاعتقاد) أي الاعتقاد بأنه مطابق حيث (أ) يعني إذا كان الخبر مطابقاً للواقع واعتقد

قوله فلا تخالف فلا يكون  
تصريف الصدق مخالفاً  
لما عند الجاحظ من أن  
الصدق مطابق للواقع  
والاعتقاد جميعاً إلا أن  
مطابقته للاعتقاد مذكورة  
بطريق الالتزام وهنا  
وكذا الكلام في تصريف  
الكذب فتأمل م

أ حين إذا كانا معترين  
في كل من الصدق والكذب  
معا م

مطابقته او كان غير مطابق واعتقد عدم مطابقته فيحقق التوافق بين الواقع واعتقاد المطابقة في نفس الامر وجوده وعدمه ومعلوم ان اعتقاد المطابقة يستلزم الاعتقاد بالحكم وجوده وعدمه لان العاقل انما يعتقد الحكم الذي يعتقد انه مطابق للواقع فيحقق مطابقته الخبر بالاعتقاد بحكم الخبر ايضا قيل ان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد لانه سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقة او مخالفة فلا حاجة الى اعتبار توافق الواقع والاعتقاد والجواب ان اعتقاد المطابقة انما يستلزم الاعتقاد بالحكم المترتب على ذلك لا اعتقاد فيحقق مطابقة حكم الخبر لا اعتقاده فيزعم المجهل والصدق عبارة عن مطابقة حكم الخبر للواقع والاعتقاد في نفس الامر فلا بد من اعتبار توافق الواقع والاعتقاد بمطابقة في نفس الامر ليكون اعتقاده بحكم الخبر في نفس الامر فيحقق مطابقة الخبر لا اعتقاد في نفس الامر ( قوله يقع الخط في هذا المقام ) حيث فسر بعض التراح قوله وغيرهما قسین مطابقته الواقع مع اعتقاد المطابقة وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة وترك القسمين الاخيرين اخصى مطابقته الواقع بدون الاعتقاد وعدم مطابقته بدون الاعتقاد ( قوله وفي تقرير مذهب النظام ) حيث بيّن بعضهم كون المشكوك واسطة عبده بواسطة انه ليس بكلام تام وامالروم كونه واسطة على تقدير اعتقاد الاعتقاد في الكذب وعدم لروم على تقدير عدم اعتقاده فتدبر شرح رجاء الله كما ( قوله وقبوقع ههنا في شرح المفتاح الخ ) عبارة الشرح مع المسمى هكذا وعده بعض وهو الجاحظ لا النظام على ما ظن الى طاق الحكم اي حكم المطابق للواقع لا اعتقاد المصراوطة والى لا طابقه اي لا طابق الحكم الغير السابق لواقع لذلك اي لا اعتقاد المجهراوطة وعلى هذا يكون بين الصدق والكذب واسطة هي كون بعض الاخبار لا صدقا ولا كذبا وانما قيدت الحكم بما ذكرت ماسه شيراليه في اخر هذا البحث سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا قال شارح رجاء الله في شرحه وللشارح العلامة مذهب الله تعالى في هذا المقام خطأ محتمل وهوانه توهم ان قوله الى طاق الحكم اشارة الى الحكم المجهود الذي هو المطابق للواقع وجعل ضمير لا طابقه للحكم الغير المطابق للواقع مع انه عائد الى الحكم المذكور الذي فسر بالمطابق ولم يظر الى قوله صوابا ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا ولا الى ان قوله تعالى ( والله يشهد ان السابقين لكاذبون ) ليس بظاهره ملائما لهذا المذهب حتى يحتاج الى التأويل بل هو مخالف له حيث سمي



في اعتقاده فيعذر الناس وبس المراد انه لم يتكلم على خلاف اعتقاده فانه لا يكون حينئذ دليلا على نفيه عن تكلم بخلاف الواقع فظهر عدم كراهة ان كلام العلامة رحمه الله ليس ما يقصده المحقق فانه ذكر التوجيهين وقدم احدهما لرجحانه عنده في الواقع وبالطريق الى الدليل فتشيع اشارح رحمه الله على هذا الوجه ما يقصده منه المحقق وقصده المحقق انما هو ان يتكلم من كل النعم حتى لا يبقى بل يفنى الشكل هذا اذا كان بمعنى الاول من قصص محمد مات وصبره فقضى عليه اي قتله او من قضى حاجته ويحور ان يكون من قصص حكمه ويحتمل ان يكون بمعنى يفعل المحقق من قصص كذا فعنه او يحكم المحقق من قصص كذا حكمت به حكما في الاقليد (قوله لا ان الكدر حصروا الخ) طهر الآية بطل على طلب تعيين احد حالي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم المستويين في اعتقاد المتكلم حين الاختار بالحشر وهو يستلزم طلب تعيين احد حالي الطهر والاستخدام ههنا للتقرير فينبذ ثبوت احد الحالين للمعبر ولا شك ان ثبوت احد الحالين لا يثبت بواسطة ما يعتبر تأهيها في الجمع وكذا تأهيها في الجمع لا يثبتها بل لابد من تأهيها في الارشاع يعني ان خبره بالحشر لا يخلو عن الجهد الامرين المتساويين فيكون المراد بالثاني ما هو متناف وقسم الاول ومعلوم انه غير الصدق وليس الصدق صاره عن مطابقة الواقع والكذب عن عدم المطابقة له او مطابقة الاعتقاد وعدم مطابقة له فيكونان صارتين عن مطابقتها وعدم مطابقتها وهو المطلوب وبما ذكرنا ظهر لك ان اعتبار الحصر على سبيل مع اخلو مدخلا في الاستدلال وان المراد بمنع اخلو المعنى الاعم الذي هو معنى كلمة ام (قوله يحب ان يكون خبره) في التحقيق فيجب ان يكون حال اخلو غير من الكذب ولو في بعض الصور لتصح المقابلة على سبيل مع اخلو (قوله لانهم لم يعتقدوه اي الصدق) ولا بد في السؤال بكلمة ام من اعتقاد احد هما لا على التامين وقد لا يصح الجواب بعم ولا وجه في لا غبار في عبارة المصنف رحمه الله (قوله بعد احوال الخ) دفع لما يرد على المسئ من ان عدم الاعتقاد بالصدق لا ينافي بتردد يديه وبين غيره يعني ان معنى قوله لم يعتقدوه انهم يعدونه عن الصدق بانه بعد بحيث لا يجوزونه فكيف يريدون ذلك عند اظهار تكديسه (قوله لك ان يظهر (٢) وثك ان تقول لانهم لم يعتقدوه قضية معدولة اي موصوفون بعد الاعتقاد وان كان الظاهر المتبادر منه السالبة هيول الى الاظهر (قوله بل على عدم ارادتهم الخ) لا قوله وغير الصدق معطوف على قوله غير الكذب فتقوله لانهم لم يعتقدوه دليل على عدم الارادة

٢ لان عدم اعتقادهم صدقه عليه السلام لا ينافي تجويزهم اياه حتى ينافي التزديد بخلاف اعتقادهم عدمه واما وجه ظهور ما ذكره المصنف فلا ذكره المحقق السيلكوتي سابقا بقوله يعني ان معنى قوله لم يعتقدوه وانهم يعدونه عن الصدق الخ م

وليس خبر المتأ محذوف أصلي هو الراجع إلى الثاني حتى يكون قوله لأنهم لم  
يعتقدوه دليلاً على عدم الصدق (قوله فإن قلت ح) أن جعل الرد معارضة في  
المقدمة كما يشعر به الجرم بموله فالثاني ليس قسماً للكذب بل منزهة قوله لأنه قسمه  
مقدمة مدالة بأنه قسم الأجزاء والافتراء هو الكذب نفسه فسيمه وكان هذا السؤال  
معاً أي لأنسلم أن القصد معتبر في مفهوم الافتراء ولاسم والمعنى قصد الافتراء  
يلزم أن يكون قوله فالأولى غصبا للاستدلال الذي هو مصب المردص بعد المنع  
وأن جعل الرد منعاً لقوله لأنه قسمه كما ينبغي منه قوله ولو سلم به على حوار كون  
القصد معتبراً في مفهوم الافتراء أو حواراً اعتباراً من خارج وكان اسؤال المذكور  
البياناً للمقدمة المسبوقة بإبطال السدين وظهور انتفاء سد آخر يلزم أن يكون قوله  
فالأولى غصبا لمنع بعد إتمام الاستدلال فثبت المقدمة مسبوقة بالوجه أن يقال  
مقصود السائل مجرد الاستفسار وبيان أن توجيه الرد بما ذكرته غير مرضي  
لكونه خلاف اللغة والأصل فالأولى أن يقال في توجيهه هكذا وحيث يكون  
الجواب تماماً للتوجيه السابق وبياناً لعدم تمامية التوجيه الثاني الذي اختاره  
بعض الشراح (قوله في التقييد) أي تقييد الكذب بتقييد سواء كان داخلياً  
ومفهوم الافتراء أو خارجاً عنه متقاداً بمعونة القرين فهو جواب عن كلا الإرادين  
الذين أوردتهما على التوجيه الأول (قوله ولاسلم ح) أراد على التوجيه  
الثاني المذكور بقوله فالأولى قال قدس سره أن ورد لسؤال ح لا ينبغي  
أن قوله الافتراء هو الكذب مطلقاً أراد على اعتبار القصد في مفهوم الافتراء وقوله  
والتقييد الخ أراد على قوله فالنهي أقصد الافتراء فاسئول مشتمل على الإرادين  
والجواب المذكور جواب عنهما فلا معنى لتزيد السؤال عن الإرادين والجواب  
بين التقريرين قال قدس سره حقيقة \* وإن كان كلاماً صوره لاشتداله على المسند  
إليه والمسند والأسناد \* قال قدس سره أو أن لا ينحصر \* أي نقول أن كلام  
المجسور كلام حقيقة لكن انحصار الكلام في آخر والآث داخل عنده بل انحصار  
الكلام الصادر عن قصد وشعور فتدبر فانه قد عطف فيه \* قال قدس سره انه لا فرق  
بينهما أصلاً \* كما هو الظاهر من لا التبرئة والاستثناء التخصيص \* قال قدس سره لا  
فرق بينهما الخ \* وحيث يكون الاستثناء منقطعاً ومن قبل تأكيدهما مدح عابشه  
الدم \* قال قدس سره لأن الأحكام الخ \* يعني أن احتمال الصدق والكذب من  
الأحكام الثابتة لما هي النسبة من حيث هي والمطلوبية وعدمها وكذا استفادتها

من نفس اللفظ وعدمها ما رتب لها ومبالغات لا يرول بتبدل العوارض وبهذا  
 اندفع ما قيل انه يمكن عرق من المعلومات داخله في ماهية النسبة التقيدية فلا  
 يجوز قطع الطرعا منها بخلاف نسبة الحرية وكيف يقال ان المعلومات العارضة  
 بالقياس الى المحاطب مقومة للنسبة التقيدية التي لا اعتبار لوجود المخاطب فيها  
 فضلا عن معلوميتها له \* قال قدس سره فظهر بماد كراه الخ \* قيل ان الشارح  
 رحمه الله تعالى ضرب الخط على قوله فظهر ان النسبة الى قوله ثم الصدق فالظن  
 المذكور ابتداء للعرق يطبق الى قوله ثم الصدق وهو ابتداء للعرق المؤثر \* قال  
 قدس سره فلا اشعار خ \* لا ينبغي ان هذه المقدمة نظرية والقائل بعدم العرق  
 لا يسلها والرجوع ان واحد ان لا يقع في مقام الرهان (قوله الى ما قصد التكلم  
 اثباته اوصيه) اي اظهر ثبوته او انتفاءه في الواقع فان النسب حيث يشعر من  
 حيث هي بوقوع نسب اخرى خارجية فذلك ان احتملت الصدق والصدق  
 بخلاف النسب التقيدية فان لا قصد بعولت ريد العاصل اعلام ان الفصل  
 ثابت لزيد بل اعلام ان ريدا القاصل ثبت له كذا فانسب في المركبات التقيدية  
 لا اشعار لها من حيث هي بوقوع نسب اخرى تطابقها اولا تطابقها بل ربما  
 اشهرت بذلك من حيث ان ريدا اشارة الى نسب حرية مشعرة بالنسب اشارة  
 وهذا هو الوجه الذي افاده السيد قدس سره (قوله او ما يحرى مجراها)  
 وهو الجملة الواقعة في موقع التدا والحر (قوله بان مفهوم الخ) بيان للحكم  
 واشارة الى ان المراد بالحكم الوقوع والا وقوع (قوله لمفهوم الاخرى) اما  
 باعتباره في نفسه كافي لطبيعة او باعتبار اتحاد صدقه على شيء كافي للتعرف  
 وفيه اشارة الى ان الحكم محصور في الحلية والشرطية المتصلة حلية والشرط  
 قبله بجزئية الطرف وادعصلة قضيتان (قوله من اوصاف اللفظ الخ) لان  
 احوالها المصنوع هو من حيث انهما ~~كذلك~~ انما تعرض للالفاظ كالدكر  
 والحدف وكونه معرفة صميم او اسم اشارة وعلا ونكرة وكذلك كون المسند  
 اسما او فعلا وجملة اسمية او فعلية او ظرفية وقواهم الفصل لتخصيص المسند  
 اليه بالمسند من باب احراء حكم املود على الدال فالمراد بالمسند اليه والمسند  
 هو اللفظ لان الفصل لا يقع بين الماظين وما قبل ان الخواص والمرايا انما تعتبر اولا  
 في المعاني فالائق اصطلاح اهل المعنى ان يعتبر المسند اليه والمسند من اوصاف  
 المعاني فليس شيء لا يستمر منه ان لا يكون من المعاني باحدا من احوال اللفظ (قوله

وإنما ابتدأ بأبحاث الخبر ( مع أن تلك الأبحاث لا تختص بأحد ) ( قوله أعظم شأنا )  
 شرعا لأن الاعتقديات كلها أخبار ولغة فإن أكثر المحاورات خبر ( قوله بتصور  
 بالنسبة للكثرة ) من كونه جملة اسمية أو فعلية وظرفية وشرطية ( قوله وفيه  
 تقع الخ ) من كونه ابتدائيا أو طلبيا أو إنكاريا محررا عن مقتضى لظاهر وعلى  
 خلافه ( قوله وفيه تقع ) أي تحصل الربا التي هي انحصار بين أسكلامين ( قوله  
 ولكونه الخ ) عطف على قوله لكونه أعظم شأنا وهو الظاهر إلى معنى الخبر وهذا  
 يلاحظ إلى لفظه ( قوله كالامر والهي ) لم يجعلهما حاصلين في زيادة اللام  
 ولأن هذين الخبرين لا يختصان بعمل الأخبار أشاء كلام لتعليل ولا لنافع فكان  
 صيغة الامر مجموع اللام والمضارع وصيغة النهي مجموع لا والمضارع ( قوله إنما  
 يبحث ) كلمة إنما تأكيد واما المحصر بالنسبة إلى الله الغير الموصوف لهما  
 والمراد إنما يبحث في ما بينهما وعلى أي تقدير لا يرد أن عزه تعالى يبحث عن غير احوال  
 المسد اليه والمسد ايضا فلا يصح المحصر ( قوله أي من يكون تصديقه ) الأخبار  
 في اللغة لأعلام وفي العرف التلطف بالحكمة الخبرية مراداهم بمبطلوا أن يحصل بها العلم  
 ولذا يعتق الكل هيما إذا قال من أخبرني بعلوم ربه فهم شمر واخبروه على العاقبة  
 صرح به الشارح رحمه الله في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى ونشر الدين  
 أمواظهم بها بالمعنى العموي لا بالمعنى المعرفي إلا ما ليس المراد العلم بعمل والآية صرح  
 الزيد الآتي بقوله فإن كان المحاطب حالي الدهن استحي من مؤكديات الخ بل  
 من هو بصدد الاعلام ( قوله كثيرا ما تورد الجملة الخبرية ) أي مراداهم معاها  
 فإن التلطف بها مطلقا لا يقال له المحصر ( قوله كقولهم تعالى حكاية عن امرأة عمران  
 ربنا إنك عالم الغيوب ) فإن اللفظ مستعمل في معناه لكن لا للاعلام بل لمحصر فإن اظهر خلاف  
 ما يرحوه بل ربه المحصر وكذا في الأمثلة النافية ( قوله وبس ما حذر ) أي ليس  
 بأعلام لكون الحكم ولارمه معلوما لا به إنشاء حتى لا يصح شاعدا لشارح رحمه  
 الله ( قوله أم الحكم ) سواء كان مدلوله الحقيقي أو بصري أو الكسافي ( قوله  
 والمراد الخ ) فإن المقصود الأصلي من الخبر أداة التخاطب وقوع اليقظة أولا  
 وقوعها والابقاع والانتزاع وسيلة اليه فإن المخاطب يستبده من الخبر لينقل عنه  
 إلى متعلقه الذي هو المقصود بالاعلام ( قوله لا الأيقاع ) أي ليس المقصود  
 أداة الأيقاع أي إدراك الوقوع وإن كان مدلوله دعوت سابقا من أن  
 دلالة الألفاظ على الصور له فيه وبوسطها على ما في الخارج ( قوله ما كان  
 لانكار الحكم معنى الخ ) يعني ما يصح من قوله وإن كان منكرا وجب توكيده بيان



لاحوال هذا الحكم وان كان اراد به الايقاع لا يكون لاسكاره معنى لامتناع  
 الجزم بعدم ايقاع العيرضاية الامر في ذلك التردد وعدم الجزم بنفيه واثباته فانه دفع  
 الاشكال الذي نجير فيه السحرون ونحملوا لدهمه ( قوله فان قلت الخ )  
 معارضة يعنى ان ديبكم وان دل على ان المراد بالحكم الوقوع لا الايقاع لكن  
 عندنا ما ينفيه وهو انهم اتفقوا على حصر مدلول الخبر في الحكم وعلى نفي كون  
 مدلوله الثبوت ومعنوم انه لا يكون المقصود من الخبر المدلوله حقيقيا او مجازيا  
 او كتابيا فخص مقدمتنا المقصود من الخبر مدلوله ومدلوله الايقاع دون الوقوع  
 فقصود المحر هو الايقاع دون الوقوع فاندفع ما قيل ان ماد كره السائل على تقدير  
 تمامه اتما ثبت ان الايقاع مدلول الخبر لانه مقصود المخرجه وان يكون مدلوله  
 ولا يكون مقصودا كما في المحار والكساية ( قوله حكم المخبر بوجود المعنى ) اى  
 الادراك بوقوع النسبة ( قوله معنى ثبوت المعنى ) اى وقوع النسبة بين الشئين  
 في نفس الامر ( قوله بوقوع شئ الخ ) بخلاف ما اذا كان مدلوله الايقاع فان  
 الشك في تحقق مدلوله في الواقع ( قوله وما اصح صر بريد ) اى عند قصد معناه  
 الحقيقى ( قوله عن نفسه الذى وضع له ) اى عند استعماله فيه كما فيما نحن فيه  
 فلا يراد ان احلاء المعنى عن نفسه الحقيقى واقع كما في اخبار انما الحال احلاؤه من المدلول  
 فالصواب من مدلوله والصواب ليس بصواب لان عدم وجوده انصرت لاسلام  
 الاحلاء من مدلوله معصفا بل من مدلوله الحقيقى ( قوله وحيث لا يتحقق  
 الكذب الخ ) بخلاف ما اذا كان مدلوله الايقاع فان الكذب باعتبار  
 عدم مطابقة مدلوله لواقع ( قوله والروم المتناقض الخ ) عطف على قوله  
 لما اصح اى لتحقيق التناقض في الواقع تتحقق المتناقضين فيه عند الاحرار  
 بالتناقض لدلالة الاخبار بهما على ثبوتهما في الواقع بخلاف ما اذا كان مدلوله  
 الايقاع فانه لا يلزم من ايقاع الوقوع فلا يلزم تحقق التناقضين ( قوله قلت  
 ظهر الخ ) مع تلازمات ثلاث المذكورة كما صرح به في شرح الفتح بسند العلم  
 بثبوت النفي لا يستلزم ثبوته في الواقع دلالة الخبر على الثبوت وانتهامه به  
 لا يستلزم الثبوت في نفس الامر حتى يبرم المحلات الثلاثة ( قوله فكأنهم ارادوا  
 الخ ) بجهة مستأنفة كما قبل فاما معنى كلام القوم انه لا يدل على الثبوت والانتفاء  
 ( قوله وعدم الخروج حتمى ) بشأن كون دلالة الخبر وصيغة يجوز فيها  
 تخلف المدلول عن الدار ( قوله سمعته من فلان ) فان تعلق السامع به يقتضى  
 وجوده قبل عه السامع به فيكون مدلوله خرج زيد بنفس الخروج لا العلة ولو قال

ولهذا يصح ان يقال من اين تعلم هذا فتقول سمعته من فلان كان استه لا على  
المطلوب بوجهين نسبة العمالية ونسبة السماع (قوله ويؤكد الخ) معص على قوله  
ظاهر الخ وابطال المحصر الذي ادعاء السائل بقوله ان مدلول اخر ادعاء هو حكم  
المحصر بوجوه المعنى ولذا اورد ضمير الفصل واد بطل المحصر كان ادعاء هذا  
لما هو ان الخبر يدل على الحكم ليدخل منه الى الثبوت ولا تنفذ قبل ان يشارح رحمه الله  
اول قولهم الخبر لا يدل على الثبوت والانتفاء ولما اول قوله انه يدب على الحكم  
اشاره الى انه ما دل لا يقبل التأويل مثله فله لتدبر (قوله كان مفهوم الخ) وذلك  
لانه لما كان مدلول الخبر هو الحكم فقط من غير دلالة على ثبوت والانتفاء في الواقع  
كان الخبر كالانشاء في الدلالة على النسبة الذهبية فقط من غير شعار بالنسبة  
الخارجية فيكون مدلوله الايقاع بمعنى تصور الوقوع لا تصديق بان النسبة واقعة  
اذ دلالة على الوقوع ولا شك ان من ينطق بالعصبة بصور وقوع نسبة فيكون  
مفهومها جميع القضايا ماسة في جميع الاوقات ولا يكون ثبوت مفهوم قضية  
متناقضا لثبوت مفهوم قضية اخرى فقدر به قد اشكل على الساترين فهم هذه  
الملازمة (قوله ثم الخ الخ) اي بعد ما ثبت ان المدلول الاول المقصدي في خبر هو الثبوت  
والانشاء فالخ الخ ان مدلول الخبر هو الصدق والكسب نشأ عن حوار تحذف المدلول  
عن الدال وابقى للخبر دلالة عليه بخلاف ما اذا كان مدلول الخبر هو الحكم فقط  
فالصدق والكسب كليهما احتمال حقيقي ولا دلالة للخبر على شيء منها فقدر فانه  
قدرل فيه اقدام الساترين (قوله اي الحكم ادى الخ) اشارة الى ان نسبة  
بالمائة انما هو بهذا الاختصار فان الفائدة في البعثة جبري كدده وكرهه شود (قوله  
لما ذكر في الفتح الخ) بيان لوجه تسمية الثاني باللازم يعني ان الاولى لا تنفك  
من الثانية والثانية مفك عنها فتكون الثانية لازمة للاولى دون العكس فليس  
ذكر المقدمة الثانية مستطرا دبا كما وهم (قوله اي لازم لاعم الخ) لا شك  
ان ما نحن فيه لازم اعم بحسب الواقع معلوم بمومه فاعده ان خبر كما هو حكم  
اللازم للاعم بحسب الواقع فاما معنى قوله كما هو حكم اللازم للمجهول المساواة فقال  
الشارح رحمه الله انه كناية عن اللازم للاعم بحسب الواقع ولا يعتمدان بمجهولية  
المساواة لازمة لهما اما اللازم بحسب الاعتماد فقط فصدر واما اللازم بحسب  
الواقع فلانه لا مساواة فيه فلا علم صر عن اندروم باللازم وفائدة كناية تعميم  
الحكم للاعم بحسب الواقع وبحسب الاعتقاد وان كان في محض فيه اعم بحسب  
الواقع ويرد عليه ان ادخل اللازم للاعم بحسب الواقع في مجهول المساواة مع كونه

معلوم اللامساواة خلاف المتبادر من اعقاب مجهول المساواة اذ المتبادر منه ان لا يتعلق  
 العلم بمساواته لا بآثاره ولا بآثاره لافائدة لتعميم المذكور فيما نحن فيه وقال السيد  
 قدس سره في شرحه به كناية عن اللزم الاعم بحسب الواقع فانه اولي بمجهولية  
 المساواة لعدمها حرمة فكأنه قال كما هو حكم اللزم الاعم وفيه ما مرواه لافائدة  
 في سلوك طريق الكسبية مع ايهاه خلاف المقصود والقول بان الكسبية  
 ابلغ من الصريح الذي يقع في المقامات الخطائية وقيل انه كناية عن اللزم الاعم بحسب  
 الاعتقاد فان مجهولية المساواة يتبادر منه ان لا يكون مساواته معلومة والمقصود  
 منه التشبيه يعني ان حكم اللزم الاعم الواقعي كحكم اللزم الاعم الاعتقادي  
 في ان اللزم يتحقق صد يتحقق للزوم دون العكس وان كانا في احدهما بحسب  
 الواقع وفي الآخر بحسب الاعتقاد وفيه انه لافائدة في هذا التشبيه فان الثاني  
 ليس اظهر من الاول وقيل انه حقيقة قبل المراد بقوله يمنع ولا يمنع الحكم  
 بالامتناع وحكم ( ٢ ) بعدم الامتناع وفيه انه خلاف الظاهر مع ان الامتناع  
 والامتناع فيما نحن فيه بحسب الواقع وقيل ان قوله يمنع ولا يمنع على  
 ظاهره وانقصود ان لا يعني انه حكم ما نحن فيه كحكم اللزم المجهول  
 المساواة في الامتناع والامتناع وان كان في احدهما في الواقع وفي الآخر في الاعتقاد  
 وفيه انه لافائدة في هذا التشبيه ونحسب ان المراد باللزم المجهول المساواة معاه  
 الحقيق وانما احتاره على اللزم الاعم للاشارة الى ان المقصود وهو كون الثاني  
 لازما للاول لا يحتاج الى ثبات عموم الثاني بل يكفي عدم العلم بمساواته للاول وجواز  
 وجود الثاني بدون الاول ثم المراد باللازم الاعم بحسب الاعتقاد ما يجوز العقل وجوده  
 بدون اللزوم فيناون ما يعتقد عمومه وما يكون حاليا عن اعتقاد عمومه ومساواته  
 وبالجملة ما لا يكون معتقدا مساواته يجوز صد العقل وجوده بدون اللزوم فان بناء  
 صدم التصوير المذكور على اعتقاد المساواة قال الشارح رحمه الله في شرحه  
 لفتح اذا لم نعم المساواة لم يمنع صد العقل وجود اللزم بدون اللزوم لان معنى  
 الامتناع اعتقاد مساواة وكون اللزم ملزوما فتى انى انى فاقبل قد سبق  
 للزوم المجهول مساواة فرد آخر وهو اللزم المساوي في الواقع مع انه لا اعتقاد  
 بالمساواة ولا بلاهية مشأ فقه التدبر ( قوله هي الحكم ولازمها ) اي العلوم ان  
 ( قوله ومعنى اللزوم ) اي ليس اللزوم بينهما باعتبار التحقق طواز تحقق الحكم  
 من غير وجود التكلم و محطب فصلا عن الخبر بل باعتبار الافادة وانما اعتبر الشارح  
 رحمه الله الافادة رعاية لسوق عبارة المصنف رحمه الله حيث قال لاشك ان قصد

٢ وعدم الحكم بالامتناع  
 نصه في محله

المخبر بخبره افادة الحكم والمراد من الافادة ما يترتب عليه اعنى يعلم لان الافادة بالمعنى  
 المصدرى مقصودة من الاخبار دون الخبر وكذا الحال في الاستفادة فالرؤم يسهما  
 باعتبار العلم ( قوله ورعهم العلامة الخ ) اطلاق الزعم على ما ذكره العلامة رحمه الله  
 ليس لعدم صحته في نفسه فان الرؤم بين العلوم وبين اعتبار العلم وبين العلمين باعتبار  
 التعقق بل لكونه غير مرضى عند السكاكي رحمه الله لتصريحه بخلافه لكن يمكن  
 ان يقال المراد باستفادة الحكم الحكم المستفاد عبره بالاستفادة تسبها على انه انما  
 يطلق عليه الفائدة من حيث الاستفادة لا من حيث نفسه ( قوله صرح به الخ )  
 حيث قال فائدة الخبر لما كانت هي الحكم او لازمه ولازم الحكم وهو كون الخبر عالما  
 حكم ايضا الخ فاعتبر الرؤم بين نفس الحكم وكون الخبر علم له لا بين استفادتهما  
 واما اطلاق فائدة الخبر عليهما باعتبار المعنى المعوى والاطهر في ذلك ما ذكره  
 في بحث تعريف المسد اليه حيث قال واداكما اى المسد والمسد اليه معلومين  
 فادانستفيدا مع فانا نقول استفيد اما الارم الحكم او الحكم فاطبق الحكم والارم  
 على المستفادين دون الاستفادة ( قوله اى يمنع الخ ) فانه صريح في امتناع  
 الامتناع بين العلمين في الحصول ( قوله اذا التقدير ان خبرهما الخ ) اى المقروض  
 ان حصول كل منهما انما هو من نفس الخبر من غير اعتبار امر اخر حيث قلنا من الخبر  
 نفسه في كل واحد منهما وليس المراد تقدير حصول خبرهما من الخبر نفسه  
 على ما وهم فاورده عليه ان التقدير المذكور مجموع ادلاذكره فيما تقدم ( قوله فيه  
 الخ ) اى به انصهر رحمه الله تعالى في الابصار وفي بعد انسه اشارة الى ان الحكم  
 المذكور يدبى وقصد المصنف رحمه الله تعالى ار له لفظاً ( قوله ولا يمنع ) عطف  
 على قوله يمنع داخل تحت التفسير ( قوله فان قيل كثيرا الخ ) اعتراض اورده  
 بعض شراح الايضاح بطريق انفع على قوله مع ان سمع خبر من الخبر كاف الخ  
 وعلى قوله لحوار ان يكون الاول الخ لعدم ذكر اثنين عليهما في الابصار  
 واجاب عنه الشارح رحمه الله تعالى بانها مقدمة المجموعة بالدليل الذى لخصه  
 سابقا فقوله وفيه نظر مع وسد كما قرره في الحاشية المقولة عنه ويؤيده  
 الاكتفاء على تحقق السماع بدون العلم الثانى من غير تعرض للعلم الاول وقوله ولو سلم  
 في الجواب الثانى بالمعنى المعوى لانه اثبات مقدمة المجموعة وليس اعتراضا على  
 ما لخصه الشارح رحمه الله بطريق المنع او المعارضة فوله والاولى تمتنع بدون  
 الثانية كما قيل اما الاول فلانه مقدمة مدقة وان رجم ي مع مقدمة يدبىها  
 اعنى قوله لان حلة حصوله سماع خبر من الخبر كان الجواب اعادة لفظة المجموعة

بمعناها وقوته وفيه نصر إعادة لدمع وأما الثاني فإلا يكون الجواب الأول حيثئذ  
مع القول ولا يخطر سر الخ في كافي في ذلك ان يقال لانسلم ذلك والذهول انما هو  
عن العلم بالعلم ويكون قوته وفيه نصر مع السند ادلا يمكن حمله على اثبات المقدمة  
الممنوعة كما لا يخفى ويكون الجواب الثاني مع اللزامة المذكورة بقوله اداسما  
حجرا وحصل لنامه ح وليس كذلك لا بقوله وبهذا يتم مقصودنا صريح في اثبات  
المقدمة الممنوعة (قوله ضروري الخ) اي (٣) لا بد من لانه يدهي لان قوله لوجود  
علمه لا يشك البهامة (قوله وذهول الخ) بيان لمنشأ عطف السائل زائد على الجواب  
والذهول هما بمعنى المفلة وهو عدم التصور مع وجود ما يقتضيه لا بمعنى عدم  
استتبات التصور انه لا حصول لعل بالعلم (قوله وعيد نظار الخ) لا ما لا يسلم  
ان هذا ضروري و يمكن ان يكون كذلك لو كان السامع حلة مستلزمة وهو ممنوع  
اذ لا بد فيه من التفات نفس واحصار الخبر والخبر قصدا (قوله ويمكن ان يقال  
الخ) يعني ان الارم عبارة عن المعلوم والمعلوم عبارة عن العلم بالحكم على ما هو  
مقتضى السوق حيث اكتفى ببيان الارم والقزوم بينهما في التحقق كما هو المتبادر  
من القزوم اي كل تحقق العلم بالحكم من الخبر تحقق كون الخبر عالما به وان لم يتحقق  
العلم به والقول بان القزوم نفس الحكم ليكون اللازم والمعلوم على وتيرة واحدة  
والقزوم باعتبار العلم من جانب القزوم وباعتبار التحقق من جانب الارم فاعتراف  
بان القزوم هو العلم دلالة للقزوم من طرف واحد من الوجود الخارجي والذهني  
قال قدس سره فسر فائدة الخبر ولارمها اولانا بالحكم وكون الخبر عالما به  
موافقا لما في المنساح وذكر الخ ذكر اولان القزوم في الافادة ثم رتب عليه  
ان القزوم بهما ليس الا باعتبار الاستفادة وعطف عليها العر اشارة الى اتحاد  
الكل والتفصيص بتعبير كما ذكرناه قال قدس سره مقصود السائل من عدم  
القزوم بهما قال قدس سره باعتبار القزوم بين الخ يعني ان القزوم بين  
نفس الحكم والعلم يكون الخبر عالما باعتبار تحقق القزوم بين متعلقيهما اي العلم  
بالحكم ونفس الارم قال قدس سره اراد الخ يعني ان المراد من حصول  
صورة الحكم الادراك لا انطبق لا التصور المقابل للتصديق قال قدس سره  
مسئلة فيضة لغة ولو بجارا فلا ينافي ما في المواقف من ان اطلاق العلم على غير  
الاعتقاد الحازم اصبق خلاف الشرع واللعنة والعرف قال قدس سره  
اذا قلنا الخ هذا ظهر ادقير افاد المتكلم بالحكم واما ادقيل افاد بالخبر الحكم  
فالظاهر ان معناه افاديه حصول صورة الحكم واما الاعتقاد به فيستفاد من امور

اي لا بد منه (نسخه)

خارجة عن الجبر ( قوله وقد يراد بالمخاطب المخ ) اورالمسكاكي رحمه الله هذا الكلام في اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر والمصنف رحمه الله اشار بإيراده ههنا الى انه ليس منه لان الاخراج على خلافه ان يورد الكلام بخصوصية من كونه ابتدائيا او طليعا او اسكاريا على خلاف خصوصية التي يقتضيها ظاهر الحال وفيما نحن فيه القاء اصل الكلام الى العالم اسى لا يلبق به الالتقاء بتزويله منزلة من لا علم له من غير نظر الى كونه حائرا او سائلا ومكرا في الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر انظر الى كيفية الكلام وههنا لنظر الى اصل الكلام فقوله وقد يراد بالمخاطب المخ جملة معطوفة على قوله لاشك ان قصد المخير المخ وانقصود منه ان الافادة التي يقصد بها من هو تصددا لا خبر قد يكون تحقيقا بان لا يكون المخاطب عالما بهما وقد يكون تريبيا بان يكون عالما منزلة من لا علم له بهما واما ذكرنا ظهور ان ما قاله السيد قدس سره من ان مدخل اعم من ان يكون حاليا او سائلا او مكرا والمراد ههنا الخالي كما في المفتاح وشئت داخل في قوله وقد يجعل غير المكركم كالمكركم والى معلوم ما نقابته لامسسه ههنا كلام وحروح عن مذاق المصنف رحمه الله والشارح رحمه الله انهم يقتضيه لهم الدققة قال كان اللائق ان يورد هذا الكلام في خلاف مقتضى الظاهر كما في المنهاج الا انه اورد به المصنف رحمه الله ههنا حوالا لسؤال مقدر وهو ان يرد ان المخير قد لا يقصد بخره افادة الحكم او لارمه بان يلقى الكلام الى العالم بهما ولم يذكر ان المراد بالخبر من هو تصددا لا علم ومن لا يقصد بخره افادة الحكم ولارمه ان يرد بقوله ( قوله ومثله المخ ) اى مثل هو كتاب هي عصا في انه حوب لمسائل المعارف لعدم تجريه على موجب العلم وهو ترك السؤال للحكمة وهو استحصار احوال العصا ليظهر التفات بين القلب والمقلب اليه وان لم يمكن فيه تنزيل الخطاب العالم منزلة الجاهل ولا تريبيل المعلوم منزلة المجهول وهذا قال مثله ( قوله وان شئت ) اى ان شئت شاهدنا على ما ذكر من تنزيل ههنا اى عدم كلام رب العزة وهو قوله تعالى ( ونقد علموا ) المخ واللام الاولى حواب لقسم المقدرواللام الثانية للاشياء متعلقة بعلوم ومن شتره متدا حرمه في الآخرة من خلاق والجملة في خبر مفعول علموا واخلاق نصيب ومن رائد لنا كيد التي اى والله لقد علموا ان من استدلل كتاب الله بكتاب الله في الآخرة شئ من النصيب واللام الثالثة ايضا حواب للقسم واجمة القسم معطوفة على القسمية الاولى اولوا واعتراضية وما كره بميزة نصيب اسمهم الذي في نفس والمخصوص

بالدم مخنوق يروى له لنس شئت شروا به حظوظ انفسهم اى دعوها او شروها في  
 زعمهم ذلك الشر ، ولو شرطية ومفعول يعملون محذوف او منزل منزلة اللازم والجراء  
 محذوف اى لو كانوا يعلمون مدمومية الشراء اند كورا ولو كانوا من اهل العلم لامتنعوا  
 عن ذلك الشراء فمفعول يعملون يعيد مضمون الجملة التى هي مفعول صلوا اعنى من  
 اشتراء ماله في الآخرة من حلاق لان الشراء اندك كور لما كان موجبا  
 للحرمان في الآخرة كان مدموما غاية المدمومية فاندفع ما قيل ان مفعول يعملون  
 مادن عليه ( لنس مشروا به انفسهم ) اعنى مدمومية الشراء ومفعول صلوا  
 انه لانصيب لهم في الآخرة والعلم بانه لا نصيب لهم في الآخرة لا ينافي نفي العلم  
 بمدمومية الشراء بان يمدروا ما حقه فلا تنزيل ( قوله ككيب تجدد الخ ) تجد  
 احتياجا جواب الامر من حيث لمعى او حال من فاعله او مفعوله وصدره مفعوله  
 الاول والثاني بصف وكيف حال من مفعوله الاول والمعنى حذ بكلام رب العزة  
 مجدوا واحدا وله واحد لاهل الكتاب بالعلم مكيبا بكيفية ما ومن قال ان جملة  
 كيف تجد وقع حالا من فاعل الامر او مفعوله اى مقولا في حدث اوفى حقه  
 يأتى شئ لان كيب مفعول لا كيب قدم عليه لتصح في الاصل معنى الاستفهام  
 وان اسلم منه ههنا لم يرد التعميم ( قوله يعنى ان شئت الخ ) يعنى ان مفعول شئت  
 تنزيل العالم منه لا العالم بالفائدة ولازمتها وان كان سوق الكلام فيه لان الاستعداد انما  
 هو في تنزيل العلم منزلة الجهل لا في خصوصية المتعلق بل في تنزيل وجود الشئ منزلة  
 عدمه مع قطع اسطر من خصوصية العلم ( قوله اهم من مائة الجبراح ) المستفاد من  
 الآية تنزيل العلم شئ بخصوص من منزلة عدمه ومعلوم انه لا مدخل لخصوصية ذلك  
 الشئ في التنزيل فالمستفاد منه تنزيل العلم مطلقا ومنه يستفاد عموم المتعلق ( قوله خطاية )  
 اى منسوبة الى الخطية وهى صاعقة بعيدة الاقناع لتركه من مقدمات مقولة ( قوله  
 بلوح عليه اثر الاهمال ) ولا فلا هذا الخبر اعنى ليس لهم غير لو فرض كونه ملقى اليهم  
 فلا معنى لكونهم تالين بمضمونه كيف وقد تحقق في قوله ولقد علموا تقيصه وهو ان لهم  
 علمه وبعد التبا والتى لا معنى لتربلهم منزلة الجاهل بان ليس لهم علم بان اشتراء  
 ماله في الآخرة من حلاق بل انه كان ولا بد فينبغي ان ينزلوا منزلة الجاهل بان لهم  
 علما بذلك وبإحاطة همه بكلام من الالهة بحيث لا يسع انقال لبيان اهماله كذا  
 فعل به رجه لله اقرب جواب من مع الذى اشار اليه بقوله لو فرض يعنى لانفسم  
 كون هذا الخبر ملقى اليهم لان الخطب الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ان الخطاب

صرحنا الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وتعرينا بهم ولد كد بالقسم فاندفع  
 الاعتراض على التوجيه الثاني ايضا عن انه في ان يستعد من قوله تعالى ولقد علموا  
 ثبوت العلم لهم حقيقة والمستعد من الخبر يلقى اليهم في العلم صم تزيلا ولا مفاة  
 بينهما وعن الثالث ان العالم اذا عمل بخلاف عمله كان عدده غير له الجاهل في عدم ترتب  
 ثمره عليه ومقتضى هذا العلم ان يتبع عن ذلك العمل صم يحس فيه كانوا عالمين من ليس لهم  
 علم وانهم بمنزلة الجاهل في ذلك الشراء ومقتضى هذا ان يتبعوا عنه فادام يتبعوا  
 كانوا بمنزلة الجاهل في عدم جرمهم على مقتضى هذا علم فلقى الخبر اليهم فانه ليس لهم  
 علم مع علمهم به فقدر فانه لعابه العموم والاشكال يوضح عنه ان الاشكال (قوله لا يوافق  
 ما في افتتاح) لانه صريح في ان العلم المتبني والحق هو علم اهل الكتاب بمضمون لم  
 اشتراه ماله في الاخرة من خلاق وكلام القائل الاول صريح في ان العلوم الذي تزل  
 العالم به منزلة الجاهل هو مضمون هذا الحكم وهو انه ليس لهم علم به فلا يتبعون  
 ويلزمه ان يكون العالم بذلك هو المحاط به في الكلام وكلام القائل الثاني صريح في ان  
 العلوم هو مضمون قوله ولقد علموا ان اشتراه الآية ويلزمه ان يكون المحاط به هو  
 العالم بذلك كذا نقل عنه وقد عرفت ان دفاعه بما سبق لان المحاط به يعلم المتبني الذي  
 لطريق التعريض هو اهل الكتاب وكانوا عاين يعلم المتبني تحقفا وبي العلم عنهم  
 تزيلا بعد ان يلقى اليهم اخر ان تعريضا معلوم انه ليس المقصود به لادام انه فكون  
 من قبيل تزييل العالم بهم بمنزلة الجاهل قال قدس سرمد اي ما ربيت حقيقة لكون  
 الاثر المترتب خارجا عن طوق الشر ادر ربيت صورة مباشرة اسباب الرمي فلهما جهتان  
 في الرمي واثباته والحق والمتبني امر واحد فلا يرد به حيث لا يكون الحق والمتبني  
 واحدا والكلام فيه قال قدس سرمد وعدم صحته مح لا ان راد ان اكتسب بمجرد  
 مباشرة الاسباب لانه هو المعارف اعني انفس انفس فكون المعنى ما ربيت تأثيرا ادلا  
 تأثير في المعرفة لقدرة العدد ادر ربيت باستعماله مصحح على رأي من يكره اكتسب  
 (قوله واذا كان قصدا مح) يعني به فينبغي حرايقه شرص محدود دل عليه ان الكلام  
 السابق وقد صرح به في الاصح ووجه ترتب به اذا كان المقصود  
 افادة المحاط به كان للابق رعاية حبه في الافادة فينبغي ان يقتصر  
 في التركيز على قدر احتياجه ولا يراد عليه حذرا من الغفوي في ان الكلام  
 ولا يقتصر على حذرا عن اقوية الكلام فان قص لعدم افادته المقصود لغو  
 (قوله الى تفصيله) اي تفصيل الاقتصار على قدر حاجته في طلب (قوله خالي الذهن



عن الحكم النح ( مراد بالحكم الوقوع واللاوقوع كما في السابق اعني قوله اعادة الحكم  
واللاحق اعني قوله والتزدد فيه فاب. تزداد انما هو في الوقوع واللاوقوع دون الايقاع  
والاثرع وكذا لا تكار ومعنى خلو لذهن عنه ان لا يكون حاصله فيه وحصوله فيه  
انما هو الاذعان به فيكون احس حاليا عن الاذعان به والخلو من الاذعان لا يستلزم الخلو  
من التردد فان الادعاء والتزدد متساوي لا يستلزم الخلو من احدهما الخلو عن الآخر  
فظهر فساد ما سبق لي بعض لا وهم وان شاء عدم التناهي في الخلو عن الحكم وان ما قبل  
ان مبني كلام الشرح رحمه الله على الاستخدام بارادة الايقاع عن لفظ الحكم والوقوع  
عن ضميره او على ارادة احد من امر الحكم وتخصيصه بالتصدق ليس بشي كعب  
وانه صرف ثلث من الظاهر ولا يدفع به عدم الحاجة الى ذكر التردد عاينه عدم لزوم  
الاستدراك (قوله على الوقوع النسبة مح) عبر بترك التقيدي مع ان المراد ان  
النسبة واقعة او ليست بواقعة بتخصيص على ان الخلو عن الحكم عبارة عن عدم  
تعلق العلم بالوقوع واللاوقوع سواء تعمق العلم بالنسبة او لا بخلاف الخلو عن التردد  
فانه لا بد من تصور النسبة ولذا قل في ان النسبة هل هي واقعة ام لا بد كر الاستفهام  
عن حكم بعد النسبة (قوله ام لا) مقطوعة كان المتردد ينقل من الاستفهام عن حكم الى  
الاستفهام عن حكم آخر في ارمي قال لا بد من وقولك ارد عدك ام لا مقطوعة كان  
عد السائل ان يريد اعداه فافهم بتركه مثل ذلك النفي في انه ليس بعد فقل ام لا  
واعادها مقطوعة لا لو سكت على قوله ارد عدك لعل المتألم انه يريد اهو عدك  
ام ليس عدك فلا بد ان يكون لقولك ام لا فائدة محددة وهي تعبر عن كونه عد  
الى ظن انه ليس بعد وهذا معنى الاصطع والاصرار انتهى واذا كانت مقطوعة جاز  
استعمالها مع هل فانه تستعمل مع جميع كذا الاستفهام فافهم فانه دقيق قدرل فيد الاقدام  
(قوله ولا يحكم بشي النح) قد نتج عن الخلو عن الحكم مع وجود التردد (قوله وهي  
ان النح) لم يذكر القسم هه مع ذكره في صورة الاستكار لان الاستثناء عن هذه  
المؤكديات يستلزم الاستثناء عنه لا به لا بد معه من اراد نص هذه المؤكديات (قوله  
واممية الخلة النح) اي كونه اسمية لا صيرورتها اسمية كما وهم فانه لا يشترط  
في التأكيذ كونها معدومة (قوله وحروف الصلة) اي حروف الريادة فان الفرض  
منها التأكيذ وليست موصوفة بالتأكيذ والالكات مترادفة لان هي رابطة  
في الكلام لا يتغير به المعنى بخلاف ان هه موصوفة بالتأكيذ يتغير به المعنى قال

قدس سره المراد بالحال آخ \* لا حاجة الى هذه التفسيرات لكونها مدكورة  
في قوله وانما انحصر \* قال قدس سره فهو المتعدد قبل يحور ان يكون النسبة  
حاضرة في ذهن المحاسب من غير ان يعتد الى وقوعها ولا وقوعها وطلب ايقاعها  
وانتفاعها والجواب ان النسبة الحكمية هي نسبة الامة الجبرية هي النسبة المشهورة  
بالوقوع واللاوقوع فلا يمكن تصورهما بدون ملاحظة الوقوع واللاوقوع نعم  
النسبة بمعنى الربط بين الشئين يمكن ملاحظتها بدون الحكم والتعدد \* قال قدس  
سره فيمكن اعتبار اطلاق المح \* خلاصته ان في صورة حلول عادة لازم لازم بين  
لاعادة الحكم فيمكن اعتبار التحريم عن التاكيد لعادة الحكم واعادة لازمه  
بمخلاف صورتي التردد والانكار فان التاكيد لا يصح حكم لا يستلزم تأكيده العلم  
به الا بواسطة مقدمة هي ان اعتقاده بالحكم يمنع مطابقة الحكم فاذا كان  
مطابقته مؤكدا قوما صده كان اعتقاده ايضا كذلك وبما حرره اندفع ما قبل انه  
لاتفاوت بين الحلول وبين التردد والانكار في ان شئ ما لم يعتد على وجه الاتصال  
في لازم حتى لو اعتد ذلك صار للارم فائدة ويمكن اعتبار كل منها في اللازم  
على وجه التعبدية \* قال قدس سره وعدا له في آخر الخ برهان بعد الفاء الخبر  
من غير تأكيده لا يتصور بهما التردد والانكار فلا حاجة الى التاكيد بمخلاف صورتي  
التردد والانكار فانه بعد الفاء الخبر الغير المؤكد يتصور بهما التردد والانكار فلا بد  
من التاكيد فاندفع انه لا يتصور حلوله من لاسماع من غير المتكلم بهذا المعنى بعد  
الالفاء لكنه يتصور قبل لالفاء كافي صورتي التردد والانكار فانهما يتصوران  
قبل الالفاء لا يتصوران بعده \* قال قدس سره ثم اظهر ح \* يعني ثم اعلم ان ما ذكرناه  
من اعتبار الاحوال الثلث بالقياس الى اللازم خلاف ما هو الحال به بطريق الكناية  
حيث جعل اعتبارها في اصل الحكم كناية عن اعتبارها في لازم والظاهر ان ظاهر  
الحال انك اذا اعتبرت هذه الاحوال في اللازم صار عادة لازم مقصودا اصليا واعادة  
اصل الحكم مقصودا تعبائيا يسعى على مقتضى ظاهر احاد راجع عن ما يعيده صريحا  
فيكون حينئذ فائدة الخبر وبما حرره اندفع ما قبل ان قوله ثم اظهر حيث ينبغي انه يمكن  
اعتبار الحلول بالقياس الى اللازم ما قبل من قوله يمكن اعتبار الحلول المح وقال  
قدس سره وانت خبير الخ \* اعادة لمسبق من قوله هي انه اذا اريد حل المتكلم  
الخ لان فيه تفصيلا ليس فيما سبق فلذلك اعاده (قوله حسن تقويته) فيه  
اشعار بان هذا في اقتضاء المؤكد دون المرتبة الاولى من لاكار حتى لو تردد لم يعد

ذلك ( قوله قال الشيخ في دلائل الإيجاز ) أكثر مواقع الخ ( قال في شرح المفاتيح ذكر الشيخ عبد القاهر بن محمد بن محمد بن كيد أدا كان للمائل ظن في الطرف الآخر للقطع بحسن صالح في جواب كيف زيد و دشم في جواب انهم زيد أوقاعد من غير تأ كيد انتهى أقادان ذكران في صرة الشيخ بطريق انتهى دليل أنه ذكر في الدليل صحة جواب سماح بدون أن كيد ولو كان الحكم مدكور بخصوصاً بأن عده لاورده مؤكداً بما سوى أن وما قبل أنه يجوز أن يكون كلامه مخصوصاً بأن لكونه على التثنية كيد مفيداً لعائنه وأن الاستغناء بذكر صالح بدون التثنية كيد يظهر صحة الجواب بغير أن بطريق الأولى فيه أن كونه على التثنية كيد ومعيداً لعائنه بموجب كيف وأنه قد يستعمل لمجرد الاعتناء بشأن الحكم من غير قصد التثنية كيد بخلاف سائر الموكدات وتستعمل في جواب التردد فلا يكون مفيداً لعائنه ( قوله هو الجواب ) تعريف لفظ الجواب ليس لفصير بل من قبل والدك العدائ كونه أكثر لمواقع معصوم مشهور فضمير انفصل لتثنية كيد الحكم وكذا إذا كان مستنداً وأما قال أكثر مواقع معصوم مشهور فضمير انفصل لتثنية كيد الحكم وكذا إذا كان الرغبة فيه ( قوله طرأ ) في تاج الميهدي الطرأ كان يردن فالضن ههنا بالمعنى المعوى كما في قوله تعالى ( وما تدرى كمالها ) انظر الاطراء ) وليس بالمعنى المصطلح انتهى الاعتناء بالمعنى بالزم حتى يرد أنه إذا كان له ظن كان داخلاً في المنكر ولو أدنى الانكار ( قوله فاما أن يحتل تعدد الجواب أصلاً الخ ) أي أما جعل مجرد الجواب من غير اعتبار اشراف المدكور أصلاً مقتضياً لا يراد أن لا يصح ( قوله لا يستقيم ) أي لا يكون و ر ر هي الأصل ومقتضى الظاهر ( قوله لا يقتضي به ) كيف وقد وقع في كلام الفقهاء نحو قال في كيف است قليل عليل \* قال قدس سره فيه بحث الخ لا يخفى أن السؤال والجواب في جميع صور الاستفهام إنما هو بالجملة الخبرية الدالة على الحكم على الوقوع واللا وقوع فالمطلوب والمفاد هو التصديق لأنهم اصطلموا على أن جهة الحكم إذا كان باعتبار نفسه بعد العلم بالنسبة والطرفين مخصوصاً بهما فهو مقتضى التصديق وإذا كان جهته باعتبار أحد الطرفين أوقف من قبودهم فهو مقتضى التصور كما صرح به الشارح رحمه الله في بحث الاستفهام بعد ملاحظه الاصطلاح لا ورود لهذا البحث ولو لم يلاحظ يلزم أن لا يصح الجواب أصح بعد لانه لا فائدة التصديق في ثبوت الصلاح والمطلوب التصور \* قال قدس سره \* هو المطلوب الخ \* يعني أن القوم نسب محوا في قولهم كيف وأين وأمثالهما لطلب تصور مع أن المطلوب بها التصديق بساء على أن

التصديق الحاصل بعد الجواب لا ينافي عن التصديق الحاصل قبله في جميع تلك  
 الصور إلا باعتبار التصور قد عرفت أنه لا حاجة إلى القول بالسبح \* قال قدس  
 سره ثم إن اشترط المح \* يعني إن اشترط الشيخ يقتضي عدم الفرق بين طلب  
 أصل التصديق وبين طلبه بخصوصه في أنه لا يحسن \* تكيد بدون ظن الخلاف  
 ويحسن معه والاولى أن يفرق بينهما بأنه يؤكد في الاول لأنه مزدرد في التصديق  
 سواء كان له ظن الخلاف أولا ولا يؤكد في الثاني لحصول التصديق \* فان قدس  
 سره فلهذا يؤكد \* ينتقص بقوله تعالى ( يحسب الإنسان أن لن نجوع  
 عظامه بلى قادرين على أن نسوي آله ) وهو له تعالى ( ستبرأكم قالوا بلى ) \* قال  
 قدس سره فلا حاجة المح \* ومن حار إرادته نظرا إلى كونه لطلب التصديق  
 بخصوصه فلا ينتقض بقوله تعالى ( انهاقرة صغراء ) في جواب ما لونها \* قال  
 قدس سره أنه لا يلزم المح \* حوار إن يكون مشروطا بكون السؤال عن أصل  
 التصديق وفيه أنه يلزم أن يكون أنه صالح في جواب كعبه بخلاف الأصل \*  
 قال قدس سره اعتبار ظن السائل المح \* ففي لا شرط أنه كور مجرد هو الدليل  
 عليه وهو لا يسمع وما قيل إن الدليل عليه الاستعراء ليس بشيء لأن الاستعراء دليل  
 على أن أكثر موافقة الجواب لا على الاشتراط \* فان قدس سره وهذا القدر الذي يكون  
 السؤال عن أصل التصديق كاف في استحسان التكيد ولا يلزم أن يستحسن في جميع  
 صور لسؤال حتى يلزم عدم صحة سباح في جواب كيف ربه \* قال قدس سره والى  
 المح \* يعني إن الصورة التي ذكرها الشيخ لا يراد أن يكون له ثلث على خلافه  
 فلا يعد ادخاله في أمكر وفيه أنه لا اعتماد في تلك الصورة فكيف يدرج في أمكر \*  
 قال قدس سره وسباح \* لأن السؤال عن السبب الخاص سؤال عن أصل التصديق  
 كقوله تعالى ( أليس لأمارة بالسوء ) \* منه جواب عن من العس إماراة  
 بالسوء بخلاف السؤال عن السبب بطلب منه سؤال عن التصديق  
 بخصوصه \* كقوله سهر دائم وحرر طويل فانه جواب عن ما سبب  
 تلك ( فوله ادكدوا ) طرف المول الدلون عليه بحكاية فانه بقول قول العبر  
 وفيه تعريض لصاحب الكشف حيث قال فان قلت قد قيل أولا . ليكم مرسلون  
 وانا ليكم مرسلون آخر اقلت لان الاول اثناء احبار واثني جواب عن اسكار  
 انتهى يعني ان الاول انصافا وقع بعد انكيبه كمب يكون اثناء احبار لان اسكديب  
 في المرة الاولى ضعيف وفي المرة الثانية قوى عند ختلف الكلامان في التأكيد

وفي شرح المفتاح اشترى بقوله ابتداء اخبار النظر الى ان مجموع الثلاثة يسبق  
 منهم اخبر فلا تكذب لهم في مرة الاولى فيحمل التأكيدها على الاعتناء والاهتمام  
 منهم بالخبر انتهى وفيه بالرسالة الثلاثة كانوا عاقلين بانكارهم والكلام المخرج مع المكر  
 لا يقال له انه ابتداء اخبر وقيل انه بمرارة ابتداء اخبر بالنسبة الى المرة الثانية  
 لاحقية وقيل معناه اخبر غير مسوق بخبر اخر ولا ينبغي ضعفهما وعدي ان  
 ما ذكره السكاكي رحمه الله تعالى على قوله تعالى ( فقالوا انا اليكم مرسلون )  
 معطوف على قوله تعالى فكذبوهما والله متعقيب فهذا القول صادر عن الثلاثة بعد  
 تكذيب الاتيين والتعريض بثبوت كراهة طريقة المتكلم مع الغير من كون المتكلم واحدا  
 والغير متفقا معه فلا يرد ان يسمون كل ساكتا محيا حاله فكيف يقال ان قوله تعالى انا  
 اليكم مرسلون صادر عن الثلاثة فيكون كلاما مع المكرين بخلاف مؤكدا بان واسميه الحجة  
 وقوله تعالى ( راسيكم انا بيكم مرسلون ) بعد تكذيب الثلاثة الذين بعثهم تعالى  
 ( قالوا انا انتم الا انتم منكم ) الآية مجابة مؤكدا بالتأكيدها وقول صاحب الكشف  
 مني على انه معطوف على قوله انما انا المرسلون والله تعصيل للقصة المدكورة تاجلا  
 بقوله تعالى ( ادعاهم الى رسولون ) الى قوله تعالى ( صرنا ثالث ) قاله لا تعصيل  
 بقوله تعالى انا اليكم مرسلون بل لقوله تعالى ( ادعاهم اليهم انهم ) ويكون ابتداء  
 اخبار صدر من الاتيين فتنو بصبغة الجمع تقرير الشأن اخبر بانق بجماعة عليه  
 والمتكلم واحد منهما وقوله تعالى ( قالوا انا انتم الا انتم منكم ) وما نزل الرحمن من شيء  
 ان انتم الا تكذبون ) بيان لقوله تعالى فكذبوهما وقوله تعالى ( قالوا انا اليكم  
 المرسلون وما علينا الا لئلا نلحق بهم ) بيان لقوله تعالى ( صرنا ثالث ) فان البلاغ ادين  
 هو اثنانهم الرسالة والمحررات وهو التعريض والعلية ولا ينبغي حسن هذا التفسير لواقعة  
 بالقصة المدكورة في التفسير وملائمة لسوق الآية فانها ذكرت او لا اجالا بقوله  
 ( واصرب لهم مثلا اصحاب قرية ) ثم فصلت بعض التفصيل بقوله تعالى ( ادعاهم  
 المرسلون ) الى قوله تعالى صرنا ثالث ثم فصلت تفصيلا تاما بقوله تعالى ( فقالوا انا اليكم  
 مرسلون ) الى قوله حامدون وعدم احتجاء الى جعل الفاء في قوله فكذبوهما صهيحة  
 بخلاف تفسير السكاكي رحمه الله تعالى به، ج الى تقدير فدعوا الى التوحيد والله اهل  
 بالمرار كتابه قال قدس سره وهو هماء عمى عليه السلام الخ وفيه بحث لان المذكور  
 دعوتهم الى التوحيد والاسلام يدل عليه قوله تعالى ( وما لي لا اعبدهم فطري )  
 الآية اي اليكم لا يعبدون بعد قوله ( اتبعوا المرسلين ) قال قدس سره و لظاهر الخ

لا يمتنع كونه خلاف الظاهر اللهم الا ان يدعى ظهوره بالنسبة الى ما قاله الشارح  
رحمه الله تعالى على ان فيه بعدا من حيث المعنى وفي هذا بعد من حيث اللفظ واقول  
لا حاجة الى شيء من التأويل لان رسل عيسى عليه السلام كانوا رسلا من الله  
تعالى رداله مقررين لشريعته كهارون لموسى عليه السلام دليل ظهور المعجزة  
على ايديهم المختص بالنبي على ما تقرر في الكلام وانه لا معنى لتكذيبهم في كونه  
رسلا من البشر ووجه ذلك \* قال قدس سره ان حكمكم كمن قال في كمن تعذيب  
للخداع على السلطان بقوله هو اعلو يد امسكم قال بسطت دخل فيه وفي اضافة  
الحكم تعذيبه عليهم والاطهر في اتمثل قوله تعالى (اولئِكَ فِي مَكْرٍ) حيث عاب  
شعيب عليه السلام على قومه في الخطاب وغلط لقوم عيبه في سنة عود (قوله  
ابداً) لكونه غير مسوق بطلب او انكار (قوله قال قيل) معارضة الدليل المذكور  
على ان مقتضى الساهر اخص مطلقاً وتوجيهه بربكم وزاد على ذلك لكن  
عندنا ما يبيح فان الكلام المذكور على وفق مقتضى سهره على وفق امر  
ظاهر وهو الانكار وليس على وفق الحال اصلاً لان الحال كما مر عبارة عن  
الناسي الى اعتبار خصوصية في الكلام رائده على ما يبيد اصل المعنى ولا داعي  
للكلام ههنا سوى الخلو الادعائي وهو يقتضي ترك التأكيد لا التأكيد فيهما  
عموم وخصوص من وجه لا حتماً فحينما اذا كان النامي هو الظاهر وتحقق  
مقتضى الظاهر بدونه فيما اذا كان الكلام على وفق الساهر الذي لا يكون  
داعياً كالصورة المذكورة وتحقق مقتضى الحال بدونه فيما اذا كان على وفق  
مقتضى الحال الغير لظاهر ومضى المعارضة ان مقتضى الظاهر ليس ضرورة عن مقتضى  
ظاهر الحال حتى يكون اخص مطلقاً بل مقتضى الامر الظاهر سواء كان حالاً او لا وبما  
حررنا اندفع ما قيل انه اذا كان مقتضى الظاهر عارفاً من مقتضى ظاهر الحال كان  
اخصيته ضرورياً فلا ورود لهذا الاعتراض وان قول المعتز صوابه على وفق مقتضى  
الظاهر اي ظاهر الحال اعترافاً به على وفق مقتضى الحال فكيف يقول انه ليس على  
وفق مقتضى الحال مطلقاً (قوله غير مبلغ) لعدم كونه على وفق مقتضى الحال (قوله  
اد لا يعرف الحق) اي لا يعرف اعتباره المتكلم وعدم اعترافه لا التأكيد في كلامه وتركه  
وان كان يعرف الانكار وعدمه بعلامات داله عنه وظهر عن ذلك (قوله فخصم) (ح)  
لا يمتنع ان يجعل ليس متأخراً عن الاخبار فاما ان يحمل الاخبار على اجازة عن ارادته  
او يحمل لغاها للتفصيل قوله اذا قدم ليدعى (ح) قال في شرح لمفتاح هذا لا شرط

بالنظر الى ما هو الشارح في الاستعانة ولا يتبع ان يقع ذلك بسبب عبر التلويح انتهى  
 كالاتهام بشأن الخبر لكونه مستندا او التنبية على عقله السامع (قوله اي الخبر) فاللام  
 زائدة كافي ردوف لكم على ما ذكره ارضي في معرفة المنعدي واللازم من ان استعمال  
 الفعل اذا كان بحرف جر وبدونه كثيرا فهو متعد ولازم واذا كان بحرف الجر كثيرا  
 هو لازم ومورد بدونه فهو على نزع الخافض واذا كان استعماله بدون حرف  
 الجر كثيرا فهو متعد ومورد به حرف الجر فبزيادة واعلم يحصل صيرته للملوح  
 مع عدم احتياجه الى توحيد اللام لان الله يفيد مبيد ما للام فيلزم الاستدراك  
 (قوله لا تسمى) كنى عنه بالهي عن المحاطة بمعنى المحاورة فلما علمه (قوله فهذا  
 كلام بلوح بالخبر) اي بخصوصه مع قوله تعالى واصمع العلق لان صفة الخلاص  
 من الفرق واب بدونه فهو على حس الخبر اي لو أنهم محكوموا عليهم بالعذاب كافي  
 المختصر ان هذا كلام بلوح بالخبر تلويحا ويشعر بانه قد حقي عليهم العذاب  
 (قوله صار المقدم مقدم متردد محاط) بالنظر الى الملوح وان لم يتردد المحاط  
 ولم يطله (قوله اشارة) اي خفية فان التلويح في اللغة الاشارة من بعيد وانما كان  
 المراد ذلك لان في بعض الامثلة ليس لللوح الى خصوص اخر فان في قوله تعالى  
 صل عليهم تلويحا الى حس الخبر وهو ان في صلوه عليه السلام مذهبهم وفي قوله  
 تعالى انصاركم اي احفظوا اهلككم فيضركم في الاخره تلويح الى ان في الاخره  
 عقوبة على الانبياء من جعلها ان رتبة الساعة اي الاحوال التي في تلك الساعة  
 شيء عظيم (قوله حتى النفس البقلى) اي التهيئة لدرك ما يرد عليها تكاد  
 تزد في الخبر بخصوصه سواء على انها تعلم ان الجسد لا يوجد الا في فرد ما فتكون  
 ناظرة اليه بخصوصه كأنها مزودة به كسر السائر وتردده وعاد كذا اندفع  
 ما قيل ان سبق الملوح الى حس الخبر واستشراجه به يقتضي تأكيده لا تأكيده الخبر  
 المخصوص هدا لك مذكروا لشرح وجه الله مخالف لبيان المفتاح حيث قال  
 تميل بين اقدام للتلويح وعدم التصريح اي النفس البقلى تميل اي تشكك  
 الميل بين اقدام على احكام الملوح لاجل التلويح وبين احواله عدم التصريح به  
 فانه يدل على ان يتردد في حكم الملوح بل نص الى الاعتسافين الهم الا ان يعتبر  
 التلويح الى الحس فهو على الخبر المخصوص فتدبر (قوله محل) والفتح عم السى  
 صلى الله عليه وسلم واسمه ميرة ومحل التحريك هو شعر عبد لى مازن كذا  
 في القدموس (قوله واصف على العرص) في التماسح العرض جوب برهنا نهادن  
 وشمشير برهنا يران نهادن وفي شرح المفتاح للكاشي العارض هو الذي يصع السيف

وغيره على فخذ عرضا فالمراد بالعرض عرض الموضوع لا الموضوع عليه على  
 ما هم ومعنى كون الروح موضوعا على عرضة ان يكون عرضة ياعدو دون طوله  
 او ان ميل عرضة وثقله واقع على الشيء بخلاف مادا كان عرضا فان ثقل طوله  
 واقع عليه (قوله ان شئ عكسهم رماح) وبعده من احدث لدهرك ركة ام هل  
 رقت شقيق بسلاح قوله رقت من الرقية واما من سلاح صلاح وقد حذف المضاف  
 اليه كذا في شرح العلامة رحمه الله من هذا يظهر ان الفاعل داخل في بني عمه بخاطبه بهذا  
 الكلام فظهر كونه اثنا من الغيبة الى الخطاب بلارية بل في جاء شقيق ايضا الغت  
 على رأى السكاكي رحمه الله وان ما قبله حكايه كلام صدر من شخص عديج شقيق  
 لمحاربه بني عمه وليس في ذلك الكلام التبعات لعدم سبق التعبير عنه وعدم كونه على  
 خلاف مقتضى الظاهر ليس بنى (قوله بمقدامح) لان اجدى بحرب لا يكون حال  
 الذهن عن تصور السلاح للعدو والمتردد فيه لا يترك لانه يؤخر الحرب ولا تبعات الى  
 السلاح (قوله لان تبادهم المح) لان المتردد لا يكون متقدما والحال عدم تصور  
 الموت والاهوال التي يره لا عراض له عنه (قوله صاعري التثليل) اي المتأخر  
 من اراده بعد القاعدة انه مثال له (قوله فان قيل المح) انه من انطوائه كونه تمثيلا  
 فيكون معارضة وبمحور ان يكون منافع السدين (قوله لكررة المراتين) فالرب  
 فيه متحقق في مس الامر من التمكن معلوم المتكلم ولا يصح انى الرب فيه في نفس  
 الامر ولو ما اعتبر على المتكلم فصلا عن ان يؤكده فان التاكيد لدفع انكار المحط  
 للحكم الذي هو صحيح في مس الامر في علم المتكلم (قوله مح) كنه فيه الحكم بالسكبر  
 فالحكم في كل واحد من الحالتين مؤكدا لا حري لا محاد محطى كذا كان اسلاف  
 المؤكدي الاصطلاح على الثانية (قوله ويكون على مفضى صاهر) لورود الكلام  
 المؤكد للمكر ولا يسم انه من قبل جعل امكر كغير امكر هذا من قرر السؤال معاوان  
 جعل معارضة مقول والاصل ان يكون الكلام على مقتضى صاهر ومعنى التقديرين  
 اندفع انه محذور ان يكون من قبل ينزل المذكر منزله المتعدد وانه كيد لا رافة تردده  
 فلا يكون على مقتضى الظاهر (قوله بل مقصود المصغر حجه الله) عصف على قوله  
 التثليل به لا يكاد يصح واضراب عن السؤال الى توجه امته نظيرا لعدة لعدة  
 وليس مثالا لالام في قوله لتثليل بالاحل لئلا يحل منه وجود شئ نزلة  
 عدمه في كل مسدا بناء على ما يراه (قوله انه بى برب مح) يعنى ان  
 ظاهر الكلام غير صحيح والتأويل يصح كونه نظيرا وكونه من لا فاصراب



السائل عن عدم صحة تمثيل الى صحة الظاهر غير موجه وبهذا علم ان اعادة ما ذكر  
في السؤال ليس استعرازا كقولهم على ان الاستطراد ايراد كلام ينفع كلاما آخر  
ولا يتعلق بالتأويل الثاني بالاول ( قوله وحديث لا يكون مثالا الخ ) قيل اذا ضم  
اليه اعتسار آخر من نقل هذا الحكم اعني جعل وجود الرب منزله عدمه  
بما يكره المرتابون لانكارهم وجود المزيل فيجب التأكيد وتركه لتزويل المسكر  
منزلة غيره فيكون مثلا اقول هذا التزويل غير معلوم للمرتابين قبل القضاء هذا  
الكلام فكيف ينصور نكارهم اياه والقول بان انكار هذا الحكم باخبار انكار مسا  
اعني وجود المزيل ووجوب التأكيده باعتباره وجوب التأكيده في مثله مما لا يقول به  
عامة وما قيل في الجواب من ان امره لا يكون مثالا بمجرد هذا التزويل وهذا لا ينافي كونه  
مثالا نعم اعتسار آخر معه ليس بشئ لان المقصود صحة كونه مثالا باي  
طريق كان وكذا الجواب بانه بعد التزويل المذكور صار الرب معدوما فلا يصح  
ضم اعتسار آخر يكون منزله وجود الرب فان صيرورته معدوما تزيله لا ينافي  
وجوده حقيقة قال فليس من مفسدات الخ الاظهر ان يقال معنى ما في ما لا ينافي  
المرسل احد الا يرتاب فيه انما الذي اى انما اراد بالذي كونه محلا للرب وهو التصير بالفعل  
عن ارادته شائع ( قوله بل بمعنى الخ ) يعني ان ما به ذلك لانه كناية عن كونهم فاعترض  
بانه كناية عن من الخدمع فيكون فيه تأكيده على ان اراد انكم بطريق الكناية  
لم يعدوه من فرق تأكيده حكم لرد الانكار فان الحكم بها يكون اوقع في القلب لكونه  
كدهوى النسيء اليه لا وكذا ( قوله وهذا حكم صحيح ) وخوطب به كل الناس بل  
الحق بضال يصدقوا بفرق ويعلموا كونه من عند الله وان كان المتخاطب بمعنى من تلقى  
الكلام هو النبي صلى الله عليه وسلم كما يدل عليه الكلام في ذلك وفي قوله تعالى ( يا اهل  
البيت وما ازل من قبلك ) ومع ما قيل ان اصطلح بهذا الكلام هو الذي صلى الله عليه  
وسلم واصحابه وصوبه عليهم وهم غير مسكرين له فلا يجب تأكيده فان مشاء  
عدم فرق بين معنى اصطلح اعني من تلقى الكلام ومن توجه اليه الكلام ويقصد  
منه كيم ولو كان الله عز وجل هو الذي صلى الله عليه وسلم واصحابه وصوبه ان الله تعالى عليهم  
لم يكن هذا الكلام لا فائدة لحكم ولا لارادة ( قوله وهو انه كلام الخ ) يعني ان  
انكاره دليل وكون من اتى به صادقا مصدقا بالمحركات دليل آخر لان المجموع  
دليل واحد فان كل واحد منهم دليل مستقل على كونه من عند الله واما جمع الدلائل  
فاعتبار كبرية المنكرين ولكل واحد منهم دليلان قال قدس سره ما اتى بهذا

آخر \* وهو ان احدا لا يرتاب فيه كما صرح به في حاشية الكشف عن غنى هذا  
التوجيه ان احدا لا يرتاب فيه (قوله ان المذكور) اي المذكور انه بمنزلة التأكيد  
المعنى وهو انما يكون لدفع الضرر فلا يكون من قبيل التكرير المعنى حتى يكون معيدا  
لثبوت كيد الحكم وفيه بحث لان المذكور ان الجملة مؤكدة لانه يكون مفعولة للجملة  
الاولى والالم تكن مؤكدة فان اختلف معانها كانت بمنزلة ثبوت كيد المعنوي وان اختلف  
المعنى كانت بمنزلة ثبوت كيد اللفظي فنقرر بالحكم واحب في كلامه لانه فيما هو بمنزلة ثبوت كيد  
المعنوي باعتبار حاصل معنيهما وفيما هو بمنزلة ثبوت كيد اللفظي باعتبار صريح المعنى اللهم الا  
ان يقال مراد المحقق انه لا يكون من قبل التكرار المعين ثبوت كيد الحكم صريحا لالزام في رد  
الانكار وما قيل ان الجواب الحاسم لمادة السؤال ان يقال ان الثبوت على قول من يجعل لا ريب  
فيه خبر ذلك الكتاب كاد كره صاحب الكشف وما هو في الفصل واصل في على  
مختاره من لا ريب فيه جملة مستقلة فليس بشئ لانه على تقرير كونه خبرا يكون جملة  
ذلك الكتاب لا ريب فيه مشتملة على ثبوت كيد الحكم لتكرار الالف في ريد ضربه  
سواء كان داخل في التقوى الاصطلاحي كما هو عند الشيخ هذا القاهر او لا كما هو  
مذهب المصنف رحمه الله تعالى قال قدس سره كما صرح به فيما تقدم قول صرح  
ايضا فيما بعد ان الثبوت كيد في محو حامي الرجلان كلامه تدفع توهم ان يكون الالف واحد  
مهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا والتحقيق ان الثبوت كيد المعنوي يدفع السهو المحصور من  
وهو ان يكون ذكر المتبوع سهوا عما يخالفه في الافراد والتشبيه والجمع ولا يدفع كونه سهوا  
عما يماثله فيما يماثله في قولنا جاني ريد نفسه يدفع ان يكون ريد سهوا  
عن التشبيه والجمع ولا يدفع كونه سهوا عن عمرو وكلامه يدفع ان يكون ذكر المتبوع  
بطريق السهو عن الجمع والمفرد ولا يدفع عن متى آخر غير انه كور وكلامه يدفع ان يكون  
ذكر متبوعه سهوا عما لا يحزله ولا يدفع عن ذي الحراء غير متبوعه تعالى قال قدس سره فلا  
يدفع ما هو بمنزلة دفع عن الفرق بين الثبوت كيد المعنوي وبين ما هو عن ريد في الاول  
لا يدفع السهو الثاني يدفعه لكونه مفعولا للحكم (قوله لكن المذكور) ان المذكور  
في دلائل الاجازة معنى على ان الصمير في هذا راجع الى الحكم المرسول عليه بدلت الكتاب  
فالقول لانه لا ريب في هذا الحكم كتكرير ذلك الحكم وما ذكره المصنف والسكاكي رحمه الله  
منى على رجوعه الى ذلك الكتاب اي لا ريب في هذا الكتاب بوجه من الوجوه لانه من حيث  
اللفظ ولا من حيث المعنى فيكون في غاية الكمال ادلائل الكلام ابلغ من عدم الريب فيه

بوجه من اوجوه فيكون كذا بالعناية الكمال فيكون تأكيدها معوية لذلك الكتاب  
لاختلافهم من حيث معنى ولكل وجهة هو موليها والتمثيل يكفيه الاحتمال ولا يجب  
كونه نصابه (قوله كذبة عن تنزلت الخ) لانه ذكر اللارم الذي هو مدلول الكلام  
المشتمل على الخصوصية وهو مقام الذي ياسبه حسب الظاهر مع عدم قرينة مانعة من  
ارادته بل استعمال الله فيه وقصد منه لينقل منه الى ملرومه الذي هو تنزيل المقام الغير  
الخاص بمرئاة انما سببه هو هذا التنزيل هو المقصود الاصلى ومخط الفائدة والصدق  
والكذب كما هو شأن كذبة هذا ان اريد بالكذبة المعنى المصدرى ونفس الكلام الدال  
على المقام المناسب اريد به المعنى الاسمي (قوله لان هذا المعنى الخ) اي تنزيل المقام المحقق  
منزلة المقام المناسب بمرئاة اي ينفع ايراد الكلام مستثالا على الوجه المخصوص اي  
الكيفية المخصوصة من التأكيذ وتركه اي يتعد اشتمال الكلام على الكيفية المخصوصة  
منه على ان مخط الفائدة هو الذي يدل على ذلك الكلام باعتبار تلك الكيفية على المقام المناسب  
وينقل منه الى ترتيب مقام المحقق الغير المناسب بمرئاة وليس المراد ان نفس ايراد الكلام  
تابع لترتيب المذكور ولازم له حتى يرد ما اورده السيد قدس سره من ان كون احد فعل  
المتكلم تابع لعمل آخر لا يوجب صحة كونه كذبة اصطلاحية (قوله عن انك جعلت الخ)  
هو ان الاسلام حتى كذب لا واسطة عن جعل انكاره كلاسكار لان الخطو الذي يدل عليه  
ترك التأكيذ في ذلك يقول ينفع التبريل المذكور وكذاية عن وجود المريل بواسطة لان  
التبريل المذكور ينفع وجود المريل (قوله لان سوق الكلام الخ) اي ذكره مع المكر مشتملا  
على ترك التأكيذ الذي هو وصفة الخطي يدل على الخطو الاعاى الذي ينفع التنزيل  
المذكور وينقل منه به الى ما ينفعه وهو وجود المريل فقوله الى هذا المعنى اشارة الى  
بمجموع الجعل المذكور ووجود المريل فان قدس سره ادليس هناك استعمال الخ ولا  
يتحقق الكتابة لا معنى المصدرى ولا معنى نفس اللفظ لما قيل ان هذا توجيه الكلام  
السكاكى روجه الله على مقتضى نعره تلك اية وعكس التوجيه على مدير كونها نفس  
اللفظ مان معنى قوله ايراد الكلام المورد ومعنى قوله يلزمه ايراد الكلام يلزمه  
معنى الكلام المورد ومعنى قوله سوق الكلام مع المكر الكلام المسوق فعلى هذا لا يرد  
اعتراض السيد شعر بف ليس بشئ لان مقصود السيد الباحث ان الشارح  
وجه الله من حيث البروم الابن الفعلي وليس هذا استعمال لفظ في اللارم والانتقال  
منه الى ملرومه لانه لا يصح هذا التوجيه على تقدير كونه حادثة عن نفس اللفظ

قال قدس سره برده ظاهر عبارة الفتاح الخ ورامكن توجهه ما يقال مراده  
ان اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ادا وقع في علم البيان من يدكر اللفظ  
الدال على اللازم ويراد به المعلوم فانه نفس اخراج الكلام على خلاف مقتضى  
الظاهر يسمى بالكسابة وليس المراد ان اخراج الحوث عنها يعلق عليه الكسابة  
ونؤيده تقديم الجبار واجبرور اعني في علم البيان على يسمى وكون التسمية  
حيثه بمعنى الوصف كما هو المتبادر دون لاطلاق **قال** سره والاوجه هي  
الدفع في الوجاهة واشارة الى صحه وجه الشارح رحمه الله في الجملة بناء على ما قلنا  
**قال** قدس سره ان معناه ما يستلزم حلوده **قال** وهو عدم حربه على موجب العلم  
وانما قال ادعاء عدمه الجري لا يستلزم عدم العلم في نفس الامر **قال** قدس سره  
اعني عدم الانكار **قال** اي عدم الانكار المطلق اللزم لمدلوله العرفي في الكلام المهرد  
اعني احوال عدم الانكار مطلقا المتحقق في صورة احوال العلم حتى يردانه يلزم  
ان يكون انفاء الكلام المجرى الى العالم على مقتضى الظاهر كما هو **قال** قدس سره  
واريد به ما يستلزمه الخ **قال** ان ارادته اريد به ما يستلزمه فلا واسطة فيرد عليه انه  
لا حاجة الى النزيل وجعل انكاره كلا انكار مع راقوم صرحوا بذلك وان مقصود  
الاعتناء من انفاء الكلام المجرى الى الدلالة على وصوح الحكم وعدم الاعتداد بانكار  
المخاطب لا مجرد الدلالة على وجود المزيل وان ارادته اريد به ما يستلزمه بواسطة  
ان دلالة الكلام المهرد على عدم الانكار يستلزم جعل انكاره كلا انكار فهو عين  
ما ذكره الشارح رحمه الله كما مر واما الاستلزام لاستبعاد بناء على ان  
النسبة الى رحمه الله يشترط في الكسابة ان يكون الانتقال من تتبع الى التتبع واما  
لم يقل ههنا ادعاء لصق الاستبعاد في نفس الامر ايضا في هذه الصورة لان  
وجود مزيل الانكار يستلزم عدم الانكار **قال** قدس سره يستلزم انكاره  
ادعاء وان كان في الواقع ملازمة مارات الانكار لارما وتاملا لانكاره لا  
استدراكه بناء على احوال الامور الخفية في عرف مني على وجود  
اماراتها ولذا يحكم بكفر من توحد فيه امارات الكفر وياعين من توحد فيه  
اماراته فاندفع ما قيل ان الاستلزام ههنا بالعكس **قال** قدس سره هي اعراض  
اصلية **قال** كما مر سابقا مفعولا عن الشيخ ان مقتضى الاول مدروحة في طريق  
وان الكلام الذي ليس له معنى فان ملحق باصوات الحيوانات وكوبها من مستنبعات  
التركيب بمعنى انها تفهم من خصوصيات ومرايا ترعى في التركيب بعد اعتبار

معانيها الاصلية لا يري كونه اعراضا اصلية كما هو في قوله هي اعراض  
 اصلية اشارة الى اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كناية عن الصفة  
 كما صرح به في شرح مفتاح اعني ما يستلزم عدم العدم وعدم الزدود او عدم الانكار  
 لانه النسبة كما هو من قوله معه بقرينة ذكره فيما بعده (قوله ونظير ذلك الخ)  
 قال في شرح المفتاح وتقرير كون الاحراج على خلاف مقتضى الظاهر كناية بمالم  
 ارا احدا حام حواه لانه ذكر صاحب السبب الاعراب في شرح قول الشاعر  
 الخ فاستعدت منه به يحور يقال ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه الى آخر ما مر  
 انتهى ويعلم منه ان تقرير الشرح رحمه الله كونه كناية على وفق عبارة صاحب  
 الكتاب اشارة الى ان هو محل عبارة هو محل لهذه العبارة فلا تفاوت قال صرح احدا  
 صحف الاخرى والافلا وانما قال نظير ذلك لان في البيت ايراد الجملة على وجه استيفاف  
 الدال على كونه جواب السؤال كناية عن تنزيل السؤال المقدر منزلة المحقق ومن ان  
 الجملة السابقة لم يراهم نحو ج الى السؤال وتلوح له (قوله ولما كانت الامثلة المذكورة  
 الخ) اشارة الى قوله وهكذا اعتبرت النبي على حذف المضاف اي امثلة اعتبارات النبي  
 وذلك لان الاعتبار بالمد كورة فيسبق لاحراج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى  
 خلاصه بما لا يخص من اشي منها لانه انما وقع الاختصاص في الامثلة فهم الامثلة  
 لدفع توهم اختصاص الاعتبار بالانثاء سيما اذا ضم معه ايراد مثال نوع واحد  
 من الذي مذكوره اشرح رحمه الله موافق لما في الاصاح حيث قال هذا كله  
 اعتبارات الانثاء وقس عليها اعتبارات النبي كقولك ليس زيد او ما يريد  
 مطلقا او مطلق او ما يطلق او ما يخلق زيد او ما كان زيد مطلقا او ما كان  
 زيد يخلق ولا يخلق زيد ورس يخلق زيد ووالله ما يخلق او ما ان يخلق زيد  
 انتهى حيث اكنى ايراد الامثلة (قوله وكذا مجرد عن التأكيذ) اي لا يجب ان  
 يكون الخلود من المحض كناية بقوله وقد يترك تأكيذ الحكم الخ (قوله اورد  
 الانكار) اي محقق او مصدر (قوله ولا يجب في كل كلام الخ) نعميم بعد التخصيص  
 بالزيادة لاعتناء بحاله (قوله ان يكون العرض منه رد انكار) اي بها لشك  
 اورد الانكار بقرينة ذكره فيمضي عبارة من صفة الاحتمال (قوله للدلالة  
 الخ) فهو لا يستعاد وقوه بقرره ههنا ان وليس المتصور فيه حال المخاطب اصلا  
 ثم انه يتوهم من الاستعداد اعمس والتعسر والتوبيخ وغير ذلك مما يناسب المقام  
 وهذا معنى قولهم انه لا شيء التعسر والتعجز لانه موضوع له ادلائق كد

الانشآت بان ( قوله كان من التكم ) كان الاولى نافضة حررها انه لا يكون  
والاخير بان تمان كذا نقل عنه ( قوله كان من الامر مري ) كان تامه ومن الامر  
حال من ماري بيان له وليست نافضة ومن الامر حررها لان من ياتيه ولم يبعد  
كونها خبرا صرح به الشارح رحمه الله تعالى في شرح كشاف قوله جزائي ماري  
بذل من جزائي او ايار له او مفعول ثان لفعل تضمن معنى الجعل ( قوله ان الضمير  
الشان المح ) وجه الجس ان ضمير الشان يستعمل في مقام جال ثم التفصيل  
لاعتناء المتكلم بشان الحكم وتقريره في ذهن السامع وان عبدة التأكيد ادخل  
فيه ( قوله بل لا صح ) مذهب بحسب المعنى اى لا يحس بدونه صلايل لا يصح  
في بعض الصور وهو ان كانت الجملة المعصرة شرطية وصلية كابدل عليه التمثيل  
وقد نص عليه الشيخ في دلائل الاعتقاد وهذا لا استقرار فلا بد نحو ( قل هو الله احد )  
على تقدير كون الضمير لشان ( قوله نهضة اسكرة ام ) لان كلمة ان تكونها مشبهة  
ومتضمنة لمعنى الفعل تقديرها كنعديم الفصل موضح وفروع الكرة بعدها كالفعل  
( قوله مستأ ) اى محلا لاها من حيث اللفظ تكون ثم ان ( قوله اولم بحر ) اى  
لم يبحر وانما اورد كذا بوقطعا لما فيه كذا من صم معنى ان معصوم التبع الحرم  
بعدم الجوار بدليل ما بعده من قوله لانها ان صدله وانكفلة تشابه والمترجمة  
عه الا انه اورد كذا او دوما لانه منه ان لم يوجد بقرب لا يجوز ان يصدق ان وان  
وحدث يجوز في غيرها ايضا وليس المراد بكلمة ومعنى بل حتى يرداه اذا كان  
بمعنى بل فالفظة نافية ( قوله وقد تقرر ام ) بين الكلبة المذكورة بقوله ولا يجب  
في كل كلام مؤكدا ان لا يغير ترتيب اللفظ كالكلام شبح بان لقوله لا يصحصر  
قاعدة ان ام وحاصله ان توكيد الحكم وتركه كما يكون رجحان الى المحصص يكون  
راجحا الى التكم نفسه فالأكد لا يظهر صدق رسته وكونه راجحا به بتلقاه السامع  
بالقول ويصعب اليه دشر اشهر فامقم خلق بالاطب وترك ان كبد لهما  
( قوله غير معتقده ) اى لمحكم ودالم يكن معتقده لا يكون له وقع واعتداد عند  
المتكلم ولا يقصد تأكيد وتقريره وانما يتكلم به ضرورة وبهذا ظهر انه لا يمكن  
ان يكون من تنزيل المكر منزلة غير المكر عسى ما هو من لا التبرين المذكور انما  
يكون لادعاء ان ذلك الحكم بين لا يبعي ان بكر او حود امريل وهذا اى يكون  
في حكم يكون للتكم مزيد اعتناء نشانه ( قوله من سط توكيد ) بخلاف ما اذا  
اورد غير مؤكدا فانه لا يبعد قبوله منه ( قوله ويؤيد الحكم لسم ) بين التكم  
والمحاط فلا يمكن جعله من قبل تنزيل غير مكر مكره مكره لانسة امارات

انكاره بعد العلم بثبوت احكام لا اعتداد بالامارات (قوله ليس ما خاطبوا به الخ)  
 عبارة الكشف فان قلت لم كان مخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية وشياطينهم بالاسمية  
 محقة فان قلت ليس ما خاطبوا به المؤمنين الخ فتقوله لانهم في ادعاء حدوث الايمان دليل  
 لمخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية يعني انهم في ادعاء حدوث الايمان والمعيدة بالجملة الفعلية  
 الدالة على الحدوث وامتزج التأكيذ المستفاد من قوله بالجملة الفعلية اي فقط من غير  
 تأكيد ومن مغلته بالاسمية محقة بان قد لا يفي ادعاء انهم اوحديون فيه (قوله  
 جدير باقوى الكلامين) نقل هذا بمعنى ليسوا في ادعاء معنى يكون جديرا بالكلام  
 القوي الوكيل فكيف لا قوى الا وكذا الظاهر انه لم يقصد بالاقوى التفصيل على  
 كلام قوي برشد الى هذا حمل محضة اخوانهم مظنة التحقيق ومثمة لتأكيد انهم  
 يريد دفع ما يرد من ان افعال التفصيل يقتضي اشتراك الكلامين في القوة مع انه لا قوة  
 في قولهم اما وبشر بان محضة المؤمنين حديرة بالكلام القوي والدليل يدل على عدم  
 كونها حديرة بالكلام القوي وحاصل التوجيه الاول ان لنفي المستفاد من ليس موجود  
 الى اصل الفعل لا الى الزيادة فادفع الاراد الثاني واختر صيغة التفضيل لتكون  
 قولهم انا معكم اقوى لحيث اتى بالاسمية المحقة بان مع التأكيذ بقولهم انا نحن  
 مستمرون وان اعمل المصروف مستمرا للزيادة المطلقة يشير اليه قوله بالاقوى الا وكذا  
 حيث لم يذكر الفصل صبه لا لزيادة على ما صيب اليه فلا يقتضي الاشتراك في اصل  
 الفعل كما في محله فادفع الاراد الاول وحاصل التوجيه الثاني ان صيغة التفضيل  
 مجرد عن معنى التفصيل وصيغة التفضيل المضاف تبحث بمعنى اصل الفعل نص عليه  
 في التسهيل وشرحه فعلاءه المصري والدليل على ذلك انه اثبت في محاضرة الشاطين  
 مجرد القوة والتأكيد لا ردة فيها فادفع الاراد ان معا (قوله لا في ادعاء انهم  
 اوحديون فيه) لم يعمل لا في دعاء تحقيق الايمان وتقريره مع انه المستفاد من التأكيد  
 اشارة الى ان تحقيق الايمان والتأكيد كناية عن كونهم اوحديين فيه مفارقين عن  
 اخوانهم في تلك الصفة بل عليه قوتهم لاخوانهم اذ معكم (قوله اما لان انفسهم الخ)  
 دليل لنفي الادعاء المذكور وهو محل ستمه والشارح رحمه الله حيث بهم منه ترك  
 التأكيد بعد عدم المساعدة وعدم لزوم (قوله واما محاطة الخ) عصب هي قوله ليس  
 ما خاطبوا الخ (قوله يا شمس على اليهودية) اشارة الى وحه ارادة الاسمية (قوله فهم  
 فيه على صدق رعدة) فليكن التأكيد والاصناف فهم متدا حرة على صدق رعدة  
 والجملة خير محاطة اخوانهم والعائد محذوف اي فيها وفيه متعلق رعدة اي فهم

في تلك الحاطة على صدق رصة في الاحد بانجاب عن اليهودية (قوله مظنة) مكسر  
الطاء اسم مكان والقياس الفتح كسروها فرقا بينه وبين المصدر اي موضع يظن فيه  
التحقيق (قوله ومئة لتوكيد) اي موضع يقل فيه انه يؤكّد في الاساس فلا مئة  
للمير اي موضع يقال فيه انه الخيرو في القائق وحقيقته بما معلقة من معنى ان التا كدية  
مير مشتقة من لفظها لان الحروف لا يشتق منها اي صحت حروف تركيبها لا يوضح  
الدلالة على ان معانيها والمعنى كان لقول انقش به كذا ولو قيل اشتقت من لفظها  
بعدم جعل اسمها كان قولاً انتهى ولا يخفى ان القول بعدم الاشتقاق في الحروف يستلزم  
عدم انعكاس تعريجه حيث اطلقوا الكلمة ولم يقيدوها بما عدا الحروف (قوله  
وقد يؤكّد الخ) اي قد يبيّن التاكيد في خبر بالنسبة الى لارم العائدة (قوله وعليه  
قوله تعالى الخ) فالتا كيد ليكون الرد مواظبا لحدود (قوله ارفع لايهام الخ) اي لدفع  
ايهام رجوع التكذيب المدلول بقوله تعالى ان المستقين لتكادبون الى كونه رسول  
الله لان قوله والله يعلم انك لرسوله من مقول الله معصوف على ادعاءك المناقرون  
ولا يجوز ان يكون من مقول المناقبين معطوفا على تشهد ويكون التا كيد المستند  
من قوله والله يعلم بالنسبة الى لارم العائدة اي والله يعلم انا عاينون مصدقون فانك  
لرسول الله لا محذور ان يكون تا كيدا لقولهم تشهد انك لرسول الله فلا يصح عطفه  
عليه بالواو (قوله ثم الاسناد مطلقا) اي النسبة مطلقا بقرينة ادخال اسناد المشتق  
والمصدر في تعريف المصنف والجاز والاصل ان يكون القسم احص من المقسم  
مطلقا والتعرض لتعظيم الخرى والاشائي لدفع توهم تخصيصه بالخرى  
او المراد بالخرى اعم من ان يكون صريحا او صميا (قوله لثلا يعود الخ) يعني او ذكر  
الصغير لكان مقتضى الصاهر رجوعه الى الاسناد اخرى لانه مذكور صريحا بعد  
عه الى الظاهر ليكون هذا المدلول قرينة هي المرادة غير الاول وقولهم  
المعرفة اذا اعيدت معرفة كال الثاني عين الاول ليس عن اخلاقه بل مقيد  
بما اذا خلا من قرينة المعبرة نص عليه في التلويح ويحتمل في بحث التشبيه ايضا  
(قوله لان من الاسناد الخ) يعني لو قال بكلمة اما لا فاد حصره في اثنين وليس  
كذلك لما قيل انه يجوز ان يكون كلمة ام ليع الجمع لا يمنع احدهما عدم العلم  
بمائدة التعميم على انه يكفي في المدلول توهم مع حذو ولا يجب ان يكون نصا فيه  
(قوله بعضه حقيقة) اشار الى ان من تأويل بعض من تأويله حمله لانه  
محط الفائدة كما حققه في شرح الكشاف (قوله يعني الخ) يريد دفع ما يترأى



من ان النسبة الى الفاعل مأخوذة في مفهوم الفعل فيكون الاسناد اليه حقيقة والى  
 خبره مجازا يكون مستندا من لوصع وحاصل الدع ان يعين الفاعل منسوب الى  
 قصد التكلم ومفوض اليه وهو مسمى كونه حقيقة او مجازا والعائد الى الواضع  
 تعيين المعنى وانه لا يثبت الحديث المقرر بالزمان للفاعل ( قوله انه من الاحوال  
 المذكورة في ) يعنى انهما من الاحوال التي يطابق بها اللفظ مقتضى الحال  
 كالتاكيد والتعريف فذكر احدهما في معاني دون الآخر لتحكم ( قوله لان صلح  
 المعاني الخ ) يعنى بمجرد كونهم من الاحوال المذكورة لا يكتفى بحدسهما في المعاني  
 بل لابد ان يكون ابحاث من حيث لمصنعة كالمروءة والخشوع على ما ليس من هذه  
 الحقيقة اذ لا يجب عن الدواعى الاقتصادية لبراد الحقيقة والمجاز ( قوله والا اى  
 وان لم يعتبر الحقيقة لزم دخول الغويين في المعنى ايضا ) قوله اسناد الفعل ( اى  
 نسبته مطلقا لقصة كانت ونامة حرية او انشائية بحقيقة او مقدرة صرح به  
 الفاعل اللارى في تعريفه فعل بم اسداله الفعل فيدخل فيه نسبة المصدر  
 والمنشآت الى فاعلها قوله ( اى شئ ) مسمى بالكرة لان التعيين غير معتبر ولما  
 قال في المزار الى ملايس له ( قوله متمكن بالظروف ) لبيد من العامل قال قدس  
 سره توضيح مذكره الخ هذا هو وضع صاف مسمى من قول الشارح رحمه  
 الله تعالى بل جوابه ان ما صعدتكم انهم من ان يكون هذه في الخدمة او في الظاهر  
 فانه يدل على عدم تبادر كونه في مواقع فالصواب ان يقال ان ماهوله يحتمل  
 الامر ان يكون هو له في مواقع وان يكون هذا التكلم فاما قيد بقوله هذا التكلم  
 صار نصا في ماهوله هذه قيد دخل ما يطابق الاعتقاد فقط نعم بعدا فيقيد به يحتمل  
 ان يكون هذا التكلم في الحقيقة وان يكون في الظاهر فعدا فيقيد بقوله في الظاهر  
 صار نصا ودخل به مالا يطابق الاعتقاد في الحقيقة ( قوله ان لا يصب الخ )  
 مدار الحقيقة والمجاز عن نصب التكلم لقريبة وملاحظته اياه ولما كانت  
 الملاحظة امرا خفيا دبر الامر على وجودها فلما يعتبر بارة بصب  
 القرينة وتارة بوجودها كما ساقى من قوله لوجود القرينة ( قوله  
 ووصف له ) سواء كان قائما كالوصف الموحودة او مترطاه كالوصف  
 الاعتبارية ( قوله وحقق ان يسهل اليه ) اى ينسب اليه سواء صح حله عليه او لا  
 كما صرح به هاتذته دفع توهم حين اوصف على المحصور ( قوله وما يطابق  
 الواقع فقط ) لا الاعتقاد لكن يكون مصافه في الظاهر كما يشهد به آخر كلامه  
 ( قوله لمن لا يعرف حاله وهو يخبر بها ) اعتراف القيدس لانه اذا كان المخاطب عارفا

بحاله او يكون المتكلم مظهرا حاله له كان كلامه لمذكور محورا عن الاقدار والتكئين  
 في عدم العرفان والاحفاء عموم من وجه وعدم عرفان مخاطب بجامع اظهار المتكلم  
 واحفاء المتكلم بجامع عرفان المخاطب فاحدا للقيدين لا يعني من الآخر كما وهم ( قوله  
 وهذا المثال غير مذكور في المتن ) فلا يتوهم من عدم ذكره ان الحقيقة العقلية منحصرة  
 في الاقسام الثلاثة لتكون المقام مقام اليبس فان المصنف رحمه الله صرح في الايضاح  
 بان الحقيقة العقلية اربعة اضرب واورد الامثلة لاربعة وصدى ان هذا المثال  
 ممدرج في المثل الثالث فان يكون المراد من قوله وانت تعلم انه لم يحق انت تعتقد انه  
 لم يحق سواء كان مطبقا للواقع او لا يكون مث لا العسمين لا يطابق شيئا منهما  
 وما يطابق الواقع دون الاعتماد والشارح رحمه الله نعم الايضاح حيث صرح فيه  
 بان الرابع الاقوال الكاذبة التي تعلم حالها منك دون مخاطب وانت تعلم ان الثلاث  
 مالم الاختصار والادراج ( قوله بتقديم المسد ) فان تقديم المسد اليه على  
 المسد الفعلي قد يعيد الحصر ( قوله احتراز عما كان المحط الخ ) قيل فيه  
 تأمل ان المحط اذا لم يكن عالما به لم يحق بحججه ان يكون عالما بان المتكلم قد اعتقد  
 انه لم يحق فالتأمل حيث من انه لو حود لقرينة لصارفة التي علم المحط علم  
 المتكلم به لم يحق ولادخل في القرينة لكون المحط ليصا عالا فان لم يحق واما  
 للمتكلم اقول هذا انما يتم اذا كان المراد بقوله وانت تعلم انه لم يحق ان الواقع  
 ولو قد علم انه حدث يكون المثال اقرب دخلا في هذا المثل والشارح رحمه الله  
 لا يرتصيه ويريد بالعلم معناه المشهور المعبر فيه بالصدق تعالى يصاح وحيث يكون  
 علم المخاطب بان المتكلم عالم به ان يحق مسلم ما لعله علم بان العلم عند بقية الحكم  
 للواقع يستلزم الالتماع بذلك الحكم ولا يمكن علم المحط بان المتكلم عالم به لم يحق  
 بدون علمه به لم يحق ( قوله لو حود القرينة لصارفة ) وهو علم المخاطب بان المتكلم عالم  
 به لم يحق وقد عرفت ان نصب القرينة ووجودها متلازمان فلا بد ان يجوز ان لا يكون  
 المتكلم عالما بان المخاطب عالم بان المتكلم عالم به لم يحق مجبيا حاله منه فيكون الاسناد الى  
 ما هو له بحسب الظاهر لعدم نصب القرينة ( قوله الى ما يكره ) مرقنة العقل والكيافة  
 وكثرة اللاهة والجماعة قال قدس سره في المشهور في قوله لا في الة الغفلة  
 يقال سمى من الشيء اذا غفل عنه وذهب عنه الى عبره كافي انق موسى قال قدس  
 سره يتصور في الثاني حالة ثالثة هذه الحالة ان يتصور بالظر الى حال المخاطب  
 لانه لا يعلم حال المتكلم واما بالنسبة الى المتكلم فلا يتصور في حال تكلمه الا السهو

او التسيان او القروض ان تتكلم عالم به لم يحق قل التكلم فتدبر ( قوله هي الكلام  
 المفاد الخ ) اي المركب الذي ايد به ثبت عدم التكلم من النسبة فيه سواء كانت تامة  
 او غير تامة كذا في شرح انتحار اشرفي ليشتم الحقيقة العقلية باقسامها التي مرت  
 ( قوله كل بجله وصعها ) اي يثبتها على ان الحكم اي ان النسبة المفادة بها كاش على  
 الوجه الذي هو كاش على ذلك وجهه من العقل وقوله واقع موقعه خبر بعد خبر لان  
 للاشارة الى وجه التسمية اي الحكم امتاز بها واقع موقعه الذي له عدم العقل ( قوله  
 مما لا يلتفت اليه ) اذ ترك قيد في التعريف محل طرده بناء على فهمه بما ذكر في تعريف  
 مقابلة لا يليق بالتعريفات ثم يجوز ذلك في الخطايات والمحاورات ( قوله اعم من ان  
 يكون الخ ) اي ماعد المتكلم يحتمل ان يكون معناه ماعد المتكلم في الحقيقة ويحتمل  
 ان يكون ماعده في الظاهر وليس نصا في كونه عدم التكلم في الحقيقة حتى يلزم عدم  
 صدق الحد على ما ذكره وهذا القدر تم الجواب عن عدم الانعكاس والاضراب  
 بقوله بل دلالة لدفع لزوم لانها في الحد ولائها في حول ما ذكره في الحد فهي  
 قوله اعم اشمول على سبيل ابدل وليس معناه انه شامل لهما معا حتى يراد ما عنده  
 في الحقيقة اعم من ان يكون في الظاهر ولا وكذا ماعده في الظاهر اعم من ان يكون  
 في الحقيقة او لا فيهما موم وحسن من وجهه واذا كان شاملا لهما يلزم ان يكون  
 ماعده في الحقيقة ماعدا عن الظاهر واحلا في الحقيقة مع انه مختار ويحتاج الى انه  
لورود الاعتراض عليه اصرت عنه بقوله بل دلالة الخ كلاهما فانه اعتراض  
باستدراك التعرض للعموم في الجواب قال قدس سره ما اذصف من نفسه الخ  
 الانصاف ان لفظ ماعدا المتكلم لا يدل الاعلى ثبوته عنده وحصوله في ذهنه في الجملة  
 واما كونه معتقدا اما فاعا يستفاد من كون الظاهر عنوان الالط ولذا كان رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم يحكمه بسلام من تلفظ بكلمة التوحيد عالم يعلم نفاقه  
 قدس سره بهم منه الخ هذا الفهم مستفاد من كون الفائل مجتمعا عينا لما ادى  
 اليه رايه لامن لفظ صدق حيلة قال قدس سره لا يقدح الخ لم يجعل  
 الشارح وجه الله تعالى عدم الاصلاح دليلا عن عدم التبادر مطلقا بل على عدم  
 التبادر من اللفظ نفسه قال قدس سره يقسم الخ الانقسام محل بحث فانه  
 كالقسام العين الى الحزبية و صرة فانه ترد في المعبر وليس ههنا ضم قيود  
 الى امر مشترك لتحصيل الاقسام وكالقسام الماهية الى المجردة والمخلوطة والمطلقة  
 قال قدس سره الظاهر ان اللفظ الخ بناء على ان المتبادر علامة الحقيقة  
 قال قدس سره على معنى ثالث مح وهو ما يطلق عليه هذا اللفظ ولا ينبغي انه تكلف

ا اذ ليس ههنا ضم قيود  
 الى امر مشترك لتحصيل  
 الاقسام نفسه

قال قدس سره فبب تادراً بعد هذا مع \* والتبادر به من خارج عن اللفظ لا يدل  
 على كونه حقيقة في التبادر \* قال قدس سره فان قلت انحر العقلي اما اسناد الخ \*  
 لا توجه لهذا السؤال عدى فانه صرح في الفتوح بان انحر العقلي عند اصحاب كل  
 بجهة اخبرجت الحكم القاديه عن موضعه في العقل بصرف من التأويل ولا شك  
 ان الحكم القاديه قولها انما هي افعال وادبار وهو الحكم لا اتحاد بين الساقه والاقبال  
 والادبار خارج عن موضعه في العقل بتأويل انما صارت بسبب كثرة الاقبال والادبار  
 كانها بينهما وتبسمت منهما هو محار لاشته فيه فقول اسيدان الجواز الفعلي اما اسناد  
 الى غير ماهوله او الكلام المشتمل عليه كلام لا معنى له لانه عند الاصحاب غير صحيح  
 وكونه عند المصنف رحمه الله كذلك يقع لان الشارح رحمه الله معترض على تعريفه  
 للحقيقة فانه يدخل فيه ما هو محار عند النعم هو غير مع \* قال قدس سره قلت  
 الخ \* خلاصة الجواب ان الناطقة غير ماهوله بهذا الاسناد الجملي والكل ماهوله  
 بالاسناد انفيائي وفيه ان التبادر من ان يسد الى ماهوله او الى غير ماهوله كونه  
 ماهوله وغير ماهوله قل ان سد اليه لا كونه كدبت بعد ان يسد اليه \* قال  
 قدس سره ويظهر من ذلك \* اي من كون شيء واحداً ماهوله وغير ماهوله  
 مضاف اسنادين ( قوله كانها تبسمت الخ ) فالحكم القاديه بقوله اختلاف ما عند  
 الفعل فيكون محار فعلياً ( قوله عبارة عن ملائسي ) ادلاحي لاسناد الفعل الى  
 ما لا يتعلق به اسلاً ( قوله اي الى فاعل او مفعول ) اي الى ما يحوي معنى له او الى  
 مفعول يحوي معنى له فخرج السداد واهوله ماهوله اي لعدم كاشيه وحققه ان يسد اليه  
 خرج الجواز لانه اسناد الى فاعل او مفعول يحوي غير ماهوله وحققه ان يسد اليه ( قوله على  
 ما صرح به ) اي القريبه على ارادة الله حل والمفعول ما صرح به حيث قل فاسماده  
 الى الفاعل او المفعول اذا كان مباله حقيقة وامما قيل انه لا يثبت الى امثال ذلك  
 في التعريفات على ما سبق فوهم منشأ عدم التسمي ما سمح من قوله واما اشار الى تفسير  
 التعريفين بقوله وله ملائسات شتى فانه اذا كان تفسير نهما كان من ثمنهما وكذا  
 ما قيل ان اللزم \* صرح به فريضة ان الاسناد الى الفاعل والمفعول به حقيقة لا ان كل  
 حقيقة كذلك لانه جعل ما صرح به فريضة على ارادة الله فعل والمفعول به من كلمة  
 ما واما كون كل حقيقة كذلك فلازم من ما هو \* لانه لا يمكن ان يكونا ما قيل ان المراد  
 فيما سيأتي الفاعل والمفعول به الحقيقة ان الاسناد الى الفاعل والمفعول به  
 التصويين متحقق في اصحابها واهلهما التصويين ليجرح المبتدأ فلا يصح كونه  
 فريضة لان المراد بهما فيما سيأتي الفاعل والمفعول به التصويين كما هو التبادر وسمي

بيانه فتدبر فانه قدزل فيه لاقدام وحط فيه الاقوام ( قوله والاسناد الى المبتدا )  
 قيل ان كان قول الشيخ حجة على المصنف رحمه الله فلا يدفع الاعتراض بان الاسناد  
 الى المبتدا ليس بحقيقة ولا بحسار وان لم يكن حجة عليه فلا يصح ما سبق من قوله  
 وكذاك قول الشيخ الملح وترتب عدم انعكاس تعريف المصنف رحمه الله عليه وليس  
 بشئ لان ما سبق سد لمع عدم نسبه القوم لقولنا الانسار حكم حقيقة ولا شك  
 ان قول الشيخ حجة كافية في النسبة وترتيب عليه عدم انعكاس تعريف المصنف  
 رحمه الله على رأى القوم واما ههنا فالتقصود اثبات عدم اطراد تعريف المصنف  
 رحمه الله على رأى القوم مدحول بعض المحاررات هه وذلك انما يتم اذا كان قائلا  
 بكونه مجارا هير مصرح بخروج عن الحقيقة والمجاز ( قوله واما الثاني الخ ) يعنى  
 ان صير هو في هوله راجع الى الفعل فالتبادر ان يكون ذلك الفعل قائما به ووصفاله  
 فيلزم خروج الحقائق من غير عدم كون الفعل فيها وصف لما سدد اليه لاقى الحقيقة  
 ولا في الظاهر وان اريد عم من ان يكون نفس الفعل وصف او من حيث النفي  
 فيشمل تلك الحقائق لكون الفعل من حيث النفي وصفا اسند اليه لكن تدخل  
 المجازات المنفية في تعريف الحقيقة ( قوله حاصل الاشكال الخ ) راد في الحاصل  
 عموم الاسناد ليندمع ان يقال ان التعريف المذكور للمعنى المتعددة لانه قال ان يسه  
 وليس في الحقائق المأمية للاسناد يناسبه ( قوله معناه ظاهر ) وهو انساب الفعل لما  
 هو وصفاله ( قوله بنى نفس عهوله ) فان اريد بما الفعل وصفاله حرج  
 الحائق المعينة وان اريد بمعنى الفعل وصفاله دخل المحاررات المدعية ( قوله وجوابه  
 الخ ) اختيار لشي الاول والمراد بنى الفعل بما الفعل وصفاله على تقدير التحد  
 عن النفي والاداء بصوره لانت هل عهدها الجواب هو الجواب الظاهري واما  
 التحقيق فاثبتا اليه في بعض كذا وهو ان ينظر الى اللفظ وما تضمنه من معنى الفعل  
 فان كان اسنده الى ما هوله حقيقة وان كان الى غيره فحاز مثل قوله تعالى فما  
 ربحت تجارتهم مصمونه خسرت تجارتهم فيكون مجازا بخلاف ما اذا ظلت ما ربحت  
 تجارتهم بل التحد بعنه فان ذلك ليس لقصد اسناد النفي ومصمونه بل لقصد بنى  
 اسناد الرمح وكذا اذا ظنت ما لم يلبى بل استأمنت في ليلي وعلى هذا ففسر انتهى  
 وخلاصته ان في صورة معنى ان اريد بنى الاساد فقط حقيقة وان اريد اسناد النفي  
 بان جعل كتابة عن اسد من يتصوه اسنادا لى كان مجازا فما ربحت تجارتهم  
 ان اريد به بنى الرمح فقط كان حقيقة وان اريد به اثبت الخسران كان مجازا وكذا  
 امثاله وانما كان المذكور هه جوابا ظاهريا لانه يستلزم كون صورة النفي حقيقة

وبجاءا باعتبار اثباتها بخلاف الجواب التحقيقي فانه بميدكون صورة النبي حقيقة ومجارا  
 في نفسه لكن باعتبارين لانه قالوا من انه يلزم على الجواب لطهرى ان يكون مثل  
 قولنا ما يمت التجارة بل الناحر نفسه بجاءا لاثباته بحرا لا بالنسبة لاثباته الذي  
 ورد عليه النبي مجاز فانه ورد على اثبات الريح لنفس التجارة فهو حقيقة كاذبة قال  
 الشارح رحمه الله تعالى في شرح الكشف ان بسدالى تجارة في قوله تعالى فار  
 بحث تجارتهم عدم الريح كناية عن الخسران لان ثبت فعل ثم يدخله النبي مثل  
 ما يمت التجارة بل التاجر منه فانه ليس من التجار في شيء ومثل ما دافيل ما صام  
 نهاري بمعنى افطروا ما نام ليلى بمعنى سهره ومجارا بخلاف معاصه النهار وما قليل قصدا  
 الى نبي الصوم من النهار ونبي النوم من الليل فمدبر فانه من يرتقى كم رل فيه الاقدام (قوله  
 وكذا الكلام في سائر الاثبات) فانها محاربات لانها مروع لاحاربات لتي هي محاربات  
 وقيل ان كان المقصود من قولك انها محاربات ما لم تكن محاربات وان كان المقصود انها محاربات  
 صائم ام است كان حقيقة وليس شيء ادلا على الاستفهام عن صوم النهار والتردد فيه  
 بخلاف ما صام نهاري بل انما ان النبي فيه صحيح مما يوافق له لا يبعد فائدة جديدة  
 وكذا الحال في النبي والترجي والارض والعمى (قوله تجار حاكم) اي مسووال الى  
 حاكم العقل او الى الحكم الذي هو اشرف افراده واعلم ان المسووال الى اشرف افرادها  
 مطلق السبب (قوله ومجارا في الاتان) اي في المسئلة مطلقا كونه في وقوع لاثبات  
 (قوله واسادا مجازيا) اي مسووالا اليه بالنسبة فيها بوقوعه واشرف افرادها (قوله اي  
 استد الفاعل) اي سبب الفعل الاصطلاحي او معصية عبديه او بامة حربية او ناشية  
 بحقيقة او مقدرة كإمر في تعريف الحقيقة ومن هذا يعبر ان مراد باللاس املاس  
 الاصطلاحي اعني الممول لا الملابس الحقيقي اذ لا تعلق للفعل الاصطلاحي به لا  
 باعتبار المعنى وحيث يدلعو ذكر او معصية (قوله اي غير املاس) فمراد الوصول  
 باللاس رعاية لسابق الكلام حيث صرح به ما هو له باللاس ولا حقه اعني قوله  
 وله ملاسات شتي واشاره الى علاقة الجبر وهو اشركهم في الملاسة لا للاحتراز عما  
 لا يكون ملاسا لما هو له فانه قد حصل الاحتراز عنه بقوله الى ملاس (قوله تعني  
 غير الداعل الخ) بناء على ما تقرر من ان ما هو له في العلوم وهو الداعل لكون نسبة  
 بطريق التقييم مأخوذة في مفهومه وان ما هو له في الجهول هو المفعول به لكون  
 النسبة بطريق الوقوع عليه مأخوذة في مفهومه (قوله متعلق بالساء) على  
 الغوية والباء للملاسة او السببية او الآلة لاعني لاستقرار هي ان يكون صفة

مصدر محذوف أى امدد مطلب تأول أو على الحال كما قيل فإن به حذف و قولاً بالحال  
عن حبر المبدأ من غير ضرورة (قوله و حقيقة الخ) أى المعنى الحقيقي لتأول الشئ  
أى الاسناد عن عده بالشئ إشارة إلى أن النسبة إلى الاسناد بخصوصه ليست بمأخوذة  
في التأول (قوله نصبت) واختيار نطقت على طلبت لاردواج تأولت وللأشعار بان  
الطلب لا يلزم أن يكون و قيل بل بمجرد الاعتقاد له لانه على التكلف (قوله من الحقيقة)  
بيان أى مما نحن فيه ادلا بكون تأول كل شئ طلب حقيقة وهذا إذا كان للمعيار حقيقة  
كما فى است الربع العقل فإن تأول فيه طلب حقيقة وهو الاسناد إلى ماهوله أى  
أنبت الله النقل فى الربع (قوله أو الموضع الذى الخ) عطف على الحقيقة أى طلب  
ما يؤل إليه ذلك الاسناد من جهة العقل وهذا إذا لم يكن له حقيقة كما فى اقدمنى بل ذلك  
حق لم عنك أى قدمت بذاتك على عليك فانه لا حقيقة لهذا الجار له دم العاقل للأقسام  
لانه هو هو لم لكره عن من جهة العقل وهو القدوم للمعنى وسمى تحقيقه وهد  
هو الموافق لمذهب الشيخ من انه لا يلزم للمعيار العقل أن يكون له حقيقة وقيل فى حل  
هذه المعارضة أن معنى تأولت طلبت أمال و أمال يجوز أن يكون مصدراً ميميا بمعنى  
المفعول فيكون معناه يؤل إليه على الخلف والابصال وأن يكون اسم مكان فيكون  
معناه الموضع الذى يؤل إليه فقولاه أو الموضع الخ معطوف على قوله ما يؤل إليه و  
فى قوله من الماهى بيان لموضع العقل يتلخص من امداديه ووجهه ان لا يعلم ان معنى تأولت  
طلبت المأل بل طلعت الاول وانه لا معنى لاحد اسم المكان فى معنى الفعل وان الاتفاق  
أن يقال أو الموضع الذى يؤل فيه وانه اسما لاطم عا هو التاديه من المذهب والتناق  
بالفرس مع خلوه عن المدة العظيمة وهى التبدل على مذهب فى الجبر كما لا يخفى (قوله  
(قوله لان اولت الخ) دلل على ان حقيقة طلب ما يؤل إليه بمعنى انه مأخوذ من آل الامر  
والياء لطلب فعه طلب لاوى أى لا يها و الر حوم و طلب الاول طلب ما يؤل إليه  
(قوله وحاصله ان نصبت الخ) عطف على قوله حقيقة قولك تأولت الخ أى معناه الحقيقي  
مادكر وحاصله على سبيل الكفاية نصبت القرينة لان طلب ما يؤل إليه رديف  
وتابع له نصبت القرينة أى وجوده عرفت ان مدار النصب هو الوجود فقولك  
جرى الدهر عند قصد انساب الجرى له حقيقة كلام لغو لا يصدر عن عاقل فصلا  
عن أن يكون صادقا او كادما و اذا كان تأول مستعملا فى معناه الحقيقي ونصب  
القرينة معناه الكفاية لا يكون ذكر قوله ولا بد للمعجز من زينة زئامل تصريحا

بما علم كناية والتأويل لصحة الجار ادلولاه لا يجوز الاستناد الى غير ما هو له وكذا نصب  
 القرينة لعدم صحته بدونها فادفع الشكوك الثلاثة التي عرضت لبعض السطرين  
 ( قوله اي مختلفة ) اشار بذلك الى ان اختيار صيغة الجمع لمراد مواضعه ابو صوفى  
 قوله ( يلابس الفاعل آء ) بلا واسطة او بواسطة حرف الجر نحو كفى بالله وعزرت  
 بزيه وضررت في الدار وفي يوم الجمعة ولذا لم يعل وانما هو فيه والمفعول للملائكة  
 انما يطلقان على المصوب بقرينة واللام في المشهور حلا لشيخ ابن الحاجب  
 والمفعول به بواسطة حرف الجر ما لا يكون بتوسط كلمة في ولام لان مراد بوقوع  
 الفعل عليه على ما ذكره الشيخ ابن ابي حنبل تعلقه بما لا يعنى لانه فلا بد حل المتكلم  
 والرومان بواسطة حرف الجر في كلاهما وبما ذكرنا ظهور وجه ترك المصنف رحمه  
 الله ذكر الجار والجرور ( قوله والمصدر ) اي المفعول المطلق وهذا مظهر ان المراد  
 بالانساب الملازمة الاصطلاحية دون الحقيقية ادل على المصدر بمعنى الحدث ملازمة  
 للفعل بل نفسه ( قوله والسبب ) سواء كان مفعولاه اولاً كما في هي الامير المتدبئة  
 ( قوله ونحوهما ) من المستثنى والتقدير ( قوله لا يلبس بها اصلاً ) لا الفعل المعلوم ولا  
 المجهول بخلاف المفعول له فانه وان لم يسد له الدن المجهول انكبه يستدعيه المعلوم  
 كما مثله الشارح رحمه الله في التبر حلا للكسب اي قاله جوار اسناد المجهول اليه  
 فعال في طاب ريد بها طيب نفسه كذا في الرضى ( قوله اساده الى انفاً على اخ )  
 اي الى تدهو فاعل او مفعول به عنده في الظاهر كما مر تحقيقه والمرد ليعمل والمفعول به  
 الاصطلاحية ان يهرج قول الجاهل آتت الله الفل من الحقيقة لانه ليس اسناداً الى  
 ما هو فاعل عنده في الظاهر ويدخل في الجار لكونه اسناداً الى غير فاعل لاجل  
 الملازمة فاهم ( قوله فقولاه في تعريف اخ ) اشار به الى كون هذا الكلام تفسير  
 التعريف الحقيقية ( قوله من الامثلة للحقيقة ) لا للاسناد الى احد من المفعول حتى يرد  
 عليه انه لم يترك سابقاً مثلاً لا اسناداً الى المفعول في المفعول ( قوله والى غيرهما )  
 للملازمة بجمادى كذا المصنف رحمه الله امثلة المحرز لا اسناد فعل المعلوم ولم يترك  
 من امثلة الجواز لاستناد الفعل المجهول الا واحداً انتهى سيل معناه اسديده معنى الفعل  
 المجهول الى الفعل فتقول اساده الى المصدر لا يكون لا محذور نحو ضرب ضرب شديد  
 واساده الى المكان والزمان ان كان بتوسط في منقوصة او مة سرة فهو حقيقة نحو  
 ضرب في الدار وفي يوم الجمعة وان كان بغيرها على لاتساع ما مر فيها محرى المفعول  
 به في اعتبار وقوع الفعل عليهما كان محذور نحو ضرب يوم الجمعة والدار



والمفعول لا يستلزم به الفعل مجهول واسمه الى السبب الغير المفعول له بجاز ولا محل  
 اخراج اسد الفعل المجهول الى المكان والزمان بتوسط في قيل قوله والى غيرهما  
 بقوله لللابسة ولم تعرض لدخوله في الحقيقة لظهوره وقد يقال ان في صور الاسناد  
 توسط في مفعولة ومفسرة سادا الى مصدر الفعل حقيقة فال معنى قولنا ضرب  
 في يوم الجمعة او في لدار او في موضع اضرب فيه قاهم (قوله ولا يحل) دفع توهم نشأ  
 من قوله كما استعير من حن التهام (قوله تشبه هذه الحالة الخ) لا شتر اكهما في اء  
 استعير في كل منهما شيء لشيء تشابه بينهما وليس باستعارة اصطلاحية لانه ليس  
 ههنا بعد استعمال في غير ما وضع له (قوله ليس هو التشبيه) لانه تشبه معصود  
 بالافادة بخلافه ههنا فانه تشبه يترتب عليه المقصود بالافادة (قوله من اعمت  
 الخ) لم يقل من دم ماء الاماء لان الماء ليس عظم له بل الله للاصنام بخلاف السبيل  
 فانه مضم لودى (قوله هو معنى المفعول) بحسب المعنى المتعارف المتبادر وان  
 صح فالمعنى المصدر بصا وهذا قال الاولى (قوله ونسبها على تاهيه) لدلالته على  
 كماله بحيث يزرع عنه آخر مثله (قوله ومثله) انما قال مثله لان الحساب ليس  
 بالاحل القيم حقيقة لكنه شبيه به في زنه عليه (قوله هي مامر) من به اسد  
 او ما هو له ذكره سابقا لادنى طرد تعرف الحقيقة وههنا لا تظن عكس تعرف  
 ابحار (قوله فان المسمى لا قاعل الخ) ان خروج من تعريف المصنف رحمه الله  
 تعالى (قوله لكن لا الى المفعول الخ) لان الحكمين متفق من حكم بالضم اى صار  
 حكيماته الامور كافي صحح وفي التام في باب مفعول العين في الماضي والمبـ قبل  
 اء كامة محكم كاشد فهو لازم (قوله وكلامه الخ) مقدمة ثابتة لبيان الاخراج  
 معطوف على قوله فان مسمى فاه من ح اى كلام المصنف رحمه الله تعالى في تعريف الخار  
 وقوله وله ملائكة شتى الخ صريح كذا (قوله كذا) اى خرج من تعريفه (قوله  
 من زمان فاعنه) اى فاه ما اسد الى المصدر (قوله مش حرجه) التبيين في مجز  
 وصف الفعل وقيل التبيين في كونهما من قبيل الاسناد الى المصدر فان العباد هو الالم  
 القادح والصلال بسمن بمعنى لمد فكاه قبل الم اليه وبهـ وقيل لا بجاز لان  
 الالم والجبب بمعنى يوم والمـ وورده صاحب الكشف بانه لم يجمع وميل بمعنى  
 معص (قوله ليس عده ح) لان نشأ ليس من ملائكة الفعل او مـ (قوله والمتر  
 الخ) يعنى المعتر عده في اءرا عفى تفسر ما اسد اليه بالفـ لان ليس الفعل به فالامثلة  
 السابقة داخلة في مرعه من غير تكلف (قوله فاجواب ان الجار المقول) تقرير

لوجود الجار في الذنب الإيقاعية والأصابع ليدفع ما قبل ب. فلاق صدر العقلي  
 عليها بطريق المحرر لثبوتها بالجار العقلي وخلاصة خواب تخصيص المعرف أو تعميم  
 التعريف بحمل الاسناد على ما هو اعم من ان يكون صريحا أو مستلزما له والجمادات  
 المذكورة وان لم تكن أسادات صريحة لكنها مستدرة لها فيكون اطلاق الجار  
 عليها حقيقة وليس المراد انها يطلق عليها الجار باعتبار استلزامها لها حتى يردانه  
 حينئذ لا يكون التعريف لطلق المحرر بل للجار الاسنادي فانهم فاه قد علق فيه  
 والظاهر ان يراد بالاسناد مطلق النسبة كما عرفت ولا يرد ما قبله بضم ان يكون  
 النسبة الإيقاعية في ضرب من زيادة الجار الكونها نسبة لشيء لانه عمل الى غيره لان تلك  
 النسبة ليست للابسة (قوله كاد كروا في قولهم من هموم) دام يكن بتقدير في  
 فان هذه النسبة الإيقاعية الصريحة المخارية كناية عن نسبة يدعية محورية ملزومة  
 لتلك النسبة اعني نسبة اخرن ايها المقصودة من هذا القول لانه تعرية خاصة اخرن  
 البديع المتعاطب حتى صار هو هو محرومة قال قدس سره قبح قول الدهري  
 الخ في بحث اما اول افلاان هذا القول يمنع كما صرح به وغالته في حواشي  
 شرحه للمفتاح بان الرمان امر هو هو محصورا اذ كان له مدة اذ طوبى كالريح  
 مالا فلا يتصور منه اتحاد الامور الخارجية كالكلمات وامتنع لا صورة له في العقل  
 كما تقر في موضعه فلا ثبوت له عند العقل فلا يكون مدرجا فماتت عند العقل واما  
 ثانيا فلان هي قوله ما حصل هذه وثب ما حصل ونبت في نفس الامر عند العقل  
 مالا مكان اما الاول فلاه المتبادر كاد كروا في بيان قيود حد الخفية واما الثاني فلقوله لا مكان  
 بصور الكو ادب ما يحكم العقل بخوار ثبوت في نفس الامر وفوق الدهري لا يحكم العقل  
 بخوار ثبوت في نفس الامر فيكون داخل في خلاف عند العقل فلا يكون الحد مطردا  
 واما ثالثا وهو محذر الشارح رحمه الله قد سمى في بيان قوله وحديث يدفع الاعتراض  
 الاول واما ما قبل في الجواب من ان حاصل كلام السكاكي رحمه الله ان لقوله خلاف  
 ما عند المتكلم فاندين احراج قول الجاهل واحال نحو كذا حقيقة لكنه دور قوله  
 خلاف ما عند العقل فانه ليس فيه هاتان العائدتان ولا يقدح في ذلك حصول حد فيهما  
 بقوله خلاف ما عند العقل اعني خروج قول الجاهل وفيه انه لا فائدة في جمع هاتين  
 العائدتين لان الداعث على العدول ليس الا احدهما وان اعاد اللام في قوله لتلايتمتع  
 فكسبه يدل على استقلال كل منهما في العدول و مجموع عائدتين اعني عدم  
 امتناع الطرد وعدم امتناع العكس مترتب على العدول من غير حاجة الى التاويل

لانه تقرير الى اخره نجه

بقوله **يخرج** \* قال قدس سره والظاهر الخ \* توجيه لعبارة المفتاح بحيث  
 يدفع اعتراض اصناف رجه الله تعالى والمساواة المذكورة \* قال قدس سره  
 المراد بماعد العقل ح \* فيه بحث اما لا فلانه ان اراد ان مراد البكائي رجه الله  
 ذلك كاشهد به الاستدلال بكلامه عليه ميرد عليه انه لا معنى للعدول عن عبارة القوم  
 لاجل فساد معنى ارده من غيرتهم ولا يمتهم منه لغة ولم يصرح جوابه وان اراد ان  
 مراد القوم ذلك فلا معنى للاستشهاد عليه بكلامه واما ثانيا فلانه لا شك انه لا يصح  
 ارادة هذا المعنى من ماعد العقل على قانون اللغة لانه طرف مستقر قارادته بان يعتبر  
 متعلقه اثبوت ويحمل على مكان الثبوت الذي يلزمه ان لا يتبع فهو بعينه التوجيه  
 المستفاد من عبارة **لشارح رجه الله كما عرفت سابقا** \* قال قدس سره لما اعتقد  
 الخ \* فلا بد حل حين في خلاف ماعد العقل كما لم يدخل في خلاف ماعد المتكلم فلا  
 يطل طرفه الحديث \* قال قدس سره واما الجواب \* هذا اما قد لا ذكره سابقا بقوله  
 وضح ايضا ما يدعي عليه الخ وبقوله ويرد عليه انه ماف الخ من غير فائدة \* قال  
 قدس سره فانما يتم **الخصم** بجميع ادلائل عليه ولعل انما التأكيد ( قوله فلا يجوز  
 التعبير به ) ادلة دلالة **الخصم** على الخاص فلا يكون مرادهم وفيه ان الشائع  
 المتبادر من قولهم هذا عند اني حصة وعدد اهل البيت والجماعة الى غير ذلك ان  
 ذلك مرصيه ومقتضى عقولهم وان كان من حيث اللغة اعم ( قوله وحينئذ يدفع  
 الخ ) اي حين اد كان ماعد العقل اعم اندفع اعتراض الاول وهو منع بطلان  
 الطرد كما اندفع الاعتراض الثاني وهو منع بطلان العكس لانه اذا كان اعم كان  
 نحو كس الخليفة كاهن د حلا فيه فلا يكون د حلا في خلاف ماعد العقل  
 فلا بد من تدله بقوله خلاف ماعد المتكلم ليدخل نحو كسا الخليفة الكعبة  
 في الحد وبعد التدين حصل لقوله ماعد المتكلم فائدة مختصة لابد من ذكره  
 لاجل تلك الفائدة وهي ادخال نحو كسا الخليفة ولقوله لصرب من التساؤل  
 فائدة حاصلة لابد لاحده من ذكره وهي اخراج الاقوال السكادية وحصل فائدة  
 مشتركة بينهما وهي اخراج قول الجاهل وحينئذ يصح اسناد اخراجه الى كل  
 واحد منهما لكن يكون حصولها من احدهما اي واحد اعتبر الاخراج به  
 معصودا بالذات ومن الاخره لتبع لثلا يلزم اخراج المخرج واذا كان الامر كذلك  
 لا يتجه ان يقال لا بد بطلان الطرد لو لم يقل ماعد المتكلم بدخول قول الجاهل  
 لخروجه بقوله لصرب من التساؤل لان ذكره لاجل الفائدة المختصة ادلولاه لبطلان

حكس الحد وهذه القادة مشتركة مترتبة على ذكره فقولته لئلا يتبع طرده غاية  
 مترتبة على قوله وانما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل وقوله لئلا يتبع  
 محكه علة ماضية عليه فانه لم يوصد خفي على السيد قدس سره ووس جاء بعده (قوله  
 ولا يكون هذا تكررا) بجلة معترضة تدفع التوهم زاد حله في الجواب (قوله  
 وعلى هذا كان الانسب الخ) لان المترتب على التبديل المذكور الخروج لا الطرد به  
 حاصل بقوله لضرب من التأويل وان لم يبدل (قوله ماد كرت من تعبر كلام المصنف  
 رحمه الله الخ) زاد لفظ التقرير لان المذكور سابقا ليس كلام المصنف رحمه الله تعالى  
 ووجه الاستدلال ان المصنف حكم بان تعريف انجار العقل بالكلام المعادية خلاف  
 ما في نفس الامر لضرب من التأويل مطردو معكس وان تعريف الذي ذكره ههنا مقصده  
 في المثال فلو لم يرد بغير ماهولة غير ماهولة في نفس الامر من اهم او اخص بطل طرد  
 التعريف او عكسه فتدبر (قوله والمخلة الخ) لما كان الاستدراك فان والمخلة اي  
 سواء كان كلام المصنف رحمه الله مشعرا بما ذكره او لا (قوله بقره ذكر الخ) يعني  
 كما ان ماهولة مقيد بذلك الظرفين يكون الغير مقيدا لهما فتدبر (قوله عليه قوله اعني  
 المعاري في الواقع او عيب المتكلم الخ وصرح به في المحصر واپس المراد ان ماهولة  
 مقيد لهما في تعريف الحقيقة فيكون مقيدا لهما في تعريف المحار ويكون الغير مطلقا  
 والزم ان يكون الاسناد الى ما يعبر في نفس الامر لهولة في نفس الامر دون اعتقاد  
 المتكلم نحو قول الدهري انت الربيع العقل محار وحين لفظ الغير على معنى  
 ليس بخالف ما صرح به سابقا من قوله اي غير انه لا يس مدي هولة وقول المصنف  
 رحمه الله تعالى واسماده الى غيرهم للملابسة محار ولا حقا من قوله امي تعبر  
 في الواقع ويستند عدم صحته في نفسه لانه يعنى ان يكون المحار الاسناد الى  
 ملاس لا يكون ماهولة اصلا لافي نفس الامر ولا عند متكلم لافي الحقيقة ولا  
 في الظاهر بناء على دخول المقيد في حيز التي (قوله وحيد يدخل نحو قول الجاهل  
 والاقوال الكاذبة) اراد لهما ماد ذكره تحرا في السؤال بقوله قد خرج نحو قول  
 الجاهل والاقوال الكاذبة امي انت الربيع العقل والاقوال الكاذبة عند وقول المعتزلي  
 مامر في تعريف الحقيقة من نحو خلق الله الامم كلمة محبة حله (قوله فخرج جميع  
 بقوله تأول) ادلتا تأول لجاهل ولان محمد تكذب ولا معتزلي معنى حله (قوله  
 اي ولا مثل الخ) لم يجعل المشار اليه اثر التأول رعاية لقرب المشار اليه  
 وكونه مذكورا صريحا (قوله انصت) في القاموس المصتان بحركة شعراء

عدي وصي وهما والعدي نسبة الى عد القيس ويقال له عيسى (قوله اي  
 على اسناد اخ) قال كلام محمود على الحذف اي لم يحمل اسناد نحو قوله او على الاسناد  
 المجازي او على التحيز من اجراء وصف الجزء على الكل ولم يرد ان معنى قوله على  
 المحر على ان اسناد الله واقفي بخلاف العارة لان ساعده (قوله مادام لم يعلم) ليس  
 مراده ان لفظة دام مقصورة فانه لا يجوز حذف الافعال الناقصة سوى كان سيج حذف  
 بعينه بل بين خاص يعني يجعل ما مصدرية فائدة من ظرف الزمان المضاف الى  
 المصدر الاول هي وصلته اي لم يحمل على الجار مدة انتفاء العلم والظن حتى اذا  
 تحقق احدهم يحمل على الجار (قوله اوله يظن) اعاد كلمة لم اشارة الى دحوه تحت النفي  
 وان المقصود انهما لان الله احد الامرين بهما يستلزم انتفاءهما وليس بتقدير لكلمة  
 لم حتى يكون التردد في الانتفاءين فخل بالمقصود (قوله ان فانه لم يرد مظهره) لم يقل لم  
 بعينه كما في المفتح لان عدم الانتفاء في نفس الامر لا يكفي بل لابد من عدم الارادة بصب  
 انقريه ولد الم يعلم لم يحمل مالم يرد مظهره ادلايه من العلم او الظن بعدم ارادة  
 الظاهر بصب انقريه (قوله بل يحمل على الحقيقة) لانه اسناد الى ما هو له عدم المتكلم  
 في الظاهر وما في شرح المفتح انقريه مراده يعني ان يتردد عدم انتفاء العلم والظن  
 في كونه مجازا او حقيقة كاذبة لان الحرم كونه حقيقة تحكم بتقصي انه ادام يعلم  
 ايمان شخص ولا كفر بحكم كونه في الظاهر فعدا ان اعتبر في الحكم بالكفر العلم بعدم  
 الايمان لا عدم العلم بالايمان بخلاف كونه حقيقة فانه يكفيه عدم العلم بكونه غير ما هو له  
 في الظاهر فتدبر (قوله ولم يستدل بشئ الخ) فقوله كما استدل مفعول مطلق للفعل  
 محذوف يدل عنه لم يعرف المراد بالاستدلال المعنى المعوي لا الاصطلاحي اذ ان قيل قد هي  
 فلا يرد ان عدم ارادة مظهر قد يكون مذهبية كاستحالة قيام المسند بالمسند اليه  
 (قوله قد اصححت ام خير تدعى الخ) اصحح معناه الحقيقي المناسب للقيام وام الخيار  
 اسم امرأة وتدعى خير صحيح وكذا بالرفع بعيد عموم التي المناسب للقيام لا بالنصب  
 المفيد لتي العموم ولان كل انصب الى التخصيص لم يستعمل الا بكيدا او معمولا لا لمعامل  
 المعوي ومن رأيت مفعول له ولا صلح لدى انحصار شعر رأسه والمعنى ان هذه المرأة  
 اصححت تدعى عبيد ركب شية مع لرؤيتها رأسي كراس الاصابع فان النساء  
 يغضن الشيب ويصنن لشب وميزعه بجنة مقصورة لرؤية رأسه كراس  
 الاصابع ومبده لوجه الشبه اي سلب عن الرأس والقنطرة بصم الغاف والزاه  
 وقصهما وكسرهما وكثيرة وقفد الشعر حوالى الرأس كذا في القاموس (قوله

اي بعد قترع ( اشارة الى ان من معنى بعد كما في قوله تعالى ﴿ لتركب طبقا من طلق ﴾ قوله اي مصيها الخ ) في التاج اجبت كثير من قائله حذب اليبالي بعضها لبعض والمراد لازمه اعني مصيها وبجس بعضها حذب بعض لانه الموجب لتمييز الفسازع عن الرأس والعانة وصرف اليبالي عن مطلق الارملة لان العرب تؤرخ الشهور باليبالي اوللاشارة الى شدة ثوبها وكثرة انعماء فيها ( قوله وفي الاساس الخ ) فالحق مضي اكثر اليبالي اي من عمره ( قوله مقول فيها الخ ) اي من الاساس في حقها حين اليسر والرفاهية ابطى وحين الضرر وضيق اسرعى او من الشاعر لانه لا يبالى بعد التميز المذكور عها ( قوله او يكون الامر الخ ) والتعبير للدلالة على انها مأثورات فامرء تعالى مصبرات حكمه حينئذ يتحقق دليل آخر على كونه موحدا ( قوله ويحوز ان يكون مقطعا ) اي استئنافا على طريق الالتفات ( قوله اي امرء وارادته ) فسر القيل او لا بالامر ان قوله الطبعي فانه معمول القليل ان كان مصدرا او بديل او عطف يارله ان كان اسما وكذلك عطف الامر بخن ان يكون مصدر وان يكون اسما بمعنى الصبيغ ثم بين المراد بعطف الابداء عليه بدم الامر حقيقة صد الحقيقى واما عند القنئين بخطاب كل بعد لارادة فالامر بصد الحقيقى لان الطبعي بمعنى كوني طالعة ( قوله حتى اد ورائه الخ ) اعني اذناية ولدا دخلت على النمرطية وهي تقتضي ان يكون مفعلا سيرا مؤدبا الى ما بعد دها فاقول فان معنى الطبعي تحركي ليصح وقوع حتى بعده ليس شئ ونعمه على ما في بعض الخواشي يثبت على لانلوى واهبى احطاب لام حيار والجموع اليوم ومن هذا ظهر فساد تفسير اصيحت بصارت ( قوله فانه يس الخ ) فان اسناد الانشاء الى ارادته تعالى شان الموحد وان كان هذا لاسنادا بمجارا ولا يجوز ان يكون اسنادا بمجارا واسنادا من حقيقة لان جملة امراء قبل الله مبيعة لقوله ميزعه الخ ( قوله وكذا المراد بشب الزمان الخ ) في لفموس انشباب الفناء وقد شب وشب وجم شب وامرادهه لاول ادلاوحد للجمعية لارادة جماعة الفتيان واضافته الى الزمان لادنى ملائسته باعتبار حصوله فيه للكائنات والفسادات فيصح حمل الارديد عليه ولا يرد ان اشباب صفة الرمان والازدياد صفة القوى فكيف يصح تفسيرها به ولا يحتاج الى تكلف تركه النطرون والمعنى هيح قوى الارض وحدث نصارتها رسيد فونهم البامية ( قوله والروح ) اي احيواني ( قوله والحصار لافسام الخ ) وانكبة دخلة في الحقيقة المطلعة في شرح انقشاح الشريق والكيد دسحة في الحقيقة بحدودها الثلاثة

او المذكورة في المفتاح و مقابل له انما هو التصريح منها وقال شارح رحمه الله  
 في شرح قول السكاكي رحمه الله الحقيقة في المفرد والكساية تشتركان في كونهما  
 حقيقتين وتضريان بالتصريح وعدم التصريح واما الكساية فلا كلام في انه  
 لا يراد بها معانيها وحده واما الكلام في انه هل يراد معنى المعنى ام يقتصر  
 المراد على معنى المعنى لكونه مع جوار رادة المعنى ومساء على انهم لم يعتبروا في الحقيقة  
 الا الاستعمال في الموصوع واما لا يكون عبر الموصوع له مراد اولا وسهم من  
 فهم ذلك وحرم بان الحقيقة تطلق تضام الكساية تشمل ماد كره من اشتراكها  
 في كونها حقيقتين على شتر اكهم في ارادة المعنى الحقيقي فيهما من غير ان يصح  
 اطلاق اسم الحقيقة على كساية وهذا الاصطلاح بما لم يجده من القوم واما  
 ما قبل من ان اللفظ اذا اراد به نفسه واسداليه الفعل او معناه كان محازا كما في قولك  
 صرتني ليلي اذا اردت بعد ليلي فانه محاز لان المعنى من تلفظ بها وليس طرفه  
 انتهى لى حقيقة ولا محاز لان اللفظ اذا اراد به نفسه لا يتصف بالحقيقة والمحاز  
 كما صرحوا به فليس بشئ لان السرور انه هو من محام هذا اللفظ من حيث  
 دلالة على معناه لاسيما حيث هو قوله وذل مفرد مستعمل في بيانه لاسيما  
 قل الاستعمال لاسيما بالحقيقة والمحاز (قوله لاسد الجملة) فان الاسناد الى  
 المتأخر عنه ليس بحقيقة ولا محاز (قوله فبعد اشكال) عدى لاشكال فيه لانه  
 صرح في آخر كلامه في بحث الكساية ان الكلمة اذا اسندت فاسنادها بحسب  
 رأى الاصحاب دون رأى ما يكون على وفق عقلك وعين او لا يكون والاول  
 هو الحقيقة في الجملة والتبني هو لمحار فيها انتهى فانه صريح في ان الحقيقة  
 والمحار العليين صغرت لاسناد كلمة الى اخرى لاسناد الجملة الى شئ هي قولنا  
 زيد صائم نهاره الجمار هو صام الصوم الى النهار وبعد ذلك الاسناد لا محاز  
 في اسناد صوم النهار الى زيد لانه في معنى زيد صائم في نهاره فتدبر فانه من  
 الطائفة وانما قال دون ربه لانه ربه ربه الجمار يعطى الى الاستعارة بالكساية (قوله  
 لم يقل منه الخ) بل اوردته بطريق التعداد ولذا لم يعط ما به من عليه (قوله  
 ايها ما لا يقاس) وروى لا يختص مع ان المناسب لبيان الكثرة هو التعداد  
 وهو ايضا من المحسات و لا يحدوه منها لعدم الانحصار فيحد كروه (قوله  
 وان المعنى الخ) والصبر في عيهم راجع الى المؤمنين والمراد منهم حنفئذ مؤمنوا  
 وقوع الجمار فادفع الاشكال به كيف يصح لزيادة القياس الى منكرى وقوع  
 الجمار فانه يقتضي حصول حله من غير حاجة الى ان يقل اصل الايمان به حاصل

بعض الآيات و لزيادة ما حررناه خلاف ما هو الظاهر من نسبة الريادة الى كل الآيات والى ان يقال لريادة قد يراد به الامر المراد في نفسه وهو لا يقتضى وجود المرید عليه ( قوله على انه مفعول به لتفنون الخ ) اعلم ان اصل تفنون توتفون من الوقاية وهو شرط الصيانة متعد الى مفعولين والاول محذوف والثاني يوما على حذف المضاف اى عذاب يوم حذف بظا عه واسعى فكيف تفنون اتفكم عذاب يوم وقد يستعمل الاتفاء بمعنى الحذف وحيد متعد الى مفعول واحد ويحتمل ان يكون يوما مفعولا به لكفرتم ولعمري فكيف يحصل بحكم الوقاية والحذر ان كفرتم ووجدتم يوما يجعل الودان شب في الدب ٧ ( قوله اى كيف تفنون يوم القيمة ) اى في يوم القيمة هو مصوب على الظرفية ويوما يجعل الودان مفعول به على حذف المضاف وليس بدلا من يوم اشبه كما وهم ادلا دخل في تفسير معنى المفعول به للاندال بخلاف الظرفية منه - ن للاستفهام الذى في تفنون وفسر قوله تعالى ان كفرتم ما نعيم على الكفر ثلاثا يحتاج الى مفعول به ولا ان الخطاب للكفار ( قوله الى مكانه الخ ) اى الى مكان وقع منه الاسراج فهو نسبة الى المفعول به بواسطة من لالى انظر اذا المعنى واحرحت من الارض لافى الارض \* قال قدس سره فيه اشعار الخ \* لعل وجه الاشعار من ايراد كلمة من فانها ترادى التميز لكن من التى ترادى التميز تبيينية كما فى الرضى او تحضنة كما فى شرح تسهيل او زائدة عند بعض وكلمة من هنا ابتدائية كما لا يخفى \* قال قدس سره لافى ذاتها \* والتميز ما يرفع الابهام الدقيق \* قال قدس سره من لا منصفه لازمة \* فى التاج الاستعانة بمحل شدة وفى القاموس كل ما يعبر من لا شدة الى الاصحاح فقد استحال \* قال قدس سره لا الفعل \* يعنى ان التميز عن النسبة الى الفاعل مراد من الفاعل غير ان يكون العقل مستحيلا وليس كذلك والحوادث ان ذلك اكثرى وليس بالارم فى التسهيل ومما حمله منصوب به بمعنى يقدر لنا اساده ابيه مصافا الى الاول وفى شرحه يريد ان يقدر اساده به فاعلا \* ادلت طبت مع فهو مقول من الفاعل والاصل طلب معنى واشارة بكونه عام الى مقول من المفعول نحو وفجرنا الارض عبودا الى ما لا يصلح لاسد يد ولا يقاوم به نحو املا الكورمه وكفى بالله شهيدا وما احسن الحكيم رجلا وفى تحفة شرح نعى والزام بعضهم فى كل نزوع من النسبة فى الجملة ان يكون فى الاصل مصدر اليه كلف ادهو غير منأت فى نحو قولهم امتلا الكورمه ونحو طلب ربه \* حيث يراد ان ربه نفس الاب واما

٧ فى الآخرة نسفه



الجواب بان العقل فاعل ينضمه الاستحالة اعني الاحالة كما قالوا في امثلا الكور ماء  
انه فاعل ملا الذي ينضمه . مثلاً فبه ان من التزم ان يكون التميز فاعلا لنفس الفعل  
او لما ينضمه اراد بما ينضمه مطاوعه كما في مثال الماء او مطاوعه كما في حرقنا الارض  
عيونا اي الشجرت صوبه و لاحالة من مطاوعه للاستحالة ولا مطاوعا لها \* قال  
قدس سره كانت مصدرا مصداقاً من معقولها \* في الرضى اضافة المصدر الى المفعول  
انما يجوز اذا قامت القرينة على كونه مفعولاً اماماً بمعنى " تابع بعده منصوب المحل او بمعنى  
الفاعل بعده او بقرينة معنوية ولا شك في انتفاء القرينة ههنا \* قال قدس سره  
فلا يصح ان يحكم فاعلها \* وما قيل من انه تعبير عن النسبة الفاعلية المقدرة الا يرى  
الى قوله في حاشية الكشاف لا يجوز ان يراد الحلال من الفاعل المحذوف المصدر  
فيرده انه قياس في الجملة وان ما ذكره اثر رح رحمة الله فيما يكون الفاعل محذوفاً مراداً  
وفيما نحن فيه ليس كذلك \* قال قدس سره اي استحالة عقلية او عادية \* بيان  
الحاصل المعنى والافتقار الى سبعة عقل او عادة \* قال قدس سره او على الظرفية  
المقدرة \* اي بتعريفه بظرف مرفوع او اظهار في وحده شايان في امثال هذه  
الكلمات يقال قد فتح في المشرع وفي العادة وفي العقل وشرعا وعادة وعقلا واللام  
في قوله في العقل والعادة زائدة لتحسين اللفظ ادلاعه ولا استعراق ولا تعيين للنسب  
ولا يراد به لادناه على تقدير الحرف ( قوله لان العمل اخ ) في بعض النسخ باللام  
الجاراة وان وفي بعضها بحرف الذي وان معنى الثاني عطف على قوله يعني يكون  
المع اي المراد بالاستحالة العقبية ما ذكره لا هذا لان حكم العقل بشرط التحية  
بالاستحالة لا يصير قرينة على الجارح لحوار انتفاء الشرط وعلى الاول تعديل لقوله  
لا يدعي اخ اي لا يدعي احد حوار ذات انهم لان العقل مطلقاً من غير اعتبار  
امر آخر من نظر او عادة او احساس او تجربة ان مجرد ذلك بعدم محال لقوله اذا حل  
ونفسه للتقييد على الثاني وبين الاطلاق على الاول ( قوله بما يستحيله العقل )  
اي العقل في نفسه بدون اعتبار امر آخر معه ( قوله ومعرفة حقيقته ) لم يقبل  
وحقيقته للتخصيص على مراد المهور والحق بحسب العلم لا بحسب الوجود  
( قوله يريد الخ ) يعني ان المراد بالحقيقة ما يصير حقيقة لاما هو حقيقة بالفعل ادلا  
خلاف في انه لا يجب لكل مح حقيقة ( قوله لمعرفة فاعله او مفعوله ) لم يقبل لمعرفة اساده  
الذي اذا استعمل يكون حقيقة كما ينضمه السوق لان الاسد لا ينضم بالظهور  
والحق الا باعتبار ظهور فاعله ومفعوله وخفته ( قوله اي يريد الله حساني وجهه )  
اي من حيث الظهور لاس حيث الوجود فاه في غاية الكمال في نفسه لكن لدقته

يظهر بعد التأمل والنظر (قوله سرتي رؤيت) هذا لقول مجاز اذا اريد منه حصول السرور عند الرؤية اما اذا اريد ان لرؤية موحدة لمرور فهو حقيقة (قوله اي اقدمتني نفسي) قدر السكاكي رحمه الله في من هذا المثل الفاعل النفس وفيما عدا الله سبحانه شاء على ان الظاهر ان حدث سدي يظهر فاعله ينسب اليه والذي لا يسهل ينسب الى ذاته تعالى لكن لا يخفى ان لعل الصدر ههنا هو القدوم واعتبار النفس الباطنة مقدما للبدن تكلف يرد غير متعارف عند اهل المعقوكذا جعل النفس فيما عدا فاعلا باعتبار التوليد مع عدم حرية في صيرني تكلف (قوله ههنا حاله) في شرح الفتح قالوا وريد في نفي مفعول صيرت شيئا فالحال والواو للحال والحال قائم مقام الخبر دال عليه اي صيرني هو مفعول في المثل في الهلاك انتهى وعبارته ههنا مشعرة بالوجهين حيث جعل هذه لفظة مفعولا ثانيا وجرهته بالحالة قال قدس سره دل عباره على الظاهر اشعر لما عرفت من انها تحمل الوجهين قال قدس سره بصيرب المثل خيري وفي اي بصيرب مثل بالاثب لحي وبصيرب المثل للاشياء في قال قدس سره الا انه قد قدم المفعول على المتبوع والعامل كما في قولك عليك ورحمة الله السلام وما يحرر من ان حوازه مشروط بان لا يتقدم على العامل كما في الرضى فعمل ذلك محقق به فانه لم يذكر في شرح التسهيل عند تعداد شرائط حوار تصادم المعلوم مع انه بالغ في ذلك وذكر الشروط المتفق عليها والمختلف فيها وان ابيت فاحمل المذكور مفسرا للعامل المحذوف مقدما ويرى يحتمل الباء فهو بدل من في (قوله نوع حواء) لكثرة الاسناد الى الفاعل المحاري وثراء الاسناد الى الفاعل الخفي (قوله في ههنا) اي في المصاز العقلي (قوله صارت اخ) اي اسفة حقيقة لذلك فاص (قوله فانك لا تجد) تعليل لقوله ليس بواجب اي اذا قلت عند قدومك بمق اقدمني حق لا تجد في قصدك فاعلا للاقدام سوى الحق لك في صورة قدوم بصورة الاقدام والحق بصورة المقدم مسافة في كونه داعيا للقدوم فلا فاعل في قصدك سوى الحق لا محققا ولا هو مفصلا عن الابدالية والنسبة (قوله وكذا لا يستطيع الخ) بقاء على تصويرك الصيرورة تصيرا والا زبد ريدة ولا تصير ولا زيادة (قوله فلا اعتبار) تفريع على ما قلناه ان اذا لم يكن معنى في المعنى العقلي فاعل بقاء على انفس الفعل وكونه بخلاف محض فالاعتبار في بقاءه عن الكذب ان يكون المعنى الذي هو مقصود التكلم من الكلام ومخط الفائدة موجودا في محض بخلاف الكذب فانه لا وجود له في اقدمي حتى يلد ان لم يكن القدوم متحققا كان كذبا وان كان

محققا كان مجارا عقبا ( قوله واد كان الخ ) عطف على قوله بس بواجب الخ  
وبان لمناط كون الكلام مجرا عقبا وهو انه اذا كان المعنى الذى له اللفظ موحودا  
على الحقيقة فان يكون مستعملا فيه مرادنا منه لم يكن مجارا في ذلك اللفظ نفسه  
لكونه مستعملا في معناه الذى وضع له فيكون في الحكم في قولك اقدمى بذلك  
حقلى ان كان لفظ اقدم مستعملا في معناه الذى وضع له وان كان موهوما  
يكون مجارا في الحكم وان كان مستعملا في معنى الجمال على القدم كان مجارا في اقدم  
والاساد على حقيقته وكذا ان كان الحق مستعملا في المقدم بطريق الاستمارة بالكناية  
فخلص من كلامه ان مثل دمى بلد حقلى يحتمل وحوها ثلاثة مجارا في الطرف  
ومجرا في الاساد واستعاره بالكناية وبما حررناك اندفع الشكوك التى عرضت  
لناظرين الدين لم يجدوا على تخريج خواهر مقاصده من صحور عباراته ( قوله  
هذه الجملة ) اى الصانعة بمعمار العقل واحسن ضبطها فانه مما قد نبه الخدائق  
كالتسكي والمصفا والاسم رجه الله حتى تكون على بصيرة في استخراج الحريات  
منها قال قدس سره وانت تعلم الخ قد الحق الشارح بالمقول جواب  
الاشكال بحيث يظهر انه صحة كلام الشيخ حيث قال والجواب ان عدم تحقق  
المعنى لا ينافي كون اللفظ حقيقة ولا يتلزم كونه مجارا في معنى آخر غاية الامر  
ان مدلول اللفظ وما يشتمل عليه لا يكون ثابتا ولا لزم الكذب ايضا لان المقصود  
ثبوت ما هو المرجع كالقدم مثلا انتهى وحاصله ما حررناه سابقا في حل عبارة  
الشيخ فكن البصير للحق فان الشارح رجه الله حقق المعام بما لا مرية عليه  
قال قدس سره بل هو في حقيقة الخ فيه بحث لان الاشكال انما هو على الشيخ  
حيث يقول ان هذه الاصناف موهومة لا فاعل لها واما القائلون بانها موجودة  
قد نقل الاساد من قاعها حقيقى الى صارى فلا اشكال عليهم ولذا قال الشارح  
رجه الله لا يكون حينئذ اى اذا كان هذه الاصناف المتعدية غير موجودة حقيقة  
بخلاف ما اذا كانت موجودة وبهذا ظهر فساد ما قيل ان اول الحاشية يوجب  
رحمان مذهب الشيخ فان محصله ان الاصناف المتعدية المذكورة في تلك الامثلة  
موهومة ولا فاعل لها يصير لاساد اية حقيقة وما أسحر الحاشية فاشكال على جميع  
القائلين بالمجاز العقلى ولم يدكره لترجح مذهب الشيخ على غيره قال قدس سره  
واذا نظرت الخ لفرق بين الاستعاره بالكناية ان المقصود بالذات  
في الاستعارة المبالغة في معنى الحق محمله مقدها واما في هذه المبالغة في المبالغة  
وان كان كل منهما يستلزم لاخره قال قدس سره ثبت الخ فيه ان الثابت

ثم ادكره انه لا حقيقة له موجودة او معتد بها لاني الحقيقة مطلق وعبره الشيخ  
ثاني على نفي الحقيقة مطلقا فالوجه ما حرره من انه لا اسم في قصد التكلم اصلا  
وانما هو صورة القدم بصورة الاقدم واسمه الى الحق وهذا ما ذكره اشرح  
وجه الله في شرح الفتح وانما ظن ان ما ذكره الشيخ قرب الى الصواب بالنظر  
الى مقصود الكلام ادليس المقصد الى اقدم وتصير بل في قدم وصيرورة (قوله  
استعارة بالكناية) اي فيها استعارة بالكناية (قوله وكره السكاكي) وقال  
ما صدكم من المحاز العقلي صدى داخرا في الاستعارة بالكناية لانه يني الجواز  
العقلي باحتماله الاستعارة حتى يرد ان الاحتمال لا يكون ثابت (قوله  
من الوارد) اي من الروايف مفككة كانت ولازمة (قوله المساوية  
للمشبه) اي المختصة به امامطلق او مانسة الى المشبه بقرينة لاحق كلامه  
حيث قال بعد قوله من لو ارم المشبه ما لا يكون لاله وكان على شارح وجه الله  
اريد كره وسابق كلامه حشال في تعريف مصق الاستعارة بتدكر  
احد طي في التشبه وتريده بطرف الآخر مدعي ادعوى التشبه في جس تشبه  
دالا على ذلك ما تاتت تشبه ما يخص التشبه (قوله ثم تفردها ما ذكر)  
من اداة التشبيه والاستعارة (قوله لعدم التحيز) لصواب هذا المعلوم لان حيث  
خصوصية ذاته تعالى فلا يرد ادعاء كون ~~المرجع حكته تعالى~~ كنه حيز بخلاف  
ادعاء كون ملائسة الالاسات والرجح من ملائمة ذاته تعالى (قوله اندر  
لا سبب الهزيمة) لا الخيش بخصوصه حتى يكون ادعاء امر ركنت (قوله خلق  
من شخص مدعى الله) لان المقصود بيان مدة يكون به الالاس كابدل  
عليه سبحانه امي قوله تعالى (طبعه الا ان لم يخلق) ولا حقه امي قوله تعالى  
(يخرج من بين الصنوب والثرائب) لا يبر احد لدى شانه كافي قوله تعالى (حقنكم  
من نفس واحدة) (قوله كالاستخدام) ورد حرف تشبه لان الاستخدام  
من المحسات وهي تراعى بعد اطلاقه ووضوح الدلالة وما حقق فيه من الاستعارة  
وهي متعلقة بوضوح الدلالة لكه. متشابهة له من حيث انه اريد باللفظ معنى  
وبالصميم معنى والجهة مختلفة (قوله لان ادعاء الخ) فيكون الامر ايضا له  
ادلايحور تعدد المخاطب في كلام واحد من غير ثنية او عطف وما قيل به يحور  
ان يكون الامر لها مان فان بأمر العملة بالساء ففهم انه خروج عما يحس به لانه  
حيث يكون الجوار في الطرف حيث اريد بان الامر به (قوله ككره الخ) حيث  
بين بعد كل ملازمة طلال لارمها (قوله وجعل منه مية الخ) هذا لا دخل له

أ. المنة

نجد

في دفع الاعتراضات فانه مدعاه بمجرد ارادة المشبه به ادعاء وانما هو جواب  
سؤال اورد السكاكي رحمه الله و جواب عنه ماد كرو هو ان يقال ان ادعاء السبعية  
وامكار ان تكون شيئا و... ياتي التصريح باسم المشبه كالمية لانه كمال الاعتراف به  
لقطع بانه لم يرد فيه معناه موصوحنه وحاصل الجواب انما يجعل اسم المشبه من  
اسماء المشبه به يجعل اسمه قسما متعارفا وصع بازالة المشبه به حقيقة كالسبع وغير  
متعارف وصع برأيه ادعاء كالمية فالتصريح باسم المشبه لا ياتي في ادعاء كونه  
نفس المشبه به وانما ياتي به لولم يكن هذا من اسماء المشبه به على ما لزم من ادخال  
المشبه في جنس المشبه به ( قوله قد حل في جنس السبع ) فانه تصريح بان المراد  
بالمية الموت وكيفية الادخال ادعاء ان السبع موضوع ما يقتل القوس من غير  
فرق بين النافع والضار سواء كان في الهيكل المخصوص او في غيره كالموت  
فيكون لفظ السبع موصوفا له ادعاء ومعلوم ان لفظ المية موصوفا له حقيقة  
فيكونان كالمترادين مثل السبع والصارم وان كان اطلاق السبع عليه من اطلاق  
العام على الخاص ولذا قال السكاكي رحمه الله ثم نذهب على سبيل التخييل  
الى ان الواضع كيف ايصع منه ان يصح اسمين بجمعية واحدة وان لا يكونا  
مترادين بقى ههنا شيء مذكوره الشارح رحمه الله في شرح شرح مختصر  
الاصول وهو انه اذا كان المراد بالمية الموت باسماء السبعين لها لم يكن هذا معينا  
عن القول بكون الاسد بجرا بالان حتى الاتات مثلا ان يفسد الى القادر دون  
الزمان المشبه بالقدر المصور تصوره اقول اذا كان مسمى الاستعارة على ادخال  
المشبه في جنس المشبه و تكرار كون شيئا وراءه وكان اتات لازم المشبه  
كالانبات مثلا على هذا الادعاء كان اسداده اسادا الى ما هو له عند المتكلم  
في الظاهر وان لم يكن ان ما هو له عند في الواقع ولعل هذا وجه تركه في هذا  
الكتاب واسما احببه من قرينة الاستعارة بالكساية استعارة تخيلية عنده فان  
المراد بالمعالي في محال المية نشيت بعلان صورة وهمية شبيهة بالمعالي الحقيقية  
فهى المية حقيقة وحقه ان يفسد اليه فليس شيء لانه معنى على كون القرينة  
للاستعارة بالكساية عنده منحصرة في التخييلية وليس كذلك فانه اذا كان الجار  
العقل داخلا مذهب كان القرينة في مثل انت الربيع البقل مثلا مستعملة في معناه  
الحقيقي وسيصرح الشارح رحمه الله فيما يأتي بان كل واحدة من الاستعارة  
التخييلية والاستعارة بالكساية مفككة عن الاخرى عنده ( قوله اعتراض قوى )  
وهو ان لفظ المية حيثئذ مستعمل فيما وصع له على سبيل التحقيق فلا يندرج

في الاستعارة التي هي بجزر وادعاء السبعية للنية لا يحمي نعم لان ذلك لا يخرجها  
من كونه موضوعا له لفظ النية تحقيقا وفي شرح المفتاح شرقي وربما بحاج  
من ذلك ان ما ليس بخارج عن الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا  
عنه فيكون لفظ النية مستعملا في غير موضوعه وحاصله ان المراد بالنية  
الموت مع وصف السبعية وذلك غير موضوع له لا اعتبار امر خارج مع الموضوع له  
قدير (قوله ولانه ينقض اخ) حاصل استدلال السكاكي رحمه الله تعالى كما اشار  
اليه الشارح رحمه الله بقوله والحاصل الخ ان كل بحر عقلي فهو دهر  
المشه واردة المشه به بواسطة القرينة وكل ما هذا شأنه فهو استعارة بالكناية  
فامر مع لصراء مستندا فانه يستلزم المحال وهذا نفس له بالخلف فان دليله بحري  
في البحار العقلي الذي ذكر فيه الطرفان والاستعارة بالكناية لا شرط له عدم ذكر  
اشبه به قدر فانه قدر في تقريره الاقدام (قوله ان بحور ايت اخ) اي الصريح  
سواء كان مائلا او بمن والمعنى رأيت جرؤية فلان استداونة من ملاقاته اسد (قوله  
على وجه يني عن التشبيه) وفي قولنا نهاره صائم وفي قائم ليس كذلك لان  
الاصافة لامية لبعض المشه المستعار لان المشه اشخص فهار مخصوص لا مطلق  
النهار وانما يكون طرفا التشبه مدكورين لو كان الاضائة ثابتة فانه في معنى الحمل  
للبنافه في التسمية كما في جبين الماء فادع ما قبل ان البحر في جبين الماء ويظهر صائم  
يجعل احدهما مائلا دون الآخر تحكم لان في كل منهما اضافة غاية الامر ان في نهاره  
صائم اضافة المشه الى اشبه به وفي جبين الماء معكسر (قوله على ذكر الطرفين)  
وهو القمر وصغير راره او صغير علائه (قوله هو شخص صائم مظن) فلا ذكر  
للتشبهه اصلا والمراد بالنهار معناه الحقيق ماداء الصوم له فلا يكون من اضافة العام  
الى الخاص على ما فهم فاختاره هذا لا ينافي استفادته كونه من اضافة العام الى  
الخاص (قوله من غير اعتبار كونه صائما وغير صائما) انما هذا ليكون به من كونه  
مشبهه لانه اعتبر في المشبهه كونه صائما (قوله من لم يقم على مراد السكاكي) ورغم  
ان مذهبه في الاستعارة بالكناية ارادة المشبه به حقيقة وكان يظهر ان يقدم هذا  
الكلام على قوله ولانه يتعص اخ لكونه اخوة عن قوله لانه يستلزم اخ لكن  
احرم اشارة الى عدم الاهتمام بشانه وانه غير معتبه (قوله وانه في ههنا) وذلك  
لانه الاستعارة اذا كانت في ضمير راصف والصغير لا يصل الاستعارة لا اعتبارا بمعبر به  
عنه كان المراد من الصغير العيشة المشبهه بصاحبها فهو غير لعيشة له كونه في المعنى  
وان كانت من حيث اتحاد اللفظ مرصدا له فانه غير هو في عيشة راص صاحبها

عيشة أى كعيشة راض صاحب العيشة بها يصح وقوعه صفة للعيشة المذكورة  
 فيقول المعنى إلى ما ذكر نصب وما قيل إنما قدر ما قدر مع أن المقصود يحصل ما يقال  
 في عيشة راض صاحبها على ما صرح به الكاشي تفصيلا لما في العيشة فإنه يبعد  
 عيشة يرتضى بها بخلاف ما إذا قبل فهو في عيشة راض صاحبها بها والصاحب  
 من هو فيه فإن المعنى أنه راض في العيشة التي هو فيها ولا يلزم من ذلك أن يكون  
 مما يرضى به فيه أو الكلام في كعبة أفادة هذا التركيب لما قدر على تقدير كون  
 الاستعارة في التصدير لا في نكتة التدوير (قوله من باب اضافة العام إلى الخاص)  
 ويلاحظ في الحكم عليه أنه صائم من حيث اتحاده بالخاص لا من حيث اتصافه  
 بالصوم لتلاين الحكم وقيل إن المراد بالصائم المضاف إلى الشخص ما يصح أن يكون  
 صائما وفيه أن المشقة لله وليس من يصح الصوم منه (قوله من اضافة المسمى  
 إلى الاسم) فالصير في الهمزة راجع إلى الاسم كأنه قيل الشخص المسمى يريد صائم  
 وإنما لم يقل من اضافة الاسم إلى المسمى لعدم مجبها وعدم كونه مشبها به وعدم  
 صحة حل صائم عليه (قوله من اسمعلا) قد عرفت اسمعلا ما ذكرناه (قوله  
 لاحقة ولا محذرا) لأن المراد بتصديره حذف الهمزة فيكون البداء لهم ادلا يجوز  
 تعدد الخطاب في كلام واحد ثم يكون لفظ هاتان محذرا لكن لا امر لسمه أصلا  
 (قوله ولم يعرفنا) يريد أهلوكم هذه التراكيب انصدرة عن الطاء استعارة  
 بالكسابة لكان الحكم مجتهدا دائما على اعتقاد الوقوف وعدمه فيصح عند  
 من لم يعتد به ولا يصح عند من يعتمد عليه وليس كذلك فإن هذه التراكيب شائعة  
 من غير توقف من أحد في الحكم فصحتها فاندفع اعتراض السيد قدس سره فيه  
 كما لا يخفى (قوله أصنى الأمور العارضة الخ) يدل على الأمور العارضة التي بها  
 يطابق اللفظ مقتضى الحال أى تكون دائما قبل الله حتى لا يرد الرفع فاه عارض  
 للسدادية من حيث أنه مسدديه ولا محذاه لاس المقصود أن الأمور المذكورة  
 في هذا الباب عارضة للسدادية باعتدائه كونه كذلك لأن كل ما هو عارض له بهذا  
 الاعتبار فهو عارض كونه في كثير من الأحوال عارضة له من حيث هو كذلك  
 لم يخرج من القوة إلى الفعل وإنما دون (قوله بداته) معلق بالراحة تصحيح معنى  
 العروس أى الرجعة إليه عارضة لداته ما لا يكون لها واسطة في العروضة ولذا  
 عطف قوله لا بواسطة حكم أو المسد عليه فلا ساق كونها عارضة لذاته كونها  
 عارضة لأجل كونه مسددها واسطة في الشوت ومن هذا ظهر أن قيد الجبنة  
 لتفيد أى العارضة لداته مسدديه حال كونه موصوفاً بكونه مسدداً إليه فلا

يبقى كونها اعم لا لتعديل فلا يرد ما توهم من ان احوال المسد اليه من حيث  
انه مسد اليه لا يوجد في غيره وقد يوجد حال تختص به على ان المصوت في الباب  
حذف المسد اليه وذكره وتعريفه وتكرره الى غير ذلك لا يصح الحذف والتدوير  
مثلا فيكون مختصا به ( قوله اولى بالتقديم ) اي في ما ذكر فيكون بين احواله انصا  
اولى بالتقديم ( قوله لانه صدر ) اي في الاصطلاح وان كان لفظه من حيث مفهومه  
المعوى اصنى الاسقاط مشعرا بالعدم بعد الاتيان ولذا اعتبر على لفظ انزلة اشارة  
الى كونه ركن اعظم كانه اسقط ( قوله وهو متقدم على لا ياب ) و لا ياب متقدم  
على سائر الاحوال لكونه كالفصيل له ( قوله وحذف ينتظر الخ ) اي الحذف  
الذي نحن فيه وهو ما يكون موبيا في التقدير لا الحذف الذي يكون سببا في كحذف  
فاعل المصدر و فاعل الفعل المسمى للقول فانه لا يحتاج الى القرينة لعدم كونه مرادا  
( قوله وهو ان يكون السامع عارفا به ) اي متمكنا من معرفة محذوف لان وجود  
القرينة لا يوجد المراد بالفعل ( قوله او حود المراد ) صيغة الجمع ينظر الى تعدد  
الموارد اي القرينة الدالة على المحذوف اما بخصوصه او باعتبار كونه احدا لاشياء  
التيية كما فيما حذف ليد نص السامع كل مذهب ممكن ( قوله الداعي الخ )  
سواء كان حاملا عليه او عاية مترتبة عليه فاللام في قوله قبل حذر لتفصيل المطلق  
الشامل للمدلية والعربية ( قوله انصا ) اي كما هو معلوم مقرر في علم الحساب  
وان لم يذكر فيه صريحا والظاهر ترك لفظ انصا ( قوله شرة ماضية ) كما يدل  
عليه ههنا قوله عن البعث فانه مشعر بوجود القرينة ( قوله بـ على لظاهر ) حال  
عن البعث اي حال ~~البعث~~ البعث ميبا عليه هو الظاهر من هذه القرينة عنه  
لا على الحقيقة وفي نفس الامر ( قوله والا ) اي وان لم يكن على الظاهر فهو في الحقيقة  
الركن الاعظم فذكره لا يكون عيبا وان قامت القرينة فان لا كنهان بالقرينة ليس  
كالدكر في التخصيص على ما هو المقصود الاهم قال في شرح لفتح رد كرامسد  
اليه لا يكون عيبا على الحقيقة وان قامت القرينة بكونه حرا من الكلام بل الصمد  
فيه فلا يرد ما قيل من انه لا مضافة بين كونه الركن لا عظم من كلام وكون ذكره  
عيبا لتحقيق العربية المعية ( قوله وفيل معناه انه عيب صريح ) قال في شرح  
الفتح قبل المراد انه يكون عيبا نظرا الى ظاهر القرينة التيية عن ذكره فان ذكر اللفظ  
لا يكون الا لافادة المعنى وقد حصل لكن يجوز ان يعنى به غرض حتى من الاغراض  
المناسبة في باب ذكر المسد اليه وقال السيد قدس سره في حاشية شرح ( ٣ ) انما اعتبر  
خفاء لانه لو ظهر لم يكن ذكره عيبا في الظاهر بصا فان د بظاهر القرينة الاهم

٣ انما اعتبرنا خفاء العادة

لانها لو ظهرت الى آخره

سجده



الظاهر الذي يقتضيه القرينة وهو الاغناء عن الدكر وبالْحَقِيقَةُ في قوله  
واما في الحقيقة نفس الامر اى يجوز في نفس الامر ان يتعلق بدكره عرض  
حتى فلا يكون هناك مع وجود القرينة المعينة عنه وبما نقلناه ظهر ان ما قيل ان المراد  
بظهور القرينة الظاهر سى هو القرينة والمعنى ان ذكره عبث نظرا الى القرينة  
واما في الحقيقة اى في نفسه فيجوز ان يتعلق به عرض فلا يكون عبثا ثم الاعتراض  
عليه انه اذا تعلق بدكره عرض كان المقام مقام الدكر والكلام في مقام الحذف  
الهم الان يراد بالعرض معنى انتمدة خروج عما قصده الشارح وجه الله على انه  
يرد عليه انه اذا اريد بظاهر اظاهر الذي هو القرينة لاحاجة الى قوله لتد  
على الظاهر لان الكلام في مرخات الحذف بعد وجود القرينة ( قوله من حيث  
الظاهر الخ ) لانهم من اللفظ لكن لا يعيد دلالة عليه ما لم يحكم العقل بصفحة  
ارادته فلا يعتمد بالآخرة على النفس ( قوله على دلالة العقل ) لانه يستدل بالعقل بمعونة  
القرائن على الصدوق لدل على استداله فلا اعتماد او لا و آخر ا على العقل وان كان  
لفظ مدحل وبدا ما يحسن ههنا من حيث الظاهر ( قوله لاستعلا له بالدلالة ) اى  
في الجملة كافي مقتضيات النصرة وان كان لفظ هو ا مدحل ( قوله فانه يستمر ) اى  
في جميع المواد ( قوله وانما كان محسوبا الخ ) يعنى ان العدول ليس محققا لان كونه  
محققا يوقف على كون كل من المعنى واللفظ مستعلا في الدلالة عليه وليس كذلك  
( قوله هو اللفظ الخ ) صميم الفصل لعمركم التأكيد وتحقيق ذلك ان لفظ مدخلا  
في الدلالة عند الحذف سى على ان ادول عليه بالقرائن هو اللفظ دون ذات المسد  
اليه وليس لفصر فانه يصل بخلاف لقوله من حيث الظاهر ولقوله فلا صد الذ كر  
يكون الاعتماد على الكتابة على لفظ ( قوله والاعتماد الخ ) اى عداله كر وعد الحذف  
وان لم يقيد بشئ مستمد ( قوله هل ينبى ام لا ) ام هذه منقطعة على ما مر تحقيقه  
فما قبل الصواب ائنه لا ليس بصواب على ان ام المتصلة تنجى مع من على فلة  
كافي الرضى ( قولى او تنبيه ) اما لان المسد لا يصلح الاله او لكم له به بحيث لا يسبق  
الدهى الى غيره او لكونه متعاضبا بين شككم والمحاطب وهذا وان كان يحامع الاحترار  
عن العت لك مدور دواشى و لفتصبت على انقصد وفصد التعين غير قصد  
الاستراز فقد يقصد كل واحد بدون الآخر وقد يقصدان معا وكذا الحال  
في جميع الدواشى اذا لم يكن بينهما ( ٦ ) ثاف ( قوله او سمح او قافية ) فان يكون ذكر  
المسد اليه واجب التأخير او يكون انقافية او الجمع لفظ المسد مع حركة ما قبله  
فاد ذكر المسد اليه يحصل الاتصال بينهما ويهوت القافية او الجمع ( قوله

٦ يسهما نسجه

( لا يسمع ) واما عدم الفرصة او الضجر والسامة الحاص من اصياد من طلب الصيد  
 ( قوله من غير السامع من الحاصرين ) الصواب من غير الخطب من السامعين  
 ( قوله وكاتب استعمال الخ ) الفرق بين الاتعين ان في الاول يكون الكلام  
 في الاستعمالين واحدا سواء كان الاستعمال قياسا ولا وفي ثاني الكلام الثاني غير  
 الاول ولا بد ان يكون قياسا ( قوله وقد يكون الخ ) اي قد يكون صدوف من غير  
 ضرورة الفاعل الاصطلاحي للفعل ليرتب عليه قوله وحينئذ يحسب اسارا في نقد  
 الاول خرج نحو اضرب واصرب واصربوا تقوم فان حذف الفاعل فيه  
 لضرورة التقابل كسب نظامه اخركة مقامه والقياد في خرج نحو استارب  
 البقل وجاءت فان المحذون فيه الفاعل الحقيقي وبالنقد لا خبر به جعل الصدوف المصدر  
 ( قوله وحينئذ يحسب اسارا للفعل الى المفعول ) الادرا نحو صرب الاء وبذلك انتهى  
 رأى وانما يجب ذلك لان الفعل لا بد له من فاعل او مفعول مقامه ولا تنوهم  
 ان هذا من حذف الجملة بل تبدل جملة محمولة اخرى لئلا يكون هذا ليس بدلا  
 للسند بل تعبير هيئة ولذا سمي كل واحد منهما صيغة الماضي ( قوله فلكونه  
 الاصل ) اي ما يشي عليه الشيء والقاعدة ( قوله ولا مقتضى للعدول عنه ) اي  
 كونه اصلا لا يكتفى بكنة لذكر لانه متحقق في حال الحذف ايضا فلا بد من عدم  
 مقتضى العدول ليكون مرجعا للذكر على الحذف وانرا عدم مقتضى في قصد  
 التكلم على ما مر فلا يرد ان الكلام فيما اذا قامت القرينة دليلا للمعدول كما يدل  
 عليه سابق كلامه ولا حقه فلا حترار عن العت ونجس العدول متحقق في  
 جمع صور الدكر وقوله ولا مقتضى للعدول عنه مذهب ومقوطة التسويب اما  
 لكونه مضافا واللام رتبة كقائل سيبويه في علام لك واما شديده بالمصاف  
 كقائه الشرح ابن الحاجب ( قوله وريادة الانصاح ) اي يصحح المسند اليه  
 وريادة تشبته في ذهن السامع فمع الانصاح والتقرير حاصل صدق الحذف يصلح وجود  
 القرينة المعسلة وفي الذكر زيادتهما لان الدلالة المعنوية احتمت مع الدلالة  
 العقلية ( قوله ومنه واولئك هم المفصوح ) اي من ريادة ان يصحح وتقرير لكن  
 لا لا يصحح المسند اليه وتقريره ولذا اورد نقطة منه ان لا يصحح عرض نعت  
 بتكرير المسند اليه وهوان هؤلاء الموصوفين بشرف الامم من روى بكل من  
 الاثنين وكل منهما يكتفى في تمييزهم فلا يصحح هذا عرض دكر اسد به  
 ولم يحذف مصب القرينة على تقديره ادع الحذف لا ينصح التقرير كما لا يصح  
 ولا ينصح عن العرض كمال الانصاح وبهذا ظهر فساد قول من قال ليس لا يفة

من قبيل احتسار انه كر على اخذف ادبوترك او ائلك الثاني لم يكن مقدر بل كان  
 مانعه معطوفا على مسد او اثنت الاول لان الفرض انه لو ترك ونصب القرينة  
 على تركه لم يحصل زيادة الايضاح وان دفع ما قبل ان المتبادر من قوله ومنه ان  
 المكتبة في ذكر المسد اليه في الآية الايضاح له مع انها شئ آخر كما علم من قوله  
 تسها اح وذلك ظاهر ~~كما قيل~~ لكن الظاهر من عبارة الكشف ان المكتبة  
 المذكورة لتكرير اسم لاشارة عدم الاكتفاء على الاول وحاصلها انه لو لم يكرر  
 لاحتمل ان يكون مجموع الاثر من مجزاهم عما عداهم لا كل واحدة منهما والتكرير  
 صار نصا في كل واحدة منهما فلهذا فلهذا زيادة الايضاح الايضاح الكامل  
 والتقريب الابلغ كما في تعريف النص بما ارداد وصوحا على الظاهر ( قوله  
 كما ثبت لهم الاثره اح ) في موقع المصدر لقوله ثابتة والقائه في معنى رائدة كذا ذكره  
 الشارح رحمه الله تعالى في شرح الكشف ومنه ان التشبه ليس مقصودا في المقام  
 وان زيادة العلم لم يعمدها مبدوءه وعدي ان الكاف للفران في الوجود وما كافي  
 كقام زيد فقد عمرو وصل كما دخل الوقت والقائه للسيد كما في قوله زيد فاصل  
 فاكرمه واجمله في محل الخبر لان اي تسها على انهم بهذه الحلة وهي انه كانت  
 لهم الاثره بنهدي قاره في الوجود ثبوت الاثر بهم بالفلاح مسببة عنها وفي هذا  
 كمال الترجيح لمن عداهم الى الايمان والاثره بفتح الهاء والتاء الاستعداد  
 والفلاح متعلق بالاثره مدلول عليها بالصغير والثبات المرجع وفي تفسيرهم متعلق  
 بجملة او بجنة وصغير بمرت وكفت بالاثره وصغير الوصول بخدوف اي كفت  
 فيها اي في تلك المدة على حيلها اي انفرادها واصلة حوال من الخبول بمعنى  
 الطرف ~~في~~ قال قدس سره فكيف يكون ~~في~~ قال الشارح رحمه الله في شرح  
 المساح كما ان الخصور عند السامع ومعرفة القصد اليه كاية عن وجود  
 القرينة كذلك عموم النسبة واردة التخصيص كاية عن عدم القرينة فاندفع  
 البحث لاسيما عند السامع كما في رحمه الله حرة عن ذكر الارم اي التامع واردة  
 الملازم اي تنبوع بحيث يحصل الامتنع منه اليه في الجملة ولا يجب استلزامه له  
 ولاشك ان عموم النسبة واردة التخصيص يتبع تمام القرينة مطلقا وينتقل منه اليه  
 وان لم يستلزمه كقول محمد وكثرة الرماد ينفع طول القامة والمصيافة فالمراد بقوله  
 تفصيل لانها اقربية انه لا ربه فيه تفصيل لكونه مركبا من امرين وتحقيقه  
 لان الكساية كدهوى الشئ بالنسبة وليس مراد انه مفصيل وبين له حتى يرد ان انتفاء  
 القرينتين اخصوصتين كيف يكون تفصيلا وبينا لانتهاء القرينة مطلقا والتعب

من السيد قدس سره انه اعترف بكون استحصار السامع للسند اليه وعرفانه  
 قصدك اليه في قوله اما الحالة التي تقتضي طي ذكر اسند اليه فهي اذا كان  
 السامع مستحضرا له عارفا منك القصد اليه عند ذكر اسند اشارة الى وجود  
 القرينة المجورة للحذف ومع ههنا يكون العموم وارادة التخصيص كناية عن انتفاء  
 القرينة حيث قال في شرحه ومن رعم ان عموم نسبة الخبر بمعنى صلاحيته في نفسه  
 لتعدد وارادة التخصيص كناية عن عدم القرينة مطلقا فندسه لان انتفاء  
 القرينتين المخصوصتين لا يستلزم انتفاء مطلقا ادلها مرد اخر كقديم اذكر  
 في السؤال وغيره وبما حررنا لك اذفع ما اورد على جواب شارح رحمه الله تعالى  
 من انه اذا كان عموم النسبة وارادة التخصيص بما لا انتفاء بقرينة كالذكر لا انتفاء  
 القرينة وذلك وطبيعة النحو دون المعاني لانه ليس من المراد والخواص الزائدة على  
 اصل المعنى وذلك لانه اذا كان كناية عن انتفاء بقرينة وكناية بخبر فيها ارادة  
 المسمى كالذكر ههنا لعموم النسبة وارادة التخصيص مع انتفاء القرينة فلا يكون  
 البحث عنها وطبيعة النحو قال قدس سره وقيل الخ \* الى توحيد عبارة الكاكي  
 بحيث لا يرد عليه اعتراض المصنف رحمه الله وقد اشار في شرحه فالتصريح قليل  
 ليس للاشارة الى ضعفه \* قال قدس سره ومعنى هذا يكون عموم النسبة الخ \*  
 وفيه جواب الشارح رحمه الله ولا يرد البحث المذكور عليه وان كان يتم في قوله  
 نحو حاق كل شيء ظاهرا في ان المراد عموم الخبر في نفسه وقد اشار اليه الشارح  
 رحمه الله في شرحه حيث قال والمراد بعموم النسبة الى كل مسد اليه ان يصح  
 في تلك الحالة اساده الى كل واحد مما يصح تصديقه في نفسه واساده اليه حيث  
 قيل بقوله في تلك الحالة \* قال قدس سره انها موضوعه ح \* قيل فيه انه يلزم  
 ان يقع الالتفات الى الافراد المسمية بغير اشتاعة ولاشت به اذا سمع انما لم يلاحظ  
 الافراد واحد وال جواب انه موضوع لكل واحد شمره لانفراد عن الاخر فلذا  
 لا يقع الالتفات الا الى واحد \* قال قدس سره في استعجم في وصعب هي لها \*  
 فيه بحث لان المراد بقولنا انها موضوعة لفهوم كلي يستعمل في جرياته انها  
 موضوعة للفهوم الكلي من حيث تحققة في جرتي من جريته لاندك انه مفهوم  
 من حيث هو فيكون استعمالها في كل جرتي حقيقة واستعمالها في لفهوم الكلي  
 من حيث هو محاد وبهذا يظهر الاختلاف بين الشريطين لطفنا من قال بموضوع  
 العام اراد ان المفهوم الكلي آلة للملاحظة الجريية ووجهه لمعلوميةها وقد تقرر  
 في موضعه ان العلم بالشئ بالوجه في الحقيقة غير وجه اشئ ما هي اتحادا

والمعلوم بالدات و سرق اعتارى فانه من حيث حصوله في الدهن علم ومن حيث  
اتحاده بذلك اشئ معلوم قالوا صاع اذا لاحظ الجزئيات باعتبار المفهوم الكلّي  
فالمعلوم حال الوضع بين الادلة الواحدة لكن من حيث اتحادها بتلك الجزئيات  
فيكون الموضوع له ذلك من حيث اتحادها بتلك الجزئيات ادلا علم له بتلك  
الجزئيات الامن هذا توجه وهذا مراد من قال بالوضع للمفهوم الكلّي بشرط  
الاستعمال في الجزئيات فقدر \* قال قدس سره فان هذه الضمائر كلها مكررات  
اخ \* لا ينبغي عليك ان سكر المختصة بوصف او حكم لا تخرج من كونه مكررة وان  
قل شيوعها فان اعتبر الرجوع اليه يكون الصيرير الراجع الى السكر المختصة ايضا مكررة  
وان اعتبر حال الراجع يكون الصيرير الراجع الى السكر الصرفة ايضا معرفة فالفرق  
تحكام \* قال قدس سره طوباه على غره \* و غر الثوب كسره الاول يقال طويت  
الثوب على غره اي على كسره الاول وهو كذا يذعن عدم ارادة الكشف والاطهار  
\* قال قدس سره وانما مقصود التنبيه اخ \* لا ينبغي عليك انه لم يظهر بما نقله المراد  
بالدات واخرج ماد ولذا كتب قدس سره في حاشية الحاشية اراد بالدات المعنى  
المستقل بالمعنى الذي لا يمتنع ان يحكم عليه وهو معنى الاسم فقط فان  
معنى الفعل لا يمتنع على النسبة المستعملة في خروج عن تلك الصلاحية ثم لا ينبغي  
ان المشارية الى الخارج هو لغة البالد على الدات وانما نسبت اليها محازا انتهى وكتب  
في نسخة اخرى (٧) و به اريد بالخارج ما يقابل الدهن وليس شئ لان المقابل  
لدهن اما الاعيان او نفس الامر ولا شبهة في ان المعرفة لا يجب ان يكون  
المشار اليه بها نفس، موحود في الاعيان او نفس الامر نحو شريك الساري  
والمحدوم المصدق محدود هذه حاشية اولى من اثباتها وتحقيق المقام على ما قاله  
المحققون ان حقيقة اشريف لاشارة الى ما يعرفه مخاطبك وان المعرفة ما يشار بها  
الى امر متعين اي معلوم هذا سمع من حيث انه كذلك وان السكر ما يشار بها الى  
امر متعين من حيث ذاته ولا يقصد ملاحظة تعينه وان كان متعيضا معهودا  
في نفسه فان بين مصاحبة التعيين وملاحظته فرقا يداو بتحقيق ذلك ان مهم المعاني  
من الالفطاني هو عدم العلم بالوضع فلا بد ان يكون المعاني متميزة متعينة عند  
السامع فاداء الاسم معنى من كان كونه متميزا معهودا عند السامع ملحوظا مع  
ذلك المعنى فهو معرفة و به يمكن ملحوظا معه يكون سكرة ثم ذلك التعيين المشار اليه  
في المعرفة ان كان مسبوها من جوهر فقط فهو علم اما جنسي ان كان المعهود  
جسدا واما شخصي ان كان حصصا والافلايد من قرية خارجية يستفاد منها ذلك

٧ في حاشية اخرى قصده

فان كانت الإشارة الحسية هي اسماء الاشارة وان كانت الحسب اي توجيه الكلام الى  
 الغير فهي المضمرات وان كانت نسبة قاما اخريه فهي موصولات واما الاضافة فهي  
 المضاف الى احدها وان كانت حرف التعريف قاما حرف ساء فهو انادي واما اللام  
 فهو المرفع باللام ثم المرفع باللام ان اشير به الى حصه معينة من مفهوم مدخوله فهو  
 المرفع باللام العهد وان اشير الى نفس مفهومه فهو الجنس واما القسم الناقص فهو ما  
 الجنس اذا تقرر هذا فيقول ان ما سوى العلم لا كان مبدء مستندا من خارج فحيث  
 تخرج عموم فلا يخلو واما ان يقل انها موصوغة فهي موات كلبه شرط استعمالها في الجريئات  
 المتعينة عند السمع من خارج و اليه ذهب المتقدمون و شارح رجدة الله تعالى و اما ان  
 يقال انها موصوغة لتلك الجريئات لكن بملاحظة امر كلي به لوصفه فلو وضع عام  
 و الوصوغة له خاص و اليه ذهب المتأخرون كالفاضل عصفه اندلس و السيد الشريف  
 و ان الوصع في المعارف اعم من الامر ادى كما في مسمى المرفع باللام و النداء و التركيبي  
 او المبرن مرة الامر ادى كما في المرفع باللام فالام المرفع حرف وصع مفهوم كلي  
 هو تعيين مدخوله بشرط الاستعمال في الجريئات او تلك الجريئات على اختلاف الرايين  
 و سم الجنس موصوغة للماء اعني الماهية او الفرد و تنشر على اختلاف الرايين  
 و المجموع موصوغة بالوصع التركي او الوصع لمرئيه الا انه قد يعين عند السمع  
 هو مفهوم مدخوله او حصه منه بشرط الاستعمال في الجريئات او تلك الجريئات  
 من حيث هو معين عند المرفع للام الجنس مثلا من حيث انه مرفع باللام الجنس  
 موصوغة للمفهوم الكلي و هو مفهوم مدخوله اعين عند السمع بشرط الاستعمال  
 في الجريئات او تلك الجريئات اعني هذا المفهوم و ذلك المفهوم وكذا العهد  
 و بما ذكرنا ادفع ما قيل ان كون الموصوغة له الامر الكلي بشرط الاستعمال  
 في الجريئات او تلك الجريئات المحوطة بانه هو عدم في المرفع باللام الجنس مشكل  
 و ان الوصع في المعارف اعم من الشخص و سوي سواء كان معه كافي المرفع  
 باللام المستعمل في معناه الحقيقي او مع القرينة كافي بحركات المعرفة باللام بحولتي  
 الاسد في الحمام فانه موصوغة مع القرينة بالوصع سوي مفهوم كلي اعني الرجل  
 الشجاع يستعمل في شيء معين عند السمع و لا يحرر بالمتكشفات ان تعريفي  
 المعرفة بما وضع ليستعمل في شيء بعينه و موصوغة شيء بعينه على اختلاف الرايين  
 لا بد فيها من اعتبار الحيزية اي من حيث هو بعينه ليخرج الكرات و ان الشيء  
 في التعريف الاول اعم من ان يكون نفس الموصوغة كافي لعل و فردا منه كافي صائر

المعارف وان الصمير الراجع الى الكره وعلم الخس وسائر المعارف داخله في الحد  
وان قول الشيخ الرضى حقيقة التعريف حمل الذات بحيث يشار بها الى خارج  
اشارة وصحية مع انه جعل الاسم بحيث يشار به الى امر خارج عما ثبت في ذهن المخاطب  
من مدلول الاسم وهو كونه معلوما عنه اشارة يكون للوضع مدخل فيها فخرج  
بقوله الى خارج الكرات كلها ويقول اشارة وصحية الكره اذا اشير بها الى مفهوم  
معلوم للمخاطب من حيث انه كذلك فان ذلك يكون فيها بالقربة لا بالوضع  
فالاشارة الى ما في ذهن اصحاب محسب الوصع ثالثة في الكره والعرفه والى الخارج  
مختصة بالمعرفة ففيها اشارة وصحية تشارك في احد سمات الكره ونحو ذلك  
بالاخرى وليس المراد بالخارج ما يراد بالاعيان فانه يدرى ان لا يكون المعروف بلام  
الجلس وكذا المعروف بالاصفة للجلس بل الوصول والمعرف بالاصفة اليه اذا كان  
مدلولها يمنع لوجود وصمير الراجع الى الماهية من حيث هي والراجع  
الى الكره الموصوفة والمعروف بلام بهذا الذي اذا كان اشارة الى المجلس او الكره  
الموصوفة والعهد الذهني وعلم الخس معرفة حقيقة بل لفظ والشيخ المذكور وان  
قال في بعضها فلا يقول في جميعها وكذلك يخرج من الدهن سواء كان في الاعيان او في  
الذكر فانه وان ادخل المعروف بلام بعهد والصمير الراجع الى الكره والخس في  
التعريف وحروف المعروف بلام الخس وعلم الخس والعهد الذهني لا يصير لانه صير  
داخله في المعرفة هذه لانه لا يشمل الموصوف الذي اراد به المسموع نحو قولنا الذي  
هو شريف الباري تمتع وكذلك ليس معنى عبارته حمل الذات مشارا بها بتوسط امر  
خارج وهو القربة اشارة وصحية فانه لا يصح في العلم هذا هو الكلام المحمل في هذا  
المقام والمصلا تدقيقات وتحقيقات تركتها مع زيادات تسخ الى محاولة الاطباء  
(قوله لان الاصل) اي ٧ الراجع حكم عن شيء معين عدل مع محلاي ابد  
فان المقصود ثبوت مفهومه شيء و يعرفه اشد عليه يحتاج الى داع (قوله تعريفه  
المع) حواش شرط محدودى اذا عنت معنى التعريف والمعرفة تعريفه لكدا وفي  
بيان النكتة العامة للتعريف شاره الى ان ارتفاع شأن الكلام ان لا يعقل عن نكتته  
العامة بمومه وعن نكتته خاصة بخصوصه وانصف رحمه الله اقتصر على بيان  
النكات المختصة بقسم تعريف في هذا الكتاب مع التعرض للنكتة العامة له  
في الايضاح اكتفاء بامارة الفاء اه طعة في قوله فالاصحاقانها للتفصيل فيقتضى  
تقديم المحمل كانه قيل اما تعريفه فلا غاية اصحاب اتم فائدة فالاصحاق لكدا والعلمية

٧ لان الراجع الحكم نفسه

لكذا وليست جزئية بان يكون تقديره مهما يكن من شيء تعريفيه بالاصحاح لكنا  
 لان الفاصل بينها وبين اما القائم مقام الشرط المحذوف يجب ان يكون من اجراء  
 الجزاء ماهو ملوم في الزهر والعرنف ليس مدروما لكونه بالاصحاح لكنا لما قيل  
 ان المصنف رح تر السكنة العامة طامه ان لعام لا يتحقق لا في ضمن الخاص  
 فالسكنة الخاصة تكفي ليراد العامة وان الاولى واما تعريفيه بالاصحاح فلان المقام  
 ايج منشاؤه عدم التميز باختصار النص رح (قوله كان بعد) شرط ان لا يوجب  
 العدد من حد الوقوع (قوله تخصيصا) اراده مبدء من الشيوع الذي في النكرة  
 قيم الاستمراق ايضا اثلا ر ان قولنا طامه كل عام بعد من حد في ريد مع عدم  
 التخصيص في الاول (قوله اراد الحكم بعد) بالنسبة الى الحكم على الشائع  
 بالشائع فلا يرد ما قبل انه قد يكون المسند من الموارء لينة بمسند اليه كقولنا  
 الانسان روح اول فلا يكون معيدا بعد الحكم فالقاعدة المذكورة باعتبار العالب  
 (قوله كما ترى الخ) توير للقاعدة الدورية مثل (قوله لانه وسعي الخ) اي بهم  
 من نفس لفظ المعرفة بالوضع بخلاف التخصيص الذي حصل بالنكرة طامه بهم من ملاحظة  
 انحصار الوصف فيها واما من حيث المفهوم فالشيوع باق ولا يرد ان تخصيص  
 النكرة بالوصف ايضا وصعي بالوضع الدوي كما عرف باللام و انصاف (قوله ثم  
 التعريف الخ) اشارة الى ما ذكرنا من ان اعاء لفظ ~~الفصل~~ ~~تكملي~~ ~~الحصل~~ (قوله  
 لان المقام التكلم الخ) اي للتعبير عن الحكم من حيث به منكم و مخاطب من حيث  
 انه مخاطب والغائب من حيث انه غائب تقدم ذكره لفظ او تقدير الوصفا  
 فلا ردا ان مقام التكلم محقق في قول الخلفاء ميراث مني بأمر بكدام مع عدم الاصحاح  
 وان الخطاب اعني توجيه الكلام الى حاضر لا يقتضي التعبير بصيغة مخاطب كما  
 تقول في حصرة جماعة كلاما لا مخاطب به واحد منها وان العينة وهو كون  
 الشيء غير منكم ولا مخاطب لا يستدعي الاصحاح لان اسماء لظواهر كلها عيب  
 (قوله واصل الخطاب) اي اللاتي به وادو حده بحكم الوضع (قوله او اكثر)  
 فالواحد بحكم الوضع ان يكون الخطاب بصيغة شبيه لانه بين معيين وبصيغة  
 الجمع جماعة معينة او لجمع على سبيل اشمول كما في قوله تعالى (يا ايها الناس  
 اعبدوا ربكم) وفي قوله عليه السلام كنكم راعوا لكم مشول عن رعيته  
 فان اشمول الاستمراق من قبيل التعيين (قوله لي صرح) اي من حيث انه  
 حاضر بان يكون فيه شارة معينة الى حضوره لما عرفت (قوله وقد يترك الخ)  
 قيل انه من اخراج الكلام على خلاف مقتضى انظر من هو صد التحقيق من وضع



المضمر موضع المظهر فان قوله ولو ترى الظاهر فيه ولو يرى كل واحد فذكره  
ههنا نحن بقوله فيما بعد هذا كله مقتضى الظاهر والجواب انه ليس ههنا شي مداع  
الى ايراد الخطاب لمعبر اخرى كلام على خلاف ذلك الداعي الظاهر وروعي  
مطابقة الداعي الغير الظاهر بل مجرد استعمال القيد في غير ما وصح له لداع وهو تعميم  
الخطاب هو مقتضى الظاهر ولو كفي هذا القدر في كونه خلاف مقتضى الظاهر لزم  
ان يكون جميع عبارات بحسب خلاف مقتضى الظاهر وكذا ليس وصح المصمر  
موضع المظهر مجرد صحته اقامته مقدمه اد كل مصمر يصلح لذلك بل ان يكون المقام  
مقام المظهر فقيم المصمر مقدمه وليس ههنا مقام المظهر بل مقام الخطاب ( قوله  
وقد يترك الظاهر ان يرجع الصمير الى الاصل الا ان الشارح رحمه الله تعالى راعى  
قرب المرجع ( قوله اي الخطب مع معن ) قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح  
المفتاح في شرح قوله وحق لخطاب ان يكون مع مخاطب معن حق العبارة ان يكون  
لمعين يقال خاطبه وهذا الخطاب به لا مخاطب معه والخطاب معه انتهى وفيه  
ان الشاهد ان يدل على ان الخطاب متعدد بنفسه وانه قد يستعمل باللام للتقوية  
ولا يستعمل بكلمة مع وما في المفتاح انه متعلق بكون لا بالخطاب واستعمال الكون  
مع تابع يقال كنت مع زيد وفي التثنية ( ياليتي كنت معهم فافور هورا عظيما )  
وفي شرح القساح الثميري قوله لوقال عصاف معين الكان اظهر ان قوله حاصل  
الخطاب له اسد في المعنى من قوله حاصل الخطاب معه اكن لا يظهر وحده كونه  
اسد لان الكون والحصول يتعلق به كل جار وبدا بقدر متعلق الظروف المستقرة  
كلها فمنى عبارة الشرح على وفق ما في المفتاح قد يترك الخطاب الكائن لمعين اي  
الصالح له بحال الى غير المعبر و بما جعل الشارح رحمته صمير يترك احمال الى الخطاب  
دون المعين لان الكلام فيه وضمير ميره راجع الى المعين دون الخطاب لا بها انه  
قد يترك الخطاب الى غير المعبر كالمعينة والمقصود امانة الخطاب من المعين الى غير  
المعين فما قبل ان لا تسم ب يقال قد يترك الخطاب الى غير الخطاب او يترك المعين  
في الخطاب الى غير المعين تحقيقا للمقابلة بين المتروك والمأني به ليس بشي ( قوله تفطيم )  
اي بيان عظيمة حالهم من وضع لا امر بالصم اي اشد شدته قوله حالهم الفطيمة )  
اي حالهم الشديدة الشدّة و المراد به ما طرأ عليهم في وقت نكس الرؤس لا اجل  
الجمالة والخوف من اهول القيمة من رئاسة الهيئة واسوداد الوجه وفترته وبسرة  
وصفرته وهي ذلك التي هي في عاية لشاعة والجراد محدوف اي لرأيت امرا  
فظيحا وما قبل ان المراد بهم انقطاع ووصفها بالنظيمة من قيل شعر شاعر

او الكلام على حذف المصاف، والحيثية مرادة مع كونه تكلف لا بحث ح اليه غير صحيح  
 في نفسه اذ لا يتعلق بها الرؤية ولا يصح تقدير اخرا، حيث رتب امر اضيق ان اعتبار  
 صحة رؤية كل من يتأكي منه كافي في كون حالهم في غاية ظهور ولا يحتاج الى وقوع  
 الرؤية فاقبل ان صدق الشرطية لا يقتضي وقوع مقدمها بل كلفة بتدليل على امتناع  
 وقوعها فلا يدل على كون حالهم في غاية الظهور في غاية سقوط لا تحققها في نفسها  
 وكونها في غاية الظهور لا ينافي امتناع رؤية المخطب بها لكونها طبيعة هائلة قوله  
 على حذف المصاف) اما قبل صميم به، وقبل بخط (قوله اكرم له) الطاهر اسقاط  
 اليه (قوله او احسن) او رر تكلمة او نظرا الى كون كل واحد منهما شرط له حراء  
 على حدة وفي الايضاح يدور حرف المخطب بطريق التعداد وفي بعض النسخ بالواو  
 وهو ظاهر (قوله لفساد المعنى) لان الاحراج في صورة الخطب بعيد بخصوص والمعموم  
 انما هو لآخر احدهما بيده صورته فندركه قدرل منه لاقام قوله ببراده علما (اشارة  
 الى ان السلبية مصدر متعدي ومعناه جعله علما حصل لا يرد (قوله وهو ما وصح لشي  
 مع جميع مشخصاته) المراد بالمشخصات امارات الشخص لا موجهاته لان الشخص  
 هو الوجود على النحو الخاص او حاته تنع اي عارضة والاعراض والصفات كالشكل  
 والكيف والكم امارات يعرف بها الشخص كما تقر في المحل فتبدل الشخصيات لا يوجب  
 تدل الشخص واثام يقل مع شخصه لانه اعلم على القول بكون الشخص زائدا  
 على الماهية وجوديا بخلاف ما اذا كان نفس الذات او امر مدميا فانه لا مقارنة في الاول  
 ويبرم انعدام الشخص في الثاني ومن هذا التعريف يعلم طريق احصاء الشخص فان  
 يعلم باعتبار العوارض التي هي امارات لشخصه فاعلم وان كان كليا لكن معلوم به  
 جزئي لعدم مطابقتها لما سوى ذلك اجري في دفع اشكوت حتى عرفت الناظرين في هذا  
 المقام \* قال قدس سره يخرج من هذا التعريف الاعلام الحسية \* لانها موضوعة  
 لنفس الماهية الحاصلة في الدهن كما عرف بلاء الجس لان تعريفها والاشارة الى  
 معلومتها مستعد من جوهر المفظا وفي المعروف من البلاء والقول بان الماهية المتحدة  
 في الذهن شخص لعدم التعدد فيها وان لم يكن شخصا بمعنى امتناع فرض الاشتراك  
 ولذا قال المنطقيون الطبيعية في قوة اشخصية تكلف \* قال قدس سره مع جميع  
 الشخصيات الذهنية \* قال الماهية الحاصلة في الدهن تعرض لها عوارض في الذهن  
 فان الصورة الانسانية الحاصلة في دهن ربد غير الحاصلة في دهن عمرو بالشخص  
 والمراد بالمشخصات في تعريف العلم مطلق الشخصيات التي يمكن مفيدا لشخصه

في الجنة سواء كان في الخرج اوفى لذهن لا الخارجية فقط ولا الذهبية فقط ولا جميع  
 الشخصات الذهبية والخارجية \* قال قدس سره لا سترامه الخ \* وذلك لان الماهية  
 المأخوذة مع الشخصات الخارجية تباين الماهية المأخوذة مع الشخصات الذهبية  
 لتباين الشخصات لذهنية والخارجية ولا يجوز اطلاق لفظ احد المتباينين على الآخر  
 حقيقة وهو ظاهر ولا محذور الا بعد اعتبار علاقة متصحة بينهما واطلاق الاعلام  
 الجسدية على الفرد الخارجي يكون حقيقة باعتبار مطابقتها للماهية ومجردا اذا اردت ذلك  
 منها بخصوصه باستعمال معلق في لفظ لا باعتبار العلاقة بين المقيدين وبدر فانه قد خفي  
 على الدهريين \* قال قدس سره بل ان علميتها تقديرية \* هذا مادها اليه الرضى من  
 ان علميتها لفظية ولا فرق بين اسم الجس و علم الجس في المعنى حيث قال واذا كان لنا  
 تأنيث لفظي كقوله شرى وسنة لفظية ككبرى فلا بأس ان يكون لتأنيث لفظي  
 امباللام كما في اشترى اللحم و يا كلة الذهب واما العلمية كما في اسامة انتهى فليس لاداء  
 الى ايراد العلم احسب الا بعد التوسعة في اللغة علمية خارجة عن وطبيعة علم المعاني  
 فاندفع ما قيل فيه ان علمي شامل لا كات المتعقبة العلمية سواء كانت تعقبة  
 او تقديرية \* قال قدس سره ضرورة الاحكام \* من مع الصرف وتزاد  
 ادخال اللام ويحيى الاحوال والوصف بالصرف (قوله وقدمها) اي قدم  
 العلمية على بقية تصاريف المعارف لان العلمية اعرف من البقية باعتبار  
 ان موصوفها اعرف من موصوفتها (قوله نصيبه) حال من معمول المصدر والمرد به  
 نفس الشيء ودائه انسية وفي تفسيره بقوله شحبه اشارة الى انه ههنا يعبر المعنى  
 الذي مر في تعريف المرد فانه بمعنى النفس مصدق تعينا حسب او شحبه وهذا  
 كما تقول اريد بخاطبا نصيبه او لابعينه كذا في شرح الفناح (قوله بحيث الخ)  
 ولو باعتبار خاصة مساوية له لا بحيث يتشع اشتراكه بين كثيرين في الذهن وهذا  
 ظهوره يمكن احصاءه تعالى بعينه في الذهن بان يحصر باعتبار كونه واجب  
 الوجود حالي العالم (قوله عن حصاره ثاب) اي المسد اليه نصيبه فلا حاجة  
 الى تفيد الصير نصيبه اراجع و اعلم كما قيل (قوله بالصير العائب) فانه يمكن  
 احصاءه به ابتداء لا شراطة بتقديم ذكر المرجع لفظا او تقدير (قوله فانه يمكن  
 احصاءه الخ) ام في الثلاثة الاول فظهر وان في لاخيرين فلا الشرح فيهما  
 تقدم العلم به لا تقدم الذكر وانما قد يمكن لانه قد يكون الاحصار بهامرة ثانية  
 بان ذكر اول مرة ما يعبر به عنه باحد المصارف الست المذكورة لكن تقدم ذكره

ليس بشرط في شيء منها قال قدس سره لوقوف كل مذهب الخ التوقف  
في المظهر الغائب مسئولا قال الشيخ ابن اذجب في تعريف المصير موضوع لشككم  
او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكم وفي المعرف بلام العهد بمنوع  
فان سلو له اخصه من الحقيقة المعهودة بين اشكالم و مخاطب سواء تقدم ذكرها  
اولا ومشاؤه عدم الفرق بين الحضور والاحضار قال قدس سره كما يشير اليه  
فيما بعد في ضمن لا يقال لكه غير مبين عند الشارح رحمه الله ولذا خص  
الاحترار بقوله ابتداء بتصوير الغائب قال قدس سره اي بمحصوله في معنى  
ابتداء في قول حاله قال قدس سره واما محصلها فلا في انه ان جميع المعاني  
المشتركة في محضر عند جماعه عند العلم بالوضع و ع لزداد والتوقف في تعيين المراد  
قال قدس سره انهم من ان يكون قريبة او لا في تدخل فيه لمعارف التي سوى  
العلم ونخرج بقيد باسم مختص به (قوله لان الاسم مختص بشيء معناه) اي  
مختص واما اعتباره لان الكلام في التعبير عن المبدء به فمع كاشا اليه بقوله  
لكن ليس شيء منها مختصا به دايمة معين لانه غير مع قوله باسم مختص به  
حتى يرد ان الكلام في كون المبدء الاخير يجب من الاولين فاعلم انهم غير مناسب  
واما المختص بشيء مطلقا فليس العلم وحده وانما هو بلام اجتناب مختص بالجنس  
لا بدق على غيره بحسب وضع واحد واختلافه حتى لا يرد له في اوجع الافراد  
اما هو بالقرينة في قول المراد بالتعبير انهم من لحيين يتعرفن او التكرري ولو حذف  
لكان اولي ليس شيء قال قدس سره اذا محض في شخص في اما ابتداء كالشمس  
او بالطفة كالرجل كان اسمه مختصا به في الظاهر دلا في غير ذلك الشخص  
ولا يحصره بعينه في الحقيقة من غير قرينة لكونه غير موضوع له واما كان هذا  
الجواب نكاه لان المراد بالاختصاص الاختصاص بوصفي كد قبل وفيه الظاهر  
من الاختصاص اعم وكونه في العلم بحسب الوضع لا يقتضي ارادة واعل وجه التكليف  
انه لو كان غرض الشارح رحمه الله الاحتراز به بقوله بعينه لتعرض له فانه خلفه  
احق بالتعرض (قوله موقوف على الخ) كابدل صبه قوه بوسطه تقدم ذكره  
وقوله بواسطة العلم بالصلة (قوله كون هذا بعينه الخ) اي في شأن فان الاحتصار  
بمعنى اللفظ والاحتصار بالاسم المختص مألهب واحد وما قيل لا احتصار بنفس اللفظ  
متحقق في تصوير المتكلم والمخاطب وليس بالاسم المختص هو لم عرفت من المعنا  
يحتاج اليه قرينة المتكلم والمخاطب وكذا الاحتصار بنفس الرجس قرينة الغلبة (قوله  
وتعد الدنيا والتي) التي تقع بالام وحاء مصها تصغير التي في الرضى التزم حذف

الصلة مع التنبؤ معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ليقيدها ان  
 الداهية الصغيرة والكبيرة وصلت الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل  
 في حد البيان فذلك ترك على انهما غير مبدية صلة اي بعد ورود الداهية  
 الصغيرة اعني كونها اسد بمعنى حسنة ثم تفسيره بنفس اللفظ ثم تفسيره بمعنى  
 عدم التوقف على شيء ثم تفسيره بعد العلم بالوضع ثم تخصيص الشيء بالفرائض  
 المفيدة لاحصاء بعينه وبعد الداهية الكبيرة التي هي لزوم اتحاد بقوله باسم مختص  
 وانما كانت كبيرة لانها معروفة ولاولي نصيبه او بالعكس بان يكون التصغير  
 لتعظيم والاصل فيه ان رحلا تروح امرأة صغيرة فقامى منها الشدائد وكان  
 يعرف عنها بالتصغير فتروح امرأة صولة فقامى منها الشدائد ضعف ما قامى  
 من الصغيرة فصعبه وقتل بعد التنبؤ والتي لا تروح اذا (قوله وبغنى) حراء  
 شرط محدود في حال قدس منه ليرول احد العدين \* اعني الداهية الصغيرة  
 وكذا يرول معالمة وجه تخصيص وانما لم يتعرض له لظهوره وانما الكبيرة  
 الواردة لانه اذا خرج بهذا فقد يتردد ما يعرف لم يكن لقوله باسم مختص به فائدة  
 (قوله ان الوحد مد كريمة) لان فيه حيل الانداء على المتأخر وعدم اعناء القيد  
 الاول عن الثاني (قوله اصدى الآله) نعم الكشف في دلالة لاند الاصل الفرب  
 وفي تفسيره القصص انه بالتكثير ما تصحح لانه لا راع في كون الالف واللام  
 حار حة من اصله انما الرابع في انه الله اولاه وقد فصلنا وجوه رجحان المبرر  
 في حواشي التفسير (قوله حدثت الهرة) اما مع حركتها على خلاف القياس  
 ويكون التزام الادعاء قياس لان اساطير القياسى عملة الادعاء فاختتم حرفان من جنس  
 واحد اولهما مكر واما بقى حركتها الى اللام فيكون التزام الادعاء غير قياسى لان  
 المحدود القياسى كائنا كانت فلا يكون المتحركان المتحاسبان في كلمة واحدة من كل وجه وان  
 اعتبر التعويض ايضا لم لو قيل بلزوم الادعاء بعد انعية كان قياسا لان الاعلام ولا تعير فيه  
 خلاف القياس ليكون (اسم مطلقا المسمى) (قوله وعوضت) اي اعتبرت عوضا منها  
 ولذا يدخل عليه حرف اصدى دون التوصل الى ويبقى قطب (قوله ثم حمل الخ) اي لم  
 يكن قبل التعويض والادعاء عند ذلك لمخصوصة لاسم المفهوم التكللى اعني المعبود  
 بحق وقبل اللام اسم المصور منه حقا كان او باطلا هذا ما احتار به الشارح رحمه الله  
 في شرح الكشف وقال سدد انه قبل الادعاء كان من الاعلام المسالية لذاته  
 تعالى يطلق على غيره تعالى طلاق نعم على غير الثريا وبعد الادعاء من الاعلام

المختصة لا يطلق على غيره تعالى أصلاً والتحقيق انه قد اذعام وتعد من الاعلام  
 الغالبة مختصة بذاته تعالى الا انه قبل الادعام فليته تمعية ثم تحقق استعمال  
 اله منكراً في غيره تعالى وبعد الادعام عطية تقديرية وقد فصله في حواشي  
 التفسير وفي توصيف الذات فالواجب الوجود الحق لكل شيء اشارة الى طريق  
 احصاء الذات المعنية اعني اللزوم المساوي له في نفس الامر وان كان كلاً بعد  
 العقل ( قوله كلمة توحيد ) اي كلمة تعيد التوحيد وثبت عليه لفظ الا يهري من ان  
 الافادة بحسب الشرع دون اللفظ ان اراد ان دلالتها على توحيد بحسب وضع  
 الشرع فليس بشيء للقطع بان الشرع لم يقس هذه الكلمة على معنى القوي  
 الى معنى آخر وان اراد ان افادتها لكونه لفظاً موحداً بحسب الشرع فليس كذلك  
 ليس كلام فيه ( قوله على اعتبار عهد ) اي على اعتبار عهد معهود من لفظ الله  
 ( قوله ويلزم استثناء الشيء من نفسه ) اما اذا كان لفظ الله اسماً للمعبود فالحق  
 مظاهر لاتحاد المستثنى منه والمستثنى مفهومه وصدقاً وماد كان اسماً لله واجب  
 الوجود دلالة لا معنى للاستثناء من حيث المفهوم والاستثناء من حيث الصدق  
 والمعبود الحق وواجب الوجود متحدان صدقاً سواء في الوجود بالماهية معبود بالحق  
 وواجب الوجود بالفعل او بالمكان واما ارادة المعبود بالحق بالامكان من المستثنى منه  
 وواجب الوجود بالفعل من المستثنى فملاو حمله ( قوله او موجود الحق ) هل فيه تميز  
 الى ان الاستثناء يدل من اسم لا على المحل والخبر محدود فان ثبت فلا قدر لا مكان وبقي  
 الامكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت لان هذا رد على خطأ المشركين في اعتقاد  
 تعدد الآلهة في الوجود ولان القرية وهي نفي الجنس قريب من الوجود دون الامكان  
 ولان التوحيد هو بيان وجوده ونفي الوجود لا بيان امكانه وعدم امكان غيره ولا يجوز  
 ان يكون الاستثناء مفعلاً واقعاً موقع اخر لان المعنى على نفي وجوده عن آلهة سوى الله  
 لا على نفي مغايرة الله عن كل اله انتهى والمراد بالحل لخل ليعني الابتدائية لا لخل  
 القريب اعني النصب والادخل السدل تحت النقي ولذا لم يجوز النصب  
 في المستثنى مع انه في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور ويرد على قوله  
 لا على نفي مغايرة الله عن كل اله ما ورد في الشفاء ولا اله غيره فتدبر ( قوله  
 وفي التنزيل اح ) غير الاسلوب لان العلم مصدق ابدي في الظاهر ومصدق اليه  
 في الحقيقة لا بد كراية كفاية كافي قوله تعالى ( عقدمت به ) اي مقدمت بقوله  
 تعالى ( ثبت هذا ابن لهب ) دعاء وقوله وتباعدى بعده خبر وقيل اراد هلاك

يدبه لانه احد جبرائيل يدبره رسول الله صلى الله عليه وسلم وحيشه لا يكون  
 العلم مسند اليه حقيقة ايضا فيكون نظيره ويكون معنى ثبت هلك كله كذا افاده  
 السيد قدس سره (قوله اي يداهمني) انه قال بالشكر تهويلا كانه قال اي  
 جهمني وقيل عدل عن اسمه عند المعري استفادحا لاسمه وقيل لشهرته تكبته وقيل  
 كنى بذلك للذهب وجنته واشرافها قد كر كنيته تهكمابه وبافتحاره بذلك فهذه  
 وحوه ثلاثة اخرى كد في حواشي شرح المفتاح الشريف (قوله انتسابه الى النار)  
 كانت انتساب الاب الى الولد يدل على ملازمته لها وملازمته لها يستلزم كونه جهنميا  
 لزوما عريا وان لم يستلزمه عقلا فان خربة النار ملابسوا لها وليسوا بجهنمين  
 (قوله انتقل من المروم اخ) من التلازم بينهما في الجملة متحقق في الخارج والدعوى  
 (قوله وهم بمشروع ح) فاوله باعتبار الوصف اعلى مشتمل في الشخص المعين  
 وينقل منه باعتبار وصفه الاصل الى ملابس الله لينقل منه الى انه جهنمي فهو  
 كناية عن العصبه بالواسطة قال في شرح المفتاح لم يطلق الاسم الاعلى الشخص المعنى  
 ما له لئلا ينقل منه الى معنى بلارم الله لينقل منه الى الجهنمي وكذا  
 ابو جهل صكبه عن احد من ابوالخير كناية عن اخبر وقال السيد قدس سره  
 اوله معناه الاصل ملابس الله ملازمة لان لفظ الاب هو  
 مشتمل في معنى الالاس دور معناه الحقيقي فطلق ابو لهب على الشخص  
 المسمى به والوجه معناه الاصل اعلى ملابس الله لينقل منه الى ملرومه  
 وهو كونه جهنميا انتهى معناه كناية بالواسطة لان ما لهب معناه الاصل ملابس  
 الله مشتمل مع معناه العلى ولا كناية في ابى - ه - وان الخبر لكونه مستعملا  
 في معناه الحقيقي والخو مع الخارج رحمه الله تعالى لان ما لهب مشتمل في الشخص  
 المعين وانتكاه به من عند ربه انما في الاصلية في الكنى ينقل منه الى المعنى  
 الاصل ثم ينقل منه الى جهنمي ولا يلاحظ مع معناه الاصل والالكان لفظ ابى  
 لهب في قوله تعالى (تب ما ابى بهب) محذرا سواء اوحظ مع المعنى الاصل بطريق  
 الخربة او التقييد لكونه غير موصوف بالصموم او المقيد وما قد ان المعنى الحقيقي  
 لا يكون مقصودا في الكناية وان مماط الفسادة والصدق والكذب فيها هو المعنى  
 الثاني وههنا قصد الذات المعين وليس بشئ لان الكناية لفظ اراد به لارم  
 معناه مع حوار ارادته معه فيصور ههنا ان يكون كلا المعير مرادا وفي المفتاح  
 تصرح بان المراد في الكناية هو المعنى الحقيقي ولارمه جميعا كاسمى وقد تكلفوا  
 لدفعه بما لا ترضى سماءه الادب الكريمة من المعنى الثاني هو الدلت مع وصف

كونه جنة دون مجرد وصف كونه جنة وان امكنى عنه في لغز الخلف هو كونه  
 ملائكة الله ليتقل منه في الجنة وهو ليس بمقصود بالدات والله در الشرح رجه الله  
 حيث قال ان هذا من مزال الاقدم قال قدس سره صر كونه جنة فيهم من هذا  
 الاسم في بحث اما لافلان الكساية لا يشترط فيها ان يكون المعنى الذي اريد منها  
 مفهوم من لفظ بل ان يكون ذلك المعنى الثاني لا يراد به المعنى الاول يتفق منه به لرومه له  
 فاما كان اشخص مروي ما لكونه جنة في بحث ان يفهم من كل لغة دل على ذلك الشخص  
 لتحقق الروم نعم لو ادعى ان لرومه له انما هو في ضمن هذا المعنى دون غيره لم يكن مكابرة  
 واما ثانيا فلا يلزم ان يكون الكساية في اني هب واثله موقوفة على شتبار ذلك  
 الشخص بذلك العزو ليس كذلك فانهم يتقلون من الكساية في ما يلزم معهما باعتبار  
 الوصف الاصل من ميرتوف على ثمرته بها قال الشاعر قصيدتاه انما هي كى اراءه  
 لشوق كاد يحدسي ايدى فلما ان رأيت رأيت دردا ولم ارم من به ابديته قوله والمقام  
 الصالح (الصالح) ولا بد من مبال في شرح المفسر في جميع هذه الاعتراف لا بد من صحيح ومر  
 حى كنه قد يصلها لكثرة مرجحات كافي الموصول واسم لاشارة وقد يصلها كافي  
 المضمر والعلم ونحوه ابيد قدس سره في شرحه وكسب في حواشيه فلا بد في المصير من  
 صحة مصدر المسدالة بطريق الاصدار من ان تنصل بذلك حد الامور لثلاثة كون  
 المسدالة مكملها ومحطها مذكورا في حكمة وخص على ذلك حال العلم والمال يمكن  
 في هذا التفصيل مر يد فاشاعره من منه بخلاف التفصيل في الموصول واسم لاشارة قال  
 المصنف فيهما هي متدبته وامر حى معنى آخر واما في المصير وانما كان المر حى هو المصنف  
 اسهى ولا يبنى عليه تخالف الحاشية والشرح صاكت مل في تطبيق (قوله الى مشار  
 اية) اي اني معين عند المحاط بشرايه ما عشار تعينه عده واما الجملة الواقعة صفة هي  
 معلومة الانتساب الى شى ما لا ان شى معين عده الا يرى انها لا تقع صفة الا لكثرة كذا  
 في الشرحين (قوله وتكون معرفة) على صيغة المجهول من تعريف اي محضرة بعينه  
 في ذهن السامع بعنوان الصلة (قوله تفصيل رعت) لتناول الصيغة التي يقصد  
 حصولها باراد الموصول كزيادة التقرير والاياء الى وجه بناء خبر والمحمل الذي  
 يتقدم وحوده كعدم العلم بغير الصلة والاستحصان قل الشارح رجه الله  
 في شرحه للفتح ان كثيرا من لاعرض قد يحصل بغير استنباطه لموصول مثل  
 الذي "لدى حارب البرية في وراودته المرأة بنى هو في بيتها والله يدى ملك السماء



وتحذرك فقد نهناك على انه ليس بوارد ثناء على ان ليس المراد بالاختصاص ههنا  
 الا مجرد الملازمة من غير صرار ولا انعكاس (قوله لعدم علم الحاطب بالاحوال المختصة)  
 هذه اللمعة موجبة لا يردها موصولا لانه اذا لم يكن معلوما بالاحتياط شي من احواله  
 المختصة به الا لصفة لا يمكن ارادته بشي من طرق التعريف سوى الموصولية واردة  
 مكره خروج عما نحن فيه لان كلاما على تقدير كون المسد اليه معرفة وما قبل انه  
 ينقض بمثل قولنا صاحب رجل عالم فلا بد من امر آخر من جمع فليس شي لان طريق  
 الاختصاص غير طريق الموصولية لان الاول احصاء للمعهور وهو ان النسبة للاصناف المفيدة  
 لا اختصاص المضاف بالضاف اليه والثاني احصاء له بطريق النسبة الخبرية المفيدة  
 لا لضاف الموصولة كما مر ذلك في بيان اقسام المعرفة فتدبر فانه قد زل فيه الاقدام (قوله  
 لانه عدوى هذا الكلام) لان المفروض ان لا علم بالتكلم بشي من الاحوال المختصة به  
 سوى الصلة فلا يمكن احكام صبه من التكلم الا بالاحوال العامة والحكم بالاحوال العامة  
 قليل الجدوى لان الاصناف عجزها بخلاف ما اذا لم يكن الاحتياط علم عام سوى الصلة  
 فان التكلم يجوز ان يكون مطلقا بالاحوال المختصة به فيحكم بها عليه ويكون الكلام كثير  
 الجدوى وما قبل ان في وانا الذي في بلاد الشرق رهاة فائدة عامة فليس شي لان فيه  
 العلم بالتكلم بحسب تخصص لهم سوى الصلة وهو الرهد (قوله او استهجان التصريح  
 بالاسم) هذه سكتة مر جمة لا يلزم بها الاطراد والانعكاس فلا يراد ان يحرم  
 التصريح بالاسم لا بعد اختيار الموصولة لجوار ان يعتبر بطريق آخر لا استهجان فيه  
 (قوله اي تصريح ص ح) احذره على تقرير المسد والمسد اليه انما طالما هو انقهوم  
 من الابضاح حيث قال "مسوق انزبه يوسف عليه السلام من القحشا" (قوله وكان  
 المعنى حاد عنه) اي ارادته المذكورة من حيث لا يعلم وفيه اشارة الى ان المرادة بجوار  
 من المصادفة بالاسم يمكن محض وذهب بها اما بطريق الاستعارة الطبيعية والاستعارة التخييلية  
 ومعنى من نفسه لا حل له به لا يحسم فلان من فلان (قوله وفعلت الخ) عطف تفسيرى  
 وفيه اشارة الى انه لا يتحقق المصادفة حقيقة اذ لم يحصل لها ارادته من الواقعة (قوله من  
 الشي) متعلق بالمصادفة لا حل لشي الى لا يريد صاحبها ان يحرمه عن يده (قوله  
 يحتمل الخ) جملة صيغة لقونه فعلت فعل المصادفة وادترك العاطف اي يحتمل المصادفة على  
 صاحبه ان يعطيه ويحدث ذلك الشي من صاحبه (قوله وهى) اي المصادفة عبارة عن  
 التوصل الى الاحتمال للمصادفة يوسف بنك (قوله لا آخر الخ) انما يقع بين الحكمة وما يتعلق  
 به من استهجان لتصريح فاسئل حسي (قوله فتشبههم من اليم ما غشيم) التعظيم

من حيث الكم لكثرة الماء المجتمع ونقصه انوار من العذب ومن حيث الكيفية  
 لسرعته في الغشيان فان الماء المجتمع بالسر اذا ارسل على صفة كان في غاية السرعة  
 ولا حاطته بجميعهم بحيث لم يتخلص واحد منهم (قوله تيم كسرت) وادى  
 حهم والعدوثة ويكسر كذا في القاموس (قوله اي تهلكوا ح) لصرع الالفاء  
 على الاض وهو ما كناية عن الهلاك او الاصابة من لاصدة بالحوادث (قوله من  
 التبيه على خطاهم اخ) حيث رتب على تحقيق لعدالة ما هو مضاف لها ليعلم منه انها  
 مستقيمة (قوله كان فيه ائمة اخ) بقى الكلام في كون الائمة ذريعة الى التبيه على  
 الخطأ وسبغى بانه (قوله او الائمة الى وجه بناء ح) هذا المطلب من المداخض  
 فقول ما عدى في بانه انه قال السكاكي رحمه الله تعالى او ان تومي بذلك اي بالموصول  
 الى وجه سادس الذي تنبيه عليه (٧) اي علة ثبوت خبر الذي تنبيه لذلكت  
 بالموصول وفيه ائمة الى ان الائمة يحصل بعد ان ثبت خبر له وان تلك العلية له  
 بحسب اعتقاد المتكلم سواء كان حقيقة او ادعاء وهذا قريب من قول الاصوليين  
 ان ترتب الحكم على الوصف الذي له صلوح العلية ائمة الى علية له فهو السارق  
 والسارقة فافطعوا ايديهما (فنقول الذين آمنوا لهم درجات انهم والذين  
 كفروا لهم درجات الجحيم اي لاجل ايمانهم ولاجل كفرهم ثم يمرح على  
 هذا اعتبارات لطيفة) اي بعد حصول الائمة قد يكون هو المقصود منه كما في  
 المتأخرين المذكورين وكما في قوله تعالى (ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيد  
 خلون جهنم داخرين) فان المقصود منه مجرد التعليل ووعيد على الاستكبار  
 من غير ان يوصل به الى معنى آخر وقد يمرح فيه اصدرات اخرى يوصل به  
 اليها ويكون هي المقصودة منه ربما حمل ذريعة الى التعريض بالتعظيم بان ثبتت  
 الاعتبارات اي ربما يكون المقصود من لا ائمة التعريض بالتعظيم ولا يكون الائمة  
 مقصودا بالذات (كقوله الذي يرافقت يستحق الاحلال ورفع والذي يرافقت  
 يستحق الادلال والصفح) فانه ليس المقصود من هذا الكلام مجرد الائمة الى كون  
 مرافقة المصطفى سببا لاستحقاق الاحلال ومعارفته سببا لاستحقاق الادلال بل ان يوصل  
 الى تعظيمه حيث يستحق مرافقة لاجل مرافقة لذلك وكذا في مفارقة ومنه اي مما جاء  
 للائمة قولهم جاء بعد اثباتها والتي فتعظيم ومبانيث في فصل الايماء معاه حيث  
 قال وقول العرب بعد اثباتها والتي بركة صلة الموصول اثار للإيماء تنبيهها على  
 ان المشار اليها بالثبوت والتي وهي ائمة وان شئت ان شئت شدتها وقطعة

٧ تنبيه عليه نسخة

شأنها ملحق بهت الواجب معه حتى لا يحير مست شقة أو بالاهمة كما إذا قلبت الخبر  
في الصورتين هي فتى رافعتك يستحق الأدلال والصنع والذي يفارقك يستحق  
الاجلال و لرفع و رمى جعل درعة الى تعظيم شأن الخبر كقوله ان الذي سمع  
السما مني لـ \* بتدع عه اعز و اطول \* قال فيه ايماء الى ان علة ثبوت اخباره ايماء  
البيت باعتبار القيد الذي هو محط العائدة اعني كون دعائه اعز و اطول كون مانبه  
رافع السما بناء على تشبه آثار موثر واحد والمقصود من هذا الايماء التوصل الى  
تعظيم الساء ورفضه لا مجرد الايماء الى التعظيم ( و ربما حمل ذريعة الى تحقيق الخبر )  
اي حمله محققا تاسا ( كقوله ان التي ضربت بيتا مهاجرة \* بكوفة الجند مالتودها  
قول ) اي رلت محنته بعد ان ضربت لان المهاجرة توجب فسياد الاحبة فان المقصود  
من الايماء الى النفس تثبت روال الهمة وتقريره ليتوصل بذلك الى التمسك  
والتأسف وليس بمقصود مجرد الايماء ( و ربما جعل ذريعة الى التمسك للمخاطب  
على خطأ كقوله ان يدعي ترويهم اخوانكم \* يستحق عليل صدورهم ان تصرعوا )  
فان المقصود من الايماء الى ادعاء كون طر الاخوة صلة للحصول شفاء العليل التوصل  
الى ان طر الاخوة ياطر لترتب مساهمة عليه وهذا العليل ادعائي كما في قوله  
نعني ( من ان موت ابي معروف منه فانه ملاقيكم ) حمل القرار على الملاقاة  
ادعاء لترتب عليه بطلان اعتقاد ان القرار نوح منه او على معنى آخر اي تبييه  
المخاطب على معنى آخر ( كقوله ان الذي الوحشة في داره \* توبه الرحمة في  
لحده ) فان فيه ايماء الى ان الوحشة والفقر في الدنيا سبب لانس الرحمة في القبر  
وفي ذلك تسمية بمصير من هموا ان كان هذا القول ثمرية لمصائب فيكون المعنى ان الذي  
مات وحصل الوحشة واسكاه في داره توبه رحمة الله تعالى في لحده ان شاء الله  
تعالى فان المقصود من ايماء نسبة مصاب وحله على الصبر بان موته سبب للحصول  
لرحمة فلا يحرموا على موته فانه قد حصل له احسن مما كان فيه وادب بعدا حاطتكم  
\* كراما حق الاحدة يظهر لك ان هذا توجيه وجيه لا تكلف فيه ولا يرد عليه شيء  
من الاعتراض سواء توجيه الشرح رحمة الله فيرد عليه سوى ما ورد به السيد انه ان  
اراد ان يمس لصفة تسمى الى حسن الخبر المعنى فموسع الظهور ان يمس لايمان لا يوجب الى  
ان الخبر من حسن الثوب وكذا ككفر والاستكثار كيف والصلة في قوله ان الذي  
رافعتك يستحق الاجلال والرفع لقصد التعظيم الذي يرافعتك يستحق الادلال  
والصنع عند قصد ذمته و حدة والخبر المسمى عليه في احد القولين مناف للخبر

المبنى عليه في القول الآخر ولا يكون الشيء الواحد مومب الى الجنس من المتأخرين  
وان اراد ان الصلة بمعية المقام وسوق الكلام تسمى الى حسن الخبر مبنى فليس لكن  
من اين يعلم ان ذلك الایاء حاصل الصلة لم لا يجوز ان يكون حاصل من السوق والمقام  
حتى لو بدل الموصول مع الصلة لفظ آخر ولو حظ انعام وسهوق يحصل ذلك  
الایاء ( قال قدس سره وليس باؤه اجناسا مختلفة ) اي في معناه وكونه اجناسا  
مختلفة بحسب اختلاف اجناس الخبر لا بد مع الاستدراك كما لا يخفى ( قال قدس سره  
لعله جعل البناء ) هذا التوجيه انما يتأتى في عبارة المتدوون متاح لانه وقع فيه بناء  
الخبر المبني عليه ولذا قال الشارح رحمه الله في شرح امفتاح يعنى به هم من المتدوون الذى  
هو الموصول مع الصلة بالمعكرو التأمل ان طريق ماء الخبر هية طريق اثبات الثواب  
والجاء كافي فوات الدين آمنوا او العقاب والبر ان كافي فوات دين كبروا الخ فجعل  
البناء فيه بمعنى الاثبات واعتبر تعدد طرفه باعتبار تعدد طرق الخبر لكن هذا لا يدفع  
الاستدراك والاستعفاء ( قال قدس سره كاشده كلام السكاكى في تعريف المسد  
السدى ) حيث قال هو ان يكون مفهوم المسد مع الحكم طائفة ثالثة لشيء الذى  
بنى عليه ذلك المسد مطلوب التعليق بغير ما بنى عليه ذلك المسد تعليق اثبات لذلك  
امر سوع ما وتعلق بى عير سوع ما او يكون المسد معللا بى الاسد الى ما بعده  
بالاثبات او مادي فيطلب تعليق ذلك المسد على ما قبله نوع اثبات او مادي لكون ما بعد  
ذلك المسد متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول نحو يدايه مطلق وثنى نحو يدايه صرب  
اخوه انتهى فجعل القسم الاول مقابلا للقسم الثانى وفيه تقديم المسد ( قال قدس  
سره على تقدير صحته ) اي لا يسلم ان الموصوف البناء هو الخبر المتأخر فان البناء  
عبارة عن الثبوت والاثبات وهو لا يختص بالتأخر وانما هو في تعريف السكاكى  
مستفاد من المقابلة ( قال قدس سره والاستعفاء ) لا لا يجوز ان كان موصوفا بالتأخر  
لكن لا يدخل له في ابناء ( قوله كالارضاد ) والفرق بينهما ان الارضاد من المحسوسات  
اللفظية وان هذا من اسكات المعوية كما يدل عليه تفسيرهم ( قال قدس سره لا راع  
في كون هذا الكلام مشتملا الخ ) لا يخفى على اصناف الایاء في هذا الموصول  
انما هو الى كون الخبر المذكور بعدة عماله نوع ماسة برفع السماء والالما اختاره اما انه  
من حسن برهنة والبناء فكلا حتى لو قبل ان لى رفع السماء فرش الارض كان كلاما  
مليحا ( قال قدس سره الا ان ذلك الایاء لا مدخل له الخ ) قيل ان قصد التعريض بالتعظيم  
من نفس الموصول فالایاء له مدخل في ذلك لان الایاء الى حسن الخبر الذى به قوة مشعر

بالتعظيم ايماء الى انتعيم وان قصد التعريض بالتعظيم من مجموع الكلام امثله على  
 الموصول والصلة والحر فالتعريض بالتعظيم حاصل من نفس الصلة من غير مدخلة  
 الايماء قدم الموصول والحر ومقصود الشارح رح هو الاول وفيه ان التعريض  
 بالتعظيم اذا كان حاصل من نفس الصلة بعد ملاحظة الحر في الحاجة الى اعتبار  
 حصوله من ايماء مع جهته وى فائدة في ذلك ( قال قدس سره وانما نشأ التعظيم  
 من نفس الصلة ) نكر بعد ملاحظة ثبوت الخبر للموصول ( قوله فقيه ايماء الى ان  
 طريق الخ ) فيه بحث لانه قال الله تعالى ( الذين كذبوا شعبا كان لم يفتوا فيها  
 الذين كذبوا شعبا كاذبا لهم خسرون ) قرب على صلة واحدة امرين كل  
 منهما داخل تحت جنس انوار من الايماء فيه بالمعنى الذى ذكره الشارح رحمه الله كان  
 ايماء الى القدر المشترك بينهما حتى كونهم مسحوطا عليهم مطلقا سواء كان بالهلاك  
 في الدنيا او بالخيرية وخسرا في الآخرة ( قال قدس سره وسبب حاصل وعلة فاعلة  
 الخ ) فيه انه ليس بمراد بالعلة السابعة العلة العائنة وهو ظاهر ادليس انقصود  
 من الامداد الاستدراك بل انه لو استكادهم لما استدل المتكلم بالدخول اليهم وكذا  
 الحال في الامثلة الاخر فالجواب ان اراد الموصول للايماء الى انه لو لا اتصال  
 الموصول بالصلة لما استدل المتكلم بخبر اليه وفيه ان لا يسل ان الموصول ايماء الى  
 ذلك نعم انه متحقق في نوافع ولوسم هى فائدة في هذا الايماء فان كل مسد اليه  
 معرفة او مكرة علة ساد المتكلم بحرا اليه كونه على الوجه المخصوص من التعريف  
 والتكثير ( قال قدس سره ثم ان ذكر علة الساء الخ ) لا يبحى ان كلامه مذهبها وفي شرحه  
 لمفناح صريح في ذكر صلة قد يجعل دربعة الى التعظيم والاهانة والكلام في ان  
 الايماء الى علة الامداد قد يجعل دربعة الى ذلك وهذا من الحب الذى اوردته على  
 الشارح رحمه الله تعالى ( قال قدس سره فان لم يشترط الخ ) دفع لما يقال ان التعريض  
 بالتعظيم وصيره حاصل سواء قدم الموصول او اخر فلا وجه لتخصيصه بالساء  
 ووجه الدفع ظاهر ( قوله بواسطة الاشارة اليه حسنا ) اى من حيث الحسن او اشارة  
 حسن ومعنى الاشارة الحسنة على ما فى لوصى الاشارة باليد او بحارحة اخرى ( قوله  
 الى مشاهد محسوس ) اى حاصر من شاهده اذا حصره قال القاصى في تفسيره  
 واصل التركيب يدل على الحصور ( قوله محسوس ) اى مبصر من احسسته اذا  
 ابصرته على ما فى انشاموس فامعنى الى حاضر هذا المتكلم يتمكن من الاشارة اليه  
 مبصر وقد صرح به رضى بعد ورقة بقوله علا حرم لم يؤت بها اى باسمه الاشارة  
 الا فيما يمكن مشاهدته وبصاره من الحاضر والمتوسط لافى البعيد العائب فما قاله

العبد الأول ان يقول لي محسوس مشاهد وجل شاهد علي لمصر والمحسوس  
 علي ما يتداوله الحس ليس بشئ ( قوله الى محسوس غير مشاهد ) اي مبصر غير  
 حاصر كافي نحو تلك الجلة ( قوله اولي ما يستخير حسه ) اي بصره عادة نحو  
 ( دلكم الله ) و ( دلكم بما علي ربي ) كما في لرمي ورد الشارح رحمه الله  
 تعالى ومشاهدته اي حضوره تنبها على ان ما يستخير ابصره مستخير حضوره والالجز  
 ان يكون محصورا حال لاراه فاقبل ان الظاهر ايراد كلمة او وترك لفظة مشاهدته  
 ليس بشئ ( قوله اكل تميز ) وهو التمييز بالنفس و امين فانه لا تميز اكل منه ولا  
 يحصل ذلك الا باسم الاشارة ( قال قدس سره ههنا حارفي لالفاظ كلها اح ) انقصبات  
 وادواحي انني تيسر في علم المعاني بمصها مدلولات وضعيفة للالفاظ كالتكلم والحساب  
 والغيبة والاحصار وغيره ونقصها من مستندات تركيب بدل علم الالفاظ  
 بدلالات عقلية ولو توسط الدوق السليم فاذا قصد تدبیر افادة المعاني الوصفية  
 اورد الالفاظ الدالة عليها بالوضع وحرر الكلام عن لكيفية التراثة وكان الدواحي  
 اليها افادة معانيها الاصلية وحيث معنى زيادتها على اصل المراد ان اختياره هذا  
 اللفظ بخصوصه على انه آخر شريك له في افادة الحكم على ذلك المسند اليه او  
 المسند مثلا لاجل افادة ذلك المعنى بخصوصه يعينوا قصد افادة الخصوصيات  
 الزائدة على معانيها الوصفية بكميات مخصوصة في الالفاظ كالتحقير والتعظيم  
 والتبديد على العاوة وغير ذلك كان معنى زيادتها على اصل المراد ان اختياره هذا  
 اللفظ بهذه الكيفية المخصوصة على تحريمه فيها لافادة تلك الخصوصية فظهر ان  
 ما ذكره الشارح رحمه الله لا يجري في الالفاظ كلها وبقوله وهو راد على اصل  
 المراد ليس مستند كما يدبر فانه من النقائص وفي شرح لفتح اشرفي انه ان جعل  
 القرب والدمد والوسط داخلة في معنى اسماء لانه كان هذا من لغويا وان جعلت  
 خارجة عنها بقصدتها اليها بحسب مناسبة لافادتها في كثرة والوسط كان  
 من علم المعاني فهي ولا ينبغي ان يغير خروج امر خارج عن معنى عليه ائمة الله  
 ( قال قدس سره اخره للامور انفية بجرى اح ) وهو يكون استعمال اسماء  
 الاشارة فيها بطريق الاستعارة ابداعية على تشبيه الامور حقبة بالامور المخصوصة  
 في تفاوت المراتب ( قال قدس سره ولفظ يقول اح ) وحيث يكون استعمالها  
 في رتبة المحل ودرجتها بطريق الحار المرسل ( قال قدس سره قل نعم الآئمة )  
 المقصود من هذه الحاشية تفصيل بعض ما وجهه الشارح رحمه الله فان ( قوله ويجوز

ان يشار الى قوله بخلاف معنى الغائب المذكور تفصيل لقول الشارح رحمه الله  
وقد يذكر المعنى الحاضر تقدم ذكره حيث اشار بلغة قدالي ان الاصل فيه الاشارة  
بلفظ القريب ولم يذكر صريحا ٧ ولا يعلته وقوله بخلاف المعنى الغائب المذكور  
الى قوله اذا كان معنا تفصيل لقول الشارح رحمه الله ولفظ ذلك صالح الى قوله  
وقد يذكر المعنى الحاضر وتعليل ذلك كونه بقوله لا اله الا الله عائد غائب قاصر  
لا بد ان يصح اليه انه تقدم ذكره صراحة بعد ( قال قدس سره الى المعنى الحاضر )  
اراد بالمعنى ما يقوم بعينه وبالحاضر ما بعده العرف حاضرا كالقسم المذكور فان  
حضوره ليس الابلغة وعدم اتصافه بما بعده وان كان مقتضيا في نفسه ( قال  
قدس سره بخلاف المعنى الخ ) متعلق بقوله وبحوران يشار ( قال قدس سره  
وهكذا الحال ) اي كحال معنى الغائب حال المعنى الغائب ( قال قدس سره واصل  
الاشارة الخ ) هذا الكلام لا شئ هو ان مفهوم بما تقدم من اشتراط قدس سره المذكور في  
جميع الاصنام الاربعة ليصح لتعريفهم باسم الاشارة ( قوله وهو الذين يؤمنون )  
اي الدوات اليهودية بعد ان هذه الصلة دالة في الصفات خارجة عن المشار  
اليه فلا ينافي ذكر الصلة هذه الالهي من الاوصاف والظن ولم يتسوا لهذه  
اللفظية فقالوا ذكر الصلة بها استطراد ليصح ذكر الموصول بدون الصلة واما  
هو الموصول بعد ( قال قدس سره المناصب ان يقدر وهو اسمون الخ ) فيه بحث لان  
الذين يؤمنون الخ ان كان مفصولا عن المتقين بخمسة اولئك على هدى في محل  
الرفع على انه خبر له ووجهه الذين يؤمنون مع حرمه جواب سؤال كانه قيل مبال  
المتقين خصوصا بالهدى وهم هم احداء ثمة فاجيب بالذين يؤمنون اخ فلا بد ان يكون  
اولئك اشارة الى الذين يؤمنون ايم يرتبط اسمهم ويصح الجواب وان كان  
موصولا به صفة له فخمسة اولئك على هدى استيناف لا محل لها وهو نتيجة  
الاحكام والصفات المتقدمة وجواب سؤال كانه قيل الموصولين بهذه الصفات  
اختصوا بالهدى فانما يصح ان يكون اشارة الى الذين يؤمنون لقربه ولكونه يجري  
عليه الصفات المذكورة ثمة واما سقون فانصدم بالصفات المذكورة لاتحادهم  
بالذين يؤمنون ( قال قدس سره كما صرح به الخ ) فيه ان المصريح به الايمان لا الدين  
يؤمنون ( قال قدس سره صاهر اصنام الخ ) فيه ان تقدم الذكر لا يقتضي  
اراد المصريح فانه لا رم في حرف بلام العهد اشارة وفي اسم الاشارة اذا كان  
المشار اليه عينا صا كالمرة قدس سره يقتضي ان يكون اراد اسم الاشارة من خلاف قدس سره

(٧) صريحا ولا اشارة  
لعلته نسخة

الظاهر وليس كذلك كما عرفت مسقولا عن الرضى عني في هذه المقدمة لا يحتاج اليها في تمام المقصود اذ يكفي ان يقال اسم الإشارة لاستدراك التميز وهو انما حصل بالجماعات المقدمة كان ارادة بمنزلة ذكر المشتق بشعرية تلك لا و صاف لما جرى عليه (قوله اي الى حصة) يعني ان المراد بالمعهود الحصة اليهودية لانها الكاملة في اليهودية ولو فوجه في مقابلة من الحقيقة والاشارة الى اليهود متصفقة في لام الجنس ايضا والحصة والفرد عندهم بمعنى واحد و يفرق بينهما انما هو في اصطلاح المطلق ولذا قال في شرح المفتاح واما الى حصة معينة من حقيقة فردا او فردين او اكثر وانما اختار لفظ الحصة لان المتبادر من الفرد النصص واحد والمعهود الخارجي قد يكون نوما وقد يكون اكثر من واحد قال في شرح مفتاح واما الحالة التي تقتضي تعريف المسند اليه باللام فهي متى اراد بالمسند اليه من حقيقة او عموم الافراد وشمولها او حصة معينة منها قوله واحد اكل اخ) كما ان قيل المتبادر في رجل اور حلان او رجال فتقول اكرم الرجل او الرجلين او الرجال كذا في شرح مفتاح (قوله وذلك تقدم الخ) وهذا التقدم شرط لصحة استعماله كما في المصدر الغائب لانه في لغة لا ارادة الحصة على ما هو لانه يدرم ان يكون استعمال المرفع مع محكي مع ان كل يتفرع عنه والمراد بالكناية ما يقال الصريح لا المعنى المصطلح (قوله رب اني وصفتها اني) تأملت الصبر مع كونه راجعا الى ماله ما ربي مرجع وخال التي هي بمنزلة الطراعتي اني فرمانيه المبرولي (قوله اكر انهم يراخ) يعني جسم الخيل اعني محررا صار مختصا بالذكر لا ان المراد من كلمة الذكر (قوله كما في وصف المادى الخ) هذا على تقدير ان يكون المادى هو المرفع باللام كما شارحه الشيخ في المحاب بقوله وادنودى المرفع باللام قيل يا ايها الروح فكون مادى هو الرجل اليهودي وخصوره المستعاد من الابداء لا يحتاج الى تقدم الذكر ولما على مذهب اليه الشيخ الرضى من ان المادى هو اى والوصف لازاله لانهم يربون الماهية بالتعريف بلحس (قوله و اسم الإشارة الخ) ليت شعري معنى كون اللام في هذا الرجل للمهد فانه ذكر الرضى في بحث المادى انه لا يوصف اسم الإشارة لا باسم الجنس المرفع باللام اما اسم الجنس فانه هو اندس على مذهب من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت اسماء الإشارة بيان ماهية المشار اليه واما تعريفه باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين لفرد من افرادها قد علم من اسم الإشارة فلم يبق الا التطابق المطلوب بين النعت والمعوت واحصر اني تعريفه هو اللام



أدهى أقل من المضاف به (قوله في نفس الحقيقة) أي مع الإشارة إلى حضورها  
 في ذهن السامع (قوله ومفهوم سمي) عطف تصريحي للحقيقة لتبيينه على أن  
 ليس المراد بالحقيقة ههنا معنى مشهور أي ماهية الموحودة وإضافة المفهوم إلى  
 المسمى بيانية لأن المفهوم قد لا يكون مسمى بأن لم يوضع له الاسم والمسمى قد لا يكون  
 مفهوماً الاسم بل ما صدق عليه وقد يحتمل أن يكون من قبل حاتم فظة (قوله من  
 غير اعتبار له صدق مح) عدم اعتبار الشيء ليس اعتباراً لعدمه فلام الجنس  
 متناول للام الطبيعة نحو الانسب نوع واللام الداخلة على المرقاب (قوله  
 وقد يتي) لم يقض وقد يفصل لأن الوحدة اسمية مستفادة من القرينة الخارجية  
 ولم تقصد من تعريف باللاء (قوله واعتبر صديقه الخ) أي الفرد المبهمة باعتبار مطابقتها  
 للماهية المعلومة صبر وهو ذا أي معلوماً فمعرفته بهذا الاعتبار يسمى مفهوماً  
 ذهباً ومعنى المصداق اشتغال الواحد عليها أو صدق الماهية عليه (قوله للحقيقة المصداق)  
 أي الموصوفة بالوحدة في ذهنها ووحدة صريحة عن الوصوخله وفائدة هذا الصيد  
 الإشارة إلى صدق تعريف المعرفة على تعريف بالام الحقيقة أصلي ما وضع ليستعمل  
 في شيء تعبیه فان الماهية الخاصة في الدهر امر واحد لا تعدد في الدهر إنما  
 يلحقها التمدد بحسب الوجود (قوله ماء الزهر الحقيقة الخ) لا باعتبارها بخصوصه  
 والآن كان بجوار امر ~~تحت الظاهر المطابق~~ على ما في ذهنه حيث أنه معد (قوله فجاء التعداد)  
 المستلزم للإمام من حيث وجوده لا باعتبار الوصف بخلاف النكرة فان الأهم في الاعتبار  
 الوضع (قوله والفرق بين الخ) إذ لم يحدد أن يعرف بالام العهد الذهني مستعمل  
 في فرد من الحقيقة والنكرة بصا كذا في بين الله في بينهما ذهناً للاشتباه وتعبيراً بالقوله  
 وهذا في المعنى كاسكرة من فردية في نكرة مستفادة من نفس القسط في المعرفة المذكور  
 من القرينة الخارجية وما يفرق بين أسماء الاحساس التي لا دلالة فيها على  
 الفردية فواضح وكذا الفرق بين أسماء الاحساس المعرفة بالام احسن وغير المعرفة  
 بها وهو الإشارة إلى نفس حقيقة في الأولى دور الثانية معلوم بمعرفة الفردية تعرض  
 لهما (قوله المستعمل في فرد) أي ليس يطبق على فرد لانه مستعمل في ماهية  
 المصداق في الدهر والفردية تنبأت من خارج الاله سماح ههنا اعتماد على ما سمي  
 (قوله جميعاً) أي تعبدت اعتبار بوجوده لا قصداً من لفظه بحسب الوضع (قوله  
 بالنظر إلى القرينة) قيد هو بالام (قوله وان كان في السط بخرى الخ) فعلي تقدير  
 عدم اجراء أحكام المعرفة عليه في نفسه كافي ونقد امر على المأثم يسبني كونه في المعنى  
 لنكرة أولى وليس المراد به تعريف لفظي إذ عرفت أن بالام فيه للإشارة إلى نفس

الحقيقة وان الفردية جاءت من فريضة خارجية ( قوله صغرتهم الى الحكم تكونه معرفة ) فالتعريف فيهما تقديرى من على تقديره حرره لاحكام المذكورة كالمعدل في صغر وليس المراد ان الاحكام الالهية اصغرتهم الى اعتبار التعريف اللفظى فيهما وليس في معناه تعريف اصلا فانه خلاف مذهب عموم واداء ذهب اليه الشيخ الرضى قياسا على التائيد اللفظى وليس اللفظية ( قوله حتى تكلفوا ما تكلفوا ) حيث قالوا ان اللام فيه للاشارة الى نفس المفهوم والفردية ان جاءت من خارج وان العلم الجنس موصوع للماهية المتحدة ليهودية في من تخلاف اسم الجنس ( قوله لا توقيت فيه ) هذا على تقدير ان لا يهر الدين التعت عليهم يقوم بخصوص **قال** قدس سره يرد عليه الخ **قال** ان حواشى شرح راجع لله تعالى مبنى على ما تقرر عندهم من ان المعرف بلام الجنس حقيقة في المذهب من حيث هي وادان كان كذلك فلا شك ان استعماله في الفرد او حود الحقيقة فيه لا بخصوصه تكون حقيقة على ما يرد في النص الثانى من ان استعمال المطلق في المعيد من حيث انه لا يصدق عليه لا باعتبار خصوصه حقيقة كاطلاق الانسان على ربه واما ان يعرف بلام الجنس كيف يكون حقيقة في المذهب من حيث هي من ان يكون اسم الجنس موصوعا **والمراد** المنشئ من كلام آخر لا يتعلق له بالاجاب **قال** قدس سره وفيه بعد **قال** لا يرد فيه فانه قد اعرف في الحاشية الى بعده بذلك في المعروف بلام المذهب وقد صرح الشيخ الرضى وغيره بوضع المركبات الوصع الوعى سوى وضع جرائه ابدية **قال** قدس سره لم يكن اختلاف في معنى التعريف **قال** هذا كما يتم ان ذكر النسبة الى الحاضر الحرثى ( ٧ ) ما حوده في مفهوم كل منهما لكون الحق بها ما حوده فيه لكون المعاني الحرفية لها حرية غير مسئلة بالمفهوم **قال** قدس سره ان معنى التعريف مطلقا **قال** لا يسا كان او غيره **قال** قدس سره لان معرفة الجنس غير كافية الخ **قال** يعنى ان المعنى في العهد الحارثى تعيين الخصص ومعرفة السامع لها بخصوصها وهي لا تحصل بمعرفة الجنس بخلاف عهد الدهى والاستعراق فان المعنى فيهما معرفة الجنس من حيث هو وكون الحكم بحسب الوجود في كل الافراد او بعضها مستبعد من فريضة طارحة عن مدلول اللفظ **قال** قدس سره ثم الظاهر الخ **قال** الا يلزم كونه محسارا من باب اطلاق اسم الجزء اعنى اسم الجنس الموصوع للماهية على الكل وانما قال الظاهر لان القول بكونه مجازا وتقدم الذكورية خلاف الظاهر لان كل التعريف والتعيين فيه **قال** قدس سره ولا حاجة الى ذلك **قال** اى القول بوضع آخر في الاقسام الثلاثة بن يكتفى فيها بوضع الاجزاء

٢ الى الحاضر الحرثى الى  
آخره منه

وذلك لان اسم الجنس مستعمل في اناهيته من حيث هي واللام للاشارة الى حضورها  
في ذهن الخطيب والمراد كلاً او بعضاً مستعمداً من خارج هذا وفيما ذكره بحث  
اما اولاً فانه ان اراد ان الاسم الذي دخله لام العهد موضوع موضع آخر للمعهود  
الخارجي فذلك فاسد لانه موضوع محسوس بعد دخول اللام لم يوضع للفرد المعين  
وان اراد ان مجموع الاسم واللام موضوع موضع آخر غير موضع الاجراء المحضة  
المعينة كان اللام فيه بهذا موضع للاشارة الى المحضة المعينة كما كان اللام قبل هذا  
الوضع للاشارة الى حضور المعينة من حيث هي فيكون الاختلاف في مدلول اللام  
في المعرف بلام الجنس للاشارة الى حضور اناهيته وفي المعرف بلام العهد للاشارة  
الى المحضة المعينة ولا يكون معنى اللام متغيراً فيهما والاختلاف باعتبار معروض  
التعريف واما ثانياً فلا نقول بالوضع العام فيه لا يكاد يصح لانه اذا كان  
الموضوع لفظاً مخصوصاً موضوعاً للجريبات المحفوظة بوجه شامل لهما وهما  
لو حظ الموضوع بوجه كلي اعني الاسم الذي دخله اللام ووضع باعتبار الهيئة  
التركيبية للمحضة المعهودة من المتكلم والخطيب من مدلول ذلك الاسم الذي تقدم ذكره  
تحقيقاً او تقديره فهو موضوع بالوضع العام الذي كسب اثر المركب مع اللام الداخلة عليه  
موضوعاً بالوضع العام سلك واحد من جريبات حضور المحضة المتقدمة ذكرها قال  
قال قدس سره ان اصل الخلق متعلق بقوله وضع آخر بخلاف ما اذا جعل موضوعاً  
لفرد امتنع ان الخلق يعكس مادراً ولا حاجة حينئذ الى القول بوضع آخر للاسم  
المعرف في المعهود اخرج من وضع الاجراء كافي فان اللام به يدين ذلك الفرد ولا بد  
من القول به في معرف الجنس لا يلزم كونه مجزئاً من باب اطلاق اسم الكل على الجزء  
(قوله وهذا المعنى الخ) ورد الفرق بين المعرفة والسكره مع انه بصدد الفرق بين  
المعرفين اشارة الى حوت مؤله مقدر وهو انه اما ان يكون الحضور الذهني  
معترا في اسماء الاحاس السكره او لا يكون فهي الاول لا يكون فرق بينهما وبين المعارف  
بلام الحقيقة وعلى الثاني بزم لا يكون الخطاب بها خطأ بما لا يعلمه الخطيب فاشار  
الى دفعه بانه تختار الشق في ولاسم بزم مدكر لان عدم اعتبار الشيء ليس  
باعتبار لعدمه فليس عدمه اعتباراً حضور في اسماء الاحاس السكره باعتبار لعدم  
الحضور فيها حتى يلزم مدكر ونعني الساطرين قرر الاختلاف هكذا وهو  
انه لا كان الحضور الذهني غير معتري في اسماء الاحاس ومعترا في المعرف بلام الحقيقة  
لم يجز ادخال لام الجنس عيباً لانه جمع بين المتعدين فاشار الى دفعه بان عدم اعتبار

الخصور ليس اعتبارا لعدمه والمادة التي هو بين اعتبار الخصور واعتبار عدمه  
لا يبرر ولا يخفى ان المناسب لهذا التقرير ان يثبت ان شرع رجه الله تعالى قوله وهذا  
المعنى غير معتبر في اسم الجنس السكر لان الاعتراض معزوف به وان يراد بالسكر  
ما ليس فيه آلة التعريف لامفيه توريث السكر لانه مدحول الام بسقط التسوين  
الدال على عدم الخصور فكيف يلزم احتجج التبيين وان يقال ليس اعتبارا لعدمه  
على ما في بعض النسخ دون ما في اكثر النسخ من قوله ليس باعتباره عدمه (قوله  
وهو ان يراد كل فرد مما يقتضيه الخ) الاظهر ما في شرح المفتاح الشرقي ان  
الاستعراق العرفي ما يعد في العرف شمولاً واحاطة مع خروج بعض الافراد وغير  
العرفي المسمى بالحقيقي ما يكون شمولاً لجميع الافراد بحسب نفس الامر فلا واسطة  
بينهما اسلاً وان على ما ذكره الشارح رجه الله تعالى فلا بد ان يقال ان ذكر الامة  
بطريق التثنية والمراد بحسب الامة والشرع والاصطلاح اعم من ان يكون بحسب  
المعنى الحقيقي او المجزئي (قوله بمعنى الخصور) اي لانه على رمال (قوله اتعاقبا)  
فيه اشارة الى عدم الاعتماد حول من قال ان الام فيه بعض موصول كما في المعنى (قوله  
بأنه للاستعراق) فان الموصولة كما عرفت بالام يحتمل لعمارة اربعة والاصل فيه العهد  
والجنس (قوله واستعراقاً بمراد الخ) الاسعري لانعريفه في ذاته من يتعدد بحسب  
الالات ولا نقطه المفيدة له طالعصة او مخصصة او كلية وهذا الحكم بحسب اصل  
الوصف و نظراً الى المدلول المطابق في خلاف في حقه في بعض لصور معموله انما هو بحسب  
استلزام الحكم على الكل والحكم على كل واحد والعكس فلا يرد ان قوله لا يرفع هذا الخبر  
العظيم كل رجل او هذا الخبر يشتمل كل رجل شتمل من قوله لا يرفع هذا الخبر العظيم  
كل رجل وقوله هذا الخبر يشتمل كل رجل ولا يرد ان قوله لا يرفع هذا الخبر العظيم  
من قوله جاء في كل رجل يرشدك الى ما ذكره نصيب شارح رجه الله تعالى بقوله  
لانه يتناول مع (قوله انما يتناول كل جماعة مع) لان الاستعراق معناه شمول افراد  
مدلول اللفظ ومدلول جمعة الجمع الجماعة (قوله وان) او ردالة الخ) لا يخفى ان  
عبارة امتن ليست نص في لاني في الجنس فيجوز ان يكون في كلا الموضعين لا  
المشبهة بامس او الاولى في الجنس والثانية المشبهة بامس وما وقع في الايضاح  
والافتتاح من قوله ما ان لا يصدق لا رجس في الله ربي اجس اذا كان فيهما رجل  
او رجلا ويصدق لا رجس في الله فيصور ان يكون معناه لا رجس في الدار اذا استعمل  
في بي الجنس احراز انما اذا استعمل في بي الوحدة فانه لا يعم له حيث لا يصرح به السيد

وبؤيده انه قال في ثنى احسن دور في الجنس \* قال قدس سره جاري غيره من  
 الجموع \* قيد بحث ما اولافلانه راد بالجموع الجموع المستعرفة سواء كانت  
 بحرف التعريف او بالاصح او بوقوعها في سياق اسى فلا تسر الملازمة لان البيان  
 مختص بالواقع في سياق اسى وان راد الجموع الواقعة في سياق البقي الظاهرة في  
 الاستغراق فلاملازمة مستهكك لانهم انصح ثبوت المدعى بذلك لان المدعى اهم من  
 الواقع في سياق البقي وغيره وما ثانيا فلان الارم بما ذكره ان يكون الاستغراق  
 المنصوص في المفرد اشتمل من الاستغراق المنصوص وغير المنصوص في الجمع ولا يلزم  
 ان يكون الاستغراق الظاهر في المفرد اشتمل معه ولو اريد البيان بطريق الاولوية لوجب  
 ان يقرأ لارجال بلا التي في الجنس ولا رجل بلا المشبهة بليس يدل على اشتمالية  
 الاستغراق الظاهر في مفرد من الاستغراق المنصوص في الجمع فيلزم اشتمالية المنصوص  
 في المفرد من الظاهر في الجمع طريق الاولى والحق ان كلام الشارح رحمه الله تعالى  
 غير محتج الى هذه العناية من مقصوده ان الاستغراق بلا التي في الجنس واضح غاية  
 الوضوح فلا يشهد بها اول كونه بعضا في انقصود وان اتصاح ثبوت المدعى حاصل  
 بهذا البيان بالظاهر عدم الفرق بين الاستغراق الحاصل بحرف البقي وغيره وبين  
 الظاهر او المنصوص في مفهوم الاستغراق اما الفرق بين ادوات الاستغراق وبين احتماله  
 لعدم الاستغراق وعدمه \* قال قدس سره لا يوجد تخصيصا اح \* اما على مذهب  
 الجمهور من ان الاستثناء اخراج عن الحكم دور المدلول فلان المستثنى منه على  
 عمومته واما على مذهب من جعل المستثنى منه مستملا في سوى المستثنى بجمارا  
 والاستثناء فريضة عليه فلان التخصيص فرع استعمال اللفظ في المعنى العام  
 ولا استعمال قيد عهد واما على مذهب من قال ان مجموع المستثنى منه والمستثنى  
 موضوع لما سواء بالوضع مركبي كانه وسمع لفظ مبيعة مثلا للعدد المنصوص  
 وعشرة الاثلاثة ايضا فلان المستثنى منه هذه بحسب هذا الوضع بمنزلة زاء  
 زيد لامعى له فصلا من التخصيص هو خلاصة التحقيق الذي اشار اليه ومن لم  
 ينفه قال هذا ان يتم على مختار الرضى من انه تخصيص في الحكم لافي مدلول  
 المستثنى منه \* قال قدس سره بى واحد لانه \* اى ثنى الواحد لا بشرط شى  
 من الاجتماع مع آخر وعدمه \* قال قدس سره لا يصح \* بخلاف لارجل بلا الجنسية  
 فانه نص في الاستغراق تصحبه من الاستغراقية ولا يستعمل بالوجه الثانى لما فاته  
 من الاستغراقية \* قال قدس سره بى الواحد من حيث هو واحد \* اى  
 بشرط عدم الاجتماع \* قال قدس سره وليس هذا من المصوم \* اى الشمول

والإحاطة اذ لا معنى في الواحد من حيث لا يعبراد بعمه عموم على سبيل سبيل اذ يحوز  
 ان يكون ذلك الواحد المفرد ربدا او عمرا او كذا فمن قال فيه مباينة فانه يفيد نفي  
 فرد موصوف بالوحدة على الإطلاق سواء كان ربدا او عمرا وغير ذلك فيتحقق العموم  
 لم يأت بشيء (قوله ولقائل ان يقول اح) يعني ان يدعى ان استغراق المفرد سواء  
 كان بحرف التعريف او بغيره اشمل من استغراق الجمع والبيان الذي ذكره انصنف  
 رحمه الله تعالى لا يجري الا في النكرة المنفية فلا يتم تغريب هو منع لاستلزام الدليل  
 المذكور للمدعى ويتم بقوله فلا نسلم ذلك في المرفع سلام وقوله بل الجمع المحلى المح  
 اعراض عن المع وثبات المساواة بينهما استظهارا (قوله من مفرد) المحلى بلام  
 الاستغراق في كون كل منهما شمول مفرد مفرد وان كان فرق بينهما من حيث انه لا يستثنى  
 من المفرد المستغرق الا الواحد ويستثنى من الجمع اوحده واثبات والجمعة في الرضى  
 في بحث المعرفة لا يستثنى من المفرد الا المفرد وقوله تعالى (ان لا تسار الى خدم الا الذين  
 امروا) اي الاكل واحدهم ولا يحوز ان هذا الرحل يرفع هذا الحجر لا الزيدى معا  
 او الا ثلاثكم معا وكذا لا يستثنى من الثنى الا الثنى واما الجمع فيصح استثناء لو واحد  
 والثنى والجمع منه نحو لقيت العلماء الا الزيدى او لازما ودقات لا الجمع المحلى بلام  
 في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى كل مكرر مصروف الى مفرد وغيره وهي لقيت العلماء  
 الا الزيدى او الاربدا اي كل عالم وكل عالم وكل علماء انتهى والسري في ذلك ان الجمع  
 المستغرق مستعمل للمعنى المطلق اي من غير اعتبار معنى الجملة (قوله ولهذا اصحح)   
 اي بلا تأويل لما عرفت مما تقدم من الرضى والصواب ترك نط القوم لار الكلام  
 في الجمع صريحا والقوم مفرد اللفظ مجموع المعنى لانه امر جمعة من الرحل خاصة  
 فاستغراقه يكون بمعنى كل قوم فلا يصح استثناء زيد من لاء غدار ان معنى القوم  
 يستلزم معنى الاتحاد وقد نص في التلويح ان استثناء زيد في جملة قوم الاربدا  
 باقتضائهم معنى المجموع يستلزم معنى كل واحد (قوله مع امتع قولك جدي  
 الخ) اي من غير تأويل لعدم تحقق شرط الاستثناء المتصل وهو دخول المستثنى  
 في الاستثنى منه او الاستثناء لان زيدا ليس بجمعة وما لا تأويل بان يراد كل فرد من كل  
 جماعة لان معنى الجماعة يستلزم معنى افرادها فيصح كفاي قولك له على عشرة الا  
 واحدا اي كل جزء من العشرة وفي قولك صرحت رب الاراسه اي كل عضو  
 منه قال قدس سره يستلزم تكرار الخ وفي شرحه شفا وجيزة يشترط  
 ان لا يتداخل الجماعات واجزاؤها حذرا من التكرار وفيه انه حينئذ لجميع

المستعرق وضع آخر مير وضع الاحراء واشترط عدم التداخل امر راند على ما يقبده  
 وضع احرائه وما قبل به لافساد في هذا التكرار فانه يمنع ذلك في الخارج ولا يلزم  
 ان يلاحظ المحكوم عليه على وجه التكرار فان المعنى ان كل فرد من المحكوم عليه عاينته له  
 الحكم لكنه اذا لاحظ بعض الثلاثة مثلا على الوحده المذكورة اعتبر الحكم عليها  
 في جميعها فاجاب بان مراد الروم التكرار في مدلول الجمع المستعرق مع قطع النظر عن  
 الحكم عليه في الخارج لوفى بلاحضة العقلية ولاشك ان الواضع حكيم لا يعتبر التكرار في  
 مدلول القصد وكذا ما قبل من هذا واقع في التنزيل نحو (كل حرب بالسيف فرحون)  
 و (كما اتى فيها فوج سألهم خزنتها) و (كما دخلت امة لمعت اختها) لان المراد  
 في الايات المذكورة الخدمات الغير المتداخلة بقرينة الاحكام التي نسبت اليها فان ما لدى  
 حرب مير ما لدى الاحرار ما لدى مير ما لدى مرة اخرى وكذا الامة الداخلة  
 مرة في الامة الداخلة اخرى قال قدس سره كانه قد بطل الخ \* انما قال كانه لان  
 الجمعية انما بطلت في جانب الكثرة واما في جانب الوحدة فباقية حتى لا يجوز تخصيصه الى  
 الواحد كما يحسن \* قال قدس سره كافي قوله لا يجرى حال عددي درهم \* لانه حله على  
 الاسفراق العرق والافاظ مرانه ناهيها لا يصح لهوا ما تنوع رجال الديار درهم \*  
 قال قدس سره من الوحدة المطلقة \* اي غير لمعية بالاجتماع مع آخر و عدمه \* قال  
 قدس سره ظهرا في استقرائه \* لعدم من الاستمرارية \* قال قدس سره في الوحدة  
 المتعاقبة لتعدد \* اي الوحدة بشرط عدم الاجتماع مع آخر \* قال قدس سره مطلقا  
 \* اي سواء كان مع الجمعية او لا \* قال قدس سره فلا يكون جند فرق الخ \*  
 الا باعتبار انه لا يصح استثناء من لارجل الا الواحد بخلاف لارحبا فانه يصح  
 استثناء الواحد والاثني والجمعة على غير ما عرفت في المحلى باللام \* قال قدس  
 سره معيين \* في اجس وفي الوحدة المقابلة لتعدد \* قال قدس سره ثلاثة  
 معان \* في اجس وفي الجمعية وفي الوحدة العارضة للجماعة \* قال قدس سره  
 ايضا معيين \* في اجس وفي الجمعة ولا يخل في الوحدة العارضة للجماعة  
 لانه لا يفرق الخ باب اعادة تسمية من اعددة (قوله قال قبل الخ) اسفصار  
 محض لما ذكره في الاستظهار بقوله من الجمع المحلى باللام الخ اي كيف يصح ما ذكره  
 الاثمة والخطب ان مقتضى القياس خلافه وليس هذا بما تقدمه المجموعة فان ادع  
 وارد على استدلال المصنف رحمه الله وهذا اعاده للميل المذكور في الشرح الا  
 ان يقال ان اعادة الدليل السابق اشارة الى ان المدعى ثابت بذلك الدليل وما ذكره

المصنف رحمه الله شاهد صدق على ما لو فوجده في الاستعمال عدم تمامته لا يصر  
 لكنه بعد عن عبارة الشرح (قوله فان رعموا الخ) أي رعموا ان دخول واحد مع  
 اثنين لا يقتضي ثبوت الحكم لكل واحد منهما بل هو ان ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد  
 (قوله بل هو اول المسئلة) لان الرابع انما هو في ان ثبوت الحكم للمجموعة يستلزم ثبوت  
 الحكم لكل واحد منها (قوله فظهر الخ) أي اذا ثبت ان الجمع و فرد متساويان في العموم  
 قال قدس سره الظاهر من كلامه الخ \* الظاهر من رد لفظ مجموع الاحتمال  
 الاول ومن تعريجه على ان استعراق المرد اشمل الاحتمال الثاني فكلا الاحتمالين  
 متساويان وليس احدهما ظاهرا من الآخر (قوله لصحة الخ) متعلق بمحذوف أي دالا  
 يحصل بصيغة الجمع (قوله وذلك لا يلائم الخ) قيل اذا كان معنى كلام المفتاح ما ذكره  
 الشارح رحمه الله كان ماطلا واما اذا كان معناه انه يقصد بجمع المرفع باللام المجموع  
 من حيث هو مجموع فلما كان هو العظام يحتمل هذا المعنى قصد بتفصيل اللفظ تكثير  
 المعنى قطعاً فلا يطلان اقول اراده هذا المعنى بعد عن كلامه بما يراه البعد لانه مرفع هذا  
 الكلام على ان استعراق المرد اشمل من استعراق الجمع حيث قلنا ومن هذا مرف  
 اطعم بحكيه الله تعالى من ذكر يا (رب اتقوا من لعظمي) دون و هو العظام حيث  
 توصل ما احتجوا باللفظ الى الاطباء في معناه (قوله وهذا معنى غير مناسب للقيام) لان  
 المقدم مقام التصريح والابتهاج فليس من المعنى ان الوهن أصاب ما هو قوام البدن واشد  
 ما تركب منه الجسد فكيف ما عداه لان الوهن اصاب كل العظام ولم يخرج منه واحد  
 منها فانه وان كان العيان متلارمين لكن متعوتاً في القصد قدر (قوله وتوهم بعضهم  
 الخ) مسمى هذا الوهن من لفظ كلها في قول الكشاف أي معنى مجموع فيكون معناه  
 انه لو جمع فكان القصد الى ان مجموع العظام من حيث هو مجموع صابه الوهن وان بعض  
 عظامه بمالم يصبه الوهن ويرد عليه ان الجمع المرفع باللام على تقدير حمله على الكل من  
 حيث هو كل انما يفيد ان الحكم لكل اعم من ان يكون واحد لكل حر و هذا بعض  
 الاحراء فكيف يصح على هذا التقدير قوله لكان القصد الى بعض عظامه بمالم يصبه  
 الوهن والحوار ان هذه الافادة مبنية على ما مر من ان يريد في الكلام ما ظهر الى  
 نفي ما يقابله والمقابل للكل من حيث هو كل أي كل فرد فيصعب له ان يصيب كل  
 عظم (قوله لا مافاة يلهم) و كان فيها فرق من حيث هو كل السكاكي  
 رحمه الله اللام في العظم على الاستعراق وصاحب الكشاف على احسن (قوله



ليتناول كل محسن) بخلاف ما اذا قيل يجب المحسن فانه يحتمل المحسن اي ماهية المحسن  
ولو في رد فهو ليس صريحا في تناول (قوله على معنى الجمع) بناء على انه لم يعمم السلب  
للسلب العموم (قوله يسمى بالعالم) اي بما اطلق عليه لفظ العالم لانه مشترك معنى  
للفظ (قوله لو افردتوهم اجمع) يعني لو افرد العالم وعرف بلام الاستعراق وان كان  
يشمل كل محسن الا انه لا يكون شموله قطعيا لان العالم يطلق على مجموع ما سوى الله تعالى  
وفد على استعماله بهذا المعنى في هذا العالم المحسوس لانه ليس بالمحسوسات يجوز  
ان يتوهم ان يكون المراد بقوله رب العالم رب هذا العالم المحسوس فان لا يكون اللام  
للاستعراق بل العهد بخلاف الصديق فانه لا يعكس حظه على المجموع لان الجمعية صارفة  
عنه فلا بد ان يراد كل محسن ليعيد الشمول بطريق القطع وتخصيل هذا الكلام في حواشيها  
على البصاوي (قوله لا بد من يكرر الجمع الجمع) كما يدل عليه قوله ان المفرد وان كان اشتمل  
الجمعة اذا كان العالم اشتمل من العنصر كان اشتماله باعتبار انه يدخل فيه كل ما يسمى بالعالم  
وهو الاجناس بخلاف الصديق فانه يجوز ان يخرج منه واحدا وان (قوله فيتناولها  
الجمع) دون المفرد لانه يتناول الآحاد المتفقة بمعنى قوله يشتمل كل محسن بمختلف لا آخر  
في ماهية (قوله بكمالات صدر الجمع) وهو ان استعراق المفرد اشتمل من استعراق الجمع (قوله  
نعم الجمع) اراد بالجمع المعروف بلام الجنس المستعرق لانه حقيقة ذلك لانه ليس للماهية من حيث  
هي ولا لعنصر الافراد لعدم الاولوية فتعبر الكل على ما بين في الاصول وحاصل  
العرف ان المفرد المستعرق صالح لان يراد به جميع الافراد وان يراد به بعضها الى الواحد  
بان يخصه حتى يبقى نحوه واحد واما الجمع فلا يجوز تخصيصه الى الواحد لانه اشارة  
العموم فلا بد من بناء صرح المعنى وهو في المفرد الجنس مع الوحدة وهو متحقق  
في الواحد وفي الجمع الجنس مع الجمعية واقلها ثلاثة او ثمان على اختلاف الرايين فلا  
يجوز تخصيصه الى الواحد والالكان لشمول الجمع لا تخصيصا كذا ذكره المشرح رح  
في التلويح وعليه اطلق ثمة الاصول والحاصل انه لا فرق بينهما في جانب الكثرة لكن  
فرق بينهما في جانب العدة ما قوله فهو قولهم الجمع دعاه انه ادعى ان الجمع المعروف بلام  
الجنس اذا كان على حقيقة لا يجوز ارادة الواحد منه لما قلنا الجمعية قصو قولهم فلان  
يركب الخيل مما هي فيه بالجمع الواحد مثل قوله تعالى (لا يحسن لك النساء) وقوله لا يتزوج  
النساء حيث صرح حواشيه بحث تزوج واحدة بخارج عن الجنس وبطل عنه الجمعية على  
ما صرح به ثمة الاصول وقلنا انه لم يكن في ثلاث امثلة معهود ولم يكن الاستعراق فائدة

اذ لا يركب كل جبل ولا يمكن تروح كل امرأة معه يكون موافق ان الجمع فيها  
 الجنس لان فيه ابقاء الجمعية من وجه لان الجنس يدل على كثرة ويولي يحمل على  
 الجنس ويبقى الجمعية تظل اللام مالكة وابطان الجمعية من وجه ولي وبما ذكرنا  
 ظهر ان ما قيل ان هذا بيان للعرق بين المفرد المحلى والجمع المعروف بلام الجنس  
 لا المستغرق وذكره الشارح رحمه الله ههنا مع ان للكلام في مورد والجمع المستغرق  
 بناء على ان لام الاستغراق ايضا اللام الجنس محال لسوق كلام الشارح رحمه  
 بابل في نفسه اما الاول فلان قوله نعم وقوله من وجه آخر حيث وصف الوجه  
 بالآخرية شاهدا صدق على ان المقصود بيان الفرق بين مدني العرق بينهما يوجد  
 غير ما ذكره واما الثاني فلان الجمع المعروف بلام الجنس نطقه الجمعية وبراد منه  
 الواحد ولا يجوز ارادة الجمع منه لان الحمل على الجنس هي تقدير امتناع الاستغراق  
 على ما صرح به في التوضيح حتى اوقال بتروح نفسه يحصل التروح واحدة واحدة  
 (قوله ان افراد الاسم يدل الخ) الاسم المفرد لكونه في مفردة التنية والجمع يدل  
 افراد على وحدة معناه بمعنى انه لا يكون آخر معه مثله وانما استغراقه ان كان مستغدا  
 بالقرينة يدل على تعدده وان معه آخر مثله فينبغي تناو لمدني مقتضاها فلا يمتنعان  
 وحاصل الجواب الثاني مع التناهي بينهما على ان استغراق المفرد بمعنى كل الايرادى  
 اى كل فرد مع قطع النظر عن ان يكون معه آخر وكل فرد موصوف بالوحدة بمعنى عدم  
 اعتبار اجتماع آخر معه لا الكلى المجموعى اى كل فرد شرط احتمه مع آخر فيكون مباحيا  
 بالوحدة لا اعتبار آخر مثله معه وهذا الجواب مبنى على ان مدلول المفرد بالوحدة بمعنى  
 عدم اعتبار آخر معه مثله لا اعتبار عدم آخر آخر مثله معه وذلك لعدم الدليل عليه  
 وحاصل الجواب الاول اناس لما التناهي بينهما لكل لام الاستغراق لمعية لتعدد انما دخل  
 عليه بعد تجريده عن الوحدة كما ان علامة الجمع في نحو مسلمين بالتحقق بعد تجريدها  
 وهذا الجواب مبنى على ان مدلول المفرد بالوحدة بمعنى اعتبار عدم آخر معه وهو الظاهر  
 لانه في لغة المثلى والمجموع فكما يعتبر فيهما ان يكون آخر معه كذلك نعت في المفرد  
 ان لا يكون آخر معه ولذلك لا يستثنى من المفرد الاثنان والجماعة وبما ذكرنا ظهر لك  
 ان ترتيب البحث تقديم الجواب الثاني على الاول واعقبه اشارة الى رجائه  
 قال قدس سره اذ قيل الخ لا يحى ان مشأ الاعتراض امر د اسم الجنس  
 ولا شك في دلالة على الوحدة لكونه في مقابلة التنية وجمع وكون اسم الجنس  
 وهو الاسم مع قطع النظر عن الافراد والتشبيه والجمع موصوفا لشاهية

او الفرد المنشئ لا دخر به في هذا المقام ولعله قدس سره لم يفرق بين اسم الجنس  
والفرد بناء على ان رجلا مثلا اسم جنس ومفرد لكن يفرق بينهما بان اسم الجنس  
يشتمل على المثنى والمجموع دون مفرد باعتبار فيه الافراد مفرد ومع قطع النظر عنه اسم  
جنس \* قال قدس سره حقيقة عريضة \* اي بالاستعمال فلا ينافي ما تقدم من ان القول  
بان المجموع المركب موضوع مارة الحقيقة وصفا آخر بعيد \* قال قدس سره في ضمن  
فرد منبأخ \* به بحث لان الاحكام المستعملة حاركة عليها بحسب التحقيق في ضمن فرد  
او افراد كلها او بعضها وحلاصة الجواب ان الوحدة وان لم تكن مدلوله له بحسب الوضع  
لكسها مدلوله في الاستعمال (قوله كانه مجرد الخ) يشير الى ان ليس معنى التبريد من  
الوحدة ان يكون التبريد قيدا معه فيكون مدلوله الجنس بشرط عدم الوحدة بل ان  
لا يعتبر معه كاعتبار تعدد (قوله و لا امتنع الخ) لما كان مدلول الاسم المفرد بعد دخول  
اللام متعدد كالمجموع كان لقياس حوار وصحة بحث الجمع لانه في معنى الجمع فكما يجوز  
الرجاء الطوال يجوز الرجاء المثل الى دعه ان امتناع وصحة اي مطردا وقد  
نص عليه الشرح رجه الله في شرحه لفتح الحصة على التنازل الاعطى بين المعوت  
والعت اذا كان وصفا له تعالى نفسه لكونهما متعديين بالذات وانما لم يطردا لانه جاء  
وصفه بالجمع في اهتلك الناس الديار الصفر والدرهم البيض ونحو جاء في القوم الطوال  
نظرا الى التعدد معنى \* قال قدس سره ما ليس فيه ملاحظة وحدة وفردية \* الصواب  
ان يقول ادليس فيه ملاحظة وحدة مع اخرى \* قال قدس سره فاذا لم يكن هناك امر  
آخر \* فيه ان لو وحدة مدروية لفرد كالاتيبة والجمية لصيغة المثنى والمجموع وانقول  
ما استفادنا من عدم ما يدل على اريد من الواحد تكاثر وقد عرفت تحرير الجواب  
بما هو الحق فتدبر \* قال قدس سره والالكان كل رجل طوالا \* فيه انه لو كان  
كذلك لا يمنع وصف جمع به بصف لان الجمع المحلى باللام كالفرد في انه لا يستغرق  
جميع كل فرد والجواب ان اعتبار الاستغراق في الجمع بعد توصيفه بالجمع بخلاف  
المفرد \* قال قدس سره فلم يرد به كل فرد الخ \* لا يخفى ان الحكم في قولنا اهلك  
الناس الديار الصفر والدرهم البيض ليس باعتبار الحصة المعهودة خارجا ولا  
باعتبار الضيقة لعدم نصها بالصفر والبيض ولا باعتبار الحصة الغير المعينة  
هو باعتبار تحفة في كل فرد بمعنى اهلك الناس كل فرد منهما غير مختص  
اهلاكه بفرد دون آخر \* قال قدس سره فالاولى الخ \* الصواب ذكره ههنا

ليسان فائدة قيد عند الجمهور ولكونه خلاف القياس لعدم اعتبار التعدد في الموصوف واما ما ذكره فيما سبق فغير مناسب لكونه على وفق القياس انما يحتاج هناك بيان امتناع الطراد وقد عرفت ذلك ( قوله اخصر طريق ) اي باعتبار المفهوم الذي قصد المتكلم احضاره به كما في البيت قصد احضاره باعتبار كونه موهياله ليقيد زيادة التصرف فطرق الاحضار به الذي اهواء ومن اهواء وهو اي وهذا اخضرها وفي قوله وهذا احضر من الذي اهواء اشارة الى ما ذكرنا فلا حاجة الى ادعاء كونه اخصر من جميع طرق التعريف كما ذهب اليه بعض الساطرين ( قوله موهي ) كرمي بالاصافة الى بقاء المتكلم في اكثر النسخ وفي بعضها بحذفها والاكتفاء على الكثرة ( قوله مع الركب ح ) الركب اسم جمع للراكب ويماين جمع يمان اصله يني حدث الياء المدغمة وعوض عنها الالف قبل الون على خلاف القياس فصار يمانى حدثت الياء لانغمة الساكنين كذا قالوا والانه حدثت ياء النسبة وعوض عنها الالف على خلاف القياس لكثرة الاستعمال والتعميم ومصدر من اصعد في الارض مضي فالصلة محذوف بقربة المقام ومصدر كمنجل بعد الاسفار موهيالى المعنى المراد ونذهب في الارض بيان لاصل المعنى وقراءته على وزن مكرم على لان اسد لا يحسن لارما وفي قوله جيب اشارة الى انه دها كراهها وامر برص بمعار فتي اختيارا ويجوز ان يكون هوى بماء بان يكون دها به به فاضار دهاب محله وهو القلب ( قوله او تضمنها الح ) الاول باعتبار المالكية والثاني باعتبار المملوكية والثالث باعتبار المصاحبة ( قوله ومنه قوله تعالى لا تنصار الح ) اي من التعريض لكن على الاستعفاف ولا تنصار قرئ بالفتح على انه نهى وبالصم على انه تنق والمعنى على النهى والباء يحتمل المعلوم والجهول فان كان معنى تضربان يكون النساء مضموما والى صلة له اي لا تنصر الوالدة ولدها او لسيبة والمفعول محذوف اي لا تنصر الوالدة لوالد بسبب ولدها فكون الاصافة للتحريض على الاستعفاف ضرر وان كان بمضموم معلوما كان او محمولا والباء لسيبة فلان مصارة كل منهما للاخر في خصاصة والاتفاق عائدا الى ضرر الولد وهو محل الاستعفاف ( قوله نحو رسولكم اح ) فان اضافة فرعون الرسول الى المحاطير مع انكاره الرسالة والارداء محلهم بمبدا الاستهزاء بموسى عليه السلام ( قوله او اعتبار الطيف بجاريا ) في شرحه للمحتاج في بيان لطائف قوله تعالى يا ارض ابدعي ما تشاء ظاهر كلامه اي السكاكى انه يريد به بحر الاستعارة اسمية على تشبيه اتصال

الماء بالارض بالتصايب اسلك بذلك ماء على ان مدلول الاصافة في مثل هذا هو  
الاختصاص من الملك فيكون الاستعارة تصريحية اصلية جارية في التركيب  
الاصافي موضوع باختصاص الملك في مثل هذا وان اعتبر اللام وبنى الاتصال  
ولاختصاص عسى فالاستعارة نعية ومنهم من يجعل الحصار في الاصافة بادنى  
املاسة محرا عقلا على كون النسبة الى ماهوله والى غير ماهوله مما يتعلق  
بالعقل دور لوضع نهى فكر الوجهين واختارهما في شرح المفتاح وفي حاشيته  
على هذا الكتاب كونه محرا حكما فلا احتلال في كلامه فمن قال احتل كلام  
الشارح رحمه الله في بيان كونه محرا فاحتل كلامه (قوله نحو كوكب اخفاء)  
اصيف الكوكب به سبب ملاسة العبد العظيمة (قوله لا طريق له الخ) اى  
لا يعلم التكلم واصحاب سوى اختصاصه بنى بطريق التملك او ما يلى حكمه فلا يمكن  
احصائه نداء الا لاصفة مدمع اضراس السيد بان النسبة الاصافية المعلومة  
مشيرة الى نسبة حرة فيمكن التعبير بالوصول فانه بعد احصائه بالنسبة الاصافية  
وارجاعها الى الحرية (قوله وما تكبره الخ) اى ابراده مشتقلا على الثوبين  
(قوله فلا فراد) جعل لئلا يوردنا بالعقد اليه فان التكبير يدل على الوحدة  
اما شخصا او نوعا (قوله غير ما يعارضه النسب) يجعل الاتهام وسيلة الى الجهالة  
وكذا الحال في معاداة من العظيم والتخفيف وغير ذلك وما انتهت ان لا يأتى المحاط  
عن قوله وليعلم انه غير الارادة لعدم معرفته له (قوله وبين الادراك) اى ادراك  
الآيات الدالة على وحدانيته من الخواص الات الادراك (قوله له حاجب الخ)  
الحجب يستعمل من قال الله تعالى (كلامهم من ربهم يومئذ لمحجوبون) فالتاقي على  
اصله وعدم الحجب عن حجاب المعروف كناية عن وروهم عليه وهو كناية  
عن حصول مقاصدهم والاحاجة الى التقدير اى عن احصائه كقابل والاول صلته  
محدوف وفي كل امر صرف مستعر صفة حاجب اى له حاجب عن الارتكاب في كل  
امريشيه وهو الشئ وفيه اشارة الى ان مانع له هو كونه شيا لا امر آخر (قوله  
جاء حقيقه) وهو بولى من القول معوم السكره المعينة لطابق الاول وليكون  
العام قابلا لتخصيص بخلافه (قوله ورضوان من الله اكر) اى رضوان قليل  
اكبر من كل نعم في حقه لان ما سواه من ثمراته وهذا المعنى اولى بما قيل اى  
رضوان عظيم من الله اكبر من كل نعمة كانه لهم لعدم حصول الرضوان العظيم  
الكبير لجميع المؤمنين والمؤمنات ولانه يتضمن الاشارة الى كمال كرمه تعالى والوحد  
لا طريق الحزم كما هو شئ ابوك اشارة الى انه صى من العالمين (قوله اعتبار

الكيفية) أي العدد كما هو مصطلح أهل العربية والمحدودات إشارة إلى ما يعرض له  
العدد بالذات والموزونات إلى ما يعرضه بالواسطة فيشتمل المسموحات والمكيلات  
والمشبهات بهما بما لا يعرضه لا بالذات ولا بالواسطة بل شهما كالقطة والكثرة  
لأنه صواب قدره أنه قد اشكل على بعض السطرين (قوله لعدم علم المتكلم الخ)  
أي عدم علم المتكلم في نفسه أو بقياس إلى المحض بجهة من جهات التعريف  
وفيه إشارة إلى أن مجرد عدم الداعي إلى التعريف كاف في التكثير وما قبله انتفاء  
جميع جهات التعريف بموجبه لأنه لا بد من العلم بمسمىه والا لانتفع الخطاب بمصغ  
تعريفه بلام العهد الدهني ليس بشيء لأنه لا بد من صلاحية التقدم للتكثير والمقام  
الصالح له أن يكون الحكم على فرد من الجنس ثم يطلب لداعي إلى تعريفه وتكثيره  
ولام العهد الدهني أعاد هو لتعريف الجنس لا لفرد (قوله مانع كإرادة الأقسام)  
على السامع أو تأتي الإنكار لدى الحاجة والصرر عن التطير بالاسم الذي يعيه  
أو عن ثقل فيه (قوله لم يقبل بمسألة) أو ما يؤدي معه أي المرفق بلام العهد لأن  
في كل منهما تصريحاً بنسبة السأمة إلى عين المدحج وأما غير ههنا من طرق التعريف  
فليس المقام صالحاً له (قوله أي هذه) تعبير بقوله تعالى فمنه أي معنى معناه على  
هذا التقدير هبة وهي تدل على التحقير لا بالمرسوم ضعف على ما في شرح الكاشي  
وكذا قوله أي فوجه وحاصل أمراض المصنف روح أن المتكلم لا يطلب الداعي  
إلى التكثير والتعريف بعد اعتبار اللفظ الذي على أصل المعنى ولفظ النعمه يكون  
التكثير يدل على التحقير باعتبار المادة والصورة فلا يكون التحقير داعياً إليه والقول  
بأن التحقير داخل في أصل المراد ورأى عيبه بما لا يفله الدوق نعم نوكان المفيد  
للتحقير المراد أمور متعددة علم كونه شديداً كأنه كبد مستعاد من المؤكيدات وبما  
حرره اندفع جواب الشارح رحمه الله (قوله مفرق بطاهر الخ) لا تراعى  
في تحقق الفرق بينهما باعتبار الأقسام والتعريفات في فائدة التكثير التحقير  
(قوله نظفة أيه) تخصيص الأب وإن كان مخلوقاً من بطن الأب والام لكونه  
منسوباً إليه في تفسير القاصي أي صده هو حرمة مدته أو مدته مخصوص هو الطمعة فيكون  
تزيلاً للتعاليب ونزلة الكل أد من الحيونات ما يولد لا من نعمة وقيل من ماء  
متعلق بدانة وليس صلة الخلق (قوله وبهذا يخرج) في رضى وفي المفعول  
المطلق إذا كان للتأكيد ووقع بعد الاشكال كقوله تعالى (ربط الاضأ) فيل  
الشارح روح الله ههنا لهد المثال على تقدير كونه سوع ولا شك أن أعاد في المفعول  
المطلق الواقع بعد التأكيد والقول أنه لا يقع مفعول مطلق بعد التأكيد

اصلاً باطل فان قوله وما عزه لشيء لا اعتبار ايس القصد فيه الى نوع من الاعتزاز  
حقير او عظيم ( قوله وحيد لا حافة ) الخ ( الحافة باقية في المفعول المطلق الواقع  
بعدها للتأكيد ( قوله فكانت فتاح ) في هذا التشبيه إشارة الى ان الشمول  
متحقق بناء على توهم انهم لفظ يصرب لاهو اعم منه ولما يؤكد في ضمنت  
ضرب بالرفع توهم انهم اريد غير يصرب لان شمول توهم فاندفع ما قاله السيد في حواشي  
الرضي من ان ماد كره من لا حافة لا شبهة فيه وانه يظهر به قاعدة التأكيد واما  
الاستثناء فلا بد فيه من الشمول ولا يكتفى به الاحتمال المحقق فحصل عن المتوهم \* قال  
قدس سره لانه خلاف الواقع \* اي ان اريد اختصاص نوع الطمعة بالفرد باعتبار  
خصوصه ادليس كل نوع مخصص في فرد مستبعد هذا ان اريد اختصاصه به  
باعتبار نوعه لانه خلاف سائر ( قوله او يرتفع ) عطف على ارضها فيما  
قبله اعني ترالك امكنة ادام رصدها حتى تحت النقي وكلمة او مضمومة المعنى اني تارك  
الامكنة اذا اتى كلا الامرين الرصدها وارتبط الود \* وادان تحقق احدهما  
لم يتحقق الترتيب بمعنى الى والاوان مقدر فمدها والحرم بضرورية فاشعر او لا حراء  
الوصول بحري الوصف ~~الوصف~~ المصدريه المقدرة جارمة كما في بعض  
اللعات واوله \* اول مكر ~~مدري~~ وار باني \* وصل عقد حائل حرامها \*  
وصل ععود الحسنات كناية عن زخاية اليهود وحرمة \* عن عدم الرماية  
\* قال قدس سره ناب وبعرض \* من المكشوف والتبليس قائم بالعت ود كره انما  
يتصف به باعتبار انه متعلق به كحركة راكب السيف فلا وجه لاعتباره ورك  
الموصوف بالذات \* قال قدس سره ظهر في المراد الخ \* لان انعت شايع في التامع  
المخصوص ولا بد من كونه في صفة اشارة اشرح رحمه الله تعالى التبع ولان  
تعبير الاصطوب ود كر العت بعد كر الوصف يشعر من المراد به غير ما اريد بالوصف  
فاندفع ما قيل كما ان الوصف في اللغة عامي ذكر التامع فكذلك لفظ العت بالتصوت  
وكلاهما مخصوص في عرف النحاة بالتبع فلا وجه لكون احدهما اظهر في المراد  
من الآخر \* قال قدس سره صرح في \* اي تعريف كما يشعر به آخر كلامه  
وما يجري مجراه ما يكون مستلزماً لتعريف كما في الدهر بظنك الظن كان قد رأي  
وقد معناه تعريف للامني \* عشر لاره \* وهو كونه مصيباً في رأيه \* قال قدس سره  
على رأي المعتزلة واحكام \* فان المراد به الممتد في الجهات الثلاث والجسم موصوف به  
بالفعل واما تعريفهم بالقدس بل بعبارة اخرى او يمكن فيه فرض الابعاض الثلاثة  
فلا بد منهم بالاعداد المخصوصة موصوفة فيه او اضافة الا ان ما صدق عليه الجسم

عند المعتزلة منصرف في الجوهر وهو المحتاج الى الفراغ منى ملاؤه وهذا الحكماء  
 في العلبي والطبي وكلاهما محتاجان الى المكان من شأنه بالذات هو الجسم  
 العلبي بدليل اختلاف المكان بالتصهل والتكاثف مع بقاء الجسم الطبيعي بحاله وانما  
 قال عند المعتزلة والحكماء لان الجسم عند الاشاعرة متركب من جوهرين فصاعدا  
 كل ما ذكرنا ظاهر على من هو واقف على حكاياهم \* قال قدس سره لا تصور  
 الا في مكان واما الجوهر الفردي عند المعتزلة فمحتاج الى التحيز كما ذكر في محله \* قال  
 قدس سره وليس فيه دلالة الخ \* اذا المصدر لادلالة له على الوحدة والكثرة  
 فصير كونه راجع الى مطلق العت المذكور في صير الوصف فيحوز ان يكون  
 شيئا متعددا \* قال قدس سره ومنهم من قال الخ \* لا يخفى بعد كل منهما والثاني  
 بعد من الاول لانه يلزم ان لا يكون للتحويل والعريض مدخل في كشفه وان يكون  
 ذكرهما استطراديا \* قال قدس سره لا يها \* قلت لاشترائك مطلق حيث رفعت  
 الاشتراك العنفي وينبغي الاشتراك المعنوي في مراد معنى واحد ويهدا ظهر كونه  
 تمحلا \* قال قدس سره ليس بماء الخ \* قال نعم من مطلق في المقيد بخصوصه  
 بخيار \* قال قدس سره فانه ينشأ من اللفظ دور المعنى لانه جرتى لاشترائك فيه الا  
 ان اللفظ يحوز استعماله في كل خصوصية سواء كان موضوعا او للمعنى العام  
 فلذا جاء الاحتمال \* قال قدس سره بحسب وضع واحد لكل خصوصية  
 او لمعنى كلي بشرط استعماله في الخصوصيات \* قال قدس سره اموارا بخصوصية  
 اراد بها المعنى الجرتية المدرجة تحت الامر المشترك سواء كانت جرتيات  
 اصافية كما في المشتقات او حقيقية كما في اصحاب لاشارة والمصرات \* قال  
 قدس سره ومن اللفظ اما بخصوصه كما في المصرت وايهيات او باعتبار  
 امر كلي كما في المعرف باللام والمعرف اليه فان الوصف غير كل لفظ معرف بالام  
 العمدة وقد لاحظنا صواب انه معرف باللام لكل حصة مدخل عليه او لجسمه  
 وكذا المشتقات مثلا وصح كل ما هو على وجهه من كل ذات قام به مصدره وليس  
 موضوعا لفهوم ما قام به المصدر والجر استعماله في هذا المفهوم فلو صوح  
 ملحوظ بامر عام وكذا الموضوع له فقام فان فيه غموصا قدرل فيه لاقدام  
 \* قال قدس سره فاعتبر في الوصف مفهومه \* سواء كان به للاحظة الموضوع  
 له او موضوعا له \* قال قدس سره وهذا معنى كونه \* ليس بماء ان له  
 افرادا متعددة بل ان له تعلقا بامر عام وهذا كما بين هذا الحكم عام بمعنى ان له  
 تعلقا بالعام اعني الموضوع \* قال قدس سره ولا يجوز اطلاقها الخ \* اي بطريق



الحقيقة لعدم كونه موضوعاً له قال قدس سره كان كل من الوضع الخ كما ذكره في حاشية شرح الأصول وقال الأظهرى أنه إذا وضع لفظ واحد بأزاء معنى واحد هذا وضع خاص سواء كان ذلك المعنى كائناً أو حريباً والوضع العام يكون إذا كان الأمر العامة للملاحظة أو مور مخصوصة ووضع اللفظ لكل واحد منها قال قدس سره فغير معقول في حاشيته على شرح مختصر الأصول لأن الجرفي ليس وجهاً من وجوه الكل ليوضح به العقل إليه فيتصوره إجمالاً وإنما الأمر بالعكس قبل قدحور قدس سره كون الأخص معرفة الأعم فلم لا يجوز أن يكون الجرفي مرآة لملاحظة الكل وفيه أن الجرفي يكون حاصلًا من طريق الطوائف كيف يكون أنه ملاحظة ما حصوله بطريق العقل والحق ما احتاره السيد لأنه إذا كان الوضع عاماً باعتبار عموم اللفظ وضع فلا يكون عمومياً باعتبار عموم الموضوع له ولى (قوله) المقصد مهمال الجنس الخ) بمعنى أن اللفظ دالة وطائر حامل لمعنى الجنس والوجود فوصف بمأهول من خواص الجنس لبيان أن المقصد إلى الجنس فيجب عموم كل فرد يصدق عليه الجنس دون العردي وليس المقصد إلى الجنس مع الوحدة فيجوز أن يراد الوحدة الوصفية فيفيد عموم أفراد نوع واحد بأن يراد به دالة ترتفع وطائر بصيد (قوله وبهذا الأعمار) أى باعتبار أن هذا الوصف للجنس فيم يجيع أفرادها وليس له اختصاص بوع أفراد زيادة التعميم على التعميم أى كان يحتمل بدون الوصف هذا ما احتاره الشارح رحمه الله تعالى في شرح كلام المفتوح وتبع العلامة في ذلك فيكون مآل كلامي صاحب المفتاح وصاحب الكشف متحد وقد صرح به في شرح المفتاح حيث قال وصف الدالة وطائر بمأهول من صفات الجنس والمذكول المطابق لفظ لبيان أن المقصد بهما إلى الجنس فيفيد تأكيدهما الشمول والإحاطة ورفع توهم الخصوص وهذا ما قاله صاحب الكشف أى معنى هذا الوصف زيادة التعميم والإحاطة كأنه قيل ما من دالة فطرية في جميع الأرضين السموم وما من طائر في جو السماء من جميع ما يطير بحاجة لا تم أمثالكم قال قدس سره تصيد العموم ولو بطريق البصوح بواسطة من الاستغراقية فلا يحتمل عدم الاستغراق أصلاً لكنه يحتمل التأويل من يراد الاستغراق المسمى ونسب الوصف لا يحتمل وخلاصة التوجيه أنه قبل لو وصف كان نص في الاستغراق وبعد الوصف صار مفسراً قال قدس سره لأن كل فرد الخ بمعنى أن التكثير أملاً فردية أو للوحيية وعلى التقديرين لا يصح الحكم بقوله ثم لأن الفرد ليس بجماعة والوع ليس بمجموعات

وما قيل ان النوع يشتمل على اصناف وكل صفة اذ لا ملة كل جمعة في كل زمان  
 فيدفعه توصيف اعم بامثالكم اذ المراد بكم مراد نوع الانسان فالتاس تشبيه  
 النوع بالنوع في كونهما محفظة الاحوال لا تشبه نصف النوع وتشبه جماعة  
 في وقت النوع قال قدس سره انها محفظة الخ فظهر بعين ان هذه النكرة  
 مراد منها المجموع ولا حاشاً انه محال للسبق اعني قوله ما من دابة قط في جميع  
 الارضين الخ واللاحق اعني قوله قلت الخ فانه يدل على ان الحكم المذكور باعتبار  
 اللازم كافي قوله تعالى ( وكل في فلك يسحور ) فلا بد من العناية بان يقال مراده  
 ان النكرة المذكورة من حيث الاخبار عنها محمولة على المجموع لانه مراد منها  
 قال قدس سره ان القصد من لفظ دابة الخ يعني ان لفظ دابة وطائر حامل  
 للجنس والوحدة فليان ان القصد من كل منهما الى اجنس من حيث هو دون الوحدة  
 والكثر وصف بصفة لازمة بجنس من حيث هو اي بلا شرط شيء منها  
 والاستغراق استبعاد من كلمة من بالنظر الى الجنس كما اشار اليه بقوله كانه قبل  
 ما من جنس من هذين وهذا كما يقال ما من رجل من هذين الرجلين الا كذا وجب ان  
 لا اشكال في صحة الحكم لاشتمال كل من الجنس على انواع كثيرة كل واحد منها امة  
 كالانسان وما حررنا لك اندفع ما قيل ان الظاهر من زيادة كلمة من الاطاعة بالافراد  
 تصافيك يمكن الحمل على الجنس من حيث هو فزيد من تأويل عبارة الفصاح  
 الى ما هو مراد الكشاف قال قدس سره لا راجس مفهوم واحد لان المراد  
 الجنس من حيث هو اي بلا شرط كما عرفت لدليل ان كون الجنس معهودا واحدا  
 انما ينافي زيادة التعميم والاطاعة اذا اعتبر من حيث هو ولا يخفى ان المراد ههنا  
 الجنس من حيث هو دون في صميم جميع الافراد كلف وبوكان امر وهو الجنس من حيث  
 هو لم يصح الحكم بكونه ائمة كلام من قوله بغيره وهدى برفق بين الجنس من حيث هو  
 اي لا بشرط شيء وبه بشرط لا فان عدم صحة الحكم على الثاني دون الاول  
 قال قدس سره والشارح رحمه الله توهم الخ كلام اصح يحتمل المعنيين كما  
 عرفت وما اختاره السيد ذكره بفاصل الكافي وما اختاره الشرح رحمه الله ذكره  
 العلامة بالقول بان اتحاد الكلامين توهم في الكلام في لزوم وال ما اختاره  
 الشارح رحمه الله اول نظرا الى انه يصح حمل عمه تعالى وقدرته لكل فرد  
 صريحا وما ذكر السيد اول نظرا الى عدم بروج الاشكال في صحة الحمل وفي قوله  
 وبهذا الاعتبار مراد الى انه اعتبارا آخر لا يبعد زيادة تعميم و لا طاعة وهو الوجه  
 الذي ذكره السيد واليه يشير كلامه في تنويع حيث اورد في بحث التخصيص

بالصفة كلام الكشف اولاً ثم ذكر كلام المفتاح ثم رد على التوضيح فانه يشعر بأنه لا يقول باتحاد الكلامين بالقطع ( قوله صحة وقوع المردم وقعها ) سواء كان مسبوقاً منها كافياً مررت برجل قام ابوه اى قائم ابوه او لا نحو مررت برجل ابوه ريداً اى كافى ابوه ريداً كافى رضى ( قوله وامرئ الذي يسك من الجملة مكررة ) والماسب ان يعتبر فيها حال ميسك مـ ( قوله به اعتبار الحكم ) اى المحكوم به لانه يسك منها لا بمعنى الوقوع واللاوقوع ادلايست منها ثم ادله دخلا فى السك ( قوله ليعرف الخطاب الخ ) لا الاصل فى الوصف التمييز وان كان يقصده معنى آخر مع كون التمييز حاصل ( قوله ايسب كذبت ) اى ليست معلومة الثبوت قل ذكرها لان الانشاء اعلام من النسبة القديمة بنفس المتكلم من حيث انها قائمة بها ( قوله بتقدير القول ) لمعنى زيد اضربه زيد مقول فى حقه اضربه اى انه يستحق ان يقال فى حقه ذلك ( قوله مراده ان الصفة الخ ) واعلم يقل انه صلة بتقدير القول لان جعل الجواب صلة يثبتون الانطواء مهم وتقدير القول يعيدشور استحقاق قول الجملة القسمية والاول ابلغ فى مدعهم ولان تقدير القول انحصار اليه اذ لم يصح كون المذكور جواباً قال قدس سره بانها مذبذبة \* والجواب ان كون اسورة مذبذبة لا ينافى كون بعض آياته مكبة فان كونها مكبة او مذبذبة باعتبار الاكثر وكذا كون تلك الاسورة مذبذبة اتصالاً فان معناه انه لم يقل انها مكبة \* قال قدس سره وقد سبق منه انصاف الخ \* والجواب ان معنى المصدرية انها ان اس خطاب للمشركين لاهل مكة وان المصدرية اليه الذين صوا خطاب لاهل المدينة لانها تارة بمكة او بالمدينة ( قوله دور الصفة ) فان قوله فعرفوا بها نارا موصوفة الخ يدل على انهم لم يكونوا حائزين بها قل الآية ويعبر مد ان العلم بالصفة قل اند كر ليس شرط كما ذهب اليه شردمة ( قوله قد يمكن الخ ) بمعنى لا يدل دلالة كلامه على ذلك لان اللازم بما ذكره ان المشركين عرفوا بها نارا موصوفة ولم يعرفوها قل الآية لان المساطين بها لم يعرفوها قسها والارم فى الصفة علم المختط بها قبل ذكرها دون السامع والمخاطبون بها عى انؤمن قس عرفوها سمع من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وخلاصة الجواب ان الخطاب بكل واحد من الآيين عام مانصاف النار بالصفة والصلة الا انها جاءت فى آية مفردة معرفة لتقدم ذكرها فى آية صورة التحريم موصوفة بهذه الصفة فكما انهم مقام التعريف المهدى بخلاف آية صورة التحريم فانه لم تقدمها - كر النار لموصوفة لا صريحاً ولا كناية فكان المقام مقام التنكير وهذا كما يقال جاني رجل وصل قل الرجل الفاضل فانه او ردد رجل او لا مكررة لعدم

سبق الذكر وان كان معلوما انصافه فانقصية وورد ثانيا معرفة لتقدم الذكر  
والحاصل ان تقدم الذكر صريحا او كناية شرط في تعريف العهد وهو متحقق  
في آية النقرة دون آية التحريم ويؤيد ما قلنا انه ذكر صاحب الكشف في بيان  
كون الصلاة المذكورة قصة معلومة للخصم ثلثة وجوه سماهم من اهل  
الكتاب او من النبي عليه السلام او سمعهم من آية التحريم واكتفى في الجواب  
عن سؤال تعريف النار وتكثيرها بهمهم به من آية سورة التحريم فقط  
ليتحقق شرط التعريف العهدي من تقدم الذكر ويحذفنا دفع اعتراض السيد  
بقوله وقد يقال الخ كما لا يخفى وما قيل ان ما ذكره توجه لتعريف النار  
في آية النقرة واما وجه تكثيرها في آية التحريم فعير المذكور في كلامه فينادي  
على فساد عبارة الكشف حيث قال فان قلت فراجعت النار الموصوفة بهذه  
الجملة مسكرة في سورة التحريم وهمسا معرفة فانه صريح في السؤال من الامرين  
هل كان الجواب المذكور حواجا عن التعريف فقط كان ناقصا (قوله اي تقرير  
المسند اليه اي تحقيق مفهومه) فالكلام بعد تقدير لفظ المسند اليه على حذف  
المصاعف او الاستخدام او اقامه الدال مقام الدلول وخطب بدلوله لاداة انه ليس  
المراد تقرير معناه الحقيقي كما سبق الى الفهم من لفظ المفهوم بل ما يدل عليه وان كان  
معنى محازيا كما في رمي الاسد به (قوله اعني جملة الخ) يعني ليس المراد بتحقيقه  
تحقيقه في نفسه وازالة الخواص عنه بل تحقيقه بالامسار وازالة احتمال انغير (قوله  
من سماع لفظ المسند اليه) لشاعر نقل سمعه (قوله وجملة الخ) اي جملة السامع  
من اجل لفظ المسند اليه على معناه لشاعر من شعر محمد \* قال قدس سره وربما  
كان مقصودا \* بنفسه مع قطع النظر عن صاحب السماع فان يكون الاهتمام بشأن  
المسند اليه كما نقول فيمكن يستغرب فيه وجود الاسد رأيت الاسد الاسد (قوله  
ودكر العلامة في شرحه الخ) في الفصح واما الجملة التي تضمنت تأكيد فهي  
اذا كان المراد ان لا يظن ان السامع في حكم ذلك تجوز او سهوا او نسيانا كقولك  
عرفت انا وعرفت انت وعرف زيد ونحوه وعينه وربما كان المقصد بمجرد  
التقرير كما يظن عليك عليه فصل اعشار التقديم والتأخير مع الفعل انتهى اقول هذه  
العبارة صريحة في ان مراده تقرير الحكم حيث عبر دفع طر التجوز والسهو  
والنسيان فيه فقال في حكمك ومراده من الحكم الاسد والاثبات لا الثبوت لان  
التأكيد اعني دفع التجوز والسهو والسبب فيه وبما اصاب الى كاف الخطاب  
كالتأكيد ربما كان المقصد منه مجرد تقرير الحكم بمعنى الاسد يعني ان المسند اليه

في قصد المتكلم عين المذكور لا غير وهذا لا ينافي ما صرح حوايه من ان التأكيـ  
لا يكون لتقرير الحكم بمعنى الثبوت وتقويته فان المقيد له تكرير الاسناد لا تكرير  
المسند اليه فانفع الاعتراض بمحذوفة قال الفاضل الكاشي ان المتكلم اذا قال جاء  
زيد فقد حكم على زيد بالحيى فاداكده وقال مرة ثانية زيد فكانه حكم على  
زيد مرة ثانية بالحيى فتقرير الحكم بسبب تكريره وقال الشارح الرضى في تفسير  
التأكيـ تابع يقرر امر المتدوع التكرير لفظا او معنى يقرر ما يتعلق بالمتدوع من اتصافه  
مكونه مسوبا اليه الفعل ونحو الثبوت لتقرير ما يتعلق بالمتدوع من اتصافه يكون  
مائسا اليه طالما لا يجرئه ثملا وفي افتتاح في بحث التقوى اذ انت في نحو لا تكذب  
انت ها تأكيـ المحكوم عليه من الكذب منه ما هو لا غيره لالتأكيـ الحكم  
قد روي في قوله فندر اشارة الى ان الفرق بين كونه تأكيـا للحكم عليه من الكذب  
اللازم لكونه تأكيـا للمحكوم عليه من الكذب وبين كونه تأكيـا لبي الكذب وقد  
اورد الشارح رحمه الله الفرق في بحث التقوى ثم انه لما كان في كون القصد مجرد  
التقرير من غير ان يجعل وسيلة الى امر اخر حراما حاله الى ما اورد في الفصل المذكور  
من انك اذا اردت التأكيـ في ما كذبته فقلت انا كذبت فقلت محتمل لا غيرى او وحدى  
وفي موضع آخر بعد اذا قصدت التأكيـ والتقرير في ريدا عرفت قلت ريدا  
صرفت لا غيره قال لا غيرى وكذا وحدى هما مجرد التقرير من غير ان يكون وسيلة الى  
شيء آخر ولما كان الحوايه طاهرة من تعرض لبيانها العلامة هنا ما عندي في حل  
كلام الفتح والعلامة محمد أبنت وكن من التأكيـ (قوله فان قيل) اى في رفع  
محذوفة ما ذكره العلامة لما صرح حوايه (قوله انه لم يرد التأكيـ اخ) اى السكاكى  
رحم الله لم يرد التأكيـ في قوله واما حاله فنقصي تأكيـه التأكيـ الاصطلاحي  
وهو ان يعبر المحض كذب وقد ذكر فيه كل رجل عارف وكل انسان حيوان  
ليكون معنى قوله وربما كان القصد مجرد التقريراته ربما كان القصد من التأكيـ  
الاصطلاحي التقرير فيكون تفسيره بتقرير الحكم مخالفا لما صرح حوايه من ان التأكيـ  
الاصطلاحي لا يكون لتقرير الحكم بل اراد مجرد التكرير اى تكرير المسند اليه بحسب  
المعنى ليشمل التأكيـ المسمى ايضا سواء كان تأكيـا اصطلاحيا او لا فيكون معناه  
ربما كان القصد من تكرير مسد به مجرد تقرير الحكم ولا شك ان تكرير المسد  
اليه في نحو انا عرفت واس عرفت مبيد لتقرير الحكم وتقويته عندهم فاندفع  
المخالفة (قوله لاسم اخ) ان قلت ان تقديم المسد اليه انما يفيد تقرير الحكم  
وتقويته اذا كان بوجه يستلزم تكرير الاسناد فتكريره ايضا يفيد اذا كان مستلزما

لتكرره فالفرق في كون احدهما مفيداً له دور لا آخر قد ثبت ايراد استداله بمقدما  
مع عدم توقف اصل المعنى عليه انما هو لاجل عادة التقوى بتكرار الاسماء بخلاف  
تكريره فانه ليس لاجل افادته وان كان يجامعه في بعض بصور ( قوله على ان  
السكاكي الخ ) يعني لا يصح الخوالة على هذا التوجيه لان عادة ان عرفت التقوى  
وتحقيقه لم يورده السكاكي رحمه الله في الفصل المذكور بل هي فيه اعني بحث  
تقديم المسد ففي قول الشارح رحمه الله تعالى في آخر بحث تأخير اسد اليه تسامح  
ماقامة اللازم مقام اللزوم ( قوله ولو سلم الخ ) اي لا يسد نه اراد ذلك تأكيد مجرد  
التكرير وانه يبيد تقرير الحكم ولو سلم انه اراد ذلك فيمكن معنى قوله وربما كان  
القصد الخ انه ربما كان القصد من تكرير اسد ايده مجرد تقرير الحكم عليه فانه  
اذا كان التأكيدي الصناعي مفيداً لتقرير الحكم عليه يصدق ان تكريره ربما كان  
مفيداً لتقرير الحكم عليه ولكن قوله كما بطلت اشارة الى مدكره في ذلك البحث  
من ان لا تكذب انت يفيد تقرير الحكم عليه فلا يصح جرم العلامة من المراد تقرير  
الحكم غاية الامر انه يصح ارادته وهذا التقرير موافق لما قل من ان تكرير رحمه الله  
اي لا سلم ان اراد التأكيدي الصناعي وانه يبيد تقرير الحكم ويبيده الشارح  
رحمه الله لتعلق التسليم بالمع اسد كور في الجواهر والاشارة الى القيد قال قدس  
سره يتصمى الحكم بان الخوالة الخ \* فيه بحث اما اولاً فلا ان الموحدة انما تصدق بدفع  
عن الامة ما ذكر العلامة عاصراً حواه واما لدونه فهو بكت عنه كالعامة واما ثانياً  
فلا ان لا سلم انه يتضمن الحكم بان الخوالة ليست على ظاهره فلو ان يحمل الخوالة  
على ما بينته او على ما ذكره الشارح رحمه الله بقوله والاصح الخ واما ذلك فلا انفاً  
المذكور موجه لكلام العلامة ويكتفي لتوجيهه لا يكره في كلام السكاكي رحمه الله  
ما بيناه ولا يتوقف على ارادته ذلك فالسبب مع كور خوالة بمجمله على خلاف  
الظاهر لا مع ارادته ذلك واما انما فلا ان الموحدة ادعى ان مراده فالتأكيد مجرد التكرير  
ولم يقدّر ليلا عليه فلم يترك مع هذه الارادة مع بهامد كورة صريحاً واما حاساً فلا  
حاصل العلامة عدم صحة الخوالة على التوحيد المذكور فلا تقي بعده ان يقال ولو سلم  
صحتها بناء على التوسع فليكن الخ لا مع الارادة ( قوله ولو سلم الخ ) اي لو سلم ان اراد  
بالتأكيد مجرد التكرير وانه يبيد تقرير الحكم وان الخوالة ليست على ظاهره ( قوله فكان  
يدعى ان يتعرض الخ ) ان يقولوا بما كان القصد مجرد تقرير الحكم ( قوله لانه  
الذي يعتبره ) فانه قال ان تقديم ما لو اخر كان فاعلاً اي تأكيداً معني يبيد التحصيل

فحوادثها عند اذاعتبارها كان في الاصل صرحت انا (قوله والظاهر) اي في بيان  
 الحوالة سواء حمل التقرير على تقرير الحكم او تقرير المحكوم عليه وانما كان اظهر  
 لكون الحوالة جارية على ظاهرها والكاف حيث في كايظلمك لتشديد وعلى  
 التوجيهين السابقين محض على لكن لا ينبغي على السطن انه لا فائدة في هذه الحوالة  
 (قوله ولهد غير اسوب الخ) حيث قال ومنه كل رجل عارف (قوله الى حل  
 كلام المصنف رحمه الله اي في الابضاح وهو قوله كاسياتي على ذلك اي على  
 ما حل عليه كلام الفتح لانه غير تابع له في امثال هذه المقامات بل هي هو صحيح جيد  
 هذه (قوله وبهذا) اي بما ذكرنا من انه لا حاجة الخ (قوله معنى كلامه) اي  
 كلام المصنف رحمه الله تعالى (قوله على فاحش) اما الاول فالحرف ان  
 تقرير الحكم مستفاد من التقديم لامن التأكييد واما الثاني فلان ان ليس للتقرير  
 بل للتخصيص واما وحدي ولا عبري فليس تأكييدا للمحكوم عليه بل للتخصيص  
 (قوله لتلاينهم ان ساد انقطع الى الامير بجزا الخ) اما في الطرف بان ذكر الامير  
 واراد بعض عنده او في النسبة فبان اسد فعل ذلك البعض اليه وكلاهما يدفع  
 ما في كيد القضي والعموي لما صرحت من كلام الرضي ان التأكييد القضي والعموي  
 يقرر امر المتووع في كونه منسوبا اليه فكانه تكرير النسبة ايضا واما المعارف  
 ذكر المانع وايد الامر به فلا يمنع بتا كيد المسد اليه بل تأكييد المسد (قوله  
 ولا يدفع هذا التوهم) اي توهم وقوع مورد آخر موقعه سهوا واما وقوع  
 الثاني والجموع في موقعه سهوا فيدفع بهذا التأكييد فلا تدفع به وبين  
 ما سيجي من قوله بل لا يولى به دفع توهم ان يكون الحاشي واحدا منهما  
 والاساد اليهما اوقع سهوا (قوله على اهم في حكم شخص واحد) فلا تماوت  
 في ان ينسب مورد واحد منهم والى كاهم وما قيل الاظهر ان يقال ساء على ان  
 البعض بمنزلة لجموع مما يناسب المحار العموي قال قدس سره ولا يلزم  
 من ذلك احاطة النسبة قد عرفت انما عطف بماتقلبا عن الرضي من ان العطف  
 التمول يقرر انصاف متووع يكون مانسب اليه عاما لاجرائه شاملا بخلاف كل  
 القوم معلوا فانه بعيد الاحاطة والتمول في آحاد القوم لا في النسبة قال قدس  
 سره اما في الهيئة التركيبية ان قدنا ان الهيئة التركيبية للفعل مع العاقل موضوعا  
 للنسبة بطريق الفقه ستمس في النسبة بطريق الوقوع فيه واما في لفظة  
 الفعل ان قلنا ان النسبة الى الفاعل التي هي جزء مداول الفعل هي النسبة  
 بطريق القيام منه بها نسبة بطريق الوقوع فيه واستعمل صيغة الفعل فيها

والتدبير بسبب أنهم لم يصرحوا بالاستعارة في الهيئة لترصيصه أو في صيغة  
الفعل باعتبار النسبة بل حصروا الاستعارة في الاصبة وهي في اسمه الاحساس  
وما يجري مجراها في التسمية وهي في الحروف والمشتقات عشر معانيها المصدرية  
وأما الاستعارة في الهيئة التركيبية أو في الافعال باعتبار مساوئها التي هي النسب  
أو الزمان كما في الماضي المستعمل بمعنى المستقبل فصرحوا بذلك قال قدس سره  
لا يدفع هذا التجوز \* قد عرفت انه يدفعه ذلك قلت من لخصي \* قال قدس سره  
هذا انما يصح اذا اريد الخ \* ليس مقصود الشارح رحمه الله تعالى البحث  
على المصنف رحمه الله تعالى بانه لا حاجة الى ذكر عدم اشتغال لاسباب عدم  
التجوز منه حتى يرد عليه ما ذكره السيد بانه انما يتم اذا اريد بالتجوز الاعم  
الشامل للعوى والعقلي واما اذا اريد به التجوز العقلي على ما يدل عليه عبارة  
المفتاح فلا بد من ذكره بل مقصوده انه يمكن الاكتفاء بذكر التجوز فان براد المعنى  
الاعم وليس ذكر عدم التعمول في ردواحي انك لا ريب في معنى التهذيب  
لا بمعنى الاعتراض (قوله واما بيانه بالمعنى المصدرية) بكشفه وانصاحه والمراد  
بكشفه تعطف البيان خفيه تمام فقول الشارح رحمه الله تعالى في تعقيب المسند  
اليه بيان لمحصل المعنى \* قال قدس سره معبرين لا وثقت \* انما اعترض المعاريه  
بينهما لمحصل ما اجتماعهما الانصاح فانهم لا يصحرون الاعلى ذات واحدة  
بمخلاف ما اذا كان واحدا من الثلاثين السجين برب مشتركه في لكيفية المشتركة بين  
عشرين فانه لا يحصل الانصاح من تلك المشاركة \* قال قدس سره أوضح \* لقلة  
الاشتراف فيها (قوله لا ينحصر في الانصاح) وان كان لازما له ولدا عرفوه بانه  
تابع غير صفة بوضوح متنوعة فانحصار المصنف رحمه الله تعالى عليه لانه انما  
(قوله للندج) ادعية اشعار باعتبار الوصف التركيبي الى كونه محرما به القتل والعرض  
لما التجأ اليه وان كان مستعملا ههنا في معناه على وجه من مجموع عطف بيان  
فما قيل انه يجوز ان يكون البيت الحرام نعتا موصلة لكعبة كما معنى قوله تعالى (قرأنا  
عربيا) حال موطنه من صميم ارضه ليس بشي وانما سد هذه في حكم تكرار المعنى  
وايسر المقصود تكرار نسبة العمل اليه ولا نسبة اليه في مقصودا انصبا (قوله  
لا لانصاح) لان الكعبة اسم مختص ببيت الله تعالى لا يشترك فيه شي (قوله  
وقالته الخ) في الكشف قوم هوود عطف بيان له وان قلت ما يفسد في هذا  
البيان والبيان حاصل بدونه قلت الفداء فيه ان يومئذ هذه الدعوة وسما ويحتمل  
فيهم امرها محققا لاشتهاءه بوجه من الوجوه ولا عار اذا ان الاولى القديمة التي هي



قوم هود والصفة فيهم والاخرى ارم انتهى فالجواب الاول مسمى على ان عادا اسم  
مختص بقوم هو ذكرا ذكره السيد وهو القول الراجح ومعنى قوله تعالى (عاد الاولى)  
على هذا القول عاد اقدمه اى المتقدمون في الهلاك بعد هلاك قوم نوح والجواب  
الثاني مسمى على ان عاد اقدم من عطف البيان لايضاح ورفع الاتهام المحقق وكان الحق  
تقديم الجواب الثاني لانه منع لقوله والبيان حاصل بدونه والاول تسليم له لكن  
آخره اشارة الى رجحان الجواب الاول لئلا يفتى على القول الراجح وما ذكره صاحب  
الكشف من انه ينبغي ان لا يحمل قوله ولا عاد الخ على وجه مستقل لان السياق  
غير ملتبس حتى يحمل بين لارادة اللبس بل هو متمم لوجه السابق وانه في مثل  
هذا المقام ينزل بعد الاحتمالات البعيدة كالكائن المحقق ويزال تأكيداً وتقريراً  
لافادة معنى الوسم عليه ان عطف البيان موضع وراجع للاتهام المحقق بالنظر  
الى معنى التسوية لانه ينظر الى السابق والقرينة الاخرى ان عمر في قوله اقسم بالله او  
حفص عمر الى الاتهام المحقق في اوجه حفص للاشتراك فيه لانه ينظر الى سياق  
القصة والمقام وانه لا نسب ان السابق غير ملتبس لان كون السابق في شأن قوم هود  
لا يقتضي ان يكون الدعاء بقوله تعالى (الاعداء) مختصاً بهم لحوار ان يكون شاملاً  
لهم ولغيرهم نعم ذكره من ان عاداً والاخرى ارم موافق لما ذكره في سورة النجم  
مختلف لما ذكره في سورة النجم من ان عقيب عاد بن حوصس ارم بن سام بن نوح قبل  
لهم عاد كما يقال لى هاشم هاشم نعم قبل الاولين منهم عاد الاولى وارم تسمية لهم باسم  
جدهم ولم يسمهم عاد الاخيرة وكانها قولان نقل كل اى موضع والاولى نقل الذى  
ذكره في سورة النجم كما في الكشف وفي الكواشى ان عاد الاولى قوم هود وعادا  
الاخيرة قوم ثمود والله اعلم قال قدس سره وشبهه بقولك الخ \* وهذه التسمية  
ان المنظور اليه في الصراط المستقيم هو الوصف وفي صراط الدين انما يكون  
من اجراء الموصوف على الصفة في الحقيقة \* قال قدس سره هذه اشعار الخ \*  
ودلك لان التفسير بـ بمعنى الميم يقطع اظهر في الدلالة عليه فاداهل الموصوف  
بـ ما وايضا الصفة فلا بد ان يكون الصفة معلوما كيلا يلزم تفسير  
الميم بالميم \* قال قدس سره فاشار الشارح رحمه الله الخ \* ما ذكره الشارح  
رحمه الله بعيد كونه عطف بـ احسن ادا قصد الايضاح والاشعار المذكوران وما  
ذكره صاحب الكشف بعيد كونه بلا احسن ادا قصد تكرير النسبة والايضاح  
معاً فابدل محرر النسبة الى مجموع الـ كـتين واداهل النسبة فقط فالاحسن  
عطف البيان لانه اعرق في التفسير وقيل بخلافه على كل حال لان احسن

الصفة ان تجرى على موصوفها ويصاد بها معنى فيه وما عر عن الدات بها  
 فالاولى ان يجعل الدات المذكورة مقصودة **بشيء** قال قدس سره تأ كيد  
 النسبة **بشيء** بل تأ كيد المنسوب والمنسوب اليه كذا ينحى **بشيء** قال قدس سره على البلغ  
 وحده وآ كده **بشيء** اى على وجه هو البلغ وآ كد من ان يوصف صرطهم بالاستقامة  
 اما اولا فلثنية ذكره **ليست** كذا المشهور في دهر السامع واما ثانيا فلان تفصيل بعد  
 الاجمال واما ثالثا فلتنكير العامل **بشيء** قال قدس سره بل اد كان وردا في مقام الخ **بشيء**  
 لا ينحى ان التقييد المذكور لا يستعاد من صارة الكثف واعتباره في المشبه  
 لبواقى المشبه قلب المقصود من التشبيه اى ابضاح المشبه فالاولى ان قوله  
 كما تقول هل ادلت متعلق بقوله والاشعار بان الطريق مستقيم بانه وتفسيره  
 صراط المسلمين فقط وليس متعلقا بمجموع قوله فائدة **بشيء** تأ كيد **بشيء** من الثنية  
 والتكرير والاشعار الخ فحينئذ يكون زيد عطف بـ **بشيء** للاكرم الفصل وشبه  
 البديل به لكونه امرق في العير فيكون كلام الكشف موافقا لما ذكره الشارح  
 رحمه الله (قوله وكذا كل صفة) المشار اليه المشبه بالحكم المذكور بان الطير  
 هضاب **بشيء** والمشبه بالحكم المستعاد من قوله كل صفة اخرى عليها **بشيء** (قوله  
 فالاحسن ان اوصوف الخ) ادخل الفاء على الخبر لتضمن المشبه معنى اشترط  
 اى مل احكم المذكور هذا الحكم هو كذا **بشيء** مجموع قوله كل صفة الخ  
 بتأول هذا الحكم فدر فانه اشكل على الساطرين وتكلموا في حله (قوله  
 لا تأ كيد) وان افاده (قوله مثل امس الدابر) فانه لم يصح التأ كيد (قوله اى  
 يحققه ويقرره) فهو يحقق الغرض من التبوع ولا يؤكده امر التبوع في النسبة  
 او التمول (قوله شكريرافط التبوع) اما بعينه او بعد بواضع معنى على ما في التسهيل  
 نحو اجل خير وانزل تزال وصرت انت (قوله على ما توهمه القوم) من ان كلام  
 ابتاح يشير الى انه عطف بيان وكلام الابصاح انه صفة وكلام لكشاف الى انه  
 تأ كيد (قوله على ما نقل الخ) فان ما نعر عنه وان كان في سبب التعريفات التحويلة  
 حدود وانما اعتبره فيها دآيات الا انه يستلزم ذكره العلامة فادفع مذكره بالشارح  
 رحمه الله في الحاشية الموطئة على قوله على ما نقل عن ابن الحجب فيه ايماء الى ان  
 في ما نقل خذلا وانا اذكر عدرا بن الحاحب في شرحه تبوية الخ كما يظهر مما مل  
 في العسارة المقولة لمن له مسكة (قوله واقول ان ارد ح) تحذر الشق الثاني  
 ونقول مراد العلامة من قوله ذكر ليدل على معنى في منوله ان يكون المقصود  
 من ذكره الدلالة على حصول المعنى في التبوع ليؤمل بذلك الى التخصيص

او انما صبح او المسح و ثم او غير ذلك وذكر ابن و واحد ايس للذلة على  
 حصول الاتساع والوحدة في موضوعيهما من تعيين المقصود من جرئهما فلا يكونان  
 صفة (قوله كما ان تدبر الخ) ذكر الدابر يدل على حصول التدوير في الامس ثم  
 يتوسل بذلك الى كيد وكذا في الوصف الكاشف بخلاف ما نحن فيه تدبر فانه  
 عامض (قوله لانهم ن لدل يجب الخ) في الرضى لما لم يكن البدل معنى في التبوع  
 حتى يحتاج الى التبوع كما احتاج اوصاف ولم يهمل معناه من التبوع كما فهم ذلك  
 في اننا كيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اى صالحا لان يقوم مقام التبوع انتهى  
 ولا يحق ان صحة اقامته بهذا المعنى لا يقتضى ان يتم معنى الكلام بدونه حتى يرد  
 ما اوردته شرح رحمه الله تعالى (قوله ان الله وشركاءه الخ) ويجوز ان يكون  
 معمولا به شركاء والخ والله متعقا لشركاء (قوله وان كان الخ) اى فيطلقان عليه  
 وان كان معهودا معهم من غيرى كما هو صريح في الرضى فلا اشكال في كذا الوصل  
 قوله لان ماصدق عليه (قوله ان كان مفهومه بعضا من مفهوم آلهين  
 (قوله دالا شبه اجمالا ومتخصصا) اى من حيث نسبة الفعل اليه كافصله السيد  
 ناقلا من المرد لا من حيث ذاته لانه لو كان ريدا لاتعصى الثوب (قوله بدل العطف)  
 اى البدل لاجل العطف وانه ارشاد العطف او بدل العطف اعنى البدل منه (قوله وهو  
 من اضافة الخ) الريادة تسمى مصدرا ومعنى الحاصل فالصدر وعلى الاول  
 الاضافة لا يهمل الى ان يكون هو ان المفعول لان الريادة تسمى لازمة ومتعدية  
 ولذا احتار نعت المسموع وعلى الثاني يابى \* قال قدس سره بقوله نصر الله \*  
 يقال نصر الله \* العرب الارض \* مصداق المهيمنة والتخفيف اذا جازها \* كذا  
 في الاقليد \* قال قدس سره بما يحتمل خبره \* بان يكون الاول بدل الكل  
 اما بان يكون اعم \* كذا من خطبة او بحذف المضاق من طلعة العظمت اى  
 انهم والى ان قصد للاتساع بين القمر وفلكه فهو بدل اشتمال والافهوبدل  
 صط \* قال قدس سره \* مع فى معنى الخ \* لانه جعل التشبيه الاول عطف وقصد  
 التشبيه الثانى بشار \* قال قدس سره ولود كره \* اى المتصل مثالا ما وقع فى كلامهم  
 كما ذكر شرح التسهيل فون على رضى الله عنه ان الرجل ليصلى الصلوة وما كتب  
 له نصرها نثها الى غيرها وانما قال اولى لان قوله وهذا معتمد الشعراء كثيرا  
 بمرارة ذكر المشابهة \* قال قدس سره \* تلك على ذلك عمارته \* حيث قال سابقا  
 وهو فى حكم تكرير \* بل ولا حقا لانه ثبت ذكره بجملا اولا ومفصلا ثانيا  
 (قوله فلان التبوع فيه) اى من حيث نسبته الى الفعل كافصله السيد (قوله كما مر)

اي قوله والاشعار بان الصراط المستقيم به اخذ قال قدس سره كانه قيل  
 انجني شيء من زيد عليه اشارة الى رد من رعمانه يجوز في سنة فيتحقق ان ما هو له  
 قد يبدل من الفاعل المحاري فيجتمع في كلامه اساد بجري سنة الى المبدل منه  
 واساد حقيقى بالنسبة الى الدل فانه وهم اذ في الاساد صارى لا يكون النفس  
 متشوقة الى الفاعل الحقيقى ولا يدكر بعده اصلا والافات المقصود من الاساد  
 المجازى (قوله من غير دلالة الخ) انما تعرض لعدم الدلالة على تفصيل الفعل  
 مع ان تفصيل الفاعل لا ينافي تفصيل الفعل لان كلمة او في بيان دواعي العطف بما هو  
 باعتبار اختلاف حروف العطف في افادتها فيكون كل منها مختصا بمعية تحقيقا  
 لعنى كلفاؤ (قوله ليجمع المطلق) مرادهم بالجمع ان لا يكون لاحد الشئين كما كانت  
 او واما بالمطلق ان لا يدل على حصوله لهما في زمان واحد وفي زمانين واشار  
 الشارح رحمه الله تعالى الى ذلك بقوله اي اتتوا الحكم الخ (قوله واحترز بقوله مع  
 اختصار الخ) في شرحه لفتح قد نهت فيما مضى انه يوم يفيد في الصورتين  
 لكان مستقيا الا انه مع التقيد اقوم واحد من الاشياء انتهى واشار بقوله قد نهت  
 الى ما ذكره سابقا في قوله واما الحالة المتصورة لدى السيد اليه ان (ماية هي  
 المعشرة في هذا الباب وليس لازم ان لا يحصل ذلك الفرض الا بعدة الخصوصية  
 (قوله بعدة يوم او سنة) لم يرد لهما بعد من المدة بل المهمة فكذلك جازي بعدة مهلة  
 وفي شرحه لفتح بعدة متعاقبا او متزامنا فلا يرد ما تيسر لمقصود بهذا التركيب  
 ليس من مقاصد العطف حتى يكون الاحتصار دعي الى غير العطف عليه كيف  
 وشي من الغاء ولم حتى لا يعيد التعقيب يوم وسنة فلا فائدة لتعقيب المهمة مقدم  
 يقضى الغاء ولا فائدة لتعقيب يوم مقدم يقضى هذا تركيب وليس تر جميع العطف  
 عليه للاحتصار (قوله بما يقضى شيئا فشيئا الخ) كلمة الى ليست متعلقة  
 بيقضى حتى يصير المعنى من الاشياء التي تقضى شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعد حتى  
 يكون سمحا بل متعلقة بالانتهاء امحال عاقلها او غير بعد خبر لان اي منها  
 ما قبلها او منه الى ان يبلغ ما بعدها في حتى دلالة على امرين احدهم ان ما قبلها  
 بما يقضى شيئا فشيئا فيكون متبوعها ذا اجراء يكون الحكم متعلقا بها تدريجا  
 بخلاف ثم فيصور جاء في زيد ثم عمرو ولا يجوز حتى عمرو فاني ان يبلغ ما بعدها  
 ويكون مدخولها دخلا في الحكم السابق وبهذا تقرر من حتى الجارة فان فيها  
 اختلاف فجزء من المحشور بالدخول مطلقا اي سواء كان حرا لنفسها او ملاقيا  
 لآخر جزء منه وذهب ابن مالك الى عدم الدخول مطلقا وقال الشيخ رحمه الله



في كل منها خصوصية ليست في الآخر فبدأ ذكرهما كلها ( قوله والمذكور  
 الخ ) خلافا لابن مالك فإنه قال في التسهيل أن كلمة من في ما قام زيد بل غير مقررة  
 لحكم ما قبلها ويجعل صده لما بعدها وقال شارحه أن هذا هو الصحيح ثم قال  
 أن لكن بعد نهى أو نهي كـل فالفصحى والسكاكي وجهان في تعالي موافقان لابن  
 مالك في صكوته لقصر القلب وإنما لم يذكره في طرق العطف في بحث القصر  
 لاختصاصه بقصر القلب والبحث مسعود لبيان طرق نقص الجارية في جميع  
 أقسامه وفي جميع الممولات ولذا لم يورد فيه تعريب الخرو صير الفصل ( قوله  
 في ما جاءني زيد لكن عمرو ) حصص مثل التي لا خلاف فيه وأما في الاثبات فهي  
 للاستدراك بالاتفاق ( قوله وهو دفع توهم الخ ) فهو تنجيم الكلام السابق  
 وإصلاحه مع قطع النظر عن حال السامع وإن كان قد عدلوا عنه على تقدير تحققه  
 فليس لكن للقصر أصلا فإنه مسمى على حال المحاطب ( قوله شيئا بالاستثناء )  
 في كونه اخراجا مانعا لكن عما قبلها توهمها وإن لم يكن استثناء حقيقة لعدم شمول  
 ما قبلها ( قوله في أنه آتيا بقا الخ ) أي على تقدير استعماله في القصر إنما يقال لمن  
 اعتقد اشتركة في عدم المحي قبل القاء الكلام المشتمل عليه لا لقصر القلب على ما قاله  
 المصنف والسكاكي وجهان الله تعالى قال قدس سره وعلى هذا لا يعد  
 الخ هذا بعيد بل فاسد ما أولا فلان القصر مبنى برده اعماد المحاطب  
 وهذا الكلام اندأى وإيراد لكن لإصلاحه وتنجيمه لا لرد اعتقاد المحاطب وأما  
 ثانيا فلان القصر مشتمل على حكيم الاثبات والتي والتكلم بعد توهم المحاطب  
 اشتركا كهما في انتهاء المحي عنهما لا ينفع الاثبات (٣) لم يكون مجموع الكلام قصر  
 إذا فرض أن المحاطب قبل التكلم كان معتقدا لانتهاء المحي عنها قال قدس سره  
 وهو مفقوض أع خلاصته أن استعمال لكن في قصر الأفراد في الاثبات  
 كما يستلزم استدراك الخبر الثاني من الجملة كذلك استعمال لا في قصر الأفراد  
 في الاثبات يستلزم استدراك الخبر الأول فلا فرق بينهما أنوجه المذكور يلزم  
 أن لا يستعمل لا في قصر الأفراد فالقول بأنه فرق بين الاثنين لأنه يصح الاكتفاء  
 بمولك ما جاءني زيد فيكون لكن عمرو لمعولا ولا يصح الاكتفاء بلامرو حتى  
 يكون جاءني زيد لمعولا لا ينفع في دفع النقص كما لا يخفى ( قوله نحو جاءني الخ )  
 فتكلمة بل للصرف سواء كان بعد الاثبات وبعد نهي واحذر في باب القصر أنه  
 إذا كان بعد انقضاء القصر تعد للسكاكي وجهان في ذلك ما على ما ذهب إليه  
 ابن مالك وهو ما ذكره بقوله وفيه بعيد انتهى حكمه عن الشروع قطعاً قال

(٣) ثم يكون مجموع  
 الكلام قصرا إذا فرض  
 في الآخرة نصه

قدس سره سوى انه حكم ح \* قال الاحبار عن مجي ريد اذا كان علطا اي غير مطابق للواقع هذا الحكم كان انتفاؤه مقطوعا عنه \* قال قدس سره ومعا \*  
 اي ليس معنى العطف انه غير مطابق للواقع بل ان نقطة وقوع صلحا اما السبق الاسان  
 او الالبيان وهذا لا يفي كونه لصرف وكون المتبوع في حكم المسكوت عنه وفيه  
 تصريح لشارح رحمه الله تعالى بان قوله وفي كلام ابن الحاجب الخ ناش عن سوء  
 الفهم وحل كلامه على ما توهمه عدلته ولا يحكي ان كلام الشارح رحمه الله تعالى فيما  
 سيأتي من قوله كدل العطف حيث شبه بدل العطف صريح في انه حل لفظ العطف  
 في كلامه على ما هو الشارح منه لا على عدم كونه مطابقا للواقع فعمل الشارح  
 رحمه الله تعالى اضع في كلامه على ما هو وعلم وهدى وحدا ان السيد ذلك في كتبه لا يدل  
 على عدمه وقد قيل انه صرح ان احد حيد ذلك في اماره \* قال قدس سره لا الى  
 ما بعد بل \* والانتكار كذا من لعوا \* قال قدس سره افادت تأكيد النبي السابق \*  
 اد لا يمكن ارجاعه الى ما بعد بل لا بد منه بل احكم عهد ولا الى ما قبله لاستلزام  
 نفي النفي الثبوت فيرم ثبوت الحكم لهم وليس كذا بل مستملا الى عهد مع او للثبات  
 لهما معا \* قال قدس سره كما ذكر بعده \* ولكن مقرر الحكم ما قلها ويجعل عدم ما بعد لها  
 هذه كما مر \* قال قدس سره يحتمل انما المعنى لعمرو \* بان يكون معنى بل عمرو  
 بل جاء عمرو ويحتمل ان المعنى من عمرو بان يكون معاه بل ما جاء عمرو على قياس  
 الاثبات فان فيه صرف ائتمت الى التاسع وهذا صرف المعنى اليه \* قال قدس سره  
 هذا معنى الخ \* اي الترتيب المذكور من كون المتبوع في حكم المسكوت عنه  
 او متحقق الثبوت من معنى ما توهمه لشارح رحمه الله تعالى من كلام ابن الحاجب  
 والا فالمراد من المتبوع في حكم المسكوت عنه انه صرح بان العطف في اسم  
 المعطوف عليه كائن فيه في الرضى دون الحكم الذي \* قال قدس سره وجعل  
 الاول في حكم المسكوت عنه \* وبعد الاعتبار كان صرفه له بخلاف قول من يقول  
 ان المعنى متبع عن المتبوع فانتفاع فان فيه نظالا للاول واثباتا لاني فلا صرف  
 (قوله بان بل في ثبوت مصفا) اي عند الكل فانهم متفقون على انه في الثبوت  
 لصرف الحكم عن المتبوع وانما مع سوء جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه  
 او متحقق النفي كما قلناه لشارح رحمه الله تعالى من ابن الحاجب وكذا هذا المراد  
 فانه لصرف النبي عن المتبوع وانما مع سواء كان المتبوع في حكم المسكوت عنه  
 او متحقق الثبوت فيكون التلطف باسم المتبوع على كلا التقديرين من باب العطف  
 والمقصود نسبة الحكم الى الذبح بخلاف المعنى من مذهب الجمهور فانه انبي الحكم

عن المتبوع وإثباته لتابع فانه حينئذ يكون للانتقل من حكم الى حكم اهم منه فلا يكون شئ منهم علطا قد رقا له مما علق فيه بعض الطريق (قوله ماد كره بعض المحققين) صرح به الشيخ الرضى في شرحه (قوله واشكاح) او موصوغة لاحد الامر بن والداعى المتقدم على ابراده شئت منكم والصفة اعترفة تشكيك السامع وقد يكون الداعى مجرد اتهام الحكم مع قطع نظر عن حال المتكلم والسمع (قوله او لتخصيص او للإباحة) هذا اذا وقع بعد الامر ولذا قد ينسبون الاباحة والتحجير الى الامر وقد ينسبون الى كلمة او وما تركه مصنف رحمه الله ذلك لان كلامه في الخبر (قوله لا طائل تحته الخ) لا يجب ان يفتى في اعتبارين (قوله اي تعقيب الخ) بيان الحاصل المعنى وعدرة المتر عن حذف المضاف اي ايراد الفصل (قوله ولاه في المعنى صارة عنه) عدم يخص به محلا من الاعراب سواء كان متبدا او تائيدا او بدلا وهذا القدر كاف في ترخيص كونه من احوال السند اليه (قوله لاه لتخصيص الخ) يمكن ان يوجد من مراده ان يقصر السند على السند اليه اذا مرعه بعبارة شائعة عربية يقال لتخصيص السند اليه السند يكون اعتبار السند اليه بما مر به على معناه او لا ولا واسطة واعتبار السند ثانيا وبواسطة ادء ويكون له تعلق برب السند اليه على السند فلذا جعل من احواله فلا يرد ما اوردته الشرح رحمه الله ولعله للسند فان ادلى (قوله يخص السند) والخاص هو المقصور (قوله ثم ولكن الخ) قال الشارح رحمه الله في شرح المفتاح والكتاب الاول الاستمارة المعنى والثاني هو التابع العرفي (قوله وجعلته من من الاشخاص الخ) عدته صريحة في ان التخصيص بهاء اي جعل الشيء مختصا لكن الباء ليست صفة له حتى يصير الاول مختصا والثاني بمختصا به بل هو به السببية او الآلة فيكون مدحون الباء مختصا ليصير سببا او آلة لتخصيص الشيء الاول وخلاصة كلام السند ان هذا المعنى مستفاد من جعل التخصيص محارا من التمييز لكونه لازما له او من تصنيف معنى الامتياز وفي كلا الناحيتين تكلف اما الاول فلان المحار يحتاج الى القرينة وادعاء انه محار مشهور حتى صار حقيقة عربية غير محتاجة الى قرينة مما لا دليل عليه والتصمين يحتاج الى قرينة لغاية على اعتبار المعنى كما صرح به لشارح رحمه الله في شرح الكشاف وما ذكرنا ظهورا ما ذكره المظنون من ان عدرة الشارح رحمه الله ليست صريحة في افادة مقصده فلو قال متغير من يستلزم السند لكان اظهر خروج عن مذاق الشارح رحمه الله (قوله من رحم الخ) اخلاق برعم بهاء



على انه لم يحى في الاستعمال ضمير لفصل لقصر المسند اليه على المسند لاعلى انه  
 اخطأ في اخذه من عبارة، ككشاف وان كان في نفسه حق كما قاله بعض الناظرين  
 (قوله حيث قال الخ) فادق الكشاف ان التعريف في المقطوع اما العهد بان يكون  
 المراد حصنة معينة بما يصدق عليه مفهوم المقطوع اصبى الذين طلعت انهم مقطوعون  
 في الآخرة وحيث ان يلاحظ اتحاد المتقين تلك الجماعة فلا يكون ضمير الفصل  
 للقصر بل قنأ كبد وانفرد وهو الظاهر اذ لم يعهد تعريف المسند بلام العهد للقصر  
 واما ان يلاحظ تعاريفها من حيث لمفهوم فيمحور ان يكون ضمير الفصل للقصر اما  
 لقطع شركة العير معهم في اسد اليهم اول دفع اعتقاد القلب او التردد على ما حوره  
 السيد في حواشي شرح المباح واما يخص اى للاشارة الى معنى المتقين الحاضر  
 في ذهن كل احد وحيث يكون الحكم باتحاد المتقين بطبيعة المقطوع من حيث هي  
 لكن صحة هذا الحكم مشروطة بتحصيل مفهوم المتقين بتارة من كل ما عداه لا  
 بوحده اعمو العلم ابقين بحقيقتهم ونصويرهم بالصورة التي تليق بذلك الحقيقة حتى  
 يسترف التأمل بذلك الحكم ولا ينكره لانه حكم باتحاد المفهوم مع الحشية وحيث لا  
 قصر في الكلام لانه فرع استغاب ولا تعاريف لهما قوله ان حصلت شرط جوابه فهم  
 هم والحالة الشريفة مسألة اسدين وصمة المتقين عبارة عن مفهومه لكونه وصف  
 لذوات وتحققوا عطف عن حصلت من محضات الشئ بنفسه وما هم جلة استغماية  
 لسؤال من الحقيقة واقعة موقع لمفهوم الثاني لتحقيقوا وتصوروا من تصورات الشئ  
 جعلت له صورة لا يعني الادراك والحقيقة صفة تصوراتهم والصير الاول من فهمهم  
 لتقين والثاني المقطوع وفي عدم ابرر صمير وصول اشارة الى ان الوصول مقسم  
 لتفيه على ان هذا مجرد وهم وتقدير ذلك وفي وصف المتقين على ما وقع في كلام الشيخ  
 عبد القاهر من انه ليس شئ، عطف على هذا الصرب انوهم من الذي وفي ترتيب  
 الجرائم على الشرط المشتري في الامور شدة تبه على ان اسكار هذا الحكم مشاؤه انتفاء  
 احدا الامور الثلاثة وهذا معنى قول الشيخ عبد القاهر هذا معنى رقيق يكون التأمل عده  
 يعترف وينكر ويحذر كما ظهر ان هذا المعنى من فروع الجنس لانه معنى الجنس لكنه  
 مشروط باضمار امور رتبة عبه كالاستعراق ولعهد الدهى وكونه معلوم الاتصاف  
 بالمسند وقوله لا يمدون الخ ينفقون حقيقة المقطوع اى متحدون بذلك الحقيقة تأ كبد  
 للحكم بهم هم هذا ما عدى في حل هذه العبارة الجريئة التي لم تعرض خلها شارحوا  
 الكشاف والناظرون في هذا كتاب قال قدس سره بعد ما فصل فائدة الفصل \*

حيث قالوهم فصل وثانته الدلالة على ان الوارد بعده خبر لصفة والتوكيد  
وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للسند اليه دور غيره قال لشارح رحمه الله تعالى  
اي توكيد الحكم لمسايقه من زيادة الرتبة حتى قال الحكم بونصر العار اي ان معنى  
قولك زيد هو العادل زيادة است كمال است وما قيل انه لتأكيد المسند اليه لانه بمنزلة  
ريد نفسه العادل ليس بشئ \* قال قدس سره بوجه ان هذا الخ \* فيه ان التعريض  
لشي الحقيقة يدفع ذلك اذا قصر بفتوى التعاريف كغيره بصراما في قصر الموصوف  
على الصفة او حكمه وهو ليس شيئا منهما ولا مقصود نه متعمده وقدا كده بقوله  
وهل تعرف حقيقة زيد هو هو بوجهه مباره اشجع امهر في افادة الاتحاد من عبارة  
الكشاف \* قال قدس سره كما لوهم ذلك عبارة الكثف \* لفظ لا بعدون وان اوهم  
القصر لكن لفظ ثلاث حقيقة بدعه \* قال قدس سره وتحقيق المقام \* اي  
في نفسه و ليس فيه دفع البحث السابق ادخل منه ان كلام اشجع لا مزيد له في افادة  
ما قصد الشارح رحمه الله تعالى على كلام اذ كشاف فعه لافادة فيه وهذا التحقيق  
لا يسد مع ذلك كما لا يخفى \* قال قدس سره فظهر ان هذا المعنى الخ \* ظهر  
بما سبق كونه معنى التعريف الحسي اما من جهة فكلا وقد ذكرتم فحسبوا وجه  
الفرعية \* قال قدس سره فان قلب قول اشجع الخ \* ابطال لمكون مراد اشجع  
الاتحاد بانه ما في لكلامه كما ان الاعراض لا يحق كسند لكونه بمعنى تعريف  
الجلس (قوله بخوريد هو اصل الخ) ثم قال المعرف بلام لما فيه من احتمال  
ان يكون القصر فيه مستبعدا من لام المجلس (قوله وهو التخصيص) بمعنى ان الله  
يقبل التوبة لا غيره وهذا على تقدير ان لا يكون تقديمه على المسند الفعلي  
للتخصيص \* ان يسمي ان تقديم المسند اليه على المسند الفعلي ادالم بل حصر  
السبق فدياتي للتخصيص وقد في التقوى (قوله والتأكد) اي لتأكيد  
الحكم بدل عليه عطف قوله وان الله من شبه قول توبة \* عطف نصيري  
للتأكد (قوله وقد يكون لمجرد التوكيد) اي لتأكيد حكم من غير فاده التخصيص  
المسند بالمسند به فيكون الفصل مستعملا في حرة معناه كان حكم بطريق قصر  
المسند على المسند اليه اقرارا كيد و ان كان بطريق قصر المسند اليه على المسند  
افادنا كيد وهذا معنى قوله في شرح المفتاح لا يظهر في اخر المعرف بلام انما  
يفيد تأكيد التخصيص اذا التخصيص حاصل بدونه سواء كان قصر المسند على  
المسند اليه مثل زيد هو القاهر والله هو اليراق وبالعكس مثل انكرم هو التقوى  
اي لاكرم الا التقوى انتهى لانه مستعمل لتأكيد التخصيص فصير الفصل لا يستعمل

الاختصاص المسد بالسداية اولاً كيد الحكم على الوجد الذي اقاده الكلام ولا يستعمل  
 لقصر السداية على المسد سلاو ما ذكره السيد في شرح المفاتيح من انه لا يستعمل لنا كيد  
 قصر السداية على المسد ايضاً فليس بشئ لانه يستعمل لنا كيد الحكم فالحكم اذا كان  
 بقصر السداية على المسد لا بد ان يبدأ كيداً والاحلا الفصل ع العائدة المعنوية  
 ( قوله نحو الكرم هو انتموى ) قال قصر الكرم على التوى اقاده تعريف الكرم  
 باللام ولا معنى لقصر انتموى على الكرم فصير الفصل لنا كيد الحكم المشتل على  
 قصر المسد اليه على مسند وكذا في المثال الثاني ( قوله قال ابو الطيب الخ )  
 امتشهاد على معنى الفصل لنا كيد الحكم بقصر السداية على المسد اذ لا محال  
 لقصر المسد على المسد به فاستعمل ضمير الفصل في كلام هو لقصر المسد  
 اليه على المسد دون نهكس فيرد لنا كيداً قال قدس سره الضرب الاول  
 الخ \* يعنى ان التقديم من صفات اللفظ وتقسيمه الى المعنوى واللفظى باعتبار تحقق  
 معنى التقديم وهو نهكس ل شئ من مكانه الى ماقبله في الاول دون الثاني كتقسيم  
 الاضافة التي هي من صفات اللفظ اليهم باعتبار تحقق معنى الاضافة وهو  
 الاختصاص في المعنوى دون اللفظى كما قيل معنى الاول معنوى بالكونه مفداً للتعريف  
 المعنى بالاختصاص فالأختلاف الثاني قد لا يعد ذلك عند السكاكى رحمه الله  
 تعالى اصلاً وان فاده في اللفظ عند غيره يعنى تعدياً لفظياً فالاول لانه بالاسماء  
 المعنوية المفيدة للتعريف والتخصيص والثاني بالاسمية المعينة لمجرد التحقيب  
 اللفظى والاول اظهر \* قال قدس سره فلا سلم انه لا بد من تحقق المحكوم عليه  
 الخ \* والجواب ان المراد منه ان وجوب الاستحسانى بقرينة ان الاسل بمعنى الراجح  
 والاولى دون لواحد \* قال قدس سره فلا راجح فيه اذا كان الخ \* لا مسام قيام  
 الموجود بالمعوم بخلاف ما اذا كان كلاهما عديمياً وهو ظاهر واداك المحكوم به  
 عديمياً وكان الانصاف ذهب فانه لا يجب تحققه في الخارج فصلاً عن التقديم  
 وان كان الانصاف خارجياً فالوجب تحققه في الخارج قبل الانصاف به لا قبله  
 واما كون المحكوم به موجوداً خارجياً والمحكوم عليه عديمياً غير ممكن \*  
 قال قدس سره الا ان ترتيب اللفظ الخ \* فالواجب ان يكون وضع اللفظ على  
 وفق ترتيب المعاني في اللفظ والجواب ان المستحسن ان يكون تعقل المعاني على ترتيبها  
 في الخارج وبذلك يخص بقصود وهو كون الراجح والاولى تقديم المسد اليه  
 ( قوله اهم ) اى من ذكر مسد و راجحاً جامعاً مهمين لكونهما كنى الكلام واهم  
 افضل التفضيل من همه لامرهما بغيره وبؤيده عطاف يعنىك على يملك في عبارة

شرح المفتاح الشريفي أو من هم الستم خمسة ر به وادب لجه فهو كناية  
عن كمال العداوة ولا يجوز أن يكون مرهميت لشيء أرته لانتفاء صبغة التفضيل  
للمفعول أو القول بالاسد الجاري أي أهم صاحبه (قوله بجري بجري الأصل)  
معناه أن جميع الدواعي التي تذكر لتقديم كذا راحة به رجوع الفروع إلى أصله  
استدانة منه لأنها محتاجة في كونها مقصية لتقديم إلى أرحاها إليه في شرح  
المفتاح الشريفي أن جعلها حالات مقصدة لتقديم بلا واسطة الأهمية أولى  
من جعلها من اعتبارات الأهمية به على تقديمه فكان مقيدا لهذه المعاني كان  
ذكره أهم من ذكر الأسد ولعل أصف رجه لله ررحها في تلك الاعتبارات  
روى للصبط (قوله إذا لم يكن معه ما يقتضي العدول إلخ) فانه عند تحققه يترك  
تقديم المسند إليه لانه أولى ويترك الأولى عند تحقق مقتضى بخلافه قدبر فانه  
قد غلط فيه وقيل أن اللزم من وجود مقتضى العدول التعارض به وبين  
ما يقتضي التقديم (قوله حصول الشيء) أي الترقب للتأني ما قال أن حصول  
نعمة غير متوقفة ابتداء وهو كزق لا يحتسب (قوله نصهم قبولهم) وهو الهادي  
كإدخال عليه قوله بأن أمر الآله حث جعل الحشر من أمر الآله وقوله نصده  
والله لا يثبت من ليس بغيره يكون نصده لاسد أي فساد الزاح وعدم إبعاد (قوله  
وإنما لعمل السر أو السر أو السر أو السر) أي لكونه صاحباً أو التظير  
على ما في الأيضاح والله المستد لكونه صاحباً يتعأل أو لتظير بعد السر  
أو المساء وتقدمه لا لا فادتها بل تعملها وإشار بزيادة لفظ التعجيل إلى أن  
ما وقع في المفتاح وهو أما لا اسم المسند إليه يصلح تأنيال فتقدمه إلى السامع  
السر أو تسوء معناه سر أو تسوء أسد ، وأما في شرح المفتاح من أنه إذا كان  
الاسم يصلح للتعأل وتقصد التعأل فتقدم الاسم إلى السامع بتقديم على المسند  
ليقال به فتحصل له مسرة ومودة وذلك لأن الفعل والتظير إنما يكونان بمستهل  
الكلام لا بعد حرك في تأنيال فمثل ما قل أن التعأل حاصل قدم الاسم أو آخر  
فالمقتضى لتقدمه لعمل السر أو المساء تعجيل التعأل ففيه بحث أما أو لا فلما  
لا سلم أن التعأل والتظير إنما يكونان بمستهل الكلام ففي الأساس القول أن الجمع  
الكلمة الصيغة فيتم بها وفي المقاموس فعل صد الطيرة كان جمع مريض  
يسالم أو طاب ما وجد وفي الطبى شرح المشكوة روى عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أنه قال لا عدوى ولا طيرة وبجنى أقال قالوا وما الفل قال  
كله طيرة وما تأنيال فانه أراد بكلام في قوله مستهل الكلام الجملة على ما هو

مصطلح النحو فلا سم ان التعلل و التطير اما يكونان بمستهل الجملة فانه نقل انه لما نشد القبعري يوم المهرجان فان الداعي لا تشري ثرى ولكن ثريان مرة الداعي ويوم المهرجان فان الداعي لا تشري ثرى فطير يبي البشرى مع انه ليس في مستهل الجملة و ر اراد به الخدين والقصة فقولنا في دارك سعد اوسقاح بعيد التعلل والتطير اذ اوقع في مستهل القصة سواء قدم المسند اليه او اخر ثم التخصب ان السيد كتب في حاشية شرح ان التعلل قد يكون باللفظ المسموع في مستهل الكلام كلفظ سعد وسعيد مثلا وهذا هو الذي يقتضى تقديم المسند اليه ادا كان صالحا له وقد يكون بمضمون الكلام كما في قولك سعد في دارك فانه قد يقال يكون سعد في داره وهذا التعلل حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر فلا يقتضى تقديمه على المسند وكان صاحب الابصاح اشبه عليه الفرق بين التعللين فبصر است ولا تقفل انتهى لا والحدل رعدة الابصاح صريحة في التعلل باللفظ المسموع حيث قال لكونه اى المسند اليه صالحا له لى او التطير ثم انه اذا اعتبر في التعلل كونه بمستهل الكلام فكيف يحصل بكونه سعد في دارك ما لم يتردد كلام آخر وان اعتبر بعده كلام آخر فكذلك التعلل بالحاصل باللفظ المسموع يحصل به وان لم يكن مقدما على المسند لوقوعه في منتهى ما بعده ( مثل اظهار تعظيم ) اى التعظيم الحاصل بلفظ المسند اليه بحوهر لفظه بحو او بفصل او بالاضافة نحو ابن السلطان او بالصفة نحو رجل فاضل بالتعظيم حاصل بلفظ المسند اليه لكونه صالحا له واظهاره يحصل بتقديمه لانه يدل على انه سبق الكلام له ففيه اظهار التعظيم المستفاد منه وهذا كقول الاصوليون ان في امس زيادة و صرح بالقاس الى الظاهر لسوق الكلام له وكذا الخ في التحمير ادا كان لفظه مشتملا على التحقير كان التقديم لاظهاره ولذا راد لفظ الاظهار ولم يدل لتعظيمه او تحقيره ولا حاجة الى ما قال السيد في شرح المفتاح اى اساء تقديم عن التعظيم و التقدم في الشرف على المتأخر متعارف الا ان التاخر هو هو الخبر و يار شرف المبدا عليه مما لا يلتفت اليه فكأنه اراد ان الاقتراح به لما كان على سبيل تلك الطريقة اساء عن تعظيمه في الجملة فانه مع كونه تكلفا انما يتم في الانبياء عن التعظيم دون التحقير فلا بد من القول بان المراد انبياءه عن التحقير اى ان كان لفظ المسند اليه صالحا له بحوهره او بالاصافة او بالوصف ( قوله اولان صكونه موصفا ) هذه العسارة لادالة لها على الاستمرار ولذا ظا السيد في شرحه يريد ان اتصافه بمضمون الخبر على الاستمرار بحيث يعد من المتصفين انسيين به يكون هو المطلوب من الكلام لا مجرد الاخبار

(٧) والحاصل آه نهضة

بمصوله له والاوجه ما قال الكاشي اراد ان موصوفية لمصد اليه بمضمون اخر هو  
المطلوب دون وصفية اخر له وهما اعتبار ان متلازمين لانه قد يقصد الاول كما  
اذا كان الكلام في الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقال براهيد يشرب وقد يقصد  
الثنائي كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل يقع وصفه لراهد فيقال يشرب  
الزاهد انتهى وعلاسته ما في الحواشي لفصل اللاري على الوافية شرح الكافية  
في الفرق بين قام زيد وريد قام انه اذا وضع زيد بثبته القيام يقال زيد قام  
واذا وضع قام ليسند الى شيء يقال قام زيد (قوله لا سري لتعديده الخ) لوقيل  
ان الاستمرار لم يقصد من المصارع بل المضارع اذا تحددت الحدود واسمية  
الجملة دلت على الدوام الا انه لما كان الخبر فعلا اذ الاستمرار التجددي اندفع المع  
وانجهد الكلام لانهم لم يفرقوا بين الاسمية التي خبرها من وبين المصبة في دلالاتهما  
على التجدد فقط لكن الحق احق ان يقع (قوله جمع حاف) في شرح العلامة  
والاظهر انه جمع حبيب كظروف وظريف (قوله وحبب جمع الخ) ليس هذا  
الجواب معالنه يصير منع السند بل اماسات معدمة الموهبة او اطلق السند على  
زعم المساواة وان كان الصارة صريحة في المنع (قوله لتصرف ائمة الصغير الخ) لا سهد  
عليك ان ما صرح به الاثمة انما هو فيما اذا كان السند اليه بغير حرف ليقى والكلام  
فيما لم يل حرف الى فالاول ان يشهد قوله تعالى انها كله هو قائلها وقوله  
تعالى هم بالاحرة هم كافرون فانه صرح في الكشف بالحصر فبهما (قوله غير  
مناسب للقيام) اد اعلم انه لم يقصد انهم معروف لا غيرهم بل انما صحت التصوي  
(قوله وحبب ايضا الخ) يعني لم يرد به التخصيص في الثبوت اعني القصر  
بل التخصيص في الالاب وهو التخصيص بالذكر (قوله وهذا جديد) اي انقول  
بان المراد التخصيص المذكور (قوله نوع حفا) اد تخصيص المذكور لا يقل  
الزيادة وانقصان ولا يمكن جعل اضافة اربادة الى تخصيص على البانية كما  
لا يخفى (قوله ليعيد تخصيصه بالخبر العلي) اي تخصيصه به سلكا كما في ما اقلت  
او ايجابا كما في ما اقلت وانما سميت فلا يرد ان الدل لا يوافق لمثله ولا ما قاله السيد  
انه لو ارد ان تنفي الفعل مقصور على لشكلم لم يبق الفرق بين ما اقلت وانما اقلت  
بحسب المعنى وذلك لان في ما اقلت قصر القول من حيث الذي وفي ما اقلت  
قصر عدم القول فالاولى سالمة والثانية معدومة وسيجي في بيان عطف قوله والا  
فقد يأتي متعلق بذلك قال قدس سره هو حق \* اي بطرا الى السبب  
المقتضى لا فائدة التقديم الحصر والاعتماد فيها على الاستعانة فلا يرد انه يلزم من

ذلك ان يكون التقديم في نحو زيد عرف مبيدا لمخبر مع ان السكاكي رحمه الله لا يقول به لانه لا يكتفي في تحقق لشيء وجود مقتضى بل لابد من تحقق الشرط وارتفاع المانع \* قال قدس سره قاصدا بذلك \* اشارة الى انه لابد في افادته من القصد وكذلك في جميع المعاني المستفادة من الحالات المقتضية \* قال قدس سره في الامور العرفية \* بخلاف الامور العقلية فان وقوع الخطأ في معاني الجوامد اى الحقائق كثير \* قال قدس سره بل يكثر الخ \* فترك التعرض لافادة التقديم فيها الحصر لقلتها لعدم افادتها \* قال قدس سره وربما يصرح بهما \* كافي العطف والاستثناء \* قال قدس سره وعلى كل تقدير يكون تخصيص الخ \* لا يخفى ان التخصيص لا يتم له على النفي والاثبات ايسر له خصوصية بما ثبت له ولايمانى عنه وكذا تخصيص المضاف الى الفعل لانه انما يعرض له التخصيص باعتبار اتسابه الى شيء لا باعتباره في نفسه والانتساب اهم من ان يكون بطريق اثبوت او بطريق اسي نعم ان تخصيص الفعل يتبادر منه التخصيص من حيث الثبوت لكن ذلك لا يقتضي ان يجوز ان يراد منه تخصيص الفعل مطلقا بموتة المقام فالمراد بقول المصنف رحمه الله تخصيصه بالمسند المعنى تخصيصه مطلقا وما قيل ان محصول الاعتراض ان التخصيص بحسب الاصطلاح ينسب ابتدا الى من اثبت له الفعل المتعارف فيه لا الى من ينسب عنه فاما اساس اد التخصيص الى الماثل له هذا الفعل اعني غير المتكلم دون من ينسب عنه اعني المتكلم فمعه ان قولنا ما جاني القوم الاريدا لتخصيص نبي المعنى من القوم لا لتخصيص المعنى زيد فانه ثابت بالاشارة على التحقيق \* قال قدس سره وتاويله ان نفي الخ \* اى الكلام على حذف المصروف فيكون نفي الفعل ثابتا لمسند اليه دون غيره فيكون تخصيص الفعل بما ثبت له لكن ثبت يكون معينا شريفا لم يكن فرق بينهما فقلت واما ما قلت بحيث يكون معنى كل منهما تخصيص المسد اليه بثبوت المسد المعنى وانه انما يلزم عدم الفرق لو قلنا ان معنى تخصيصه ينسب الفعل لتخصيص المسد اليه ينسب الفعل في نفسه بان يكون عدم الفعل ثابتا له واما لو كان معناه تخصيص المسد اليه ينسب الفعل عنه بان يكون اسي عدمه دون غيره فالفرق باق لكون احدهما موحدة معدولة الحصول والثانية سانية وهذا هو الفرق اسي ميانى وبهذا ظهر دفع ما قيل من انه لا يلزم من عدم الفرق بينهما من حيث المعنى عدم الفرق بينهما مطلقا كيف وان ما انا قلت لا يستعمل الا لتخصيص واما ما قلت قد يستعمل للتخصيص وقد يستعمل لتقوى لان انقصود لزوم عدم الفرق بينهما من حيث المعنى لا مطلقا ( قوله

لأنه قد سبق عن المتكلم الرؤية المخالفة للفرق بين الوجه الذي ذكره الشارح رحمه الله تعالى والوجه الذي ذكره المصنف رحمه الله تعالى بـ شارح رحمه الله تعالى قال إن الباقي عام فيكون الأثبات عاما والمصنف رحمه الله تعالى قال إن الباقي أي ما يورد عليه النفي عام فيكون المثبت عاما يورد عليه النظر المذكور وهو أن لا نسلم المخ وسبأني أنه يمكن أرجاع كلام المصنف رحمه الله تعالى في ما حاربه بشارح رحمه الله (قوله واعتذر عنه) أي عن ترك لفظة كل قوله بدلا عن ما هو (بأن يكون مضمور الفاء وهذا احتراز عن أحد في محو قل هو الله أحد قال أصبه واحد بمعنى واحد يستعمل في الإيجاب مدونه (قوله لا مع كل لمح) وفيه لا يستعمل في الإيجاب أصلا وبهذا صرح في التلويح قال قدس سره على الاشتراك المعنوي \* بأن يراد من بصره أن مخاطبه المفهوم \* قال قدس سره بخلافه بقدر المشترك \* بأن انقصر المشترك على قول الصحيح يختص بدوى وهو معنى ما قبل من يصرف بالوحدة \* قال قدس سره على الاشتراك المعنوي \* بأن يراد من بصره أن مخاطبه ما يصدق عليه هذا المفهوم من الواحد والثلاثين والخصاصة (قوله وإذا كان المخ) مقدمة ثانية للاعتذار الثاني (قوله جائز في محو مخ) معنوية واحدة وهو ككون المخي عاما على ما سبق في كلام الشيخ فلا يرى ما توهم من أنه يجوز أن يكون الامتناع في هذه الصورة معنوية ~~بأن لا يصدق على ما هو~~ بعبارة أخرى (قوله وبهذا يجوز المخ) فمردد كرتنم أن لا يكون عن ذلك التقدير تخفا مع أن الشيخ صرح بالامتناع في كل ذكره وقعت في سبأني الباقي (قوله فأحصل المخ) أي حاصل النظر المورد على ما قاله المصنف رحمه الله يعني أنه بعد ظهور فساد حمل الكلام على ترك كل ولا اعتبارين منه كورين سار حاصل النظر المورد جازيا في كل ذكره وقعت في - في شاملا فقط أحد وغيره (قوله وتحقيقه المخ) أي تحقيق الخواص بـ تخصيص لمردد ما شئني أي قدس سره عليه كقصر السلب الكلّي على المتكلم لا يستلزم تخصيص المزمع وقصره عليه كقصر السلب الجزئي على المتكلم ليعيد أن يخصه وهو لا يجب بـ سلبه بـ سلبه المذكور فبهم الله لـ كذا نقل عن الشارح رحمه الله تعالى (قوله وقال به من العلامة المخ) عطف على قوله قال المصنف رحمه الله تعالى ولفظ مضمود من عن كلامه مع أنه عن الوجه الذي احتاربه الشارح رحمه الله تعالى في - في من كلامه بعض المحققين والرد عليه بقوله هذه هي الكلمات الدائرة \* قال قدس سره وإن كان في رؤية واقعة على أحد لا يعينه المخ به أن المفهوم المصريح من ما مارأيت الأحاد



وما نأرايت احدا في رؤية واحد لا بعينه والمفهوم التزام من كل منهما في  
الرؤية عن فرد فرد في غير في القصر المفهوم الصريح كاد كره الشارح رحمه الله  
تعالى يقتضي كلا الكلامين ثبوت رؤية واحد لا بعينه لغير المتكلم ولا استحالته فيه  
فيصح كلاهما وان اعتبر مفهوم الاتراحي لا يصح كلاهما لاستلزامهما المحال فلا  
فرق لان يقدر ان السكك الواقعة في سياق الذي موضوعه بالوضع النوعي للعموم  
كما صرح به في تلويح فيكون في الرؤية عن فرد فرد مفهومه الصريح بخلاف  
لفظ الاحد الواقع في سياق ان في فان عمومه عقلي لارم لمفهومه الصريح فلا يعتبر  
في القصر - قال قدس سره فيبقى عموم في الرؤية الخ فيه انه يجوز ان يكون  
لللمعة في رؤية واحد لا بعينه لان يقال المقصود في القصر رد خطأ المخاطب  
في الفاعل فلا ينعرض لبعض الاعلى الوجه الذي علمه المخاطب ولا يؤدي الى اختلاف  
العرض (قوله عدمه هي انكشاف الخ) اي النظر اذ ورد على المصنف رحمه الله  
تعالى وان لفظ كل سقط من قلم السامع والاعتذار ان واعتراض بعض المحققين واما  
تحقيق العلامة فيقول جيد معنى على الفرق على ما يسمى (قوله هو متقاربة)  
اذ حاصل النظر ان ما نأرايت احدا بعيد اختصاص المتكلم بثبوت السلب الكلّي  
فلا يكون لغير السلب الكلّي فيكون هو لا يستلزم اثبات الابطال الكلّي الذي هو  
المحال وحاصل يمحط به كل ولا يدارس انه ليس لاختصاص السلب الكلّي  
بل لاختصاص رفع الابطال الكلّي وحاصل اعتراض بعض المحققين انه لما كان  
بعيد اختصاص المتكلم بالسلب الكلّي يكون رد الاعتقاد المخاطب بثبوت السلب  
الكلّي لغيره اما بالامر او بالمرارة وهو ليس محال انما العمل اعتقاد الابطال  
الكلّي ولا شك اي متى جميع ما ذكر على ان ما نأرايت احدا بعيد اختصاص المتكلم  
بالسلب الكلّي بمعنى ثبوت السلب الكلّي له دون غيره ومشاؤه عدم الفرق بين ما  
نأرايت احدا وبين ما نأرايت احدا المقيّد لاختصاص المتكلم بالسلب الكلّي  
هو الثاني دون الاول فان الاولى سالبة معناه انما في رؤية واحدة واحدا  
من الناس لا غير فيجب تقتضي القصر ان يدعي عن المتكلم رؤية واحد من الناس  
وان ثبت لغيره تلك الرؤية العامة وان يعتقد المخاطب فيه ان رؤية واحد واحد واقع  
من المتكلم اما لا مراد او بالمرارة صيبا في اصل الفعل محطّا في نسبتها اليه وكلا  
الامرين من ثبوت الرؤية العامة لغير واعتقاد المخاطب وقوعها محال فلا يصح  
ما نأرايت احدا والثانية موجبة معدومة المحمول معناه انما في رؤية  
واحد واحد من الناس لا غير فيجب يقتضي القصر ان يثبت للمتكلم عدم رؤية

واحد واحد من الناس اعني السلب الكلّي وان ينشأ ذلك لسلب الكلّي من غيره  
وان يعتقد المحاطب ان ذلك السلب الكلّي واقع من غير انكمام احد مفردا او مع  
الشركة مصيافي اصل الفعل محطنا في نسبتة او يعبرو كذا لامرين من عدم ثبوت  
السلب الكلّي للغير واعتقاد المحاطب ثبوته للغير ممكن وهذا هو الذي عليه مدار  
النظر والاعتذار والاعتراض هذا وادنا تحققت ان ما ان رأيت احدا بعدتني رؤية  
واحد واحد عن التكلم وثبوتها لغيره كذلك يقول المص رح في الايضاح ان المنق  
هو الرؤية الواقعة على كل احدا ان اراد به ان ما ورد عليه النبي هو الرؤية العامة  
كما هو الظاهر فهو ظاهر الطلاق وان اراد ان الحاصل بعدور ودائي هو الرؤية  
العامة المقتبة فهو حق ويؤيده انه قال في بيان معنى ما انقست افاد النبي الفعل عند  
وثبوته لا يعبرو يكون ما كره مذكر الشارح رحمة الله تعالى بعينه وان دفع الاعتراض  
عنه ايضا هذا ما وجدته الخاطر العليل والطر الكليل والله امر بحقيقة الحال  
(قوله لم يصح ان يكون النبي عاما) اي يكون في الكلام المنق عموم لا ان  
ما ورد عليه النبي لا يصح ان يكون عامنا دليس في الامثلة المذكورة ما ورد  
عليه النبي عاما (قوله ان تكون) اي ذلك الاساس (قوله عدا اعتمد اح)  
بيان لافرق بين ما ان رأيت احدا وانا ما رأيت احدا (قوله ولا يصح في هذا المقام  
الح) صلب على قوله فلا بد وان تقول له انا ما كنت شعرا ما هو على قوله تقول في ان  
تقول (قوله ولم يقل احدا) رد على ما قاله بعض المحققين معترض على العلامة  
وهو ما يفهم من حاصل الظاهر ان ذكر حيث قال وتخصيصه بكم يقتضي ان  
لا يكون غيره بهذه الصفة اهي يحتمل ان لا يصدق على غيره لمر احدا (قوله  
لا يقتضي ان يكون الح) سواء اعتبر الاستثناء من الاثبات فلا يكون ريد مصر وما  
لشككم ولا للغير او من النبي فيكون ريد مصر وما لشككم ولا يكون مصر و للغير ويكون  
مفاد التقديم القصر باعتبار جبرتي الجملة اعني في صرب من مدار ريد وثبوت صرب  
ريد اي ما انصرت سوى ريد بل عبري وانا ضرت ريد لا عبري كما افاده السيد  
في شرح المفاتيح ولا يجوز ان يكون قصر مجموع الجريين اعتبار الجزء الاول فقط  
او اخره الثاني فقط لانه يستلزم الخلاف بين المتكلم والمحدث في نفس وهو يفي  
مقتضى التقديم وعلى التفسيرين يقتضي التقديم ان يكون غيرك قد صرب كل احد  
سوى ريد وهو محال فاقبل ان هذا التعليل مني على اعتبار الاستثناء من الاثبات  
ليس بمستقيم (قوله لان المستثنى منه مقدم) لانه يجب دخول المستثنى فيه  
بقينا في الاستثناء المفرغ وما ذلك الا اعشار عمومه واستغراقه لجميع افراد جنس

المستثنى فان غير الاستثناء من الاثبات فلا بد من تقدير كل احد فيكون ما ورد عليه  
 الذي عام ويذكر بمقتضى التقديم ان يكون المثبت للغير عاما وان اعتبر الاستثناء من النفي  
 فلا بد ان يكون الذي عما يصحح الاستثناء فيكون الاثبات ايضا عاما وعموم النفي  
 واثبات يستلزم عموم النفي والمثبت فيصح قوله فيجب ان يكون في المثبت كذلك  
 اي عاما على كلا التقديرين وبصحح الاشارة بقوله لما تقدم فانه نقل بالمعنى لما في الايضاح  
 من قوله وقد سبق ان يثبت التقديم بثبوته امير المذكور هو مائى عن المذكور فلا بد  
 ما توهم من ان ما تقدم هو ان التقديم يعيدنى العمل عن المذكور وثبوته للغير ان كان عاما  
 فعام وان خاص فصلا من ان اسبق ان كان عاما يكون اما كذلك فانه منى على ان قوله  
 لما تقدم اشارة الى ما ذكره شارح رحمه الله تعالى بقوله فالتقديم يعيدنى العمل عن المذكور  
 وثبوته للغير على الوجه الذى بيحه من العموم والخصوص على انه اوسم انه  
 اشارة اليه فقد عرفت بان عموم النفي والاثبات يستلزم عموم النفي والمثبت بما حررناك  
 ظهر انه لا بد من ذلك فظهر المورد في ما ان رأيت احدا من الاما سلم ان الذى صرب  
 كل احد سوى ريد حتى يكون املت للغير كذلك بل الى ضرب احد من سواء  
 لانه لا بد من تقدير اسبقنى مع عام اما قبل اسبقى او بعد اسبقى فقدر حتى التدرج حتى  
 يسهل ذلك مع جميع الشكوك حتى عرفت لا نظري (قوله وفي هذا الخ) اى  
 في التعديل المذكور انما قول من الابيه اخ اشارة الى الرد لانه يخالف السكاكى رحمه الله  
 الا فيما يقصد فيه الرد وكون الرد المذكور دليل اشبهين مد كور الى الايضاح  
 صريح بالايضا ان يكون في التعلق المذكور اشارة اليه وما قيل ان في قول المص رحمه الله  
 تعالى ولهذا اشارة الى الرد فان تقديم لفظ لهذا بعد اخصر منى ان حلة الامتناع  
 مذكورة لا ما ذكره اشبهين فليس شى لان كلمة هذا في المس اشارة الى كون التقديم  
 مقبدا للتخصيص ولا خصوصية بل دليل مصرف رحمه الله تعالى فان دليل الشبهين  
 ايضا منى على كون تقديم مقبدا للتخصيص (قوله فان نقض النفي الخ) تحليل  
 الشبهين يختص بما اذا اعتبر الاستثناء من اسبق بخلاف ما ذكره المص رحمه الله  
 تعالى فانه كما عرفت (قوله لان سلم ان الخ) وانما ذلك اذا لم يستثن على ما هو  
 قياس الاستثناءات مرة فان محوما ضربت الاريد لا يقتضى ان لا يكون زيد  
 مصرودا بوسطة عموم مصربت فان احكم بالنفي بعد الاستثناء وكذلك هما  
 الحكم منى الصرب عن المسد اليه بعد الاستثناء وحلاصة الجواب ان صورة التقديم  
 لا تنافس على سائر الاستثناءات المفارقة فان مقتضى التقديم ان يكون الفعل المذكور  
 بعينه اى مع جميع قيوده المذكورة مسلم اشرفت بخلاف سائر الاستثناءات المفارقة

كأية العلامة (قوله لاني الفعل) كافي سائر الاستثناءات المرفوعة (قوله ان  
التقديم الخ) يعني ان مقتضى التقديم ذلك لانه يقتضي ان يكون المسطرة في الفاعل  
فقط فن الوهم ما قبل ان هذا البيان يقتضي اعتبار الاستثناء مرتين يلزم كون زيد  
مضروبا للتكلم وعدم كونه مضروبا له ولا يقدم على ذلك (قوله الى ضرب  
معين) اي مقيد بالاستثناء بل الى مطلق الضرب فيجوز ان يكون متفيا باعتبار  
البعض ممتنا باعتبار البعض الآخر فلا تناقض (قوله لا يضرب بحوز ان يكون الخ)  
يعني كانه يتأتى التوفيق في ما ضربت الازيدا باعتبار تعدد الصرب بحوز اعتبار  
تعدد الصرب ههنا ان يقال اصل الكلام ما ضربت انا الازيدا فيكون نفي الصرب  
محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد ثم قدم اليقيد بالخصيص في الجزء الاول  
فقط بان جاء التكلم عن نفسه واثبت لغيره (٧) فلا يكون زيد مضروبا بهذا الصرب  
بل مضروبا بصرب آخر فلا تناقض (قوله المنقضى بالآخ) يعني لا يمكن القول  
ههنا بتعدد الصرب لان المنقضى بالآخ الصرب المعين الذي وقعت المسطرة فيه  
وهو ضرب من عدا زيدا وذلك لان المنقضى بالآخ الصرب المذكور قبله والمذكور  
قبله بمقتضى التقديم هو الضرب المعين اعي ضرب من عدا زيدا وذاك انقضى نفي  
ضرب من عدا زيدا باخراج زيد منه يكون زيد مضروبا بذلك الضرب فيلزم  
التناقض وبما علم من ان المذكور قبله بمقتضى التقديم الخ المدح ما قبل ان هذا الكلام  
انما يتم لو كان ما انا ضربت قبل قوله الازيدا اشارة الى نفي ضرب من سوى زيد  
ويكون المنقضى بالآخ ضرب من سوى زيد لكن الاشارة الى نفي ضرب من  
سوى زيد بتمام الكلام وان المنقضى بالآخ الصرب المطبق لان في التقديم اشارة  
الى نفي ضرب من سوى زيد كما لا يخفى (قوله وعدى ان قوهم بقض الخ)  
هذه ان هذا الاعتراض ليس له ورود اصلا لان مقصود التبيين من تجميع  
عدم صحة ما انا ضربت الازيدا على ان التقديم بعد التخصيص ان من نمرات المادة  
التقديم تخصيص الاستدلال بالنفي وغيره ان لا يصح متي من هذا النفي لاستلزام  
نقض ذلك ادنى بالاتناقض بخلاف ما ضربت الازيدا به يصح الاستثناء على  
ما حققه العلامة فاداجل الاستثناء فيه من الاثبات لا من ادنى فقد ثبت مدعا ههنا من انه  
لا يصح الاستثناء من هذا النفي (قوله فيقول ان لى لم يوجه الخ) قال السيد السند  
في شرح المفتاح وقد سها في ذلك اما لاولا فلانه ادعى في ما رأيت احدا ان الرؤية  
مستفيدة على وجه العموم في المفعول فيجب ان تكون ثابتة لا غير كذلك واسالم يكن الفعل  
معتبرا بالقياس الى المفعول وكان النفي مقتضرا على لغة ههنا فيصح ذلك الادعاء وكان

٧ فلا يكون زيد مضروبا  
بهذا الضرب ومضروبا  
بضرب آخر فلا تناقض  
نسخة

اللام هذه ثبوت رؤية احد من الناس لاثبوت رؤية كل احد منهم فكانه قيل  
رؤية احد من الناس سنية على ثبوت لغيري وامانا فلان الاثبات في ما مضى  
الازيد ليس بعام لان بقدر احد لا يرى انه يحترز ايضا ان يقال ما مضى  
الازيد اقلية ولا زيادة ولا صحيح يستثنى منه الا ان يقدر مع احد لفظة كل بما على  
انه في الاثبات لا يستعمل الامة وهو مردود عنه والجواب عن الاول ان عبارة  
الشارح رحمه الله ظاهرة فيما ذكره لكن مراده بقوله ان النبي لم توجه الى الفعل  
اصلا انه ليس المقصود على هذا لتقرير بي العمل بمعنى انه لم يتحقق في الخارج ليكون  
الازيد اقصا بذلك سبي ويكون المعنى ليس ضرب احد صادر عن الاضرب زيد  
بل المقصود هو ان يكون التكلم فاعل الفعل المدحكور وامامهم النبي في سياق  
على التقديرين لان اسكرة واقعة في سياق النبي على كليهما الا يرى انه لا فرق بين  
ان يقال ليس ضرب احد متحقق مني سوى زيد وبين ان يقال لست ضارب احد  
سوى زيد بل يرى في كون النبي عاميهما انما الفرق في ان الاول لبي العمل بمعنى  
عدم تحققه والثاني سبي الفعل بمعنى عدم كون القائل فاعلا له وتندبر وعن الثاني  
بوجهي الاول ان لا يكون الاستثناء من الاثبات انما يلزم من كلامهم في توجيه  
ان تقديم الضمير والا حرف انتهى يقتضي ان لا يكون زيد مصرو ما حيث قالوا مثل  
هذا الكلام انما يكون لرد خطأ في فاعل فعل معين مقرر هو الضرب لغير زيد لكن  
فاعله غيري لانه لا يكون مضروفاً له واميرك هذا هو ان يكون الضرب الواقع  
على من صدر به اميل اقررا انما هي ان الاستثناء من الاثبات لامن النبي فحصل  
اعتراض الشرح رحمه الله بكم باجتماع الضرب الواقع على من صدر به اميل  
مقرر اجتمع الاستثناء من الاثبات لامن النبي ولا يكون من انتقاص النبي بل في شيء  
النسائي انه لا موجب لكون المستثنى من احد بل المستثنى منه في انفرغ عام  
من جنس المستثنى منه كان او مضربا فوجب ان يكون المستثنى منه كل احد كما  
ان المستثنى منه في قرأت لا يوم ~~مكدا~~ كل يوم على انك قد صرحت في الجواب  
عن الاعتراض الاول بانى انتعية لضرب احد بعيد عموم احد والاثبات لا غير  
يجب ان يكون على طي في هاست لغير ضرب كل احد الازيد ( قوله والمعنى  
ان اولي ايج) يشير الى ان قوله ان اولي حرف سبي شرط محذوف الجراء اعني هو بعيد  
التخصيص فبعد اي من غير احتمال لا تقوى ومجموع الشرطيتين بيان للجملة السابقة  
عليهما اعني وقدر يقدم بعد تخصيصه بخبر الفعلي ولذا ترك العاطف في قوله ان اولي  
الح و ليس حرفا مدلا عليه قوله وقد يقدم انما ادلا معنى لقولنا ان اولي المستند اليه

حرف النفي فقد يقدم ليميد تخصيصه بالخبر الفعلي لأن المقصود به أن ولي السبب إليه  
 المقدم حرف النفي فهو للتخصيص فقط لأنه أن ولي مقدم للتخصيص ولأن إفادة  
 التخصيص غير مختص بالصورة الأولى فإني أنه معصوف على مجموع قوله وقد  
 يقدم ليميد تخصيصه بالخبر الفعلي أن ولي حرف سعي ليس شيء (قوله وإن لم يل حرف  
 أنفي الخ) وما قيل أن ههنا احتمال آخر وهو أن يكون سبب إليه بعد النفي مع فصل  
 لا بد من التعرض له فدفعه أن الكلام في باب أحوال سبب إليه بالقياس إلى السبب  
 لا بالقياس إلى متعلقاته فإنه يبحث آخر سبب والفصل بحرف راء للتأكيد نحو ما أن  
 أصله هو كعدم الفصل وقد يقال أنه غير موقع في كلام السلف أو قليل هذا تركه  
 (قوله والدال صريحاً ومطابقة الخ) لأنه من صير صفة وهي أن دمج الشهادة أي  
 يحصل بالدال عليه صريحاً ومطابقة (قوله لعوى حكيم) لم يدل لتقوية الحكم  
 مع أن مناسبة لفظ التخصيص يقتضي دلالة عامة لما هو مشهور في بينهم (قوله وكذا  
 إذا كان الخ) عطف على معصوف أي هذا إذا كان الفعل منتهياً وإشارته بكذا البيان  
 أنه كور في ما سبقت وفي هو عطى الخليل لأنه عند عدم الولي فتخصيص والتعوى  
 حتى يرد أن المذكور مما سبق لم يكن مختص بما إذا كان متيناً فلا يخص به إذا  
 الكلام (قوله ولم يثل المصنف رحمه الله به إلى الخ) أي لم يرد التمثيل إلا بالقوى  
 لأنه لم يرد مثال التخصيص فإن المثال أنه كور من الخ لهما (قوله في الكذب)  
 لأنه متعلق بالذم المدلول عليه لفظ المحكوم فالعنى أنه حكم عليه في الكذب  
 هو الصمير لا غير الصمير أي ليس غير الصمير محكوم عليه وليس معه وليس غير  
 الصمير موصوفاً في الكذب (قوله فلتأمل) حتى يبين الفرق بين التخصيص  
 في الكذب استتخصيص الآيات وفي أن لا تكذب تخصيص الآيات (قوله ومن أراد  
 فت الخ) أي إذا لم يكن فاعل معصوف أو كان ولم يردم يكن ههنا تخصيص ورد حذف  
 فيعلم بذلك أن التخصيص فيجاء كمر مستعد من تقديمه عن المعصوف وأما من صمير  
 الشأن وقد قلت ظرفاً له ويجب حمله وانما في وجوبه شارة في وجوبه فمقدم  
 ويكون تامة وفاعله أن مع سببه لدى هو وجود وحده أي عند السامع وقد وقع  
 صفة سعي وفي بعض النسخ ما أو وجد ههنا وقوله فتخصيصه على يكون وقوله غير  
 مشوب حال من السعي قيل فيه سماحة لأن ما يشوب هذه الأمور هيئته عن الذي  
 هو المؤكد لا للسعي وقوله صحيح جواب أدائه (قوله لأنه محسب لا شوب) لو حود  
 الفاعل المعصوف فيهما والتفاوت بالتقديم والتأخير فعلى هذا محسب الشدة قوله ابتداء

وقوله غير مشوب (ع) بين الواقع وان لم يرق بين اناسيت وسعيت اعدام صحة  
 وقوع الاول اثناء دون من محلات توحيد العلامة قال محط القامدة فيه قوله غير  
 مشوب انشور ايج ودكر فوبه اثناء بين للواقع وبداعهم الحكم في اناسيت اى سواء  
 كان في الابتداء او لا في الابد . فانه مشوب بخور اوسهوا وبيان اما من السامع  
 او من المتكلم قال قدس سره اورد مع دفع لتوهم الاطالة في عبارة الشرح ما  
 يترك له لا غير وبطل امت ت كيد الحكم عليه سى الكذب وهو النصير من  
 غير محور وسهوا وسين في الحكم يعنى ان مقصوده من ايراده وتفسيره الاشارة الى  
 تحقيق عاره المفتاح وان ورد في حيا المفتاح اشارة الى ان منشأ عدم الفرق بين  
 الكلامين عدم الفرق بين تخصيص لاسات وتخصيص الثبوت ولذا امر بالتدر  
 وافندى به الشارح رحمه الله تعالى قال قدس سره على ما يقتضيه كلامه  
 حيث فسر السهوا بعدم الدروس كان في لشهور عبارة عن روال العلوم عن المدركة  
 (قوله كان محار) بناء على ان المعنى الثانى هو المعانى الحقيقية بعد السهوا حتى  
 يلحق الكلام بمعانيها وسواءات الحوائيات اجمع والمعنى الاول من لوازمها قال  
 قدس سره وحمل قوله غير مشوب انشور فوبه انه صرح بانه حال من وجود السعى  
 اى معدياته واحتماله ليد جود السعى غير منه . وبتحور الخ وانما احره في ان  
 العرض التنبيه على ان محط عبادة هو هذا القيد دون قيد الابتداء ولذا تعرض  
 لبيان حال اناسيت في لابتداء ولا في الابتداء ولم يتعرض لبيان حال سعيت انا  
 لا في الابتداء لان قيد الانشاء ليس الواقع (قوله كان تجوز) لم يقل كان  
 محاراً على طبق ما سبق لعدم ستمل المعنى من المحط وصلا عن كونه في غير معاد بل  
 فيه تحور بالمعنى العموى حيث سب الفعل لا الغير بانسائلة وعدم المبالاة فلا يرد مقابل  
 ان كونه تحورا يابى كونه لرد اخصاً فان المحذور لا يقال له انه محذور قوله من  
 التفصيل المذكور) من قوله سولى يذهب لانتعصیل المذكور بقوله ولا فقد يأتى  
 الخ لانه قال في الايضاح هو كنهه اى المعنى على معرف بلفظ التوكيد (قوله  
 تخصيص الجنس) اى ما من غير والكثير على ما هو المعنى الشائع عندهم ولذا صح  
 وقوع السكره منه فانه في معنى تخصيص بالصفة (قوله ولم يدر جنسه) اى تردد  
 فيه ولذا فسر به هو ارحم امرأه فيكون قصر تعين (قوله او اعتقد به امرأه)  
 فيكون قصر قلب وفي احصر اشارة الى انه لا يبحث لقصر الافراد (قوله بشرط  
 ان يقصد الخ) اما ان يقصد شى مهم فان يحمل الثبوت فيها على التعظيم

وسعيت

او تهويل او غير ذلك لم يعد التقوى ولا تخصيص سوي من اسما من التكبير  
 الخ (قوله ولا يكون للخصيص منه) لا يبعد تخصيص ادليس  
 هالك تقديم معوى ليهود منه التخصيص ويرد عليه بخوار استدلاله من التقديم  
 ينطى كاديب به انكشف في قوله تعالى (لله بسط الورق) كذا في شرح  
 مفتاح الشر في وله ان يقول ان تقديم النطق تكفيه الاصله (قوله ما فراق  
 الحكم بين تصور الثالث) اي النكرة مخور من عرف ومهر المعرفة مخور من  
 عرف والمصر نحو هو عرف في ان الحكم في الاول تخصيص وفي الثاني التقوى  
 وفي الثالث محتملها (قوله على سبيل المظلم) لا يحى ان كتاب لاحتمال المرحوح  
 من غير ضرورة وهو اعتد التقديم والتأخير في المظهر اعراف على انه فعل معنى  
 في مقابلة ارايح اعني الحمل على الابتداء كاستدوم فله حكم به لا يتقل التخصيص  
 وركاب في نفسه محتمله ويرتكب في رجل عرف لاجل الضرورة فلا يبق هذا  
 في المفتح وشرحه من ان مخور من عرف يحمل الاصلين اكن لا على السواء  
 كهو عرف (قوله ان جاز تقدير كونه الخ) ذكر الخوار شرطاً على حدة مع  
 التقدير يستلزمه كيلا يحمل التعديل على مجرد الغرض والتخصيص المذكور هو له  
 ولا الخ فان قل قد مر ان السكاكي رحمه الله تعالى فائق بتخصيص في نحو (ما انت  
 عليا بغير) مع انه لا يتصور فيه انه بعد اعتد التقديم والتأخير يكون علامة معويا  
 احب السيد عنه في شرحه لافتتاح بان الصفة بعد في تستقل مع فاعلها كلاما  
 فمار ان يقال ما عزز انت على ان يكون انت تأكيده تستقر ثم يقدم ويدخل الباء  
 على عزز بعد عديم انت وجعله متداً وجه بحث ان الصفة مدالي ان تستقل  
 كلاما اذا كانت رافعة لظاهر والحوار يقال هذه الصفة في المعنى كالعقل  
 ولانتم بصاحبه كلاما ولا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا ينفي ولا يجمع من عليه  
 الرضى فانت عزز في الحقيقة بمعنى ما انت عززت بعد اعتبار التقديم والتأخير  
 بصير المسد اليه فاعلا معويا وهذا كالصفة التي هي صلة الانتم واللام او يقال  
 اراد بكونه فاعلا معويا ان لا يكون فاعلا عظيم لانه مانع من اعتبار التقديم  
 والتأخير لان يكون تانها وبعد اعتبار تأخير انت في ما انت عدا بغير لا ينبغي  
 كونه فاعلا لفظيا لجواز كونه متداً لما تقر به د هبقت معردا جاز الوحيان  
 (قوله مخور به قام) اي المظهر المعرف (قوله لما سكره) من به بزم تقديم لعل  
 النطق وهو لا يجوز (قوله واخرجه الخ) شارة في الاستاء بالمعنى التقوى  
 في اخرج السكاكي رحمه الله تعالى المسكر عن حكم اقادة التقوى فان اخرجه



عن عدم حوار التأخير فيه من جملة بدلا عن التصغير المستكن و رتكب الوجه  
 المسند (قوله وهذا معنى قوله أخ) أي المراد بالاستثناء المعنى اللغوي والاخراج  
 من حكم افتادة لتقوى والاخراج عن صانعه ظلمي واستثنى السكاكي رحمه الله  
 تعالى الذكر عن حكم افتادة لتقوى باخراجه عن عدم حوار التأخير بجعله بدلا  
 من التصغير وابدل لذكر ابي لا يبعد الحكم عليه حال تكثيره فانه المحتاج الى اعتبار  
 التخصيص واما لذكر الذي صحح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير نحو  
 ضرورة نكاح وكوكب بعض - عذو (و حو به و مشد ناضرة) الى غير ذلك فلا حاجة  
 الى اعداد التخصيص فيه بتقديم و تأخير ولا يعبره (قوله ثلثا ينفي التخصيص)  
 أي الصحيح لو قوع الكرة مشدأ ادلا ب له ههنا سوى التقديم او الحصر اذ لا سبب  
 للحصر سوى تدبر كونه مؤخر او هذا السبب السابق واللاحق (قوله و اذا انشئ  
 التخصيص الخ) أي التخصيص الصحيح او الحصر لم يصح كونه مشدأ وفيه  
 اشارة الى ان قوله بخلاف مروي متعلق بما بعدهم من الكلام السابق وليس متعلفا  
 بقوله لا يفتي التخصيص او قوله ادلا ب الخ ادلا ب معنى لقولنا بخلاف المروي  
 فان التخصيص فيه غير متف او سبب التخصيص فيه محقق سوى التقديم (قوله  
 من غير هذا الاعتبار البعيد) أي حمل اصحير المهم فاصل الفعل ثم ابدال المظهر  
 منه فانه قليل في كثرتهم سيما الابدان من المستتر والايه تحتمل وجوه احر من كون  
 التو و علامه جمع هذه وكون الذين منصوبا او مرفوعا على الدم وان يكون  
 مشدأ بعدم عليه بحر (قوله ثم قال) كنه ثم هما وفي جميع ماضي لمجرد الترتيب  
 في الذكر والتدريج في مدرج الارتقاء وذكر ما هو الاول ثم الاول دون  
 اعتبار الترتيب والعدد بين مدرج المدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الرمان كما فيما  
 نحن فيه فان قوب لسكاكي رح ارا لا يمنع مانع متصل بين التخصيص والاستثناء  
 (قوله لا يمنع من التخصيص مع) توطئة لبيان اساء التخصيص في قولهم  
 تراهم دانات و ب وجه سويق ولا يكون التخصيص مشروطا بعدم المانع من  
 بين منس عن لبيان (قوله د ظهور احر الخ) لان الهرير صوت الكلب عند  
 تأذيه ومجرده عن مؤبه (قوله و ادفع صرح الخ) متعلق بمحذوف أي لزم طلب  
 وجدله و دفع صرح لانه كنه ذكره التدرج رحمه الله تعالى في شرح المفتاح وقد  
 يصل اخرى دبحري ا ب و بعه به في الحركة والسكون وعدد احروف فادخل  
 الف في حواه كافي قوله تعالى (فادعيتوا بالشهادة فواثك عدالة هم الكادون)  
 (قوله فالوجه تصحيح الخ) نجه عبه انهم جعلوا التخصيص في قولهم تراهم

فتحي

رب مقادير لا تقطيع شأنه في العباد و ذقيد لا عور حتى انحصص عليه  
 قد جسد يكون واحدا الى انحصص بالوصف ولا يكون وجه آخر محتمل لوقوع  
 متداكرة مع انهم اوردوه باله كرى انحصص (بوجه عديد) و به ان كون  
 التقيد بالوصف مفيدا عند ملحق الحكم بما لا يصح المحصر الواقع في كلام الائمة عالم  
 بت ان الائمة يقولون مفهوم لو سمعوا سنة خلافة بهم لا يثبت ان السكاكي رحمه  
 الله تعالى رحمه ان الائمة قائلون به ثم رر على هذا الوجه ان الصحيح للائداء هو اعتبار  
 الوصف بكون المحصر واما ذلك لا بد من قول في تصحيح شذائعه شرنا وياه ما اوردنا  
 الا شررت ما يعني وهو الصريح بالوصف واحد ما يعني وهو المحصر (قوله  
 ي في يذهب اليه الخ) لما كان المذكور سابقا هو اذهب فقد ولا معنى للظرف فيه  
 اشار بلفظ وخرج الى ان يذهب الى يذهب نحو و لم يرد ان يخرج به عليه  
 و ما به ان المحصر المتقدم تحت انحصص والتموى والمصدر المعروف لا يحتفل  
 الا القوي والمكر لا يحتفل لا انحصص و ختار به ان يصير تحت التقديم لانه  
 فاعل معوي فان اخر التقديم صكن للتخصيص والافلاكية والمظهر المعروف  
 بحكم التقديم لانه فاعل اعطى الامر نكاح و حده و لا بد من ضرورة له لو حود شرط  
 صحة الابتداء فلا يصدر الله بخلاف شكر فان فيه ضرورة ويركب ذلك الوجه  
 البعيد لان مع مانع والمصنف رحمه الله تعالى مع اول الاحتمال الفاعل المعوي  
 دور الامطى وثانيا تحقيق الضرورة في اسكر وثالث وجود مانع في الدل المذكور  
 والبع الاول متوجه والثاني و ثالث ليس بشئ كما يحسن (قوله لا يفلح الخ)  
 توجيه باختيار الشق الثاني (قوله بوجه) لعدم معنى دور لفاعل (قوله لا يفلح  
 ثالث) اي عدم احتمال الفاعل التقديم بوجه و لا يرم ماد كرت من صفة بدون  
 الفاعل لجواز اقامة الصير مقامه مقارنا بالسمع وقوة ونحوه الخ) جواب سؤال  
 وهو ان يقال عدم احتمال الفاعل لتقديم هذا الخ لا لا يحتفل الفاعل بخلاف  
 التبع فانه يحتتم ولذا يعدم (قوله تحكم) ادله عينة غير لارمه أدت الفاعل  
 كانه صيغة فاعل تحكم (قوله فان قلت الخ) توجيه باختيار الشق الاول ولما لم يكن  
 في عبارة افتتاح اشارة الى ان الصير في ناقلة ورحل في رجل حدى متدا على ما بين  
 صبه النظر فيه حل صاحب التوجيه كلامه على انهم يوافقون ما عرفت ان السكاكي  
 رحمه الله يجوز ذلك وان كان قوله انتم المجهول وحيث ان جوابه لا يمكن حتى  
 كلام السكاكي رحمه الله عليه لانه مكارنة محضة (بوجه ليس متدا) عند السكاكي

رحمه الله قبله صرح بان ارتكاب التوحيد البعيد في رحل حاشي لغوات شرط  
 الايمان وكيف يفتن به بدل اصطلاحه معه وكذا الكلام في غيره اقول عبارة  
 انفسه هكذا فلا يرتكب اي الوجه البعيد عندنا عرف لكونه على شرط المتدبر  
 وان ارتكب عن شكر لغوات شرطه بدل على انه يرتكب في المكر لادب  
 الوجه البعيد عند شرط صحة الايمان واما ان ارتكاب ذلك الوجه البعيد لصحة الايمان  
 قدس في كلامه اشعر به ان ادخول ان يكون ارتكابه ليكون تالفا مقدما ثم يرد  
 عليه ما اوردته اسبق في شرح لغات من ان هذا التوجيه منافي لما ذكره السكاكي  
 رحمه الله في اوائل الفصل مع من رجو عليك ورحمة الله السلام يلزم ان يكون عديم  
 التدبر وان لا يسوعه الا به تقديم والتأخير (قوله قائم هذا) اي في انما يشور حل جاء في  
 وهو اجاب ان ليس بسبب بل بنبأ (قوله واما تقديم الخ) تعرض له المقصود  
 ما في فانه يحس فيه من هذا القبيل والافالائق تناسق من حوار تقديم المعطوف  
 بالاحرف الخمسة في ضرورة اشعر على المتبوع فطال تعرض لجميع الاحتمالات  
 الحاصلة منه فاعود بذكره فتناسق (قوله ثم لانسم الخ) عطفت على مدخول  
 اراي و مراد لاسم الخ (قوله ولا تدبر القديم) الاظهر لولا تقدير التأخير  
 التدبر ان تأخير لا تقديم ووجه صحة ان المراد من التقديم القسم المتدبر منه وهو  
 ما اورد في الاسفل من حواشيه قدم ولا ثالث من عرض هذا التقديم انه هو لغرض  
 التأخير تدبر (قوله لا يقبل الخ) انما بل مقدمة الموعظة كما يدل عليه قوله  
 ولابد منه بدل مع ابطال السند يعني ان التكبير انما يدل على اضرار معنى  
 رائد على الحدس به صيرورة ولا به ما خصروا الحصر لا يستند الا من تقدير التقديم  
 ادلا مقبده هم سواء قبل ان يخص من يتقن لولا اعتبار التقديم \* فان قدس سره  
 هذا كلامه بعد عرفات من تخصيص في ان يجوز حله على مقتضى الانتداء وعلى  
 الحصر بل في سبب الانتداء لما ذكره قدس سره \* فان قدس سره فالاولى \*  
 فان ذلك لا يمكن في جواب لتفسير صحيح الا ان لاولي الاستيفاء (قوله  
 قد ذكرنا الخ) مع تحصر المستند من كلمة في قوله والحصر انما يستند  
 من تقدير تقديم حوار استندته من الوصف الانتداء على الوجوب مبالغة في قوة  
 السند (قوله ولا يوجد ككثرة) اي كلامه صحت افتتاح حيث ربه امتناع  
 تقدير التأخير انما يخص كرهه بوصف فهو من ان الحصر مستند من الوصف  
 لا سبب في كونه في كلامه وبين كلام الاثمة حيث ما اولوه بما هو دأب الاشر  
 كما هو عليه (قوله من حواش الخ) صواب من قوله لا بد من الخ اي لا يقبل

في جواب مع انصف رجه لله على انه كرم به من الجواب هذا (قوله كان  
 شيخ مع) ريد مع انصف رجه لله في وقول شيخ حجة على السكاكي رجه الله  
 في انه امر حوج انه في هذا امر كما صرح به في ندرج قبل هذا على ان يحمل الظير  
 و ليس على اطلاقها اي ما يكون في الواقع فيجوز ان يرد شره راجع لاجير لان  
 الجير الواقع في هذا امر ليس المراد الشر والجر رتبة ان الكلب وجهه انه على  
 تقدير حمله ما عني الواقع لا معنى للعصر ايضا لان الهر برسوة الغير المعتاد على ما في  
 التمهيد وغيره وذلك ينشأ به ويحشى منه سوء ولا يكون الاشر او هو مسلم عند العرب  
 كما صرح به اماصل السكاكي في شرحه والتحقيق ان صحة العصر وعدمها مبني على  
 معنى الهر ير فالكان مع اماصل العير المعتاد لا صحة له اذ هو معلوم عندهم انه من امارات  
 وقوع الشر وان كان معناه الصوت على في هذه الزم محضى هو قد يكون خير او قد  
 يكون شر انصح العصر ويمكن ان يقال في وجهه مع انصف رجه الله وصحة كلام  
 الشيخ ان مقصودهم ان العصر حقيق وليس اصد حتى يكون ردا لا اعتدادا بما ط  
 ان الهر قد يكون خيرا وهذا اقرب الى كلام الشيخ حيث اعتبر العصر مع قطع  
 نظر عن حال المخاطب قبل هذا من نصرت لرجل قوى تدركه الهر في حادثة  
 وفي الغاموس انه نصرت في تنهوا امارات الشر ويحمله لما سمع قوله هربا اشع  
 من طارق شره قال ذلك نعتا بغير اصد ومعه اي ما هربا من الاشر  
 انتهى ومن هذا ظهر ان الشر والجر ليس بالنسبة الى الكلب وان العصر ليس  
 بالنسبة الى الجير ان الى ه ير الشر مطلق (قوله ثم قال) عصب على فان الاول  
 او الثاني وقد عرفت ان ثم في جميع المواضع لحر الزم في الذكر والتدرج في مدارج  
 الارتقاء ولا يلزم ان يكون الثاني بعد الاول في الرتب بل يمكن ان يكون مقدم كقوله  
 ان من سادتم ساد ابوه ثم قدس قدس ذلك حده فلا يرد بقوله ويقرب الخ مقدم  
 على بين التخصيص في كلام المصنف وبما قيل انه لترتيب في الاحكام لا يتبعه  
 الطبع السليم اذ لا فائدة في ذلك (قوله ويقرب الخ) يعنى ان في هو قام معاين غير  
 شبهة ويريد قائم به تقوم مع شبهة عدمه فيكون قريبا منه في افاضة التقوى واما قال  
 مر هو قام مع ان الماسد ريد قام لفظ وهو ظاهر ومعنى لانه نص في التقوى عدمه  
 باعتبار القرب اليه اولى من اعتبار اقرب من معاين محتمل للتخصيص بصفاته بوجه  
 ان ريد قائم ايضا بمحمل التخصيص لان ما كور في كلامه قل قوله ويقرب بيان  
 التقوى في العصر المعدم (قوله لم ينفذ في العصب الخ) اي في كون ما جرى

عليه محذور مشترك وحيث وفي الاحوال الثلاث التي استحقها عند الاجراء على موصوفه  
 ( قوله وهذا معنى قوله وشبهه ) لا ينبغي ان يستفاد من كلام السكاكي رحمه الله  
 تعالى ان مشابته ما حذر بواسطة عدم التفاوت بسبب تخصصه في التقوى وعدم كونه  
 نظيره فانما سبب الكلام ان يجعل راجلا في دلائل يقربه لامعطوف على قلب كما اختاره  
 الشرح رحمه الله تعالى عن الاستفاد من كلامه هو انه مشابه له لانه جعله مشابها له كما  
 يدل عنه نصه جعل وجهه على بيان المشابهة لا بساغة المقام ( قوله على انه معقول معه )  
 ومصاحبه اما معنى و يعامل فيه بمعنى العلية المستفادة من الامام اي طلال القرب  
 بالتصميم مع الشبه واما الصمير فالصمير بمعنى الاشتغال اي لاشتغاله عن الضمير مع الشبه  
 ( قوله مقارنة في تقوى ) في توح السبب المقارنة القصد في الامور ومهاذبه في البيع  
 مقارنة وفي بعض النسخ مقربة مساو وعلى التفسيرين اندفع ما قال السيد  
 ان الالف واحد ما شور تقوى لان المقربة كالقرب شتن على امرين ( قوله  
 ولا تسمى ما فيه من احكام ) يدل عنه وجهان احدهما حمل الواو السى اصله  
 المعطوف معنى مع والثاني حمل قوله وشبهه تمللا بانه غير مدكور وهو ان ليس  
 به كمال تقوى وكلامه ليس بشئ لان الواو بمعنى مع كثير في الكلام الا انه لكونه  
 محذورا يحتاج الى العزلة وهي حذو المعنى فحمل جعله اضافة ليس بصا في كون العلة  
 مجموع الامرين بخلاف كونه معنى مع وعدم كمال التقوى مدكور ضمنا كشوت  
 اصل تقوى ومجموعهما معنى تقرب مع كل مجموع الامرين وقيل لانه يلزم ان  
 يكون التصميم متمما بامر من احدهم لفظ وهو الصمير والثاني معنى اعني المشابهة  
 وانه ان اصمير في رد قائم سوى وهو معنى حقيقة لفظ حكما وان التضمن هما معنى  
 الاشتغال والاشتغال في شبيهه معناه ان لا يتم على تقدير كون مصاحبه التصميم  
 وقيل لان المعول معه سمي عند سبويه وفيه انه ذكر في التفسيرين وغيره ان  
 التصحيح انما يكون معه قد سمي وقيل ان مدحول الواو معنى مع يكون مقصودا  
 فاسمه ومصاحبه غير مقصود فاسمه بل تابع فيها وفيه ان اكثر امثله لا يجرى  
 فيه ذلك نحو انجي استواء الله واحشة وسرت والنيل وحشت وطلوع الشمس  
 كذب والواو فيه معنى مع وهي لتصاحبه فتدخل على التابع نحو جاد الامر مع  
 او بر وقد دخل على اشروع نحو ان مع العسر يسرا وفي الفصل شرطه ان  
 يكون الفعل مشتركا به ورفاعل فعل ( قوله ليكون او صحح ) فيه ان المعطوف  
 هو كل واحد منهم بخلاف كونه بمعنى مع فانه نص في كون

المجموع الحجوم غلة له وهو المقصود (قوله حيث اعراب الخ) اي جعل مخرجا  
 يختلف في الاحوال الثالث مع تحمله للضمير فلو عوّل معه مخرجه لكان مديب  
 مخرجا محلا لا لفظا فهو صرف في ريد عرف وانما قلنا انه مخرج مع ضمير لان الاعراب  
 التي جرى عليها اعراب تستحقه مع الضمير لانه المركب مع حرف ترك يتحقق معه  
 عامله فان اخرج او الصفقة متلاقان مع الضمير وانما في مدره فلا يتحقق الاعراب  
 لعدم تحقق عامله فلو لم اندمع الضمير في حكم امره نحو فانه وصرى بخلاف  
 نصرت في ريد بصرت فانه يستحق لرفع موزن الضمير لاحل عامله لهوى والاعراب  
 التي يستحقه مع الضمير محلى ومن راء ن اخرج والصفة هو فاء وحده لا مع فاعله  
 لانه ان يقول ان الحرف او الصفة هو حرف وحده دون فاعله ودلت لا يقره من له شقة  
 من غير الاعراب وقد وهم ان نحو فاء في جملة مسببة مع اعراب اعراب ادى استحقته  
 على حرثها الاول اعني فاء وليس بشيء لانه في حكم المفرد اخرج الاعراب على حرثه  
 الاول لعدم قابلية باقي الاجراء في الرصي لا هم من فوه اي في معنى مفرد لان معانها  
 م م فامس الحجة مقام المفرد وادب مؤداة واعرب ما قبل الاعراب فمها وهو لجره  
 الاوا اعراب المفرد الذي قامت مقامه وما قبل ان لسا لا رم نعم الجملة وانتهى للمرور  
 لا لرم اعراب الملام فلا يرم من عدم كونه حله عن كونه مديب فوه لا لم يستدل  
 بانه اجملة على انتهاء البناء بل على شبهه بالخطي فامر من عدم الحكم بكونه حله وعدم  
 بانه (قوله نحو ريد عارف ابوه) الا انه لو رداستد بكون كلامه ما والمقصود بالتثنية  
 عارف ابوه (قوله اي جعل فاعلا عارف الخ) لا انضمم به مسدا الى الضمير اكثر  
 ولا شرا كهما في عدم الاسناد اليه (قوله ادلا حاص هذا الخ) لانه ادسدا الى الظاهر  
 فلا وجه لتثنيته وجعله كالفعل ولا حاجة الى جعل اعرده بالتثنية وانصا الافراد  
 ههنا في مقابلة اجملة كذا كر سابقا في مقابلة التثنية والجمع (قوله ويري) في التثنية  
 الرؤية والراية قد بين ودانسي وبدانسي وانضمم تحت لتكلم العلوم والمجهول  
 الثالث (قوله لفظ مثل وصير) حصصه لانه كر لانه مستعملان في كلامهم وانفاس  
 يختصي ان يكون ما هو مجعها كاسماء والمعارب واشياء واظير كذا (قوله مثل  
 الامر جعل على الادهم والاشبه فانه لم يقصد ان يخص حدا مثله (قوله  
 وعيري كثر الخ) فانه معلوم انه لم يرد ادب حد من وصفه فانه يجمع ونماه  
 ان فالتوا جئوا او حدثوا شحموا (قوله كافي قلنا مثل لا يوجد) مثال في اي  
 كافي في قولنا الخ فان المقصود في مثل اصحاب ط (قوله عيري حي) قال تقديم

قد دللنا عليها فخصيصا يصح ان يشبه بسياسة المتقدم فيكون كلا حكمي النفي  
 واثبات مفهومهما من المنطوق ولا يكون احدهما كناية عن الآخر تقدير فانه قد خفي  
 على بعض من صرح وجعله من قبيل الكناية في النسبة اي عالم احسن كما في عبري  
 كثر عوفي في الحكم عليه بان يراد منه مقايير معين اشتهر بوصف مقايير المتكلم  
 لان لا تلت احكامه فمما ان يتصل اي موزومه اعني نفي الجناية عن نفسه فانه  
 وهو عريف مقصود الشاعر كلا الحكمين من غير ان يجعل احدهما وريثة  
 للآخر ولا معصود اشرح رحمه الله تعالى تمثيل المني لاني كليل عليه قوله  
 في التقديم ليس كاللازم الخ (قوله من غير ارادة الخ) اي عدم التصريح على  
 ما يسهل من الامور ولاح والمراد بغير المحاطب المعين كما يفصح عنه عبارة  
 الانصاح وانه صرح بشرح رحمه الله تعالى في شرح الفتح طلمي من غير ارادة  
 عدم التصريح بمعين بغير المحاطب وذا ان لا يراد المعين اصلا كما في ذلك لا يوجد  
 وعبري حتى على احد لاخته بين او يراد المعين ولم يصرح به فان يكنى عن ذلك  
 المعين يدل وبعبر لا يشتهر ارميه او ان يجعل الاصافة للعهد وعلى التقدير الثالث  
 لا يبرم تقديمه الى والغير فانه مع ما بين ان التعريض بالمعنى الاصطلاحي غير  
 متفق في معنى من لاخته لثلاث ثلث لكون الكلام موجها الى المتل والغير بطريق  
 الاستدلال وان يريد به المعنى المعقوف فهو عما يتحقق على تقدير ارادة المتل معين  
 او غير معين بطريق كونه في الحكم عليه واما اذا اريد المتل والغير مطلق  
 او اراد المعين بالاصافة فلهذا فلا ضرورة في محاسن على كثير من الفصلاء (قوله  
 في غير محال) فجميعا بغير المحاطب للاشارة الى ان الغير في المتل ليس مقابلا  
 له بل كافي قوته بظاهره وغيره واللتان الواجب ان يقال من غير ارادة التعريض  
 في استنباط غيره من لاخته من لائل وغيره ان وليس له او بشر ان يكون  
 محال معقوف محال وغيره محال متعلقا بغيره حتى يراد ان الغير في غيرك لا يخص  
 بغيره فمحال فاصوب محال او غير محذور بمثلا او غيره (قوله حل كونه) الخ  
 وهو حرف مسعر وقع محالا من قولك المضاف اليه المحو وصحح لانه يمكن اطلاقه  
 على ما في عدم محال واحذره لرجايه لفظة المحاطب في القول دون احو  
 وحوار ان يكون محالا من حو ويكون ذكر المحاطب بطريق التمثيل (قوله اي  
 صرح به من ذلك) ان كونه مشتقا بغير ارادة التعريض يلزمه ان لا يكون مشتقا  
 من ارادة التعريض كما في عبري محذوع وعبري فعل كذا اي انما لا يتخذ وانما عمله  
 وهو انما هو الوجه يعقوب سابق ان الفهم اذ لا تكلف به وقال السيد في شرحه لفتح

ان كلمة غير بمعنى لا اى من ان لا ارادة التعريض و بمره لا يكون ناشئ من ارادة  
 التعريض و فيه صرف لفظ غير عن معناه مع كونه مدحول حرف الجر و قد من  
 رتبة في الاشب لكونه في معنى البى كانه قد لا من ارادة التعريض و غير وقوع حال  
 من قولك اى حال كونه غيردى ارادة التعريض اى ليس مراد به التعريض و كذا  
 ضربى من غير ذنب اى ضربى صريحا معتر الذى دسوقيه ربه من في الانات  
 تاويل الى و حذف المضاف و عدم سبق الهمزة اليه (قوله ههنا معام آخر) اى غير  
 انه داله (قوله يستعمل فيه غير على سبيل الكنية) كما يستعمل مسداله كذا  
 قال قدس سره على معنى اشهر اخ و قد يطبق عليه باعتبار الاضافة العهدية فيجند  
 ليس في الكلام كناية لافى الحكم و لافى المحكوم عليه لكون كل منهما مصرحاً به و لا  
 تعرض صا بذلك الا ان قال قدس سره كذا في تعريف صا اخ كانه من ذلك  
 الشخص المعروف بما تلتك لا يحل غير العين ففهم منه طريق حسان بمودة اياه  
 انك يحل كما يفهم من لست انا بزان بطريق التعريض كور مخاطب ر سا قال قدس  
 سره بالاسان غير معين كذا اذ لا معنى للتعريض غير لخص كذا قال قدس سره و لا  
 مخاطب كذا لا يعدم الجمل و هو ظاهر و لا يخفى كذا قال قدس سره و فيه بعد كذا  
 اذ لا مجال من وصف الشخص الغير المعروف بمائة الخطاب بعدم الجمل قد وقع الى  
 تعرض الخطاب بالخص اما الاتصال من وصف الممنون مختلف بعدم الجمل بل يحل الخطاب  
 بعيد فان السابق الى الفهم منه عدم اتصافه بالجمل كذا قال قدس سره كما يفهم من سياق  
 اخ كذا حيث قال و عليه قوله غيرى كذا كذا قدس سره قدس سره قدس سره قدس سره  
 عرض بواحد هذا فيصفه بانه يخرج من ارادته ليس من يمدح كذا قال قدس  
 سره دون الاطلاق كذا اى لم يكن التعريض موجودا حتى رادة الشئ و الغير مطلقا  
 كذا قال قدس سره كما يدل عليه كذا اى على وجود استعمال من الاطلاق كذا قال قدس  
 سره فيجوز التعيين كذا و الظاهر الاطلاق و خلاصة ما حصل من سطر و بانه ان  
 الاولى اسقاط لفظ التعريض في المتن ضمن جميع الصور التى يستعمل لفظ المال و الغير  
 لا على سبيل الكناية و قد عرفت ثبوتها اياها سابقا فلا مزيد عليه كذا قال قدس  
 سره مؤكدا لئلا لا عرفت ان الاستعمال على سبيل الكناية لا يستعمل التعريض  
 الغير الخطاب و ان كان يحتمل التعريض بالخطاب قريب و بعيدا كذا قال قدس سره  
 و عرض بانه ليس مثله كذا لا يخفى ان مراده التعريض بغير عوض حكيم اى جرى  
 على المتن او الغير ايجابا او نفيا لا التعريض بعدم المنة و عبارة تفصح عنه



عارة الاصح قول قدس سره اللهم الا ان يقال الخ استثناء من قوله ان لا يكون  
 الاستعمال عريضي كقول قدس سره لا معنى للتعريض في الغيرية الخ اي اذا  
 انه في نظر الغير انما هو كالمصطوب او المتكلم لا يحتمل التعدد كما في الامثلة المذكورة ( قوله  
 اعون من الاعاء ) وسمي عمل التعصيل من باب الافعال فاسمى حدسيه وقيل سماعي  
 لان العون على ما قيل لا اله الا هو على ما في الغاموس لكن وقع في شرح التسهيل  
 لتصريه فاعلم بعض الكتب انه مصدر ( قوله اعون على آيات الحكم الخ ) فيه دفع  
 مر على قوله ترى هذه كالملازم من ان المحط ان كان منكرا او مترددا فقد علموا واحدا  
 او حسن وان كان حاله فنقدت في غير جائز وحاصل الدفع ان التقديم ليس المقصود  
 منه تقوية الحكم بل قد يكونه اعون على ما هو المراد من لفظة مثل وغير من افادة  
 الحكم على وجه اسع ان يكون الحكم المذكور ابلغ ليس للرد اذ لم يقل احدا ان  
 قولنا رد اسد فرد على محض ومعنى كون التقديم اعون ان لفظ مثل وغير مع  
 التقديم اعون من غير ان المراد به مع التأخير لان التقديم اعون من التأخير اذ لا  
 ينافي في التأخير ( قوله لا اله الا هو الخ ) متعلق بقوله لا اله الا هو ان معنى التشبه  
 اشهر بعدم لا روده بخلاف التأخير لان التأخير واقع على الدرة لا اله الا هو لا استعمال  
 على خلاف التقديم اصلا كما بين عليه كلام السمع ( قوله هل وقد يقدم ) او او  
 من المحكي وهي امثلة على ما في كلام الفاضل اول الاستيفاف وما قيل انه  
 مدفوف هي مقول قول عند الظاهر عطف التلقين كما يقال سأ كرمك فقول وردنا  
 اي قل وردنا فليس شيئا اذ لا معنى لتلقين هذا القائل للشيخ بهذا الكلام وانما  
 لا يصر في قول عند الظاهر وقد يقدم المسند اليه لتحصيله فانه لا عمل ان يكون  
 هو لعطف التلقين ( قوله المسور بكل الخ ) وما يجري مجراه في افادة العموم لجميع  
 الافراد وانما شرط ان يكون مفروفا بكل اسلوب يمكن كذلك لا يجب تقديمه بخلاف  
 ما يقع ولم يتم رد عدم قوت العموم وكذلك اذ لم يكن المسند مقروفا بحرف النفي  
 لا يجب تقديمه بخلاف كل انسان وكل انسان قائم لذلك العلة بعينها لكن في ثمره  
 حر وهو ان يكون اسد به بحيث لو احر كان فاعلا بخلاف قولك كل انسان  
 لم يتم انوه فانه لا يوجب العموم بوقيل لم يتم ان كل انسان ( قوله لانه ذال الخ ) دلالة  
 تقتضي على تقتضي ليس بينة مترتبة على التقديم وان اريد قصد الدلالة كان  
 علة عدم مقتضى ان كان عبارة من نفس الخصوصية فالعبارة على ظاهره  
 وان كان عبارة عن كلام المشتمل عليها فالهني لان المسند اليه المسور بكل ذال

على العموم أي شموله لكل الأفراد (قوله بخلاف ما هو آخر -) كقوله كافي قوله  
على (مثل ما لكم تفتنون) ولو شرطية حرأوه قوله فانه يعيدني الحكم أحسن من  
وقوع الاسميه جواب لو كافي المعنى ومحدوف اسم بحر كافي لوصف أي لم يرد على  
عموم وقوله فانه تعليل له وانما لم يقل بخلاف ذلك غير نصيب على بيان محالة حكمي  
التقديم والتأخير (قوله من جملة الأفراد) أي رفع الایجاب سكتي لا يبقى عن الكل  
اجموع على كل المضاف الى الكثرة للعموم كل فرد لا عموم لكل (قوله يعيد عموم السلب  
كان عموم السلب مستلزم بالسلب للعموم رتبة ادناه لخصر بخلاف سلب العموم فانه  
لا يستلزم عموم السلب فاورده بطريق الخصر (قوله مجموع) أي لا يستلزم استتماله  
في التأكد فانه مشروط بان يكون مضافا الى الصمير غير محدد من هو اس الاصطيف (قوله  
في اصل الدعوى) أي كون تقديم السلب اليه السور بكل للعموم السلب وانه خير سلب  
معموم (قوله بالاستعمال) أي باستعمال السلب كذا في الاستعمال ليس الملقه (قوله  
بين السلب) أي السلب الداعي للوضع على هذا الطريق (قوله هي فيها) جملة  
مستأنفة لا يثبت كونها معملة (قوله لا حرف السباح) ههنا حذف نقص للفرق بين  
له قوله والسالبة كما تقر في موضعك كذا جري في لم يعم السلب ايضا مع انه سالكه على  
ما يحى والتحقيق ان الحكم ان كان سلب الزائد هي حالية وان كان رتبه السلب هي  
ههنا له في انسان لم يعم له كان اخر جملة مشتملة على الصمير يكون للعموم مجموع مشمول  
الجملة اصبى سلب القيام المنسوب الى الفاعل فيكون الحكم على متناه لا يثبت وفي لم يعم  
انسان سلب نسبة القيام عن انسان فيكون سالبة وهو ظاهر هذا هو المستفاد مما ذكره  
انفاصل الطوسي في شرح الاشارات ومافله صاحب الحاشيات انه لا استفاد من قول  
زيد قام لا الحكم بقيام زيد كافي قولنا قام زيد و لقول من شكوم به في الاون هو  
مجموع الفعل والفاعل فذلك امر آخر لا يتعلق به منعي ونحو غيره المحصلة صيغة  
فاعلتهم ان الفاعل لا يتقدم على الفعل فيس شيء لان لفرق بين تكلامي متحقق  
في العرب النسخ حيث يستعملون الاول للتقوى دون الثاني وانما لا تكرر لاجل دماهد  
التقوى كيف والقاعدة المذكورة انما اخذوه من استعمالهم في طريق بين القولين  
واستلوا به قول الكوفي به محوار تقديم الفاعل وسجى بين ذلك في بحث التقوى  
(قوله ولهذا الخ) أي لاجل ان الواقع كذلك جعلت معذرة موحدة والافكوها  
سائلة محصلة ايضا مثبت لدعواه بل هو اظهر لعدم الاحتياج الى قوله لان

الموحدة المندوبة محمود في قوة السادة الجريئة وما قبل ان الضمير المرجع الى  
 ذكره كصرح به في الرصي فالضمير الذي في لم يقم في المعنى مكررة واقعة في سباق  
 الى مقيد محمود السبب هو كان بعد دخول كل له يلزم ترجيح التأكييد على التأسيس  
 فليس شيء من عموم ضمير يستلزم مخالفة الرابع المرجع فلا يكون تاما نحو هذا  
 رجل لا تعلم شيئا (قوله يكون معناه في القيام اخ) اي يحصل معناه والافعاء ثبوت انهاء  
 المصير لجنة الافراد واحتره لظهور بروم ترجيح التأكييد على التأسيس على هذا الوجه  
 (قوله معنى المصير لا يرد في صدق) بيان للواقع والافعاء ثبوت المدعى يكفي استلزام  
 الموحدة بعددته المسألة فقه (قوله وما كان اخ) اشارة الى وجه تعديل هذا الحكم بقوله  
 لورود موضوعه في سب في النفي وعدم تعديل كون الموحدة المهمة المعدولة المحمول  
 في قوة المسألة الجريئة فلا يرد ما قبل ان الحكم بان كل مهمة في قوة الجريئة لا ينافي  
 ان البعض في قوة التلبية لانه انما يرد لو كان معنى كلام الشارح رحمه الله تعالى انما كان  
 الحكم بان هذه المهمة في قوة التلبية معناه لقولهم ان المهمة في قوة الجريئة اشارة  
 الى بيته اخ كيف او ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى ليس وجه الجمع بينهم  
 (قوله لسبب المصير) اي ما عسر لارم معناه والافعاء الصريح ثبوت الاقوام  
 لما صدق عليه لاسان لكنه يستلزم السائلة الجريئة (قوله اي الى كل) وتابيت  
 الضمير لان اراد لفظة هل ذكره المصنف رحمه الله تعالى بحث لان المسد  
 اليه هو ما اصبف اليه كل وكل ليس كية اراد المسد اليه ولد الا يوصف بل المضاف اليه هو  
 فاقى عن اللجنة وعن كل ركل فرد لا يستفاد لان الاسناد الى ما اصبف اليه وادغام ذكره  
 لا يحري لو وضع لام الاستعراق في موضع كل لان ما عبيد في الصورتين الاسناد الى امر  
 واحد فاللام لكيد ما عبيد لاسناد وتقرير ما قول ما ذكره من ان المسد اليه هو ما اصبف  
 اليه كل ان اراد ان ذلك مسد اليه في المعنى فليس ولكن مراد المصنف رحمه الله تعالى  
 ان كلام مسد اليه في لفظه واداد انه المسد اليه في اللفظ ايضا فهو خلاف الواقع لان  
 المرفوع بالابتداء نعمه كل لا ما اصبف اليه ولذا يقال كل الرجال جاءني دون جأوني  
 واما ان ما ذكره لا يحري في حرف المستغرق فغير مصر اذ هو مانع بكفيه عدم جريان  
 الدليل على لروم ترجيح شاكيد على التأسيس في صورة اعني المسد اليه المسور بكل على  
 ان العمل وجهه في ذلك (قوله وما كان الخ) اشارة الى دفع ما يحتج ان الجواب السابق  
 من ان لهذا الجواب لان مقتضى السابق ان كلا في الصورتين تأسيس لانا كيد

و اقتضى من الحواريين كلاً من كيد لا فائدة من كيد المركب من رجوه وحلاصه  
 دفعه الى حوات بتسليم ما سمع في الاول وقدمه عليه المصنف رحمه الله تعالى في  
 فيصاح حيث قال وان سلما انه سمى تا كيدا مخ (قوله هو تا كيد لاصطلاحه)  
 كيد هو متداً فان يعيد تقرير كون ما ذكرت تا كيد اصطلاحاً ويست فصل  
 ليس قصر استد على المسند اليه مطلوباً هـ (قوله و حاصل) اي حاصل  
 لاخر من الثاني للمصنف رحمه الله تعالى (قوله لا يقض) اي في جواب هذا  
 اعتراض (قوله بطريق الاتراء لان مدلوله المتبع حسب كلّي) وهو يسلم  
 رفع الايجاب الكلّي (قوله فلا يكون) تا كيد لعدم انحرار لا يبي (قوله فان  
 شرط مخ) عادة هذا الشق مع انه معلوم من السؤال لاداة التسميم الذي علم  
 من قوله سواء جعل المخ (قوله لزم ان يكون كل في قوله مخ) لان الاول مدلول  
 رامي لقولنا قل انسان والثاني مدلول مطابق له على معنى يحمل لم يتم كل  
 انسان بزم الكيد (قوله لان دلالة قوله انسان لم يتم مخ) ودلّاه كل انسان  
 لم يتم بمربوط اشارة لان المفروض انه بعد دخول كل نحو جعل في العموم يلزم  
 من جميع الكيد على التأسيس (قوله دل الجواب) من اعتراض المصنف رحمه الله  
 تعالى (قوله وامداداً لحي عن حجة الاورد) اي لرفع الايجاب الكلّي على  
 وجه المختل للوجوه الثلاثة المذكورة و ليس ايراداً لوجه لمحصل التوجه الاخير  
 المذكور فيما سبق على ما فهم (قوله لا يقض المخ) مثلاً من سؤال ما هو المشهور  
 من ان السور لفظ دال على الكمية والجواب منى على التعميق من ان ما يهد كيد  
 اذا مر هو سور (قوله يجوز ان يكون هيئة معية) وكون سكرة الواقعة  
 في سياق الذي مسميه لعدم العموم كما في لارحل لارحل في كونه مصافي  
 عموم لادلالته عليه فاقيل كون هيئة القضية العموم لا يسميه يوم يصح  
 لجزئية وهو عموم ليس بشيء (قوله فلا يعمله مخ) لان سم الجنس لا يسمي  
 في مسم لا معرفة بالام او في حكمه من لاصقه او و (قوله لا قرب مخ)  
 لا قرب الاظهر ان يجعل قوله او معمولاً بتقدير الفعل معموده على حث وجموع  
 المعصومين فيدخل في حيز التي بناء على ان المتبادر منه ان تكون  
 معصومة بعدد ويحتمل التأخير على طهره اعني يندى سم من ان تكون  
 معمودة للفعل اسمي اولاً وكذا معمودة اسم من ان تكون مؤخره ولا يسمي  
 عموم وخصوص من وجه وكلمة اولئح الخاؤه قوله ما كل ما يعني المرء مثل لا تراق  
 لا خير عن معموليتها للفعل والامثلة المذكورة بعد قوله ومعموده مثله لا تراق المعمودية

ولا حتمية لهما وما قاله السيد من ان القول بالخصوص والعموم من وجه بعيد لم يعلم  
 وجه بعده فان كلمة او لاحد الامرين سواء جاز الاحتجاج بهما او لا وما ذكره  
 الشارح رحمه الله تعالى من تغيير التأخير عما اذا لم تكن معمولية للفعل المبني وان حصل  
 اشارة الكلية اليهما فصرف عن الظاهر وكذا ما ذكره السيد من تفسير الدخول  
 بذلك في غرضه واما ما كان اقرب الخ لا ينحى ان ماد كره من وجه الاقرب  
 مستفاد من كلام الشارح رحمه الله تعالى لا خفا حيث اورد كلمة الفاء اي اذا علمت  
 ان العطف على داحية او اخرت لا يتخلو عن تعسف من لزوم عطف الخاص مطلقا  
 او من وجه على العم فاذن ان يحصل عطف على اخرت ويخصص التأخير فاذ كره  
 السيد تكرار ثم انه يجب اسقاط قوله وكذا ان يفسر الدخول بالتأخير لفظا او رتبة  
 لانه بعينه معنى بدخول معناه قال قدس سره ولو قيل المراد الخ لا قرينة على  
 تخصيص الدخول بخلاف التأخير فان المثال قريبة على تخصيصه قال قدس سره مع  
 دلالة التامح لكونه اشارة صائفة التقديم او التأخير ويحتاج الى ان يفسر  
 قوله والاسم تكرار داحية ولا معمولية بخلاف ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى فان  
 جعل الصائفة اسما موصوفا بالدخول (قوله بما لا يتقدم معموله عليه) لانه يقتضي  
 اشارة كبرية الاستعمال بخلاف لموان ولا قاطعها يتخطاها العامل اعلم فلامتراجها  
 فاعامل بتغير معادى مسمى واصل فليكونها بقية سوف التي لا يتخطاها العامل واما  
 لا ذكر كثره لاسم حيث يقع من الحرف ومعموله نحو كبرت بلامال فتوسع فيها نحو از  
 عن ما اورد في بعضها (قوله وانما ثبوت الفعل) اي مدلوله وكذا قوله او الوصف  
 وقوله بما اصف اليه في الكلام توسع باقامة الدال معام المدلول فاندفع ما قيل انه ان اراد  
 بالمدلول المعين فلا ثبوت له لا على التجوز وان اراد به الحدث فلا حاجة الى قوله او  
 الوصف و مراد بالوصف او الوصف اسد الى كلمة كل فلا يراد بالقض بقوله ان كل  
 اسم متعدي و مراد بالصفة لانه لا يثبت ثبوت اصل الفعل بل ثبوت امر و مراد  
 بفعل اعني الخبر لان الافعال ان قصه ليست محسنة اليها بل هي قيود الاخبار المستندة  
 كما ينبغي (قوله او الوصف لدى جن الخ) اي الوصف الذي جعل خبرا عنها  
 او وصف الذي جعل مفعولا فيها فان يكون الوصف متدا وكلمة كل فاعلا له سادا  
 من راد و هذا الوصف وان كان محمولا في الحقيقة لكنهم جعلوه قسما من البتة  
 من راد كره (قوله وفيه نظر) اي في قوله لا يصلح الا حيث يراد ان يوصا كان  
 و بعض لم يكن فانه صريح في كلفة الحكم والجواب ان مقتضى الاستعمال دلالت الآيات

مصرورة عن الظاهر بدليل خارجي حتى لو لم يلاحظ بدليل كان مقادها سلب  
 العموم ولذا قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح الكشاف انه يعتبر النفي في الآيات  
 بعد دخول كل فلا يكون كلمة كل داحلة في حيز النفي حقيقة وان كانت داحلة  
 صورة فلا ينتقض الضابطة بها ( قوله وان يكن داحلة في حيز نفي ) هذا النفي  
 متوجه الى القيد فقط فيفيد ثبوت اصل النفي صدا عم النفي كل فرد ( قوله انصرفت  
 الصلوة ) اما الظاهر او العصر على ما رواه البصري ومسكدا في طي والقول بلها  
 احدي العشائين وهم نشأ من لفظ الحديث حيث وقع فيه احدي صلوتي العشاء  
 والمراد صلوتي وقت العشاء وهو من الروايات الى العروب ( قوله كل ذلك لم يكن )  
 فيه دليل على ان من قال ناسيا لم اقص وكان قد ضله نه غير كاذب كذا في الكرماني  
 فكلام الناسي ليس بمصدق ولا كاذب فيه وقبل المرد لم يكن في طي وهو الوجه  
 وقيل كناية عن لم اشعر ثم ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد ما عمل علا كثيرا  
 وتكلم عدا بما مر بي على صلوته وصلى ركعتين وسجد تسهوا فذل الاوراعى ان  
 التكلم عدا في الصلوة بما فيه مصلحة للصلوة لا يعيدها لكن في الاشكال بالعمل الكثير  
 وقيل ان الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم في ذلك التكلم  
 والعمل في حكم الناسي اما الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فلا اعتقاده لعرا من الصلوة  
 واما الصحابة رضي الله عنهم فظاهرهم انقصروا فيه انهم متذكرون بصلوة مترددون  
 في انه لم وقع الاكتفاء على ركعتين فكيف يقول انهم في حكم الناسي للصلوة على ان  
 عدم فساد الصلوة بالتكلم والعمل بما يشي في حق الناسي من هو في حكمه وقبل  
 ان هذه الواقعة كانت قبل حرمة التكلم في الصلوة وفيه حرمة التكلم كانت بمكة حين  
 نزل قوله تعالى قوموا لله قاتين على ما في الحديث وهذه الواقعة كانت في المدينة  
 لان راويه ابو هريرة رضي الله عنه وكان حاضرا في نعت الصلوة كما يد على لفظ  
 صلى بنار رسول الله صلى الله عليه وسلم احدي صلوتي عشاء فليس روايته عن صحابي  
 آخر بطريق الارسل الا ان يقال صلى بها حكاية لفظ صحابي آخر روى عنه ابو هريرة  
 مرسل او يقال المراد بصحير التكلم جماعة من صحبة رضي الله عنهم سوى ابي هريرة  
 او يقال انه كناية عن امر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه الوجوه وان كانت لا  
 تخلو عن تكلف لكنها تدفع الاشكال من غير ارتكاب امر لم يثبت في الشرع بخلاف  
 ما سبق وعندى ان الناء في تلك الواقعة كان بالوجه وهذا ظهر وامس ( قوله  
 من الذنوب ) اشارة الى ان النكرة اعني ذنوب العموم وان كان في الانبات ( قوله



لا ينبغي ان المبالغة انما تحصيل بحصر الجنس في الخصوص او اتحاده به ولا حصر  
 بها ودعوى الاتحاد انما ينفع على تقدير كون المخصوص حراً مستقلاً واما على  
 تقدير كونه مستقلاً فاللازم جن العام على اخص وهو لا يبعد المبالغة  
 (قوله اعني من غير تعيين خصلة) يشير الى ان المراد بالعموم الاطلاق (قوله  
 بالفاعل) اي انضمير المستتر (قوله في مثل نعم رحلا اسطون) ادا مبرر برجلا  
 (قوله للتأكيد) اي بجزا وان كان وضع ان ضمير رفع لا بهام (قوله در عها سيعون  
 دراما) على ان يكون المراد من در عها دراعها واما كان المراد منه مدرو عها  
 فالتميز على حقيقته (قوله ولم يسمع الخ) ثم يصح المصنف رحمه الله تعالى وما قيل  
 ان كلام المصنف رحمه الله تعالى مبني على القياس بوجه لفظي فوهم (قوله قلباء  
 تقديمه) واتما لزم كون الفاعل مهما مع تقدم المتدا لان تقدمه كالنادر بالنسبة  
 الى تأخره كذا في الرضوي (قوله ابو موسى الخ) حديث بن مسعود عن موسى والقدر رائلة  
 وقد صرح برأيه القدر في التسهيل والامني وهو المخصوص وكذا الحال في شرح الحلي  
 خالف وهذا هو الظاهر ادلا حذوف به والاسباب لقصور الشاعر من وصف المدح  
 كونه كريم الطرفين وما قيل ان حديث جرير بن موسى بزيادة الكفاء وكذا حالت  
 خبر شمع الحلي والمخصوص محدوف اعني هو ان فكاب لمصنف من غير داع اليه  
 وكذا ما قيل ان ابو موسى جبر مستدا محدوف اي حديث بن موسى والمقدمة الثانية  
 محدوفة اي و ابو موسى مدح ينتج من الشكل الاول حديث مدح وهو معنى  
 حديث بن سعد او ان ابو موسى مستدا محدوف الخراي بن موسى حديث ونصهما مع  
 المقدمة الثانية المحدوفة ينتج ما ذكر من الشكل الثالث فتكلف مردود وهرب من زيادة  
 الكفاء الى ما لا يرضى به الطبع المستقيم (قوله ليس تسد) يمكن ان يقال مراد  
 المصنف رحمه الله تعالى ليتكفي في دهر الب مع ما يقد بهما العلم بالصغير والعلم بالصغير  
 لا يحصر في سماع المفسر لجوار ان يعلم بالقربة وله به لذلك من قبل ليس صحيح  
 (قوله وصف الخ) اي ليس تأكيده كما سبق الى انهم دلا بجر للتأكيد ومعارضة  
 للموصوف بحمل الابهام المستفاد من التكرار على ان كان كانه قيل كما قيل كامل العقل  
 قال قدس سره لان اختصاص المسد له الخ فيس مراده من كونه عبارة  
 عنه انه يصدق عليه انه يدعي اي انه صدق ما يشي وهذا لا يقتضي عدم تعبيره به  
 واتحاده به مفهوم وكذا مراده من قوله ومعنى كونه يدعي انه ضد ما ينبغي انه  
 يصدق عليه هذا انفهوم فالوجه ان يقال المصدر من اختصاصه بحكم بدعي  
 ان يكون المحكوم به بدعي (قوله عطف على كل العبارة) لا على اختصاصه ولا على



العناية اذ التهمك عن لا نصرة مثلاً فيقتضى ايراد اسم الاشارة لا قصد كمال العناية  
بتميزه وان كان اسم الاشارة معيداً له وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث حصل  
التهمك داخل تحت كمال العينة مقابلاً للاختصاص بالحكم الدبيع (قوله لانه الذي  
يصعد اليه اخ) شارة اي به عرف الصمد لا فائدة لخصر المطلوب بخلاف احو  
فانه نكرة لانه الاصل في استخدام عدم ما يقتضي التعريف فتدبر فانه قد سها  
بعض السطرين و فرق بالعلم وعدم العلم وليس شئ فتأمن (قوله الا بالحكمة) اي  
المراد من الحق الحكمة انه صبة الى ارله وهي اشتغاله على صلاح المعاش والمعاد  
لانها حق ثابت في الواقع وتقدم الحذر واحتمور للمحصن قال القاضي ولعله اراد به  
نفي اعتناء البطلان به اول الامر و حرم (قوله ادخال الروح) الروح طهوف وكذا  
المهابة والمفهوم منها عرفه هو الحدة متى تكون في قلوب الساطرين من الملوك  
والسلاطين ولذا قال ترمذى تقوية وازدياداً بخلاف الروح فانه امر يحصل  
ويحدث من محاطتهم كذا في شرحه بفتح (قوله فرب رحم) يسكون ايم على  
اجراء الوصل بحرى الوقت كذا في شرحه بفتح (قوله اصي نقل الكلام الخ)  
عسر السكاكى رحمه الله اهم الاشارة بها التفسير فهو اشارة الى ما فهم صما  
من ايراد قوله تعالى (توكل على الله) ومن قوله آلهى عدد الله اصي من الاو وضع  
المظهر موضع المصير وفهم ضمياً انصاف قوله فتوكل على الله انه غير مختص بالمسند  
اليه والتصريح بما علم صمد يس من تكرار لما قيل انه لا فائدة لقوله غير مختص  
بالمسند اليه لاقى كلام المصنف رحمه الله تعالى ولا في كلام السكاكى رحمه الله تعالى  
لانه علم ذلك من قوله وعليه من غيره فتوكل على الله ليس شئ لان المفهوم صريحاً  
بما ذكر عدم اختصاص وضع المظهر موضع المصير لعدم اختصاص نقل الكلام  
من الحكاية الى العينة (قوله اي اسبق الخ) في الكلام حذف شريطة العقل  
او المشار اليه بهذا نقل المصنف وفي صمد النقل انطلق فيصيح ان النقل المخصوص  
غير مختص بالمسند اليه ما اعتبر التقيد واه غير مختص بهذا القدر ما عدا المطلق  
(قوله في العارة دنى تسامح) اما حذف او تحمل عدم اختصاصه من حيث  
كونه نقلاً لا من حيث خصوصه ولو لا التسامح لم يصح ادلا معنى لنفي اختصاص  
الشئ بعينه (قوله اوفق لقوله) باللام كافي السجدة المحضة والباء تصحيف في التاج  
الوفق صار وارشد باللام صفة له ووجه الاوفق ان التعميم في قوله بل كل من التكلم  
الخ لا يلائم التخصيص المستند من التوجيه الثاني اللهم الا ان يحمل كلمة بل على  
الاضراب عن هد به صودا عنى ان يكون وضع صمد عائب موضع التكلم الى الاعم

الابد الشامل له وتغيره ( قوله الاقسام ستة ) قيل ههنا اقسام اخر كالانفعال من  
التذكير الى التأنيث وبالعكس ومن الجمع الى المفرد وبالعكس ومن صيغة من الديرى لذوى  
العلم الى ما فان لم يجعل التثنية فليكن من ملحقاته وليس بشئ لان المبرعه وبها ليس واحد  
لان المذكر يخالف لثبوت بالذات وكذا الجمعة هو واحد وكذا ، ولو العلم لغير لولى  
العلم بخلاف الاقسام الستة فان المبرعه واحد ولاختلاف باعتبار الخطاب والعيبة  
والتكلم ٧ ( قوله ويحتمل الخ ) مطلق على زيادة ( فونه من اللغات الخ ) فى التاج  
الالتفات وانكر يستق و اراد الوالوا للاشارة الى اشتراكهما فى كونهما من الالتفات  
لان مجموعهما مأخوذ فى مفهومه اذ الوالوا لطلق الجمع لالتفة ( قوله على العلوم  
الثلاثة ) وكذا على المعاني واليار كما مر فى آخر المقدمة واختاره فى شرح الفتح لانه  
كاف فيها هو المقصود واختارهما لاختلافه على لثلاثة لانه اشهر منه \* قال قدس سره  
من حيث انه يشتمل \* اشتمال المفيد على ابعاد على بكنة عامة او خاصة هى خاصية  
التركيب فى الاقادة من علم المعاني \* قال قدس سره ومن حيث انه اراد الخ \* قاله  
من خلاف مقصي الظاهر وحلاف مقصي الباهر من باب الكناية كما مر تحقيقه لكن  
يكون حينئذ من جزئيات ما يبحث عنه فى علم البيان الامم مسألة الله اشار فى شرحه  
لله \* حيث قال وكونه من الاحراج لا على مقصي الله هو امد ربح تحت الكتابة لا  
يوجب كونه من مباحث البيان كما مر فى جزئيات المتدرجة تحت قواعد \* قال قدس  
سره ومن حيث انه يحس الخ \* اى حسا مرضيا يخص من اقتل الكلام من غير  
نظر الى ما يقتضى ابراده ( قوله من الدلالة ) اى صريح بقوله لانه صرح فلا ينافى  
حصول الدلالة على مدعاه فى طحاك وتذكرت لانه صرح بذلك فبهما وان اشار  
اليه بقوله فانتعت فى البيت واقام السيد هذه لدلالة ( قوله الان التصريح بان فى  
قوله ليلك التفاتا ادل على هذا المعنى ان اراد به الاعراض على الشارح رحمه الله  
فعالى بان الدلالة على مدعاه متحققة فى صير هذا انيت صافلا يكون وجه تخصيص  
المصنف رحمه الله تعالى بالذكر ولا وحده لان المراد بدلالة صريحه بقربة التعليل  
وان اراد بتحقيق كلام الشارح رحمه الله تعالى فهو مفسر \* قال قدس سره تذكرت  
الخ \* تمامه \* واصح ما فى وصلها قد تصبى \* ومعنى تذكرت ريثب ود كراك  
اياها تهيجك اى تثير حركتك ووحرك على مفردك وهو صادر منى من وصلها قد  
انقطع والكلام جبر ومعه تحسرو ويحزن على ما فات من الوصل \* قال قدس سره مع  
ان الرواية الخ \* اما قال ذلك لانه لو كان الرواية ما شككم يكون الالتفات فى تهيجك

(٧) ( قوله مراده )  
بأن معنى يحمل من المعاني  
الآية نفسه

من التكلم الى الخطاب ﴿ قال قدس سره الى غير ذلك من الايات ﴾ التي اوردها  
 امثلة للالتفات ﴿ قال قدس سره معمودا ﴾ من عمده المرض فرجه من حد ضرب  
 وابية الحركاية من سعد والواعيد مفعول ثان لا خلفك والكلام حبر ومعاد  
 تحسّر ﴿ قال قدس سره فلا يدل على المقصود ﴾ من عدم اشتراط سبق التعبير  
 في الالتفات لان المقدر كالمعقوف ( قوله وبهذا يشعراخ ) سيجي ما يشعر به  
 من كلام المصنف رحمه الله تعالى في الايضاح وبيان الاشعار وما يتعلق به فيما بعد  
 في بيان مثال الالتفات من تكلم ان الخطاب ( قوله لا ناسم الخ ) يعني ماد كروه  
 من الكنة العامة يقتضي عبر هذا القيد اعني كونه على خلاف مقتضى  
 الظاهر ويؤيده ارادهم لالتفات في مباحث اخراج الكلام لاعني مقتضى الظاهر  
 ( قوله نحو انريد وانت عمرو ) وفيما اذا حكم بالاسم الظاهر على ضمير التكلم  
 او المخاطب فالمرعاه لهما واحد ضرورة اتحاد المراد من انا وزيد مثلا وفيه  
 انتقال من التكلم الى العية وتعارى ذلك المسمى بالاعتبار فانه مدلول انه من حيث  
 انه يحكي عن نفسه ومدلول زيد من حيث انه علم له لا يوجب التعار في المعبر عنه  
 واللام يكن الالتهار في شيء من الصور الست ( قوله نحو باريدقم ) اي فيما اذا صر  
 اولا بالاسم المظهر ثم بضمير الخطاب على عكس السابق ( قوله وفي التزويل الخ )  
 كان المناسب ابرائه مما سبق لان فيه انتقالا من الخطاب الى العية اورده ههنا  
 للاشتراك في كون المظهر مسادي ( قوله لان الاسم المظهر طريق عية ) وان  
 عرض له الخطاب بسبب بدءه وانما كان حق الكلام بعد تمام المسادي الخطاب  
 ( قوله نحو يا من هو عالم ح ) المقصود منه التعبير عن الوصول المسادي في صلته  
 بطريق العية فانه انما من الخطاب الذي حصل للمسادي بحرف النداء الى  
 العية التي في بعده انه لا تعبر عنه بعد بصيغة خطاب كما في حق لانه داخل  
 بهذا الاعتبار في باريد لم لا به جمعهما في الدليل اختصارا ( قوله بعد تمام المسادي )  
 اذ لا خطاب قلها فالمسادي الموصوف والموصوف وان صاروا مخاطبين ظاهرا  
 بدحول حرف نداء بسبب بخصوص حقيقة لعدم تمامهما بدون الصلة والصفة  
 وكونهما معهما في حكم المفرد واذا اتى بهما سري الخطاب اليهما فيكون الاسلوب  
 قبل ذكر الصلة والصفة عية لان الاسماء الظواهر كلها عيب وبعد ذكرهما  
 يكون الاسلوب خطاب وكل من عية المستعدة من العدة والخطاب الذي يحيى  
 بعد ذكرهما مقتضى انه هرخلو، يعتبر كون التعبير الثاني على خلاف مقتضى  
 الظاهر دخل التعبير ان اعني لتعبر بالعدة والتعبر بالخطاب بعد ذكر الصلة والصفة

في الالتفات لكون الاول انتم لا من الخطاب الى نصية والشي من القية الى الخطاب  
 فقدمه فانه دقيق وتماما كما ظهر ان ما في شرح المفتاح اثر في مراده لا بعد ان  
 يحمل مثل انما الذي سمعني واست الذي اختلفني ونحو يوم صلوا واثم قوم يجهلون  
 من الالتفات من القية الى التكلم والخطاب وتعه بعض الباطنيين ببدال التعبير  
 انما يحصل بمجموع الوصول والصلة لا بالوصول وحده حتى يصح ان يقال انه  
 انتقل من تعبير الى تعبير آخر (قوله فيج ابح) الحكيم يفتح فيج وبالرد مردود فانه  
 وقع في حديث سيد المرسلين وحاتم البشير وهو الصحيح من تكلم بالضاد لموات الله  
 وسلامه عليه روى حبر من مطم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في حجة اسماءنا  
 محمد وحمد وانا الذي لدى محمد والله في الكفر والخر الذي يحشر الناس على  
 قدمي وانا العاقب متفق عليه وهن من حيويه من الذي تعمل على الخطاب  
 وهو امام الصوفيين كذا في شرح الكشف المشع طبع في تفسير قوله تعالى  
 (انما نكروا ام كره من المعاني) والحق في الرضى من ان الوصول  
 او الوصول اذ كان حبرا من متكلم حرا ان يكون له انية عشو هو الا كثر وچار  
 ان يكون متكلما حلا على المعنى وكذا في لسان المحققين الذي قلنا او هو الاكثر  
 او قلت كذا حلا على المعنى والناظر في قوله لو لم يصح لم يحوره وكان الكتابة  
 في اختيار هذا الاسم ورد استماع اكثر الدلالة على احتجاب منه بمصنوع الصلة  
 وانه مما لا يخفى على احد حاله بخلاف ما ورد صير نصيبه بدل على الاخبار  
 بتجاهد مع الشخص النصف بمصنوع الصلة مثلا لو قلنا في انما الذي سمعني في حدة  
 انما الذي سمعته امه حيدة كان له انما الذي سمعته بمصنوع الخطاب يكونه مسمى  
 بذلك الاسم وقس على ذلك الحديث المذكور (قوله بعض مدكرنا) وهو المذكور  
 بقوله منها نحو انما زيد وانت عمرو بخلاف ما ذكر بقوله ومنها نحو انما زيد  
 وبقوله ومنها تكرير الطريق على التعبيرين فيهما في جلتين (قوله تطاول ليلك)  
 بفتح الكاف وان كان خطاه لا قس بمعناه عمره مكروب او مستحق للعقاب الا  
 ترى انه وقع لم ترقد بالانكروا بالتممة على تمام ردا ورل به نام او لم فلا يثافي  
 لم ترقد وانت امانة قصده حيرة او تامة وله حال وكليلة امحال اخرى او مصدر  
 اي كيشونة ليلة دي المائر الارمد والارمد من صفة من رمدينه اذا هاج  
 وعطف بانث على بان عطف امين على الماين من حدث اللفظ وعطف انقيد على  
 المطلق من حيث المعنى والصغير في حركته معقول مطلق قل الرضى في انما به بان النبأ  
 اسم صريح اقيم مقام المصدر لان فعل الاسم ونحوه يعدي الى المفعول الاول

بنفسه والى مصموم الثاني والثالث او مضمون الثالث وحده بالباء ولك ان تجعل  
الضمير مفعولاً له على حذف والاصال على قول من يجعل ذلك قياساً (قوله  
قيصم ان الخ) فخلاصته كلام الكشف على ذلك لتلايكون مخالفا لما ذهب اليه  
الجمهور وهذا السؤال استفسار محض وما قيل انه معارضة للاستدلال  
بظاهر عبارة الكشف على موافقته للفتاح ووجه استدلال المعارض ان قول  
الجمهور اولى بالاتباع مع توجيه الفسادة في الجملة ظلع في الجواب الثاني غير موجد  
فليس شئ لان الشارح راح ادعى ظهور عبارة الكشف في الموافقة لانها صريحة  
في ان الالتفاتات الثلاثة في آيات ثلاثة على سبيل التوزيع والفاصل انما ثبت  
حوار جملتها على مذهب الجمهور تأويل ان يراد ان الالتفاتات الثلاثة متحققة  
في مجموع الآيات الثلاثة (قوله اما لا سلم الخ) يعني ان التوجيه الثاني انما يتم  
اذا كان الخطاب في ذلك لنفسه قطعاً لكنه يجوز ان يكون خطاباً لمن يتلقى  
منه الكلام اي بأحده ويصح فلا يكون المعبر عنه واحداً فلا يصح الحكم  
طريق الجرم به قد اذنت ثلاثاً لثباتات وتمصيل الكلام ان الخطاب القاء  
الكلام نحو الحاضر (في حيث) حاكم وذلك الحاضر الملقى اليه الكلام  
قد يكون هو الذي توجه اليه الحكم المستفاد من الكلام كما في بازيد ثم  
وقد يكون غيره كما في الخطابات المتعقبة لأمه فان الملقى اليه هو الرسول صلى الله  
تعالى عليه وسلم ثم ان الكاف التي تحقق اسماء الاشارة لبيان احوال المخاطب بها  
من الافراد والتبعية والجمع والتذكير والتأنيث فان كان المخاطب بها هو الذي  
يتعلق به الحكم قطعاً فلا ضرورة ان يكون الكاف اللاحقة لها متفقة بالخطابات التي  
في ذلك الكلام بحقوقه تعالى (دسكم حبركم ان كنتم تعلمون) و(دلكم حبركم  
صدبارثكم) وقد تكون محامدة بها بحقوقه تعالى (فاحرأ من يعمل ذلك  
مكم) و(دلكم حبركم) فلا بد من احد التأويلين المنقولين عن ابن ابي ابيس احدهما  
ان يقبل بالخطاب على واحد من الجماعة لجلالته والمراد به ولهم والثاني ان يقدر  
اسم مفرد من اسم الجمع يجمع على الجماعة كالفرق والجماعة وان كان المخاطب بها  
غير من يتعلق به حكم الكلام قطعاً كما في قول المعري فان المشار اليه بلولاء غير بي كناية  
المخاطب بقوله ير حرركم ولا يجوز ان يكون الكاف في اوله خطاباً لبي كناية فلا  
تأويل لان الملقى اليه غير المتوجه اليه الحكم وان كان محتملاً لهما بحقوقه تعالى  
(ثم توليت من بعدك) وقوله تعالى (ثم عقوبنا عنكم من بعد ذلك)  
فيصور الامر ان وما وقع في الرضى به لا يجوز تعدد الخطاب في كلام واحد دون

تنية اوجع او عطف فانما هو اذا كان الخطاب من جنس واحد كاتيل عليه  
الامثلة التي اوردها من انما فعلت ما انت وريد فعلت ما انت وريد فعلت ما انت وريد فعلت ما انت  
كيف وقد وقع في التزيل نحو (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني) و (قل يا عبادي  
الذين اسرفوا) فادفع ما قيل انه مخالف لما في الرضى من انه لا يجوز تعدد  
الخطاب في كلام واحد وانه مخالف لما في التلويح من الخطاب (ما لئلك  
هم العاقون) هو الخطاب بقوله فاحذروا وان كان كاف الخطاب مفردا كما  
في قوله تعالى (ثم عوفوا عكم من بعد ذلك) فانه احذر في كل كتاب احتمالا لهذا  
وقد ذكر العلامة في شرحه للفتح ارداك ونحوه من اسماء لاشارة لا يجوز ان يلتصق  
بها لامشاعه فيها ثم لو اختلف حرف الخطاب المتصل بها من تكاف واخواته  
بالكتابة والعبارة لا يمكن الانتفاة وحيث اضع انتهى وهذا هو الحق وحاصله  
ان الاسلوب الثاني يجب ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر وحرف الخطاب  
اللاحقة لاسماء الاشارة على مقتضى الظاهر ولا يجوز تغييرها في الكتابة والعبارة  
(قوله حيث لم يقل اخ) يكون نصافي ان الخطاب به هو الخطاب بكم وتوليم  
لانه الاصل على تقدير الاتحاد (قوله المحاطون) لان القائل به يجب الجار وهو  
من المؤمنين الا انه اقام نفسه مقام المحاطين ليكون ادخل في النصيح لانه لا يريد  
نهم الا ما يريد لنفسه وكونه من باب التعريض لا ينافي ذلك لان باب التعريض عند  
المصنف والشارح رحمة الله تعالى اما محار او كنية وهما مجاز لامشاع ارادة  
الموصوع له فيكون اللفظ مستملا في غير ما وصعه فيكون المعبر عنه في الاسلوبين  
واحدا ثم على ما حققه السيد من ان المعنى للمعريض من مستنعت التركيب  
واللفظ ليس بمسعمل فيه بل هو بالنسبة الى معنى المستعمل فيه حقيقة او مجازا  
او كناية يرد ان اللفظ ليس مسعملا في الخطابين فلا يكون المعبر عنه في الاسلوبين  
واحدا (قوله وهذا مشعر الخ) اي التقيد بقوله عند سكاكي رحمه الله لكن في  
الاشعار حقا ان يجوز ان يكون التقيد لاحل ان تلك مقدمة مسوقة لسان الانتفاة  
في البيت الثالث هذه (قوله وقد كثر في الواحد اخ) حتى قل في شرح التسهيل  
المصري ان معنى فعل ودعنا امسككم المعظم منه او مشارك (قوله في كلام  
القديم) اي في كلام الفضلاء المتقدمين في اخذ حيلة بين عبده مقابلته بالولدين  
(قوله وانما هو استعمال المولدين) اي المحرم من هذا كلام موبد اي محدث وفي  
القاموس المولود المحدث من الشعراء الحديثهم وتمسكوا في ذلك ما وقع في القرآن  
الحيد من قوله تعالى (رب ارجعوني لعلى اعمل) وقوله نحي (ان يكون لهم اخيرة من

امرهم) اي الله ورسول واجمع للتعظيم وقال القاصي في تفسير قوله تعالى ( وقالت  
امراء قريظة عيون وولت لا تقتلوه ) خطاب بلفظ الجمع للتعظيم وحوار المكشاف في  
قراءة الحسن شمسونه بسم عن خصص العزيز وحده للتعظيم الى غير ذلك وعدم مجيئه  
في كلام بلغاء الخاضعين لا يدل على عدم فصاحته قال القران بما يشهد به لاعليه فاقين  
ان كلام الشرح راجع لله يقتضي ان يكون القران واردا على استعمال المولدين  
ليس بشئ بل استعمال لمولدين واردا على اسلوب القران ( قوله اي حين ولي الشباب  
اخ ) تولية الشباب واعراضه كناية عن ربه الله وانقطاعه ( قوله وادبصرم ) اي  
بالكلية اشارة الى بقاء بعض آثاره كإيدل عنه صيغة التصغير وعصر حان بدل من بعيد  
وهذا الس هو من الكهولة قال به بقية امار الشباب وظهور ما آثار الشباب  
( قوله ان يكون المختص بالحق ) مبرد بالمخاطب ملحق الكلام واحده لا اتحاده  
في التعبيرين شرط عدم لقوم ابصر والام يصفق الكتبة العامة للالتفات ولان  
عدم اتحاد الملقى في قول حرير غير معلوم ان الظاهر اتحاده لانه يلحق الكلام الى  
اخليفة فان العصيدة في مدحه براراده من يكون محاطا بالحكم المستفاد من الكلام  
ولاشك في معارم المحاطين في قول حرير بهذا المعنى قال الامر بالحق لاسرائيل  
والامر بالاعانة للحليفة فافهم فانه قد ملط به بعض الساطرين ( قوله انه اصحاب  
الح ) لان ام الملقية تجد الامراض من الحكم الذي حوط عليه بوكامة بقوله  
هل يزجرنكم الى لاحد بقوله ليس بمع في اولئك لولا عدم مع الرسالة فيهم ولا يمكن  
ان يكون بوكامة محاسب بالاحد لان اسم الاشارة عبارة عنهم فلا يكون معبرين  
تكان الخطاب كما مر ( قوله اناسي الح ) في الصحاح ان ذكر مخاطب الشاسر نفسه  
والعارض بكسر الراء لاسان على التفصيل المذكور في الصحاح واران صهيحي الخلد  
والصغير في تصقل المدينة والمرع العمن والاشامة شهر ستاشه والاستفهام في البيتين  
للتعبر والتدله على مافات من وصف الحنية ( قوله فخاب اح ) بقوله وفي اليأس  
راحدة اعراض لدفع توهم ماش عن السباق او استغاف فواو ( قوله من طربت  
الثوب ) ادست به عملا صاره كانه جديد بقوله تجديد اياي بمعنى المعوى وقوله  
احداثا بيان للراد فان احداث هشة اخرى لازم لتجديد الثوب ولم يذكر ههنا  
ما في شرحه للمفرد من كونه من طرأ لهجرة بمعنى الورود فالمعنى ابرادا واحداثا  
لان بناء الثوب من الطرء مح دق من صمد كور في الكتب المشهورة من اللغة واللام  
في قوله لدشاط ثقوية فمن لانا طرية تنعده نفسه وفي قوله للاصعاء لتعليل  
ومعقول الايقاط محدوى اي السامع وقت ان يجعلها في الموضوعين معنى واحد فيقدر

الفعول للتطرية اى نظرية الكلام لاجل تخرجه سروره او بقدر المضاف للاصغاء  
اى ايقاظا لاهل الاصغاء اليه ( قوله وقد يختص ) على صيغة المعلوم او المجهول  
فانه يحتمل لازما ومتعديا يقال اختصه فاختص ( قوله ) قد يكون لكل الثقات اخ  
اشار الى ان اختصاص مواضع كتابة عن اختصاصه ولا كانا لجمع المضاف ظهرا  
فى المعلوم افاذا اختصاص كل الثقات والمراد كل نوع من انواع الستة فلا ينافى  
جزئية الحكم الاستفادة من كلمة قد ( قوله ) حتى طريق لاتباع ( بحراء المفعول  
فيه مجرى المفعول به فيكون محازا فى الستة الايقاعية ) ( قوله ) والمفعول محذوف  
اى سيا مسيا كفى قولهم فلان يعطى اى يعمل الاصطلاح فلا يرد ما قيل ان المحذوف  
المقدر كالمفعول كانه قيل مالك يوم الدين جميع الامور فيلزم الجمع بين الحقيقة  
والجواز فى الستة الايقاعية واجب ان قولهم يرسارق بيلة اهل امدار شتملة على  
الجواز مع ذكر المفعول الحقيقى وتوجيه جمع المفعول به بدلا والجمع بين الحقيقة  
والجواز غير قابل فى الدل كفى قطع ريد يده وسلب ريد ثوبه فقول هذا العائل  
والمفعول محذوف فريد به ما كان مفعولا له قبل الاتباع وحار يدا لبعده وفيه اهل  
الدار مفعول فعل محذوف اى اهل الدار وان جمعه بدلا غير بدلى بالعلامة لا بد من  
وهو ظاهر و بدل العلم مضاف لمرضى المنطوق من الاتباع اهتى الدلالة على التعميم  
وان القول بان الجمع بين الحقيقة والجواز غير قابل فى البطلان معنى قطع  
ريد يده قطع شئ من ريد هو يده وكذا كل بدل اشتغال ولذا قالوا انه لا بد منه من  
تشويق السامع الى ذكر الدل وانه يعيد التقرير حيث اجل حكم اولان من  
( قوله دلالة على التعميم ) اما على حذف المفعول اى حذف المفعول سواء بسا دلالة  
على التعميم لانه يتوصل من الاطلاق فى المقام خطاى و المعلوم مثلا يلزم نزحج  
بلامر جمع كاسمى و اما على لاصب على الانساع لانه اذا حمل الرمان وقع  
عليه الملك افاذا شمول الملك لكل مامه بالدلالة العقلية بحيث لا يقبل التخصيص  
بخلاف ما اذا قيل مالك الامر كله فى يوم الدين ( قوله ) ان بعده ( انما يسار  
التخصيص اى التخصيص من الطريق وليس صلة التخصيص ولا نرم تخصص  
المخصص ( قوله ) ليتلازم الكلام ) اى يكون كل واحدة من الحمل ثلثا واحدة بحجرة  
الاخرى هذا ما اختاره صاحب الكشاف و حار ان فى تعميم مفعول الاستعانة  
وبان وجه ترجيح احد الوجهين على الآخر خطب من حواشيه على تصدير القاصى  
( قوله ) فاعطىة المختص بها اخ ( اشار الى ان ماد كره انصف رحمه الله تعالى  
قاصر لان حاصله ان احراء تلك الصفات موجب لوجود المهر ك الذى يوجب



ان مخاطب الصد ذلك الحقيق ولاتهم منه نكتة الخطاب الذي وقع في كلامه تعالى  
 فلا بد من ضم مقدمة وهي ان العبد مأمور بقراءة الفاتحة فقيه تقيه على ان الصد  
 ينبغي ان يكون قرأته بحيث يحد ذلك الحرك لتكون قرأته بالخطاب واقعة موقعها  
 (قوله وطريقة الكثر) ان الخطاب لدلالته على كمال التميز لتطبيق السادة  
 به كتطبيقه المشتق فيشعر بعلمية ذلك التميز الحاصل بالصفات للعبادة ففائدة الخطاب  
 تعليل حكم العادة كانه قيل يخصك بالعبادة لتميزك تلك الصفات (قوله واهله)  
 اي العباد لانهم عمود وبهم ختم سلسلة المخلوقات فهو تخصيص بسبب التعميم  
 ليظهر ترتيب قوله فانصرفت اليه بالكتابة اليه ولما تعرض للعبادة في بيان معنى  
 الرحمن الرحيم ومالك يوم الدين (قوله لتساهى وصوحه الخ) في الخطاب اشارة  
 الى انه تعالى بسبب هذه الصفات واصح غاية الوصوح كالمشاهد فمجان من مد  
 بذاته على ذاته (قوله تساهى ان من هذه صفاته يجب ان يكون الخ) لانه ظهر  
 من احراء تلك الصفات عليه ان بعد التحول قدرته تعالى وارادته والظواهر في امر  
 المعاش والمعاد يحتاج اليه في جميع تعينه غير خارج عن تحت تصرفه في حين من الاحيان  
 فيصعب ان يكون حاضر في عليه كالمركب المشهد في حال العادة حيث قرى الخطاب  
 بها فادها حال اما جازلة تعاني فالتطبيق التي ذكرها الشارح رحمه الله تعالى متضمنة  
 ثلث لطائف كالاتي (قوله ولما تساهى كلامه الخ) اي كان كلامه في احوال المسند  
 اليه على مقتضى الظاهر وانجرت ذلك الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر من المسند اليه  
 فان وضع المصمر موضع يظهر وعكسه انما اورد من المسند اليه ولذا قال في ليس  
 منه وظهره من غير هذا لب (قوله اورد عدة اقسام) مشهورة منه وان لم يكن  
 من المسند اليه ولذا قال ومن خلاف مقتضى ولم يقل منه كميل الماحضه وفيه اشارة  
 الى ان اقسامه لا تنحصر في ما ذكره فان اقسامه اقسام من خلافه قال  
 قدس سره وهو ظاهر لان غير ما يترقبه كلام المتكلم صدر في مقابلة كلام  
 المخاطب غير مطابق له ظاهرا واما مقصود ههنا مطابقتها بسبب حله على خلاف  
 مراده للسبب على انه الاخر فالارادة لا تليق به على ان الاولى فالارادة ما صدر  
 من المتكلم في مقابلة كلامه مثلا قول القعزى في مقابلة وعيد الحاج ليس بمطابق له  
 فانه كلام في مقابلة الوعد فتدبره على ان الاثني بحاله ارادة الوعد لا الوعد لان  
 الاثني بحاله ما صدر من القعزى وما قيل في دفعه فانه يمكن ان يراد بالقصد  
 والارادة الترتيب فاعني به على ان الغير اولى بالترقب وان يراد بالغير غير المراد  
 فتكلف باراد ليس مقصود المتكلم التنبه على خلاف ترتيب المخاطب بل

التبيين على ان يريد ما يطابق به كلامه كلامه وكذا ما قيل ان مقصود السيد بيان  
مراد الشارح رحمه الله تعالى وليس غرضه الاعتراض عليه فان معنى كلامه ان  
الصحيح في الواقع رجوع الصمير الى خلاف مراده فالمراد من لغير في كلام الشارح  
رحمه الله تعالى خلاف مراده وجعله راجعا الى غير ما يترقبه كما يوهمه طاهر قول  
الشارح رحمه الله تعالى فهو ظاهر فانه يعيد من العبرة غاية العبد تأبي عنه  
الحاشية الآية وقيل في وجه السهو يريد ان خلاف مراده يخرج مثلا انما هو القرس  
وغير ما يترقب حل القعثرى لادهم في كلامه على خلافه فانه انما يترقب حل  
الادهم على مراده اعني القيد ولا ريب في انه لا معنى للقول بانه اولى بالارادة فيه  
انما انسلم ان انترقب حل الادهم على القيد بل المترقب الكلام الذي يطبق حل الادهم  
على القيد صير المترقب الكلام الذي لا يطبقه وقيل ان غير انترقب الكلام الذي القاء  
لاحله كلام المخاطب على خلاف مراده ولا شك ان لكلام الذي القاء القعثرى  
لا معنى لكونه اولى بالارادة وفيه انه ان اراد به ان المترقب من الكلام مسموع لان  
الكلام انما يترقب باعشار مدلوله وان اراد به الكلام اختيار مدلوله فحمل كلام المخاطب  
على خلاف مراده مدلوله الا انه الترامي وهذا القدر من التصرف لا يقتضي كون  
ارجاع الصمير الى العبر انترقب فهو اظاهرا ( قوله مأثور من السبب الخ ) اعلم ان  
ما يسأل به من الجلس فالمسؤول عنه ههنا حقيقة امر الهلال وشأه حال اختلاف  
تشكلاته ، لورية ثم عوده الى ما كان عليه وذلك الامر نسؤل من حقيقته بمقتل  
ان يكون غايته وحكمته ويحتمل ان يكون منه ومنه سبب نزول لاحتصاص له  
ما حدهما وكذا لفظ القرآن اذ يجوز ان يقدر سبب اختلاف الالهة وان يقدر  
ما حكمته اختلاف الالهة فاختر صاحب الكشف والرعب والقصى انه سؤال  
عن الحكمة كما يدل عليه الجواب اخراجا للكلام على مقصدي الطاهر لانه الاصل  
واختار اسكتاكي رحمه الله تعالى انه سؤال عن السبب لان حكمة ظاهرة لا تستحق  
السؤال عنها والجواب من الاسلوب الحكيم طرقت لاهلة جمع بهلال وهو  
القمر للثنتين او ثلث ليلال فالآية تدل على انه سؤال عن تعدد لاهلة وكثرته والجواب  
بيان الحكمة التعدد لاعلى انه سؤال عن اختلاف تشكلات القمر قلت السؤال  
المدكور في الآية صريح في السؤال عن التعدد متضمن للسؤال عن اختلاف  
تشكلاته الورية لان تعدده مع لاختلافها فانه لو كان على شكل واحد لم يحصل  
التعدد كما ان شأن الزول صريح في السؤال عن اختلاف تشكلاته مستبعد للسؤال  
عن التعدد حيث قيل ثم يعود كما بدأ ( قوله بيان العرض ) اي الحكمة الظاهرة

فانه الملائكة انما يبعثونهم واما الحكمة الباطنة مثل كون اختلاف التشكلات  
سما عاريا او جعلها لاختلاف احوال المواليد المصرية كما بين في محله فلها لا يطالع  
عليه كل واحد ( قوله بوقت ) اي يعين بها الناس امورهم فهو بيان للمواقف التي  
باختيارهم وقوله ووجه الجمع إشارة الى المواقف التي عينها الله تعالى للعادات  
الوقفية الا انه حصص الحزم بالذكور كونه ادعى شيء الى الوقت لما به يحتاج اليه اداء  
وفضاه ( قوله على ر الاولى ح ) اي على تقدير وقوع السؤال والا فالاولى  
بالحكم ان لا يسلوا من حكمه ايضا لما ان افاضل المختار يفعل ما يشاء ولانه معلوم انه  
حكيم لا يعمل شيئا بدور حكمة رابعة ( قوله لا لهم ا ح ) الصواب لانه لا يتعلق به صلاح  
معاشهم ومعادهم وحي عليه السلام انما بعث لسبب ذلك لانه يدل على ان  
سبب الاختلاف مبين في علم الهيئة وهو ما نزل عند اهل الشريعة فانه مبني على  
امور لم يثبت شيء منها صفة الامر اهم تخيلوها موافقة لما يبدعه الحكم  
المطلق ( قوله نسب عن تحقق وقوعه ) فيه إشارة الى ان المعبر عن المستقبل  
بالحاصي لكونه استعارة سبب تشبيه المستقبل بالماضي في تحقق الوقوع وظهيرة  
البيان لكه من حيث ان الداعي لله النبي بالذكور من وطبيعة المعاني لكن بقي  
ان هذا استعارة في نشوء ما اعتبر الهيئة ولم يذكره القوم في مباحث الاستعارة  
( قوله لواقع يقع ) فائدة لام الاستعارة امر ان تأكيد مصححون الجملة وتخلص  
المصارع لتحل فاعلام في مواقع وليقع كليهما لحد التأكيد كافي قوله تعالى  
ولسوف يعطيك ربك فترضى ( قوله بحسب العارض ) اي الاستعمال الطارئ على  
الوضع وهو يخرج من حد الفعل لان المراد فيه الاقتران بحسب الوضع ( قوله  
على عكس الوصف ونحوه ) اي حصول الوصف للوصف وكونه ثابته ولو في  
الزمان المستقبل لانهم وصفا ثبات المنتصفة بالمصدر اما قائما بها او واقفا عليها  
كافي لورضي فاستعارة في مفهومهما تفيدية فاما جعل الخبرين عن شيء افاد اتحادهما  
بالاداء المنتصفة بالمصدر وكان تصافيه في الاستقبال بخلاف مستقبل فان الدية  
فيه تمام مقصودة بالافادة فاما اسد الى شيء يفيد انه ينتصف بالبدأ في الاستقبال  
فمضى ريد صواب انه دت منتصفة بالصرب ولو في الاستقبال ومعنى زيد يضرب  
انه ينتصف بالصرب بهم يدلان على تحقق الانصاف ووقوعه والمصارع على انه  
سيتحقق فاستعمرهما في معناه لانه على وقوعه يكون على خلاف مقتضى الظاهر  
وهذا امر الشرح رحمه الله تعالى من قوله وان شئت فوازي الخ وعلى ما قررناه اندفع  
مقابل في وجه اسطر لا سيما يدلان على التمكن والثبات قال الشيخ نعم على

ان زيد مطلق لا يدل على اكثر من قيام الاطلاق بريد و حصوله له ولو سلم فدلالة لهما  
على التمكن والاثبات لا يدل على ان استعملا لهما في استقل محار فان دلالة على  
الاثبات لا ينافي كونه مستقبلا اما ندفاع الاول فظهر لانه لا يرد بان يمكن واشبهت  
الاستمرار والادوام بل مجرد الحصول واما الثاني فلان المقصود ان فيهما دلالة على  
حصول الوصف والانصاف به ولو في المستقبل فالتعبير عما يحصل في المستقبل  
مطلق يدل على حصوله خلاف مقتضى الظاهر ووجوده اسره في ان يلزم بما ذكره  
ان الوصف الذي لم يقع ويكون متحقق الوقوع ان قصد دلالة على انه يقع  
غير نصية المصارع وان اريد الدلالة على انه محقق الوقوع في المستقبل هو  
بصيغة اسم الفاعل والعمول فالبيان مختلفان يعبر عن كل منهما بما يدل عليه  
وضعا وليس شيء مذهب على خلاف مقتضى الظاهر ثم ان الشارح رحمه الله يدل  
هذا الجواب بقوله لا خلاف في ان اسم الفاعل المح وحاصله اسم الفاعل والمفعول  
فيما وقع حقيقة وفيما لم يقع محار بالاتفاق فاذا استعملوا كان استعمالا في غير ما وضع  
له فيكون خلاف مقتضى الظاهر واورده عليه انه يلزم ان يكونا دليلين على الزمان  
بحسب الوضع في بعض تعريف الاسم والفعل طردا ومجاورا انه يلزم من ذلك ان يكون  
كل محار خلاف مقتضى الظاهر والجواب انهما وصوفا كانا وقع في الحال او الماضي  
لانهما موصوفا كانا مع الحال او الماضي وشان بهما ان الشارح رحمه الله نص في شرح  
الفتح ان كل محار خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضى الظاهر ان يعبر عن كل معنى  
بما وضع له لكن خلاف مقتضى ظاهر اعم من المجرب ان على ما مر في باب احوال  
الاستناد وان خلاف مقتضى الظاهر منه كناية \* فان قدس سره يدل الجواب  
بعبارة \* لا يخفى انه مشعر ان الفرق بين الجوابين بالنسبة ( قوله ان يجعل احدا احراه  
الخ ) اي من حيث اعادته لا يعني التركيب فلا يرد في الدار زيد لان معنى زيد في الدار  
وفي الدار زيد مستند ( قوله والآخر مكانه ) فخرج نحو ضرب زيد فانه وان جعل المفعول  
مكان الفاعل لكن لم يجعل الفاعل مكان المفعول ( قوله كما نال وقع مذهب في موقع  
الخ ) فانه ليس ذلك في كلام العرب في الخبر واما في الاستعماد فبما تفقروا في من ابوك  
على ان من مبتدأ وابوك خبره وما في مداصعت ذاجعل د يعني اني ارما مبتدأ  
وذا خبره بل وفي باب الخبر ايضا ورد قوله تعالى ( ان اول بيت وضع للناس للذي  
بكة مباركا ) ولان تجعله من باب لقلب كذا في شرحه تصحح وقال السيد في حاشي  
شرح هذا القول بالاتفاق فهو فانه مذهب سيوي ومذهب غير ما من خبر ما بعده  
ولعل المراد اتفقوا على جوار كون من مبتدأ بدليل انه صرح في بحث الانشاء بكون

الاسماء المتصلة للاعتقاد احبارا بعد هاء العنصر ثم الجواز في الاستفهام انما هو في الاسماء المتصلة له كما يحكى في بحث تكثير المسد من هذا الكتاب ونشير اليه صارته في شرح المغنح حيث قال قد اتفقوا في من ابو لثدون ان يقول نقدا تفقوا فيه فلا يردانه داجور دث في الاشياء فلا يكون اطبي كان امك ام حجار من باب القلب من جهة اللفظ (قوله هـ ا ح) اشارة الى ان العرض مطلقا لا يقتضي ذلك نحو عرصة الاحارى على اسبب مما يقتضي لذلك المعنى المقصود من العرض ههنا وهو الميل الى العروض ومن لم ينظر الى هذا المعنى ونظر الى ان العروض يتجه الى العروض عليه قلانه على الاصل ومن لم ينظر الى شيء من الاختصارين وقال العرض اظهار شيء شيء قال ان كلاما من القولين على الاصل وهو الحق فان كلاما من الاختصارين حارج عن مفهوم العرض (قوله ن كان المقدر) وامك خبره فيكون لاسم الواقع موقع المبتدأ مكرة والخبر معرفة ودا بمنع في الاستعمال يجب ان ينتمى على اطلب وان الاصل كان طبيا امك ام حجارا (قوله لا الاستفهام) وانما الخبر تقدير كان لان الاستفهام بالفتل اولى (قوله هو حوده كمدد) اي اعتصار وجوده لفظا لا حل همة الاستفهام كمدد من حيث تنقل لان المقصود المعادلة بين الطبي والحجار مطلقا لا مقيدا بالزمان الماضي (قوله والصير سيرة) اشارة الى ان حرجوع اليه مالمس في المظهر المكرة ولا معنى للتعريف سوى التعيين والاشارة ولو الى مبهم (قوله طبيا كان امك) تذكير ضمير كان ما صار المرحم على وفق البيت وان كان امك يقتضي التانيث (قوله المقصود التسوية ا ح) لا التسوية بين الطبي والحجار في كونه امك فافهم الفرق بين معسبين كالفرق بين زيد المطلق والمطلق زيد (قوله ويأني ا ح) دمع لاسم مد وقوعه (قوله وفي التزيل) قال الله تعالى (وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأس) وقال الله تعالى (حلقه ففسده) اذ لم يأول الاهلاك والخلق ما رادتهما قوله من طبس السطح (اي اصلته وسويته فاطين) (قوله بالفتل) بالتحريك (والسباح) بفتح السين وكسر هاء الطين مع التنوين وقيل بالكسر الآله (قوله ولم اصب بمعنى ح) لم يوجد في الكتب المتداولة الاصابة بمعنى الجراحة في القاموس وغيره الاصابة ضد لاصعد والاتيال بالاصواب واراثة والوجدان والاحتياج والتعظيم ورد في شمس العلوم والتاح النيل يعني رميدن فلهذا معنى مجازي من التجميع او من النيل (قوله لان قوله اصاب بمعنى جرح ا ح) اثار بقوله بمعنى جرح ا ح كونه قريبة منى على ما سنده الجيب من ان اصابته بمعنى

جرحت حيث لم تعرض لبيان معناه فلا يراد ما قيل . كونه قريبة انما يصح اذا  
كان نصا في ذلك المعنى لم لا يجوز ان يكون بمعنى قلت قل امر روقي ( قوله على انه  
لما جعه الخ ) قال الرضى ان اصاب لم يستعمل متعديا الى مفعولين وكون ما يصربه متعبدا  
الى مفعولين لا يقتضى تعديته اليهما فلعله جمعها حالا ( قوله والجواب المرحى الخ )  
انما كان مرادها لان في الجواب المقدم صرف الذى في لقيده وظاهر ان يصرف  
الى ما دخل عليه معنى الفعل كما في هذا الجواب ( قوله ولم يسوا ما ارادوا منى )  
قال اسدي في ما اصاب بجارى فلم له لاجل هذا مع الاصله بمعنى الخرح ( قوله انما قال  
الخ ) في التاج التوكيد دست نداشت والحذف يفسد في الاول اشارة الى عدم  
الايان بد ابتداء وفي الثاني الى اسقاطه بعد الاتي ( قوله امسى بالمدينة رحله )  
امسى امامه سند الى ضمير من وجلة بالمدينة رحله خبرها ان كانت ناقصة وحال ان  
كانت تامة واما مسند الى رحله مجازا وبالمدينة خبره او حال ( قوله من الذى ) لامن  
الاول لان لام الابتداء لا يدخل على الخبر مستدا ( قوله يبراده ) ليس هذا قيدا  
احترزيا لانه اذا كان منى او مجموعا لا يصح كونه خبرا صهيبي ايضا كافي المثال  
المذكور بل للتصحيح على ان الامراد لا يجمع كونه خبرا عنهما لا يجوز ان يعتبر  
موصوفه مفرد اذ هذا متعدد المعنى بجمع ( قوله لا ع العطف مع ) لانه يلزم من  
توارد ما بين معنى ان والابتداء على معمول واحد وهو ان يكون في غلقا اذا مضى  
الخبر فانه حينئذ بقدر المعطوف خبر آخر يكون مرفوعا بالابتداء اما اذا لم يعتبر  
عطفه على خبر ان بل عطفه المستدا فله على سم ان عطفه واما اذا اعتبر  
معصوفا عليه لانه يكون معطوفا على لفظه لانه اعترت في حكم العدم فكان الراجع لاسمها  
وخبرها هو الابتداء ويكون الكلام من قبيل عطف المفردين على المفردين فان دفع  
ما قبل انه اذا قدر المعطوف خبر يكون معطوفا على محل خبر ان دون لفظه يتخذ عامل  
المعطوفين على اسم ان وخبره هو لعطف على محل خبر ان ويوحى في كلامهم \* قال قدس  
سره عطف الخبر به على الانشائية الخ \* في معنى ان عطف خبر على الانشائية والعكس  
حور مسيويه والصغرو وجاعة وهذا تقدير يكتفى في انشائي ( قوله في التاثر ) على الغربة  
تعدية بمعنى تصميين معنى التعمير وفي بعض النسخ عن يد على ( قوله بحسب الطاهر )  
اذ في الحقيقة لكل منهما خبر من حدة ( قوله وهذا الوجه هو الذى ) اى  
عطف الجملة على الجملة وكون المسند اليه في الجملة بية مقدم على خبر ان ( قوله  
في قوله تعالى ) اى في سورة المائدة رفع الصابئون وتقدمه على الصابري وما

في سورة البقرة فكتب نصيبين ولا شكال فيه ( قوله ايبن المدكورين صلالا  
 اخ ) لكونهم مائتين عن لاديين كلها مشركين عابدين للثلاثكة او الكواكب  
 ( قوله فما العس بغيرهم ) هي اسبت التشريك في الخبر بحسب الظاهر بعيد  
 التسوية في التصرف وفي الآية يجب الحكم في عدا الصائين بطريق الاولى  
 \* قال قدس سره اشارة مع \* في رجم عطف امرد على المفرد بكونه الاصل  
 لكن المعطوف من جملة اتو ومع والنوع كل ثا ما عراب سابقة وبانه لا يلزم تقدم  
 المعطوف على المعطوف عليه لانه يقدر خبر الثاني مؤخر ارض خبر الاول يرجع عطف  
 الجملة على الجملة بان المعطف على المحل خلاف الاصل لا يصار اليه الا لضرورة وقوبانه  
 يلزم في عطف امرد على مرد المتصلين المتساويا والخبر بخبر ان يقدر مؤخر  
 وتقدم المعطوف على المعطوف عليه ان يقدر مقدما بخلاف عطف الجملة على الجملة  
 فانه لا يلزم الا التقدم في بعض المعطوف عليه ومان حوار المعطوف على محمل اسم  
 ان يختلف فيه فلا يجوز عند من يشترط وجود خبر اي الطالب للاعراب المحلى  
 وهما قد نطل لا الرافع للاسم بخلاف خبر التمرد وقد نطل بدخول ان ويجوز عند  
 من لم يشترط وتعبه في معنى \* فان يقدر خبره هل يجوز ان يكون خيرا \* لا يجوز  
 لان لام الابتداء لا محل على خبر المنة الا انه لم عليه نحو قوله ثم يد \* قال قدس سره  
 فهل يجب ان يقدر مؤخر \* لا يجب ذلك لان احد الامور لازم اما تقدم المعطوف او  
 الفصل كلاهما خلاف الاصل \* قال قدس سره فان يقدر خبر مقدما مع \* ترجيح  
 لشي من التقديرين على لا خبر يكونا واقعين في الشرح كما مر من قوله ثم اشتكت  
 لاشكاك وسما كه قبر مستجار او قبر صي فهو وقوله عليك ورحمة الله السلام \* قال قدس  
 سره لماذا قطع الخ \* بعيد في الكشف به حاصلا انه عطف على محمل اسم ان يلزم توارد  
 العاملين اعني ان والابتداء على الخبر قلنا ان العامل في الخبر او اختلاف العامل  
 في المتساوي والخبر ان قسما ارض من في الخبر فقط وورد عليه اشارة حور قاطنة بهانما  
 يلزم ذلك اذ لم يقدر الخبر خبر وساد اقدر له خبر مقدم على الخبر المدكور  
 او مؤخر فلا لاه يكون حيث لكل من ان وابتداء خبر على حده والجواب ان  
 كلامه مني على عدم تقدير خبر وساد اقدر اشرف فهو في الحقيقة من عطف الجملة  
 على الجملة لاس عطف امرد على له \* لا تشريك في شي من اجراء الجملة اما  
 الفرق بين الوجهين \* \* غير الاسد بين ابتداء والخبر مقدما على المعطف  
 كان من عطف الجملة على الجملة وادا اعتبر المعطف مقدما على الاسد كان من

عطف المفرد على المفرد قال قدس سره محتمل أن يكون اعتراضه اختاره الرضى  
 بحث الحروف المشبهة وفي الكشف انه يجري مجرى الاعتراض وانما حمله  
 جاريا مجراه لانه باق على حقيقة العطف ونحو انزه عن مقره للمعنى الذى اقامه  
 بقوله وطئة التقديم الخ قال قدس سره الى غير ذلك كأنه اشارة الى  
 وجه اختيار حذف الخبر عن الثانى على حذف احرص الاول ليكون السابق  
 قرينة لللاحق دون العكس ولان الآية مسوقة لبيان حال يهود وانصارى  
 لهم احق بالخبر المذكور وفى المعنى والذى حل صاحب الكشف على ان جعل  
 المذكور خبرا للسابق وخبر الصائون محذوف موبانية لتأخير مع ان مذهب سبويه  
 في زيد عمر وقائم ان المذكور خبر الثانى وحذف عن الاول وهو انصاف لايبرم الفصل  
 والحذف وما ذكره من المعنى فانه لا يمتشى الا اذا اخرج الكلام على خلاف مقتضى  
 الظاهر والى ما ذكره صاحب الامراء من ان رفع صائون من قبل العطف على  
 التوهم كفا في قوله بدالى انى لست مدرك مامضى ولا سابق شيئا اذا كان حائيا  
 كأنه توهم انه قال لست بمدرك مامضى فكأنه قيل ههنا القدس آمين وهادوا الخ  
 والى ما قيل ان الصائون منصوب وبحكى لخصب بالواو فى بعض النسخ  
 والى ما قيل انه عطف على الصير المتصير فى هادوا ولا يمتشى حذوها (قوله وحبر  
 الاول محذوف) فى المعنى وقد تكلف بعضهم قرعهم الى معنى يعلم منه وان راض  
 حبر عنه ولا يعطى مثل معنى قائم من نجيب فى اخر النصفة نحو وانما الصائون  
 وانما الصائون المسحور وان قوله رب ارحمهم فمردم جمع فلا غير المتبادر والخبر  
 لا يجب لهما من التوافق ما يجب لهما (قوله خبر لوالدى) اى لكان من حيث  
 انه جامل فيه ادلاصيح كور بر يابى الصب خبر لوالدى (قوله من عطف المفرد)  
 وانما يصح العطف مع من العطف لا تشبه صيغة متكامل لانه وقع ناعا ويعتبر  
 فى التامع مالا يعتد فى المنوع او على سبيل التعيب (قوله والخبر محذوف)  
 والكلام من عطف الجملة على الجملة عن نية تقديم برى او تقدير المحذوف مؤخرا  
 عنه (قوله وانما انصاف مترع) ومعناه كان فى مصوف عنه مجرد الاستمرار  
 فالمسألة بين الجماعين فى المعنى متحققة (قوله لم يكن بعيد) فيه اشارة الى  
 ان فيما ذكره الجمهور والمرزوقى بعد لا لا يصح فى العطف ان يكون عطف  
 المفردات وان يكون السابق قرينة على اللاحق دون العكس (قوله اى وعبرو  
 كذلك) ان جعل من عطف الجملة فقد حذف اسم من الجملة ثانية و قد قصد  
 عطف خبر وعنى زيد وعطف مطلق للمحذوف على منطلق المذكور فقد حذف



فيه المسد ايضا ولا ينفى كون المحذوف معطوفا على مفرد كذا في شرح المفتاح  
 الشريف وفيه ان المسد و مسد اليه لا يطاق في الاصطلاح على التوابع ( قوله  
 تدل على مطلق الوجود ) كذا - وحوذ بعته ( قوله ثم قد يدل الخ ) يعني  
 قد يحذف الخبر الخاص اذا دل العربية على الخصوص ( قوله للسياسة ) اي  
 السياسة من مير عصف يقريه انفسه كافي قولهم الذي يطير فيعصب زيد الذباب  
 وحينئذ يكون العامل فيها هو الخبر سواء كانت زمانية او مكانية اي فزيد موجود  
 في ذلك الوقت او في ذلك مكان فحذف ( قوله لروم الخ ) اي تعيد بصوق ما بعدها  
 لما قلها من غير مهلة لا كونه مسما بها ( قوله فحينئذ يكون معمولة له ) فقه ان  
 اذا ظرف غير متصرف على لاصح ( قوله لا يكون مضافا ) انما يلزم اعمل المتأخر  
 لعطا ورثة في المقدم فيها ولا يجوز حينئذ ان يكون خبرا مانعده لان ظرف الزمان  
 لا يتخبر به من الجنة لا تقدر مضاف الى ذلك الوقت حصول زيد ( قوله فيمحوز  
 ان يكون هو حرا ابتدأ ) قبل الخوار من المسد الى انه يجوز ان يكون معمولة لادلفاحات  
 وفيه ان مضافا لكان لا معنى له واعتبر هاهنا وحوذ زيد فيدر كيث واما بالنسبة الى انه  
 محوز ان يكون طرفا كسر المحذوف بوجه انه اذا كان جبراه هو في الحقيقة ظرف للخبر  
 المحذوف والظرف سادسده والفرق بينهما بالسد وعدمه انما يتم لو وجد ظرف  
 مسبق محذوف العامل العلم من طرف المسد فالتصواب ان يقال معنى يجوز انه لا يتبع  
 اشارة الى انه على تقدير ارماسة تمتع كونه حرا ابتدأ لا تقدر المضاف ( قوله ادلا  
 معنى لقولنا الخ ) والقول يدل بصدف اما معنى فاعلم استسباق الدهس اليه واما  
 لفظا فلانه يدل بصدفة الجار والآخر في المدل به والقول بانه خبر بعد خبر او هن  
 من نسخ العكسوت اما معنى فعدم التعدد في الحكم واما لفظا فلانه تعلق معمولين  
 بعامل واحد بحرف حرو حد من غير عطف ( قوله جمع ) اي اسم جمع لان صلا  
 ليس من ابتداء الجمع ( قوله لا رجوع لهم ) الى ، واطلهم ( قوله ونحن على اترهم  
 الخ ) بهم ذلك من قوله رجلا فان حمل يدل على عدم الاقامة فيه كثيرا  
 ( قوله ظرف قهما ) بخلافه في دار ريدقاه ليس الخبر فيه طرفا قطعا ( قوله  
 وقد وضع الخ ) تأكيد لكون الحذف مطردا ( قوله لم يحسن الخارف اولم يجر )  
 اي لم يحسن ا عبد العربي من يجر عبدانيين كذا على التعليل بقوله لانها  
 الخاصة اي الحافضة من حصن طائر مضه ، داخلة الى نفسه تحت جناحيه ( قوله  
 تقديره لو تملكوا تملكوا ع ) في امسح التقدير لو تملكوا تملكوا لفائدة التأكيد  
 ثم حذف الفعل الاول انحصار بدلالة صيغته عليه المدل بعدد هاب الفعل متفصلا

( ٨ ) عند البصريين  
 ولم يجر عند البياثيين  
 ثم

وقال الشارح رحمه الله تعالى في شرحه مذكر من كون التقدير تملكون تملكون  
 بالتكرير للتأكيد وكون الدال على المندوف هو صبر المندوف بخالف لا عليه  
 الجمهور من كون الثاني للتفسير لا يجمع بينهما فقل لا تتركب وان الدال عليه كلمة  
 لو المقتضية للفعل مع قيام المذكور مفعله اقول وقع في شرح لتسهيل اللفظ في زيادة  
 صبره التقدير ضربت ريذا صبرته وفي ريذا مررت به التقدير حاورت ريذا  
 مررت به وانما قسر مكررا لان الحذف مشروط بوجود القرينة ولو قدر تملكون  
 بدون التكرار لم توجد قرينة الحذف فلا بد من التقدير مكررا فيكون الثاني قرينة  
 على حذف الاول لفصل الاختصار مع حصول التأكيد لان لفظ كالمذكور يؤيده  
 ما سمع من قول المصنف رحمه الله تعالى وما نحو ريذا عرفته فتأكد ان قدر  
 المفسر قل المصوب بقول الشارح رحمه الله تعالى لوجود انفسر اشارة الى تحقق  
 القرينة ومعناه ما يصح ان يكون مفسرا فلا ينزج الجمع بين المصدر والمفسر لانه كان  
 تأكيذا ثم صار ماحذوف صار مفسرا فحصل الاتهام من الحذف والتقدير من ابقاء  
 الثاني ومعنى قوله اذا انقصود من الايتين بهذا الصاهر يخبر ان المقصود بالدال بعد  
 حذف الاول من الايتين باظهار مصدر المقدر وما حمله النصم كمالا على المندوف  
 فاعتبار انه لو لا الصبر لكان لو ادخله على تمسكون فلا دلالة له على الفعل المطلق  
 ولا تملكون على خصوصه وحررنا ظاهر عدم التمسك بين الجمهور والتمسك  
 رحمه الله تعالى وان صرح به الشارح رحمه الله تعالى (قوله ولا هم يعجزون الخ)  
 لان فيه قلب المفعول باقاء المفعول واسقاط الاصل (قوله هم المحضون الخ) لانه اذا  
 كان الامساك لارمالهم على تقدير حصر ملكية خرش الرحمة بهم كانوا في غاية  
 الجمل الظاهري اي الامساك فادفع ما قبله كونه في صور مالا مكية انما بعد حصر  
 الملكية فيهم لاحصر اشخو فافسر بالجنس الظاهري لان الداعي لا يتعلق بالملكية  
 فانه ملكية يتصرف به شخص ما كان او لا (قوله وصبر الجليل هو الذي) لا شكوى  
 فيه الى الخلق اي وان كان فيه الشكوى الى الخلق كما قال يعقوب عليه السلام انما  
 اشكوتني وحرقي الى الله والصبر العبر الجميل ما فيه شكوى الى الخلق (قوله  
 ورحم حذف المسد اليه) اي على المسد المذكور لا مضافة فانه يوقر لي لا يجرى  
 فيه مساوى الوجه الاول (قوله فكثيرا ما نبح) وكونه محبب عن السؤال فكيف  
 حالك بقوله امرى صبر جمل فيكون القرينة على نفسر انما لا يبقى ذلك لان  
 المقصود دفع ما قبله لانه لا قرينة على تقدير المسد (قوله وبالمعهوم من قولنا  
 صبر جليل اجل الخ) في الصحاح الصبر حبس النفس عن الجرم وفسر الامام

في الاحياء الجبرع باطلاق داعي الهوى فيرسل رفع الصوت وصرب الحدود  
وشق الجيوب والدغة في شكوى واظهار الكآبة وتفسير العادة في المنس والمنظم وهو  
على نوعين جليل وهو الذي لا شكوى فيه الى الحق وعبر جليل وهو الذي فيه شكوى الى  
الخلق لكن لا حرج فيه ولا بلاء في الشكوى اذا عرف هذا فاعلم انه اذا قدر الخمر  
اجل لابد من الفصل عليه ونفهوم نطاهر من تقييد الصبر بالجميل ان الفصل عليه  
صبر غير جليل فيكون المعنى صبر جليل جمل في هذه الواقعة من صبر غير جليل وليس  
المعنى على هذا ديعهم منه ان المقام كان مقام الصبر الغير الجميل الا ان يعقوب  
عليه السلام صبر صبرا جليلا في هذه الواقعة لانه اجل ولا يخفى انه لا يناسب كمال  
تمجده عليه السلام بل اعنى الصبر الجميل في هذه الواقعة اجن من الجزع وبث  
الشكوى ليشعر بان المقام مقام عدم الصبر ويعقوب عليه السلام صبر صبرا جليلا في  
كمال تمجده هذا ما اراد الشارح رحمه الله بقوله وبان المفهوم الخواتم بعد احاطتك  
بهذا تعلم ان الامتيازات التي اوردتها الفاضل الجليل بعدة عن المعصود بما حل قدر  
(قوله كقولك اريد عبدك ام غيري والمخ) قال الشارح رحمه الله تعالى في شرحه  
للفتح لعائل ان يقول لا يجوز ان يكون عمرو في هذا المثال عطفا على زيد صلب  
معرد على مفرد لما شارك في المسند المذكور كما في قام زيد وعمرو من غير ان يحمل  
ذلك على ترادف المسند انتهى وهو مولى ليدعى في باب حيث قال ان في محو زيد  
في الدار وعمرو حار ان يكون خبره مما واصرص بانه لو حار ذلك لصح زيد قائم  
وعمره بتقدير زيد وعمرو قائم واحاط بانه ان سمعته فتعجب العبد وهو مستف فيما  
نحن بصددده ولكن شهد بخوار قوله \* ولست مقرا للرجل طلالة \* اني دأبت  
الاكرام وحاليا \* كره سبي في شرحه ففتح وحواسيه من ان اريد عدد ام عمرو  
لا يجوز ان يكون من صلب معرد عن المفرد لتحمل الطرف ضمير زيد فلا يتصل ضمير  
عمرو بمحور ذلك فيما اذا كان الخبر مقدما او مؤخرا فصالح لا يقفاه ولعل مقتضا  
الفرق انه اذا كان الخبر مؤخرا او مدم ما يكون العطف مقدما على الاخبار وهو  
حر في الحقيقة عن احدهم متحمل ضميره واما ان توسط الخبر فيكون الاخبار مقدما  
على العطف فيكون الخبر مقصلا لضمير العطف عليه فلا يجوز ان يكون متصلا  
لضمير المعطوف دما لدفعه السطر اللهم الا اذا اعتبر العطف مقدما على الاخبار  
وذلك تكلف في سمة بخلاف الشعر الثالث الذي اوردته صاحب المعنى لا يبعد  
المدعى واما ما ذكره صاحب النعمه ونعمه المظنون من ان الامتناع عما هو اذا  
عطف بالواو واما اذا عطف بالواو فلالانه حينئذ يكون خبرا لاحدهما لئلا يشهد له

عقل ولاهل اما العقل فلامه في العطف بالو و يكون خيرا لكل واحد منهما  
 في الحقيقة كما انه في العصف ام واو يكون لخر في الحقيقة من احدهما واما النقل  
 فلان البيت الذي استشهده في المعنى من قبل العصف بالو او و الجواب عن بحث  
 الشارح رحمه الله تعالى ان حوار كون الـ من عطف المفرد على المفرد لا ينافي  
 كونه مثالا لحدى المسد على تقدير اعتبار عطف الجملة على الجملة \* قال قدس سره  
 دفع الدفعة المتعلم خ \* دفع الدفعة انما يخص اد كان الـ بطريق الضبط فقول  
 من عدم اما مفرد فهي متصلة والاعلى في نفسها النمرة وقد جاء هل واما جملة فان  
 لم يكن مصدرة فالنمرة مقطعة وان كانت مصدرة فهي من كان بعد م في الجملة المذكورة  
 بعد النمرة نحو اجاني ريد ام لانها مقطعة و كانت عبره فان كانت النمرة للتسوية  
 فتصلة وان كانت للاعكار لمقطعة لانه في معنى الحرو ان كانت بلاسهم فان لم تكن  
 الجملة مشتركتين في شئ من المسد اليه والمسد قلنا آخرون مني بها مقطعة والشيخ  
 ان الحاجب والادلى بتور ان كونها متصلة وان شتركت في جزء فان صدر على  
 ايقاع مفرد من الجملة فهي مقطعة وان لم تصدر على ذلك فان كان بينهما اذا سب فهي متصلة  
 والايحوز كونها متصلة ومقطعة \* قال قدس سره \* القرينة هي ذات السؤال الخ \*  
 لا ينبغي ان ذات السؤال مالم يصدر معه وصوب السؤلية لا يصير قرينة على تقدير  
 شئ في ذات الجواب اد لا تعلق بين الكلامين بحسب آية حتى يكون احدهما قرينة  
 الاخر انما يصير قرينة بواسطة كونهما لا فصح مطابقة الجواب له (قوله والجواب)  
 اى عن النظر المذكور باعتبار اشق الاشق وصير معناه اخرى وحاصله ان تقدير  
 المتدا وان كان يؤدى هذا المعنى لكن فيه كثرة الخلف والاحتراز عنه اولى بل واجب  
 فهم امكن كما في المعنى وان القرينة وان قامت على تقدير نفس اولى من اسم  
 الـ اعمل لكن لموافقة الواقع عند عدم الخلف تقتضى تعبير الـ عمل وليس حوا  
 للمعارضة المذكورة بقوله الاولى لان المعارضة لا تعارض \* قال قدس سره  
 الريادة تشق الخ \* فيه ان السائل غير متردد في الحكم والسؤال انما هو لا قرار  
 الحبيب بالحكم والتقوى لا ياسبه والمطابقة اللفظية وان كانت تحصل لكنه نفوت  
 المطابقة المعنوية التي هي اهم كما سيجي \* قال قدس سره كما صرح جوابه في ماذا  
 صحت حيث قالوا ان قدر \* اى شئ صنعت فان يكون دار امة قوم مفعول صحت  
 فالجواب الاكرام بالصب اى صعب الاكرام وان قدر اى شئ الذى صعبه فان  
 يكون مستأودا معنى الذى فالجواب لا كرام ارفع الى الذى صعبه الاكرام

\* قال قدس سره والحق في الجواب الخ \* هذا حق لان الاسمية التي خبرها فعل فعلية حقيقة عد علمه المعنى ولذا تصيد التجدد الاياه اورد في صورة الاسمية لسكنة معوية كإفادة التقوى او تخصيص اولوية كتنصيص الاستفهام لكن بيانه بان الاستفهام بالفعل اولى قاصراً لانه يرد عليه ان المعادلة بين مدخول ام والمخرجة اولى كما بينه سابقاً بقوله و عم ايضاً ان المتصلة اذا وليها مفرد الخ وان الاصل ان يلى السؤال عن المخرجة وهمه سؤال عن تعيين اسماصل وان شئت تحقيق المقام فاستمع ان السؤال ليس عن نفس صاعن ولا عن نفس الفعل بل عن الفاعل من حيث انه اسماصليه الفعل وعن النفس من حيث انه اسماصلي الفاعل وكل منهما يستلزم الآخر انما الشار في كون احدهم هم من الآخر فقول قوله تعالى ( ولئن سألتهم من خلق السموات ) الآية سؤال عن فعل لان مقصود منه الرام المتركين بالخذ على نفق اشرك ماكنكم يحترقون ان الحق الذي هو ساط العادة مفردة داته تعالى فيكون العادة مختصة به كما يدل عليه آخر الآية عن قوله تعالى ( قل الحمد لله ) يعنى على الرام المحلة عليهم واذا كان كذلك يكون قوله تعالى ( من خلق السموات ) جملة فعلية قدم فيها الفاعل وجعل مسنداً لنصمه الاستفهام فيكون الجواب المطابق تقدير الفعل ليكون مصدا هو اعم اسناد الخلق اليه تعالى لا تعذر ايضاً قال القاسمي في سورة لقمان في تفسير قوله تعالى ( ليعولن الله ) نو شوع الدمع المناع من اسناد الخلق الى صبره بحيث اضطروهم الى ادعائه وفي الكشاف في تفسير قوله تعالى ( خلقهن العزيز العليم ) لينسب خلقها الى من هذه صفاته ويسنده اليه ولذا كما وقع الجواب مكمل الى التبريل وقع تقدم الفعل الا كنه كما في قوله تعالى ( قل الله ينحكم ) لإفادة العصر قال الله تعالى ( خلقهن العزيز عليم ) ( ماذا احل لهم قل احل لكم الطبيات ) ( من يحيى العظام وهي رميم ) ( قل يحييها لى انشاها اول مرة ) وبالمطابقة القطعية فانما تراعى بعد حصول المطابقة المعنوية ( قوله لاحل حصومة ) اى خصومة العير منه ويحتمل ان يكون بلام للوقت وحيث لا يحتمل خصومته وخصومة غيره ( قوله ليس تقوى الخ ) لان هذا البكاء بكاء قوته لا بكاء الحصومة مع انها ليست سبباً قرياً بالبكاء ( قوله من عبر وسيلة ) اى من غير علاقة وسابقة حق يقال احتضنه فلان وصله من حطب اشجرة اذا ضربتها بالعصى ليسقط ورقها ( قوله والطوايح جمع مصبحة الخ ) على حذف الواو كما يقال اصشب هو طاش ولا يقال مصبحت على القيدس ( قوله تلو افصح جمع ملفحة ) يقال رباح

لواقع اى السحاب ولا يقال ملحقات الاله است كردن ( قوله اويبيكي لقبر ) قال  
المولى الجامى فى حواشيه على شرح الكافية وتعبه هكى بقدر من ماء سليقة الشعر  
لانه لما بين سبب الضراعة ناسب ان بين سبب الاحتياط ايضا ( قوله اهلا بالميا )  
والتعبير عن المنية بالميا اما باعتبار الاسباب او بالذات ( قوله فقد علم الخ ) فى الرضى  
وبما كان جواب ما ماصيا مقرونا بالفاء ( قوله اى يكيه صارع ) فى الفصل ان  
التقدير ليكيه صارع وهو اليق بالنعنى كان يكيه صارع وفق لسؤال من يكيه كذا  
فى شرح افتتاح ( قوله بسلامته من الحذف ) فيه ان حذف لكتة وان لا يرجح  
على الذكر فلا يرجح ( قوله لصعب التعويل على القرينة اخ ) يعنى ان وجود  
القرينة صحيح للحذف لا موجب له فان عول على دلالتها حذف وان لم يعول عليها  
احتياطاً بناء على ان المحاطب له يفعل هماء كروا ان كان صطسوا لكلام فى الحالين  
واحداً وسكتة تخصيص الحرف اذا اسد الخلق لى الله تعالى الاشارة الى ان الاسد  
اليه فى غاية الوضوح يكفيه ادنى نيفت بخلاف اسدده من ذات له تلك الصفات  
فانه يحتاج الى ريادة تدبر وملاحظة ان الخلق على هذا الخط الدقيق والنظام المتكتم  
لا يتصور بدون القدرة التامة والعلم التام ( قوله ومعه قوله تعالى بل صله الخ )  
فان السؤال من القاعل لان المسؤل منه على اهمرة والعقل مسك الشوت كما يدل عليه  
اسم الاشارة فكان مقتضى الظاهر ان يعدل الى كسرهم الالة قصد التنبيه على شأوتهم  
بانهم لا يعقلون كونه فاعل لذلك الفعل ما لم يصرح به ( قوله فيفيد شوت اخ ) اى  
صريحاً على ما فى المفتاح فلا يرد ما قيل ان قامت القرينة على كونه محالاً فعلا قصد  
الحذف ايضا افادة الثبوت او التحدد متحققه وان لم تتم قرينة من ذلك فلا يحور  
الحذف لعملا والمراد بالثبوت حصول المسند للمسد له من غير دلالة على تقييده بالزمان  
وبالتجديد اقترانه بالزمان ( قوله او ان يدل قصد التحجيب اخ ) يعنى بقرائن الاحوال  
من حضور الاسد وتطرح ثوب زيد وسبعة بالدم ونحو ذلك وان دلت على مقاوم  
الاسد لكن يد كد ذلك لقصد تحجيب السامعين من حارسه وما هو بصدد كذا فى  
شرحه للمفتاح ثم ان الداعى الى ذكر المسند التحجيب وهو ما اعتبر بقصد حنة حاملة ما اعتبر  
الحصول غاية مترتبة فواقع فى المفتاح من قوله او قصد التحجيب فى الايضاح واما التحجيب  
ففى العبارة للاشارة الى ان هذا الداعى يحتمل كونه محالاً وكونه علة فقول الشارح  
رحه الله تعالى وحصول التحجيب على وفق ما فى الايضاح لا يخفى الى تقدير امضاف  
اى حصول قصد التحجيب كما ذهب اليه بعض الساطرين ( قوله وحصول التحجيب

اع ( دفع له ورده انصف رجه الله تعالى في الايضاح حيث قال وفيه نظر لحصول  
 التحجب بدون الذكر اذا قامت القرينة قال الشارح رجه الله تعالى في شرح  
 الفتح وما يصال ان التحجب حاصل بدون الذكر عند قيام القرينة بموج على انه  
 جعل الغرض قصد التحجب و اى دلالة لذكر اسد اليه فقط على ان قصد التحجب  
 دون افادة النسبة وان قامت القرينة على نفس المسند نعم اذا ذكر ما لاحاجة اليه  
 في افادة النسبة طلبا لعقل له فائدة وكان قصد التحجب ماسيا فعمل عليه ومنهم من  
 رعم ان مراده ان التحجب وان كان حاصل بدون الذكر لكن التحجب الحاصل  
 بالذكر لا يكون بدون و اتى هذا كلاما قليل الجدوى جدا انتهى وذلك لانه عزلة  
 ان يمال الداعي الى الذكر العظيم الحاصل بالذكر والاستدلال الحاصل به والتمس به  
 على المساواة والخاص به ( قوله غير جملة ) اى لكونه غير جملة لا لكونه غير  
 منى ولا مجموع او غير مصنف ولا مشبه له او غير مركب اذ المراد قد يطلق على مقابل  
 كل واحد مما لكن المراد بالافراد هما هو هذا المقابل خاص وهو كونه غير جملة  
 بقرينة المقابلة ( قوله واما تحويره الخ ) يعنى انه داخل في صانطة الافراد اما  
 عدم كونه من مظهر فاعلم ان كونه التقوى فانه قريب مما يعيد التقوى لانه  
 ان اعتبر تصميحه لتصوير الفرح لذكر الاساد المعيد للتقوى كان معيداله وان اعتبر  
 شبهه بالخالى من التصوير لم يكن فيه تكرار الاساد فدخل في عدم افادة التقوى لان  
 التساوي منه ان يكون فاده بلا شبهة وما قيل ان المراد التقوى المعتد به لان المطلق  
 يصرف الى الكمال وهو لا يعيد التقوى المعتد به فليس بشئ لان قوله بل هو  
 قريب الخ بأنه ولعدم تقاسم التقوى ان قسمين واعلم انه او غير الافراد بالمراد  
 المسند مفردا اى غير مركب وحين تحويره فانهم سواء كان مسندا الى الصمير او الظاهر  
 خارجا عنه كما حارح من الجملة موافقا له هو المنصور من ان اسم الفاعل مع فاعله  
 ليس بمفرد ولا جملة وعدم التمرص لبيان ما يقتضى ايراده بناء على انه يعلم من بيان  
 دواعى الافراد والجملة لا شمله على شملهم لم يتجه الى تكلف في ادخاله في صانطة  
 الافراد بانثاته غير ممد للتقوى في صورة الاساد الى الصمير وانه غير سبي في  
 صورة الاساد الى الظاهر فان قدس سره ولم يكن المقصود الخ والتعابير لفظى  
 المفتاح والمصنف رجه الله تعالى اختار نظايشعر وان كان المقاد هما واحدا  
 فان قدس سره تعييل لقوله الخ لانه تعييل لمقدر هو علة لعدم القول اى انما  
 لم يقل مع عدم قصد التقوى ثلاثين صانطة الافراد لشعور عدم قصد التقوى  
 لصورة المحصص مع ان مسند في جملة وهو التوجيه الذى اشار اليه بقوله وربما





الانترافية كالامكان ووجوب الامتناع ادلا انصاف بها بالفعل بل بالقوة بعد انشراح  
العقل او بطريق التوسع وحرانه بحري الامور الحقيقية لتكون الاساد فيهما على طريقة  
واحدة وانما قل بكثير لان الامور الاعتدالية التي يكون الانصاف بها في الخارج كالعلمي  
ثابتة بالفعل حقيقة وبتأخر زواجر سقوط الجواب الذي ذكره السيد بهوله اجيب عنه  
الح لانه ان اراد به لا اساد للمهمة اي المتدا اصلا فباطل لانهم يطلقون عليها المستند وان  
اراد به لا اساد بالفعل حقيقة فمسمو بكنه يخرج عن تعريف الفعلي كثير من المسدات  
الفعلية الاعتدالية كما عرفت فالحبيب لم يتسأل من اد الشارح رحمه الله تعالى فاجاب (قوله  
واذا كان الخ) عطف على قوله فلا بد من الحكم بشيء الخ (قوله ومما ذكره الخ)  
فرض الفصل من هذا الكلام ادخال مصداق في ريد مطلق ابو في صانطة الافراد  
باعتبار كونه فعليا واخرجه عن صانطة كونه جملة والشارح رحمه الله تعالى ادخله  
باعتبار عدم افادته التقوى (قوله وهذا خ ظاهر) ان تأملت في كلام السكاكي  
رحمه الله تعالى علمت انه حق وقد اصر في الشارح رحمه الله تعالى حيث قال في تفسير  
قول السكاكي رحمه الله تعالى واتهم في حكم الافراد نحو ريد عارف ابو في حمل  
عارف المسد الى الظاهر تابع لم ريد المسد الى التضمير في حكم فانه مفرد مثله  
فاذا حكم فانه مفرد كما سجد الى التضمير يكون فعلا ويكون فاعله كاعدم (قوله  
والظاهر) هذا ليس بظاهر لانه يحصر الوصف في الفعلي والسببي في مسمو النحو  
فالمستند ايضا كذلك واد اخرج عن صانطة كونه جملة بتقييد القسم الثاني من  
السببي بكونه فعلا يستدعي لاصد ما بعده الخ ثم قال لاشيا متصلا بالفعل نحو زيد  
صارب اخوه ومضروب او كرم لمر يطلعت عليه فانه اخرج عن سببي لان  
كونه سببا يقتضي الجمية وهو في لاملة ائدة مفرد (قوله كانه ليس سببي)  
لعدم كونه جمية والمسد سببي جملة (قوله والاسكان المناسب) قد اورد في الفعلي  
او زيد مطلق ومطلق هو مثله قد ذكره (قوله يحكم محض) لان الحكم اد احمول  
الفاعل في حكم العدم وحرى الاعراب عليه (قوله ثم المدكور الخ) اي ماد كراه  
من مرر السكاكي رحمه الله تعالى من ان المستند في زيد مطلق ابو ليس فعلي الخ  
مخالف لما هو المدكور في مسمو النحو فانه يقتضي ان يكون سببيا (قوله في الجملة  
عارف المصنف رحمه الله تعالى يعني غير سببي او صحيح من عبارة السكاكي رحمه الله  
تعالى اي فعليا لدخول يد مطلق ابو في عبارة المصنف رحمه الله تعالى ولا شبهة  
مختلف عاره اسكاكي قوله نحو الاكرم من البر يستين) ومن الرجال من ضمير

بستين فالكسد فعلى بخلاف البر الكرمه بستين فله مسد به سبي لا بستين بعد  
اساده الى الكرم علق بالبر توسط العابد ( قوله لعدم اعنى انظر على شئ ) فان  
قبل لم لا يجوز ان يكون فاعلا للفعل المقدر ويكون طرف متعاقبا به من غير تبادله  
في العمل قلت لان هذا العمل العام واجب اخذ لا يجوز صهره اصلا فلا يقال زيد  
حصل في الدار فالتبانيه لازمة فلا بد من القول بعمل الطرف دون الاعتقاد على تقدير  
الفاعلية ( قوله لم يصح التركيب ) لالفاظ لعدم وجود ارفع يستقر ولا معنى  
لكون النسبة غير تامه لان اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتراف لانه جار مجرور عدا لا حمش  
وبناء صحة هذا التركيب على مذهبه برعم العلامة ( قوله وجميع ذلك ) اى المذكور  
من السؤال والجواب خبط لان مناهما ان تكون الاثنته بمسند مفرد وليس كذلك  
فانها اثنته للمسند الفعلي مفردا كان او بوجهة على ان حمل الكرم من البر بستين على تقدير  
اسم الفاعل وفي الدار حالي على تقدير الفعل وعلى مذهب الاخفش تصعب ( قوله  
مفردا كان او بوجهة ) بنى شيئا الاول ان قوله ان تقديره سيقرا وحصل في الدار  
يشعر انه لو لم يقدر كذلك لما كان فعليا وليس كذلك اذ على تقدير اهم الفاعل ايضا  
فعلى وحواله ان السكاكى رحمه الله تعالى انما ورد ههنا القدر على علم ان الحق  
صده ذلك لالاه على التقدير الآخر لا يكون معناه كما قال القاصد الكاشي وقال  
السيد في شرحه لم يقصد بقوله ان تقديره استقرار وحصل انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن  
مسندا فعليا بل لا كان المعترف بالمسند المعلى هو الثبوت الحقيقي وانقضاء ولم يكن ذلك  
ظاهرا في قوائى الدار زيد اراد تقديره بما يكون ثبوته فاسد ايه ثبوته حقيقيا  
الا انه قدر ما هو المختار صده ولا يخفى ضمف الجواب ان لا يكون فلا كلمة اذ التعليلية  
قائه واسم الثاني فلا كوله الطرف مقدرا بالحصول والاستقرار ربما تقرر في التمهيد بحيث  
لا خفا فيه فالاعتراض قوي ولما لم يتعرض للشارح رحمه الله تعالى لجوابه الثاني انهم  
ذكروا ان الخبر ان كان فعلا للمبدأ مثل ريد قام لم يصح تقديره واجاب الشارح رحمه  
الله تعالى عنه في شرحه بان حلة الامتداع هو الاتباس به عن ولا تبس ههنا عدم  
بقاء الاعتماد ( قوله لاشكاله ) لان الفرق بين ابوه مسحق وبين مسحق ابوه في ان  
الاول سبي دون الثاني مع اتحادهما في المعنى مشكل ( قوله ونعسر ضربه ) لان المسند  
السبي اربعة اقسام بجهة اسمية يكون خبر فيها فعلا نحو ريد ابوه الصلح او اسم فاعل  
نحو زيد ابوه منطلق او اسما جامدا نحو ريد اخوه عمرو او بجهة فعلية يكون الفاعل  
فيها مظهرا نحو زيد انطلق ابوه والتعريف الصبط لجميع قبمه متمسرو لذل انورد

السكاكى رحمه الله تعالى كذا وفى التعريف (قوله ليس بمأثداً) لا اتحاد المتداً والخبر  
 فلا يحتاج الى لوانه وكذلك ليس بسبى ولا فعل لانها فيما اذا تعار المتدا والخبر  
 فلا يرد انه اذا لم يكن سبياً كان فعلاً فدخل فى صاطفة الافراد مع انه جلة ١١ قال  
 قدس سره لانهم جعلوا كونه مسد سباً احدى الخ ١١ فيه بحث لانهم جعلوا كونه  
 المسد سبياً من مقتضيات كونه جلة وكونه جلة يعرف من النحو حيث قالوا الخبر  
 قد يكون جلة والجلة ما تضمن كثير بالثناء وهذا كسائر الخصوصيات من التعريف  
 والتكثير والحذف ونذكر يعرف فى النحو ودواعيها تعرف فى هذا العلم فلا توفى  
 لمعرفة كونه جلة على معرفة كونه سبياً (قوله وغيره) فان موم من فى الآية المذكورة  
 ثابت عن اصمير كانه فى بالانصاع احرم واجر غيرهم ١١ قال قدس سره هو  
 اى كونه مسد الخ ١١ وفى شرح الملتاح لشارح رحمه الله تعالى هو اى المسد  
 السبى دوان يحكمون على حذف المضاف (قوله مفهوم المسد) سواء كان فعلاً  
 او مشتقاً او حامداً قدس سره زيد ابوه انطلق وابوه مطلق وزيد اخوه عمرو  
 (قوله مع العلم عليه باله ثابت الخ) كان الظاهر مع الحكم بثبوته للذى  
 هى عليه الا انه راد لفظ عليه الى شاره ان كل جزء من اجزاء الكلام محكوم  
 على صحتها بما هو عليه وقوله مطلوب اعطى بالنصب خبر يكون وتعليق اثبات مصوب  
 على التصديقه وقوله ويكون عطفاً على يكون وقوله فيطلب نصب عطفاً على  
 يكون ووصف اعم من مسد لانه مع ان كل فعل كذلك ليظهر كونه جلة واما  
 قال موع اثبت لانه ليس اثباتاً حقيق بل عيارياً وقوله لكون ما بعده الخ متعلق  
 بطلب اى ما يطلب تعديق ذلك المسد بما لكون ما بعده متعلقاً بما قبله بسبب  
 اصمير الراجع اليه ادوم يكن بينهما تعلق كان المسد جلة مستقلة برأسها فيحصل  
 منها جلة واحدة ١١ فان قدس سره يخرج به نحو انطلق ابوه ١١ اى مجموعهما كما  
 هو ظاهر ١١ فان قدس سره لان لسدهما الخ ١١ اى لان المسد فى هذا التركيب  
 اعنى انطلق ونادى كرسطامس ولم يقل لانه وراد لفظه ههنا ليس فعلاً كما تحققت  
 من السبى ما يكون مفهومه محكوماً عليه بالثبوت لشي من غير ملاحظة انسابه  
 الى آخر ونعلق ليس كذلك فهو خارج عن الفعل لا انطلق ابوه اذا انطلق  
 الاب ثابت زيد من غير ملاحظة انسابه الى شي آخر فهو معنى وليس المقصود  
 من التركيب التقوى فيكون داخل فى صاطفة الافراد مع انه جلة فلا بد  
 من زيادة قيد لاخر احد بخلاف ما قد كان داخل فى السبى فان قيد الفعل

يخرج له لعدم الوساطة فان قلت كيف يخرج مع صدق تعريف الفعل عليه كما مر  
قلت قد تردد كلامهم في ان المسند السببي هل هو الجملة و مسند الذي فيها فانفعلي  
ما يكون محكوم ما عليه بالثبوت لشيء من غير ملاحظة اتساقه مطلقا لا بسببه ولا بما فيه  
الى شيء آخر لتحقيق الماتلة بينهما ولا يحتتم ان في زيد انطلق اياه لتحقيق صاطة الافراد  
والجملة فيه معا وليس لذلك القائل ان يصير الفهم هكذا لانه يحرم الوساطة بين الفعل  
والسببي لان انطلق اياه ليس سببي عنه ولا فعلي بهذا التفسير والسكاكي رحمه الله  
تعالى لا يقول بالوساطة ولذا جعل اسم الفاعل مسند الى نظهر في حكم المسند الى  
الصير في الافراد كما مر هذا غاية السعي في تصحيح كلامه ودفع ما يرد عليه من انه سهو  
بعض الاهداء لم يكن فنيا كان خارجا بقيد الفعل قال قدس سره لا يقبله طبع سليم  
فان الطبع لا يسبق الى تقدير الرمان او حصل ان يكون مصدرا حينا \* قال قدس سره  
معى ركب \* ادليس المقصود بالحكم بالحداد الوقتي \* قال قدس سره مصدر المسند الخ  
واما ضمير مفهومه فليس راجعا الى المسند السببي والافراد حد المحدود في الحد بل  
الى مطلق المسند فلا يرد ما قبل تبادر التعاير على هذا التوحي مع ان كلام السكاكي  
رحمه الله تعالى هو ان يكون مفهومه بالصير محل بحث ودعوى السكاكي مع ذكر  
الصير دور امانه حرط الاقتاد (قوله لمسند) اي يحدث لاه المسند حقيقة لا للاسناد  
كما هو يدل عليه تعريف الفاعل بما دل على معنى في كلمة مقترن ما حصل لازمة الثلاثة  
كيف وان النسبة التي هي مدلول الفعل غير مستعمل في مفهومه فكيف يعقل اقترانها  
بالرمان وقد صرح بذلك المولى الجاني في شرح الكاوية (قوله قد رمان تكلمك)  
غير عبارة امفتاح امي الذي انت فيه برمان تكلمك وقد ورد الاصين دائرة الحال  
والماضي اذ الحال لا يختص بزمان التكلم بل ربه يكون رمان هل آخر وكذا ما صي  
واهل ذلك لان الكلام في اراد المسند مطلقا ما صي والخط و مستعمل انما هو بالنسبة  
الى التكلم \* قال قدس سره كلمة قبل ظرف رمان \* وصكك ذلك بعد في تعريف  
المستقل ا كنى بذكره \* قال قدس سره فيلزم ان يكون الرمان زمان \*  
لا اتصاله فيه صد المتكلمين فانه عندهم متجدد معلوم بقدره متجدد مجهول  
يقال طلعت الشمس صد بجئ زيد وجاء زيد عند طلوع الشمس \* قال قدس سره  
دال على رمان مستفرد \* فيه ان الاحوال المذكورة في التريجات منسجمة عن  
الرمان \* قال قدس سره فيلزم ان يترقب وجود المستقل في مستقل لان مستقل  
الذي هو مدلول يترقب كما هو ظرف الترفظ لوجود المستقل ايضا لانه معنى

لترقبه في الماضي والحاضر فيكون مستقبل نظراً للمستقبل فيلزم أحد المحذوران ويندفع  
 ما قيل أن ترقب وجود زمن في زمان آخر لا يستلزم أن يكون الزمان الآخر نظراً  
 لوجود الزمن الأول لا ترى أنه يترقب وجود المستقبل في الحال وفي شرحه للمفتاح  
 أن لفظ يترقب أن حصل بالاستصحاب فأتى معنى أن يترقب ادلاء معنى لترقب الاستقبال  
 في المستقبل قال قدس سره ويدرم أحد المحذوران ويدرم أيضاً أن لا يكون  
 الزمن المتصور داخل من المستقبل ادلاء يترقب في الاستقبال وجوده بل في الحال  
 قال قدس سره لأن هذه التعريفات تفسيحات أحـ يراد أن آية الزمان وانقسامه  
 إلى الماضي والحال والمستقبل والتعريفات الثلاثة معلوم لكل أحد يتصورون  
 بها في كلامهم والتعريفات المذكورة لفظية قصد بها إزالة الخلل لا تحصيل المجهول  
 وبهم المقصود منها كل أحد من غير ملاحظة الطريقة وما يلزم منها وأما تدقيق  
 النظر في تحقيق ماهية نيت لأقدم فهو في علوم يلاحظ فيها جانب المعنى فيعرف فيها من  
 التقدم بالقل ومن التأخر بالعدد ويقال الماضي الزمان المتقدم على ما است فيه تقدماً  
 لا يجمع فيه المتقدم المتأخر سواء كان بالذات كما في أحرار الزمان أو بالوقوع في الزمان  
 كما في الرمايات وكذا مستقبل قال قدس سره دون الواعد العظيمة من أن قل  
 وعد نظراً زمان لأمر طريقة لا تصح هيها فقل أن قل أن قرى بالرمح  
 لا يترجم طريقة زمان لما ليس شيئاً زائداً على ماد كره السيد السد (قوله وهو أحرار  
 الخ) كلها وكل منه يدق عليه أحد فلا يرد أن تفسير الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان  
 وانتهائه وإن لا تكون لأمر الآتية واحدة في الحال (قوله يجوز بد قائم أمس الخ)  
 قيده بالقرينة اللفظية إشارة إلى التقييد المستفاد من القرينة العقلية خارج قوله  
 بالتقييد لأن المراد منه تقييد المستفاد من اللفظ وما قيل أن اسم الفاعل حقيقة في الحال  
 اتفاقاً وفي الماضي عند بعض فيكون معبداً للتقييد على إخصر وجه قد عرفت  
 اندفاعه بأنه حقيقة في أحداث أموصوعة بالحدث الواقع في الحال لأنه دال على الحال  
 والأمر أن يكون قيد لأن كيداً وقيداً مس وعدا تخر يدا (قوله أفادة التحديد)  
 أي الحصول بعد أن لم يكن منه مدلول العجز لا التفصي شيئاً شيئاً وإليه أشار الشارح  
 رحمه الله تعالى يعطف الحوادث عليه (قوله يقتضي تحدد الكل) أي تجدد  
 كل مفهوم النفس منسوي الزمن لأن معنى قرينه أنه ما من حدوثه بحدوثه أما باعتبار  
 المعنى الخدفي أو باعتبار سنة وتعلق كما في أراد الله وعم الله وما ذكرنا طهر فائدة  
 اختيار لفظ الكل على لفظ الحدث والندفع اعتراض السيد السد ثم أن بيان

الشارح رحمه الله تعالى قاصر لأن كون التجدد لازما للزمان وكون تجديد الجزء مقتضيا لتجدد الكل لا يقتضي أن يكون له فعل معه له ما يصح اليه التجدد لازم من الزمان وتجدد الكل لازم من تجديد الجزء فإدعاء البعض الزمان فإدعاء التجدد يقتضي لتجدد مفهومه اقتضاء به وقوع حصول لازم من حصول التجدد لا يقتضي ذلك اللازم وإن كان بينا إذا كان محطرا بالبين وبهذا يظهر أن قاعدة التقييد لا تستلزم قاعدة تجديد المفهوم لحوار أن لا تكون الواسطة وهو تجديد الزمان محطرا ما قال السيد السد في شرحه يحتاج من ترك قاعدة التجدد تحقيق المقدم لا تقييد للاحتراز محل بحث ❦ قال قدس سره فإن تجديد الزمان لا يستلزم تجديد مبدئياته ❦ وبه أنه مخالف لما ذكره في حواشي شرح حكمة العين من أن مقارنة الشيء بالزمان ليس إلا حدوثه معه وبؤيده ما قالوا أنه تعالى ليس بزمان وإن كان مقارنا معه في الوجود وإن مقارنة الحادث مع الحوادث زمان ومقارنته مع القديم دهر ومقارنة القديم مع القديم سرمد ❦ قال قدس سره وما ذكره لا يدل الخ ❦ بأن يقال معنى ما ذكره أن تجديد الجزء من مفهوم الفعل يستلزم تجديد كل جزء منه نظرا في بعضها فيلزم تجديد الحدث فإدعاء ما قيل أن قوله فإن تجديد الزمان لا يستلزم الخ لو ادعى مخرج ذلك لا سلام لا يدفع الاعتراض عن الشارح رحمه الله تعالى فإن مدعى كلامه على مجرد تجديد الجزء الذي هو الزمان ❦ قال قدس سره لا دليل مستقل على مطلوب ❦ حتى يرد عليه أن مجرد تجديد الزمان لا يستلزم تجديد مبدئياته ❦ قال قدس سره من هذه الحثية ❦ وإن كانت حقائق من حيث استعمالها في مصداق الموضوع له أهمي الحدث والزمان والسببية ❦ قال قدس سره والصواب ❦ في بيان قاعدة الفعل التجدد ❦ قال قدس سره من خصوصية الحدث ❦ كالانطلاق والحركة (قوله لا يجمع جزأوه) فيكون كل منها حادثا فيلزم حدوث مبدئياته وليس المراد أن إجراءه معضية فيكون ما يقارنها منقضية (قوله أو كلا الخ) ظرف لعمتوا معضوف على ما قبله في اليب السابق عند الشيخ الرضي قدم الله عليه الصلاة وعلى مقدر عند صاحب الكشف أي الخافوني وبعثوا إلى والهجرة بالتفريق على الوحيين (قوله عكاظ) في القاموس كخراب سوق يصحراء بين نخلة والطائف كانت تقوم هلال ذي القعدة وتستر عشرين يوما يجمع فيه قنائل العرب فنما كظون أي تفاخروا ويتشددون (قوله يفرس الوجوه) أي وجهي ووجوه الذين معي (قوله يحدث منه الخ) بيان للمعنى المراد الاستعداد بحسنة المقام والضرع أي يدل على حدوث التوسم

مطلقاً (قوله حذيفة) بالكسر في الأصل اخذ الثمرة من الشجرة ثم نقل الى أحداث  
 الشر ثم نقل الى صحر محرم كذا في معرب والمراد الثاني يعني ان لي على كل قبيلة  
 أحداث الشر (قوله فلامنة عدمهم الخ) لم يقل فلامنة فادتهما كما تشعر به عبارة  
 المفتاح حيث قال وما لحقة المصيبة لكم به اسما فهي ادالم يكن المراد افادة  
 التحدد والاحتصاص فاحد الاربعة الثلاثة الخ لان عدم الافادة لكونه عدماً ثابتاً  
 في نفسه لا يمكن ان يقصد من القصد به انما يقصد منه افادة شيء والاعلام به ففي  
 عبارة المفتاح نبح ولم يفسر لافادة الثبوت مطلقاً من غير اعتبار التقييد والتحدد  
 وعدمهما لان ذلك مدلول ربط المسد بالسد اليه ثم ان اسجة المسد تدل على  
 افادة عدم التحدد والتقييد بالزمان على عدم ما يدل عليهما فيه فالافادة المذكورة  
 مدلول التزامي لا مسمية كما ان التحدد مدلول التزامي لعلية (قوله من لافادة  
 الثبوت والدوام) ليست من للاصرب حتى يلزم ان يكون كل ج لاف اسجة  
 دالة على الثبوت والدوام بل لفرق اي لاف صر كونه اسما على افادة عدمهما  
 بل قد يكون مع ذلك لافادة الدوام والثبوت فانه اذا انتفت الدلالة على الحدوث  
 والاحتصاص بالزمان ~~لا يمكن~~ ~~بأن يكون~~ مدلول الدوام والثبوت بمعونة المعنى قال  
 قدس سره الاسم كماله يدل الخ اي يدل باعتبار مدته التقييدية المأخوذة  
 الى الدات المبهمة فيه على ثبوت العلم اي حصوله ~~مدته~~ من غير تعرض لحدوثه  
 اي حصوله بعد ان لم يكن سواء كان ذلك الحدوث على سبيل التفصي او لا  
 على سبيل التفصي وما بين انه يجوز اطلاق الاسم على الاستمرار التحددي  
 كما يجوز اطلاقه على الدوام والثبوت بمعونة الفرائض بلانساوت فان كلامهم معنى  
 محتمل يعني بالفرائض ولم يقل اخذ بذلك اصلاً فليس بشيء لانه لا كان الاسم  
 معيد لعدم التحدد لا يمكن قصد الاستمرار التحددي منه قال قدس سره دون  
 الصفة المشبهة فانها تدل على الاستمرار في المشهور وعلى الثبوت المطلق عند  
 الشيخ الرضى قال قدس سره من اثبات الانطلاق الخ هدامني على ان الالفاظ  
 موصوعة للصور الذهبية وقول مفتاح بالدلالة على الثبوت مسمى على انها موصوعة  
 للامور الخارجية فلا تخاف قال قدس سره وما فرقه الخ حيث قالوا اذا  
 قصد بالصفة المشبهة الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن  
 الآ او غدا وفي ضيق مضائق قال قدس سره جارياً في اللفظ الخ اي مواظاته  
 في عدد الحروف والحركات والنكات قال قدس سره ثبوت مطلقه الظاهر الثبوت  
 مطلقاً كما يدل عليه قوله ونفي الاخص لا ينافي ثبوت الاعم قال قدس سره بقرينة

ايراده **اي** ايراد ذلك القائل الثبوت مقبلا للحدود حيث جعل مقتضى العبارة التحديد  
 ومقتضى الاسمية الثبوت **قال** قدس سره **واظهار** مع **دلو** حه اجمع المذكور بانه  
 انما يتم او كان المراد بالتحديد التخصي في قواهم لكن اظهر ان مراده مطلق حدوث  
 اى الحصول بعد ان لم يكن **و** **كان** على التخصي **او** **( قوله ان اشجع عبد القاهر**  
**الح )** نقل عن الشارح رحمه الله بان قلت كلام شمع نسب على ان قولهم الجملة  
 الاسمية تدخل على الدوام والثبوت وتفيد ذلك ليس على إطلاقه وان الاسم والفعل  
 يشتركان في ذلك وخدمتهما على ثبوت مفهومه وانما تدخل الاسمية على الدوام  
 والثبوت اذا كان مقتضى انضمام الفعلية بعد الى لاسمية وكذا ذلك انتهى يعنى  
 انه لما كان مذكورة سابقا من ان الدوام والثبوت يستلزمان لاسمية بمصوبه انضمام  
 مخالفا لما هو المشهور من دلالة الاسمية على الدوام والثبوت نقتض كلام اشجع الدال  
 على ان الاسمية لا تدل على اكثر من الثبوت يفهم من دلالة الاسمية على الدوام ليس  
 لكونه اسما يكون بمصوبه انضمام **( قوله يحص منه حراً جراً )** لان حقيقة الانطلاق  
 كذلك لا لان صيغة المصارع تقتضية **( قوله وما يشبهه )** لان ذكر الفعل يشعر  
 بذكره بناء على كونه متصلا به متعاقبا في اكثر الاحكام **( قوله و مستند )** اى المستنى  
 فى الرضى ان المنسوب اليه بالفعل او شبهه هو مستنى منه مع استثنى واعا  
 اعرب المستنى منه بما يتبعه المسوب دون المستنى لانه لا يفرق الا بواحد واستثنى صار  
 بعده في حيز الفصلات فاعرب بانصب انتهى وبعد ظهر كونه قيدا للفعل واندمج  
 ما قبل من المستنى من تنه المستنى منه فهو من تنه الفعل والمفعول او عبرهما فلا معنى  
 لتقييد الفعل به **( قوله فائزته اله فذة )** اراد بالفذة ما يشتمل احكامه ولا ربه فلا يرد ان  
 المفعول به ليس انزوية القائمة وتنف هم الفعل معدى صبه **( قوله لان اريد ان قيد )**  
 على نفس القائمة بوجه اريد ان خصوص لان اصل خصوصى القائمة كان باصلا بذكر  
 المسد والسد اليه وهذا يشتمل المفعول المطلق الذى للتأكيد لان التأكيد اذ على اصل  
 الحكم **( قوله مستنى من هذا حكم )** اى غير داخل فيه وهو الموافق لما فى المضاح  
 حيث قال لم اذكر احد في محو كان ربه مستند لان خبر هذا هو نفس السد لا تقييد  
 للسد انما تقييده هو كان فاما من غلا بربما في ان لاسماء يقتضى الدخول فى المستنى  
 منه اعمى القيد بالمفعول ونحوه والاحراج من تربية فذة ونصب رجه لله اخرجه  
 عن التقييد المذكور **قال** قدس سره يعنى ان خبر كان المح **خلاصه** ان خبر كان  
 وان كان داخلا في نحوه لكونه فصلا كثر الفصلات الا انه ليس قيدا للفعل فلا يكون  
 داخلا في الفعل في قوله واما تقييد الفعل فهو مستنى من الحكم لذى هو التقييد وفيه



بحث لأن صدره الشرح صريحة في أنه مشتق من تربية العاشدة فالأولى أن يقال أنه  
 وإن كان داخلًا في تقييد الفعل بنحوه مشتق من تربية العاشدة لأنه في الحقيقة ليس  
 تقييد الفعل بل الأمر بالعكس (قوله دلالة على زمان المسبب) هذا الوجه جار  
 في الفعل وأما المشتقات ومصادر فتوابع لها (قوله أي جعله وتبينه الخ) كذا  
 في الرصدي هو من فر يفراد ثبت وسكن كما في القاموس وليس بمعنى التأكيد لأنه  
 بهذا المعنى يعمد بنفسه لا معنى ولا شغلة في ليس والطلب هو أنه مصدر مسمى  
 للفاعل ومعنى التثبت وثبتت أمرا إذ ثبوت شيء يتحاشا أو سلكا بينما ليس أي  
 الصورة الخاصة في الدهر على وجه الادعاء على ما مر في محله وهذا على  
 أن الالفاظ موضوعة لصور ذهنية فيصح كون تقريره وصوغه وندفع الاشكال  
 من أن معانيها ثبوت الدعوى على صفة وأنه لا تقرير سواء كان مصدر الفاعل  
 أو المفعول (قوله يحوا كرميت بذكر ميم الخ) إشارة إلى أنه لا فرق بين صورتين  
 التقديم والتأخير في كونه سواء قد تقدم حرمانها كالمعروف أو أن  
 المقدم دال على الحرمان كما هو رأي المصنفين (قوله معص) لعل قوله في معصا على  
 خلاف ما حملوا عليه في تعريف الخبر قال قدس سره ولعل عن صدره الخ أي  
 غرضه من آيات كونه لا محذور بقصد قبولها لاجتماعها باعتبار كلاً حرقاً معصاها  
 أعني الزمان والحدث قال قدس سره تعالى عبرة في أي النجى الرضى حيث قال  
 كان ينبغي أن يقول على صفة صير مصدره فإن ريد في صير مريد أصلاً معصاها  
 بصفة الصير وكذا يجتمع لأفعال التسامع قال قدس سره فإنها وصفت  
 لتقرير الفاعل على صفة هي مصدره في إيدانها وصفت لتقرر الصفة على  
 الفاعل لأن نسبة الحدث أو فاعل ما خودة في معلومها لا لتقرير الفاعل على  
 الصفة قال قدس سره بل لمعنى موضوعه في يد أن التقرير المذكور  
 ليس بموضوع له لئلا لا يؤول لحدث الخصوص والزمان في معصاها  
 وأنطوى أن هذا تعريف للمصدر المشترك بين الفعلين النقص التي به يتنازع من حائر  
 الأفعال ولما ثبت أنه بالنسبة والقدرة مشترك تمام الموضوع له وإنما هو جزء بالمقياس  
 إلى كل واحد منها وتقدمه في تعبه في على أهواء الصيانية قال قدس سره فلو كان  
 معناه اضربه الخ فيه هذه الملازمة التي تتم لو كان القيد بالشرط مثل التقييد  
 بالظرف وليس كذلك لأن يعرف قيد نفسه بالمسند دون المسبب أعني ثبوت  
 المسند للمسند إليه فإنه مطلق مسند المقيد بالزمان وإمكان ثبت للمسند إليه فقولنا  
 اضرب زيدا يوم الجمعة أحذر ثبوت لظرف الواقع في يوم الجمعة لتكلم فلا بد

في صدق من تحقق المقيّد وفيه معا واما الشرط فهو قيد ثبوت المستند للمسند اليه  
 لمعنى قولنا ان صريحي زيد ضربه لا خذ ثبوت صريحتكم لزيد في وقت ثبوت  
 صريحتكم لزيد فصدقه لا يتوقف على تحقق شرط وخرء بل على ان يكون ثبوت  
 في وقت ثبوت وان لم يثبت قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح مفتاح فقوله ان صريحتكم  
 عمر وصرحتكم لزيد حكم نسبة الصريحتين الى زيد في وقت وقوع الصريحتين من عمر ووعلى  
 تقديره وفي موضع آخر قال قيل قد سبق ان مصموم الجملة الشرطية تعليق حصول  
 مصموم الاجراء بمصموم الشرط فمعنى ذلك في الانشاء وصحيف  
 امتنع في الشرط دون اجراء قلنا الحصول فيكون ثبوت شيء لشيء او يعبه عنه  
 كما هو مدلول الخبر وقد يكون لتوجه الطالب او التلمي او نحو ذلك كما هو مدلول  
 الانشاء فعلى ذلك تحصل مصموم الشرط والقروض الصدق فن ههنا امتنع  
 كونه انشاء فحصل ان جاءك زيد فذكره في على تقدير صدق انه ساك اطلب منك  
 اكرامه لا معنى الاخر ما لطلب ان معنى شيء في كلامه هو صريح في ان  
 الشرط قيد ثبوت شيء لشيء او معناه في الخبر وطلب شيء او تحببه او ترجمه  
 والانشاء والادعاء هو قوله وصدقه بغير معاملة حكم ثبوت الوحد لله  
 حيث في حين طلوع الشمس قال قلت لافرق بين مذهبي وبين العربية والفرابين قال  
 اما لا واحد قال الفرق ان الشرط عنداهل العربية مخصوص بل بغيره ببعض التقديرات  
 حتى انه لو لا التقدير بالشرط كان الحكم الذي في الاجراء عاما لجميع التقديرات  
 ويكون القيد مفيدا للمفهوم المخالفة كما هو به الشبهة وصد برأيي كل واحد  
 من الشرط والخرء بمنزلة حره القصبة الخلية لانه من الحكم اصلا فلا يكون الشرط  
 مخصوصا بخرء بعض التدرج ولا يصور مفهوم المخالفة بل هو ما كنت  
 عنه كما هو مذهب الحنفية قال قدس سره يظهر من حكم الاحباري الخ \* ثبت  
 تعريه كيف يتبين هذا الاختلاف واحد من حيث من الحنفية والشافعية كما وصله  
 في التوضيح ومعنى الاختلاف المذكور ان برأيي هو \* اهمية اثاره الواقعية  
 في استعمل العرب معناه الحكم بغير شيء لشيء وقالاهل العربية معناه ثبوت  
 حكم الخراء في تقدير ثبوت الشرط كما قالوا في الاول \* ذهب الحنفية والشافعية  
 والشافعية وليس معناه ان البرايين وضعوا الشرطية لهذا المعنى حتى يرد ما ذكره  
 بقوله كيف وهم يصددين مفهوم من انصافا المستعملة \* قدس سره وفيه  
 اشارة الى \* فيه ان كون الاول مدنا لشيء في صريحتكم لزيد في تحقق مصموم الاول  
 مفصيا الى تحقق مصموم الثاني سواء كان الحكم في شرطية بالارتباط بينهما

اوالتفيد لا اختصاص له بشئ مهم ( قوله لا شرط في الاستقبال ) اي لتعلق  
حصول مصحون بجهة محصور مصحون بجهة اخرى في الاستقبال كما صرح به في شرح  
المفتاح فلفظ الشرط بمعنى المصدرى وفي الاستقبال معلق بالحصول الثاني الذي  
يتضمنه لفظ الشرط لا يتعلق لانه في الحال ولا بالحصول الاول لانه معلق بالحصول  
الثاني ( قوله من التأويل ) سري المجرور منزلة امشكوك الكثرة ( قوله كانه بشرط  
في ان عدم الجزم الخ ) لم نقول بالتأويل من عدم الجزم بالوقوع في العرف التردد  
( قوله في المعنى المحتملة ) اي الوقوع واللاوقوع في نفس الامر ( قوله المشكوك )  
اي غير الثبوت عند مستكم من الشك في المعنى خلاف الثبوت كما في القياس وليس  
المراد منها التسوية بين الطرفين بل في رضى من ان ان لم يستلشك بل لعدم القطع  
في الاشياء الخاطئة وقوعها وعدم وقوعها وفيه ايضا ان ان الابهام فلا تستعمل في الامر  
التيقن المقصود به وقال الشرح رحمه الله في شرح المفتاح وقد اطلقوا على ان ان  
للمعنى المحتملة المشكوك به يستعمل بما يتزعم اي يتزدد بين ان يكون وان لا يكون  
( قوله لان العرف الخ ) يعني عليه في التصحيح حيث قال اما ان واما  
فشرط في الاستقبال ان يكون المعنى في شئ الخ ( قوله فليست امل ) اي يظهر لك ان  
كون عدم الجزم بالوقوع في نفس الامر التردد وفي اذا بواسطة الجزم بالوقوع  
لاننا اشتراكا في عدم الجزم على وجه ( قوله وكذا كراخ ) كنى في ان  
معناه على ما هو ظاهر في رد في الشك على عدم الجزم بالوقوع اصحاب حيث  
قال ام لا ( قوله وكذا قال ) اي كانه في الشك قال ان الخ ( قوله في نحو ان لم  
اكره ان الخ ) مسمى على نفس المعنى منزلة اجهل بالوقوع الشرط الذي  
هو انتفاء اوتك له مع به جازم من ان له عام بحقيقه الا انه لا يجري على موجب عليه  
من مراعاة حقيقه كانه مبرم كذا في شرحه لاصح قال قدس سره هما تحت  
وهو انه لم يرد بالجزم الخ قد عرفت في بيان قوله في المعنى المحتملة المشكوك ما يدل  
على ان المراد بالجزم معناه حقيقى ولا بواسطة محل ان وادا كما هو الظاهر لما  
قاله السيد السدس ان امر بالجزم ترجيح انشامل للظن وانه واسعة بين موقع  
ان وادا فلا بد من مسمى كلام القوم واما قوله وبذلك كان المظنون موقع اذا  
انما يتم ادائته استعماله في مطلق حتى الحقيقة دور التبريل ودونه شرط الله  
قال قدس سره اقرب الى كونه الخ لان رجحان الا وقوع اقرب الى  
التساوى منه في رجحان الوقوع لكونه وسط بينهما وفيه اه صد لكل  
منهما وتوسط تساوى نجوى قدر ( قوله كما خصص والوجه ) اورد التكاف

في بيان الحصة اشارة الى شمولها بحصص و ارباح و غيرها و ورد كلمة اي في تفسير  
سيدة اشارة الى ان المراد منها نوع مذهب ( قوله و نحن مستحقوها ) اشارة  
الى انهم ادعوا اختصاص الحصة بحصص لا مستحقا لا بحصص الوقوع فان  
الحصة لم تكن مخصصة بهم ( قوله لان القسط اخ ) فيه دلالة على انما يقتضي  
تساويهم في قضية الحصول لا في كثرة الوقوع او وقوع الجنس و بحقه في ضمن  
كل نوع على سبيل التمول و الاطاحة و وقوع نوع ما في ضمن نوع واحد على سبيل  
الدل لان معنى نوع ما نوع معين في الواقع مجهول عند السامع و هي ما ذكرنا اشارة  
العلامة في شرحه حيث فيه قوله تعالى ( و ان نصيبهم حسنة ) اي نوع منها  
كحصة او عينة او ظرف يوم بدر فاورد الكاف و كانه و وكذا قوله تعالى ( و ان  
اصابكم فاضل من الله ) اي نوع من كفيع و عينة من و لا شك ان وقوع النوع  
المعين الواحد اذهم عند السامع اقل من وقوع الجنس ( قوله اللهم الا ان يقصده  
الح ) اورد اللهم اشارة الى صفة لا ارادة النوع المعين من لكره و جعل تكثيره  
للتعظيم او للتكثير خلاف التادير و بين الشارح رحمه الله النوع اخصوص في الآيتين  
في شرح المفتاح بان المراد بالحصة في قوله تعالى ( و ان نصيبهم حسنة ) هو الحصة  
و الربا لان الآية رلت في اليهود و هو احيث نشأوا رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم و هو امدد من المدينة نصيب ائمتها و هاتين اعمارها و ان المراد بالفصل  
في قوله تعالى ( و ان اصابكم فاضل من الله ) هو فتح و العينة الوقوع في مقابلة  
فان اصابكم حسنة اي قتل و هزيمة بدليل مقابلة ( يا ايها الذين آمنوا اجدوا حذركم  
فانهم واثات او انهم و اجمعوا و انكم لم اذعن ) انتهى و استعمل ان شان النزول  
لا يقتضي خصوص الاصل فالحق ان ليس في الآية قرينة على ارادة النوع المخصوص  
( قوله و المصنف قد قطع الى ) فيه انه ان راد ان مصنف قد قطع بعريف الجنس  
في الآية فهو مجموع لان المستند من ادس الحصة المصنفة بكونها مقطوعة بها  
عن عرف تعريف الجنس و لا يدل ذلك على قصه عدم صحة كونه العهد و ان اراد انه  
قد قطع به على تقدير كون المراد الحصة المطلقة فليس لكن الرد على صاحب المفتاح  
انما يتم لوجود كونه تعريف العهد على تقدير ردة حسنة المصنفة و سيظهر لثباته  
ليس في كلامه دلالة على ذلك ( قوله على مذهب الجمهور ) تعريف العهد عند الجمهور  
الاشارة الى حصة اليهود مقدمة الدكر تعريف او تقدير وعد سكاكي رحمه الله تعالى  
الاشارة الى شيء مهور حاضر في الدهن سواء كان نفس الحقيقة او حصة منها  
تعريف الجنس عند قس من العهد و قدس له عند الجمهور ( قوله لوسل ) انه تقدم

ذكر الحسنة تقديراً على كثرة وقوعها فيهم واتساع وجودها ( قوله والمقدّر ان المراد الخ ) اي مقدر السكاكي رحمه الله تعالى وساقبل عارته ( قوله ويهدا ظهر الخ ) اي بما قل من المفسرين امراد الحسنة المطلقه ظهر هدا الوجه الذي ذكره الترمذي في بيان كون العهد اقضى لحق الدلالة لكونه مبيها على ارادة الحصة حيث قال جعل الحسنة الموهودة التي حقها ان يشك فيها فان الشك انما يلبق بالحصة لكونها قبيلة بالنسبة الى الجنس ( قوله وهذا منه تعريف الجنس ) ولا يصح جعله مقابل له في قوله دهانا الى كونها موهودة او تعريف جنس ( قوله ويهدا بطل الخ ) اي عما ذكر في شق الثاني من ان هذا منه تعريف الجنس على مذهبه بطل ما ذكره العلامة من كون العهد اقضى لان قوله بمنزلة المهود الحاصر في الدهن وقوله ولا يلزم دبت في تعريف الجنس بل على ان الحصور في الدهن معتبر في العهد غير معتبر في الجنس عندنا حكم بكون العهد اقضى منه وقد عرفت انه خلاف مذهبه والقول بان مراد العلامة ان العهد على ما احتاره اقضى من تعريف الجنس عند قوم كما احتاره اسدى توجيه عبارة المفتاح وذكره في الحاشية قوله احب ان لا يتخفى منه لان العهد المقابل للجنس كما تدل عليه عبارته ليس اقضى بل اعتبار الجنس هو مذهبه اقضى من غيره من مذهب انقوم وما ذكره السيد بقوله ما كان بمختاره واحدا الى العهد غير منه ما لا يرصى به الطبع السليم فان قول السكاكي رحمه الله تعالى دهانا الى كونها موهودة او تعريف جنس يادى بكون الحسنة موهودة وحنسا لان تعريفها تعريف جنس مختلف باعتبار الحصور في الدهن وعدمه ولطرون حصلوا قوله ويهدا بطل اشارة الى قوله والمقدّر ان المراد الحسنة المسقة وحيث ان يكون الواجب تقديمه على الشق الثاني من التزديد ويكون قوله وذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموهودة الخ تكرارا اعتدروا عن الاول بان تقديم شق سادس الى سادس يلزم الفاصلة بين شق التزديد بكلام طويل ومن الثاني بان امادته ليرتّب هذه قوله وحيث يظهر فساد ما قبل ولا يتخفى ما فيه من تراطم واهام بخلاف المقصود ولزم كما ذكره عبارة الشرح فان نظم الكلام حيث ان يورد شفا التزديد متصلين ثم يقال وبما ذكرنا من ان المقدّر ان المراد الحسنة المطلقه يظهر صا موبل وما ذكره العلامة وما قبل ( قوله انهم اذا ادعوا الخ ) لا ينبغي ان يجرّد شفا في الجنس لا يقتضى دخول المهود لحواجز ان يكون استحقاق الجنس مرد غير المهود بم اختصاصه مقتضى دخول المهود لكن قد عرفت سابقا ان دعاءهم اختصاص الجنس بقولهم لنا هذه باعتبار

الاستحقاق لا باعتبار الوقوع قوله وإنما من حيث هي فمتنع (ح) فيه أنه لم يرد العلامة  
 بالجلس من حيث هي هي الماهية بشرط لا شيء حتى يمتنع وقوعها من الماهية لا بشرط  
 شيء ولا شك في أنه يلزمها الوقوع (قوله وإذا جعلنا) ضعف على قوله وقوع حدس  
 الحصة الخ واعتراض آخر على العلامة من مذكوره خلاف التقدير (قوله) والخاص  
 الخ) أي حاصل اعتراض المصنف رحمه الله على لمساكني رحمه الله وفيه إشارة إلى  
 أن ذكر الشق الثاني لمجرد الاستظهار وأن عبارة لانتفاءه أو حود كلمة أو غيرها كما عرفت  
 (قوله وبمكر الخواب الخ) فيه أنه تأني معه عبارة بمسح فانه قال الله تعالى  
 (فإذا جاءتهم الحصة قالوا لا هذه) لفظ اد والماضي حيث أريدت الحصة  
 المطلقة لأنواع منها (قوله صحة ما ذكر) من قوله لكونه بعد عن لا ذكر وأدخل  
 في الأرقام ومن صكوبه أدل على فصل الله وعيانه دون مذكوره العلامة لأنه  
 يدل على عبادة الراد على تقدير العهد لما أريد على تقدير جنس كما لا يخفى وفي لفظ  
 ذكر بصيغة المجهول إشارة إلى ذلك هذا وأما حرر عبارة العهد بحيث يطلع صحيح  
 الحق ويعني من الصباح فأقول أتى لفظ اد في جانب الخيبة حيث أريدت أي حين  
 أريدت فانه محيى بمعنى حين كافي الرضى الحصة المطلقة أي حسن الخيبة لأنواع منها  
 أي لأنواع واحد منهم بها وأما إذا أريد لوم المعين فهو رد دا والاصح في لاشبهة  
 فيه لكونه متحقق الوقوع معهود بعد اصطحاب لكون حصول الخيبة المطلقة  
 مفطوعاً أي بالحصول كثرة وقوع تميز أي معهود كثرة وقوعه أو معهود له  
 أي لكثرة وقوعه واتساعاً أي اتساع وجوده ولذا ثبت أي تكون الخيبة المطلقة قعامة  
 الحصول لكثرة الوقوع عرفت الحصة ذهناً إلى كونها معهودة ومعروفة تفرق  
 جنس فإن من نظر إلى أن قعامة الحصول وكثرة الوقوع بالذات ليس إلا للخصصة  
 ذهب إلى أن التعريف للعهد وأراد بها الخصصة الصفة كما قلنا الإمام في التفسير الكبير  
 عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه أريد بالخيبة الخصب والرخاء وزيادة  
 الثمرات والحكمة والعافية ومن نظر إلى أنه لا تقدم لذكر الخصصة تعقيباً عن التعريف  
 على الجنس وهي بصاقضية الحصول في صغر الخصصة ولأول أقصى حق للاعانة  
 لقبحه التلطف التي نقل الشارح رحمه الله لأنه لا بد من رتبة الخصبة الصفة كان  
 من حقها أن يشك في وقوعها فيجب كثرة الوقوع فضيلة الحصول أدل على  
 فصل الله وكان بعد عن الإنكار وأدخل في الأرقام وكان في تعريف العهد دلالة على  
 إنكارهم عظامهم لمسيبت وترك الشكر عليها بخلاف جنس لجوار إنكاره بالإنكار

فرد صغير وترى شكر عبيد وحده يكون مراد بالعهد ميقابل المجلس اعني الحصة  
 لليهود وادفع اعترض نصف روجه لله لانه لم يصهم من عارته انه قدر ارادة  
 الحصة المطلقة بل روجه يراد دحين ارادة الحصة المطلقة كما لا يخفى قدر حق  
 التدر وادعته فاه من لواهب ( قوله فالنظر الى لفظ المساح ) قبل انه ماض  
 لما ذكره في بحث تكبير سد اليه من انه لادلالة لفظ المس على الفلة والحواب ان  
 المنى سابقا لدلالة لفظ مس على ارادة التقليل في العذاب فان استعماله مع العذاب  
 العظيم شائع لانه لا ينشئ عن الفلة في الاصناف ( قوله فلان اصمير في ساء الخ )  
 يعنى ان الصاهر ان يكون اصمير لطلق الانسان لكن الذي يقصده الملاعة ان  
 يكون للانسان مقيد بمبدأ عليه اخراجه اعني قوله تعالى ( اعرض وثأى بجانه )  
 اى اعرض عن الشكر وذهب بعبه اى افساها عن رتبة سائر الناس تكبرا  
 وتقصها كذا في شرحه بفتح ( قوله في مقام الجرم بوقوع الشرط ) قيد الحرم  
 بالوقوع على طوق الايصاح ورمي بالسوق لكلام حيث قال سابقا اصل ان عدم الحرم  
 بوقوع الشرط والا فاستعملها في مقام الجرم باللاقوع ايضا يكون على خلاف  
 اصله لئلا ( قوله استطعت لثقت ) اى عذبتها لطويلا ماء فيامى فان الاستعمال  
 يعنى للمعان والعد والاصحى الاموى للاستطاعة هو اللارم في القاموس طال  
 واستطال عى ( قوله توها ) قوله بحر كنه المرقن اودهاب المفل حربه والصهر  
 العنق ( قوله ان يكذبك ) يمحور كذلك ليكون مقام استعمال ان يكون الصاطب متزدا  
 ( قوله وتصوير ان انفس الخ ) ورمي بتحقيق التصوير بدون التوضيح كما في قوله  
 ان كان اناك فلانوده لان فيه اشعار مقام اعنى صدور الايداء من الصاطب على ما يقلم  
 الشرط من صله لكن لا توبيع عن وقوع الشرط ( قوله كما يحرص المحل ) يعنى  
 كان استعمال ان في اصله انصاف شائع كثير استعمالهما في المحل بقدر ( قوله اى  
 انهم لكم ) قدر المعطوف صبه تم بالاشارة رعاية خرافة المعنى وليس مذهب  
 الكثر في وجوب التقدير في امال هذه العارة وان صرح لرضى بذلك بدليل انه حرم  
 في قوله تعالى ( فاس اهرى شرى ) انه عطف على حدهم فهو اكثرى صده ( قوله اى  
 اعراضا ) عى الاول مفعول مضاف من غير لفظه وعلى التفسير مفعول له اى  
 اعراضا لكم ليتحد فاعل وفاعل الفعل المفعول وعلى الثالث حال بمعنى اسم  
 الفاعل ( قوله فمى قر ) بالكسر ) فيكون حرف شرط ولا جرائله لانه في موضع  
 الحال اى مفروص كونه مرفوض او حراؤه محدود بقربة المتقدم او هو المتقدم  
 واسم على اة لفتح هو تدرى بتقديم تقدير الالام ( قوله يعنى الاصنام ) والتعبير اصمير

العقلاء على اعتقاد المخالفين الألوهية المستلزقة لهم تفكيرهم (قوله) (الحال) (ح)  
 واستعمال أن في فرص الحالات شائع كقائه الشرح رجه الله تعالى مثل لو إلا أن  
 لو اشيع منه ففي استعمال أن معها مع تحقق الشرط إشارة إلى تربيته منزلة الحال نظرا إلى  
 وجود ما يعلفه فاندفع ما قيل أن ماد كره المحب صحيح لاستعمال في هذا مقام لا نقولهم  
 أن الاستعمال لتوحيج والتصوير المدكور إذا التصوراء يحصل لو كان استعمال في  
 فرض الحالات مثل لو (قوله) (كان بهم الخ) هكذا ذكر نصف رجه الله تعالى  
 في الأيضح فيكون المراد غير المرتبين من لا ترتيب لهم (قوله) (لا شك) مدكور بقوله  
 لا يقال المستعمل في الحالات الخ (قوله) (ههنا) أي في تعليل غير المرتبين على المرتبين  
 والجواب المدكور غير جارها كما لا يخفى (قوله) (لا يشأخ) إيراد على قوله لأن  
 عدم الشرط حيث يكون مقطوعا به وأما اعتبار النفس حيثه فلان الشرط  
 يجب أن يكون على خطر الوجود غير متحقق الوجود في حال فلا يثبت له بقاؤه  
 أن قلت أصدرت فادفع اعتراض السد رجه الله تعالى (قوله) (نصهر) أن ليس  
 المعنى (ح) لأن التحدى ينافيه قال قدس سره لزم أن يشاركه الخ في أعاليهم  
 لو أريد بالأحداث المخصوصة الأحداث المنفردة من غير هاتهما أو بالأحداث  
 المخصوصة التي هي مدلولاتها من الانتقال والدوام والغيرية فلا يلزم عشر كنهاله  
 في ذلك (قوله) (لنخصه) أي ليس له دلالة هي الحدث مخصص كما يدل عليه  
 التعليل فأراد المدخل الدلالة على الزمان المخصوص فلو مجرد عنه كان كونه صلايا  
 لا يدل على الحدث أصلا على ما فهمه بعض أنه مخالف لاق الرضى من دلالة على الكون  
 المطلق (قوله) (انه يجوز الخ) بناء على كون الحس واقف على عديدين (قوله) (قل الهى)  
 بقوله (فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره) (قوله) (من هذا الاشكال)  
 أي الاشكال الوارد على التعليل قال قدس سره لأن لا رادع \* يريد أن استعمال  
 أن شائع في الحال تنزيه منزله المشكوك لا اعتبار خطبي بحال استعماله في مقطوع  
 لعدم الذي ليس بحال فانه لم يجرى اسمه له به تنزيه منزله المشكوك فاندفع ما قيل  
 به بحث إذ مما سبق كونه محالاً من يستلزم لقطع بعده وهما كون المرتبين  
 غلب عليهم غير المرتبين يستلزم انقطع بعدم لا رتب فكما نزل ثمه أولا الشرط  
 بمنزلة الحال ثم جعل ذلك الحال بمنزلة المزدرد وفيه ههنا يجوز أن يعتد أولا  
 غير المرتبين على المرتبين حتى يصير المجموع غير مرتبة برب الغلب ثم يترتب منزلة  
 ما لا قطع بارتبايهم ولا بعده لتبكيك على أنه لا يكون استعمال (ح) في مقام الحرم  
 بالوقوف لتغليب التبكيك ولا دخل لاعتبار التعليل فيه إذ يكفي أن يقال ما كان



بعضهم مرتابين وبعضهم غير مرتابين نزل الكل منزلة من لا قطع مارتابهم ولا بعدهم  
 التبكيت قال قدس سره وفي دسريادة مائدة الخ لا يخفى انه اذا افتر الاناث  
 داخله في القاتين بحكم تعليق الاشتراك في لقوت كانت مريم داخله في الاناث لاقى  
 المذكور حتى استفاد سابعة ثم لو اريد بالقاتين المذكور فقط كان دخولها فيهم  
 مفيدا للسابعة المذكورة اللهم لا يضر ان في ايراد صيغة المذكور وان كانت شاملة  
 للاناث نوع سابعة لكنه يستلزم السابعة المذكورة في حق كل القاتات وهي لا تليق  
 بمقام مدحها ( قوله لا امرضى الخ ) اي العرض مدحها ما عبرا الحسب لا اعتبار  
 النسب ( قوله بانها صدقت الخ ) اشارة الى مصحوب الآية الواردة في شأنها قال  
 الله تعالى ( ومريم انت عمران انتي احصنت فرجها فمحمدا فيه من روحنا وصدقت  
 بكلمات ربها وكتبه وكانت من القانتين ) ( قوله بآء الخطاب ) وليس لآية حيث  
 من الالتفات من الغيبة حتى في قوله الى الحسب على ما فهم ادليس المراد هو قوم  
 موسى حتى يكون المنع في الاسلوب واحد بل معنى كل على قوم موسى  
 ( قوله لك في معنى عدم الخ ) لانحاده معهم بالمثل عليهم ( قوله ويدي ان  
 يغلب الاحف ) لان المقصود من تعليق التعميم مختار وهو بلغ في الحقة ( قوله  
 وعين ايزان ) في الصحاح في ايزان عين دالم يكن مستويا ( قوله ولو سلم ) اي  
 اعتبار الاتفاق في المعنى في التسمية وجميع هذه هي اذا كانا حقيقة فليكن نحو وان  
 بجارا ( قوله من التنازل ) وقوله بل انتم قوم تجهلون من التنازل ما كان قال  
 الخطاب في تجهلون باعتبار كون القوم محاسن في التعبير انتم فلا يرد ان اللفظ لم يستعمل  
 فيها غير ما وصع له ولا نهى التكرار ولم يسهل الى غير ما هو له فكيف يكون  
 محازا فيها ( قوله لا يهضم ستم الخ ) يعني ان هذا المقدر معلوم قطعا  
 وظاهر ان ذلك الاستعمال يكون بعلقة وذلك كما هو فيكون مجزا وان لم يـ  
 خصوصية العلاقة وهذا معنى قوله في شرحه للفتاح وانما ان بحرية التعليق وبيان  
 العلاقة فيكون من ي توهمه لم ار احدا حوله ( قوله ان القاتين ) اي  
 باعتبار هذبه ( قوله انهم ) لان منهم من كسر والاداء معصوم عن الكسر  
 قيل ائمة ودرهانه ( قوله نحو ) وروى في الخ فانه لشيء منكم وجموعه فلا بد  
 من ادن ركل واحد من آحاد منكم وقوا من ادن موضوع لشككم مع تعبير مع العير  
 الذي اختار منكم ( قوله في قرأنا الخطاب ) وانما قرأة الآية فالمراد منه الامة  
 اذ لم يـ في تعليق لم يـ على منكم او الخطاب قال قدس سره ان لفظ غيرهم  
 الخ فيه ان اختصاص من سوى لم يـ عن هذا التعميم الا ان من فيه تعليق

أو يحصل بمعنى ما فالظاهر أن المراد من غيرهم أهل التميز غير المكلفين كالصبيان والأهاليين  
ولأن قول الشارح رحمه الله تعالى وقد يجمع في لفظ واحد يلح بدل على أنه لم يكن  
فيما سبق احتمال التعليلين \* قال قدس سره كأنه يجعل ولا صاحب الخطابات \*  
أي لتوجيه الكلام وإنما اعتبر تقدم اعتبار الصلاحية لأن تغير لاسلوب من الغيبة إلى  
الخطاب فرع الصلاحية لتوجيه الكلام \* قال قدس سره وقد اشير إلى ذلك في قوله  
تعالى ( يدرؤكم فيه ) حيث قيل عطف فيه المحاطون على غيرهم والالف يدرؤكم فيه  
وأيها من عطف العقلاء على غيرهم والالف يدرؤكم ويا كن وقد أحسن من قال لتعيب  
المحاطين على غيرهم حتى بالكاف لا بالهاء ولتعليل العقلاء على غيرهم حتى بالميم لا بالواو  
\* قال قدس سره وأعلم أن خصوصية المح \* دفع عنهم من قول الشارح رحمه الله  
الآتي بسطكم المحصن بالعقلاء بالمراد باحتصاصه بالعقلاء من حيث كونه خطابا لا  
من حيث خصوصيته وليس نعتا للشرح رحمه الله تعالى على ما هم أدليس في كلامه  
بأن من لا يؤمن بالله واليوم الآخر لا يؤمن بتعليل العقلاء على غيرهم \* قال قدس سره لأن العبادة  
سنة ليست المح \* لأنه أن جعل التقوى على المرتبة الأولى أعني الاتقاء من الشرك  
هو مقدم العبادة شرط لها وإن جعلت على المرتبة الثانية أعني الاتيان بالطاعات  
والاحتساب من المعاصي فهي عين العبادة وإن جعلت على المرتبة الثالثة أعني الاتقاء  
بما سوى الله تعالى وهو لا يناسب لعموم الخطاب بقوله تعالى ( يا أيها الناس ) الشامل  
لعموم المؤمنين والمؤمنات والأدلاء بهم تلك المرتبة ولا يرتب اليها إلا الأوحدون  
من المؤمنين والعبادة منهم لرجاء الثواب والتعبد من أعباد وقد احتار القاضي  
في تفسيره تعلفه بامدوا وفصلنا رجحناه ودعم الاعتراضات التي أوردت عليه  
في حواشينا عليه \* قال قدس سره لإرادة \* تبع الكشف فالمراد بها الطلب  
لأن معنى إرادته تعالى فعل الغير عند الضرورة طلبه منه ولد حور و تحلف المراد  
من الإرادة في لعل استعارة تبعية شبه الطلب مع حصول بدو أي بتعسوب بالرجاء  
فاستعمل لعل فيه \* قال قدس سره كان لفظ لعل حمدا مع \* لتصح الاستعارة  
فإنها استعمال اللفظ في غير ما وضع له لم يشبهه ما وضع له \* قال قدس سره لعل  
استعمالها فيه \* وطيلة الاستعمال إمارة الحقيقة \* قال قدس سره بمعنى الآية بمعنى  
لعلكم تتقون لكي تقوا \* تشبها بمادة المرجحى في كون كل مذهب مظلوم \* قال  
قدس سره وهذه الوجوه لا تحرى في لعل إذا حصلت مع \* لأن طلب العبادة منهم  
ليس لإرادة التقوى وطلبها ولا غاية له إلا ليصح أن يقال أصدوا أركانكم من يدكم  
التقوى أولي تقوا ولا معنى لقولنا شبه حاله تعالى بالقياس بهم في طلب منهم

العبادة وافرهم على التقوى ونصب لهم بدواعي اليها والرواجع عن تركها بحال  
المرتضى بالقبس الى مرتضى منه بخلاف قولنا شدة حال خالفهم بالقبس اليهم في ان  
خففهم وافرهم على التقوى \* قال قدس سره هذا التقدير الحق \* اما تعريض  
لشارح رحمه الله تعالى في ايراد ضمير الجمع الراجع الى صاحب الكشاف وصاحب  
المفتاح وغيرهما ومن لصحة برآءه بان صاحب الكشاف مصرح بذلك التقدير  
وصاحب المفاتيح موافق له في القول بالعلب فكأنه ايضا قائل بذلك التقدير \* قال  
قدس سره لكنه لا يقتضي الحق \* لم يقل شارح رحمه الله تعالى انه يقتضي ذلك  
بل قال وعلى هذا \* على ان يكون الخطاب مختصا بهم يكون التقدير هكذا والفرق  
بينهما ظاهر \* قال قدس سره وذكرها في الانعام الحق \* فيه انه ذكرها في الانعام  
على ذلك التقدير بحيث يكون مفعلة لهم فالذي يشهد به الدوق ان بين كونها  
معدا بالتكثير يناول محسوس معا لكن بحيث بين كون تكثير الانعام مفعلة لهم  
فلا بد من اعتبار خصوص الخطب بهم والحاصل ان قوله تعالى ( يذروكم فيه )  
بيان الحكمة مخلق الناس ازواجا وخلق الانعام لاحتلام ارواحا تقتضي البلاغة  
القرآنية ان يكون الخلف في يذروكم محصيا مانس ليكون اشارة الى ان خلق الانعام  
ازواجا لاحتلامهم وفي قول الشارح رحمه الله تعالى خلفها لكم فيها ذوقا ومنافع  
ومها تأكلون الحق تصريح بما قلنا \* قال قدس سره ولا يفرح الحق \* عدم ايراد  
مسلم لكون تقديركم يقتضي تخصيص الخطب بالاس ( قوله وهذا انبى سطر  
الكلام ) ليكون قوله ومن الانعام عطف على القريب مع كمال التناسب بين المعطوفين  
بخلاف توحيه الكشاف فانه يحتاج الى ان يعتبر عطفه على لكم \* قال قدس سره والاولى  
ادراجه الحق \* لا يخفى ان متبادر من تعليل الاكثر على الاقل كون الكثرة والقلة  
في ذاتهما كما في شعب فيه السلام والدين آمنوا ونجا نحن فيه الكثرة والقلة باعتبار  
عارض وهو المرافعة لا يبدى فالانصب ان يجعل من تعليل الواقع بوجه على ما وقع  
بغير هذا الوجه \* قال قدس سره ان مثل قولك اكرم ربدا الحق \* فيه بحث اما لا  
فلانه يلزم ان يكون صيغة الامر دالا على رضى الحال والاستقبال مع ان الفعل ما يدل على  
احد الازمنة الثلاثة واما تباهلان المضارع يدل على تقييد ثبوت الحدث للعامل في الحال  
او الاستقبال فالظاهر ان الامر يدل على توحيه الطلب الى متعلقه في الحال او الاستقبال  
فان الطلب فيه مدلول بنية كما ان ثبوت الحدث مدلول الهيئة في المضارع قال  
في شرح التحرير في مسئلة ان الامر هل يدل على الفور ام لا ان هيئة الامر لا دلالة  
له الا على الصب في خصوص زمان وخصوص المطلوب من المادة واما ثانيا فلا

يلزم منه ان يكون الامر خيرا في التزامي وامر بغيره فلا يلزم منه ان يكون الاوامر  
 الالهية المقيدة بالشرط مثل قوله تعالى (وان كنتم حبا مبرورا) بطلب في الحال  
 قبله اما القول بتعلق الواجب من الاحتياج بقسا عدم الواجب حين لطلب  
 او القول بكون المأمور بامان قبل تحقق الشرط ما يصح لتركه لو احب ان يقسا  
 بالواجب عليه حين الطلب وادانته بالفساد هذه المسئلة بهرقت فساد ما ينشئ عليها  
 قال الشرح رح في شرح افتتاح بمحصله ان في الشرطية شي خيرا وهاجر تعليقا  
 بمحصل ثبوت شي او نفيه عنه وفي الشرطية ان في خيرا وهاجر تعليقا بمحصل  
 توحيد الطلب او انفي او نحو ذلك مما هو مدلول الانشاء فاصل من حيث ان يرد في كرمه انه  
 على تقدير صدق انه حاد الطلب مثلا كرامه لا يعنى الا حاد بالطلب من معنى انشائه \*  
 قال قدس سره ثم القائل مع \* يعنى ان كرم الحرة انما على مسبة الحراء هي الشرط  
 من حيث انهم اسما وملاحظة عند كرمه كرم ملاحظة مسببة لطلب من حيث انه  
 مستبعد من صيغته غير ممكن وان كان في نفسه من حيث ان شئ رعت لطلب عليه وذلك  
 لان الطلب من حيث انه مستبعد من صيغة الكرم المحفوظ من حيث هو هو بدون  
 اعتبار وصف معه كالموجود والحصول والتعلق وانما مستحق وان شئ من حيث هو  
 من غير اعتبار وصف لا يمكن ملاحظة كونه مسبب عن شئ وادانته غير الطلب  
 باعتبار وصف كان مأولا بالخبر هذا والطواب ان كنتم المجازاة موضوعا لتعلق  
 في شرح التسهيل ادوات الشرط كرم وضعت لتعلق حجة بحجة تكون الاولى سببا  
 والثانية مسببا لدالاتها على السببية كدلالة لوعلى الامتناع ولاشئ ان نفس الطلب  
 قابل للتعلق كما انه قابل للتقييد بالنظر وهذا لا يقتضي ان تكون ملاحظة السببية  
 باعتبار نفسه فيعمود ان تلاحظ اسببية باعتبار ملاحظة وصف كالحصول ونحوه  
 ويسمى بان سببية الطلب ومسببه في بحث الامر ارشاد الله تعالى وقال بعض  
 الناظرين في بيان قوله لكنه من حيث هو مستفاد منه لا يمكن ملاحظة كونه مسببا  
 عن شئ ان الحكم بكونه مسببا عن الشرط وملاحظته لا يصح الا بان يلاحظ طلب  
 الاكرام من حيث انه مفهوم برأيه ويجعل المحفوظ في نفسه وان مفهوم من الاكرام هو  
 طلب الاكرام المحفوظ من حيث انه حال من احواله وفيه به يرم ان لا يكون معنى الامر  
 مستقلا بالمفهوم لا المطابق ولا يقتضي مع ان يقرر ان ايدلوا يقتضي لتعلق مستقل  
 بالمفهومية وغير المستقل انما هو مدلوله المطابق باعتبار السببية ادا حلة فيه \* قال  
 قدس سره ويفرع اح \* فانه ان اول كان الحكم بين خراء والشرط بالاتصال

فهم الصدق وعدمه و... يا قول كانت أئمة الإثنية مفيدة بالشرط غير محتملة  
لها \* قال قدس سره هذا حكم بغير الشيء \* مقصودنا اشرح رحمه الله تعالى ان  
تأويل الجراء لطلب كونه حرثهم لان الجريئة لا يقتضي الا كونه معلقات في مفروض  
الصدق في الاستدلال و... من تحقق في الطلب ولا يعتبر في الجراء كونه مفروض الصدق كما  
في شرطه فيفسر منع كونه حرثا على امتناع كونه شرطا وليس مقصوده الاستدلال  
بأنه السبب لحدس من مناصب من منتهى اجل من ان يتوهم في حقه ذلك بل  
بان العار في الشرط والجاء واما اننا ان في الطلب امر آخر يقتضي عدم وقوعه  
بدون التأويل فلا بد من اثباته ودونه شرط القدر وقد عرفت حال مانته عليه \* قال  
قدس سره في بعض المحل \* وعلى التقديرين هو فاعل اجس من احده اذا ستره وفاعل دهلت  
ضمير راجع الى التأويل و... بصرية للكلمة مصدور بها لانه لا يكون فاعل دهلت \*  
قال قدس سره بعد على ان يقيد المحل \* لا يخفى ان في قول الشارح رحمه الله تعالى وهذا يصلح  
اشعارا لما كانت حيث لم يفسر هذا \* (قوله لا يسلم ان الشرط الخوي) محال لما  
في كتب الاصول من فتحهم الشرط بالمعنى المذكور الى عقل وشرعي ولعوى وهو  
المذكور بعد اناء وانه يستعمل ذلك في السبب وفي شرط شدة بالنسب الا ان يقال  
ان ذلك المذكور انما هو في كتب الاصول للشاهية والمعنى على مذهب الحنفية  
وماد كره من قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان هو باعتبار العرف فان لعلم بالاول  
سبب لعلم الثاني من غير توقفه على شيء آخر (قوله انه لا خلاف المحل) يعني ان الدلالة  
على المفهوم المحال متروكة بان لا تكون لا قيد فائدة اخرى كما تقرر في محله وفيما  
نحس فيه يجوز ان يكون لفائدة اظهار الرضا فيه او كون الحادثة التي تزلت فيها  
كذلك (قوله معناه يحرم المحل) على اختلاف بينهم في ان مدلول الهى عدم العمل  
او الكف عنه (قوله فاحطاب لمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم) وليس عاماله ولجميع  
الانبياء بقربة ما قبله على ما هو لان الحكم المذكور موجه الى كل واحد منهم  
لا الى مجموعهم فيكون لكل واحد منهم خطاب على حدة (قوله وعدم اشراكه  
مقطوع به في جميع الارادة) لان الانبياء عليهم السلام معصومون عن الكفر قبل  
البعثة وبعدها فيكون اجزاء استقباليا تزل المحال وقوصه منزلة المشكوك لتصوير  
ان في انقام ما يقع من صفة فتا للقيام مقام ان تشرك لكن حتى بلفظ الماضي  
وان كان المعنى على الاستفصال ارازا للاشراك الغير الحاصل من النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم في معرض الحصول على سبيل الفرض والتقدير لتعريض من تحقق منهم

الشرك بانه قد حبط اعمالهم لتحقيق موحه فيهم ، قوله لامعى التعريض بمن  
 لم يصدر عنهم الشرك بانه قد حبط اعمالهم لعدم صدوره منهم و حكم عليهم بانه  
 سيحبط اعمالهم مستفاد من النص بطريق حوى الخطاب كما في قوله تعالى لا تنفل لهما  
 افكان الشرك من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي هو بمكانه من الله تعالى اذا  
 كان موجبا للحبط كان بمن عدله ووجه له بطريق لاولى ومنه ظهر ان صيغة  
 المصارع لا تعيد التعريض بمن صدر عنهم الشرك لان المصارع حيث يكون  
 مستعملا على اصله اعنى وقوع شرك من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 في الاستقبال بطريق العرض وهو الارتداد وترتب الحبط على الارتداد لا يعيد التعريض  
 بمن صدر عنه الشرك اشداء بانه قد حبط عمله بل يكون تعريضا عن ارتداد بخلاف الماضي  
 فانه وان كان بمعنى المستقبل لكن في التعبير بصورة الماضي ايراد الله في صورة الحاصل  
 تعريضا بمن صدر عنه الشرك بانه قد حبط عنه هكذا يسعى ان يفهم هذا المقام فانه  
 قد خفي على الناظرين ( قوله في هذا الكلام من حقا و نصف اح ) اما الحقا فظاهر  
 حيث ذهب الحنابلة الى انه تعريض بمن صدر عنه شركه ومنه يصدر عنه ما على  
 عدم الفرق بين حوى الخطاب والتعريض والمصارع بهذه الصيغة على عدم الفرق  
 بين مفاد الماضي وتحقيق الشرك ومعدا المصارع وهو الارتداد واما النصف فلا  
 التعريض بمن صدر عنه الشرك يستفاد من اسخير صيغة الماضي الدال على الوقوع  
 صورة ولا حاجة في ذلك الى ايراد اشرك الغير الحاصل من النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم في معرض الحاصل بطريق العرض وارتكاب سوء الادب ( قوله هذا تعريض )  
 لا مطلق التعريض اذ لا يجري ذلك في قوله تعالى ( لنر شركت بمطى عمالك ) فان  
 المقصود منه نسبة الحبط اليهم على وجه اعم ( قوله لا كل من صمعه اخ ) على  
 الاول النصف بمعنى الحاصل على القول بالانصاف وعلى الثاني النصف صامحه  
 ( قوله حالصي العداوة ) مستفاد من صيغة السدقة من الاعدا جمع عدو ( قوله  
 تموا ان ترتدوا ) اشارة الى ان لو صدرية قرينة وهو عدم التردد الى ذهب  
 البعض ~~كما~~ انقراء وبي على وافي اليقين وغيره وودد بمعنى انتهى لان وقوع  
 الارتداد من المؤمنين غير متوقع لهم ويجوز ان يكون به حصول المعنى فتعول  
 ودوا مخنوف ولو شرطية اى ودوا ارتدادكم لو تكفروا سرورا كما هو مذهب  
 الجمهور ( قوله وهو اندكوري الكشف ) يذهبون عنه كرفيه من عبارته هكذا قال  
 قلت كيف اورد جواب الشرط مصارعا مثله ثم قال ودوا بلغة صي قلت الماضي

وان كان يجري في الشرط مجرى مضارع في علم الاعراب قال فيه مكتبة كانه  
 قيل ودوا قبل كل شيء كسرهم وارادكم انتهى ولا تعرض فيها لكون ودوا  
 جوابا للشرط لاني استؤثر لان حاصله انه كسر جا ودوا ماضيا بعد ان اورد  
 جواب الشرط كالشرط مضارعا كما هو الاصل سواء كان ودوا جوابا اوليا ولا  
 في الجواب ادخلته ان ودوا وان فرض كونه جاريا مجرى المضارع ما يكون  
 معطوفا على جواب الشرط فيه مكتبة وهي الدلالة على ودادتهم للكفر قبل كل  
 شيء وانه اذا لم يكن جاريا بجراء بان يكون معطوفا على مجموع الشرط والجزاء  
 كانت المكتبة المذكورة فيه بطريق لاوي كما هو مدلول الوصلية وذلك لانه  
 حينئذ لا يكون ودادتهم مقبلة بالشرط المذكور فيدل على تحققه قبل كل شيء  
 يريدونه من مصر الدنيا ودين و... حاصله لهم وان لم يشعروكم بخلاف ما اذا  
 كان جاريا مجرى المضارع فيه حينئذ يكون بمعنى المضارع مترقا هي الشرط لكن  
 ايراده لفظ الماضي يشعر بكونه حاصله لهم قبل زمان التكلم واراد الشرط  
 والجزاء المذكورين بلفظ المضارع يدل على حصولهما بعد زمن التكلم فيكون في  
 لفظ الماضي دلالة على مضي ودادتهم للكفر من كل مصرة يريدونها وانها حاصلة  
 لهم وان لم تحققوا ولاشك في الدلالة على تقدير عدم الجراء انه لكون الماضي  
 مستعملا في معناه بخلافها على تقدير الجراء من الدلالة حينئذ في التعبير بلفظ  
 الماضي وما ذكره من توجه عبارة الكشاف مضرح في تفسير الماضي حيث  
 قال ويجيء وحده بلفظ ماضى الاشهر ما فهم ودوا ذلك قبل كل شيء وان وادتهم  
 حاصلة وان لم يفهموا وعمرنا صهروحه تخصص الشرح رحمه الله تعالى قوله  
 قال قلت اذا عطف على جواب الشرط مع ما وجدنا كور في المفتاح ولم يتعرض  
 لوروده على وجه الكشف لانه لم يتعرض لكونه معطوفا على جواب الشرط  
 ثم ان ودادتهم للكفر اذا كان قبل كل ما يريدونه كان لرومها لظهور وضع بالنسبة  
 الى العداوة والبغضاء وجه الكشف الى وجه المفتاح وما قال الشارح رحمه الله  
 تعالى في شرحه وهذا من مر ذكره صاحب الكشاف (قوله ان لروم الخ)  
 يعني ان الماضي اذا وقع حرا وان كان بمعنى المضارع كسر التعبير بلفظ ماضى يشعر  
 بتحقيق مفهومه ولاشك ان تعليق الشرط الذي هو على خطر الوحويد يتاخر ارادته  
 فليعمل على تحقيق رومه بشرط بقرينة وقوعه جزاء وقال السيد في شرحه  
 للمفتاح انما دل الماضي على تحقق لروم لان الجراء معنق بالشرط وما اذا وقع  
 جراء بتحقيق مفهومه حرما على تقدير الشرط وفيه به يوقف على اعتبار الماضي

بعد الحرابة والظاهر انه مقدم وان تحقق معومه حرما على تقدير الشرط لا يدل  
على تحقق لزومه له من غير شبهة لجوارى يكون تعاقبا من غير لزوم كافي قولنا  
كلا كان الانسان لاحقا كان احرارها (قوله اذا عطف اعم) خرج بهذا القيد  
كون المجموع من حيث هو جزء لانه حيث لا يكون عطف على الجراء بل مقدما  
على وقوعه حراء على ان معنى قوله على وجهين انه يستعمل على وجهين والاستعمال  
بان يكون المجموع حراء لانه من شاهد حتى يمع الحصر قال قدس سره  
وحينئذ لا يرد الخ فيه بحث لان اراد بقوله ليكون مجموع لا سيما واحد ان ترتب  
مجموع اعم من الثلاث بالترتيب الذي شهد في الروم يكون للارم لا سيما واحد بالقياس  
الى الشرط كانه قيل ان يتفوقه يكونوا اعم اعداء بروم لان بسطوا اليكم  
يديهم والستهم بروم لان يودوا كعركم فلا يكون هذه الرومات متعددة بالقياس  
الى الشرط حتى يصح ان لروم الثالث للشرط او ضحى بالسر الى لروم الاولين له  
قال قدس سره لانها حاصلة له الخ فيه بحث لان انتهى على ما سبق في بحث  
الاثبات طلب الشيء على سبيل التمسك فيجوز ان لا يتحقق طلب الكفر منهم على تقدير  
البسط وفي تفسير الكفر ودوا بقوله تمموا ان تردوا الشرع ان ما قلناه قال قدس  
سره ويظهر لك بما قررنا الخ ثم يعنى للشارح رحمه الله تعالى بانه لا وجه  
لتخصيص لروم حلول القيد عن تعاقبه في المسامحة وقدرته انما عطفه فيجوز  
قال قدس سره نعم لو قيل اعم لا يخفى ان الترتيب المذكور انما يستقيم لو ثبت  
في الاستعمال وقوع المجموع من حيث هو جراء وان لم يثبت بعض احرائه على  
الشرط قال قدس سره وعلى كل تقدير يطل اعم انه على تقدير ان يكون  
المجموع لا سيما واحدا فليعدم تعدد الرومات فلا يصح كون بعضها او صرح واما على  
تقدير ان يكون كل واحدة منها لا سيما بلا واسطة او بواسطة فليحلوا القيد بالشرط  
المذكور او المنقذر من العائدة ولا يخفى عليك ان الترتيب بين المجموع وبين كل  
واحدة منها قال قدس سره نعم انما اعم لانه لا يقل بتعدد الرومات والكل  
من حيث هو لازم وان لم يكن كل واحد من احرائه لا سيما فلا يخلو القيد بالشرط  
عن العائدة (قوله انه من الصبر الاول) لانه شبيح التدرج الى الفهم (قوله  
وامرأه اظهر الخ) قد عرفت ان المراد بالودادة غنى ويحور ان يكون انتهى بعد  
الظفر فلا حاجة الى التأويل وكذا في قوله يكونوا اعم اعداء لان المراد حالصى  
العداوة والخلوص انما هو بعد انقضاء لافقه فانه لا يجوز عن شيء من الملازمة الظاهرة  
(قوله يظنونهم كفرا) اي يرضى المشركون المؤمنين كفارا بسبب ارسال المكتوب



البهيم واظهر اسرار النبي صلى الله عليه وسلم قوله هذا اما يصح الخ) فيه ان اخبار  
 المرأة التي حلت مكتوب حاطب بحرى لها مع اصحابه يكنى في ظن المشركين  
 للمؤمنين كفارا منهم ولا يوقف على وصول المكتوب اليهم (قوله مرصا) متعلق  
 بحصول الشرط اى حصول مرض ومفروض او من حيث المرض لا بالتعلق  
 لكونه محققا وكذا في الماضي متعلق به حال (قوله مع القطع الخ) اى الحصول المقروض  
 للشرط انقضى العلم بانتفاء الارام منه انتفاء الجزء المسبب عنه مدلول لو قدلولها  
 التعليق المذكور مع الامتناع وهو مذهب الجمهور وقال الشلوبين وابن عصفور  
 واختاره العصي في تفسير قوله تعالى (ولو شاء الله لذهب عنهم انصاعهم) انها  
 لجرد التعليق بين حصوله في الماضي من غير دلالة على امتناع الاول او الثاني كان  
 لجرد التعليق في الاستدلال وقيل انها لتعلق مع امتناع الشرط من غير دلالة على  
 امتناع الجراء من يستبعد ذلك بقربة كالمساواة كذا في النعي (قوله على سبيل  
 الفصح) فان العلامة انه متعلق بمتنع يكتفي به معلوم انتفاء قطعا بامتناع  
 غيره للدلالة على صحة امتناع الاول لامتناع الثاني للاستدلال على انتفاء الثاني  
 لكونه معلوما كما يصدق شرحه رحمه الله تعالى وقال الشارح رحمه الله تعالى  
 الاظهر انه متعلق بمتنع غيره لانه متعلق بامتناع الاكرام بالامتناع اطلق للحديث  
 يعنى محله مدنا عنه على ان التعليق يخرج عن التسبب لانه اذا قلت ان جشي  
 اكرامك وعلفت لا اكرام يصدق مدنا عنه مساويا معنى سببا والافاضا اكرامه ليس  
 يستقيم ان ليست كلمة لوتتعلق بالامتناع بالامتناع بل لتتعلق بالحصول بالحصول  
 (قوله لان تعلق الخ) هذا غير مدلول من ان تعلق الحكم بالوصف مشعر  
 بالعلية وبعض السطريين يصرق بذهب باعتراضه انه لا معنى لقوله انه لتعلق  
 ما امتنع لاحل امتناعه ادبى الامتناع علة لا متعلق (قوله لتعلق بالامتناع الخ)  
 قد عرفت انه حسن الشرح رحمه الله تعالى التعليق محضارا عن التسبب  
 وعندي انه لا حاجة اليه لانه متعلق بمتنع لتعلق في ما ماله السببية  
 يعنى قوله لو حدثني لا اكرامه ان ثبت المحيى ثبت لا اكرامه ولما اتى الاول اتى الثاني  
 (قوله واما واحد) لان لتتعلق بالحصول المتراضى للدلالة على ان انتفاء الثاني  
 لانقضاء الاول فان قدس سره اما ان يريد التعليق الشرطى الخ قد عرفت  
 انه تعليق شرطى كالتعليق في هذا وقد اعترف به في شرح المفتاح وقال ومحصل  
 ما ذكره انها تدل على معنى قوله اننى شرط اتى الجزء بانتفائه فيرجع الى ما هو  
 المشهور من انها لانقضاء الثاني لانقضاء الاول نعم انه ليس تعليقا شرطيا يعنى تعليق

امرنا آخر على حظر الوجور كما في ا ب قال قدس سره وان مفهوم لو هو تعليق اخ لا يخفى  
ان كلا المعنيين مفهوم من لو وكون الاول مفهوم مطلق و الثاني لا ريبا محال بقدر بل  
التبادر وكون المفصود من امتناع الثاني لا متناع الاول بل ان مفهومها مجموع  
الامرين كل واحد داخل فيه قال قدس سره فيكون التعليق في عبارة اخ و قد انه لابد  
في هذا التوجيه من تأويل الامتناع بالمتنع في موضعين ومن تقدير الحصول فيهما اي  
تعليق الحصول ما امتنع بالحصول ما امتنع مع انه خلاف ما هو لان المتبادر من قولنا تعليق  
ما امتنع تعليقه من حيث الامتناع ( قوله سواء كان اخ ) شارة الى دفع ما توهم بعض  
شراح امتناع من ان قوله لا امتناع الذي لا متناع لا يمتنع لا صورة واحدة وهي ما  
اذا كان الشرط والحرمة متشبهين مع ان الاستعمال لو ربح صور ( قوله والسبب قد يكون  
اعم ) اي اكثر في هذه وفي الرضى والسبب قد يكون عمى بحقق ( قوله ما الاول فلان  
الشرط الخ ) قد مر بان الشرط الخوى بمسره معنى سببه و قد قال الاصوليون  
انه شرط شيء بالسبب و قد في المعنى ان و داله على تعدد سببه و سببه المعترض فيها  
الجمعية سواء كانت في الواقع او لا و في حقوقه لو كان بها مجموعا فان شمس طالعة  
السببية باعتبار العلم على انه لا يدرم على الشبح دعوى الكلية حتى يرد عليه ما ذكره بل  
يكفيه ان تكون حرة في معنى قوله ان الاول حيز والثاني سبب انه قد يكون سببا  
ومسما ( قوله فهي لا امتناع الاول الخ ) اي هو داخل في مفهومها ( قوله انه يستدل  
بامتناع الاول الخ ) بان كلا الارب اثير معلومان في مفهومها لو حتى لا كرمك  
( قوله على انشاء الخ ) يعني انه قد حصل جمع الشروط و لاسباب لوجود  
الثاني كالا ارام سوى مضمون الاول كاللحن مثلا قد سبب الا كرام الانشاء بالحق  
كما مر من قولنا من البحر اقصى ( قوله قد حملوا ) اي جعلوا هذا الاستعمال  
اصطلاحيا واحده هك مدع كاشيويين وان عصفور الانه ناشع استعمالها  
فيما يكون انشاء و هك قدما قالوا انها لا تخضع الى ذكر انشاء بقبض الذي بخلاف  
استعمالهم قال قدس سره عنهم من طهر هك خ الاول مفهوم من ظاهر  
القول الاول والثاني من القول الثاني لكن يرد على الاول ان الحصر يستبعد من قوله  
انما هو بحسب الاوضاع الاصطلاحية لا ريب العقول مجموع بل المفهوم منه انه  
معنى حقيقى عندهم محسازى عند اهل الامة لكونه حرا موضوع له وعلى الثاني  
ان مفهوم منه الآية الكريمة واردة على وفق اصطلاحهم لا على مقتضى  
اصطلاحهم حتى يرد انه يصح منه طرح الاصطلاح و يرد له لما وجد ( قوله

(فيكون) دائما لا واسعه من انقيصين وماتوهم من انك تقول لو صرني الامير  
 صرته فتقصد وجود صرته على تقدير صرته بغير بطريق الاولى ولا يلزم منه  
 استمرار صرته ولا يلزم منه انه لو صرته السلطان صرته قد وقع لانه ليس بماتوهم فيه  
 لانه ليس به هي الشرط هي عدم صرته لا ميراثه وابق بطريقه بل هو من باب  
 التعريض تقديره قال ففسر سره هذا بما يأتي اخبره خلاصة كلامه انه اذا كانت لولا  
 مركبة من لولا وحرف التوكيد معنى التعليق بقيامه في غير استمرار الجراء على تقدير  
 وجود الشرط وعدمه كان تعينه شرط مستعدوا اما اذا كانت كلمة برأسها كان  
 معناها ان وجود لولا مع من تحقق الثاني فلا يبعد استمراره قال ففسر سره واما  
 قولك الخ يعني انه فرق بين لولا ولولم فانه مركب من لولا ولم فظمه هي تدل على التعليق  
 فتفيد استمراره في المثال (قوله ان الارض ح) وادقا والارض مع المقدم لا يوجب  
 رفع الارض ووضع الثاني لا يوجد وضع مقدم ولو اعتبر الارض لا يوجب (قوله فلو  
 قدر الخ) فان يكون مع معني اصحابا (قوله ويتناقض) اي يحصل التناقض بين  
 ثبوت لولا في المستلزم ثبوت العصبين وبين ما يريد بقوله نعم العبد صعب  
 الخ لانه سبق لمخرج بغير العصبين (قوله وهذا وهم الخ) فان كان اشبح  
 انه هذا التعبد بالي لانه في عموم الى الصريح معيه مراد تكلف ليس في تعييد  
 المثبت وحيث لا يتبعه ما ذكره الشارح رحمه الله الجواب ان رد التاراج رحمه الله تعالى  
 في اعتبار الارسط في مفهوم الجراء ولا شك انه لا فرق بين الذي والمثبت حيث  
 اما الامة اذا كان المصدر بقرينة خارجة من مفهوم الجراء (قوله واما قوله  
 تدلى ولو علم الله فيهم خير مح) او الآية ان شرب الدواب هذا الله الصم البكم  
 الذين لا يعقلون ويوعظهم به اي لو علم الله في الكفرة الصم عن اخو البكم من بطقه  
 سعاده كانت لهم واسعه لا يثبت لا سمعهم سمعهم (قوله واجب الخ)  
 في المعنى والحوادث شدة اوجه اثنان برحمان الى مع كونه قياسا وذلك لاختلاف  
 الوسط احدهما ان التقدير لا سمعهم اسماعا فاما ولو سمعهم اسماعا غير نافع لتولوا  
 والذي ان يقدر ولو سمعهم على تقدير علم عدم الخير فيهم والثالث الى مع استحالة  
 النتيجة تقدير كونه قياسا متحد الوسط ان التقدير ولو علم الله فيهم حيرا وقتما تولوا  
 بعد ذلك ولا يوجب ضعف الجواب الاول لانه لا قرينة على تعييد لو سمعهم بالاسماع  
 لغير النافع ولانه تحقق فيه الاسماع الغير النافع الا ان يقيد بالاسماع بعد نزول هذه  
 الآية وكذا ضعف الثالث لان علمه على ما ظنير ولوقا وقت الاستلزام التولي بل عدمه

واما جواب الثاني فهو قوي لان السرمية لاور حرية على تعيد الاتباع  
 في الشرطية الثانية بتقدير عدم الخير فيهم وهذا بخلاف النسخ في تفسيره بحيث  
 قال ولو استمعهم وقد علم ان لا خير فيهم لتولو ودينهم به وارتدوا بعد التصديق  
 والقول (قوله فانما يحال) اي الرومية كما يحل عليه قوله وهذا محال لان المحال  
 استلزام حكمه تعالى باخير فيهم للولي لا توفقه في وجود وقوله واتصال جاز  
 ان يستلزم المحال والقياس انما يسمح لرومية اذا كان من الروميين وليس المراد  
 ان الاتباع مطلقا يكون من الروميين فان ليس المركب من الاتبعين  
 ومن الرومية والاتفاقية متحان بالاتفاقية ومصلبه في شرح مطلق ولا رد ما قبل  
 انه على تقدير كون الاولى انصاف عامة والثانية رومية اد سم كونه كاية يجب  
 ان ينسخ كالاتفي على مره در تصدقة الرهف فلا يصح قوله انما ينسخ اذا كانا  
 لروميين (قوله فانما ينسخة النتيجة) اي لا ينسخ حكمه الحكم بالروم من المقدم  
 والثاني وان كان المراد ان محالين فاقبل اي استحالته على تقدير وقوع المقدم  
 وما قوله والحق جاز ان يستلزم محال في انفسه في عدم فلا تدافع  
 بينهما ناش من سوء الفهم (قوله وانما لا بد ان يستلزم افعال) وان لم يحد بينهما  
 حلقه عقلية على ما هو اتفق في من عدم اشتراط الملاوة في استلزام المحال للمحال  
 فادفع ما قبل لا كلام في جواب ان لم يرد انما يجوز ان لا يكون في استلزام استلزام  
 المحال لما يستحيل تحققه عند محله وهذا كذا (قوله وهذا) اي المذكور  
 من السؤال والجواب فانما السؤال فلا بد من استلزام وانما الجواب فعوله  
 وكيف الى آخره يعني ان فيه تسليم كونه مع كونه مع لا ينسخ شرائط الاتباع  
 وكيف يصح اعتماد وقوعه في كونه في اهملة في شرائط الاتباع  
 وان لم يكن مرده تعالى في سنة ذلك في حرره انما يدفع كلا الاعتراضين للسيد  
 ما الاول فلا بد ان اراد فعوله ان اراد مع كونه في سنة مع في سنة فاص  
 لان الشرط انما لا يرد شرائط الاتباع لشرط القياسية في سنة لا يفتي  
 القياسية وان اراد مع كونه في سنة كونه في سنة لانه غير مجمع لانه شرائط  
 الاتباع وما الثاني فلا بد اي على ان يكون بظاهر شره الى جواب ويكون قوله  
 لان لفظة لو لم تستلزم اجتماعه على ان يرد عليه بقوله ولو لم وقد عرفت  
 انه اشارة الى مجموع السؤال والجواب ان عطية كل منهما على ترتيب الالف قوله  
 ثم ابتدأ (قوله ولو سمعهم اتوا) كلاما حراما (يعني انه كلام مقطوع عما قاله  
 والمقصود منه رد قولهم في جمع الالف حيث دعي لرومية وهو مرفى له ليعيد

ثبوته على تقدير شرط وعدمه ومنى الآية انه اتى الاسماع لاتقاء علم الخير  
وانهم ثابون على التولى في الشرطية الاولى البروم بحسب نفس الامر وفي الثانية  
ادعائى فلا يكون على هيئة لقياس فاندفع ما قبل ان الاشكال باق بحاله اد لو كان  
هاتان الشرطيتان حقيقيتان كان امرنا على الله تعالى للاسماع واستلزام الاسماع  
التولى ناشي ويلتزم صحفيس اقتضى ينتج المحال ( قوله يجوز ان يكون الخ ) يعنى  
ان التولى يعنى الاعراض من الشيء كما هو اصل معناه لا يعنى مطلق التكذيب  
والانكار من الحق فحينئذ يجوز ان يكون لوجهاء المشهور ويكون المقصود منه  
الاخبار بان انباء اخرى في الخارج لاتقاء الاول فيه كالشرطية الاولى ولا ينظم  
مهما القياس اد ايس المقصود من استلزام الاول للثاني في نفس الامر ليستدل  
بل اعتبار السببية و البروم بينهما ليعلم المسببة والبرومية بين الافتائين  
المعلوم في الخارج ( قوله وعدم الانقضاء ) كالمعطف التفسيرى لما قبله لاقادة  
ان الاعراض من هذا معنى لا حصى ( قوله لم يتحقق مهم التولى والاعراض ) لان  
الاعراض من الشيء فرع لثبوته ( قوله ولم يلزم من هذا تحقق الانتفاء له ) لان  
الانقياد للشيء وعدم الانقياد له ليس على طرق النقيض بل كالدول والتمصيل  
لخواز ارتدادهم بعد ذلك " شئ " ( قوله لا سلم ان الخ ) لانه يجوز ان يكون ذلك  
سبب لعدم الاهدية للاسماع وهوذا محتمل وشرع عظيم قال الله تعالى قد كر ان يهتد  
الذكرى ( قوله يس خير فيه ) وان كان حيراله فلا يكون محالاً له وهو المشهور  
ان من العمة ان لا يقدر \* قال قدس سره فيه بحث الخ \* والجواب ان في الامر  
الاول كان دمهم وتوابعهم حيث صار الاسماع الذي هو سبب لعدم التولى سبباً  
لتوليهم بناء على شرط عدمهم ونصبهم لاهية والاسماع تعدد كانه قل جميع  
اسباب التولى وشرائطه متحقق فيهم لا للاسماع ولواسمهم لتولوا \* قال قدس  
سره بخلاف دوم اتولى الخ \* يعنى بخلاف مادام عمر من قيل لتوليهم بحسب الله  
لم يعصه فان المدلول حينئذ دوم شور وهو يصدق كان دمهم \* قال قدس سره  
فان قلت الخ \* هذا مريد لو اريد تولوا عن اسمهم اما لو اريد تولوا عن الحق  
وانكروه فانه متحقق على التقديرين لانهم صم دكم ثابون على التكذيب والانكار  
اسمهم الحق اول اسمهم لما على تقدير عدم الاسماع وظاهر واما على تقدير  
الاسماع فلاهم يكرونها مادام قال الله تعالى وخذوا بها واستيقنوا انفسهم  
\* قال قدس سره لاسمهم بهب بهم الخ \* عبر الاسماع بالاطف وهو ما يقرب  
العد الى الطاعة ويبعده عن المعصية لانه لا يمكن تفسيره بالافدر على السماع

لخصوله ولا يخلق السماع فيهم فالحر لانه لا يعتبر في اشرع ولا يثبت عليه صحة  
ولا يتوسط اختيارهم نكون الاموال لا اختيارية مخوفة بغير عمد، منزلة فالمراد  
خلق سبب السماع وهو اللطف قال قدس سره فتنوع فيهم لطف في اي لثبتوا  
على التكذيب والانكار كانوا قبل اللطف ولا يرد ان عدم مع اللطف فيهم فرع  
تحقق اللطف فكيف يصح قوله وهذا مستمر على تقديرى اللطف وعدمه قال  
قدس سره قلت هو ايضا محمول على الاستمرار لا ينبغي انه لاحاجة على هذا  
الوجه الى الحمل على الاستمرار بل هو محمول على الاستمرار المشهور يعني انه لم يبق  
عن ارادتهم عن الخلق الانشاء اللطيف ومضى الآيات حتى لو تحقق تحقق  
ويمكن حمله على طريق الاستدلال فانه يتضح حينئذ لو عدمه ففهم خبرا اي انتفاعا  
باللطف لا رتدوا ولا شبهة في صحته واما الجواب الذي ذكره السيد حكيم  
لان التكذيب وعدم الاستقامة ليس مطلقا بل هو مقيده بقوله بعد ذلك كما هو  
الظاهر ولان التصديق ينافى للاستمرار على التكذيب وسعيد بالافكانا معتد به  
خلاف الظاهر (قوله واما قوله تعالى ولو جعلناه نح) في تفسير القاصي وقالوا  
اولا انزل عليه ملك فلا انزل معه ملك انما هي كموله لو لا انزل ابعث ملك فيكون  
معهم ندرا ولو انزلنا ملكا لقضي الامر جواب لقولهم وراي لنا هو لا تنفع مما اقترحوه  
والخلل فيه والمعنى ان الملك لو انزل بحيث ياتوه كما اقترحوه حتى اهلاكم فان  
سنة الله تعالى حرت بذلك هي قتلهم ثم لا ينظرون بعد روله طرفة عين  
(ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا ولولاهذا عليهم ميسون) جواب ثان ان جعل  
الله للمطوب بيان جعل للرسول فهو جواب اقترح من قائلهم تارة يقولون  
لو لا انزل عليه ملك وتارة يقولون لو شاء رسول الله ملائكة والمعنى ولو جعلناه  
قريب ملكا يعاينونه او الرسول ملكا مثله رجلا كما ملك جبريل عليه السلام  
في صورة دحية الكلبي فان القوة الشريفة لا تقوى على رؤية الملك في صورته وانما  
راهم كذلك الامراد من الانبياء بقوتهم القدسية وليس جواب مخوف اي ولو  
جعلناه رجلا ليس اي خلطاء عليهم ما يحفظون على صحتهم ويقولون ما هذا  
الاشر منكم انتهى ولا ينبغي عليك بعد التذرع بفساد كلمة او هي مجرد الربط  
والتعليق ليفيد ابداء السامع لما اقترحوه ويكون جوابا عما اقترحوه واما ما قاله  
الشارح رحمه الله من انه لا استمرار الحر على تقديرى اشره وعدمه فلا مدخل له  
في الجواب من اقترأهم وكذلك كونها على صحتها اعني اسمع ساني لا متناع  
الاول او بالعكس ادليس المقصود ههنا من السببية بل لا تنافي بين المتلومين

ولا استدلال فانفسه ليس على انشاء كونه رجلا ومنه على انشاء كونه ملكا فان  
 جواب اقتراحهم يحصل بمجرد ابداء المانع وحاشا فيه الى اعتبار امتناع الثاني  
 ليقيد امتناع الاول ( قوله في عدم ثبوت شيء ) اي عدم ثبوت الشرط والطرأ  
 اعدم ثبوت الشرط فظهر وانما عدم ثبوت الطرأ فلكونه معصيا على الشرط  
 الغير الثابت وانما يقع لا يدل على عدم ثبوت شيء منهما لانه يقتضي كونهما على  
 خطر الوجود لا لقصع عدم ثبوت <sup>الشرط</sup> قال قدس سره <sup>والله</sup> اي الى كونه مرادا  
<sup>الشرط</sup> قال قدس سره ولو كان <sup>الشرط</sup> انصواب ولو يكون في وقت الطلب <sup>الشرط</sup> قال  
 قدس سره كانه لم يطرأ <sup>الشرط</sup> البارق غيم يظهر منه البرق بغداد متعلق بطرس الوهن  
 ليلة فيها عيم لو تصبف ليلة ما هن وما لي تصبف متصل بمادل عليه الكلام اي  
 طرس فاحدث اسكها وهي لا تسكن ثم اعاودها وهي تدفعني الى ان قضيت  
 من كثرة معاودتي وشدة مدافعتها العجب فويضا نهر عابدة بها ونمت بها ورضيت  
 عن نغرات وهي حصرة حولها تراب لها دعاء على لال اي لا تخرست الله بل لها  
 بدل الماء الثرب ابقى <sup>الشرط</sup> رجال يسن للصغير في لها والكرخ ولاية بغداد اي ان كنت  
 في ولاية بغداد طاق عشتان الى وطني فهل جلب اليها الرق قطرة عن ماء بلدي  
 وهي العرة ( قوله في سنده والهلالة آه ) قال فلا يصح فلما اي يطلب ما يؤديه  
 الى الهلاك كذا في الكشف ظاهر لاله ما حود في مفهوم است فلا رد ما قيل ان  
 الصواب او لا العت عدم بعدد والمشفة اوله لاله والاثم على ما في القاموس  
 ولا يجوز اربعة من من لفظ واحد ( قوله لفصد استمراره ) اي للاستمرار الى  
 استمراره لان لفظ مستعمل فيه ( قوله في مصي ) اياها من مضى ولو لا يقلب  
 الماضي الى مضارع ( قوله وفي وقت ) لان المضارع يدل على الاستمرار ويجدي  
 لتعدد زمان ( مستفاد ) قوله لانه كان ( وفيه ) نعم ليس امر الاية بقصد الاشارة  
 الى ما ارادوا توجيههم عليه واستصحابه ولذا عبر عن ادواته بالاطاعة اذ قلب  
 ان لفظ ليس مستعملا به بل هو من مستنعات الزاكيه باراد صيغة الاستفاد  
 كالعريض في قوله تعالى ( ان اشركت بخلاف عماك ) بآراد يعقاده صي لان  
 انقصود من الآية نهي الاطاعة في الكثير لاني الاستمرار لا طاعة في الكثير  
 ( قوله بياض قوله تعالى ) متعلق بقوله كان في ارادتهم ووجه الاستدلال  
 ان مراد من الكثير احوال التي تحتاج في الرأي وهي كثيرة في نفسها ومن كانت  
 قليلة بالمسألة في احوال التي لا تحتاج في الرأي فانه في احوالكم في الحوادث  
 التي تحتاج في الرأي من من على رأيكم وهذا هو استمراره على

ما يستصوبونه ( قوله بعد قوله اه ) انما قال ذلك ليظهر ان مقتضى انظر الله  
 مستهري عدل عنه الى المصارع لافادة الاستمرار بخبري والله مستهري  
 وان كان دالة على الدوام بعمومه لمقدم لان الاستمرار بتمهيدى البع ( قوله بكون  
 المعنى اه ) هذا بيان لحاصل المعنى وما يؤيد فيه وكذا في انفتاح ما عرفت من ان  
 المعنى ان اتقاء عتكم بسبب اتقاء طاعتكم في كثير من الامر وذلك لان الاطاعة  
 في كثير من الامر تستلزم استمرار الاطاعة قال عتر لبي الاستعداد من كلفة لو مقدما  
 على الاستمرار كان مأل المعنى اتقاء استمرار الادة ع وان عتر الاستمرار مقدما على  
 انبي كان مأل الاستمرار اتقاء الاطاعة ووجه آخر وهو ان كان في كثير متعلقا  
 بطاعتكم كان مأل الى اتقاء استمرار طاعتكم وان كان متعلقا بلي استعداد من كلفة  
 لو كان مأل الى استمرار امتناع طاعتكم \* قال قدس سره الله \* لان استعادة الاماني  
 من الافاظ على وفق ترتيبها \* قال قدس سره الله \* ما موافقة الخ \* لا يحق ان موافقة  
 اياهم اما بالوجي او بالاعتناء وهو واجب وحي عند من يجوز له الاجابة عليهم السلام  
 لا امتناع تقرهم على الخطاء وعلى كل تقدير لا موافقة برأيهم فإني عليه الصلاة  
 والسلام مستر على امتناع اطاعتهم وان لم لو اذ هم في شي يتوقعوا في العت والامر  
 بالمشاورته لحرر تطيب قلوبهم ( قوله ولما في بصره ) بـ على ان البلي يصور  
 المعنى الاصله اولي لدى ثم يضر بها المعصية شيئا لراي \* في الاثبات مقدم  
 في الاخبار على استمرار وعدمه ( قوله الخطاب الخ ) في التخصيص تسليمة للرسول  
 عليه السلام وفي التعميم تفصيل لهم بظهور شدة عتائهم عن كل احد ( قوله روها  
 الخ ) قال ابراهيم قوله تعالى ادفعوا الى النار يحتمل ثمة ووجه الاول ان يكونوا قد  
 وقفوا عندها حتى يعاينوها فهم موقوفون الى ان يدعوه والذين ان يكونوا قد  
 وقفوا عليها وهي تحتهم يعني انهم وقفوا فوق لسر على الصراط وعلى هذين  
 الوجهين وقفوا من وقت الدابة والثالث انهم عرفوه من وقته على كلام فلا  
 حجة في اه ( قوله وجوب او محذوف ) وكذا مفعول ترى اي لو ترى الكفار في وقت  
 وقوعهم ولا يجوز ان يكون ادفعوا لانه اخرج لادو برؤية عن الاستعمال الشائع  
 اعني لظرفه والاداء المصري من غير ضرورة ( قوله لرب امر عظيم ) بقصر  
 العبارة عن تصويره قدر المصطفى على طي لكشفه رعاية مقتضى له في لو موافقة  
 لقوله تعالى لو بطيعتم في كثير من الامر اعني ( قوله من ادعية ) في رؤية بكنار  
 في تلك الاوقات بدليل قوله فاستعمل لو وقال الله في شرح ان مع هذه الامور المتفهم  
 في الآخرة وهو ما في الحاشية بقوله يعني ان وقوفهم على سر كونهم تاكسي رؤسهم



وكونهم موقوفين عند ربهم أمور مستقبلة توجد يوم القيمة لكنها تحقق وقوعها  
 نزلت منزلة الماضي فمما شغل فيها لو وادما المختصان بالماضي كأنه قيل  
 هذه أحوال قد تحفظت وانقضت وانت ما رأيتها وحيتك كان المناسب ان يقول  
 ولورأيت لكنه عدل الى صيغة المستقبل تنبها على نكتة اخرى وهي ان اللفظ  
 المستقبل الصادر من اختلاف في اخباره بمنزلة الماضي المعلوم تحقق معناه انتهى  
 ويرد عليه ان كون هذه الأمور بمنزلة الماضي يقتضي التعبير عنها بصيغة الماضي  
 واحتمال ادعائها لاستعمال لفظها بما يترتب على تنزيل الرؤية المستقبلية بمنزلة  
 الماضي وانما ليس ان السبب يكون تلك الأمور متحققا ان يقال لورأيت ( قوله  
 قد انقضت هذا الأمر ) اي رؤيتهم في تلك الاوقات ( قوله هكذا ينبغي الخ ) يعني  
 ينبغي ان يعلم ان ما هو بمنزلة الماضي هو اصل الرؤية المحقق وقوعه والذي  
 فرض وقوعه دخر عليه وهو الرؤية بالنسبة الى المخاطب كما يدل عليه قوله لكنك  
 ما رأيت وفي شرح المفتاح واسر رأيتها لرأيت انتم فادفع ما يقال ان خبر  
 الصادق يدل على تحريمه وانما فرض الصادق فلا ان الفروض انما هو النسبة الى  
 المخاطب وانما اصل الرؤية هو كونه لا على وجه الفرض فادعوا ان يجعل اصل  
 الرؤية المستقبلية بمنزلة الماضي وكذا ادفع انما يقال ان تترتب المصارع بمنزلة  
 الماضي في التحقيق في احوال وادعوا على الامتناع لا الامتناع باعتدال الاسناد  
 الى المخاطب والتحقيق لا على الفصل فذكر لو يدل على ان الرؤية عساسة من  
 القطعية يمنع منها رؤية المحمد ( قوله في احد قولي المحمد ) وهو لروم  
 وقوع الماضي بعد رب دون لقول الآخر لهم وهو حوار وقوع الخلال والاستقبال  
 بعده ايدل غير ذلك خبره عن ما تقدم بقوله فعوله ( روى بود الدين الخ )  
 ( قوله وانتم لم تحقق به رب محمدا ) لانه جاء في لا يجوز تعلقه بيود ولا بدله  
 بل يتعلق به على ما ذهب اليه الجمهور من كونه حرفا حر واما على مذهب  
 الاحمش واحتره الشيخ لزم من كونه مترا لا خبره والمعنى قليل او كثير واداد  
 الدين كفو والاحاطة به ( قوله من التعمد ) لان المعنى على تقليل واداهم لا على  
 تقليل شيء يودونه الا ان يراد به شيء يودونه من حيث انهم يودونه ( قوله وتبر  
 الظلم ) اي قطع قوله تعالى ( لو كانوا مسلمين ) عما قبله ( قوله ورب ههنا لتقليل  
 النسبة ) في الحديث لا رب لرب رحيم وشع اليه حتى يقول من كان من المسلمين  
 فليدحل الجنة فيكون الاسلام ( قوله لتقليل النسبة ) اي لتقليل النسبة الى اصل  
 زمان ذهاب عقولهم عن النسبة قوله مستعارة للتكبير اي مستعارة بالنسبة الى

اصل الوضع وان شاع استعماله في التكثير حتى الحق بالحقيقة (قوله بقلت  
من التقليل الخ) فان التقليل في الماضي يلزمه التحقيق (قوله على ان لو الخ) متعلق  
بمحدوف اي محدوف بناء على ان لو الخ والجملة في موضع حدث اي قائلين لو كانوا  
مسلمين ويجوز ان يكون للشرط والحواب محدوف اي لو كانوا مسلمين لكانوا من  
العذاب (قوله بعد فعل يعهم مبالغ) في المعنى واكثر وقوعه في المصدرية بمحدود  
ويود وقد تقع بدونهما (قوله لاستحصار الصورة) واعدا ان استحصار الصورة غير حكاية  
الحال فانه احضار للصورة من غير قصد في الحكاية وليس فلا ياتي هذا في الرصي  
في بحث ادواته من انه لم يثبت حكاية الحال المستعجلة كانت حكاية الحال الدائمة  
(قوله ولا تكذب) قرئ بالرفع اي ونحن لا نكذب والنصب اي وان لا تكذب (قوله  
متقولين تلك المقالات) اي يقول (الذين استمعوا للذين تنكروا لولا انكم كنتم  
مؤمنين الآية) (قوله كقوله تعالى ولوانهم آمنوا الآية) في تفسير القاصي لثبوت  
من صدق الله خير جواب لو واصله لا يثبتوا ثبوت من صدق الله خير لهم بما شروا به  
انفسهم فهدف العمل وركب الثاني جملة اسمية تدل على ثبوت الخيرية بغير ثبوتها  
وهدف الفصل عليه احلالا للفصل من ان يثبت اليه انهم دفع قوله واصله الخ  
اشكاله بظني وهو ان جواب لو ان يكون عليه ما صيرته وحدوث وان خبرية بثبوت  
ثابت لا تعلق لها بما بعدهم وعدمه ولا حل هذين الاشكاليين قال بعض اصحاب اللام جواب  
قسم محدوف والتقدير ولوانهم آمنوا واتقوا لكان خير لهم والله خبره من صدق الله  
خير لهم والصفة وصاحب الكشف اختارا انه الحراء تضمنه البلاغة مع قوله الحذف  
والمأخوذة في جواب لو انهم من ان يكون حقيقة وناويزا ومعنى قوله وركب الثاني  
جملة اسمية ان النصب لا كان دالا على العمل والعمل على حدوث عدل منه الى الرفع  
وركبت الجملة اسمية لتدل على ثبات المثوبة فان الفعل لدلته على ان من يصدق حدوث  
مدلوله على الحدث وحدث النسبة انصا لللازم مما قد عدل الى الاسم تفصلا لئلا  
الحدث ليتوصل به بمعونة المقام الى الثبوت والدوام كان مدلول الجملة الاسمية  
ثبات المثوبة وثبات نسبة الخير الى الله لا كان محصورا في ثبات المثوبة  
ودوامها تحسيرا لهم على حرمانهم المثوبة الدائمة وترعي من عدمهم في الايمان  
اكفي به ولم تعرض لثبات نسبة الخير اليها فادفع ما قيل انه لا يثبت على ثبات  
المثوبة بل على ثبات الخيرية لها (قوله واما تكبره) اي يرد اسمها مكرة وهذا  
في مقام يصح للتكلم ايراده معرفة ومكرة ولا يكون ذلك الا بالتحريف باللام

او الاضافة وهم يحياي بنحس و العهد والتعريف الحسنى فديفيد الحصر والتكبير  
 يكون لا عادة عدم الحصر مستفاد من التعريف الجنسي وعدم العهد المستفاد بالتعريف  
 العهدى والمراد ارادة عدمهما فقط قال الاطلاق قد يكون دليل التفسير فلا يرد  
 ان في قولنا هو الصن صدى وواحد العهد ارادة عدمهما متحققه مع تعريف  
 اسم فان المراد في المثالين شي رتب على ارادة عدمهما وهو الاتحاد والاشتغال  
 ولا ان تلك الارادة متحققه ان اورد اسم صمرا او اسم اشارة او علما او موصولا مع  
 عدم تكبير على الاطلاق والانعكاس غير لازم وانما لم يقل مع عدم ارادتهما لان عدم  
 الارادة ليس مقتضى لشي من غير المنع يورد التكبير لاداء اصل المعنى مع عدم ارادته لشي  
 منها (قوله ويدخل فيه) في قوله وانما تكبيره فلا رادة الخ حكاية المسكر من حيث  
 انه ذكر لان الحكاية بقر كلامه غير مع استنفاء صورته ولا شك ان استنفاء اللفظ  
 الصورة السامعه المعنى تكبير مع عدم محبة التعريف انما هو لاستنفاء المعنى الذى  
 قصده التكلم من تكبير من ارادة عدم الحصر والعهد او التضمين او التحقير او غير  
 ذلك وفيه تعريف لصاحب المفتاح حيث حمل قصده حكاية المسكر مقتضيا برأيه  
 من مقتضى حكاية كل شي هو مقتضى ذلك لشي وليس الحكاية امر يقصده  
 الراي بداته ان يقصده فاستفاد ذلك مقتضى فامراد بقوله فلا رادة عدم الحصر  
 والعهد او التحقير الخ اجماع من ان يكون اشتداء او حكاية ولو كان الحكاية مقتضى  
 برأسها لو حد ذكره في سائر الاحوال فانه مع اعتراض السيد بان كل واحد  
 من المقصدين مستفاد بقصده التكبير فلا وجه لاداء احدهما في الآخر قال  
 قدس سره منهم من ذهب الى هذه العدة الى قوله مذهب ربوبه رائدة لا فائدة  
 فيها كما لا يخفى قال قدس سره وبالجملة ليست المستثناة الخ لا يخفى ان ما نقله  
 من لوصى من الحكم بالارادة بدل على حواكون كم متدا ومذهب حرمه فلعل  
 الخوار متفق عليه خلاف في الوقوع قال قدس سره وانت تعلم الخ  
 في شرحه لتفادح السكاكى رحمه الله تعالى ان يحمل قوله تعالى (ان يول بيت  
 وضع للناس للذى مكتف) وقولت صررت رحل انفصل منها جوه على الصواب (قوله  
 لاستنعام الحكم الخ) يحتمل عليه انه يستلزم ان يكون الاصل في المكتوبة التعريف  
 لان الحكم على لشي يستلزم تعيم بالطرفين ومثا غنطه عدم لفرق بين التعريف  
 والعم (قوله ان مع محكم من حكاية شي) اى من حيث انه حكم له وحال من احواله  
 (قوله وهذا) وهم الخ خلاصته انه ان اراد الشيوخ من حيث المفهوم فلا نسل  
 وجوده في الاسم الذى يخصه الوصف وان اراد الشيوخ من حيث الوجود

فلانسلم انشاءه في الفعل وما قيل في دفعه من ان الفعل يدل على الطبيعة فلا  
 شرط شيء فلا يلاحظ معها الوحدة فلا شيوخ وبها لانه فرح ملاحظة الوحدة  
 الشائعة بخلاف المحركة فانها تدل على الوحدة شائعة فباسب الاول  
 التقييد لكونها مضافة عن الوحدة واكثر من عن جميع فيودوباسب الثاني  
 التخصيص لدال على نقص الشيوع المفهوم من دلالة على سوحدة شائعة فلا يدفع  
 اعتراض لشارح رحمه الله لان الشيوع ليس لازما لوحدة شيء في الذكر في الدهي  
 بل في الخارج وكذلك مفهوم الفعل \* قال قدس سره لان بعض دسد اولا اخ \*  
 لان النسبة الى الفاعل جزء من مفهوم الفعل والنسبة الى المفعولات خارجة عنه  
 \* قال قدس سره ثم يستد ثانيا \* لان المسند هو المفيد والالكل التخصيص  
 بالاصفة او الوصف بيان تعبير \* قال قدس سره وهذا القدر الخ \* ولا يرم  
 وحوادث الشمول في جميع افراد الاسم ( قوله محسب بدت ) اي لدت بتي بصدق  
 عليها ووحدة في الواحد اخرجي اي الاصل مع تعريب حسب المفهوم في  
 الواحد والدهي اي التالي كما قرر في محله ( قوله جار كون ) بشرطي ان جار والمحرور  
 وقع حالا عن عمرو المطلق لكونه معمولا به بمعنى امانة المفهومه من لغة نحو  
 ولا حاجة الى ما قيل انه حال عن المعلوم على نصف انه شرط الشا اعي نحو  
 والبدل عن اسد وعن المعلوم على جار اسد وقع في جوارته المصنوع من  
 هذه الشارح رحمه الله في شرح الكشف في سورة ن عمران على ان شهادته  
 لا توافق دعواه ( قوله تمهيد ) اي ليس التقييد احترازا \* قال قدس سره مساق  
 لذلك الاطلاق \* عدم الدقة بين عبرتي لا يصاح ظاهرا لانه قال بعد قوله فلا فاة  
 السامع اما حكم على امرأه تفسير هذا انه قد يكون بنى صفت من صفات  
 التعريف ويكون السامع عالما باتصافه باحدية دون لاخرى فادارت ان  
 تخبره بانه منصف بالآخرى فتعد الى لفظ الدال على لاوى وتخصه متدا وتعد  
 الى لفظ الدال على الثانية وتخصه حبرا فتفيد السامع ما كان تخبره من اتصافه  
 بالثانية كما اذا كان السامع اخ يسمى ريد اي حر منعه لانه فاداك كان هذا  
 تفسير لما قبله كان ذلك الاطلاق مصرا لهذا التقييد فلا مذهب واما انقصر  
 الشارح رحمه الله على اباء عبارة التخصيص بما يشعربه عبارة لا يصح واما قوله  
 لانه يمكن ان يقال ان الايصاح كالشرح لهذا فكيف يكون صلافة ايصاح محمولا على ذلك  
 التفسير \* قال قدس سره وحكمه بانه يتبع الحكم ح \* مره نصف رحمه الله من  
 قوله عني من لا يعرفه المحاطب اصلا من لا يعرفه المحاطب الذي جعله عنوانا

اصلا لا بخصوصه ولا بوجه ما ولا شك ان عدم معرفة المحاطب للمحكوم عليه  
بالعنوان الذي جعل مرآة لاحتضاره يوجب امتناع الحكم عليه فلما ظهر اندفاع  
هذا البحث لم يتعرض شرح رحمه الله \* قال قدس سره في المعنى \* لا في اللفظ  
فانه تجري عليه احكام المعوقه كما مر \* قال قدس سره في المؤدى \* لا في مدلول  
اللفظ فان مدلوله الجنس المعهود باعتبار مطابقتها لفرد لا يوجب بخلاف النكرة فان  
مدلولها فرد لا يوجب \* قال قدس سره فلا مساقاة بين ان يكون اه \* لان معرفته  
باعتبار مفهوم الجنس النصف وعدم معرفته باعتبار مطابقتها لفرد مطلق الخارج  
\* قال قدس سره لا ريب في الحقيقة اه \* يعني ان الرشد على تقدير عدم  
معرفة بانه احاطي الخارج مفهوم اخوك اعي داتا موصوفة باخوة المحاطب دون  
الدات الموصوفة في خارج وذلك انه مفهوم معلوم له بقاعدة العامة فيكون معنى  
التعريف الاصلي متحققا به وهو الاشارة الى امر معهود عند اصحاب وان لم يعرف  
ان هالك داتا موصوفة بذلك مفهوم في الخارج وانما قال في الحقيقة لان الظاهر  
من اللفظ كون المسد نيت الدات الموصوفة في الخارج بناء على ان الشائع استعماله  
فيما اذا عرف المحاطب ان له احاطي الخارج \* قال قدس سره \* واما قولك اخوك اريداه \*  
بحور ان يكون استنباطا و لا يكون معطوفا على مقدر مفهوم من السابق اى هذا  
يعني ان جوار ايراد التفسير انه هو في زيد اخوك واما احوا اريد ولا يراد به المعنى  
الاول ادلة في حق معنى عن مفهوم لا كون المعبر وصفه ولا كونه متصفا به بل  
تعيين ارادة المعنى ان لا يلائم به من معرفته المحاطب ان له احاطي الخارج فيكون  
الاصافة اشارة الى ذلك \* موصوفة باخوة في الخارج المعلومة للمحاطب بمطابقة  
المفهوم الجنسي له ويكون فائدة الحمل المحدد زيد بذلك الدات وحاص توجيها  
قدس سره انه ليس معنى ( قوله سواء عرف ان له احاولم يعرف ) عرف هذا المفهوم  
اولم يعرف هذا المفهوم حتى ياتي الاطلاق المذكور سابق بل معناه عرف ان له  
احاطي الخارج اولم يعرف ان له احاطي وهذا لا ينافي معرفته المفهوم الجنسي فاندفع  
البحث الاول وان المراد بالامتناع الامتناع الوقوعي فاندفع الذي هداه به مقتضى  
كلامه ولا يخفى ما فيه من تشكك لان التباين من ( قوله سواء عرف ان له احاولم  
يعرف ) التسوية بين معرفة مفهوم ان له احاطي وعدم معرفته ومن الامتناع الامتناع  
الساقي على ان ذلك لا ينافي لمعه بين ما ذكره المص رحمه الله بقوله ما آخر مثله وبين  
المذكور في كتب الشوك لا يخفى فخلق ما ذكره المشرح رحمه الله في دفع المساقاة  
ملا ذكرناه في دفع البحث في \* قال قدس سره نعم قد يقصد به الجنس المح \* يعني

ان الفرق بين زيد اخوك واخوك زيد اذا قصد المهد لدهي به يصح في الاول  
 حور الثاني واما اذا قصد به الجنس او الاستعراق مدعاة بادعاء انه الجنس كله او كل  
 الافراد فلا فرق بينهما كما لا فرق بينهما في المعرف باللام قال قدس سره وجوابه ان  
 من في السؤال الخ لا يحق ان تقرير السؤال على مذهب يدويه لا يناسب قوله  
 ادا بلغت ان انسانا من اهل بلدك فان يدى من لمرض الحكم على النائب  
 بعين كانه يسأل هل النائب زيد او عمرو والحواب حينئذ النائب زيد وانما يناسب  
 التقرير المدكور كون السامع طالع للحكم على معين بالنائب وحينئذ اجواب زيد  
 النائب فالظر غير مدفع والمحقق ان السامع بعد عنه ان انسانا من اهل بلدك  
 فان سؤاله عن هو سؤال عن تعيين ذلك النائب سواء كان من مستأ او حبرا وادا  
 ٧ اختلفوا في حوازا الامر او كان المعنى مختلفا صح ذلك وتؤيد ذلك انه لا فرق  
 بينهما في الترجمة الفارسية فان يقال كيف ان نائب وان نائب كيف وانه  
 يجوز ان يقال في حوازه زيد النائب زيد لانه كل منهما تعين النائب قال الله  
 تعالى ( فزرناكنا يا موسى ) ( قال رب امدني امطرني شي خلقه ) وقال الله تعالى  
 ( من يحيى العظام وهى رميم قل يحيىها الذى انشأها اول مرة ) وقال الله تعالى  
 ( وثبت سائرهم من علو السموات والارض يقولون مستخفون العزيز العظيم ) فانها  
 من قول النائب زيد وقال تعالى ( من يحيىكم من قبلكم من قبلكم من قبلكم )  
 وقال تعالى ( من يكاد كنه ما قل ولا نهار قل الله تكاد كنه ) وقال تعالى ( من يدؤ  
 الخلق ثم يعيده قل الله مدؤ الخلق ثم يعيده ) فانها من قبيل زيد النائب وقال تعالى  
 ( ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله ) وقال تعالى ( قل من  
 يرزقكم من السموات والارض من الله ) محتملا لتقديرين واما احتار صاحب  
 الكشاف زيد ان نائب لمواتته لقوله تعالى ( ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله )  
 في القرآن ولان الاصل ان تجعل الذات مستأ الوصف حر لانه لا يجوز في حوازه  
 النائب زيد وكلام صاحب المفتاح يشير الى اختيار النائب زيد لان المناسب لطلب  
 التعيين ان يجيب مبيده حبرا او عاد كرهه ظهر من مخرجه تفتح من ان الكلام  
 في ان السامع اذا علم ان احدا اثنى عليه او ان احدا حصل له الانطلاق فقال من الذى  
 اثنى على او من المطلق طالع التعيين فاندى يصح للحواب به هو زيد الذى اثنى  
 عليك وزيد المطلق ام الذى اثنى عليك زيد والمطلق زيد وكلام الصغرى وجه الله  
 يعيل الى الثانى وقد صرح جاز الله وعبد الله من محله وانفسا على انه ادا بلغت  
 ان انسانا من اهل بلدك فان يدى من لمرض الحكم على النائب زيد لان يقال

حكم وحوار الخ نهه

ان معنى يصح يختار لان الصالح عدل الله هو المختار \* قال قدس سره مقوض  
بقولهم آه لان معنى من قام زيد قام \* عمرو يعني ربح يربح زيد قام \* قال قدس  
سره لا تطابق المعوية \* لان معنى من قام اقام زيد قام قام عمرو لان الاستفهام  
بالفعل اولى فيكون السؤال عن قام فقام زيد مطابقه \* قال قدس سره  
اعثر على معنى قولنا نحوين اح \* وهو ان تقديم الخبر على المتداي هو قلب المعنى  
المقصود به على ما قلوا \* يقدم ويحكم على ما ينصور ان المحاط طاب الحكم  
عليه وعبروا عن هذا معنى يدفع لانتس \* قال قدس سره على ان قدس سره \*  
وهو ما مر في بحث حذف مستند من ان قام بجهة فعلية حقيقة الا ان من قدم  
على الفعل تصميده لاستفهام نصرت اسمية (قوله بل ما عايد) لان المقصود  
قصر الكامل من الخمس فيه وقد جعل مصدق الخمس مقصورا مبالغة في ذلك  
القصر كما يدل عليه به قوله اي سكام في الشصاعة فير رالكلام اح واقيل  
لا مبالغة في القصر بل في سعة وسطه القصر ليس شيء (قوله لا تصوت انهما  
اح) في شرحه يفتح وميل صاحب انكشاف التفرقة حيث قال في الفائق  
ان قولك الله هو الدهر معناه انه هو جلت عو ادت لا غير ذلك وقولك الدهر  
هو الله معناه ان الخاتب هو الله لا غيره (قوله وذلك اح) اي اعادة المعرف  
بلام الخمس القصر مطلقا الى صور الاسعراق في المسند اليه واليخمس  
في المسند لان الاصل ان يعثر في حاسب ووصوع الافراد وفي المحمول المفهوم (قوله  
على طريقة ان الرجل آه) يعني انهما على طريقة واحدة في الخن على  
الاستعراق واقامة لقصور كان الاستعراق في الاول بمعنى الكل الافرادى  
وفي الثاني بمعنى الكل مجموعي في الرضى من الجواهر او هو صفة قياس  
لفظ كل تامة الخمس مضافة الى مثل متوعدة نحو انت الرجل كل الرجل  
والوصف بهذا اللفظ كائنا كيد اللفظى فلا يقبل استريد كل الرجل ادليس في زيد  
معنى لو جولية حتى تؤكد كل الرجل ومعنى كل الرجل انه استمع منه من خصال  
الخير منصرف في جميع لوجس وحمد كرا تين مضافين ان كل الرجل معناه كل رجل  
فانه قد يحى كل مضاف وانصرفة لاحاطة الافراد كما في قوله تعالى (كل الطعام  
كان حلالى امرئ) وهو به عليه السلام كل الطلاق واقع الاطلاق المعنوى  
ادلا معنى لتوصيف الرجل بكل رجل سواء اريد منه الخمس او كل فرد على انه يافى  
فيه قوله في شرحه نفع على طريقة هم انعم كل القوم به حاله (قوله الاحيث  
بصدق زيد وعمرو) اصغر الا في زيد وعمرو ادلا صدق بهما في شيء \* قال قدس

سره وان كان موصوفاً للماهية بقيد وحدة مطلقه ح \* لا ينبغي ان يفهم فرد ما هو  
 الماهية مع واحد من الخصوصيات على ميين البدو هي حصة من الجنس واتحادها  
 بشئ لا يقتضي اتحاداً ماهية مطلقه بخلاف المعروف بلام الجنس فان مفهومه الماهية  
 بلا شرط فاذا اتحدت مع شئ يجب ان لا توجد في غيره والا يمكن ان ماهية متحدة به  
 بل حصة فليس قول المحب انه لا يبرم من اتحاد فرد من افراد الاناس زياداً من باب  
 اشتاء العارض بالمعروض كيفوانه قال في الخواص ان الجواب ههنا مفهوم فرد ما  
 فخلاصه حواه ان المعروف بلام الجنس يدل على ماهية بلا شرط واتحاده بشئ  
 يستلزم احصاءه فيه والمسكر يدل على حصة منها واتحاده لا يقتضي احصاءه  
 ذكرنا اندفع الوجه الاول من اسطر وكذا ثانياً في لاصديق فرد من افراد الاناس  
 من ريد في الخبر المسكر يستلزم صدق حصة منه لاصديق ماهية وكذا ثالثاً لان  
 المحب قال مقتضاء صدق الماهية بلا شرط الاحصاء لا الصدق مطلقاً وكذا  
 الحمل لانه لم يقل ان الاتحاد في الوجود الحسبي يستلزم اتحاد المفهوم من اوتساويهما  
 بل قال بان اتحاد الطبيعة من حيث هي شئ يستلزم حصرها فيه واین هذا  
 من ذلك ولعل وجه النظر الذي اشار اليه الشارح رحمه الله تعالى ان ماد كره الجرب  
 لا يطرأ في المصادر لانها بالاتفاق موضوعة للماهية كمن حيث هي لا لافراد على  
 ما صرح به الشارح رحمه الله تعالى في شرحه للشراح في بحث تعريفه احسن فلو لم  
 ان لا يكون فرق بين المعروف والمسكر منها في افادة احصاء الجواب ان افادة تعريف  
 الجنس للمحصر دليلها الاستعمال وماد كره ابناء ماسه معوية بينهما كسائر السمات  
 العربية وبهذا الجواب بسقوط وجه نظر السيد بص \* قال قدس سره فانها تعد  
 في هذه الصناعة فصلاً لا \* كون معنى الجنس انحرافه عن ربه في الخارج ليس له  
 اختصاص بصاعده دون اخرى فانه منقضي عليه ولذا قال الشارح رحمه الله تعالى  
 لظهور امتناع حمل الخ بلفظ الظهور \* قال قدس سره ولا ينبغي ان يحمل الخ \*  
 لا ادري ما وجد هذا الانفاء ولزوم صياح التعريف بالجنس ممنوع لانه يبعد الاشارة  
 الى الحضور الذهني كما مر غير مرة ولو صاعدهم صاع في كل معروف بلام الجنس  
 لافادة النكرة ما افاده وقد ظاهراً لا يجدي نفعا هي ان ماد كره لا يخفى فيما اذا كان  
 المعروف المذكور متبداً فان معنى الاتحاد مفهوم احسن ان يوحده في الاستعمال في الخبر  
 المعروف ولذا قال الشيخ ان احصر المعروف باللام معنى غير ماد كره \* قال قدس سره موافق  
 ان لا يسمى قصر الخ \* لا ينبغي به حيث لا يكون ماد كره ترجيحاً لكلام القوم فانهم  
 صرحوا بافادة القصر \* قال قدس سره احتمال ان يكون متبداً الخ \* لا تنافي بين



الاختصاص فليكن ككلام معبد، لكلا بقصيرين وقوله فمما يشتر أحدهما عن الآخر  
 ان اراد عدم التميز من حيث مفهوم او من حيث الدلالة فظاهر العلان لان المفهومين  
 متميزان والدال عليهما لتعريف وان اراد عدم تميز احدهما عن الآخر ادا كان  
 مراد المسكلم احدهما واورد استند والخبر كليهما معر فاما اللام وقول انه مقوص الى  
 القرائن كسائر الجملات فلا وجه له الاستفسار قال قدس سره هناك قصير  
 المتبادر على الخبر اظهر الخ لا ينبغي به تصحيح ذلك فيما اذا كان المتبادر اهم من الخبر  
 كقولنا الناس العبد وامر كان خبر مهم كفي فوننا العطاء اساس فلا ادلا وجه نقص  
 الخاص على العام فلا وجه خصه بل نقوله وقيل الخ والصواب ان يقال انه اذا  
 كان احدهما اهم فهو المقصور وان كان بينهما عموم من وجه يوصل الى القرائن  
 وان لم توجد قرينة فالظاهر قصر استند على الخبر قال قدس سره لان المعنى ان  
 كل توكل على الله لا ينبغي من ان يصف ان من يقول التوكل على الله لا يقصد  
 العموم في اراد التوكل ولا ساطعة يقصد ان حقيقة التوكل ومعهومه على الله  
 تعالى مع قطع النظر عن وجوده في كل الافراد او بعض منها قال قدس سره  
 بدلالة اللام على الاختصاص الخ في المعنى للام الامة احدى وعشرون معنى  
 احدها الاستحقاق وهي الواكفة يعني وذات نحو الحمد لله والمنة لله والملك لله  
 ومحورين فخطمين والهم في الدنيا خزي وموتهم والناكبين انراى عداها والثاني  
 الاختصاص نحو اوجة نعم وهذا القصير للمصنف والشرح للامانة الخ فلم يحصل  
 اللام في الحمد لله للاختصاص معنى قصير بل للاستحقاق وهو الاظهر حيث يقيد  
 قصر استحقاق الحمد على الله تعالى ولا يستحق في غيره قال قدس سره ونحن  
 بما قررناه لك الخ قد عرفنا حد مقرر ومقرر الشارح رحمه الله تعالى قوله  
 ليس معناه الخ اعرف من غير ان يقصود في الاول كمال المحبوبة بتزويل  
 محبوبة كل ماسوء مرة بعدم وفي الثاني كمال محبة المتكلم بتزويل كل محبة  
 متعلقة بماسوء مرة لعدم ولاشك انما ليس المقصود بهذا الكلام بيان  
 كمال المحبوبة او كمال المحبة انما المقصود قصر محبة عليه وانه ليس لغيره  
 نصيب منها ودفع هذا المعنى ليس لان ههما قصر الجنس المخصوص كاتوهمه  
 السيد بل لان التعريف في قصر الجنس انه لا يوجد فرد منه في غير المقصور عليه  
 لانه لا يوجد جزء منه في غيره وذكر المحبة مطلق و اراد محبة نفسه خوفا  
 من الرقاء (قوله مش زيد نطق) في رتبة العهد الا انه في انت الحبس نوحى ولذا  
 كان اللام الجنس وفي رتبة اسطق تخصي (وقوله وهما مطلق الخ) لكون كل واحد

من القصرين محالاً لمرض من الكلام (قوله ان يثبت له العبودية الخ) فيه اشارة الى  
طريق استفادة هذا المعنى وهو ان يعتبر اسناد الخبر الى المبتدأ قبل تعريفه باللام  
فيكون اشارة الى حصول خبر لمتب للمبتدأ في الدهن (قوله لان القصر وعدمه  
الخ) فيه تنبيه على انه لا يقال في لا يعقل فيه العموم عدم القصر ايضا لان التقابل  
بينهما تقابل العدم والملكية (قوله في يعقل فيه العموم الخ) من يكون العقل عند  
تصور مفهومه في يجوز فيه صدقه على ممتد لان القصر عبارة عن تخصيص  
امر بامر والتخصيص فرع العموم في نفسه ولو لا ذلك لاعتد بالمتطلب لشركة  
او انقلب او التردد وليس مراده به لاسان يقتدر المتطلب عموم والشركة حتى  
يرد ما اوردده السيد من انه لا يوجد في قصر لقلب و تعيين (قوله وقيل الاسم الخ)  
قائله الاسم الازلي والجملة عطف على ما فهم من قوله فلا تامة السامع حكما على  
امر معلوم الخ فانه يفهم منه ان الامر المعطوف على طريق التعريف سواء كان  
اسما او صفة يصح ان يكون محكوما عليه مر آخر مثله اسم كان او صفة فكانه  
قال هذا في صحة كون الاسم او الصفة المعروف محكوما عليه عند الجمهور وقبل  
الاسم متعين للاسداء و مراد بالصفة هيئته دل على ذات مجمدة مختار معنى قائم به  
فقال له الاسم بمعنى مادي على ابدان فقط او المعنى فقط او الذات المعينة ما ضيق  
المدى كاسم الزمان والمكان والآله (قوله على امر نسي) وهو بمعنى القائم بالذات  
(قوله يكونه مطوقا له) او لا لانه قد يشب تحريمه (قوله ومثاله المعنى) اي  
في الجملة الخبرية كاسم (قوله ورد من معنى الخ) يعني ان تعين الاسم للاسداء  
والصفة للحكم بما يثبت بالادلة المذكور اذا كانت دلالة الاسم على الذات والصفة  
على الامر الذي متبعية وهو مع لان معنى يخص مدلوله هذه الصفة صاحب  
هذا الاسم فاقبل ان التراجع على تقدير هذا المعنى يعني وهم (قوله وحواله الخ)  
يعني ان الاحتياج الى التأويل المذكور ناش عن خصوص اسم مذكور لانه يكون  
اخر حامدا لان المقصود الحكم على الذات المعينة بعمومية الصفة ولا يمكن ذلك  
الاتلا حظه باعتبار مفهوم محمول انصاف ذات به كبل لا يرم حل لشيء على  
نفسه (قوله لا يلحق بالحقائق) لكونه متأصلا في وجود لدى هو طرف الخ  
والحكم بالانحدار يتضح من حيث مفهوم وجوده لتبع به هو موجود بالاصالة  
وان كان الانحدار من الجاهل (قوله لان الخراء) هذا بوجه لان الاناري والثاني  
للسكاكي رحمه الله والتبوت عندهم من وجود ومعنى ان مفاد الكلام لا يخفى  
المرصك من المبتدأ واخر تقرير اخر وحصوله للمبتدأ سواء كان الطرفان

من الموجودات او من المعلومات أمكنة او الاول موجودا والثاني معدوما بخلاف  
 المتفق فانه لا يتصف بغير شيء وانما حص البيان بالحكم الإيجابي لأن السلب  
 فرع الإيجاب فانه لم يصح كونه جبرافي لا يجب لم يصح في السلب ايضا وتقرير  
 الاستدلال بالحجرات المتداولة مدلوله ولا شيء في نفس الامر من الانشاء  
 بنات لغيره فلا يكون احرا شيء اما لصعري فظاهرة لان مدلول الكلام المركب  
 من المتداولة والحجرات وانما تكريه لان الانشاء اي مدلوله ليس ثباتا متقرر  
 في نفسه اي مع قطع النظر عن التكلم لانه معان عارضة للتكلم وكل ما لا يكون له تقرر  
 في نفسه لا يكون متقرر لغيره فان المتفق الصريح لا يمكن ان يصف شيء فان قلت  
 له تقرر في نفس التكلم فيمكن اخباره بقلت الكلام في ان المعنى الانشائي في نفسه  
 لا يمكن الاخبار به لانه به ثبوته في نفس التكلم وحصوله لا يمكن الاخبار به فلا يقال  
 يريد ذلك الصريح وانما حررا ما ظهر منقطع ما قبل ان يريد بالتبوت في قوله الحر  
 يجب ان يكون ثمة لثباته فبما به يقتض بالامور الاعتبارية وان اراد به ان يكون  
 محمولا عليه موافقة بتعريف الجمل او بقية اخباره لانه اراد به الحصول والانتصاف  
 سواء كان حقيقيا او غيرا وما قبل لا يمكن ان لا يشاء لاثبوت له في نفسه فان الطلب  
 الذي هو مدلول اصررت ثمة قائم في نفس التكلم وغير الثبات انما هو متعلقه لان المراد  
 بالتبوت في نفسه حرره مع قطع النظر عن التكلم وكذا ما قبل لانسان ما لا يثبت له  
 في نفسه لا يكون ثمة لغيره متقرر ان ثبوت شيء لشيء انما هو من ثبوت المثبت له لا يثبت  
 لثبوت محوريه انما لا بد من ذلك وهو في التبوت بمعنى الوجود لا في التبوت بمعنى التقرر  
 ضرورة ان المتفق لا يثبت شيء وكذا ما قبل انه يقتض ثبوت بالانذار الإيجابية  
 الجارية على المستحالات فانه غير ثمة في انفسها مع ثبوتها لغير لانها في صورة  
 الإيجاب وليست بصفة حقيقة ضرورة ان احدى الصريح لا يتصف بشيء نعم يرد عليه  
 ما ذكره الشارح رجهته من ان ثبوته وحصوله لثباته انما هو في الخبر الذي هو  
 جرد الفصدة هو مطلق اخره بل لا بد ان يكون مسددا او الاسداد انهم من الثبوت  
 فانه متحقق في قولك اصررت زيدا من غير حصول طلب الصرب للحظ طلب انتصافه  
 به فكذلك في زيدا اصرره ولا فرق بينهما الا باعتبار ان الثاني يفيد التحقيق لتكرر  
 ايقاع الصرب على زيد بخلاف الاول كما ذكره السكاكي رجهته ان قولك زيدا  
 عرفت او عرفت به رفع يمين تحقيق انك عرفت زيدا قال قدس سره على معنى  
 انه يجب ان لا يرد به وقوع نسبة حتى يرد ما ذكره الشارح رجهته الله تعالى  
 من ان هذا الوحوب مختص بنسبة الموجه بل اراد به النسبة الحكمية اي يجب ان

ا او انزاعيا نفسه

يكون الخبر منسباً بالمتبادر ما يتصور حصوله له سواء كانت مرفوعة ما يكون  
الحكم بالنسب او موصوفة ما يكون الحكم بالاحتياط ومشكوكا فيها ما لا يحكم  
بشيء منها فيشتمل جميع صور الاحتمال هذا وقد عرفت في حررناه انه يمكن ان يراد به  
الوقوع الاحتياطي كما هو المتبادر به على ان معناه الكلا لا يحاط به مركب من المتبادر  
والخبر ذلك قال قدس سره لا يدعي ان يشرح فيه قد عرفت بما حررناه انه  
يمكن النزاع فيه فان الواجب في الخبر الاسناد كونه على وجه الثبوت والاتصاف  
فكلا سواء فسر الثبوت بالوقوع او بالذاتية حكمية ما كلاً المعين انما يجب  
في القضية الموصوفة قال قدس سره ليست ايده به ان اراد ان يكون مدلوله  
الصريح حالاً من احواله فيجب تأويل الجملة خبرية واقعة حمراء في محور بداهة  
ايوه لان قيام الالب ليس حالاً من احوال رد وقد اعترف السيد في تعريف الدلالة  
وان اراد انهم من مدلوله الصريح واصبى فلاشك في ثبوت رد صريه يدل على  
كون رد محتمل يعلو به طلب الصرب كما ان زيدا قائم بوجهه على كون زيد بحيث  
قام ايوه على ان يختار المشرح رحمه الله تعالى كما يصح في تعريف الدلالة انهم  
المعنى وان كان صريه للمعنى الا ان فهم الله من اللفظ صريه اللفظ هو زيد اصريه  
وان كان طلب الصرب صريه كما ان طلب صرب زيد صريه لزيد وحال من احواله  
قال قدس سره ونهرا في رد قد عرفت ان لا يرد فيهما لانهما غير دلاله الثاني  
على التحقيق دون الاول واوسى ان الثاني يقتضي ادخال من احواله فالحال انهم  
من ان يكون صريه او صريه قال قدس سره ونهرا في رد صريه هذا الصريح  
انما هو في الجملة الخبرية الواقعة حمراء والمشرح رحمه الله معترف بان لا بد من الثبوت  
فيها انما النزاع فيما اذا كانت الجملة الانشائية حمراء قال قدس سره فيستفاد من  
لفظ اضربه ان في رد اضربه صريه ليس في اضربه زيدا لانه يجب  
طلب الصرب مع الاستدقاق له صريح في شرح مصحح وحواشيه وجه ان  
استدقاق قوله اضربه لا يقتضي وقوع ذلك القول حتى يستفاد منه طلب ضربه  
وحينئذ ظهر ركازة تقدير مستحق لان يقال فيه اضربه لان مقصود القائل من  
قوله زيد اضربه تحقيق طلب صرب زيد لا افاده كونه مستحقاً للقول المذكور  
قال قدس سره بعض النحاة ارادوا اشبح الرضي قال قدس سره واثار به  
الى ما نقله المشرح رحمه الله تعالى من ان وقوع ذلك خبر كثير في كلامهم والتقدير  
تصريف قال قدس سره وقد عرفت انهم من انهم ليس تصريفاً محضاً ولا بد من  
التقدير ليكون الخبر حالاً من احوال انشائية قال قدس سره ان استقصاء مانع

مخصوص \* وهو كونه معرفة او محصيا للبدا \* قال قدس سره فقد اوجب  
 التأويل \* يعني انه اوجب التأويل فيهما لما منع غير ما ذكره في الصفة والصفة فليكن  
 في الخبر ايضا مانع آخر يوجب التأويل كوجوب كونه حالاً من احوال المبدأ ( قوله  
 وليس ثابت المبدأ ) هذا للكلام يدل على انه حل الثبوت في قوله يجب ان يكون  
 ثابتاً على الثبوت متى يدرم الا يشع اعني الوقوع اذ الثبوت الذي يعتبر بين المبدأ  
 والخبر اعني النسبة الحكيمية حاصل في اين ريد وفيك هذا ومتى القتال وان لم تكن  
 موقفة ( قوله من ثم لامر حاكمكم ) في الكثر ف ويقال لمن يدعي له مرجحاً اي ثابت  
 رجحان من البلاد لا تضيقا ورجحان بلادك رجحانك ادخل عليه لافي الدماء السواء انتهى  
 فالحجة الدعائية جبراً لانتم ( قوله وزيد كاه الاسد ) اذا اريد انشاء التشبيه او الشك  
 فانه يكون الخبر جلة اشياء بخلاف ما اذا قصد التشبيه به حينئذ خبرية ( قوله  
 ونتم الرجل ريد ) فانه حجة لانشاء المذبح العام وقع خبر الريد ( قوله ولا ينبغي ان  
 تقدير القول في جميع ذلك بصف ) بشرطه الجميع بان القائل بعدم صحة وقوع  
 الانشاء خبراً بقدر القول في نحو اين ريد على ما صرح به في شرح المفتاح حيث  
 قال بل ياباه المعنى في كثير من الموضع مما في باب المدح والدم في جعل المحصوص  
 متداً وفي الدعاء كقوله تحدي ( رانتم لامر حاكمكم ) وفي مثل اين ريد ومتى  
 القتال وكيف الحد وقال سيد في مرجه وامام اين ريد ومتى القتال فليس  
 بما نحن بصدده لان الاستفهام هو داخل في الحقيقة على النسبة بين المبدأ المذكور  
 والخبر المقدر لا على الخبر وحده انتهى وفصله في الجائز بقوله فالعنى ازيد حصل  
 في الدارام في السوق فلا يصور تقدير القول اذ لم يقع الاشء حراً متداً وليس  
 المعنى ريداً حصل في الدارام في السوق لا ترى انه اذا قدر باسم القائل كان الاستفهام  
 داخل في المبدأ حقيقة وبولا هذا اوجب تقديم الكلمة المصيبة للاستفهام على المبدأ  
 اعني زيدا كافي قوله ريد هو ووجه بحث اما ولا فلا هذه الكلمات موصوعة  
 لطلب التصور اي التصور ومعه على ما حققه سيد ان الحاصل بعد السؤال تعيين  
 المسند واذا كان كذلك كان لا معنى له اسمها ما من تعيين المسند فلا تميز ريداً حصل  
 في السوق ام في الدار لا عن سبب الحصول اي ريدوا متانياً فلا بالاسم انه لا يلا هذا ما  
 وجب تقديم الكلمة المتضمنة للاستفهام على المبدأ لانه ليس المراد بالغير في قولهم كل  
 معبر للكلام نعم تصدير معبر التمهيد في الكلام معي راندا على اصله كافي  
 ضمير الشأن ولا بالانتهاء فان الاول يحدث كونه مفسراً والثاني التأكيد وليس بما يعبر

لنسبة (قوله فعلى هذا يختص التقوى الخ) لانه اذا كان مسداً الى غير ضمير المبدأ  
لا يصح لان يمد الى المبدأ ولا يكتفى بالحكم به قوة من الحكم لاول الحكم على  
المبدأ والمستند من الضمير الحكم على غيره لدفع ان تخصيص الضمير بالمبدأ  
الى المبدأ تخصيص بلا قرينة والظاهر العموم وان يظهر دخوله في التقوى لانه  
قال في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع العمل وبغير قوتها اعرفت في اعتبار  
التقوى زيد اعرفت او عرفت الرفع يبعد تحقيق انك عرفت والنصب بعيد انك  
خصصت زيدا بالعرفان بقوله الرفع يبعد تحقيق انك عرفت يدل على انه بعيد  
التقوى ليس بشئ لان القرينة كسار على علم وكونه نظيراً لا اعرفت في اعادة التحقيق  
لا يدل على انه مثله في اعادة التقوى المصطلح وفي قوله ينبغي اشارة الى انه ليس  
داخلاً في التفسير الذي ذكره السكاكي رحمه الله تعالى في المسألة كالمري في صابغة  
الافراد لا الى انه داخل في التقوى على ما فهم فاورد عنه اشكالان احدهما انه  
ايما صحح استعماله في التقوى اذا كان كونه بجهة ناشئ من قصد التقوى وليس كذلك  
لانه لو لم يقصد التقوى وحب كونه بجهة لا يمد اليه الى غير المبدأ وثانيهما  
انه اذا كان يريد صرته داخلاً في التقوى كان يريد بوجه متعلق كالبصا داخلياً مع  
انه سمي على تفسيره ولا يصح المقالة بينهما على انه يمكن ان يقال ان كلمة او في قوله  
اول كونه سمي بدم الخلو وانما باليد فيكون صفة الافراد والجهة مطردة في معكسة  
(قوله كما سقت الاشارة اليه) حيث هو المسد الذي في صفة الافراد بجهة صامت  
على المبدأ فاعاد الخ وصرح بدخول زيد ضربه فيه (قوله معرى عن العوامل)  
في الحال او في الاصل يدخل فيه مدخله او اسحق نحو ان يردا قام ومدريد قام  
(قوله وهذا) اي القول يريد كالتوضيح للامانة به (وهو ما قلت قام) اي متضمن  
ضمير يريد دخل الاسناد دخول المأموس لان يراد قائم متضملاً ضميره حقق ان ذكره  
كان توطئة وتقدمة ادنو كان المقصود مجرد الاعلام بقيامه كفي قام زيد بخلاف  
ما دام تكن اخر متضملاً للضمير نحو يريد اسناده دل على ان ذكره كريد اولا  
كان للحكم عليه ادلا طريق له سواء وانص كون ذكره توطئة ومقدمة فاندفع  
اعتراض السيد واما ما قيل في جوابه ان تعرية المبدأ عن العوامل ليس الا في الخبر  
الفعلي فان التعرية تقتضي تحقق العامل ولم تحقق في يريد اسناده قائم ما يصلح  
للعمل في يريد حتى يكون تقديمه عنده تعرية له عن العوامل بخلاف زيد قام فان تقديم  
زيد تعرية عن العوامل وفيه بحث لان التعرية جيدة انما تعلم بعد ذكر الخبر بانه  
يصلح عمله فيما تقدم فتقديمه يكون تعرية اولا يصلح فلا يكون تعرية وهذا مناف

لقوله فإذا قلنا قد علمت أن لا بد من دليل على أن ذكر المبدأ فقط مقدمة و لقوله  
ليس الاعلام انتهى فمعه مثل الاعلام بعد التبيين عليه والتقدمة (قوله هـ) انه  
لم يتعرض له (ذكر الشرح رح في شرحه لفتح نقصا على ضابطه كونه جملة  
اربع صور احدها ضمير نشان والثانية صور التخصيص والثالثة جملة اسمية  
وقعت حرا وليس فيها معنى او مشتق بحرية حواء عمرو او علامك فانه ليس مفيدا  
للتقوى ولا سبب السكاكي رح - عرفت من تفسيره والرافعة ريد ضربته والمصنف  
رح لم يصرا سبب امكن دحل لثلاثة والرافعة في السبب بان يصدره بالتفسير الذي  
ذكره الشارح رح فيمضى و الصورة الاولى لكونه مشهورا واحدا معينا كانه  
مدكور في الصورة الثانية فورد القصص بها ههنا واجاب عنه وهذا الجواب لا يتم  
من قبل السكاكي رحمه الله تعالى لانه قال واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي  
ان اريد تقوى الحكم ادلبر والنفوى في صورة التخصيص (قوله هو دحل في التقوى)  
لان معنى قوله التقوى فلاشئ له من التقوى واللام السبب لا تعرض دليل ان  
المحل كونه جملة لا يراد جملة والاشتمال على التقوى بالمعنى المصطلح اعني  
تعمية الحكم نفس التركيب لا تكرار الاسم ولا ما يؤكدات حاسل في جميع صور  
التخصيص ضرورة تكرار الاسم فيه وساقله المصنف رحمه الله تعالى سابقا من  
ان دحل جاء في التخصيص فقط معناه ان لا يعمل للتخصيص ولا يستعمل التقوى  
لانه لا يشتمل عليه ولا يعبد (قوله واعتبرهما) اي التقديم والتأخير بين رح  
وعرف بان يكون الاصل عرف ريد على ان يبدل من الصير المستر فيكون فاعلا  
معنى كما مر في تقديم المسألة (قوله كيد لا) اي كيف لا يكون صور التخصيص  
داخل في التقوى وقد ذكر كل تخصيص تأكيده على تأكيده لانه لا يشتمل على  
الحكم من المقصور عليه كارة كيد الاصل الحكم المسموع والاشتمال على  
تعمية عما عدا المقصور عليه المستلزم ثبوته للمصور عليه كان تأكيده الحكم الثبوتى  
المستلزم من الكلام صريحه و اذا كان كل تخصيص تأكيده على تأكيده فاذا استبعد  
ذلك من غير ان يتركب كافي صورة تخصيص كان تقويا لمصطلح مدبر فانه مما حكي  
على الدطري (قوله وهذا صهر مصاد الحج) لان الارام من قوله وبعد تسليم  
العرفان لا حاجة الى التأكيد وسبب ان لا يكون مراد لان لا يكون معادا على ان  
عدم الحاجة بالنظر الى المسموع لا يستلزم عدم الحاجة مطلقا لجوار تحتملها ما صدر  
آخر ككون الحكم نصرا يعين وترى الاحكام على سببه والتعرض بمساواة  
من انكره (قوله مع نصريه من مصادح) اي ثم ذهب الى ما قلناه بعض من اننا

٧ والآلة نسخة

تأكيد مقدم والمسد مفرد ( قوله واسميتها ح ) اي المشضى لا يرد الجملة مطلق  
اما التقوى او كونه سلبا والمقتضى لخصوص كونها اممية قاعدة الثبوت ولكونها  
صلية اقادة التجدد ولكونها شرطية اقادة التغير بالشرط ( قوله لان اصل الح )  
لكونه حدثا فلا يبدل من الفاعل والمفعول والزمن والمكان ٧ والعللة ( قوله ثبت ثبوتها  
بالفعل قطعا ) وان كان لخصوصية المقدم من وقوعه صلية او حراء بخلاف تعللها  
باسم الفاعل فانه لم يثبت في موضع اصلا ( قوله والذي جاني منه درهم ) اي  
حصل له درهم لان الجراء لا يكون الا جملة تبع في ذلك صدر عبارة الكشف حيث قال  
في تفسير قوله تعالى فيه ظننت فان قلت ثم ارفع طوب فست نظري على الاتفاق  
لاعتقاده على الموصوف فانه بهم من ظاهره ن تعين جهة الرفع اعني الفعلية  
متفق عليه لكن مراده ان رفعه بالعللية حيث لا خلاف فيه لان جهة الرفع  
لا خلاف فيه ادلا مانع من كونه متبعا مقدم خبر ولد لم يوجد في بعض نسخ  
وحط عليه في بعض في الرضى قال ابو علي وادعى بعضهم انه جمع صيد ان نظري  
اذا اعتني عني موصوف او موصول اودى حال او حرف استفهام او حرف يوقانه  
يجوز ان يرفع الظاهر لتعويته بالاعتقاد ( قوله لان الاصل في الخبر ح ) في الرضى  
لما دع ان يجمع ذلك لتعريف الجملة الخاتم المطلوب من الخبر كالمفرد ( قوله لأصله المفرد  
الح ) فيه ان صالحة في الاعراب لا يمتنع اسمائه في خبرية عني ان احصائه  
في الاعراب انما يتم ذلك لو كان الاصل في الاعراب اللفظي ( قوله ولم يحدف الح )  
لانه يؤكد نحو مؤادي صدر الدهر اجمع وبمطابق صيد نحو عليك ورحمة الله  
السلام ويقع داخل نحو في الجنة حديد فيها وقاس سيرا في حدف مع فعل  
فالخبر عنه هو الفعل المحذوف كذا في الرضى ( قوله لكنه لو قصد الح ) ان  
القصد اولاه بنظر الى تغيير الجملة الى الفعل وتعد ثاب بنظر في عدم لقول ابد كور  
فلا منافاة بين اثبات القصد ونفيه على ما فهم ( قوله لان معنى اه ) ليس هذا معناه  
اللفظي لان التقدير المعتدى بالله معناه التسوية يقال قدرت الشيء بالشيء اذا فسته به  
كما في القاموس بل يؤول اليه كتفسيره بماثونه بالجملة فانه ان كان بعد تقدير الفعل  
مساويا بالجملة كان في التقدير جملة ومؤولة وفي التقدير معنى المرحى و لا رائدة  
اي مفروض جملة او لالاسية اي مفروض ملتبسا الجملة ٨ تلبس الجراء بالكل ( قوله  
لا معنى لعمارة المصنف رحمه الله تعالى ) ادلا يجمع الجملة ليريد في التعدير فعلا ( قوله  
ان حدث على ظاهرها ) ما يراد بصير هي الجملة بصفة بخلاف ما اذا اريد  
منه نظري فانه يدفع هذا الفساد ( قوله فكأن يعني الح ) اي لدوم هذا

٨ تلبس الجزئي بالكل  
نسخة



الفساد واما انفساد الاول فقير مدفع اذ لا معنى لقولنا يجعل الظرف في تقدير  
فعلا ( قوله على ما امر في ضمير القصر ) من ان الله داخل على المقصور وهو  
الاستعمال العربي الشائع ( قوله ان عدم القول اح ) اعتبر الانصاف او متدعة  
لصاحب المفتح في قوله تعالى ( ان حسابهم الا على ربى ) ليظهر كونه من قصر  
الموصوف على الصفة ثم عطف الحصول عليه اشارة الى ان المقدر هو الفعل العام  
لا الانصاف لا قرينة عليه واعتبر القصر بالنسبة الى الانصاف والحصول لانه  
المقصود من القصر على المتصف والحاصل ومعنى الانصاف بنى خور الجنة  
الانصاف نظرية خور الجنة لها فلا حاجة الى ان يقال معناه على الانصاف  
بكونها في خور الجنة مع انهاء ان القصر على الانصاف بالحصول لا على نفس  
الحصول تمام ان كلمة لا هما لى الحسن ولوقوع الفصل به وبين الاسم بالظن  
وجب الرفع والتكرير معضية سالبة ومقصود الشارح رحمه الله تعالى من اعتبار  
السلب في جائب الموضوع والحصول ان السلب من وجه ان الحكم فالى مفسر بالقصر  
وليس متوجها الى القيد حتى يكون لى القصر وهذا كما اعتبر في معنى من قوله تعالى  
على اختصاص عدم الزيب بله ان لان العصبة معدولة حتى يرد عليه ان لا التبرئة  
موصوعة لى اخر من المبدأ لالى احدهما في نفسه وان كلمة لا اذا كانت جراً  
من الموضوع لا تصح الفصل بينهما بوجهه وانه قد صرح في بحث مساواة  
ان تقديم الخبر في مثل في الدار رجل لا يعيد الاختصاص لكونه محتمل لوقوع  
الكرة مستداً ولا شئت به اذا كان قوله تعالى ( لا بها غول ) معدولة كان  
تقديم الخبر به محتملاً ولا يكون مبيداً للاختصاص بخلاف ما اذا كان سالبة فان  
المصحح حيث ذكر وقوعه في سبق في التقديم للاختصاص وبما حررنا ظهر  
الندفع ما ذكره السيد لان العصبة سالبة والمقصود قصر نقي القول على القول  
في خور الجنة «العلوم» اشوب وانزع في محله فالتصديق يعتمد بحايه خور  
الجنة والمتكلم بغيره وكونه مستثراً معدولة لا ينافي ذلك فان السالبة والمعدولة  
متلازمان صدور وجود الموضوع لانه فرق بينهما في الاسمين فيستعمل لا بها غول  
اذا كان التراجع في محبة غول وفيها لا غول اذا كان التراجع في محبة عدم القبول  
كافي ما نقلت واسما قلت فلا يطرأ فرق الذي يله اشرح رحمه الله في معنى ( قوله  
وهذا يظهر اح ) لان القصر اصنافي لاحق حتى يرد عليه ما ذكره ( قوله  
ليس على معنى ح ) فان الخطأ في لكم لكفر مخصوص وديهم يتجاوز  
الى ما سواهم من الكفار وكما دى الذى عليه السلام يتجاوز عنه الى المؤمنين

( قوله لينظر الى ما في هذا الكلام الخ ) وعندى انه لا خط فيه ولا خروج اما  
عدم الخط فلانه قال في شرحه في بيان مقتضيات تقديم السند او ان يكون المراد  
تخصيصه اى تخصيص السند بالسند اليه لا قصره عليه هـى ما قبل كقوله تعالى  
﴿ لكم دينكم ولي دين ﴾ وان المعنى ان حصول دينكم لكم دون غيركم بخلاف ما قبل  
دينكم لكم لدلالته على حصول الدين لهم لا على الاختصاص بهم كما يدل عليه  
التقديم وذلك لان المتكلم اذا ذكر المتأخر عقيب الخبر عن الخاص به لم يرد عطف  
شئ على الخبر لفصل المتأخر به ما قبله ويجوز ان يقال دينكم لكم وغيركم ولا يجوز  
ان يقال لكم دينكم ولغيركم فهذا يقيد القصر لانه لا يستقيم ادليس المعنى على ان  
دينكم لا يتجاوز حكمكم الى غيركم ولا ان ديني لا يتجاوز عنى ر غيرى فانه فاسد لو حود  
التجاوز حكمكم الى غيركم بل على اختصاصه هـى معنى ان المختص بكم دينكم لاديني  
والمختص بى ديني لادينكم كافي المتأخرين الاخيرين اذا المعنى فى الاول ان المختص بريد  
القيام دون القعود وفى الثانى المختص بى التسمية دون التسمية لانه لا يكون  
قائما وغيرى لا يكون تيمنا فاعرفه فانه اجمع لا قبل انتهى فارد بقوله انه لا يستقيم  
عدم اسقف مقصر السند اليه على السند فقصر اخذوا كازعم صاحب الفيل  
حيث قال ان حصول دينكم لكم لا غيركم لا عدم استقامة القصر الاضافى قائم مع  
الوجه الاول للمط و اراد بقوله بل على اختصاصه به اختصاص السند بالسند  
اليه مطلقا سواء كان اختصاص السند من سائر مسندات بسند اليه فيكون القصر  
المستند على السند اليه لعدم تجاوز السند اليه عن الى سائر المسندات او اختصاص  
المستند بالسند اليه من بين سائر ما يسند اليه فيكون لقصر السند اليه على السند لعدم  
تجاوز السند عنه فالاول كافي لكم دينكم ولي دين اى الحصول لكم مختص بدينكم  
لا يتجاوز الى ديني والحصول لى مختص بدينى لا يتجاوز بدينكم وهذا معنى قوله  
ان المختص بكم دينكم لاديني اى ليس حاصل لكم دينى بى الاختصاص بى  
الحصول كما يفيد تقديمه اخيرا لا الحصول مع الاشتراك كما قاله السيد فانه لا يقوله عاقل فضلا  
عن علامه قائم مع بوجه الثمانى وانما يحمله على قصر سند اليه على السند فقصر  
افيد كما ذهب اليه الشارح رحمه الله تعالى عدم موافقه لبق الآية اعنى  
قوله تعالى ﴿ لا اعد ما تعدون ولا اتم ما تعدون ﴾ فانه بى بعد كون النبي  
صلى الله عليه وسلم على دينهم وكونهم على دينه فاذن سبيله كونهم مقصورين  
على دينهم وكونه عليه السلام مقصورا على دينه لا قصر دينهم عليهم وقصر  
دينه عليه ولذا قال القاصى فى تفسيره لكم دينكم لا تنزكونه ولي دين لا رفضه والثانى

اعني اختصاص المسد بالمسد ليه من بين سائر ما يسد اليها كما في المثالين الاخيرين  
اعني قائم ريد ونجبي اياهه نقصر المسد اليه على المسد فيكون مآل المعنى ان المختص  
بريد القسم دون يعود والتمجيد مختصة في دون القياسية فخلاصة كلامه ان تقديم  
المسد على المسد به يكون تارة نقصر المسد على المسد اليه وتارة نقصر المسد اليه  
على المسد فانه مع لوحه لثبت صحت واما عدم الخروج عن القانون فلان الشارح  
رحم الله قال في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى (لها ما كسبت ولكم ما كسبتم)  
ان قول الكشاف و معنى ان احد الالامه كسب غيره شعران في اياها ما كسبت  
ولكم ما كسبتم قصر مسد على المسد اليه ايها كسبها لا كسب غيرها ولكم كسبكم  
لا كسب غيركم وهذا كافيل في لكم ديبكم اي لادبي ولي ديب اي لادبيكم وقال فيه  
ايضا في تفسير قوله تعالى (ساعات ولكم اعمالكم) اي لنا اعمالنا لا اعمالكم وبالعكس  
اوتنا اعمالنا لالكم وبالعكس انتهى وما حررنا ظهر لك ان مراد العلامة  
من الاختصاص في قوله من مختص بكم ديبكم لادبي الاختصاص المستفاد من تقديم  
الحبر لا الاختصاص المذكور عليه باللام فيكون مؤدى كلامه قصر الاختصاص  
بكم على ديبكم على ما ذكره بعض النحويين فقال حل العلامة باللام على الاختصاص  
فصار معنى لكم ديبكم المختص بكم ديبكم ومعنى ولي ديب المختص في ديب وحل  
تقديم المسد لقصره على المسد اليه (قوله ولم يزل لايه ريب) وجودا مع المعنى  
من تقديم الحبر لادبي وجودا مع لادبي وهو عدم التكرير وكذا كون الاصل تقديم  
الاسم على خبره فان في الكشاف وهو عدم لادبي كلفه لو الدلالة على مرض  
التقدم قدر فاه حتى على بعض النحويين حتى قال قصد بلاريب فيه القراءة  
الغير المشهورة من رفع ريب بحسن لا معنى ليس ثم اعرض عليه ان صاحب الكشاف  
بنى الامر على قراءة مشهورة (قوله والمفتخر الخ) اشارة الى دفع ما ينوهم من انه  
اذا كان القصر اضاف اليه المبكر بالسنة الى كتب الدهر والشعرة وحاصل الدعوى  
ان تخصيص هذا الكتاب من بين كتب الله تعالى بحسن الفس مادرة الى سائر الكتب  
فانها المعثرة في مقابلة غير (قوله احسن من الدهر) اي الزمان فانه يتعلق بما فيه  
وهو يتعلق بالدهر مع ما فيه وبس المعنى احسن من ايسره الدهر كما قيل فانه حينئذ  
يكون اجل مستعملا بدون احد الامور الثلاثة ويحتاج الى تعيين معنى التباعد مع  
فوت المبيعة في المدح (قوله فاه لو احراج) بان يقال هم له لنوهم انه صفة له توها  
قويا لاستدعاء المكرة في مقام الابتداء التخصيص وصلاحيه الظرف لذلك ويكون  
لا انتهى لكرها خبر به اوصفة بعد صفة والحبر محذوف وكلاهما خلاف المقصود

اد المقصود اثبات اللهم الموصوفة له صلى الله عليه وسلم لا اثبات لصفة المذكورة  
 للهمزة او اثبات امر آخر للهمزة الموصوفة فانه حينئذ يكون الكلام مسبوفاً بالمدح  
 للهمزة صلى الله عليه وسلم لا المدح صلى الله عليه وسلم ولا يصح ان يكون التقديم  
 فيها لمحصر ادليس المقصود قصر انهم الموصوفة عنه وان كان مستقيماً بل اثباتها  
 له كما يتصبه السوق (قوله جوار ان يكون قائم منذ من القسم الاول منه) قال  
 الشيخ ابن الحاجب في شرح المظومة ان المقدم اذا كان ظرفاً تعين للمجربة بخلاف  
 قائم رجل فانه لا يعين للمجربة عند قولك قائم جوار ان يقول القائل قائم في الدار  
 فيكون مسداً انتهى ولعله لانه في معنى ذات موصوفة بغيره فيكون الكثرة مخصصة  
 في المعنى اولاً والثاني للتمكن لانه كبير ما يكون المراد منه ان ذات المعينة ولا يخفى  
 ان ماد كره الشيخ لا يحتاج الى اضمار رجل بل لا حيث اعترض احتمالاً للانداء عند  
 ذكره قبل ركرر رجل بخلاف في الدار ومن قسم لثاني منه عند الاخفش  
 والكوفيين قائم لا شرطون وقوله بعد في او الاستفهام (قوله ان التحصيل  
 الخ) هذا ما يريد لو كان عليه متعلقاً بالحكم واما ان كان متعلقاً بتقديم الحكم  
 ويكون المراد بالحكم المحكوم به فانه يكون التحصيل من تقديم المحكوم به المتضمن  
 بان ساعد ما يصح ان يكون محكوماً عليه فانه حكم على شيء معلوم قبل ذكره  
 اجبالاته انهم عليه (قوله فلا لا أهمية الخ) هذا اذا اريد سلاطه كثره  
 الصائبة به واما ان يريد ان يكون نصيب المرء عند شككم فهو مكنت رأسها  
 كما لا يخفى (قوله يترشح) في تاج السهيق الاقترار دنان رهه كردد وفي الأساس  
 افترت من تفر كالتدفع في يتر من كذا يظهره والخلف سير في ثيل من غير هدى  
 كما في العاموس وفي الأساس ويات بخط استواء وما يرى اي حائط القليل هو  
 وحائط الليل وحائط عشوة للماهل فالخط بمعنى الجهل بمعنى لا يفهم من كلامه  
 معناه حق الفهم قد اتركه فلا يرد ما قبل ان يحس اليه لا يوجب ترك المقصود  
 ولا يقتضي الاستدلاله بالبيان المحمود واد باخط عدم صهور دلالة على مقصوده  
 وبالأشكال الاشكالين عند كورين وبالأحلام ما شر اليه بقوله في اعتراض  
 صعب (قوله او ان يكون المراد الخ) اي اذا ريد الجملة دالة التردد عن مسدها  
 فضلاً لانه الموضوع لا فادته وقدم ان في المسند اليه الذي هو فاعله فكما  
 ان افادة التحدد تقتضي ككون المسند انفراداً على ما من كذلك تقتضي كونه  
 مقدماً على المسند اليه وكيف لا يكونه فعلا مستترم تقديمه على فاعله كذا في شرح  
 المفتاح الشريفي وفيه ان التقديم لا مدخل به في افادة التحدد هو لا رم لكونه

فعلا كما اعترف به فلا يصح جعله مقتضى افادة التجدد ولعله هذا وجه ترك المصنف  
 رحمه الله وقال اشباح رحمه الله في شرح المفاتيح هذا تكرير لما سبق من ان قصد  
 التخصيص باحد الارتماء وافادة التجدد يقتضي كون السند المفرد فعلا فاصاف  
 افادة التجدد نارة الى حسن السند فعلا ونارة الى تقديمه ولا يخفى ان ما له الى ان  
 اضافة التجدد الى التقديم بطريق التوسيع لكونه مقتضى الفعلية التي تقتضي افادة  
 التجدد وفيه تعسف (قوله وعن هذا الاتفاق) مشأ التناقض ان المقرر عند  
 القوم ان في نحو فاعل من اساد في الجملة الصعري وهو اساد الفاعل الى  
 الفاعل واساد في الجملة اخرى وهو اساد الجملة الصعري الى المتأخر في بحث  
 التقديم جعل الاساد الى صمير وهو الاساد الى الفاعل متقدما على الاساد بتوسط  
 الصمير الى المتأخر وهو اساد الجملة اليه وفي بحث التقوى جعل الاساد الى المتأخر  
 وهو اساد الجملة اليه متقدما على الاساد الى الصمير الذي هو الفاعل واما قوله  
 صرفه ذلك الصمير آه من بدل عن كون الاساد الى الصمير مقتضيا للصرف وليس  
 فيه دلالة على انه اساد آخر فمذهب ما قبل ان كلام السكاكي رحمه الله صريح  
 في الاساد الثلاثة بالصواب رحمه الله مستلزم القول بالاساد الثلاثة وبترك لزوم  
 التناقض (قوله واما ما قيل من ان الاساد الى الفاعل الخ) اشارة الى اندفاع ما يقال من ان الصاح  
 لكونه حبرا عن كاسد هو الجملة امر كيه من الفعل والفاعل لا العمل وحده ولا شئ  
 ان صرف المتأخر هذه الجملة من آخر عن صدر الفعل الى الصمير وعنه هو لارمله اعني  
 اساد العمل الى الجملة بتوسط هو صمير كذا نقل عن الشارح رحمه الله (قوله  
 بموجب) الا ان يرى ان العرب اتفقت يفهم من يريد صرف ثبوت العرفان لزبد مع عدم  
 شعوره بالصمير المستتر في ذلك امر اعتره الصوابون حفصا لافادتهم من لفاعل  
 لا يتقدم على الفعل (قوله ولا شئ من صمير الفاعل الخ) فيه بحث لان كون صمير  
 الفاعل لا يعدم ولا يكون لا بعد من لا بعد كون الفعل صالحة للنسبة الى ما قبله  
 قبل تحقق الفاعل قال اعني امضا في العمل غير مقتل بالفهمية قبل ذكر الفاعل  
 لان النسبة الى الفاعل المعين مأخوذة في مفهومه وان لم يكن مستقلا بنفهومه قبل  
 ذكر الفاعل فتوقف صلاحيته بالنسبة الى ما قبله على ذكر الفاعل فتدبر (قوله  
 وكلامه في بحث تقوى الخ) ومبني على هذه الاساد الفعل الى الصمير لانه لا يدخل له  
 في افادة التقوى كما لم ينعرض للاساد الى المتأخر في بحث التقديم اذ لا يدخل له  
 في الاحتراز بقوله في اسرحة الاولى (قوله فالدعي الخ) هذا من كلام الشيخ  
 المحيبي يدل عليه قوله في خلاصه ماورده بعض مشايخنا في شرح انفتاح وقوله

لم يستلزم كلامه التناقض ولا يقتضي الأسيد ثلاثة على الوجه المستبعد المستبعد  
 كإعجم والمعنى فما يصح أن يدعى ههنا ويرد على المكاني رجه الله تعالى أن أحد  
 الأمرين لازم (قوله أن كان عبارة الخ) من يعبر عنه صرف ذلك الصغير سبب  
 الأساد إليه المسند إلى المتدأ ثانياً من غير أن يقال لا ساد إليه بذلك صرف وهو  
 الظاهر من العبارة كما مر (قوله ون كان غيره) بأن يكون معناه صرفه ذلك الصغير  
 أي المتدأ واستدأ به (قوله كاتب هذه الأمثلة الخ) يعني أن المسند في هذه الأمثلة  
 فعل ومقدم على ما يستدأ به مع أنها ليست معيدة لأجود فآخر حها بقوله في الدرجة الأولى  
 لأن المسند إليه فيها في الدرجة الأولى هو المتدأ ولم يقدم له عدمه بخلاف عرفه زيد  
 فان المسند إليه في الدرجة الأولى هو الفاعل والمقدمة عليه وإذا تحققت طريقة  
 الخروج اندفع اعتراض السيد من مع ملازمة استعادة من قوله لما كان أول  
 الأساتيد إلى قوله كانت حارحة بقوله في الدرجة الأولى فانه إذا كان الأساد الأول  
 في هذه الأمثلة اساد الفعل إلى المتدأ كان هذا الأساد في الدرجة الأولى فكيف  
 يتصور خروج هذه الأمثلة به ثم يجب أن يقال من يجب أن يكون داخله فيه  
 وأردت قصداً على ما ذكره من القاعدة الفصحى أن الفعل يقدم استدأ على ما استدأ به  
 في الدرجة الأولى لأن القاعدة أنه إذا أريد تقدم الفعل يقدم استدأ على ما استدأ به  
 في الدرجة الأولى وفي هذه الأمثلة لم يقدم استدأ بل تقدم الفعل فلهذا لم يقدم المسند فيها  
 (قوله لكن بقي ههنا اعتراض صاحب الخ) بتكرار يدفع من معنى كلامه  
 أن في الدرجة الأولى احتراز من دخول هذه الأمثلة باعتبار الأساد إلى المتدأ بناء  
 على افتادتها للشروط بهذا الأساد ومن خروجها عن شرط الأساد الثالث لافتادتها  
 المحدود بهذا الأساد أما الأول فلا يستند فيها وإن وجه تقديمه على ما يستدأ به  
 في الجملة أعني الفاعل لكن لا يجب تقديمه على ما يستدأ به في الدرجة الأولى أعني  
 المتدأ وإنما ليس كونه في الدرجة الأولى ههنا لأن بيانه في بحث التعوي أهم لانه  
 بعد دلائله وبعد ملاحظه كونه في الدرجة الأولى خروجها عن شرط الأساد الثالث لافتادتها  
 فلانها باعتبار هذا الأساد معيدة للمحدود ولا يقدم الستة على ما يستدأ به إذا لا يجوز  
 تأخير المتدأ عنها فلما قيد بقوله في الدرجة الأولى دخلت لوجوب التقديم على  
 ما يستدأ به في الدرجة الأولى أعني الفاعل ولاحترازهم من الاحتراز عن  
 خروجها ودخولها لم يقيد بشيء معها ومما يبرر الجملة الواحدة كيف تقيد  
 الثبوت والتحدد معاً فيسمى بيانه في جواب الاعتراض الأول فالتعليق المذكور  
 تعليل لدخول الأمثلة المذكورة باعتبار الأساد الثالث وتعيين خروجها باعتبار

الاسناد الاول مقرون بظهوره بعد ملاحظة كونه في الدرجة الاولى ( قوله هذا خلاصة الخ ) اي ما ذكر من الاشكاليين والجوابين والاعتراض اصعب قال الشارح رحمه الله تعالى في الحاشية المرفوعة بعض مشايخنا ماصرا الذين التزموا ( قوله وحاشا لاتنافض ) لان المذكور في بحث التقوى تقديم القسم الثاني على الضرب الثاني والمذكور في بحث تقديم تقديم الضرب الاول على الضرب الثاني ( قوله يحقق ثلاثة اسانيد ) لا يخفى ان في جعله الاسناد قسمين وجعل اسناد البعض الى الفاعل ضربين اشارة الى ان في هذه الامثلة اسنادين اسنادا يقتضيه المتبادر واسنادا يقتضيه الفاعل الا ان الاسناد في الفاعل اعتبارا باماره الى الضمير واعتبارا به الى المراجع من حيث ان الضمير صرة عنه فلا يكون تسليما للاسناد الثلاثة ( قوله فلا بد من بيان جهة تقدمه مع ) جهة التقدم ظاهرة لان الجملة تحصل باعتبار الضمير فيها ولو لم يكن والاسناد اي ابتداء بواسطة ضمير انما يحصل بعد رجوعه الى المتبادر لتأخر عن وقوعها حبرا ومع صلاحية الجملة لصيغة قبل رجوعه الى المتبادر بناء على انه لابد في الجملة الواقعة خبر من غائب والضمير انما يصير عائدا بعد رجوعه الى المتبادر مدحوق بان الوجه الربط حال الخبرية لاجلها فالاسناد الى الضمير نفسه مع تقدم خبر عن المراجع متقدم على اسناد الجملة واسناد الجملة متقدم على الاسناد المتصل الى المتبادر بعد وقوعها حبرا واما ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى في بيان جهة تقديم قسمي فليس في هذا لاحقا في صيغة كلام ذلك الفاضل الا انه ما وصحه حق الاصحح والله الملم للمصواب ( قوله ولم يرد ولا طيف خيال ) صعب على ضمير المصوب في ممره في انهاء من الطيف الخيال الطائف في المنام او محيية في نوم صدى احوال يصف طبعا ومطابا ونشوى طوبا وانما في لغات الجبال طيف لان صله طيف كبت وميت ( قوله فلا بد لما كان عساف ظرة مع ) اي من شجع الشارح على الفاعل مفعول له لقوله تم بالغ او كتب وقوله وكتب تحت جنة معترضة ويؤيد به علمي حد في اكثر النسخ ويجوز ان يكون مفعول له بكتب وينتفي في اسرار وتنشئ طلب اشقاء والضمير في غلبه الفاعل ( قوله لغة الفتح صريح ) اي صرح بالاول في الحالة المقتضية لكون الجملة فعلية وصرح بالثاني واثبت في اخذه مقتضية لذكر اسناد ( قوله لا يخفى بطلانه ) ادلا مزينة بقولنا زيد انطلق على قولك انطلق زيد الا بالتقوى والحكم في الصورتين انما هو بصور الانطلاق في الزمان الماضي وليس بها حكمان احدهما بالثبوت والاخر بتعدد ولهذا جرم صاحب المفتاح بامثال هذه

لا فائدة التحدد من غير تعرض للدوام والاثبوت كذا، بقدر عن الشرح رحمه الله تعالى  
 وفيه بحث لا يزيد انطلق بجائز الجملة الكبرى باعتبار اسنادها قبل على ثبوت  
 الانطلاق من غير دلالة على التقييد بالزمان لكونه اسناد الخبر الى استداً  
 والمستداً انما يستدعي ثبوت شيء له سبب كماله فترى بالزمان اولا والخمسة  
 الصغرى باعتبار اسنادها قبل على ثبوت الانطلاق في الزمان الماضي لكونه  
 اسناد الفصل الى الفاعل ولان في بين اثبوت بمعنى الانصاف مطلقا والتحدد  
 بمعنى التقييد بالزمان انما ينافيه اثبوت بمعنى الدوام فقوله وليس هما حكمان  
 الخ ان اراد به انه ليس هما حكمان في الواقع فسيم ولا يصرفه وان اراد انه ليس هما  
 حكمان من حيث الاستفادة من اللفظ فمبسوط وعدم تعرض اسكاكي رحمه الله  
 لا فائدة الثبوت بناء على انه في بيان الحاجة اعتصمة لكون الجملة صليقة والدلالة على  
 الثبوت لكونها اسمية وبار كرنا طهر عدم صحة تعيين الذي ذكره السيد  
 في شرح المفصاح من ان الضمير والمرجع شيء واحد فكيف يتصور ثبوت المسند  
 وتحدده معار لاثباتي يسهما فيصور ان يكون اثبوت باعتبار اسناد والتحدد باعتبار  
 اسناد آخر لم لا يصور اجتماعهما في الواقع لو حده الحكم به (قوله ظاهر في ان  
 اراد الخ) انه لا دلالة لكلامه على الحصر وانه ان اراد حصر المراد مطلقا  
 فمبسوط كلف وعبارة في بحث النعوى قبل على كون الاسناد الى المستدا في الدرجة  
 الاولى وان اراد حصر المراد ههنا اعني في بحث تقديم فسيم ولا يصرفه (قوله  
 ان جعل قوله الخ) هو انما يريد لو اراد بالاسناد مصحح المعصية وامدادا يريد به  
 المسند المعصية فلان المسند المسوية انما هي مجرد فعل اعني الحدث لا مع الفاعل  
 والمراد بالصائب المعنى المصطلح فان بين المستدا واخر تصريف مشهوريا (قوله انه  
 ان اراد بالاستدال الخ) مختار الشق الاول ويقول انه وان كانت واحدة بحسب الواقع  
 لكها ثلاثة بحسب الفهم من اللفظ فانه تفهم ولان مسند اخبر الى استدا وثانيا  
 من اسناد الفعل الى الضمير وثالثا من عود ضمير الى مستدا (قوله انه ان اراد الخ)  
 مختار الشق الثاني والافصاح عن الثلاثة لانه اراد بالاسناد المسند المعصية ولا نسبة  
 معصية للحوادث الى المستدا وانما صطلح واحدة على كون مجموع خبر الانهم بمحتون  
 عن احوال اللفظ من حيث الاعراب والث والاعراب محلي واسماء انما هو للمجموع  
 (قوله لان هذا الاسناد يقتضيه الخ) يعني ان يقتضي للاسناد وهو الابتدائية  
 متحقق والمانع مرتفع فيجب ان يتحقق الاسناد من الاول فظاهر وامد الثاني فلانه  
 بعد تحقق الخبر اعني الجملة لا يتوقف الاسناد على شيء آخر حتى يكون انقضاء



موحا لعدم تحققه ولا شك في تحقق حجة اعني الفعل مع اساده الى الضمير العائد  
 الى البتة فيتحقق ساد الحجة الى المتدا بالخلاف الاعتبار الثاني اعني اساد الفعل  
 الى ارجع فانه انما يتحقق بعد اعتبار تضمن والعود ونفس تضمن والعود وان كان  
 مقدما على اسناد الجملة لكن احذرهما متأخرهما لان الضمن وعدمه وصف  
 لدات احذر اعني الحجة والوصف متأخر بالدات عن الموصوف فيكون اعتبارهما  
 من حيث انه وصف له متأخر من داته واما كان هذا الاعتبار متأخر من داته كان  
 متأخرا عن اسناد الجملة ايضا لانه بعد تحقق الجملة لا يتوقف على شيء آخر  
 فهو مع دات الجملة المتقدمة على هذا الاعتبار هذا الاعتبار متأخر عن اسناد  
 الجملة وهو المطلوب وفي كلامه اشارة الى السؤال والجواب الذين ذكرهما في شرح  
 المفتاح بقوله فان قلت اسناد لخراساني هو الجملة الى المتدا متأخر عن اسناد الفعل  
 الى الضمير وعما يقارنه في الوجود وما به بحسب الاعتبار اعني الاسناد الى المتدا  
 بواسطه الضمير بمعنى قوله نعم ان كان اسنادا للضمير بلطف ثم قلت معناه تأخر هذا  
 الاعتبار وملاحظة هذا المعنى من اسناد خبر الى استدا سواء كان متصفا بالضمير او لم  
 يكن فان ملاحظة تفصيل الشيء يكون بعد ملاحظته على الاطلاق انتهى ولا ينبغي  
 انه يستفاد منه ان تكرر الاسناد الموحد للقوى موقوف على اعتبار تضمن والعود  
 مع ان محوريد عرف مشيل على تكرر الاستاد والموقوف على الملاحظة استفادته  
 الا ان يراد اعتبار انكلم فان مراد وخصوصيات المتراعى في الكلام على حسب  
 اعتبار المتكلم قال قدس سره يحصل مجموع صالح للضمية في كل ارادة  
 ان هذا المجموع مخصوصه صالح به استدا نفسه فلا يسلم ان اعتبار كون الضمير  
 عائدا الى هذا المتدا متأخر عن هذا هذا المجموع بخصوصه الى هذا المتدا  
 لان هذا المجموع لا يصح كونه حرا بهذا استدا الابد اعتبار كون الضمير  
 عائدا الى البتة وهو ظاهر وان اريد ان ذلك صالح للضمية مطافا فهو مقدم  
 على اسناد الفعل الى الضمير باعتبارهما والجواب باختيار الشق الاول وصلاحيته  
 للضمية لهذا استدا ان يتوقف على كونه متصفا بالضمير الاسناد لا على  
 اعتبار تضمن والعود كما مر وقال سيد في شرحه للفتاح ان اسناد الجملة مقدم  
 على اسناد الفعل الى الضمير باعتباره لان المقضي لهذا الاسناد هو البتة  
 المتقدم مع مطلق صلاحية ما يدكر بعده وملاحظة هذا المطلق متقدمة  
 على اعتبار اشتتاله على ضمير وعوده الى استدا الا انه اشار الى تقدمه على  
 الاعتبار الثاني من اسناد اول حيث قال ثم اذا كان متصفا للضمير صرفه

ذلك أنصير إلى المبدأ ثانياً وأما أقصر ههنا على ذكر اعتباره الثاني لأنه  
 داخل في سبب التقوى وأما اعتباره الأول فهو وسببه أن ما هو داخل  
 فيه وهذا القول هو الصواب انتهى ولا يخفى أن القول بكفاية مطلق لصلاحية  
 في حصول اسناد الجملة إلى ما قبله محل من واعده به فهو ثلث مما تقدم أن لعبارة  
 المفتاح توجيهات أربعة أحدها مذكرة شح شرح ومدة حل الاسناد على  
 النسبة المعنوية والقول بنحو الأسانيد الثلاثة بالاعتبار وثانيها مد كره بعض  
 الفصلاء ومناه حل الاسناد على المصطلح والقول بالأسانيد المتخالفين والذات  
 وإن لاسناد الفعل إلى الصير اعتبارين والاعتبار الأول متقدم على اسناد الجملة  
 المتقدم على اعتبار الثاني وثانيها مد كره الشرح رجح الله تعالى وهو بعينه  
 مد كره بعض الفصلاء والفرق بينهم في التدرج رحمه الله تعالى اعتبر تأخر  
 الاعتبار الثاني عن الأول الجملة باعتبار اللاحقة وبعض الفصلاء باعتبار الذات  
 على ما حروقه ورابعها ما أحسنه نسبه من تقدم أسانيد الجملة على الاسناد إلى الصير  
 باعتباره ومناه اعتبار مطلق لصلاحية الخبرية في إيجاب الجملة فكأن الفصل  
 واختارها شئت هذا بهاء الكلام في عدم تقدم والله موفق بديل المرام (قوله  
 وهذا معنى الاختيار الخ) يعني الاختيار من الخروج لأصله دخول كإجراء الشرح  
 الشارح (قوله وأما قال كثير الخ) يعني مؤخر عنه كثير من القول ما ذكر في هذا  
 السبب الخ فهو حريان ما ذكر في غير ذلك من سبب كذا في بعض بعض بعض  
 هذا قال كثير فندرجه فانه فعل ماضٍ من الطرق وقال موقلاً جميع ما ذكر الخ  
 أصل الكلام بلا فائدة (قوله منصرف الفعل) يفتح بلام، نظر إلى أن الحديث يتعلق  
 بها كما في لكافية معروية من توفيق فهمه عن متعلق وكسر اللام ظراً إلى أن  
 الفعل طاملاً فيها كما يفعل الخ وأما وروى متعلق بك (قوله أشاء ما جاز) لأن لفظ  
 الأمر يشمل المتعلقات وغيرها فالأشارة من خصوص المتعلقة بالجملة وإن كانت  
 إلى مطلق الغير تفصيلاً (قوله من ذكره ممد) يفتح ونفسر بدل عنه قوله لأن  
 المقدور كالأد كور (قوله لا بد من الفعل الخ) وفي بعض نسخ بكاء أو مواء  
 في المختصر وفي بعضها مع زيادة من والأول وجه مدعي عرف بالتأمل (قوله يعرف  
 بالتأمل) لأن كلمة مع تدخل على المشوع يقال جاء فلان مع الأمير ولا يقرب جاء الأمير  
 مع فلان صريح في الشرح رحمه الله في بحث كذا بكه ولفظ أصل في الذكر والفعل  
 والمفعول تأديان له مد كره كان مدلول كل منهما صلاً ومدلول الفعل  
 تابع له ولذا قال الفعل مع المفعول كالفعل مع المفعول وما تكملة أو ما نظر إلى أنه قد يحى

مع مجرد المصباحه صرح به السيد في حواشي شرح المفتاح في بحث ترك المسد  
 قال قدس سره ودهك ح ٣٠٠ يرد على الوجه الاول ان اللاتفي حيث ان يقول  
 المفعول مع الفعل كالعاهر مع الفعل وعلى الثاني ان كلامهما كما انه قيد للفعل في اللفظ  
 فيكون تابعه كدلت كل منهما متبوع للفعل في المعنى فلا تر حجب وعلى الثالث انه يصح  
 ان يقال فاذا لم يدكر فعل مع كل منهما لم يكون السبب متبوعا الى القيد  
 ( قوله اي تليس الفعل بكل منهما ) والمعنى ان الغرض من ذكر واحد منهما مع الفعل  
 اي واحد كان منهما تليس لفعل مع ذلك الواحد اي واحد كان لان الصمير المفرد  
 اذا كان واحدا الى اتعدد . عصار كل واحد يكون المراد منه اي واحد لا كل واحد  
 على سبيل الشمول فلا اشتب . في صحة هذه العبارة وان دعي على الارب كيدوا قالوا انه  
 يجب ان افرض مرد كر كل منهما افادة تليس لفعل مع كل منهما واذا لا يصح  
 وهذا كما اورد على تعريف الترتيب بوضع كل شيء في مرتبته ( قوله اي من غير  
 اعتبار الخ ) كذا في لا يصح على ان ذكر المفعول قد يكون لغرض عموم الفعل  
 نحو فلان يؤذي كل احد وقد يكون لخصوصه نحو فلان يؤذي امه وقد يكون  
 لجرد تفعفه بالمفعول من غير نظر الى عموم الفعل وخصوصه وان كان لازما نحو  
 ضربت احدا فاذا لم يكن شيء منهما مقصودا يترك الفعل . قوله ان لازم فاندفع  
 ما قبل ان عدم اعتبار عموم الفعل وخصوصه لا مدخل له في البرين فان مساطفه  
 عدم اعتبار تفعفه بانفعول ( قوله كان الغرض بيان حسن الخ ) لما تقدم مفعولا  
 عن الشيخ من ان محط انه مفعول هو العبد الاخير كيلا يلمر ذكره ( قوله ويكون  
 كلاما مع من اثبت الخ ) كذا في دلائل الاثبات وذلك لان نحو هو يعطى اما  
 لتخصيص اولئك نفوي فلا بد ان يكون اصحاب معتقدا لثبوت الفعل للمعير اما  
 بالشركة او بالتباعد او بتعدد باعتبار القيد مع تسامح اصل الفعل او منكرا  
 او متزدا في ثبوت الفعل باعتبار القيد وعلى التقادير يكون مثبت الفعل  
 المتعلق بمير ذلك قيد له لكون اصل الفعل . لم . مسلم الثبوت فاندفع ما قاله  
 السيد من انه لو قيل يكون كلاما مع من اتبعه اعطاء ولا يدري المعطى لكان اولى  
 ( قوله لا مع من بي الخ ) اذ اعتقاده ثبوت غيره على احد الاحكام الثلاثة  
 فيكون للتخصيص اولا فيكون النفوي ( قوله ذكر السكاكي ) في نسبة الى السكاكي  
 رحمه الله اشعار بمراد به هي ما شرب به عبارة الا يصح ( قوله خطاب ) ففتح الحاء  
 كما نقل عن بعض المتأملين للشارح رحمه الله بمن يوثق به . مسوب الى الخطابة  
 بالفتح مصدر خطب اي ثبأ الخطبة سمي الصبي خطيبا لان الخطب معادن

الظنون ( قوله كقوله صلى الله عليه وسلم الخ ) في ذكره الموضوعات انه موضوع  
وان كان في المصاحف ( قوله هذا الخ ) حال من بعده المحذوف المصدر او مفعوله  
اي بتزويل المتكلم داها اولهذه وكذا قوله ايها محذوف او مفعوله فان يكون  
تعليلاً للفعل المعلن ( قوله واليه ) اي الى الحسن ايد كرا اشار بقوله الخ لانه جعل  
القول ايد كور مقول السكاكي رحمه الله تعالى مع منيس مقوله الاقوله بالطريق  
المذكور فقيه اشارة الى انه جعل بالطريق المذكور مقصداً لهذا القول ( قوله  
اي كور الفرض الخ ) جعل المشار اليه كور الفرض دون نفس الثبوت والانتفاء  
اشارة الى ان مدلول التزويل كونه عرصاً كما بين عليه قول المصنف رحمه الله  
تعالى فانهم من ان كان اثباته او نفيه مطابقة بين مره الارام ( قوله مره بلام  
الحقيقة ) لا مكر له لانه هي الفردية وهي غير مقصودة ( قوله لا يبرم من عدم كور  
الشيء الخ ) اي لا يبرم من عدم كور الشيء مبراً ود علاج هو عر من الكلام  
ومقصود منه ان لا يكون معاد من الكلام ومقصود حوار ان يكون مقصوداً  
بما هو مقصود من الكلام وان لم يكن داخلاً فيه فيكون بمنزلة تبعات الزاكي  
يقصد بطريق الاشارة من مقصود الكلام فمقصود من الكلام الانساق والى  
مطلقاً ثم يقصد بتوسطه من الكلام التعميم اليه ساقطاً فله ادا ذكر المفعول  
العام يحصل تعميم افراد الفعل ذكر لاجنبه لتعريض لا يحصل اذ بعدة بخلاف  
مادارل مره الارام فاعبوه لافراد فعل عقي لا يعمل انحصار من وهذا كما  
قال الحنفية من ان آكل لا يحتمل لتعريض بعدم دون طعام علاف لا آكل  
اكلا ويحذر ما يدفع الركاكة التي ذكره السيد في جواب كالا يحتمل واما ما ذكره  
بقوله والانتظار الخ فبره ان الازم بما ذكره ان يكون متى الفصد ليجرد الاثبات  
واسبق معاً امشاً الفصل للعموم والاختلاف من حيث تعدد باعشار المشأ  
لا يدفع احتجاج امشاهين الى الدافع له وجود الاختلاف لا اعتبار في فهمه ما ذكره  
السيد في شرح النواقف في تحت لا يحور تهليل نوحد ناشخص بعشرين مستغلين  
( قوله هو لا عبر الخ ) هو مستأ وتوحد حرمه وخبره حرم ( قوله لان ما ذكره  
من احصين الخ ) نور عه اعلم ان ارد دور سقلا وسلا هو احتجاج الحصرين  
في مثل فلان بعضي من رعم العلامة اما حصر لاوي فله حقائق على وجه يصح  
عند صاحب المفتاح ايضاً واما الحصر الثاني فهو على التعميم فلا يصح شرحاً  
لكلام المفتاح على ما عرفت في موضعه انتهى اراد بقوله في مثل فلان بمعنى ما يكون  
المستدل اليه المقدم على المسد الفعلي مظهر معرفة وموله فله حقائق ما ذكره

بقوله نعم اذا جعل على التعميم الخ وقوله ايضا اصدرة الى صحة الحصر المذكور عند  
 الشيخين بناء على قولهما زيادة السند على الظاهر التخصيص وعدم صحته شرحا  
 لكلام المفتاح بناء على ما مر من تقديم السند اليه اذا كان مظهرا معرطا يكون  
 عند السكاكي رجة الله تعالى للتقوى دون التخصيص (قوله وهو ان يجعل الخ)  
 قيل هما اشكال وهواه باحصر كتابه من المتعلق بمفعول مخصوص خرج  
 عن ان يكون العرض منه نسائه او غيره مطلقا فلم يلزم جعل كتابة وجعل معنى  
 تعريفيا لاستقام ولا يخفى انه فرق بين ان يكون مرصا من الكلام وبين ان يكون  
 مقصودا بطريق الكسبية (قوله نصب) او ليس محزوما فان يكون حزاء لشرط  
 محذوف اذا حذف لا يصبر اليه الا بعد الضرورة ولانه ليس المعنى على التعليق  
 (قوله ثم جعلها الخ) عطف على نزل وادعاء متعلق به ودلالة تعديل له (قوله  
 بل لا يصبراء) ادوا بصريح بحاسنه ضيق رؤية مطلقة غير مستلزمة لرؤية بحاسنه  
 بناء على ان استلزام الرؤية بصفة لرؤية بحاسنه استلزام العام لخاص اخص من حيث  
 الصدق فلا يرد ما قيل (٦) لم لا يكون الرؤية المطلقة مستلزمة لرؤية بحاسنه  
 ومع ذلك تكون مستلزمة لرؤية ضيقة آثاره لعدم المناقاة بين الاربعين (قوله وانما  
 قلنا الخ) لما كان قوله لا عطف على الشرطية التي وقعت حزاء لقوله فاذا  
 لم يذهب بغير المفعول به هووه والا يتعديرتعد ما ذكر في الشرطية المعطوف عليه  
 اى وان لم يكن تعرض سانه لثبوتها او نفيه مطلقا وذلك ان يعتبر تحلفه  
 بمفعول او يتعرض في انفس عموم وحصوص على ما يقتضيه ما نقل من تفسير  
 الاطلاق من المصنف رجة الله تعالى وحبيته لا يترتب عليه قوله وجب التدبير  
 لان وجوب التدبير ليس الا قصد التعلق بالمفعول به اعتبر الشارح رجة الله  
 تعالى في هذا الشرط محذوف بفتح الزنن وهو قوله بل قصد تعديته بمفعول غير  
 مذكور (قوله كما ان قد خ) بشرط ان ترتب اثم فان الاول مثال لخصوص  
 الفعل من غير اعتبار تعدد مفعول والثاني لعمومه كذلك (قوله فالفرق الخ)  
 رد لما قيل ان التعميم في افراد العمل يستلزم التعميم في المفعول فلامعنى تمييز ارادة  
 تعميم الفعل من غير اعتبار عموم المفعول (قوله وهما وان فرض تلازمهما الخ)  
 فيه اشارة الى مع التلازم لا مكان تعلق جميع افراد الفعل بمفعول واحد وخبر مبتدأ  
 اما الجملة الشرطية والواو رتبة كيد التصديق واما قوله فلا ملازم بينهما في الاعتبار  
 والقصد والقار رتبة في خبر اشد وقوله وان فرض الخ حال لا يطلب الجراء  
 اى وهما مفروضا تلازمهما لا تلازم بينهما في القصد (قوله ونحوهما) اشارة الى

(٦) ان الرؤية المطلقة  
 مستلزمة الى آخره نسخته

ان ذكر فعل المشية والارادة بناء على كثرة حذف المفعول فيهما لا يختص بهما بان يكون الكاف للتدوين للتثنية ( قوله اذا وقع شرط ) سواء كانت كلمة اشترط اسماء نحو ( ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم ) او حرة نحو ( ان يشأ بدهكم ) ( ولو شاء الله لهدىكم ) ( قوله اي تعلق فعل يشأ ) لم يصرف مطلقا عن فعل مع كون الحكم شاملا لغير فعل المشية والارادة رعاية بسوق الكلام فان المصنف رحمه الله بين حذف المفعول وغرابة التعلق في فعل مشية وامعوم الحكم فقد استفيد من كافي التثنية ( قوله لم يحدف ) مفعول مشية بمعنى تكاء انشكر الله على ان التفكير مذكور في اللفظ والفعال من وجهين اليه واسفروا في احدهما لرفع التذرع حفظا لقاعدتهم من عدم حوار توارد العامين على معصوم واحد كنوارد العامين الحقيقيين وكذا من قال بالتشريف لا يدرى فادفع ما قبله من اراد بالمفعول مفعول شئت فتعلق الفعل به ليس بغير لانه مطلق البكاء وان اراد مفعول انكى فهو مزرك وكيف يصح قوله انه ترا حذف المفعول لمرية تعلق الفعل به واما ما قبل من انه مسمى على اعمال الفعل الاول فيكون تكاء انشكر مذكورا لم يعلق المشية به فانه حينئذ يكون ذكر المفعول لعدم قرينة تدل عليه ادا حراء حينئذ تكبت من غير تقييده بالتفكير ( قوله ومات من سوء التأمن الحج ) لانه لم يذكر عبارة المتنا فان قول المصنف رحمه الله لان المراد بالاول التكاء الحقيقي لا يستلزمه ولا عبارة الانصاح التي عليها التذرع رحمه الله تعالى من قوله لم يحدف ان يقول لو شئت ان انكى تذكر الى قوله كذا في دلائل الاثمار ولا كلام اشع في دلائل الاثمار ولم يرد انكى وتكبت تذكر من باب التذرع لاس باب احرف ( قوله لا يقال حج ) في الجواب عن جانب صاحب الصرام ( قوله لان تكاء العكر ليس سوى الاسف الحج ) هذا مسلم لكن ادعاء ان الاسف والكمد تكاء حقيق كما هو شأن الاستعارة انما يحسن ترجمه على عدم بقاء مادة الدمع ( قوله والقدرة الحج ) وقد ان القاء لا يقتضي الاتربة مدخوله على ما قبله وسبيله ( ٦ ) له لا يوقف عليه بحيث لا يوجد بونه لحوار تعدد الاسباب لشيء واحدا الا ان يقال المستحسن عندنا لا يختصص ليكمل الترتيب والتفرع ولعله اهدا امر بالتأمن ( قوله بحج ) لان الله تعالى لا يأمر بالهشاش وقبل امرنا بالطاعة فاحققوا وحيث لا يكون تأمن فيه ( قوله عطف على قوله الحج ) نص عليه بعد العهد والافلاحتان سوى هذا عطف ( قوله متعلق بقوله توهم الحج ) لاحقا في اراوية لوهم تستند دونه ومع ذلك فيكون متعلقا بكل منهما الا ان الشارح رحمه الله تعالى اخبر بملقه بالتوهم مع الاشارة الى حوار

٦ وسبيله الحج نفسه

تعتقد بالدفع بقوله ويصور في نفسه من أول الأمر الخ لقرب المرحع ويكونه أصلا  
في الأولية ونقول المصنف رحمه الله تعالى لم يأتواهم قل دكر الخ ولمواظفة الأيضاح  
(قوله لثلاثين المبرح) لأنه إذا فصل بينكم الخربة ويميزها وجب نصه حلا  
على الاستفهامية حلا لمرء فانه يحرم بتقدير من و حلا فليونس فانه يجوز الأصناف  
مع الفصل كذا في الرضى وتخصيصكم الخربة مع أن الاستفهامية انصاف كذا  
نحو (سلي من أمراشكم آتيتهم من آية يدة) لأنها فيما نحن فيه خبرية (قوله  
لنكان المناسب) أي مقتضى الطاهر ذات ووضع الظاهر موضع التخصيص وإن كان  
يحصل به العرض المذكور لكن لا يجب الاطراد والانعكاس في المقننات وقدم  
مرارا (قوله عذس دو لرمه) حيث ذكر بمفعول الفعل الأول وحذف مفعول  
الثاني (قوله ثم أساس كامة) وذلك لأن المراد بالدعوة شرع الأحكام وبيان الحلال  
والحرام بالأمر والسهي ومطهره الدعوة العبداني حري بده تعالى وبين العباد  
الذي أشير إليه بقوله سدي (وإذا حذر بك من بني آدم) الآية هي ثم الموحدين  
والمعدومين والعقلاء وغيرهم ودفنوا من أن مطا انكشاف العقل فالمراد به تميز التكليف  
فانصح أن الآية بعد الاستعراق الحقيقي التحققي (قوله أن القصر في هذا المقام إلى  
المفعول) أي قصد في تعاقب الأيلاء بكل أحد لدفعه في كونه موديا للملاق دون  
صدور كل من أفراد الأيلاء وإلى شمول الدعوة لكل أحد لا عموم أفراد الدعوة  
وإن عرص استلزام يسما قال قدس سره بأن لا يكون هناك قرينة المخ وهذا  
كلام ذكره العاصي الكاشي في شرحه الفتح وفيه أن اصعب رحمه الله قال سبعا  
ثم الحذف بعد قابلية عدم اعنى وجود القرينة وقال الشارح رحمه الله في بحث  
حذف المسد إليه أن الحذف يقتضي قابلية انعدام وإشارته إليها بقوله انما هو  
من قبل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب اقراء وفي الرضى في بحث انفعال  
لا يحذف شيء من الألف الاقرب قرينة ديه عليه سواء كان الحذف جاريا أو واحدا  
ولا يصح أن لا يكون هـ في قرينة غير الحذف قبل على تغيير تام من العمومات  
وبما ذكرنا ظهر ضعف مذكرة في شرح الفتح من أنه أحجب منه يجوز أن قبل  
القرينة على أن هـ انما هو من غير دلالة من خصوص وعموم ويحمل على العموم  
حذر اعني الترجيح بلامر حج فيصح استبعاد انفساء الحذف قصد التعميم والاختصار  
لأنه كما لا يجوز أن يكون الحذف قرينة على المحذوف كذلك لا يجوز أن قبل  
القرينة على أن هـ محذوف إذا الحذف مشروط بوجود القرينة أداله على المحذوف  
(قوله أي أدنى) دلالة على النسبة إلى الأدنى مأخوذة في الأصناف فالقرينة فانه

مع ذكر الفعل ( قوله يكون الاعتماد على الله من حيث الظاهر ) إشارة  
إلى ما مر في بحث حذف المسند إليه من تحويل العذر إلى أقوى الدليلين يعني  
أن الاعتماد عند الحذف على العقل وعند المحقق على اللفظ من حيث الظاهر  
وفي الحقيقة يحتاج البهائي كليهما ( قوله منه مراد اختصاص ) بناء على التسليم  
المذكور والأفلاذالة للحذف على العموم فضلا عن اختصاص ( قوله بما قصد  
فيه التعميم الخ ) قد عرفت فيما سبق بأن الاستعراق فيه محقق والدفاع البحث  
الذي أورد عليه ( قوله على أن الدعاء ) يعني التسمية في زج البهائي الدعاء والديانة  
كالتسكيت والدعوى خواندن وقد جاء دعونه ربا أي سميته وأنسميته بام كردن  
ويعدى إلى المفعول الثاني نفسه وبالله ( قوله لله الاسم الحسن ) ومن جعلتها  
هذان الاسمين ( قوله أنه لو كان الدعاء بمعنى الدعاء ) ومعلوم أنه لا يتعلق باللفظ  
بل بالمسمى فاندفع ما قبله أنه يجوز أن يكون كلفه أو تخيير في الصلة ( قوله باعتبار  
الصفات ) شترين تعدد الصفات منزلة تعدد الداء ( قوله لا لأحد الشئيين )  
المتعربين أي في الأصل ولا تصور لأحديه إلا في التعبيرين بادات ( قوله ولا في  
التخير ) أي على تقدير كونها للتخير ( قوله لا أن يكون لواحد من اثنين ) كافي الآية  
فإن الأصل أيها تدعوه حذف انصير المصروف إليه وموضع فيه التنوين ويريد  
ما أكد لأنهم قوله ولم يورد ) أي موسى سيد الإسلام ( ما مدين ) من جاءهم الدين  
يستقون منه وكان نورا يهتدون ووروده بجنته ولوصول إليه ( وحده عليه )  
وحد فوق شفيره ومثله ( أمة ) جماعة كثيرة العدد ( من ناس ) من ناس  
مختلفين ومن دولهم في مكان أسفل من مكانهم والدود الطرد والدفع  
وأنما كانوا تدودان لأن على الماء من هو أقوى منهم فلا تمكن على نسي كذا  
في الكشف ( قوله لنوعهم أن لترجم الخ ) على أن محط انبثاء في الكلام  
البيع هو القيد الأخير وادع قيل نوعهم لعدم لأن الله عليه وهبة وذلك لأن  
موسى عليه السلام لم يدفع عنهم بالترجم لا مشددة بسود بل قال قدس سره  
أن المفعول \* أي المفعول الذي رل الفعلان مائده به مرة بلارم هو الأمل  
والعم مثلا أي الوديع من المواشي تدور الأضائة يدل عليه قولهما واما المسقى  
والمدود ابل أو غنم فخارج عن انقصود وكل منهما من الآخر في نفسه أي ليس  
أحدهما صادقا على الآخر حتى لا نوعهم مدع انفعول خلاص انقصود  
وهو أن الترجم عليهما من جهة أن مسبقهم أن ومدودهم غنم ولنا قدر السكاكي  
رجد لله مفعول يسقون مواشيهم ومفعول تدود مدعهم إشارة إلى أن مدع الترجم



الاصافة دون المفعول في نفسه وهاتان المقدمتان مع قوله فلو قدر في الآية  
 المفعول الخ كافيتان في مضمود كالا ينفق وانما اكنى عليهما في شرح المصاح  
 وراى قوله وحملنا مذهب ايد الخ لدفع شبهة ان قومهم اذ لو قيل او قدر  
 يسفون اهلهم وتذودان عنهم حامل على اعتبارهما المفعول مضافا معنى حملنا مذهب  
 اليه خارجا عن المفعول من حيث به مفعول غير ملحوظ معه فالمفعول هو مطلق  
 الابل وانعم وقوله ان هو ذاق على حاله عطف على قوله وحملنا الانتقال من جملة  
 الى جملة اخرى اهم منها لان فيها آيات خروج ما يضاف اليه كما هو شأن ال العطفة  
 لجملة ومع ظرف لائق معنى في عبارة الشيعين ما يضاف اليه ذاق على حاله من غير تغيير  
 وتبدل فيه مع قدر تعبير المفعول فلو كان معبرا في المفعول لوقع التفسير فيه بناء  
 على ان محط الفتنة هو نفي الاخبار كما وقع في عبارة السكاكي رحمه الله تعالى حيث  
 قال حتى لو كانت تدور من غير غمها وكان لسان يسفون غير مواشيتهم والدليل على  
 ان ما يضاف اليه احد هو ذاق على حاله وقوع المفعولين اولاً مضافين في سفون  
 اهلهم وتذودان عنهم ومن غير سافة في من جهة ان مدودهما عم ومستقيمهم  
 ابل قال فارس سره لكان الترجم باق على حاله لان الترجم غيرهما انما كان اعم  
 قدرتهما على السقي فان قدس سره وكل واحد منهما باهل الآخر من حيث انه  
 مضاف لا في نفسه كما شرحه في شرح المفتاح وبدل عليه قوله حتى لو كانا  
 تذودان غير غمها الخ قال قدس سره فلو لم يقدر الخ فيه بحث لان عدم  
 التفسير ان قصده التعميم انى يسفون مواشيتهم او غير مواشيتهم وتذودان غمها  
 او غير غمها يلزم الفساد اما ما قصده مجرد السقي والدور من غير ملاحظة  
 التعلق بالمفعول كما في قوله تعالى ( هل يتوى الدين يعفون والدين لا يعفون )  
 فكلا لا يكون طبيعة سقي وانورد بحث ترجم لا يقتضي ان يكون عدم تعلقه  
 بمفعول مخصوص كدس حتى يلزم ان يكون سقي غير مواشيتهم ودود غير غمها  
 محلا لترجم ايضا فتدبر فان مثل ما ذكره السكاكي رحمه الله تعالى عدم انفرق  
 بين لاطلاق واسموم ( قوله كفون عائشة رضي الله عن ) ويجوز ان يكون الخلف  
 لتأ كيد ستر المورة ( قوله ولا يعرف ) فيثبت يكون اخذوا لتبريله منزله  
 اللزم في حق المنسب ( قوله ويرى معونه ) لتقديم ثلث صور تقديم الفاعل  
 على الفعل وقد سبق ذكره في اب انما يرد وتقدم متعلقاته عليه وتقدم اعضها  
 على بعضه بل هي في هذا الباب ( قوله داخل في الاسترا ) واما الخطأ في ان يرد  
 بان قد اورد عدة فهو امر حل في خطأ في التعيين ان يراى انه اهم من ان يعتقد

العكس أو تساويا عنده وفي الخطأ في الاشتراك من برأيه من اعتقاد الاشتراك  
 أو تميزه كما يسمى ( قوله مكان على نصف ريد كره ) وحل الخطأ في التعيين  
 على أهم من أن يعتقد العكس أو الشركة أو يتردد ويكون قوله كقولك مثلاً لا أحد  
 أقسامه ثم الكلام من غير مؤنة المباشرة ( قوله به دخل فيه بقصر ما واحة الثلاثة )  
 أي حسن القصر ملتبساً بأنواعه الثلاثة فيدخل الخفي أيضاً ( قوله من اعتبار رد  
 الخطأ الخ ) لأن الخطأ في الحكم إنما يصور إذا كان السامع صليبه من الفاء والكلام  
 وفي الانشاء إنما يصور من نفسه وما قيل من أن خطأ محكي في حكم ولا حكم  
 في الانشاء لأنه من قبل التصورات وليس شيء من ذلك اصطلاح المطلقين  
 وأما رد عماد العربية فالحكم هو النسبة التي يصح السكوت عليها وقد قسموا الجملة  
 إلى الخبرية والانشائية ( قوله لا يخلو من تكلم ) ما يؤيد يزيد يستحق أن يقال  
 فيه أكرم أو يظن له الأكرم والاستحسان أو الطيب مما يتعلق به ثم السامع قبل  
 التكلم بالإنشاء ( قوله هو واسع أم ) هناك صور ربع ريد عرفت ويريد عرفت  
 وزيد عرفت ويريد عرفت والثالث أبلغ من الأولين ورايع أبلغ من الثالث ( قوله  
 من التكرير ) أي ذكر عرفت لعامة بعده أنه لا معنى في الكلام حتى يرداه يلزم  
 اجتماع مفسر والمفسر على أن قد عرفت في قوله نصي ( و تم نكحور ) أن لسكا في  
 رح يجوز اجتماعهما على أن الثاني تأكيدي للأول ثم بعد ذلك الأول صار الثاني  
 مفسراً ( قوله ليس القصر ) يسمى تحقيقه في مفسر مفسر قدس مرة لا يفتس  
 عليك لا يخفى عليك أن هذه مسألة ذكرت لوضع تقديم في مثل زيد عرفت  
 لإفادة المناقشة في الاختصاص لا إثبات دليل محقق لإثباته وقد ذكرنا شرح  
 رح هذه الشهادة فيما يسمى ودفعها بهذا الطريق على أن زيد عرفت لتمام اجتماع  
 تأكيدين وليس الثاني مبيهاً على الأول و متمراً عليه بل لا بد من ما بعد الثاني إلا أنها  
 لا بعيد الأول ولا يذكر بالاستقلال كما في مو لا ولا العاطفة ولكن وأما كما و تقديم  
 في معنى مكرراً لا قال قدس مرة في محور ريد ريدته في أدلة أن مذكراً  
 الشرح رح غير تام في محور ريد ريدته أفادة له معنى لا اختصاص أما باعتبار محل  
 المفسر على القصر بمعنى المقام أو باعتبار أنه المسفة في الجزء الثبوتية وهذا  
 الوجهان ذكرهما الشارح رح في شرح الكشاف وهو طرفي آخر ليس أفادته المناقشة  
 لا يحتاج فيه إلى اعتبار كونه المحصرماً كبداعي تأكيد قال قدس مرة قال لا يكون  
 أم هذا الاعتراض لا ورود له بعد بيان وجه العبارة الصحيحة بالمعنى باعتبار  
 الاختصاص العارض بتقديم المفعول في الأول دون الثاني لأن العبارة معارضة لا مافي

الاتحاد في المصنوع اليك و ارد عليه اعتراض التعقيب والجواب عنه انه باعتبار  
التفسير فان مرتبة المفسر بعد مرتبة المفسر ولذا اكنى الشارح رحمه الله تعالى  
على هذا الاعتراض و الجواب في شرح المفتاح في باب الایجاز والاطاب نعم يرد  
الاعتراض الذي ذكره سيدنا اريد بالرهبة الثانية غير الاولى في اعتبار ان  
دانا وحيث يجب ان يجاب به من ان الاتحاد اسوي بينهما كلف في التفسير  
والتعقيب بينهما امران فان المقصود منه استمرار الرهبة واما رتبتي فالمقصود منه  
الترقي من مرتبة الى مرتبة اقوى هكذا ينبغي ان يتضح هذا المقام قال قدس سره  
الفائدة السابعة هذه الفائدة انما تحصل اذا اريد بالرهبة الثانية غير الرهبة الاولى  
دانا كما يدل عليه قوله خصوصاً برهنة عقيبها رهنة اما اذا اريد بالثانية عين الرهبة  
الاولى وبغير لفرق معتبر عروض التعقيب للاولى دون الثانية فلا قال  
قدس سره كما في المثال المذكور هذا اذا اريد بذلك المثال التعقيب في الطامات  
واما اذا قصد به بيان طريق السبوت وهو الترتي في امرادها قال قدس سره  
وقبل الفاء الخ لا وجه لعارضه فانه قول صاحب الكشف وعليه الثقة كما صرح  
به الشارح رحمه الله في شرح المفتاح لا طراده في جميع الموارد نحو ( وريك وكبير  
وتسببك مطهر و لرحمة هجر من الله ) لعدم ذلك فليمر حوا ) بخلاف العطف  
قال قدس سره وقد صرح بعضهم الخ وهو الشيخ الرضي وذلك التعقيب  
ليكون صاطعة لعدم معمول من بعد الفاء الحرائصة مطردة وهو وقوعه بعد اما  
( قوله فهو على تقدير فاي فاعدوا فاعدوا ) وفي المفتاح انه على تقدير فاي  
اعدوا فاعدوا فادحت الفاء الحرائصة الى المصير ثم ان تقدير المفسر بالفاء واجب  
هنا لكونه جواباً لشرط محذوف اي ان لم تخلصوا ليصبح ترته على قوله ان  
ارضى واسعد ولذا اتفق عليه بخلاف قوله تعالى و اباي فارهبون فان الفاء المذكور  
هنا السكاكي رحمه الله تعالى لمعطف على المفسر المحذوف والعامل في اباي محذوف  
ولا دلالة فيه على كونه جواباً لشرط محذوف بل الظاهر عدمه لكونه عطفاً  
على قوله ادكروا واما صاحب الكشف فلم يصرح بشئ من تقدير الفاء في المفسر  
وعدمه في قوله تعالى و اباي فارهبون وصرح به في قوله تعالى فاي فاعدوا  
فاعدوا يحتمل ان يكون له المدح كورة عاطفة ويحتمل ان تكون حرائصة وبهذا  
ظهر ان مذكره الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح في بحث الایجاز والاطاب  
من انه ذكر صاحب الكشف في بي فارهبون انها المعطف على المحذوف اي اباي  
ارهبوا فارهبون فهو هراهم الا ان يكون ذلك في الكشف البسيط ( قوله لان

المعنى الخ) وذلك لانه وصف الارض مائة واربعت طرب الاخلاص في العدة  
 مائة يوجب انصباب هذا المعنى الى الدهر (قوله مع امة لا اختصاص) فاختصر  
 من فاحصلوا العادة في فاعيدون (قوله تكرير لها) يكون المصدر على طبق  
 المصدر (قوله او عاطفة) ومعناها استمرار العادة او تكرر من مرتبة الى مرتبة  
 اقوى (قوله ويظهر التام) لانه يظهر منه ان العرض من تقديم المروم القصدى  
 واقامته مقدم المروم الدكرى تحقيق الحكم وتبينه وانه واقع الية من غير تردد  
 وانكار فيكون التقديم لئلا كيد الحكم فلا يكون للتخصيص امتناع لجمع بينهما  
 في القصد لاقتضاء الاول اعتناء انتكلم من الحكم وتحقيقه والثاني الاعتناء بما  
 قدم دون الحكم فانه مسلم اشوت نعم يمكن الجمع بينهما ان يكون احدهما مقصودا  
 والثاني تبعه في الافادة من غير ان يكون مقصودا كما مر في بحث القوى فسقط  
 اعتراض السيد من ان التحقيق المذكور انه يظهر منه ان التقديم هو الذي  
 التخصيص وذلك لا ينافي افادته التخصيص والوحيد الذي ذكره بقوله ولعل الخ  
 بعد من عبارة انا شرح رحمه الله واماركة الواو في قوله لظهور الخ فلا انما تعليل المستند  
 من التحقيق الى وماد كره بقوله لظهور الخ الى فقد اثبت عدم كونه مثل هذا  
 التقدم للتخصيص بالدليل القوي والاني واماد كره السيد في شرحه لمصاح من  
 صاحب الكشف يجمع بينهما في قوله تعالى (الله رل احسن الحديث) حيث قال  
 في ايقاع اسم الله متدا وناه نزل عليه تكيد لاسد نزيه حسن حديث الى الله  
 وانه من هذه وان مثله لا يجوز ان يصدر الامة فيس شئ لانه حسن تقديم اسد  
 اليه على اسد الفعل للتقوى فقط وعدم حوار صدوره ان غيره تعالى انما حصل  
 من ماء السد على لفظ الله الجامع لجميع جهات الحكم فكاه تطبيق ما مشتق كيف  
 والمستند من التقديم عدم وقوع الصدور من غيره دون عدم الجواز (قوله لانه  
 لم يكن الخ) يعني يجب في الحصر سواء كان حقيقيا وغيره ان يكون اصل  
 الحكم مسلم اشوت عبد السامع والمقصود من الكلام ملة حصر وفيمكن  
 به ليس السامع عارفا اصل الحكم نعم انه لا يجب في الحقيقي اعتقاد المحطب  
 القلب او الشركة او التردد وعض الظنين لم يفرق بين كونه الحكم مسلم اشوت  
 وبين الاعتقاد بالقلب او الشركة او التردد فاعتراض ان مد كره الشرح رحمه الله  
 تعالى لا يفي كونه للحصر الحقيقي ادالسا على حال السامع انما هو في الاصل  
 (قوله والتخصيص لازم للتقديم غالبا) لزوم التخصيص لتقديم في اكثر  
 المواد لا يقتضى تحققه في تقديم بعض الممولات على بعض حتى يحتاج

الى ما قبل ان يراد من تقديم تقديم ليدعوا على الفعل لا مطلق التقديم لان تقديم  
بعض معمولاته على بعض ايسر للتخصيص على ما يظهر ( قوله يعني ان التخصيص  
الحق ) يعني ان الله ليس له نسبة الى الاوقات والاحوال حتى تنافي المروم بل بالنسبة  
الى احواله كقوله عبارة الكافة وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة ثابت ( قوله  
قال الله تعالى لم ) استشهد بمثله كثيرة من القرآن كلها بما فيه التقديم لرعاية الفاصلة  
او مجرد الاهتمام ولو ترك بعضها واورد فيه التقديم لاغراض اخر لكان احسن  
( قوله وقال حدود الحج ) اي يقول الله تعالى ( لحرمة جهنم خذوه فعلوه ) اجمعوا  
بيده الى عقبة في اخر ( ثم لحيم صلوه ) فسلوه الدركا في الكواشي وفي تفسير  
القاضي ثم لانصاؤه الا الحليم وهي النار العظمى لانه كان يعظم على الناس ( ثم  
في سلسة ذرعهما سجون ذراعا ) اي طويلا فسلوكوه فادخلوه فيها بان تلقوها على  
حده وهو فمناها مرهق لا يقدر على حركة وتقدم السلسلة كتقديم الحليم  
لادلالة على التخصيص والاهتمام بذكر انواع ما يذنبه وتمتعوت ما يذنبه في الشدة  
ويجوز ان يكون على حقيقته بان يكون الفعل بعد الواحد متصلا والاضمار في الحليم  
واسلك متراجعا وهو فسلوكوه رائدة لنا كيد الحكم لا متنازع اجتناع حر في العطف  
( قوله مما لا يحسن وفيه الخ ) فيه شدة الى حوار اعتبار التخصيص في بعض الامثلة  
كما مر لكنه صرح فيه وفيه تأمل ( قوله حتى ذكر الخ ) لبيت شعري موحده عدم  
القول بالتخصيص فيه بل لتثريه عن الشرر واحب على كل مسلم في كل حال وهو  
مضمون كلمة توحيد وسورة ( قل يا ايها الكافرون ) والقصر الحقيقي لا يحب فيه  
ردا اعتقاد المحقق ( قوله مذكره الشرح الخ ) قال في الانصاح قوله الله احد على  
طريقة ( ابراهيم ) تصديقا للاهم وما نقل انه لم يحصر لادليس عليه وانتمسك فيه بمنزلة  
بل لله فاعيد صعب لانه قد جاء فاعيد لله وكتب في حاشيته على قوله لادليل عليه  
لان المعنوية من صفته الخاصة فالحصر مستفاد من الحال لا من التقديم وحاشية  
بسط اعترض الشرح رحمه الله تعالى لان ادق وقول ائمة التفسير لان على  
ان يصح تخصيصه لا على انه مستفاد من التقديم ولك ان يحمل كلام ابن  
الاثير على هذا المعنى ( قوله يذنبه ) تعيين لمعنى وراهقانه من الاصداد بمعنى الخلف  
وانقسام واصبه استر وبعيد بحسب الرتبة ( قوله اهتماما بالمقدم ) اي نوع اهتمام  
على ما ذكر في مفتاح مشرقة في ان يعنى به الحكم مدحا كان او دما او كراهة  
او استندرا وهيرد على حسب مقتضى تخصيصه بالمقدم كذا في شرحه  
لمفتاح ( قوله في شريح الخ ) لا يرد لافاده التقديم للاهتمام بوحده من الوجوه

بان الاهتمام يجري مجرى الاصل ولا بد من بين واحد لاهتمام وانما كان جدياً مجرى  
 الاصل لان الاصل قاعدة كلية يستخرج منها احكام الخريجات والاهتمام ليس كذلك  
 لكنه متارك له في الاشتغال على الخريجات (قوله وفيه نظر) اي في قوله الاخير نظر  
 لاننا لانسم ان القول بان التقديم لرعاية الفاصلة والدفع خطأ عن ماد كرتا فيما سبق  
 من الامثلة والآيات كذا نقل عنه ولا يخفى ان معنى قوله وغير مفيد في آخر ان لا  
 يكون مفيداً لقاعدة اصلاً في كلام آخر من يقول ان التقديم لمجرد التوسعة في رعاية  
 القوافي والاصحاح لا يتعلق بخصوصه في كلام قاعدة وفاق بين ان يقال التقديم  
 للتوسعة وان يقال انه لرعاية القافية فتدبر (قوله فانه قدمه في المعنى الخ) كلامه يدل  
 على انه ايراد على قوله وبعيد التقديم وراء التخصيص ههنا ويرد عليه ان كون  
 كلام الله تعالى احق رعاية ما يجب رعاية مسم لكن ذلك ان الاختصاص مع  
 الاهتمام واحب الرعاية في اقرأ باسم ربك وهو مجموع قلوبهم ان يورد على قوله  
 واهد ابصار المصدوف مؤخر اياهم في شرح الفصح حيث قل واذا كان الواجب  
 تقدير الفعل مؤخر اياه في قوله له لي (اقرأ باسم ربك) قدم الفعل منه والحال ان كلام  
 الله تعالى احق رعاية ما يجب رعاية (قوله لانه اول سورة ربك) الى قوله تعالى  
 ما لم يعلم على ما صرح به في اوب سورة المدثر رواية عن الزهري وهو الاصح قال  
 قدس سره يعني من الامر باختصاص القراء الخ) انصواب من باسم ربك لان الكلام  
 في تقديمه وتأخيره عن الفعل قال في الكشف قل قلت لم قدرت المصدوف متأخراً  
 قلت لان الهم من الفعل والتعلق به هو المعنى به ثم قل قل قلت قد قال الله تعالى  
 (اقرأ باسم ربك) فقدم الفعل قلت هذا بتقديم الفعل اوقع لانها اول سورة  
 نزلت فكان الامر بالقرءة اهم اسهل ولا يصير في تكون مرة بمعية المقدم اهم من  
 ذكر اسم الله الذي هو اهم في نفسه قال قدس سره وكذا يمكن قطع اسطر الخ قطع  
 الحار عن التعلق الاول موحده لان السببية الى المعنوية بلا واسطة ماحودة في  
 مفهوم الفعل المتعدي بخلاف المفعول به بالواسطة من السببية اية ليست داخلية  
 في مفهومه فلا معنى لقطع النظر عن تعلقه بالامر الا ان يراد به عدم ذكره قال  
 قدس سره بل هو ايها ظاهر مكتوف الخ هذه مجموعة هي توجيه اشرار  
 رحمه الله تعالى لا بدله من بيان قال قدس سره فتقوله فعل القراءة الخ التعبير  
 عن عدم ذكر المتعلق بحرف الخ بنفسه مجرد الفعل بعيد غاية لعد قال قدس  
 سره يدل على ذلك الخ هذه دلالة انما هي اسمية رتبة كافي اقرأ  
 باسم ربك هو استدلال بالشيء على نفسه قال قدس سره بتقديم الكلام الخ



مرعون ( قوله أحدهما ان يكون الخ ) أى أحدهما تقديم يكون أصلا في الكلام  
الذى فيه التقديم ( قوله كالتقديم المبدأ العرف ) وما في حكمه من الذاكرة المخصصة  
واحترازه عن المبدأ المبكر فالأصل فيه تقديم خبر نحو في الدار رجل وكذا  
في دى الخ المبدأ المبكر فالأصل فيه تقديم الخ ~~هكذا~~ فلهذا الشارح رحمه الله  
في شرح المفتاح وفيه ان التقديم بها لمرص التكبير والجواب ان التقديم في الكلام  
الذى قدم فيه أصل وان لم يكن في مطلق أشداً ودى الخ أصلا ( قوله وتأتيها  
ان يكون الخ ) أى تاتي قسماً التقديم بتقديم يكون العلة بالكون الخ ( قوله وتقديم  
المفعول الثاني الخ ) أى تقديم المفعول بواسطة على مفعول به بلا واسطة من كان  
جعلوا متدياً الى مفعول واحد ويكون لله مفعولاً مفعولاً لا حراً عن شركاء أى اثبتوا  
لله شركاء والجن بدل أو عظم بيان ومفعول مني بقدر التثنية والاولى  
بحسب المرتبة كذا في شرحه المفتاح واحتار به سيد الصب وهو مني على أنه  
نوتان جعلوا متدياً الى مفعولين يكون تقديم لله عن شركاء من القسم الاول أى  
صاحبه التقديم من قيل في الدار رجل وفيه بحث لانه بعد التبع من الابتدائية  
والخبر يعلم في تقديم خبر على المبدأ بل تقدم المفعول الثاني على الاول ولا يكون في هذا  
الكلام ما أصله التقديم فالاولى ان يحسن كلامه ههنا على الظاهر بل على المعنى  
الاعم ( قوله على انهما مفعولاً واحداً ) اعترار بما ذهب اليه صاحب الكتاب من ان  
شركاء والجن مفعولاً واحداً والله متعلق بشركاء قدم عليه بلاهم فانه حينئذ  
يكون من تقديم المفعول على الاسم ( قوله تقديم الخ ) بل على ان الأصل  
في متعلق الجار والمحرور ان يكون نكرة ( قوله على الوصف ) مع ان حق التابع  
ان يذكر بعد المتبوع ثم يؤتى بالخ و الوصف تلاء هو الموصول بصلته وتماه  
تمام ما يدخل في الصلة من الخلل الثالث المتأخذه نى ثالثها ( واتفقهم في الجبوة  
الدنيا ) أى نعماهم بكثره الاموال والاولاد وهو من ملاد بديا ( قوله من صلة  
الدنيا ) أى من جملة ما يقع صلة الدنيا وان لم يقع هو وقد يقال ان المراد ان المحرور  
بعض الصلة التي هي الجار والمحرور كذا في شرحه مفتاح ( قوله وليست سما ) لكونه  
صفة للحياة بخلاف ما اذا قيل حياة بديا فلا صفة فانها حينئذ اسم لهذا العالم  
المحسوس ( قوله والدنو يتعدى من ) فيكون من قوله متعظاً بأصل الفعل لا بدنى  
التعصلي فلا بد منه لا يجوز استعمال الفعل التعضض باللام وبمن معاً فكيف يتوهم  
كونه صلة الدنيا ( قوله احق بالتقديم ) لكونه كبراً واعظم قدراً ( قوله الا  
باعتبار تعلقه بالآخر ) أى بخبره كفاً ما نحن فيه بخلاف ما اذا كان باعتبار



تعلقه لا بخصوصه فإنه يصح سبيل كذا ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى  
 ( وجعلوا لله شركاء الجبن ) على أن شركاء الجبن مفعول لا جعلوا من أن قائمة التقديم  
 اسمعظام أن يتخذ لله شريكاً كذا من كان ملكاً أو جيباً أو اسبياً أو غير ذلك وبهذا  
 يسقط ما قبل في الجواب أن معنى الأكار ما بعدهم باعتبار الآخر لا ينافي ملاحظة  
 أحد المتعلقين أصلاً ومذهب لا ذلك أنه يتصور إذا لم يكن خصوصية كل واحد  
 مهما ملحوظة في النسق ( قوله والجواب الخ ) منشأ الاعتراض أنه جعل المصنف  
 رحمه الله تعالى قول سكاكي رحمه الله تعالى لكونه في صفة أي مع قطع النظر عن  
 العوارض نصب عينك على كونه نصب عينك في ذلك الكلام ومعنى الجواب حله  
 على كونه نصب العين في حذره وإن لم يكن في ذلك الكلام ( قوله أوجب ما تقدم  
 الخ ) وكون ما تقدم نصب عين لا حل الاحتراز أنه كور لا يقتضي عدم حصوله  
 بوجه آخر فلا يرد ما قبل أن الاحتراز أنه كور كما يحصل بالتقديم يحصل بالتأخير  
 فلا يكون ما تقدم نصب العين لا احتراز أنه كور ( قوله دلت من قوم نوح ) فيه  
 بحث أما أولاً فلا ضير من قومه راجع إلى مولا منهم أنه كور في أول القصة  
 والمراد منه هود عليه السلام على ما في الكشف وأما ثانياً فلا يعموز أن يكون  
 المراد دلت أهلها على الأسناد المتناهي أو حذف النصف في دلت والله من حيث  
 التزم أن أو أن يكون المراد دلت حيوته من قوم نوح على التصور أو حذف المضاف  
 من قومه ولده من حيث شبهة كاديه الشرح رحمه الله تعالى وكلاهما كثير  
 شائع في الكلام المجيد لأنه وجه منصوص أن يفتى أنه لا معنى لقولنا دلت من قومه  
 أي من قوم هود عليه السلام لأن هوته بقوله ( أن عبدوا الله مالكم من اله غيره  
 أو لا تقول ) إنما كانت لقومه فلا بد أن يكون الجواب من الملاء الذين من قومه  
 لأن الملاء الذين دلو من قومه أنهم لا يبالون بصير قومه ليس راجعاً إلى هود  
 بل إلى نوح المذكور في هذه القصة وهو مبدء غاية لعدم ( قوله تخصيص  
 الشيء بالشيء أما أن يكون الخ ) أي من الشيء حصان شيء ومنصراً فيه يكون  
 بحسب الحقيقة وفي حديثه من غير ملاحظة شيء من شيء سواء كان الاحتصاص  
 أيضاً كذلك أو لم يكن كذلك فيم ينصرف الحقيقي لتحقيقه والادعائي ( قوله بهما  
 المعنى ) أي بكونه في نفسه أو بالقياس إلى شيء معين ( قوله لا ينافي الخ ) كما أن كون  
 أبوة آدم في نفسه لا بالقياس إلى معين من أولاده لا ينافي كون الأبوة من الإضافات  
 قال قدس سره وهو معنى يجري الخ فيه أن كون التخصيص في غير الحقيقي  
 ناقصاً لا يقتضي أن يكون معنى محورياً ولا لزم أن يكون المشكك في أفراد بالزيادة

والتقصير حقيقة في الكامل مجازا في النقص وتدر بعض الأفراد من التقصير بواسطة  
 كماله لا يقتضي أن يكون حقيقيا والنقص مجازيا كما أن تبادر الوجود الخارجي من  
 لهذا الوجود لا يقتضي كونه حقيقيا والوجود الذاتي محريا صريح به السيد في  
 تصانيفه ولو سلمنا لارم أن يكون انحصار غير الحقيقى معنى مجازيا لا تخصيص بحسب  
 اللفظ دون الاصطلاح فإن المعنى الاصطلاحى اعنى تخصيص شئ بشئ بطريق  
 معهود سواء كان بالنسبة الى كل مبدء او بعضه مهمم ويقسم اليهما وكون  
 التسمية بالنظر الى المعنى الدعوى والتقسيم بمعنى الاصطلاحى ركبت هذا على أن  
 إطلاق الاصطلاحى على غير الحقيقى واقع في غير انهم در مجازى (قوله لقلة حدوده)  
 لأن حدودى التقسيم تخصيل الأقسام لتبين أحكامه وليس في هذا من التقصير  
 الحقيقى أحكام سوى أنه لا يكون لرد اعتقاد أصحابه وبه يكون تحقيقا وادعائيا  
 بخلاف التقصير العير الحقيقى فإن المذكور كلها أحكامه ليس حدودى الحقيقى إلا هذا  
 أو دفع توهم انحصار التقصير في غير الحقيقى وذلك قد لا يكون التقصير مع  
 بالتقسيم أيضا قليل الحدودى فانضم في حدوده ما لا يصح به بالتقسيم أو للتصير الحقيقى  
 والمسأل واحد (قوله دون نال الخ) وسمى قصرا أفرادا تدرج قصرا التعيين في  
 الأفراد ولا مشاحة في الاصطلاح إلا أن في قصرا التعيين أربعة المشتركة الاحتمالية  
 وفي قصرا الأفراد أربعة المشتركة الاحتمالية كذلك في شرح الفصاح انشأ به (قوله  
 مكان آخر) ويسمى قصرا قلب (قوله وهذا التعريف من التحققي وغيره) ولا يأتى  
 هذا التناول قوله عند السامع لأن معناه مرة واحدة مع ذلك لا رد اعتداده (قوله  
 لا غير) أى لا غير رتبة أو لا غير شأنا (قوله على وصفه) أى فى اعتقاد المتكلم  
 ثبوته في نفسه والمراد بالوصف ما يقوم بالغير (قوله الى ثبوته ليدعى له) أى لثبوت  
 الذى ادعى المتكلم ثبوته له وحاصله أن الذى لا يوحى به نفس أو وصف ادعاهى له  
 فاما أن يتوحد الى ثبوته في نفسه أو الى ثبوته بغيره وذلك وصف لا يفروض أنه مسلم  
 الثبوت في نفسه فحينئذ الثانى (قوله انما) أى كان ثبوته لدعى له بامدح النية  
 اليه كما وان كان خاصا بخاص (قوله فتبينوا) عطف على بوجه لذلك اشارة الى  
 المدعى له وفي بعض أسحق كذلك أى ان عدم عدم وصفه من ولا حيث من  
 تقديره \* قال قدس سره انما تصور الخ \* د لتقصير في حقيقة حقيقة قدس سره المراد من  
 النسبة اعم من النسبة الاسنادية اعنى ثبوت شئ لثبوت شئ وسمي حقيقة اعنى بعلوق شئ لثبوت شئ على  
 نحو من الخفاء التعلق في ما ضرب رتبة الامر بغيره وادعى ضرب رتبة اعنى المصروية

على عمرو وما قيل انه من قصر الفاعل على المفعول من الجور والمراد قصر  
نسبة صارية ريد من حيث الوقوع على عمرو ويكون من قصر الصفة على  
الموصوف والمراد المنسوب والمنسوب اليه في معنى لاقى اللفظ فلا يرد انه صرح  
صاحب المفتاح بان قولك ليس شاعر عمرو كورا والا لمد كور من قصر الصفة  
على الموصوف مع قصر صور منسوب اليه ( قوله والمراد المعنوية ) اى الدال  
عليها يكون من احوال اللفظ العرفى اى هو موصوع من المعنى ( قوله التى هى  
معنى قائم بالغير ) العذر ان يقول ما يقوم بالغير كما هو المشهور لكنه اورد لفظ المعنى  
اشارة الى ان قولهم الصفة المعنوية مع الصفة التى هى المعنى فاصفة لفظية  
كافى الكرسى وقوله قائم بالغير صفة كاشفة لمعنى وليس المعنى مقابل اللفظ  
فان الالفاظ ايضا صفات معنوية ( قوله الذى هو تابع الخ ) تع الشيخ الرضى في ذلك  
فانه تعريف الشيخ بتابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا بان قيد مطلق  
مستدرك لانه لا حراج احدهما غير داخل في تابع وانه يصدق على الدال  
والمعطوف بالحرى وعطف البيان والتأكيد في مثل قولك اعصى ريد عنه  
وامعنى ريد عنه وجدة مدخل وجاء القوم كاهم فان كل واحد منهما دال  
على معنى في متبوعه نعم فالوقوع في هذه تابع على ذات ومعنى منها غير المفعول  
فيدخل فيها التابع في متبوعه هذا الرحمن ومررت برجل اى رجل ورجل تميم ورجل  
حسن وجهه ورجل حار وجهه ذلك ويخرج اسمى في نحو اعصى ريد عنه انتهى  
وتحقيقه ان المراد بدات ما يقوم به والمعنى ما يقوم به كاهم التبع  
في الملاحظات ولا يرد الحركة شديدة والسريعة والبطيئة فانها ذات بالنسبة  
الى ما يقوم بها وان كانت قائمة بغير رتبة الى وسوءها وبالدلالة على الدلالة  
سواء كانت بالوضع الا فرادى او بالوضع التركيبى فيدخل فيه ما يكون مشتقا  
من رجل صارت وما يكون جامدا نحو هذا الرجل ورجل اى رجل وغيرهما  
في اصباح الفصل ر الرجل في قول حاتم هذا الرجل لم يمس الا بعد ما تقدم لفظ  
يدل على الدات م محين هذه في الحقيقة التى يميزها الدات فلم يأت الرجل هذه  
الا تسمى المعنى الذى يميزه بدات فهو فقط يد على دات في هذا الوضع باعتبار  
معنى هو المقصود وسمى بهر لثانهم يقولون مررت ثلاثة رجال وهو عندهم  
اسم غير صفة لا خلاف ويعنون مررت رجالا ثلاثة وثلاثة صفة لا خلاف فانظر  
الى اللفظ الواحد كيف جاء صفة وغير صفة فجاء غير صفة بما قصد به الدات وجاء  
صفة لما عرفت الدات ولم يصعبه الا قصد المعنى انتهى ويخرج الدال في اصحنى

ربه عليه لانه وان دل على داس ومعنى لكن لا بد على معنى فهو ان كان في الواقع  
 فيها وكذلك المعطوف بالحرف وعصب اليبس في الامثلة السابقة وشرح التأكيد  
 بلغة كل بقوله غير الشمول ولا يرداه يخرج عنه هو قوت هذه تقوم الشمل لزيد  
 لان الشمول لزيد شمول مفيد غير اشمول اندي في قوله انه مطلق فاعلم انه قد  
 تحير في حله الناظرون واما الترييب الذي ذكره الشرح الرضوي رحمه الله قد صرح  
 الشيخ في امالي الكافية بما حاصله من مطلقا لدفع توهم دخول احد اسماء لصفة عن قيد  
 التسامع او حده على المعنى العوي هو قب. احنطى لا احتزاري وان المراد  
 بالدلالة على معنى في متروعه الدلالة بالهيئة التركيبية و دلالة في الامثلة السابقة  
 بخصوص المادة ولذا لا يدل في سائر صور الدليل والمقصود بالحرف وعطف  
 اليان وانما كيد تكلمهم اعماد دلالات صي شمول يحكم لانه لدفع توهم الصور  
 فيلزم منه شمول المتروعه واما ان يقول تابع يستتابع ذكر ليدن وهذا ايضا يدفع  
 النقض بالامثلة السابقة قال قدس سره احتزاريه عن حسنه اح  $\text{عنه}$  قد عرفت  
 انه دال على ذات هيئته التركيبية لانه لا يدكر الاعد المتبوع وانه حارج بقوله  
 $\text{عنه}$  قال قدس سره اعماد ان يقول  $\text{عنه}$  قد عرفت صدق تفسير المدكور  
 عليه بلامرية  $\text{عنه}$  قال قدس سره مأويل معروضا في  $\text{عنه}$  واسم الجس  
 ابري على اسمهم وصفه على الاعرف لان مقدمه على  $\text{عنه}$  دلالة  
 على المعنى وهو تعبير حقيقة الداب ولذا لا يوصف لاهب وقوله على الاعرف  
 احتراز عما ذهب اليه البعض من انه بدل او وصف بان (قوله لتصادقهما الخ)  
 فان لفظ العا يصدق عليه انه بدل على ذات ومعنى في متروعه كما عرفت ويصدق عليه  
 انه قائم بالغير باعتبار حسنه لانه فالكلام واعتبر مدوله  $\text{عنه}$  بالعام (قوله  
 على ذات) اي مسمية من عبراعت ر تعيب بوجه فخرج اسم الاشارة والتمكان  
 والزمان والآلة (قوله هو  $\text{عنه}$ ) اي تكون الاصلية ذات المعنى  
 من حيث انفسها لشيء قاله ذات اعماقه لاحد عذر بسبب المعنى له فصرح  
 باسمه الاجس فان له عذر من الاول دل على ذات  $\text{عنه}$  معنى الرجولية لكن  
 ليس ذلك المعنى هو انقصود بالذات بل كلاهما مقصود  $\text{عنه}$  قال قدس سره  
 واما النسبة بين معنى المعنوية الخ  $\text{عنه}$  اي بين  $\text{عنه}$  معنى الاول ومدلول المعنى  
 الثاني كإيدل عليه يابه واما قل اخصر لانه يمكن ان يدل  $\text{عنه}$  عموما من وجه  
 اما افتراقهم فظاهر واما احتمل معهما في معوطة  $\text{عنه}$  فان يصدق عليه انه  
 يدل على ذات باعتبار معنى هو انقصود  $\text{عنه}$  معروض ويصدق انه قائم باعتبار

لان العارض لا يكون قائم بنفسه لكن فيه حفا لان معنى عارض اعني ذات ماله  
 العروض ليس معنى قائما بالغير نعم انه يقتضي انصافه بالعروض كونه قائما بالغير فتدبر  
 قال قدس سره لى زيادة تكلف في تكلف راد وهو تأويل الفعل الواقع في صورة  
 القصر المشتق نحو ما ضرب ريدا لعمره وانما قال ذلك لان في اعتبار المعنى الاول  
 ايضا تكلفا وهو اعطاء اسم حكم امدلول لان القصر من احوال المسند والمسنود  
 اليه ( قوله ادا اريد الخ ) فان كان هذه الارادة للمالعة وعدم الاعتدال بغيرها كان  
 القصر حقيقيا ادعائيا وان كانت بحسب الحقيقة كان حقيقيا تحقيقيا كاذما ( قوله  
 وهو لا يكاد يوجد ) اى بقصر الحقيقى التحقيق لا يوجد فى نفس الامر ( قوله  
 لتعذر الاطاحة الخ ) كناية عن كثرتها وان كان لشيء صفات كثيرة لا يمكن قصره  
 على صفة واحدة فى نفس الامر وامام ذكره المفسر رحمة الله تعالى فيه بحث  
 اما اوله لان قوله ادس من منصور الخ اعادة لما ذكره المصنف رحمة الله تعالى من غير  
 فائدة اذ يكفي ان يقال فكيف يصح منه قصره الخ وامامنا فلان المتعذر انما هو  
 الاطاحة تمصيبا لا اجلا وعدم صكفاته فى صحة القصر محل بحث كما قالوا  
 فى التعريف بالخارج انه يكفي فى ختمها صفة ناموف علم ماسواه اجلا ( قوله لا  
 ان يراد الصفات الوجودية ) فيجوز لا يلزم ارتفاعه فى ضمن لانه يصح القصر  
 الحقيقى حيث لا يراد ما قيل انه بصارفة الوجودية لا صح القصر فى نحو ما يريد  
 الاكاتب لانه يلزم حلوه من لوان ولا كوان ( قوله نحو ما فى الدار الاربعة ) اذ المقدر  
 احد لاشي حتى يكون اعصر غير حقيقى لان المستثنى منه يقدر من جنس المستثنى  
 كما سبى وما قيل فيقدر فى نحو صفة الثوب الاسود ملونا فيكون القصر الحقيقى  
 من قصر الموصوف على الصفة موحودا فهو لان معاده قصر الملون على اسود فهو  
 من قصر الصفة على الموصوف ولو كان هذا من قصر الموصوف على الصفة لكان  
 مناجد فى الدار الاربعة منه ( قوله عدم الاعتداد بغير المذكور ) وذلك انما لم  
 صير المذكور او لم يح امد كور من قدس سره ورجوعه الى الحقيقى مطلقا الخ  
 فيه ان كلمة قد المعينة لتعريف قصد امد كور عن رجوعه الى الحقيقى مطلقا لانه يشعر  
 بان القصر الحقيقى مطلقا شمله لا على سبيل سبعة كثير فيكون قصر الموصوف  
 على الصفة على الحقيقة كثيرا وهو فى قوله وهو لا يكاد يوجد مع ان قوله ادا اريد  
 انه لا ينصف بغيرها لا يحنو من الاشارة الى محيية على حيل الدالعة ولان فيه على هذا  
 قال الشارح رحمة الله وبكى ان اعتبر هذا فى قصر الخ وفى لفظه اشارة الى عدم  
 مجيئه فى كلام من يعتد به ( قوله و لفرق الخ ) اى الفرق بينهما فى موارد الاستعمال

دقيق فلي تأمل في مفهوميهما حتى لا يلتبس أحدهما بالآخر في المورد وقديس السيد  
مفهوميهما بما لا يريد عليه وبذلك يرتفع الاشتباه بينهما في المورد من قال  
السيد دعوى الشارح رحمه الله تعالى دفعا لفرق بدقة لفرق بين مفهومى الادعائى  
والاصافى وهذا غير خفى فقد خفى عليه مقصود السيد (قوله منجوزا) يدل على ذلك  
الامر او المخصص وفيه اشارة الى ان نصب دون على الظالية وقيل ان نصبه على  
الظرفية وان لم يبق ظرفا كما هو شأن الظروف اللازم الظرفية وفيه ان كونه لازم  
الظرفية مجموع في الرضى ان دون بمعنى قدام بدرجة التصرف وبمعنى اسفل منصرفه  
يقال است دون ربه وهذا شئ دون أى خسيس وبمعنى غير لا يتصرف نحو ان يتخذ  
من دونه آلهة (قوله انى مكان) أى اقرب مكان لذكر طامع الخطاط بسير قار  
دون نقيض فوق على ما فى الصحاح فهو ظرف مكان مثل عد لانه يبنى عن دون  
اكثر وانحطاط قليل ونسبه باختصار ادنى على ان بين درون وادنى اشتقاقا كبيرا  
لناسبهما في المعنى مع الاختلاف في ترتيب الحروف (قوله في الاحوال والرتب انما  
تشبهها) بامراتب الحسية وشاع استعماله في ذلك اكثر من استعماله في الاصل فلما  
انسمع في ذلك واسمى في كل تجاوز حد والايلازم الله رضى (قوله في كل  
تجاوز ربح) وان لم يكن تفاوت وانحطاط وهو بهذا المعنى قريب من غير كما لرى  
في بحث المقول فيه (قوله وكذا الكلام الخ) مرارته ان اريد مكان صفة واحدة  
اخرى او مكان امر واحد آخر يخرج مادا اعتقد المحقق اكثر من صفتين او امرين  
وان اريد اعم دخل العصر الحقيق لانه يصدق عليه تخصيص صفة مكان سائر  
الصفات ومكان امر دون سائر الامور (قوله فادلت تخصيص الخ) ان قرر  
السؤال كما قرره السيد انجبه الجواب الذي ذكره الشارح رحمه الله تعالى وابحث  
الذي ذكره السيد لكن يرد عليه انه يقتضى ان لا يوجد القصر الحقيق والسائل  
بنى سؤاله بدخوله في غير الحقيق على وجوده كما تقرر صديقه ان قصر نوعا ولدا  
قال السيد الاولى ان يورد هذا السؤال اشتداء شبهة على القصر الحقيق ويمكن  
تقريره بحيث لا يفتح جواب الشارح رحمه الله تعالى ولا بحث المحتشى بل يقال فختار  
ان المراد باخرى اعم من الواحد والاثين والجمع ولا بد من فيه عصر الحقيق لانه  
تخصيص امر بصفة اى اثبات حقيقة له ونقيضه لا يخصيص امر بصفة دون  
سائر الصفات فان هذا انفيده يقتضى انما اذا خصص بصفة بجميع الصفات لا نقولنا  
دون اخرى معناه متجاوزا عن صفة اخرى عقده صاحب والا لا يذكر ولا يبنى  
صفة اخرى مطلقا قد فهم من لفظ تخصيص فيكون معنى دون سائر الصفات

(٩) تخصيص امر بصفة  
مكان سائر الصفات او صفة  
بامر مكان سائر الامور  
نهضة

دون سائر الصفات التي عتقدها مخاطب وهذا مما لا يتبع وعلى هذا قوله لان القصر يقتضي الختلي لا يقتضيه لانصاف جميع الصفات دون البعض لا يقتضيه اعتقاد المخاطب فانه معن ان معنى دون اخرى ذلك وظهوره لم يتعرض له كما قررنا الشارح رحمه الله بقوله متجاوزا عن صفة اخرى واما ذكرنا ظهور ان ماد كره سابقا من هذا التفسير شامل لتحقيقه وعبره محل بحث فتد كروا اما ما قيل من ان معنى دون اخرى ذلك بناء على ان معنى مكان اخرى ذلك كما قررنا في النظر الذي سبأني فليس شئ لان ما قررنا فيما سبى انما هو في القصر العبر الحقيقي (قوله ويمكن ان يحاط بالمعنى ان هذا ليس تفسيرا للقصر العبر الحقيقي لانه عن القصر الحقيقي ادق علم ذلك من قوله وهو نوعان انما المقصود تفرع بيان الاقسام الثلاثة عليه فلا بأس بكونه انهم منه قبل هذا الجواب لا يتم من حيث المصنف رحمه الله لانه لو كان معتقدا لمعوم التبرع لما قال فساهل السكاكي رحمه الله القصر الحقيقي (قوله متجاوزا عن القصور) الذي تساوى بالقيام عند المخاطب من غير رخص (قوله مراد المصنف اه) اي مراد المصنف رحمه الله من قوله مكان آخر معهود واحد الصفتين من حيث الصدق في ضمن واحد معين كما في صورة قصر القلب او في وجههم كما في قصر النعم فلا يرد ما قيل انه لا يمكن ارادة مفهوم احدى الصفتين من حيث هو لانه لا يعتقد المخاطب ولا المتكلم بغيره ولا ما صدق عليه لان ما صدق احدى الصفتين بالامر والاعتقاد مثلا وليس شئ منهما صادقا على لاخرى فلا يصح قوله في الجواب هي صادقة على الصفة المذكورة (قوله ما يريد لا قائم) على فرض كونه له قصر الافراد بناء على عدم اشتراط عدم التساوي فيه او فرض عدم تساوي بين القيام والنعوذ والتشمل المذكور في كلامه المتحالي نقله اشارح رحمه الله في امره والامر هي (قوله قلب بعد ر ك الله الخ) حاصله انه ما كان في قصر الصفتين تساوي الصفتين بحث بخور كل واحدة منهما بل الاخرى فيه يخص من صفة دون اخرى نظرا الى تساويهما عدم المخاطب وتخصص امر بصفة مكان اخرى نظرا الى تخوير المصنف كل واحد منهما بل الاخر فادخله في حدهم دون الاخر تحكما (قوله انه يقتصر الى هذه التكاليف) بخلاف كلام صاحب الفتوح فانه جعل مكان اخرى على مكان اخرى ثانيا عند المخاطب كما هو سائر فلا يكون قصر الصفتين داخلية (قوله عدم تساوي الوصفين) لا بد من فهم حدهما على في الاخر كالمصحة والثانية ولا ملو ماله لو ما يخصص في معنى تخصونه كالتعود والقيام او كان كذلك لم يتصور اعتقاد المخاطب احتمالهم لان التمام حتم في الاثبات يدهي

اجبى البداهيات كما قرر في محله فلا يتحقق قصر الافراد لا يقتضيه على اعتقاد الشركة  
 ومن هذاتين تخصيص هذا الشرط بقصر الوصف على الصفة اذ لا يتصور  
 اتساق في الموصوفات فلا حاجة الى الاشتراط فلا يرد ان صحة اعتقاد المضاط  
 للاجتماع لا يتوقف على عدم اتساق في حوار ان يعتقد خلاف موقع والاعتقاد  
 المطابق للواقع ليس بالارم في القصر (قوله ليكون انتفاء ح) اي يكون انتفاء  
 المتكلم احدي الصفتين مشعرا بانتفاء غيرها وهي الصفة التي تنفيه ويكون القصر  
 قصر قلب يقين بخلاف ما اذا لم يكن احدهما تعبيرا بالآخر فان المضاط يجوز  
 اجتماعهما في رأي محقق ان يكون قصر افراد ويحتاج في كونه قصر  
 قلب الى امر خارج يعرف به ان المضاط يعقد العكس فانه مع نظر اشرح  
 رحمه الله تعالى اما الاول فلان انتفاء طريق القصر لا يدل على انتفاء العبر  
 مطلقا لا على غير معين وفي صورة التصريح بما هو ثبوت احدهما وانتفاء العبر  
 المعين ولا سهم معناه قلب لا اعتقاد المضاط لان اذا كان احدهما تعبيرا بالآخر كما في  
 ريد قائم لا قاعد حتى لو قيل ريد قائم لا شاعر يجوز ان يكون في الاجتماع واما  
 الثاني فلان قولنا ما زيد الاشعرا ان يكون قصر قلبا اذ هم ان المضاط يعتقدانه  
 كانت لا شاعر من خارج وفي ههنا يحتمل الافراد واعتد خبر قائم من المواهب  
 (قوله ان ما له لفظ الا ح) يعني قوله ان يكون انتفاء مشعرا انتفاء غيرهما  
 قال الطاهر المناسق الى انهم ان يثبت عليه فيحقق قصر القلب وثوبهم كونه  
 شرط الحس ان يثبت على التعليل اذ كور فيحس قصر القلب للاشعار  
 المدكور ولادليل على كونه شرط الحس (قوله هي ثبوت معناه المتكلم ح)  
 وهو نفس اتساق في الاعتقاد فيكون الاشترط المدكور صانع بخلاف اعتقاد  
 الشر كونه ليس نفس عدم اتساق في الاعتقاد بل يثبت عليه فلا يكون اشتراط  
 عدم اتساق في الاعتقاد في قصر الافراد صانع بل نصريحي بما هم صمما (قوله  
 واما عدم ان) متعلق بقوله ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط (قوله  
 فكل مادة تصلح مثلا ح) يعني ان العموم يحسب التحقق باعتبار الصلاحية  
 لا بحسب الصدق والتحقق بالقليل (قوله من غير عكس الح) اي ان يصلح للتعيين  
 مالا يصلح له الافراد وهو القليل ويرى بصريحه لا يجمع بحيث هي لا ارادة حاصل  
 ان عموم التعيين بحسب التحقق انما هو بالنسبة الى كل واحد منهما على التعيين  
 لا بالنسبة الى كلا القصرين معا ولا بالنسبة الى احدهما لا على تعين (قوله وما  
 اشبه ذلك) كتعريف المسند اليه (قوله فكاهم حصو) يعني ان الاقتصار على



ذكر الأربعة أمالان قصر الاصطلاحى ما يكون بهذه الطرق الأربعة وإن كان  
بالمعنى القوي شاملاً يكون بصير الفصل وتعريف المسند وبتحفظ انحصار  
(قوله ويمكن أن يحسن الخ) يعنى أن القصر بصير الفصل وتعريف المسند أيضاً  
داخل في القصر الاصطلاحى بل يكون عبارة عن التخصيص بأحد الطرق الستة  
ولم يذكرهما ههنا لاختصاصهما بالمسند اليه والمسند وتقدم ذكرهما وعلى  
الوجهين التخصيص لمصل صريح اللفظ ليس داخل في القصر الاصطلاحى  
(قوله بل شامراً) بالرفع في الرضى وإذا عطفت عليه أى على خبر ما سواء كان  
منصوباً أو مجروراً به، بموجب ذلك إذا عطفت عليه بل ولكن قال رفع واحب  
ولذلك لوالة العمل وهو الذى وقد ذكرنا وجد الرفع في باب الاستثناء فلا نعیده  
وقال عبد الله هو خبر متبداً بخبر أى مازيد نعمان لكن هو قاعدة انتهى ووجه  
الرفع الحمل على الحمل و كان مسمى الجملة ولا يبقى الحمل مع العامل المعبر لكن  
اعتبر ههنا للصورة لا لوجوده سواء ولا كون ما ضعيف العمل قد عرفناه  
قد حذاه بعض المصرين (قوله وفيه اشارة الخ) حيث أقصر عليهما في محل  
بى طريق اعطى ثم بل ليس بقصر على مذهب الجمهور لأن المتبوع عندهم  
في حكم المكوث عند التمازج من يقول انه لى الحكم عن المتبوع واثابه للتابع  
وقدم في بحث اعطى (قوله وقد اشرنا الخ) قد صرح في بحث العطف بأنه  
يقال ما جاء في زيد لكن عمرو لم اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وكذا في الاصحاح  
والفتاح وأورد هناك ان مذهب النجاة انه يقال لمن اعتقد ان المحيى مشف صهي  
جميعاً لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وكلام الفتح انه لقصر القلب وكلام  
النجاة انه لقصر الاور (قوله معتقد العكس) مثلاً كفى قصر القلب او مجرور الى  
كفى قصر التعيين ثم اعمد الكلام سى يشتمل على القصر فيه حكم واحد متضمن  
للاثبات القصدى والنفي ونسعى والعرض مبرداً اعتقد المحاطب الشريعة او العكس  
او التردد وليس المقصود منه اداة حكمين فلا قيل ان ههنا بحثاً شريفاً وهو ان  
في قصر الافراد احد الحكمين معنوم للعطف فلابد ان في القادة اذ ليس العرض  
ههنا اداة لارم الحكم والاحري بكرة المحطت وقد اتى اليه من غير تأكيد  
وفي قصر القلب الفاء كلا الحكمين الى المكر من غير تأكيد وهم على ان كون القصر  
تأكيد اعلى تأكيد يضع هذا الوجه (قوله لطلان عمل ما يقدمه الخ) أى على  
تقدير ان يكون ما يعنى ليس واما اذا كان الر كيب من القسم الثانى من المبدأ فرفع  
احد الاسمين لكونه مستنداً ولثنى بوجه فاعلا ساداً مسنداً آخر وماتوهم انه حيث

لا يصح عملها في المعطوف لعدم بقاء اعتماد الصفة على حرف التي فليس بشئ  
 لان عملها في المعطوف ليس بتقدير الصفة بل الصيغة المعتمدة على حرف التي عاملة  
 في المعطوف عليه اصاله وفي المعطوف معنا ( قوله وقد اجمع نحاة الخ ) اي اكثرهم  
 فان البعض لا يقولون بطلان العمل مع التقديم كما في نرضى ( قوله اصله العمل  
 الخ ) يعني ان اصل ما للعمل وحب العمل يمنع التقديم بصفه في العمل فكذا حالها  
 عند عدم العمل وهذا عند المحررين واما نقصد موافقة لغة العامة وهذا عند  
 الكوفيين فان عدمه ماضر عاملة الا انه لا يجوز تقديم الخبر عليها لتضيق هذه اللغة  
 موافقة لغة العامة اعني المحازية ( قوله ومنها الروايع ) في شرح النسخ الشريفي  
 اي اسق مادواته كليس وماوان وغيرها من كلمات التي والاستثناء لا او احدي  
 اخواتها واما الاستثناء من الاثبات كقولك جاء القوم الازيد فيعده من طرق القصر  
 فتأمل وكتب في حواشي عمل الشر في ذلك هو المستثنى اذا كان محررا للمستثنى  
 منه كما في افرغ من النبي نحو ما جاني الازيد وكما في نزل اليه افرغ المذكور  
 اذا صرح فيه بلفظ كافي نحو ما جاني احد الازيد حس ان يعتبر فيه اعتقاد المحاط  
 للشركة او العكس او ترده في ذلك الحرث وما يفيده من الجزئيات الاخر واما اذا كان  
 المستثنى جزءا من المستثنى منه كما في قولك جاءني اعموم الازيد او ما جاني اعموم الازيد  
 وقوله قرأت اليوم كذا فلا يحس فيه ذلك الاشارة كما شهد به ادوق السليم  
 وحاصله ان اسق والاستثناء في افرغ وما في حكمه طريق القصر كما يدل عليه  
 بيان السكاكي رحمه الله تعالى لافادته القصر لان المستثنى به حرث المستثنى منه  
 والجزئيات تكون مخالفة في الاحكام فينبور فيه لاعتبارات الثلاثة من الشركة  
 والعكس والتردد بخلاف ما اذا كان المستثنى جزءا من مستثنى منه كما في لصور الثلث  
 التي ذكرها فان الاحراء فلتاها لفت في الاحكام لا ينبور لاعتبارات اثنان فيه  
 والتحقيق ان القصر مخصص بالنفي والاستثناء المخرج وما في حكمه يمكن ان يكون المستثنى  
 جزئيا لمستثنى منه لانه حينئذ يكون المقصود به الاستثناء من مستثنى وانما  
 ذكر اسق ما كيدا لاثباته فيكون حكما واحدا منصبا للاثبات القصدي والتي  
 التبعي بخلاف ما سواهما فان الحكم في المستثنى منه مقصود اصاله وكذا الحكم  
 على خلافه في المستثنى سواء قلنا انه ثابت بالعبارة كما هو مذهبنا في اشارة  
 كما هو مذهب الخنفة فكلا الحكمين من لاثبات ونفي مقصودان بل افادة ثبات  
 بهس الاصطلاح الثالث ولاشارة ايضا ثابت بسنن فاذا كان الحكم مقصودين  
 من الكلام لا يكون مقيدا للقصر لانه حكم واحد وهو تخصيص شئ بشئ بنقض

الاستقصاء و سمي اتبعي قال الشارح رحمه الله تعالى في التلويح في بحث  
الاستثناء من مثل ما حكي، لا يريد ويريد لا قائم موقوف لاثبات محكي يريد وقيامه  
بما هو ووجهه وكده حتى قالوا به تكيد على تكيد واما ما قبل ان الاستثناء من الايجاب  
تصحح الحكم الايجابى فهو بمرله تفيد طرف الحكم فكما ان جاءى الرجال  
العدد ليس اقصر انما جاءى في الرجال لا الجهال ليس اقصر بخلاف الاستثناء  
من نبي نحو ما حكي لا يريد ان المقصود منه قصر الحكم على ريد لا تحصيل  
الحكم والاقبل حكي ريد منه به بخلاف لما تقرر من اهل العربية ان الاستثناء  
من الذى استت وبعكس وان مدكره لا يحكى في نحو ما جاءى في القوم لا يريد  
فان الاستثناء فيه ايجاب صحيح الحكم المكي ( قوله وفي هذا الكلام الخ )  
اى في ابراء لفظ التخصيص وسنه ل معنى ما ولدك قال ههنا وفي هذا الكلام  
وفى ما ساقى واش ريد التخصيص ادلوقيل لكونه معنى ما او لتخصيص ما لم يحصل  
الاشارة المذكورة ههنا قاله السبكي اى ان ذكر التخصيص اشارة الى ذلك  
تفصيل فلا يمكن من اقسامين ( قوله بل لم يبق للكلام معنى اصلا ) وان قدر  
اشروا عند اى ان ريدى حرمه الله تعالى الميتة ثاب على ان يكون الميتة بدلا  
من صير المصوب ومعه وان عني لا المقصود بال حرمه الميتة لا خصوصه واثبوت  
( قوله ان نحو المعلنون ريد الخ ) سواء كان كلام موصولا او حرف تعريف واعد ذكر  
ريد منطق وان ذكر مقصود بالاستثناء لان متة معروفة بلام الحذف ويعيد  
قصر الميتة على الحرم يصح كقوله منطق ( قوله الا على التأويل انما حرم الله  
شيء هو الميتة ) فيه ان هذا التأويل يقتضى ان لا يكون الحرم الاول الذى هو مناط  
الحكم المذكور فى الجملة التى دخل عليها اعلان اية حيث حرم متدا محذوف وهو  
خلاف الاستعمال ( قوله ما فى قصر الموصوف الخ ) يعلم من ان التفصيل الذى ذكره  
ان مرادى حكم بمعنى محكوم به و مسة الحكمية دلالة على ثبوت المحكوم به  
او ثبوت المسة ووقوعه ولا يحكى انه لا يحكى ههنا كان الحرم الاخير فى جملة  
انما غير المسد والمسد اليه نحو ريد قائم فى الدار وما يسمون ريد فى الدار لانها  
است لاثبات الحكم المذكور بعده وبقو الحكم ادى سواء من لاثبات قيد الحكم  
المذكور وبقو قيد سواء فلا بد من تعميم الالاسات والى اى اثبات الحكم وبه نفسه  
او ما شارف به ومع ذلك يرد عليه ان قويم على هذا المعنى انما يبعد  
القصر لا على تصحبه ههنا سواء فلا بد من ضمير عدم القول بالفصل اى لا فائلا بانها  
تفيد القصر وليس ههنا ما لا خلاف التوحيد الذى يقوله بقوله وقد يقدّر فانه داهل

على نصيبه ما والا ويجرى في جميع صورها بلا مزية ويكون نسبة الذكر الى ما بعده  
 بلا تجوز الا انه يحتاج الى حل مبين كونه على الخبر كما يحتاج توجيه الشارح  
 رحمه الله تعالى الى حل نفي ما سواه على المخصوص ( قوله صحة الاتصال الخ )  
 في شرح المفتاح الشريف من قلت اذا اريد حصر الفعل في العامل المصير بطريق  
 التماهل بحيث انفصله اولاً قلت ان ذكر بعد الفعل شيء من متعلقه وجب انفصاله  
 وتأخيره دفعا للالتباس وان لم يدكر احتمال الوجوب طردا لثبات وعدم الوجوب  
 فان يجوز الاتصال نظرا الى المعنى والاتصاف نظرا الى ألفه دلائل فاصل لعطفا  
 ففوله صحة اتصال المصير به اراد به عدم الوجوب وغيره ( قوله ووجوه التعذر  
 محصورة ) وهي التقديم على العامل وحده وكونه معصوم وحرفاً واصمير من فروع  
 والمصل بينهما افترض وكون المسند الى اصمير صفة جارية على صير من هي له  
 ( قوله وفي الأساس الخ ) فعلى هذا الدمار من عهد ( قوله اذا جرى الخ )  
 الجريه نكاه داشت ومن جاء بيان لما والحقى باله عدم جري من شيء وحريره حل  
 ما يستحيل ويقابل به كذا في الفاموس ( قوله فخص المصير واخره ) ساء  
 حل ان التصور عليه في اعمام الخبر الاخير من اجمعه بنى بعده ( قوله لا يجوز  
 ان يقال ألم ) اي لا يجوز به ان اتصال المصير بضرورية لشعر لا لارادة  
 الحصر ( قوله دليل على ان العرض الخ ) اعرف من السند اليه والسند ان كانا  
 معرفين فانهما كانا معا طلبت زعمك كالمطلب ان يحكمه عدمه لا حريته ان يقدم  
 التام اذا كان عليه ويجعل مستقلاً والآخر حرره في فائدته يكون لطاوب الحكم  
 على المتكلم ما يدور في قوله لدافع يكون منصوب حكم على مدافع ما به المتكلم  
 ولا ينبغي عدم حبه ( قوله ولو سلم ) هذا الواحد مصرى والمعنى وظهر بعد يقوم  
 لان اليه علامة الغيبة وما ذكره اولاً نظرا الى اتصال نصير وكونه فاعلا محاربا  
 كاهو حكم في الاستثناء لفرع ( قوله ما من الصفة لواقعة الخ ) اذا اعتقاد  
 على شيء سوى التي وما قيل انه كيف عمل بصفة وانهما عنى في حين العمل  
 في انوار لا تنقص ان يعمى الاقنوم لان من بصفة لاحسن منه به ما فعل ذلك في  
 ولذا عمل في ما قائم الا بواك ( قوله فلا يلزم ان يرد ) من سائفة مرجحة للوضع  
 وليست صحيحة له وكذا لا يلزم انعكاسها ان فرض انحاء تلك السائفة في بعض  
 الصور ( قوله اي تقديم ماحه التحير ) سوء نقي بعد التقديم على حاله نحو ريدا  
 طربت اولا كما في انا كعبت ههنا كذا في شرحه بتدريج وهذا عند السكاكي  
 والمصنف رحمه الله وامامه الشيخين بتقديم ماحه به على السند انما على يهيد

القصر نحو الله بسط لوزق وقسقى تمصيله (قوله أنا كفيت مهمك اح) اذ قدر  
 ان اصله كفيت مهمك واما اذ لم يقدر فهو بعيد التقوى وكذا في ما انعمي اذ قدر  
 ان اصله ما تعمي اني شرح المفتاح الشريفي في بحث تقديم المسداية فان قلت شرط  
 التخصيص عند السكاكي رحمه الله ان يكون المقدم بحيث اذا احرك كان فاعلا معويا  
 وذلك لا يتصور في ما انت عليه من رتبة الصفه بعد اني تستقل مع فاعلها كلاما جاز  
 ان يقبل ما عريز انت على ان يكون انت ثانيا كيدا لست ثم يقدم وتدخل لاء على عزيز بعد  
 تقديم ست ووجهه مستأد في ان ههنا اشكالا وهو انه كيف يحكم بان حق المسند  
 اليه في انا كفيت مهمك حيد دون ان يسمى كلاما مستأد فلهذا تدبر فان السكاكي رحمه  
 الله لا يقول بالقصر في كفيت مهمك مطلقا بل اذ قدر ان اصله كفيت انا مهمك  
 (قوله حكما مشوبا بصوابا وحقا) في حكم واحد صواب من واحد وخطا من واحد  
 فان في قصر الامر د حكم واحد صواب في بعض خطا في بعض وفي قصر القلب  
 العكس صواب في قصر اطلاق لارمله خطا في بعض وفي قصر العين صواب  
 باعتبار اطلاق لارمله واحدا باعتبار تحوير كل منهما على التساوي وليس المراد  
 ان ههنا حكمين احدهما صواب والاخر خطأ حتى يرد ما اوردته السيد من ان  
 التصوير ان كان معني شئت والترزدد وهو ليس بحكم وكما يوصف بالخطا فان  
 ذلك انما يلزم لو اراد الشارح رحمه الله ان التحوير خطأ بل اراد ان الحكم الذي  
 اعتقده المحاط باعتبار لاطلاق صواب وذلك الحكم باعتبار التردد والتحوير  
 خطأ تدبر مرة شرحه للمفتاح صريح في ذكر ما (قوله بالنعوى) في التماس  
 فحوى الكلام معه ومذهبه في شرحه للمفتاح دلالة التقديم على التخصيص  
 بوجه مدلول الكلام وهو هو من اختصاص وحكم اندوق اي القوة المدركة  
 لخواص التراكيب والطاقات اعتبارات العلماء فان التخصيص من غير وضع ذلك  
 وحرم عقل ذلك حتى ان يكن له هذا مع كل قوته الادراكية والتسابق الى  
 المعاني العقلية رعايتا في ذلك وهو قل ان الخاسر ان التقديم في الله احد  
 للاهتمام وما يقبل به فيصير لادب عليه فان قدس سره ههنا التلابة المح دفع  
 لما ينوهم من انه ما كان دلالة لا موضع فيمكن البحث عنهم من وطعة ههنا العلم  
 لانه ما بحث عن خصوصية ومرتبة رائدة على المعاني الوصيفية (قوله بعد تعيد  
 القصر) اي يحرم النفس عند ملاحظة معانيها بذلك (قوله نعم النجاة)  
 اي الشيخ الرضي (قوله لا نبي لي احسن) فعني زيد شاعر لا غير لا غير زيد  
 شاعر اعود الى اني ولا شاعر كذا في شرحه بفتح عا في كلام بعض الساطرين

من ان نحو لا غير طريق آخر لا قصر على هذا فنون وهم (قوله على التثنية فقط)  
 فلا يترك الا في مثل ما يريدنا ضربت وما دلت فانه في تحقيق لقصر الفعل على  
 غير المذكور لا لقصر نفي الفعل على المذكور فاشتت بقصور عبه غير مذكور كذا  
 في شرحه للفتاح (قوله دون امي) وان كان النص على اني متحققا في الاول  
 (قوله لان الحكم مختص بلاور بل) اي احكم بعدم جامعة لشي مختص بلا بالقل  
 من الائمة لا يتجاوز ذلك الحكم ان بل فانه ثبت انه يحى بعد النفي للاثبات او النفي  
 لاختلافهم في معنى مجاهدي زيد بل عمرو ونحو بعد الاثبات للاثبات في نحو جاني  
 زيد بل عمرو ولم يثبت انه لا يكون لاني بعد الاثبات فيعموز ان يكون في مثل قولنا ملزيد  
 الاقام بل قاعد للنفي فلم يثبت الحكم بعدم الجامعة مع ما قيل ان عدم جامعة بل  
 لثاني ظاهر لا متناع يريد الاقام بل قاعد لانه مبني على ان يكون للاثبات (قوله  
 لا رسي بها اولا) سريفة قوله لان تعيد بها النفي فلا بد ما قيل ان وضعها لا تنفي  
 بها ما وحده تنوع لا يقتضي الا ان يكون بعد لا يجب تنوع ولا يقتضي ان  
 لا يكرر النفي في مجاهدي الارب لا عمرو يتحقق في ثالثة تنوع لانه تكرر  
 بقوله لا عمرو (قوله مع وحده تنوع) من كونه محكوما عليه او محكوما له او متعلق  
 من متعلقات الحكم فيمثل قصر الصفة على الموصوف والموصوف على الصفة  
 بلامرية فاقبل ان في احرازه في صر الموصوف معنى انصفة تكلفا وهم (قوله وكانه  
 يمحور الخ) معنى التصوير المذكور ارجاع ضمير غيرها الى جنس لا العطفة (قوله  
 وكان الاحسن الخ) الا انه ترك العطف رجاء الله تعالى لان المناد من غير لالكلمات  
 التي تكون كلمة لأكلة النفي (انه هو مرتمع خ) معنى الارتفاع ارجاع الضمير  
 الى العطفة ان يسه لالي الجنس كفي قولك دأب برجل الكريم ان لا يؤدي غيره  
 اي غير نفسه لا غير جنس الرجل الكريم (قوله واحد بها الخ) في شرحه  
 للكشاف بعد احد قد يكون بمعنى الواحد من المرد وقد يكون اسماس صحيح ان  
 يخاطب مد كرا كان او مؤث واحدا او كثرا وهو لا يجمع في لاثبات الامع كل وقد  
 سبق ذلك في بحث ما رايت احد (قوله لا من جهة ان نفي الخ) فلا بد  
 انه لا يصح نظيرا لما سبق لان الذي لا ليس مع فيها بخلاف ما سبق (قوله  
 في نفسه) فيه ذلك لانه لا بد من اختصاص بوصف بحسب المقام يصح  
 القصر (قوله لعدم الفائدة الخ) يعني ان الوصف اذا كان مختصا بالظر الى نفسه  
 يتبسه المحاطب للاختصاص بادق تنبيه على ذلك فيكفي كلمة انما ملائمة  
 في جمع لامعة والقصد الى زياده التخصيص لا يجب الحكم ابدى يحتمل

عدم الاختصاص فيصر المحط على انكاره (قوله نحو انما يستجيب الدين الخ)  
 بل التي على الله تعالى عليه وسلم لثبوت حرصه على ايمان الكفار منزلة من يعتقد  
 الاستجابة من لا يسمع (قوله ويعقل فيه) اشارة الى ان المراد بالصالح في الآية  
 ما يكون مقروءا بالعقل (قوله صعب من بما) لان دلالة التقديم خفية لكونه بالقوى  
 لا يفهمها الا صاحب ادق فكر بعد التحقيق قوية لكونها عقلية فلذلك يسبب  
 الحصر الى التقديم اما اجتماع مع انما نحو انما ينبغي . وعندك حال كل دلالة عقلية  
 خفية مع دلالة وصيغة فلان دفع من قول الشارح رحمه الله تعالى نعم ان التقديم  
 اقوى وببر قوله دلالة التقديم صعب على من شرح المصاح (قوله لان الكلام  
 الى آخره) وما يجب به من استيعاب عم بعد ما حصص الكلام اولاملا العاطفة  
 ولذا وضع المظهر موضع مصر حيث قل ثم ان في ولم يقل انه فليس شيء لان  
 محيى النفي ليس محصاة سوى في والاشتراك في الله تعالى (ماتت جميع من في الصور  
 ان است الاسير) وهذه قوله في محيى في حيدر (قوله وهذه اشكال) بين الاشكال  
 فيه لانه يجوز ان يكون تعاريف في قوله المجهول دون النفي والاشتراك فيكون النفي  
 والاستثناء غالبا في الذكر وانما يستعمل في معلوم من مرة المجهول كما هو استعمال  
 انما في مجهول منزل منزلة المعلوم وانما في المجهول منزلة المعلوم فاستعمل المجهول  
 في مرة المجهول الادعاء كما ان ما في منزل المعلوم مرة المجهول في النفي  
 والاستثناء يبين المجهول الادعاء منزلة المجهول الحقيقي ولا ينبغي اضافة هذين  
 التبريرين ودفعهما بهن وبه ان اعتبار المنزل في كل ما ورد ان بعد غاية الدعم  
 ان هذا بما انصرح به احد من ثمة ليس من انما عليه فجمع على انما لبيان ان  
 المجهول منزلة المعلوم منزلة من المجهول الحقيقي مرة المجهول الادعاء كيف  
 ويلمح ان يكون شيء واحد معلوم ادعاء ومجهول ادعاء (قوله انما مفسور على  
 الرسالة اخ) قال في شرح انكشف صرح به صاحب المفاتيح انه قصر افراد  
 استخراج الكلام لاصلي مقتضى الظاهر ثم لا الاستعانة بهم هلاكه منزلة استدعائهم  
 بانه وانكارهم حتى كانوا انقادوا به وصديق الرسالة والنبي عن الملائكة  
 فقصر على الرسالة هي انتم له وبه بعد من جهة عدم اعتبار الوصف اعني  
 (قد خلت من قبل الرسل) حتى كانوا مبرمجين وصف من ابتداء كلام لسان الله ليس  
 متبريا عن الملائكة كسائر الرسل اذ على اعتبار الوصف لا يكون القصر الا قصر  
 قلب لانهم لما قبلوا حتى اعقبهم فكانهم اعتقدوا انه رسول لا كسائر الرسل  
 في انه يخلو كما حيوي ويحب اشك بديه بعد كما يحب التمسك بدينهم بعد فرد

عليهم بانه ليس الرسول كسائر الرسل بخوفا حيا ويحب التمسك بدينه  
 كما يحب التمسك بدينهم وهذا صريح كلام المصنف رح مني وفيه بحث اما ولا  
 فلان قوله تعالى ( قد جئتكم من قبله ) ليس نص في كونه وصفا حتى يكون  
 في توحيه الفتحاح بعد من جهة عدم اخبار الوصف بخوان كونه جنة مستأهنة  
 معللة كما ذكره بن الاظهر في المحل الاستقلال واما قائل فلان الظاهر عدم اعتبار  
 الوصف لما سيجي ان المقصور عليه يجب ان يحرى لا يتناء واذا اعتبر الوصف  
 يكون المقصور عليه هو الوصف واما لا فلان عدم اعتبار الوصف انما يكون  
 اعيانا اذا كان الوصف لا ينفك عنه حيث لا يكون محط الفائدة هو لقيده واما اذا كان  
 لتعليل فلا حجة فادولما لم يعتبر الوصف في بقصر في قوله تعالى ( انتم الاشر  
 مثلا ) ومن هذا ظهر عدم صحة قوله ادعى اعتبار الوصف لا يكون الا قصر  
 قلب فانه على اعتبار الوصف بتعليل يكون قصر افراد وامارات فلان بقلوبهم  
 كان للرعب لا يستعظمهم هلاكه من مافي كشافهم من خيموا على الرسول  
 صلى الله تعالى عليه وسلم سألهم عن نسب الاغلاب ثم وارعت قلوبهم رسول الله  
 لما سمعوا ظهر لسوء فلا يكون الاغلاب من لا يحتد بهم وهو الله لا كذا  
 الروس في اخلوا والتمسك فيه كيف والله ارتدد ولم يرتدد احد من اصحابه رضي الله  
 عنهم في ووجه احد على مافي الكشاف وان راد الله بنسب الاغلاب مرة  
 من اعتماد ذلك كإيدل عليه انظر في ان الاغلاب المدكور ليس من مرات  
 ذلك لا اعتقاد وان تزيل التفسير على الله هم مرة من له ذلك لا اعتقاد احتراء  
 على الصحابة رضي الله عنهم وحق ان عبارة الكشاف لا تعرض فيها بالقصر  
 اصلا وانما هي مجرد بيان معنى الآية وان معنى الله على ما مرة بقصر  
 القلب باعتبار الوصف بل قال لشارح رحمه الله تعالى انه صريح كلامه في قال  
 قدس سره فالمنشأ في تربية الخلق في هذا الفرق وهو لا منشأ في تزيين  
 مصبه بخلافه من التكامل اما عليه لمعنا في ان في بعض في الواقع  
 وهما غير مطابق وفيه ان محالهم انهم لا يسمعون حذو منشأ بقصر مصبه  
 سواء كان من على الحقيقة او عن التزيين واما منشأ التزيين فهو يكون حال  
 المحجب فقد يكون مع حال التكامل ثم المحجب في قوله تعالى ان الله في هذا  
 الكلام وهذه بحث شريف وهو ان محضه تزيين من معنى اصهر ويكون  
 الكلام من قبل الكسبية فيكون ( وانتم الاشر ) كذا في انتم الاخير  
 ورسول لا يستلزام البشرية في الرسالة قد ذكر بشرية ورسول في رسالة في الكلام



قصر قلب من غير تزييل وفيه ان التنصر لابد ان يشتمل على حكيم وليس هناك الاحكام واحداثات الرسالة عند اهل طب وصية - عند المتكلم فلا يكون في قوله ان انتم الاغنياء رسل قصر دلا معى يصح حقيقيا وليس هناك وصف يكون القصر صحيحا بالنسبة له ( قوله مع اصرار المخاطبين ) قاصر الرسل عليهم السلام على دعوى الرسالة بمنزلة لا صرر على انكار البشرية عند الكفار ولذلك جعلوهم منكري البشرية وحاطبوهم بما خاطبوههم ( قوله من باب المجازاة الخصم ) اى اجرى معه في الطريق ومثله ان يزيد اوراق صا حث فتشبه في الطريق المستقيم حتى اذا وصلت الى منزلة رافقه ورافقه في لام في ليثر متعلق بالمجازاة وحيث يراى طرف ليثر ( قوله ولكن ذلك لا يمنع من ) كمال عليه منعه من قوله تعالى ( ولكن الله يمس على من يشاء من عباده ( قوله وهما يصلح ) اى كونهما باب المجازاة يصلح حوا لا لسل الحكم اذ ليس بقصوده فانه من الحكم واللام ( قوله بطريق القصر فيكون معنى وفق كلام الخصم ) فانه قوى في المجازاة ولم يعصم ذلك تسليم القصر بفرقة قوله تعالى ( ولكن الله يمس على من يشاء من عباده ) فاندفع ما قيل انه يلزم ان يكون الحق والاشياء لهوا اذ ليس المراد الا مجرد اثبات البشرية وامامنا في الوحي رفاق الكفاراء وادوا ان الرسول يكون ملكا لا شرافة تزلوا هم في دعوى الرسالة منزلة من يدعى الملكية ويكر البشرية ( فقالوا ان انتم الاشر مثلنا ) تقول الرسل ( نحن الاشر مثلكم ) ليس فيه تسليم انفسه الرسالة بل تسليم انشاء الملكية فيكون من باب مجازاة واداهم بقوله ( ولكن الله يمكن على من يشاء من عباده ) اويش ان انقصر بغيره بوصفنا معنى مثلنا فقول الكفار ( ان انتم الاشر مثلنا ) مصداقكم لا تخدرون البشرية الى اعتبار يستهون به النبوة فاجاب الرسل بتسليم عصره صكور ومعوا ان يكون النبوة بالاستقنى والامتنان بل هي سنة من الله تعالى وتوحيده التوحيد قوله تعالى ( فأتوا بسطان من ) فانه يدل على انهم لا يكونون رسلا ثم تشرع في التوحيد الاول ان المقولة الواقعة بين الرسل والكفار في سورة من قوله تعالى ( فقالوا انا ابيكم من سلون قالوا ما سمعنا الاشر مندوم بل لرحمن من شئ ان انتم لا تمدون ) الى قوله ( وما عنيك الا سلاخ ليس ) يدل على ان الرسل قالوا يدعون الرسالة والكفار ينفونها باثبات البشرية وغير التوحيد الذي اردوهى الكفار المماثلة انما هو في البشرية ولوارها لا في جميع نصفات فانقصر على الذلة قصر على البشرية فانقصوا عليه البشرية ودعوى الرسالة وكر لوصف لتعليق البشرية كانه

قيل ان اسم الاشر لا يسميكم ثم قالوا في صفات البشر واما قولهم ( فأتونا بسلطان  
 مبین ) فعلى تقدير التسليم ان سلطانكم رسل فأتونا بما نقتضيه منكم فان ما اتيتكم  
 به ليس بمبین مدعواكم ( قوله اوفى ) لانه على هذا التقدير لا يدخل لقوله لا التسليم  
 انتفاء الرسالة في جواب الشهادة ، فكيف ان يقول به من باب المعجزة والتقرير السابق  
 موافق له باعتبار هذا القول ايضا فهو موافق لموقفه له بعدم تعدد دون التقرير  
 الثاني فانه موافق له باعتبار بعضه ، قال قدس سره كان معناه اخ ع اقول لم لا يجوز  
 ان يكون معناه لا ينسبى منكم قطعكم بكونكم صادقين في نفس الامر عدالته ، من لانه  
 لا يروح ذلك منكم عدلهم قبل الاثبات وليس من شأن العاقل ان يقول كلاما لا يروح  
 عدل السامع بل غاية امركم ان تكونوا متزدين بين كونكم صادقين في نفس الامر  
 وكاذبين لانه الراجح عند السامع كما هو ظاهر حال مدعى فان لم ينج منه قبل الاثبات  
 تردده من صدقه وكذبه في نفس الامر لا حرمه ، صدق وحشد لا جبار على صحة  
 التشبيه ويكون الطرف اصى عدله معلما بانتم كما هو ظاهر نيم قوله لا يجاورونه  
 الى حق كما يدعونه بنوعه بمض السوء فانه صريح في قصر القلب الا ان يراد الى  
 احتمال حق ويرد هذا على التوجيه المذكور برأيي ذكره السيد ايضا ع قال  
 قدس سره ادلائل ثبته ع ان نفس الدعوى لا تنصب بانفس بل الى شخص دون  
 شخص انما يختلف صدقها وكذبها وصحتها وفسادها ع قال قدس سره ما ذكره  
 بعضهم الخ ع كما ان العصر كما يكون ، خطر الى حد محاص من الحركة والتردد  
 والقلب في نفس الامر كذلك يكون بالخطر في حاله في عقائد المتكلم بان يعتقد المتكلم  
 ان المخاطب معتقد للاشركه او الردد او القسوت ومنه ان كان حابه في نفس الامر ذلك  
 بل قول ، انقصر من المتكلم انما يكون بحسب اعتقاده حال مخاطب الا انه قد يكون  
 اعتقاده حال مخاطب مطابقا لواقع وهو لا يكون ، انما يتكلم لا يورد الكلام الاعلى  
 بحسب اعتقاده ع قال قدس سره بحسب المعنى ع انما قال ذلك لان المصدر  
 لا يعمل فيما قبله سيما اذا كان مصدرا به ، قال قدس سره بحسب لظاهر عبارته \*  
 لاحتياجه الى تعلق الطرف اصى صدقه ، بحسب المعنى بخلاف التوجيه  
 الاول فانه لا مخالفة فيه وسيفه التحضير باعتدال عرض القرب فيما ذكره الشارح  
 رحمه الله لكونه فاسدا عند السيد كما مر ( قوله ان ترفقه ) ما بالقافين من لرقه صد  
 الغلظة في الصحاح الرقى صد العليط والتجبي يقال برق الشيء ارتقه ورققه والتعديبة  
 بعلى تصحين ، معنى الاشفاق كما اشار اليه لشارح رحمه الله وحيد بقرا رقيقا ايضا

باللهوين وانما رقيق لقلب وانما رقيق من الرقيق بمعنى اللطيف وحسن  
 الصنع يقال رقيق به وعينه ونا الاصل او المصير للخصم والتعريف فيقر ارفيقا  
 بالفاء والقاف ( قوله والآخر ) جاء على ما ذكرنا من انما يعني بحر من شانه  
 ان لا يجبهه بحاطب ولا يكره حتى ان انكاره يرون مادي تنبه لانه لا يصير عليه ان  
 يكون هذا المثال من تزيين معاليم بالاحوة مربة الجاهل بها وانما قال والاولى لانه  
 يجوز ان يكون على مقتضى ظاهر من غير تنزيل لان المقصود ترفيق المصائب لا افادة  
 الحكم فكونه معلوما له لا يصير المقصود لتبليغ في الترفيق لانه يفيد تأكيد على  
 تأكيد ( قوله وتعرض اخر ) اي تعرض هذا الخبر لتبليغ المقصود الافاد عليهم وتوسيط  
 صير الفصل المؤكد لذلك لو د تعرضهم للتوسيع بالافساد فانهم لما قصروا انفسهم  
 على الاصلاح قصدوا به التعريض بان من يخالف شانه الاضداد وهم المأمون فردد عليهم  
 مقصر الافاد عليهم ولا يخفى ان التعريض والتوسيع المذكورين بهما ان رد المصنوع  
 الصريح اقولهم بصل لا يصير حسن المقصود عليهم لمدد مسادهم وعدم الاعتداد  
 بمسادهم ساقى انفسهم في سجاله المخلص من غير حاجة الى ان تعرضوا لخصم  
 المسد اليه على نفسه ووجهه في الاتخذ كافي او تثبتهم المخلص واصل انوكيده  
 ( قوله ومرة اخرى على العطف ) دو . تقدموا في الاستثناء على ما عزم فظاهر  
 وانما على اي والاستثناء فلان حكم اي موقوف على الاستثناء وذيوم بدونه فيعقل  
 حكما مع وان كان في نفسه ساقى مقدما على الاستثناء ( قوله ادلا بهب الخ )  
 ولان المقصر حكم جلي يصير الحكمين لخصم من انما يستناد من حاق العبرة وفي  
 التعريض لارم مفهوما ( قوله واحد من موافقه التعريض ) لان افادة الحكم لا يهم  
 انكواه معلوما او من شانه غير بخلاف العرف الا ان الحكم فيهم لكون المصعب  
 جازلا به مصرا على انكاره ( قوله تعرضت انكار الخ ) ففهم تعرض بدم  
 الكفار منهم كانه ثم يترتب منه تعرض الى عيه السلام بانه لكمال حرصه على  
 ايمان قومه يتوقع التذكر من يثم ( قوله اذا استقرت ) اي مواقع التما وجدت  
 اي اقوى اوقات وجوده واشده تنبها ماقلب من اوقات رؤيته وقت لا يراى  
 بالكلام معناه فاجلة اعنى نوى وحره . اذا كان الخ مفعول ثان لو حدثت ( قوله  
 لا يراى بالكلام معناه نفس ) او لا يكون المقصود بالذات معناه من ليتوسل به  
 الى ما يدره نوع لزوم ( قوله سوى المفعول به ) فانه لا يمتنع بعد الا لا يقال لا تنش  
 الاوريدا واصل ذلك لان معناه لا كما هو المقصود من حيث المعنى عما قبله مخالفة له بما

وإنما فالامودن من حيث المعنى نوع من لا يفسد وكذا لو او فاستجيب عمل  
 الفعل مع حرفين مؤنثين لا يفسد وإن لم يجمع من النوع بعد الاعطاف السابق  
 فلا يقال ما قام زيد الا وعمر وكأجمع نصه و هو وقوع الواحد بعده في نحو  
 ما جاءني زيد الا وعمره راكب فلم يفسد ظهور عمل عن لفظ فين بعد الواو من هو  
 مقدر كذا في الرضى وهذا ظهر الفرق بينه وبين لا تنس لامع ربه كالأبغى  
 قال قدس سره لا بد ان يعتبر مع ذلك ان لا ينجى بالفعل بداهة الفاعل  
 صفة للمفعول به باعتبار وقوعه عليه وان كان باعتبار لسان صفة للفاعل وكذا  
 في سائر المتعلقات فلا حاجة الى ان كتاب الحسن رضى رتبه يبدو يؤيد ما ذكرنا  
 ما مر في كلامه في بيان احصاء الفصير في الشئين حيث عثر مطلق النسبة فيفيد بكونه  
 على وجه القيام قال قدس سره حتى يرجع صفة لا بد من صفة عن الظاهر  
 اذا صيرب المسند الى ربه صفة له ولا يصير صفة غير مودن عثر تعلقه به فان يقال  
 حتى يرجع ما صدق له وسحق تخصصه في تعريف لدلته قال قدس سره ثم  
 اشبه الشئ الخ وهذا معنى على اعتلاهم في لارادته من انه عارضة عن الميل  
 او صفة ترجح احد طرفي المصدر (قوله وانهم ان تعد بهما نفع) ذهب السكاكي  
 والمصنف رحمه الله تعالى الى حور تقديمهما فيهما بل يكون المقصود في السابقة  
 معهما وان يكون ما دل الالزام بينهما المستثنى وذهب اليه المحدثون وهم اشع  
 ان الحدب الى عدم حوارهما على انه لا يجوز عمل ما قول لا في هذا المستثنى  
 وحق ما ذكره السكاكي رحمه الله تعالى انه واقع وذهب تكلم (قوله وهذا)  
 اي روم الفصير في الفاعل والمفعول (قوله صفة سواء ذهب المستثنى الى صير  
 الدلية ولا (قوله فيهما) ان ثبت من جعل لانه متعدد في خلاف  
 المقصود ٨ فتقدم فيهما انما يجوز على تقدير ان يكون لانه متعدد كذا  
 يلزم خلاف المقصود ويجعل المقصود في البقية مقدما لئلا يلزم قصر الصفة على  
 تمامي ويحتمل ما قبل الاعمال في هذا المستثنى ان يكون يجعل في لانه متعدد المستثنى  
 عامل آخر فيصير ان كذا بين مستثنى لا تقدم على من اخص والمفعول على الآخر  
 لكن عمل ما قبل الاما بعد المستثنى فاصح من اكثر ثمرة فلا يصح مدحهما بحالهما  
 ايضا (قوله قالوا) اي اكثر ثمرة بجله مسانعة توجيه مبرز في فية عمل ما قبل الا  
 فيما بعد المستثنى (قوله اي قامت النواحي) في عتق قوله واعتبار الصمير الخ (اشارة  
 الى دمع ما يقال من انه يجوز ان يكون الفاعل مصر قبل ان ذكر كذا قيل في ضربتي  
 واكرمت ربه وكذا تعصب ان يقال ان فعل صمير عذالي مصدر العمل (قوله

٧ عنوان هذا القول وكذا  
 عنوان القول السابق  
 انما يوجدان في النسخ  
 المكتوبة في الحراف السبد  
 الشريف

٨ هذه الاقوال من نسخة  
 الشارح الطويلة

يصح هذا) أي حقه معهودا للحدود (قوله ما رفع ضرب الامن زيد) تنزيل  
 الفعل منزلة اللازم (قوله في غير هذا مقام) أي في مجرى ما يقصد به القصران (قوله  
 أي السلب في عادة النبي ولاستثناء في آخره) أي المخرج مما تعرضوا في بيان افادته  
 القصران عادة التقديم لا بذكره الا صاحب الدوق و عادة طريق العطف وكذا  
 النبي والاستثناء فكان مستثنى منه مسكوراين و عادة انما يكونه بمعنى ما والاقاب  
 انخفاء الا في الاستثناء المخرج لعدم ذكر مستثنى منه (قوله ففرغ الفعل مع) فالمستثنى  
 المخرج بمعنى المخرج عامه على التحوير او المخرج على الحدف والايصال (قوله  
 لان الاللاخراج اح) فالمراد به على المقدر كلمة لا وكذا على بوجه (قوله ولثلا  
 يلزم اح) يعني لا يفرقه عن تقدير خاص دون خاص فلو لم يقدر العام يلزم التخصيص  
 بلا محصر (قوله ولثلا) أي لاستلزام الاعوم المستثنى منه (قوله بالرفع) واما  
 على تقدير قراءة العصب ما ثبت الضمير لكونه للعقوبة او الاخذة المدلول عليها  
 عاقيل الآية (قوله برفع ما كسهم) واما على قراءة العصب فمضى مسدالى المتأخرين  
 (قوله للظن اني تدهر فقط ملح) فان ظاهر النظم ان الفعل مسدالى ما بعد الا وهو  
 مؤنث واما في الحقيقة فاعملون بمجموع المستثنى منه والمستثنى فاستحقق للاصواب هو  
 المجموع الاله اخرى على اظهر الاول منه لتقدمه في الدكر ثم صار الجزء الثاني  
 محصلة فحسب و اذا جدد ابيز الاول اقيم الجاء في قوله و اخرى اعرايه عليه  
 كذا في الرصى فاف في شرح لفتح اي بالنظر الى ظاهر نفا المستثنى اعني صيغة  
 ومساكنهم والمجموع حيث يندفعه والعلة المسدوا الاعد التخصيص للفعل العام  
 المقدر الذي يعم لكل ويصدق في جميع تصور و هو شئ من الاشياء وتخصيص الجسم  
 او الحيوان او الالهي او غير ذلك بحسب المقام و خصوص المستثنى ايهي و بما قلنا  
 اندفع ما قيل لا مسلم ان ما ثبت في ذكر بالنظر الى ظاهر اللفظ لجواز ان يقدر  
 المستثنى منه في الكل مؤنث كانه قونية والمواضع ولا عصبه لان تقدير مؤنث اعم  
 بملاحظة المستثنى منه واما بالنسبة الى كلمة الا انتمضى للمخرج عنه فليس المقدر  
 الاعمى شئ من الاشياء هو مذكر هو ويرد على تفسيره اللفظ لفظ المستثنى انه يعم  
 استدراكه في الظاهر ادليس بقية مستثنى حقيقه بخلاف ما دفسر بالنظم فان له  
 حقيقة وهو الاسد الى المستثنى منه (قوله وفيه شكل نبح) يمكن الجواب به عن  
 تأنيث الفعل تأنيث الضمير لان تأنيث فعل انما يكون تأنيث تفاعل (قوله والاعكاف  
 يستد اح) فيه ربه مما لا يمكن استداه لا توسط الا واما توسطه فلا لانه انحصر النبي  
 بالا (قوله فيمن قرأ بالياء) واما من قرأ بالياء فاعمل ضمير مستتر فيه راجع الى

الرسول (قوله ولم يجوز الصب) مع ان مقتضى القاعدة جواز الصب لكون  
المستثنى منه مذكورا يعني انما يجوز الصب لان المستثنى منه في حكم غير المذكور  
لعدم جوار اظهره وانصراف العامل نظرا الى الظاهر حيث عراب  
المستثنى منه فعلى هذا التوجيه معنى قوله نظرا الى ما عر ليعلم ان ظاهر اللفظ  
يدل على سقوط المستثنى منه وان حكم في انحنى كائنا بقوله في حده  
اي في كونه حده لان المستثنى منه من جنس مستثنى لا من مشترك له في جنسه  
(قوله بل المراد آخ) وهو ان يكون مع ذلك ما ينافى به الفهم ملاحظة المستثنى  
(قوله واعلم انه قد يقع الخ) يعني ان الاصل ان يقع بعد الاسم وقد يقع بعدها  
الجملة لكن بشرط ان يكون الاستثناء مفرغا وذلك لانه حيث يكون الاستثناء عن  
العمل على قول وعن التوصل به الى العمل على قول فيكون شذوذا فيسهل  
دفعها عن اقتضاها الاسم والاكثر ان يليها الفعل المتعارف لمشايعته الاسم  
كما يدل عليه الامثلة (قوله ما يقع الخ) وذلك اذا كان ما بعده ماصيا مقبلا  
(قوله محمدا عن قد الخ) اي لفظا او تعديرا مع انه لا ينافى شيئا من قسوانها  
قال كثيرا لانه يحى مع قد والواو نحو ما اتته الام قداني و محى مع الواو حفظ  
نحو ما اتته الا وان اتى كل منهما بالنظر الى اصله وهو الحالة ولا يجوز الاقتصار على  
قد لانه ان نظر الى مشابهته الجراء فهو لا ينفرد بكونه متعلقا بالواو بل ينفرد  
الى حالته فليس فيه الواو الذي هو الرابط بطرد في هذا يدل بكونه غير مقترن  
بمضمونه بمضمون عامله وكونه معصلا من مضمونه بالاسم هو رطبه بالواو الذي هو  
اصل في الربط (قوله وذلك) اي وقوع الماصي بدون قد ولو حالا (قوله فاشه  
الشرط والجاء) لان هذا المعنى اي لزوم تعقيب مضمون ما بعد الاية والمعنى  
الشرط والجاء في الاعطاف وانما قل في الاعطاف لانه لا يكون تعقيب هذا نحو ان  
كان هذا اركان هاء احتراق وادا كان مشابها للشرط والجاء بعامل معاملة  
الشرط من التحد عن قد والواو اهدم قصد مقربة مع العامل بل التعقيب فلا  
حاجة الى ما يقرب الماصي الى الحال ولا الى ما يربطه لان الجاء من ربط بالشرط  
بنفسه (قوله وهذا الحال) اي الحال الذي قصد به روم تعقيب ما بعد لالاقبلها  
نما لا يفارق مضمونه مضمون عامله لان التعقيب يدى المقربة هو وقوعه حالا على تأويل  
العرم ليحصل المقاربة (قوله والتقدير الخ) ويهدى تدوير بدفع اشكال مشهور  
من ان ظاهرا الحديث يدل على انه لا يأنس لشرط من الاعو فقط اي بدا الا  
في زمان الاتين من النساء والقصود انه لا يأنس له في زمانه لانه اصله لا يأنس ذلك

الاشكال قصر اليأس على ان يكون يأس في غيره فيكون المقصود  
بالامتنع والى الى اليأس واما ان كان الاستثناء من اعم الاحوال زنى اليأس فمتاخير  
جهة النساء كان اعم من ما ليس من جهة غير جهة النساء كاشا على حال من الاحوال  
الاحال عزمه على الايسر ويغيب ان يأسه من كل جهة سوى جهة النساء متحقق  
حال عزمه على الايسر واما انه هل يحقق اليأس في حال الاتيين بفوض الى  
المقدم وفيما نحن فيه العاهر ضد اليأس لان اتياه من هذه الجهة لازالة اليأس  
ولما قيل النساء حبش الشيطان \* قال قدس سره وقيل فانه صاحب كشف  
الكشاف \* وما ذكره شارح رحمة الله تعالى من جعله حالا مقدره مطرد في جميع  
الامثلة بخلاف ما ذكره صاحب الكشف فانه لا يجري في قولنا ما يتبعه الا انما  
ادلا يصح ان يدل ما تنه حجب الاموصوفا بانه انما فيه \* قال قدس سره صفة  
لطرف محدود \* وفي كشف اوهصدر محدود اي ما ليس يأسا الاموصوفا بانه  
اناهم فيه من ذلك استلزامه تركه لئلا يلا معنى يأسه فيه اي في زمان ذلك اليأس  
فيعود الى صدر الطرف (قوله وفي ان يؤخر المقصور عليه) اي يكون المقصور  
عليه في انما هو الجزء الاخير واما الجزء الاخر ما يكون في حراً بالان عمة  
او عمة لا مدح في آخره فخطا في الوصول المشغل من فيوده مدح حرة  
واحد وكذا الموصوف مع صفة المقصور عنه في قولك انك طامس من اكرمه  
يوم الجمعة اسم لا مبر هو الله على معنى فهو حصول مع صلاته وفي قولك انما هو رجل  
عالم هو الموصوف مع صفة وان يؤخر بقصور عنه دون المقصور لار المقصور  
مقدم بغيره وصد كذا في شرح افصح الشرائع (قوله وهذا ليس كذلك)  
لان لذة معموله فلا صبح \* \* \* مائة الاد كراهه فانه مع ما قبل ان الحكم بان  
انما في \* التركيب ليس بغيره وفي \* \* \* حان ريد لا عمرو المقصر بحكم (قوله لا انشاء  
البحر) انما انما لان \* \* \* \* \* لفظ الانسان وليس في بعض النسخ في صير قديس  
استخدم ام اي لفظ لا انشاء يطلق على هذين المعنيين وليس له إطلاق ثالث  
(قوله كالاخر) فانه يطلق على الكلام الجري وعلى القيد نص عليه في  
التلويح (قوله واراد به \* \* \* \* \* بها المصيرية) اي طلب الشيء على سبيل المصلحة  
وطلب حصول الشيء في \* \* \* \* \* وطلب العبد وطلب الترك  
لانها في الامس مصدر دلي \* في تاج البهق انتهى آردو خواست والاستفهام  
مفهوم كردد خواست والسداد خواندن والامر فرمودن والهي بارردن  
ثم اطلقت على ما يعيد تلك انصافي ولاطلاق لها على ايها المخصوصة

في كلامهم وان ذهب السيد الى ان الالف في الهمزة محصورة وقسمة لا لقائه  
 بالمعنى المصدرى ان الطلب بالمعنى المصدرى وغيره صحيحة لا لانشاء عين طلب في  
 الخارج وان كان معار له في المفهوم مثلاً انشاء اصرت من طلب لاصرت من لم يطلب  
 ولا فعل من المتكلم سوى تلفظ اصرت وكذا غلبت على الاقدام الخمسة  
 لان كل واحد منها طلب محصور وليس يراد منه به مصدرية القاء الكلام  
 المشتق على التثنية والقاء الكلام المشتق على الاستفهام وغير ذلك على ما هو  
 ليست معاني تلك الالف في الالف في كلامه ما يبين في كلامه لشارح رحمه الله تعالى  
 من تفسير كل واحد منها ما طلب المحصور ووجهه موصوفاً للطلب والهمزة  
 والاستفهام وغير ذلك (قوله بقرينة قوله والالف الموصوع له كذا وكذا) فان  
 اللام فيه صلة الموصوع بدين ذكر لما في المحررة بعد بيان الموصوع له حيث قال  
 وقد يتنى بهل وبل وقد يستعمل لعل في كذا في الاستفهام (قوله لظهور ان ليست  
 موصوفة لافادة التثنية) اي لا محل فاعته ويكون انتهى بمعنى حقيق له لان الالف اعم  
 وصح لافادة المعنى الحق في قوله لا الكلام الى حرم (اي ليس موصوفاً لاددته فلا  
 يكون معناه الموصوع له فلا يمكن ان يراد بالانشاء الكلام الذي ليس له صلة خارج  
 لانه لا يمكن حمل انتهى من اقسامه وكذا الاستفهام من الامر والنهي والقول  
 بالاستصدام بان يراد بقوله منها التي الكلام المحصور وتعمير له في قوله والالف  
 الموصوع له التثنية بالمعنى المصدرى وكذا في جميع اقسام التثنية في الاستفهام  
 والامر والنهي والنداء تكلم برده عليه انه يرمي مستند في قسمه الانشاء ان لطلب  
 وغيره وقسمة الطلب الى التثنية والاستفهام وغيرهما من انواع الخمسة ادله بين من  
 احوالها بمعنى الكلام المحصور شيئاً الى احوالها باعتبارها به المصدرية من الالف  
 موصوفة لها وبيان التثنية فيها يجر الى غير ذلك وانه لا حاجة الى لفظ صيغته في  
 قوله ومنها الامر ولا يظهر ان صيغته في كذا في قوله ولا يظهر انه الخ وكذا في  
 قوله ومنها النداء وقد يستعمل صيغته في غير ما (قوله ولا يتوهم الخ) فيه دفع ما قيل  
 من ان قسمة الكلام التثنية الى الخبر والانشاء في قوله نعم يقتضي ان يراد بالانشاء الكلام  
 لانشاء كالخبر (قوله كاعمال المقارنة) اي كما في قوله بقرينة ووجه حرره لك من  
 تحقيق توحيه الشارح رحمه الله يدفع اعتراض السيد والشكوك التي تحير فيها  
 المظنون فان مثلاً كل حال قوله معاني المصدرية على لافده ت يظهر لك بالتدبر  
 بصادق فلا تفصله بمحاولة اللال قال قدس سره الا لا يحمل اللام لعدة الخ



فيه ان وضع ليت لمعه يس عليه القاء الكلام المخصوص \* قال قدس سره واما  
 اذا جعل الخ \* هذا الكلام حتى نكته لا يدع الاشكال عن المثل لان الثاني بمعنى  
 الهيئة العينية المخصوصة ليس فسمها من الانشاء اذ لا يطلق له الا على نفس الكلام  
 الانشائي او نفي كماله ( قوله غير حاصل ) اي في اعتقاد المتكلم فيدخل فيه  
 ما ادخل شيئا حاصل وقت اطلب لعدم غير المتكلم بحصوله ( قوله وقت الطلب )  
 لم يقل وقته لئلا يتوهم كونه فاعل حاصل والصيرير اجبالي المطلوب ( قوله والعرض  
 الخ ) يعني ان هذه المقدمة تهديد للمعاني المتواترة منه \* قال قدس سره قيل ينتقض  
 الخ \* وما قيل انه لا تنقص وان لم نعترا الخبيرة اما مجموع علمي فلان الطالب نفس علم  
 لا المجموع واما بمجرد غير لان المطلوب به حصول امر مطلقا لا في ذهن الطالب هو هم  
 منشاء جعل الطلب هي صيغته وانما هو المعنى المصدري كما عرفت \* قال قدس  
 سره ان كان المطلوب الخ \* يعني ان قيد الخبيرة مراد ما على ما تقرر من اعتبار  
 الحقيقات في تفرقات الامور التي تختلف باختلاف وان لم تذكر فالحق ان كان المطلوب به  
 اي العرض منه لا مدلوله فان مدلول الاستفهام ايضا حصول امر في الخارج وهو  
 تفهم الطالب لشكك من عيه السيد في حوائج شرح الرسالة التفسيرية حصول  
 امر في ذهن الطالب من حيث هو حصول امر في ذهنه اي من حيث هو وجوده على  
 مثالي له لا يرتب عليه لانه ولا حكاية هو الاستفهام مثلا اريد قائم طلب الحصول  
 دسة الغرام الى ربه في ذهن المتكلم ووجودها فيه بوجوده على بصير معلوما وان كان  
 ذلك مستلزما لانصاف ذهن بالعلم تلك البسطة ووجوده فيه بوجوده على كسائر  
 الكيفيات العينية بخلاف علمي فان الامر من منه حصول العلم واتصاف النفس به  
 ووجوده فيه وجود سببه وان كان مستلزما حصول ما يتعلق به وجودا فطلب  
 وهذا المرقى دقيق منه على وجود الشيء في الذهن على نحو اصلي يرتب عليه  
 الا ان كما في الانصاف له حقيقة وهو المطلوب في علمي ووجوده على لا يرتب عليه  
 الا ان كما في تصور استيعافه وهو محسوب في الاستفهام وانه حرر تلك طهر ان مثل  
 اعم ولا علم داخل في الامر لان المطلوب به العلم ما يتعلق به فالتصديق به وجودا امر  
 في الخارج ولا حاجة الى حجة على هو في تعريف الاستفهام فان وجود الشيء في  
 الذهن على نحو دون وجوده في الخارج فقدر فانه من المهمات \* قال قدس سره  
 وقد يجب ان المطلوب الخ \* فيه اننا لانسلم ان المطلوب الفاعل على وجوده التعليم  
 من المتكلم بل المطلوب حصول العلم في ذاته الا انه يجعل التعليم وسيلة اليه \* قال

٤ من المهمات نسخة

قدس سره من حيث انه سبحانه و تعالی لا يخلو حرقى بدل عيبه كله  
 لا الالهية فيكون الله للملاحظة غيره بخلاف اثره قد انصف فيه مداول لفعل  
 فيكون ملحوظا في نفسه قال قدس سره وقد حقق ذلك في وهو ان لزوم  
 قديلا حظ من حيث انه بسببه من اللازم واندرهم وانما يعرف انهما حيث لا يكون  
 لزوم لزوم آخر وقديلا حظ من حيث انه مضمون في نفسه فيعرض له لزوم آخر وقس  
 على ذلك الامكان والوجوب وسائر الامور الاعتبارية حتى يبرهنها التكرار (قوله انصف  
 فعل الملح) اي المطلوب حصول انشاء فعل عن الفاعل من ينصف الفاعل نعم  
 ذلك الفعل ووجوده من استداده وكذا المراد بحصول ثبوت من ينصف لفاعل  
 بثبوت ذلك الفعل وتحقيقه منه وانما المراد بفعل حصوله في روجه لله يوم يقل  
 ان كان المطلوب انشاء الفعل او ثبوت اشارة الى من لمصوب في الامر وانتهى انصاف  
 المتبادل به فلا يرد انه لا معنى لحصول الانتفاء وحصول ثبوت (قوله هو الامر)  
 سواء كان بطريق الاستعلاء او التصريح او التساوي وهذا وجه صسط الانواع  
 الخمسة وان كان غير مختار عند انصف روجه لله شرحه في الامر والامر  
 استدل به (قوله وهو طلب حصول الشيء على سبيل الخمسة) اي ان كان معنى  
 الضبط هي المحبة وانظارها من غير قصد الى وجوده ولما يطلب الفعل فلا يرد  
 الاوامر الدالة على انعاني المحسوسة (قوله ان كان انتمى) الى مكانه الذاتي يجوز  
 ان يكون ممعنا كافي لثبات يعود فان الشك في رة عن زمان اريد ان القوى  
 الدائمة كمر في بحث صبر العلي و عادة الراس من لا تستمر به ان يكون الراس  
 زمان لا قبل ان اراد الامكان الذاتي في دلالة قوله ست لثبات يعود على عدم  
 استمراره بحيث ادلا امتناع في نحو الشك ليس شيء (قوله ولا يصح ترجيح)  
 اي انقلب التخييل بالترجي لان الطمع رتق بالوجوب على سبيل من قدس سره حيث لا  
 لا بد من الترجيح وهم (قوله فكيف يبرهن صرح) بان له دقة في قوله قدس سره  
 وقبل انها حكاية الله لثبوت الاستعداد من وجوده وان ودة الامر مستحيل كانه  
 الرسول على الله تعالى عليه وسلم من دنوى بوقته من على سبيل الحكاية كانه  
 قيل ووا ادهالك قائم او تدهن وقوله ويدور على تقدير ان شاء اي فهم يدهون  
 حيث ولد الم يصب كذا في الكشف قال قدس سره خذ في تزييلهم ح   
 ولا يجوز ان يراد مركبة كل معهما مع لا واما ان معنى في التوزيع لا الحكم على كل  
 واحد منهما (قوله هل كونهما ح) ظاهرا خود انك لا يعبر به خود منه هل لو كان  
 التركيب مع لا ولا فلا يتعدى خود و لا خود منه غير ما هو ولا يجب ان يقال انه

حاجته فغيره ولا حضور هذه الكلمات في حال التقدير (قوله ليس اقامة التمني)  
 لا يمكن كما يريد ان يتم قبل التركيب بل ليصير التمني بالوضع التركيبي معنى حقيقيا  
 بالوضع الذي يتولد منه التقديم والتمتصن فان ايجاز عن الجواز لا يجوز قوله  
 في الماضي التقديم (ي) تقديم اصحاب لان المتكلم انما يحجه لا حل شفقه عليه  
 فلا يزال محجه المتكلم لا يقتضي قدامة المحاط فكيف يتولد من طلب المحبة التقديم  
 وهذا في التخصيص قوله وهذا (اي قوله لتخصيصهما) (قوله حاصل معناه)  
 فان التزام معنى انتهى هو معنى التخصيص قال قدس سره وعلى هذا يظهر الفرق  
 الخ فان معنى في من ولو معنى محاري وفي لعل من مستندات التراكيب وقدر  
 (قوله ومن هذا) اي من دحوب الاشفاق في الترجيح لظهور ان العقل لا يطلب  
 ما يكرهه (قوله ان كانت تلك الصورة وقوع نسبة ح) اي صورة وقوع نسبة  
 بدل عليه قواهم اي ادر - وقوع النسبة الا انه به يحدف لفظ الصورة على اتحاد  
 الغير معلوم فمع قطع النظر عن التزم بالدهن معلوم وباعتبار التزم به علم (قوله  
 بان بينهما نسبة اما لا يجب او النسبة) اي بالوقوع واللاوقوع فان الاحتياج والسلب  
 يطابق عليهما نص عليه في شرح اسرار العصادي (قوله وهذا انما يظهر الخ)  
 اي استدعاء التقديم حصول التصديق بمس افعال ظاهر في تقديم المصوب  
 لان تقدم ما حقه التأخير جيد اختصاص الادراك انما هو عليه حيث يتبين على انه  
 ليس التخصيص كما هو وما تقدم من ارفوع انما هو لا يمتنع لتخصيص اصلا عند  
 السكاكي رحمه الله تعالى فلا يستدعي تقديم حصول التصديق بمس البعض وانما  
 عند اشجع عند الفاعل بعد يأتي التخصيص وقد يأتي التعمير والتعيين مفوض  
 الى اقدم فلا يفتح هل يريد عرفت مثلا (قوله من هذا) اي لعل الدوام عليه  
 المهمة محتمل لطلب التصديق ويختص طلب الصور وتعيين احد المعينين بحسب  
 الفرائض المقتضية كافتراضه رحمه الله عليه فقوله اصريت ريدا ام لا لطلب  
 التصديق وقوله اصريت ريدا كرمته لطلب التصديق او المعنوية كافي افرقت  
 من الكسب الذي كسب كونه (قوله لا يخلو عن تعسف) لانه اذا كان المسؤول هو  
 التصديق لم يكن شيء من الجزئين مسؤولا عنه بخصوصه حتى يبينها لان يقال  
 ان المسؤول عنه هي نسبة وهي مدلول جزم النفس فلا بد ان يلي البعض المهمة (قوله  
 وما يؤيد ذلك) اي كون المسؤول عنه بلي المهمة في قال قدس سره اصلاق الشئ  
 الخ تأييد ما ذكره صاحب من ا - مصدق في حقيقة في صورة طلب التصور هو  
 التصديق (قوله نحو هل قادر يدور عروق قد) وردت في هذا التوهم اختصاص

هل ما فيه لكونها في الاصل بمعنى قد (قوله فيسجد) أي رجل وانه قوله أي هل  
 منسب ريدا صرحت فلا يكون هانئ تقديم حتى يستدعي التصديق بمحصل  
 نفس الفعل (قوله ليكنه يفتح) لفتح احتمال عدم انه يدرك كونه خلاف العاقل  
 (قوله سوى ان العاقل الخ) اذ كون التقديم غير اختصاص من يفتح فيمكن فهمه  
 الا لاجل كونه على خلاف العاقل فيلزم ان يكون كل تقديم غير اختصاص فيكون  
 فذكر قوله وجه الطبيب التثني على سبيل التثني (قوله من ن عتار التقديم إلى آخره  
 يعني ان هل والهمزة انما تدخلان على افعلة الحزبه فلا بد من صحة نفس دخول هل  
 ورجل عرف لا يصح بدون اعتبار التقديم والآخر عدم متحيز لاشد منه سواه ودا  
 اعتبر التقديم والتأخير كان الكلام مهبط لمحصل تصديق نفس الفعل فلا يصح  
 دخول هل عليه بخلاف اهمرة فادها لست الاصور فلا بد في قصد في الحاصل  
 نفس الذعر نسب التقديم هذا اصدار اهل المعاني اياحت عن الخواص والمرايا  
 وما في الرضى من انه صحح ارجل في الدار ورجل في الدار فوق كرم في حيز  
 الاستفهام فكل كلام ظاهرى واعتبار الصفة الباحثين من صحة الاستدلال لا يبرم طابق  
 الاصطلاحين هذا اختلاف الاضراض (قوله وهو معنى المصارع بالاسفل)  
 وليس من الحروف البعيرة لمعنى الفعل لانها في الاصل بمعنى قد وهو لا تعبير  
 فلا بد ما قيل انه لو كان محصيا بحسب توسيع الدال بمصداك لكان الاستفهام  
 معناه ليس كذلك قال الله تعالى (وهي وحدتموه وصدركم حق) (قوله وهو احون)  
 قبل المراد بالاحوة الصداقة بالاحوة المتفرقة واللكان الجملة لاسمية حالا  
 مؤنثة فم يجر دخول الواو عليها كما تقرر في انحواسى وهو موهو فان الحس  
 المؤكدة ما يكون موكدة لمصنوع جملة وهي لا يكون الاسم غير حدث نص عليه  
 في الرضى (قوله بمعنى انه لا يسمى) معنى ارادته انكار توبيع لا انكار تكذيب  
 وسيمى ان الانكار يكون لمسمى (قوله عدم اقربا) هذا معنى على عدم الفرق  
 بين الحال الذي هو قيد للعامل وبين الحال الذي هو لزوم تصدق (قوله فمهمه  
 الخ) لعل مشتق منه انه فهم من الجملة طائفة او بعد في قول التمام الجملة  
 وقعت حل فبدأه مع ان مرادهم الجملة التي وقعت حالا (قوله وهو يادى الخ)  
 لا يبدل على وحب تحريد الجملة الحدية لا على تحريدها من نقيض ما كان (قوله  
 لكون هل الخ) يعنى ان الساء داخله على المقصور كما في قوله وتخصيصها  
 المضارع بالاستقبال داخله على المقصور عليه فقد جمع غير من استعمال  
 التخصيص (قوله من يداختصاص) أي ان شرط الاختصاص لا يقبل الزيادة

والقصص والاعمال من غير ان يلاحظ انهم مطلقا اختصاصا بالفعل (قوله اما اقتضاء  
 البنى الخ) قيل منه بحث لان كونه محصية للمصارع بالاستقبال  
 لا يقتضى من غير اختصاص وان يقتضيه لو كان المحصن مختصا بالمصارع  
 واجاب ان ان لم يرد بغير اختصاص ريادة الارتباط ولا شك انها  
 لما كانت محصية تمصراع بالاستقبال كان لها من غير ارتباط بالفعل من الاسم  
 حيث تخصص الفعل بالاستقبال دون الاسم قال قدس سره يطلب  
 من علوم اخرى مراد العلوم الاخر ما ليس من جنس العربية وسائر العلوم  
 العقلية بل من العلوم العقلية كالكلام والافهام الحكيمية من الالهية والطبيعية  
 وليس يلزم ان يكون ذلك محصيا او مشتملا من كل منها بل يكفي ان يكون مشتملا  
 من احدها ويكون معتقدا به في تحققة مباحثها كلها او بعضها مختصا او مشتركا  
 كذا في شرح مفتاح لشرح رحمه الله تعالى قال قدس سره توحه النبي  
 الى الوصف الذي وصف به في قوله تعالى فان قدس سره بعد ذلك متعلق بقوله متى  
 قلت وحير الاراع متعلق بحوله تولم الى اي تناول النبي المصم والشاعر  
 لا لاوصاف الاخر غير لا تراعى من المحض والمكلم فيها وانما الاراع في كونه شاعرا  
 او محصيا قال قدس سره توحه الى النبي الى ثبوت الوصف الذي له في اي الذي  
 ادعى ثبوت الوصف في ثبوت ان كان له في عاين كان خاصا توحه النبي اليه  
 في ثبوت كذا في اي كما ادعى في اي يتناول النبي ثبوت الوصف الذي له  
 كما رعى في رادعي ثبوت قوله في عومه وان ادعى خاصا تناوله على خصوصه  
 قال قدس سره وانه في ذلك على قوله ولكون هل قال قدس سره  
 ويختل ذلك في اي مصراع دون خاصي واستعمل في موقع الخلل او اعتراض من  
 قوله ولكون هل وسامع من هذه ويردونه استلزم وذلك شارة في ما بينهم  
 من قوله ولكون هل ولاستدانة اي لكون هل متصفا بالصفتين المذكورتين  
 استلزم ذلك الانصاف من غير اختصاص له دون لاهية بالشيء الذي يماثلته  
 اظهر (قوله معاخر) فيه تعريض للسكاكي رحمه الله تعالى بانه تعرض لبيان ماهو  
 ظاهر في الحاجة به ويصر في ان ماهو احيى احدى اقتضاء الثاني لذلك (قوله  
 ان يوجه الى مصدق) في الامور القائمة بالغير وانما يصورها لاشتمالها  
 بهذا المعنى وتقدم ذكره في القصر حيث قال وامراد الصفة المعنوية اي المعنى  
 القائم بالغير (قوله اني هي مدونات الافعال) لان مدلولاتها الاحداث القائمة  
 بالفعل لان لسبب ان احدى طريق اقيم جزء مفهوم الفعل (قوله من حيث

هي متعلق بالصفات) أي من حيث هي صفات ومعنى أن هي والاثبات انما يتوجهان الى  
 الامور القائمة بالغير من حيث انه قائمة بالغير اي قيامه ولظهور هذا الحكم لم تعرض  
 لبيان واذا كان تلك الامور القائمة بالغير مدلولات لافعال كان لشي والاثبات من  
 اختصاص بالافعال بخلاف مدلولات الاسماء فالمتوجهان ان قيامها الذي هو خارج  
 عنها وانما قيد بالحيثية لان الامور القائمة بالغير انما تعتبر من حيث القيام بالغير بل من حيث  
 ذواتها لا يتوجه اليها والاثبات اليها (قوله لا تلي حوات) اي الامور القائمة  
 بنفسها اي بالانكسار قائمة بالغير اني هي مدلولات الاسماء فان مدلولاتها سواء  
 كانت مشتقة او غير مشتقة لا يغير فيها بالغير وان كان معرض لها وانما قيد  
 بالحيثية لان مفهوم واحد قد يكون ذاتا بالنسبة او صفة بالصفة بالنسبة الى ذات  
 كالحركة فانها ذات بالنسبة الى السرعة صفة بالنسبة الى ذي الحركة ولما كان  
 في هذا الحكم خفاً ساء على انه لا يدل على جهة توجعه في واثبات الى مدلولاتها  
 من حيث قيامها بالغير ولم لا يتوجهان اليها من حيث انها ذات بله بقوله لان  
 الذوات ذات اي مانع منه ذات موصوفة بالذاتية لانها ذاتية لذاتها الداتية لها  
 لا قائمة فيه ومنها حروف الواقع فكلام الخ راجع جهة تعالى لا عار عليه  
 الا انه معرض في كلام السكاكي رجه الله تعالى بان لا يصح التقي لم يرد الارتباط  
 ظاهر لاحاحه في بيانه الى الاستدلال الذي ذكره وما ان استدل به لافضله الثاني  
 ذلك قاصر حيث اكتفى بقوله وقد ذهب في قل على ان هي والاثبات  
 لا يتوجهان الى الذوات وانما يتوجهان الى الصفات لا بد من صم ان الصفات  
 مدلولات الافعال والذوات مدلولات الاسماء وصم محله دليلا على عدم احتمال  
 الذوات الاستقلال وبما حرره صهرنا ان شرح رجه الله تعالى لم يعدل  
 عن الطريقة المساوكة في اصحاب لم يصح شبهة لانه موضح كل لا يصح  
 قال قدس سره فانها لا تلي اخ يرد عليه ما يورد على التوجيه الثاني  
 من ان اللازم منه ان لا يمكن فيها معنى حصص متعة وانها لا بمعنى جعلها ثابتة  
 لا بمعنى الحكم بثبوتها فانها صدق واخكم به فانها ممكن وان كان كاداً  
 قال قدس سره في الاعراض وكذا في صلاب راجع هو قال قدس سره  
 فلذا اختار بعضهم وهو الماصل الكاشي حيث قال يمكن ان يحمل مذهب المصنف  
 رجه الله تعالى على مذهب المعتزلة من به يقولون ان الذي هو الممنوع وذوات  
 الممكنات ثابتة في حال الوجود والعدم ولا يمكن حكم بغيره ويمكن ان يحمل على  
 ما يقول الحكماء من ان المهيئات غير محصورة ولا يمكن في المهيئات من حيث انها

ماهيات على معنى انه لا يمكن ان يقال ذهنية ليست بماهية بل لا يمكن الاسباب الوجود  
والصفات الاخر من هيات بقدر الماهيات ليست بموجودات او مظهر كذا وحيد  
لا يمكن ان يراد بقوله ما يريد ان يراد ليس يريد بل يراد ان يراد ليس بموجود او كانت او منجم  
او غير ذلك من اصناف اخرى كلامه ولا يخفى انه لا يرد عليه ما ورد السيد لانه  
قال لا يمكن الحكم بغيره ولا يمكن الحكم بحيا عن نفسها فلا يراد بما زيد ان يراد  
ليس يريد كونه خلاف الواقع من يراد به ان يراد ليس بموجود او منكم او نحو  
ذلك ولا تعرض في كلامه ولا في كلام السكاكي رحمه الله تعالى ههنا الحكم باثبات  
الذوات ادلا حادثة في تحقق القصر اليه وان كان في الواقع الحكم ماثباتها انصا  
غير يمكن لان الحكم ثلاث والى يقتضى امرين ولا تغاير بين الذات وبمعنى نعم  
يرد على بانه لا يمكن في قصر المتعدي نحو ما شريك الذي لا يمنع الا ان  
يقال لا يمكن تصور استحيالات الامم صير الذاتية والمثال فيقول الى قصر الممكنات  
قد يدرك قال قدس سره ولا يبعد ان يقال الخ \* هذا الوجه مع استعماله على  
التكلمات التي ارادتها بغيره لان اراد بالصفة في تقسيم القصر الى قصر  
الموصوف على لصفة والعكس بغيره الموصوف كالمركب فلا بد ان يراد ذلك المعنى  
في تحقيق القصر ايضا **بسم الله الرحمن الرحيم** \* فان قدس سره يعلق على المستقل  
بالمفهومية \* هذا المعنى هو من فروع ما هو \* مع حيث اراد انقسام في الوجود  
الذهني \* قال قدس سره \* ذات ما يصح ان يعلم ويخبر عنه \* هذا المعنى يصدق  
على ما يستقل بمفهومية لانها تصح ان يعلم ويخبر عنها اذا لوحظت بالذات  
كبابه قدس سره الا ان يراد من حيث \* يصح ان يعلم ويخبر عنها \* قال  
قدس سره وحده بطلان الخ \* لا يخفى انه لابد في ثبات ذلك من شاهد ومجرد  
كون الصفة في مقامه \* ثبات لا يقتضى ان يطلق الصفة بهذا المعنى لجواز ان  
لا يستعمل الصفة في مقامه لذات هذا المعنى لانه لا يمكن ان يقال انه متصل في شرح  
حكمته المعنى في بحث الخ \* عن نفس المحققين بهم معنى انما ثلثي بطلان تصور  
بالذات ما يصح ان يعلم ويخبر عنه ولا يخلل ولا يضره \* لا يخلل الا بتدريج فان قيل  
قدس سره لان الامور تنصب الخ \* اي دون الاسماء فلا يرد ان الحمل الاسمية  
ايضا تتضمن سببا حكمية على ان اسما فيها ما اولاب الروابط (قوله على طلب  
الشكر الخ) اي طلب حصوله في الخارج لانه اراده روح حقيقة الاستهسان  
لا متاعها على علام المصوب (قوله لان يراد من مجرد) اي ما يتقيد وحوده برمان  
الاستقلال في معرض الامر اثباتي غير المتقيد بالمرس دل على كمال العناية حيث

يدل على طلب حصوله غير مفيد زمان من الأرمية شديراً فانه قدس على بعض  
 الظنرين وهذا الكلام لطلب اصل الشكر كيدل عنه قوله طلب الشكر لا لطلب  
 استمرار الشكر فلا يرد ما قيل ان الاستمرار التجددي المستند من هل انتم تشكرون  
 امس بالمقام من الاستمرار الشوقى المستند من هل انتم تشكرون ( قوله وقد احد  
 اخ ) توضيحه ما في الشفاء ان مطلب هل هي قسمين أحدهما بسيط وهو مطلب هل  
 الشئ موجود على الإطلاق او ليس موجود على لاصلاق والآخر مركب وهو  
 مطلب هل الشئ موجود كذا وليس موجود كذا فيكون الموحود رتبة لا محمولة  
 مثل هل الانسان موجود حيواناً ونبهه . نسفع مرفق ان هذا الكلام غامض  
 حال من التحصيل اذا اعتبر في كل قصبة سوى الموحود الراضى امران فلا يستحق  
 ما محموله الوجود ان يكون به . رتبة ثالثة الى ما محموله غير الموحود \* قال قدس  
 سره قد يطلب الخ \* فيه اثنا دالان بالشارح رحمه الله بالشارحة للاسم قاصر  
 حيث اکتو باسم الاول فتدويع الاسم هو وقد ذكر في التلويح كلافه  
 لانه انى يحتاج اليه في شرح قول المصنف رحمه الله وضع هل البسيطة بينهما  
 في الترتيب ( قوله فمطلب ما اد غلط شهر ) ي اسحق الجواب ذلك . دمه هو الاسم  
 امر محتمل فاذا احسب غير كبد حل في حلوب بمصداق ليس من دواحل المؤل صه فاد  
 لم يوجد منه ردا شهر عدل الى المرئى ولا يكون التفصيل المستند منه مقصودا والمراد  
 بالاسم ههنا ما قدس المسمى اشارة الاسم لا يختص بالاسم بعدل للفعل والحرف  
 ( قوله اى حقيقة الخ ) اى ليس المراد بالهذه ما يقع في حوب ما هو فانه شاملا لما  
 يكون شرح الاسم بل الماهية الموحودة ووصف حقيقة . نى هو ما هو اشارة الى  
 ان المراد بالحقيقة الماهية لانه في نفس الامر لا محققه في خارج هي ما صرح به  
 في التلويح من ان تعريفات الالهيات كنه في نفس الامر تعريفات حقيقية ( قوله  
 فمطلب ما اراد د نيه ) اى حوق الجواب ذلك ورت قيمت الرسوم مقها توسع  
 و . صهرار اكد اى شرح الاشارات وحكمة لاشرى ( قوله يى ما نى لشرح الاسم )  
 اى يطلب به معنى الاسم على ما في شفاء . يس ما شارحة مختصا بطلب الحد التام  
 الاسمى على ما هوهم و كان الشايح ديت ( قوله لا من لا يعرف آخ ) في الشفاء واما  
 ان طلب احدها حركة او زمان او حلاء و نه موحود فيجب ان يكون فهم اولاً  
 ما يدل عليه هذه الاسمى انتهى ويظهر منه انه لا بد من معرفة مفهوم  
 الاسم اجمالاً قبل طلب الموحود \* قال قدس سره وم تعرف خصوصية ذلك  
 المعهوم \* اى لم تعرف خصوصية توجب تميزه . مفهوم . ديت مرئى المعهوم



في الجملة بل احتمل عدمه كل مفهوم ان يكون مداول ذلك الاسم فلا يكون ذلك  
المفهوم متصورا لا الارض ان معنى ذلك الاسم فلا يمكنك السؤال عن وجوده  
اذ لو قلت هل معنى لعمد الحركة موجود كان سؤالا عن وجوده معنى هذا اللفظ  
الواقع بمسألة اعنى لفظ معنى لفظ حركة لان سؤال عن وجوده مفهوم ما يدخل  
عليه من كقولنا هل الحركة موجودة اي مفهومها مطبق على موجود فالواجب  
حيث تقدم تصور معنى هذا اللفظ بجمالا وهو حاصل اذا كان لك علم بان لها  
معنى وهذا معنى قول الشارح رحمه الله فان من لا يعرف مفهوم هذا اللفظ اي  
مفهومه من حيث انه مطلوب اللفظ استحالة طلب وجوده وبما حررنا لك سقط  
الاعتراض المشهور من به داعي ان اللفظ معنى فقد تصور ما اشار اليه معنى اللفظ  
وان كان معناه لا يكون هذا التصور في طلب وجوده وبما السؤال عن خصوصيته  
فانه متجه لانه تصور الاسم بخصوصه وعلت ان اللفظ معنى فنقول ما الحركة  
قال قدس سره ونعني ان صرفت خصوصيته بجمالا في ضمن ذلك اللفظ امكن  
السؤال عن وجوده من تحصيل ذلك بلفظ مدحوب هل قال قدس سره لكن  
الانسان الخ لكون الاشتغال بجماله هل بعد الفروع من طلب ما الشارحة  
ولانه قد يكون شرح المفهوم بمصطلح قدس سره في التصديق بوجوده قال قدس  
سره اي ماهيته موجوده في اي لا يعرفها حتى ما ذهب اليه القوم واما عند  
الشارح رحمه الله تعالى فانه قدس سره في نفس الامر قال قدس سره بقدر  
الامكان اي قدر ما يمكن تصوره من انشآت ككل او بعضها او العرصات ( قوله  
والمعدوم اي في نفس الامر ) لا هو له ادلايشير اليه العقل الالهي باعتباره وفرصه  
هذا على طريقه شارح رحمه الله تعالى واما عند القوم لعمد لا وجوده فان  
الهوية بطلق معنى الوجود ( قوله و يرق الخ ) هذه عبارة الشفاء وما ذكره  
وجه اني لعمارة الحد للمحدود وقوله بالجملة والمفصل إشارة الى الوجه الالهي  
كما لا يخفى ( قوله حتى ان ما وضع الخ ) مثلا تعريف انشآت المتساوي الاصلاح بما  
احاط به ثلثة خطوط متساوية جدا حتى وبعد عدم وجوده بشكل الاول من التحرير  
بمسير جدا حقيقيا ( قوله به يجب عدمه ) فان العرف بعد احصاء ما وضع له  
بعينه وهو عارض له معنى به خارج عن ماهيته او شيه بالعارض القائم ( قوله  
عن المجلس ) اي المذهبة لكافة سواء كانت متفقة الافراد او مختلفة الافراد بجمالا  
او تفصيلا فيشمل جميعهم بقول في جواب ما هو نحو ما يريد وعبرو فيجاب  
بانسان وما الانسان والفرس فيجاب بحيوان وما الانسان فيجاب بحيوان ما طبق

فيطلب بما عند السكاكي رجه الله شرح الاسم وشرح الناهية الموجودة الا  
انه مختص هذه بالامر الكلي وعد صاحب القبر شرح الاسم كليا كان او جزئيا  
قوله (اي اجناس الخ) لايتوهم من تفسيره مطلب ما يطلب اي اتحادهما  
فان اي لطلب المميز وما لطلب الالهية الا انه لما كان صب ماعية الشيء مستلزما  
لطلب تميز تلك الماهية وتعيينها بما عداها من حيث شئها على الخصوصية اقيم  
مطلب اي مقام مطلب ما ولما يتحد جوانبهم يقال كتب ونحوه لانه من حيث انه  
مشغل على من الخس اجالا جواب ما ومن حيث شئها هي خصوصية الميزة  
عن الاحساس، الاخر جواب اي كذا يستفاد من شرحه بفتح ح (قوله فقد سبق  
المفردون) اي لانفسهم بطاعة الله تعالى او عند سوى الله تعالى (قوله وما لمفردون)  
او ما وصفهم السدي يعرف به انهم مفردون \* قال قدس سره قلت بينهما الى  
اخره \* حاصله ان المطلوب في من في اندر تعيين اسم اليه قصدا وتعه حصول  
الصدق بخلاف ادس في الاء، ام حل من المقصود منه هو تصديق (قوله واما  
ما ذكره السكاكي الخ) يعني ان السكاكي رجه الله تعالى ادعى بقوله تعالى من  
ركبما للسؤال عن المجلس حيث قال ومنه فوهم تعالى ولا يكلم انه للسؤال  
من المجلس لم لا يجوز ان يكون السؤال من الوصف كما قيل عليه الجواب الا انه  
ورد اسم لقوله بصورة دعوى صادقة على المجلس مانعة في قوله يلحق فلا يرد  
انه يجوز ان يكون الجواب من المطلوب حكيم وسيرة الى السؤال عن المجلس  
لا يليق بحايه بل اللائق السؤال من اوصافه الكاملة على ان ادعاء فساد  
باعتبار اجراء الجواب على مقتضى الصهر فانه الاصر (قوله بقوله رسا السدي  
الى آخره) اي اعطى كل نوع من الاربع صورته وشكاه السدي بطريق  
كلامه الممكن ويجوز ان يجعل حذاه معولا اول لا يعنى معنى اعطى حلقه كل  
شيء يحتاجون اليه ويرتفعون به قدم بمول سى لاني مقصود ثم هدى ثم  
عرفه كيف يرتفع عما اعطى وكيف يتوصل به بنفسه وكلامه كذا في شرحه  
ولفتحاح (قوله احد المتشاركين في امرهمهم) اعتبار لاقن و مراد احد المتشاركين  
او المتشاركات في امرهمهم مصموم ما وصف له اي ووصفه به بماتشاركين زائدة  
الابضاح والبيان والا فالامر الذي يشار فيه شئ لا يكون لانهمهما كذا  
في شرحه لفتحاح وتعه السيد وفيه بحث لا يشار كين في دار او مال لا يسأل ما  
بما عزمهما بل بجعل تحت ما عزمهما ولو كان معهود بشر كين في هذا المثال (قوله  
الى مشار اليه) اي شئ يمكن التعبير عنه باسم الاشارة (قوله سى امر ائيل الخ)

أي سئل هذا السؤال فيكون في موقع المصدر أو جواب هذا السؤال ويكون في موقع  
 لمفعول أو قائل أو فعل فيكون حالا (قوله اثنتين أم ثلاثين) إشارة إلى أن  
 يميزكم الاستفهامية يكون منصوب مفرد . عنار . بأوسط أحوال العدد فإن يميز ثلثة  
 إلى عشرة مجرور بـ عشرين و عشرين إلى تسعين منصوب مفرد وما بعد ذلك مجرور  
 مفرد (قوله واقول سئل من لعل مراده عدم الوجودان قطعا فإنه  
 يحتمل كم في الآية أن يكون خبرية على ما في الكشف أو عدم الوجودان في صورة  
 عدم الفصل بفعل متعدد (قوله يكون لماثي) بفتح الهمزة هي صيغة المكان ووضع  
 الخبر وهو النفس دون سائر وفيه رد على اليهود ظاهرا كانوا يحرمون آيات  
 المرأة وعهدها إلى أسماء كذا في تفسير بقاضي في سورة الاحزاب (قوله لعراقها)  
 في الاستفهام لأنها موضوعة له وسائر الكلمات موضوعات لها إنما تضمنت معنى  
 الهمزة في الاستفهام (قوله ولها مجرور مخ) أي عرافة الهمزة في الاستفهام دون  
 غيرها مجرور وقوم سائر الكلمات الاستفهامية لعدم إتيانها ان تكون متضمنة  
 للاستفهام مع أنها حيث معنى بالقطر وهذا يدفع المخالفة بين هذا القول وقوله  
 وهذا محل مخ فإن هذا القول يقتضي أن يكون حوار وقوم سائر الكلمات بعد  
 أم لعدم عرافتها وقوله وهذا محل المخ يقتضي أن يكون حوار وقومها بعد أم  
 طاروة عن معنى الاستفهام فلا يلزم اجتماع الاستفهامين وحيث مجرور وقوم الهمزة  
 لعدم إيصافها إذ عرافتها في الاستفهام لا في كون أم معنى أن وقيل في توجيهه  
 أن عرافتها في الاستفهام يقتضي كمالها في المصدر فلا يجوز دخول أم التي معنى  
 أن عليها كسائر حروف التعطف من لو أو والعاء وموقبه أنه لا وجه حيث لا تعصب  
 أم بالذكر وقد لا يكون عدم عرافته سائر الكلمات في الاستفهام عنه بل حوار  
 وقومها بعد أم لا في أن يكون التعطف تحريدا أم عن الاستفهام وسددهم بهذا على  
 محل ليس للمصدر المحرر الاهتمام ولا يلحقه ركا كنه (قوله رثاء أم) ذكر  
 الراء وسكون الهمزة مصدر رثت اللفة ورثا كسج عطفت عليه يروي مرفوعا  
 على أنه بدل من ماو مجرور أعني بدل من صميمه والتعريف في أنه على التعديرين راجع  
 إلى ما على أن يكون اللفظة زائدة وخمير مفعول تعطف أو راجع إلى الوند وتعطف معنى  
 محو أو منزل منزلة الألف ومضموم ما على أنه مفعول تعطف وكلمة ما مصدرية (قوله  
 وبهذا ينحل) أي يكون أم معنى من بدون الاستفهام (قوله لا يستفهم عن الاستفهام)  
 ودعوى التأكيد بعد هذا لا بد من أن يكون (قوله أكنتم أم لم تكذبوا مخ) في المعنى  
 حذف المفعول بدون حذفه جمع وبصيغة حذف الشرط من غير دليل عليه

وحدوث النقاء الجرائفة ( قوله كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام ) صهر كلامه بدل على  
 انها اجازات في تلك المعاني كما يشير اليه قول الشارح رحمه الله تعالى وتحقيق كيفية هذا  
 المجاز الخ لكن التحقيق انه قد يراد منه تلك المعاني بطريق المحار وقد يراد بطريق  
 الكسامة وقد يراد بطريق استعمالات الكلام وتمصيله في حواشيا على تفسير  
 القاضي لقوله تعالى ( كيف تكفرون بالله ) ( قوله محومالي لا يرى الهدم ) عدم  
 الرؤية قد يكون لحال في جانب رائي وقد يكون لحال في جانب امرئي فقوله مالي  
 لا اري الهدم ان كان استهزام عن حال في جانب رائي يوجب عدم الرؤية  
 فالاستهزام لا يمكن جملته على حقيقته اذ لا معنى للاستهزام عن حال نفسه وهو  
 محار عن التجه وان كان استهزاما عن حال في جانب امرئي يوجب عدم الرؤية  
 كالسائر فيصور ان يكون الاستهزام على حقيقة فان قصد منه التجه ويكون  
 ارادة المعنى الحقيقي لمجرد التصوير والافتقار كان كسبه وان قصد منه المعنى  
 الحقيقي مع التجه كان التجه من مستعمالات الكلام وبما ذكرنا ظهر الجمع  
 بين كون الاستهزام على حقيقته وكونه التجه وبين كلام شارح رحمه الله  
 في المختصر من ان قول صاحب الكشف نظر مستبين عليه السلام الى مكان  
 الهدم لم يصرفه فقل مالي لا اري الهدم على الحقيقة لا ليرى وهو حاصر  
 له اثره بل ليرى وغير ذلك ثم لاح له انه لا يفتقر الى حصره بل لا يفتقر الى حصره  
 او ما كان له سأل عن صحة ملاح له لا يدل على ان الاستهزام على حقيقته  
 وبين مثاله السيد في شرح الاماح يظهر بما ذكره من حب الكشف ان حصر مالي  
 على حقيقة الاستهزام ويكون المعنى اي امرئيتي وتلبس في حال عدم رؤيتي  
 الهدم هو ما سأل من مانع امر لا مرر شارح رحمه الله تعالى عدم الدلالة  
 قطعا و مراد السيد ظهوره في حقيقة الاستهزام و مانع في قوله تعالى ( ان كان  
 من الهدم ) هي قطعة كما تدل عليه عبارة الكشف لان التمهيد شرط  
 وقوع لمره قلته وقع في شرحه للافتتاح قد يقال لامانع عن حله على حقيقة  
 الاستهزام بمعنى ان امر وقع في وتلبس في حال عدم رؤيتي الهدم لامانع  
 وحال ام هو عائب ليس على ما ينبغي قال قدس سره ينصح به وجه الجهار \*  
 وبين قدس سره استلزام الاستهزام للمعنى مر دو ذلك لا يمكن في معنى يوم الجهار  
 فانه متحقق في جميع انواعه \* قال قدس سره الاستهزام عن عدد دعائه الخ \*  
 الاستهزام عدد الدعاء يستلزم الجهل استلزام المسبب مسبب وكذا استلزام  
 الجهل للاستكثار واما استلزام الاستكثار الاستهزام فهو استلزام السبب لمسبب

فلا يدخل كم دعوتك في استمالة السبب في السبب ولا في العكس وكذا الحال في متى  
 نصرا لله فان الاستعداد سبب الامتناع وفي مالي لا اري الهدوء فان الجهل بالسبب  
 مع وقوع السبب سبب التعجب فان نفس سره الاستفهام عن الشيء يستلزم الخ  
 هذا من استمالة السبب في السبب وكذا في الوحيد والتعريف كالا يخفى (قوله الام)  
 لم تعرض السبب بين العلاقة ههنا ولعله ان طلب الفهم عن وقوع امر مرغوب  
 يستلزم طلب وقوعه على مع وجه كانه وقع ذلك الامر والتكلم يطلب فهمه (قوله  
 وهو الذي قصده بصف) حيث قل بايلاء المقرر به بحرف الجر (قوله فان كسر  
 الاصنام قد كان) اي منذ يرل عليه لفظ الاقرار وقبه اشارة الى ان ذكر الفاعل  
 في صورة انكار الفعل نحو صرحت ام لم تصرب انما هو ٧ لتحين الفاعل لان الانكار  
 متوجه اليه وليس المراد كسر الاصنام مطلقا كما هو فاعترض بانه لو كان التقرير ٨  
 بالفعل لكان الخواب وقع كسر او لم يقع (قوله بل على الاقرار بانه قد كان) كانه  
 قيل انت فعلت ام غيرك ولد جاب بقوله بل منه كبيرهم (قوله يعني اذا كان التقرير  
 بالهجرة) اذا التقرير لا يختص بالهجرة لكن اعتبار الايلاء بما يقرر به مختص بما كا  
 في حقيقة الاستفهام لانها عن التقرير فاعمل والفاعل وغيره والفرق باعتبار الايلاء  
 (قوله لا تقرير بغير الحكم) لانه لطالب التصديق في مدخل الجملة ولا ان الايلاء ما حد  
 الحزين به (قوله لا تقرير بغير الحكم) اي بدلو لانها من الرمان والمكان والحال  
 فلا يتصورها ايلاء (قوله كدبت) حال من الانكار اي حال كون الانكار مثل  
 التقرير في حديث الايلاء (قوله لكن لا يجرى فيه هذا التفصيل) وهو انه يكون  
 لانكار الفعل والفاعل ومفعول وغيرها بل لانكار التصديق فقط كهل او لانكار  
 مدلولها كالاسم لاستفهامه كالمز في التقرير (قوله مادا يصرك او هدت كذا)  
 فان معناه انكار كون شيء ماصرك ويلزم منه انكار الضر وكذا من د فعل  
 كذا انكار كون شخص مفاعلا ويلزم منه انكار الفعل وكم تدعوى انكار مرات  
 الدعوة ويلزم منه انكار الدعوة وكيف يؤدي انكار حال يقع عليه الابداء ويلزم  
 منه انكار الابداء ٦ ومن ينكار مكان الدراية ويلزم منه في الدراية (قوله فانه  
 ذكر ما يكون معاً) فان مصححة سلاح مع وقوع الفعل لا افعالية المصطلح  
 بان يكون القتل متحققا لكن مستفاد من قوله ان يكون مضاحمة السلاح  
 ما بها لتصور الفعل منه وان كان في حقه قدرا عليه وهم ناش عن قلة التدبر (قوله  
 فان النكر الخ) يعني ان الامر ان يقصود به التخصيص ردا لقولهم (لولا نزل  
 هذا القرآن على رجب من لقرين عظيم) وانكار ان يكونوا هم المدبرين لامر

٧ لتحين الفاعل نصية  
 ٨ بالفاعل نصية

٦ والبيت انكار لمكان  
 الدراية نصية

النسبة والتولين لقسمة رجة ربك ولذا عقده بقوله (بحسب قسمي بهم معيشتهم) وفيه رد على المفتاح حيث جعله لتقوية حكم الاسكار (قوله واما قوله تعالى اتخذ اصناما الخ) يعني فرق بين هذه الآية والآية السابقة فان المنكر في الاولى يتعلق باتخاذ الولي بغيره لا باتخاذ الولي وفي الثانية الاتحاد المتعلق بالآلهة وذكر الاصنام لكمال توبيخهم وللبسالة في توبيخهم والدلالة على كل حملهم فلا يصح هنا تقديم المفعول الاول بان يقال اصناما تتخذ آلهة فانه بعيد ثبوت اتخاذ الآلهة واسكار تعلقه بالاصنام وما قيل انه جند بحسب تقديم الآلهة لان المنكر اتخاذ الآلهة لا الاتحاد مطلقا فليس بشئ اذ ليس المقصود ثبوت الاتحاد اطلاقا واسكار تعلقه بالآلهة وان كان الاتحاد المطلق في نفسه متحققا فمدرقان لفرق بين اسكات هو الدوق السليم (قوله يقدر المصير بعده) ووجهه ان مساق الكلام يدل على انهم لم يكروا مطلقا الاتباع وانما اسكروا ان ينعموا بشرا من الله في الحسبة وطلوا ان يكون من جنس آخر وهم الملائكة وقالوا مسالاة اذ كان منهم كاشير الممالك اقوى وقالوا واحدا اسكارا لان منع الامة رجلا واحدا وادوا واحدا عن الله اللهم ليس باشرهم واصنامهم فوجب ان يقدر الفعل بعد المصوب سكون المسمى الممرة هو المفعول ويعود الانكار الى كونه المفعول لا الى الفعل نفسه (قوله لا قدم مرقوع) أي المصير نحو ما انت صررت وما اظهر المعروف نحو ريد صررب فلا تخمن الاعلى تقوى حكم لا نكار والمنكر نحو ار حل صررب على انكار الفاعل هذا على ان الله الذي قرره اسكاكي رجه الله في تقديم المسد اليه (قوله لمررد التقوى) فيكون ما يلي الممرة مجموع الجملة كهل لا نكار التصديق (قوله تقوية حكم الاسكار) فيه سارة الى ان حرف الانكار اذا دخل على كلام بعيد التقوى كان لتأكيد الانكار لا لاسكاره كيد كانه اذا دخل على ما بعيد الاحتصاص نحو اجمع الله انحدوليا كان الاحتصاص الذي لا في الاحتصاص اذا في شرحه للمفتاح (قوله م) ولو كانوا لا يفلون) وواو ضم الى صمهم عدم تعقلهم (قوله من قبل التخصيص) فالتقديم التخصيص وما يليه هو لفاعل (قوله الى تذكر هذا التفصيل) حيث قال اي ان يروى عن جند من تفصيل الذي سبق في نحو انا صرربت وانت صرربت وهو صرربت من احتمال لابتداء واحتمال التقديم وتفاوت المعنى في التوجيهين (قوله فلا تحمل بحوفونه نعم الى الله اذن لكم الخ) اي الله اذن في التحريم والتحليل حيث حملتم محارمكم الله حلالا وحراما وقتلتم ما في بطون هذه لانهم حالصة لذكورناو محرم على ارواحهم الله تقترون في ذنبة ذلك

(٣) هو ان هذا القول لم يوجد في اكثر النسخ

اليه (قوله على التقديم لمخصصي) فيه إشارة الى انه يجوز التقديم لانكار الله عن  
 ليونس الى نبي الله صلى الله عليه وسلم (قوله ان الاذن يكر من الله دون  
 غيره) اذ معلوم ان نبي الله صلى الله عليه وسلم ان يكون من الله ان فينا قالوه من غير ان يكون  
 هذا الاذن قد كان من غير الله واصنافه الى الله (قوله وهذا خلاف مذهب الخ)  
 اعترض عن ذلك ربه ان في الآية ما نزع آخري سوى ما تقدم (قوله على مذهب القوم  
 فهو الحقيقة) اعترض على ما في الكشف من ان هذه الآية من قبيل اعيان الله تعالى  
 في كون الانكار راجعا الى ما في الحقيقة لا الى العمل كذا في شرحه للفقاه (قوله اي  
 الله كاف) يعني كافي لا يكون مقصودا بالذات بل وسيلة الى الالبس على ابيهم  
 وجه ومنه علم ان انكار الآيات وان كان عبثا فهو ليس لتفريق الله لانه ليس  
 بمقصود بمحوه صيرت من مقصود الله ان كان العصبان وما كان ينبغي لاجل  
 الصواب على الاقرار بما في الوثائق (قوله اي لجل المحاط الخ) ويجوز  
 ان يكون لتفريق معنى تحقيق (قوله وعليه قوله تعالى الخ) فانه لا انكار الآيات  
 وانما على الاقرار به في وثائقه (قوله وعليه قوله تعالى الخ) اي لو كان  
 تحريم انكار محققا لكان كرم في كس الصواب والمراوالتين معهما وما اشتملت  
 عليه ارحمهما ومقصود الله تعالى ان يحرم شذائهما كما كانوا يرمونه فانهم كانوا  
 يحرمون سره كونه الامام وفترة من قبله في اولادهما كيف كانت ذكورا  
 واناثا او مختلطة ونسب ذلك تحريم الى الله تعالى فرد عليهم ما انكار محال التحريم  
 فان قدس سره انكار شيء الخ على الاول اسلام السب والسب على الثاني  
 احتلام السب والسب ومضى لا بد من الاستئذان من جانب الانكار وبنى الثاني  
 انه من جانب الادعاء وهو قدس سره وقس على هذا الخ لو اسقط  
 قوله وادعاء الله بما لا ينبغي اوراد عليه بوجه او لا يقع كان الظاهر واحصر  
 ولا يحتاج الى التمسك بكونه قدس سره وبالحمل الخ اي لا حاجة الى  
 توسط ادعاء الله به (قوله اعصيت ربك) اي لم كان العصبان وما كان  
 ينبغي ان يقع (قوله ودان في سابق) اي في صيغة المستقبل سواء كان معنى  
 الحال او الامتناع فلا يرد له لوجه تخصيص لان لا يوجب على الحال محالا (قوله  
 في الماضي) اي في صيغة ماضية (قوله نحو قوله تعالى انما يصيبكم الخ) اي  
 احصاكم ربكم على وجه مخصوص واصفوا بافضل الاولاد وهم النون وانما انفسه  
 دونهم وهي الساتر يكره ان (قوله وعاذ قوله تعالى هل حراء الاحسان الاحسان)  
 لم يقل منه لانه ليس تكذيب مادخل فيه هل بل لتكذيب الحكم الذي يدعيه

الكفار ويقولون ان اصحاب محمد فقراء فان كان حشر حقا كما قالوا يكونون في  
 الآخرة ايضا فقراء فرد الله تكذيباتهم (قوله وهل يدحر الصرصم امع) يدحر  
 كجميع وادحر يشيد الدال افصح في القاموس دحره كدعه حرا الصم ودحره اختاره  
 (قوله ولا وكل مصلحة فيه) اي ليس المراد محمد بن الوالد في الايمان بل معه  
 الدم والتوحيح دلوا كان مجرد بنى الوالد مع بنى الايمان كل مصدقة لما حبين  
 لاحرار مجرد بنى الوالد بل المصداق العرفي مصداق بعه (قوله بقط الاستغفار  
 امع) والخلة استغفار لتهوين العذاب به كان من التردد حتى الذي لا يكتفه عنوه  
 (قوله محواني لهم اندكري) اي من ان لهم اندكري وكيف يتذكرون ويتعصون  
 بهذه الخلة وهي الدخس وكيف يعرفون بما وعدوه من الايمان عند كشفه وقد جاءهم  
 ما هو اعظم من كشف الدخان وهو الرسول ليس بالآيات والمجرات قيل وقع على  
 قريش دخان من السماء حين اخذوا بالنسبة دعاه عليه بصلاة والسلام وكان  
 الرجل يكلم الرجل فلا يراه فشره والله والوجه واعدوه ان يؤمنوا اذا كشف عنهم  
 ثملهم يها كذا في شرح المفاتيح الشريفة (قوله ولا يحصر المتوكلات في ذكر امع)  
 ذكر في الاقبال اثني وثلاثين معنى مولدة من الاسماء فان كان بعضها راجعا  
 الى مدد كرسى قال قدس سره فورد عليه امع احب منه الشارح رحمه الله تعالى  
 في الفروع ما المراد من كرسى من المشق منه وهو ان هذا التصديق بملا دليل عليه  
 وبه حيث لا حاجة الى قوله غير كرسى ان يقال المراد طلب فعل هو المتفق  
 منه وانما يخرج الكف من الكف واحب منه فان كرسى لم يوضع للكف من  
 الكف بل للكف مطلقا والكف من الكف مستند من مجموع الامم صيغة الامر  
 قال قدس سره فان الكف له اعتباران احده مع كون الله لطلب الفعل  
 لانه يطلب منى حرق مملوكة بحجة العبر وهو ذلك حرق الدنول بلا استهبة  
 ولا يقال له الفعل وان اتحد دانه بالفعل الا يرى ان الاسماء فمن ولا يقال وضع من الفعل  
 قال قدس سره ادلا تصور كرسى اي لا يتصور من فرعون عنه الاستعلاء الملاء مع  
 ادعاء الالهوية لنفسه فلو كان الاستعلاء معتبرا في مفهوم الامر ما كان فرعون مد  
 تأمر وواحيب بان امراد مد تشيروا من المؤامرة بمعنى مشورة فانه احضع اسمه  
 بعد رؤية معجزة موسى عليه الصلاة والسلام ولا يخفى ان كلا وجهين خلاف الامر  
 قال قدس سره لا يقول الدرس حيث ادخل الدرس في سوء وقال طلب  
 عن جهه الاستعلاء يورث الاحاب وانما يستلزم لوجوب شرط العلو والالهي  
 غير الطلب قال قدس سره ولا شبهة في ان طلب التصور مع كرسى شارة الى سابق



من انك تطلب بالامر ان يحصل في الخارج ثبوت ما هو متصور اي حاصل في ذهنك  
وقوله على من قبل الاستعلاء شارة الى ان الطلب على سبيل التضرع او غيره لا يورث  
الايجاب وقوله يورث ايجاب الاتيان به اي بالتصور وقوله على المطلوب مبداء  
على من يطلب منه المتصور وقوله بحسب جهات متعلق بوجوب الفعل ومعناه انه  
بحسب اعتبارات مختلفة من الشرع والعقل والعرف اي ان كان الايجاب من الشارع  
ففيجب شرعا او من العقل ففعله او من العرف فعرفا وقوله والاى وان لم يكن الاستعلاء  
نحو هو اعلى رتبة لم يستتبع ايجابا ووجوب الفعل وقوله فاذا صدقت هذه اى صيغ  
الامر اصل الاستصحاب بشرط المذكور وهو كون الاستعلاء من هو اعلى رتبة  
افادت الوجوب والاى وان لم تصرف اصل الاستعمال بالشرط المذكور بان لا يكون  
مع الاستعلاء او لا يكون الاستعلاء من اعلى لم تعد غير مجرد الطلب من غير ايجاب  
ووجوب كذا في شرح مفتاح الشريعة قال قدس سره محل التوقف المح  
فهو ليس معنى قول شارح رحمه الله تعالى وقيل بالتوقف بين كونها القدر  
المشترك وبين الاشتراك اللفظي انه بعد قوله بالاشتراك توقف في انه مشترك معنوي  
او لفظي اذ لم يقل به احد بل معناه هو في انها موصوفة لا قدر المشترك او مشترك  
لفظي بان يكون حقيقة فيها والوحقيقة في الوجوب فقط او في الدب فقط فان التوقف  
في الاشتراك اللفظي يشمل الاحتمالات الثلاثة ويكون حينئذ مراده موافقه بالذهب  
الاخير الذي ذكر في المصنوع واما ما وقع في الشرح المتقدم من المعنى فقد اعترض  
الشارح رحمه الله عليه في شرح الشرح حيث قال محل الشرح الصغير فيهما  
لوجوب والدب على ما هو الظاهر ولعدم اشعاره بالتوقف في بى الاشتراك لفظا  
او معنى لان اشعاره بعدم ذكر بعض الشروح ان الصغير للاشتراك والامراده معنى  
لا يدري مفهومه اصلا وهو موافق للكلام الا الذى انتهى ومآله ان اشارح رحمه الله  
تعالى وانراهم الظاهر في ارجاع الصغير لكده قاصر في بيان مذهب الاشعرى  
والقضى لعدم اشعاره بالتوقف في بى الاشتراك اللفظي والمعنوي لان اشعاره بعدم  
الموجب واجزم بعدم تناقض لا التدرج من التوقف في الوجوب والدب  
انه لا يدري انه حقيقة في الوجوب او في الدب او فيهما ولا حل قصوره في بيان  
المذهب ذكر في بعض شروح ان الصغير راجع الى الاشتراك والافراد  
فيكون عبارة عن موافقه مذهب ابيهم بانه موافق لما في احكام الامملى  
(قوله ويختص بما ليس في) الباء حاجل عن المقصور فلا يرد استعمال المقترنة  
باللام المحذوب نحو قوله تعالى (فلا تحزوا) (قوله ما يصح ان يطلب المح)

لم يقل ما يطلب به يشتمل الصبيغ انغير استعماله في الطبخ (قوله يحذف حرف المصارعة)  
 اخرج بهذا القيد نحو فلنفرحوا فانه داخل في الاول (قوله سماه النحويون)  
 النحويون هم في مقابلة الاصولين كما وقع في شرح لفتح واما محض حرف الصلة  
 فالامر حقيقة في المقرون باللام والصح مخصوصة وفي عرف الاصولين في الطلب  
 على سبيل الاستعلاء فلا يراد ان الشدة لا يسمون بقرون باللام امرا فانه ليس عندهم  
 الا ما حذف منه حرف المصارعة كما في الرضى وان تسمية عبر صيغة الامر المحصر  
 امر الانحصر بالصفة بل بجميع ائمة اللغة كما ينبغي في عدة الفتح ان ائمة اللغة  
 يسمون قولهم صيغة الامر (قوله حال كون لظا ح) حص استعلاء حالا  
 من فاعل الطلب المحذوف بالتأويل باسم الفاعل وبعده انه تعبير عن الطلب  
 يؤيده قولهم على جهة الاستعلاء (قوله بانا سلم ح) في تسليم اشارة الى ما ذكره  
 في شرح الفتح من ان الاصر والشائع في مثل هذه الاصناف هو الاصافة الى مادو  
 المدلول الحقيقي كالفاظ الاستفهام وكلمات الشرط وحروف النداء وسماء الاصوات  
 وافعال المقارعة وغير ذلك وان احتمل ان يكون المراد به المعنى المعروف في النحوي  
 والاصناف السابقة (قوله وان لم يصلح دليلا عليه) يجوز ان يكون آتيا منهم امرا  
 لكثرة الاستعمال في الامر (قوله كالاماحة) لاشتراك الاماحة والاشجاب في مطلق  
 الجوار (قوله نحو جالس المجلس او ان سيرين) فان المحاط به هو ان لا يجوز  
 بمحاطبتهما لما كان بينهما من سوء الامتزاج فابحس المحاسة لهما (قوله والتهديد)  
 فان ايجاب الشيء يستلزم التصديق على مخالفة (قوله وهو انهم اح) لانه قد يكون  
 من عدمه (قوله هو) اي لا يارثخونف مع دعوة وخلق على هذا ايضا  
 لان المدعوه لا تستلزم التهديد (قوله والتعريض ح) فان ايجاب شيء لا قدرة  
 للمحاطب عليه يستلزم التعريض (قوله والتعريض) اي حمله محضرا متقادا لما امر  
 به فان ايجاب شيء لا قدرة للمحاطب عليه بحيث يحصل عقبة من غير توقف  
 يستلزم تسخير ذلك (قوله والاهاءة) فان حسب شيء من غير قصد حصوله لعدم  
 القدرة عليه مع كونه من الاحوال الحسية يستلزم الاهاءة (قوله والتسوية) فان  
 الواجب المحير يستلزم التسوية (قوله والتمني) فان طلب وجود شيء لا يمكن له استلزام  
 التمني (قوله حقه الفور) اي وجوب العمل عقيب ورود الامر وحواز الترخي  
 مفوض الى القرينة وهذا مذهب بعض الاصوليين (قوله كافي الاستفهام اه) فانه  
 لا يخفى في انهما على الفور ولا يظهر لذلك سبب سوى كونهما للصلب مع اشتراط  
 امكن المطلوب والامر كذلك فيشار كهما في مورد (قوله حتى يسا) اي اصح

رما طويلا في يدك يتحقق تراخي فلهذا قال ثم قال اصطلح وعمل الصبيد  
كأيهما على تعاقب يكون مثلا على الدور بخلاف ما إذا أمر بعد الأمر بالقيام  
بالاصطلاح رما طويلا فلهذا قال ثم قال اصطلح وعمل الصبيد ( قوله مع تراخي  
أمرهم ) أي البقية و لا صطلح أي كان واردة انقام فقط وهم ( قوله وهو )  
أي لفظ الهي وأما صيغة فلا خلاف فيها كالاختلاف في صيغة الأمر ( قوله  
أن الله الخ ) أي هو المصطفى عن القرينة يقتضي الفور يجب الانتهاء في الحال  
وانتكار أي دوام تركه وعدم توقف تحقق حقيقة الفعل عليه ( قوله وقال  
أما حقيقة الفعل أي تكرار وعدم توقف تحقق حقيقة الفعل عليه ( قوله وقال  
الكافي ) أي ليس زمر المصدق وإنما هو دليل على شيء من التكرار  
وعنده كل مذهب موصى إلى فريضة من كان المقصود منه قطع الفعل الواقع  
في الحال كالأمر وإن كان انصاف العمل الواقع كالأمر للاستمرار والدوام في جميع  
الأوقات حتى يندر مكافطه ( قوله احتفظوا الخ ) احتفظوا أي سئلوا الله تعالى  
الاشاعة هو من أيضا وهو كف النفس عن الفعل وقال أبو هاشم وكثير هو عدم  
العمل واستدل الأئمة بالعدم للعمل في محض وهو غير معدوم للكلمة وبأنه  
مستمر من الأزل فلا يكون أثر انقضاء الحادثة وقد يقال دوامه واستمراره مقدور  
لأنه قادر على أن يفعل ذلك على ما يشاء استمرار عدمه فمن هذه الجهة يكون  
مقدورا وصحيح أثر انقضاء الحادثة وقال أبو هاشم إن الناس يدعون من دعى إلى  
الرب وتركه وقد يحصر سائرهم أنه فعل الصد والحوار إنما لا بد لهم يدعونه على  
عدم العمل من يدعونه على فعل الصد وهو كف النفس عن الرضا لا اشتغال بعينه ( قوله  
وهو نفس لا يعمله ) فسر ذلك لأن التزلزل على انصراف القلب عن الفعل  
ومعكف النفس عنه وعلى فعل الصد وعلى عدم العمل انقدور قصدا  
على ما في التوقف في بحث الكميات الهيائية وشيء منها ليس بمراد ههنا  
( قوله وقد نسبهم لأمروا ونهى سبب التذام وأثبت ) وهذا المعنى مجازي لا ظاهري  
موصوعا لطلب نفس أو تكف عن العمل ونفس العمل و لكف عدم غير النبات  
والدوام عليهما وليس هذا معنى حقيقي لله تعالى بناء على أن الحق أنه يقتضي  
التكرار على ما فهم لا ريب كما تقدم إن صيغة النهي المستعمل في معناه الحقيقي أغنى  
طلب الكف عن العمل يقتضي استمراره في جميع الأوقات وهو الصيغة المستعمل  
في نفس النبات والدوام ( قوله بخروا من الصخرة مع شرط ) أي ذهب الجمهور  
وقال الحنفية هذه الآية تصحب معنى الشرط عملت في الجراء قال الرضي وهذا

ليس بعيد لان الاسماء المنصحة لمحي الشرط اذا غلب في شرط وجراء ثم لا يعمل  
 الفعل المنصحة له ( قوله ان اررقه اخ ) ميل الى المعنى لا يختصر والا فاقدر ان  
 يكن الى مال انعقه كفا في نظائره ( قوله وانطلب لا يفت عر سبب حامل ) للصلب  
 عليه لان الطلب فعل اختياري متعلق بشئ فلا بد من تصديق بمادة مترتبة على  
 ذلك الشئ ليتعلق به الطلب وهذا معنى كونه حاملا على طلب وليس معناه انه علة  
 غائية لنفس الطلب مترتبة عليه اذ ليس الطلب مقصودا بذاته حتى يكون له غاية  
 في نفسه قال السيد في حاشية المطالع الضروري في ذلك . اذ هو عمل اختياري  
 توقعه عني تصور العلم بوجه ما والتصديق بمادة مترتبة عليه فاعتبر ان تصديق بمادة  
 مترتبة على العلم لا على الشروع اذ ليس مقصودا لذاته بل لتحصيل العلم وبما حررنا ذلك  
 من ان السبب الحامل على الطلب غاية مترتبة على المطلوب واما صار حاملا على الطلب  
 لتعاقبه به فالشرط المقدر هو المطلوب لا الطلب فادفع الاعتراض الذي اورد به السيد  
 بقوله هذا الوجه يقتضي الخ قال قبل ما ذكرت يدل على انه لا بد فطلب من غاية  
 مترتبة على المطلوب حاملة على طلبه وذلك ان تصور ان يطلب لغيره وان شئ  
 قد يطلب بذاته ولا يكون له غاية فلا يصح فوجهه والطلب لا يفتك بغير سبب حامل  
 للطلب عليه قلت قد صرح السيد في حاشية المطالع في تحقيق غاية العلوم الغير  
 الاية حصولها انفسها ان الشئ قد يكون غاية لنفسه ان يكون بحسب وجوده الذهني  
 علة لو سجد في الغاية في الخارج فالارم منه ان يكون وجوده الذهني علة لوجوده  
 الخارجى ولا محذور فيه ( قوله هو وجود ذلك السبب الحامل من حيث عر ذلك الطلب )  
 بمعنى ان الطلب انما يتعلق بالشئ بواسطة وجود ذلك السبب وترتبه على المطلوب ( قوله  
 لان العلة الغائية بوجودها معلولة لنفسه الفاعلية ) اي علة الغائية باعتبار وجودها  
 الخارجى معلولة للعلة الفاعلية بنفسها اذا كان الشئ غاية لنفسه وبوسط معلولها اذا  
 كانت الغائية غير المعاول ونفس على ذلك ( قوله وكانت بمثابة علة لغاية العلة  
 الفاعلية ) اي بنفسها او بواسطة معلولها ولا حرج هذا في جميع ما قبل . معلولة لمعلوم العلة  
 الفاعلية وعلة لمعلولها فادفع الاعتراض الذي اورد به السيد بقوله لماسب اخ \* قال  
 قدس سره والطلب لا يكون الا لغيره \* اما نفس المطلوب باعتبار وجوده الخارجى  
 او امر آخر يرتب عليه فيصير الحصر بلا مؤنة \* قال قدس سره فقد نصحت الخ \*  
 اي الاشياء الخمسة من حيث المعنى انها سبب لمستلزم \* ذكر السبب اي ما يصلح ان يكون  
 مسببا لها علم ان تلك الاشياء الخمسة هي السبب له واما حصص ان بالذكر لانه الاصل

٦ له علة غائية في نفسه  
 نسخة

في الشرط \* فان قدس سره وهذا \* اي الطلب مندس بخلافه الخبر فان الخبر لا يلزم ان يكون لغرض غير مدلوله فان الاصل فيه افادة مضمونه وانما قال لا يلزم ادقديكون الغرض منه غير مدلوله كالتحصيل وتوابعه وصر ذلك كما مر في اول احوال الاستناد الحري \* قال قدس سره بخلاف الخ \* اعاد الكلام السابق لتعليل والتأكيد لتحقيق المجازفة به في ذكر \* قال قدس سره فكان الشارح رحمه الله الخ \* هذا من قبل ان بعض لسان ائم الاول فلا قوله بخلاف الخ \* صريح في انه متعلق بما فيه يار الفرق بين الصب والخبر في انه لا يدل على من عرض فكيف يظن ما شارح رحمه الله انه حمه اشارة الى وجه آخر واما ثانيا فلان الوجه الاول منقول من شرح العلامة والوجه الثاني من لرحي واما ثالث فلان الوجه الثاني مبني على ان المقصود من القاء الخبر افادة مضمونه ومن غناء الطلب كون المطلوب مقصودا وليس فيه تعرض الغرض من الطلب والخبر املا والوجه الاول مبني على كون الغرض من الطلب امرا سوى الطلب منزله عليه وعدم لزوم ذلك في الخبر من غير تعرض لبيان معادهما \* قال قدس سره ولما مر منه الوجه الثاني \* حمله على الوجه الثاني بعد لا بد فيه من صيرورة عبارة عن طهره كما عرفت به قدس سره \* قال قدس سره لان اكثر الاشياء التي \* هذا دعوى بلاينة فان اكثر الاوامر والواهي التي وقعت في كلام شارح مطبوعه لبراهمة بل الاصل ان يكون المطلوب مطلوبا لانه الا اذا صرف عنه صارف فان اوحالي (قوله بهي يتوقف ذلك امير على حصوله) اي عدم المتكلم توقف عنه في الواقع لم لا يخو ان شئتني اكرمك \* قال قدس سره الاظهر الخ \* لاجهور مصلا عن لاجهية لان كون شئ مطلوبا لغيره يقتضي ان يكون ذلك غير مدفوعا على حصوله لان يكون ذلك الغير علة ثابته له فان الاسباب والآلات كاه مضمونه لغيرها وليس ذلك لغير علة ثابتة لها (قوله وتوقف غيره على حصوله) هو معنى الشرط اي بحسب الوضع وان شاع استعماله اي الشرط المعوي في سبب وفي الشرط اي هو شبيه بالسبب اعني الشرط الذي لم يبق سبب امر يتوقف عنه سواء في الشرح القصدي لشرط ما لا يوجد الشئ بدونه ولا يلزم رتوحد عنه وهو عقلي وشرعي ومعوي اما العقلي فكما حيوة للعلم فان العقل يحكم ما نعم لا يوجد بدون الحيوة وما الشرعي فكما لظاهرة الفصل فان الشرع هو حد كم يثبت واما المعوي فمثل قولنا ان دخلت الدار من قولنا فانت خالق ان دخلت الدار فان اهل بيعة وصعوا هذا التركيب ليبدل على ان ما دخلت عليه ان هو الشرط والآخر متعلق به هو اجراء هذا وان الشرط

اللعوى صار استعماله في السببية غالباً يقال ان حدث لدار فالت طالق والمراد ان  
 المدخول سبب للطلاق يستلزم وجوده ووجوده لا مجرد كونه عدمه مستلزم بالعدمه  
 من غير سببه ويستعمل في شرط شبه بالسبب من حيث انه يقتضيه الوجود وهو  
 الشرط الذي لم يبق للسبب امر متوقف عليه سواء قاد او حدد ذلك الشرط ووجد  
 الاسباب والشروط حكمها كلها في وجود الشروط قاذفين ان طبعنا اشخص فالبيت  
 مضى فهم معناه لا يتوقف اصاؤه الا على علو علوها شيء وهكذا في كتب الاصول  
 المتبعة عرفوا الشرط بالمعنى المذكور وفسوه اي لا قسم التثنية ويعلم بما ذكرنا  
 ان الشرط اللعوى موضوع لا يتوقف عليه الشيء عند المتكلم مطلقاً على استعماله  
 في السبب والشرط الشبيه به فقد ظهر صحة قول شارح رحمه الله تعالى ان  
 الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة الخ على ما هو اصح وصحة وان شاع استعماله  
 فيما يتوقف الجراء قطعا فاندفع اعتراض السيد بقوله المذكور في ان كتب الخ لان  
 وضعه لا يتوقف عليه الشيء في الجملة لا في استعماله في السبب وما يشبهه  
 ثم مدكره السيد في معنى الآية المذكور في شرح مفتاح شراح رحمه الله تعالى تركه  
 هو لعدم اطراده في نحو قوله تعالى هو على من يدرك ولي بريء على قراءة الجزم  
 فان المعهوم منه ان لارت موقوف على الهبة لا دعاء ته سبب تمام او شرط احب اليه  
 وذهب الفراء في لاية الى ان الحرم باصهار الامم الجازمة والتقدير سفل فدين اموا  
 قون ليقعوا الصلوة عبارة تليق وهي اقبحا ورد السكاكي رحمه الله تعالى بان  
 اصهار الحرم في الاعمال نظير اصهار الجار في الاسماء في شدود وفي اكتشافها ما حسن  
 ذلك هما ولم يحسن في قوله \* محمد تعد صحت كل صس \* اما حفت من امر  
 تبلا \* لدلالة قل عليه فكله عوض عنه \* فان قدس سره وكذلك ان توصات  
 الى آخره \* لا ينبغي انه تكلف والحق انه لا مجرد التوقف (قوله لانه يعرف عدم الزول)  
 مثلا اي في الحال والاستقبال فانه اذا كان متوقفا في الزول في الاستقبال كان  
 الاستعظام على حقيقته (قوله فتولد منه بغيره الخ) فيكون المعط الموضوع  
 بطلب المهر مستعملا لطلب الحصون وكونه مرغوبا اليه (قوله اي لا ينبغي  
 الخ) اي لا ينكر المنقل اي لا ينبغي له ان لا يحدث منه نزول والتوبيخ هما  
 باعتبار ترك الاولى في اعتقاد المتكلم لا باعتبار ترك الواجب والتعير عليه فانه  
 ينافي الغرض (قوله ويجوز تقدير الشرط الخ) لما ذكر تقدير الشرط به الاشياء  
 الاربعة اشار الى تعميم الحكم وانه جار في غيرها ايضا كثيرا العامة وتأيسا  
 بتقديره (قوله في غيرها) اي في غيرها النواضع التي يحرم فيها المصارع فلا يرد

ان قوله ام اتحدوا بالاستغفار فيكون داخل فيما سبق ( قوله فالتقوا الله هو الولي )  
تعريف السيد وصغيره قصير لفصل افراد لان الآية في حق لشركين فلما قال  
يجب ان يولي واحده وليس بقصر يجب على ما فهم ( قوله انكار لكل ولي الخ )  
بناء على ان ام معصية بمعنى من والجملة والاستغفار لانكار فكون الكوفة في سياق  
النفي معنى يفيد محوم ( قوله وحيد يترتب عليه الخ ) يعني ان الظاهر ان الله  
للحقيقة في ترتيب السبب عن السبب بحسب ان وجود او ترتيب السبب في السبب  
بحسب العلم ( قوله لكونه نذرا ) فيجعل كل واحد من اليوم واحد وهو بمنزلة  
العبد في اقتضاء اعلاء الصوت ( قوله قبل انه حقيقة في القرب والعبد ) وهو  
قول ابن حاجب والثاني قول الزمخشري ( قوله واسد تعاده ) يعني انه يتصور  
في نفسه مكان بعيد عن تلك خصرة ( قوله بعد الله ) معول له لاستعماله انقدر  
اي استعماله للقرب لا يحدده ثبوت تعبد الله عن مجلس حضور والاول علة  
حاملة والثاني غاية مترتبة ( قوله واما يخرج من الخ ) اي الرعدة والرساء ولا يجوز  
ان يراد معناه الحقيقي لاستحالة على الله تعالى ( قوله واما لعرش اغراؤد الخ )  
فاللفظ الموضوع لسبب اول المحاطب على انكم مستعملين في طلب الله على  
الامر الذي - ديه له ( قوله على زيادة نظرا ) فيذكر اشكايه من الله والشكوى  
من شكوب فلان شكوه وشكوى وشكاه اذا خرب عدسوه فهو متكى ومشكو  
( قوله محمدا عن خب الخ ) ان شككم لا يجب اذ الله سبحانه قال هذا الباب يعني  
في انكم اما وحده ومع غيره ( قوله ومن الخ ) لبيان التبع بل عن رب الامر  
مثل اسمعهم واصبرو عن خبر اولادهم ثم من ما حسن زيدا وكباب النسوية  
لا مالي ائت ام فعدت من عن ممي استهزم ( قوله مبق فيه معنى الداء اصلا )  
اي لاجمفة كافي باريد ولا يجر انا في شجب منه والمندوب فانها مبادى دخلها  
معنى استجب واستمع فمى بالله احضر حتى تنجب منك ومعنى يا محمد الخ تعالى  
فان مشتق اليك كذا فعل عن لشرح رحمة الله تعالى ( قوله فاي مضوم الخ )  
لان كل مضمون من باب الى باب حروفه على حسب ما كان عليه كذا في العرب  
( قوله وقد يقوم مقام اي هو مضوم الخ ) شارة الى ما ذكره الشيخ الرضي  
الاولى ان يقال نصب جميع من به معول من الداء اجراء لثاب الاختصاص بحرفي  
واحد لكهم حوروا نصب ودحور بالام في نحو بيتا وفي نحو اعرب لا ليس  
بمبادى حقيقة ولا لا يظهر حرف بدء الذي لا يسمع اللام ( قوله قال ابن  
الحاجب ) وتعد صاحب باب ( قوله لا مدعى لآب ) احرمه منه واذ هو بالآب

بشرية أي نعدل بالنسب عن نهمل لاجل سائر ولا هو بسما بغير ما من الأناء  
 (قوله وكان عمله لذلك) بتشديد النون أو تخفيفه عطف على كان السابق (قوله  
 لا تخلو عن حول الخ) أي اشعار من فهم حول ولا وجهلا من لحاظ نشأته  
 (قوله من بصحة العلوم) أو المحمول فانه تعدي ولا يعدي (قوله أو شفاعته)  
 لم يذكر في الكتب المشهورة من الاصول الشفاء من معاني الامر وعملها  
 داخله في الدماء فان الطلب على سبيل التصريح ان كان لغيره هو شفاعة  
 فإراد بالدية ههنا يكون لعمه طريقة مقابلة الشفاعة (قوله لاستعمالها في غير  
 ما وصع له) يعني ان لفظ الحر مستعمل في معنى اطلب لانهم قالوا ان مثل رحمة الله  
 ان شاء وان مثل لا والله من عطف الاشياء على الاحرار الذي هو معصوم  
 قولك لا اى ليس الامر كذلك وحرر مع كل الامتناع به من دفع اليهم  
 خلاف المقصود وهو ان يصير الدماء عنه وقال بعضهم انه بعد حر وان  
 التصرف في ان جعل ما هو متوقع الحصول بمرله الطاصل واحرصه واقعه وهذا  
 انسب بقولهم انه استعمل في موقع الطلب دون ان يقولوا في معنى اطلب كذا  
 في شرحه للفناح والحق ان جعل قولهم على العلوم التي كانت عليهم على كون  
 مثل رحمة الله ان شاء لا يدل على استعمال خبر في موقع الطلب في جميع الصور  
 كذلك واليه مال السيد في حوته شرحه الفناح (قوله ان شاء كناية في معناه)  
 وهو في الصورتين الاحريتين انتمين رفع الفعل لستقل وموقع الطلب لافي جميع الصور  
 كذلك يمكن يقال ان حصول الفعل في الاستقلال لا يلزم لطلب الفعل في الجملة فذكر  
 امدوم واريد الارم بخلاف الصورين الاولين فموقع فعل امدوم موقع  
 اطلب فان حصول الفعل في الزمان يصح ليس لا يصح ان يصح فلا يصح  
 جعلها كناية عن تعيين كونه بحرا بعلامه تشبيه خبر الخاص بالخاص للتعان  
 ولتخصص على حصوله (قوله في كبر يناد كرا) لافي جميعه من مسد الخرق قد يكون  
 بجمله بخلاف مسد الانشاء فان لا يكون الامر كذلك ويرد عليه اريد قام وقيل  
 لان لنا كيد في الاشياء ليس ثلث او الامكار من محض ولا يبرأ من كيد مخلوقه  
 من الايقاع والانتزاع بل لانه بعيد عن الامثال او قرب منه وفيه ان هذا اختلاف  
 في الغرض لافي الاحوال وبدا ان رحمة الله شرح رحمة الله في كثير فقل فان الاساد  
 الانشائي ايضا قد يكون اماما كذا ويحدد عن ان كيد (قوله فان الاساد لانتاني  
 الخ) ولا يجري فيه الاخر اعمى خلاف ما صي لغيره في ان كيد وتركه من جعل  
 المكر كغير المكر وما عكس وترى عدم امره في ما عكس (قوله الى غير ذلك)



أشار بذلك إلى أن جميع أحوال المسند ليد في آخر جاريهما ( قوله وكذا المسند اسم  
 الخ ) ترك الحذف تنبيها على أنه لا يجري فيه ( قوله فينبهما تقابل العدم والملكة )  
 أي إذا كان الفصل عبارة عن ترك عطف بعضها على بعض لاعتراك العطف  
 مطلقا يكون بينهما تقابل عدم وامسكة لأنه اعتر في العدمي أصي الفصل تقدم  
 الجملة كبديل ضايف قول المصنف رحمه الله أدانت جملة بعد جملة فترك العطف  
 في الجملة استدا بها لا يسمى فصلا غير تقدم الجملة بمنزلة اعتبار قابلية المحل  
 في العدم والملكة في التزام كل سهم تحقق الواسطة فلهما بمنزلة العدم والملكة  
 في الحقيقة كإفاد في المختصر وأطلق عليها العدم والملكة ههنا توسعا وما قبل  
 انهما من العدم وامسكة لأنه عتر في الفصل أن يكون من شأنه العطف ادل يقال  
 الفصل في ترك عطف الجملة خالية هي جملة قد لها ادليس من شأن الحال العطف  
 على ما هي قوله لأنه قيد له مع عدم من عدة صوره اشرح رحمه الله لأنه لم يرد كرقعة  
 من شأنه العطف ورتب كون تقابل بينهما تقابل العدم والملكة على مجرد التعريف  
 انه كور برده عليه انه ان اعتبر أن يكون من شأنه العطف في ذلك المحل ما براد عدم  
 والملكة المشهور ما يلزم أن لا يطلق المختصر في صور كال الاتصال والاشتغال عدم  
 الصلاحية للعطف في ذلك الفصل وان اعتبر أن يكون من شأنه العطف في بعضها ولو  
 في محل آخر ما برر العدم والملكة ( الخ ) بيان فالجملة احديه ايض قابلية للعطف  
 في نفسها ثم ان الجملة الخالية مكوّنة فبدا ما قبلها لم تقدمها جملة حتى يتحقق فيه  
 الفصل والوصل ( قوله . نصيب الاسناد الاصل ) قد عرف الشارح رحمه الله تعالى  
 الاسناد في اسبب الاول بصم كلمة او م يجري مجراها الى الاخرى بحيث يبيد الحكم  
 بان مفهوم احديهما ثبت مفهوم الاخرى او في حد وهذا شامل لاسناد المصدر  
 واشتقاق فبدا فيده بالاصلي تعانصر صي لاخر احد فان اسد الفعل الى الفاعل اصلي  
 أي بحيث لو صم وكذا لاسد الذي ينضمه الجملة المرتبة من المبدأ والآخر لأن  
 هيئتها موضوعية بهذه بخلاف المصدر فانه موضوع للحادث فقط عرض له  
 الاسناد الى الفاعل في الاستعمال وكذا مشتقات فان النسبة الى الذات المبهمة مأخوذة  
 في مفهومها والنسبة الى الفاعل انما عرفت لها في الاستعمال وتفصيله في الرصي  
 في بحث المصدر واما اذا فسر الاسناد بصم كلمة الى اخرى بحيث يصح السكوت  
 عليه فلا حاجة الى حد الاصل ( قوله واصفات المسند الى فاعله ) اذا لم يكن  
 وافعة بعد حرف السبق او الاستهزاء وصلية الالف واللام فانها حينئذ في تأويل  
 الفعل والاسناد فيها اصلي ( قوله اسد يكون له محل من الاعراب ) أي على تقدير

اضمار العطف عليها سواء كان قبله في كازيد يعطى ويجمع او لا كما في قوله تعالى  
 (قالوا حسد الله ونعم الوكيل) فانه لو لم يعتبر العطف كان المجموع محل من الاعراب  
 لا لاولى لكونها جزء المقول (قوله أى حكم لاعراب) أى حكم هو مدلول الاعراب  
 دلالة المقصي على المقضي (قوله بخلاف الواو) فان معنى مطلق الجمع وهو  
 لا يكتفى في كون العطف به مقولا لتحققه في الجملتين لا يحسن العطف به \* قال  
 قدس سره هناك احتمالا \* والاوحد ان المراد نحوه الحرف العاطف الذي يستعمل  
 بمعنى الواو مجازا من العاء ونم واو وبؤيده قوله على معنى عاطف حيث لم يقل على  
 عاطف (قوله وانما قال الخ) الظاهر انه اراد انكم انما تحسن مستهزؤن لان مقول  
 القول بمجموع الجملتين فهو في محل نصب لا انكم فقه \* (قوله بن الصوائون) قال  
 احتماعهما يمنع لان النون وهو اسمك بحرى لا يعيش الا في الماء والصب لا يشرب  
 الماء ولو عملش روى بالريح (قوله لانه بيان الخ) في شرحه لفتح الفرق بين  
 الجملتين الثلاث ان في الجملة الدبية استيفاء مقصد ومريد لا اعتناء بالشأن وفي الجملة  
 اليبانية مجرد ازالة الخطأ وفي الجملة المؤكدة ارايه توهم ان تصور او السهو والعملة  
 فتقول انما تحسن مستهزؤن ان اعتبر انه ما ذكر لانه يقرر اثبات على اليهودية تكون  
 مؤكدة وان اعتبر اشتغاله على امرائه على اثبات على اليهودية وهو تحقير الاسلام  
 وتعظيم الكفر فيكون الاعضاء شأنه اريد يكون مدلالا لكونها واقعة بدم المراد  
 دون الاولى وان اعتبر مجرد ازالة الخطأ عن المعنى فان المراد منها المعية فب لا ظاهر  
 يكون عطف بيان وان اعتبر السؤال مفقدا يكون استيفاء وما قيل انه اراد بالبيان  
 الانضاح ومع التوكيد والبدل والاسرف فأتى به ما في شرح المفتاح  
 حيث قال انه بيان وتقرير عطف التقرير على البيان \* قال قدس سره  
 تأكيده \* أى بمنزلة التأكيد المعنى بغيره في المدلول لصريح وقائده دفع  
 توهم ان تصور بان ما فقه من انما معكم بما يرمون به حر \* والاما حالصوا المؤمنين  
 ووافقوهم على ما قيل ان لا ريب فيه تأكيده ذلك بكتب \* قال قدس سره لان  
 المستهزئ الخ \* لما كان معنى قوله انكم اثبات على اليهودية وليس انما تحسن  
 مستهزؤن بظاهره \* تأكيده انما هو لازم مؤكده وهو انه رد ونفي للاسلام  
 فيكون مقرررا للثبات على اليهودية \* قال قدس سره او يدل الخ \* قد تقرر ان الجملة  
 الاولى اذا كان كغير الوافقة والثابتة واقعة بذلك ويمكن مضمون الثانية جراً  
 من مضمون الاولى نزل الثانية منزلة بدل لاشتغال من الاولى وهما كذلك لان الجملة  
 الثانية تفيد ما تفيد الاولى وهو الثبات على اليهودية على ما يبدى بقوله لان المستهزئ

ه عنوان هذا القول  
 لم يوجد في الطول بل  
 في المختصر



فيه كمال الانسانية من الاطوار فتقدم (قوله لا تعداد لاشراك) بحالقي  
 السموات والارض كداني الرضى وفيه اشارة الى قوله (ثم ادس كفروا برهم  
 يعدلون) صطف على خلق وادس عدلون مشتق من عدل بمعنى التسوية وبرهم  
 متعلق به فيؤول الى معنى الاشراك وحذف المفعول لتعميم الدلالة على الاشراك  
 اى شئ كان يخلق السموات والارض مستقدا مسكرو ورد عليه انه اذا كان  
 معطوفا على خلق كان صلة واقعا موقع المحصور عليه يؤول الى قول المحدث الذي  
 كفروا برهم يعدلون مع انه يحتاج الى نقول ان برهم من وضع المظهر موضع  
 المضمر لئلا يكون العائد في الصلة متروكا والقول ان هذه اخوة لما كان مدخول  
 ثم الاستعدي الانكار كان في معنى النفي فكانه قبل المحدث الذي لا يصادفه شئ  
 مع ظهور الواحد الصحيح تعسف وهو ان يكون عطف على جنة المحدث وبرهم  
 صلة كفروا و يعدلون من يعدلون بمعنى ادعى هو الحقيق ما خرج على ما خلقه  
 فعنه على انه ادس ادس كفروا انه يعدلون معه ويكفرون فتمت وعسى ان الصلة  
 بحالة لا يخرجها من الاعراب فعلى مقتضى قوله على الاشراك ان قصد ربطها  
 على معنى ما عطف الخ اعطى عنها لابتداء الاو حود معنى ثم يربطها وبين ما عطف  
 عليه اعنى شركتهما في المحصور مع الامة بنيهما وهو متحقق هو ولا يقتضى  
 ان يكون العطف اضافة كما في قوله فانهم كفروا بالذي لا يخلق الا هو يجعل المجموع  
 امرا او احدا او لا احدا فخردهما عن ضمير كنتم ما حقه من اية في الرضى  
 في تحت لعطف بالخرى وفي شرح قوله الذي طيرة معدر ادس (قوله كفروا  
 ان من سادتم صادوا به) في المعنى ان كافة نعمته لا ترتب في الاحار لا ترتب الحكم  
 وقال من عصفورا اراد ان احدا منه ليس في الاء لانه قد ان كمال اس  
 الرومي قالوا او انصرف من شئ قد هم كلاهم والى من شئ ان  
 كم من اب قد علا ما من درى حسب ككملت برؤوب لله عدنان ولا يخفى ان  
 المعنى الاول لا ياسب مقام ادرج والساني ياسب بطفق واندرى بصم الدان  
 لجملة لا يالى الواحد دروة شكروا بصم مفعول على كداني تحفه (قوله هرا  
 القدر مشترك اح) اى اجمع في الحصول وفي احتفال لرجوع مشترك بين الاحرف  
 الثلاثة فلا يكون مرصحا لاحتياط توا عليهم بقول ان فيهما شئ رائدا هو  
 التعقيب والتراخي بخلاف توا لا يجدى ان مطلق جمع الذي بعده توا او حاصل  
 فيهما مع شئ زائدتم لو كان مدونه اجمع بحد على شرط لا شئ لا يفتى حصوله  
 لهما فتدبر فانه مع ظهور عرق بين بعض مطرفة والمجردة قد حنى على بعض

الناظرين فافترض بان هذه مقدمة لادخل لها في الجواب (قوله والجل المشتركة  
 اخ) جواب ثان وهو طهر **قال** قدس سره انما يجري في بعض الصور الخ **قال**  
 اي فيما يكون مضمون الجملة لثانية مذكرا لمضمون الاولى وامانا كان الاول لازما  
 قسائي او مغاير له من غير مقدمة فلا يوهم فيه كون الثاني انطالاتلاول وهذا انما يرد  
 لو كان امرا بالابطال اهدر الاول كما هو الطهر وامانا كان المراد منه الاضراض  
 هذه وجعله في حكم السكوت فهو جار في جميع الصور فدا قال والاحسن **قال**  
 قدس سره ضرورة ان الامور الخ **قال** يعني ان مدلوله اخبر هو الصدق والكذب  
 احتمال عقلي فيكون مدنور كل مسلم واقعا في نفس الامر والامور الواقعة فيها  
 محتملة **قال** قدس سره وربي لا يكون الخ **قال** بان يكون مقصوده مجرد افادة  
 مضمون كل منهما من غير انتساب الى اجتماعهما **قال** قدس سره ومعرفة هذه  
 الاحوال **قال** اي لوسط والاتحاد والنبات وعنايتهما ما يشار بتحققهما فيما بين الجمل  
 متحصرة حد الوضوح على معرفة الجمع بين كل جملتين ومعرفة الخامع الجبالي  
 متحصرة حد الاختلاف باختلاف العرف والصادات والصادات والاحوال  
 والاشخاص (قوله وان لم يخصص الخ) وذلك ان لا يقصد الربط اصلا وتعيين  
 المصطلح حينئذ طهر او يقصد الربط على معنى او اوجه التفصيل المبين بقوله فان  
 كان الى اخره (قوله لا يسل ان ادرك في الاشارة طهر الخ) يعني ان ما ذكره بقوله  
 لتلا بشاركه في الاختصاص بالطرفين انتم اذا كان ادا صورية وهو مجموع علم لا يجوز  
 ان تكون شرطا مضمونة بشرط بقاء على القول بعدم اضافتها الى مدحونها  
 كما ذهب اليه الشيخ ان الخ يجب فلا يكون معموله للمراء متقدمة عليه وبعد تسليم  
 انها معمولية لغيره لا يسل ان مثل هذا التقديم للخصيص بل للتصدر كالاتهام  
 في ابن اولك مثلا وتخصيص لازم بالتقديم على باقي جميع الصور ولو سلم افادة تقديم  
 الشرطية للتخصيص فلا يسل ان اختصاص المعطوف عليه يستلزم اختصاص  
 المعطوف والماء في قوله فلا يسل زائدة لا فائدة لزوم بعدها مدحها في الرضي قد يؤتى  
 في الكلام بقاء موقعه موقع الماء لئلا وليست به هي رتبة وقائدة رتبها  
 التنبية على ان بعدها لازم لمعناها رتبة الخراء الشرط فلا حاجة الى التكافؤ  
 الذي ارتكبه بعض الناظرين (قوله اذا الشرطية هي بعينها ظروفي) سقط المدح  
 الاول وقولنا اذا حدوث قرئت بمرأى سواء قلنا ان ادا معمولية للمراء قدمت  
 للتخصيص او لجرد التصدر وانها معمولية للشرط فيبطل التخصيص به التقديم  
 اول مفهوم الشرط سقط مع ثاني والثالث واما المع الرابع فحواله قوله ثم القيد

إذا كان الخ (قوله فهو على ضربين) أي استعمل على ضربين و ما كون مجموع  
 المعطوف عليه والمعطوف حراء في يوحى في استعمال على به حيث يكون سطق  
 مقدما على الجزائية فلا يكون العطف على حراء الشرط (قوله ويكون شرط  
 إلى آخره) فلا يكون سببا بنفسه للمعطوف فلا يكون شرطه وبله لا عرف من أنه  
 إنما يستعمل في السبب أو ما هو شبيه به ولا يتحقق مفهوم شرط وليس إلى المعطوف  
 لا تنفاه التعليق به فانه يصح التعليق في إدارج مع لا يراى استوفى، شأنت حرجت  
 ولا يصح في إدارج مع الأمير خرجت لتوقفه على الاستيفاء فادفع ما تنق عليه  
 الساطرون من أنه إذا كان من الصرب الثاني يبرم اختصاص الاستهزاء  
 بحال قولهم انه همكم انما نحن مستهزؤن وهو مخصوص بحال حلوههم  
 إلى شياطينهم لدلالة قوله وإذا حلوا الخ و يبرم اختصاص الاستهزاء  
 بحال حلوههم لأن الكلام في العطف على الحراء يقتضى الاختصاص  
 بالشرط لا في استعادته بطريق العقل (قوله من هذا القبيل) كأنه قيل  
 إذا حلوا أي شياطينهم قالوا بامعكم وإذا قالوا بامعكم الله يستهزئ بهم  
 ولا يبرم من ذلك إذا حلوا أي شياطينهم الله يستهزئ بهم سؤقه على القول  
 المذكور (قوله لا على أحبارهم الخ) أي استهزأ الله بهم ليس بالامعس استهزأهم  
 وليس إلا إذا كور مدحل ويدل على أنه لو تحقق القول المذكور بدون الاستهزاء  
 ما يكون لدفع الشر لم يكن عليهم مؤاحدة فادفع ما قيل من دليل المذكور  
 أنما يدل على عدم ترتب الاستهزاء على معصى بقول لا على القول من اعتقاد (قوله  
 حكم زائد) كما أعطاه الثانية لا يردان كل حجة تقع في كلامه به حكم زائد على  
 اصل مراد (قوله أو كمال الاتصال) وينبغي فيه انحصار وان كان فيه إيهام خلاف  
 المقصود بناء على انتهاء صحيح العطف وهو إمارة في دفع الإيهام بطريق آخر  
 يقال في لا تركت شربه مثلا لا قد تركت شربه بخلاف لا سطاخ فإنما الصحيح متحقق  
 فيه والتباين الذي بينهما المذوق لكون العطف مقولا ما و معه ولدفع إيهام  
 (قوله أي ينعى الفصل) ولا يمكن إعطاء حكم الأولى ثلثية بالعطف بطريق  
 آخر كما مادة الحكم (فان موت كل نفس الخ) أشد ما حدث كل على نفس  
 إلى ردحوله على حثف باعتبار المصاف إليه لا عشره في نفسه وكان على أشاعر  
 أن يقول حثف كل أمرى موافقة لقوله تعالى (وسكن حرمسى) وإما اعتبار  
 التعدد في الموت باعتبار أسماؤه فلا يبعد منه اعتبار العمود في أمرى بمعنى المقام  
 فيه كثرة المؤنة من غير حاجة إليه (قوله وقد التصير محسوبة) والمعنى قال أميرهم

الذي قام به يرفعهم ملاحيين . سوحا ولاخروها كجراوله . ويقوم بتدبير احد  
رحله . ولاستلاء على نفس مولها ولاخف من كثر عددهم ووثاقه عددهم  
فكل حنف مري يجرى بقدر من الله تعالى وهذه الامتوت كراما او ذمورا  
فواحد ادهم . كد . وسيرى الشخص الذي يكون واحدا في زمرة كمالته  
من سكة والاسفرك في شرح الفاصل الكاشي ( قوله وانوجه ماد كرنا )  
لان ماسة مصرع في الاول ظاهرة فيه ( قوله ولما كان الخ ) بان كمال  
الانقطاع وعدم توصيهم مع قطع الامر عن كونهم من كلام الشاعر  
او من كلام الرائد كاسه . ث ( قوله والامر في آخره بانفس ) اي يصير العلة  
اعني تراويه معلولا . يعنون عني الامر بالارساء علة ولو باعتبار متعلقه اعني  
الارساء قد فسر لعكس بقوله عني يصير الارساء علة لتراوية وانما لم يقل اعني  
يصير الامر لارساء علة مروية لان في صورة الحرم يكون المطالب علة لا انطب  
ويقدر في اسم محل اسم راسر وقد مر ذلك وحاصل كلامه ان المقصود ههنا  
تعليل طلب الارساء ~~لان~~ من منه ولو حرم افاد بيته لتراوية لانا في تقدير  
ان شرط فلا ير ما قبل ان تراوله علة عامة لطلب الارساء . لموا له في الخارج فلا  
مادة من كونه علة ومطلوب لان تلامهما . اكن المقصود اعادة العربة لا اعادة  
ال . ( قوله في نفس ) اي محلي تقدير احضا المطب فتكون داخله  
في القسم الاول . اعني فان كان للاولي الخ وزرك المطب فيه لعدم قصه التشرية  
في حكم الاول . لا اختلافهما خبرا وانشاء وما حذرنا به مع ما قبل ان الجملة الاولى  
اي من محسب لاسر ب وان اعبر في الحكاية لان القول مجموع ارسوا تراولها  
لا . ويحفظ . قال قدس سره . وقال امرتكم ان ترسو التراولة فيه \* انه لا معنى  
لطلب الارساء . الذي عده مراد . متكام من المحاطات فانصوب هو الاول واد  
اقصر الشرخ رجوه . عده . فان قدس سره . و ما على . فقول الخ . قد صرحت  
ان عده . فان قدس سره . فذكر استينافا . ولا تراجم بين كمال الانقطاع وشه  
كان لا فصل فيصور ان يكون فصل لكل \* و ما احتاد . كونه بترققات  
المهورة ( قوله . غير صريح ) ولما اورد في كل الاتصال مشتمل الاشتغال  
اقول له ارجح لا تثمين عند . مع . ارجح . يقول القول ( قوله ههنا ) لا يورد  
كال الانقطاع ) وذلك لانه لا يجوز ان يكون مثالا للانقطاع بين الجمليتين الا ان لا يحس  
لهم لا بالجمليتين بل كورتي في الصراخ . محاذ من الاعراب ولا يحس ان يكون  
جمله واحدة في محس . ولا يكون في كلام واحد ولا ان يكون مثالا لشمس التامين

لهما محل من الاعراب لان ركن العطف حينئذ واقع تحتى للاختلاف ولا به يجوز  
العطف مع الاختلاف اذا كان للاولى محل من الاعراب من عليه اشرح رحمه الله  
تعالى في شرحه للفتاح ومثله بقوله فلان كرمي واكر مثله ولا به حيث يكون داخلا  
في القسم الاول وانفصل عنه لعدم قصد التثنية فتعين ان يكون مثالا لمجرد  
الاعتصام من غير نظر الى كون الاولى في محل الاعراب او لا (قوله موقوف في كلام  
الرائد) فانصراع المذكور ليس مثالا تمامه ولا حصه وناهو شارة الى المثال  
ولا ينبغي كونه تعريفا لان الظاهر ان المثال هو مصراع من معد او حصه (قوله  
والجملتان فيه جملة محل من الاعراب) اي على تقدير لعطف قال قدس سره  
لان ما تقدم من قوله لم يعطف ولم يحرم ايضا يدل على اعتراض عن قوله  
لان المثال انما هو هذا المصراع انه بخلاف ما ذكره من انه يدل على ان المثال  
قول الرائد والحوار مع تلك الدلالة بل يدل على انه مع قطع النظر عن اعتبار  
في الحكاية ومن كونه محكما قال قدس سره وما نالاه لاحقا الخ  
والحوار ان الاعتصام يوجب الفصل بين الخمس مطبق وعدم اتحاد الفصل فيانه  
محل من الاعراب لكونه في حكم المفرد قال قدس سره يمكن باعتبار دلالة الخ  
فيه ان مصراع ليس مثالا باعتبار دلالة على انه يمكن لانه بهذا الاعتبار في محل  
الاعراب اشكي المداول عليه بالمصراع ولا ينبغي كونه تعريفا بخلاف ما قاله لشارح  
رحمه الله تعالى فان المصراع من لانه باعتبار حصه وهو الثالث في كلامهم قال  
قدس سره واما قوله تعالى انا معكم الخ فهذا البيان حق ركن لانه لم يلق له كلام  
الشرح رحمه الله اذ محموله ان رسوله محل من الاعراب كما ان قوله تعالى انا معكم  
اعاين مستهزؤن) له محل من الاعراب لكون كل من موقوف انقول قال قد  
سره كاتوهم الشارح رحمه الله تعالى نعماء على شارح رحمه الله فانه ما قال  
ان ركن العطف في الحكاية كمال الاعتصام في الجملة مع قطع النظر عن الحكاية  
كأمر (قوله واما البعت فالمسلم يغير الخ) لا ينبغي ان حصل الاستدلال ان البعت  
موا كان محصيا او موصفا او مؤكدا وغيره لا ان يدل على بعض احوال  
المسوم لانه تابع يدل على معنى في مسومه وهذا معنى الدلالة على بعض احوال  
المتبوع لا يتحقق في الجملة بل ينزل ثبوت براءة البعت ولا مدخل في هذا الاستدلال  
لعدم تغير البعت عن عطف البيان وانما تعرضه شارة الى الرد على من رعم الجملة  
الموصفة للاخرى بعت لها بزييلها منزلة البعت الموضح وحاصل الرد ان البعت  
لا يغير عن عطف البيان في المفردات الا بكونه دال على حال التسوم وعطف



البيان دال على نفسه ولذا قايروا ان الفصل في جاني زيد الفاصل بعث لزيد  
 واول قدم عليه يكون خطب بيان له واندلالة على حال المتبوع لا يتحقق له  
 في الجملة فلا يتم فيه بعث اوضح عن خطب البيان فالجملة الموصوفة بـ  
 بيان لانعت كما وهم وبت قلب هذا المعنى لا يتحقق في الجملة اي من حيث هي  
 جملة لان الجملة من حيث هي جملة تدل على نفسه بانه بين الطرفين لا تعلق  
 لها في اعادة معناه شيء آخر فضلا عن ان تدل على حال من احواله الا ان يؤول  
 النسبة التامة بالقياسية فتقع صفة وجالا وخيرا بهذا الاعتبار فالجملة في نفسه من  
 حيث هي جملة موصوفة بعدم دلالة بد كورة فلا يتحقق تنزيلها منزلة ما هو  
 موصوف بالدلالة وركاء ونشر كين في بعض الامور كالابضاح وبما حررناك  
 اذ دفع ما قبل ان تزيل شيء منزلة آخر لا يقتضي الامساكية بينهما ولا يقتضي رعاية  
 خصوص معنى من في آخر وما قبل ان الجملة ربما تدل على حال جملة كان يقال زيد  
 فام علت في فصل بعث لانه يدل على انه معلوم فهو بمنزلة البعث فهو به اهما جملة  
 واحدة في الحقيقة لان معنى بعث زيد قائم احرا العامل معلق من معموله فصارا  
 بجلتين صورة ولذا لم يعدوه من صور الفصل فان قدس سره والاكسات الجملة  
 محكوم عليه به اي وان كان المعنى انه كور متيقنة فيما بين الجمل اكان الجملة التي  
 فرصت معمول محكوم ما عليها باسمه التي فرصت نرا اكان الجملة من حيث هي جملة  
 لا تصلح لكونها محكوم عليها با ذكره في حواشي شرحه لفتح من ان المحكوم  
 عليه حقيقة لانه ان يكون معمول مستعلا محفوظا في نفسه والجملة ليست كذلك  
 يظهر ذلك كله من راجع ان وجداه وانصف من نفسه وادراك الامر على هذا  
 لم يستحسن تزيل الثانية منزلة الوصف انتهى يعني ان المحكوم عليه حقيقة لا من  
 حيث الظاهر فان الجملة قد تقع محكوما عليها ظاهرا نحو تسمع بالمعدي خير من ان  
 تراه لابد ان يكون محفوظ في نفسه لا بنية شيء آخر لان النفس مجبولة على انه  
 لا يحكم على شيء ما لم يلاحظه فصداو بالذات بخلاف المحكوم به فانه حال من  
 احوال المحكوم عليه فكيفه الاحظه التامة فلذا يقع الجملة خبرا نحو زيد فام  
 فانه يكفي في ذلك ملاحظة القيم من حيث انه حال من احوال زيد ولا يلزم ان  
 يكون ملحوظا بالذات والجملة من حيث هي جملة ليست ملحوظة في نفسها اذ  
 المقصود من الجملة معرفة اسم الله من حيث ثبوت حاله او انتفاءه فهي آية  
 لتعرف حاله فلا يصح الحكم عليه لانه ان يلاحظ المجموع من الطرفين والصفة  
 صفة ثابتة قصد وبما حررناك ظهر ان الشكوك التي اوردناها عن انظر من غير اورد

عليه مثلاً عدم التدرج في كلامه وإيت حبير ما يفرق بين الوجه الذي ذكرناه وبين  
الوجه الذي ذكره السيد فان ما ذكره يدل على عدم كون الجملة دالة على حال شيء  
آخرو من ذكره يدل على عدم كونها دالة على حال الجملة فتدبر (قوله لدفع توهم  
تجوز أو عطف) سواء كان للمعنى أو للمعنى أو لسبق بيان أو لغيره في بحث  
تأكيد المسند إليه ان التأكيد المعنوي قد يكون لدفع توهم عطف نحو حاشي الرحا  
كلاهما فانه يدفع توهم العطف بتلفظ الشبهة مكان مجرد أو الجمع دون تنبيه أخرى  
على ان كلامه لا يدل على ان يكون كل واحد من التأكيد المعنوي و اللفظي لدفع كلا  
الأمري من العطف والتجوز فليكن على سبيل التوزيع (قوله مع الاختلاف في المعنى)  
المراد بالاختلاف والاتحاد هما الاتحاد والاختلاف في معنى المقصود لا في المعنى  
المذكور فانه لا بد منه (قوله وهذا على تقدير ارجاع) أي كونها مؤكدة بالنسبة إلى  
ذلك الكتاب في هذا التفسير بخلاف ما إذا اعتبر (لم ذلك الكتاب) جملة واحدة  
فان لا ريب فيه مؤكدة ايضاً لكن لا بالنسبة إلى ذلك الكتاب (قوله جملة مسندة)  
اسمية بان يكون التفسير ام هذا أو هذا ام واحدة بان يكون التفسير اقسام مالم  
فيكون ايجازاً محضاً أو اذكر فكون مصوراً وعلى تقدير حبير ام لتمام السورة  
أو ابع آر أو اسم من أسماء الله تعالى أو ما أول ما أول من هذه الحروف (قوله أو طائفة  
من الحروف الخ) واقعة في أو ال سور على سبيل التعداد فتجوز من غير ان يكون  
لها محل من الأعراب كما ذهب إليه صاحب الكشف (قوله كان معناه الخ) كان  
الظاهر ان يقول كان معناه من الكتب بالنسبة إليه ليس بكتاب كقول كان معناه  
بالنسبة إليه ليس برجل أو قول و معناه بالنسبة إليه بالنسبة إليه أو رد كان رعية  
للتأنيب في إطلاق المقصود على معناه من الكتب الإلهية كذا في والأوجه انه  
اشارة إلى ان المقصود من حصر الجس الدلالة على كونه لا تعرض بمقاص  
غيره كما مر من ان قوله ريداً شمعاً في مقصده مجرد كمال تجاعته وقدينوسيل  
بذلك إلى ان تعرض بمقاص شجاعة غيره من يدعي مساوته في الشجاعة (قوله  
نفاً لذلك التوهم) فتوهم الجراف في ذلك الكتاب بمره توهم التجوز في حاشي  
زيد لا شراً كهم في البناء على المسألة ودفع هذا التوهم على تقدير كون الصمير  
المرور في لا ريب فيه راجعاً إلى الكلام السابق على ذلك لكتاب ظاهر كانه في  
لا ريب فيه ولا يجازفة وان كان راجعاً إلى الكتاب كما هو مصرح به على انه لا يمكن  
ريب في كونه كاملاً غاية الكمال لم يكن قولاً من كتب مصرحة في قول قدس  
سره ذكر صاحب الكشف الخ في لرضي عنه في تأكيد الصنعة فقال

ان يرسل الى كل واحد منهم تأكيده لثبته وقال غيره من كل واحد منهم تأكيده  
للمؤكد الاول باختلاف شتيين في هدي ثقتين في انه تأكيده للاربع فيه او امثال  
الكتاب منى هي ذلك لاختلاف والاتجاه المذكور بقوله فثبته عليه ان الاسم  
فلح ليس شئ لان كل واحد من تأكيده ان كان متحدا بالمواد كان كل واحد  
منهم متحدا بالآثار يكون بينهم اتصال كمال الاتصال كما كان بالقياس الى المؤكد  
(قوله لما في تكثير هدي الخ) معنى يصيد تعظيم الهداية وتعظيم الهادي يهيم بسبب  
جله عليه وجمعه عن هدي (قوله هذا داخل في الهداية) هذا انما يصيد لو كان  
السد مساو والحوادث تتم ان يقال استديم لمخبر جماعة اعيان بشأن هذا  
التدوير يتربل غيره غيره اعمد (قوله مكر ذكر الشخ الخ) كان اشبح نظر الى  
ان المقصود من رب الرب فيه ان كونه كاملا غاية التمام فيقصد التمام  
في المعنى وان ظاهر مقاله سكاكي رحمه الله تعالى فان المقصود منه ان الرب فيه بالكلية  
ويتوصل بذلك الى كونه سعا عاين كمال الجمع في المعنى المقصود مع تقرير  
الثانية للاولى باعتبار لازمه (قوله او كبر او اية) لكونها محملة او خفية الدلالة  
(قوله اي بشأن المراد) فلا بد من اتمامه وايضا ولم يرجع الصبر الى تمام المراد لان  
الاعتناء بشأن المراد يقتضي ان يسع في تمام (قوله او نظام الخ) والمصاعنة  
ولكونه يحب اوله ليعلم لا يدرك العقل انتهاء يكون اعيان شانه فيدل على تقرير  
في ذهن السامع (قوله من لدن والميل منه من كمال الاتصال) فان لاحظ ان الجملة  
الاولى المذكورة فترك مدح كمال الاتصال وان اعتبرها غير مذكورة حكما  
لكونها في حكم مضمرة تكون حجة انية عارضة عن المعطوف عليه وفي كلام  
المصاح اشار الى الوجه في ان يصح في قول قدس سره ثم الجمل الخ لا يخفى انه  
لم يبين معنى لاسيما فانه يقتضي ان لا يحقق كونه مقصودا بالنية في الجملة مطلقا  
مع رجحان عدم تحققه في الجملة لا محمل لها ووجهه ان كونه مقصودا بالنية  
خرج كونه مسودا اليه ومسودا واجبة من حيث هي حجة ايست كذلك  
الا ان اوله مفرد فاحتمل ان لا محمل لها ارجح لعدم قوله التأويل بخلاف  
التي لها محمل وهو لا يتصور فيه كونه مقصودا بالنية من حيث انها محل  
ويعتبر فيه حالت من حيث وقوعها موضع انفراد وتوحيدها به واما ما قيل  
في توجيهه من ان المراد من لا يحقق فيها مجموع الامرين لاسيما في لا محمل  
لها من الاعراب فانه لا يتحقق في شئ منها فعسف في قول قدس سره وانها  
خارج لا يخفى انه يمكن سره في معنى في من شكل ايضا ان يكون

في الجملة امانية من زيادة التفصيل او الايضاح او التفسير في الاوى وراعتنا  
 في اعمى وريدها يتبرع بدل العوض والاشتغال ونبت الزبدة توجب لاعتناء بشأنها  
 راسينا، القصص فيرل الثانية منزلة بدل السكل ونداق شرح رحمه الله تعالى  
 في شرح افتتاح وتعديس ان الجملة الثانية في قوله حذو ( يقوم اتموا المرسلين  
 اتبعوا من لا يستلکم اجرا ) يشهد ان يكون بدل سكل من سكل لان اتحادهما  
 في المعنى يقوى حاجب التأكيد ( قوله والمقام بهنصى اعتناء ) اي بشأن التبعة  
 المذكور ( قوله لكونه مطبوعا في نفسه ) لان ايظطهم عن صفة معقبتهم عنها مطبوع  
 في نفسه غايه مبدأ كل خير ( قوله او درجته الى غيره ) اي القوى المذكور قوله بقوله  
 ( وتقتوا اعدى اعدكم بما تعلمون ) بان تعلموا بذلك التبعة ان من قدر ان يتفصل بهذه  
 التبعة فهو قادر على الثواب والعقاب فائقوه ومن يفهم حسن التمييز المتروكين  
 مراجعتهم الى نعم الله تعالى في أويل المذكور وفيما انهم الطلوبة في نفسه بالاكل  
 والشرب والمديعة يتوسل به اليهم ويكلمه اولهم ( قوله في انفراد اح ) بقرينة  
 قوله والافكى في لدروا لغيره كجاسمى والافشاء الحق في الظاهر لوجهة ثم ان  
 دلالة على اظهار الكراهة ثلاث الظرفية ظاهرة واماد لانه على كمال اظهار الكراهة  
 لم يجهه اشارة رحمه الله تعالى في الآية فهو راجع حيث قال في شرح الفصح  
 كون المقصود من ارجل كمال اظهار الكراهة بامانة على سبيل ادق معرفة  
 الكلام بان السير في شرحه وذلك ان الرجل اذا ذكره الله من بعد حمد الله  
 سره حاشا وعمار من الى كراهته رمزة حمية ورجاء ربه في لا يعبره فان  
 رجل فقد كان اظهار الكراهة لانه بدل على راده ارجل المسمى كمال  
 الكراهة انتهى وعلى هذا الوجه يكون في لاسم مع قطع الطر عن سلك دلالة  
 على كمال اظهار الكراهة ايضا لانها اقوى من دلالة الرجل ولا يزال لان دلالة  
 ارجل على كمال اظهار الكراهة بامانة ودلالة لانه عليه مطبوعة ويكون  
 وفي تأويله المراد من ارجل من وجهين هو بوجه ووجه شديد على التأكيد  
 دون ارجل وهو ما احرره في شرح افتتاح تكون حذو صريحه في حيث  
 وقع فيه فصل لا يقتضي من ارجل لقصد التلذذ لان المقصود من كراهته هذا كمال  
 اظهار الكراهة لا قامته بسبب خلاف سره العين وقوله لانني عنده اوفى بادية  
 هذا المقصود من ارجل لدلالة ذلك عليه نصي مع اتحاد عن تأكيد دلالة  
 هذا عليه بامانة مع التأكيد صريح في ان لا يقتضي رقي من وجهين دلالة  
 بامانة وكونه مشتلا على التأكيد ويمكن ان يفسر دلالة ارجل على كمال

اظهار الكراهة لانه يد على اظهار الكراهة بواسطة قوله والا فكن في السر  
والجهر مستلزما فيلزم منه ظهور الكراهة مع التنبه كانه قيل ارسل لمخالفة سر  
هلك فيكون دلالة على ظهور الكراهة اقوى وهو معنى كمال الاظهار وعلى هذا  
الوجه لا يكون لائقين بدون اعتبار التأكيد دالا على كمال الاظهار بل بواسطة  
التأكيد ويكون لائقين اوفى من ارسل من وجه واحد وهو انه دال على كمال  
الاظهار بالمصطفى وارسل بالالتزام وهذا ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى في  
الجواب من ان لا يتم يد على مجرد اظهار الكراهة ولا تيقن على كمال اظهار الكراهة  
وعبرة التي تحتمل التوجيهين ما يكون قوله مع التأكيد متعلقا بالدلالة فيفيد  
مقارنة الدلالة مع التأكيد في كون لائقين اوفى وان يكون حالا من ضمير دلالة فيفيد  
ان دلالة عليه مطابقة ما كونه مع التأكيد دون حال خلوه منه والى التوجيه  
الثاني اشار في الجواب في الاول في قوله وقريب من هذا ما يقال الخ فان قوله مع  
انه ليس فيه شيء من التأكيد يدل على ان في لائقين دلالة بالطائفة مع شيء من التأكيد  
فتوهم ان ما ذكره في الجواب يحل في المتن منشاء قلة التدبر قدر \* قال قدس  
سره ادليس انقصوا كمال الاظهار كمال الخ \* هذا مجرد دعوى لا دليل عليه  
لم لا يجوز ان يكون انقصوا اظهار الكراهة بحيث لا يتوهم شبهة وان كانت  
الكراهة غير كاملة بان تكون المخالفة (٤) بما يكفر الكراهة اعدية من الحكم  
اذا علمها بعبارة \* قال قدس سره لان الاعضاء تشار الخ \* اولان انقصوا  
الفرق بين المحتملين يكون انشابة اوفى ولا مدخل في ذلك لكون الكراهة  
شديدة او ضعيفة \* قال قدس سره يدل في الجملة \* لان الاعتناء باظهار شيء  
يكون فيما عني نشأه في لاصب \* قال قدس سره يدل على كراهة شديدة باعتبار  
اشتماله على التأكيد \* وفيه اشارة الى احتساب التوجيه الثاني \* قال قدس سره  
كمال اظهارها \* لكون له دلالة و صحة واظهار كمالها لدلالتها على كراهة الشديدة  
\* قال قدس سره فيقول الخ \* على صيغة العينة مسطوف على لا يفرق للاشارة  
الى ان مذهبه عدم الفرق بين الطلب المحصوص اعني طلب الفعل من الغير وبين  
ارادته من عدم الفرق بين مصق الطلب والارادة اذ لم يذهب احد الى عدم  
الفرق بين الارادة وطلبه فثبت من الجملة \* قال قدس سره فيكون مدلول  
الامر الخ \* لان النهي مقابل الامر فاذا كان مدلوله الارادة كان مدلول النهي  
صددها فانهم فانه قد حكي على بعض السافلين فاعترض بما يجبه الاسماع \* قال  
قدس سره واذا اكد الخ \* فيه بصا اشارة الى التوجيه الثاني \* قال قدس سره

وذلك الخ \* وحاصله ان الشارح رحمه الله تعالى قال انه حقيقة عرفية  
وذلك القائل بانه مقصود منه فصدا صريحا سواء كان حقيقة او مجازا مشهورا  
فهذا لكونه اعم بمقالة الشارح رحمه الله تعالى قريب منه \* قال قدس سره اذا فهم  
منه معنى الخ \* اي من غير قرينة كافية لاتقين لا يحلوا من ان يكون حقيقة عرفية  
او مجازا مشهورا فادفع ما قبل يجوز ان يكون بهم معنى الغير موصوع له قصدا  
وصريحا بواسطة وصوح القرينة الدالة \* قال قدس سره قد حقق الكلام  
الخ \* يعني ان قوله ار حل لاتقين حكاية بقوله اشاعر في زمان الاستقبال فهو  
مثال باعتبار احكي ولا يحل له من الاعراب وهذا الشارح رحمه الله تعالى هو مثال  
بمجرد يدل الاشتغال من غير اعتبار الحكاية والحكي وقد عرفت تحقيقه \* قال قدس  
سره لا يخفى ان الاولى ابراد مثال الخ \* لا ابراد مثالين لشيء واحد اعني ما هو كمبر  
الواو (قوله بالتعريض على مفهوم) ومعلوم ان كمال لاهلار مفهوم منها  
لكون دلالة كل منهما اظهر من دلالة الرمن والارسال فكذلك لاهلار الكراهة  
مفهوم مطابق عرفي للانتم بدون لبس كيد وخرق من مفهوم ار حل لدلالتة عليه  
مع طلب لرحلة ولاتقين فيه التأكيد الذي ليس في ار حل فكيف لاتقين بدل  
الاشتغال لار حل لا بدل المعنى ولا حاجة في هذا الى ان الاصل ان الهى موصوع  
الكراهة انما يحتاج اليه اذا قيل ان لاهلار الكراهة ما قول مطابق لمعنى للانتم  
كما اختاره السيد في شرحه فاصح فانه حينئذ مدلوله طلب الكف من الاقامة  
لاظهار الكراهة فيحتاج الى اعتبار ان الهى مدلوله الكراهة كما ان الامر مدلوله  
الارادة فتدبر فانه ما قول عباد ام النظر من وعرضت لهم الشكوك فيه (قوله  
ولا يجوز ان يسهل الخ) لا يخفى انه لم يذهب احد من المحققين الى كون المعنى  
خطا بيان للمعلول وانما يشأ هذا الخوارا بهم قالوا يكون الفعل بدلا من الفعل بدل  
الكل باضاق ومثلوا لقوله تعالى (ومن يعمل ذلك يلق اثمنا يصا صفة العذاب)  
\* ويقولون متى تأتينا نعلمنا في ديارنا \* قال لرحمى لا ادري فرقا بين خطا البيان  
وبدل الكل فحصل من هذين القولين مؤخر حوز كون قد عطف بين الوسوس  
وهذا الشارح رحمه الله تعالى بانه اذا اعتبر معنى فلوب بدون اعتبار فاعل لم يكن  
بيانا لمطلق الوسوسة فاد لاهلار في مفهوم الوسوسة فانه القول احق بقصد لاضلال  
ولا في مفهوم القول ايضا حيث بخلاف ما عثر فاعل فانه حينئذ يكون المراد  
مما مرده صادرا من الشيطان ففهم لاهلار قوله قول مخصوص صادر منه فاقبل  
لم لا يجوز ان يكون القول المقيد بالتعويل لا الوسوسة انصبة لكونها الى آدم عليه

السلام من غير اعتبار مدخل في كليهما فلا يصح كون الخلة عطف بيان للحملة  
 شيء اذ لا ينتأ لغير الاحتياج ولا معنى لاعتبار الفعل بدون الفاعل واعتباره مع  
 المفعول قال قدس سره لانه انما هو في ان يكون الثاني اعم من الاول لا ينصر  
 في كونه عطف بيان اذ لا يرد فيه حصول البيان باحتجاجهما لا كون الثاني اخص  
 من الاول (قوله لانه اوفى عن حسن لعداب) في التاج الابعاع ير بالاشد وانما كان  
 اوفى لان الذبح في عهده عذب وادخ الآلة اشد منه ثم عداستحياء الالهيات اشق  
 منه فيبقى الكلام في اخصص آية القرعة بترك العطف وآية سورة براهيم بالعطف  
 وعدى ان الفصصة واحدة عندها تعبيرين تخصصي التلاعدان يكون لكل تعبير بكثرة  
 واما طلب الكثرة لتخصيص تعبير فاما هذه دسكون موضع التعبير متعددا  
 كما مر في قوله تعالى (وجاء من قصي المدينة رحى يسعى) في قصة رسل  
 انطاكية وفي قوله تعالى (وجاء رجل من قصي المدينة يسعى) في قصة  
 موسى عليه السلام ثم يحوز على كثة تخصص آية القرعة بترك الواو ان قوله  
 تعالى (واد نجيبكم من آل فرعون) عطف على معنى في قوله تعالى  
 (يا بني اسرائيل اذكروا نعمتي اى انعمت عليكم) عطف الخاص على العام اظهارا  
 لشراعه وعظمته فالتأني ان يكون سوء العذاب نفس الذبح فيكون التخصيص منه  
 اعظم التبع واما ان كان عبارة عن مضافة فاعلم من جهة كسر التبع بخلاف  
 ما وقع في سورة براهيم فان نقله موسى عليه السلام كما قال الله تعالى (واد قال  
 موسى لقومه يا قوم اذكروا نعمت الله عليكم اذ اخرجكم من آل فرعون) الآية والخاص  
 منه ومن الذبح نصب فيه بعد ذكر مطلق سواء العذاب والخدمة عطف  
 عليه الذبح ليكون التخصيص بعد التعميم دالا على عظمة نعمته التخصيص هذه  
 (قوله فانه يباح) يعنى ان الجنة اى الله مرجعكم مشدأ وحرمين للعداب باعتبار  
 مدلوله التراجي ولو قدر انما فيه يجوز ان يكون صفة ليوم لكن الاول ابلغ  
 (قوله مما يؤدى الخ) پس لغير المراد سادته الى فساد تأدية العطف عليه  
 وحده حالا من عطفا فاسد لانه به تقييد الاتهام حال كون العطف مؤديا  
 الى فساد المعنى (قوله انه يشتمل على مانع من العطف الخ) مع وجود المصحح وهو  
 التعريف بخلاف كمال الاتصال فان المصحح به منفقر قال ان المانع في كمال الاتصال  
 انصر موجود ولابد من اعتد في مع التغير في المعنى حتى يكون صورة الاتهام شبيهة  
 تكمل الانقطاع فقط بعد وهم (قوله انى بهاد لا الخ) البناء للقبالة فاقين ان بها  
 معنى عطف حال عن بدلا و معنى الطوب بدلا صفة تكلف متغنى عنه واراها بصيغة

الجاهول شاع بمعنى الظن وانما جعل صلاتها مضمونا مع انما سب دعوى اليقين  
 رعاية لمقابلة الظن بالظن وقيل للتأديب عن نسبة اتصال اليقين (قوله فيكون  
 هذا ايضا الخ) وما قيل ان هذا التوهم بقى بعد قطع لانه يجوز ان يكون اراها  
 حرا بعد خيرا وحالا او بدلا من اني مدفوع بان لاصل في الحمل لاستقلال  
 وانما يصار الى كونه في حكم المفرد اذ ادل عليه الدليل على ان الشيخ صد لظاهر نص  
 بان ترك العطف بين الحمل الواقعة اخارا لا يجوز قال قدس سره وهو ان يكون قد  
 الجملة الخ ظاهر يدل على انه اذا كان قبل الجملة كلاما، حدهما مشتمل على المانع  
 والثاني لا مانع فيه يقطع الجملة منه لكن نص في شرح مفت حيون يقطع عما يجب اذا كان  
 الكلام المشتمل على المانع متأخرا عما لا مانع فيه فلا يجوز العطف واما اذا كان بالعكس  
 فيجوز العطف لانه لا يثبت التوهم العطف على الجهد اشتمل على مانع مع وجود امر يس  
 الذي لا مانع فيه فلا بد من ان يراد بقوله قل الجملة قيدة بالامتناع كما هو المتبادر وان يقال  
 قوله وكلام لا مانع فيه بتقدير وفاءه كلام لا مانع فيه في ذلك الكلام كلام لا مانع  
 فيه قال قدس سره وكذا المراء من العطف على الجملة الشرطية في اى جملة التي  
 اعتبر الشرط حرا منها لا الجملة ان حكم فيها بين الشرط وجزء حتى يرد مد كرت  
 قال قدس سره وهذا القدر كتاب في المانع الاول الذي ذكره في العطف الله يستهري  
 بهم على قالوا سواء اعتبر التقييد بالشرط مقدم على العطف او متأخر لان المتأخر منه  
 اشترى كهما في التقييد به ان هذا عما يتم اذا كان المعطوف عليه حال التقييد بالشرط وعدمه  
 بجملة واحدة وليس كذلك من الموقوف عليه من تهديد بخروج شرط وحرارة حال  
 عدم التقييد حرره معنى قالوا نعم مانع عن العطف على مجموع لمفعول لا يها المخلص  
 من العطف هي حرره اى قار فيكون القطع بالاحتمال ونعمه لاحل هذا اورد  
 الاعتراض المذكور في شرحه له وح وانه يجب منه قال قدس سره قال قلت قد اتعولاه  
 الطاهر ترك العائين لان ايراد الاولى في الاستدلال لا ينافي مع ايراد السؤال ما تقدم وليس  
 مورد هذا السؤال ما تقدم فانه استند بحسب وجه نص في الآية وايراد الثانية  
 للاستدلال بان منشأ ما تقدم وقد ذكره هو به حيث رعت ان متأخر هو الاشتراك قال  
 قدس سره قلت قد يخالف المراجع حلا منه ان ادعى تبديله كور في الآية  
 قدر ال بواسطة القرينة الواضحة فلذا جاز العطف فيه بخلاف ما نحن فيه فانه لمعنا  
 القرينة تبادر الاشتراك فلا يجوز العطف وفيه ان لا يستمر التبعدي المستعادم يستهري  
 قرينة واضحة على عدم التقييد بالشرط (قوله منسب شعبة ح) في اذ ازلت الاولى مرة

٨ لانا نقول آه نصفة



السؤال كانت الاولى سؤالا منزلا ففصلت الثانية عنها كما فصل الجواب عن السؤال  
 (قوله لا يشتمل من الاتصال) أي لاتصال الشئ بكمال الاتصال فكما ان الجملة  
 الاولى في لاقسام الثلاثة من كل الاتصال مستتعة للثانية ولا يوجد الثانية بدون  
 الاولى كذلك السؤال مستتبع للجواب والجواب لا يوجد بدون السؤال فكلا  
 صورتى السؤال والجواب لا يتباين من شبه كمال الاتصال وهو الظاهر من انقشيه  
 وقيل المراد من الاتصال كمال الاتصال فصورة السؤال والجواب من كمال الاتصال  
 وفيه ان كمال الاتصال منحصري الاقسام المذكورة وليس صورة السؤال والجواب  
 داخلة في شئ منها وما قيل به لم يعمود في تفصيل الاتصال لان السؤال والجواب  
 لا يحتاج الفصل بينهما الى اعتبار لا يعمد كومان كلامي متكلمين ولا يعطى كلام متكلم  
 على كلام متكلم آخر فمع كونه غير صحيح في نفسه لا ينفال وعليكم السلام معلوما  
 على السلام عليكم لا يقع في شرح كلام انصرف ربه الله لا يصرح في ان الفصل  
 بينهما الاتصال وفيه احدى في قوله لا لان الجواب بان مهم السؤال وليس شئ  
 لانه لا يدفع الاتهام الذي في السؤال لان الاتهام فيه انما يدفع الاتهام الذي في مورد  
 السؤال (قوله نفى) أي نفي انحاء التقيده لزيادة الايضاح وانورد على صيغة اسم  
 الفاعل فان الكلام بسبب كونه منثا للسؤال كما انه يورده وقرى نصيحة اسم المكان  
 وينزل ويصطب بالرفع أي فيش يترى الخ ويحور نصيحا عسفا على يكون ويقطع  
 بالرفع ولا يحور نصه ادس من جهة اداة التخصيص لقطع من هو مقتضاها أي ويقطع  
 هذا الثاني عن السابق لانه أي اطلب وقوعه حواجا للسؤال المنزل منزلة الواقع  
 اولاهل ذلك السؤال المعدر أي ليس على تقدير السؤال فانه لو عدل لم يكن  
 دليل على السؤال المعدر (قوله ونزول السؤال بالصوى) أي حال كون السؤال  
 مداولا عليه بالصوى قال قدس سره مهم من ادعى ان آخره = والتفصيل  
 ان السؤال والجواب من نظر من معيهم فيشبه شبه كمال الاتصال وان نظر الى  
 لفظيهما فيشبه كمال الاتصال لان السؤال يشاء والجواب جبر وان ظر الى قائميهما  
 فكل منهما كلام مبتدأ وعلى جميع التقادير فان فصل متعين واما ما قيل انه قد ورد  
 الواو في قوله تعالى (وما كان مستغفار) راجع لانه لا من موعدة) الآية والخال انه  
 جواب لسؤال نشأ محقه وهو قوله تعالى (ما كان النبي والذين آمنوا ان يستغفروا  
 للمشركين) الآية فليس شئ منشاء لعمدة عن شان نزوله فانه رل في مع الرسول  
 صلى الله تعالى عليه وسلم عن استغفار ايه وانه وعده والمؤمنين عن استغفار آياتهم

مختصين في ذلك بان ابراهيم عليه الصلاة والسلام مستغفر لآبيه علي ما في الكشف  
 فالآية الاولى منع لهم عن استعذر لآباء والاقرين والبنات جواب لتسليمهم  
 باستعمار ابراهيم عليه الصلاة والسلام عصمت احدهما علي الاخرى للتناسب  
 وايست حيوانا عن سؤال نشأ من الآية الاولى وكذا ما قيل في جوابه من ان الواو  
 للاستيناف فانه لم يعمد دخول الواو علي الحجة المستندة اليه اعني جواب  
 السؤال انما تدخل علي فقه علي المستندة بحوية اعني حجة لاندائية وكذا ما قيل  
 في الجواب ان اعترفي صورة الاستيناف التردد في حال لسؤال عنه بل حاله كذا لم لا  
 والعرض من السؤال في الآية الكريمة ونظائره الفرض فليس من صورة الاستيناف  
 والفرق واصح فان المطلوب في الاول ليس ما احسن فيترك كل الاتصال بل هو حب  
 للمصل وفي الثاني دفع ما اورده فكان كل واحد منهما يؤدي به العرض من السؤال  
 والجواب في صرف وكان المقام مقام وصل بقصص مناسبة من وجهه وانما يرد من  
 وجه آخر ليس بشي لانه علي تقدير ان يكون الدين يؤمنون الآية استيفاء يكون  
 حيوانا لقوله ما مال المتقين هذا الكتاب هدى بهم مع انه ليس فيه تردد في حال  
 المسؤل عنه بل حاله كذا لم لا قال قدس سره والاحتلاف في خبر او انشاء  
 من مطاب الخاص علي العام ليس جهة كل الانقضاء وذلك للاختلاف في الاعطاف  
 فانه لا قد يكون ان الشك في كاد قيل انما هو في كاد من اصرار في قال  
 قدس سره وادراكه ان الكلام اح في حيث ورد الجواب في السؤال في قال  
 قدس سره وعدم تفهيد اح في حيث لم ورد ذلك في عدة المتكلم الجملة التي  
 هي منشأ السؤال (قوله لا يكون الجملة الاولى) في حقه لا يجرى كونه  
 منشأ السؤال لا يوجب شهة الاتصال بالجواب الا اذا لوحظ ان المتصل بالمتصل  
 بالشيء متصل بذلك الشيء وهذا انما يتم اذا كان جهة الاتصال واحدة والافيجوز  
 ان يكون كالقطعة في ذلك علي ما في جهتي الاتصال فلا بد من تنزيلها مرة السؤال  
 ليكون كالمتصلة والسكاكي رحمه الله تعالى اعلم بقدر تنزيل لانه جعل الجملة المقنضية  
 للقطع نوعين احدهم عدم قصه اشتراك الثاني في حكم الاول والثاني ان يكون  
 الكلام السابق مقصودا كالمورد للسؤال فيقع شئ عنه يكون دللاهي مدير السؤال  
 وحمله كما يحقق ولو اورد الواو لم يكن شئ في الاعلى تقدير السؤال واعتباره ولم يعتبر  
 فيه كون الثاني كالمتصل بالاول حتي يمتدح في اعتذر الامر بل ومن هذا يظهر ان  
 مدققة من الكشف انفس مؤيد لادعاء من كفية كونه منشأ السؤال في كونها  
 كالمتصلة لانه لا يدل الاعلى تقدير السؤال ولا دلالة علي حملها بهما الاعتبار

كالمتصلة (قوله) (عنه) (في معنى) (مؤثر) (كانه) (وما) (ما) (الائق) (حصول) (الهداية) (هو)  
 محل استظهار الشرح رجه منه في وقد عرفت انه لا استظهار على انه يجوز ان  
 يكون اقتضاه هي تقدير السؤال لكفه بنه في كونه كالحري عيه من غير حاجة الى  
 التزيل (قوله عن سب احكم مفعول) (ما يكون التصديق بوجود السبب حاصلًا  
 والمطلوب بالسؤال تصور حقيقة السبب كما في البيت المذكور فان التصديق بوجود  
 العلة بوجوب التصديق بوجود السبب الا انه حائل عن حقيقة مفعول بما شرح  
 ماهيته ولذا يسأل عما ولتصدق في اصل بوجود سبب معين ضمنى ليس مقصودا  
 للسائل وقد سبق في بحث لاستفهام تحقيقه في كلام السيد قدس سره (قوله) (لان)  
 العادة جارية الخ) لا يخفى ان حرام ان كان قوله ان يسأل عنه يجب اسقاط اندوان  
 كان قوله انه اذا قيل الخ لابد من اسقاط ان من اسأل ليكون حرام لقوله اذا  
 قيل واجهة الشرطية تفسر بصير اشياء وعية اسو حية ايصال ان يسأل مبتدأ  
 واذا قل حرم وجملة حرم واصير قشاش (قوله عن سبب علة) فالسائل  
 بهذا الكلام حائل عن السبب لا يعلم الاسباب بخصوصها ويتردد في تعيين  
 احدها ليكون السؤال عن السبب الخ (وما يجب) سبب خاص يحصل مطلوبه  
 اهي تصور سبب المراد من السبب ان يكون السبب من سبب الا ان هذا  
 التصديق في السبب التصديق خاص له وفي السؤال لا يمكن هذا  
 السؤال الا لتصور ماهية السبب فانه قد حفي على بعض الساطرين (قوله)  
 وعدم لذكر الخ) لان سائل سبب التصور وان كيد التمييز لطلب الحكم  
 ولا حاجة الى ما قيل ان هذا اذا احرى الكلام عن مقتضى انه ماهر واما اذا جرى  
 على خلافه فيجوز ان يكون رداً كيد التمييز المتروك مرة اخرى (قوله) (ان قيل)  
 الخ) وليس السؤال المقدر حاصلاً عدم توثق التثبت هي ما يسبق اليه التوهم  
 لانه معلوم وهو التوهم المعهوم من قوله (ولقد همت به وهم بها) في الكشف وما  
 ابرئ نفسي من الزلل وما شهد لها برأية التكبيرة ولا ركبها ولا يحلو اما ان يريد  
 في هذه الحادثة لذكر ما من هم سبب دومين اس من طريق الشهوة الشهيرة  
 لاهل طريق القصد والاعمال وما يريد على عموم الاحوال اهي فالسؤال المقدر  
 هل حسن النفس محاولة على الامر بالسوء حيث لا رادة لهدم النفس لشريرة فإمر كاة  
 فاجيب نعم ان حسن النفس مرة تسوء محاولة عيه وائناً كيداً في الجواب لان  
 للسائل تردداً قريب الامكان اولاً احدهم دفع التردد والثاني للاعتناء بالحكم  
 لانه يستبعد الاوهام كون حسن النفس امارة بالسوء حتى يعوس الانبياء عليهم

السلام ( قوله فهو جواب لسؤال عن سبب تخاض ) و لما صاب به من علم اسبابا  
شقي لطلب العبد من الاستحقاق وتكرار الجملة و التحسيس من العذاب والتعظيم  
فيصاب تعذيبين واحد منهما وهو الاستحقاق ويقول عن اعادة حق له ( قوله بيان  
ظاهر لمصنف السبب الخ ) و المحاط به من هو حال من صاب بالسبب والتكلم به يلقى  
اليه الحكم المثل ابتداء ( قوله و وصل ظاهر ) اي ربط السبب مع السبب بحيث  
لا حقا فيه ( قوله يعرف موضوع هو ص ) فان قلت العبد تدل على التعقيب  
فكيف تدخل على السبب الذي هو مقدم على السبب قلت باعتبار انه متأخر عنه  
في الذكر عند بيان السبب ( قوله وصل حتى ) لانه جواب لسؤال المقدر والمخاطب  
به من يصدق ان لطلب العباد سببا ويطلب شرح ما فيه ويحصل ذلك بذكر  
السبب المعبر والنصديق الحاصل في صمد ليس مقصود به ( قوله وهذا بلغ الوصلين )  
اي الوصل التقديرى يبلغ من الوصل الظاهري لكون الاعتماد في الاول على العقل  
وفي الثاني على اللفظ ولا العلم بالسبب بعد سؤال اوقع في الغلب من العلم به من غير  
السؤال ( قوله فيتعلمت هذه الثلاثة الخ ) كما عرفت سابقا بانه ( قوله نحو  
قالوا سلاما قال سلام ) السكات المذكورة اترأى في الحكاية لا الصكى لانها  
الكلام اللطيف عايفة لامة قر قال يحتمل ان يكون قد قولهم بلغة غير منها مثل  
ما يعتم في اللغة العربية ويحتمل ان يكون بها لانهم كانوا قبل يتكلمون باللغة  
العربية ثم شيوخ هذه اللغة انما كان من اسميل عليه سلام بعد بعد عن المقصود  
قوله زعم ) اكثر استعماله في الاعتقاد السابق وقد يستعمل في اخى على  
صافي القاموس ويدل عليه قول الشاعر سدقوا ( قوله اي اوقع هذه الاستيفاف  
الخ ) بيان لحاصل المعنى فانما هو اسم من مصدره و يؤيد شيوخ هذه التقدير  
فيه واما الى الجار والجرور ويؤيده تقديمها على الاستيفاف ( قوله نحو احسنت  
انت ) يعنى انه على صيغة الخطاب بقرينة صديقت دون صيغة التثنية فانه لا معنى  
لتعليل احسن التثنية الى ريد بقصد انه لم يخطب الا بعد اصدار امر خارج عن معيد  
الكلام كصدقة الخطب لتكلم او قرائته و المقصود من هذا الكلام اعلام المخاطب  
بانه وقع الاحسان منه باقتباس الى زيد لتقرير الاحسان السابق واستجلاب اللاحق  
لافادة لازم الفائدة كما قيل حتى يكون معنى كلام الى علم احسنك الى ريد ويكون  
السؤال المقدر سؤالا عن سبب علمه والجواب عنه ان اعلم ذلك انه حقيق بالاحسان  
او بانه صديق لك فانه مع بعده عن انهم يرد عليه راعى ان يكونه حقيق بالاحسان

لا بد من العلم بحسب محض به من ان كرم صبح الحظ - احسانا انما يتحقق  
 اذا كان زيد هلالا حس - ان نفس الحس في غير موقعه انما يتحقق السؤال  
 عن سبب كون زيد محسب اليه اي اهلية للاحسان فان مخاطبات بعد تصديقه  
 لتكامل في قوته احسب اي ان يتصدق بان كونه محسبا اليه له سبب وهو اما اهل  
 عن نفس السبب طالب بنصوره فيكون السؤال المفسر لما احسن اليه على صيغة  
 الماضي المجهول اي لا سبب صار محسبا اليه اي اهلا للاحسان وما عالم ما سبب  
 كونه محسبا اليه من كونه في حقه حقيقة الاحسان وكونه صديقا للمخاطب وقر باله  
 الى غير ذلك وطبقت ثمين السبب فيكون السؤال المفسر على هو حقيق للاحسان  
 والحواف على التقديرين زيد حقيق بالاحسان من غير اشارة الى سبب استحقاقه  
 او صديقتك القديم اهل لذلك مع بيان سبب استحقاقه الا انه على التقدير الاول  
 يكون مقصودا سبب تصور السبب المعنى والتصدق به تابع له حاصل بالعرض  
 وعلى التقدير الثاني يكون التصديق بالسبب الخاص مقصودا بالذات وتصوره  
 حاصل بالعرض بقى الاعتراض بأنه على تقدير الثاني يستحسن التأكد لكون  
 اسد ان مراد في تعجب السبب والحواف في الكلام في نفس الاسباب وكونه  
 على طريقين ور طريق الثاني اطلع من الاول واما استقصاء التأكد على التقدير  
 الثاني وعدمه على التقدير الاول فخرج من وجه الوصف قائم مقام التأكد  
 كما قاله السيد قدس سره وفي حرر ذات ظهر يدفع امراض السيد بالاضابط  
 اعلم بسبب قوله الاحتمال في معنى تساؤله من المبرر سبب احسانه لان السؤال  
 المبرر سؤال عن سبب كون زيد محسب اليه لانه كونه مخاطب محسبا وظهر  
 ان تقدير لما دا احسن اليه صحيح على كل واحد من التقديرين ( قوله فالأظهر الخ )  
 اي الظاهر جهوز تمام او صهر من كوني اشارة الى نفس لذات فانه ظاهر استعمال  
 اسم الاشارة موضع التمييز في قدس سره وهذا وجه من حوح في المسئلة  
 الى استيفاء يدس يؤمنون وذات لا احرازه على المتقين مشعر بان الحكم يكون  
 الكتاب هدى محسبا لهم بواسطة تلك الصفات فلا يخفى السؤال عن البائل  
 الا انه قد عرفت ان من في سبب جملة من قصود هذا ولا احواف الا بالجل على تلبية  
 لمخاطب على عفته من حصر تلك الصفات والاعمال والاحوال والافاجواب  
 اعادة الحكم الذي هو مشتق من تعبير لا سبب وريادة عليه ذكر كثرته وهو الفلاح  
 في الاخرة بخلاف ما اذا كان يدس يؤمنون استينافا فان الحكم اختصاص كونه  
 هدى للثقلين ليس فيه شبهة بعدة لاختصاص فاسؤال من عتبة الانبياء والحواف

مشتغل على بيان هذه الاختصاصات تفصيلا وجزلا (قوله فان قلت ان كان ح)  
 اريد على قوله وهذا الملع لا شتمه على بيان ما هو محب للمحكم وتقريره ان المراد  
 بالحكم الحكم الذي يتضمنه الجواب يدل عليه تعليل من قوله احكم على الوصف  
 مشعر بالعلم والحكم الذي يتضمنه الجواب هو الحكم مسؤل عن سببه ولو كان  
 غيره لم يعاقب الجواب السؤال لان سبب حكم الغير مسؤل عنه لا يكون جوابا  
 للسؤال عن سبب الحكم المسؤل عنه فحينئذ يرد عليه ان السؤال ان كان عن  
 سبب الحكم فلا بد من اشتغال الجواب عليه اى سبب كان وان لم يكن سؤالا عنه  
 فلا معنى لاشتغاله على بابه ولا فرق بين الاستبصار به لا اعتبار ولا تصح الحكم  
 بصكون الثاني الملع من الاول فاندفع ما قيل ان ما قاله الشارح رحمه الله من  
 ان السؤال ان كان عن السبب الملع صيربه مشاء عنه مرق بين الحكم المستصحب  
 والسؤال والحكم الذي يتضمنه الجواب وطهر ان مجرد الفرق بينهما لا يدفع  
 الاعتراض (قوله ووجهه ان الملع مريد ان يكون من الملع بواسطة الاشتغال  
 اندكور ليس في كل استيفاء من في استيفاء يكون المسؤل فيه عن سبب  
 الحكم ودا اريد ان يحاط بان سببه استحقاقه له فالجواب حينئذ ان كان بالصفة  
 الصفة كان الملع منه ان كان باعادة الاسم لاشتمال الاول على بيان سبب الحكم  
 الذي يتضمنه وهو سبب الحكم المسؤل عنه بخلاف الثاني (قوله ثم قدر سؤال  
 من سببه) حتى لو لم يقدر السؤال عن السبب كما في قوله تعالى (قلوا سلاما قال  
 سلام) لا تصور فيه ذلك وكذلك لو قدر السؤال عن السبب ولم يرد الجواب  
 بان سببه الاستحقاق كما في قوله سددتم وحرر طور قال قدس سره هذا  
 كلام محتمل بل هذا انما يرد لو كان السؤال بقدر سؤالا عن سبب كون المحط  
 محسنا الى ربه اما اذا كان سؤالا عن كون ربه محسنا اليه وعلاله فلا وقدر  
 تعصيه قال قدس سره فالصواب ان يقال محسنا لا يقدر بالسؤال المقدر  
 سؤال عن السبب بل يقال انه سؤال عن غير السبب وهو استحقاق زيد ليعلم ان  
 الاحسان في موقعه او لا واعلم ان ما ذكره المصنف رحمه الله من تفسير الاستيفاء  
 بقوله مدهوم ما اخوذ من الكشف في تفسير قوله تعالى (وذلك على هدى من ربهم)  
 وعبارته هكذا واعلم ان هذا النوع من الاستيفاء يحث نارة باعادة سم من استوفى به  
 الحديث كقوله احسنت الى زيد زيد حقيق لا حشر وتارة باعادة صفة كقوله  
 احسنت الى زيد صديقك تقدم اهل لذلك منك فيكون استيفاء باعادة الصفة احسن  
 والملع لا يطوئها على بيان الموحى بل يحصره في بعض شارح رحمه الله قوله هذا

النوع اشارة الى الاستدلال الذي يكون السؤال فيه من السبب ويكون الجواب بيان لاستحقاق لانه ان كان سبب في تقدير الآية المذكورة حيث قدر السؤال على تقدير صكون سبب فيكون استيفاء ما بالثنتين مخصوصين بذلك وهو من اجواب اعني من يؤمن مع بقوله اي لذين هؤلاء عقابهم احماء بان يهدمهم الله وكذلك على تقدير كون او شئت من هدى استيفاء والسيد لما اشكل عليه كون المقدر في المثالين المذكورين السؤال من السبب حمل قوله هذا النوع اشارة الى كون الاستيفاء مأمارة من استوفى عنه الحديث سواء كان سؤالاً عن السبب كما في الآية الكريمة او لا كما في المثالين ولا ينبغي ان يخرج من الظاهر المتبادر ع قال قدس سره وبذلك يظهر الحق ع قد عرفت صحة تقدير هذا السؤال فيما سبق فلا تعيده (قوله وليس يجري هنا في سائر صور الاستيفاء) وان كان باعادة ما استوفى عنه الحديث اسماً او صفة كما قد قلنا في كلامنا على ايهيم قال والى الخلق قال سلام قال كلا الاستيفاء في جواب سؤال ع قال اراهم وليس احدهم يعلم من الآخر وكذا لا بدوت بينهما وقيل فمت هل يلحق بهما او لا عاشق سر دائم فانهما وان كانا حوايين من السؤال من نسب ركني ليس لطواب بل بينهما الاستحقاق كما في محو احدت بصيغة المتكلم في زيارته يدع اعدائي او كامل الشهادة يدع اعدائي فان تفاوت بينهما لانه في حقيقة جواب بالاستقصاء كأنه قل رب حقيق بالاحسان لدمع اعدائي اولدع اعدائي ع شتمه اذ كاملة (قوله لهم الف الف) في نوح السبق الالاف والالفة والالاف بالكسر دوستي كرفت من حدمع والالاف الفت دادن والفت كرفس والمؤامنة والالاف كسي بوسن (قوله لمعرف هذا الاستدلال الحق) لئان تقول يجوز ان يكون الاستيفاء مذكوراً لان الزعم يدل على الكذب ولذا قل كسبة الكذب الزعم (قوله من تحقق انما كيد والبيان) اي بمنزلة احدهم كما مر في لاريب فيه وهدى للثنتين لكن ان كان هناك مذكور وهذا محذوف وذلك لان معنى لهم الف وليس لكم الالف معنى كدتم وموصح له (قوله فادفع هذا الوهم الحق) قيل هذا الوهم بعد يراد الواو في لانه يجوز ان يكون العطاف على المعنى لا على الجواب ان العطاف على محذوف مع وجود مذكور مما لا يذهب اليه الوهم (قوله حق ما هو العاطفة الحق) به اشارة الى انها ليست زائدة او استيفاء كقيل اكونها في الاصل للعطف فلا يصار الى خلاصه الاعتدال ضرورة ولعله ارتكب ذلك ههنا من لزوم عطف الانشاء على الاخبار (قوله موقع في حط عظيم) اي لفظا ومعنى اما لفظا فلامه لا بد لاما الف طرفة من تقدم اما في المعطوف عليه ولا يجوز حذفها

في السعة حتى يقال: فهامة قدرة قل قوله لدفع الابهام والمعنى (قوله والا فالوصل  
دل على ان الوصل صورتين كمال الانقطاع مع لا يعم وسطه فنقول بعده بان  
الوصل اما لدفع الابهام واما للتوسط لعطف الواجب بيان موصله و ليه اشار بقوله  
وقد علمنا امران الابهام الخ (قوله لم يذكر لامثلا وحررا) يوردها و حدة في ذلك  
(قوله اي لاتصدروا الخ) وبؤيده قراءة عدالله واني لاتعبدوا ولا بد من اراءة القول  
وقيل هو جواب قوله اذ حدها ميثاق بني اسرائيل اخر منه يجري فهم كانه قيل ورفعيما  
عليهم لاتعبدون وقيل معناه ان لاتمدوا فلما حرف انهم كونه (الا بهذا الاخرى  
احصر الوعى) وبذل عليه قراءة عدالله لاتعبدوا ويحتمل ان لاتعبدوا ان يكون  
ان فيه مفسرة وان يكون ان مع الفعل بدلا من ايتى كانه قيل خدعت بني اسرائيل  
توحيدهم كذا في الكشف (قوله كانه سورع الى الامثال الى آخره) فان قيل ما ذكره  
انما يصح لو كان الاحبار ملحقا بالمصطفى فكذلك بالحق (قوله لا معنى آموا) ولذا  
احب بقوله يفر لكم وبؤيده قراءة ابن مسعود ووا كذا في الكشف ولان  
المتعارف في احد الميثاق هو الامر (قوله وفيه دهر الى آخره) هو السر والعلوة  
اوردهما انصرف حمد الله تعالى في الاصباح وحب الله صاحب الكشف من قوله  
يا ايها الذين آمنوا تناولوا في صلي الله تعالى عليه وسلم وامتة كانه روي في اصول  
قا اوسر باموا ودر دل على تعارته صلى الله تعالى عليه وسلم الى احواله و بجهارتهم نصرة الحق  
وقدم آموا الان التدشير بالصبر وانعزمتا آخرهما و هما من الايمان المتبع لهما واسب  
ان يقدم الامر بالايمان من هذا الوجه لان تقدم رتبة الدعاء ولو سلم ولا مانع من العصب  
على جواب السؤال بما لا يكون جوابا له بل يكون جوابا لسؤال وريدة ذهب وهو  
داخرا فيه كانههم قالوا لانيارنا فيل آموا يكن لكم كذا وشركهم بجهارته لهما وفيه  
من اقامة الظاهر مقام المصبر وتويع الخطاب ما لا يحق موفقه انتهى (قوله بدليل قوله  
آموا بالله ورسوله) ادلا معنى لتكليفه عليه الصلاة والسلام بالايمن برسوله ووهود  
بجواب الاول الذي ذكره صاحب الكشف فان قيل لا يجوز ان يكون رسوله من اقامة  
المظهر مقام المنضم كما قاله صاحب الكشف قلت لا يصح التعبير بصغير في حق الامة  
الا ان يقدر قل قبل يا ايها الذين آمنوا وصاحب الكشف لا يقول به ولانه لا يحتاج  
الى تأويل تؤمنون بآموا لتكون بشر معطوفا على قل (قوله الاعب التصريح  
بالدعاء) لعل صاحب الكشف لا يسلم احصر المذكور من يجوز تقدير الداء ايضا



فانه قال فان كنت علام عطفت قوله وبشر المؤمن انهم قالوا في معنى الامر  
كانه قيل آمنوا واحمدوا يؤيدكم الله ويصبركم وتشر يا رسول الله المؤمنين بذلك  
ويشهد له قوله تعالى يوم اعز من ههنا واستغرى لدنك قال قدس سره ولفظ  
من الشارح رحمه الله تعالى اخي المحبوب من السيدات قال لم يشبه الى آخره والحد انه  
مذكور في شرحه لكشاف حيث قال وحاصله انه عطفت مجموع على مجموع بلا اعتبار  
عطف شيء من هذا على شيء من ذلك والاعجب انه قال مع ظهوره من عبارة العلامة فانها  
ظاهرة في عطف الجملة على الجملة كما يدل عنه التمثيل وحملها على عطفت مجموع على  
على مجموعها صري عن بظاهر مفرقة ما ذكره في عطفت من الناس من يقول أما الله  
الى آخره فان عذرته في ظاهرة في عطفت الفصحة كما لا يخفى على الناظرين فيها بعد ان  
مقصود الشارح رحمه الله تعالى في هذا الكتاب الاشارة الى توجيه آخر لمعارفة انكشاف  
بحيث لا يحتاج الى الصرف من امر ما به ان مقصوده ليس اعتماد بالعطف الامر  
اي الجملة المشتقة عليه من حيث هي امرى حجة مشتملة عليه فان التميز عن الفعل والتصير  
المستتر فيه فالفعل شائع في غيرهم بل انما جملة وصف ثواب المؤمنين اي الجملة من  
حيث اهمية ثواب المؤمنين مع قسح النظر عن كونها امرا وهذا هو الحق لانه اذا عار  
عطف بجل متعددة على حل متعددة لاسباب العرصين فلم لا يجوز عطف جملة على جملة  
اخرى لانه حاصل مضمون احدهما في اصل مضمون الاخرى مع قطع النظر عن  
الاحبارية والاثنية فانها عطفت بالالفاظ والمعاني الاول دون الحاصل والاطلاصة  
وعدم حررنا ظهر به لم يرد بالامر صيغته مجردة عن الفاعل وانه لا يلزمه حمل بشر وقاتموا  
عليهما مجردة عن الله من كمالهم السيدات قدس سره لان العطف على المسند مخ  
اي العطف على حدهم فلهذا سترم لا شترالذ في الآخر فلا رد ما قيل انهم حور وانيريد  
فانهم عمرو قاعد ان يكون من عطفت المفرد على المفرد وليس فيه الاشتراك في شيء منها  
قال قدس سره لوفق ما مثل به من الآية فيه ان الآية ليس نصا في عطفت  
المجموع على مجموع حتى يدر في المثال المذكور وانه بعد التعدي من الآية لا يظهر  
فيه في كونه من عطفت الحمل على الحمل فالتسعة الى الآية معنى يجعل مثالا لها قال  
قدس سره لادقه اخي لا يفرق بين عطفت المجموع على المجموع وعطفت جملة  
على الجملة على مد كره في اربعة تحت وقع "طرقتهم عن خصوصية الاشياء  
والاحبارية" لفرق بينهم في التسمي في الاول بين العرصين وفي الثاني

بعض الصلوات ولا في الحسن حيث يوجب كل منهما الخلاص عن تشكك انتي اعترت  
 في عطف الانشائية على الاخبارية انما انتى الفرق على فهم السيد حيث قال مراد  
 الشارح رحمه الله تعالى انه ليس المقصور عطف الامر مجرد عن الفعل بل عطف  
 الجملة \* قال قدس سره وان اراد الخ \* هذا مراد الشارح رحمه الله تعالى ولا نسلم  
 انه من عطف الانشائية على الاخبارية بل من عطف احصل على احصل مع قطع  
 النظر عن الانشائية والاخبارية \* قال قدس سره لم يتبع لعطف القصيدة هي القصيدة \*  
 والحق انه لم يتبع لعطف الحاصل من مصمون احدي الجمعين على حاصل مصمون  
 الاخرى ايضا فان الله لكل واحد منهما محض عن تشكك \* قال قدس سره  
 والله سبحانه الله الخ \* هكذا كلام جرى من جانب الشرح رحمه الله تعالى على  
 لسان السيد ( قوله اي فاعلمهم وهو معطوف على قوله فاعلمهم تعطوا الخ ) وعطف  
 الانشائية على الاخبارية والعكس بخلاف ما ذكره ( قوله فاعلمهم من النبي عليه  
 السلام الخ ) فلا يرد انه ان يدخل قوله تعالى ( وكنتم في ريب مما رزقنا  
 الائم ) وحينئذ يقول احتل نظم الآية وان دخل كان المعنى ( قل كنتم في ريب مما  
 رزقنا عبيدا ) وفساده ظاهر وحاصل الجواب ان ما مور بأدبكم معنى هذا  
 الكلام عبارة تاق به ان يقول وان كنتم في ريب مما رزقنا الله تعالى ولا يخفى انه  
 خروج عن السوق فان المعطوف عليه في حزب القول ما عطف به ( قوله كما يقول الخ )  
 فان العلماء امور بان يقول اما استعجب ان نصري ومولاي \* عبيك ( قوله في نحو  
 حاتم صديق وخفي صديق ) اي في مقام الاشتغال بدكر الخواتم به يدعون ذكره  
 بخلاف ما اذا كان مشغولا ببيان احوال الامور التي تعنى به فانه يصح عطفه كان تقول  
 كني واسمع وداري واسمع وحاتم صديق وخفي صديق وعلامي بنى ( قوله من القوى  
 المدركة الخ ) القوة تطلق على مبدأ الفعل والاعمال جوهر كان او عرضا معجور  
 ان يكون العقل هو النفس الناطقة وان يكون سعة قائمة به معنى الاول مدركة للكلت  
 على ظاهره ومعنى الثاني من قبيل نسبة الفعل الى لآلة كما يقابل السكين قاصع وورد  
 بالقوة المدركة ما يكمل به الادراك مدركة كانت او معينة ( قوله من غير ان يدى  
 الخ ) زيادة توضيح لان المعنى عبارة عما تقابل الصور ( قوله يدى اي الخ ) تدى  
 الادراكات الحسية بواسطة الارواح التي في الاعضاء وبنى في مسبب المتصلة  
 بالروح المنصوب في البطن المقدم والتأدية هي المستعدة عن ادراك نفس بواسطة الروح  
 المنصوب في كل حس محصور وبواسطة الروح الذي هو مشترك في جميع

المحسوسات واتصال الاعصاب ليس لتفيد طرق سير فيها الكيفيات فان الكيفيات  
لا تتصل من موضوعاتها وانما انفسها ليس بتأخر عن ملاقات الحواس المحسوسات  
بزمن يقطع فيه تلك المسافات ( قوله بواسطة القوة العادلة ) ان كانت النفس  
معدرة لتعمل فاعادة على قدرها وان كانت عجيبة فالمعنى بواسطة انها قوة عاقلة  
( قوله لا يدرك بداته حرق ) اي المادي كما تقرر في محله ( قوله اذ العقل الخ )  
يعني ان التمس في تصور من تصورات الخلق انما كان جامعاً بينهما لان العقل  
يجمع بينهما برفع التعدد عنهما فيكون واحداً الى اتحاد الخلق في التصور ( قوله  
قلت الخ ) اي العوارض الكلية ليست موحدة لتعددتها عند العقل بل هو صدقها  
على كل واحد منها عند بناء كلتيها وان كانت مختصة في الخارج ببعض منها  
فوله ( وهو ان التمس الخ ) يعني ان الجامع بين المسدين في المثال المذكور متحقق  
فلو كان التمس بين مسد اليهم جامعاً لم توقف صحته على امر اخر لتحقيق الجامع  
بينهما باعتبار الخلقين ( قوله و جواب الخ ) يعني ليس المراد بالتقابل معناه المشهور  
اي الاتحاد في ابعاده الواسعة بل التماثل في معنى له مريد اختصاص اي ارتباطهما  
بحيث يصير هذا لاجتماعهما في فكرة دون معادتهما سواء كانا دائماً  
او عرضيين فلهذا قال المعنى تحريم المثلين الخ تحريمهما عما سوى باقيه  
الممكنة يجعل كل مسود حلاً في شخص واحد بشر قوله فيما سمعته ويتوهم  
ان هذه الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والخصائص او معناه  
كما ان العقل تحريمه من الشخص برفع التعدد عنهما كذلك فيما نحن فيه بعد  
قطع الطريق في المدة برفع اعداد عنهما وبهذا المدح ايضاً ما قيل ان التشابه  
والجناس يصير جامعاً عقب اوضح الاسال كذا والجار كذا في مقام بيان  
احتكام انواع الحيوان وتصحيح ربه كريمة كذا وعمر الكريمة كذا في مقام بيان  
افراد الكريمة فلا وجه لاحتصاص التمثيل بالذكر ( قوله ويصح ذلك الخ ) اشار  
به الى ما ذكره في شرح قوله ووجه التشبيه مشترك كان فيه من ان يريد والاسد  
في قول ربه كالاسد يشتركان في وجود الطبيعة والحيوية وغير ذلك من المعاني  
مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذي له مريد اختصاص لهما  
وقصد من شراكتهما فيه ( قوله وذكر الشارح العلامة الخ ) عبارته سواء  
كان انصاف بين الامور المتقوية كالذي بين نعلين او بين الامور  
المحمومة كالذي بين السفن والعلو وهو تضاد محسوس مكان او ما بين  
الميلتين كالذي يكون بين الأقل والاكثر لان الكم المعين اعني العدد

هم المفولات والمحسوسات انتهى ومراده من علية وعلولية لا مرصان للشي  
 الا في الذهب لكونهما من المفولات الثانية فكان التصايف بهما تصايف في الامور  
 المفولة والعلو والبقل لا مرصان الا للامور المحسوسة فكان التصايف بهما  
 تصايف في الامور المحسوسة والاقلية والاكثرية من حوارص العدد وهو يع  
 المحسوسات والمفولات فكان تصايفهما يع التقيتين وعلى هذا لا يرد اعتراض  
 الشارح رحمه الله لان تلك المفومات كلها وان كانت صوراً معقوبة الا ان لا تصايف  
 بعضها في الذهب فقط وبعضها في الخارج فقط وبعضها في الذهب والخارج معا  
 (قوله ان الوهم يحال في ذلك) الامر ونصوره بصورة يصير منها لاحتماها  
 وليس في الواقع مسألة سواء كان يدركه الوهم كشبهة في نفسه او لظهوره الجبريات  
 او لا كذلكها والحاصل ان لا يكون الخدمع امر في الواقع من يعتبر الوهم وحده  
 بجامعا (قوله يسى الى الوهم) لعدم غاية الخلاف بينهما (قوله يريد في احدهما  
 خارج) فالباصل هو الصغرة يريد فيه الاشراق وانصرفة هو باصل يريد فيه  
 الكسورة وكلا الامر من خارجا عن ماضية الباض والصفرة فيكون متماثلين  
 (قوله وبهذه ان هذه الثلاثة من نوع واحد) سبلي شراكة في اشراق الدنيا  
 وان كان اشراق الاثنين حسب و اشراق الثالث هما فاضله نوع العدل  
 والاحسان ينزىل ذلك المعقول مرة المحسوسات الكمال بظهوره (قوله واعا  
 اشتركت في طارص) وهو اشراق ادب وهذا الاشراق كاف في صحة العطف بين  
 الفردات كما في قام زيد وعمر و بكر فذكر حسبه يخصس بالارادتهم ثلثة اشلافة  
 في امر عن الامثال ليفيد استوائها في الاشراق فارجح لا مثل وحدقاده مع ما قبل  
 انه حتى ساء ان الاراد بالامثال الاشراك في وصفه نوع اختصاص لهما والثلثة  
 مشتركة في الاشراق المطلق الشامل بضمي وادعوى ويكون مدع ليهما التماثل  
 لاشبهه ثم الجمهور على ان ثلثة خبر مدم على متدا ولا بقامعي والافلق بقلب  
 انها متدا محدوقه اخبر اي لب اوفى بالوحد وثلاثة اشراق الرب المحسوسه وشمس  
 الضمعي بدل او عطف بيان او خبر متدا محدوقه من شرحه لمتناح (قوله وهو  
 التقابل بين امرين الخ) ترك قيد عدم تحقق احدهما بعبس الى الآخر ادلادخل  
 له في كونه جامعا قال قدس سره ولعله ان تركه لانه اراد بالوحدوى الخ \*  
 لا ينبغي ان تلك لارادة خلاص الحقيقة كما تقرر في محله وان قسمة الجامع الى الاقسام  
 الثلاثة باصطلاح الفلاسفة فانهم يثبتون الخواص الناطقة فان لا في اجراء الكلام  
 على ما يقتضيه (قوله على ما يصره المحققون) اراده على بن سينا فانه قال في دلائل

تامة علائق دأش دو كونه استيكى در باقى و دوم كرو و دون و ياورداشن و تفصيل  
 هذا المطلب في شرح انه صدق في زمانه الشارح رحمه الله في تحقيق الايمان (قوله  
 معتبر في مفهومين) اما في مفهوم الاول فظاهر و اما في مفهوم الثاني فلا ضيق  
 فقط فيه . قال قدس سره كانه معتبر غاية الخلاف ، الخ . اعتباره غاية الخلاف  
 لان اصف رحمه الله جعل اليأس والصدرة والحصرة والسواد من قبيل شبه  
 الميتس و اما ارادة الكاكي رحمه الله الخلاوة والجموصة من امثلة التضاد و لعله منى  
 على ما قالوا في مسأله . معوم من ان افعال ادا كان معتدلا في الكيف تحدث  
 الخلاوة والارد ادا كان فاعلا في الطيف تحدث الجموصة والحر ادا كان فاعلا  
 في الكيف تحدث المرارة بين خلاوة والجموصة اختلاف في الصاعل والقابل  
 معاوية الخلاوة والمرارة اختلاف في الفاعل فقط يكون بين الخلاوة والجموصة  
 غاية الخلاف دون الخلاوة والمرارة (قوله يركبانه منزه التصايف) يعني التضاد  
 عدمه كالتصايف عدمه لان لا ينفك احد التصايف عن الاخر عدم العقل  
 لا ينفك احد المتضادين عن الاخر عدمه لانه يعتبر التضاد دخلا في التصايف  
 حتى يرد انه ادا كان احد القدي لا ينفك عن الاخر عدمه يكون التضاد جامعا  
 عدمه من غير حاجة الى ثبوت مرة التصايف وان التضاد داخل في التصايف  
 فلامعنى لتبريل (قوله انه لا ينفك عن الخ) وذلك لانها يحصران عدمه حين  
 ادراك التضاد الحرفى متعلق بهما ادا كانا من خصوصيات مبنوهم من ذلك انه  
 لا يصحك بينهما فاذا حصره احدهما حصره الآخر وقال السيد في شرحه  
 الفتح وذلك لا شترانهم في انصبة التي هي من الاضافات اللازمة لهما لزوما  
 به وفيه ان اشتراكهم في نصبة امر متعلق للواقع وهما بهذا الاعتبار من  
 التصايفين والجمع بهما على (قوله معنى ذلك) اى كون التضاد وشبهه  
 جامعا على حكم التوهم حكم على خلاف الواقع بلارمهما في الحضور بناء على  
 حضورهما عدمه حين درك احدهما حرفى بينهما (قوله تقارن في الحال) اى  
 يكون حضور احدهما في حال مع حصول الآخر فيه لالعلانية عقلية او وهمية  
 فة فنى ذلك بلحرد لا ينفك بينهما لاسباب مؤدية الى ذلك وليس المراد انهما  
 فيه مطلقا فان جمع صور الخيالية كذلك قال السيد في شرحه لفتح الصابط  
 في احد ما راجع الى مقتضى خرافة الصور اولا فالاول هو الخيالى والثانى  
 اما ان يكون بواسطة مرتبة جمع وبقنصيه بحسب نفس الامر فهو العقلى  
 اولا وهو الرشى . كى كان بقى وجه صبط هذه الثلاثة في اقسامها فاقول الجملتان

اما ان اتحدتا في مفرد من مفرداتهما اولا وحيث ان يكون بين مفرداتهما اتحاد  
في وصف له نوع اختصاص بهما ذاتيا او عرضيا فهو تماثل او لا يكون وحيث ان  
ان يكون بينهما تقابل اولا وعلى الثاني اما ان يكون بينهما تقارن او لا وحيث ان لا جامع  
بينهما اصلا وعلى الاول اما هو تضاد او تضيق او سلب ويجاب او عدم وملكة  
والاخير ان لا يصلحان للجامعية لان السلب والعدم وان كانا مستترين للايجاب  
والمملكة لكن الايجاب والمملكة لا يستتران في جامع اما لاتحاد او تماثل او التضايق  
او التضاد او التقارن او شبه احدها لكن لا وجود لشبه لاتحاد وشبه التضايق  
وشبه التقارن وفي صفة ثلاثة منها عقل الاتحاد والتماثل والتضيق وثلاثة منها  
وهي شبه التماثل والتضاد وشبهه وواحد منها حيث التقارن (قوله سابق على  
العطف) فيكون محتملا (قوله لا يمكن الخ) كصور العرطس والحدرة والفيل  
والسكين والمسطر في حيز الكتاب دون ان تضيق (قوله وكم من صور لا تضيق  
الخ) كصورة محبوب ريد لا يظهر في حيز عمرو ولا رول (عن حيز ريد) (قوله لما  
لم يقف على ذلك) اي على ان ليس المراد بالجامع مدركا والمراد على عدم الوقوف  
هو الجواب لا يقف على ارادة المعنى المذكور وذكرا لا عن ارضي كونه كذا الخ  
ولا يرد ان معنى الاعتراض جعل الجامع المقيد والوهمي والتخييل على ما يكون بين  
الامور المعقولة والموهومة والعدسية لا توت معنى ما يكون مدركا كالعقل والوهم  
والتخييل فلا يصح ترتيبه على عدم الوقوف على ذلك (قوله وجميع مدركنا)  
من ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا العقل وانه جعل بعضها على  
الاطلاق عقليا وبعضها وهميا وانه جعل الجامع حيزي تدارن الصور في الخيال  
يظهر بالتأمل في كلام المصاحف الاول فلانه قال في حيزه المقنصية للاقطاع من  
لم يكن بينهما ما يجمعهما عند المكرة بجهة من جهة العقل او الوهم او الخيال فانه  
جعل العقل والوهم والخيال جهة الجمع ومقنصية لا مدركه واما الثاني فلانه  
قال الجامع العقلي ان يكون ههنا اتحاد في تصور او تماثل ههنا او تضيق والوهمي  
ان يكون بينهما شبه تماثل او تضاد او شبه صاد واحد ان يكون بين تصور ههنا  
تقارن في الخيال ولم يقيد شيئا منها بقيد يخصه بواحد منها (قوله مشعر بان يكتفى  
الخ) لان الكلام في الجمع الصحيح للعطف ادنا لا يصح العطف لا يتعلق غرضنا  
ببيان (قوله قلت الى آخره) اي لاسم - لكلام في جامع صحيح بل في مطلق  
الجامع اذ كونه صحيحا علم من سابق كلامه من عدم صحة محور الشمس والف  
باجابة ومراة الارنب محذرة ومن لاحق كلامه من عدم صحة نحو خاتمي ضيق

وحتى صبق مع اتحاد السد في كلا مثالين لانه علم منهما ان الكافي في صحة العصف  
 وحوذ الجامع في كلا الجزئين <sup>قال قدس سره</sup> فلا يكون <sup>محتمل العصف</sup> جامعا بينهما <sup>في</sup>  
 هذا مدعى لعدم من انه كان يترس الاصل هو القيد او السد اليه فهو جامع  
 يلتمس اليه فانه يدل على انه يجوز ان يقال حائمي وحتى صبق اذا كان المقصود  
 تعداد الامور المشتركة في صبق وقد صرح بذلك سابقا ثم انه يقتضي ان لا يجوز  
 حائمي وحتى صبق لعدم اجماع قس ذكر السد ويجوز حائمي صبق وحتى صبق  
 لا شرا كهما في السد قد عطف ( قوله سهومه ) بواسطة ورود السؤال المذكور  
 حيث قال في الايضاح وما مبشعر به ظاهر كلام السكاكي رحمه الله تعالى في  
 موضع من صكته <sup>في</sup> يمكن ان يكون الجامع باعذار المحرعه او الحر او قيد من  
 قيودهما فهو مقوم بمحومهم وصورهم لا بمر الجدد يوم الجمعة وحامل ريد ثوب  
 فيه ولعله سهومه فانه صرح في موضع آخر منه بامتناع عطف قول القائل حتى  
 صبق على قوله حائمي صبق مع اتحادهما في الحر ( قوله صيره الى ما ترى الخ )  
 ظني ان سنده الجمالين <sup>في</sup> يبين تسميه الحكم فان الجامع كما يجب من الجمل يجب  
 بين عطف المردات والمركبات لغير التامة ولذا حكم السكاكي رحمه الله تعالى  
 بامتناع العطف في بحر الشمس والنفحة بحانه ومرارة الاربع وسورة الاحلاص  
 ودين المحوس كلها محدثه بعد اجماع من اخره وان اتحاد السد وتعريفه  
 لتصور للاشارة الى التصور سهوم وهو الذي كانه حر من الشبثين فاللام <sup>في</sup>  
 بمرله الصفة التي في قول سكاكي رحمه الله تعالى في تصور مثل المنعرجه او  
 المحرجه اوقيد من قيودهم لان القسم الاول من الجامع العقلي يكون محصا للجز  
 والمركبات والثاني وانما في المردات وليس هذا التعبير لدفع الشبهة المذكورة  
 فانه اشار بقوله ظاهر كلامه الى انه لو حصر كلامه على حلال الطاهر بقرينة ما  
 ذكره في موضع آخر <sup>في</sup> يكون المراد بان اجماع مطلق لا الجامع <sup>الصحيح</sup> لا يطبق  
 لم ترد الشبهة واما ما قال شارح رحمه الله تعالى من ان التعبير للاصلاح فبيده انه ان  
 اراد باستثني ما من الحميتين فالشبهة باقية وان اراد المفردين فلامعي لاتحادهما في العلم  
 فان اتحاد العلم وتعدد مذهب لاتحاد المعلوم وتعدد وكذا لا معنى لثبته في العلم وتضايفهما  
 فيه اذا تامل ولصايف من اوصاف المعلوم لا العلم ولم يظهر لي الى الآن مقصود  
 اشارح رحمه الله تعالى وتدل صد غير ما يظهره ( قوله وكذا التقارن الخ ) فيه انه  
 مبني على ان المراد بالتصور حصول الصورة لا الصورة الحاصلة وان التقارن بين

الصورتين يستلزم التقارن بينهما ولا يجب أن التقارن في الخصوصاين ليس  
 في احيال لعدم كونهما من الصور لأن المراد من احيال احيان مطلقا ليشتمل التقارن  
 في المعاني والصور وانما يجب احيان لان التقارن فيه والتقارن في المعاني  
 فرع التقارن في الصور كما حققه السيد قدس سره (قوله يكون له وجه صفة) فيه  
 انه ان راد من حيث التماس مفهوم اي حاصل في معنى لا يصح الحكم بالتصاد  
 لان المفهوم من حيث انه مفهوم وهو الصورة الحاصلة ولا يصدر عن الصور وان اراد  
 من حيث ذاتها لا يصح الحكم بالتقارن في احيان لانه هو بين الصور وان اراد  
 مطلقا بالتصاد ليهما من حيث توجود المعنى وتقدر من حيث التوجود انه  
 لكن يجري هذا فيه فيما اذا اراد تصور المعنى على معنى صورة الحاصلة فان  
 التصاد بينهما بالضروري توجود المعنى والتقارن بهما التوجود الذي (قوله رد  
 بالشئ الحمل) لا تعبير للاحتمال في (قوله وما تصور المراد الواقع الخ)  
 بطلاق التصور عن المصور وحل الام على بهد (قوله لا يقدرد هذا الكلام  
 على السكاكي رحمه الله تعالى) بهار صفة في الكلام السكاكي رحمه الله تعالى  
 فكيف يستلزم ما ليس هو قائله (قوله بما لا يمت عليه الخ) بل عند ان يجب  
 اليه طريقة المصنف رحمه الله تعالى به ادعاء كلام السكاكي رحمه الله تعالى  
 عنه نسب اليه والاكل في هذا الكتاب من السكاكي رحمه الله تعالى (قوله  
 ويأيد قوله في التصور الخ) انه ان الامة انما هو اذا اراد تعريف الجنس وما  
 اذا اراد تعريف العهد كما يدعيه قوله فان والتصور المراد الواقع في الحيلة  
 فلا كلام في ذلك قال قدس سره اي ان كان المقصود تعريف الخ في قوله من غير  
 تعرض الخ بيان للمجردود كذا في ثبوت على من تثبت وانتهى من غير  
 قصد التعرض لقيده على مجرد الاحد ولاشك ان كون المقصود مجرد الاحد  
 من غير قصد امر راد لا يفي دلالة على التحدد او اشوت او غيرهما ولا يرد ان قام  
 ريد وقد عرّف لان على التحد والمضي وريد قائم وعروء على ثبوت المقدس  
 للتحدد اعني الحدود في زمان معين من الزمان ثلاثة في صريح التمثيل بهما  
 لمجرد الاحبار وحينئذ لزم ان تراعى سبب خستين وان كان المقصود اعني مجرد  
 الاخبار يحصل بعدم رعاية الترتيب صاهد ولا ينبغي ان يفتق لهذا لتوجيه  
 ان يقال من غير تعرض للتحدد واشوب دون قوله في احد عمدة في الاخرى فالوجه  
 ان يقال انه تقيد تعريف الاخبار من اراد منه ان لا يكون المقصود ختلافها  
 في التحدد والثبوت مثلا وذلك بان يكون المقصود فيهم التحدد او الالات



اولم يكن شي منهما مقصود فيهما او مقصودا في احدهما دون الاخرى ففي جميع  
هذه الصور رعاية التناسب بينهما من محسات العطف احدى الصورتين الاخرتين  
ظاهر لان المقصود يحصل بالاختلاف ايضا واما في الصورتين الاولتين فلان  
وحوب اتعاقبهما تفصيل المقصود اعني التحدد والشوت لا ينافي ان يكون محسنا  
بالقياس الى العطف تحقق محاوراته في صورة اختلافهما ابصارا وهو عدم الاختلاف  
خبر او اشاء ووجود الجامع قال قدس سره يمكن ان يدفع المحسوس يمكن ان يقال  
ان كونه في غاية السقوط بناء على انه صرح بطلان مذهب الكوفيين بالبلغ وجه  
واطل حل كلام السكاكي رحمه الله عليه في بحث تقديم المسند اليه حيث قال  
في بحث تقديم المسند اليه في شرح قوله السكاكي رحمه الله تعالى فلا يكون  
لقولنا ريد عرف غير احتمال الانشاء وهو احتمال التقديم اللهم الا بدلت  
الوجه البعيد وهو محسوس ريد مرهوعا على انه يدل من ضمير الفاعل كما علمت  
لا كون الفاعل جازم التقديم على الفاعل كما هو مذهب الكوفيين على ما قلناه  
فان لا معنى له اصلاته فلا ينبغي ان يحمل كلامه على ما اطل حل كلامه  
عليه وحينئذ لا يكون مذكوره السبب مما لثنية السقوط (قوله بان يؤتى بالثانية  
فعليه صرفه) وان كانت مناسبة للاولى في اعادة الصدور بخلاف الامة الصرفة  
فانه لا مناسبة لها للاولى لا معنى ولا صورة ولذا لم يصرص لها (قوله واختلاف  
الاعراب) اي في المعطوف باختلاف الاعتبارات اي في المعطوف عليه (قوله  
وهذا يحصل بالمدح) اي بالمدح الامة والعمية لانها على تقدير النصب  
وان كانت عطف على الامة لكانت بغير فعلتها نظرا الى الخبر كذا نقل عن الشارح  
رحمه الله تعالى قال قدس سره مشبهة على جهة اسمية ووجهة هدية اي على  
تأويل جملة اسمية بان يقال زيد قام في معنى زيد قائم بالنظر الى المتدا وأوئل جملة  
فعليه بان يقال انه في معنى قام زيد نظرا الى الخبر (قوله تديب) في التاج التديب  
داسال كردن والدية المصم لدفع كذا في الله موس (قوله يؤتى بها لتقرير  
مضمون الجملة الاسمية) كذا في شرح مصحح العلامة اي حال فلا يرد المصدر المؤكد  
لمضمون الجملة نحو قوله على امدره هزاه ولا الحمة مؤكدة بالجملة نحو هو الحق  
لا شبهة فيه والظاهر ان الرضى اسم غير حدث يقرر مضمون الجملة لا فادته انها  
لا تكون الامفردا غير مصدر كذا في التسهيل وقوع الجملة حالا مؤكدة نحو هو ريد  
لا شك فيه لكن العاهر انها جملة مؤكدة وفي الرضى والفصل والتسهيل والمسائل  
المنقولة للشيخ ابن الخاحب لتقرير مضمون الخبر وتأكيده ولعل مرادهم الخبر من حيث

انه خبر ثم مصحون الجملة اماها خبر نحو انا خاتم حور . وتعليق نحو اسب الرجل كاملا  
او تصغير نحو انا صمد الله آ كلا كبا كل بعد او تصغير نحو هو المكين مر حوما  
او تهديد نحو انا الخرح صمد الله او غير ذلك نحوريد برك عطوفا وهذه  
نافقة الله لكم آية وفي الرضى واما الاستدلال على مصحونه نحو آ كلا ومر حوما  
ومصدقا تركه الشارح رحمه الله تعالى لان في الاستدلال نوعان كبد للدلول والجملة  
الاسمية لابد ان يكون حراة معرفتين حامدين نص فيه في الرضى والتسهيل ولذا  
وحب حذف مامله ثم ادبها في الاكثر من نصفات الارمة لرى الحال وقد لا تكون  
نحور يد على الفرس را كما كان الاكثر في غير المؤكدة عدم اثوت وقد تكون ثابتة  
نحو شهد الله قائما بالقسط ولذا قال في الفتح واصل في السوع الاول ان يكون  
وصفا تابا وفي النوع الثاني ان يكون وصفا عبرتا اي الكثير الراحح فيهما ذلك  
وقير المؤكدة ما لا يكون كذلك ان يكون مقرا او يكون مقرر مصحون بجملة فعلية  
او لمصحون بجملة اسمية لا تكون حراة حامدين نحو شهد قائما بالقسط هذا  
واما مقاله السيد في شرح المفتاح من ان الحال مؤكدة ما مقرر مصحون اسم واقع  
في اجملة السابقة سواء كانت الجملة اسمية وفعلية فان مؤكدة قد تأتي بعد الفعلية  
ايضا كقوله تعالى ( انا انزلناه قرآنا عربيا فان عربيا يؤكده مصحون الصمير الراحح  
الى امر ان الذي يفهم منه كونه عربيا وكذلك قائما بالقسط يؤكده مصحون لفظا الله  
ادبهم منها القيد بالقسط فما لم يحده في كلام تقوم ولم يذهب اليه احد ( قوله  
ومصحون الجملة مطلقا عن رأى ) ذهب اليه اس مالك حيث قال في التسهيل  
وبؤكديها ما نصيها من هل او اسم يشبهه ونحو انهما لفظ اكثر من توافقهما قال  
شارحه الحال صرمان صيغة وهي التي تدل على معنى لا يفهم ما قبله ومؤكدة  
وهي التي تدل على معنى يفهم ما قبله والحال مؤكدة صرمان مؤكدة لصلها  
ومؤكدة لخره مصحون بجملة والاول صرمان صرمان يوقفه معنى لا لفظا وصرمان  
بوافقه لفظا ومعنى وهو قبل من الاول ( ولينهم مدرين ) ( ولا تمنوا في الارض مقدسين )  
ومن الذي قوله تعالى ( وادعنا للدين رسولا ) و ( سحر لكم الليل والنار  
والشمس والقمر والنجوم مسخرات ) انتهى والمراد بالفعل من حيث انه منسوب  
الى الفاعل ( قوله كثير ما يقع الخ ) قال مالك ومن ورود الحال على معنى غير  
المثقلة قوله تعالى ( وهو الذي انزل الكتاب معصلا ) و ( حق الانسان ضعيفا )  
( ويوم بعث حيا ) وفي كلام العرب حق الله برافقه يدها اطول من رحليها  
ومن امثلة سيبويه هذا حاتمك حديد او هذه حنث حرا كذا نقل عن الشارح

رحمه الله تعالى (قوله لشدة رتاجها مع) لذكرها مؤكدة ولأنها تكون مفردا  
 (قوله لا بالتبعية) فالاعراب سببية بد عن صدق لتابع بالتبوع ابتداء لا بالمعامل  
 (قوله على المعاني الظارية) من الصعبة والعمومية والاضافة (قوله بسبب  
 تركيبها بالعدل) حذقة او حكم كما في عامل المصوى (قوله كالخبر) اذا لم يكن  
 معلوما للمخاطب ثبوته لدى خال من اسماع وكالوصف له عدد العلم بثبوته  
 لذى الحال للمخاطب قبل اسمع (قوله فكثير من كان) واقعا بعد الا وهو كثير  
 نحو ما كان احد الاوات حيرته وليس احد الاوات حيرته اولا كما في قول  
 الجماسي وقول علي كرم الله وجهه قد كنت وما اهدر ما حرب (قوله فانه قد  
 تصدر الواو اخ) اليه ذهب صاحب الكشف والوفاء وقال ان الفصل بين  
 الوصوف والصفة بالواو وجاز وقال الجمهور بعدم حوزة حتى قال لا يحسن  
 انه لا يجوز ما مررت برجل لا قائم الا بعد الوصوف على انه بدل من الاول كما  
 في المعنى في آخر الباب الثاني اذ قاله الشرح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح ان  
 التفرغ بالصفة جاز بالانصاف وهو (قوله لنا كذا لصوق الصفة الخ) بمعنى انها  
 رائدة دحوها كبروحها وبدا جاء بدوها في قوله تعالى (وما اهلكنا من قرية  
 الا لاهلها مذرون) وقادتها تاء كيدوص الصفة بالوصوف كما سائر الحروف الزوائد  
 وقاديب الواو الزائدة الكوفيين كما في المعنى وفي الكشف في تفسير قوله تعالى  
 (وما اهلكنا من قرية الا لاهلها مذرون) قال قلت كيف عزلت الواو عن الجملة بعد  
 الا ولم تعزل عنها في قوله تعالى (وما اهلكنا من قرية الا لاهلها كتاب معلوم)  
 قلت الاصل عزل الواو لانه حصة صفة بقرينة وادارت فلنا كيد وصل الصفة  
 بالوصوف (قوله كما في سعة وتسمهم كلهم) فان الجملة صفة لسعة كما في قوله تعالى  
 (ثلث اربعهم كلهم وحيدة سادسهم كلهم) والقول ماها او الثانية كما ذهب اليه صنفاء  
 التمام والمفسرين او بانها عصب عن سعة تقدير المشددا اي هم سعة والواو من  
 المحكي فاصموم معولهم او من حكاية تصديق لقولهم اي هم هم سعة وتامهم كلهم  
 كما في المعنى خروج عن السوق في الكشف هذه الواو هي التي ادنت من الدين قالوا  
 سورة قالوا عن ثبات علم ولم يرجوا بانفسن كابرهم غيرهم قال ابن عباس رضي الله عنهما  
 حين وقعت الواو انقطعت الامة اي لم يبق بعدها عدة ما دلتها اليها (قوله وهو  
 ذلك عني ان نكرها شيئا وهو خير لكم) ونحو او كالدبي من على قرية وهي  
 حاوية على عروشها (قوله حاب من قرية آه) يصحده انه يقتضي تقييد الاهلاك



انه الخ \* لما كان مفاد خبر عبارة الشارح رحمه الله انه اراد ان يبين ان اى جملة  
يحوز وقوعه حالا واى جملة لا يحوز بمعنى تعيين، وواضع حوار الحار بالواو وغيرها  
وحينئذ يلزم ان يكون تعيين جملة بقوله حاية عن ضمير ما يحوز ان ينصب عنه  
حال لموا اذ كل جملة تصح ان تقع حالا بالواو سوى المضارع المثبت سواء كانت  
خالية من الضمير او مشتملة عليه صرفة السبب عن ظاهرها بان المراد بيان موارد  
ذلك الحكم الكلى بان كل جملة حاية عن ضمير صاحبها تصح ان تقع حالا حال تلبيه  
بالواو الا المضارع المثبت لحائى من الضمير فانه لا يصح وقوعه حال تلبيه  
بالواو وادراك صحة وقوعها حالا مقيدة بحال كونها متلبيه بالواو فهم منه  
ان الواو واجب فيه فهم منه ان كل جملة حاية عن الضمير يصلح لهذا الوصف  
الا المضارع المثبت ( قوله ومكرر بموصو ما لمعت او بالاضافة او بوقوعه بعد  
النفي او شبهه ) اعمى النهى والاستفهام ( قوله ولا نكرة محضه ) اى لا يكون شئ  
من السوغات معها كتنقيب حال حية او اشتراكها مع العرفه فى الحال او كون الحال  
جامدا غير صالح للوصفية نحو هذا صم حديدا وعدي راقود حالا كذا فى شرح  
التسهيل ( قوله ليدخل فى الجملة الخ آية الخ ) وادخاله مطلقا ليعلم حكمها بالاستثناء  
عنه بطريق الاشارة انه يتمتع بوقوعها حالا بالواو ( قوله لا يصح ان تقع حالا )  
فى المعنى ودلت بالاجماع لكون فى البنية محور القراء وقوع الامر ونحوه حالا ( قوله  
دون الانشائه ) لانها شرطية او افعالية بالاناء تقراء والمقصود من الاولى مجرد  
الطلب سواء وقع مضمونها او لا ومن الثانية لا بدع وهو ما من لقصد وقت  
الوقوع وهذا التعليل جارهد من يحوز وقوع الانشاء خبر من غير تأويل وعند  
من لم يحوزه كذا فى الرضى ومعنى قوله مجرد الطلب اى نفس الطلب لا حصوله  
فى الخارج وان كان لازمه فلا بد من طلب رضى هو مضمون طلبية امر متيقن  
حصوله فلم لا يحوز وقوعه حالا بدئت الاعتبار وان كان المطلوب غير متيقن  
الحصول ( قوله ورعوا مع ) انه قل رعووا اشارة الى ضعفه فانه صرح فى شرح  
التسهيل المصرى بحوار وقوع شرطية حالا نحو اعمل هذا ان جاء زيد فقبل  
يلزم الواو وقبل لا يلزم وهو قول سى حى ( قوله لتصدرها الى آخره ) بشكل  
ينحو انت طالق ان دخلت الدار ومنقوض بان المكسورة فان الجملة المصدرية بها  
تقع حالا والسر ان الحرف عند مقتضى لتصدر على الجملة التى دخلتها ( قوله واما  
الواو الداخلة الخ ) يعنى مذكر من امتناع وقوع الشرطية حالا انما هو مما عدا  
هذه الصورة واما هذه الصورة لمختلف فيها ( قوله بالروم لذلك الكلام





وكقوله كن المحبيل نصير اجارا وصدلا ولا تشخ عليه جرد بحلا في التسهيل  
 (قوله او مقصرة) قال ابن مالك هذه دعوى لا تقوم عاملا بحلا لا اصل عدم  
 التقدير ولا وجود قد مع الفعل اشارة لا بربده معنى على ما يفهم به اذالم يوجد  
 وحق المحذوف المقدر نسوته ان يدل على معنى لا يفهم بدوه فان قلب قديش على  
 التقريب فلما دلالة على التقريب مستحى عنها بدلالة في الكلام على الخلية  
 (قوله لوحب الخ) هكذا في الفصح ابي رابها وله مر لجرا لا نقاء المقصرة  
 وتحقق الدلالة على الحصول وعللة بوجوب او او تعد مجموع المقصرة والحصول  
 فاما ان يدل ان وحب بمعنى ثاب او يقال ان الوجوب بالنسبة الى انفسه المقارنة  
 وان كان بالنسبة الى الدلالة على الحصول حوزها (قوله للقطع بان مضرع)  
 اي الذي هو الحال قال قدس سره والصواب ان يقال ان الاعمال الخ هذا  
 مجرد دعوى لا بدله من شاهد فان الاعمال التي تقع شرطا وضرورة لافعال اخر يعهم  
 منها ما هو بينهما وحاليتها وانفصاليتها بالنظر الى زمان النكلم محلول حتى  
 لا كرميت وان حشني اكرمك واحاء ريدا كرمه وندم ريدا وشيخه ولم يسمه  
 نعم يمكن ان يراد منها تلك المعنى فانفيس الى زمان المقيد لا الى زمان النكلم ادعيت  
 قرينة قال قدس سره قد مر صرح النسخة الخ حيث قالوا نعمت المصارح  
 بعد ان بعد حتى اذا كان مذهبها مستقلا بالنظر الى ما قبلها نحو مرت حتى  
 ادخلها فان الدحول مستقل بالنظر الى السير سواء كان ماضيا بالنسبة الى زمان النكلم  
 او حالا او مستقبلا ولا يكون شي من ذلك ان صار يوم بدخل مع ولا يخفى علينا ان مقوله  
 لا يفهم اذ لا كلام في كون فعل مستقلا بالنظر الى فعل آخر فان الفعل اذا كان  
 غاية او مسببا لفعل آخر كان مستقلا بالنظر اليه اذ لا كلام في دلالته على فعل آخر  
 هو قيد على كونه ماضيا او حالا او مستقبلا بالنظر الى مقوله قال قدس سره  
 ويعهم منه المقارنة الخ ان ارادهم المقارنة من قد فهموا لانها تدل على القرب  
 دون البقارنة وان اراد انه يفهم ذلك معنونة بانه لم لكونه حالا فلا حاجة الى ايراد  
 قد قال قدس سره ظاهر هذا الكلام الخ ما يشتر به كلامه هو الحق لانه  
 ذكر في الاصول ان الفعل المثنى لا عموم له والفعل المثنى به عموم وانما وانما  
 من اقسام اللفظ باعتبار الوضع وليس في كلامهم التفيد بوقوع الشيء في مقابلة  
 الاثبات واما كون المستفاد مما تقدم ان الاستعراق يستفاد من استمرار الشيء  
 فلا ياتي كونه مدلولاً عليه بالوضع فان الوضع وقع على ما يقتضيه من كافي لذكره  
 المفيدة قال قدس سره كان الشيء المورده عليه بمره الاثبات في دلالة من تعقله

اعنوان هذا القول وكذا  
 عنوان القول الآتي انما  
 يوجدان في بعض نسخة  
 اطول



في نفسه حتى يمكن نفيه ادلوة فعله من حيث انه بين الطرفين كان آلة للاحتياط  
 فلا يمكن لعنف نفيه ولا ثبته كما فعل الزوال والانفكاك في نفسه فيورد اليه عليه  
 ( قوله والاصل في خودت عدم ) فيكون الانتفاء في سبب الوجود اصلا  
 ولا يحتاج العدم الى اصف طارعى سبب الوجود ( قوله ما فيه من ان المطلوب مقارنة  
 الحار ) برمان العاصم لا يزال لتكلم ( قوله لكونها مستمرة ) لكونها معدومة  
 هي الفعلية او لاصل في حال المفردة ثم الفعلية التي هي قريب منه فلا راد ان الاسمية  
 لا تدل على اكثر من ثبوت المسد للمسد اليه كما مر ( قوله لعدم دلالتها الخ )  
 لما كان دعوى الاوثوية مثالة على جوار الترتك ودرجته ان الدحول اعاد الدليل  
 المذكور على حوار انز وصر له دليل الترتك وهو ظهور الاستيناف وسقطه قيل  
 ان الاولى ترى قوله لعدم دلالتها ادق من ذلك سابقا ( قوله حتى ذهب الخ )  
 غايته لقوله دخوله قول ( قوله حتى تدخل الخ ) ما نحصل قيدا من قيوده فالعالم  
 ( قوله في الاثبات ) تخصيص الاثبات ماله كراهه الاصل والا فالحكم في اني ايضا  
 كذلك نحو لم يحى ريد وهو ريد هو متبسم ( قوله في ان لا يستأنف الخ )  
 المراد بالاستئناف معناه دعوى وهو ان لا يكون قد الما قبله ( قوله وحث الخ )  
 صلب تد يرى لقوله احديث ذكر ريد ( قوله وحرى الخ ) خطاب على قوله  
 كان بمرته ان لا اسمه صريحاً فيه تشبيه حر لقوله هو يسرع بعد تشبهه ريد  
 يسرع ( قوله ان لا يسمى الخية الاممية ) سواء كان المتدا فيه صميردي الحال  
 او اسمه الصريح او اسم آخر صميردي الحال كما صرح من الامثلة السابقة ( قوله والري  
 يلوح الخ ) ان تراص على انصف رجه الله كما يسه لسيد ( قوله بمنزلة قولك  
 جاء في ريد وهو متبسم الخ ) او او في كلا المسائل باطمة ليكون كل واحد منهما  
 ابتداء اثبات ( قوله ودكر الخ ) هذا الذي ذكر في سورة الاعراف لا الفرة وهو حال  
 من فاعل اهلطوا واحده بآدم وحواء وابليس ( قوله او اريد ذلك ) اي كون  
 هو فارس في حكم فرد ( قوله بين ذلك ) اي كون جاء في ريد وهو فارس  
 خبيثا ( قوله فكذلك حر والعت ) يعني ان لاصل في الخبر والعت ان يكون  
 مفردا ومع ذلك اذ وقع الطرف حرا او نعتا لا كثراته معدر بحملة ( قوله دون  
 الحر والعت ) كما يد عليه قول شيخ خصوصاً ومقبل ان خصوصاً احترار عما  
 اد وقع صلة دون الحر والعت ليس شيء لانه حيث يشعر بكون التقدير مفرد  
 اصلا فيهما ايضا وهو خلاف الاكثر ( قوله والحق ) اي الحق في هذا المذم ( قوله  
 وهذا اذا لم يكن الخ ) اي كون ريد الو او اكثر في جملة اسمية يكون الخبر فيه ظرفا

متقدما على المبتدأ اذ ان لم يكن صاحب الخال مكررة متقدمة بان يكون معرفة او مكررة متأخرة فانه لا التباس حينئذ للحال بالصفة عند ترك الواو وماذا كان مكررة متقدمة سواء كانت موصوفة كافي المثال الاول او غير موصوفة كافي الثاني فانه يجب فيها الواو لرفع الالتباس بالصفة (قوله كافي قوله تعالى وما اهلكنا من قبلة الا انهم يدعونهم من كلامه ان الجملة في قوله تعالى (وما اهلكنا من قبلة الا انهم يدعونهم من كلامه) صفة وفي قوله تعالى (وما اهلكنا من قبلة الا انهم يدعونهم من كلامه) حال والفارق وجود الواو وعدمها واما عند صاحب الكشاف في كلتا الآيتين صفة والواو رابعة لتأكيد التصديق كالم (قوله اما لا يحجار والاطاب) في شرح الفتح اشرفني لم يتعرض للمساواة مع انه انسية ايضا لانه لا فصلية بكلام لاوسط في صدر عن البيع مساوية باله لا يكون فيه مكثفة بعندها انتهى اي من حيث انه مساو لكلامهم وان كان من حيث اشتماله على الرايا معتداتها لانه بهذا الاعتبار يحجر بقياس في التعريف او ان مقتضى المقام (قوله من الامور النسية التي تكون ح) فائدة التوضيح الاشارة الى الله ليس من الامور النسية التي تكرر اسئلتها فان حكاياها بالقياس الى المتعارف او الى ما هو مقتضى المقام وليس المتعارف كما هو مقتضى المقام. قيس اليك (قوله اما يكون) في الخرج والذهن بالنسبة الى كلام آخر ازيد اما يحجر او مقبر وكلمة من بعد اريد وانص واقل واكثر في حكاياها بل هو صلة للمعل الذي يتصل به صيغ التفصيل فهي بمعنى من الفعل قال قدس سره في ذلك لان النسبة الملح لا يعني ان ما ذكره سيدنا في جواب الشرح رحمه الله فالاولى ذكره في ذلك المقام والتحصيل عبارة عن تعيين وروايات الانهم والقدس سره اولى بذلك لان الاساطير ما كانوا اكثر من اظهره من كان كلامهم على بحري معارفهم في تأدية المعاني مشهورا من الناس فهو امر عرق معروف الوجه معلوم الطريق فاسب ان يحسن الصلايق عليه غيره فلا يكون الساء بل يرد الى الجهالة كما في شرحه لتفاح (قوله من لاوسط) في ذلك لانه يبعد من البيع لانه يورده لكونه مقتضى تقدمه بان يكون المحاطب من الاساطير (قوله يخرجها عن حكم العيق) بان يكون مطبقا للغة والصرف والتعريف يتوقف عليه تأدية اصل المعنى (قوله من عبارة لتعارف) المطابق للسباق من المتعارف ولا فائدة في زيادة العبارة قوله اي يكون (خ) المذكور سابقا لكونه اقل من عبارة المتعارف الا انه يرمي كون لتعارف اكثر منه هو كالمذكور سابقا وانما لم يحمله على ظاهره رعاية ما في الاصح والفتح حيث وقع



في الثاني لادليل عليه ( قوله جعل مطلق العيش ) اي من غير تمديد ساعه والشاق حال كونه في ظلال النوك كناية عن العيش الساعه ساعه على ان العيش في ظلال النوك لا يكون الانعام وكذا العيش الشاق مطلق من غير تمديد كونه في ظلال العقل او غيره كناية عن عيش العقل ساعه ساعه على ان العيش الشاق لا يكون للعقل فيكون كلا القيدين مستفادا من الكلام بسبب ملاحظة ما شهر في العرف فيكون وايضا بما هو اصل المراد وهو ان العيش الساعه في ظلال نوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل مع اشتغاله على لطيفة وهو ان العيش في ظلال نوك لا يكون الانعام وان العيش الشاق لا يكون الا في ظلال العقل هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام ولا يلتفت الى ما سبق اليه الاوهام ( قوله ولا يكون له لزم متعبا ) مدار التعيين و عدم التعيين ان لم يتغير المعنى باسقاط التمام كان فالر لم يتغير وان تغير المعنى باسقاط احداهما روي الاخر فالر انه هو الآخر ولا يعتبر في ذلك كون احدهما متقدما والاخر سائرا فلا يثبت ان مياتعين لزيادة لان التكرار يحصل به ( قوله وهذا انما يصحح الخ ) لا ينبغي ان هذا البيان لا يدل على كون الذي زائدا على اصل المراد فان مراد الشاعر بنى الفعل عن الامور الثلاثة واعماله على عدم صحة ذكر الذي وعنده لا على كونه مفسدا الا ان يدل ان مقتضيات عن الناس وانما يجب ان يرعب فيه ادبه نظهر الفصل فيمنعت اني هي كمال الانسان ولا بد ان الذي لا دخل لها في ذلك المقصود قد ذكره رث في اصل المراد بل مفسدله انفسها على عدم الموت ( قوله لا يفهم من صادق الى حرة ) فان مقتضى الذي لا يتكاد يستعمل في بدل بنفس وان استعمل في واحد الاضمة ان مقتضاها فلا يصح الا بدل المال كذا في الاصحاح ويكفر ان يريد بدل النفس مطلقا من غير تمديد كونه لدخول او لحياء او طلب رضاء المحبوب او الخلاص من لرص و بقر ( قوله وهذا يعنيه معنى التجمعة ) اشارة الى ان السجاعة ههنا ليس عبارة عن سكة المحسوسة بل اثرها اعني الاقتسام في المعاراة وعدم التحرر عن الامور المهنكة فانه الذي يحمله اهل اللغة والعرف ولذا قال سابقا ههنا عليه الاقحوم في الحروب والمعارك ( قوله يعنفر الى ان كيد ) لدفع التموز بالابصار واسماع عن العلم بلا شهوة وبصيرت عن الامر به ( قوله فمساء الخ ) اي ليس القيد به لئلا كيد بل لتأسيس ( قوله لانها الاصل الى آخره ) فيه ان المقيس عليه على ما احتار المصنف هو اصل المراد فالوجه انه قد مد له ما حده و لئلا ان يقول انها الاصل وانقيس عليه عند السكاكي رحمه الله تعالى وهذا القدر كاف للتقديم ( قوله شبهه بانيل ) لا يصح ( قوله عصار )

اي التهاوت و صلا الى اصى الارض ( قوله من غير ان يتوقف عليه الخ ) فان معنى  
 المستثنى منه مفهوم من كلام وكذا مفهوم الخراء من المصراع الاول ( قوله  
 اطفا ) اي ان كان العدة ( قوله يكون تطويلا ) ان لم يكن فيه فائدة اصلا والمراد  
 بالتطويل المعنى القوي الى الرأفة لالفاظه وان كان متعينا ( قوله بان من هذا  
 الشرط ) وهو ما يكون من الوصية لا يحتاج الى الجراء لكونه حالا وقدم تحقيقه  
 ( قوله لان امر به الخ ) رد على المراد اشارة الى ان مدلول قوله تعالى ( في القصص  
 حذوة ) ذلك فقط وير ومعهما كثير ولوقيل لان الانسان اداعم الخ كالمتبادر  
 انه دليل على تضمين القصص للحذوة فاقبل ان هذا دليل على دعوى ان في القصص  
 حذوة ليس بشئ ولو كان هذا موجبا للايجاز لكان كل دعوى تعرية يجازا  
 ( قوله لكان نصويلا بمعنى القوي ) اذ العمل متعين للريادة ( قوله اي من قوله  
 انكم في القصص اح ) عذر ان يقول اي من قوله القتل اني القتل ما يكون كلمة  
 من صلة لفظ الا ان الشارح يرجع الله تعالى راعي مطابقة ما في الابصاح فان من فيه  
 ظرف مستقر وقع حالا من ضمير ياتظم حيث قال ان عدة حروف ما ينظر منه وهو  
 ( في لقصص حذوة ) عذرة و عدة حروف و عدة عذر ( قوله والنص على المطلوب )  
 اي التصريح به فكون رحر ظن قبل بغير حق لكونه ادعى ان القصص كذا  
 في الابصاح ( قوله انقضى الثاني علم البيان ) قد مر تحقيق التعريف اللامي وبيان  
 المراد من الاستدأ والخرو و بيان صحة الجمل على ما يريد عنده ( قوله من علم البلاغة )  
 اي من علمه يريد استقصا من البلاغة كما مر في المقدمة ( قوله ومحتاجا اليه الخ )  
 لان الاحتراز عن التعقيد المعوي مأخوذ في مفهومها وهو لا يتيسر لغير العرب العزاة  
 الابداء العلم قال الشارح رحمه الله تعالى في آخر المقدمة انه لم يبق لنا ما يرجع اليه  
 البلاغة الا الاحتراز من خطأ في التأدية ونحو السالم عن التعقيد عن غيره ليعتذر  
 من التعقيد المعوي مستحاجة من علمه بحذره عن الخطأ وعلمه بحذره عن التعقيد  
 المعوي لينم امره بالبلاغة فوضعو لذلك على المعاني والبيان ومعهما علم البلاغة  
 واقبل انه يحتاج به في نفس سلاعة في الجملة لانه لا يتم بلاعة انكلام بدون اعمال  
 علم البيان والى الكلام انركب من دلالات المصانفة لا يحتاج في تحصيل بلاعة لا الى علم  
 المعاني اذ لا حاجة الى بيان بل دلالة لمطابقة كما تعرف فليس بشئ لان المقصود  
 احتياح بلاعة كلام و عذ البيان لا الى عمله ولا شئت ان الاحتراز عن التعقيد  
 المعوي لا يمكن بدون علم البيان ( قوله وهو علم ) لا يخفى ان المراد من علم  
 البيان في قوله انعم النبي علم بيان الفوائد فاذا اريد بقوله علم يعرف به

الملكة او ادراك القواعد لابد من القول بالاستخدام في ضمير هو ( قوله بطرق مختلفة ) فان لكل معنى لوازم بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة فيمكن ايراده بعبارة مختلفة في الوصوح ( قوله اراد العلم الخ ) العلم حقيقة هو الادراك وقد يطلق على منعقه وهو المعلوم ما يجاز مشهورا وحقيقة اصطلاحية وعلى ما هو تابع له في الحصول ووسيلة اليه في الفهم وهو الملكة كذلك والشارح رحمه الله تعالى احترازه عن المعنى الاحبرين لعدم احتياجه الى تقدير متعلق ومقابل انهم لم يعصموا تقدير المعنى اليه من حصول المعنى فان لفظ العلم يطلق بمعنى التصديق بالقواعد بل على ادراكها فمس شي لان ذلك الاطلاق في أسماء العلوم الدوامة لا في لفظ العلم قال السيد في حاشي شرح افتتاح التصوي يطلق على القواعد المحصورة وعلى ادراكها وعلى الملكة لتدبر الادراكها وكذا لفظ العلم يطلق على المعلوم وعلى ادراكه وعلى ملكة شخصه ثم المراد الادراك الحاصل من الدلائل او المسائل المعلومه عن الادلة او امسكة الحاصلة من التصديقات بالمسائل المراد لتقرر ان علم المسائل بدون الدلائل يسمى تقليدا لا علما فلا يرد علم الواحد وعلم اخر من على تقدير الاولين ولا علم ارباب السليفة على التعدير الثالث ( قوله اي ادراكها ) على ان يكون المسائل بصورة داخلية في العلم او الاعتقادها على تقدير عدم دخولها في قول قدس سره مع ذلك بعد مساعد القوم ح في دفع ما يترأى من انه ادراكها من حيث بصر المرء تساعده فكيف حجه على ذلك ما نه ساعد القوم على ذلك بالتوجيه الذي ذكره هات \* قال قدس سره ينبغي ان يتأخر الخ في قل تأخير علم من علم المعاني في الاستعمال واجب قطعا لان علم البيان بحث عن كيفية افادة خواص وهي انما تحصل بعد التطبيق على مقتضى الحال والجواب ان ذلك تعريف بعد اعتبار تأخره الاستعمالي والافه وصارة عن اراد المعنى الواحد مطلقا بعبارة مختلفة الدلالة الا ترى ان اكثر الجبارات والكليات اعماها في المعاني الاول \* فان قدس سره فان هذه \* اي رعاية المطابقة كالاصل في المقصود لا المقصود افاده المعاني التي روعي فيها المطابقة وتلك اي رعاية مراتب الدلالات في الوضوح والخطا فرم لها لانها اعتبرت لاجلها \* فان قدس سره عن فادة التراكيب لخواصها \* اي المعاني المشتملة على الخواص الا ان المعنى الاول ما كانت ساقطة عن نظرهم قصروا الافادة على الخواص قال العلامة في شرح قوله اراد المعنى الواحد الخ وهو ما ينضيه الحال بحسب المقامات كقضاءها بنسبة من من يكركون زيدا

مصيافا جنة مفيدة الاسكار سواء كان اقدتها اياه بدلالة واضحة او اوضح  
او خفية او احدى نحو ان ريد انصرف او الكثير الرماد او المهرول الفصيل او الحبان  
الكلب و بعد ذكر الدفع مدخل ان اشتم في اعتبار البلعة المحاربات والاستعارات  
والكليات في معنى الاصية لئلا يربك البلية وذلك مما بحث فيه في البيان لان  
هذا الاعتبار مما يوجب سلامة ومرجع ابلاغة منحصري العلي بل يقول لا يظهر  
جربان كثير من اروع التشبه والكسبة والاستعارة كالتشبيه في الخواص ( قوله  
واراد الخ ) قال لعلامة و هو حتم المعنى الواحد معنى من المعاني التي يقتضيه  
الحال بحسب المقدم لكونه من ليدن حصص من علم المعنى لان هذا ذكر المعنى الذي  
يقتضيه الحال و قد ايرت ذلك المعنى بطرق مختلفة ولو لم يرعها و اعلم من المعنى  
الذي يقتضيه الحال لما في حصص و حدوده حيث يدور المعاني ( قوله يقتضيه  
الخ ) صفة فلانة واصوره في سبيل التلخيص وهو ما نسبه الى ملكة تصرح بما هم  
صما بعله اراد ان علم الملكة التي يمدد به الخ ( قوله على ايراد الخ ) اي على  
معرفة ايراد دليل قوله فهو عرف من ايسر له هذه الملكة الخ وفيه اشارة الى ان  
معرفة الايراد انما يكون لا بحسب كونها بالفعل بل القدر المتبادر على تلك المعرفة  
كافية بضم المعنى اليه الهالة الخصور او القاعدة التي كانت حاصلة عنده وبما  
حررناك اندفع ما قبل ان الاول ان يقول يعرف بل يصدر ليوافق ايسر وان القدر  
على الايراد انما يكون ليست بلارفة بدمر ان كثير من مهمة هذا الفن لا يدرون على  
تأليف كلام بليغ ( قوله كل معنى الخ ) يعني ان اللام في المعنى للاستعراق العربي  
ادلاءه وامتنع الخلق وهو مـ هـ واجس الروم ~~سكون~~ مـ هـ ملكة  
الاقتدار على معرفة اريد معنى واحد في تراكيب مختلفة عالما بالبيان ( قوله  
ان يورده بالفاظ مترادفة ) اي يورد المعنى التركيبي في تراكيب وجميع اجزائها  
الفاظ مترادفة ( قوله لا يكون ذلك الخ ) لان تلك التراكيب بعد العلم بوضع  
الفاظها لا يكون دلالتها مختلفة في و صوح والتفاوت الواقع بينها اعتبار  
الالف بعض الالف و كثره بوجه التفاوت في تدكر الوصف وكذا  
اشتراك بعضها بوجه الاحتياج فيه الى دفع مراعاة الغير في تعيين المراد لافي  
الفهم ( قوله ومعنى احتلا الخ ) فيه اشارة الى ان ملكة ايراد المعنى الواحد  
في تراكيب متساوية في و صوح ليس من علم البيان لانه لا يحصل به التفاوت  
في مراتب البلاغة ( قوله يخرج ملكة الاقتدار الخ ) اي يخرج عن ان يكون  
داخلة في علم ليس و حرامه والافسكة بالنسبة الى معنى واحد خارجة عن كونه

ما صدق عليه بمفهوم المعنى ( قوله اولى من تعريجه الخ ) لان معرفة المذكورة ثمرة  
علم البيان فلا بد من احوال به كالمسبب و رادة اسبب ( قوله يلزم من العلم به )  
اى من حصوله في الدهن والالوانات اية حصول شئ اخر والا يلزم ان لا يبقى  
الذي لا بعد ان يلزم من العلم به العلم بشئ آخر دليلا ( قوله كدلالة الخطوط الخ )  
اشارنا بارار الدلائل الى انحصار الدلائل ، المعبر العقلي في الوضعية والعقلية و به  
صرح السيد في حواشي المطالع وقال ، يحقق لدوني ان الطبيعة منها ايضا  
متحققة كدلالة بعض الاوصاف ، العارضة و حد سائر و حاجته على شدة ، الام  
ودلالة حرة الوجه على الجماله والصفرة على اوجس و حركة النفس على المراح  
المخصوص الى غير ذلك ولعله قدس سره اراد ان يحققه - لفظ قطعي فان تلفظ  
اخ لا يصدر عن اوجس وكذا ، الاصوات الصادرة عن الحيوانات عند دعاء بعضها  
الى بعض لا تصدر عن الحالات العارضة لها بل تصدر عن طبيعتها بخلاف  
معنى اللفظ فانه يجوز ان يكون له عوارض معه عن الطبيعة واسطة  
الكيفيات النفسانية والمراح المخصوص فتكون سلافة طبيعة و محوران فتكون  
آثار نفس تلك الكيفيات النفسانية والمراح فلا يكون له طبيعة مدح في تلك  
السلافة فتكون مفيدة وبهذا ينحرف عن الطبيعة من العلاقة في الاولى  
التأثير وفي الثانية الاحكام والتأثير اقوى من التأثير ~~و ان يدعى ما قبل من الدلالة المعبر~~  
الوصفيه محتاجة الى العلاقة والملازمة بين ~~الاول~~ والاول فلا وجه لاجراح  
الطبيعة من العقلية ( قوله اما ان يكون بحسب ، منصى اطع ) اطع والطبيعة  
واسطاع والكسر في اللغة اسمية اى جعل منه ، لا سائر كما في القاموس  
وفي الاصطلاح تطلق على مبدأ الآثار المختصة بشئ سواء كان شعورا ولا  
وعلى الحقيقة فاذا اريد به طبع الالوان فالمراد به المعنى الاول فان صورته لوضعية  
اونفسه تقتضي التلفظ به عند عروص المعنى واذا اريد به صاع اللفظ طبع  
مدلوله فالمراد به المعنى الثاني واذا اريد به طبع سماعه ، رى اليه عند سماع  
اللفظ من غير احتياج الى الوضوح فالمراد به مبدأ الارادة كى النفس ان طعمه او يعقل  
وقد ذكر الوجود الثلاثة في حواشي اطع واقتصر بشرح رجده الله على نوعه  
الاول لانه اظهر ( قوله كدلالة آخ ) نفع ثمرة وتشديد الحياء المحممة  
على ما في حاشية شرح الشمسية ونصم الممزة وتشديد ، نعمة على ما في حواشي  
المطالع واما اح الحياء الممزة ونفع ثمرة وصحتها فلا رى المصدر \* قال  
قدس سره لا بدالة ، اللفظ اى فقط ان سبب ، من تشديه يحاج العلم بدلالة



اللفظ ادلة على حقيقة اللفظ حيث واصلنا ان قضا عدم مجامعة العليين بقاء  
على ان المعلوم بالضرورة لاستفاد من الدين بقوله في حاشي التسمية لتظهر  
دلالة اللفظ على الاول من اعمور بمعنى شكر شدن وعلى الثاني بمعنى يداشدر  
قال قدس سره ان الفهم صفة اسماء مع \* \* \* على ان المتبادر هو المصدر المسمى  
للفاعل \* \* \* قال قدس سره ان الدلالة الخ \* \* \* بمعنى ان الدلالة انظمة مخصوصة  
بين اللفظ والمعنى مترتبة على رابطة اخرى بينهما هي ان يوضع الا ان الاولى قائمة  
بمجموعها والثانية دلواضع \* \* \* قال قدس سره اذا قيسست الخ \* \* \* فان النسبة بين  
المتنسبين بحور انساب الى كل واحد منهما \* \* \* قال قدس سره وادانيسست  
الى اللفظ كانت مبدءا وصفه \* \* \* ليس في عبارة المحقق كانت مبدءا وصفه فانه  
قال ادانيسست الى اللفظ قبل ان يدان على المعنى بمعنى كون اللفظ بحيث يفهم منه  
المعنى العالم بالوضع عند خلافه وادانيسست الى المعنى قبل انه مدلول بهذا  
اللفظ بمعنى كون المعنى معهما عند اطلاقه وكلاهما لا يرام لهذه الاصفة انتهى  
وانما احده السيد من قوله لزم لهذه الاصفة كما صرح به في حواشي المطالع لكن  
كتب ذلك المعنى في حاشي على \* \* \* المطالع على قوله وادانيسست الخ الدلالة  
نسبة بعد الوضع بين اللفظ والمعنى ولاشت ان النسبة تكون مستندة الى كل واحد  
من المتنسبين هذه النسبة انما قيسست الى المعنى بل هو مدلول ولا يراعى الى اللفظ  
يكون لفظ دالا وكلاهما لا يرام لدلاليه فاما ان يعرف \* \* \* كان انتهى وهذا  
هو الحق ادلوكان معايرتين تلك النسبة بالمدان لا يمكن تعريف بشي \* \* \* معهما لعدم  
صحة الجمل ولا يمكن حل عذرة السيد على هذا بان بر دكان مبدءا وصفه مغاير  
بالاعتبار لتلك النسبة لانه قدس سره رده في حواشي المطالع \* \* \* قال قدس سره  
وكلا الوصفين لا يرام تلك الاصفة \* \* \* محمول عليه لكونهما في حقيقة تلك النسبة يقال  
الرابطة انظمة مخصوصة بينهما هي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وكون المعنى بحيث يفهم  
من اللفظ \* \* \* قال قدس سره ان المفهومة الخ \* \* \* بمعنى لا سلم انه تعريف لازمه  
بالقياس الى المعنى قال لا يرام كون معنى بحيث يفهم منه لا المفهومة فانه اصفة  
للمعنى كالمفاهيم صفة مع واحد من جعل الفهم المصدر المعنى للمفعول  
المفهومية لا كونه بحيث يفهم من لفظ فلا يبعد التحقيق المذكور في دفع الاشكال  
\* \* \* قال قدس سره فالجواب هو ما ذكره \* \* \* هذا ما عاينتم لو كانت المفهومية عين  
كون المعنى بحيث يفهم من لفظ اما ان كانت غيره فلا \* \* \* فان قدس سره وان كانت  
نسبة الخ لا يتحقق لانه هو دلالة الموضوع المعنى لدلالة المفهومية الى

اللفظ لا دلالة مطلقا \* قال قدس سره كما يدل عليه شفق الشمس \* كانه يشق  
 من الدلالة الدال بمعنى القيم كذلك منه يشق ليدل بمعنى الوقوع وكما يستدل  
 بالدلالة الى اللفظ بصفة المعلوم بسند الى معنى بصفة المجهول هكذا يستدل  
 من كلام دال المحقق في حاشية على شرح صاحب حيث قال لا بد ان الفهم  
 المذكور في التعريف بصفة السامع وانما يكون كذلك وكان صفة انهم بطريق  
 الاستدلال فان الفهم من حيث الابداد اي القيم صفة متاهة ومن حيث يتعلق اي  
 الوقوع صفة معينة كما ان يصرف من حيث الاستدلال بصفة متاهة ومن حيث  
 الوقوع صفة المصروب \* قال قدس سره فهو ظاهر لظلال \* لان صفة  
 الشيء لا تصير صفة الآخر ما صار تقيده قيد والحوادث لا تملك باللفظ غيره  
 من الوصف الحقيقي الذي كان السامع اذ لا معنى وجعله صفة اعتبارية لفظية ضرورية  
 بعد اعتبار التعلق وهذا محال متعلقه وهو امر اعتباري قال الشارح الجاهل  
 في شرح قوله ويوصف بهذا الوصف وبحال معناه اي يتعلق الوصف بمعنى  
 بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو من لا يتركب من اجزاء حسن غلامه اذ كون  
 الرجل حسن الغلام معنى به وان كان اعمريه \* فان قدس سره لم يفهم من تعقيد  
 الحج \* يأتي عن هذا التأويل حلهم الوصف بعد ان يتعلق بغيره من حيث فانه  
 يدل على معنى في منوعه لا يدل على معنى هو ملزوم لما في منوعه (قوله صفة)  
 في كثير من النسخ صفة من الوصف و صفة التي عليها حطرت جه الله تعالى  
 صيغة من النسخ (قوله وهذا مثل قولهم الحج) اي على تقدير كون التعريف على  
 ظاهره ان يكون العلم اضافة رد عليه ان الخصوص صفة الصورة والعلم صفة العالم  
 ولا يجوز تعريفه به والجواب ان الحصول وان كان صفة الصورة لكن حصول  
 الصورة في العقل صفة العام (قوله غير تمام موضوع له) ذكر لفظ انتم للاحتياط  
 وحسن مقابلة الجزاء والافكي على ما وضع له / فونه من جهة ان العقل الحج (اي  
 من جهة هي مدعى الحكم العقل سواء تحقق الحكم ببعض اولا (قوله) وخصص  
 الاولى الحج) نعم لا ينافي في صفة اولى بصفة اخرى بصفة لا صفة لا الوصف انتهى  
 ويعلم منه ان لفظ يخص من الحصول لاسيما اختصاص فانه جسد معناه يختص  
 الاولى بالمطابقة ولا يطلق هذا الاسم على غيره (قوله واريده الكل واعتراح)  
 انما اعتبار ارادة الكل واعتدلاله على الجزء تضمن لظهور في كونها مطابقة  
 وبسبب كونها تصدق فانه حين عدم ارادة الكل وعدم اعتبار دلالة على الجزء  
 بالتضمن يصدق على دلالة على الجزء انها تضمن ومطابقة معا محتملين (قوله)



كما وقع في التعليم الأول وتعيينه بما لا يراد بحرته حره معناه في الأصل واحد ان اللفظ  
 بنفسه لا يدل النفي ولو لادلك لكان لكل لفظ حق من معنى لا يجوز له ان يتبادل  
 ما راد به اللفظ فكما ان اللفظ يطلقه دالا على معنى كالعين على يسوع الماء فيكون  
 ذلك دلالة ثم يطلقه على معنى آخر كالعين على سائر فيكون دلالة كذلك اذا اخلاه  
 في اطلاقه من معنى لبي غير دل وادان كان كذلك فانكلم باللفظ امره لا يريد  
 ان يدل بحرته على جره من معنى ادكل ولا يصح ان يراد بحرته ان دلالة على معنى آخر  
 من شأنه ان يدل عليه وقد انعقد الاصطلاح على ذلك فلا يكون حرؤه النية دالا  
 على شيء حين هو حرؤه بالعلم لا بالقوة حين يجد لاصافة المشار اليها وهي  
 مقارنة ارادة القائل دلالة انتهى فانظر به اشارة الى ما ينبغي من ان دلالة  
 اللفظ بداته باطلا فلا بد من محض والمحض هو نواضع والمخصص وضعه  
 لهذا دون ذلك ارادة الواضع فانراد من اللفظ موضوع لاه اللفظ او لا وفيه  
 اشارة الى ان الواضع يستفاد من ارادة الواضع دلالة اللفظ على المعنى باستعماله  
 فيه من غير قرينة وليس ذلك مخصوصا به وهذا حق وما ذكره صاحب شرح  
 الاشارات ما ورد عليه صاحبها كتاب ما ذكره ابو رح بقوله (وكيف نظر المح) قال  
 قدس سره والحق \* اي لعلنا نطوسي لكن احذر كلامه يدل على ان اراد الدلالة  
 المطابقة كما لا ينبغي على الطريق \* قال قدس سره لكن بعض المحققين \* وهو  
 صاحب المحاكات \* قال قدس سره فكل ال من المح \* ت حيراته لو اعتر الارادة  
 في الدلالات الثلاث لم تنحصر الدلالة الوضعية في ثلاث لاه حين اطلاق اللفظ  
 على الكل والاروم بهم الحرة والارم وليس هذا مهم شيئا من الدلالات ادلات  
 لعدم الارادة فالحق ان من اصاب الدلالة اراد منه اعتبار الارادة اعم من ان يكون  
 اتصاله او تبعا ومن قيده بالمطابقة اراد منه عتارده صفة لآل القولين واحد  
 والاختلاف في اصداره وما فهمه الاول انجب توهم \* قال قدس سره ان حو كلامه  
 على التقييد \* قدس سره ان عدة العيب نص في لاحتل لثاني قد ذكر هذا الاحتمال  
 لتكثفه وبيان انه لا يمكن ان يحجب بغير العدة السابقة \* قال قدس سره لان تلك  
 ادلاله آه \* لا يخفى ان الارم احدا الامر من ما عطل لاستعراض المذكور او انقص  
 حتى التضمن والائرام فجعل احدهما لارما ولا حر ديبلا على الاروم لا وجه له  
 \* قال قدس سره لاستلزامهما الدلالة الطبيعية \* وفيه يجوز ان يكون استلزامهما  
 بالمطابقة باعتبار ان الدال احدهما صريح به الدلالة ايضا في اجماله كما اشار اليه  
 الشارح رحمه الله تعالى في شرح اشكائه \* قال قدس سره واعلم به حرف

٧ والشارح صرف الخ  
نسخة

الخ \* حاصله ان اشتراط لا ارادة في الدلالة المطابقة نافع في جواب الاعتراض  
باحتماع الدلائل غير دفع في دفع انتقاض حدود الدلالات والشارح رحمه الله  
تعالى حرف ٧ اكلام لبعض الكلام المذكور في جواب اعتراض الاجتماع جوابا  
عن الانتفاص \* قال قدس سره توقف على الارادة \* فلا نسلم قوله بل يدل  
عليه دلائل احدهما تضمن والاخرى مطابقة وكذا الحال في الازم واما قوله ولا نسلم  
ايضا انه اذا امكن عدم تحقق ارادة المعنى المطابق ( قوله لاسيما في التضمن  
والانترام ) فان توقفهما عن الارادة اظهر بطلانا بصيرورتها صدتعلق الارادة  
بهما مطابقة وانما قال كثير لان بعضهم ذهب الى انهما مهم الجزء والازم لعدم  
الكل ومهم الماروم كما سيجي \* بـ ( قوله في ضمن انكل الخ ) فان الكل يمنع  
حصوله في الدهن والخارج بدون حصول الجزء وكذا الارام اليه بالمعنى الاحص  
لا يمكن حصوله في الدهن بدون حصول الماروم فيه هذان الحصولان الضميان  
هما التضمن والانترام ( قوله سرت الدلالة عليهما مطابقة ) ان قلنا ان هذه  
الدلالة هي الدلالة التضمنية لعدم صارت تلك الدلالة التي كانت ضمنية معينها  
مطابقة لصيرورتها قضائية وعدم بعضها ضمنية وان قلنا ان هذه الدلالة الحاصلة  
عدم الارادة دلالة اخرى لان المعنى التضمني والانترامي صار ملتقيا ايد سره  
اخرى بعدتعلق الارادة بقاء حصص الدلالة عليهم لا مطابقة وبما حررنا ذلك  
ظهر ان الاعتراض الذي ذكره السيد بقوله واسبقوله وادقصد باللفظ الخ فاطل الى  
اخره مدفع لانه ان اراد بقوله والاول باق على حاله انه باق بعينه لم يعبر اصلا  
فاطل لصيرورته قصدا بعدما كان ضميا وان اراد انه باق على حاله من حيث اندات  
فسلم لكه لا يقع في كونه دلالة تضمينية وانترامية لانفسه كونه ضميا على ان لا نسلم  
بقا اصل الفهم ايضا لانه حصل بعدتعلق الارادة بهم آخر خبر انهم الذي كان ضميا  
وكذا ارد على قوله والقرينة في مثل هذا الجار لا تعلق لها بالفهم انه ان اراد انه لا تعلق  
لها بالمهم قصدا فسوع لا صفة القصد انما حصل بها ماقرينة وان اراد انه  
لا تعلق لها باصل الفهم فسلم ولا يقع لانهم قصدي هي المطابقة وبما ذكرنا ظهر  
ان القرينة في الجار لهم المعنى القسري اعني مهم الجزء والازم من حيث انه مراد  
هم الجزء المفتص ولولا القرينة فيه لم يعبر المعنى المقصود وفي المشترك لدفع  
المراجعة قال المعنى المراد وغيره مفهوم منه لتحقيق القنصي وهو العلم بماوضع  
والقرينة لدفع المانع وهو ليس حراً ان المقصدي وسيجي \* هذا الفرق في بحث الجار  
فصلا في كلام السيد \* قال قدس سره وما ذكره الخ \* بيان لطلاب الازم

في نفسه بعد انطال الملازمة السابعة من قوله وان قصد باللفظ الجزاء او اللزم  
 صارت الدلالة عليهم مطابقة لانضم او اترا ما يعني ان صيرورة الدلالة على  
 الجزاء او اللزم مطابقة لانضم او اترا ما خاصة في نفسه مع قطع اسطر عن لزومها  
 للشرط لتوقعها على المقدمتين الموعودتين تحقق المطابقة على مقدمة الاولى  
 واتقاء التحصين والالتزام على المقدمة الثانية \* قال قدس سره ووصوع بازاء  
 المعنى المجازي \* وضعا نوعا فانه لا بد في الجبر من اضرار الواضع لا ملاقة المصححة  
 بحسب نوعها ولا شك ان اعتبارها كذلك وضع نوعي كذا في حاشية المطالع  
 \* قال قدس سره فلان الوضع المعثر \* اي في تعريف الحقيقة والمجاز تعين اللفظ  
 بنفسه اي لا بالقرينة فاللفظ المستعمل فيما وضع له بنفسه حقيقة والمستعمل في غير ما وضع له  
 بخلافه لا يبيده بازائه مطلقا سواء كان بنفسه او بالقرينة \* قال قدس سره بل بقرينة  
 شخصية \* اي في الجبر الشخصي كالاسد المستعمل في شمع بقرينه في اللحم او نوعه  
 اي في اضرار الوعي كما يقال لفظ الكل يستعمل في الجزاء بقرينة مائة عن ارادة اكل  
 واجواب مع ثبته على المقدمتين اسمع ثناء كونها مطابقة هي الوضع الوعي  
 فلان من قال يكون هذه الدلالة مطابقة لم يصرفها لآلة العدم فهي موضع بل  
 دلالة على عدم المعنى اي ماعى فاللفظ وقصده صرح به الشارح رحمه الله تعالى  
 في شرح التلويح حيث قال اذا استعمل اللفظ في الجزاء او اللزم مع قرينة مائة  
 من ارادة المسمى لم يكن نصا او اترا بل مضاه لكونها دلالة على تمام المعنى  
 اي ماعى باللفظ وقصده لكن انما كونها مطابقة هي اعتبار الوضع الوعي  
 موضحه في شرح المطالع وشرح الرسالة التسمية في شرح رحمه الله تعالى فالجواب  
 ان القرينة الشخصية او الوجودية اياها شرط لاستعمال وبست بمعتبره في الوضع  
 فان الوضع الوعي من مفسره السيد في حاشية المصنف لم يعتبر فيه وجود القرينة  
 واسمع ثناء في كونها نصا او اترا على مقدمة ثابتة فلا مسمى هذه هي  
 عدم كون فهم الجزاء او اللزم في معنى فهم الكل او مبروم لا على انه ادا دل اللفظ  
 طه مطابقة لا يدل عليه نص او اترا ما فتدبرناه قدحفي كلام الشارح رحمه الله  
 والسيد قدس سره في هذا المقام فحسب آيتك وحسن من الشاكرين (قوله  
 وقد صرحوا مع) الواو للمعان وهو بيان لطلال الازاء (قوله سنا جميع ذلك) اي  
 سنا اشتراط الدلالة مطلقا بالارادة ون التحصين والالتزام ليس فهم الجزاء  
 والازم في ضمن الكل والمبروم وانه اذا قصد باللفظ الجزاء والازم لا نصير  
 الدلالة عليهم مطابقة وامتاع احتماع الدلالات مع مخففة لما صرحوا به من

الاستلزام لكنه لا يفيد في دفع الانتفاص فادفع ما قبل ان من جملة الاعتراضات السابقة امتناع اجتماع دلالات ذكره بعد التلخيص ينبغي ان يجمع مع ما ذكره القوم من استلزام التصحيح والالتزام لطائفة قال المسلم ما هو الممنوع سابقا وليس الاستلزام المذكور بمحمول سابقا بل دليل على بطلان امتناع الاجتماع (قوله لا يظهر الخ) اي نظرا الى نفس الاحلاق وتعرفات الدلالات الثلاث فلا ينافي ظهور كونها مطابقة نظرا الى اشتراكها لطائفة فادفع اعتراض السيد على ان الاستلزام عنده باختيار الصلاحية كما مر \* قال قدس سره والظاهر ان مراد العلامة الخ \* فيه ان عبارته صريحة في ما يكفي في الالتزام هم الخارج من لفظ المسمى والاشتغال منه اليه سواء كان بسبب لزوم الدهني او بعينه من القرائن كما في الاستعارة التكملة والتلميح وتواليه ذهبا لفضله المستزى ومثله ما دلت على المطابق من الارض واردة البرار نعم يمكن تأويل كلام العلامة بذلك بحمل الروم الدهني على الروم الدين وغيره على الروم في الجملة بسبب اقراءه لكنه خلاف الظاهر وهذا قال الشارح رحمه الله والظاهر وانما كان ما ذكره اظهر لانه لا يملكه من الروم في الدهن في الجملة لينقل من مسمى المعط اليه ولانه موافق مشهور من ان الروم الذي شرط في الدلالة الالتزامية هذا المطلقين وليس ينطبق هذا من العربية والاصول (قوله مثل هذا الروم) اي هذا الروم وما يؤدى مؤداه (قوله لخرج كثير من مسمى الجارات) وهي ماعدا جبره واللازم الذين بالمعنى الاحصاء \* قال قدس سره وهو ان من مسمى الخ \* اي يحقق في هذا الاختلاف انه فرع الاختلاف في تفسير الدلالة فمن احدى تعبيره متى اطبق الدلالة على الكلية اشترط الروم الدهني معنى امتناع الامكان في التعريف ومن احدى تفسيره اذا اطلق الدلالة على الجزئية لم يشترط ذلك الجزوم بل الروم في الجملة \* قال قدس سره بل الدال عليها هذه المجموع \* والجواب هو المعط بدون العربية لانه المستعمل في غير ما وضع له لا المجموع \* قال قدس سره ومن قرائنها حذية او المنقاربة \* اني الملع بسببها المعاني الالتزامية بمرتبة امتناع لا يهلك عن المسمى \* قال قدس سره هذا هو المناسب لقواعد الاصول والعربية \* لانه يبحثون عن الجارات والكليات التي فيها الاشتغال بايمدوحه \* قال قدس سره والاول انفس لقواعد العقول \* فان قواعد كلية وانما قال انفس لان ما بحث الالفط حارحة عن المقاصد ذكرت لتوقع الاستفادة والاستفادة عليها فلا بأس تحت لفتها لقواعد في الجزئية والكلية (قوله مما يتأتى فيه الوضوح واحدا) اي ما عر في الذي فرروه وهو ما يسمى من انه محذور ان يكون

لشيء لوازم متعددة بعضها أقرب من بعض بواسطة قوة وسائله فيكون أوضح  
 لزوماله فاندفع ما قيل أن مراد الشارح رجاء الله بقوله من يمكن دلالة الالتزام  
 دلالة الالتزام الذي بلا واسطة فلا يرد اعتراض الذي ورده السيد بقوله فيه  
 بحث لأن لازم المخ على أن عدم تأتي لوصوح والحب في الالتزام الذي بلا  
 واسطة لا يضرنا لأن المقصود أنه تأتي الوصوح وحدث في الدلالة الالتزامية  
 لا في الدلالة الالتزامية التي بلا واسطة قال قدس سره لأن لازم لازم شيء \*  
 المراد به اللزم اللفظي لا المعنى لا يخص لأن الكلام فيه حيث قدس سره أن شرح رجاء الله  
 بقوله أن لا يفتك بمقل المدلول الالتزامي من تعذر التسمية \* قال قدس سره وإن كان  
 لازم له \* أي على تقدير فرض كونه لازماً لشيء \* وإن كان ذلك لا يستلزم لتصور  
 اللزم الثاني أنه هو تصور اللزم الأول محطاً واللام من تصور التسمية هو  
 تصور اللزم الأول تبعاً فلا يكون تبعاً فلا يكون اللزم شيء لازماً لشيء وفي  
 أن الوصية أشد إلى أنه لو لم يكن لازم لازم شيء لازماً لشيء \* من اللازمه كان  
 دلالة لفظ الشيء على لازمه أظهر من دلالة على لازم لازمه بطريق الأولى \* قال  
 قدس سره بتعريف الدلالات \* فيه أنه إن أراد أنه وبها وجود واسطة وعدمها  
 فسلم لكن لا مع وإن أراد بما هو فيها في الوصوح واجتباء ذلك لأن الفوت  
 في الوصوح واجتباء بالسرعة والبطء وحبب لهم التسمية وحبب اللزم الأول  
 وحبب اللزم الثاني في زمان واحد ثم يتم ذلك \* نو كانت تلك الالهام  
 والملاحظات مترتبة في الزمان \* قال قدس سره وأيضاً يتقضى هذا الحكم  
 المخ \* وذلك لأن كل واحد من الطرفين وحده لازم \* فهم الكل بمعنى الإحصاء  
 مع أنهم ظنم أنهم بأي في الوصوح واجتباء \* قال قدس سره وله فيها  
 كلام \* أي في تصوير الوصوح والخلف فيها وهو قوله قلب الأمر كذلك  
 لكن القوم يح (قوله لأن السامع أن كان أي آخره) وكذا يوضع الهيئة  
 المركبة فلا يرد أنه يجوز أن يكون عاب بوضع الاله ط ويكون الوصوح  
 والخلفاء في الكلام بواسطة التعقيد اللفظي \* أحد من تقديم بعض  
 الممولات على الآخر لأن ذلك اجتناباً والوصوح بسبب عدم العلم السامع بوضع  
 الهيئة التركيبية هي أن المقصود به لا يثني بدلالة توصيفه مع فناء فصاحفة الكلام  
 (قوله لتوضف انهم على العلم بالوضع) قال قدس سره وفوق على تعلم بالوضع  
 الفهم بالفعل والدلالة تكون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى هذا العلم بالوضع فلا يلزم  
 من نفي الفهم في الدلالة قلت المراد بالدلالة في قوله يمكن بالاعية لم يمكن المعنى



مفهوماً مطلقاً كما شرع به اشرع رحمه الله تعالى بقوله و لم يكن طالباً بها  
 له لم يفهم من مرادك ذلك المعنى (قوله وعلى التقديرين) أى السلب التام  
 والسلب الآخرى بصدق رفع الایجاب التامى فلذا قال لا يكون كل واحد دالاً  
 وقوله ويحتمل ان يكون أى يحتمل عدم كون كل واحد معاً دالاً ويحتمل ان  
 يكون بعضها دالاً فهو موقوف على قوله لا يكون كل واحد بعد التقييد بقوله  
 وعلى التقديرين أى على قيد واحد لا على التقييد بالاحتمال على شئ من التقديرين  
 لتعيين السلب التامى والآخرى والمقصود منه اثبات قوله دون ان يقول لم يكن  
 واحد منها أى قولاً لا يكون كل واحد دالاً يحتمل ان يكون بعضها دالاً بخلاف  
 قولنا لم يكن واحداً دالاً لاولى تركه لتمام انقصود بدونه (قوله فليأمل)  
 لعل هذا اشارة الى انه يثبت على مذهب من يقول ان السلب اليه المسور بكل  
 اذا اخرج بعد سلب مفهوم وعلى مذهب الشيخ عبد القاهر من انه اذا اخرج  
 عن اداة النفي وما فى مذهب غيره من كل معناه اسل اسل ولا يصح ذلك  
 ظاهر (قوله وقريب منه) ان الجواب لاول بحسب التعابير بالاطلاق والتقييد  
 والثانى بحسب التعابير بالترتيب وكل منهما يستلزم الآخر (قوله على الحسن) أى  
 الخيال (قوله فيمكن تدبيرة ذلك التامى لم) يخفى ان اللزم من حيث انه لازم لدلالة  
 له على المعلوم وان دلالة الاقتران هو لا تفعل من المعلوم الى اللزم دون العكس  
 فلا بد من اعتبار كون تلك الاقتران مبرومات فى الدهن وحيث لا يكون دالاً على قوله  
 وكذا اذا كان لشيء مبرومات هلاوى الاقتصار عليه و لحواب ان المراد بالمعلوم  
 واللامر هما الشروع و مع فتح كونه خروجاً عن السابق واللاحق لا يكون  
 المراد بهما المعنى متعارف لا فائدة لهما فى الفصلين فى هذا المقام و قد مر  
 فى الفرق بين اركسية و لحد (قوله هو ان يكون الخ) هو لدى شئى هو  
 الوصوح واحداً دون ما هو عند اثنين كما مر (قوله فلا يجوز الخ) انما  
 اعتبر المعنى الواحد حزاً من شئى و جزء اخر من شئى آخر ايتأتى ابراد المعنى الواحد  
 بطرق مختلفة الى لاه فى بوضوح (قوله يدعى ان يكون الامر بالعكس) نقل  
 عنه معنى قد لزمت من كلامه دلالة الشئ على حرته اوضح من دلالة على حره  
 بحرته لوجوده بواسطة مثلاً اذا كان دلالة الحيوان على الجسم و صرح من دلالة الانسان  
 عليه لزم ان يكون دلالة الانسان على الحيوان اوضح من دلالة على الجسم لان  
 المساوى للاوضح اوضح لكن الامر بالعكس هو معنى قوله بالعكس يعكس  
 ما هو مفهوم من ويجوز ان يحتمل على ظاهره وهو ان يكون دلالة الشئ على ما هو

جرء من حرءة اوضح من دلالة على ما هو حرء منه لانهم الجرء سابق على فهم الكل فيكون فهم جرء الجرء سابقا على فهم اخرء تكونه كلالا مسببة الى حرء الجرء سواء كانا مفهوما من لفظ واحد او من لفظين (قوله لامر كذلك) ماقرر ان الجرء سابق على الكل في الوجودين والاسطر احرثية (قوله لكن القوم الى آخره) يعني ان تعليلهم التبعية بما ذكر يدل على ان مراد التبعية في الوجود فيمكن ان تصح فهم الجرء متأخر عن فهم الكل فصح مذكرك من ان دلالة لفظ الكل على الجرء اوضح من دلالة على حرء اخرء متأخر من فهم الجرء والتبعية بالمعنى المذكور نقله شارح المظاہر عن اقواء وقال هو المصور في صكيب القوم الا انه اعترض عليه بان الامر في الشئ بالعكس وقال في بيان اشتراك الروم الذهني ان فهم المعنى بتوسط الوضع اما بسبب وضعه له او بسبب انتقال الدهس من المعنى الموصوع له فبه و اعترض عليه بأنه مقتضى بالتصريح اذ المدلول التصحي لم يوضع له اللفظ ولا يقرر من من موصوع له انه بل الامر بالعكس فعلم من كلامه ان القوم مصرحون بالتبعية بمعنى المذكور ومطلوب لها بما ذكره الكلام الشارح رحمه الله تعالى فانهم في حكم كره القوم قال قدس سره قد صرحوا الخ انهم انصريح بدكر يجوز ان يكون اعتبار انصراحه كما ذكره الشارح رحمه الله تعالى في شرح الرسالة الشمسية فان قدس سره على ان المقصود الاصل الخ هنا المعنى تأويل التبعية وصرف عن الصاهر ارتكابه من ان انحصر فهم الجرء في ضمن الكل اما مايرادهم بكل مالم ت او بالاعتبار كما ذهب اليه الشيخ ان الجانب لانه حكم به القوم وان لشارح رحمه الله في شرح التشرح لما سبق القوم على ان انحصر مع تبعية وهذا يقتضي الاثنية بل التأخير عن المطابقة مع قطع ان فهم اخرء سابق اجاب الشيخ بأنه توسع حيث ذكروا التبعية وارادوا ان فهم الجرء ليس مقصودا صلى واء يلزم بواسطة انه لا يتصور فهم الكل بدون فهم الجرء فان قدس سره وردوا الخ هذا الرد ليس من القوم وانما ورد به شارح المصباح على مذكره القوم وهو مدفوع بان فهم الجرء مقدم على فهم الكل بلا شبهة اما فهمه من اللفظ فلان لم تقدمه على فهم الكل اذ فهم الكل سواء كان من لفظ ولا يحتاج الى فهم الجرء نفسه لا الى فهمه من اللفظ اذ لو فرض عدم وضع لفظ لكل وفهمه بدون اللفظ كان فهم الجرء سابقا عليه بل فهم الجرء من اللفظ متأخر عن فهم الكل من اللفظ يحصل بعد تحلل الكل الى الاجزاء وبما ذكره ادفع اعتراض حروءه بوجاهة التخصيص

فهم الجزء القصدي المتحرر عن فهم الكل يبرم عدم انحصار الدلالة اللفظية الوصفية  
 في اثنتان لان فهم الجزء في ضمن فهم الكل ليس شيئاً منها لا بالنسبة الى اللفظ دال  
 عليه بل هو لازم لفهمه بكل وصع به اللفظ اولاً فلا دلالة للفظ عليه وان اجتمعت معه  
 قال قدس سره لقوله القوم \* المذكورة من الاستلزام وتفسير التبعية وتقدم  
 الجزء على الكل في الوجودين \* قال قدس سره كما في اللفاظ \* المركبة فانها  
 موصوفة باعتبار تفاصيل اجزائها ودلائلها ليست الادلالة اجزائها من اللفاظ  
 المفردة والهيئة التركيبية على معانيها بالمطابقة \* قال قدس سره في المركبات \*  
 اى في المعاني المركبة \* قدس سره وهى متقدمة على فهم الكل \* تقدمها على  
 فهم الكل معناه مسلم انه لا يمكن تصور الكل بدون تصور الاجزاء سواء كان تصور  
 الكل بالكلية او بالوحدة واما تقدمها على فهم الكل من اللفظ لمصوغ ومذكور في  
 حاشية المطالع من انه من فهم الجزء من اللفظ او لا يتبع فهم الكل منه لان حقيقة  
 الدلالة تدعى هذا اطلاق اللفظ لمسبق من انها موقوفة على العلم بالوصف  
 وانحصار المعنى في اقسام فان اطلق اللفظ فلا شك ان تدكر المعنى المركب يتوقف  
 على تدكر الجزء اولاً لا تعنى به تدكر الجزء مفصلاً محطراً بل تدكره اجمالاً في ضمن  
 الكل فاعلم تقدمه على تدكر الكل ضروري انتهى غير مثبت لتقدم تدكر الجزء من  
 اللفظ بل تدكر الجزء مطلق كما لا يخفى على أساس كيف وتذكره من اللفظ موقوف على  
 تدكر وصحة الكل فيكون فهمه اسهل وهو انهم التفصيلي نعم ان فهم الكل من اللفظ  
 غير فهم كل جزء منه اجمالاً كما احتاره الشيخ ابن الحاحب اما تقدمه عليه بالذات  
 فهو موقوف على ثبات تدبرهم بذات واحتياج فهم الكل من اللفظ الى فهم الجزء  
 منه ودونها خراط نقد \* قال قدس سره وبالجملة الاختلاف في المدلولات  
 التصفية الخ \* ولا يمكن حل كلام الشارح رحمه الله تعالى على هذا التوجيه  
 بان يقال معنى قوله ان تضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل اى فهم  
 الجزء المراد وانما ترك نصريح بفيد الارادة بتقرر عدمه ان ما ليس بمراد ليس  
 بمدلول لان ترتيبه على معناه بقاء في قوله فكانهم بنوا الخ آسعه كل الاماء (قوله  
 فكانهم بنوا الخ) اى بسط كل لعدم نصريحهم بذلك لكنه يفهم بما ذكر ويؤيد  
 ذلك ما في المتن من ان اللفظة متى كانت موصوفة لمفهوم امكن ان تدل عليه  
 بحكم الوصف ومتى كان مشهوراً تعنى بمفهوم آخر امكن ان تدل عليه بوساطة  
 ذلك التعنى بحكم العقل سواء كان ذلك المفهوم الاخر داخلاً في مفهومها الاصلى

او خارجا عنه ولا يجب في ذلك التعلق ان يكون بما يشته عقل بل ان كان بما يشته  
اعتقاد اعطى اما المعروف او لغير عرف امكن للتكلم ان يضع من محطته ذلك في صحة  
ان ينتقل دونه من المعلوم الاصل الى الاخر بواسطة ذلك التعلق ثم فسر الدلالة  
العقلية بالانتقال من معنى الى معنى آخر بسبب علاقة بينهما كل يوم احدهما لا آخر  
بوجه من الوجوه انتهى ولا خفا في دلالة كلامه على ان في الدلالة عقلية انتقالية  
والثاني متأخر من الاول ( قوله ان الجنس مالم ينحصر ) الجنس الثالث معطوف  
بعضها على بعض وليس الواو في شيء منها للحال لان الجبر مترتب على مجموع الحمل  
الثالث اي اذا لم يكن الجنس محطرا اي ملتقا اليه قصد ويكون نوع محطرا ولم  
تراجع السمة بينهما يكون احدهما جبرا للآخر امكن في هذه الحالة ان لا ينحصر الجنس  
في الدهر ( قوله لا محالة يكون معنى تركيب الخ ) لا بد من اربعة مقتضى الحال لا يمكن  
في المعنى الا فرادى قال قدس سره فحينئذ بتصور اختلاف الخ فيه ان اللازم  
من اختلاف الشرط قوة وضعفا اختلاف الطاقة قوة وضعفا وهو غير الوصوح  
والخفا في الدلالة فانهما سرعة الانتقال من اللفظ الى المعنى والقوة والضعف  
رحمان عدم حوار محال العلم بالمدلول وعدم رجوعه الى اللفظ فلو ان الدلالة  
العقلية اقوى من الوصفية وهو اوضح منها قال قدس سره وما تقدم الخ  
جواب سؤال مصدر وهو ان هذا الاعتراض مدفوع بعدم مراد من اراد بالاختلاف  
في وصوح الدلالة ان يكون ذلك بالنظر الى مصدر الدلالة اي يكون الانتقال من اللفظ  
الى المعنى سريعا او بطيئا كافي الدلالة العقلية من الانسحاب الى اللازم اسرع من  
الانتقال الى لازم اللادرم والانتقال الى الجبر اسرع منه الى جبره وبما نحن  
فيه ليس كذلك فان قوة العلم بالوضع وضعف يوجب سرعة حصول المعنى ولفظه  
لا سرعة الانتقال من اللفظ اليه فانصوب الدلالة بالوصوح واللفظ فيه باعتبار  
سرعة حصول المعنى ولفظه لا بالنظر الى نفسه فانها قدس علم بالوضع غير حاصلة  
وامده حاصلة السنة من غير ما قرب في ذاتها كافي صورة نفس النفس وقرب العهد  
وكثرة الوجود على احيال ليس بالتفاوت بالوصوح والخفا في مصدر الانتقال  
من اللفظ الى المعنى بل باعتبار سرعة حصول المعنى وعدمها من جهة سرعة  
ذكر الوضع ولفظه وحاصل الجواب ان تقييد الاختلاف بما ذكرنا من الجدي  
معنا في نعم المناقشة المذكورة لو كان في التعريف اشعريه وليس كذلك بقي شيء  
به هو انه على تقرير السيد يكون هذه المناقشة هو السؤال المذكور سابقا بقوله

فان قيل لان اسم الخ والتعابير بينهما باعتبار السد وانما لم يقل فينبذ بتصور اختلاف  
في المطابقة وصوحا وحفاً فالنظر الى نفس الدلالة بحسب اختلاف شرطه قوة  
وصعفا حتى يكون مناقشة اخرى بعد تقدير الاختلاف مادام كراهه خلاف  
الواقع ادلا لاختلاف في بصورة مد كورة فالنظر الى نفس الدلالة كما عرفت فتدبر  
فانه قد زل فيه الاقدام \* قال قدس سره ورمي بقال الخ \* اي في الجواب عن  
المناقشة بتغيير الدليل \* قال قدس سره بحسب الاختلاف الخ \* سواء كان  
الاختلاف المذكور مشتقا من تفاوت مراتب العلم بالوضع او من الف الف نفس  
او قرب العهد او كثرة التورود على الخيال او غير ذلك \* قال قدس سره وذلك  
امر الخ \* اي الاختلاف المذكور لا يصبط عند المتكلم حتى يراعى في الكلام  
مراتبه المختلفة بخلاف دلالة العقيدة فان الاختلاف فيها وسموحا وحفاً باعتبار  
اختلاف الارواح في كونه بنا وغير بين وبواسطة ولا واسطة فانه امر مضبوط  
للمتكلم فيمكن الاطلاق على مراتب علم المتحدث بذلك فيمكن ايراد المعنى الواحد  
بالدلالات العديدة مراتب مراتب الوصوح والحقا \* قال قدس سره بمكة رعاية  
اختلاف الخ \* لكن هذا الاختلاف في المطابقة بالنظر الى المراد لا بالنظر الى  
الدلالة فان جسيم المعنى متساوية في دلالة اللفظ المشتركة عليها بعد العلم بالوضع  
\* قال قدس سره وانما لموسم الخ \* احاط عنه في شرحه لفتح ما ان التراكيب  
انما يدل بها على معنيتها بوضوح فقط بمرارة الاصوات للحوادث فلا اعتداد  
بالوضعية لا وحدها ولا مع غيره \* قال قدس سره واما ثانيا فلان الوضوح  
الخ \* اي ماد كرت - ف من س الوضوح والحقا في الدلالة التصمية منى على  
ان تتضمن فهم الجزء بخطر \* قال قدس سره الكل وان التبعة معها التبعة في  
الوجود وليس كذلك فان تضمن فهم الجزء اجلا في ضمن الكل فالجزء وحده  
الجزء متساوية في ذلك وحيث تصور جمع الاحراء اجالا لتصور الكل ومعنى  
التبعة التعريف في الحدود من انما اي المقصود الاصلى من وضع اللفظ هو  
الدلالة المطابقة والتصمية حصلا بتبعيته \* قال قدس سره ولابد من الخ \*  
بهذه الزيادة صار هذا حيث معبرا مد كره سابقا بقوله قلت تفيد المعنى بما ذكره  
بما لا يدل عليه اللفظ \* قال قدس سره وذلك الخ \* اي لابد من الاشعار به لان  
الالفاظ الخ \* قال قدس سره ليصح الكلام \* اي ما قالوا من ان علم الدين شعبة  
من علم المعاني وانه حيث عن واحد كل من كيفية اداة التراكيب بمواضعها التي  
يبحث عنها في علم المعاني ( قوله ثم انما الخ ) كلمة ثم للانتقال من كلام الى كلام

فان ماسق كان في تعريف العلم وما يتعلق به وهذا في غير ما يبحث عنه فيه وكذا  
 كلمة ثم الثاني فانه لبيان التشبيه الذي هو ليس اصلا برأيه (قوله المراد به اخ) فيه  
 اشارة الى انه لابد فيهما من قرينة لتعيين ارادته والفرق بينهما باعتبار القرينة  
 المانعة عن ارادة الموضوع له في المحار دون الكناية (قوله ثم صاهر هذا الكلام  
 الخ) لان الظاهر كون انقسم احد من مذهب من قسم ولا يجوز كونه اعم منه  
 قوله لا يصح طاهرا وبصح تأويلا (قوله لابد في جميع اقسامه من الصلاقة  
 الصحيحة للاتصال وهو المراد بالاروم ههنا وفي غير انواع العلاقة مذهب قسم  
 منه كما ينبغي (قوله ليس بعلية) اي تامة او غالبة (قوله فذكر المشبه به) واريد  
 المشبه فصار استعارة اي مصرحة كما هو مقتضى نفي نفيها وتخصيص الاستعارة  
 المصرحة مع اثناء الاستعارة بالكناية والتحيلة على التشبيه ايضا لكثر تهاوكت  
 ان تحمل كلامه على انه ذكر المشبه به صريحا او كناية واريد المشبه من حيث انه  
 ورد من افراد المشبه به فيتمثل اعميم (قوله فأنحصر المصنوع الخ) لما كان ضمير  
 انحصر راجعا الى علم البيان المحمول على غير من الكتاب وكان القرين مشتقاه على  
 امور سوى تلك الثلاثة من تعريف العلم وما يبحث عنه فيه وصية اوابه الى غير ذلك  
 قال فأنحصر المقصود من علم البيان في التشبيه والمجاز والكناية وبما ذكرنا يظهر ضعف  
 ما قيل انه لو اريد بالمقصود اعم من ان يكون اسماء او تعبا كالتشبيه ثم فتح الى  
 التكلف في كونه مذهب دا (قوله قدس سره وفيه من الكناية الخ) كما منطلق  
 عليه في مباحثه (قوله قدس سره وله مراتب الخ) اي مذهب دا ذكر اركانها  
 وحذفها (قوله قدس سره مع ان دلالة مطابقة الخ) اي دلالة من حيث انه تشبه  
 وانما قل ذلك لانه يجوز ان يكون تشبيه شيء اخر كناية عن معنى ثالث يستتبع  
 التشبيه المذكور كذا افاده في شرحه للمفرد وهو تشبيه (قوله قدس سره قال  
 بعض الافاضل) وهو مولانا كمال الدين ابراهيم انصاري تأييد ما ذكره من كون  
 التشبيه اصلا برأيه وما هو لازم للمعنى الوصفي وان اللفظ فيه مشتمل في المعنى  
 الوصفي ليسقل منه الى لازم المقصود به ان دلالاته والشي لان المقصود الاصل  
 فيه هو المعاني الوصفيه فقط على ما قيل وهذا هو ما ذكر في شرحه لفتح القليل  
 ان قوله والحق اخ بيان للحق على مختار لشارح رحمه الله ومنفله من الفائدة بيان  
 لما اختاره فلا يخالف بين كلاميه في كناية وهم لان سوق كلامه قدس سره لبيان  
 ان ما ذكره السكاكي رحمه الله من كون مباحث التشبيه مقدمة ليس بحق والحق  
 انه اصل برأيه وتأيد لما ذكره بعض الافاضل (قوله قدس سره كنيسة الكناية

الخ \* في حذور ارادة معنى الاصل في كل منهما \* قال قدس سره من الجهة  
الاحرى الخ \* وهي كونه بمنزلة افراد من المركب (قوله هذا بحث الخ) بيان  
لما حصل وتشبيهه اما بمبدأ محذوف خبر او عكسه او وقوف الآخر على سبيل  
التعداد والتشبيه مطبق على الاستعارة مطلقا وكون وجه التشبيه اقوى شرط  
في الاستعارة المصروفة فقط قال العلامة في شرح المنهاج في بحث تعريف الاستعارة  
ان الاستعارة اما ان تعتمد على نفس التشبيه واما ان تعتمد على لوازمه اما الاول  
فان يشترك شيان في وصف وفي احدهما اقوى من الآخر فيعطى النقص اسم  
الرائد مانعة في تحقق ذلك الوصف له كما تقول في الحمام اسدوات تريد الشجاع  
واما الثاني فان يشترك شيان في وصف واما ان يثبت كماله في التشبيه بواسطة شيء  
آخر فينت ذلك الشيء في مستعار مانعة في انت الاشياء التي كما تقول اسدت المية  
اطهارها وانت تريد بالمية السبع بادعاء السبعة لها واتكاز ان تكون شيئا غير سبع  
فيثبت ما يختص التشبيه به وهو الاطوار وما ذكرنا فظهر لك ان ما قيل ان معنى  
الاستعارة انما هو تشبيه شيء به وجه التشبيه اقوى واحصوت هذا عام فاسد وما  
احبب عند من اراد ذكر مدعى التشبيه الذي فيه وجه التشبيه اقوى متعلق وانما تشابه  
الاستعارة على التشبيه الاصطلاحي لا يقتضي انشاءها على كل فرد منه مع كونه  
تكلما بناء على القصد على القصد (قوله وان كان هو احص الى آخره) لا وجه بربار  
الصغير الا ان يقال به ان كيد المتزني لا يحكي ان يكون التشبيه الاصطلاحي من  
مقاصد علم البيان الباحث عن احوال اللفظ العربي من حيث وضوح الدلالة  
يفتضي ان يكون عبارة عن شئ تشبث في المعنى الذي هو مدلول الكلام او الكلام  
الدال عليه كايدي عيه (قوله وهو الاستعارة التي كان اصلا التشبيه الى آخره)  
والتشبيه المعنوي صدره عن فعل المتكلم فيهما مائة لكن المصنف رحمه الله تعالى  
لما فسر التشبيه الاصطلاحي بصاحب المتكلم حيث جعل حسنة التشبيه المعنوي  
كان احص منه معنى كونه من مقاصد علم البيان ان اصحت بما يتعلق به من الطرفين  
ووجه التشبيه وادته والعرض منه من مقاصده ومعنى قوله اصلها التشبيهية انها  
فرعه يترتب عليه لانها مسبوكة منه ودا قال قد ذكر تشبيهه واريد به تشبيه دون  
فحذف تشبيهه وريد منه تشبيه به وصحير فصار راجع الى الكلام دون التشبيه  
او الى التشبيه بمعنى الكلام لدال عليه على سبيل الاستخدام واما فسر به فعل  
المتكلم لانه المعنى الحقيقي له عندهم كما يدل على ذلك ما مضى من قوله لانه كثير ما  
يطلق على الكلام الدال على اشراكه لانه بهذا المعنى كثير الاستعمال

في كلامهم ويشقون منه المشه لفاعله والمشه والمنشه فيطرون ويقولون وجه  
 المشه والفرض منه وادائه ولا يصح شيء من ذلك اذا اريد به الكلام الدال ولعل  
 السكاكي رحمه الله تعالى لا محل هذا جمعه مقدمة لاستعارة دون المقصد الاصني  
 لعدم رجوعه الى موضوع العلم وما كان فيه من الكثرة والمطائف ما يوجب لكلام حسنا  
 وبلاغة لا تدرك غايته جعل البحث عما يتعلق به من مصدر (قوله اشار اولا الخ)  
 ليكون القاعدة اتم بانهم بالمقول منه والمندبة بينهم وليس مراده ان معرفته موقوفة  
 على معرفة المطلق فلما ذكرته غير التشبيه لهوى ولا حتى لا يحتاج الى اثبات  
 ان المطلق ذاتي لخاص وار المقصود معرفة اخص ركه (قوله او غير ذلك الخ)  
 اي التشبيه الضمني كما في بعض صور التبريد وكذا في قوله وان تقع الامام واست منهم  
 فان المالك بعض دم العرالي كما سمى (قوله فالام الخ) اشارة الى التشبيه  
 المذكور سابقا بقوله ثم من المعار مبدئي على تشبيه (قوله ليس على خلافه) بل  
 مقيد بما اذا لم يكن في المقام مبدل الى التبريد فالاصل ومقتضى اظهار الاتحاد  
 وارادل القرينة على خلاف مقتضى الظاهر يكون متغيرا واورده اذلة كثيرة  
 في التلويح (قوله هو مصدر هو لك الخ) اي ان الدلالة التي هي صفة المتكلم  
 لامن الدلالة التي هي صفة اللفظ فانه لا يصح جعله على التشبيه بكونه فعل المتكلم  
 وليس المراد انه من الدلالة المنحدية دور الاراء كما في الى الوهم لان الدلالة بمعنى  
 لارما فهو صفة اللفظ انصاته الا ان معموله محدود بدم الاحياء اية اي الدلالة  
 اللفظ السامع (قوله ان يبدل) اي المراد من الدلالة ان معنى المصدرى لا الحاصل بالمصدر  
 فانه لا يصح جعله على التشبيه واعلم ان التشبيه في اللفظ جعل شيء شبيها بآخر  
 والحمل المذكور ليس الا باعتبار التكلم بمبدل عن المشاركة فلما فسر بالدلالة  
 وضمير يبدل للتكلم المدلول عليه في دلت (قوله على مشاركة) اي اشتراكا ووقع  
 في شرح العلامة بالمقابلة بمعنى انهم كسفرة ووعدت، معنى سمرت ووعدت  
 (قوله في معنى) اي وصف احتراز عن المشاركة في عين نحو شرا ريدعمر في الدار فانه  
 لا يسمى تشبيها (قوله وطهر الخ) يقال ريدعمر ريدعمر الكاف ونحوه اسم الغرض  
 لكنه خلاف الظاهر ولم يقل هم فلا بد من زيادة الكاف ونحوه لان التفسير بالاعم  
 شائع عند اهل العربية (قوله نحو الخ) اي له دلالة على الاشتراك المستفاد  
 منهما فان فيهما دلالة على شركة ريدعمر وعمر في نفس وشركتهما في المعنى وليس  
 شيء منهما تشبيها وان قصد بهما معنى لا شركة بل تشبيه بين مجرد الاشتراك

٩ حتى يحتاج آه فلهذا



في وصف بل لا بد فيه من دية بمثالة احد الامرين لاخر في وصف ومساواته  
 اياه في القاموس شبه مثله وفي لسان التشبيه منسك كردن ولذا نقاه الشاعر في قوله  
 عمامت مادحها يا من تشبهه بالشمس والندر لابل انت هاجيها من ابن الشمس  
 حال فوق وحشها الخ وبما حرره اندمع اعتراض السيد به اذا قصد من نحو جاني  
 زيد وعمر وقاتل زيد عمر دلالة على المشاركة بمبصر اندراجهم في التشبيه قال  
 قدس سره يدل صريح على ثبوت المعنى لكل واحد منهما فيه ان الواو للجمع  
 المطلق فيدل على ثبوت المعنى لهما لا على ثبوت لكل منهما مع قطع النظر عن الآخر  
 قال قدس سره بناء على ما ذكره من معنى الدلالة فانه اعتبر فيه النسبة الى المتكلم  
 ونسبة الفعل الاختياري الى المعامل المتنازل على صدور منه قصدا بخلاف  
 الدلالة التي هي صفة لعدة قيل انه يستلزم من كلامه اعتبار القصد في الدلالة وهم  
 قال قدس سره فيكون تشبها لغة فندعرب انه ليس عبارة عن مجرد الاشتراك  
 بل لابد من ادعاء المماثلة ايضا قال قدس سره فان محصول الكلامين وان كان واحدا  
 فيه ان معنى تقاتل زيد وعمر وكون كل منهما فاعلا للفعل ومفعولا له ومعنى تشارك  
 زيد وعمر وكون كل منهما فاعلا للشركة ومفعولا له وهذا المعنى يقتضي ان يكون  
 شخص ثالث ايضا فاعلا ومفعولا لقبول حتى يكونا فاعلا للشركة قال  
 قدس سره واعلم ان الدلالة هي مشاركة الخ فانه ان مدلول الجوهر ثبوت الشركة  
 لاحدهما متعلقة بالآخر ويرد ثبوت الشركة للاخر ضمنا وليس مدلوله ومدلول  
 الهيئة ثبوت الشركة لكل منهما متعلقة بالآخر فلا يكون المعلوم من شارح زيد عمرا  
 المشار كسب (قوله و قال) ي اكنى بذكرهما ولم يقل ولا على وجه الاسعارة  
 التحيلية (قوله عند المصنف) لانها عدم اشياء لو ارم المشبه به للمشبه  
 بعد ادعاء كونه عينه ولا تشبه لافي الاستعارة بالكناية (قوله او في حكم  
 الخطر) في افادة الاتحاد ونسبى التسمية من الحال والمفعول الثاني من باب  
 علمت والصفة وانصاف كخص لاء وكونه ميبه كقوله تعالى (حتى يبين لكم  
 الحيط الابيض من الحيط الاسود من البحر) (قوله لولا دلالة الحال او محوى  
 الكلام) اي لولا القرينة احبة او الخفية المعينة لارادة المقول اياه فانه اذا اتى  
 القرينة المعينة اتى اثره اي يعبر ارادة المقول اليه وامتناع ارادة المقول عنه  
 محاذ ارادة كل منهما بالنظر في انحاء مانع اي وجود القرينة المعينة وان كان  
 بالنظر الى وجود المنقضي اعني كون المفعول عنه موضوعا له معينا ارادته فاندفع

انه اذا اتى القرينة المعينة فعين رادة المقول عنه و منع ارادة المقول اليه ولا يصح  
 كونه صالحا لهما عند انتهاء القرينة وقال الشارح رحمه الله في شرح الكشف  
 ان صحة ارادة المقول اليه تنبئ على دخول امته في جنس امته حتى كانه من  
 افرادة يصلح له كمال يصلح لافراده الطبيعية واشترط في القرينة انما هو لصحة ارادة  
 المعنى الحقيقي يعني ان قوله لولا دلالة الخ متعلق بمرارة المقول عنه لا المقول اليه  
 وهو مع كونه بعيدا من حيث اللفظ يرد عليه ان نفي قرينة شرط لارادة المعنى  
 الحقيقي لا لصحة ارادته فان صحة ارادته تنبئ على كونه موضوعا له وقد يجاب بان  
 عدم انقرية بوجوب عدم الارادة لاعداء احتمال لارادة وصلاحيته اذ قد تقرر  
 ان كل حقيقة يحتمل الجار وان كان احتمالا لا مرجوحا غير ما من دليل وفيه ان المقصود  
 هما صلاحية الكلام لارادتهما لا احتمالهما لهما عند نقل وهو معنى قولهم ان كل  
 حقيقة يحتمل الجار ولذا قالوا انه محتمل غير ما من دليل (قوله والطلاق الاركان  
 الخ) مع حروجهما عن التشبيه المصطلح الذي هو دلالة (قوله ان التشبيه كثيرا  
 الخ) في قوله اركانه استصحاب (قوله ولا ذكر بحد الطرفين واجب) اي  
 في الكلام الدال على المشاركة فلا يراد به جالدين في جواب كل ريد بشدة الاسد  
 فقد حذف الطرفان (قوله والرئيس وآخر في الدوقات) على زعم المولاهن بشرطها  
 كذا في شرح الفتاح الشارحي وفيه دفع ما يقال من ان طعم الجمر مكروه وليس لها لذة  
 طعم وفيه انه انما يحتاج الى هذه الصيغة لو كان وحده شدة بينهما الطعم وليس كذلك  
 بل وحده الشدة كون كل منهما موضوعا للشدة والفرح وان كان الطرفان من الدوقات  
 قال حسبان في نعت النبي صلى الله عليه وسلم كان حذيفة من بيت رأس \* يكون  
 مزاجها عدل وماءه على ابيائها او طعم عص \* من لتفاح حصره احتناء (قوله  
 ووجه الدلالة الخ) تعرض لبيان كونه حقا مع لاشارة الى ان المراد بالعلم المكنة  
 لا الادراك (قوله عما من شأنه الحياة) وهو موافق لقوله تعالى (كذلكم وما تافا حياكم)  
 ولما تقرر عند اهل السنة ان الدابة ليس بشرط لصوتها طعم الذي لا يتجرى ايضا  
 قابل للحياة عندهم وكونه متعارفا في روال اجوبة لا يقتضي ان يكون ذلك معناه  
 الحقيقي فانه قد غلب استعمال الكل في فرد كالوجود في وجود الخارحي قال  
 الشارح رحمه الله في شرح المقاصد معنى من شأنه من مره وصفته الحياة فبالعمل فرجع  
 التعريف الى معنى واحد وحيد اطلاقه على صلاحية فيه بجار (قوله كعبية  
 نفسانية) الظاهر ملكة تصدر عنها اي بدنها عن نفس لاطقة الاصل اي  
 الاختيارية (قوله بسهولة) احتراز عن لفظة فانفسها الى المصدين على السواء

وتفصيله في الحكمة والكلام (قوله وقيل الخ) ما مر جواز تشبيه المحسوس  
 بالمعقول مطلقا وعدده قدس عدم الجواز مطلقا الامحاء في الشر بحمله على  
 تنزيل المعقول مرة المحسوس (قوله وإذا كان المحسوس أصلا للمعقول الخ)  
 فكان المحسوس أي محسوس أو صرح من المعقول أي معقول قد شبه المحسوس  
 بالمعقول يكون محلا له وهو فرع في الوصوح أصلا في الوصوح والأصل في  
 الوصوح فرعاً وهو غير جارٍ فادفع ما قبل أن يشبه بحيث أن يكون أصلا في وجه  
 الشبه فقط فيمكن أن يكون المعقول أصلا من وجه فرعاً من وجه ولا خلاف فيه  
 لا خلاف حتى الأصالة وشرعية (قوله في وصف الشمس بالظهور) بخلاف  
 ما لو حاول بمحاول دلالة في وصف الخلة بالظهور وقال الشمس كالخلة بأن يكون  
 التشبيه مقلوباً كان حيد من أقول (قوله من (٧) الخيالات) أي المركبات  
 الخيالية لا الصور المدركة بالخيال فإنها داخلة في الخسفيات والوهميات أي المعاني  
 الجزئية المتعلقة بالمحسوس المدركة بالوهم والوجدانيات أي المدركة بفوسا  
 مثل الخوع والعرض والبرح (قوله أو مادته) أي أحراره التي يتركب منها  
 (قوله الخيالي) سمي بذلك لكونه من الصور المنعقدة في الخيال (قوله  
 كل واحد منها) بمدركه محسوس هو ذلك بعضها بالحق دون بعض لم يكن خالياً  
 بل وهمياً كاتساب الأعوان كان لابد مدركه بالحق دون العول (قوله من باب حرد  
 قطبة) والأصل شقيق بحر وعصف بالاحرار مع كونه أحراراً للثقل في أحراره  
 ولأنه قد يكون غير بحر (قوله أراد به شئ سميان) ورده إلى المعنى المقيد  
 لضرورة الشر والافالشيء في طبق الواحد والجمع (قوله الذي لا يكون  
 الخ) بل هو من مخزعات محبته وبرسم فيها من غير وجوده في الخارج  
 وأما الوهمي بمعنى ما يكون مدركاً بالوهم من المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات  
 كهدافة ربه وودته فلا كلام في كونه عقلياً بهذا المعنى كذا في شرحه للفتاح  
 (قوله لكونه غير مترع منه) عدم كونه حاصل من اجتماع أمور محسوسة بخلاف  
 أحيالي فإنه وإن كان من مخزعات انتخيلة لكنه مترع من الحس لكونه مختف  
 من أمور كل واحد منها محسوس ولا حرج هذه المسألة أدخله في الحس دون الوهمي  
 (قوله ولهذا قال الخ) أي لكونه مدركاً لا مدركاً المتعارف قال غير مدرك بها  
 ولم يقل ما يكون مدركاً بالوهم (قوله ولكنه تحت لو أدرك الخ) يعني لو وجد  
 وأدرك لم يكن أدراكه إلا محسوس لكونه من قبيل الصور لا المعاني لأن الكلام  
 في صورة شبهة بالعقل و - ب (قوله يميز عن العقل) أي العقل الصرف (قوله

أحياليات نسخة

والحال ان مصاجبي (ح) إشارة الى ان الحجة حن وان اصاحبه كسيفة من  
 الملازمة وان في البيت فلما لان المقصود الاصلى يقتضى داخل ان معنى ما يمتك  
 من قنلى دون ما يمتك من قنلى معنى (قوله وبما يجب النسيه له الخ) لما حل  
 الخيالى والوهمى على غير المتعارف بوجه عدم الخ على ذلك ووجه الخ على  
 غير المتعارف (قوله الصور الرئيسية في الجب) لانها داخلية في الخيالى ولا حاجة  
 في دخولها ان قيد اومادته (قوله ولا بالوهميات ح) لدخولها في العقلى المعسر  
 بما ذكرنا عرفت من غير حاجة الى تفسيرها بقوله اى غير مدرك بها لكنه لو ادرك  
 لكان مدركا بها (قوله لان الاعلام الخ) بمعنى ان لسائل الدين كرههم  
 لا يصدق عليها الخيالى والوهمى بالمعنى المذكورين قد ذكره الشارح رحمه الله  
 ووجه انى لعدم ارادة المعنى المتعارف لهما وما ذكره وجه لى والاولى العرض  
 لهما وفي الكلام لقوشر على الترتيب (قوله ورؤس الشياطين) في قوله تعالى  
 (بها شجرة تفرح من اصل شجرة طوبى كانه رؤس الشياطين) والتشبيه  
 تخيلى على ما في الكشف لان رؤس الشياطين وان كانت متجمعة في الخارج  
 محسوسة في بعض الاوقات للابصار والاولاء عليهم سلام نكتب على الوجه الذى  
 قصد التشبيه بها وهى كواها افصح الاصطلاح واحسنه ان هو البقع الموحودات ٦  
 واحسنها كما مر في الاوجه بسبب موحودة في الخارج (قوله كصدافه ريد  
 وعداوة عمرو) فان لهما تحف رطلها (قوله بل نفس هي التي تستعملها) هذا  
 في شرحه للفتاح والظاهر بل النفس تستعملها اذ لا يظهر فائدة ايراد ضمير النفس  
 والموصول (قوله ما يدرك بالقوى الباطنة) يعنى انه ليس المراد بما يدرك بالحواس الباطنة  
 مطلق بل ما يدرك بالقوى الباطنة فان ما يدرك به هو ما داخل في العقل من غير  
 حاجة الى تفسيرها بالمعنى المذكور واحتدوا في ذلك القوة هي الوهمى وهوة  
 اخرى قال الامام الرازى كلاً القواى مختلطة فان كانت هي ابو الهمة فالفرق بين وبين  
 الوهميات فالعنى المشهور ان الوحدانيات تكون ادراكها محصور بها و الوهميات  
 تكون ادراكها بمحصول صورها كذا حققه بعض الفضلاء في حواشيه على شرح  
 مختصر الامامى وقد رفته قد حقي على بعض الناطقين فاعترض له شكوك لعدم العبر  
 بسيرة المقال (قوله ان الله ذاك وبلى) انى لا صائفة والوحدان والواو معنى  
 مع اى ادراك يحسم نل الله فالدرك خمس يشتمل حريم الادراكات وقوله  
 بجامع النيل بمنزها عما لا يحجم النيل اعنى لا ادراكا شامخ فان الادراكات لى يكون  
 شامخ ليس بلده بل مجيائها ولا ردا قيل بهذا التمرير منتهى ان لا يكون الله

٦ واجبتها لصفة

والإلم من قبيل الإدراك لا مركب من الشيء وغيره لا يكون ذلك الشيء بل لا يكون  
 المادة ماهية واحدة وحدة حقيقية وعند الإدراك متعلق بكمال وخير أي يكون كماله  
 وخيرته عند الإدراك بل يكون معتقدا بكماليته وخيرته في ذلك لأنه لو لم يعتقد  
 لا يلتذ به ولو اعتد به ولا يكون كالا وخيرا في نفس الأمر يلتذ به والكمال ما يخرج به  
 الشيء من القوة إلى الفعل وهو من حيث أنه يقتضي براء من القوة لذلك الشيء  
 يسمى كالا واعتبار كونه مؤثرا عند خيرا وإثما ذكرهما التعلق بالمادة لهما وآخر الخبر  
 لأنه بعيد تخصيص للكمال وقيد بالحسية لأن الشيء قد يكون كالا وخيرا من وجه  
 دون وجه والانداد بالوجه الذي هو كمال وخير (قوله وكل منهما حسى وعقل  
 فإن ذلك الكمال إما من المحسوسات أو العقولات وفي انشاء المادة ليست الإدراك  
 الملائم من جهة ما هو ملائم الحسية إحساس الملائم والعقلية تعقل الملائم (قوله  
 فكاد راء القوة العصبية مع) أي دراهم نفس بوسط القوة العصبية التي  
 شأنها دفع النار و توسط القوة الشهوية التي شأنها جذب الملائم ما هو خير  
 عندها وهو العسة في القوة العصبية وجذب الملائم في القوة الشهوية  
 في الإشارات كمال القوة الشهوية كماله أن يتكيف العضو الدقيق بكيفية الخلاوة  
 وكذلك المشعوم والملوس ونحوهما وكل القوة العصبية أن يتكيف النفس بكيفية  
 طبعه فتوله كتكيف الدائمة بالحس فتشال ما هو خير عند القوة الشهوية  
 وإدراكها لذة حسية وكذا حل في الواقع (قوله والمتوهمة بصورة الخ) أي  
 وكتكيف الواهمة بصورة شيء مر جو حصوله بقوة الأسباب الآحدة في حصوله  
 كوصول الحسب فتكيف بواهمة بصورة الوصول الذي هو معنى حركته متعلق  
 بالمحسوس كمال بواهمة وإدراكه لذة حسية وهمية (قوله فهذه مستندة إلى  
 الحس) أي حاصلة بتوسط حس الظاهر أو الباطن في شرح الإشارات ما حاصله  
 أن استكملت التي تتعلق بها المادة هما ما يتعلق بالقوة الشهوية أعني الحواس  
 الظاهرة والباطنة ومنها ما يتعلق بالقوة العصبية ومنها ما يتعلق بالقوة العساقلة  
 (قوله وهو إدراكها بحدت بصرية) بالرفع صفة إدراكها أي إدراكاتها  
 للمجردات أي الواحبات والعمول الصادرة عنه الواقعة في ترتيب الوجود  
 على وجود مطابق لواقع من غير شهنة وحس المجردات وإن كان إدراكاتها لمقولات  
 مطلقا وإدراكاتها للكتاب عصفة كمالها لأن أهل الكمالات إدراكاتها  
 للمجردات على ما تقر في موضوعة فاذا ذكر تصوير لذة العقلية في أهل إمرادها  
 وليس المقصود الحصر كما هو فهذا حل كلام الشارح رحمه الله تعالى وما حررنا.

ان دفع الشكوك والشبه التي انتج بها بعض الناصر من مدر ( قوله تحققة او تخيلا )  
 اي شركة تحقيق او تخيل او تحقفا او تخيلا ( قوله مع ان شيئا منها ليس وجه  
 التشبيه ) اي اذا كان قصد تشبيه زيد بالاسد في اشياء عدة لانه لا يصلح شيء منها  
 ان يكون وجه تشبيه ( قوله فالمراد المعنى الذي له مزيد مع ) اراد بالمعنى ما يقابل  
 العين سواء كان قدم ما بينهما او جزأ او خارجا وبالاختصاص الارتباط والتعلق  
 اذا لا اختصاص بالمعنى الشهور لا يقبل الرتبة ولقصص وانقصود انه ما كان  
 التشبيه عبارة عن الدلالة على اشتراك امر لاخر في معنى واحد مماثلة معه لا بد  
 وان يكون لوجه التشبيه مزيد ارتباط وتعلق به تشبيهه ولشبهه في عنقاد المتكلم ففي  
 التشبيه الغير المقبول له مزيد ارتباط بالتشبيه نحو زيد كالاسد وفي التشبيه المقبول  
 مزيد اختصاص له بالتشبيه نحو الاسد كزيد فلاحاجة من يقابل مراد بقوله لهما اي  
 ما حدهما كما في قوله تعالى ( يخرج سهم لؤلؤ وارجان ) مع لهما يخرج جان من الماخ فانه  
 توجبه فاسد لان التثنية نص في معناه لا يحصل غيره وما في الآية على حذف النصف  
 اي محتملها ( قوله ولهذا قال اخ ) يرد على عبارة الشيخ انه يوجب كون وجه  
 التشبيه خارجا عن الطرفين وكونه وجه تشبيه في حده من غير ان يصير معبر وكونه  
 مختصا بالتشبيه به مع ان شيئا منها ليس شرطافي تشبيهه لانه اراد بالوصف المعنى مطلقا  
 سواء كان خارجا او لا ويكونه في نفسه ان لا يكون بالقياس الى التشبيه لان لا يكون  
 تخيلا ويكونه مختصا بالتشبيه بالاختصاص لا دعائي لا واقعي بل بمصدر المتكلم  
 اختصاص ذلك الوصف بذلك الشيء ثم يشبه به غيره ومن هذا بهم ان في عبارة  
 الشيخ اشارة الى اعتبار المصدر في الاشتراك ( قوله هو سبيل التخييل والتأويل )  
 اي تصرف التخييل وحملها ما ليس بتحقيق محقق ( قوله بجمع درجة ) بصم بذلك  
 وسكون الجيم وقبح اياه ( قوله للمالي الدلول عليه من قوله ) من قوله رب ليل  
 قطعت بصود \* او فراق ما كان فيه وداع \* قال رب انكثير ( قوله اول الجعوم )  
 والاضافة لادنى ملاسة ورواية ديوانه دجاء كبر اصمير وهو ادى حذره في شرح  
 المفتاح ( قوله حتى يخيل ان الثاني الخ ) قدم تخييل في معنى تخيل الاشارة  
 الى انه انقصود بالذات هو \* قال قدس سره \* لان المقصود ظهور  
 السبب في الدعة فلياسب له ان يتغير تشبه الدعة بجملة ولاولان الصحة مقدم  
 على البود فورد ان الله خلق حق في طرفة ثم رش عنه من بوره ( قوله تلج من  
 يده ) اي تظهر من لمع لان من الماء اذا رر منه لامر مع لرق اصاء ( قوله لا يحتمل  
 القلة والكثرة ) اي بالنسبة الى كلام واحد كما يصح بينهما بالقياس الى طعام

واحد ( قوله عيباء ) من التهمة بمعنى الساطل ( قوله كما يوجب الكلام  
 الفاسد ) أي فاسد بمعنى فهو تشبيه لفاسد اللفظ بفاسد المعنى من حيث عدم  
 الاتصاف ولا يتضرر بالوقوع في التهمة والوحشة ( قوله ولا يحصل منه  
 الخ ) أي على وجه الكمال من لا يقع في الوحشة والتخبر ( قوله وهي  
 التعبدية ) أي على وجه الكمال ( قوله فكأنه أراد الخ ) أي أراد بكثرة انحاء  
 في الكلام ككون انحاء العربية مستعملة فيه فالكثير هو الانحاء الضعيفة  
 لكونها كثيرة فالقياس الى الانحاء القوية اولانه حصل الكثرة بسببها  
 في النحوي حيث يكون مرد بقلة انحاء في الكلام كون الانحاء القوية مستعملة فيه  
 ( قوله ونحو ذلك ) كاحتماع انحاء القوية الموحدة للتعبدية اللفظية المثل بينهم  
 المراد وان كان كل واحد منها غير موحدة ( قوله كرماسا ) الكرماس بالكسر  
 ثوب من القطن الابيض معرب من رمية بالفتح كذا في القاموس ( قوله يكون  
 معنى فائضا به ) ادلاء من وجود واحد منه في الطرفين ( قوله متفرقة بها )  
 أي ليس حصولها في ابدان بالقياس الى غيرها ( قوله مرتبة ) أي مرتبة من رتب  
 رتبها ادانت ( قوله من الألوان ) لم يذكر لاصواء مع انها مصرية بالاداء ايضا  
 فكأنه جعلها داخلية في الألوان كما رسم بعضهم ( قوله هيئة احاطة نهائية الخ )  
 سواء كانت في المعلوم او المعلوم المراد الاحاطة الدائمة لانها المبادرة فمخرج البرزخ  
 والعبارة من صفة لا حثث كقوله تعالى ( جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار  
 مبصرا ) أي جعل لكم ليل مطالة تسكنوا فيه والنهار مبصرا لتبصروا فيه من فضله  
 فيقدر بالسطح بقربية كالدائرة ويقدر كالكرة بقربية بالجسم والتقدير هيئة  
 احاطة نهائية وحدة معتم او لسطح كالدائرة والكرة ( قوله معنى انها عبارة  
 الخ ) جعل التعريف لا على التبع بحمل الجراء شرط وفي شرح العقائد التعبدية  
 جعل التعريف الثاني على التبع بحمل الشرط جراً ونظيره متردد في ذلك اذ يرد على  
 كل واحد اشكال فلو جعل اخر كده هو الخواص المسوق بالكون لاول يترجم ان لا يكون  
 الانتقال معتبرا في اخر كده شرط هاون جعل مجموع الكوئين يترجم ان لا يكون  
 الاثنان في اخر كده وكون بالذات فان الجسم اذا حصل في مكان في آن وانتقل  
 في الآخر الثاني لكان آخر واعتبره في الآخر الثالث يلزم ان يكون الكون الثاني  
 مشتركا بين الحركة والسكون ( قوله مختص بالحركة ) أي على تركيب  
 الرمان من الآراء المتباينة ( قوله هو الخ ) وقع في المفولات الاربع الكيف  
 والكم والابن والوصف والاتفاق ( قوله والحركة من الاعراض السبعة )

اى على التعريف الاول لانه لا يبين المسوق ومن قبل الانه ل على التعريف الثاني  
 ومن الكيف على تعريف ارسطو وهو كمال ولا هو ، شؤة من جهة ما هو بالقوة  
 والى هذا اشار الشارح رحمه الله تعالى فيما نقل عنه الحركة من قبل الابن وقبل  
 من قبل ان يفعل وقبل من قبل الكيف (قوله فكاه ر د ب ع د ر ا ح) فيه بحث  
 اما ولاه لانه لا يصح ذلك على رأى الحكماء لان يقول ر قصير والسرعة طو  
 من قبل الاضافات ولما تبدل بالاصفات ولا على رأى متكلمي لانهم صرحوا  
 بان اصول والعصر نفس الاحكام لقولهم في بحث لرؤيه ، رى الاحكام لا يعرف  
 بين الطويل والاطول وقالوا السرعة والقوة من الامور الاعتدالية لا يجرم قيم  
 العزم بالعرض واما ثانيا فلان تلك الاوصاف انما تكون منصرفة بتبع انما يبر  
 والحركات بعد ها من المصبرات دون معروضها تحكم واما ثلث فلان الحس  
 والفتح والضحك والسكاه ايضا منصرفة بعد كالاوصاف بعضها من المتصلات  
 دون تلك الاوصاف تحكم ، حاله من سره ر اراد ، كيفيات الخمسة مع  
 فيه انه على هذا الاوجه بعضها بمنزلة بالسرعة وحس الحس وفتح مما اتصل  
 بها فان جعلها مدركة بالسرعة وتوصف بحس فانه قاله من سره لاحتمال  
 الخ لا ينفى ان مجرد الاحتمال كاف لرد مادته انما شرح ، جهة الله تعالى من بها  
 من الكميات ، من ان التبيين يكفيه مجرد احتمال ، يكون تلك الاوصاف  
 من الكيفيات المستثناة للاضافة ليس بشئ (قوله كاه من وفتح ا ح) بهى  
 انما اذا قارن الشكل لقول حصلت كمية فاضرها يصح ان يقال لئى انه حس  
 الصورة او فصح الصورة والحس والفتح الحاصلان لكل واحد منهما غير الحس  
 والفتح المعارض للمجموع كذا نقل عنه (قوله الداحنة تحت الشكل) لا ينفى  
 انها ليست من حركات الشكل فالمراد بالدحول دخول الحس بما حصله كما هو سوق  
 الكلام (قوله يدرك بها الاصوات) بهذا القيد يخرج نفيه امرته في ذلك العصب  
 التى هي غير الجمع وهذا القيد معتبر في تعريفات جمع قوى ودرك في بعضها  
 (قوله اوتار الاعانى) جمع اعينة في القاموس بينهم اعنة كالعند ويخفف ويكسر  
 نوع من العناء اطلق في العرف على آلات هي ذوات الاله نر (قوله المر امير) جمع  
 مر من ر مرز موراعى في القاموس كذا في قاموس فارما يكون ، انما الفصح  
 (قوله في الدن كله) او في ظاهر الدن كله (قوله او ن بلوسات) لخصولها  
 في العناصر الاربعة التى هي اوائل الاحكام بمصرفة (قوله من شبه يبرق  
 المختفات وجمع المتشاكلات الخ) الفعل لاوى حرارة تسيير لرطوبات



المجمدة بالرد ثم تحلبها ثم تصعبه وتخيرها ومن ذلك يلزم الجمع والفرق فلها  
مدخل ما فيها فلهذا استدللنا كذا في حاشية حكمة العين للسيد (قوله من شأها  
تفريق المشكلات الخ) كالارض تنشق بشدة الرد والظاهر ما في الشفاء وشرح  
المواقف ان الرودة تجمع بين الشكلات وغيرها فان شأنها التكثيف ومن ذلك يلزم  
الجمع وبالجمع يلزم التفريق اذا كانت اجزاء الجسم الذي اثرت فيها متخلطة (قوله وكون  
هذه الارضة رخ) وما عند البعض الآخر فالحشوة عدم استواء وضع الاجزاء والملاسة  
استوائه والبر الاستعداد نحو الانفعال والصلابة عدم الاستعداد نحو الانفعال  
(قوله وكل منهما في الحقيقة الخ) لان الحبيب في حيزه الطبعي موصوف بالخفة وان  
لم توجد المدافعة كد تقبلهما في الحقيقة ليستا من الموصفات انما الموصف المدافعة التي  
هي اثرهما فقدم من موصفات قول طاهري \* قال قدس سره وهي الرطوبة \* اي  
الرطب الجارى في شرح يخص الجسم اما ان يتصو صورته النوعية كيميائية الرطوبة  
اولا والاول هو الرطب والثاني ان يلتصق به جسم رطب ولا يلتصق والاول  
هو المثل ان اتصل بظاهرة فقط غير عائص به والمتفق ان كان عائصا فيه (قوله  
واللطافة والكثرة) ليدركة انشوام وعلته (قوله اي المختصة بدوات الانس)  
اي لا يوجد من بين الاجسام الاقنانه نفس وهي مبدأ الآثار او الى سبق واحد  
او شعور فلا بد في وجود بعضها في الواجب تعالى والجردات كذا قيل ولا حاجة  
الى اعتبار الاحتصاف لان هذا الواجب تعالى وعلم الجردات عند  
منتهى ليس من الكيف (قوله من الدكاء) مصدر دكت النار اذا اشتد لها  
(قوله اي حدة المؤد) النفوذ التوقد منه النفوذ الطل (قوله وقيل  
هو ان يكون الخ) فعل الاول حبى وعلى هذا كسى (قوله موصوعات ما الخ)  
في حواشي شرح التفسير يراد بالموصوعات الآلات يتصرف فيها سواء  
كانت خارجية كافي الحجة او ذهنية كافي الاستدلال وصادرا حال عن الاستعمال  
وبحسب متعلق بالاستعمال وما مصدرية اي بحسب الامكان \* قال قدس سره  
اطلاق العلم الخ \* ذكر هذه الاطلاقات من باب مجازاة الخصم والمقصود  
الاعتراض بقوله واسكة المذكورة الخ \* قال قدس سره على ملكة الادراك  
الخ \* اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جبرية كما في تعريف العلوم وانما قال  
غير بعيد لان اطلاقه على العلوم العقلية غير مخصوص عليه \* قال قدس سره  
ما سب يعرف \* فانه يقولون فلا يعلم ان نحو والمطلق ويريدونه ملكة

الأدراك \* قال قدس سره على الملكة التي ذكرها \* أي ملكة العلوم العملية \* قال  
 قدس سره على مطلق ملكة الإدراك \* الشامل للعلوم النظرية والعملية (قوله وهي  
 الطبيعة) أي العريضة في اللمعة الطبيعة أي الجمعية التي جبل عليها الإنسان (قوله  
 وفسرت الخ) أي فسرت العريضة في الاصطلاح بالملكة التي تصدر عنها الصفات  
 وما يصدر عنها من حيث قيامه بحمل تلك الملكة بمعنى صفة ومن حيث الصدور  
 فعلا والعريضة تطلق على تلك الملكة من حيث كونه صفة وخلق باعتبار كونه فعلا  
 والمراد بالصفات الداتية الصفات التي لا يكون للكسب مدخول فيها لملك الكسابة  
 لا تسمى عريضة والكرم الذي يصدر عنه جل المال والفس والجاه إن كان صدوره  
 عنها بالاعتقاد والممارسة لا يسمى عريضة وإن كان ثالث يسمى عريضة في شرح  
 الفلاح للعلامة المرق بيبي العريضة والخلق أنه لا مدخل للاعتقاد في العريضة وله  
 مدخل في الحق فاندفع مقال السيد أن إطلاق العريضة لهذا معنى غير ظاهر وأظهر  
 إطلاقها بمعنى الصفة الخلقية (قوله بسهولة) احتراز عن القدرة فإن نسبتها إلى  
 الصدور سواه (قوله من غير روية) أي فكرونا من كنهه نحصل لملك الكسابة  
 ويتعكر في كثرة حرف حرف (قوله مثل الكرم) في شرح العلامة الكرم صد  
 البصل واللؤلؤ فإن كان بدل الفس فهو شجاعة وإن كان بدا بالهم وجود وإن كان  
 يكف ضرر مع القدرة عليه فهو هو وبقر من العلم وإن كان يكف ضرر لا مع  
 القدرة عليه فهو نسيان الحمد \* قال قدس سره قد أطلق الخ \* هذان الإطلاقان  
 المذكوران في شرح الاشارات لمحقق الطوسي ونعصير فيوده مما لا يتحصيه المقام  
 (قوله كذا لما في على ما يماثل الأص في الخ) فالخفي على هذا ما يكون متفرا في ذات  
 الموصوف لا ما ينظر إلى غيره فيدخل الاعتبار في لدى غيره عقل في ذات الموصوف  
 بدون تعلقه بشيء في الخفي (قوله كذا في تصديق ح) فالخفي من هذا  
 ما يكون متحققا في ذات الموصوف بدون اعتبار نفس فدخل فيه عند  
 الحكماء بعض الإضافات وهي التي ظنوا بوجودها ولا بد حل شيء منها  
 فيه عند المتكلمين لعدم قولهم بوجودها (قوله وي كليهما الخ) أي إلى  
 كلا الإطلاقين أشار صاحب المفتاح حيث قال الخ فإنه حص خفي ومما لا  
 للاعتبار والنسي وورد مثالين لهما على سبيل مفعول والشر الفير لمرتب  
 فالخفي في عبارته معناه ما يكون موجودا في نفسه ومتفرا في ذات الموصوف وهذا  
 هو ما اختار الشارح رجه الله في شرحه وقال السيد في شرحه الموصوف العقلي ينقسم

الى حقيقى اى وجود فى الخارج واعتبارى لا وجود له فبدوننا كانا اكثر الاوصاف  
 الاعتبارية فسمه لاء النسب والاضافات باسمها لا وجود لها فى الخارج عندهم  
 عطف النسب على الاعتبارى صفة قريبا من العطف التصيرى انتهى ولعله اختار  
 ذلك لاجل انحاء لفظه بين معنى اعتبارى ونسبى ولا يخفى ما فيه من التكلف  
 ( قوله او كانهما بشئ تصورى وهمى مختص ) مثل اتصاف الاله وكل ماهو  
 علم بما يتجمل فيها من - ص و لاشراق واتصاف الدعة وكل ماهو جهل بما  
 يتجمل فيها من السواد والظلام وبهذا التمثيل يظهر ان المعنى فى وجه الشئ يتناول  
 الوهمى كما تناوله فى الطرفين ( قوله اما واحد ) فى شرحه لافح وجه الشئ  
 اما ان يكون امرا واحدا فى نفسه بان يكون حيا من الالهيات او معنى من المعاني  
 بسيطا كان او مركبا وما ان يكون غير واحد بل امورا متكررة وهو قسمان احدهما  
 ان تؤخذ من حقيقة عددية منتزعة من الكثرة او هيئة واحدة منتزعة منها يعتبر  
 اشتراط الطرفين فى تلك حقيقة او الهيئة لافى كل واحد من تلك الكثرة وثانيهما ان  
 لا يعتبر ذلك بل يجعل كل واحد من الكثرة على انه مشترك فيه مقصود بالتشبيه  
 فهذه هى الاصنام الثلاثة التى معنى كونه واحدا ان يكون منتزعا بالوحدة فى  
 نفسه مع قطع النظر عن امر العقل ومعنى كونه منتزعا بالوحدة ان يكون  
 الامور المنتزعة موصوفة بالوحدة باعتبار العقل والتعدد ان لا يكون موصوفا  
 بالوحدة اصلا ههنا يعنى ان يفهم وليس معنى الواحد ان يكون شئ به  
 امر واحد من وضع براه لفظ واحد سواء كان شيئا لاجزائه او مركبا من  
 اجزاء اعتبار الصمام بعضه وبعضه ووضع براه لفظ مفرد على ما فى شرح المفتاح  
 الشريعى بان كونه واحد ليس باعتبار العرف ووضع اللفظ براه ( قوله وبهذا يشعر  
 بلفظ مفتاح ) اى مفهوم المركب من متعدد لا يكون تركيبه حقيقيا ولما يكون تركيبه  
 اعتباريا ( قوله وفيه نظر سترقد ) وجه النظر ما ذكره فى بيان المركب الحصى بقوله  
 وبهذا يظهر ان مدرك فى افتتاح ح و خاص به ان ماد و ب تركيبه حقيقى بان يكون  
 حقيقة منتزعة من بين و حدود وانزل براه واعلم ان عبارة المفتاح هكذا وجه  
 التشبيه اما ان يكون امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون فى حكم الواحد  
 لكونه اما حقيقة منتزعة واما الوصاف مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون  
 فى حكم الواحد شئ وليس به يشعر كونه تركيبه حقيقيا فيحمل قوله اما حقيقة  
 منتزعة على كونه حقيقة منتزعة بحسب اعتبار العقل كما نقل سابقا من شرحه  
 للمفتاح فلا يكون داخلا فى الواحد والمقدمة بينها وبين الهيئة المنتزعة انها حقيقة

الطرفين فيكون كل من الطرفين ابصارا مركبا وانتهيه استرخة صفة عارضة لهما  
 فيكون ان يكونا مفردين وان يكونا مركبين فالنظر المذکور سابقا وباعله لاجل هذا  
 اسقط ههنا قوله وفيه نظر متعرفه وفيه بياقي قوله ونهد بهر من مدكر في الفتح  
 اخبر بوجوه في كثير من النسخ وان كان في نسخة الاصل وعليه بنى السيد حاشيته  
 ( قوله لم يثبت الى تقسيمه ) اي تقسيم المجموع المركب باعتبار احرائه الى الاقسام  
 الثلاثة اذ لا غرض لسايقا باحرائه فالمجموع من حيث بصوم احس او عقلي  
 ( قوله تمامه حسيا ) سواء كان واحدا او مركبا او متعددا ( قوله او متعددا مختلفا )  
 بان يكون واحدا حسيا والآخر عقليا ( قوله ولا يجوز ان يكون ح ) اما اذا كان  
 تمامه حسيا فظاهر واما اذا كان متعددا مختلفا فلا لاس من اترع كل واحد منه  
 من الطرفين ويتبع انزع الذي هو حسى من العقلى بخلاف المركب من الحسى  
 والعقلي فانه عقلى وان كان بعض احرائه حسيا فيكون طرفه واحدا هما  
 عقليا مركب من الحسى والعقلي فنذر ( قوله ونهى ) سواء كان عقليا صرفا  
 او بعض احرائه عقليا وبعضه حسيا ( قوله عقليين ) صرفين ومركبين من المحسوس  
 والعقول ( قوله بل كل محسوس ) المسمى للترقى من عدم امتناع قيام العقول  
 بالمحسوس لا يدعى وقوه ويقبل بل كل محسوس يقوم به او ساقى عقليا كالتيثية  
 والخواهرية والعربية وبرزت العرض لكون بعض الوجوه حسيا مع ان الكلية  
 تحتاج الى التخصيص اى كل جسم محسوس ولا يدرى انفسل كما لا يخفى ( قوله  
 وامر از اخ ) يجوز ان يكون مقصود المصنف رجاء الله حاصل مدد كره  
 للسكاكى رجاء الله بقوله والتعقيق بح الا انه ورد بطريق اسؤال واحواب  
 فلا وجه لقول الشارح رجاء الله واعلم ان هذا ح ( قوله اما حسى )  
 اى ما يدرك بالحس او عهى اى ما يدرك بالعقل وان كان بعض احرائه حسيا كما مركب  
 اذى بعضه حسى وبعضه عقلى ( قوله والاخير الخ ) اى التعدد اما حسى بتمام  
 حرثاته او عقلى بتمام جريثاته او مختلف بعض حرثاته حسى وبعضها عقلى ( قوله  
 او عقليان ) اى مدركان بالعقل سواء كان احراؤهم عقليين وبعضها عقليا وبعضها  
 حسيا ( قوله لسكن وحووب كونه طريق الحسى ) فالعنى بدى مر وهو ان يكون  
 تمامه حسيا واحدا او مركبا او متعددا مختلفا فقط كل واحد منها ثلثة اقسام  
 كونه عقليين وكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا وبالعكس فتدبر فانه قد اطاب بعض  
 الناظرين ملا طائل ( قوله بدوات الانفس ) اى لاسية ( قوله كونه صادرة )  
 اشارة الى ان الشجاعة كما تعلق على البكة المخصوصة تنطبق على اثرها ايضا ( قوله

الدلالة الموصلة (فسره على مذهب الاعتزال متابعة للسكاكي رحمه الله ولأنه  
 الأنسب في تشبيه العبر بالزور في كونه كل منهما موصلا إلى شيء) (قوله وبهذا  
 سقط الخ) أي يجعل وجه التشبيه وجود الشيء وعدمه العراء عن الفساد سقط  
 كلام الشيخ لأنه إنما يردنا أن يثبت هذا الكلام في الوجود وليس كذلك بل لو  
 أثبت المعنى ثبوت في عدم وهو العراء عن القاتل هو وجوده فيكون تشبيها (قوله  
 لما فيه من شائبة التركيب) لأن الأضافة داخلية في المضاف وإن كان المضاف إليه  
 خارجا لأنه لا يمكن وجه شبه متزعة من أمور متعددة عد واحدا (قوله  
 هو المفعول) لأن العقرنة الإدارية كما أن المكفة كذلك وأيضا المفعول يطلق على الملكة  
 المدكورة صرح به الأمام العزالي في الأحياء (قوله مطلقا) أي واحدا كان أو مركبا  
 أو متعددا (قوله إلى عدة أشياء) فيما إذا كان الطرف مركبا (قوله أو إلى عدة  
 أو صاف) فيما إذا كان طرف مجردا (قوله وحديث لا يخفى الخ) جواب عن قوله  
 ولم خصص هذا لتفصيل بوجه مع الشبه (قوله في هذين معهما وتشبههما) عموم  
 التكاثر لثباته فيكون ثلاث الهيئة المشتركة بينهما صادقة عليهما فلا بد أن يكون  
 تلك الهيئة أيضا متزعة من متعدد فلا بد أن يكون وجه الشبه مركبا لئلا يتعارض  
 الهيئة أيضا منه (قوله كذا ما من) حتى لا يتوهم أنه يجوز أن يكون الهيئتان  
 المتزعتان من متعدد مشتركين في أمر واحد عارض لهما فلا يستلزم تركيب  
 الطرفين تركيب وجه شبه (قوله وبهذا يظهر) أي بما ذكرنا من أن المركب  
 سواء كان طرفا أو وجه شبه لا يكون الهيئة متزعة لاحقة حقيقة ملتزمة من أحوال  
 محتاجة (قوله محل نظر) لأنه حصل الحقيقة الملتزمة قسما من وجه الشبه المركب هذا  
 هو الطر الذي ذكره في سبق بقوله وفيه نظر ستعرفه وقد عرفت اندفاعه (قوله  
 وقد لاح في الصصح الثريا كثرى) التكاف تشبيه مضمون جملة قد لاح بمضمون  
 جملة ترى كذا في أمر تشبيه مجرد مجرد ولا أصل يتعلق به هذا الجواب نص عليه  
 في الرضى والمعنى لثري تشبيه بالمعقود لاح في الصصح كثرى وأصله حالا أو صفة  
 لثريا والتكاف بمعنى على أو صفة مصدر محذوف أي كظهور المرئي الخصوص  
 أو خرمته محذوف كذا بن تكاف كذا لا يخفى (قوله وهو من صاحب المفتاح الخ)  
 قيل هكذا كان في نسخة لأصل معبره روح في قوله وصاحب المفتاح قد جمع  
 بينهما لأن النسخة الأولى مشعرة من السكاكي رحمه الله تعالى لم تعرض للتقدير وليس  
 كذلك إلا أن شارح رحمه الله كتب في نسخة موافقة للأصل في الحاشية  
 كلا جمع صاحب النفس (قوله فداخل كثير من الطائفت) وذلك لأن صيغة

المصارع كدل على الاستمرار التجددي واستمرار النهوى شعر بالتسايط في جهات  
كثيرة من العلو والسفل واليمين واليسار والتداحس والتلاق والتصادم فيكون  
مشعرا باللطائف ، يشار اليها بقوله وهي تعلق وترسو الخ بخلاف صيغة الماضي  
فانه يدل على وقوع التسايط في زمان محدد ولا شعر بكونه في جهات كثيرة  
فيكون محلا لتلك اللطائف ( قوله يفتح بهاء الخ ) ويصم بمعنى الصعود كذا في  
الاساس وشمس المعلوم وفي القاموس كلاهما بمعنى لقوط او بالصم للسقوط  
وبفتح الصعود ( قوله في حكم الصلة مصدر ) سواء كان لفظ مثار مصدرا  
او اسم مفعول لان قيد اسم المفعول قيد لمصدره وانما راد لفظ الحكم لانه ليس مفعولا  
للمصدر لانه مفعول معه والفاعل فيه معنى التشبيه المستمد من كان لكنه قيدله  
ومقارن معه فيكون في حكم الصلة ( قوله وتصب لاسباب ) بمعنى ان نصب الاسباب  
ليس باعتبار انه معطوف على اسم كان لكون تشبها مستقلا من اعتبار انه مفعول  
معه فان السوف مصاحب الفع سواء كان اثره مصدرا كالموطأ هر كلام الشيخ او اسم  
مفعول كما هو مراد الشيخ على ما شرح به لشرح وجه الله تعالى فانه اذا كان التقدير  
الفتح المثار يكون في المثار ضمير سفع ( قوله توقع ) هكذا تصححه في شرح المفتاح  
وشرح التبيين ولما لم يوجد اسم الالفاظ في كتب لغة المشهور قد صيره الى تدافع  
وليس على ما ينبغي لان هذا نقل لعبارة اسرار البلاغة وفيها توقع فالتشبع اما استعماله  
قياس او وحده ( قوله ان يكون وجه التشبه الخ ) شار بمحل وجه التشبه من  
الهيئة الى ان الظرفية المستعادة من قوله في الهيئة طرفة الجرف للكلية وهذا التوجيه  
يصحح الظرفية ولا يذهب الاستدراك اذ يكفي في ذلك ومن يدع المركب الجسمي الهيئة  
التي تقع عليها الحركة بخلاف عبارة الشيخ فان معناه محض التشبيه في الهيئة فان يكون  
المشهد والمشي به ووجه التشبه هيئة وهو ضمح لا عار عليه والمراد بالهيئة الصفة  
ومعنى وقوع الحركة عليها كون الحركة على تلك هيئة الخصوصية كانه صم  
بقوله من الاستدارة اي استدارة الحركة والاستقامة وغيرهم من الصرحة  
والبطء والانصال والاضطام وليس المراد بوقوع الحركة عليها وجود الحركة  
معها وجود الجزء مع الكل والاستدارة استدارة الجسم ومتقاربه لانه حينئذ  
لا تشمل الوجه الثاني اعني تحدد الحركة من الوصف ويلزمه استدراك قوله  
ويعبر فيها التركيب ( قوله ويعبر فيها التركيب ) اي تركيب تلك الهيئة اما من الحركة  
وغيرها من اوصاف الجسم او من الحركات المختلفة ليكون وجه التشبه مركبا

(قوله على وجهه) أي على طريقين أحدهما أن يقرن بالحركة غيرها من الأوصاف  
 فيكون الهيئة مركبة من أوصاف أو على وجهين أحدهما أن يقرن بالحركة غيرها  
 من أوصاف الجسم أو يقرن به الحركة غيرها من الأوصاف (قوله غير المصنف)  
 فانه جعل الهيئة التي تقع عليها الحركة من المركب الحسي فلا بد من اعتبار التركيب  
 فيها كما يوضحه قول شارح رحمه الله تعالى ويعتبر فيه التركيب وجعلها  
 على الوجه الأول مجموع حركات والأوصاف المقرونة بها وعلى الوجه الثاني  
 مجموع الحركات بل عليه قوله ولابد من اختلاط الخوصارة الشيخ رتبة  
 من جميع ذلك فانها نفس الهيئة التي تقع عليها الحركة موحدة لا زدياد دقة  
 التشبيه وان تلك الهيئة قد تكون مفروقة بغيرها من الأوصاف وقد تكون مجردة  
 عنها حتى لا يراد سوى تلك الهيئة وليس في كلامه اشعار بان تلك الهيئة مركبة  
 من الحركة والأوصاف والحركات ولم يتعرض الشارح رحمه الله تعالى لبيان  
 وجه التعبير ولا للفرج والتعديب اشارة الى ان نفس التعبير كاف في حركته وان كان  
 في صفة صحيحها مما اذا صارت بالتعبير بعيدة عن فهم المراد (قوله والهيئة  
 المقصودة سواء كانت متجهة او متناهية) او وحدة الشبه (قوله ان يقرن) أي تلك  
 الهيئة (قوله ان يجردها عن الحركة) من وسع المظهر موضع المظهر اعتناء  
 بشأنه (قوله من الأوصاف الخ) أي استثنوا الجسم واشترطه (قوله والامر)  
 أي بحسب أصل اللغة (قوله فان شمس الخ) تعذر له استبعاد من الكلام السابق  
 أي تلك الهيئة حاصلة في تعريف (قوله يتحقق التركيب) متعلق بالابد (قوله  
 فينطق بنطق) هذا لتعريف التشبيه استبعاد من كاش أو اعتراضه ببيان وجه  
 التشبيه (قوله في كل حالة وجهة) ان عن حركة الاندفاع من الوسط الى الطرفين  
 وحركة الانطواء من الطرفين الى الوسط في كل حالة حركة الى جهة وان اعتبر  
 حركته في الجانبين واليمين واليسار في كل حالة الى جهتين وان اعتبر مع ذلك  
 من السهل الى السهل والعكس في كل حالة في ثلاث جهات (قوله يعرف بدر) لمرّة  
 حركته الى الجهات وبدرته (قوله اكثر) أي ان تدرته وعنده لان التركيب في الأمور  
 المتباعدة اندر (قوله على قوام معتد) فتح الدال وهو مصدر ميمي وصف  
 القوام به على السابعة لانكسر الدال لانه لا يصح انقاية بحمل فانه يفتح الجيم  
 الا ان يكتفى في النهاية بمجرد لانه في الروي دون حركة منه (قوله من جعل الله)  
 أي محدولة مأخوذة من حدس المسد الى الله تعالى ومعناه احكم فلما عسر  
 بمحكمة الخلق لا من حدس المسد الى الانس من معناه الغل والمجدول المأخوذ

منه معناه المقتول ثم ان استعماله في احكام اخلاق ام يحار لان القتل يستلزم الاحكام  
 عادة وامانة طارية (قوله ومن لطائف ذلك الخ) اي موقع التركيب في هيئة السكون  
 فان المقصود تشبيه هيئة المصلوب المركبة من سكون كل عصب منه في موقعه بهيئة  
 القائم من العنق المحطى المركبة من سكون كل عصب منه في موقعه والعرض للعنق  
 واللؤنة والكسل لتفصيل تلك الهيئة وبيان سببها وابه اشار اشارح رحمه الله تعالى  
 بقوله فاطف بحسب التركيب والتفصيل فلا يرد ان وجه الشد في هذا التشبيه ليس  
 بمركب حمى لان اللؤنة والكسل عقليان والمركب من الحسى والعقل عقلي ولذلك  
 قال بعض الناظرين قوله ذلك اشار الى مطلق التركيب (قوله مثل الذين حلوا التورية)  
 حلوها وكلفوا العمل بها لم يحملوها لم يعملوها ولم ينفعوا بها (كمثل الحمار يحمل  
 اسعرا) حال والعامل فيه معنى المثل اوصفه اذ ليس مراد من سحر معين (قوله وهو  
 الكتاب) وفي القاموس الكتاب الكبير وحرء من حرء لتورية (قوله وكذا في جانب  
 المشد) الا ان الجهل في حايه سرى فانهم لم يعملوا به فكأنهم لم يعملوها وليس المراد  
 من الجهل عدم الانتفاع بما فيها على ما قيل لان ذلك داخل في وجه التشبيه حيث قال وجه  
 التشبيه حر من الاجتماع الخ (قوله فان قيل هذا يقتضى الخ) لا يقتضى انه لا ورود له لان  
 ما تقدم انه اذا كان وجه التشبيه مركب من متعدد قد يقع اجتماعه ما اتراعى من قل مما يجب  
 الاتضاع منه وفي التشبيهات المجتمعة انما يكون اتراض من الكلام اذا اعترض كل  
 واحد على حدة لانه يقع الخطأ في اتضاع وجه التشبيه في قولك يريد بصفو  
 ويكدر وجه التشبيه في كل واحد من التشبيهين على وجه حالتي لا مراد والاحتجاج  
 (قوله بعض التشبيهات المجتمعة) وهي التي يكون لمرص فيها الاجتماع (قوله  
 من قيل الاستعارة بالكناية) وانقول من الاستعارة ان كناية تشبيه لا يقع  
 في هذا المقام لان مقصود السائل ان بعض تشبيهات المجتمعة يلزم ان يكون تشبيها  
 واحدا والتشبيهات الصمية في الاستعارة بالكناية ليست من التشبيهات المجتمعة  
 (قوله في افادة ما كان يهده اعم) وهو التشبيه المنقوص وان كان تعريحا الساقى  
 في افادة اجتماع الصفات فان ذلك ليس تعبيرا في افادة تشبيه بل في افادة او العطف  
 (قوله قد يترفع التشبيه) اي القائل اي الاشتراء في في صفة (قوله من نص التصاد  
 اي من غير ملاحظة امر سوى التضاد (قوله ثم يبرز للتصديق) لا خفا في ان  
 الاتضاع المذكور بعد التبريل ادهو بادعاء احداهما عين الآخر ومسمى به وذلك  
 الادعاء بعد التبريل في شرحه لفتح اي بعد اتضاع وجه التشبيه من التضاد يبرل



اتصاف كل من الامرين بمصادرة الآخر او تضادهما او شبه التضاد مرة التناوب  
 محل بحث وكذا مقاله السيد في حواشي شرح المفتاح من ان كلمة ثم للتراخي في الرتبة  
 لان الاثر اعم موقوف على تنزيل فهو متقدم على الاثر اعم ذاتا ورتبة فالوجه انه  
 معطوف على استزائه بذل لانه يشترك في مقدمته ثانية لتعليل الاثر اعم  
 بمعنى ينزع وجه الشبه من جهة التضاد لانه يشترك الضدان في التضاد تحقيقا  
 ثم ينزل التضاد منزلة التسبب في صفة فيحصل بينهما تماثل واورد كلمة ثم التباعد  
 بينهما فان الاشتراك حقيق والتزليل دما في محض في الرضى ويعطف الفعل على  
 الاسم والعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال الله تعالى ( قالوا الا صابح وحمل  
 الهيل سكما ) على قراءة عصم وقال تعالى ( صافات ويخضعن ) اي يصغفن  
 ويخضعن والمراد بالتضاد اشتق مصفا ( قوله وظرافة ) الظرافة بالظاء المعجمة  
 الكياسة نظير ككرم طرقة وطرافة كذا في القاموس ( قوله فان كان العرض الخ )  
 هذا الكلام يدل على عدم حتمه وكلام الاسم المردوي يدل على احتماعهما  
 فيحصل كلام الشرح رحمه الله تعالى على ان مقصوده بيان التمليح المبرد والتهكم  
 المبرد ليظهر تحقق كل منهما في الامر في المعروف وظهور الفرق مائة الظهور  
 وعلى هذا فكلية او في المنت لمتح الخلو ( قوله فان لا امام المردوي الخ ) تأييد لكون  
 مدير التمليح ، في شرح الفتح على حديث مال المزوني في مصداقها الهمة واسلمج  
 وليس بها اشارة الى قصة ومثل وشعر واشارة الى حوار احتماله ( قوله كان  
 للتشبيه الخ ) اي لا يستعمل هذا هو له لان الحر الخ مكتبة لوقوع الاستعمال  
 فلا يرد ان الجامد اص قديون فهذا بالاسم وانه كالبشبه الشيء بنفسه لا يشك  
 في ثبوته وان كى التعبر الاعبري في ثبوته له طلبك في التشبيه ايضا ( قوله  
 نحو كانت قلت الخ ) فان الاصل كانت رحل قال حذف الموصوف وجعل الاسم  
 بسبب التشبيه كأنه اخبرني به فصب صغير الغائب بالتحليل وكذا في كافي قلت  
 ( قوله نحو كان ريدا الخ ) يمكن ان يقال انه في معنى المشتق اي متولد من ماء  
 ابيك ( قوله اي في الكاف ونحوه ) لانه اذا كان الاصل في نحو الكاف ذلك ففي  
 الكاف اولي وليس ذلك بطريق كناية كافي قوله مثلك لا يصل لانه لا يدخل  
 فيه الصور كما لا يخفى ( قوله مثلهم كمثل الذي استوا قداما ) اي حال المسافقين  
 وقصصهم العجبة المدكورة فبما سبق كثر الذي اي كمال الفوج الذي  
 استوفد نارا عظيمة اي صب وفودها وهو ارتفاع سطوعها وارتفاع  
 لهبها فلما صارت النار ماحول مستوفد من الاماكن والاشياء او اصابت

ثلاث الاماكن والاشياء بالنار ذهب الله نور المستوقدين اي بعد نورهم وامسكه  
ومضى به معه وما يمكنه الله فلا امر مل به هذا طبع من ان يقل اذهبه وانما لوحد  
الضمير في استوفد وحوله وجمع في قوله نورهم وما بعده نظرا الى جانب اللفظ والمعنى  
(قوله كقوله تعالى او كسرت الخ) العظم ما يسه على اكل واحدة من انقصتين  
كافية في تحصيل المقصود من التشبيه فانهم شبهت حسان اصفين وقصتهم فقد اصبحت  
وان جمعت بينهما فقد بالعت في توضيح ما قصرت والنصب في جعل من صاب بصوب  
اي بل يطلق على المطر والسحب ايضا فان اريد به السحاب ففيه ظلتا صحته  
وتطبيقه منتظمة بها طلة الليل وكون الرعد والبرق في السحاب واضح وان اريد به  
المطر ففيه ظلة تكافئه وانتباهه بتتابع القعود صفة حلال غيمة مع طلة الليل واما  
الرعد والبرق فيثبت كاه في اعلامه مصبه مستسببه في الجملة هما فيه اوصاف محطون  
استيفاء كانه قبل كيف حالهم مع ذلك الرعد الهائل وفي اطلاق الاصابع على الانامل  
مناقة بملوعها ذكر الانامل ومن الصور على متعلق بضمون على معنى ان ذلك الجمل  
من اجل الصواب والصالحة قصه نزع تنقص معيشة نار ولا تفر بشي الا اهلكته  
وانتصب حذر الموت على انه مفعول له ليحصل (قوله من قبيل ما يؤي الخ) دور من قبل  
مالا يلبه ان فيه (قوله قوله تعالى كورا انصار الله) من اصافه العمل الى المفعول  
كقراءة الحار يروى عن عمرو بن لويس واللام في من انصارى الى الله من اضافة  
احد المتشاركين الى الاخر لما يسمان الاختصاص اي من جدى متوجه الى نصرة الله  
ليطابق قوله نحو انصار الله فانه من اضافة لدعى الى المفعول (قوله بان الصواب  
المؤمنين) اي في صانه المصاح (قوله لا يكون نظيرا الخ) مع انه قال في المصاح  
ونظيره اي نظير كصيب قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كوا انصار الله الآية  
(قوله وهذا غلط منه) اي هذا الرذ غلط من الشارح العلامة (قوله  
في الكتب) اي في المصاح (قوله محذوف) وهو كون الحوارين انصار الله  
(قوله اي دارا الخ) فالظرف اعنى بين لس متصفه تشبيه حتى يرد ما ذكره ذلك  
العض بل متعلق بالدور فيكون كلامه حولي الذين مشاهه وانته ما دل عليه  
لام العهد قال السيد في شرحه للمصاح انما يصح بدوران لو كان مقتضاه ظاهر  
النظم وجه صحته في الجملة وليس الامر كذلك (قوله ويستمره) عطف تفسيري  
لقوله يفهم صما (قوله هم المؤمنون) يؤمنه وقع في بعض نسخ المصاح المؤمنين  
بدل الحوارين كذا في شرح المصاح الشريف (قوله قدت هذا تقدير الخ) اي

تقدير كمثل ماء لاحاجة اليه لان المرامي في التمثيل الكيفية المترعة سواء. ولي حرف  
التشبيه بمعدي ثنائي التشبيه ولا بخلاف قوله وكصيب فان فيه حاجة الى تقدير  
مثل ولا يخفى ان ديبه لا يثبت لاحتياج الى تقدير مثل بل الى تقدير ذوي ولا تعرض  
له في السؤال اصلا وان صم بهم مستعد من قوله بل الجواب الخ بان يقال فثبت  
الاحتياج الى تقدير ذوي فاشنع من تقدير قدره لفظ مثل ايضا للملازمة الماطوف  
عليه لم يتم الجواب لان السائل يقول هل تقدير كمثل ماء ليلام المشه فلا فرق بين كماله  
وكصيب فالجواب الحق ان يقرب لا يمكن تقدير المثل في كماله لان لفظ المثل لا يعتمد على  
على ما هو العمدة في تشبيه الهيئة بالهيئة ليصح ان يقال شبه حالهم بحال كذا ومما نحن  
فيه شبه حال حيوة الدنيا بحال الميت لا بحال الماء ولا تعرض فيه لتقدير ذوي (قوله  
قال صاحب الكشف الخ) بأيد لقوله هذا تقدير لاحاجة اليه وصار الكشاف فان  
قلت الذي كنت قدره في مجرد من تشبيه من حذف المضاف وهو قولك او كمثل  
ذوي صيب هل قدرته في برئسمه قلت لو لا طلب هذه الضمائر الى آخر كلامه  
(قوله فان قيل الخ) مع اللان من المستفادة من قوله لو لا طلب هذه الضمائر من حها  
لكنت متضيا وقلت ان تحمله واراد ان يصح على قوله بخلاف قوله او كصيب فان الضمائر  
الخ (قوله لا يقال الخ) لا روجه هذا السؤال والجواب بعد ملاحظة قوله لاني في التمثيل  
اراعي الكيفية المترعة سواء ولي حرف التشبيه الخ اللهم الا ان يتم على انه مذكير  
لما سبق وتقريره (قوله بل جواب الخ) فيه بحث اما اوله في معنى اليب في بان  
مقدار المدحوف انه يعني تعبيه ما يمكن بقل بحالته الاصل واما ثانيا فلان السائل سأل  
عن وجه الاحتياج الى تقدير مثل والجواب على تقدير تمامه بعيد اولوية تقديره  
واما ثالثا فلانه اعتراف بنقص جواب الكشف ولا اشارة فيه الى ما ذكره الشارح  
رحمه الله تعالى اصلا وهذا السؤال الكشاف سؤال عن تقدير ذوي وانه ليس في  
الكلام تقدير مثل به على قوله او كصيب حسب على الذي استوفد كما ص عليه  
القاضي في تفسيره والكاف رتبة كافي قوله مش كصيف نص فيه لرصي فيكون  
التقدير بعد اعتبار لفظ وريادة الكاف او كمثل ذوي صيب ٩ فالسؤال ليس  
الا عن تقدير ذوي ولذا قل من حذف المضاف نصبة الامر ان يطابق الجواب  
بلا رية ولا يرد قوله فان قيل هو الخ ونقصه في حواشيه على تفسير القاضي (قوله  
واشد ملازمة الخ) لان الكاف في كثر دخل على تشبيهه فالتسبب ان يكون فيه  
كذلك كذا نقل عنه (قوله فقد سها) سهوا يرب توجهين القول بالتقدير وجعله

٩ فالسؤال ليس الا اذا  
اظهر تقدير ذوي الخ صحة

مما لا يلي الكاف المشبهة (قوله صوب) أي قال سلك لأنه يمكن جعل كلام المصنف  
 رحمه الله تعالى على حذف المضاف أو التماس مع حيث جعل الشيء من حاله متناهية  
 (قوله والعرض المح) قدم العرض على ما يحول تشبيهه بكونه وهم وبما كان  
 التشبيه بمنزلة القياس في ابتداء شيء على آخر كان الوجه أن يكون العرض منه  
 عائدا إلى المشبه الذي هو كالمقيس ولذا كان عوده إليه أغلب كذا في شرح  
 المفتاح الشريف والأظهر أن يقال أن المقصود من تشبيهه بما حال المشبه فيكون  
 العرض منه عائدا إليه (قوله بيان مكانه) أي مكانه لوقوعه (قوله ويدعى متناهية)  
 أي امتناحه الوقوع (قوله من أصل رأسه) أي كانه أصل رأسه من أصله  
 قوله كأنه ليس بها فلما قال كالمتمتع والافتكاكه أصلا رأسه متمتع (قوله فلا  
 استبعاد) فيه إشارة إلى أن جواب الشرط في البيت محذوف أهم حلتته مقامه  
 (قوله مرفوع) أي ليس بحرورا معطوفا على مكانه لا معنى بين تقريره (قوله  
 من لا يحصل المح) أي لا يبقى لأجل سعيه على طائل أصله يحصل كذا  
 يستبعد من الأساس حيث قال حصل عليه من حتى كما أي بقي منه وحصلت منه  
 على شيء ومصى الكرم حصلت دهرهم على رأس ثم انتهى وقيل جعلت متعفة  
 بالأفعال الناقصة فقوله على طائل حرم أي لا يكون من سعيه على طائل وإن لم يجعل  
 هو حال (قوله لأن المذكر بالمتناهي) أي بالمتناهي من التشبيه للفرق  
 أصله أن يكون تشبيهه بالمتناهي وبالمعقول يكون بتزليل المعقول منزلة المتناهي  
 (قوله لعدم المساواة) أي في الحصول ولذا من فقد حصله على (قوله  
 ويوم كسب الرخ) أي في وقت الظلوع وهراب قصر طوله أي قصر طول  
 ذلك اليوم دم الرق أي شرب الخمر صديرا عما فان المرور والشاطب يوجب  
 القصر (قوله أي وإن يكون مشبه مع) إشارة إلى قوله هو معطوف على  
 وجه الشبه واشهر على أنهم وأنهم المرفوع راجع إلى مشبه ولد، مرره وليس  
 حجة من المبدأ وأخر واقعة موقع الحال إذ المقصود من هذه الأعراف من تعصى  
 الأمرين لأنها تعصى أمية في حال كونه أشهر ومرت لائمة والأشهرية عنه  
 المحاطب بالتشبيه وفي عطف اعرف على أشهر إشارة إلى أن التمهيد كتابة عن  
 الاعرفية ومعنى الاعرف أشد معرفة كفي شرحه لفتح أن كان المشبه معروفا  
 بوجه الشبه لا بد وأن يكون المشبه أشد معرفة منه (قوله وليس الأمر كذلك)  
 فالرد أن مجموع الأعراف من تعصى مجموع الأمرين وإن أحسن البعض بعض  
 الأعراف (قوله ليصح قياس اسمه عليه) هذا لادخل في تعليل وإنما ذكره

تجهيد القول وحمله دليلا على امكانه فلرجعه دليلا عليه انما هو بطريق القياس عليه والمقصود انه اذا كان شبه به عرف بوجه الشبه من المشبه كان جملة مثله في وجه الشبه دليلا على امكان وجود امثله كونه مشاركا به لمسا هو موجود واما اذا كان في مرتبة المشبه في الحقائق يمكن التشبيه من لا لاستبعاد وجود المشبه (قوله لا يقتضي كونه الخ) لا يدخل الاتية في امكان ان وجوده (قوله مجرد الاشعار) اي من غير التفات الى زيادة ونقصان (قوله على حد مقدار امثله) اما حقيقة اوداه (قوله ادخل في السلامة) اي في نفسه ان لا يكون قابلا للتفاوت كان التشبه اي الذي لبيان المقدار ادخل في القول فلا يرد ان التشبيه يحال لما هو المدعى لان كونه ادخل في القول يدل على التشبيه الذي فيه تساوت الزيادة والنقصان مقول ايضا (قوله بل كل كان الخ) اضراب عن قوله صحة تشبيه وجد الهندى الى آخره لبيان ان شيئا من ثلاثة لا يقتضي الشهيرة فان قوله لصحة الخ انما يفيد اثبات عدم انتفاء الاتية (قوله كان لشيء الخ) اما في الاستطراف فظاهر واما في الترين والتشويه فلا بد حسن ما مررت به وقبح عدم بشهر اكثر تأثرا لفرانها بخلاف المؤلف والخطرون حصوه طرانا عن قوله وكذا في الاستطراف وتكلموا للجمعية لاغراض بما تجبه الاسماع (قوله وقد اضطرب الخ) اضطرابه بسبب الاجال فيه وعدم ظهور مطابقة المتصل الذي ذكره وعدم مطابقة الدليل للمدعى (قوله اعرف بجهة التشبيه الخ) اي اشد معرفة واحصا صا والاضاها بها بالقياس الى المشبه عند انحاء كذا في شرحه لاسماع (قوله لبيان مقدار المشبه) اي مقدار حاله وكذا لبيان حانه تركه لفرقه من بيان المقدار وقد ذكره في المفصل (قوله ولا زيادة بغيره) اي تقريره باندى هو راد في نفسه (قوله لا متاع تعرف المجهول بالمجهول) اي به لا يمكن عرف وقوى فان كان مساويا كان ذلك تعريف للمجهول بالمجهول في قدر الذي يصعد تعريفه وقصدا الى التقرير الانواع للشيء مساوية في تقرير والتحقيق وهو يمنع قطعا وان كان اصعب واحق وامتنع تقريره وتعريف اوى (قوله الى لواقع) متعلق بقوله نقلا وليست طرف عليا من الامتناع واصيرورته تعطل للعلل (قوله اول لوجه الاخر) حطفت عن قوله لا متاع اي نقلا لوجه الاخر (قوله او عدم حضور المشبه) فيه انه لا نقل في هذه لصورة الاستطراف حاصل من حضور المشبه والمشيبه معا كما يدل عدمه فوجه لكم به حضوره عدم حضور المشبه فيستطرف لمشاهدة عناق الخ (قوله وعلى هذا) اي على تفسيره ان ما ذكره بالاستطراف الخ (قوله

خاليا عن التعليل) على انه لا يخفى ان في التعبير عن استعراف النذرة بمثل ماد كـ  
 عقيب كون قوله ليستطرف من غير تفسير مما جازى كذا في شرحه لإيجح ويكن ان  
 يقال ان لفظ مثل مهمم كما في التوجيه الثاني (قوله من تعريف الخ) اي من امتناع  
 تعريف الخ (قوله الاضحا يكون لزيادة التقرير) وادعى عام القول بأنه تعليل للمعصوم  
 بالجموع كما قرر الماشرح رحمه الله في عارة المصنف رحمه الله لا يصح هذا لأن مقتضى  
 السكاكي رحمه الله بيانلية جعل العرض العائد الى المشبه به اياهم كونه اتم في وجه  
 الشبه ولا يلزم من وجوب كون المشبهه اقوى مع وجه التشبه في صورة زيادة التقرير  
 فقط ان يكون العرض العائد الى المشبهه في التشبيه المقنن مطبق اياهم كونه اتم ولأنه  
 يلزم ان يكون ذكر الاعرفية في التعليل مستدركا لدخولها في اثبات ادعى الا ان يقال  
 دعوى الاتمية في وجه التشبه تنصني دعوى لاعرفية لان الاعرف ان يكون الاتم  
 اعرف (قوله نعم لا بد فيجب يكون للتقرير الخ) وكذا في كون لسان حال والمقدار والامكان  
 ليكون الدليل مطابقا لمدهى الاله تركه لظهوره (قوله وحشد) اي حين اذا كان  
 الاتمية في العرضة لازمة في كل تشبه قال قدس سره واما العرض الصالح الخ  
 اي في التشبيه المقلوب كما صرح به المصنف رحمه الله وانما قال عرضا لانه الصالح  
 ولذا قال في الصواب الثاني ورعا كان العرض العائد الى المشبه به كونه اتم  
 عند المشبه قال قدس سره وهذا كلام غير منضم الخ وهذا المعنى ان يارب بقوله  
 اياهم كونه اتم في وجه التشبه كونه اتم في نفسه ودقت ما ظن لان التشبيه المقلوب الذي  
 لا يكون العرض منه التقرير بعيدا اياهم كونه اتم في العرض لا في نفس واحد. لانه مثلا  
 اذا قيل مقالة الضي كوجه الهدي يكون مقيدا لاهم كونه اتم في الاستحسان وابلغ  
 من مقالة الظبي فراده كونه اتم في وجهه التشبه بالمر الى العرض الذي يقصد  
 من وجه التشبيه ويترتب عليه قال الكلام حينئذ منظم بديهة الانضمام قال قدس سره  
 يريد به الخ بيان لكون هذا الكلام دليلا على ارادة العرض من جهة التشبيه  
 بوجهين قال قدس سره وانما في هذا الكلام الخ اي في هذا الكلام دلالة  
 على ان اتمية وجه الشبه وغيرها من كونه اعرف ومسمى الحكم وكونه نادرا يكون  
 في صورة لا في جميع الصور فلا يمكن جعل جهة التشبه على وجه الشبه لانه يستلزم  
 عموم الاتمية والاعرفية لجميع الصور فيكون محالنا للفصل والظاهر ان يقال ان  
 في هذا الكلام دلالة على الاتمية تكون في صورة وهي زيادة التقرير لانه قصد  
 ان في الكلام دلالة على التوزيع لاعني العموم قال قدس سره واما الاستعراف

الحج هذا صريح في منصف واما التحمل فالظاهر منه انه يعترف به الاعتراف والاعتراف  
فالمراد بقوله يظهر بمدرك في الفتح الحج يظهر من مجموع ما ذكره من الحمل والمفصل  
لا من كل واحد منهما قال قدس سره وذلك اي ظهور كون المشبه به اعرف بوجه  
الشبهه وحينئذ صرح كونه اعرف بالحج من الحمل والمفصل قال قدس سره والاول اعلة  
للاعرافه اي الاعتراف بوجه المشبهه يعني قوله لا متناع تعريف المجهول بالمجهول لان  
التشبيه التعريف المشبه بمجهول بوجه المشبهه وامتناع تعريف المجهول بوجه المشبهه بالمجهول  
بوجه التشبه فلا بد ان يكون اعرف بوجه المشبهه وحينئذ لا بد في تمام الدليل من صم  
مقدمه اخرى بان يقال وذا كان المشبهه بمجهول الواحد لا يصح بيان الاغراض  
المدكورة به لان وجه المشبهه كالعلة في العباس والغرض كالحكم واما لم يكن القيس  
عليه معلوم العلة لا يصح نيات الحكم به فكذا المشبهه اذا كان بمجهول الواحد لا يصح  
بيان الغرض به واما على ما اختاره اشرح رحمه الله فلا حاجة الى هذه المقدمة فان معنى  
قوله لا متناع تعريف المجهول بالمجهول على مختاره لا متناع تعريف المجهول المرص بالتشبهه  
المجهول المرص قال قدس سره والثاني اعلة لكونه اقوى اي لكون وجه المشبهه  
اقوى فالمراد بما ساويه في قوله لا متناع تعريف المشبهه بمساويه في وجه  
الشبهه فلا بد فيه ايضا من ان يقال لان المساويه في وجه المشبهه الذي هو كالعلة توحد  
ثبوت اصل الحكم لا تقر به وجهه اذ على محرار اشرح رحمه الله تعالى لا متناع  
تقرير المشبهه في التقرير قال قدس سره وظاهر ان التعليل الحج هذا الظاهر  
على تقدير ان يراد بتقرير شئ تقرير حال الشئ وتقوية شأنه كما في قوله ولا لزيادة  
تقريره اما اذا اراد بالتقرير لبيان الاشياء والاشياء التي الغرض مطلقه محض بعقل لان  
الاعراض كما اختاره اشرح رحمه الله واسار اليه بقوله لم لا بد في التشبهه ان يكون  
الحج فهو عام كالتعليل الاول قال قدس سره لئلا يختل نظام الكلام قاله  
لو كان مختصا ببعض كس الخلق والمقدار كما في امم متصل يبقى البعض الاخر  
فلا دليل فيحمل اصم قال قدس سره ثم ذكر الاستطراف عطف على قوله  
ادعى قال قدس سره على وجه يشعر بالحج لان اظاهر ان قوله اوفى معرض  
الاستطراف معصوف عن قوله في معرض التزيين الحج قال قدس سره بما يصلح  
الحج وهو قوله سأل مدركوا انما قل يصح لانه يحتمل معنيين احدهما ان يكون  
معناه استطراف الحج وانه يكون معناه لا متناع تعريف المجهول بالمجهول  
كأمر في الشرح قال قدس سره وكذا في سائر الامكان الحج هذا معنى

على ان يكون معنى قوله وان يكون مسلم لحكم معرفة الاعرفية وان يكون قوله  
من وجه التشبيه في قوله فيما يقصد من وجه التشبيه في الاصولية والظاهر  
خلافه لان الظاهر حيث بان يقول مسلم الحكم معروفة في وجه الشبه والظاهر  
ان قوله من وجه التشبيه صلة يقصد المراد بها الغرض كما حذر ما شارح رحمه الله  
وانما قلنا انه ليس كذلك لانه لو كان كذلك لجمع هذه الاغراض ببيان حال  
المشبه والمقاربان يقول فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حسن او امدار او الامكان  
او التزيين او التشويه ولانه خلاف الواقع فان السواد في مقلة الطي ليس اعرف  
واشهر من سواد وجه الهدي وكذا الهيئة التي في السحرة المعقورة ليست اعرف  
واشهر من الهيئة التي في اوجه المجدور بل الامر بالعكس كثر قرؤية وجه الهدي  
والوجه المجدور بخلاف مقلة الطي والسحرة المعقورة فالمراد بقوله مسلم لحكم ومعرفة  
ان لا يكون في نبوته استبعاد وانكار وهو غير الاعرفية قال قدس سره فاذا اريد  
تطبيق الخ في اي التطبيق على وجه يصح فاص التطبيق موقوف على التأويل  
المذكور ومعناه موقوفة على دعوى الاعرفية وانفسه ذلك لان التطبيق بين حاصل  
والمحصل حاصل بما ذكره سابقا حيث اضطر لاعرفية في جميع الصور سوى  
الاستطراف في الحمل والمحصل قال قدس سره وتكون كلامه الخ لا بد  
من بيان ذلك الوجه لئتم توجيهه ولم يبدعه تركه هو الحق قوله ان يكون قوله  
او في معرض الاستطراف معطوفا على قوله اعرف فلا يكون داخل تحت الاعرفية  
والاقوية قال قدس سره وحمل قوله لئلا الخ في دو حيل هي الامتناع  
تعريف المجهول بالمجهول لزم لاعرفية في الاستطراف قال قدس سره لا يبق  
اشكال في كلامه فيبقى الاشكال في استلزام الدلالة على قوله لان حق التشبه الخ  
للدعوى اعني قوله وانما حملنا الغرض العائد الى التشبه به بهم كونه اتم بالتوجيه  
الذي ذكره قدس سره انما يدل على اشتراط الاتمية في زيادة التقرير لا في كل تشبه  
وهو لا يقتضي ايهام الاتمية في كل تشبه مقبول وفي ذكر لاعرفية في الدليل اذ لا دخل  
له في المدعى وما قاله السيد لدفعه في شرحه بفتح من انه يحوز تفسير الاتمية بما يتناول  
الاعرفية وان يكن في ذلك الايهام بكون التشبه اقوى مما لا استعمال فمع كونه  
تكلفا يحتاج الى اثبات ان التشبه الذي يكون وجه التشبه فيه اقوى اعني ما يكون  
زيادة التقرير غالب في الاستعمال دونه خروفا لفظ ولا يبغي انما اخذ به الشارح  
رحمه الله حال عن جميع ما ذكر من التكلفات سوى ان يحسن قوته ايهام كونه اتم  
في وجه التشبه على كونه اتم فيه بالنظر الى العرص وان يرد بوجه التشبه الغرض



قال قدس سره و لا فلا تزيين فيه بحث لان التزيين حاصل بجعل المقلدة مشبهاته  
وان كان وجه الشبه هو السواد قال قدس سره ولاشك ان مقلدة الظبي الخ فيه  
انه يدل على تحقق الاعرفية في هذين المناسبات ولا يدل على انه لا يدعها في التشبيه  
الذي التزيين والتشويه قال قدس سره فلا ينافي الخ لان الاول نصريح  
بما علم تصافي الجمل ولثاني زيادة على ما يستفاد من الجمل قال قدس سره  
هذا ما عسى الخ وصدى توجه لعمارة المفتاح وهو قولهم انهم كونه اتم  
في وجه التشبيه معناه كون التشبه به اتم في وجه التشبيه بوجه من الوجوه سواء  
كان باعتبار الاعرفية او الاختصبة او الاقوية لان الاعرف اتم من غير الاعرف  
والاخص اتم من غير الاخص والاقوى اتم من غير الاقوى ومعنى قوله لان حق  
المشبه به ان يكون اه على منق ان يصل ان حق المشبه به ان يكون اعرف بوجه المشبه  
في صورة بيان الخلو وعدمه وان يكون اخص به اتم لان ما هو اكثر اتصافا واز ساطعا  
اتم في صورة تقريره وان يكون قوى حلا مهيأ الى اقوى ثوتا بان يكون سر الشبوح  
ومعروفه في صورة الامكان والتزيين والتشويه ومعنى قوله لا متناع تعريف المجهول  
بالمجهول امتناع تعريف المجهول بغيره كافي صورة بيان الحال والمقدار فان المطلوب  
فهم تصورات الخلو، مقدار لان ما لم يتبين ثبوت مطلق الحال والمقدار طالبت تعيينه  
ولما يطلب به يقولون ما لون عمامتك وما مقدار لونها وقد عرفت في بحث الاستفهام  
ان الطالبت لتعيين المثل هو طالت الصور اول تصديق كافي صورة بيان الامكان والتزيين  
والتشويه لانه محال ان يكون مشبه به مسلم الحكم اي ثبوت وجه الشبه له ومعروفه قوله  
لا متناع تعريف المجهول الخ تعيين لجميع ما بعدا المقرر وقوله تقرير اي الخ  
تعليل لقوله ولا زيادة عليه مجموع تعيينه لانه عدم صحة بان جميع الاضراس  
المذكورة على سبيل تنوع ويصير حاصل الاستدلال بقوله لان حق المشبه به الخ  
انما حصل العرض العامة الى المشبه به اتم كونه اتم في وجه المشبه بوجه من الوجوه  
لان حق المشبه به ان يكون اعرف في بعض الصور واتم في بعض الصور وسلم  
الثبوت في بعض الصور في جميعها وجه المشبه به اتم بوجه ما يكون العرض العامة  
الى المشبه به في انتباهه ثلوث اهتم كونه اتم بوجه ما اما قوله او في عرض  
الاستطراف فهو حذف على قوله اعرف بصرية المفصل وتعريف الاستلوث السابق  
بايراد كلمة او هي ثلاث توجهات فاختراها ثلث (قوله ولا روردية) بالرى  
الخاصة وهو عرب لازوردية الزرى المعلقة وهو جرم مروي في شرح المفتاح  
الشرافي هي كسمره، مجتمعة هو الثبات في نسخ الرواية وانما معنى ربيو على

خمر اليواقيت صلة تزهو والمراد بحمر اليوقيت الورد والشفائق ونحوهما  
 استعارة أي البطمح في زرقتهما أحسن منها في حرتهما أو أيقوت نفسها والضمير في  
 كانها وبها ليسفح الموصوف بالاروردية هي رادة لأمراد بجلوس كافي قوله  
 تعالى ( ثم نخرجكم طفلا ) أو بلا زهد كذا في شرح فوائدها ( قوله وفيه  
 لغة أخرى ) ومن هذه اللغة البيت ( قوله أو ثل السراح ) أي السار المتصلة  
 بالكبريت التي تضرب إلى الزرق لا الشعلة المربعة كذا يدل عليه رحمه الله تعالى  
 ( قوله لمشاهدة صاق الخ ) لا يقال الاستطراف لأجل المسافة المذكورة بين الطرفين  
 مع لانا نقول لما كان الكلام المشتمل على التشبيه مسوقا لمثله كالمتنبيه ههنا الشطراره  
 كذا في شرح المفتاح الشري ( قوله كالغرفة ) أي بابها وجه الخليفة من قبل  
 رجل مدلى في احتماله التوجهات الثلاثة ( قوله لا صمد ) متعلق بالتصاف ( قوله  
 وعلى كونه ) مخطوف على التصاف ( قوله وهذا الكلام ح ) راد الشارح رحمه الله  
 تعالى على وجهه في موضعين يعترض عليه والمصنف رحمه الله تعالى لم يذكر  
 في الأعراض الخاق النقص بالكمال مراده الخاق النقص في عرض من الأعراض  
 المذكورة بالرأى فيه معارضة ( قوله من ترجع أحد المتساويين ) أي في اعتقاد  
 المشبه كبديل عليه السباق ( قوله من مثل ما في الكائنات ح ) التمهيدية ومن  
 أبدانة متعلقه بمسكن أي تسكب دما كانا من مثل ما في الكائنات ولم يقل مثل ما في  
 الكائنات إشارة إلى أن مثل ما في الكائنات كثر صده والدفع لأجره مكتوب منه وفيه  
 من المبالغة لا يمتنع ( قوله دلوقصد شيء من ذلك ) أي من ذلك الوصف من أريد  
 المبالغة فيه ( قوله لوحب جعل العرة الخ ) أرا أريد تشبيهه على سبيل الحقيقة  
 ادلواريد التشبيه على سبيل الادعاء تعين العكس فادفع سؤال السيد بلا احتياج إلى  
 ما ذكره من أن المراد لوحب التشبيه سلقا لا تشابه لأنه اقتصر على خصوص  
 هذا التشبيه لكونه أصلا ( قوله أوجع وصعب في بيان مقدار ) أي جمع وصعبين  
 على وجه من الريادة والقصار والشدة والضعف يوحد ذلك الوجه في الفرع على  
 مقدار ذلك الوجه أو قريب من ذلك المقدار حال كونه ذلك الوجه في الأصل  
 ( قوله فان العكس الخ ) جواب متى لم يمتد ( قوله يستقيم ) من غير أن يعد تشبيها  
 مقلوبا ( قوله لفرس من الأغراض ) بأن يكون لكلام به و لفرس بيان معانيه كما إذا  
 لقيت فرسا فقتلته كثرته كالصبيح وإذا علم الصبح فقتل الصبح كثرته ففرس مع أن المنع  
 قطعاً هو ترجيح أحد المتساويين لا ترجيح كذا في شرحه المفتاح ( قوله وأما النظر  
 في أقسامه الخ ) قيل لا فرق بين أن يقال التشبيه أما طرفاه مفردان أو لا وإن يقال

التشبيه طرفاه اما حدين اولاه وكذا لا فرق بين ان يقال التشبيه اما وجهه مركب  
اولا وبين ان يقال التشبيه وجهه اما منزع من متعدد اولا تأمل لعل وجه التأمل ان  
العبارة الاولى تدل على اعتبار الأفراد والتركيب بعد التشبيه والثانية تدل على تقديم  
اعتبار كونهما حسيين اولاه على التشبيه فيكون الاول من احوال التشبيه ومن اقسامه  
وثاني من احوال الطرفين (قوله لدى يريك الخ) لان الاستطراف انما نشأ من  
ثبته على بساط لا يناسبه وهو السطح الازرق كذا لا يخفى (قوله والمشتري) متدا  
والنظر قدامه وقوله في شاح الرعدة خبر بعد خبر والمجلة في محل النص على الحال  
والتقدير في مكان شاح رعدة محذوف الموصوف وقولهم شاح الرعدة من قبل جد  
جده شبه المربخ والحال ان المشتري امه في مكان حال في المرق بانسان مصروف  
في البيل عن محس دعوة اوقدت امامه شحنة (قوله الابد تكلف) وهو ابداع  
وحده الشبه بكل تشبه بخلاف ما اذا كان تشبيه ان الهيئة بالهيئة فانه يكفي فيه  
وجه شبه واحد (قوله من الصحيح ان هذين التشبهين الخ) فان وجه تشبيه الماهقين  
المستوفدين لدى شبهوا بهم في الآية هو وضع الطمع الى تيسر مطلوب بسبب  
مباشرة اسبابه القربة مع تعقب الحرمان والهيئة لانقلاب الاسباب وانه امر  
وهي مترع من عدة امور وتحقق هذا الوجه ظاهر في الماشبه به وكذا اسبابه  
القربة وابداله وانما في الماشبه فاصواب الخلاس من العرض لهم والعدح فيهم  
ودخولهم في عداد مؤمنين ليشركوهم في حظوظهم واسبابه القربة الايمان بالاسان  
واتبع المؤمنين في نفوسهم احوالهم وانقلاب تلك الاسباب اطلاق الله المؤمنين على  
اسرارهم وانصاحتهم من مؤمنين واتساعهم عددهم بسعة الصديق وكذا وجه التشبيه  
بهم وبين ذوى النصيب هو انهم في المقام المطمع في حصول المطالب وتخرج المأرب  
لا يحظون الا بصدد المطموح فيه من مقاساة الاهوال والافراح وتحققه في المشبه به  
ظاهر واما في الماشبه فالعام المطمع لهم هو ايمانهم ظاهرا واتباعهم المؤمنين صورة  
ومقاساة الاهول انصاحتهم برؤى الوحي الكاشف عن اسرارهم ووقوفهم بذلك  
في مخاوف هائلة (قوله شبه دين الاسلام) اي بعد ما شبه الماهقين بذوى النصيب  
ولم يذكره لظهوره وقد قدر في مصي ذوى (قوله احوج شيء الى التأمل) لتعسر  
التبديل بين الماشبه والمركب اذا القبول معتبرة في الهيئة التي جعلت وجه الشبه ولا حاكم  
في تبديل احدهما عن الآخر سوى سلامة الطمع وصفاء القريحة في شرح الفتح  
الشري اذا لم ينس التفسير بالتركيب فان كان هناك امر واحد هو الاصل فيما  
قصد من الماشبه والاشبه به وكان معناه تعا وتما له في الاعتبار كان مفردا مقيدا

والا كان مركبا انتهى ولا يخفى ان ما ذكره بعيدا لا يميز بينهما في المفهوم لا يتميز  
في صورة الاشتباه فان القيود معتبرة في الطرفين يحتمل الدخول وعدم الدخول  
قال قدس سره فيحتمل الخ هذا الاحتمال اختاره الشارح رحمه الله تعالى  
في شرح المفتاح فجعل ما ذكر من الايات اشارة الى التثنية واختار ههنا كونه اشارة  
الى الايات الاربعة المذكورة لان التشبيه والمثبه به كلاهما في قوله وانتس من  
مشرقها قد بدت الخ فقد كرت مع امور متعددة يكثر ان تكون داخله فيهما  
وتعير الاسلوب يجوز ان يكون لعدم الهد بخلام قوله والشمس كالمرآة في كف  
اشل فان المشبه فيه مفرد غير مفيد فلا بد ان يكون مشبه به مفردا مفيدا عند  
السكاكي رحمه الله تعالى لعدم قوله بتشبيه المفرد بالمركب فقوله والشمس تشبهها  
والمرآة من تشبيه المفرد الغير المفيد بالمفرد المفيد كتشبيهها بالمرآة الخ محل نظر  
قال قدس سره فستبعد قطعا لكون المشبه مفرد وفيه ان يقطع مجموع لما  
عرفت من كونه مذكورا مع امور كثيرة يحتمل كونه دحبه فيه (قوله فان الفرق  
الخ) فان صاحب المفتاح فرق بينهما بان جعل تشبيه الشاذ الحلي بالبحار  
المذكور من تشبيه المفرد كما مر وتشبيه الشفق بالاعلام المذكورة من تشبيه  
المشبه به مركب حيث قال في بيان اسباب حرارة التشبيه او ان يكون  
المشبه به مركبا كما في قوله وكان حجر الزمبيق ح قدس قوله وكان حجر الزمبيق  
الخ من تشبيه المركب بالمركب (قوله رطبا بعضها الخ) يريد ان حجير في رطبا  
او يابس اراجع الى القلوب باعتبار مصهف فان بعض القلوب قلوب ولدا  
قال رطبا وياث بالثني كبير وعموم المرحع لا يقتضي عموم اراجع كافي قوله  
تعالى (و يقولن احق ردهن) (قوله اي لطيف و زينة) في انعاموس  
انشر الریح الطيبة او اعم اوريد في المرأة واعطا ههنا بعد السوم انتهى  
ولكل ما سبب لتمامه واما تفسير الشارح رحمه الله تعالى في لطيف فان اراد ان  
اليطب الذي تشبهه تلك النساء مسك فلا تشبه فيه وان راد ان صب تلك النساء  
غير المسك كالمسك فع كونه بعيدا ليس فيه كثير مدح وصورات ترابط الصب والاكتمال  
بالرائحة (قوله تعالى) في انعاموس عنه نظم وغيره تشبهه (قوله من تشبه  
الثريا الخ) وجه التشبه في كلا مترج من امور متعددة حتى في بعضه وعقلي  
في بعضه والطرفان في بعضه مفردان وفي بعضها مركب وفي بعضها احدهما  
مفرد والآخر مركب وقد مر تفصيله قال قدس سره لا يخفى ان المتب رد  
الخ اي لا يخفى ان المتبادر من الاسرع من متعدد ان يكون اذترع منه متعددا

ومن كونه وجه التشبيه ان يكون ذلك المتعدد حاصل في كل واحد من الطرفين  
 فيموزان يكون المتعدد حراً لكل منهما وان يكون وصفاً خارجياً عليهما وان يكون  
 جراً لأحدهما خارجاً عن الآخر فلا يستلزم انتزاعه من متعدد تركيب الطرفين  
 كما رعب السد بل نقول انتزاع من متعدد قد يكون انتزاعه من مجموع المتعدد  
 كالوحدة الاضيقية وقد يكون من احدهما بالقياس الى الآخر كالاصناف  
 وقد يكون بانتزاع بعضه من احدهما الامر في وبعضه من الآخر وحينئذ فلا يستلزم  
 الانتزاع التركيب في وجهه **بشبه** ايضاً **قال** قدس سره كما ترجمه الشارح رحمه الله  
 تعالى **ليس** في كلامه اشارة الى ما يدل على هذا ويراد من تشبيه المفرد بالمفرد  
 لا يقتضي الا ان يكون للمفرد لدى انتزاع منه موجودا في الطرفين لا كونه جزءاً  
 كما في تشبيه المقطعين **ادب** **قال** قدس سره بان التمثيل يستلزم التركيب **بشبه**  
 مراده من التمثيل تمثيل على سبيل الاستعارة والامر انه تركيب الطرفين به على  
 انه بجماع مركب لا يقتضي استلزام التشبيه التمثيل تركيب الطرفين كيف وقد صرح  
 بان وجه التشبيه المركب يكون حرفاً مفردين ومركبين واحدهما مركباً والآخر  
 مفرداً **قال** قدس سره انظر كيف اعترف الخ **بشبه** ان السلام بمسألة كره  
 الشارح رحمه الله ان لا يكون وجه التشبيه في الاستعارة في المفرد من متعدد  
 ليصرح بقوله تشبيه التمثيل ولما استدعا تشبيه التمثيل التركيب **بشبه** **قال** قدس  
 سره حتى قال وحاصله الخ **بشبه** اللزم منه ان التمثيل على سبيل الاستعارة يستلزم  
 التركيب والكلام في استدعاء التشبيه التمثيل دلالة هو غير لازم منه (قوله أي من  
 العمل ما هو ظاهر وجه الخ) يعني ان ضمير منه ان كان راجعاً الى العمل في  
 اسناد ظاهر اليه تسامح واما ظهور وجهه ويؤيده ان سوق الكلام في تقسيم  
 العمل وان كان راجعاً الى الواحد فلا تسامح لكنه خروج عن سوق الكلام  
 فليكون كل من التوجيهين مشتقاً على خلاف الظاهر من وجهه سوى يثبت  
 وليس مراده ان تقدير كلام نصف رخ ذلك حتى يلزم حذف الموصول  
 او الموصوف مع بعض لصلة او صفة وحذف الفاعل (قوله أيها الكلمة) جمع كامل  
 سمي الكل كلمة تعظيماً (قوله ربع الكامل الخ) انما هو في الاولين عدم الاضافة  
 واحراء الفاعل عليهما وفي الاخيرين الاضافة وفي شرح العلامة وقع التصحيح على  
 الكل بالاضافة (قوله هكذا ينبغي ان يفهم) رد على من قال ان المراد مطلق  
 الوصف (قوله أي من العمل مد كرهه الخ) ولا يزكر الوصف المشعري التشبيه  
 المفصل لان وجه التشبيه مد كور ولو ذكر الوصف المشعري كان تكراراً

٧ فكلاً بضمه

( قوله فان وصف الحلقة تكونها مفرقة الخ ) ضم كونها مفرقة الى قوله غير معلومة مع ان المشعر بوجه الشبه هو لثني والاول داخل في الشبه اذ ليس المشبه به مطلق الحلقة لان كونها غير معلومة يتعرض لنش من كونها مفرقة ( قوله انا طمعت الخ ) وجه الشبه بين الممدوح والشمس كال الظهور وبين الملوذ والكواكب نقصان الظهور وقوله انا طمعت لم يدمه كوكب وصف المشبه به مشعر بوجه الشبه ( قوله فلان كثر يديه الخ ) كثر يديه خرفلا وكالفيت خرفلان والقول بان كثر يديه صفة ناء على ان فلان مر حسي وهيبته تقديرية اوانه تقدير بالموصول الذي كثر يديه شكك ( قوله اي يدي كراخ ) فائدة التفسير الاول ان المراد بالاستتباع الاستلزام فان الاستتباع يتم من استتباع المروم الارم وانعالة للمعول وغيرهما وفائدة التفسير الثاني انصير استتر في يستتبعه راجع الى ما الموصولة والثاني الى وجه الشبه دون العكس ( قوله وعد انما الخ ) لعل المر في ذلك بوجه الشبه لئلا يمكن امر ظاهر ان يكون امكانه بد كرا ما يستتبعه ( قوله كبر الطمع الخ ) فان ميل الطمع الى اسي وانه الخاطب عنه امر اعتباري لذلك الشيء ان كان الميل في نفسه ورائة صفة حقيقية لو امكن كذا في شرحه لمصاح ( قوله وانه ان يكون تركهم الخ ) انما قال شدة لاحتمال انهم لم يتسوها للتحقيق الذي ذكره فنوا الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من ان الحمرة والسواد والياض مثلا امور محسوسة بالانفرقة بين ما هو حرق محسوس وبين ما هو كلى معقول كذا في شرح انصاح اشري ( قوله ناش من هذا انصاح الخ ) فكلمة من في قوله من تسامحهم ابتدائية كما هو الظاهر ( قوله لان حسهم الخ ) بيانه على قرره في شرحه انصاح هو انهم صرحوا بان وجه الشبه في تشبيه الحد بالورد هو الحمرة وفي تشبيه اشيا بالعراب هو اسواد وكذا في سائر المحسوسات على سبيل التحقيق دون الاستتباع فكيف كان احد من هو هذا الذي اعتقدوا على سبيل انصاح والجمهور دون ذلك الذي اعتدوه تحقيق انتهى وهذه انه انما يرد ذلك لتوسيم العلامة انهم اعتقدوا ان وجه الشبه في الامثلة المذكورة الامور المحسوسة على سبيل التحقيق وهو لا يسم ذلك انه من قطع لعدم اشتراكها بين الطرفين بل يقول ان جميع الامثلة التي اعتقدوا ان وجه الشبه فيها من الامور المحسوسة من التسامح بذكر ما يستتبعه اعني الامور محسوسة الجزئية مكان وجه الشبه اعني الامور الكلية العقلية وصبرته مصرحة بذلك حيث قال وبشبه ان يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه حاصلا وناشيا من تسامحهم هذا وهو

ذكرهم مستمع وجه الشبه مكانه وسميتهم اياه وجه الشبه مع كونه من الامور  
المحسوسة حيث تسامحوا بها وسبحوا هذه الامور المحسوسة وجه الشبه تسامحوا  
في ترك التحقيق وفاقوا وجه الشبه فديكون حسيما وقد يكون عقليا ولولا تسامحهم  
هذا لما تركوا التحقيق للاحصاء لهم على تركه الا جعلهم هذه الامور المحسوسة  
وجه الشبه وما ورد على شارح رحمه الله من ان العبارة المقبولة لا تدل على انحصار  
المنشأ في هذا التسامح فالاولى بقله الانحصار انصرح في عبارة العلامة قد دفع  
ادعنى كون شئ ناشئ من شئ انه لولا الثاني ما حصل الاول ( قوله انما هو من قبيل  
التسامح ) فكلية من تعصبية والكلام على حذف المضاف وهو خلاف الظاهر  
( قوله فهذا الاعتبار مما لم ) لا يخفى ان تشبيه وجه الشبه حسيما باعتبار  
ان مبروهم حسي وتشبيهه ما يستلزم وجه الشبه بوجه الشبه باعتبار ان لارم وجه  
الشبه فلا يكون التسامح الاول من قبل الثاني انهم الان يراد ان كلا منهما  
تسامح بغير علة فلهذا لم يرد مطلقا فلما عير شارح رحمه الله بخطه قوله لان  
وجه الشبه في تشبيه الحدس بوجه الشبه لان وجه الشبه في تشبيه الحدس بالورد  
هو الحرة الكلية المستزكة الغير المحسوسة لكنه يلزمها في الوجود ان يكون  
حرية محسوسة خارجية لازمة انتهى ولا حقا في كونه تكلفا ثم العيب ان الشارح  
العلامة رحمه الله ذكر هذا التوجيه وراء حديث قال واما ان المعنى ان تركهم  
التحقيق في وجه الشبه يشبه ان يكون مسامحة من مسامحتهم هذا عبارة الكتاب  
لا تؤدى هذا المعنى وانما تؤدى ما حقه فلا يستلزم الى ما سواه فادعنى قوله وادعنى  
يخطئ الى ان المعنى ان يرد على وجه الشبه ( قوله وهو ما يشبه التشبيه الذي  
المع ) لما كان التشبيه مسودا لشيء ان كان تشبه وجعله كالتشبيه به كان فيه اتصال  
الدهن من المشبه من حيث به تشبه ان تشبهه من حيث انه تشبهه فان كان ذلك  
الاتصال حاصل لا تدقيق فطران يكون كون احدهما مشبها والاخر مشبها به  
ظاهرا لظهور وجه الشبه فهما كان التشبيه قريبا وان كان ذلك الانتقال بعد  
تأمل وتدقيق نظر لعدم ظهور وجه الشبه فبهم كالتشبيه به فاما لما قيل  
وهو ما يكون ظاهرا غير محتاج الى تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الرأي ليعتبر  
وجه تشبيهه بالقرب والجد فان اسب لها التفسير فبهم ظاهرا وخفي  
فانهم فانه قد يخفى على اصحاب حتى تعرض بعضهم بانه لا يتفرض تعريف التشبيه  
اقرب مما يكون فيه التشبيه لارم التشبه مع حفاء وجه الشبه اذ ليس المراد ان يكون  
الاتصال من ذات تشبه او ذات تشبه به غير محتاج الى تدقيق النظر بل من حيث

تشبيه أحدهما بالآخر ولا يحتاج إلى ما يطالب به من أن قوله لظهور وجهه قيد  
 للتعريف فلا انتقاض وبعضهم فإن ظهور وجهه أشبه في حقه لا يقتضي أن يكون  
 شئونه لظرفين ظاهرا فلا يكون تشبيهه قرب خوار حواء حصوله في الطرفين  
 وإن أراد ظهور شئونه للطرفين فكأنه يجب لا يستلزم ذلك بل كون حصوله والعلم به  
 في نفسه ظاهرا أدركونه جلب كما يستلزم كونه في بعد أسبق من التفصيل  
 كذلك يستلزم كونه أسبق منه باعتبار حصوله للطرفين كما لا يخفى (قوله لا تفصيل  
 منه) إشارة إلى أن ليس المراد بالحل ما لا يتصح منه وما يكون مركبا بل ما لا تفصيل  
 فيه والظن إلى واحد هو واحد - واه كان أمر أو حوا لا تركيب فيه أو مركبا  
 لا ينظر فيه إلى أجزاءه كادراك زيد من حيث أنه إنسان (قوله فإن الجملة  
 أسبق في حصولها في معناه) وحصولها شئ لا نهى تحتاج إلى ملاحظة  
 واحدة من النفس تلك الجملة في حصوله نفسها وتصدق بشئونها شئ بخلاف  
 التفصيل ما يحتاج إلى ملاحظة بعدد الأجزاء (قوله من تفصيل) سواء  
 كان تفصيل تلك الجملة كما في صورة أدراك حوا من أو تفصيل شئ آخر كما في صورة  
 الثنوى (قوله لأن الفصل شغل على الفصل إذا تعدد) لا يعبه من الواحد  
 (قوله ولذلك كان العام أمرا من الخاص) في صورة يكون الخاص مشغلا على  
 العام (قوله النظر الأولى حواء) لا بها تحسن التخرج وتصح الحسن (قوله مع هذه  
 حضور المشبه به) أي ذاته سواء كان عند حصوله المشبه أو مطلقا صفة  
 حصوله المشبه به موجه لظهور وجهه لشيء بدني توجه و ظهوره موجه  
 لسرعة الانتقال من المشبه به من حيث التماس كدلت فلا يتوهم اشتغاله على نوع  
 مصادرة لأنه حمل عليه حصوله المشبه به مع حصوله المشبه به لظهور وجهه  
 المشبه وحمل ظهور وجهه المشبه على سرعة الانتقال من المشبه إلى المشبه به  
 (قوله وهو بخلافه) ولا واحدة بين القسمين وما قيل أنه يجوز أن يكون  
 وجه المشبه بجلبا مع ندرة حصوله المشبه فلا يمكن ادخاله في القريب المبطل  
 ولا في البعيد العريب مدفوع بأن كون وجه المشبه بجلبا يستدعي سبقه إلى  
 انده سواء كان المشبه به نادرا لحصوله أو لا يكون داخل في القريب وانخاله  
 في البعيد كما قيل بما في ما يستفاد من أس (قوله كل من ذلك) أي اندكور  
 من الأقسام الثلاثة في أمر واحد فإن يكون انظره أو واحدهما مفردا أو أمرين  
 أو أموراً إذا كانا واحدهما مركب (قوله أي غير واحد) يعني ليس المراد  
 من قوله وتكع بعضا عدم اعتبار البعض إذا لا يمتزج جميع الأوصاف في تشبيه

٧ كافي صورة الثنوى نسخة



من التشبيهات بل اعبار عدم البعض كما في اسبت ( قوله او ان تعبر الجميع )  
 اي وجود جميع الاوصاف في شيء واحد الشبه ( قوله عبارة جامعة ) بين الشيتين  
 المذنبين بينهما بقوله ان معش وخ وانك الخ ( قوله في الجملة ) اي في جملة تلك  
 الاوصاف قيدت تلك لان في تشبيه المفروق ينظر الى وجهين اي وصفين او اوصاف  
 واحد فواحد ولك حاجة و ان تنظر في كثر من شيء واحد لكن ليس لك حاجة  
 الى ان تنظر في جملة تلك الاوصاف في شيء واحد او اكثر بل في كل واحد  
 منها في شيء ( قوله بل في ما ليس في كل جملة ) اي الى صفة ليس في كل  
 جملة بل خاصة بعين يدك ففيه تركيب من الجملة المخصوصة والشكل  
 الكرى والمقدار المخصوص ويهدى بمنار من الثاني والاول فان النظر فيهما  
 الى وجود الوصف من غير اعتبار خصوصية فيه ( قوله حيايا كان ) ان يكون  
 الامور التي يتركب منها من الحسرات او عقليها لان تكون منها قابل الحيايا بالعقلي  
 مع ان المقابلة انما هي بين الحسي والعقلي لان التركيب لا يكون حصييا ( قوله كقوله  
 تعالى انما مثل الابه قال الله تعالى ) انما مثل الحياة الدنيا كماء انزلناه من السماء  
 فاحتلظ به ثبات الارض كماء كثر ليس والانعام حتى اذا احدثت الارض  
 زخرفها واريتها وظن اهلها انهم قادرون عليها انها امر بالايلا او بهارا  
 فجمناها حصيدا فان لم يكن بالامس لم يكن بالامس فانه في يوم مراب من عشر  
 اجل تداحلت حتى صارت كانهما جملة واحدة ومعنى احتلظ به شئت بسبب نبات  
 الارض كماء كثر ليس و تمام من الرزوع والنفوس والحشائش زخرفها  
 اي منزين به ولزخرف في اصل هو الذهب وارتيت اي تزيت وظن اهلها  
 اي اهل الباب وابت صميره لا نسا به اتايت من المصاف اليه قادرون  
 عليها اي على حصصها ورفع عنها فعملها اي لبيت حصيدا اي شيئا بما حصد  
 كان لم نفس بالامس اي لم تمت ولم تكن قبل ذلك في زمان قريب عابت القرب  
 فقال عني بالمكان اقامه قدسسه في الآية من الحياة الدنيا اي حالها الهبة  
 الشان التي هي تعصيه درعة وانصرص نعمه بالكلية بعد ظهور قوتها  
 واعتزاز الناس بها واعتدهر عبيد روال حصرة الباب فجأة ودهنه خطاما  
 لم يبق له اثر اصلا بعد كان مصطريه قدالتف بعضه بعض وزين الارض  
 بالوانه وطرانها وتكوى به ضعفه بحيث طمع الناس فيه وحنوا انه قد سلم  
 من الجوائح كذا في شرح معاج الشريفي ( قوله ولا مسووح حبه العاكب )  
 ما العك في طرحه وعدم الاندثار ايدها من بيت العكوت اذ انقضى مدة مديدة تموت فيه

الماكب وتصير منسوجة عليه وفي بعض النسخ ولا تاسجة عليه الماكب  
وهو ظاهر ( قوله ابلغ واحسن الخ ) في عطف احسن على ابلغ اشارة  
الى ان البليغ في المتن بجوار ص الحسن وليس بمصاه المتعارف لانه صفة  
الكلام او المتكلم دون التشديد ولو اريد التشديد بكلام المشتق عليه فلا عنه  
بمطابقته لمقتضى الحال وربما كان التشبيه اقرب مقتضى الحال كأن  
يكون المتكلم بليداسي الفهم ( قوله ولا بين شي بعد طلبه الذ ) لانه  
امر لحصوله بعد مشقة وكل ما هو امر الذم حيث امرته فلا بد في ما سبق في بحث  
حذف المسند من ان حصول النعمة الغير بترقية الذم كونه رقا من حيث لا يحتسب  
فلعل مهاجمة مربة يقصد تارة هيا وتارة ذلك بحسب اختلاف الحال والمقام  
وقيل لا تأتي بينهما لان الطلب لا يأتي حصول غير المترقب فانه يمكن الحصول  
قبل ترقب وجهه او من غير موضع يطلب منه ويترقب منه فاد اجتمع الطلب وعدم  
الترقب بعد بلع المرتبة الطيب من الله ولا يخفى به يصير الدليل حيثما اخص  
من الدعوى ( قوله ونفى عدم الظهور الخ ) دفعه بـ توهم من ان امرأته موحدة  
لحقا المراد وخفاؤه بوجوب التقيد وهو محال لا لاختلاف فكيف بوجوب العرائة كون  
التشبيه بليغا ولا كان متشا هذا التوهم قوله وهو محله لعدم الظهور ومورده  
قوله والله يشبه اليه الالب ما كان من هذا انصرف الخبر تفسير عدم الظهور الى هذا  
المقام ( قوله مكنتي غير مصرح ) لا لرؤية الشمس بوجه الحياء بل لما بعد الحياء  
كتابة عن تجاوره من حد الادب في دعوى مثلهن اياه ( قوله يدي من التشبه )  
فيكون التشبه كأنه مصرح به بلفظ العبر ( قوله ومثله قول لا حرج ) والفرق  
ان المعتز في السابق عدم الحياء وفي هذا الحياء ( قوله او لو كان الدر الخ ) يعني  
ان التوسيم فرضي لا يحقق ( قوله ما حذف رته ) اي سببا مقسما في قوله  
نعالي ( تمرر السمات ) ان قدر الكافي كان مرسل و بـ بعد كان مؤكدا  
وتفسير الشارح رجه الله تعالى بين الاصل المعنى ( ٧ قوله يعني صفرة اصيل )  
فذهب الاصيل استعارة مصرحة تشبه صفرة الاصيل بالذهب في اللون واستعمل  
لفظ المشبه في المشبه ( قوله او شمس اصيل ) اي شعاع صيل كالذهب في اللون  
والبريق عطف على قوله صفرة الشمس ( قوله قريب من حبل الماء ) لانه ابصارا  
من اضافة المشبه الى المشبه الا ان المشبه ههنا محذوف هو الشمس اشارة اليه قوله  
او الشمس اصيل كالذهب ( قوله قل اشاعر الخ ) دليل على ان الاصيل يوصف  
باللون والصفرة في المعارف فيصح تشبيهه بالذهب ( قوله وحسن وقت الاصيل )

٧ هذه الاقوال الثلاثة  
لم يوجد في اكثر النسخ

اي خص وقت الاصيل دليعت فان قوله وقد جر حال من ضمير تعبت لانه من اطيب  
 الاوقات تعبت الريح بالغصون فيه بوجب غاية لطافة الهواء ولذا احتار لفظ  
 تعبت اي تحيلها برفق كما يعين المتلاصق ( قوله قال الايبوردي اخ ) تأيد لكونه  
 من اطيب الاوقات بصف الربيع والصيف في لياليه وفيه له والهواجر جمع هجرة  
 وهي مدين الزوال والعصر وخصت كجمع من خصل الشيء اي ندى حتى ترشش  
 واصل فاعل خصت وما كاد او مصدرية والجملة صفة هواجر ومعنى كاحضلت  
 اصل كاصل خصت واشمس نعم اي تعيب حال من قوله اصل يقول ليالي الربيع  
 كالاصحار في طيب هوائها وهو احمر بمثاله اصل حصلت اي صارت رطبة  
 بسبب رش المطر على النبات والرياحين بها ( قوله حاتمة في تقسيم اخ ) الظاهر  
 في بيان مراتب التشبيه في القرة والصف كاندل عليه صارة المثل صريحها ولو كان  
 المقصود تقسيم التشبيه لذكره في عدد التقسيمات ولم يجعلها حاتمة وقيل انما حمل  
 هذا التقسيم مفردا من سائر التقسيمات لانه لا يختص الطرف ولا الوجه ولا الاداة  
 بل ما ضمير كل من الطرفين والوجه والاداة والمجموع تقسم فاما تفسير بكثرة لعدم  
 ادراجه في التقسيمات لا لمراده منها ( قوله لان التشبيه به مذكور قطعا ) فان قيل  
 حذف التشبيه به حذر كافي فلو كان في جواب قوا القائل من تشبه الاسد فانه  
 تشبيه قطعا ادعاه تشبيه التشبيه به تشبيه التشبيه به ليس بتشبيه اذا قصد به بيان  
 اشتراكها في امر بل قصد به لدفع حواجا للسائل وان سلم قال الكلام في تشبيهات  
 البهائم ولم يرد جملة مما كاد في شرحه لفتحاح ( قوله زيد كالاسد ) فانه ابلغ  
 من زيد كالسرجار ( قوله كان رسا لاسد ) فانه ابلغ لانهم الاتحاد بخلاف زيد  
 كالاسد ( قوله زيد ان ذكر الجميع ) اي جميع ما سوى التشبيه به لفظا او تقديرا  
 فيدخل فيه ما حذف التشبيه فيه عهد ( قوله وان حذف الوجه والاداة ) بان لم يذكر  
 لفظا ولا تقديرا وان كان سوى ( قوله وهذا ) اي ما يكون باعتبار ذكر الاركان  
 كلها او بعضها ( قوله متمى بالاختلاف ) ارادته متعلق بالاختلاف المفهوم  
 من قوله اعلى مراتب ولفظ يكفيه رابحة الفعل لانه مقدر في النظم فهو  
 طرف لعمركا ان قوله في يوم المذلة متعلق على الدعوة وهذا اول من جملة  
 طرفا مستمرا على ان يكون محلا من مراتب لانه ليس فاعلا ولا مفعولا لانه لا يقال  
 انه فاعل معنى اي مراتب شت تحت تشبيهه ( قوله كانه قيل الخ ) بيان لحاصل المعنى  
 ( قوله حذف وجهه وادته ) اي لفظا وتقديرا ليحصل المبالغة بدعوى الاتحاد  
 لانية ليكون تشبيها لا استعارة ( قوله ومع حذف التشبيه ) اما لفظا فط كافي مثال

المتن اولهظا وتقدير لاثية كافي قوله تعالى ( وما يستوي البحران هذا عند فرات  
سائع شرابه وهذا ملح اجاح ) كما يسمى في بحث الاستعارة ( قوله اي الاعلى بعد  
هذه المرتبة ) واعطوية هذه المراتب الاربعة على تقدير فرض العلو في الالقيين  
( قوله من حيث الصاهر دور الحقيقة ) ادالتشبيه لا يكون الا في بعض الاوصاف  
( قوله نظرا الى الظاهر ) اي ظاهر ما يستعد من لفظ واما في الحقيقة فلا احراء  
بل التشبيه ( قوله يجعل المشه من المشبه مطلقا ) ما اذا لم يدكر وجه التشبه  
فظهر واما اذا ذكر كافي زيد اسد في شجاعة فلا دعوى اتحاد بالاسد  
في الشجاعة مؤداها اتحاد شجاعته لشجاعه لاسد وفيه من الالفة ما ليس في زيد  
كاسد فانه بعيد مماثلته به وليس مثل لشيء فيه فاندفع ما قبل من ان دكر  
وجه الشبه يدفع ما يحصل من حذف الالفة اعني دعوى الاتحاد ( قوله بين نحو  
قوله القبي اسد بري ولقيت في الجحيم اسدا ) لم يظهر وجه يرادنا بين من الاستعارة  
( قوله حيث بعد الاول الخ ) مع انه لا تقدير لاداء تشبيه فيه والتشبيه مراد  
فيهما ( قوله ذات قرينة دالة الخ ) احذر من زيد اسد اذا اراد من اسد  
شجاع بطريق دكر المبروم واردة اللازم فانه حينئذ محرم من التشبيه  
ولا استعارة ( قوله ان لا يكون تشبه مد كورا ) اي على وجه يدعي من التشبيه  
فان قوله قد مر ارادته على التمر في استعارة كما يسمى مع ان المشبه مد كور ( قوله  
ولا مقدر ) ليس المراد بالمقدر خلاف المد كورا بل المقدر على الحدوث صدهم  
كالمد كور فهو داخل في قوله مد كورا بل مراد به ان لا يكون مرادا صوبا اي  
ان الاستعارة المتفق عليها ما يكون المشبه فيها معرضا عنه بالكلية ان لا يكون  
مد كورا ولا محذوفا لان تمام الكلام ولا صوبا مراد به ان يكون من المشبه مستعملا  
في معنى اسمه بحيث لو اقيم لفظ المشبه مقامه لاستعمله ككلام لانه يعوت امالعة  
المستفادة من الاستعارة وفي التشبه يكون مستعملا في معناه الخاص ولا يستقيم اقامة  
اسم المشبه مقامه وبذلك يعرف كون اسم المشبه مراد في التشبه دور الاستعارة  
( قوله على انه لا شابه الخ ) لان الدلالة في لفظة رت قرينة دالة على تشبه  
شيء بمصاه ( قوله فيكون مصد تشبه مكو في صميم ) اي مستتر فيه مبروه عنه  
لاشعار به في اللفظ وما يعرف ذلك بعد التامل ان احراء حكمه على الاسد ليس  
الا باعتبار جعله اسدا وتشبيهه به وادعاء دعواه فيه ( قوله واداء ) اترقت اصورتان  
الخ ) حاصل الفرق بين قولنا زيد استولى ب اسد ومعنى الاول ادعاء المشبه  
من جنس المشبه به ومن ارادته وفي الثاني دعوى كونه من جنس مملوكه وغروعة

عها عبر عندها اسم المشبه واسم فعله اليه فالأوجه أن الاختلاف مبني على أنه هل يكفي في الاستعارة دعوى أن اسمه من جنس المشبه أو هي عبارة عن كون دعوى أنه من جنسه مقروءا عنها مسنة والتعبير عندها اسم المشبه على الأول زيد استعارة وعلى الثاني تشبه (قوله والاختلاف لفظي راجع إلى) يعني ليس المراد بكونه لفظيا أنه راجع إلى اللفظ دون المعنى بل أنه راجع إلى تفسير اللفظ وأن كان اختلافا في المعنى قال فسر تشبه بدلالة على مشاركة أمر لاخر في معنى بالكاف ونحوه الاستعارة بأحرار اسم المشبه على المشبه سواء كان باستعماله فيه حله عليه فهو رداً على خارج من التشبه داخل في الاستعارة وأن لم يعتبر في التشبيه قيد بالكاف ونحوه وخصص الأحرار في الاستعارة بالاستعمال فيه فكان داخلاً في التشبيه خارجاً عن الاستعارة (قوله هـ) أي الاختلاف في كونه استعارة أو تشبيهاً (قوله) وأن لم يكن كذلك (أي وإن لم يكن سم المشبه حراً أو في حكم الحرة ويكون المشبه والمشبه من كورس كادل عليه حتى كلامه لا يرد الاستعارة بالكناية لعدم ذكر المشبه والاستعارة تنصريحاً لعدم ذكر المشبه (قوله واما التشبيه مكنون في الصبر) لأن في نحو تقسيم مكنون زيد اسداً فزيد اسد مريد بعمل زيد اسداً بانعانة المجلس بحيث شرع منه استأنظر وهو معنى التشبيه المكنون في الصبر المعروف به بالكلية فيظهر بذلك التشبيه بعد التأمل في الصبر بدلول عليه من أو الباء الصبر بدتين (قوله هـ) فاه اعتر في التشبيه أن لا يكون على وجه الصبر فليس تشبيهه وأن اعتر فيه بدلالة على مشاركة أمر لاخر في شيء مطلقاً فتشبيهه (قوله قل أنت) أي عن كل شيء الأمر إطلاقه اسم الاستعارة (قوله فلا يحسن إطلاقه عنه) لأن معنى الاستعارة على تسمى التشبيه بالكناية وحين دخول أدوات التشبيه مشعر بالتشبيه (قوله واهل يحسن الخ) وأن حسن دخول بعضها دون بعض هناك الأمر في إطلاقه وذلك لأن يكون نكرة عبر موصوفة به ادلائح حسن دخول الكاف ويحسن دخول كان فكما في شرح الفتح الشريفي وأنت لا يحسن دخول الكاف في نحو زيد كاسد لأن المراد اسد مدامه فيرم القياس بالجهول بخلاف دخول كان لأنه حكم بمحاذاة بمفهوم الاسد على وجه الظن (قوله فهو ص تقدير الخ) لاحتياجه إلى التعبير (قوله مكرة موصوفة بالخ) والصفة الموصوفة بصفة لا تلائم المشبه عبر واقع لأن التعريف يدل على أن المراد هو المعروف المشهور والصفة الغير الملازمة تأتي رتبة ذلك بخلاف مكررة فليها تجميع تلك الصفة (قوله

كاليد (الإناء يسكن الأرض الخ) فإنه لا بد من حمل الكرة معرفة لتلايلهم القياس  
على المجهول ومعلوم أن اليد المعروف غير موصوف بهذه الصفة فلا بد  
من الاستعارة فمثل هذه الأمثلة يحتاج إلى مزيد دقة وغرض في تقدير الآيات  
فالطلاق الاستعارة عليها أقرب مما يحسن تصدير الأداة إليه (قوله بقرب الخ)  
بما من القرب أي يقرب الكلام أو من التقريب أي يقرب ما يحيل الكلام من إطلاق  
اسم الاستعارة أكثر إطلاق من الإطلاق على ما يحسن فيه دخول الأدوات  
بالتعريف أكثر إطلاق مفعول مطلق لإطلاق اسم الاستعارة وقوله زيادة قرب مفعول  
مطلق تفعل محذوف أي ويقرب زيادة قرب مما يحسن فيه التصدير بالتعريف أو يسيد  
ريادة قرب والجملة عطية على يقرب من الإطلاق ولا يجوز عطيه على أكثر إطلاق  
لامتناع كونه مفعولا مطلقا للإطلاق ويجوز أن يكون عطفا على أكثر إطلاق على  
أن يكونا جالين من ضمير يقرب أي إذا أكثر إطلاق ورا ريادة قرب (قوله دليل  
على أنه موقف) بخلاف قول ريدد يسكن الأرض من هذا الوصف يدل على  
تقصده من اليد المعروف فلانقص (قوله أو منه) فكان التشبيه معنى التشابه  
(قوله ومثله) أي مثل قوله اسددم الأسد الخ إلى الخ على التشبيه في الأول  
يسلم التناقض وفيه استلزام كون الشيء موصوفاً بما ليس منه فلذا قال ومثله  
(قوله أي التشبيه السامع) أي بالاستعارة منه (قوله أن يثبت من المدح) عدا  
من صميم معنى يحيل (قوله هذه الصفة المحبة الخ) وهي مرفوعة بين موضع وموضع  
في التوير (قوله وهو مبني الخ) فإن قلت بيانه هو يدل على كونه استعارة لأنه  
يفيد تسمية التشبيه فلا يثبت صكوته أقرب زيادة قرب فت ملاحظة كون  
المشبه محمولا على المشبه يؤيد جانب التشبيه فلا حظته يفيد هذا الوجود القريب  
من الاستعارة القرب الزائد (قوله وأما العمل في البيت الخ) أنه على المقصود  
في الكلام المثبت والمبنى هو القيد على ما مر بها خلا عن الشيخ (قوله في الجملة)  
أي تحقيقا أو تخيلا كما في قوله كان شجر الشقيق الخ قال الأعلام لا قونية المشورة  
على الرماح الزرحدية ثابته في الخيال بخلاف ما نحن فيه فإنه يتمتع بحيل اليد  
الحقيقي المعروف موصوفاً بكونه فارقاً بين موضع وموضع فالفرص فيما نحن فيه  
محال بخلاف قوله كان شجر الشقيق أه قال فروص فيه محذوران فرص تدبر  
(قوله كان زيد الأسد) كذا في السبعة المقروءة لكن يد كور في بعض النسخ على  
مبنى الإصح كان زيدا مطلق وهو الأظهر قبل وجه السبعة مقروءة أن المقصود  
في المعرفة التشبيه فيكون مشكوكا فيه وفي الكرة الآخر يكون بخلاف الطاهر

( قوله وايضاً هنا امر الخ ) اي الكثرة الموصوفة تخيل تقدير اداة التشبيه  
 ماسق كان بياناً لامتناع تقدير الانوات تفصيلاً بامتناع معنى كل واحد منها  
 وهذا بيان لامتناع اجازة متبع ما يقصد منها اعني التشبيه ( قوله والمقصود  
 الاصل الخ ) اذ به يتأني ايراد معنى الواحد في طرق مختلفة في الوصوح كآمر  
 ( قوله والمجاز من استعماله ) في غير ما وضع له ولا شك ان تعقل غير الموصوع له  
 موقوف على تعقل الموصوع له كنوقف تعقل العدم على الملكية كذا في شرح  
 المفتاح الشريف وثبت ان قول الاستعمال في غير ما وضع له يستلزم عدم الاستعمال  
 فيما وضع له لما مر منه يستعمل فيه وبين الاستعمال فيما وضع له وعدم الاستعمال  
 فيما وضع له تقابل العدم والملكية ووقيل ان يستلزم تقابل التضاد والاشياء تنبئ  
 باضدادها كان وجه البحث من الحقيقة لكن لا يكون وجهاً لتقديم تعريفه  
 على الجواز لهذا تركه ( قوله يمكن ابدال على غير ما وضع له الخ ) لانه ينتقل  
 اولاً من اللفظ الى معناه الحقيقي ثم يدقل بواسطة القرينة الى المعنى المجازي فيكون  
 الدال على المعنى الحقيقي من حيث انه دال عليه اصلاً فالدال على المعنى المجازي  
 من حيث انه دال عليه ( قوله في اجابة ) متفق بمرع فانه مرع عليه من حيث الفهم  
 والانتقال وليس مرعاً له من حيث اذادة ( قوله والمطلق الى غيره الخ ) ولا يبرهم  
 الاطلاق دحول العقلي نفسه ( قوله ثم يقال ان اسكند الخ ) الطاهر ان هذا اهل  
 من المعنى الوضعي الى هذا معنى بلا واسطة وفي بعض نسخ الاصول انه نقل اولاً  
 الى الاعتقاد المتداول ثبوت في الواقع ثم الى انقول الدال عليه ثم الى نقل الكلمة المستعملة  
 والظاهر انه قول الى كل واحد من بلا واسطة لتحقيق العلاقة بينها وبين المعنى الوضعي  
 ( قوله والثاء فيها الخ ) مصدر من عبارة السرح ان حقيقاً مقول الى الكلمة  
 الثابتة او الثابتة دخل ثناء فيها لتدل من الوضعية الى الاسميه وفي شرح المفتاح  
 الشريفي الجمهور على انها كانت بمعنى مفعول فأنه فيها للثاء وعلى الوجه  
 الاول الثابتة مرقا بين مدكر ومؤنث وحديث يكون الثمن فيها بعد ادخال الثاء  
 فيها واحرائها على الكلمة ولا يحى انه ريداً نصرف لاحاجه اليه ( قوله فلاه  
 بقدر ) اي يحرص ( قوله من التكلم المستعنى عنه ) وانما اختاره حراً على  
 قصية الاصل في ساء وهو تثانيت كذا نقل عنه ( قوله اذ لا معنى له عند التأمل )  
 لان الاسم مال اذا ركر كلمة في كان مادح عليه مراداً باللفظ يقال استعمال  
 الاسد في زيد اي اريد منه ولو تعبد في ههنا استعماله لكان الاصطلاح مراداً  
 بالكلمة وهو فاسد كذا نقل عنه ( قوله لو سمى اطلاق الحقيقة الخ ) يعني ان المركب

وان كان موضوعا باعتبار الهيئة التركيبية على التحقيق ليعكس لا يطلق عليه الحقيقة وليس هذا منيا على الاختلاف في كون المركبات موضوعا كقابل فاته خلاف ظاهر العبارة ع قال قدس سره وايضا يبرهن الخ ع في تقريراته لا يجوز نعلق حرفي حر بمعنى واحد بعامل واحد الأبعد التقيد بالاول واعتبر الثاني فقد التقيد وحيث لا انتفاض بذلك الجواز لا فرق بين تقيد لوضع بقوله في اصطلاح به انما يطلب وتقيد الاستعمال بعد تقيد بقوله فيما وضعت له فهدبر ع قال قدس سره وفيه بحث الخ ع صرح الشيخ الرضوي بالمراد ثبوت معنى حرف في لفظ غيره كون الحرف موحدا لعدم في لفظ غيره وان يكون ذلك اللفظ متضمنا لمعنى المدلول الذي احدث فيه الحرف مع دلالة على معناه الاصلي فرح من متضمن لمعنى التعريف الذي احدث به اللام المقرون به وكذا اضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام لان صرف زيد مستلهم عنه فلا وجه للتريد الذي ذكره السيد ولا شك في انه يجدي نقما في دفع السؤال انه كور لا الحرف دال بنفسه على معنى احدى احدثه في لفظ غيره ولو لا مخالفة الاطباء لنقلت كلام الشيخ ثمة ولا اعتراضات التي اوردها عليه السيد في حواشيه على شرحه والحوادث ع بحث بكشف ع صرح الحق عن ظلم الشكوك ع قوله سلما ذلك ع اي كون معنى قولهم الحرف مدلول على معنى في غيره انه مشروط في دلالة على معناه ذكر متعلقه لكن لا ينافي ذلك دلالة بنفسه لان المراد به ان يكون له لم يتعين كاهبا في الفهم اي في فهم لمعنى هذا اطلاق اللفظ فيكون شاملا للحرف ايضا لا ما فهم معنى من معنى الحروف عند اطلاقها بعد علمنا باوضاعها الا ان معانيها ليست بامة في نفسه ع ان تختص الى اامير بخلاف معنى الاسم واللفظ كذا نقل عنه وفيه ان هذا المراد لا يتخامع تسليم انه كور لا به حيث لا يكون دسكرا متعلق مشروطا في الدلالة بل في المعنى لمدلول عليه ولذا قال في المختصر ان النقص بالحرف وارد على من قال ان مراد بقولهم الحرف الخ انه مشروط في دلالة ذكر متعلقه اللهم الا ان يفهم معنى تسليم انه كور جعل قولهم انه مشروط في دلالة ذكر متعلقه على اعم من يكون مشروط في نفس الدلالة او في المعنى المدلول عليه وقال بعض لناظرين معنى قوله سلما اي سبكون معنى الحرف مشروطا بذكر متعلقه ولا ينبغي انه خروج عن سوق ع قال قدس سره هذا الكلام لا يجدي نفعنا الخ ع لا ينبغي ان يفهم المعنى من لفظ تابع لا وصيغ فان عين اللفظ بنفسه كان دالا بنفسه وان جبهه بملاحظة غيره كان دالا بوارطة غيره ولا شك ان الواضع لم يلاحظ المتعلق حين وضع الحرف لا بخصوصه ولا بعمومه



بدليل انه يسبق الى لهم عند اطلاق الحرف معناه بلا توقف لكن ذلك المعنى لما كان جزئياً يحتاج الى متعلق بعيد حرثته فتدبر ( قوله لانه قد عين الخ ) قد دخل تعيينه في تعريف الوصف ( قوله وعدم الدلالة الخ ) دفع لما يورد عليه من انه لو كان المشترك معينا بعينه لكل واحد من المعنيين مع قطع النظر عن الآخر لدل على كل واحد منهما على تعيين اى بدون الآخر كما في الالفاظ المتباينة وليس كذلك فانه يدل على كمال المعنيين عند عدم القرينة المعينة لاحدهما وحاصل الدفع ان عدم الدلالة على واحد معين بواسطة الاشتراك وعدم ترجيح احد الوصفين على الآخر لا ينافي ان يكون تعيينه للدلالة على كل منهما بنفسه بمعنى انه مقتضى الدلالة على واحد معين متحقق وهو التعيين له الاله انتفت لاجل المنع وبما حرره دفع ما قيل ان طارح الاشتراك لا يدفع الدلالة والفهم اصلا انما يدفع تعيين المراد ( قوله وزعم صاحب المفتاح الخ ) عارته الحقيقة هي الكلمة المستعملة بمقابل عليه نفسها دلالة ظاهرة كاستعمال الاسد في الهيكل المخصوص او القرية في ان لا يتجاوز الطهر والحصى غير مجموع بينهما فهذا ما يدل عليه نفسه مادام تنسبنا الى الوصفين اما ما حصصته بواحد اما صريحا من ان تقول القرية بمعنى الطهر واما استمراما مثل ان تقول القرية لا بمعنى الخيض فانه حينئذ ينصب دليلا على ان لا تنسب على الطهر بالتعيين كما كان الواصف حينه بازائه نفسه ( قوله تعنى رمد لوله واحد من المعنيين الخ ) فالمصدر بالاحود من قوله ان لا يتجاوز بمعنى التفاعل اى غير المتجاوز او على حذف المضى اى ذى ان لا يتجاوز ( قوله وهذا مداولة الخ ) تعنى انه اذا نسب الى الوصفين دل نفسه على احد المعنيين لاعلى تعيين وهو معنى الاحد الدائر ومعنى كل واحد على سبيل الدل ومعنى ما لا يتجزأ ورهما غير مجموع بينهما كذا في شرحه للمفتاح ومنه يعلم انه لم يرد بقوله احد المعنيين مفهوم الاحد اشتراك بينهما كيف وانه لا يفهم صلاصدا اطلاقه صلا عن كونه مشادرا ( قوله لانه المتبادر الخ ) لان دلالة على احد المعنيين بالتعيين ترجيح بلا مرجح اذ الدلالة تابعة للوصف وانسبائه الى الوصفين على السوية ودلالته على مجموعهما بخلاف الوصف اذ لم يوصف له صريحا وهو ظاهر ولا ضمنا لان الوصف لكل واحد منهما لا يستلزم الوصف للمجموع فله يبق الا الدلالة على احدهما على سبيل الدل وفيه انه يجوز ان يكون مدلوله كل واحد منهما مع قطع النظر عن الاحتياج وعدم تكامس من قوله يدل على كمال واحد من المعنيين ولاجل هذا قال وزعم صاحب المفتاح لكن لما كان مذهبه عدم جواز استعمال

المشترك في المعين قال ان مداولة احد المعينين على سبيل البديل ( قوله واما  
 اذا خصصته باحد الوصعين الخ ) فيه اشارة الى ان تقرينة في مشترك لتخصيصه باحد  
 الوصعين وترجيح احدهما على الآخر لالدلالة فانه دال بنفسه على كل واحد  
 من المعينين بالوصع فظهر الملازمة بين الشرط وجراء اعني قوله اذا خصصته الخ  
 ولذا لم يتعرض الشارح رحمه الله تعالى لبيان ( قوله ان لو وضع عينه للدلالة بنفسه  
 الخ ) لان الواضع لم يشترط في شيء من وضعه القرينة كيف والواضع ربما لا يكون  
 واحدا وعلى تقدير كونه واحدا ربما كان الوصع الاول قبل الثاني بمدة ( قوله  
 قرينة لدفع المزاحمة ) اي تخصيصه باحد الوصعين ( قوله لا لان يكون الدلالة  
 بوسطة ) لانها تابعة للوصع والواضع عنه بعد لامع بقرينة ( قوله وحصل  
 من هذين الوصعين الخ ) اي لزم من اشباعه اي مجموع الوصعين وصع آخر صمى  
 وهو التعيين لاحد الدائر قال التعيين لكل واحد على خصوص من تعيين لاحد  
 المعينين المطلق لا لمجموع المعينين فانه ليس بلارم فالحاصل له وسعاهدا خاصة  
 ولذلك خاصة وبارمه الوصع لاحدهما مطلقا وكل يكون انما هو موصوفا له يكون  
 دالا عليه ضرورة ان قصدا قصدا وان ضم مصما كذا في شرحه للفتاح ( قوله  
 فكان الخ ) كذا كان ماصد قوله وقال اذا اطلق كذا لا ينجح ( قوله لا يتوجه اعتراض  
 الخ ) وجه اندفاع الاول ظهر من قوله لانه استدل الى الفهم وايضا الى الفهم  
 من دليل الحقيقة ووجه اندفاع الثاني من قوله وانقرينة بدفع مزاحمة قال  
 قدس سره ان اراد باحد المعينين الخ قد عرفت من كلامه المنقول من شرح  
 لفتاح انه ليس مراد \* قال قدس سره ولو وضع ذلك الخ \* زاد في شرحه لفتاح  
 على هذه الاوارم لثلاثة اقسام يلزم ان يكون كل مشترك متوحد ولم يمل به احد وكلها  
 متدعة بما صرح به في شرح اشرح من ان وضع اللفظ لنفسه صمى ومثل هذا  
 الوصع لا يوجب الاشتراك والالكان جميع الانعط مشتركة ولا تفرق فكان اعتبار  
 في الاشتراك الوصع قصدا كذا لا ينجح \* قال قدس سره وان اراد الخ \* اراد به  
 احد المعينين معا في نفسه غير معنى دلالة اللفظ بوسطة انسبه الى الوصعين  
 ولا شك انه معنى معاير لكل واحد بخصوصه وان اللفظ مشترك موصوفا له صما  
 كما مر ونردد السامع انما هو في تعيين الرد لافي دلالة والكلام في الدلالة  
 قدس سره فانه دقيق ونعم ما قال السكاكي رحمه الله تعالى و به لطف فصل  
 تأمل فاحتط اي اعمل الاحتياط وما ذكره طهران كره السيد في شرحه  
 لفتاح حيث قال بعد تزييف توحيد الشارح رحمه الله تعالى بما ذكره في الحاشية

فالتصواب لا يقتضي رد لقرءه دالم تخصص باحد وصعبه تبادر منه الى الذهن  
ان المراد امة هدايته وامتداده عليه وكل واحد من هذين المعنيين وضع اللفظ له  
بخصوصه فيكون مستملا فيما يدل عليه بنفسه خروج عن سوق الكلام لان  
مساقه ان القرء دلالة على معناه نفسه لا بالقرينة سواء اعتبر انتسابه الى الوصحين  
او الى وضع واحد لا في دلالة على المراد \* قال قدس سره فان قلت الخ \* يعني  
ان المشترك اذا طلق ويقتضي تخصيصه باحد المعنيين بعين منه جميع المعاني التي وضع  
لها بعد العلم بالوضع فكيف يصح مدكر من ان هناك تر دايين \* يعني الوضعين \* قال  
قدس سره لان كلامه في فهم المعنى المراد \* وهذا الكلام في فهم المعنى مطلقا  
ولاشك في التردد في تعيين مراد عند الاطلاق وقد بحث لما مر ان كلامه في الدلالة  
على المعنى لا في الدلالة على المعنى المراد وقوله غير مجموع بينهما معناه انه ليس  
مدلوله بمجموع المعنيين لعدم الوضوح لانه لا يجوز ارادته منه (قوله من القائلين  
الخ) انما كان من القائلين لان حصة الانضاح قبل دلالة على معناه لداته وهو  
ظاهر الفساد لا قصده ان يجمع مع تصديره بلفظ قبل وبرزاز الصير في وهو  
يأدى على انه كلام برأسه عليه هي انه اعترض على السكاكي مع تعطيل مصادره  
بما عمله السكاكي من القائلين (قوله قدس سره) اي قال ذلك البعض في دفع هذه  
الاعتراض (قوله بادع) اي التعيين لثلاث لزم الدور (قوله جعلت شيئا) وهو  
ان مراد السكاكي رحمه الله بالدلالة نفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم  
(قوله وعانت حث شيئا) وهي الامور التي تدل على انه ليس من لغة اعتراضه  
على السكاكي رحمه الله (قوله نعم لعلنا لوحي) اي ما يوحى الالف ط بحيث يفهم  
منها دلالتها على معانيه وكذا احل في الاستماع وفي حلق العلم الضروري (قوله  
بعضهم) وهو عناد بن حنين الصميري (قوله ان لا تختلف اللغات الخ) يعني  
ان كثيرا من الالفاظ يكون لعلنا عديمة ويكون لعلنا آخر عديمة اخرى كالسوء  
فانه عند الانراء معنى له وعدد يفرس معنى الجواب وعند العرب بمعنى القبيح  
وانما يلزم عدم الاختلاف لان ما عدت لا يختلف ولا يتخلف (قوله ولا متع جعل  
اللفظ الخ) يعني ان لفظ لعلنا مع لقرينة يمنع منه فهم المعنى الحقيقي فان اسدا  
يرعى لا يفهم منه معنى حقيق اصلا فندفع ما قبل ان القرينة انما تدل على عدم الارادة  
ولا توجب اشتاع فهم معنى الحقيقي فان لعلنا انما هو اذا لو حظ لفظ الجساز ثم  
بلا حظ القرينة (قوله نستتر به ان يكون المفهوم الخ) مع اننا نعلم قطعا ان  
المفهوم منه انصب به احدهما (قوله لانه مجموع) لانه يجوز المناسبة بتقيضين

سلمان الصميري نسخة

من جهتين ( قوله على الاشتقاق والتصريف ) هذا يدل على انها عيان وهو الحق لا تميز موضوعهما بالحقيقة علم التصريف يبحث عن احوال المعينات من حيث حروفها وهياتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية ( قوله وان لهجات الخ ) عطف على الالحروف الخ ( قوله بالتحريك ) اي تحريك العين فانه يناسب ان يكون معهما ما فيه الحركة ( قوله وكذا باب ذل الخ ) فان قوة لضم تناسب ان يوضع للاصل اللازم ( قوله نقل آخ ) لاحاده الى جعل المصدر بمعنى الفاعل هي تقدير الاول وسمى المفعول المتعدي الى المفعول الثاني بواسطة حرف الجر حتى التقدير الثاني على ما قيل لتحقيق العلاقة الصحيحة للعمل وهو انصاف الكلمة بالتعدي الذي هو المعنى الاصلى للجهاز وعلى التقديرين يكون هذا القول كقول الحقيقة الى الكلمة الثلاثة او اثنتى في مكانها الاصلى ومحصل التماس بينهما غاية التماس ( قوله ان الظاهر الخ ) ولقد اختلفوا في ذلك حيث دعوت الى سبب بين لفظ الحقيقة والجار ( قوله واعتار الخ ) دفع توهم ان هذا الوجه يستلزم ان يسمى الحقيقة انصافا ماعدا ( قوله في تعريف واحد ) بعد معرفة حقيقة كل منهما ( قوله من الحقيقة ) مرئعلا كان او مقولا او غيرهما من المشترك والحقيقة المطلقة في الموضع اللفظ اذ تعدد مفهومه فان لم يتصل بهما فعل فهو مشترك وان تعلق بهما فعل فان لم يكن الفعل مناسبة فهو مرئعلا وان كان مناسبة فان هجر الاول فهو المقبول وان لم يجر في الاول حقيقة وفي الثاني محو نهى وهى تحلل النقل ان يكون استعماله في معنى اثنى بعد ملاحظة المعنى الاول فاشترك سواء كان واصعه واحدا او متعددا ليس فيه نقل لعدم ملاحظة توسع الاول فيه فهو حقيقة من كل وجه في كل واحد من معنيه واما المرتفع والمفعول فكل واحد منهما ان اعتبر استعماله في كل واحد من معنيه باعتبار وصعه له في نفسه مع قطع النظر عن وضعه لآخر حقيقة لانه مستعمل فيما وضع له وان اعتبر استعماله فيه بالنسبة الى المعنى الآخر لتحلل النقل بينهما فهو مستعمل فيما وضع له من وجه وهو غير ما وضع له من وجه لانه غير ما وضع له من وجه الى كل واحد من معنيه لكونه مستعملا فيما وضع له وان اعتبر استعماله في احد المعنيين بالنظر الى وضعه لمعنى آخر فيس تحقيقة لكونه غير موضوع له بهذا الاعتبار ولا اعتبار لعدم العلاقة فلا يكون هذا لاستعمال صحيح وخرج المشترك مطلقا لكونه مستعملا فيما وضع له من كل وجه اذ لا ملاحظة فيه للنقل وكذا

الحقيقة المظنة وخرج مقول من حيث انه مستعمل فيما وضع له ودخل فيه  
 بقيد في الاصطلاح به تحاطب من حيث انه مستعمل في غير ما وضع له  
 فاندفع ما قيل انه قد خرج المقول بقيد في غير ما وضع له ودخل الصلوة المستعملة  
 في الدماء يعرف الشرع مع انه مقول وكذا ما قيل انه صرح ههنا بان المرتحل  
 والمقول داخلان في الحقيقة وسيصرح بهما مستعملان في غير ما وضع له (قوله مع  
 حوازا لارادته) اي بالطر الى كونه كناية على امتناع ارادته في خصوص المادة  
 كما في قوله تعالى (لرجل من العرش استوى) فهو محار منصرف على الكناية وقيل جواز  
 ارادته ولو في محل آخر وكلا المعين متبادران كذا في كاسي (قوله قد يكون  
 بجارا ملح) لفظ المستعمل في غير ما وضع له من حيث انه كذلك ان استعمل لعلاقة  
 بينه وبين الموضوع له مع قرينة ماسة من ارادته فبجاء ان لم يصر الاول وان صبر  
 فمقول وان استعمل لعلاقة فان استعمل لامن قصد فعله وان كان بقصد ترتيب  
 (قوله في معنى مجاري) لا يكون فردا للموضوع له بقرينة المقابلة (قوله باعتبار مجرد  
 الملح) اي من غير ملاحظة خصوصية المرس (قوله بخلاف الجاز) في كثير من  
 النسخ بدون نواو فيكون لبيان كمال من الحقيقة والجاز قصدا وتعالى لفرق بين  
 رعاية المناسبة في المقول وبين رعايتها في الحقيقة والجاز وفي بعض النسخ نواو  
 فيكون الامر عكس وهو الموافق كذا في الوصيح والتلويح (قوله لا ينبغي بانه  
 الخ) اي لا يعلم بانه متعين لان يكون ناقلة جميع الساس فانه يمنع قافهم  
 (قوله وهل) في القاموس اعمل بالكسر حركة الانسان او هو كناية عن كل  
 عمل متعدي في الصحاح تعني الامر وانسان نقله الصويون الى اسكامة المحصورة  
 وقد يسمي له بمعنى احدث لاشتغاله عليه كافي تعريف المفعول به والمفعول فيه  
 والمفعول له في كناية (قوله فانه في العرف بضم الخ) في تفسير الكبير ان الدابة  
 في العرف للمرس خاصة وفي التلويح انها الداب القوائم الاربع وفي القاموس انها  
 حلت على مبرك وتنع على امر (قوله بلفظ الكثرة الخ) اي لفظ في صورة  
 الكثرة والافهم معرفة لان لفظه اد اريد به نفسه كان عماله والنسب فيه فليتمكن  
 وهذا على رأي الشارح رحمه الله تعالى من كون اللفظ موضوعا لانفسها وضما  
 ضما (قوله واتصل بى مقصود بها) اي تصل النعمة الى الذي قصد بها وهو  
 الدم عليه (قوله اكثر مظهر الخ) مصدرية ويكون عطف على يظهر والجار  
 والمجرور اعني به متعلق يكون اي تكون الاصل الدالة على القدرة بها فلا حاجة  
 الى التكلف الذي ارتكبه بعض منطريين قال قدس سره بتمام جملته ثالث

بالقاء والهمزة من القام يقال أقام الرجل أدسه ورده (قوله بعلاقة السببية  
 الصورية) وأما إذا أطلق بعلاقة العلة الفاعلية فهي باخلة في السببية (قوله  
 لا يغنى شيئا) أي لا يرفع شيئا من السمع (قوله كانه حسن) أي كل واحد منهم  
 الأصابع في الأدب أي بحسب الظاهر والتعريف ولا فائدة جعل الأئمة ذلك لتحمل  
 الأصابع على معناه فيكون التصور في نسبة الفعل أي بحيث نسب فعل الظاهر إلى  
 الكل لسانه (قوله انه سهو) قد يقال الدم وإن كان سببا لنبذة الأكل الدية سبب  
 لأكل الدم المتبيل بهذا الأصباء ولا يحكى أن عدرة الأصباح لا تساعد (قوله أو ما كان  
 عليه أخ) السبق وحقه المبرر في المحررة عتار ما كان عليه وباعتبار ما يؤل  
 إليه بالنظر إلى ثبوت الحكم النسب لا بالنظر إلى التأخير بذلك الحكم كالحققة في  
 التلويح قال قدس سره الظاهر صبا لأنه الذي يقع عليه العصر لا العصور  
 قال قدس سره وجعل من تسمية شيء باسم عاتيه وفي الكشف سره بالعب  
 وقال انه من تسمية شيء باسم ما قبله قال قدس سره استخرج الخ لثلا  
 يلزم عصر العصر وهذا يتعد على أن ينسب إلى الدهن من نسبة الفعل وما يشبهه  
 إلى ذات موصوفة بوصفان يكون تصاها ذلك الوصف بيقين ثبوت الفعل  
 لم يلزم وقوع العصر على العصور أي المصور وما د ريد العصر قصيرا حاصل  
 بهذا العصر فلاحا أي بأوله ما سخر العصر (قوله في الإخباري نوع حقا)  
 أي لا يظهر فيها المعنى المجازي ظهوره في الأئمة السابقة وقد حل الكشف  
 الرجعة هي شواذ المحدث والظرفية على الاتساع وقيل في الثاني أن المعنى اجعل لي  
 لسار صدق يطاق بالصدق في الآخرين (قوله فان قلت الخ) يعني أن اعتبار  
 العلاقة إنما هو ليتقل الدهن من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي والاتصال فرع  
 الروم وأكثر هذه العلاقات لا يبعد الروم يعني لدى مرقى المقدمة وهو أن يكون  
 المعنى الخارجي بحيث يبرم من حصول الموصوع له في الدهن حصوله في الدهن  
 أما على الفور أو بعد التأمل في القرائن فقبل أنه لا حاجة إلى السؤال والحوار  
 بعدماصر في المقدمة من أن المعنى الروم الدهني ولو لا اعتقاد المحاطب  
 يعرف أو غيره على الفور أو بعد التأمل في القرائن ليس بشيء (قوله أن معنى المخارج)  
 ذكر المجازية على أن الكلام فيه والأصدا مصف في كتابة أيضا الانتقال من  
 الروم إلى اللام كما مر (قوله يسرى جميعه الخ) هي جميع هذه العلاقات بعيد  
 لزوم في الجملة على منقصه (قوله أحسن وصف لي) أي أظهر اختصاصا  
 وأشهره إذا لم يكن الزيادة في الاختصاص وبدا لا يجوز بقدر رأيت سدا برمي

أي في البحر قوله فينقل الدهن من اسمه به إليه ( أي إلى وجه الشبه لكونه أشهر  
أوصافه ثم ينقل منه إلى معروضة الذي سوى المشبه به بمعونة القرينة فيتحقق  
الروم بالمعنى الذي مر في الاستعارة ( قوله فالأسد الخ ) بيان لما ذكره على الوجه  
الكلي في مثال ( قوله أي يستعار الشجاع ) أي ما يصدق عليه الشجاع سوى الأسد  
لا بخصوصه من زيد أو عمر و ورجل أو امرأة وإنما يقع عليه في الخارج و فرق بين  
ما يقصد من اللفظ عند الإطلاق وبين ما يقع عليه بحسب الخارج كما سيحى ( قوله  
ولاشك في انتقال الخ ) ومن شجاعة إلى الشجاع أي الذات ما وصوفية الشجاعة  
سوى الأسد بمعونة القرينة ( قوله فبطهر بإرادة الخ ) حيث ظهر من كلامه  
أن في جميع أنواع العلاقات لزوما في الجملة ( قوله بما ينصف الخ ) أي يعتبر  
وبلاحظ فيه الانصاف سواء حصل في الواقع أولا فإن المتكلم يعتبر الانصاف  
في الزمان الماضي أو المستقر سواء حصل في الواقع أولا فاندفع ما في التلويح من أن  
في مجاز الأول لا يلزم الانصاف في الزمان المستعمل كما في عصر حرا فارتقت  
في الحال ( في زمان سابق أو لاحق ) بدلو انصاف كما في زمان الحكم لم يكن مجازا  
بحسب الكون أو الأول بل حقيقة أو مجازا ما عتار آخره إذا استعمل المسمى  
لفظ الدانة في الفرس لكونه فردا لما يدب كما حقيقة وإذا استعمله مع مخصوصه  
كان مجازا ما استعمل المطلق في المقيد فاندفع ما في التلويح من أنه لا يلزم من حصول  
المعنى الحقيقي المسمى المجرد في رسم الحكم أن يكون حقيقة كما في الدانة إذا  
استعملها المسمى في رسم فانه مجاز يستعمل المطلق في المقيد مع حصول المعنى  
الحقيقي في زمان الحكم ( قوة أو ما قوة ) أي الاستعداد ( قوله وإذا كان الخ )  
فانه حينئذ يكون المعبر فردا من المعنى الحقيقي والدهن ينتقل من العام إلى الخاص  
في الجملة بمعونة القرينة ( قوة أو ما ينصف الخ ) معى إذا كان الانصاف  
حاصلا في وقت هو كاف للانتقال في الجملة وإن لم ينصف صلا فلا بد من اللزوم  
بوجه آخر ( قوله أمدني محض ) أي لروم عقل في الجملة فلا انضمام الخارج إليه  
( قوله كإطلاق الصير الخ ) أي كالروم الدهني في إطلاق البصير على الأعمى  
فانه لا يلزم من تصور الصير تصور الأعمى لكن ينتقل الدهن منه إلى الأعمى  
باعتبار القرينة كذا نرى في علاقة هي المقابلة وفي التلويح التحقيق أن إطلاق  
أحد المتقابلين على الآخر من قبل الاستعارة ينزىل الثفال منزلة التماسك  
بواسطة تمليح أو تهكم أو من كذا ( قوله محض العادة ) كإطلاق العنط على  
الفضلات باعتبار التجاورة بينهما في العادة ( قوله كالقراء للمعنى ) أي كان

موصوعا لمجموع ما بين دفتي المصاحف ( قوله كاحل واحل ) اراد بهما ما بين  
العرض والحل والمظروف والظرف ( قوله او محو ورثهما ) ان يكونا في محل  
واحد او محلين متقاربين ( قوله احدهما شرط فلا حر ) نحو ( ما كان الله ليصنع  
ايماكم ) اي صلواتكم نحويت المقدس ( قوله ان لانسان لا يوجد بدونهما )  
هذا كلام صاحب الشرح وعليه سؤال طاهر اورده مع حواشي في حواشي شرح  
التقيج وهو ان عدم وجود الانسان بدون الرقبة والرأس انما يدل على استلزام  
الانسان ايها دون العكس كذا نقله والجواب المذكور هنا فيه ان المراد  
بالاستلزام الاستتبع وادالم يوجد الانسان بدونهما كذا مستعين له ( قوله  
قانه يجوز وجود الانسان بدونها ) هذا بحسب تعريف والاف وجود الكل بدون  
اجزء محال عقلا ( قوله وان اراداه اطلاقا ) ان يراد به مطلق الشئ ويقع  
على شقة الانسان باعتباره فردا ( قوله نمسب عن الصيغة ) لعدم تحقق  
معناها حسا وعقلا في الشئ سواء كان عبارة عن مرسوم كإذهب اليه السكاكي  
رحمه الله تعالى او عن انات لارم اشده له المشه وتخرج عن المعنى عنها بناء على  
انهم لا يظنون الصيغة الاعلى المصريح بها لا باعتبار انه لا تكون الصورة  
وهية حتى يتوهم مع الاشتراط في ما وهم ( قوله بتقدم والحدوث ) معلق شاك  
وان كان يوعم ان يكون مطلقا شاكوشك على التورع ويكون الاصل شاكى لانه  
خلاف ما صرح به في شرح المفتاح حيث قاربت في السلاح من شدة الرجل  
شاك اذا ظهر شوكنه وهي شدة الرأس وحدة السلاح والاصل شاك  
وقد يقلب فيقال شاكى السلاح كالفاضي وقد يحذف لباء فيقول هو شاك  
السلاح بضم الكاف وفي شرح الكشاف الاصل شاك وقد يحذف العين فيقال  
شاك السلاح بضم الكاف وقد يسفل الى موضع كلام ويعمل فيقال شاكى  
السلاح فلي هذا يكون القلب متعلقا بشاكى السلاح والمحذوف متعلقا  
بشاك ( قوله الطاهر من الناس ) اي الذي يصهر من الناس عند التأمل  
فيه ( قوله الحمل على التحيل الخ ) بان تحيل مجموع وخوف امر وهمي  
يشملهما كالنفس للابس سواء شدة الجوع والخوف من لابس او لا اذا بوقف  
المقصود عليه ثم اثبت ذلك الناس لقربة دلالة على انها صارت من الجوع  
والخوف من القدم الى الرأس فيقيد من به نعمة التمة في راحة الأمن والبرق الواسع  
عنها بسبب كفرانهم لعم الله تعالى ما ليس في حبه على الاستعانة بالصيغة فابها  
تفيد الاحاطة الشامة لاثار الجوع والخوف وهو ما سبق في الآية قال الله تعالى



( وصرح الله مثلاً في كآفة مضممة بأنها رزقها رزقاً من كل مكان فكرت  
 بالتم الله فاذا فيها الله لباس الجوع والخوف كما كانوا يصنعون ) هذا من أجل الخيل  
 على مذهب السكاكي رحمه الله تعالى من أن استعارته في الخيل صورة وهمية وهو  
 يزعم أنه مذهب الأصحاب وإن كان على ما هو مذهب الأصحاب في التحقيق وهو  
 أن الخيل جعل الشيء لشيء يكسب اليدين مثلاً فعنه أنه جعل الناس للجوع والخوف  
 ثم أثبت القرينة يفيد صبر وورثتها من الجوع والخوف وليس في هذا تشبيه الجوع  
 والخوف بغير شيء صار محذراً في الضرر كما لا يخفى ولا يحتاج في هذا الخيل إلى تصرف زائد  
 مع إفادته المقصود على وجهه مع ثم كان الظاهر فكساها الله تعالى لباس الجوع  
 والخوف لكنه استعير الأداة للأداة منه من الأشعار بشدة الاتصال ما ليس  
 في الكسوة لأن الأداة بالدوق يستلزم الإدراك بالنسبة إلى الأداة استعارتان  
 تحقيقية تعبوية وهي استعارة الأداة للأداة واستعارة تحمل الخيلية والتحقيقية  
 وهي استعارة الناس قال أعني تشبيه الجوع والخوف بغير لباس استعارة مكشوفة  
 كانت ثلث استعارات ( قوله ليس تشبيه ) لأنه لا أحد صاحب الكشاف ولا في الواقع  
 ( قوله فهو كونه تشبيهاً ) لأنه لا أحد صاحب الكشاف فلا من صريحته  
 في كونه استعارة أو ما في الواقع فلا تشبيه الجوع والخوف بالناس من حيث الاشتغال  
 غير صحيح الاعتبار الآخر فبشبه آثارهما به لا يصحهما قال قدس سره فإن الجوع  
 الخ قد عرفت أنه على تقدير حمل على الخيل لا تشبه للجوع بشخص صار وتوهم  
 هذا التشبيه ناش من نسبة الأداة إليه باعتبار أنه كثيراً ما يستعمل في المضار لكن  
 قد عرفت أنه استعارة عن الاتصال بشدة وهو مناسب للجوع والخوف فهو  
 كالتمديد بالنسبة إلى الناس كذا في الكشاف قال قدس سره والأقرب أن ي  
 إلى الشهم لكن قد عرفت ما فيه قال قدس سره ثم أجل الخ أي على الاستعارة  
 الحقيقية العقلية أكثر من صدق قوله وسد في الأمثلة المذكورة ( قوله الخ ) أي ما قيل إن حراح  
 صدق في الأمثلة المذكورة على ما عرفت عنده من مراده أن حراح يريد تحت مفهوم الأسد  
 ليتوسل به إلى المبالغة في تشبيهه من نمو الأفعال وحديث لا يحذر بطر أشار رحمه الله  
 تعالى بقوله لا لاسم إن سدا في يريد أن يدسم فيما وصع له ليس شيء لأن تراعيهم  
 في أن صور حل المشبه على المشبه وصور تمديد هو تشبيه أو استعارة لا في أنه  
 إذا قصد منها المبالغة في تشبيهه من هي استعارة أولاً ( قوله في معنى الشجاع )  
 أي في ذات ما سوى الأسد يصدق عليه مفهوم الشجاع وهو استعمال في مفهوم  
 الشجاع لم يكن استعارة دالة على تشبيهه فهو دالة على مجاز أصريلاً ( قوله

بقربه حمله الخ) فيه ان لهيفة في البحر يجب ان تكون منه عن ارادة المعنى  
الحقيقي والجل ليس كذلك خوفا ان يكون عروس الاسد او بتقدير اداة التشبيه  
والجواب ان المراد الفرية المجورة بدليل قوله هو مستعمل في معنى الشجاع سدا  
المنع فكيفه جوار الاستعانة فيه بالقربة المجوزة الا انه اورد به بصورة الدعوى  
ترويحاً ليدع المذكور و اشار الى قوته و لم يحسن على هذا ان يكون قوله بل هو  
مستعمل في معنى الشجاع عصا لمص لا استدلال ( قوله وتحقق ذلك ) اي تحقيق  
ان اسدا استعارة كافي ريت اسدا وانما اتسوية بينهما ( قوله انه استعارة عن  
زيد ) اي من داب مخصوصة من ريد او عمرو او حن وامرأة ادلا ملازمة بين الاسد  
والذات المخصوصة وان اعتبر وصف اشعة فيه اد علاقة انما هي بين الاسد  
والذات الموصوفة بالشمعة اي ذات كان لا الذات المخصوصة وانما يقع  
عليه في الخارج دلالة له عليه اذ الانتقال انه هو من الاسد الى اشعة التي هي  
احص او صاعده وما الى معروضة ولا انفس منه اي خصوصية الذات ( قوله  
عن شخص موصوف بالشمعة ) سوى لاسد بتحقيق التشبيه ( قوله ريد رجل  
شجاع الخ ) ذكر الرجل على التمثيل والاشارة الى ان المراد به سوى الاسد ( قوله  
فيكون استعارة ) لانه استعمل لفظ اشعة في الشمعة وهو الرجل الشجاع مثلا  
فيكون تشبيه معروف عامه سدا او المقصود انكم بالانحد كما ان في ريت اسدا برمي  
تشبيه الرجل الشجاع بالاسد معروف عنه و المقصود ان يقع الرؤية عليه فيحصل  
المبالغة في الرجل الشجاع استعمال لفظ تشبيه به وحده فردا ادعائه وفي زيد  
بجمله على ريد فانه مع ما قيل انه لا يدق الاستعارة من المبالغة ولا مبالغة في قوله ريد رجل  
شجاع كالاسد فالحكم بالانحد ريد بالرجل سمع الشمع بالاسد بهيئته ريد  
بالاسد ولا مبالغة فيه وقد ر قال قدس سره د قبل ريت اسدا الخ في خلاصته  
دفع الملع الذي ذكره الشارح رحمه الله فثبت ان فرق بين ريت اسدا وبين زيد  
اسد بان معنى الاول ريت رجلا شجاعا شجاعا بالاسد فيكون تشبيه بالاسد  
مفروعا عنه والمقصود بملق الرؤية به ومعنى كنى ريد كالاسد والمقصود منه  
تشبيه زيد بالاسد فالاول استعارة وان في تشبيهه بغيره بالاسد بهيئته قال  
قدس سره فلا شك ان اسدا الخ في به انه يجوز ان يكون التقدير ريت مثل اسد  
برمي والجواب ان المراد شك فيه عن تقدير كونه استعارة قال قدس سره  
ولم يقصد به هذا المفهوم في الالامع تشبيه مفهوم بالاسد بل الذات اي الداب  
التي يصدق عليه مفهوم سمع سوى الاسد قال قدس سره واما ان يراد

الخ \* هذا هو مراد الشرح رجه الله كما هو سمي بيان وجه تعلق الجارية \* قال  
 قدس سره ولا معنى لرجوعه اليه \* اي لرجوع التشبيه الى المفهوم \* قال قدس  
 سره فيكون سياق الكلام مع \* هذا مع عدم الشرح رجه الله لان اسدا عنده  
 في ريد اسد وزيد شراست مستعمل في المفرد الادعائي المفعول عن تشبيهه بالاسد  
 الحقيقي بقرينة الجمل واما بدليل على كون العرض مع التشبيه فيكون مستعملا  
 في المعنى الحقيقي \* قال قدس سره فاذا قلت ريد الاسد الخ \* ابداء للفرق بين  
 ما اذا كان الخبر المعروف وسكر مان اضهر في المعروف التشبيه بان يكون الكلام فيه  
 تعريف الحس والتشبيه به عشر تحقده لا الاتحاد بين ريد وماهية الاسد كما في ريد  
 هو النطل المحامي ولا الجمل عليه كما في ريد المطلق فانه خلاف الظاهر لانه حكم باتحاد  
 المتباين بخلاف المكر فان يظهر فيه حل بطريق الادعاء لا التشبيه ادلا معنى  
 التشبيه بالمفرد المجهول وجهه \* ان يتم ظهور التشبيه في الاول والجمل في الثاني اذا كان  
 الاسد مستملا في معناه الحقيقي ووجه حرط الصاد لم لا يجوز ان يكون مستملا  
 في المفرد الادعائي اعني الرحمن شجاع فيكون استعارة \* قال قدس سره ولا ينقض  
 ذلك بالاستعارة \* بان يقال ان المعنى من التشبيه بطريق الدلالة فيكون تشبيها ليعا  
 \* قال قدس سره ان وجه الاستعارة الخ \* بان يقول هو استعمال اسم المشبه به  
 في المشدود اخر اؤه عليه \* مثل نفس سره يقتضي ان يكون قوا ريد الاسد استعارة  
 الخ \* ماد كره الشرح يقتضي حوار كونه استعارة بان يكون معناه ريد حل شجاع  
 كالاسد وذلك لا يفي ظهور تقدير اداة التشبيه \* قال قدس سره هذا الاستدلال  
 يشعر بان اسدا الخ \* لا اشعار في كلامه بذلك انما يشعر بان مفهومه محتمل وسائل  
 ملحوظ قصدا بان استعار له ب ماموصوفة بالجماعة كما مر \* قال قدس سره ثم  
 ان استعمال الاسد مع \* اذا استعمل الاسد في معناه الحقيقي ولو حظ معنى الصولة  
 تعاطيا اعتبار انه لا رمله اشهر به كالنص على مقصودا تعاطيا اذا استعمل في ذات ما  
 موصوفة بالخرأة كان الوصف ملحوظ قصدا ويكون تعلق معنى ملحوظا قصدا  
 ولا شك ان مقصود لشعر استخرأه على صفة قصدا وهذا لا ينافي كون  
 وصف الشئ خارجا عن الطرفين فان اشد به ذات موصوفة لا ادات مع الوصف  
 قدبر وانصف \* قال قدس سره ويؤيد ما ذكرنا الخ \* فيه ان ذكر وجه  
 الشئ في الثاني مانع عن الجمل على الاستعارة كما صرح به الشارح رجه الله تعالى  
 بخلاف الاول فلا سب ان لفظ سد في كليهما مستعمل في معنى واحد ( قوله وكذا  
 الكلام في نحو لقيت اسدا ) اي من الكلام في نحو ريد اسد من المع المذكور الكلام في نحو

لقبت اسد افلايد من تقديره اومه ليكون تجريدا عند القوم فيتمتع المدكور  
واما نحو لقبت امدا فهو استعارة بالاتفاق فلامعى نقوه وكذا اسكلام اخ واطله سقط  
من قم السخ ( قوله واما ادراك ) اي هذا اذا جرى المشبه على المشبه ولم يذكر  
وجه المشبه واما ادراك المشبه بالكلية فان لم يكن مدكورا ولا مقدر في نظم الكلام  
ففيه اشكال ( قوله ما يقتضى تقديره ) اي اعتبره وكونه مراد في معنى اسكلام وان لم ينح  
نظم الكلام اليه ولم يقل او يمكن تقديره لانه يمكن تقديره لفظا في كل استعارة بان يقال  
في رأيت اسدا يرى مثل اسد وهكذا لكن ليس به ما يقتضى تقديره كوجه  
الشيء في رأيت اسدا في شجاعة فانه يقتضى تقدير مثل ادلا معنى لقولنا رأيت  
رجلا شجاعا في شجاعته ( قوله لا بيان خطا الايض بالعجز الخ ) سواء جعل  
من بانية او تعصية او تحريكية فان العجز يطفى على كنه وعلى كل جزء منه  
تشمع بجميع تلك الوجوه عبارة الكشف ( قوله ميسر سواد آخر الليل ) فكناه  
قيل من الفجر وسواد آخر الليل وادكانا ميسر وسواد آخر الليل لا يمكن  
جعله على الاستعارة ادلر من بيان الشيء نفسه فلا بد من تقدير مثل فيكون الحيطان  
على معانيه الحقيقي اي نفس مثل الخط الابيض من مثل الخط الاسود من الفجر  
وسواد آخر الليل ( قوله واعد من ذلك الخ ) اي من نحو رأيت اسدا في الشجاعة  
الانسان لعدم ذكر وجه المشبه المشر بالتشبيه فيهم ( قوله ان تصح وقوع المعنى  
الحقيقي ) اي المعنى المقصود من اللفظ لا ما وضع له وفي بعض النسخ وقوع المشبه  
وهو الاظهر ( قوله وهذا ليس كذلك ) اي قوله صرب الله مثلا لا يصح فيه  
وقوع المشبه ادلا معنى لقولنا صرب الله مثلا يؤمن والكافر فالذبح من كونه  
استعاره معصوى بخلاف الآية الثانية فانها معصى ورد فصله بقوله وكذا  
الخ ( قوله بالخرين الموصوفين بقوله هذا عذب الخ ) اي من حيث المعنى ولما  
من حيث اللفظ فجعله مستأنفا معناه في استواء بخرين وفيه إشارة الى انه ليس  
قريبة على قصد التشبيه لحوار كونه ترشعا ( قوله واراد تفصيل الصبر الاحاح  
الخ ) ومن هذا تنبأ انه لا يجوز ان يكون قوله ومن كل ثكلو الخاطريا ترشعا  
( قوله فهو في طريقة الخ ) فان قوله تعالى ( وان من محرة ما يحرمه الانهار )  
بيان تفصيل الحارة على قولهم ( قوله وهذا لكلام صريح الخ ) والا لا وجه  
لنفي كونه موضوعا لاعم في اثبات كونه محرا ( قوله عذر عومه ) اي باعتبار  
كونه فردا من افراد العام ( قوله بمعنى تصريف الخ ) لا بمعنى انه مجاز حكمي  
فانه لا يكون في البنية و لكلامهما في اللفظ مترد كالاسد مثلا وفيه رد على

من ذهب الى انه مجاز حكمي وادعى ان امرار بالاسد هو الاسد الحقيقي ومنسب  
اليه ليس منسوب اليه حقيقة بل منسوب الى الرجل اشجاع بعلاقة المشابهة  
والقريبة قريبة تنحصر في نسبة ولا يخفى كونه تكلفا نادرا (قوله لكان الاعلام  
المنقونة الخ) لانها اطلقت على المعنى الثاني لمناسبة بالمعنى الاول كاستعارة  
(قوله كان الاسد مستملا فيما وصع له) ويكون سرابه الحكم عليه الى الرجل  
الشجاع كمرابطة الحكم في افراد حقيقة والقريبة قريبة على نقل معنى الاسدية  
اليه وادعاء له (قوله في توقع الظل) على ما قدره بذلك لان التظلل على  
ما في التاج سابه وان كرد ودر به كردن و امراده هو الثاني (قوله وتحقيق ذلك  
الخ) حاصل التحقيق ان ادعاء دخول اشبه في حسن التشبيه لا يقتضي كونها  
مستتملة فيما وصعت له بل ليس معه ما يحتمل استبدال من ادعاء ثبوت التشبيه له  
حقيقة حتى يكون استعمل لفظ اشبه به فيه استملا فيما وصع له وانحصر في امر  
عقلي وهو وجه غير المشبه مشبه به من معناه جعل المشبه به مؤلفا بوصف مشترك  
بين المشبه والاشبه به وبما ياتي لفظ التشبيه موضوع لذلك الوصف وان افراجه  
فما من متعارف وغير متعارف ولا حقا في الدخول بهذا المعنى لا يقتضي كونها  
مستتملة فيما وصعت له لان الموضوع له هو الفرد المتعادل والمستعمل فيه هو الفرد  
الغير المتعارف ويؤيد ما ذكره صاحب الشارح رحمه الله تعالى في الموضع ان حملها  
بمجازا عقليا منى على اعتبار مخرج دعوى الهيكلي المخصوص للرجل  
الشجاع والحق حلاله وهو دعوى فرد غير متعارف لمفهومة فقول المصنف  
رحمه الله تعالى واما التعجب والهي منه اشارة الى جواب دخل مقدر وهو انه  
اذا لم يكن منى لاستعارة على ادعاء ثبوت اشبه به حقيقة بل على جعله فردا  
غير متعارف لم يكن للتعجب وادعى منه في اليقين معنى لان التعجب والنهي عنه  
الما هو في الفرد المتعارف لا في الفرد الغير المتعارف فاحاب عنه من التعجب والنهي  
عنه لتامس التشبه وحين نورد الغير المتعارف مساويا للمعارف في حقيقته حتى  
ان كل ما يترتب على المتعارف يترتب عليه وما حررتنا اذ دفع ما قيل ان التعجب  
والنهي عنه اذ جعله استبدال دليل على الادعاء وحدث تسليم الادعاء لاجابة  
الى المدرجة في كونه تعجب والنهي عنه مدين عليه او على نسبي التشبه  
وذلك لانه لم يسلم الادعاء الذي ذكره المستند وبني عليه صحة التعجب  
والنهي عنه بل معنى حر فلا بد من بيان صحتها (قوله والاستعارة تعارف الخ)  
اي بعد اعتبار نسبة شيء اليه او نسبة الى شيء فلا يرد ان الاستعارة في الفرد

والكذب في الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى التفرقة ( قوله ورسم  
صاحبه الخ ) الاظهر صدي ان الاستعارة من حيث المعنى تشبه الدعوى باطالة  
ومن حيث اللفظ تشبه الكلام انكار وفي الفرق بين معنى معناه على التأويل  
مخلاف الدعوى باطالة وان معنى فظها على نصب القرينة بخلاف انكار  
وفي شرح المصاح الشريف اراد به دعوى الاستعارة الجهر بركب وصاحبه مصر على  
دعواه متبرئ من التأويل فصلا عن نصب القرينة و اراد بالكذب الكذب العمد  
وصاحبه لا ينصب القرينة بل بروح ظاهره نكر لا يمنع من قصد التأويل في دمه  
فلما حص التأويل بمعرفة الباطن ونصب القرينة بمعرفة الكذب هذا خلاصة  
كلامه ومبناه مع كونه خلاف ظاهر المسألة اذ لا قرينة على تخصيص الدعوى  
باطالة بالجهن المركب والكذب بانكار العمدة لا وجه تخصيص بمعرفة  
الاستعارة بهذا فانهما تعارفان الدعوى الباطلة مصفاة سواء كان مع انضمام  
المطابقة او لا بالتأويل ومن الكذب مطلقا سواء كان عمدا او خطأ نصب القرينة  
( قوله علما ) المراد غير علم المجلس فانه يجري فيه الاستعارة لا ان يتدرج من إطلاق  
العرفان عليه علم المجلس تعديرية ( قوله من يعتضي الحمار الخ ) هكذا في المفتاح  
حيث قال والذي قرع سمعت من ان معنى الاستعارة على ادخال المسماة في جنس  
المسماة هو الذي في المنع دخول الاستعارة في الاطلاق انما سمعت نوح  
وصفيته وقال اسيد في شرحه للمصاح نه بالذات لا تسم ان الاستعارة تعتمد على  
الادخال فان المقصود في الاستعارة المبالغة في حال المشبه بانه يساوي المشبه به في  
وذلك يحصل بمجعل المشبه من جنس المشبه به ان كان من جنس او جعله منه  
ان كان شخصا فان المقصود من قولك ربيت ايام حاتم به عين ذلك الشخص  
لانه فرد من الجواداتهن وفيه بحث اما ولا فلا نقول بالادخال في اسم المجلس  
بالاداعي اليه فان المبالغة تحصل فيه ايضا بادعاء الاتحاد وامنايا فلا جعله  
عنه فيما كان شخصا ان كان لامن قصد فهو عبط وان كان قصدا فان كان  
باطلاقه عليه ابتداء فهو وضع جديد وان كان بمجرد ادعاء من غير تأويل فهو  
دعوى باطالة وكذب محض فلا بد من التأويل مادخله فيه والحاصل ان استعمال  
المشبه به في المشبه ليس بحسب الوصف النحوي وهو ظاهر فلولا اعتبار الوضع التأويلي  
لم يصح استعماله فيه ( قوله لانه مجاز الخ ) اشرار دليل العام الحار في كل  
مجاز مرسل لا كان او استعارة او ان تخصيص بين الاستعارة للاشتباه بينهما  
والاقالة قرينة لا رمة في كل مجاز ( قوله يكون كل واحد منهما قرينة ) وليس واحد

منها ترشحا ولا تحريدا له. ثم ملائحته المشبه به ولا المشبه فاقبل لا يكشف الداعي  
الى جعل قرينة الاستعارة المصروفة متعددة دون الاستعارة بالكيفية بل جعلوا  
واحد منها بمصرف بها من الحلقفة قرينة والرائد عليه ترشحا ليس بشئ  
فان ملائم المشبه به ماعدا لقرينة سواء كان في المصروفة او المكسبة ترشحا الا ان  
القرينة في المكسبة تكون ملائم مشبه به كالاظهار وفي المصروفة تكون ملائم المشبه  
كبري (قوله: اسبوف) لا باليران بقوله في ايمان (قوله: امانه) فسرهما بالانامل دون  
الاصابع اشارة الى ان اصابة الصاعقة بسهولة فقيه مبالغة في شخاعته (قوله  
في الجود وعموم العصب) في ليت استنماع حيث صم مدحه بالشجاعة مدحه  
بالمحاولة (قوله: واعتذر حر) بالاصابة كما هو السابق او بالوصفيه فالمراد بالث  
غير الاشارات الساعقة وعلى الاول الامور المذكورة من الطرفين والجامع وغيرهما  
(قوله: استعارة الاحياء) والجامع كون كل واحد منهما موصلا الى الحياة (قوله  
وهذا اولى من قول المصنف الخ) لان الاستعارة هو الاحياء لا الحياة. انما قال  
اولى لانه يمكن ان يقال المراد بالحياة الاحياء اكون اثراته (قوله: ثم الصمد ان الخ)  
توجيه هذه العبارة عيسى ان الصمد ان كانا قائلين بالشدة والضعف بان يكون  
كل واحد منهما قابلا للعلم والجهل والعزم والقدرة كان استعارة الصمد الاشد  
كالجاهل للصمد الا صمد هو الاقل علما وقدرة اولى من استعارته العلم والقدرة  
وبالعكس فان استعارة الصمد للجاهل لاقل جهلا اولى من استعارته لقليل الجاهل والمصنف  
رحمه الله تعالى ترك هذا مسم لظهوره وهو الذي تعرض له الشارح رحمه الله تعالى  
او ما يكون احدهما شدة ولاخر مختلفا بالشدة والضعف كاليت والحقى الجاهل  
والعاهر كان استعارة سمات للمحى الاقل عمدا والاضعف قدرة اولى من استعارته  
للمحى قليل العلم والقدرة ولا من علم اولى من الاقل قدرة وكذا في جانب الاشداى  
الميت اذا استعير له اسم حي فكل ميت كانا اكثر علما او اشرف علما اولى باستعارة  
اسم الحي من ميت قليل العلم والقدرة والاكثر علما اولى من الاكثر قدرة وقيل  
حاجة توجيهه ان يقال وصف المعروض بوصف العارض و اراد بالصمد  
القابلين للشدة والضعف معروصيهما القابلين للشدة والضعف في الجامع ووجه  
الشبه بقليل العلم والقدرة وميت صمد ما يشعلان عليه اعني الحياة والموت  
قابلان للشدة والضعف. فصار الجامع وهو عدم فائدة الحياة انتهى فمعنى العبارة  
على هذا التوجيه ان كان معروص الصمد نحو قليل العلم والميت فالتعاهد موصان  
للحياة والموت للميت صمدان قاسر للشدة والضعف في الجامع اعني عدم فائدة

الحياة كان استعارة اسم الضد الأشد في وجه الشبه وهو الميت للضعف  
 في وجه الشبه كأقل العلم أولى من استعارة اسم الضد الأشد للضعف في وجه الشبه  
 أعني لأقل العلم والقوة هذا لكون يرد عليه أن الأقل عديم ليس أضعف في وجه الشبه  
 أعني عدم فائدة الحياة بل أشد وأقوى من قليل العلم وبين في توجيه الضد أن  
 فيما نحن فيه الموت والحياة وهذا قائلان للتشكيك بغير دلالة على التناقض  
 في الآثار وذكر قوة العلم وضعف القوة لبيان تفاوت آثارهما التي هي العلم والقدرة  
 فكل من كان أقل هذا وأضعف قوة كان الحياة فيه أضعف فهو اسم الميت أولى  
 لأن الميت اسم للأشد في الموت لأنه دال على أشد دور الحدوث وأقل عدا أولى  
 من أقل قوة وكل من كان العلم فيه أكثر وأثار لقوة فيه ربه كان اسم الحي أولى  
 وإن مات وأكثر عدا أولى من أزيد قوة وفيه انه لم يبين التشكيك بالشدة والأضعف  
 في الموت مع انه المحتاج إلى البيان ومقاله من أن اسم الميت يدل على الثبوت وليس  
 شيء لأن التشكيك يكون في المعاني وكون المقدم دالا على الثبوت دون الحدوث  
 لا يثبت الاشمية في الموت وانه لم يبين معنى قوله وكذا في جانب الأشد وترتب قوله  
 فكل من كان أكثر عدا أو اشرف المح عليه (قوله هم العلم والجهل المح) لا الأقل  
 عدا وقوة والميت فإن الميت لا يصل الشدة والضعف وأيضا الأشد والأضعف أيضا  
 بتصادم (قوله وهما معا) لأنه ادخل المشبه في المشبه أدناه ووجه مع أفراد  
 المشبه تحت مفهومه (قوله أما داخل المح) ثم يستعمل من هذا التسميم بما مر  
 من أن وجه الشبه أما داخل في مفهوم الطرفين أو خارج عنه لأن كل تشبيه لا يكون  
 منى الاستعارة (قوله وقال الشيخ المح) يعني أن مد كره مصنف رحمه الله مخالف  
 لما ذكره الشيخ فإنه جعل استعارة الطيران للمدوكر أيت سدا في الاشتراك في كل  
 منهما في صفة إلا أن الطرفين فيما نحن فيه من حدس واحد وفي رأيت سدا من  
 جنسين وليس المراد بالجنس ههنا مصطلح أرباب المنطق من ماهو المتعارف وعليه  
 أئمة الفقه من أن الشئيين إذا كان بينهما كثرة اختلاف في الأوصاف والمافع فهما  
 جنسان كالدكر والأنثى من الإنسان وإن لم يكن كذلك فهما جنس واحد كالدكر  
 والأنثى من الغنم (قوله فلهما جنس واحد) لا شراكهما في الصفة المقصودة منهما  
 وهو المرور وقطع المسافة وأما كون أحدهما ناجح والآخر بالقو ثم كون أحدهما  
 سريع والآخر بطيئا فلا يوجب الاختلاف في الجنس لعدم الاختلاف بينهما في الصفة  
 المقصودة منهما (قوله ثم قال المح) هذا تأييد لمقاله أولا من أن الاشتراك في استعارة  
 الطيران لا مدوا اشتراك في الوصف حيث قال أن خصوص وصف لكائن في الطيران



مرعى الخ ( قوله مع في كل من المرس و الطيران الخ ) اما في المرس فيكونه مرسونا  
واما في الطيران فاسرعة ( قوله ان خصوص الخ ) خير لقوله وانفرق والمراد بخصوص  
الموصف السرعة ( قوله ان تشبيه الخ ) اي تشبيه العدو بالطيران في السرعة  
منطور في استعارة طير ان العدو بخلاف استعارة المرسن لان في طائر من استعمال  
المقيد في المطلق ( قوله ولهدا دلل على ) اي لوحظ التشبيه في استعمال المرسن  
في الالف كما لوحظ في طلاق متمر على عبط الشمة عد استعارة حقيقة لكونها  
مبنية على التشبيه ( قوله وقال ايضا الخ ) نقل هذا الكلام لبيان وجه اطلاق  
الاستعارة على المرس استعمال في الالف حتى احتاج الى انفرق ( قوله ونحو ذلك )  
بما فيه استعمال المقيد في المطلق ( قوله عدوها ) اي وضع المرسن موضع الالف  
ونحو ذلك في نصير ر جمع اي الجماعة اوالى وضع المرسن موضع الالف بتأويل  
الاستعارة ( قوله فعددت كلامهم ) فطلقت اسم الاستعارة عليه في قوله استعارة  
المرس للالف ( قوله ونهت على ذلك ) اي على ان الواجب ان لا يطلق عليه اسم  
الاستعارة من سببه استعارة غير مبنية لعدم ابتداءه على التشبيه وكونه من استعمال  
المقيد في المطلق ( قوله ووجه التشبيه منه ) اي بين وضع المرسن موضع الالف  
وبين الالف حقيقة اثبت نقل به اي في وضع المرسن موضع الالف  
من في استعمال المقيد في المطلق مطابق الاسم من محاسن وهو المقيد ان  
محاسن به وهو مرد الذي وقع عدد مطابق الالف في الخارج والجانسة  
والمماثلة من واحد لكونها مشتركا في امر في الاول اشتراك في الجنس وفي الثاني  
اشتراك في الوصف فطبق اسم الاستعارة التي مساها المشابهة على ما فيه  
المجانسة بجزر ( قوله فلا طلق الاستعارة عليه ) لاحقيقة ولا مجازا ( قوله فل  
فلت الخ ) يراد عن قوله الجامع امداحا في الطرفين الخ ( قوله مفيدة ) اي  
للمبالغة المصروفة مع ( قوله ان حرة اماهية الخ ) لامتساع التشكيك في الذاتيات  
( قوله للشجاعة ) اي لشجاع قام المصدر مقام المشتق لئلا يتوهم ارادة ما صدق  
عليه الشجاع ( قوله لا لرجل وحده ) لمعرفته انه لا ملازمة منه وبين الاسد  
ولادلاله عليه ( قوله تجور ونصاح ) وجهه الدلالة على كمال شجاعة الاسد كانهما  
حقيقته وماهية الموصوفة له ( قوله ان يكون الخ ) اي ليس المراد منه ان يكون  
وحد الشجاعة له لانه في الاستعارة ان يكون اخص واصف التشبيه  
واشهرها ان يكون تشبيه عربيا لا يقع في كلامهم الا نادرا وبعد العلم بالتشبيه  
يكون وجه تشبيه الاوصاف واشهرها ( قوله وفي الصحاح القربوس )

السرج في النسخ الصحيحة من الصحاح القربوس للسرج فلا مخالفة بينه وبين  
 مفسره الشارح رحمه الله به الامالاجال والتفصيل ( قوله وكرهت كل مخاطر )  
 اي مثل ذلك الاهمل فعل من يلقى نفسه في الامور الصعبة او مثل زيارة الخبائث  
 كل امر خطير يهتم به في التعويد او مثل ذلك لمرحل يريد نفسه كل محطر في تعويد  
 فرسه ( قوله شبه هيئة وقوع العنان الخ ) اي شبه الهيئة الحاصلة من وقوع  
 العنان المذكور بالهيئة الحاصلة من وقوع الثوب عند كور في الشكل والصورة  
 بعد التشبه المذكور استعار الاحتواء الذي هو احداث ثقب الهيئة وانجاسه  
 لوقوع العنان في قربوس السرج ما صور الوقوع بصورة لا يقع واسده الى  
 القربوس معلقة في تأديبه كما صور القدوم بصور الاقدام في اقدمي يده حتى على  
 فلاں وقدمه فالإيماع المشبه تخيل ولا يقع المشبه تخفيفه لاستعارة المذكورة  
 استعارة تصريحية بمعنى منبذ على التشبيه المذكور ولولا ذلك التشبيه لما حسن  
 استعارة الاحتواء للوقوع المذكور فتدبر فانه مما حكي على ساطرين ( قوله لان  
 الركبين الخ ) ولان العنان يقع على القربوس بعد ما وقع على جانبي الفم كالخيل  
 تقع على الركبين بعد وقوعها على الظهر ( قوله وانما يرى ) نفخ الزاد وكسرهما  
 كاصحارى والحوارى ( قوله احدا في الاحاديث ) لم يبين معنى الاطراف وهو  
 الواجب وهي ام جمع طرف بكسر الظاء بمعنى الكريم اي كرائم الاحاديث يقال  
 هو من اكراف العرب اي كرائمهم او طرف تهريث بمعنى الساحة اي فنون  
 الاحاديث ( قوله حتى افاداه الخ ) لان نسبة الفعل ندى هو صفة الحال الى  
 المحل تشعير شيوعه في المحل واحاطته بكلمة فانه في ما صدق بلاسة وقيل للعدبة  
 اي اذهبت الاباطح اعناق المطايا فيكون مطايا مشهاة له واعادتها لاشياء التي  
 على الماء في الوادي ولا يخفى لطف الاول ( قوله من الابل ) شبه ماله ( قوله كما في  
 قوله تعالى واشتهن الخ ) حيث استدل الاشتغال الذي هو صفة شبيب الى الرأس  
 الذي هو محله للاشعر بما يشبه له ( قوله ففتنه الخ ) مقول قول لبيت الذي  
 بعده \* الايتها المبل الطوبى الانحلى \* بصح وما لا صاح ميت \* مش \* والصمير  
 له ليل في بيت قنله \* وليل كوخ ابهر ارجى سدواه \* على \* بواغ \* هموم ليلتي  
 \* فان امر روقي يحور ان يكون المتطلى ما حودا من مساو هو ظهر فيكون المتطلى  
 مد الظهر ويحور ان يكون من المنطط بمعنى انه يقبض حب الصبي ما ( قوله  
 فاستعرا الخ ) فيه ثلث استعارات تصريحية تخيلية لاحذ شكل امس وصورته  
 الخبيثة بالشخص المتطلى المردف الثقيل ( قوله وانظروا الخ ) هي انه استعارة واحد

شبه الليل ، اشخص المظلي المردف المنقل وانث له لوازم الشبه وقيل انه استعارة  
 كمشية شبه هيئة امير في انطول والثقل بهيئة المظلي الخصوص ( قوله باعتبار  
 الثلاثة الخ ) اي بعد اعتبار حال الطرفين وحال الجامع يحصل ستة اقسام كما  
 بينه الشارح رحمه الله تعالى و كان تقسيم كل واحد في نفسه يوجب ان يكون  
 سبعة لان اقسام الطرفين اربعة واقسام الجامع ثلاثة ( قوله عجيلا جسدا )  
 بدنا ذا لحم ودم او جسدا من الذهب حابيا من الروح ونفسه على البديل له  
 خوار اي صورت البقر قيل في صكون الآية استعارة بحث اذ جسده له خوار  
 صريح في انه لم يكن محلا لدلائق لقراءه حسده صوت القرو قد ابدل بدل الكل  
 فظهر به انه ليس عين يحصل فتردد من المعجل مثل المعجل فهو نظير قوله تعالى  
 ( حتى ينبت لكم الحيط لا ينبت من الحيط الاسود من الفجر ) فان البيان اخرجه  
 من الاستعارة الى التشبيه كما مر و بطوات ان البديل اخرجه من كون المراد المعجل  
 الحقيقي وان المراد منه عجل الادماق اصنى الحيوان المخلوق من الخلق فالسدل  
 قرينة على الاستعارة كبرى في رأيي اسدا برعى بخلاف قوله من الفجر فانه اخرج  
 الحيط الابيض من ان يكون المراد من الحيط الحقيقي وهو ظاهر واخرجه من ان يكون  
 المراد به الحيط لادماق اصنى الفجر الاذلايين الثنى بنفسه فلا بد من تقدير المثل  
 ( قوله فانسدمر منه هو النار ) هذا يصريح من السكاكي رحمه الله تعالى فان  
 المستعار منه في الاستعارة بالكسبة هو المشبه به المرموز اليه بذكر اللام كما هو  
 مذهب الجمهور وسمى منه ما يندفع من ان استعار منه هو المشبه المذكور ( قوله  
 ورعى المصنف الخ ) امر ، لزعم لانه خلاف مذهب المصنف رحمه الله تعالى فان  
 قرينة الاستعارة بالكسبة حقيقه قابو افاق لمده ان يكون اشتعل بماء الحقيقي  
 ( قوله عقلى ) ي بمعنى عقلى وهو تعدد التلاقى ( قوله كشف الصوء الخ ) يعنى  
 ان الدمار صبرة من الصوء اما على التحور او على حذف المضاف وقوله منه على  
 حذف المضاف اي من مكان الليل اي مكان انقاء ظلمته وذلك لان الدمار والليل  
 عارنان من رمد كون شمس فوق الافق ونجته ولا معنى لكشف احدهما عن  
 الاخر ( قوله وموضع نداء طه ) ي الليل وطله طل الارض ابدى في الليل وهو  
 اظلمة ولم يقل نداء ظلمته متدعة للابصاح والكشاف اشارة الى ان اظلمة وجودية  
 كما ذهب اليه بعض المتكلمين ويؤيده قوله تعالى ( وجعل الظلمات والنور ) فيصح  
 القول بظهوره بعد زوال الصوء بقوله دائمة او عابثا فانه اذا لم يكن احدهما يكون  
 ذلك الحصول اتفاقا لا ترتيبا كما ذكره تفسير القرطب في نفسه لانه هناك كذلك

(٧) خلق الخلق في ظلمة  
نصحة

(قوله وبيان ذلك) أي ظهور الظلمة (قوله ان الظلمة هي الاصل) في الحديث ان الله تعالى (٧) خلق خلقه في ظلمة ثم رشح عليه من نوره (قوله فخص ظهور الظلمة الخ) كان الظاهر حين اظهار الظلمة كاظهار المسلوح لان السبح متعد لا ان تشبيه الاظهار بالاظهار تابع لتشبيه الظور بالظهور هذا اختاره (قوله واعترض الخ) وما قيل في الجواب من ان النهار عبارة عن مجموع مدة طلوع الشمس الى غروبها والواقع عقيب هذه المدة كلها الدخول في الظلام ليس بشئ لان الدخول في الظلام مترتب على السبح لا على انقضاء مدة النهار (قوله فاقام) أي كل واحد من السبح وصاحب المفتاح وفيه اشارة الى دفع ما قيل ان ما ظهر بمعنى زل يكون صلته من لامن (قوله قد يكون بمعنى التزعج الخ) في الأساس من محاسن سمع الله سهار من الليل وسكنت منه درعه و لأول معنى الاحراج والثاني بمعنى التزعج (قوله فانه لا يستقيم الخ) اد الفحشة انما تصور فيما لا يكون مترقب بل يخص بعضه ويكن احوال ان تزعج الضوء من مكان الليل ليكون ظهوره في غاية السكمان كان المترقب فيه ان يكون في مدة مديدة الحصول الظلام بعده في مدة قصيرة حصول من غير مترقب ولهذا ظهر احوال من التقوية (قوله لندرة وقوعه) وقوله انصف ربه الله تعالى عليها جعل امثال معسوبا (قوله لانه قد كراخ) بسبح تشبها لاعتراضه على السكمان ربه الله تعالى بانه عدو في سببه سمع على حدة وجعل نفسه سنة والاسم ربه ماها التسمية والاوحى لاساطفه من الاقدم في لانه ندرة والعدو ندرة الوقوع وكونه في الحقيقة استعارتين مشترك بينهما (قوله باعترايشيه الخ) على تقدير ان يكون معنى من انقطا من مكان ربه ما (قوله لا مجرد التفرق) انما تترك بقط المصرد (قوله وتكون الاستعارة الخ) او على هذا الاحتمال وعلى من انقطا من رقادا (قوله ولا شك ان عدم الخ) وكون لرقا كثير الوقوع في الخس لا يجعل عدم ظهور الفعل فيه قوي وان كان بعد لاشهية (قوله الممت) أي سهوية تأتي بعد قاتل في اليوم اقوى واعرف ولا يرد مدح من يكون بعد في اليوم اقوى محل بحث لان المدح في الموت قوي بعد على فيه اقوى ولا ما قيل من وجه الشبه عند كورا فيكون تشبها كافي قوله ولا يحب من روح الدر بعد (قوله كسر الرخصة) في القاموس لصدع كسر شيء به وبقي تاج شكاه من كسر الزجاجة على سبيل امثال وكوبه محسوسا باعترايشه بالصدر (قوله التبليغ) في القاموس اسبغ لا يصب وهو امر على يكون بالقول والفعل والتقرير لم قال اتسمع تكلم بقول مخصوص فهو حسي ميات

بشيء (قوله وادعى الخ) إشارة إلى أن الباء في بالتأثر للتعدية وبما مصدرية أي  
 تأثر من المصدر انتهى للعقول في الكشف فاصدع بالتأثر أحهر به وأظهره  
 يقال صدع بالحلة إذا تكلم به حورا وفي الأساس من المحاز صدع بالحق حهر به  
 وصرح مفرقا بين الحق والباطل فاصدع بالتأثر وفي الصحاح وقوله تعالى  
 (فاصدع بالتأثر) قال غيره أرد فاصدع بالامر أي أظهر دينك وبخوزان  
 يكون ماء وصوبة أي بالتأثر به من الشرائع فحذف الطاء كقولك امرتك الطير  
 (قوله الخيمة) في القاموس الخيمة كل بيت مستدير أو ثلثة أحواد أو أربعة تبقى  
 عليها التمام فيستظل بها في الحر وكل بيت بني من عيدان أشجر (قوله على نفس الذات)  
 أي الحقيقة والمفهوم في القاموس معنى ذات يسكن حقيقة وصلكم وسبب في  
 كلام السيد أن مراده مستقل بالمفهومية وخرج بقوله الصالحة الخ الاعلام  
 والمصبرات واسماء الأشجار والحروف والأفعال فانه كلها حركات لا تحرى  
 الاستعارة فيها وقوله من صير اعتبار وصف الخ خرج المشتقات (قوله وكذا ما  
 يكون الخ) فانه في حكم اسم جنس (قوله وان لم يكن اللط الخ) أي بعد أن يكون صالحا  
 للاستعارة فلا ينفذ بما يكون معناه حزنا قال قدس سره التشبيه الخ في تقييده  
 إذا عارض على قوا من الاستدلال بالمعاني الحروف والأفعال لا يحرى فيها الاستعارة  
 أصالة لأنها لا يحرى فيها التشبيه أصالة وكل ما لا يحرى فيه التشبيه أصالة لا يحرى فيه  
 الاستعارة أصالة أما كبرى فلا الاستعارة تعتمد التشبيه وكل ما يعتمد التشبيه يحرى  
 فيها يحرى فيه التشبيه فالاستعارة تحرى فيها يحرى فيه التشبيه وتنعكس انعكس التقييد  
 إلى قولنا كل ما لا يحرى فيه التشبيه لا يحرى فيه الاستعارة وأما الصغرى فلا معاني  
 الحروف والأفعال غير مستقلة بالمفهومية وكل ما هو كذلك لا يحرى فيه التشبيه أما  
 الصغرى فلا آلات تعرف حل وهو وكل ما هو كذلك غير مستقل بالمفهومية وأما  
 الكبرى فلا كل ما هو غير مستقل بالمفهومية لا يصح أن يكون مشبهاه وكل ما لا يصلح  
 أن يكون مشبهاه لا يحرى فيه التشبيه فكل ما هو غير مستقل بالمفهومية لا يحرى فيه  
 التشبيه أما كبرى فمعرفة ما لصغرى فلا ما هو غير مستقل لا يصلح أن يكون ملحوظا  
 كونه موصوفا بوجه الشبه وبإشارة كالتشبيه فكل ما هو كذلك لا يصلح أن يكون  
 مشبهاه في هذه المقدمات تحتاج القدمات إلى بيان وتحقيق وهما من معاني الحروف  
 والأفعال غير مستقلة بالمفهومية وأن غير مستقل بالمفهومية لا يصلح أن يكون ملحوظا  
 بكونه موصوفا بوجه الشبه من ونحقيق المقام الخ في المقدمة الثانية أو لا بقوله أعلم

الح لاختصاره والاولى تأييد موله اذ انهم هذا فاعلم الخ \* قال قدس سره ولا  
يخرج الخ \* لان مفهوم الابتداء ملحوظ قصدا و تقيد ممنوط تبعا لتخصيصه  
فهو ابتداء جزئي ملحوظ قصدا \* قال قدس سره وهو بهذا الاعتبار مدلول لمطة  
من \* لان الحروف روابط بين الاء والاول فكذلك معانيها روابط بين المعاني  
\* قال قدس سره وهذا معنى ما قبل الخ \* لا يخفى ان للارم \* ذكر ان معاني  
الحروف غير مستقلة بالمفهومية واما كونها حريثات غير مستفاد \* تقدم وانما قيل به  
بناء على انها لا تستعمل الا في الجربيات والاستعمال بالقرينة دليل الوضع فتكون  
موصوفة لها ولاشك ان الوضع لو كان لكل واحد من خصوصه يلزم الاشتراك  
بين المعاني الغير المحصورة فقبل الوضع العام وهذا مذهب ليه قدوة المحققين عصار الملة  
والدين وتبعه السيد وذهب الاوائل الى انها موصوفة للمعاني الكلية الغير الملحوظة  
بذاتها فذلك شرط الواضع في دلالتها ذكر متعلقاتها وهذا ما اختاره الشارح  
رحمه الله تعالى في تصانيفه وقيل انه يلزم من هذا ان يكون استعمالها في خصوصيات  
تلك المعاني محض الاحقيقة لها لعدم استعمالها في المعاني الاسمية اصلا مع انهم ترددوا  
في ان الحار يلزمه الحقيقة او لا فموضع ما \* كما يكون يجوز ان استعمالها فيها من  
حيث خصوصياتها اما اذا كان من حيث انها امراد بمعنى كلية فلا وقد مر ذلك  
مرارا \* قال قدس سره فلم يذكر الخ \* الدسب \* واللاحق ان يقول  
قال يحصل كافي تشرح لشرح حيث قال ومعلوم \* لا يحصل خصوص السمة  
ونعنيها لا في العمل ولا في الخارج لا ينعين بسبب به ان لا يدخل له كفي التفصيل  
وجاية التوجيه نيهال المراد انه ما لم يذكر متعلق الحرف لا يحصل فرد من ذلك النوع  
الذي هو مدلول الحرف من حيث انه مدلوله وحيد بخلاف ذكر المتعلق \* قال  
قدس سره وهو ايضا يحصل الخ \* هذا الكلام يصح على ان معنى الحرف  
غير مفصل في هذه واما تخصيه باعتبار غيره ومعه حرفي فكلا \* قال قدس  
سره وان دعم الخ \* هذا هو مراد القوم ومعنى \* تراط الواضع ذكر متعلقه  
في دلالة ان معناه معنى الابتداء من حيث انه آله تعرف حال متعلقه فلذا وجب  
ذكر متعلقه وحيث لا حاجة الى نقول بالوضع العام والموصوع له الخاص  
فانه التزام امر لا شاهد عليه \* قال قدس سره لا يتصور له فائدة الخ \* قد  
عرفت الفائدة وهو الاشارة الى \* معناه مفهوم لا بد من حيث انه  
آله تعرف حال المتعلق \* قال قدس سره فلانه لا دليل الخ \* الدليل

على هذا الاشتراط عدم استعماله بدون المتعلق على انه كما لا دليل على هذا الاشتراط  
لادليل على وضعه للمعنى اخرنى مع احتياجه الى اعتبار الوضع العام الذى لا دليل  
عليه واما الاستعمال فى الحريات فقد صرحت انه لا يصير دليلا على الوضع \* قال  
قدس سره هو التزام ذكر اسعق الح \* التزام ذكر المتعلق لاجل كونه آلة لتعرف  
حاله بورت الفرق بينه وبين لاسماء اللارمة الاصافة فانها ملحوظة فى انفسها  
والاصافة تبع لها يشهد بدقت وفوقها بحكمها عليه وه دون الحرص وهذا مراد  
من قال ان ذكر اسعق فى الحرف لتفهم الدلالة لكونه متعلقا بالقياس الى الغير  
وفى الاسماء اللارمة لتخصيص لغاية فان ذو مثلا معناه متعلق فى نفسه لا يحتاج فى  
الدلالة الى ذكر المتعلق الا ان، معصود من وضعه هو التوصل الى جعل اسماء الاحناس  
وسما لثنى لا يحصل بدون ذكر ما يصف اليه \* قال قدس سره موافقا لقواعد  
الائمة \* وهى ان الوضع يؤخذ من لاستعمال واستعمال الحرف واقع فى الحريات  
وانه كما يحتاج الى التفسير عن المعنى المستقلة يحتاج الى التفسير عن المعانى الغير المستقلة  
واقوال الائمة وهو ما نقل بقوله وهو كعمى منقيل وامثاله وما رد فى تفسير الحرف  
وهو ما نقل من الابضاح وامثاله \* قال قدس سره بهذا الاعمال الناقصة \*  
فانها موصوفة لتقرير المصنف على صفة لم يرها غير مستعمل بالمعنى \* قال  
قدس سره لا يخص \* ي من حيث انه مدلول الفعل ليرتب عليه الحراء اعنى  
وجب ذكره \* قال قدس سره بخصوصها \* متعلق بقوله لكل نسبه والصير  
راجع الى النسبة \* قال قدس سره لانه خلاف وضعه \* ولانه لا يمكن ملاحظة  
شئ واحد مسندا ومسد به فى حاة واحدة \* قال قدس سره فصلا الح \* انما  
قال فضلا لان فى المحكوم عليه رتبة اعتبار وقصد بالنسبة الى المحكوم به لان المحكوم به  
انما يطلب لاحله \* قال قدس سره قلت لان المضرايح \* خلاصته ان منشأ الفرق  
كون النسبة فى اسم الفاعل تفيدية غير مقصودة افاذتها اصالة فيصح وقوده  
مستندا اليه باعتبار الدلالة على الذات ومسندا باعتبار دلالة على الحدث بخلاف  
نسبة الفعل فانها تامة مقصودة اصالة مفردة مع طرفها فلا يرتب الفعل بعينه  
باعتبار معناه المطابق اصلا \* قال قدس سره فان قلت الخ \* اراد على قوله وبقتضى  
عدم ارتباطها بعينه فانهم قد صرحوا بوقوع الجملة الصلية خيرا \* قال قدس  
سرهم بصور الخ \* لانه يشتر على جثني صغرى وكبرى والحكم الاول مدلول الجملة  
الصغرى وادا كان هذا الحكم معصودا لذات كان ذكر زيد لمحمد بن مرجع الصغرى

والحكم الثاني مدلول الجملة الكبرى قد كررناه حينئذ لتقييد المسند \* قال قدس سره صريحا \* اي مقصودا اصالة ادلا يمكن توجه النفس الى حكيم قصدا وبالذات \* قال قدس سره لا اشتغالها عنها \* بالاستعارة في معاني الحروف تبعية كتبعية حركة راءك البقية \* قال قدس سره فستلالا مطلق النسبة الخ \* اراد بمطلق النسبة نوع النسبة التي هي متعلق مدلول الفصل اعني نسبة القيام مطلقا وهي متعلق النسبة لخصوصية التي هي مدلول الفعل وحاصل الجواب ان النسبة المطلقة التي هي متعلق مدلول الفعل لم تستلزم بوصف يصلح ان يحمل حامعا يدها وبين نسبة اخرى مصنفة كنسبة انصرية والآلية والعلية والجامع لابد ان يكون اخص او صاف المشبه و شهرها وما قبل انه يمكن ان يعتبر النسبة الى الموضع كالدسة الى الفاعل فيقال ضرب زيد اكونه محرم صاعليه وكذا نسبة الفعل الى الآلة والظرف فليس بشئ لانه ان اعتبر تشبيه الموضع بالفاعل فهو استعارة بالكساية فلا محار في النسبة وان لم يضر هو محار على نسب الفعل الى غير موله للملازمة بينهما من غير قصد المبالغة في النسبة فلا استعارة \* قال قدس سره واعلم الخ \* يريد ان الاستعارة التبعية كما يقع في الفعل باعتبار معنى المصدر تقع في الفعل باعتبار الرمان الذي هو جزء مدلوله لكن بعد التصيد للمعنى المصدرى بالرمان \* قال قدس سره او يكونه الخ \* قد اشار اليه في اثناء تقريره الى ان اوفي كلامهم معنى الواو \* قال قدس سره دسل صحيح \* بناء على ان المراد بالحقايق المعاني المستقلة بذاتها ومعية ويقول \* يصلح لوصفية للملاحظة بالوصفية بخلاف معاني الحروف والاصال فانها غير مستقلة بالمفهومية لا يمكن ملاحظتها بالوصفية وهذا التعرير ان يتم على تقدير لاكتفاء في الدليل موله انما يصلح للوصفية الحقايق دون معاني الحروف والاصال وما هي ما نقله الشارح رحمه الله من شرح العلامة من تفسير الحقايق بالامور الذاتية المتفرقة وزيادة لفظ الصفات بعد قوله الاصل والتعليل به متقدمة غير متفرقة لدخول الزمان في مفهومها وتعرضه لها فكلا وري يحظر بالن في توجيه ذلك ان يقال المراد انما يصلح للوصفية شئ من الحقائق اي الامور لثابتة في نفسها لان ثبوت شئ لشيء فرع ثبوته في نفسه كما تقرر في محله دون معاني الاصل والصغات فانها من حيث انها مدلول لانها مثبتة لشيء وذلك لدخول زمان انشئ هو زمان نسبة معانيها الى شئ هو فاعلها او عروص ذلك زمان لها عروصا صار به كالحرف له فلا يثبت من هذه الخبيثة لها شئ فلا تكون موصوفة بوحده انشئه واء تعرضوا لدخول



الزمان دون النسبة يكون دخول الزمان موقرا الاشبهة فيه ولذا عرفوا الفعل  
بمادل على معنى مقترن باحد لازمة الثلاثة فهو كالدليل على دخول النسبة الى شيء  
في مفهومها وعلى هذا التقرير لا عار على استدلالهم ولا يحتاج الى الاحتجاب الذي  
ذكره السيد \* قال قدس سره هو المعنى المستقلة \* اطلاق الحقيقة والذات  
على المعنى المستقل لا يثبت من شاهد من كلام القوم ليصح تفسير كلامهم بذلك  
وما وجدنا في كلامهم دية \* قال قدس سره لا ما توهمه الخ \* نسبة التوهم  
الى المشرح رحمه الله توهم فان لتفسير المذكور مخرج به في شرح العلامة فاعتراض  
المشايخ رحمه الله تعالى مبنى على ذلك التفسير \* قال قدس سره واما عدم ورود  
الثاني الخ \* هذا حق ولعل المشرح رحمه الله لا يجز ذلك قال بعد تسليم صحته \* قال  
قدس سره ولم ينفض الخ \* ورد المشرح رحمه الله النقض على من اطلق الذات  
في تعريف الصفة لا على من قيد بكلمة ما او بمهمة ومقصوده تأييد اسم المكان  
والزمان والآن غير داحلة في لصفة (قوله لانها تصلح الخ) هذا المأخوذ في الدليل  
ان الاستعارة لا تجري الا في يصلح للموصوفة لان كل ما هو صالح للموصوفة تجري  
فيه الاستعارة لخوار ان يكون في مبدع خبر (قوله فالاولى الخ) لا يحى ان دعواهم  
عدم جريان الاستعارة في معنى الافعال والصفات ودليلهم مثبت لها وعدم جريانها  
في تلك الاسماء ليس ما جودا في دعواهم لاهل ولا سيما فاعتراض المشرح رحمه الله  
تعالى على دليلهم ما لا يجري الاسماء المذكورة فكون الاستعارة فيها اصلية  
وايس كذلك خارج عن قايوم التوجيه غاية ما في الباب ان يكون الدليل قاصرا  
عن افادة ما هو في الواقع موهب بخلافه في تلك الاسماء فذلك قال فالاولى الى الاولى  
ان يضم هذا الدليل مع ذلك الدليل ثمة وهو في الواقع غير موهب بخلافه (قوله بمعنى  
المصدر) اي التشبه في الاولين بمعنى المصدر كما يدعيه في التشبيه في نطق الحال  
والحال ناطقة مكذبة للدلالة بالباطق وان عرض التشبه لانه مقصود من التشبيه كما  
معنى (قوله ما عير بمعنى) نقره اي ان كان معنى الكلمة غير مستقل بالمفهومية  
فالكلمة حرف وان كان مستقلا فان فتر باحد لازمة الثلاثة ففعل والافاسم  
وفيه نظر ادر بما يجمع مستند انه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية  
بالنظر الى وضع لفظة فقط غير مستقل بالباطق الى وضع لفظ آخر بمعنى ان يكون مشروطا  
بحكم الوضع في دلالة احدا بمصير عليه ذكر متعلقه دون اللفظ الاخر مثلا معنى  
الكاف الاسمية والحرفية هو ش وهذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية  
دون الحرفية وقد حققنا في فوائده شرح اصول اس الطاحب انتهى (قوله لازمة

لننطق) لزوم المسبب للمبتدأ الواحد المحذورين للآخر ولطهور نوع الزوم  
لم تعرض له فلا يردان مطلق الزوم مشترك في جميع نوع المعارف لا يصح كونه ملاقة  
(قوله فاستحسن) أي فاستحسن ذلك البعض الجواب لمذكور صلت عن قوله فقلت  
(قوله كالحمة والتدني الخ) فأنهما متقدمتان في الدهن مترتان على الالتقاط في الخارج  
فأقبل أنه أراد بالحمة محبة موسى عليه السلام وأمره بالعبادة للقط وهو الفرعون  
علة متقدمة عليه شيء (قوله ثم استعمل في العداوة الخ) أي في ترتيب العداوة  
والخرن الذي كان حقه أن يستعمل في ترتيب العلة العلية هي اللام (قوله وهو)  
أي كون الاستعارة في اللام نعا للاستعارة في الحرور (قوله نعم أن يكون متروكا في  
الاستعارة) أي المصروفة على مدحه دون مذهب من قال بالتشبيه البالغ أيضا  
من الاستعارة نحو زيد لمد وفيه نحو فيه ليس المشبه متروكا لكون ترتيب العداوة  
والخرن مذكورا في الكلام فلا استعارة في اللام نعا ولا في الحرور أصالة أقول  
معاد كلام المصنف رحمه الله تعالى هو وفي الأبيح أن الاستعارة في اللام تابع  
لتشبيه العداوة والخرن بالعلة العلية وبس في كلامه أنه لا استعارة في اللام تابع  
للاستعارة في الحرور وانما هي زيادة من شذخ رحمه الله تعالى وحاصل كلامه أنه  
يقدر التشبيه في العداوة والخرن بالعلة العلية ثم يسرى ذلك التشبيه إلى تشبيه  
ترتيبها بترتيب العلة العلية فتمت استعارة اللام الموضوع لبرئيس العلة العلية لترتيب  
العداوة والخرن من غير استعارة في الحرور وهذا تشبيه كتشبيه الربيع بالفار  
المختار ثم استناد الأسباب إليه وهو العدد من الكثف حيث قال بهذا الكلام الذي  
يقوله الشاعر رحمه الله وتحريره أن هذه اللام حكمها حكم الأسد حيث استعيرت  
لما يشبه التعليل كما يستعار الأسد لمن شبه الأسد وهو الحق عدى لأن اللام  
لما كان معناها محتاجا إلى ذكر الحرور كان اللائق أن يكون الاستعارة والتشبيه فيها  
تاثيرا تشبيه الحرور لاتباع التشبيه معنى كل معنى كل معنى الحرف من حريته كما  
ذهب إليه السكاكي رحمه الله ونحوه الترتيب رحمه الله (قوله هذا) أي ما ذكره المصنف  
رحمه الله تعالى من تشبيه العداوة والخرن بالعلة العلية للالتقاط (قوله فلا يكون  
من الاستعارة الشبهة في شيء) أي في وجه من لوجه لأن الاستعارة التضمينية عده  
حقيقة والاستعارة بالكناية تشبيه مصر (قوله به شبه ترتيب الخ) أي شبه الترتيب  
المخصوص بالترتيب المخصوص ثم تشبيه ترتيب غير العلة العلية بترتيب العلة  
العلية بالتشبيه فبدأ وقع في الترتيب السكيني ثم يسرى في حريته كما يدل على  
ما قلنا قوله فجزت الاستعارة أولا في العلية ومرصبة وبنيتها في اللام (قوله

فلاستعارة مكينة) سواء كانت التشبيه المضمر في النفس كما هو مذهب المصنف  
 رحمه الله تعالى أو المشبه المذكور كما هو مذهب السكاكي رحمه الله (قوله أو قرنت)  
 في إسناده إلى الاستعارة لأن التحريك والترشيح إنما يعتد به إذا كانا  
 متحدة للاستعارة وبؤيده مقابلة المطقة فانها بعد اعتبار القرينة (قوله ما لم تفرق)  
 بصيغة العموم الفرق بين جري بحري من جهة نصر وضرب لغة فيه كذا  
 في التاج (قوله بصيغة ولا تفرق) إذا كان الملايم من جهة الكلام الذي به الاستعارة  
 فهو صفة وإن كان كلاما مستقلا حتى به بعد ذلك الكلام فهو تفرع سواء كان  
 بحرف التفرع أو لا قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح في قولنا لقيت بحرا  
 ما أكثر علومه أن جعل ما أكثر علومه صفة فتقدير القول وإن جعل تفرع كلام  
 فلا كلام (قوله ثم وصفه ما تفرع) إذا كان من غير الاستعارة وغيرة إذا كان  
 من قولهم ثوب عامري واسع وهو ترشح (قوله والقرينة سياق الكلام) لا لفظ غير لانه  
 لا يدل على تعيين المعنى البحري بخلاف سياق الكلام ويهمل منه أنه إذا كان  
 في الكلام ملائم كل واحد منهما بمعنى المعنى المماثل فيكون أن يكون كل واحد  
 منهما قرينة ويتردد إلا أن انتشار الأول قرينة أولى لتقدمه والقرينة من جهة  
 الاستعارة (قوله أي شربا في الصحيح) ما كان التسم عارة عماد من الصحة على  
 ما في الصحيح ولم يكن التسم بمعاملة مع وجه مشترك في الصحة وقد مدح له بأنه  
 وقور لا بصحة وأنه حليق بـ بالسائل غاية التسم (قوله غلفت بصحة) في غلفت  
 إشارة إلى أنه يعلم أن السائل قد عليه بـ صفة صارت الأموال موهوبة منهم  
 وأنه عاجز عن أداء الحق فدللت لم يفسر على انعكاس الأموال عنهم (قوله  
 وعليه) أي على التحريك (قوله والادافة حرت صدم بحري الحقيقة) اعتبار  
 الادافة حارية بحري الحقيقة في الأصل يشير إلى أن التحريك حقيقة وقد صرح  
 في شرح المفتاح بكون الترشح حقيقة حيث قال وما يجب التنبه له أن الترشيح  
 سواء كان صفة أو تفرع كلام فهو على حقيقته لا شأنه على المشبه حتى كان  
 المستعار له المبحر خرا من لاطم الأمواج والاستدال اشتراء بفرع عليه الريح  
 والعبارة وعدمها فلا يعتد به شبه ولا استعارة انتهى على قياس الترشيح  
 بكون المتعارفه في التحريك شمع الشاكي إصلاح فلا يرد أن التحريك مشعر  
 بالتشبيه مع أن معنى الاستعارة سمي التشبيه وإن شاء أن المشبه هذا  
 لكن ذكر في شرح الكشف الترشيح قد يكون مجازا كالتمشيش والوكر في قوله  
 هو لما رأيت النسر عز أن داية وعشش في وكره حاش له صدرى ولعل ما ذكره

في شرح المفتاح بناء على الأكثر (قوله والاخرى مكسبة) يستفاد من هذا الكلام ان ذكر المشبه في المكسبة اهم من ان يكون بلفظه الوصوح له وبعبارة (قوله يكون الادامة بمنزلة الاطعام للمبته الخ) يعني يكون قريبة الاستعارة المكسبة والفرقة لا تكون تجريدا ولا ترشيعا كما مر ثم انه وقع في بعض النسخ فلا يكون تجريدا وهو المناسب لكلام الشارح رحمه الله تعالى فانه قد سبق في كلامه ان الادامة تجريد وفي بعضها فلا يكون ترشيعا وهو المناسب لكلام الكشاف اعني وهو انه شبه ما يدرك الخ فان المتوهم منه كونه ترشيعا (قوله من مرشحة) من الترشيح وهو تزيين وحسن القيام على المال (قوله حاورت) بالقاء الجملة من المجاورة بمعنى المكافحة كذا ذكره في شرح المفتاح ويجوز ان يكون من المجاورة بالجيم بمعنى ما كسى سم به كردن وعلى التقديرين هو تزيين نظمية وما سواه ترشيح (قوله هذا تجريد) لان اضافة يدى الى احد فرقة (قوله هذا ترشيح) اي له ليراطط صار لم نعم واسمى فليس بتجريد ولا ترشيح لان التعديف بكلا المعين يتصور انصف الاستعارة واستعارته (قوله على تناسي التشبيه) فان قلت قد يحى الترشيح للتشبيه كما سبق فنت المراد تناسي التشبيه في نفس الترشيح الواقع بعد الاستعارة والتشبيه (قوله حتى انه يئى) معناه انصارع لكون الساء مستقلا بالصدر الى ما قبله اعني التناسي لا الحكاية الحال الماصفة كما وهم (قوله ادلا معنى الخ) ادلا تشبيه هذا الاستعارة فكيف هذا الاعتراض به (قوله صريح في الابصار) حيث قال واذا حار الساء على المشبه به مع الاعتراض بالمشبه (قوله ويدل عليه الخ) اذا كان المراد بالاصل التشبيه رما لتكرار (قوله دامت ابقة) فيكون التحوز بحيث في المجموع اى الاعط المركب لا في شئ من مفرداته بل تكون باقية على حالها قبل هذا التحوز من كونه حقيقة او مجر كذا في شرح المفتاح الشرى ولا ينبغي انه مبنى على ان المدلول الجارى مدلول مطبق ساء على انه تمام ما وضع له بالوضع النوعى واما اذا كان مدلول لا تصيب او لتراب كيف يكون مدلول المركب معنى معانقا مع كون مدلول بعض اخره مدلول لا تصيب او لتراب ساء (قوله واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد) وقيل قد سبق من المصنف والشارح رجهما الله تعالى ان لم يفرق في التشبيه التمثيل قد يكون مفردا وهذا يقتضى بقاء الاستعارة في المفرد على التشبيه التمثيل فاعرج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا يصلح للتحويل وفيه ان مادة النقض يجب ان تكون محقة ومجرى الحوار لا يجمع وليس كل تشبيه مجرى فيه الاستعارة ولعل الفرق ان المشبه والمشبه به لما كان مدكوريين في التشبيه يجوز ان يكون وجه المشبه منزعا من متعدد هي الاوصاف مع كون طرفيه مفردا سيما اذا

كان وجه التشبه المذكور اما الاستعارة فلا بد فيها من جعل الكلام حلوا من  
 المستعار له والجامع ملوكا. ووجه فيه مترعا من متعدد مع كون لفظ استعار منه مفردا  
 صار الكلام لمرا (قوله شرة الخ) بمعنى انه ليس داخلا في التعريف حتى يرد ان  
 الاولى تقديمه على قوله تشبيه التمثيل لكونه عامدا خلا في عدد الخنس (قوله  
 تقدم رجلا وتؤخر اخرى) في شرحه للفتاح ينبغي ان يكون المراد بالرجل الخطوة  
 لان المتردد الذي يقدم رجلا لا يؤخر الرجل الاخرى بل تلت الرجل الاولى ثم  
 يخطو خطوة الى قدام وحصة الى خلف انتهى الى جهة هي خلف المتردد  
 فانه مع ما اورد السيد في حواشي شرحه للفتاح من انه على هذا التفسير يكون المراد  
 بالقدم قدام الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابلته خلفه ايضا ومن البين ان هذا  
 ليس هتة المتردد وانما السند من المثل المذكور ان يكون التقديم والتأخير واقبين  
 على شيء واحد كما لا يخفى على ذي البصيرة واتحاد متعلقهما انما يظهر على ما صورناه  
 من ان المراد تقدم رجلا مرة وتؤخره مرة اخرى ووحدا اندفاع ظاهر للآمل  
 في صارته اما اندفاع الثاني في قوله بل تلت الرجل الاولى فانه فيه اشارة الى ان تفسير  
 الرجل بالخطوة ليس صحيحا لمتعلقهما واحدا وهو الرجل الذي قدمه بخلاف ما اذا حصل  
 على معناها الحقيقي واسم اندفاع الاول فان في تأخير الخطوة بالرجل التي قدمها  
 نصير الخطوة واحدة الى الجهة التي هي متخلفة وهذا التفسير الذي ذكره الشارح  
 رح موافق لكلام السكاكي رح حيث قال قوله وتؤخر اخرى معناه تؤخر رجلا  
 اخرى (قوله صورة تردده الخ) اي شبه الهيئة المبرقة من اقدامه على اليم  
 تارة واجامد عنه اخرى مبرومة تردده وتشككه في المباشرة بصورة ملرومة لتردد  
 من قام للذهاب وهي الصورة المترعة من تقديم الرجل تارة وتأخير اخرى وانتمزع  
 منه ههنا في المشبه والمشبه به هو احراء المركب ومدته كآثرى ووص عليه السيد  
 في حواشي شرحه للفتاح والعلامة في شرحه فالصورة المشبه بها معنى مطابق  
 لقوله تقدم رجلا وتؤخر اخرى والاصافة في قوله صورة تردده لامة وليست  
 بباية حتى يدعيه ان تردد ليس معنى مطابعا للمثل المذكور بل لازما لمعناه  
 المطابق وقد صرح السيد في المشبه به ان يكون معنى مطابقا (قوله وهو  
 الاقدام تارة ولا حرام اخرى) وهو داخل في الطرفين (قوله كذلك وصح  
 المركبات الخ) ولما يمتنع في اعادة المعنى التركيبية الى رعاية القوايين التي اعتبرها  
 الواضع (قوله موضوعه بلا حيار لا ثاب) اي للاعلام مايات شيء شيء مطلقا  
 ان كان الفاسط موضوعا بصورة اذهية او للاعلام ثبوت شيء شيء مطلقا

ان كانت موضوعة للامور الخارجية والهيئة التركيبية المتخصصة في ربه قائم  
موضوعة للاخبار بثبوت القيام لربه وقس على ذلك وامراده بقوله للاخبار  
بالاثبات الاثبات الخبرية لقطع بان موضوع له الهيئة لتركيبة نفس الاثبات  
لا الاخبار به الا ان الفرق بين المعنى الحقيقي والمجازي ، كان باعتبار قصد الاخبار  
وعدمه تزلله منزلة الموضوع له مثلا ( قوله هو اي مع المركب الجاهلي مصعد )  
معناه الحقيقي اثبات اصعد مع المركب الجاهلي لهو اي عن قصر الاخبار ولاعلام  
ومعناه المجازي ذلك على ان يقصد اظهار التصر والتصرع و... كونه ظهر اندفاع  
ما يتوهم من ان كلامه هذا يدل على ان المجازي امر كك... كون باعتبار هيئة تركيبية  
التي هي جرؤه وما ذكره سابقا يدل على انه يكون باعتبار مداركه المطابق ( قوله  
والعرض الح ) اي العرض منه اظهار التصرع على من رقة الحبوب اللارم للاخبار  
بها لان الاخبار بوقوع شيء مكروه يدوم اظهار التصرع والتصرع ( قوله فحصر  
المجاز امر كالح ) بناء على انه المعروف يجب ان يكون مساويا لمعرف ( قوله عدول  
من الصواب ) فيه انه انما يكون عدولا عنه بوحده شاهد من كلام العلماء للجهار  
المركب سوى الاستعارة وما ذكر من المثال وغيره من خلاف مقتضى الظاهر وهو  
قد يكون كساية وقد يكون محذرا وقد مر نمطه في المقدمة لا يجوز ان تكون  
كايات مستعملة في موضع ليدل على لوازمها ( قوله اي استعمال المجاز الح ) الاول  
نظرا الى المعنى فان الكلام في المجاز امر كالح الذي نظرا الى العرب الاقطن ( قوله على  
سبيل الاستعارة ) لان يكون استعماله على وجه الاستعارة مساويا او قليلا بالنسبة الى  
استعماله على الحقيقة والتشبه ( قوله فلهذا لا تنفتاح ) في شرحه للمفتاح الحاصل  
انه يجب ان لا يغير المثل من حال المورد المشبه به الى حال لمصر بامثلة ليصح انه  
استعارة وهذا لا ينافي بالذكر صاحب الكشاف من انهم حضروا مثلا ولا رأوه اهلا  
للتفسير ولا جدير بالتداول والاقول الاقولا فيه غرابية من بعض النحويين ومن ثم حوفظ  
عليه وحج من التغير ( قوله وما تفقت الاراء ) به هي ابي ر بما عدا رأي الشيخ فانه سيجي  
انه ليس في كلامه ما يشعر بالاستعارة بالكساية ( قوله من محض ) اي لا يوجد في المشبه  
لانه لا يوجد في غير المشبه اسلا فان الاظهار توحد في غير لبع لكن لا توحد في المنية  
( قوله خالية من المناسبة ) قد يقال انما سمي استعارة لشبهه بالاستعارة في ادعاء دخول  
المشبه في حدس المشبه به وليس بشيء ادلا ادعاء عند المصنف رحمه الله تعالى في الايضاح  
انث لها اي الشمال بدا على سبيل التحيين مبالغة في تشبيهه به فالمراد بالتحيين

ان الاثبات المذكور تحصيلي في قوله يحصل انه من جسد المشبه مناقشة (قوله ما لا يكمل وجه الخ) بل يكون ناقصا كالانظار فان الاعتدال متحقق في الاسد بدونها بالنسبة لكن كماله بها (قوله ما به يكون نوم الخ) ويكون حصول وجه المشبه في العادة كاللسان للانسان في الدلالة على المقصود وانما قلنا في العادة اذ يمكن حصول الدلالة بالاشارة لكنه غير معتاد (قوله وعبرة لا تمنع) بفتح العين اي دمع لا يمنع عني من اقلع عنه اذا امتنع (قوله شبه الحبل الخ) هذا على تقدير ان لا يكون لسان حالي من قبل بل من الماء (قوله في الانسان المتكلم) احتراز عن الانسان الاصم فان قوام الدلالة فيه بالاشارة (قوله فاذا يقول الخ) فانه يوجد فيه الاستعارة التحصيلية بدون الاستعارة الكنية (قوله لا يستدل به) اي صريح بالاسم من كلام الشيخ فان اصف رحمه الله تعالى استبعد منه كما شعر به صارة الانصاح (قوله ويهدا بشر الخ) انما قال يشعر لانه ليس فيه كلامه اطلاق لاستعارة بالكتابة على الرموز صريحا (قوله وهو صريح الخ) حيث اطلق اسم صريح عليه وجعله مرمر اليه فهو مستعار لطريق الكناية اي لا طريق الصريح به لانه ذكر لاربعه قال قدس سره ان هذه هذا الفهم اليه الخ صاحب الكشف انصراح في مواضع عديدة بان الاستعارة بالكتابة الانظار ونحوها في تفسير قوله تعالى (حتم الله) الآية لا يقول في نحو ﴿تقرى الرياح ربا ضا حزون من حره﴾ اذ اسرى اليوم في الاحقار ايضا ﴿ان الرماح استعارة بالكتابة من الصنف والابقاط عن الاطعام اذا كان كذا﴾ كذلك اذا كان ما هو المقصود ونصرح به واضحا كونه من روافد السمكوت وشائعا لا نحامه تشبهه بالاستعارة كما في قوله تعالى (يقصون) الخ وقولهم عالم يعترف الناس منه اذ لا في من الدارين سوى ان الله تعالى يمهدهم لكون المعوض حلا والاعتزاز لكون المقر في بحر اوران هما من يدان خصائص بالحس والبحر وان تشبه الله به بالحل والعالم بالبحر شائع مستفيض لا كتشبه الايقاص بالطعام فانه اعلا بلز من ايقاع تقرى عليه وقال في تفسير قوله تعالى (او تلك الذين اشترؤا الصلابة بالهدى) وقد نظر ان الاستعارة الكناية من الترشح لسبق استعارة الحمار للحديد في قولهم ﴿كان اذني قلبه خطلا ورس﴾ والحبل اهمه في قوله تعالى (يقصون عهد الله) وليس يدان له لغة مصطلح اشهور ثم المقصود اليه هي مكان السمكوت لا تربيه وقال في تفسير قوله تعالى (صمكم عي) الآية ان قوله اي صامص الكشاف في الاستعارة بالكتابة بخلافه رأي صاحب المفاتيح فقد فسرها المصنف رحمه الله

تعالى بانهاد كرشى من روادف المستعار نفسه على مكانه على سبيل الترميز وقال  
ههنا وحلم من كلامه اى صاحب الكشف ان الاستعارة في الافتراض تصريحية لكن  
لما كانت متعمدة عن استعارة الاسد للشجاع صار كناية عن ذلك + قال قدس  
سره مع ان عبارته صريحة الخ + هذا مجرد دعوى فان متعدد من عبارته اهم  
يسكتون عن ذكر المستعار ويرمزون اليه بذكر شئ من روادف واما الاستعارة  
بالكناية هو المسكوت او هذا الرادف فكلا من الظاهر ان يكون هو الرادف  
لان الكناية ذكر اللازم واردة المعلوم فالرادف اولى ما يسمى كناية لانه توطئة  
وتمهيد لينتقل منه الى المسكوت وهو المقصود وقول صاحب الكشف وهذا  
هو المستعار بالكناية اشارة الى ذكر شئ من روادف مثلا يكون له ما لم يذكره  
في مواضع عديدة وهو الظاهر اقرب في الذكر + قال قدس سره بان المستعار  
هو المسكوت + هذا مسلم اكن كونه كناية غير مدكور في كلامه من كونه مكنا  
صعد الكناية غير المكينة + قال قدس سره وان الرادف المدكور كناية عنه +  
اذا كان الرادف كناية مع انه استعارة تصريحية كان استعارة متبينة بالكناية  
عن المسكوت + قال قدس سره اشارة الخ + هذه اشارة مسلمة لكن لا يظهر  
منه ان الاستعارة هو المسكوت او لرادف المدكور + قال قدس سره بل لم يرد به  
الخ + هذا مجموع فان الظاهر منه انه الاطار عند صاحب الكشف + قال قدس  
سره على قياس ما عرف الخ + اشارة الى ان قول صاحب الكشف الذى مر سابقا  
اذا الكناية لاتا في ارادة الحقيقة ليس معناه ان الافتراض ههنا كناية مع انه حقيقة  
اذلا مضافة اليهما بل ان الكناية كالاتا في ارادة الحقيقة لاتا في ارادة الاستعارة  
فالافتراض مع كونه استعارة مصرحة لايسا في كونه كناية عن استعارة المسكوت  
ولا يخفى انه حينئذ لا يكون اطلاق الكناية عليه بمعنى المصطلح فانها حقيقة  
كما سيجي + واعلم ان صاحب الكشف قال ولما لم يكن الافتراض او النقص كناية  
عن المسكوت بل دالا على مكانه كان كناية في النسبة اعني ثبات الابدية المردوف  
والحلية له وهو الشجاع والعهد فلوقيل بمقصود عهد الحبل مثلا لم يكن  
من استعمال اللفظ في القدر المشترك نظرا الى انه تعالى احب لاثبات الحلية وترشيحا  
لكونه كناية وجاز ان يعدمه نظرا الى انه في هذه الاستعارة انتهى وهذا يدل  
على ان القصد من حيث انه كناية عن اثبات الحلية مستعمل في معناه الحقيقي اعني  
ابطال طاقات الحبل فيكون كناية عن اثبات الحلية للعهد وترشيحا للحبل  
ومن حيث انه في نفسه استعارة كان مستعملا في مطابق الاطلاق المشترك بين ابطال



المهد وإبطال الصواب ولا يلزم إرادة معيين من اللفظ الواحد في إطلاق واحد  
 لأن الاستعمال الثاني هو المراد والاستعمال في المعنى الحقيقي لحر الانتقال إلى ما رومه  
 فلا يكون المعين مقصودين بذات من لفظ واحد وهذا متحقق في كل مجاز وكناية  
 فانه لابد من تصوير معنى الحقيقي لينقل منه إلى لازمه أو ملزومه فعلى هذا يكون  
 قوله إذا الكناية لآتي في إرادة الحقيقة على ظاهره ويكون النقص كناية مصححة  
 قال قدس سره علم أنه أراد مخ لا ينبغي أنه مناف لما قلناه سابقا من الكشف  
 أن الاستعارة بالكناية إنما تكون إذا كان واضحاً كونه من دوافع المكوت شائعا  
 لا تخاف منه تشبيه بالاستعارة منه وإذا لم يكن يكون تفرق الاستعارة بالكناية فاجلوا بأن  
 كناية باعتبار المعنى الحقيقي وإن كان استعارة نصريجة في حقه كما فهم من عبارته  
 التي نقلناها آنفاً قال قدس سره وهو نظير ما سلف في الترتيب حيث قال  
 في تفسير قوله تعالى (أو ثل الذين اشتروا الصلاة بالمال قديكون  
 نعا لاستعارة الأصل لا وحده غير كافي قوله \* لهذا الظاهر لم تعلم \* وقديكون  
 منعلا كافي عيش في وكره فاطرف في الرأس للشر بمنزلة الوكرين للفسر والغراب  
 \* قال قدس سره من أن الكناية في الآيات \* فهي قواهم أن الاستعارة كائنة  
 في الآيات كناية عنه لا في أيدائها غير مقصودة بالذات \* قال قدس سره لا يخلو  
 من نصف \* لأنهم فيه قال معنى كافي يكون حقيقة تكون بحاله ويكون الاستعارة  
 حيثما للمعنى المصطلح بخلاف ما قد جعلت مائة على ما بها قال إطلاقها صحتها لا يصح  
 بالمعنى المصطلح ولا بالمعنى المعوي كما اعترف به سابقا \* قال قدس سره \* وأما  
 بقوله وإن شئت حلبة لحال فاستمع لهذا المفسر \* قال قدس سره واستبان  
 مدالح \* قد عرفت أن مدكره السارح رجه الله تعالى مراد صاحب  
 الكشف وأن مدكره سداش من التعصب وعدم تتبع الكشف (قوله) وأنشأ  
 الخ) قال الظاهر أنبدر من قوله أراد أن يثبت للشيء أن يدا أن الآيات  
 المذكورة استعارة ويحتمل أن يكون مراده أن يثبت المثبتة استعارة كما يدل عليه  
 قوله لا خلاف في أن لفظ اليد استعارة فلذا قال الله أرح رجه الله قريب الخ وليس  
 في كلامه ذكر الاستعارة بالكناية بل بهم من قوله لأنك تجعل الشمال مثل يدي  
 اليد الخ أو أنشأت اليد مسمى على تشبيه يدي اليد وأما أن ههنا استعارة بالكناية  
 أو لا وعلى تفسير وجودها به التشبيه المذكور أو المشبه المذكور أعني الشمال  
 أو المشبه المنزلة أعني دا اليد فلا دلالة لكلامه عليه (قوله) يمكن أن يصح عليه  
 بل كلف دال عليه صريحا ويشار إليه حسب أو عقلا (قوله) من حقيقته (أي

هن موضعه المحقق الذي يستعمل فيه لامن معناه احقق اذ ليس اليد عبده  
 مستملا في غير معناه يدل عليه مع انه لم يقل من شيء الى شيء فقله و يوضع  
 موضعا لا يتبين فيه شيء كالتفسير له ( قوله في قوة تأثيره في الفداء ) بتبر الى ان  
 ضمير زماها راجع الى الفداء والمراد تأثيرها في الفداء والترديد صاحب الكشف  
 جعله راجعا الى الفداء وهو الاظهر والاول اقوى لان الكلام سبق للفداء ( قوله  
 فبعد الشئ المترج الخ ) اي فبعد المشاهدة التي اثراها غير حاصل لك من اليد  
 بان يكون المعنى اذا صحت الشمال ولها شيء من اليد ذلك بل حصل المشاهدة لك  
 بما يضاف اليه اليد اعني الشمال حيث شبه في قوة التأثير بذلك في تصرف الشيء  
 بيده فانت له يد محيلا والمقصود ان يثبت له حكم المصروف في الشيء بيده ( قوله  
 سلا ) في التاج السلورائل شدة الدوى وعشق وبعدي بمن من حد نصير  
 وفعل بمن بالفتح فهما لغة شدة وفي الصحاح سلوت هذه واسليت عنه ( قوله مجازا )  
 بالنصب حال والعامل فيه معنى الفعل التسفاد من كلمة لتسبراي امره بسلام  
 حال كونه مجازا ( قوله من الصحو ) خلاف السكر متعلق بقوله صحا يعني انه مشتق  
 من الصحو خلاف السكر لامي الصحو بمعنى دهاب ( قوله وقيل هو على  
 القلب ) بناء على ما في التاج ان الاقصار ما استادن اركار في ما وانما في الصحاح  
 والقاموس ولا يمكن اساده الى الباطل ( قوله تحفة من جمال الخ ) ان اراد جملة  
 هذا القول على تقدير كون الامتناع والتزك معناه المحقق لمنوع قال القدرة معثرة  
 في معهودها ايضا في التاج الامتنع استادن والتزك دست برداشت وان اراد صحت  
 على تقدير ان يحمل الامتناع والتزك على مصق الاستدعاء والروايل فسلم لكن كلام  
 القائل على تقدير حمل الاقصار على معناه المحقق مع ان القول بالقلب ينصين  
 مكتنة لطيفة وهي انه ترك الباطل مع القدرة عليه ( قوله بنقي الاستعارة بالكناية )  
 هذا المصنف لا يعد القوم ( قوله اراد ان بين الخ ) هذه لارادة بطريق الكناية  
 او طريق الاستعارة انجيلية بعدد الافراس والرواحن والصبي على الاستعارة  
 الضيائية والاستعارة بالكناية فلا يرداه لم يقصد من لافراس والرواحل على  
 مذهب المصنف رحمه الله على تقدير كون الاستعارة تخيلية الاحقيقة الافراس  
 والرواحل فكيف يدل على انه بطلت آلائه وانما يلايم ديث لور يد افراس الصبي  
 ما يلزمه ففعل الاستعارة الحقيقية قريبة للكناية كما في قوله تعالى ( يقضون عهد  
 الله ) او توهم له الآلات كما هو مذهب السكاكي رحمه تعالى ( قوله واعرض  
 عن معبوده ) اذا القاصد للعاودة لا يهمل الآلات بكناية ( قوله بطلت آلائه )

من بطل الاجير بالفتح عدة اى تفضل لامن بطل الشيء بطلانا فلا يردان التعزية  
لاتدل على البطال ( قوله بجهة من جهات المسير ) اى يفرض من افراضه  
( قوله فالصبي على هذا من الصوة ) اى الصبي فى البيت اسم يقال صبي بين  
الصبي والصباء اذا كبرت قصرت واذا فتحت مددت مأخوذ من الصبوة مصدر  
صا يصو صو وصوا بمعنى الميل الى الجهل والفتوة لامن الصباء مصدر صبي  
من حد سمع وهذا على وفق ما فى الصحاح من ان مصدر المبنى من حد نصر صبوة  
وصوا ومصدر المبنى من حد سمع صباء بالفتح والمدوى القاموس الصبوة حولة  
الفتوة صا صوا وصو وصى وصبه وصى كرمى هل صلة فالاستفاد منه  
ان كلا الساتين مشتركان فى المصدر وانما كان الصبي على هذا المعنى مأخوذا  
من الصوة لامن الصباء لان المناسبة تشبه المقصد بالمقصد لاتشبه حال الصبي  
بالمقصد ولا حاجة الى تأويل الميل بما يقال اليه على ما قيل لان المقصد الاصل  
الشبان انقصاء الشهوة التى تدعو النفس اليها وما يقال اليه مقصود بالفتح  
( قوله او ان الصبي ) فيه اشارة الى انه يحور على هذا الوجه ان يكون الصبي  
من الصباء بتقدير المصالح كما فى الصحاح كما انه يحور كونه من الصوة ( قوله وصعوان  
الشباب ) اشارة الى ان المراد بالصبي حيث هياته وهو ابتداء الشباب فانه و  
اراع المعنى ( قوله والميل ) من الميل بمعنى الاصدى اى يحمل على الشهوات ( قوله  
وليس صحيح ) اى كونه قوله على اصح القولين متعلقا بقوله مستعملة  
ليس صحيح لانه بهم من كونه الاستعارة مستعملة فيما وصفت له اما هو على  
اصح القولين واما على قول الغير الاصح فانها غير مستعملة فيما وصفت له وليس  
كذلك لاتصاق القولين على انه مستعملة فيما وصفت له نعم فرق بينهما وهو ان  
الوضع على القول الاصح ادعاء وعلى غير الاصح تحقيق ويكر ان يقال ان  
قوله على اصح القولين بى اشارة الى الاختلاف فى كونها مستعملة فيما وصفت له  
بل هو مجرد بى لدخول الاستعارة فى قوله هي الكلمة المستعملة فيما وصفت له مع  
كونه مجازا فحاصله ان الاستعارة كلمة مستعملة فيما وصفت له على اصح القولين مع  
انه لا يسمى على ذلك القول حقيقة بل محاروا وانما قيد به لان دخولها انما يصح على  
هذا القول لا على القول الغير الاصح لانها حقيقة عليه وعلى هذا التوجيه تعلقه  
بقوله فى الاستعارة انه مركب فى صفة المتقول لعل هذا وجه التأمل ويجوز ان يكون  
وجهه انه لا يلزم من عدم حوار ارادة الوضع فى الجملة والوضع بالتحقيق ان يكون  
تعلقه بمسئلة غير صحيح جوار ان يراد الوضع بالتأويل فيكون المعنى فى الاستعارة

تعد الكلمة مستعملة فيما وصفت له بالتأويل على اصح قولين ولا يسمى حقيقة  
وحديثه ينظم الكلام عاية النظام والجواب ان محل بوضع عن الوضع التأويل  
بعيد لان التبادر منه امام مطلق الوضع والفرد الكامل وهو التحقيق (قوله ميرتك  
كون الكلام قلنا) فاختل الظن وصار معقدا لمصل بين قوله على اصح القولين  
ومثله بقوله عن الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وصفت له وبين قوله ولا نسجها  
حقيقة وبين قوله تعد الكلمة الخ بقوله على اصح القولين (قوله فصب ان يكون  
لا رائدة) او اراد انه احتراز وتقييد لا يخرج على ان حرف الجر المحذوف هو اللام  
دون عن كذا في شرحه للفتاح ولا ينبغي ما في التوجيه من التكلف لان لا الرائدة  
تكون للتأكيـد وما نحن فيه ليس بحالة واستعمال الاحتراز بدون كلمة عن المعلقة  
او المصدرة خلاف الظاهر المتبادر (قوله مني على مجروح) فامراد بقوله ليحترز  
ليتصح الاحتراز (قوله واحيب اح) اجاب في المختصر بان السكاكي رحمه الله  
لم يقصد ان يطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول بوضع التأويل بل مراده  
انه عرض للمغالطة اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع التأويل كما في الاستعارة  
فبيده بالتحقيق ليكون قربة على ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي  
يستعمل فيه احدا وهو الوضع التأويل وفيه يحتمل ما لا فلا لا سلم عروص  
الاشتراك فان المتبادر من الوضع هو التحقيق وانما المطلق على الوضع التأويل  
تجورا واما ثانيا فلانه فرع تعريف الحقيقة بمذكر عن تعريف الوضع بتعريف  
الكلمة بازاء معنى بنفسها قال وانما ذكرت هذه ليعتبر به عن الاستعارة  
في الاستعارة الخ فهذا صريح في ان الوضع في تعريف الحقيقة بالمعنى المذكور  
وان قوله من غير تأويل في الوضع للاحتراز لا تعين مراد (قوله ولا ينبغي عليك  
صعب هذا الكلام) اما ولا فلا عبارة المتح صريحة في ان قيد نفسها  
لاخراج مطلق الجار عن تعريف الوضع فانه قال قولي بنفسها احتراز عن المحاز  
اذا هيته مراد ما اردته بقرينة فان ذلك التعيين لا يسمى وصفا واما ثانيا فلما مر من ان  
القرينة في الجار مطلقا للدلالة بخلاف المشتز فانها معين المراد واما ثالثا فلان  
تعين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى المحاذي ادناه انه هو حسب القرينة فكيف  
يصح انه تعين اللفظ بنفسه واما رابعا فلان المتبادر من الوضع الوضع التحقيق  
لا الادعائي (قوله ورد الخ) حاصله ان تعريف الحقيقة غير مانع (قوله لا عبارة  
الفتاح الخ) اشار بذلك الى ان المختصر في قولنا انما يشك في هذه المصدر اضاف  
فانه يمكن التقييد بعبارة تؤدي معناه غير عبارة الفتح بان يقال باعتبار وضع

استعمل به (قوله لم يدور) بمعنى المصطلح اعني توقف الشيء على ما يتوقف عليه لان معرفة المرفع توقف على معرفة المرفوع المتوقفة على معرفة المرفوع بلا واسطة في الاول وهو ساطع في الثاني (قوله لا ينبغي ان يلتفت الخ) لان الشايع فيما بينهم ان يكتب في المتقدم في المتأخر لا لعكس لاسيما في التعريفات فانه لا يجوز فيها الاكتفاء اصلا سكتا بعدية فيها (قوله ولو سلم الخ) اي ولو سلم ان المراد بالوضع ما وقع به التخصيص بناء على شيوخه فيما بينهم هو لا يصح في دفع الانتقاص لانه يصدق على الصلوة المستعملة في الدعاء انها كلمة مستعملة فيما هي موصوفة له في الجملة وهو الوضع المعنى من صير تأويل في الوضع الذي يقع به التماثل وهو الوضع الشرعي فانه وضع تحققي وان لم يستعمل في الدعاء به هذا الوضع فلا بد من تقييد الوضع الذي يستعمل من قوله فيما هي موصوفة له بالوضع الذي به التماثل حتى يخرج (قوله اي مع قطع النظر الخ) اشارة الى ان قيد الحيثية للاطلاق فان الحيثية اذا كانت من حيث كانت للاطلاق بمعنى انه لا يصرر معه شيء آخر حتى لا يخلو ايضا فيكون المعنى الكلمة المستعملة فيما هي موصوفة له باعتبار كونها موصوفة له من غير اعتبار امر آخر وهذا ينصحه انه لا يمكن اعتبار الحيثية في تعريفه الجار لان استعماله في غير الوضوع له ليس منبئا على كونه غير موصوف له من غير اعتبار امر آخر فانه مع ما توهم من ان الحيثية ليست له مستقلة للاستعمال فيها والمدحمة متضمنة فيها صحة التقييد بها في الحقيقة دون المحار محل بحث لان ذلك مسمى على توهم كون الحيثية لا محل (قوله يدخل فيه الغلط) ليس المراد به ما يكون سهواً سبق انقضاء بل ما يكون خطأ في اللغة صادرا عن قصد فلا يرد ان قيد المستعملة يخرج الغلط (قوله وهذا غلط الخ) لان استعماله خطأ في اللغة يعلم سبب قربه حالية او مقالية كانت مع ذلك اللفظ وقيل ان حاصل كلام المصنف مراد بقوله مع قربة مائة من ارادة مع هذا ان يصيب تلك القرينة والعاطل لكون كلامه صادرا لاعتقاده لا يصيب القرينة على ان وجود القرينة في صورة الاستلزام وجودها في جميع الصور فاللفظ الذي لا يوجد فيه القرينة داخل في التعريف فمدحمة لما عرفت ان المراد باللفظ المعناه في اللغة قصداً وانه لا بد ان يكون معه قربة ولما فهم كونه غلطاً وقدم ان نصب القرينة امر تحققي فادبر الحكم على وجود قربة (قوله الجار المعنى الخ) احتراز عن الجار المعنوي ونحوه في حكم الكلمة اعني الاعراب والجارز باستعمال المقيد في المطلق فانه لا فائدة منه سوى التوسعة في اللغة كاطلاق اشهر على شعبة الانسان

قوله في معرض السبع معها في شمس العلوم معرض بكسر الهمزة والمكان الذي يعرض فيه الشيء والعرض اشكار كردن وعرض كردن وقال علامة في رى السبع والرى الهيئة من الناس (قوله في انه كذلك بمعنى اح) لجزر متعلق ببرزت بعد متعلق الجار الاول بهما اثلا يدرم متعلق حارب من حسن واحد بالفعل و صميم في انه راجع الى النية باعتبار الموت وكذلك اشارة الى الاسد وقع حالا ومعنى يدعى بايد وسزد قاله برزت المية مع لاخيار في معرض السبع مع الاطوار في انها يدعى بما تلتها للاسد من غير تفاوت بينهما لا شترا كهما في اعتيال النعوس قهرا من غير فرق بين الصار والفاع وهذا المعنى هو الموافق لقوله لا يتفاوت ويس فيه الالعباية في تدكير الصمير وفي شرحه لمحتاج وتبعه السب قوه في انه اي السبع كذلك يدعى وهو ان يكون له محلب ومان ولفظ كذلك في موقع احب انتهى فالكاف في كذلك مثل الكاف في قولهم الاسم كريد اي ريد ومثله د منى ان يسمع بمعنى مثل كونه دانا اي كونه دانا ومثله ككوه د محلب ود انظر ولا يتخى ان السبع متصف بهذه الصفات فاللائق ان يقال في انه كنهات لانه يدعى كذلك وانه لا فائدة في اعتبار هذا العهد (قونه استعارة وصف المص) اي لفظه احدى الصورتين لفظا للصورة الاخرى ان يشتمل مدله او - والصورة الاخرى والاولى ترك لفظا وصف الثاني (قوله كما يدل اح) ولوه ان السبع هو الذي لا يكون المقسم بل فيه المقسم لانه صفة صفة من صمير يعود الى المقسم فانفسر هو الابيض الحيوان قلنا فليكن في صارة السكاكي رحة لله في كنهات (قوله) وبمبدل قننا على ذلك (اح) لا يتخى ان هذا جواب آخر حاصله منع كون المقسم المحاز المفرد بل نعم منه واخواب الاول - بيم له ومع ليكون بضم احسن مصدق فواحب تقديم هذا الجواب على الاول او ابراده بكلمة على كافي المختصر لا به معوه هذا الجواب وكونه مؤيدا للجواب الاول في ان مصدق الاستعارة ليس قسما للمعجاز انفرادا حرة واورده بصدور تدل على قوته (قوله صمير مداه ليس مورد القسمة) اي ليس المحر المهراف بالكلمة المستعملة المح مورد القسمة ولا يتخى ان هذا صدر لا يدع الاعتراض لان مدار الاعتراض انه جعل الاستعارة من قسم المحر الراجع الى معنى الكلمة التي لا تكون الاموردا ولا يصح عند التمثيل الذي هو مركب مضاف ضم اليه في المختصر مقدمة اخرى وهي قوله يجب ان يرد سراج مع لى معنى كلمة اهم من المفرد والمركب ليصح الحصر في صميمين اي حصر بمعنى في راجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها وتوصل ذلك انه قل الجواز حد الصاف فبما فلرد من

المجاز اللفظ الذي يتجوز عن موضعه الأصلي سواء كان معنى أو أمراً أو نسبة  
ليدخل المجاز العقلي الذي هو في الجملة والمجاز في الحكم فهو يكون المراد باللفظ  
ما ليس بعقلي أي المجاز الذي له اختصاص بمكانه الأصلي بحكم الوضع سواء كان  
في معنى اللفظ أو حكمه بخلاف العقلي من اختصاصه بموضعه الأصلي بحكم العقل  
كألف الفتح والعوى هذه معنى فصار راجع إلى حكم الكلمة وراجع إلى معنى الكلمة  
أي اللفظ مفرداً كان أو مركباً ليصح الخصر به وبين الراجع إلى حكم الكلمة  
والراجع إلى معنى اللفظ قسم منقسم للعائدة وغيره والمتضمن للفائدة قسمان استعارة  
وغيره فالاستعارة قسم من صدر الراجع إلى معنى اللفظ انقسم للعائدة مفرداً كان  
أو مركباً فلا يكون قسماً من أصل المفرد بقى ههنا شيء وهو أنه وقع في المفتاح بعد  
قوله لفظ قوله وهو ما تقدمه ويسمى المجاز في المفرد فكيف يمكن حمله على ما يعم المجاز  
المركب والمجاز في الحكم والحوادث أن المراد بقوله وهو ما تقدم بقى توهم أن يكون  
المراد به ما يقابل لشرعي وعرفي لا الاختصاص بالمفرد أو المراد به أن مثله ما تقدم  
أو المراد أن المعنى صدي ما تقدم فانه لا يقول بالمجاز العقلي ويدخله في الاستعارة  
بالكتابة وكذا المجاز في الحكم لا يدخله في المجاز بل يقول أن إطلاق لفظ المجاز عليه  
بطريق التشبيه والتسمية بالمجاز المفرد باعتبار الألف كسمية المجاز العقلي بالمجاز  
في الجملة هذا غاية التوجيه لكلام الشارح رحمه الله تعالى وعلى هذا فالقول بقطعية  
دلالة هذا الكلام مجرداً عنه لزوم حوالات والأقسام القطعية مع الاحتجاج إلى هذه  
التصرفات ولذا قيل أنه يتجوز أن يكون هذا القسم من الأقسام كادخله التمثيل لكن  
الحق أحق أن يسمع قال الكاكي رحمه الله أحسن من أن يتوهم في حقه أنه قسم المجاز المفرد  
إلى نفسه وإلى العقلي وقد قسم المعنى إلى نفسه وغيره مع عدم شعوره بذلك (قوله  
فلا يصح في التعريف) بخلاف قوله الراجع إلى معنى الكلمة فانه ليس بتعريف وقربة  
صحة الخصر دالة على أن مرادها نفسه (قوله مع أنه صرح أنه) يعني أنه صرح  
بأن الاستعارة من قسم من المجاز المفرد فكيف يراد أن يراد في تعريفه للمجاز من الكلمة  
اللفظ مطلقاً فلا يرد أن كلام الشارح رحمه الله هذا ما لا نعلم من قوله فعلم أنه ليس مورد  
التسمية لأن ما تقدم كان في بيان مذهب إليه سلف وهم قسموا المجاز مطلقاً وهذا الكلام  
في بيان تعريفه للمجاز ثم انصهرح به كونه إشارة إلى ما في فصل المجاز العقلي حيث قال  
وانشأ على قولي هذا هو وقولي ذلك في فصل الاستعارة التبعية وقول في المجاز  
الراجع عندنا لا يصح إلى حكم الكلمة على ما سبق أحمل المجاز كالمعنى وينقسم عند

هكذا الى مفيد وغير مفيد والمفيد الى استعارة وغير استعارة انتهى اى على قولى  
 يرد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية وكذا الاستعارة التبعية وقولى من اطلاق  
 لفظ المجاز على المجاز فى الحكم بطريق التشبيه وليس بداخل فى المجاز اجعل المجاز  
 كله لغويا وهو الكلمة المستعملة فيما هي غير موضوعة له الذى سماه المجاز فى المفرد  
 وقيل فى بيان الحوالة انه صرح بان انقسم اليهما المجاز الهموي الذى عينه بقوله  
 وهو ما تقدم وبسمى المجاز فى المفرد ولا يخفى انه لو غير الحوالة بما ذكره يلزم للناقاة  
 المذكورة (قوله بعد ما يريد الخ) يعنى ان هذا التعميم لادب المجاز المركب اعني  
 التمثيل فى التعريف ونص ما يريد ذلك يدرى ان عدم دخول المركب فيه او دخول  
 المجاز فى تعريف الحقيقة (قوله لم يدخل مركب) اى المجاز المركب فى التعريف لان  
 الاستعمال فى غير الموضوع له الشخصى فرع وجود الموضوع له شخصى ولا موضوع  
 له شخصيا للمركب لعدم الوضع الشخصى له هذا ووارى الوضع الشخصى له او  
 لآخراته لاندفع الاعتراض كما لا يخفى قال قدس سره ان لتبدر من هذه العبارة  
 الخ \* هذا حق لكن اعتبار تلك الامور فى طرفين اهم من ان يكون تلك  
 الامور احراء لهما او حارحة صحت عارضة لهما كما فى تشبيه السقطتين  
 الديك فى الهيئة الحاصلة من الحجرة والشكل الكرى والقدر المحصوص  
 او معروضة لهما والتمثيل ان الاتراع من الامور المتعددة قد يكون من مجموع  
 تلك الامور كالوحدة الاعتدالية للعسكر وقد يكون من امر واحد بالقياس  
 الى امر كالاصافات وقد يصحكون بانترام جرد من واحد وجره من آخر  
 وحشد يكون المنترع من كذا مستلزم تركب متزع صه فى قوله وحشد يلزم  
 ان يكون كل واحد من طرفى التشبيه التمثيل مركب ماضية فتدبر فانها المقدمة التى  
 اوقعته فى الخطا وعليه مدار كلامه كما ستنبه عليه \* قال قدس سره لانه متزع \* من  
 عدة امور هي اجزاء لم يدع المزارح رحه لله تعالى هذا المعنى فلو وجد عليه اعتماد على  
 ان الاتراع من امور يقتضى تعدد الأخذ كما سمى من كلامه \* قال قدس سره كان  
 وحده الشبه فيه الخ \* لا المتزع من المركب يكون مركبا البته \* قال قدس سره ولو  
 كفى فى التشبيه التمثيل الخ \* كلام مستدرس دلم يذهب اشارح رحه الله تعالى اليه بل  
 اكتفى بالاتراع من التعدد سواء كان مركبا او لا \* قال قدس سره ذهب المحققون الخ \*  
 فى المقترح ان القسم الثانى وهو ان يكون وجه الشبه غير واحد كونه فى حكم الواحد  
 على نوعين اما ان يكون مستندا الى الحكم كسقط لدر اداشه بعين الديك فى الهيئة  
 الحاصلة من الحجرة والشكل الكرى والقدر المحصوص وكالتريا اذ شبت بمنقود



الكرم المتور في الهيئة الخاصة من صور اليص المستديرة للصغار المقادير  
في الرأي على كيفية مخصوصة الى مقدار مخصوص الى آخر الامثلة المذكورة فيه  
وقد سبق ذلك في كلام المصنف رحمه الله تعالى ايضا وقال العلامة في شرح قوله  
واعلم ان التشبيه متى كان وجهه وصفا فغير حقيقي وكان مترعا من عدة امور حص  
بسم التثنية نحو ان الكفرة كالسراب في المظار لحس مع الصبر المتو بس على ما ذكره  
في آخر القسم الثاني من وجه التشبيه فكلام هذه لا كابر ينادى على ان كون وجه  
الشه مترعا من متعدد لا يقتضي تركيب الطرفين والتشبيه التمثيلي لا يستلزم الا كون  
وجهه مترعا من متعدد من غير تعرض جان الطرفين فلا بد لهواء اصى وجوب  
تركيب الطرفين في التشبيه التمثيلي عند المحققين من شاهده ع قال قدس سره وبنى  
عليه ع فيه ان مسمى اعترضه ان التمثيلي اي الاستعارة التمثيلية مستلزم لتركيب  
لانها محاذ مركب لان التشبيه يقتضي تركيب الطرفين ع قال قدس سره  
مخالف لما في المفتاح ع لا يستلزم من مترعا الا كون الشبه والشبه في التمثيل صورة  
مترعة من متعدد ولا نزاع عنها لا يقتضي التركيب بل قد يكون مركبا وقد يكون  
مفردا كما في وسيكشاف ع قال قدس سره واد انحصرت ع ع هذه  
الشرطية صادقة لكل الكلام في تحقق المقدم ع قال قدس سره بناء على ما مر ع  
يعني من ان كل تشبيه تمثيلي ياما تركيزه ع التشبيه في الاستعارة بصادراته تعاريفه  
ع قال قدس سره واما تحوير ع اول ع وهو حوار كون صرفي التشبيه التمثيلي  
مفردين ع قال قدس سره وهو خلاف المسادر من العار ع الانصاف ان المتبادر  
منها ان يكون في واحد متعدد واما تركيب الطرفين او وجه الشبه فكلاهما محاذ  
الشارح رحمه الله كما سيجي ع قال قدس سره ولم يعم احد ع قد بقيت من المفتاح  
الامثلة التي طرفاها مفردان ووجه الشبه بينهما مترع من امور متعددة هي اوصاف  
الطرفين ولا معنى للتشبيه التمثيلي لان وجهه مترع من امور متعددة على ان العلامة  
صرح بان تشبيه امر الكفرة بصراب تشبيه تمثيلي وجهه مترع من متعدد كما مر  
ع قال قدس سره بخبر ع واد ان كان بكون كل واحد من الطرفين  
مع تعدد الامور المعترضة فيهما ع بعد دلالة حرف اللفظ على جزء معناه وان كان له  
اجزاء ع قال قدس سره وهو مردود بصراح ع لا ينبغي ان يذكره انما يتم  
لو وجب ملاحظة لامور فصيلا في ضمن ذلك اللفظ الذي عبر به عنها وليس كذلك  
فان المتكلم يلاحظ لامور متعددة فصيلا ويترع عنها وجه الشبه ثم يعبر عنها بلفظ  
مفرد وكذا السامع اذا سمع ذلك المقول يفعل منه الى الكل اجالا ثم يلاحظها

تفصيلا فيترع عنها وجه الشبه \* قال قدس سره يستمدولة لذلك اللفظ الخ \*  
 فيه انها مدولة لذلك اللفظ نصحا او الترمي وذلك يكتفي في الانتقال الى ملاحظتها  
 قصدا في انعساقها وان لم يكف في ملاحظتها قصدا في صحت ذلك اللفظ وكون تلك  
 الملاحظة باعتبار انما مقدرة في لارادة محل بحث \* قال قدس سره فيكون الدال  
 على امشبه الخ \* فيه انك قد علمت ان الواجب في شبه المركب ملاحظة اجزائه  
 اجمالا لينقل منه الى التفصيل ونظا المثل كاف في ذلك وفي مفرد لابد من ملاحظة  
 الطرفين قصدا ولا يدل لفظ المثل عليه اصلا فانفرق بين التشبيه المركب والمفرد  
 واضح فلا يقاس المركب عليه \* قال قدس سره يستمدولة من لفظ المثل الخ ان  
 اراد عدم كونه مفهومة من تفصيلا فسيم لكن كونه وحا في تشبيه المركب  
 بمجموع لم لا يكتفي بالملاحظة الاجالية التي ينتقل منها الى التفصيل اللازم في انتزاع وجه  
 الشبه وان اراد عدم كونها مفهومة اجمالا فمجموع فان لفظ المثل للعهد كما هو  
 الاصل فيها فيكون المراد منه الفصة اليهودية المحصورة \* قال قدس سره  
 فالاشعار بالتركيب \* اي متدا \* قال قدس سره ودحو اللفظ الخ \* فيكون  
 لفظ المثل كالوصف العوائق به تشبه ملاحظة الفصة والحكم بالمشبه عليه \*  
 \* قال قدس سره عما مررنا الخ \* قد بينا ان عدم مجرد دعاء لم يشترط بماد كره  
 \* قال قدس سره فذلكون كل الخ \* فان امشبه تمت استقبيل بالهدى وهو امر  
 صافي مبرح من النبي بالقياس الى الهدى وانشاء الاستعلاء المترع من الراكب  
 بالقياس الى المركوب وقد استعمل لفظ الدال على انشاء به على كلمة على  
 في انشاء من غير شعار بالانشاء وهذا معنى لاستعماره تمثيلية التعبدية قال الشيخ الطيبي  
 في حواشي الكشف في شرح قوله مثل تمسكهم الخ يعني هو استعارة تمثيلية  
 واقعة على سبيل تنبيه يدل عليه قوله شمس حاهم وعلى تمسكهم واستقرارهم  
 عليه وتمسكهم به بحال من على انشيء وركبه ثم استعبر بمحاكاة التي هي المشبه  
 المتروا كلمة الاستعلاء استعمارة في انشاء به ويرى على ان لاستعارة لتعبه تمثيلية  
 الاستعارة وبه يشعر قول صاحب الفتح في استعارة بعل فتشبه حال لتكلف وكبت  
 وكبت بحال المرتضى الخير الخ \* قال قدس سره وقد صرح بان كل واحد الخ \*  
 الملازمة بمجموعة من اللارم ان يعتبر في كل واحد منهما مور متعددة هي مأخذ  
 انترعها سواء كانت حراء او لا \* قال قدس سره لا يستلزم الخ \* لما عرفت من ان  
 الانتزاع على انحاء ثلاثة لا يستلزم التركيب الا واحد منها \* قال قدس سره بل في مأخذهما

بل التعدد في مأخذهم. ولعل نسبة تركب المأخذ على التزل. قال قدس سره الاول  
 ان المشبه به مثلا الخ. قد صرفت المدفاعة بمصر من ان الاتزان قد يكون من المجموع  
 وقد يكون من واحد. لقياس الى تخرو على التقديرين لا يلزم التركيب. قال قدس  
 سره والثاني ان وجه الشبه في التمثيل. مع. هذا مجموع فان وجه الشبه في التمثيل  
 يجب ان يكون منتزعا من متعدد وقد صرفت ان الاتزان لا يستلزم التركيب. قال  
 قدس سره وهي مصرحة. كل واحد الخ. معاد عارته اعني قوله لا معنى  
 للتشبيه المركب الخ. ان التركيب يستلزم الاتزان. واما ان الاتزان يستلزم التركيب  
 فكلا فالفرق بينهما بالعموم والخصوص. قال قدس سره. ولعلك تشتهي الآن  
 الخ. حيث لم يتعين بمسبق. به. مستعارة تعبئة او تمثيلية انما ثبت على زعمه عدم  
 اجتماعهما. قال قدس سره الاول ان يشبه الهدى الخ. لا ينحى ان الاستعارة  
 لا يثبت على المبالغة في المشبه بدعاء كونه. هذا من المشبه. لا يناسب حمل الآية  
 على الاستعارة بالكيفية ادليس المقصود المبالغة في الهدى. كونه فردا ادعائيا من  
 المركوب. قال قدس سره الثاني ان قصد تمسك الخ. هذا هو المراد من الآية  
 ان المقصود مدح المتقين ما هم مسفرون على الهدى والمبالغة فيه. قال قدس سره  
 الثالث ان يشبه الخ. لا ينحى ان تركب من داء. والهدى وتمسكه به احصارى  
 محض ادلا تركب بين الداء والصلة وكذا في جاب المشبه به فلا فائدة في تشبيهه  
 احدهما بالاخرى وادعاء دحوله. بها فضلا عن المسألة المطاوعة من الاستعارة  
 قال قدس سره ينبغي ان يدكر جميع الامور الخ. ما يقع اولئك الذين على رواج  
 من دهم. قال قدس سره الا به. فنصر الخ. الاقتصار على بعض الفاظ الاستعارة  
 التمثيلية مع كونها موزنة لا بدله من شاهد من كلامهم ولا يجوز اثباته بمجرد الراى  
 قال قدس سره كانت كلمة على دية. دلالة الترابية. قال قدس سره فقد انصح جواز  
 الخ. انصح بما تقدم به يجوز في تشبيه كون الفاظ المشبه مطوية اذ كراهية وانه  
 لا يجوز كونها مرادة في الاستعارة وما حو. كونه بالغة المشبه والمستعار مرادة غير  
 مقدرة في الظن فكلا واقصود هه. والقياس غير مفيد. قال قدس سره في احوال الخ.  
 فان اعتبر تلك المعاني قيودا للمعنى كان لاستعارة تعبئة وان اعتبرت اجراء كانت تمثيلية  
 قال قدس سره فانه جعل الخ. حيث قال شئت حالهم بحال من اعلى الشئ. وركه  
 قال قدس سره هو انشئت بالهدى. لا بهيئة الحركة من التقي والراكب والهدى  
 قال قدس سره قد يتخيل اجتماع التبعية الخ. حيث قال قدس سره حال المكلف الممكن

من فعل الطاعة والمعصية مع الارادة منه ان يصح ما حث به بحال من نهي المحرمين ان  
 يفعل وان لا يفعل فان تشبيه الحال بالحال لا يستعمل في تمثيلية بدل عليه الاستقراء  
 كما مر منقولا عن الطيبي \* قال قدس سره وقد صرح المح \* حيث قال فاذا  
 اردت استعارة لعل لغير معانها قدرت لاستعارة في معنى اتزجي ثم استعملت  
 هناك لعل انتهى لكن هذا التصريح انما يدل على كونها تبعية ولا يدل على نفي  
 كونها تمثيلية ولذا ذهب الشيخ الطيبي الى اجتماعهما كما قصناه سابقا فتعبد التمثيلية  
 به على مداره من امتناع الاجتماع بينهما وقد عرفت حاله قال لشارح رحمه الله  
 تعالى في شرح المفتاح في هذا المقام وبما يرشدك اليه سطر في كلامه ان الاستعارة  
 التبعية ولو في الحرف قد تكون تمثيلية واستبعاد ذلك \* على ان الحرف مفردو التمثيل  
 يستلزم تركيبا انما نشأ من سوء الفهم وقصور البصيرة في لصاحبه \* قال قدس سره  
 قدسه \* بصيغة الخطا اب والذنب عطف على قوله تعالى في قوله مثل ان تنهى  
 على اصول العدل \* قال قدس سره ارادة الله تعالى \* على رأى المقتلة  
 من حوار تخلف ارادة عن الارادة \* قال قدس سره الفاضل المح \* قال  
 الشارح في شرحه بلفح بلغة المشبهة بملحق بالملق في المخلوق بجمع لان  
 خاصتها ارادة الخير والتموى بهم مع تعويض الاختيار اليهم والله المبدع المبدع ما يعلق  
 بالراجح والمرحوم لان معانها ترجى الخير وتقوى من اخصاصه فارتقى ظاهر الاصافة  
 بجانب ابر حومهم دون الرأى لكونه اقرب الى رغبة الادواب ووضح في تقرير المصود  
 واسهل في تصوير روحه الشهد من الردد ولكن لم يجمعه \* لو ان الاصافة الى جانب  
 الخالق حيث قال مع الارادة من ان يطع باختياره من وفي له الممكن والخير اشارة  
 الى ذلك \* قال قدس سره وعبارته هذه محذرة ايضا \* في انه انما يختل صارته  
 لو كان قوله بل ووصف بصورة عطف على اخذته في قوله تشبه اخذته واصرا باهه اما  
 لو كان محذوف المبدأ اى ان هو وصف بصورة عطف على قوله فان معنى التمثيل واضرا با  
 عنه كان موافقا لصارة المفتاح في معنى بلارية (قوله انه توهم للامام) بان توهم  
 للامام شيئا به قوام سرية في النفس وتأثرها به فاسد به اسماء واصدقه الى الملام  
 قريبة للاستعارة وليس شبه الملام شيئا بهه حتى توهم بلام مثل انه شبه توهم الانبياء  
 للمية لشبهها بالسمع فيطلق عليه اسم الماء ووضف الى الملام على معنى الاستعارة  
 التمثيلية ليكون قريبة للاستعارة بالكساية (قوله مستحسن) لان الاستعارة التمثيلية  
 قننا تحسن الحسن البليغ غير نابعة للاستعارة بالكساية كذا في المفتاح (قوله قدسه الملام  
 بظرف شراب مكروه) لاشتغاله على ما يكرهه الطوم وباءه المكروه لانصاف كل

معهما بالكرهه هكذا في معنى الترخيص وهو مخالف لما في الايضاح واما قول ابي تمام فليس فيه دليل لجوار . يكون اوتتام شبه الملام بطرف الشراب لاشتغاله على ما يكرهه للوم كالشراب فيشتغل على ما يكرهه الشراب لاشتغاله ومرارته فيكون التخصيص في قوله تارة يكرهه عن يديه لا للوم فيمكن حرارة العرام كما ان الماء يمكن غليان لا واما فيكون تشبها على حد في الماء فيجاء بالاستعارة والاستحسان هي الوجهين لانه كان ينبغي له ان يشبه بطرف شراب مكروه او شراب مكروه انتهى طارعه به تشبه الملام بمطلق الطرف او الماء المطلق ومعنى البيت لا تشقني ماء الملام فان ماء الشاي قد استعذبته وحصل به الري وانقطع العطش به فلا حاجة الى ماء الملام ووجه الاستحسان ان لائق تشبه الملام لكونه مكروها للوم بطرف الشراب المكروه او الشراب مكروه وبهذا البيت لا يدل على شيء مما يستفاد منه تشبها بمعنى طرف او بمطلق الماء وانظر ان لفظ المكروه في الموضعين من الشرح وقع سهوا من قبل المحققين على ذلك قوله لانه كان ينبغي ان يشبه بطرف شراب مكروه او شراب مكروه فان كان لفظا مكروها مذكورا فمعنى لم يكن لقوله كان يسمى مع كذا ينبغي (قوله ان يكون الترخيص) اي رسيخ الاستعارة المصروفة كيدا عليه ليس بشارح رحمه الله تعالى واما ما دلت ان في وجود الترخيص للاستعارة المكسبة خلافا لما قال السيد في شرحه لفتح هيدل ان في قول السكاكي رحمه الله تعالى اعلم ان لاس تعارة في نحو صدى اسد الخ اشار بها الى الترخيص والتحريم انما يحريان في الاستعارة المصروفة المكسبة منها لكن الصور ان ما اراد في المكسبة على فرضها على ان لا يلزم واخر بعد ترشيحها انتهى قلنا معنى عليه انما هو ترشيح المصروفة على به يجوز ان يلزم كونه عارة من صورته وهمية كما ان ما هو قريبة المكسبة كذا (قوله ثم هذا الفرق الخ) منعني بقوله ادلا فرق وتذكر تحقيق كلام المصنف رحمه الله تعالى وقوله وهذا معنى قوله في الانصاح الى ههنا اعتراض بينهما (قوله وما يدعي آخره) اشار الى بطلان ادلى المشار اليه في المسائل فان حصل اعتراضه انه لو كان تخيلية عارة بذكره السكاكي رحمه الله لزم ان يكون الترخيص تخيلية لكنه ليس كذلك ويمكن جمعه كلاما مستغلا شارة الى انه مسئلة برأسه يتفرع عليه بطلان الثاني ولذا تعرضت في كونه محار مع انه لا دخل له في بقى الثاني ثم ان الشارح رحمه الله تعالى قال في شرحه تمت حوته سيدان الترخيص سواء كان صفة او تفرع كلام فهو على حقيقة لا ثباته على المشبه به حتى كان المستعارة للشجاع اسد هصوروا في البرائن



ذكر الوصف ح \* أن كان المراد أنه تعويذة وتربية للبالغة المستعدة من التشبيه  
الذي مع الترشيع فلا حتر صانوا رادان لكونه مثبته وان كان المراد أنه تعويذة وتربية  
للبالغة المستعدة من التشبيه المعبر بدون هذا الترشيع فلا ورودها لكونه خارجا  
عنه زحدا عليه وما سبق من قوله والترشيع منع من التحريد والاطلاق ومن جمع  
الترشيح مع التحريد يؤيد ردة المعنى الثاني حيث اعتبر انبثته بالنسبة الى الاطلاق  
والتحريد وكذا الكلام في معنى التشبيه \* قال قدس سره ذكر هذا الكلام اخ \*  
دفع لاستدراك هذا الكلام لعدم توقف اعترض المصنف رحمه الله عليه وعدم كونه  
بنا للواقع بأنه مدكور هو توطئة للاعتراض الذي اورد المصنف على السكاكي  
رحمه الله تعالى في رد التوبة الى الاستعارة بالكناية والتحيلية على ما سيحكي في معنى قوله  
فلاستعارة بالكناية لا توجد بدون تحيلية بها مستلزمة لها اتفاقا بناء على اتفاق  
الكل ما صافه خواص مشبهة الى امثله وذلك بقضي الاستلزام المذكور وانما  
قال تحيل صفة الخ لا لا صحة يرى على الاستلزام المذكور وهو تحيل محض توهم  
المصنف رحمه الله وليس بعدها لاحتمال المكينة توجد بدون التحيلية عند القوم  
في نحو مقصود همد الله ونعم السكاكي رحمه الله تعالى توجد في نحو انبث الربيع  
( قوله لا يكون لاعلى سبب الاستعارة ) ان اراد انه لا يكون الاعلى سبب استعارة ذلك  
اللازم عليه لذلك المشبه على التحيل وانما لشيء سواء قسم لك لا يلزم منه استلزام  
المكينة للاستعارة التحيلية بمعنى بصورة الوهممة وان اراد انه لا يكون الاعلى سبب  
استعارة ذلك اللازم بصورة الوهممة لم يبحر ان يكون اثبات ذلك اللازم  
بصحة على سبيل تحيل من غير استعارة بصورة الوهممة ( قوله ما حصل به التفصي  
اخ ) بل عنه وجه القصي \* اذا سمع المية مرادقا للسمع كان اسم الله في الموت  
بطريق انصار كاستعمل لعد سمع ووجه الدفع ان ادعاء الترادف لا يوجب ذلك  
كما ان ادعاء كون اجتماع من مراد الاسد لا يوجب كون لفظ الاسد حقيقة فيه ( قوله  
دلى سبيل التحيل ) انما قال ذلك لان اصل التوبة في السمع وحل افراده قسمين يوجب  
المعوم والخصوص لا الترادف الا الاتحاد في المصدق لما كان موهما للاتحاد في المعوم  
ولذا توهم الترادف بين اسبب والعزم حيل الترادف بينهما ( قوله وعلى هذا  
يدفع ما قيل ) في جواب اعترض المصنف رحمه الله تعالى لان ادعاء  
الترادف لا يوجب الترادف وادعاء التوبة لا يوجب كون الموت غير موضوع  
له بالتحقيق ( قوله وذلك لا يمتنع ) اي ان ادعاء ما قيل لا حل المنقول

المشبه به هو السبع الحقيقي وهو ليس مراد قطعا والسبع الادعائي نفس الموت وهو موضوع له \* قال قدس سره اشارة الى ان لفظ الميتة اخ \* يريد ان قيد الحقيقة في تعريف الحقيقة تعليلية يعني الكلمة المستعملة هي وضع له لاحد كونه موضوعا له وشك تحققة في اللفظ الميتة في قولك انظفار الميتة وليست قعيدية حتى يكون المعنى الكلمة المستعملة فيما وضع له مقيدا بكونه موضوعا له من غير اعتبار امر آخر معه فلا يكون لفظ الميتة حقيقة في الموت لاعتبار ادعاء سعية \* قال قدس سره سره يظن منه ان المستعار هو لفظ الميتة الخ \* هذا مسلم اذ لم توجد قرينة صارفة عنه لكن قوله في تعريف مطلق الاستعارة من قوته ويستتريد بالمتى السبع الادعاء السعية لها قرينة على ان المراد من الميتة الادعائي ولا شك ان المشبه به الادعائي هو الموت فلا يكون الميتة مستعارا اذ لا معنى لاستعارة اللفظ لعمامة فيكون المستعار لفظ السبع المزك شأنه على تصريحه به فلاحاجة الى ما ذكره بقوله اللهم الا ان يقال الخ \* قال قدس سره وتعريفه لها بما ذكر الخ \* اما حال التعريف فقد عرفت واما حال الامثلة فانه لم يورد في قسم الاستعارة بالكناية الا ان لم يمتدح ليس في شيء منها دليل على ان المستعار لفظ الميتة \* قال قدس سره وعنه بخيار الخ \* يعني ان ادعاء السعية للموت اذ استلزم كون له ما يسميه محرا فادعاء الاسدية للشصاع يسلم كون لفظ الاسد حقيقة والفرق نحكم \* قال قدس سره كما مر \* من قوله لان الادعاء لا يحصل الموضوع له غير موضوع به مخ \* قال قدس سره فتأمل \* وجه التأمل ان التصور المذكور ادعائي في تلك الاستعارتين فالموضوع له في المكنية موضوع له تحقيقا فيكون حقيقة وفي الصريحة غير موضوع له تحقيقا فيكون مجازا فالفرق المذكور محرد تقيير في العارة وما ذكرنا ظهر ضعف الجواب الذي ذكره في شرح الفتح من ان ما ليس بخارج عن معنى الموضوع له اذا اضمر معه امر خارج صار خارجا عنه دون العكس اي ما كان خارجا عنه عتبر معه ليس بخارج لم يصح خارجا والسبب فيه ان ما عتبر فيه الخرح كان خارجا قضا لان ذلك انما يكون اذا كان اعتبار الخارج تحقيقا لا ادعاء (قوته وجبته يدفع الاشكال) اي اشكال احتلال عبارة السكاكي رحمه الله تعالى واما عتراض المصنف رحمه الله تعالى فلا يدفع بهذا الحق ولذا قال في شرح اعتناج وكيف ما كان يتوجه اعتراض الايصاح فانه جعل الاستعارة بالكناية من اقسام المجاز لا هوى وليس هذا لفظ مستعمل في غير ما وضع له انتهى اللهم لان هذا ما ذكره كناية ذكره رديعه (قوله وبالجملة ما جملة القوم الخ) هذا يجري في كل صورة يكون قرينة



الاستعارة التبعية لفصحة ولا يحرى فيما يكون القرينة حالية أدليس هما لفظ يجعل  
استعارة بالكسبة كما في قوله تعالى (لعنكم تقون) قال لعل استعارة تبعية لأرادته  
تعالى لا إشباع التزجي فيه لكونه علام الغيوب وكذا في قوله تعالى (وعا يود  
الذين كفروا لو كانوا مسلمين) فإدراك استعارة تبعية على سبيل التهمك بقربة مناسبة  
كثرة الوداد محالهم قال لشرح رحمه الله في شرح المفتاح يحمل إرادة التقوى  
استعارة بالكسبة عن تزجي وسنة لعل إليه قرينة وقلة الوداد استعارة عن كثرة  
تهكمها وذكر قرب قرينة وعلى هذا القياس وفيه أن إرادة التقوى ليست بذكر كورة فكيف  
يجعل استعارة بالكسبة وإن التزجي مذكور صريحاً لكونه معنى حقيقياً الكلمة لعل  
فكيف يكون مكسباً عنه وإن سنة لعل إليه تعالى قرينة على أنها ليست بمعنى التزجي  
لأعلى أن إرادة التقوى يحصر من التزجي وكذا ذكر رب مع ووداد الكفر قرينة على عدم  
كونها للقلة لأعلى كون هذه استعارة عن الكثرة وقال السيد في شرحه يحمل الانتفاء  
استعارة بالكسبة عن مرحو ويحمل لعل قرينة لها وفيه أن المذكور في الآية تقون  
مصيغة الفعل والاستعارة في معنى الفعل لأنكون الاتبعة قد ثبت التبعية ولو بطريق آخر  
فلا يكون التوجيه له كونه في معنى من أسس وقيل يحمل المصطلح استعارة بالكسبة  
عن يرحى منهم الانتفاء وأمره - بالتقوى المرحو بهم يذكر لعل وتقون ووجهه  
ليس ههنا تبعية التبعية التي في أصل إلى المكسبة من هو تصوير لاستعارة فاعل تقون عن  
يرحى منهم الانتفاء ويرد على جميع أوجهها به تصور الاستعارة بالكسبة في الآيتين  
على غير طريقة السكاكي رحمه الله والكلام مما هو على حريان طريقته (قوله لا يحجارا  
مرسلاً) ما يكون ذهب بحار من دلت علاقة الملاممة بينهم على ما مر (قوله إن  
العلاقة بين المصطفى هي مثله) أي على تقدير كون نطق حال استعاره تبعية  
لأن الكلام في رد التبعية إلى الكسبة وما إذا جلت على الجواز المرس لا يكون مما نحن  
فيه ويصاح على تقدير كونه غير مرسلاً يرم بحقق بكسبة بدون التحليلية فيلزم  
الفساد عند كوري لشي لا يوجب كلام السكاكي رحمه الله صريح في انهيار الاستعارة  
التبعية إلى المكسبة على عدة هود فليشد لأصحة إله إلى استعارة قرينة الاستعارة المكسبة  
لشي حتى تبقى التبعية مع ديت محال فلا يتم ما رده المصنف وإنما قلنا كلامه  
صريح في ذلك لأنه قال ولو أنهم جعلوا اسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة  
بالكسبة ما نضو جعلوا في قوهم نطق حال كذا الحال التي ذكرها هدهم  
قرينة الاستعارة ما نضو صريح استعارة بالكسبة عن التكم وجعلوا نسبة المطلق إليه

قريئة الاستعارة كآثرهم في قوله \* واداءية سبب صريح \* فكان اقرب  
الى الضبط اقول كلامه في آخر فصل المجاز العفوي صريح في انه مختار حيث قال  
وانني بناء على قولى هذا من ان نحو انت الربيع اسفل استعارة بالكسبية وقولى ذلك  
في فصل الاستعارة التبعية من قوله ولو نهم قدوا جعلوا ح وقولى في النصار الراحع  
عدا الاصحاب الى حكم للكلمة على مسبق من انه يعنى لا يبعد في المجاز اجمال  
المجاز كله لقولوا ويقسم عدى الى مقيد وغير مقيد واميدى استعارة وغير استعارة  
ولا استعارة اى مصرح بها ومكنى عنها وانصرح به الى تحقيقه وتخييله ولمكنى  
عنها الى ما قريتها امر مصرح وهى كالانيب في قول اباب شيه وكسفت  
في قولك نطقت احوال بكدا او امر محقق كالانت في انت الربيع لقل انتهى فانه  
اسقط الاستعارة التبعية والمجاز العفوي من اقسام الاستعارة وجمعها داخلين  
في المكنى عنها \* قال قدس سره فاذا قلت اخ \* لم يعبر وحده لتصور بعد  
تصور الشارح رحمه الله بقوله في قولنا نطقت احوال اخ فانه تكرار لمذكره  
الشارح رحمه الله (قوله لا يسهى ان يلفت اية) ردى على المحلى وبين وجهه  
في اشارة بقوله لا يسهى لما هو بين عدم من ان ليس الاستعارة الام بجاز اعلاقته  
بشبهة واد لا يعرف ههنا علاقة غير المشبهة فلولا لم يكن استعارة لم يصح الكلام  
اصلا مع ان السكاكى رحمه الله مصرح بان نطقت ههنا من مصرح وهى كاطعار  
المية فاطلاق لتعلق عليه ليس بمرى الحقيقة وهو مذهب ولا بطريق الجواز  
المرسى اذ لا يعرف القصد ههنا الى علاقة بينهم غير المشبهة كما في افعال المية  
انتهى بضمي ان مذكره الخطأ من اشتراط الامر في الاستعارة بحيث لا يقرر  
صدهم ولو اعتبر الشرطان فيها لم يطلان حصرا اخر في المرسل والاستعارة  
فالاول شرط الحسن لاستعارة لتصريحية والثنى امر لازم من استعمال لفظ  
التشبيه في المشبه واداء كونه فردا منه بمر شرطهما قصد التشبيه اذ لو لم يقصد  
التشبيه لم يكن استعارة وبعض المتأخرين لم يعرفوا بين قصد تشبيه وقصد  
المثالة في التشبيه فاعتراض بان هذا مخالف لما صرح به سابقا في مواضع متعددة  
من انه لابد من قصد التشبيه وانما قال اذ لا يعرف ههنا دلالة على ليس المعروف  
المشهور بينهم علاقة غير المشبهة فلا يتناقى سابق في بحث لاستعارة التبعية  
فلا عن بعض العصلاء من تجوز كون العلاقة بينهم ملازمة به ههنا دلالة  
لازمة للطلق وحاصل قوله مع ان السكاكى رحمه الله تعالى اخ ان مذكره  
في جواب اعتراض المصنف رحمه الله تعالى من جانب السكاكى رحمه الله تعالى

لا يتم لانه معترف بكونه استعارة للصورة الوهمية \* وقال قدس سره إشارة  
الى ان الاستعارة الخ \* يعنى ان ملا كره الشارح رحمه الله انما يرد لوقال ذلك  
ال بعض بالاستعارة التخييلية في الحال باعتبار نفسها لكن مراده الاستعارة في الحال  
يجعل اللسان لها وفيه ان حسن اللسان لها انما يبعد بتحقيق الاستعارة التخييلية  
في اللسان لكونه مستعملا في صورة وعمية لاني الحال لا اصاله ولا تبع فكيف يصح  
قوله بل في الحب وهذا هو الذي نعت الشارح رحمه الله على جعل لفظة لها بمعنى لا  
ثابت ليحتمل كما في قوله تعالى ( وجعلوا لله شركاء الجن ) واما نصريحه  
بما ذكره فانه يد على تحقيق الاستعارتين المكنية في الحال والتخييلية  
في اللسان ولا يدل على تحقيق التخييلية في الحال اصلا \* قال قدس سره  
بل الظاهر من كلام يجب الخ \* هذا نحل بعيد غاية البعد فان كلام المصنف  
رحمه الله ينادى على صوت من ان الكلام في نطق الحال والاقرب ان يقال  
انه جعل الاستعارة التخييلية في نطق الحال بحمل اللسان لها باعتبار تقدير لفظ  
اللسان والمقدر كاسعود فكيف في قولك نطق لسان الحال لفظ اللسان الملفوظ  
استعارة تخيلية كذلك في نطق الحال لسان المقدر \* قال قدس سره وبالمجمل  
الخ \* فانه ذكر ثلث مقدمات كل واحدة منها محال لكلام السكاكي رحمه الله  
( قوله في شرائط حسن الاستعارة ) اولا ان شرائط حسن ما يكون بسببها  
مقبولة وانعت بالتعريف او بقيت غير حسنة وكذا جهات حسن التشبيه  
وملاحقا في كلامه لا يشمول وجه الشبه للطرفين بحسن للاستعارة والتشبيه  
وانتدبه بوجه انتفهم كما من عليه السكاكي رحمه الله وكون التشبيه واقعا  
بالعرض بوجوب حسنة ( وكونه باقصا فيه بوجوب عدم حسنة ولا بوجوب انتفاء  
وكذا كونه سبيحا عن الابد بوجوب حسنة وكونه متدلا بوجوب كون التشبيه  
غير مقبول لا انتفاء وعدم الاشتمال بالتشبيه بوجوب كونها مقبولة وبالاشتمال ينتفى  
الاستعارة كما بينه الشرح رحمه الله تعالى بقوله ولذا قلنا الخ وان اراد بها ما بوجوب  
حسنها ولا ينبغي بانتفاء كمالها الصهر المتبادر المستعاد من صارة المفتاح حيث قال  
واعلم ان الاستعارة لها شروط في الحسن ان صادقا حسنت والاعريت من الحسن  
وربما اكتسبت قبحا وفي الفحص الكاشي وانما قال ربما اكتسبت قبحا لان عدم  
شروط الحسن لا يقتضي القبح بل يقتضي عدم الحسن وعدم الحسن يتحقق اما  
بوجود القبح واما بعدم الحسن واتمم معا وهي الحالة المتوسطة بين الحسن  
والقبح فلا بد من صرف لعبارة من الظاهر بان يقال المراد بالشمول الشمول بلا

شبهة وكذا بالوفاء الوفاة لا شبهة فانه اذا تحقق التشبه في الثمول والوفاء يكون التشبيه باقيا وكذا الاستعارة الاله لا يبق حسنها وممى قوله ولذا قلنا بان نحو رأيت اسدا في الشجاعة تشبيه الخ اي لاجل ان عدم اشتمال الرائحة شرط لحسن الاستعارة قلنا بمعنى المحققين من علماء البيان انه ما تحقق لاشتمال بذكر المشبه ولم يذكر المشبه وذكر وجه الشبه كافي للدلالة كور تشبيهه والتقدير رأيت مثل اسد في الشجاعة وانه ليس باستعارة سـ على من ذكر المشبه وذكر لفظ المشبه لان القول بالتشبيه البليغ اولى من القول بالاستعارة الغير الحسنة كما ذهب اليه البعض فكذا ارايين المشبه بالمشبه به صريح اوضح كما في قوله تعالى (الخط الابيض من الخط الاسود من القمر) وروى في كلام ميسر بالتشبيه بان حمل المشبه على المشبه اود كرمع لفظ المشبه صفة تلامي لشيء نحو بهر بسكن الارض ونحو ذلك كما مر سابقا من اسرار الالفة فال بعض الناظرين متأنفة لما قاله السيد في شرحه للفتاح ان اشتمال رائحة تشبيه في ذكر المشبه فيه من غير اشعار بالتشبيه كما في قوله قد رر اراره على القمر او فيما اذا كان التركيب محتملا للتشبيه والاستعارة نحو اسد رمى فانه قد رر المشد كما تشبيها كما مر وان قد رر الجبر اي هندي استعارة كما قاله الاميري في هاتين الصورتين كانت الاستعارة غير حسنة وادار اد على ذلك بان بين المشبه بالمشبه اود كروحه الشبه كان تشبيها لاستعارة ففسر قوله ولذا قلنا اي لاجل ان شرط الاستعارة عدم الاشتمال قلنا انه اذ اراد على وجه الاشتمال بان ذكر وجه الشبه مثلا كان تشبيها لاستعارة ولما كان قوله لاشتمالها يطل، فحرص من الاستعارة سـ في هذا النوع قد مر لخصاف اي يطل كمال انحرص وحمل قوله اصي ادعاء الخ تفسير لحرص ولا يخفى ما فيه من التكلف على ان ادعاء ان الاستعارة في قوله قد رر اراره على القمر غير مستحسنة بما لا بد له من شاهد فان الاستعارة اي تقتضي على كرمش وعدم لاشعار بالتشبيه بحيث لو اقيم لفظ المشبه مقام لفظ المشبه استقام لكلام ولم يعتد بالمالفة وهو متحقق في المثال المذكور (قوله نعم المردة نافضة حسن) ومينوهم من ان فيه اشتمال رائحة التشبيه فلا تكون حسنة مدفوع بان المشبه في المردة هو الدات مع الوصف كما ان المشبه في المرشحة الدات مع وصف وقد مر ذلك وقيل ان التحريد يحنى بعد تمام الاستعارة فلا يكون لاشتمال فيه والاشتمال سـ محسن فيكون قد التمام وفيه انه قد سبق ان قوله تعالى (ومن كل ثاكول ثخ حريا) الخ مانع من حمل قوله تعالى (وما يستوى البحران هـ اعدت مـ ث الخ) على الاستعارة

مع انه جاء بعد تمام الاستعارة ( قوله جليا ) جلاء لا بعضي الى الابتداء فانه  
معقود للحسن والتوصية مطلقا ، انما هو في الاستعارة التصريح بحجة لعدم ذكر  
المشبه فيه بنفسه فلو كان وجه المشبه جليا بصير تعمية بخلاف الاستعارة  
بالكناية لان المشبه مذكور بلفظ مستعمل في معناه استعير له لفظ المشبه به كناية فاعرف  
كافية في ذلك كذا في شرح المنهاج الشريف في تدبر قاته قد حفي على العوض ( قوله  
ايم محلا ) اي بحسب تحقق لا بحسب الصدق ( قوله وينبغي التشبيه ) اي  
عند البلغاء لانهم يحذرون من صير حسن لانه لا يصح الاستعارة فيكون مافيا لما  
تقدم من ان كل ميان في الاستعارة يتأني فيه التشبيه ( قوله غير تابعة لها )  
بان تكون تابعة للتشبيه كما في افعال النية التشبيه بالسبع الشيت بفلان  
( قوله استعارة مصرية اخ ) يعني ان الاستعارة التعليلية مقصودة  
في نفسه مبنية على تشبيه الصورة الوهمية بالحققة وينبغي ان يكون حسنها  
رعاية جهات حسن التشبيه وكونها في بعض الصور تابعة للكنية وقريبة عليها  
لا يقتضي ان يكون حسنها تاما غيبيا ولا يكون لها حسن في نفسها نعم يقتضي  
ان يكون حسن مكفي فيها موحدا برؤس حسنها ( قوله وظاهر عبارة المصاح اخ )  
وهو قوله واما لرفع المحارز والنصب بحدود افعال وظاهر لانه يمكن ان يقال المراد  
المرفوع محارز او لرفع حكم محارز وكذا النصب كذا في الترحين وهو انه سب  
لسابق كلامه ولاحقه ( قوله كلمة مبراح ) ظاهر هذا التعريف ان يكون معلق  
تغير الاعراب بخلاف او زيادة موحدا لكونه محارزا ويصحي من التعريف الذي  
ذكره الشارح رحمه الله تعالى في معنى ان يكون التعريف في الاعراب والمعنى الى ما نقله  
موجب الله ( قوله الظاهر اخ ) انما هو ان يجر ان يراى بحكم الاعراب الا ان المترتب  
عليه اعني الفاعلية والمفعولية ( قوله وبعشعر لعد المنهاج ) حيث قال فالحكم  
الاصلي هو المحر ( قوله من مقصود ) اي المقصود من هذا الكلام في المقام الذي وقع  
السؤال عن الاهداف قريبة ههنا على الخذف هو المقام بخلاف الاول فان القرينة فيها  
الامتناع العقل ( قوله ان لا يحسن بكاف رائدة ) قيل اصدالة الكاف تقتضي نفي داته  
تعالى لان كل شيء يكون مثل مثله فانه تعالى هو مثل مثله فادنى مثل مثله فقد نفى هو  
تعالى عن ذلك علوا كبيرا وليس شيء لان المشابهة من الاضافات والمنضافات يتكافئان  
وجودا فلو كان داته تعالى مثلا مثله في نفس الامر يلزم ثبوت مثله في نفس الامر  
نعم ان فرض مثل مثله يبرهن ثبوت مثله بحسب القرص ومفهوم الآية نفي مثله  
في نفس الامر لان فرض مثل مثله يبرهن ثبوت مثله في نفس الامر والى ما ذكرنا اشار الشارح

رحمه الله تعالى بقوله ادلو كان له مثل لكان هو مثل مثله فتدبر ( قوله ادلو كان له  
 مثل لكان هو مثل مثله الخ ) قبل ان مفهوم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة  
 الكاف في ان يكون مثل مثله سواء بقرينة الاضافة كان ان مفهوم من قول المتكلم  
 ان دخل دبري احد فكذا احد غير المتكلم وانما لا نسب به لو وجد له مثل لكان هو  
 مثله لان وجوده مثله محال و محال جازا يستلزم محلا آخر والجواب عن الاول  
 ان اسم ليس شيء وهو مكررة في سياق التي فيم فيبدا لاية في شيء يكون مثله  
 ولا شك انه على تقدير وجود المثل يصدق عليه انه شيء هو مثل مثله والاضافة  
 لا تقتضي خروج عن عموم شيء بخلاف المثال كور فان القرينة العقلية دلت  
 على تخصيص احد لغير المتكلم لان مقصوده المنع عن دخول الغير عن الثاني  
 ان وجود المثل لشيء مطلقا يستلزم وجود من ليس مع قطع النظر من خصوصية  
 ذلك الشيء وذلك بين طمع تصوير ان يكون مداته تعدي من ولا يكون هو مثلا  
 لانه مكررة قال س. ر. الصواب اح. مذكر ليس بصواب اما اوله فلان  
 المذهب الكلامي هو ايراد الله وليس في لاية شعار بالجهة فصلا عن الايراد واما  
 ثانيه فلانه حينئذ يكون لجهة قياسات ثبوت استثنى لجهة قبض ثبوت هكذا لو كان له  
 مثل لكان هو من مثله لكنه ليس مثله فلا بد من بيان بطلان الثاني حتى يتم  
 الجهة ادريس بناء على بل وجود مثل وجود مثل في مرتبة واحدة في العلم  
 وطلول لا يجوز من احدهما دلا على الآخر قال قدس سره يدل على ذلك  
 تصريحه الخ في تعريف دل ان المروم لا يمتد حتى يتحقق العلاقة الموجبة للانتقال من المعنى  
 الحرفي الى المعنى الكسافي ولذا لم يصرح بطلان الثاني صلا قال قدس سره  
 لم يكن وجهها آخر الخ ان اراد الله لا يكون وجه آخر من الكسابة غير الكسابة  
 التي ائتت الوحد الثاني فذلك غير لازم بل لازم تدبر الوجهين في ذاتهما وان كما  
 مشين لنوع واحد من الكسابة وان اراد الله لا تعبر بينهم كما يدل عليه قوله بل  
 لا يكون اختلاف لافي اشارة ههنا مجموع قال لوحده الاول مناه اثبت المروم  
 بين وجود المثل ووجود مثل مثل ليكون في الازم كسابة عن نفي المروم من غير  
 ملاحظة ان حكم الامثال واحد وانه يجري في نفي دون الاثبات فان نفي اللازم  
 يستلزم نفي المروم دون العكس بخلاف الوجه الثاني فان مناه ان حكم  
 المثالين واحد والالم يكونا متدينين ولا يحتاج الى اثبت المروم بين وجود المثل  
 ووجود مثل المثل وانه يجري في نفي في اثبات كافي لبعث لداته وطلقت اترابه  
 قال قدس سره ان لاول كسابة في الفسدة الى قوله و الثاني الخ فيه ان الكسابة

في النسبة لانه فيه من تردد بصرى ، نسبة كاسية ، وفيما نحن فيه نصريح بالنسبة  
 بطريق الاضافة فهو على الوجهين كسبة من القسم الاول اعني ما يكون المطلوب  
 بها غير صفة ولا نسبة ثم ان بابه قدس سره انما يريد اتحاد الوجهين في اثبات  
 كونه كسبة في النسبة لانه لا نصير بينهما الا في اعماره \* قال قدس سره لان العبارة  
 في الكسبة الخ \* معنى اخلاصهم في ان اللفظ في الكسبة مستعمل في المعنى  
 المقصود او المعنى الاصلى فغرق المذكور غير ظاهر عند الكل ( قوله من فائدتها )  
 وهي الفائدة لانه كدهوى الشئ باسبة ( قوله فيمن له مثل اخ ) اي فيمن يمكن له مثل وفيمن  
 لا يمكن له مثل \* قال قدس سره اعبر عن استعمال لفظ اليد الخ \* حاصل كلامه  
 ان الشارح رحمه الله جعل يس كسبه فيمن لا يمكن له وفيمن له مثل كسبة وجوار ارادة  
 المعنى الحقيقي في الجنة كاف في كساية و استفاد من تحقيق الكساية كساية في محل  
 يمكن معنى الحقيقي فيه بجار متفرع على كساية فيمكن لا يمكن وكلا الوجهين المذكوران  
 في الكشف فقل ان قوله تعالى ( يس كسبه شئ ) وقوله تعالى ( ان يذاه  
 ببسوطان ) كسبان وقال ان قوله تعالى ( ولا يضر اليهم يوم القيمة ) وقوله تعالى  
 ( الرحمن على العرش المتوى ) محذوف بضمح على الكساية ولا يخالف بين القولين  
 لانه كساية في هذه محذوف في محل الذي استعمل فيه \* قال قدس سره ما وقع عليه  
 عبارة اضافة من زيادة الحروف وهي التي يكون عرضها التاكيد بخلاف ان  
 واللام فان مدلولهما التاكيد ويختلف في ان المقصود منه التصريح بالطريقة  
 \* قال قدس سره يس من بحر الخ \* هذا هو الصقيع عند الاصوليين ولما  
 لم يدكرهما الشيخ من الحديث في مختصره وفي شرح جمع الجوامع انه يجوز اي  
 توسع بزيادة كلمة او نقصها وان لم يقصد على ذلك احد المحذوفين في التحرير و ببحر  
 الحديث حقيقة لانه في معناه و بما معنى محذوف اعترافه \* قال قدس سره  
 بل ارادوا ان اصل الكلام الخ \* فيه بحث اما اوله فانهم عدوا التقصصا  
 والزيادة من علاقات المحذوف لانه لا علاقة محلية كافي بها و جمع الجوامع ولما  
 احتراض شارح سماح بان زيادة و نقصان ليس بعلاقة وفي التحرير ان كون  
 الزيادة والنقصان من العلاقات ضعيف وامانيا علانه يدرم على هذا ان يكون  
 جرى النهر من باب البحر بالنقص لانه حصل المحاذر بسبب حذف بعض الماموكان  
 الاصل جرى من النهر وامانته فلا ذكر في التحرير في قوله تعالى ( واسماء القرية )  
 القول بكونه محذوف بالنقص لا لكونه محذوف كالحل واراده الحل وقال  
 انه على التقدير الاول محذوف بمعنى محذوف من امر اصلي الى غيره وعلى التقدير

اشأني ببحار بمعنى اشهور ( قوله واما قسمهم ببحار الخ ) لا يتحقق السكاي  
رحمة الله قال ان السلف قسموا البحر الى اموي وعقبي والبحر القموي الى ماني حكم  
الكلمة والى ماني معناه وماني معنى الكلمة الى مقيد وغير مقيد والمقيد الى اشعاره  
وغيرها والظاهر من هذا ان التقسيم ليس باعتد راسطيق عليه لفظ الجواز بل باعتد  
القدر المشترك بينهما وهو الكلمة المتعارفة من امر اصلي في صوره سواء كان ذلك  
الامر امراما او معنى بحيث يتحقق السكاي رحمه الله رأى يتفرده وهو ان البحار  
هو الكلمة المستعملة في غير ما وصفت له وتسمية البحر في حكم الاعراب ببحار بال تشبيه  
( قوله اعني ذكر الارام وارادة التزوم الخ ) كالاسد لما ذكره المصنف رحمه الله  
من تعريف نفس اللفظ ان يقول ذكر المروم و رادة الارام الا انه لما ينقل  
من امص رحمه الله تعريف المعنى المصدري اورد تعريف اسكاي رحمه الله وزاد  
عليه قوله مع حوار ارادة اللازم لما انه معترف بذلك و فرق به بين الكناية والمجاز  
( قوله وهو الذي اشار اليه نص ) لم نقل وهو لذي ذكره المص رحمه الله لان  
نفس اللفظ على العبر انذ كور للمعنى المصدر بعد اللازم لالفظ المروم كما ذكره  
المص رحمه الله ( قوله مع حوار الخ ) اعلم ان هذه المعنى الحقيقي ونصوبه في الدهن  
لارم في كل من البحار والكناية ليحصل الاندفاع الى المعنى المراد والفرق بينهما  
باعتد اراده ببحور ارادة المعنى الحقيقي في الحقيقة في كل بحشهم كناية لانه لم يصب  
قريبة مائة عن ارادته ولا ببحور في المجاز ادلا به من قريبة مائة عن ارادته  
وانما قيدنا بالحقيقة لانه قد يسم ارادته لاحل خصوصية الحمل كما في قوله تعالى ( بل  
يداه مبسوطتان ) ( قوله لا اداة ) فيه ان هذا لو اراد بالحوار الامكان الخاص  
والظاهر ان المراد به الامكان العام بمعنى عدم الامتناع لان هذا القيد لا حراج المجاز  
ويمتنع فيه ارادة المعنى الحقيقي وكذا عدم المناقاة بجامع الوحوب بل قوله فلا يمتنع  
في قولك الخ صريح في انه مقابل الامتناع ( قوله وهذا هو الحق لا الكناية  
كبراما الخ ) فيه انه انما يدل على عدم رادة المعنى الحقيقي في محل الاستعمال بان  
يكون مقصودا بالادراك هو وسط الصدق والكذب ولا يدل على عدم ارادته ليقول  
منه الى المقصود بالذات كما هو مفاد عبارة المفتاح حيث قال لا في ارادة الحقيقة  
لفظها اي لفظ الكناية لا في ارادة المعنى الحقيقي بل في عدم نصب القرينة  
المانعة عنه ( قوله او معاه او غير معاه ) ابر او بمعنى مع قرينة قوله وسعد ويقيد  
ان غير معاه اصل في الارادة ومقصود بالافادة و ارادة معاه لا تبع له فيكون  
اللفظ مستعملا في معنى بان يكون اعداهما وسنة ايد من منه الى لا آخر فلا يلزم الجمع



بين المعنى الحقيقي وغيره بالمعنى الذي معناه ويكون كل منهما مراداً من اللفظ اما المعنى  
الحقيقي فلم يرد نصب القرينة لانه قد عرفت ان المعنى الذي عرفت فليكن هو محط النقطة  
والقرينة دالة على ارادته ويكون اللفظ حقيقة لاستعمال اللفظ في موضع له ولم يشترط  
فيها ان لا يراد غير الموضوع به وهذا معنى قوله والخضرة اى الصريحة والكساية  
نشرت كان في كونها مع وبما حررت ذلك من اجل الخوار وعدم الدقة على مقابل الامتناع  
ظهوره لا يخالف بين عارقي مناج وانه لا حاجة في المتن الى جعل قوله من جهة  
ارادة المعنى الحقيقي على جوار ارادته وانما قوله الشارح رحمه الله في شرح المعتز  
انهم في امر الكساية طريقين احدهما استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع جواز  
ارادة الموضوع له والى هذا استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون مقصودا  
بل لينقل منه الى غير الموضوع له متى على جوار على الامكان اخص وان  
لا يخالف بين الطريقين اذا جاز الخوار على عدم الامتناع فانه كان امكن مراد  
في الكساية صح ان يقال انها مستعملة في موضع له فان الاصل في اللفظ ان يراد به  
المعنى الموضوع له عند عدم القرينة لانه قد عرفت وانها مستعملة في غير الموضوع له  
بالنظر الى القرينة الدالة على ارادته وكذا ان الكساية لم تكن هي القرينة  
الماتعة عن ارادة الموضوع له بل نظر الى لفظها يكون مراداً منها ولو جاز القرينة  
الدالة على ارادته غير الموضوع له لا بد من ارادته بخلاف ما ذهب اليه مع القرينة الماتعة  
عن ارادة الموضوع له فيمنع رده بخلاف الحقيقة المصرحة لانه القرينة  
الدالة على ارادة غير الموضوع له قد عرفت في محل هذا المقام وهو ان كان  
مخالفاً لما ذهب اليه شارح كرساق اى يقع (قوله وان كان مشيراً  
الى) قد عرفت ان صراحة شارح يصاحبه الى ذلك الا ان الاشارة في عبارة المصنف  
رحمه الله اظهر لانه صرح بقطع (قوله ان معنى قوله الخ اما ان يصير اجهة  
بالجوار او بقدر المصنف (قوله ولازم معنى الخ) لكونه تابعاً لوردية له (قوله  
وفهمه) لان اطلاق اللفظ على الموضوع له واطلاق المعنى على لازم مستند  
جداً غير وارد في اطلاقهم وان اطلاق اللفظ على الموضوع له لا يصح عند المصنف  
رحمه الله ادلاً لانتقال هذه من لازم (قوله لا يصح ان يكون من انظار في الخ)  
وذلك اذا كان لكل منهما جهة لاصفة واحدة كما هو المنظر على معنى كتب الاصول  
مع ان التامع والرد في الخارج ليس لا ينظر (قوله لانه اقسام) بحكم الاستقراء وتنع  
موارد الكسايات كذا في شرحه فتدبر اختصاص القسم الثاني بالتمسك الى القرينة  
والعبارة الواضحة والحقيقة دون القسم الاول والثالث فالنظر الى الاستقراء

والاقل العقل يجوز قسمة كل منه الاقسام المذكورة ( قوله المطلوب بها غير صفة  
 الخ ) لم يقل المطلوب بها الموصوف كفا في افصح لئلا يكون المكى عنه ملروما  
 غير الموصوف كفا في قوله تعالى ( ليس كشيء ) على تقدير عدم زيادة الكاف فان المكى  
 عنه تقي المثل وهو ليس بموصوف نقي من المثل فلا بد ان يرد بالموصوف اهم  
 من المقصوف حقيقة او ما هو بمنزلة كاشرا اليه الشرح رحمه الله تعالى في شرحه  
 في بيان وجه الضبط بقوله ان اللام الذي ينتقل منه الى معناه النافع للشيء بمنزلة  
 الوصف انحصار ولا محالة قد يكون انتهى صفت اخر فان كان المقصد الانتقال  
 الى صف ذلك ذلك الموصوف فانهم الاولى او د صفة اخرى فانقسم الثاني  
 او الى احتصاص الصفة ثالث ( قوله عارض ) ارفع صفة احتصاص وانما كان  
 هذا الاحتصاص عارضا لان في وضع الصفة سواء كانت متعينة او غير هالمة تؤخذ  
 الذات المعينة ( قوله كناية ) معنى مكى بها حال عن مفعول قولنا مقدم عليه ومحور  
 ان يكون حاله الفوق معنى المفعول والعامل فيه معنى الكاف وحينئذ يكون قوله  
 حتى مستوى القامة عريضا الاظهار بدلا عن القول وبيان انه ( قوله وحمل الكاكي  
 الخ ) عبارة الكناية في هذا القسم تقرب تارة وتعد اخرى فالتقريب هي ان يتفق  
 في صفة من الصفات احتصاص بموصوف معين عارض والعبدة هي ان يتكلف  
 احتصاصها ان يصم الى لام آخر وحرارة عراض معنى على ان التعيين  
 المذكورين تعريف باللام والتقريب والعبدة ما معنى الذي ذكره في القسم  
 الثاني ومعنى الحول جعلهم تعبيرين التقريب واميدة فادفع ما قبل ان حل  
 اعتراض المصنف رحمه الله تعالى على ما ذكره اشرار بعيد جدا  
 لان عبارة المصنف صريحة في ان تقريب وعبدة هما ليسا بالعبدة  
 المذكور في انقسم الثاني ( قوله ضرورة اخذ جهة الخ ) نشأ عنها الفعل ( قوله  
 على نوع تصريح ) اما قال ذلك لان الالاف هي لتصریح من حيث انه اسد  
 اليه في الظاهر واما في الحقيقة فهو صفة اتحاد ( قوله الى صميم المسبب الخ ) اراد  
 بالسبب والمسبب المتعلق والمتعلق ( قوله من هو كناية بعبدة عن لايه لانه الخ )  
 يريد ان المعنى المكى في الكاكي يكون مقصود بالاطارة ومباط الصدق والكذب  
 وليس قولهم عريضا الوحدة معصودا به بادت اثبات عرض القماء ان لم ينقل  
 منه الى لايه فيكون عرض القماء اسطة لا مكى منه فلا يكون قربة بل عبدة  
 فحينئذ لا يتم جواب الشارح رحمه الله تعالى لان جواز كون الكناية بعبدة بالنسبة  
 الى معنى وقربة بالنسبة الى آخر الخ يصح اذا كان كل واحد من المعنيين صالحا لان

يراد بالذات فيكون ماضيا لصديق والكذب قال الشارح رحمه الله في شرحه للمفتاح  
 ان الكتابة عن الكتابة التي تصح اذا صدرت تلك الكتابة شذوذا ملحقة بالصرح  
 الا ان يدعى ان عريض القفاء لكثرة استعماله في الاله سار ملحقا بالصرح لكيدنا في  
 اعتراف السكاكي رحمه الله عريض القفاء كتابة خفية عن الاله (قوله المطلوب  
 بهائنة) سواء كان طرعا مذكورا في صريحها او احدهما مذكورا صريحا  
 والاخر كسبة فيجتمع الكتابة في الذمة مع الكتابة في الموصوف او الصفة او كلاهما  
 مذكورين كاية فيجتمع الاقسام الثلاثة للكتابة فالاختلالات العينية سبعة واحد  
 منها اجتماع الثلاثة وثلاثة منها حتم لاثنين وثلاثة منها مفردة ولا يخلو شيء  
 منها للمصير في الاقسام الثلاثة لان المقسم مقيد بالوحدة (قوله وهذا معنى قول  
 صاحب المفتاح الخ) يعني انه راد التخصيص في الاثنان لا التخصيص في الثبوت  
 (قوله ان السكاكي الخ) السكاكي هو الذي كذب والرواية مردية كذب والذى  
 العطاء (قوله اي ثبوته له) اذا كان الاحتصاص بمعنى الثبوت فلا بد من القول  
 بالصرح في ثبوت اي بعد اوريد كذا مثلا (قوله كان اختصاص الخ) متعلق بقوله  
 فترك الصريح (قوله باعتبار ما تقدم) اوله اذ هو الى الموصوف كما في قول هل طويل  
 نحادر يداه هل طويل النجاد يداه ما مثال لاضافته الاسد الى ضمير الموصوف فادكره  
 بعوله الا ترى الخ (قوله اذا ثبت الامر) اي الامر الذي لا يعود به (قوله لهم الحمد  
 بين ثوبه الخ) الحمد بين الشرف والكرم لا يكون الا بالآباء او كرم الآباء خاصة  
 والكرم والحبيب اعم من ان يكون من جهة الآباء او نفس الرجل كذا قيل (قوله  
 بل كنى عن ذلك الخ) وذلك لانه اذا كان الحمد والكرم بين ثوبه لابد ان يكونا  
 قائمين بما يحيط به الثوبان لانه فيهما بداهتهما ومعلوم ان المحاط بثوبه لا يكون  
 الا كذا كان فكونان قائم به (قوله لان اسناد طويل الى الخ) خلاصته  
 انه لم يرد الحمد اي الثوب كما سددنا طولنا الى الحمد وجعل الحمد اعلاه في المعنى  
 واوقدر الاسناد بان يقرب من ثوبه فلهذا كناية لانه لابد من تصوير المعنى  
 الحقيقي ليتصل به وهذا لا معنى لمحمد الثوبين فهو اسناد بجاري كذا في شرح  
 المفتاح الشريفي (قوله عن مؤدى) اي المعين واماني الامم من المؤدى المطلق  
 فهو مخرج لان تعريفه انما هو المعنى المستفيض القصر فيقيد بثوبه للمسلم  
 ونفيه عن سواه (قوله في كناية الخ) ان معنى اعتقاد الحل لهذه الصادرة عن  
 نفسه يدل على ثبوته لغيره على ما عرفت في ما ناقشت فمكون كناية عن ثبوت حل  
 الحجر لغيره واعتقاد حل الحجر كناية عن الكفر فيجمع فيه الكنايتان (قوله ولا يخفى

(الح) هدايته على ان المصنف رحمه الله تعالى قد ضيق ايامه وصوف في القسمين  
قد يكون مذكورا وقد لا يكون مذكورا ويس على ملاحظه بل عدمه ان ذكر في القسم  
الثاني انما يكون ان لم يصرح بالنسبة كما في صورة لاحتمال بين القسم الثاني والثالث  
واما ان صرح قد ذكر الموصوف واحد كـ من عه (قوله مع عدم ذكر  
الموصوف) اي لا لفظ ولا تقدير فلا يرد بل فائدة ثم كثير الزماد في جواب من قال  
هل زيد مضياف كناية عن الصفة مع عدم ذكر الموصوف لانه وان لم يكن مذكورا  
لفظا لكنه مذكور تقديرا (قوله بل هو نعم اخ) يظهر ان الصمير راجع الى  
ماد كرا لا راجعه الى التعريض يوجب ان نفي ذلك قوله وامثاله محاد كرا ويرد  
عليه ان عموم ماسوى التعريض غير مفهوم من كلام السكاكي رحمه الله تعالى  
ولعل هذا وجه انظر وفي وجه النظر في قسم شئ يجوز ان يكون اعم كآمر  
في بحث الجار المركب وليس شئ لانه خلاف تحقيق ولو سلم فيكون للعدول  
عن لفظ ينقسم كون الظاهر ابتداء من احصيه القسم وفي ان العاوت  
لا تعدى الى غلاذ من نصيب معنى الانقسام لانه الاثوم لهذا المقام غير  
كونها اقسام للكيفية وفيه بعد سايتم لزوم تصنيف انقسام به في ان التصريح  
بالانقسام وملاحظته في ضمن العاوت (قوله مسوقة لاجل الخ) تفسير للموصوفية  
كما يدل عليه عبارة المصاح (قوله ومنه معارض) في مجمع البصائر في الحارث  
ان في معارض لسة عن الكذب معارض جمع معارض وهو خلاف التصريح  
من القول في تفسيرها بالنورية تجوز والمراد ما يورى في فتح السبقي انورية  
بوشيدن جز را يود كردن غير ديكر ما خود من وراء الذي كانت تركت الشئ  
الذي يملك ويجاور الى ما وراءه (قوله ويسمى سدويج) معارض والتدريج  
عد صاحب الكتاب بمعنى واحد بخلاف السكاكي رحمه الله (قوله يجوز وجه  
الح) اي يجوز حل ذلك المعنى على جاني الحقيقة وامرئى اي على كونه موصوعا له  
وكونه غير موصوع له ويجوز ان يكون حالا من صمير دل ي يجوز حل ذلك  
اللفظ وراد نفي الجذب ولم يمل على الحقيقة والمحر لان الكتابة ليست بحقيقة  
ولا بحد و اراد بالوصف الجاهل اي من حد من يكون اللفظ معينا لهما  
لا حد لهما لا قرينة ولا اخر فربه (قوله لاس جهة الخ) من تعرض الوضع  
الكتابي لانه بالنسبة الى معنى الموصوع له حقيقة وه مسمة اي غير الموصوع له بخاري  
فهو داخل في الوضع الحقيقي والمخاري (قوله باللفظ المركب) لانه اذ لم يكن دلالة  
اللفظ بالوضع الحقيقي والمخاري يكون دلالة عليه بسوق اللفظ المركب (قوله

ان قلت الوسائط بمعنى عدم كثرة فيشول ملا واسطة فيه ( قوله او ما رأيت  
 الحمد الخ ) القاء الحمد الرجل على كل طرفة كناية عن وجود الحمد في مكانهم  
 ووجوده فيه كناية عن نسبة سجد اليهم وكايد والوسطية فيه استعارة بالكناية  
 تشبها للحمد بالانسان لو حل \* قال قدس سره الموصوع له من نفس اللفظ  
 حقيقة \* كما في قوله لست زبجد اذ قصد التعريض بشخص معين بالجهل او بجدرا  
 كما في قوله تعالى ( ولا تكونوا اول كافرين ) فانه قصد به التعريض بتكونوا اول  
 مؤمن به مع امتناع المعنى الحقيقي لسبق المشركين منهم بالكفر فلا فائدة في نهيم  
 عن السبق في الكفر او كناية كما مر في قوله عليه السلام ( المسلم من سلم المستون منه )  
 اذ قصد به التعريض بنى الاسلام عن المؤدى المعين \* قال قدس سره والمعرض به  
 من السابق \* وهذا يمتدح التعريض عن المحذر المركب فان كلا منهما يكون في  
 المركب الا ان المعنى معرض به مفهوم سياقه والامنى المجازى باستعماله فيه  
 \* قال قدس سره مذكور بعضه الموصوع له \* اى بالوضع الذي كابد عبده  
 قوله لانه الاصل الخ والصور ان يقول او موصوع له بالوضع الحقيقي او المجازى  
 كما في عبارة المثل سائر ليو فنى قوله الموصوع له من نفس اللفظ حقيقة او مجازا  
 او كناية فان الموصوع له فيه اعم وسواء في قوله لم يذكره فانه للسلب الكلبي  
 اى لم يذكره اصلا لا حقيقة ولا مجازا \* قال قدس سره او يجوز \* انما نكاه  
 اوالى التعريض المذكورين \* في الكناية وبين الشارح رحمه الله ان الثانى هو  
 الحق وقد عرفت ان الحق هو الاول كابدل عليه عبارة ابن الاثير ايضا \* قال قدس  
 سره وحمل صاحب الكشف التعريض الخ \* لا يخفى ان التعميم موقوف على  
 ان يراد بالموصوع له اعم من الوضع المعنى والمجازى فالاولى ان يحمل قوله  
 مجاوضه له على المعنى العام متوافق للكلام \* قال قدس سره لاستعماله  
 فيه ان السكاكى رحمه الله تعالى قال لا حول في عرفه تنعمت الكلمة في كذا  
 حتى يكون الامر من الاصصى حسب دلالة عليه انتهى فان كان المعنى التعريضى  
 مقصودا من الكلام كان دلالة عليه غير ما احسبنا واو بالواسطة كما في الكساية  
 لا يبعث لشيء اخر فيحقق معنى الاستعمال ثم يكون هذا استعمالا للركب لا انفرداته  
 كالتمثيل والفرق بين المقصود من الكلام استعارة وبين المقصود منه استعماله  
 مشكل \* قال قدس سره ويرى مع \* روم اخره الكل لا يخصصه بتخصص الحكم  
 السلبى \* قال قدس سره يهوى لانه لام عن المؤدى المعين \* فيه ان كونه  
 مقصودا من سيق الكلام لامر منه محل تردد وما الدليل على ذلك ولا بد

من الفارق بين كون المعنى المجازي في الاستعارة انتزاعية مقصود من نفس الكلام  
 وكون المعنى التعريضي مقصودا من مباحث الكلام \* قال قدس سره وقد ظهر  
 بطلانه \* هذه دعوى بلا دليل نعم ظهر مما سبق انه ليس بمستعمل فيه عند صاحب  
 الكشف وان الاثر \* قال قدس سره وهكذا المحذور حقيقة \* اي لا يكونان  
 مستعملين في المعنى التعريضي بل في المعنى المحوري والحقيق \* قال قدس سره دون  
 المعنى الحقيق \* فاعرفت انه لا غاية في المعنى عند لسق لشركن مانكر عليهم \*  
 قال قدس سره وقد عمل من مستبعدات التراكيب \* فيه ان المستبعدات هي  
 المعاني التصفية والانتزاعية التي تعبر في صلب المثلوبات المطلقة من غير تعلق  
 قصد التكلم بها ومعنى قول السارح رحمه الله انه يؤدي اي لا يكون كلامه  
 ان ما قاله العلامة من ان آدبني فتعرف حين استعماله في غير محط هذه ليس بجاز  
 وحين استعماله في المحاطب مع غيره ليس بكافة يؤدي الى ان يوجد كلام يدل على معنى  
 باستعماله فيه ولا يلزم حقيقة ولا تعذر اولاه كما قد نقول انه عن من مستبعدات  
 التراكيب خفلة عن مراده نظرا الى ان ظاهر \* قال قدس سره بل اراد الخ \*  
 لا يعني انه انما يمكن ادراكه بكون التعريض مستعملا في الموضع \* و يظهر من كلام  
 السكاكي رحمه الله خلافا فانه جعل التعريض ولا قسم الكفاية ثم قال وانما كفاية  
 اذا كانت لموصوف غير مدكور كالسبب \* يفتقر عليه التعريض ثم لا يفتقر الى اخر  
 بحث الكفاية في قوله اما بعد فان خلاصة الاصلين مع وعرف ان الكفاية تنسج  
 الى تعريض وتلويح وروايات واثارة ولم يذكر في كتابه معنى آخر للتعريض واما  
 كان التعريض قسم من الكفاية كان المأخذ مستعملا في المعنى المعروض به فلا يصح  
 توجيه قدس سره ( قوله ان عبارة التعريض ) اي بعض عبارته بعض عليه  
 العلامة لان قولنا ( المسلم من علم المستعمل من يده ولسانه ) لتحقق للروم فيه كفاية  
 ان يريد به نفي الايمان عن مطلق يؤدي مع عدم عن مودى المعين ومحرر ان يريد به  
 نفي الايمان عن المودى المعين فقط ( قوله لا يصورح ) فيه به بخوارس يقال  
 انه انتقل من المحاطب المودى الى المودى بمدق ثمرة الى المودى المعين كما رأيت  
 اسد برقي انتقل من لسان الى الشجاع ثم \* الى استماع المعين ( قوله وهو الذي  
 قصد الخ ) ويكون مقصوده \* بيان النسبة بين التعريض والكفاية على  
 ما صرح به في شرحه فاصح حيث قال يريد به ان لا يكون لكفاية عموما من وجه  
 لتصادقها في مثل المسلم من علم المستعمل من يده ولسانه وصدق كفاية موهبه وهو  
 كثير وصدق به في الكفاية في مثل آدبني فتعرف عند القرينة المأخذ عن ارادة

المخاطب وتعيين رادة اغبره به حيث يكون محسرا لا كناية وفيه بحث لان كون  
 التعريض احص من الكنية وتحققها يدويه على من قوله ان الكناية تقصارت  
 الى تعريض وتلويح وررر وايحاء وشارة لمحل كلامه على بيان النسبة بينهما  
 يستلزم استدراك قوله وقد يكون على سبيل الكناية وعدى ان معنى عبارة  
 السكاكي رحمه الله ان التعريض اى الكناية العرصية قد يكون على طريق المجاز  
 بان اريد به المعنى المعرض به فقط وليس بمحذور لعدم نصب القرينة المانعة كما هو شأن  
 الكناية وقد يكون على طريق الكناية فقط ما اريد به كلا المعنيين احدى  
 قصدا والاخر تعا (قوله كان كناية) فيه ان معنى الكناية على الانتقال من  
 اللازم الى المعلوم وفيمكن فيه الانتقال من المعلوم الى اللازم على ما يدل عليه  
 قوله ويرم منه نهدي الى كل من صدر منه الابداء (قوله اصدق اسلمه) اى  
 المعاملون بالاصطلاحات وغيرهم من اسلماء بالسليقة فانهم وان لم يكونوا طائفة  
 بلفظ المحارو الكناية واحقيقه واستعاره وانشبه لكانهم طائفة بمصيبي (قوله  
 ان الجمار) اى الجمار بعيد قل غير بعيد مجرد توسعة في الامة (قوله اطلع) اى يكون  
 كل منهما مبالغا الى احد النكبات في اودكم المقصود هو مشق من التلوغ مصرر بلفظ  
 من حد بصرا من الملاحة من بلغ من حد كرم لان الحقيقة والصريح اذا كان  
 مقتضى الحال لا يكون الجمار والكناية كثيرا لا عفة منهم بل لا يكون بلعوا ما قيل انه  
 من المبالغة هو مستلزم شتم اشبه في اهل من المريد واستعماله بمعنى المفعول  
 لان معنى المبالغة على ما في سح عنو كردد دركارى معنى الالاع بولع فيه اذ ان يقال  
 بالاسناد الجمارى (قوله لا لاسق) فيها من المعلوم الى اللازم) امدى الجمار وظاهر  
 واما في الكناية فلا لازم اذا لم يصدر مستويا بمرور بسبب القرينة ويمكن  
 الانتقال منه كما مر فالمراد بالزوم المعلوم الى المعلوم وان كان لازما في الخارج  
 (قوله وانما الاشكال الخ) يعنى اى وجود المعلوم اعمال مستلزم وجود اللازم اى ان كان  
 الزوم بينهما في الخارج وبيانه في جميع انواع الجمار مشكل سيما فيما يكون بعلاقة  
 الضاد فاندفع ما قيل ان لا ربح رحمه الله قدس فيما سبق هديا العلاقات  
 ان المعلوم متحقق في جميع اقسام الجمار فلا اشكال لان مسبق بين المعلوم انه  
 الذى هو مساط الانتقال والمراد بها المعلوم الخ (قوله لا يبايع الخ) فقوله  
 الاستعارة المنع من تشبيه تخصيص بعد التعميم احتمالا بشانه لانها اعمدة من انواع  
 الجمار وعليها مدار سلاعة وفيه من عبارة المنع من التشبيه لاشتماله على ادعاء  
 كون المشبه من جنس المشبه وهذا الوجه يختص بالاستعارة سوى كون نوعا

من الجواز ( قوله بل لانه الخ ) عطف على ما قبله حسب اتوهم كانه قيل  
ليس كون الجواز والاستعارة والكسابة الممع لان واحد من هذه الامور الخ  
بل لانه الخ ( قوله ان يكون في المشبه به الخ ) فاستعارته للشبه تقيد زيادة  
ليست في التشبيه فادفع ما قيل ان قوله ان الاستعارة صحتها اشبه لادخل له  
في الاعتراض ( قوله هذيف يصح الخ ) ان كيف يصح سلب زكاي ( قوله ان  
مراد الشيخ الخ ) اي مراده رفع الاحد الكلي لا سلب الكلي وان كان ظاهر  
العبارة بيده ( قوله وهذا وهم من المصنف بل الخ ) خلاصة لتوجيهين ان  
المصنف رحمه الله تعالى قد قول الشيخ بهيد زيادة في نفس المعنى على افادته  
لزيادة في الفهم والشرح رحمه الله تعالى حله على زيادة في الواقع ( قوله ان  
المساواة في الاول تعلم من طريق المعنى وفي الثاني من طريق اللفظ ) هكذا في المسحقة  
المصححة وهو الطابق ما في دلائل العماز وهو ظاهر يندفع في الجواز او لا الى  
المعنى الحق في ثم الى المعنى المجازي وفي الحقيقة يفعل من لفظ الى المعنى وانما كان  
للعلم من طريق المعنى مربة على العلم من طريق اللفظ لان في الاول يعهم المقصود  
بالدلالة العقلية لانه يتبع فيه من المعلوم الى المعلوم وهي اقوى من الدلالة العقلية  
وفي كثير من النسخ لانه يتم في الاول من طريق اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى  
وتوجيه ان في الاول استعمال لفظ يشبه به في التشبيه فعلم المساواة من اللفظ  
وفي الثاني فعلم المساواة من طريق المعنى فان معنى الثاني مساواة ولا دليل في اللفظ  
عليها ولا شك ان في الاول مربة على الثاني ( قوله بل ثبت الخ ) قد سبق  
تحقيقه بما لا يريد عليه في قوله القر الاول عم الماني ( قوله اي تصور معانيها  
الخ ) يعنى ليس قوله علم معنى الملكية او التصرف بالوسائل او نفسيها والمعرفة  
بمعنى الادراك الجبرتي الذي يحصل من استخراج الفروع من امواعد الكلية كافي  
تعريف العبرين لسابقين ادريس في علم لدع الانصورات محضات وبيان عددها  
وتعصيلها فهو علم تيرفيه مفهومات المحضات الرصصة واقسامها واعدادها  
فليس فيه مسألة فصل لا عن ان يستخرج منه دواع وقد جعل السكاكي رحمه الله  
تعالى بان المحضات من تواع عم ايمان ولم يجعله علما رأسه فاعرفه بمعنى  
الادراك التصوري كان العلم قد يطلق على الادراكات تصديق ماسا لتسميته  
من ائمة المعتزلة ان المعرفة تنعدي الى مفعول واحد والعلم الى مفعولين وما قالوا  
من ان لكل علم مثل فاعلموا في العلوم الحكمية والعلوم الشرعية فلا يأتى  
في جميعها ذلك فان العلم ليس الا ذكر الالفاظ ومفهوماتها وكذا لتفسير والحديث



( قوله إشارة الخ ) يحصر الأضافة بانه كما هو الأصل ( قوله أي الخلو عن التعقيد  
المعنوي ) خص وضوح الدلالة به مع انه يشمل الخلو عن التعقيد اللفظي لكونه  
محلا بوصوح الدلالة ليختص بغير اليأس ( قوله للتبسيط الخ ) أي لتبسيط  
ما علم من قوله وتبعه وحوه احرار ( قوله احرار اعني كورد حلا في اربعة )  
وهو مطابقة ووضوح بدلالة على الخلو عن التعقيد المعنوي والخلو عن القراءة  
وهي مخالفة القياس وهي ضعف التأليف وعن التامر اما عن المطابقة ووضوح  
الدلالة فلان الشيء لا يكون متعددا واما عن التوافق فلانها ليست تعدد المطابقة  
ووضوح الدلالة اذ كل واحد منها لكونه داخلا في اللاحقة ليس تافعا لها في ابراث  
الحسن لذاتي ( قوله لانه بدخول ح ) دليل لقوله ولا بدخول الخ أي بدخول حسين  
أريد بوجوه التحسين مفهومها الأعم الشامل لبعض ما ليس من المحسبات التابعة  
لللاحقة الكلام وهو ما سوى المطابقة ووضوح الدلالة وذلك لان بعد ليس  
ظرفا مستقرا اذ المحسبات التابعة ليس حصولها من المطابقة والوضوح  
فلا تشملها التعريف فهو حرف لغوي متعلق بالتحسين ولا شك ان تحسين ماصدا  
المطابقة والوضوح بدخول له صاحبة تعدد المطابقة والوضوح لما في المقدمة  
من ان الكلام الذي ليس مطابقة صبي المال وان كان قصصها يتحقق باصوات  
الحيوانات ليس له حسن تعدد الاما فان محسبات الدخول في الدلالة سوى المطابقة  
والوضوح وان كانت غير تابعة لمطابقة والوضوح في ان وجود تابعه لهما  
في تحسين الكلام فبدخل كانه في تعريف فاهم فاه حتى على البدل من وجه  
الاحتراز ووجه الدخول ( قوله كاخلو عن التفر مثلا ) اراد به الخلو عن القراءة  
ومخالفة القياس وصحة التفسير فان كانه بدخل في وجوده تحسين على  
تدبر حلها على مفهومها لثمن كما عرفت في التصار اندي ذكره السيد  
بقوله بل نقول الخ لا وجه به فان كافي التمس واعط مثلا بادي على ان الشارح  
رحمه الله تعالى اراد دخول جميع الحيوانات في وحقه التحسين ( قوله المطابقة )  
وهي في اللغة الموافقة وحققت بين اثنين جعلت احدهما على حد والاخر  
ومطابقة الفرس في جريده وصم رحله مكان يديه هي ذكر المسمى المتصدي  
ايقاع توافق بين ما هو في يده التحسين كذا في شرحه للمفتاح ( قوله في الجملة )  
ولو قالوا مطابقة ( قوله أو غير ) كالأحياء والامانة فام غير قال عن الخلق سمي  
ما عار تعلقه بخود احدى ما عار تعينه بالمسببات امانة قال قدس سره فيه  
بحث والجواب انه لا بد من كونها لا يمتنع في محض واحد يكون الجواب بهما

مطابقة باعتبار تدرجها في الوجود حرجا وهذا يكون بطلب مراعاة النظر  
 (قوله بالمعطين من نوع واحد) يكون الظف لاحتجاجهم في النوع ايضا (قوله  
 ايضا) جمع يفظ على وزن عطف او كتف بمعنى يفظن و لرقود جمع راقد (قوله  
 لا يذفع بطاعتها الخ) الحصر مستفاد من تقديم احدثه والمحرور والانتفاع الذي يحصل  
 من الصدقات والصدقة لا يبر انتفاع ثمرة الطاعة لانفسها وكذا التضرر بالمعصية (قوله  
 فيه اعتراف) اي كثرة عمل لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى وهذا واحد من التخصيص  
 والوجه الاخر للاشارة الى سبق رحمة تعالى به يثبت بالخبر مجرد العمل وتعاقب  
 على الشر بعد كثرة العمل والفصد التام (قوله في الجملة) اي باعتبار استلزام الاحياء  
 للحياة (قوله لا يعلمون ما عملهم في الآخرة) ومر في من الحياة لذبا اما يائية اي  
 لظاهر الدنيا هو الحياة الدنيا او ايسدائية ي ظاهر بسا وهو التلذذ بالذات  
 المخرجة لاماطها وهو كونه مزرعة الآخرة (قوله من يحيطظر الارض) من الدج  
 بمعنى النعش قد كر الالوان كالقش على الساط (قوله بقصد اكسبه) والتورية  
 لا بقصد الحقيقة فان ذكر الالوان لا فائدة اصل المعنى ليس من المحسنت ولا بقصد  
 الجواز فانه نصب القرينة الماتمة من ارادة الالوان لا تحقيق الجمع لاقى اللفظ دون  
 المعنى فلا يكون من المحسنت المعنوية (قوله ولا يسمي آخر) فانه كناية في السانفة  
 دون العسفة حتى يتوهم انه ليس كسبه في باب الأمر والخضر (قوله يعلق  
 حدهم الخ) وليس منهما تاف بل يهتم من كالرجة والشدة قال الرجة تكون  
 شديدة وهذا يتنازع الطاق فيقول انه كان حدهما لازما لمقابل الآخر  
 تحقق منهما تاف في الجملة لان معنى اللام ماف : وم يكون طاقا لا لمخفاه  
 مدفوع لان اللام قد يكون اعم (قوله نكها مده عن اني ومافى السب  
 لا يجب ان يحسكون مافيا ممدد (قوله بهام التصدد) فهو محس : معنوي  
 باعتبار انهم الجمع بين الصدين والافهو جمع في كنهه فقط ويكون محسا  
 اعطيا (قوله فيدخل في اطاق الخ) لا ينبغي في الطسق حصول التوافق بعد  
 التماهي والاسمى بالطق وفي امسالة حصول التساق بعد التوافق وهذا سمي  
 امسالة وفي كليهما ارادة المعين بصورة غريبة فكل منهما محس باعتراذه واستلزام  
 احديهما الاخرى لا يستلزم دخوله فيها فالحق مع لكان في رحمة الله تعالى (قوله  
 انه زهد فيما عند الله) زهد عن الشيء وفي الشيء رعب منه وذيرده ومن فرق بين  
 زهد في الشيء وزهد عن الشيء فقد اخطأ كذا في المغرب (قوله واما شرط الخ) اي اعتراف  
 فيه قيد كافي شرح المفتاح الشرافي (قوله واما شرط الخ) من اعتراف الاجتماع (قوله

في صدق الابل اي امهروه ( قوله انت اسمعني الوعد اخ ) لقوله تعالى ( انه كان  
صادق الوعد ) ولقوله تعالى ( وما توفيق الا بالله ) ولقوله تعالى ( لا تزيث عليكم  
اليوم ) ولقوله تعالى ( يا علي خذ عظيم ) ( قوله على ما يقال ) اي في العرف وان  
لم يكن كذلك في الحقيقة ( قوله فان الطيف ساس الخ ) الطيف اسم من اسمائه  
تعالى معناه امر بصدقه بحسن ايهم ان كان من لطف لطف بالضم اي رفق كصبر  
او العالم بحقيقات الامور ودقائقها ان كان من لطف ككرم لطفوا لطافة بمعنى دق  
وشيء منهما لا ياسب كونه غير مدرك للابصار الا ان يقال انه مناسب له نظرا الى  
المعنى الثاني ما عدا اشتدته على الدقة التي تناسب عدم كونه مدركا للابصار ( قوله  
يناسب كونه مدركا بلا شبه ) اي لا يبصر والا فطلق المدرك عنه لا ما ياسبه  
والنسبة على مدركه مضموم وخصوص ( قوله بالنعم الخ ) في النعم بالنسبة  
الى الشجر حقيقة مراعاة الضم والنسبة الى الشمس والقمر انما هما ونحوهما  
بجاء من اتقيا دهما ( قوله نحن من لطف ) من حل حلاله كصبر عظم وتعديته  
بعض شخصين معنى التزهد والرهط يسكون ويحرك حله يشق حوائبه من اسفله  
لم يكن المشي فيه يناسبه الصغار والحيث او حله يشق سيورا والاماني المنسوب  
الى الائمة جمع امة والامة من تعدد كمرح عدا حال امرأة عبدا وعادة ايضا  
اي تامة اية بنة القيد وهو العومة وحلاها من الرهد كناية من كون ملاسها  
رفيقة وكونها ملائكة كمال السيد لايعهم من الدب وعيل بالصغير اسم قبيلة  
والماليك جمع مملوك وهو العبد يعني ان لها في عبدها رهط من عقيل وفيه  
كثرة عبيدها وانهم اية من هة في ومائة السيد من انه وصدها بكثرة فئاتها  
نسبة لايعهم من الدت ان من يملك كان في كتبه في ممالكها بدون الياء جمع  
مملكة وفي ممالكها حال من رهط مقدمة عليه معنى ان له من عقيل رهط حال كونها  
كاشفة في ممالكها فيفيد بعد الرهد لان الرهد الواحد لا يكون لها ممالك من  
مملكة \* قال قدس سره انها كريمة الماسب \* على صيغة المفعول من قولهم  
فلان ياسب فلا هو نسيب اي قريب يعني كرم كل من ياسب اليه ليس في حسب  
تلك المرأة امة ( قوله وليس المراد اخ ) قدسه في شرح المفتاح لهذا المعنى حيث  
قال ومن ان ترك من فوق ماضي في اصمرو لاجزاء كالطوت وهو اولى ليكون به  
ايضا اهتمام بالنسب ( قوله صفة راء ) لاصفة دال وان كان قريبا منه يدل عليه  
ملاحظة المعنى ( قوله مدرف ) بكسر الميم وضمهم وفتح الراء قال القراء واصله الضم  
لانه في المعنى ماحود م طرف اي جعل في طريقه العمل لكنهم استقلوا الضم

فكسر ( قوله وهو نصب الرقيب ) لم يقبل العجر كما رقيب نصب لهم العجر  
 ( قوله فيه خطوط مستوية ) فاقبل العجر والعجر كأنهم حيطان مستوية في البيت  
 ( قوله بمنزلة البيت ) في أن رعاية القافية واجبة فيهما بخلاف المصراع إلا أنه قرئ  
 بينهما فإن البيت يكون بيتا واحدا والعقود لا تكون عقودا سوى الأخرى ( قوله حلى )  
 بفتح الحاء وسكون اللام زيور وجهه حلى بضم الحاء وكسرها وتشديد الياء مع  
 كسر اللام ( قوله إذا عرف الروي ) أي من حيث أنه روي ما يعرف القافية أيضا  
 لأن الروي آخر القافية فلا يرد أن معرفة الروي وهو أن يكون في الآية والميم  
 في البيت لا يدل على أن العجر يختلفون وحرام لحوار . يكون مختلفون ومحرم إلى  
 ما ذكرنا من أن الشارح رحمه الله بقوله ادلول لم يعرف أن بقية من سلام الخ ( قوله  
 لو قومه في صحته ) أي لو قوع الشيء في صحة العسر في قصد منكم ما يكون  
 ذكر العبر سابقا أما محققا أو مقدر أو قصد منكم وقوع شيء في صحته فمدفع ما بنوهم  
 من أن الوقوع في صحته بعد أن ذكر فكيف يكون عطفه قال الشارح رحمه الله تعالى  
 في شرحه للفتاح سواء كان بينهما شيء من العلاقات أجنبية في الجار كإطلاق السبغة  
 على حرمة السبغة المسبب عنها المذهب عليها ولا كإطلاق الطمع على خياطة الجدة  
 والقميص ومنهما قوى أشكال المتشاكفة بأنها ليست بحقيقة وهو ظاهر ولا يجوز  
 لعدم العلاقة ولا يحصى سوى التزام قسم ثالث في الاستعمال الصحيح أو القول بأن  
 الوقوع المذكور نوع من العلاقة فيكون مجازا انتهى أقول لعل بكونه مجازا بما في  
 كونه من المحسنات الدبعية وأنه لا بد في العسر من بدو من يصيب في الجملة فمعين الوجه  
 الأول وأمل السري في ذلك أن في ثبوت كلمة نقل المعنى من لباس إلى لباس قال اللطيف تارة  
 اللباس فبعد إرادة المعنى بصورة محمية فيكفي وقوع في صحة فيكون محسنا معويا  
 وفي العسر نقل اللفظ من معنى إلى معنى فلا بد من علاقته مع محسنة لا نقل والتخليل أيضا  
 من هذه القسم أدفاه أيضا نقل المعنى من لباس إلى لباس آخر نكتة ولذا كان وظيفة  
 المطابق وإن صرح الشارح رحمه الله بما سبق بكونه من باب محارفة الحقيقة والمجاز والكسابة  
 أقسام للكلمة إذا كان المقصود استعمال الكلمة في معنى واحد أو إذا كان المقصود نقل  
 المعنى من لفظ إلى آخر فهو ليس شيئا منها ( قوله حيث حقق الخ ) فيه إشارة إلى ما في  
 شرح المفتاح من النفس وإن أريد به الدات وحقيقته لا تطلق على الله  
 تعالى إلا بطريق المشاكلة فاندفع ما قيل من أن النفس قد يراد به الدات وقد يراد به  
 القلب وإطلاق النفس عليه تعالى بالمعنى الثاني يكون بالمشاكلة وإنما بالمعنى  
 الأول فلا لأن الدات تطلق عليه تعالى على أنه قال في شرح الكشاف وانت خبير

بان لا اعلم ما في ذلك وحيث انك ليس بكلام مرصى لان المراد لا اعلم معلومك لو وقع  
 التعبير عن تعذر معلومي بغير ما في نصي فيكون المراد من النفس محل العلم دون الذات  
 والحقيقة (قوله وهي حذرة اح) لان المصدر الذي يكون على وزن فعلة بكسر  
 الفاء يكون للمجرى والوجه والوجه واللام به وبين التأكيد لاشتقاقه على التأكيد (قوله  
 في تطهير الله) اي المراد من صفة الله تطهير الله فهو تفسير لقوله مصدر فكان  
 حقا لتقديم الا انه يرخص ببعضه بالتفسير بين الموصوف والصفة (قوله مؤكدا  
 لصمون الخ) فيكون عامه واحب حذف كما في قوله على الف درهم اعتزا والاصل  
 صمها الله صفة ولوحوب حذرة وحذرة وهو انه اضيف المصدر الى فاعل  
 فعمل قال المصدر الذي يصف اي معمول الفعل او يد كرمعه يكون حذف عامه  
 احبا على ما في الرص (قوله لسمونه العمودية) اسم الله الذي عمل به عيسى  
 عليه السلام لم حو به آخر فكما احذوا منه ما صموا بقدره ما آخر (قوله  
 وصيها الله) اي عيسى في الايمان الذي هو كانه الظهور من صبح يده في الماء عيسى  
 فيه او انما الله من صفة كنهه وبصره وصره او به لا مثل صفت باحد المعصين وكذا  
 حال في الواحدة شئ (قوله بده نرس) في اس من ورس او وقوعه في صفة مصدر  
 لا شمر المدكور تقدر (قوله بده نرس لفعل الخ) ولا يجوز ان يرأ على صفة المطلوب  
 ونسب الى الله بين كما في قوله تعالى (لقد صدقناكم) ادلم مع المراجعة على  
 الابن الا ان يحسن لفظ من مقحم (قوله ان يحسن اه) فقوله في الشرط واحراء  
 حال من المعبر وصفته ومفعول به المراجعة محدود (قوله ادا ما بهي الخ)  
 المفصولة به اي في وددى على خلاف ما يفيد في وادها (قوله ادا احترت  
 يومنا) انصت راجعه وبعده في ثبت السابق والمعنى انك احترت هؤلاء  
 القربى وتقاتلوا صاص دماؤه التي يسهكون في النقال تذكرت ما بينهم من  
 القرابة اجدهم صاضت دموعها اشقا على قطعة نرحم يريد انهم مع كونهم  
 اقارب تقاتلوا وتقاتلوا (قوله من ان صدها الخ) لان الظاهر ان يكون في الشرط  
 والجراء طرفا اثر وح (أوبه ومنه انعكس الخ) ففيه تبديل المعنى ونعكسه او لا ثم  
 يتعد وقوع التبدل في معطيين بخلاف رد المعبر على المصدر فانه اراد الفظين  
 احدهما في اول الكلام وتساوى في آخره كما في قوله تعالى (وتخشى الناس  
 والله احق ان تخشاه) هذا كالعكس من المحسبات المعوية ورد المعبر  
 دلي المصدر من محسبات المعوية (قوله ومعنى وقوعه الخ) اي ليس  
 معناه انه يقع في شئ كالم بين طرفين (قوله وهما لفظان واقصا في طرفي

جلتين) يريد بذلك ان وقوعهما جرتين من طرفي جلتين او حب كون العكس  
 واقعا في جلتين لاختلافهما باعتبار المسند اعني عن ويحلون ولولا وقوعهما في  
 الطرفين بل كان نفس الطرفين فيهما كان العكس بين طرفي جنة اذلا اختلاف الا  
 بالتقديم والتأخير فاقبل كما انهما واقعا في طرفي جتين واقعا نفس الطرفين ايضا  
 فلو حقه لقول بان العكس واقع في لفظين واقعين في طرفي جلتين وهم (قوله  
 ونقصه انه قد خيرا ملح) اي نقصه بقوله بي قائلا انه قد خيرا ملح بل على  
 ذلك قوله بل عفاها القديم وغيرها الارواح ولديم وهي جمع ربح لانه  
 في الاصل واوقلت بالسب لكسر ما فيها فادار الـ لكسر ما الى الاصل (قوله  
 مضافان حقيقيان او مجازيان او احدهما حقيقي والاخر مجازي) لا يعتبر بينهما لزوم  
 وانتقال من احدهما الى الاخر وهما يتسار تورية عن المجاز وكفاية وبهذا ظهر  
 ان التورية ليست من ارادة المعنى بطرق محسنة في وصوح الدلالة حتى تكون من علم  
 البيان امه ادا كان المعنى مجازيا او احدهما مجازيا كانت من علم البيان  
 بالنسبة الى المعنى الحقيقي لهما او لاحدهما وامد السببية الى معنى احدى هو تورية  
 باقيا من اليه فلا ادلا علاقة بينهما ولا اسفل من احدهما الى الاخر قد در فانه مما  
 حتى على بعض الادكاه (قوله قريب وبعيد) اي قريب الى المعنى لكثرة استعماله  
 فيه وبعيد عنه فكأن المعنى القريب ما تر لعبد والتعبد عليه ومحبوب التورية  
 من الخصائص المعنوية فانها ارادة المعنى المقصور تحت الست كالصورة الحسية  
 وحصول المعنى بعد الطلب وهو اد هو كال العبد متساوين في الفهم لم يكن  
 تورية بل اجبلا (قوله على قرينة حمية) حيث يذهب الوهم قبل التأمل الى  
 ارادة المعنى القريب ولو كانت القرينة وحمية لم يكن تورية لعدم ستر القريب للحمية  
 (قوله ولم يقرب به مع) فيه ان المرش بميلام لمعنى قريب (قوله اعني القدرة)  
 ولا فادة كالمع جمع ابيد (قوله ميلام المعنى بمرتب) لان النساء وان كان  
 يطلب القدرة لكن طلبه ليد اكثر (قوله فماترق) من التمرق اي ما يميز بينهما  
 (قوله وقد يكون مح) شعره ان ليس في البيت اب بق كل من التوريتين ترشحا للآخرى  
 وليس كذلك لان ذكر الجدي والحمل كما به ترشيج للعرافة كذلك اعرافة ترشيج  
 للحمل والجدى الا ان يقال استعمل احدي وحمل في ارحين وولد ابقر والعنم  
 شئ لا تودت بينهما في القرب والعد (قوله د صدق) من التصديق وكذلك  
 كذب اي اذا حصل للمعنى ما يتناه من الجدة شبه حله محب من يجر المخاطب  
 مراده فيعطيه اياه ويصدق في ذلك انظر كافي قوله صلى الله عليه وسلم فيصدق

الفرح أو يكذبه والمجيلة فتح الميم وكسر الخاء الظن كذا في شمس العلوم  
والقاموس أي وإن كذب الضم ميقونه الميم ويحتمل أن يكون على صيغة اسم الفاعل  
من التخييل أي القوة المجيلة وقيل التماس الصدق والكذب بمعنى الثبوت والانتفاء أي  
أثبتت الجندوان أي المجيلة أي المظنة أي علامة تلك المكارم (قوله أنه تمثيل) أي  
تصوير لما صرح به في قوله تمثيل وتصوير تعظمته وأيسر المراد أنه استعارة تمثيلية أو تشبيه  
تمثيلي لعدم علاقة التشبيه (قوله بميرد في الملك) بصم الميم أي السطوة (قوله  
والتحصيل) أي الاحتمال لصيغته شبيهة في بناء ما يراد النعمة الدنيوية والأخرية (قوله  
أن يستعمل) من محله إذا سعى بالباطل وبعدى بإباء (قوله حديد أو بحر) أما حال  
من مفرداته أو خبر كان المحذوف (قوله أي بالتصغير الرابع) فالصغير مستعمل  
في معنى آخر لكونه عبارة عن الظهور والتصغير العائث التمايز يقتضي تقدم ذكر المرحوم  
لا استعماله في معنى يراد منه جمع فلا يبرم استعمال اللفظ في المعين ولا الجمع بين  
الطبيعة والمجاز إذا أراد تصغير المعنى المجري على ما فهم (قوله أدارل السماء  
الح) وصف الشاعر قومه بالعلقة على من عداهم من الأقوام منهم برعون كلامهم  
من غير صلتهم (قوله بين حوائجهم وفلوعى) الخواص الاصلاخ التي تحت  
الترائب وهي ما بين الصبر والفسوق بما إلى الظهور أو أحد ما تحت كذا في التمام  
(قوله ما أحد الصغيرين آه) وكلا المعينين محذوفين للمعاداة اسم للشعر في البداية  
في الابضاح الشعر بدل الأرو حيث يكون المعنى الذي حققوا الأبعاد يستلزم إلى الدار  
والى ما يوقد به (قوله وهو ذكر) بصيرتكم والسر لانها زوج واحد  
من المحسات (قوله نحو من رجته) فالقول قد تعين التصغير في السكون أو به العود  
إلى القليل فلا يكون لآية من يلف وأسر لم يسبق من اشتراط عدم التعيين فيه  
فتستلزم التعيين المنقضي فيسبق من لا اشتراط في التعيين بحسب اللفظ والتعيين في الآية  
الكريمة أنه هو بحسب المعنى لا لفظ فإن ذلك التصغير صريح لا يورث إلى التفسير من حيث  
اللفظ فلا تعيين لفظ أصلا كذا في شرح افتتاح الشريفي (قوله إن حبوش)  
طحا الملهمة واليا الله تحت نه شدة واشين العجوة على ورن تور والحظف  
بالكسر والسكون اسود وهو نزل تحت جمع والمعنى كيف أخرج من حبش ودواعي  
الحب من حسن العينين وأخذ إلى القامة وعظم الردف موجودة فيك (قوله  
أولا) أي قبل أن يشرط فيسبب من أن يكونين بقولين لعدم ذكرهما قبل النشر  
بل القولين المذكورين في صم قوا (قوله على ما صرح به الخ) حيث أورد كلمة  
ثم بعد قوله أن تلقى كذا على نطقه يكون صافى على النشر (قوله قد

بين الفريقين المح) هذا واضح ان الكلام في انه لما جمع بين الفريقين او القولين في اللف  
يجب ان يذكر ما لكل في الشر ليرد السمع الى كل فريق او قول مقوله فالظاهر  
الواحدون كلمة او قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفاتيح وقد جرى الاستعمال  
في اللف الاجالي على ان يذكر الشر بكلمة او لا ما وقع الاتفاق عليه هو احد  
القولين واتفاق الموكول الى فهم السامع هو النعمين وبه بحث لان اللزم في اللف  
والشر الاجالي ان يذكر ما لكل من احاد المتعدد بشي ذكره اجالا واما كونه  
متفصلا بين احاد المتعدد فلا وان الموكول الى فهم السامع حيث يكون تعيين  
الاحاد انهم لا رد ما لكل من احاد المتعدد اليه وحوكان ما ذكره كافيا في اللف  
والشر الاجالي لزم ان يكون قالوا لي يدخل الجنة الاحاد هم منه وان شئت تفصيله  
فارجع الى تعليقاتنا على تفسير الفاضل (قوله وهذا معنى لطف مسلكه) الذي  
اشار اليه صاحب الكشف بقوله وهذا نوع من تفتيط المسلك المح وقيل  
في وجه لسه ان لاف مرتب على الشر معصوم منه والاعم لا عطف انكس وقيل  
لانه لم يصرح باللعوف او لابل بما يدل عليه وحين قصد ذكره حذف اللفظ الدال  
عليه ورد عليه انها لا يوجد لطف لا يتهدى اليه الا بالجمع المحدث ولا نسلم  
انه لم يرتب على اشر بل نشر مرتب هي اللف المفصل ثم رتب اللف الحمل  
عليه ولا نعلم انه لم يصرح باللعوف فانه هو شرح باللعوف المفصل ثم ذكر الحمل  
امالطا او تقدر او عدى وجهه ان مقتضى الظاهر ترتيب الواو لكونها مللا لما بق  
ولذا قال من لم يندرب علم البيان ان الواو رائدة او معطوفة على كلمة مقدرة فيصح  
عطفه على ما سبق مع بقاء التعارض وبيان اختياره على ترك العطف دقيق لا يتهدى  
اليه الا بالقب المحدث من علماء اليس فيقدر الفهم بطل مشتقلا على ما سبق اجالا  
فيكون ماسق قرينة على حذفه ولكونه مشتقا على ماسق يبقى التعليل بحاله  
ولكونه مسيراله بالاجال ونقصيل يصح منه ولا فائدة هذا المصنف كمال  
العناية بشان الاحكام السابقة حيث ذكرت اوله صيلا ثم ذكرت اجالا ثم عالت  
من غير تعيين ثقة على فهم السامع به ملاحظتها مرة بعد اخرى ويرد كل واحد  
من العلل الى ما يليق به يكون ايراد اللف طبعي ولى من تركها (قوله شرع  
ذات) اي بين قدر الفعل مؤخر كما احتساره اعرف لان حذف العلل يدل على كمال  
العناية بشان العلل وقدره الفاضل مقدما كما ذهب اليه لرحاح رعاية للاصول  
مع عدم مقتضى الاخير (قوله وامر المرخص له) بمراعاة عدة ما عطر  
من غير نقصان فيه المستفاد من قوله تعالى (عدة من ايام حر) كانه قبل فوجب



عليه قضاء ما فات مراعى فيه عدة ما افطر ( قوله ومن الترخيص الخ )  
المستفاد من قوله تعالى ( يريد بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ) او من قوله تعالى  
( عدة من ايام اخر ) ( قوله من كيفية القضاء الخ ) المستفاد من اطلاق ايام اخر  
اى فطيه عدة من ايام اخر كلف متيسر متواصلا او متفصلا ( قوله اى ارادة  
الخ ) يعنى ان الترخي مجبر من الارادة اى اطى على ما هو مذهب الاعتزال  
من ان ارادة تعالى لغس غير امر به وحوار تخلف المراد من الارادة وتعمير الاسلوب  
عن الشكر والاشارة الى ان هذا انطوب بمنزلة المرحو لغوة الاسباب المتأخذة  
فى حصوله وهى ظهور كون ترخيص نعمة ولحاظ موقفا تكمال رافقه تعالى  
وكرمه مع عدم فوات ركات الشهر ( قوله بل هو توطئة الخ ) فيه انه لا دليل  
فى الآية على كونه توطئة فان كلا الحكمين مدسكوران بأسوب واحد لم يصرح  
احدهما على الآخر ( قوله ليفرع الترخيص الخ ) اعادة من فى قوله ومن الترخيص  
عظما على قوله من امر الشاهد بل على عدم تفرعه على امر الشاهد بصوم  
الشهر فالاولى ترك تفرع الترخيص والاكتفاء بما مر ( قوله انه لم يقل الخ ) الظاهر  
ان ثبوت من القرب انعطوف عليه بخلاف قوله ومن الترخيص ( قوله وفى هذا  
دلالة واضحة الخ ) حسب بـ قوله جعل قوله ولتكر واعله آه ( قوله شـ من  
لامر الشاهد الخ ) فاعنى وتكملو عدة لشهر بالاراء صد عدم العذر والقضاء  
فى حال الافطار بالعذر بتحصيل حيراته ولا يهوت حكم بركات صومه بقصت ايامه  
او كملت وبعد اذ هو اسطر ادى ذكره الشارح رحمه الله بقوله وفيه نظر الخ  
( قوله على انه الخ ) يمكن ان يقال ان ترك اضافة عدة الى ما افطر فربه على انه  
اراد مطلق العدة لاعة ما افطر فان قدس سره واما الآية الكريمة الخ \* فيه  
ان ما ذكره انما فيه عطف ائب والسر ادى فى لاية مخصوصها ولا يبعد لطافة  
الوع والقول بان الوع عبارة عن اب يحتاج تحصيل بعض ما اب فيه الى دقة  
الظر لا يبعد من عبارة الكتفى ولو سلم دقة وجه التعليل تعيد احتاجة اى  
العكر القامض لا اختصاصه بالنقيب المحدث \* قال قدس سره ان تعليل الامر  
الخ \* بيان للطافة حجة الماسية \* قال قدس سره وان معى الخ \* عطف على  
قوله ان تعليل الامر الخ بـ لدقة وجه التعليل \* قال قدس سره مستنبط  
من غير \* اى غير المعلن يعنى ان معمله ليس مدسكورا صريحا انما هو مستنبط  
من قوله تعالى ( عدة من ايام اخر ) \* قال قدس سره وان كل واحدة من العلتين \*  
اى لتكبروا الله على ما هديكم ولعلكم تشكرون \* قال قدس سره ان الشكر اولى

اخ \* لان الترخيص نعمة ظاهرة واصلة الى العباد وتعميم كيفية الفضاء انفس  
 بالهداية لكون المقصود منه اخروج عن عهدة ملزم على العباد ( قوله ان يجمع  
 بين متعدد اخ ) كان الظاهر ان يجمع متعدد ادخل لفظ ليس للاشارة الى ان  
 التعدد يجب ان يكون في الذكر فليس قوسا لنوع رتبة الخبوة الدنيا من الجمع  
 ( قوله ابي الغنانية ) على وزن كراهية ( قوله ان شباب ) صحح السكاكي رحمه الله  
 بكسر الهمزة على سين الحكاية ٧ نضبا ما تقرر عندهم وله مسار المصاريع ثلاثة  
 ( قوله هي ما يدعو الخ ) عرعه بالصدده مدعه ( قوله ادع ناس الخ ) ليس  
 اراد الناس المصطلح بل المعنى الاموى اى افترق بين امرين مشتركين في نوع  
 ( قوله فانه دقيق ) وجه الدقة ان الاصداء في ذلك مسكن متعقبة اجالا والتعيين  
 معوض الى اسمع الا ان التاخر من صدقة مسكن ابيه ان يكون على التعيين  
 ( قوله لا يقيم على صميم ) اى طلب اى لا يوطئ في مواضع انظم احدا لا الادلان  
 ( قوله فلا ترى له ) اى للولد او لكل واحد من العبر والوتد ( قوله ولا يجمع التعيين )  
 لان المراد التعيين في العطف على التعيين بالقرينة متحقق في اقام والشر ايضا  
 كما مر ( قوله ولو سلم سواء الخ ) معنى ان اسم الاشارة فيما نحن فيه انسان فلا بد  
 لكل منهم من مؤشر ابيه مع التعيين متحقق الا ان تعين كمال وجه بين  
 بخلاف الفاء والبشر فان تعين التعيين مع عدم عذر فانه دقيق قد حكي على  
 بعض الساطرين ( قوله الجمع مع التفرق ) اورد كله مع اشارة الى ان الحسن  
 احتياجهم وكذا فيما ياتي وانما يدكر اجتماع مع التعيين الاخر بعضها  
 مع بعض كالصاق مع المقامة لا بد من جمع وتفرق من مقالة فاحتج عليهم  
 موجب حسن رائد على كل واحد منهم ( قوله من جهة اخرى والاحتراق ) اى  
 حره واحتراقه وفيه اشارة الى ان المراد بحر النار حرها في نفسها لا غيرها فانه  
 المناسب تشييد القلب بها ( قوله وحتى متعلق مع ) اى عطف عليه لان  
 الحارة لا تدخل على الفعل ( قوله وقد ثبت به ) من حد ع ل في الجمع الشفاء  
 والشفاء مدحت شدة وهي كسبية عن حره واهلانه ( قوله فاعلم الخ )  
 اعتراض بالقول والبراع كعب جمع بدعة حكمة مؤشدة كذا ( قوله ياتي الله )  
 كقوله تعالى ( هل ينظرون الا ان ياتيهم الله ) ويرد امره لا متاع لا تان على الله  
 تعالى ( قوله اوياتي اليوم ) والمراد انيس هو انه فلا يدرى جعل اليوم وقتا لا ين  
 اليوم وحدث الشئ نفسه ( قوله والاندون الخ ) وقع في شرحه للفتح  
 او العاصلة وهو الموافق لتفسير القاصي وفي شرح مفتاح لمعرفة الواو الواصلة

٧ نضبا نضبة

ولكل وجه ان قصد دفع التدافع بين الآيتين فالو وان قصد بيان معنى الآيتين  
فالو او تكون دفع التدافع حاصل من (قوله وحت له النار) فكذلك القاضى  
ومعنى وحت ثبت ولزم من ذلك وجوب على الله تعالى عذابه لا معنى للوجوب العبد  
فيكون دخولهم اسروا الجنة مستلزما من التعريف ويكون محط الفائدة في التقسيم  
القيدي معنى قوله تعالى (لهم فيها زفير وشهيق خالدين فيها) فالظاهر على مذهب  
اهل السنة ان يسمي الشقي بمن له الشقوة في الجنة كقرا كانت او عصيانا والسعد  
بمن له السعادة في الجنة فان كان مؤمنا كما هو المتبادر وحيث يكون محط الفائدة  
قوله في النار مع فيوده (قوله لزم اخراج النفس والشهيق رده) والمراد بهما  
الدلالة على شدة كربهم ونهمهم ونشيد حالهم بحال من استولت الحرارة على  
قلبه (قوله اى سموات الاحر وارضها) في تفسير القاضى وفيه نظر لانه تشبيه  
بما يعرف اكثر الخلق وحوده ودوامه ومن عرفه فاعلم به بما يدل على دوام  
الثواب والعقاب فلا يجدى له تشبيهه به وفي قوله لا يعرف اكثر الخلق وحوده  
اشاره الى رد الاستدلال العقلي لذى ذكره صاحب الكشف بقوله لانه لا بد لاهل  
الآخرة مما فعلهم ويعلمهم اسماء بحلقه الله او يعلمهم العرش وكل ما يظلال فهو  
سما فان كون المظل ضروريا لهم لاستلزام معرفتهم به على انه ان لم يكن انقل  
ضروريا لمحل اعمالهم لاستلزام كون المظل ضروريا وان حل اسماء الارض على  
المظل وانقل خلاف المعنى الصاهر لا بد له من قربة وفي قوله ودوامه ومن عرفه  
الح اشارة الى رد الاستدلال المعنى لذى ذكره بقوله والدليل على ان لها سموات وارضها  
قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض واسموات) وقوله تعالى (واورثنا الارض بنوه  
من الجنة حيث نشاء) به انما يدل على وجود السماء والارض لها ما دواهما فلا يعرف  
به واما يعرف دليلين دواء در الثواب فيد دوامه بدوامها فالنسبة اليه لا يجدى  
فعلا (قوله ولكنه عمد الى غير الهبة) نصريح بمعنى مما للاشياء مثانه فكلمة  
لكم لجرده التأكيد كما في قولنا لو حتى لا كرمك لكك لم نجى على ما في المعنى  
والافتقار (قوله في عذاب اسر) اشارة الى ان المراد بقوله في النار عذاب النار لا دار  
العقاب لقوله تعالى (لهم فيها زفير وشهيق) فالاجراح النفس ورده انما يكون من حر  
النار وحرارة ويقول تعالى (في الجنة) بهم الجنة لقوله تعالى (عطاء غير محدود) فال  
المناسبات لعم الجنة مظنة لا مصدق لا دخول فيه (قوله بمعنى ناهى السراخ) يعنى ان  
مقتضى الاستثناء من جنود في عذاب النار ان لا يبعدوا بها في جميع الاوقات بل  
ان يبعدوا في بعضها عذاب آخر كعذاب الزمهرير وعذاب سحق طائفة وخشيته واخطاه

وعدا لا يقتضى الخروج من جهنم و كذا يقتضى الاستثناء من الخلود فى نعيم الجنة  
 أى الذات الجسمانية ان نعيموا بغير آخر من المرات لروحانية كرضوان الله و يثلثوا  
 بها بحيث يقطع عنهم المرات الجسمانية و هو لا يقتضى خروجهم من الجنة ( قوله  
 ما هو أكبر منها ) كما قال الله تعالى ( وعد الله المؤمنين والمؤمنات حيات تجري من تحتها  
 الأنهار خالدين فيها ومساكن طيبة فى جنات عدن ورضوان من الله أكبر ) ( قوله  
 لا يعرف كنهه إلا الله تعالى ) كما قال الله تعالى ( فلا تعلم نفس ما أحق لهم من قره  
 عين ) ( قوله بناء على مذهبه ) من ان من دخل النار لا يخرج منها أبدا وهو الكافر  
 و صاحب الكبيرة الغير الثابت و مساواهما لا يدخل النار كما عرف فى الكلام ( قوله  
 يكفيه صرفه من العصى ) ولا يقتضى صرفه من كل فى وقت ما حتى يبرم خروج  
 الكفار عن النار ( قوله والتأييد الخ ) يريد ان قوله تعالى ( خالدين فيها ) حال  
 مقدرة لعدم مقارنته بالعام فالقدير اما الذين سعدوا فى الجنة مقدرين الخلود  
 فيها مادامت السموات والارض و الخلود المقدر لا يقتضى سابعة الدخول بل  
 تقديره و لاجل الإشارة الى هذا غير من الخلود ~~بأنه قد كان الخلود المقدر~~ من حده  
 ابدأيد أى ثبوت الحكم السابق وهو الكون فى الجنة أبدا أى فى جميع الاوقات  
 المستقلة من وقت دخول أهل الجنة فيها ولأنه من وقت ما يقتضى باعتبار  
 الاسماء كإلى الاستثناء الاول يقتضى ما عدا الاستثناء لعدم بقاء التأيد من الوقت  
 المعين فحينئذ اندفع ما أورده السيد متاعا لصاحب الكشف من ان الاستثناء  
 يقتضى اخراجه من الخلود وهو لا يحبه بعد الدخول لان ذلك اعما هو  
 فى الخلود المحقق دون المقدر و ~~كما ما أورده~~ من انه لا دلالة فى اللفظ  
 على المبدأ المعين فان المنبأ من الآية خلود عريقين من وقت الدخول  
 هذا وقديس فى تفسير الاستثناء و حوه احرص به من قيل ( ولا تنكحوا ما نكح  
 ابائكم من النساء الا ما قد سلف ) و ( لا يدورون فيه موت الا مائة الاولى ) وفيه انه  
 انما تنكح اذا كان فى الآية قريب على انه يعنى ما عدا كإلى الاثنين ومنها انه استثناء  
 من اصل الحكم والمستثنى من توقفهم فى موقف محض و ذلك لان ظهريه يقتضى  
 ان يكونوا فى الدرجين مائى اليوم او مدة لهم فى الدنيا وفى البرزخ ان لم يقيد باليوم  
 و فيه ضعف لفظ التأخره عن الدخول و لا مدخل له فى الاستثناء و معنى لان استثناء زمان  
 الوقف او مدة البقاء المذكور لا لاقاؤه فيه فانه معصوم من سوق الكلام وان  
 الإيهام بقوله الامشاء ربك و اسخيم الذى يعطيه لاسبق له رويق ومنها انه استثناء  
 من قوله تعالى ( لهم فيها زفير وشهيق ) وفيه مع كونه خلاف الظاهر انه لا يحرى

في المقابل ومنها انه بمعنى سوى كقولك على القان الا الالف التي كانت بمعنى  
سوى والمعنى سوى شيء ريث من زيادة التي لا آخر لها على مدة بقاء السموات  
والارض وفيه انه صرف لفظ لا من معناه الحقيقي بلا صروف بخلاف القول  
المذكور وانه منى على جن السموات والارض على هذين الجسمين المعروفين  
وان الظاهر على هذا للمعنى بان حدين فيها ابدأ كافي النصوص الاخر ومنها  
انما بمعنى من والمخرج هو العصة في الاستثنائي ولا بد من القول بالاستثناء من اصل  
الحكم وحينئذ لا حاجة الى حمل ما بمعنى من ومنها ان الامعنى بعد هذا هو الاقوال  
المنقولة في هذه الآية فعلبت بالاشتراك ( قوله واطلاق اسماء الخ ) في تفسير  
القاضي لا يقال فعلى هذا لم يكن قوله فيهم شق وسعد تقسيم صحيحا لان من شرطه  
ان يكون صفة كل قسم مستغنية عن قسمه لان ذلك الشرط حيث التقسيم لا تفصل  
حقيق او مانع من الجمع وهذا المراد ان اهل الموقف لا يخرجون عن القسمة  
وان حالهم لا يتخلو من الشفوة والسعادة وذلك لا يمنع اجتماع الامرين في شخص  
بالاعتبارين انتهى وخلاصته ان التفريق باعتبار الوصفين لا باعتبار الذات **وقال**  
**عند سره ان قلب ما وجد له العطف** **والخ** في الكشف التزويج حمل النبي  
روجا وقوله ذكر يا واما نسب من الضمير والواو لاسم ولتركب من القسمين السابقين  
لم يكرر فيه المشقة وفي الكواشي انما حاله حال والضمير راجع الى المذكور والمعنى  
او يجعل المذكور زوجا حاد كونهم ذكورا مع الاناث والحال افاد ان زوجيتهم  
باعتبار صم الاناث اليهم قد ذكر هذا القسم بكلمة او بدون ذكر المشية لانه كانه  
ليس قسما على حدة من تركب من القسمين السابقين كانه قد ذهب لم يشاء الاناث  
والذكور مفردين او مجتمعين ثم قبل ويجعل من يشاء عقيما بعد المشية لانه قسم  
آخر وهذا اول معنى في تفسير بعض من قوله ونعير اعطاف في الثالث لانه قسم  
المشترك بين القسمين ولم يخرج به الرابع لانه صاحبه ما به قسم المشترك بين الاقسام  
الثلاثة واما الوجه الذي ذكره السيد فيه حيث لانه على تقدير رجوع الضمير  
الى من يشاء يكون معاد قوله **ويزوجهم** **الخ** انهم من يشاء روجا والمقصود انه  
يهم روجا ولا يظهر وجه تحقق قوله **ذكرنا** **وانانا** **عاقله** ومن هذا ظهر  
ضعف ما قبل ان ذكرناه وانما مصوب نزع الحاض اي يقرنهم بالذكور والامات  
ولو سلم ان يكون الضمير يزوج لهم **خ** في شمس لعلوم من به يقال روجا والامل  
صغيرها وكبرها اي قرب صغيرها مع كبيرها **قال الله تعالى** ( يزوجهم  
ذكرانا وانانا ) اي يقرن لهم ذكرا و **انانا** **كاف** ( والهمر قدرناه مازل ) اي

قد رنا هاله فارجاع الصمير الى من يشاء لا يقتضى ان يكون المفعول المقدر في المرجوع  
اعنى هذه الذكورا والانات معتبرا في الراجع حتى يفسد المعنى ولو سلم فيرد عليه  
ان ليس المعنى على الدلية كما قررنا بل على انه بهب بعضهم صنف واحدا وبعضهم  
صنفين وبعضهم لا بهب شيئا معهما وان ليس التقدير بالمشية مستقدا من قوله  
او يروجهم ذكرانا وانانا ولو سلم فمن شاء في حقه يد كور فقط او الانات فقط  
لا يمكن في حقه بدلها مشية الانات والذكور ومن شاء لله كان على ما في  
الحديث المرفوع نعم انه يمكن في نفسه بالنظر الى دته تعالى ما بعد تعلق المشية فلا  
هذا قد برهناك تطلمع على ما هو احسن بمد كرب الله فان قدس سره هي عدم  
لزوم المشية الخ فيه انه حينئذ يكون مفاد الآية امكان الترويج في حقه  
بسبب عدم لزوم المشية والمقصود وفروع الترويج (قوله لاجل المسالعة  
لتكمال الخ) اشارة الى ان اللام صالحة لصفة لالاحس والمالعة في التكامل  
قد يكون مطلوبا في نفسها وقد تكون مطلوبا لتوهم كإيقان لحدس لقيت  
من فلان اسدا وامل ان اللفاظ في التصريح مستعملة في المعنى الحقيقية فليس  
هو من دواحل السلافة لعدم تأتى الوصو الخ والخفا بدلالة الوصيفة  
كما مر بخلاف الاستعارة لتوهمها بجرايس تأتى به للوضوح واحصا فلد  
كانت من دواحل البلاغة والتجريد لاجل المبالغة في الوصف عكس داخلا  
في البلاغة على ما فهم (قوله عن التجريدية) جعل بعضهم التجريد معنى رأسه  
لتكلمة من والاصح انها ابتدائية كما ان الباء التجريدية : الملائمة (قوله فلتأمل)  
لعل وحده التأمل انه اذا كان لقاء ريد لقاء لاسد حصل المنة بحقه عن الاسد  
كما في الاستعارة وان فانت المبالغة الحاصلة من التجريد ومرره بقوله والعرض  
التشبيه ان المقصود الاصلى التشبيه (قوله ومبالغة في انصافها بالشدة) اي شدة  
الاعداء فان المبالغة في الظلود بوجوب شدة العدا فان احتمل الانقطاع يهونه  
(قوله محذوب) اي رواية والافهوز رصه بالمعطف على محوى محذوف العائد  
اي فيها (قوله ادلا معى لا تراخ) فان يقال انترع لله تعالى من دانه دما مبالغة  
في ربه وبته للنبي عليه السلام لانه يلزم الامر بالصلاة للرب لترع (قوله في البيت)  
اي في كونه من التجريد (قوله بل هو) اي اجتمعا معا واقع فان رجح مد كور معنى  
(قوله لتكنة الخ) لا يخفى ان النكتة المذكورة تحصل بمجرد حمل نفسه بحاط  
ولا تنوقف على التجريد فالصواب ان يقال ان اجتمعا هو وقع في صورة يكون  
الاسلوب انتقل اليه دالا على صفة كما فيمنح فيه هو بمعنى قوله كريم الثقات

من حيث انه انفق من التكم الى تعينه وتجريد من حيث التعبير بصيغة الصفة  
 مألوفة في كرمه وبما ذكره المدفع من كرم السيد من ان الالتفات يقتضي الاتحاد  
 والتجريد يقتضي التعريف ولو اذناه بينهما نافي لانه انما يلزم لو كان اعتبار المتماثلين  
 من جهة واحدة \* قال قدس سره بحسب اقتضاء المقام \* انما قال ذلك لانه ان  
 البطل لا يستلزم اثبات اخود لوجود الواسطة \* قال قدس سره ولا دليل الخ \*  
 فيه ان بيت المذكور مثل بكفيه لاحتمال والسبيل انما يلزم اذا كان شاهدا ( قوله  
 اراد بالحال المعنى ) في اسح الاسعد يارى كرس ظاهري فليس النطق في المدح  
 ان لم يكن المعنى في الاهداء فليس اي حاله وهو انفق اذ العقر لا يسعد الاهداء وانما  
 يسعد المعنى وهو عار منه فتفسير الحال بالمعنى ليس كما يدعى ليس شئ ( قوله وانما  
 يدعى ذلك الخ ) اشار بذلك الى ان قوله لا تلتظر الخ خارج عن التعريف بان  
 لغائه للمرق به وفيه ركوب ( قوله انه غير متناه ) او غير بالغ في النهاية ( قوله  
 ادعى ان حاره الخ ) المحصر مستبعد من عموم حيث مالا ولهذا المحصر صار ممثلا  
 حاديا ( قوله مقولان الخ ) واعلم ان هذا كرم من المقول والمردود بالنظر الى الدبيع  
 واعتبارات الشعر وما بالنظر الى ليدن فكل مقول لانها ليست محمولة على  
 معانيها الخفيفة بل كانت او مجازات مرسله كانت او استعارة بالنظر الى الوارد  
 والامثلة لقوله تعالى ( يكاد يريهم بصي ) بحر مركب من كثرة صفة وبوره  
 وقول ابي الطيب بحر عن كثرة العار فوق رؤس الخيد وقول القاضى بحر عن طول  
 سهره وكثرة نظره الى الكوكب وقوله اسكر بالامس لا امتناع من ان يقال انه  
 مجاز عن سرعة سكره ووبوعه وحرصه على الشرب كذا افاده بعض الناظرين  
 والاظهر ان يقال ان المقولة والمردودة ادعى بالنسبة الى المعنى المطابق لما اظهر  
 الى ما هو المقصود اعنى ادعى كل الوصف ( قوله ان الصحة ) اي الامكان فلا مرد  
 ان صحة كلام الله تعالى لا مرد عنها فكيف يقال فيه ما به ان الصحة ( قوله  
 اراد صحة التصوب على طريقه هل ركلا ) يراد الصحة بتعقيد اداء اصل المعنى  
 وكونه على طريقة عن الكلام من صحته له ونية فان المتأخرة لا تتوقف على  
 كونه على طريقته وان كان مراده ان ذلك ( قوله وكاله اراد الخ ) فان اللائق  
 بالدعوة العامة المقدمات المشهورة يكون المس مطوعة نها بخلاف البرهان  
 فانه محصى باولى الاسباب الخاصة ( قوله ليس قطعى الاستلزام للفساد ) بمعنى اخراج  
 عن هذا النظام المشاهد ولو اريد به عدم النكون يكون قطعى الاستلزام وتفصيله  
 في شرح العقائد للشرح رجحانه تعالى ( قوله موطنة للقسم ) قيل على ان المذكور

في معرض الجواب جواب القسم لأحرار الشرط (قوله أهون وأسهل عليه)  
 لا بالنظر إلى ذاته تعالى إذ لا تصور في حقه تعالى السهولة والسهولة بل على  
 ما حرت عليه العادة فيما بينكم من أن كل فعل وقع من شخص مرة كان عادته  
 أسهل عليه لحصول الممارسة (قوله في الامكان) أي مكان الصدور إذ لا مكان  
 الذاتي لا يمكن فيه الشدة والضعف (قوله عني مقس أخفني) يعني أموجود  
 الخارجي فتوهم أنه يعني الوجود في نفس الأمر (قوله ويؤكد الأمر كما توهم)  
 من أن الاعتناء لا يكون إلا عبر حقيقي (قوله أي لم يشبه) في انماح حتى وحكاة في فعله  
 ما تدعو تدرك (قوله وشعوقه عليها) أي شوق عطش على لخصاب لا صفة  
 عطائه اختياري كثيرا الآثار الواقعة في موقعه بخلاف حجب فاه ليس له اختيار  
 في نزول المطر وأثارها قليلة بالنسبة إلى آثار عطائه واقعه في غير موقعها وليس المعنى  
 أن نائل السحاب لم يشابه نائله فهاضت السحاب عدم المشابهة بين الاثنين حيث قصدتها  
 الرخصاء حتى ينصى وجود نائل السحاب أو لا يظهره عدم تشابهة بين أساتين  
 الموحب لخصى الموحدة لرصاء فلا يتم أن نزول المطر مطلقا في إحداها الخادثة  
 بسبب عطائه المدحوح (قوله لكأنت علة حقيقة) أي في لمادة لأن الكلام  
 في العلة العادية فلا يرد اعتراض السيد (قوله أي حذارى يابسة) أشير إلى أن لا ماسة  
 في حذارك أصادة المصدر إلى المفعول لا إلى الفاعل ثم يصرح بقوله يقال حذاره  
 ومن يقال حذاره منه كافي إلى (قوله أي نسر عبي من العرق) ففرق بين  
 العين كناية عن العبي أي نجى حذارك من العبي فلا يرد ما قبل أن الماصب أن يقول  
 نجى نفسي من العرق لأن الإنسان العبي يعرق بدمع قليل ولا يحتاج إلى أن يحجب بالإنسان  
 العبي هو الساكن في الماء الماهر في علم الماء فإذ كان يعرق يكون كثير الماء في الغاية  
 (قوله أي شد النطاق أخ) النطاق في الأصل شفة تلتسها المرأة وقد تطلق على ما تشد  
 المرأة تلك الشفة في وسطها ولهذا المعنى سميت اسماء بنت أبي بكر ذات النطاقين  
 وهو المراد بهما ولا يناسب تفسيره أن تطلق بشدة منطقة لأن الجواراء مؤنث ولا يقلد  
 الكواكب التي في حول الجواراء منطقة الجواراء لانه (قوله قصد تعليلها)  
 بنية خدمة المدحوح لا بجنى أنه لا يصلح تعليل رؤية نطاق بنية خدمة المدحوح  
 إنما يصلح تعليل الانطاق بها اللهم إلا أن يحسن رؤية نطاق كنية عن وجوده  
 (قوله مدامع) جمع مدمع لما في وهي أطراف العين ونسب لسيدان إليها كسنة  
 الجربان إلى النهر (قوله يعني ساقط الريح المرن إليها) ساقط من المعنى قال شعث  
 على صيغة المجهول سمع سمعت وحملت مقبولة الشناعة وقرأته على صيغة المعلوم



من الشفاعة يحس الورى ( قوله قصده الملازمة الخ ) يعني ان السحاب المذكور يحرق  
ويضرم من كثرة حره وخبو صدره من الغير و يطلع في تلك اى اولى تلك الديار ويبنى  
عليه فان الديار اللاقع هو و لوى واحد هو و واصبح قيام الحية بقوله فكان نفس  
ابى تمام الخ متفرع على محوئين ( قوله احتراز الخ ) لا يخفى ان تفسير التفرع  
المذكور يستدعى اتحاد حكم لتعقبن وفي ابدال المذكور الحكمين مختلفا فالناسب  
ان يقولوا و اوه راكب ( قوله من عص الكلب ) الكلب على و ر الكلب ( قوله و ايسم آه  
اى ليسم القدر المشترك بين جميع مدكر من تأ كيد المدح بما يشبه ادم و تأ كيد الذم  
بما يشبه المدح و غير ذلك تأ كيد الشئ بما يشبه نفسه و يحمل هذا واحدا من  
المحسبات المعنوية مدرجة تحتها جمع ماد ك و ليس المراد ان يسمى تأ كيد المدح  
بما يشبه الدم بهذا الاسم و يحمل مقبلا تأ كيد الدم بما يشبه المدح و قال قدس سره  
فانه ركيب جدا لفظ و معنى مائلا فلا لا يقال ان حشيتى اكرمت على تقدير  
محشك و اما معنى ملان احراء المذكور وجود العيب و فهم لا انبات وجود العيب فيهم  
( قوله و يعقب أداة الاستثناء ) لم يقل و يستثنى بها صفة مدح لعدم الاستثناء فيه  
حقيقة بل الاستثناء اتصالا كان او مفصلا لا بد فيه من اختلاف الحكمين احدا و على ما  
ولا اختلافهما و اما قوله تأ كيد كونه في صورته لاستثناء و اليه يشير قول الشرح  
رجع الله يد كرا الخ ( قوله انا انصاع العرب الخ ) حظه ابن مالك من الصرب الاول  
بتأويله فالتى اى لا تقصر فى فصاحتى الا اى مرقش ( قوله و بيد ) معنى غير اليه  
ذهب المهور و فى المعنى لا تعليل فالتعنى انا انصاع العرب لاجل اى مرقش  
و معنى التعليل ان له مدح لاجل ذلك لانه علة تامة و فى القاموس ار يد بمعنى غير  
و من اجل وعلى ( قوله و اصل الاستثناء منه الخ ) اى الراجح الكثير الاستتم ان  
فى هذا الصرب ان يكون مد كور بعد أداة الاستثناء غير داخل فيما قلناه و فيه  
اشارة الى انه قد يكون حلا لانه خلاف الاصل نحو فلان له جمع المحاسن  
الا انه مؤمن و اى الصرب الاول فلكون ما قبل الاداة صفة مضافة و المستثنى  
صفة مدح يكون غير داخل فيما قلناه لانه لانه قدر دخوله ليصير متصلا  
فيبعد التأ كيد من وجهين ( قوله فبأمل ) حتى يظهر للاعدم التناقض بينهما  
اذ كون الكثير الراجح فى مطلق الاستثناء الاتصال لكونه حقيقة على ما بين  
فى الاصول لا بد فى ان يكون الكثير الراجح فى نوع منه الانقطاع ( قوله  
صرب آخر ) كونه صرب آخر من جهة انه ليس المستثنى منه فيه دفعة  
ذم مضافة بل محذوف هو اعم الاشياء بقدر دخول المستثنى فيه الا ان العامل

فيه معنى الذم وهو راجع الى انصرف الاول كانه قيل لاجب قينا الان  
 أما \* قال قدس سره الظاهر انه من الصرب الاول \* لان المذكور سابقا  
 صفة دم مفية استثنى منها صفة مدح \* قال قدس سره اعثر فيها جهتها  
 تأكيد \* جهة كونه كدهوى اثنى به وجهة كون الاصل في الاستثناء الاتصال  
 \* قال قدس سره لا يمكن الاعتبار جهة واحدة \* وهي الجهة اثنى واما الجهة  
 الاولى فساها تقدير الدحول ولا يمكن ذلك في الصرب شقي لكون المذكور قبل  
 الاصفة مدح مثبته ولا عموم لها ويمكن ان يدل ان صر (لا يسمعون فيها لغوا) ينفي  
 سماع اللغو كان من الصرب الاول لكون سماع اللغو صفة دم مفية وان صر  
 مثبت عدم سماع اللغو كان من الصرب الثاني لكون عدم سماع اللغو صفة  
 مدح مثبته \* قال قدس سره ولعله اراد ان \* فيه انه يلزم احتلال تعريف  
 الصرب الاول وتخصيصه على الاطلاق والخصر بين الصربين (قوله فالاولان  
 استثناء ان) بحذف العاطف او الثالث استثناء من الثاني وكذا قوله لكه التوكل  
 (قوله هذا الصرب من الاستثناء) قال ابو رزني ويعنى هذا النوع الاستثناء  
 الخداعي (قوله لان الشكاية مصرح بها) بخوله \* اني دهرنا الخدفا في نفوسنا  
 (قوله انكار اقرب) لان قوله قللت له لعمري انهم بها ح دماء للمدوح  
 منصبي للنهضة (قوله اعم من الاستدراج) هذا بالظر الى ظاهر تعريف الاستدراج  
 ما هو قبل ان ذكر المدح في التعريف بطريق التمثيل لا تخصيص يكون مساويا  
 للادماج (قوله اعدت) اي بالاجماع اي باعتبار تحريكها وتقليبها وهو جمع  
 من كقفر وهو عطاء الدين من اعلى واسفل (قوله ولادلى من جهة) الصير  
 للمتكلم فيه التفات من التكلم الى اعيية قابل اهل ما يحتمل استلزامه الطيش وترك  
 التوقار (قوله ادخ في العزل) بالعربك في الصحاح معزلة اسماء محادتين  
 ومرادتهن يقال عارلها وعارلتى والاسم عرل (قوله العزل الذي يراد به  
 الجدل) اي يذكر الكلام على حيل انطوائية ويقصد به معنى صحيح في الحقيقة  
 (قوله ماعد) اما امر من عد بعد بمعنى احسب او من عدى بعدى اي يحاور (قوله  
 وهو كاسماء السكاكي الملح) كان الظاهر ان يقول وهو مسماء السكاكي رحمه الله  
 سوق الملح الا انه اعتبر ابعارة من حيث انه مسمى بالخص ومن حيث انه مسمى  
 بالسوق فزاد كاف التشبيه وهو كقولهم وهو كاعو المشهور كذا وهو كما  
 سيحى كذا وقوله لكثرة متعلق بالجهل وكان حقه تقديم على قوله وهو كما  
 سماء السكاكي رحمه الله الا انه اخره ليكون بين الكلمات متعللا به (قوله المعبرق

سرى الخ) سرى صفة رقى أى ظهر بالبل والصاحى بالضاد امجمة والظاء المهملة  
من انصحو (قوله فيه دلالة الخ) دلالة من حيث الظاهر والافتحوز ان يكون  
التخصيص بالرجال مستفرا من مقابلة النساء (قوله انزلتى سلى الخ) حاطب  
مزلتى الشئ والصيف للخدمة وناداهما فانهزة لنداء والرواحم جمع راحمة  
والسليم مفعول يرجع لتعدي بمعنى برد وفى بعض النسخ بدل اويدفع البكاء  
اويكشف العنى أى عه عشق ونجيرة والاستفهام انكارى أى لا يرجع ولا يدفع  
وثلاث الاثني فاعل معين على تنازع والاثني بالشديد والتخفيف جمع التمية  
وهى ما يوصع عليه انقدر أى ثلاث اجزاء واللاقع جمع بلقعة وهى الارض  
انقر التى لائى فيها (قوله يقول بالوحد) أى اعتراف المتكلم بما يوجد كلام  
المخاطب مع بنى مقصوده ودقائق ماثبات مناط مقصوده فى شئ آخر واميل  
لفظه فى كلامه على غير مقصوده منه (قوله أى فى التامظ) فسر انقط بالتلفظ  
ادلا معنى لتشابه تعظير فى نفس اللفظ فانه يستلزم اتحادها فخرج منه الحاس  
الغير التام (قوله فى انواع الحروف) اورد لفظ الانواع تشبها على ان الحروف  
انواع والافيكى فى الحروف (قوله فى اعدادها الخ) الاولى عددها وهى ثمان  
ادليس ثمانى بكلمات فى اعداد الحروف والهيئات الاله اورد صريه الجمع  
فظرا الى المواد (قوله ~~تتوهم~~ تتوهم) الظاهر ان يقول فان هيئة الحرف  
كمية فمحصوله باعتبار حركة وسكون ادالكلام فى هيئات الحروف دون  
التكلم ولا هيئة ركبة يعتبر فيه تقديم بعض الحروف على بعض كما هو  
الشهور (قوله وهو قصص من بقر او وحش الخ) والمعنى عيون النساء  
الشبيهة بقطع القر الوحشى جليات الموت والعشق قال للانسان (قوله  
ودى زمام الخ) أى ذى حرمة وقت بلعهد دمنه أى دانه فان الدمة فى الاصل  
المعهد ثم نطبق على ذلك موصوفه وهو الشائع فى اطلاقات الفقهاء  
ولادمام الخ أى بيسر له در قذيلة النساء فى مسلك العرب وهو حكاية  
عن كثرة حيراته (قوله ماتت الخ) والمعنى كل كرم اندرس فانه يحبى  
وتحدد هذا المصوح ووقع فى ديوار مصحح له من مات من حدث الزمان  
والهى كل من مات من حوادث الزمان واسى بشدائمه بالمضنية الى الموت  
فانه يحبى لدى يحبى من عهد الله ويخاص عنها ولك ان تجعل مافى مامات  
نافية ومن ردة قال قدس سره ان هذه الطايا الخ فالتد بمعنى الامداد  
والوحد معنى القوة وصبرها بضمها على الالتفات وزل عنها معنى اذهب صفة

ما اى احرف قدر الخطايا من الاعياء والكلال والمعنى مدكم يامط يامبارل الاحباب  
 قوتكن لاقامتها بها بعد الوصول اليها وقد ذهب عنك ليس مذهب حتى لان  
 رؤية امارل لم تردنى الاثنا كرا الاحباب واخرن حتى قدانها \* قال قدس سره  
 وهوانها بقيت الخ \* النقاء والهمة مستند من ذهب القدر منها ومن صارة  
 من الموت ورل عنها بمعنى لم تصبها وفى الالفظ على مع هذا السبق ولما لم يجعل  
 هذا الوجه عدلا للاول بقيل والمعنى الموت المقدر اى ظهر فيكى محالته وشداثته  
 ورل صكن اى لم يصبكن ليس بمقلع حتى \* قال قدس سره انها وان طالت الخ \*  
 فانه بمعنى الاطالة والوحد بمعنى الخزن والحشاشة صم اى الممثلة بقية الروح  
 والارماق جمع رماق بالتحريك بقية الروح فاصفة بأشدة بدعة (قوله وهذا  
 نوع آخر) فان الاول اختلاف بالحركتين والذى اختلاف بالحركة والسكون  
 والثالث اجتماع فيه الاختلاف (قوله حدى حدى) يمنع المشقة اى حظى  
 من الدنيا اتعب النفس فى لوصل الى المطلوب (قوله اى يدون سواعد من ايدى)  
 فى ابتداء اى كائنه من ايدى او تصبى ساء على ان السواعد بمعنى الايدى وانما  
 قاله بالمعنى ساء على انه حبتد حرف وعلى تقدير كونها باليد معنى  
 المعنى معقول يدون (قوله مطرطا) فلام من الحرف الايدى برأس و ساء وسائرهما  
 بحالهما فان احرفه بحالها فى فى كون سبط اعاده كذا قيل ويجوز ان يكون  
 وحده اى حمل الحرف الرائد فى الاخر (قوله ووجه حسه الخ) واما وجه الحس  
 الذى يتم الاقسام الثلاثة فهو جمع الالفاظ المتشابهة ومن كره الشارح رحمه الله  
 تعالى انما يتم اداد كرا اللفظ الذى فيه زيادة الحرف متحررا متصلا باللفظ ناقص  
 اما لو قدم اللفظ الذى فيه زيادة الحرف او حص من انصبت نحو عواصم وعواص  
 وايد عواص واعين عواصم فلا كما لا يخفى (قوله وهو لانة اضرب الخ) جعل  
 ضمير هور ايعال انصارم واحتاج الى التدبر وان كان قوله فى الاول يقتضى رجاءه  
 الى الحرف المتداول عليه بقوله ثم الحرف فان فاه رعاية الله و واللاحق فالحق فالحق  
 للحراس (قوله ليس من هذا القبيل) لان النمرة فى رصيته ملاسستها وهى كلمة  
 رأسها (قوله وبنارون اداقلا) آخره \* هارون ارامقنا \* يحمل النجمة  
 شيئا عجيبا \* قلب هارون نوراه وهو بالمرىانية موصى كذا قيل والا وجاه قلب  
 هارون نوره لان الالف هرون مطروح فى الكتابة (قوله من شيمه عرار بجد) النور  
 ما حاله الفور من بلاد العرب ويسمى العورتهمة (قوله ويجوز) اى على الوجه  
 لاول اصافة معرج الى الساعة اصافة على لاسم يحسن المعنى فيه معولاه كما

في ثالث يوم الدين فبقيد استيعاب التعرّيج الساعة فيكون قليلا صفة مؤكدة  
على الوجه الثاني الاضافة بتقدير في فلا يبعد الاستيعاب فيكون قليلا صفة  
مفيدة لان التعرّيج في الساعة يحتمل ان يكون قليلا من الساعة وان يكون  
مستوعبا لها وللإشارة الى هذا المعنى قدم قليلا على ساعة لانه اعتبر الصفة  
مقدمة على الاضافة هي ما فهم من ظاهر عبارته ( قوله أي قليل التعرّيج  
في الساعة ) على حذف لمصاف او الاستخدام والاولح ان يجعل الضمير مخرج  
والتأنيث باعتبار المصنف اليه ( قوله تركاني ) إشارة الى ان دعائي متبعية دع  
من ودع يدع ( قوله انفتح لمعناها ) بقول افسح الاعشى اذا انطلق لسانه  
وحلصت لغته عن الحكة وجادت ولم يلمن وافصح به اي صرح والمراد بالعمات  
التفيمات يجعل كل نعمة لغة ( قوله ومفتون ) من الفتى بمعنى الاحراق قال الله تعالى  
( يومهم على الدبر بعثون ) او بمعنى الاعجاب او بمعنى الجوار والرنات جمع رنة  
وهي الاصوات والتي جمع متنى وهو من الاصوات ما كان داورا  
والقاء تعبير أهل البصرة اي فهم الصالحون ومنهم دون

ذات البصر المقصود بالالبصرة مصر جامع

تمت

الحمد لمن منع صيتا ختم نفع هذه الخشية الخليفة \* المسمومة الى العاقل التحرير  
الكامل في السير والتحرر ( عبد الحكيم ) السيلكوى على المطول من طرف  
( الشركة المحمدية العثمانية ) في استأول القاهرة بمقر السلطنة العثمانية  
في رعي سلطان الاعظم \* والحق الاعظم \* الا وهو السلطان ابن السلطان  
المنصاع العارفي \* عبد الحميد \* كان اقام الله دولته على بحر الارمن \*  
وكل على المؤمنين طن حبه ما دار لدوران وقد طبع في المطبعة  
الشركة المحمدية العثمانية وصادف ختام طبعه في اليوم

الخميس من شهر ربيع الاول سنة احدى عشر

وتلاثمائة واثني عشر هجرة من له

اسر والشرف

٣	كلمة سواء والفعل الذى بعده	٤١	معنى الثبوت فالاول واللام للتعريف دون الموصول
٤	الفرق بين الفواضل والفضائل	٤٢	المعاني الثواني تطلق على الاعراض
٨	القيد الواقع بعد الجملة قد يكون للسند وقد يكون الثبوت وقد يكون للاثبات وقد يكون علة للانشاء	٤٣	المسوق اليها الكلام القيد في جزئ النفي بقيد العموم
٨	حذف الجار والمجرور معا بمنع عند الامام المرزوقى وجائز عند غيره	٤٣	الفرق بين العرض والهيئة
٨	جواز حذف المبدل منه وامتناعه	٤٤	الاعراض النسبية معروضة للنسبة في المشهور والنسبة جزء منها عند البعض
١٠	المفعول به قد يكون غايه وقد يكون علة باعنة	٤٥	الافعال الواقعة في التعاريف مجردة عن الزمان
١٣	المعلوم كما يطلق على المسائل يطلق على الموضوع ايضا	٤٦	الفرق بين السبب والشرط
١٣	موضوع هذا العلم ومحموله	٤٨	كون الاسناد جزءاً من الجملة
١٦	الفرق بين الحشو والطويل	٤٩	الفرق بين الزكاء والفطنة والقبادة
١٧	الفرق بين المثال والشاهد	٥٠	ارتفاع شأن الكلام
١٨	التعريض والتلويح	٥٣	الفاء الداخلة على التفسير للتراخي في الذكر
١٩	عطف الفعلية على الاسمية	٥٣	اسم الجنس اذا لم تقم له قرينة تخصصه ظاهر في الاستغراق
٢٠	والانشاء على الاخبار والجملة على المفرد	٥٧	تعريف المعاني الاول والمعاني الثواني
٢٣	بحث المقدمة	٦٧	منعك من الاتصالية في قوله لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب
٢٤	طريقة الإلفاظ والمعاني بالاعتبارين	٧٠	اعراب فرد فرد
٢٦	معاني المفرد وكونه حقيقة في كل منه	٧٥	اللزوم معتبر في انواع الجاز فلا بد من علاقة مخصوصة
٢٦	المركبات الناقصة توصف بالقصات عند السيد السعد وعند السبائكوتى لا توصف	٧٨	احوال الاسناد الخبرى
٢٨	أسمى الفاعل والمفعول اذا كانا	٨٢	ما وقع في بعض عباراتهم

١٩١	الفرق بين حتى ونعم	من ان المدلول الخبر الوقوع
١٩٨	بيان استعمال ضمير الفصل	واللا وقوع مأول بالانقاع
٢١٨	تفصيل معنى قولهم من غير ارادة	٨٤- التأكيد
٢٢٠	مطلب وقيل قد يقدم	٨٥- اني ابن سلول
٢٣٢	بيان الكاف التي تطلق اسماء الاشارة	١٠٣ تحقيق السؤال عن السبب الخاص
٢٣٣	بيان المستعجابات	والسؤال عن السبب المطلق
٢٣٩	بحث المبتدأ مذكرة والخبر معرفة	١٢٤ الاليم والبعيد بمعنى المولم والمبعد
٢٤٦	الصبر على نوصين	مردود عند الكشاف
٢٥٣	المسند السببي اربعة اقسام	١٣١ تفصيل كلمة من التي تزداد في التمييز
٢٥٧	مقارنة الحادث مع الحادث	١٣٢ اضافة المصدر الى المفعول
زمان ومقارنته مع القديم دهر		اذا قامت القرينة
ومقارنة القديم مع القديم سرمد		١٤٣ الخالبة المقتضية على ذكر المسند اليه
٢٥٨	العدم الثابت في نفسه لا يمكن	١٤٤ بيان مراد من قال بالوضع المفهوم
ان يقصد من اللفظ		الكلي بشرط الاستعمال في
٢٦١	مطلب الفرق بين مذهبي العربية	الجزئيات
والمنطقية في الشرط والجزاء		١٤٤ التعيين المشار اليه في المعرفة اما
٢٦٣	تعريف العهد عند الجمهور وعند	مستفاد من جوهر اللفظ واما
الساكن		من قرينة خارجية
٢٧١	ان الكلم المجازاة تدل على مسببية	١٤٥ بيان وضع اسم الجنس
الجزاء		١٤٦ بيان النكتة العامة في تعريف
٢٧٢	الشرط الضمني	المسند اليه
٢٧٩	القياس المركب من الاتفاقيتين	١٤٩ بيان وضع الاعلام الجنسية
ومن المزمومة والاتفاقية متجان		والعرف بلام الجنس والتعريف
الاتفاقية		فيها
٢٩٠	من الجوامد الواقعة حقيقة لفظا	١٥٠ واطلاق الاعلام الجنسية على الفرد
كل معنى كل الرجل في قولهم انت		انطاريجي يكون حقيقة باعتبار
الرجل كل الرجل		مطابقته للماهية ومجازا اذا اريد
٢٩٤	تعريف الذات وتعريف المعنى	١٥١ تحقيق قوله وبعد التبا والتي
٣٣٣	الكلام الذي يشتمل على القصص	١٦٣ الخصة والفرد بمعنى واحد عند
		العائين لا عند المنطقين

٣٠٦ الفصل بين الموصوف والصفة بالا والواو جازر عند الكشف وعند الجمهور لا	فيه حكم واحد متضمن للآليات القصدى والنفي التبعي ٣٣٣ ومنها النفي
٤٠٧ مطلب وحكم من الضمير الواو والعلم حقيقة هو الإدراك وقد يطلق على متلفه وهو	٣٣٣ الاستثناء من الآليات لم يعد من طرق القصر
اما مجازا مشهورا او حقيقة اصطلاحية وعلى الملكة كذلك	٣٣٦ في قصر الافراد حكم واحد صواب في بعض خطأ في بعض وفي قصر التعيين العكس
٤٣٤ كون وجه الشبه اقوى شرط في الاستعارة المصروفة فقط	٣٣٨ بحث النزول ٣٤٦ بحث الانشاء
٤٧٩ معاني المشترك والمرتبج والمقول والحقيقة والمجاز	٣٤٨ وجود الشيء في الذهن على نحوين ٣٤٢ معنى الصفة
٣٨٠ معاني المجاز والمقول والخلط والمرتجل	٣٥٣ معنى الذات
٢٩٧ وضع الحروف	٣٥٣ مفهوم واحد يكون ذاتا بالنسبة الى صفة وصفة بالنسبة الى ذات
٥٠١ مطلق الزوم مشترك في جميع انواع المجاز فلا يصح كونه علاقة	٣٨٠ الجملة قد تقع محكوما عليها ظاهرا ٣٨٥ الفعل يكون بدلا عن الفعل بدل الكل
٥١٢ الحنية اذا كانت عين المحب كانت للاطلاق	٣٨٧ فائدة الفاتين في مثل قولك فان قلت فاذا تقول
٥١٨ الاستعارة التبعية من التشبي	٣٧٩ الفرق بين الجملة المستأنفة البانية والجملة المستأنفة الصورية
٥٢٤ استعارة لعل ورب	٤٠٠ بيان الجامع العقلي والوهمي والخيالي
٥٣١ مجاز متفرع على الكناية	
٥٣٧ معنى مستبغات التراكيب	
٥٤٣ الشاكفة ليست بحقيقة ولا مجاز	





مركز توثيق مكتبة البرلمان الإسلامي

---

الكتاب: حاشية السيالكوتي على المطول  
المؤلف: العلامة عبد الحكيم السيالكوتي  
الناشر: منشورات الرضى - زاهدى - قم  
عدد الصفحات: ٦٤٥ صفحة  
القطع: وزهرى عدد المطبوع: ٢٠٠٠  
سنة الطبع: ١٤٠٤ هـ  
الطبعة: الثانية  
المطبعة: أمير - قم

---